

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مِصْرٌ مُسْتَدِلٌّ عَلَى

(السياسة الداخلية)

تأليف

سيد محمد خليل

ليسانس في الآداب من جامعة فؤاد الأول
ودبلوم معهد التربية العالي
مدرس بمعهد المعلمين بشبين الكوم

عبدالمقصود العناني

دبلوم المعلمين العليا (قسم التاريخ)
مدرس أول المواد الاجتماعية
بمدرسة الحامية الثانوية

دكتور محمد فؤاد شكرى

B.A. (Hons), M.A. Ph D.
(Liverpool).
أستاذ التاريخ الحديث المساعد بكلية
الآداب جامعة فؤاد الأول

الطبعة الأولى

دار الفكر العربى

القاهرة
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

كنا ومازال نعتقد أن تاريخنا القومى ، والحديث منه خاصة ، فى حاجة ملحة إلى أن يكتب على ضوء جديد ، فقد تأزرت عوامل شتى على مسخه وتشويهه ، حتى لم تعد تبدو منه غير صورة مضطربة المعالم والسمات . وليس من سبيل إلى معالجة هذا الاضطراب إلا بمعاودة النظر فى ذلك التاريخ ، لكشف ما خفى من حقائقه ، وتفصيل ما أجمل من دقائقه ، فى حدود الأمانة العلمية ، التى تستهدف تسجيل الحوادث وتفسير البواعث ، تسجيلًا يطابق الواقع وتفسيرًا لا تحامل فيه ولا محاباة . ولما كان هذا الاتجاه السليم فى دراسة تاريخنا القومى لم يجد الطريق أمامه حتى الآن معبدة ممهدة ، فمن الواجب أن تتضافر الأيدى وتتساند الجهود ، لإزالة ما يكظ هذه الطريق من صعاب وعقاب . وقد رأينا أن نسهم بنصيب متواضع فى تلك الجهود ، فكان هذا الكتاب .

ونظرة عجيلى إلى صفحاته ورءوس موضوعاته ، جد كافية للاقتناع بأنه جرى على سنن غير معهود فيما سبقه من الكتب التاريخية . فقد درج المؤلفون على أن يعالجوا سياسة محمد على الداخلية ، على هامش سياسته الخارجية . ولعل ذلك راجع إلى أن الجانب العسكرى والدبلوماسى من نشاط الباشا يستأثر باهتمام الجماهرة العظمى من القراء . أما نحن فنرى أن الجانب الإصلاحى لا يقل فى أهميته عن الجانب الآخر ، ومن ثم أفردنا له ذلك السفر الضخم ، حتى يستوفى حظه من الدرس العميق والبحث الدقيق .

هذا من ناحية الموضوع الذى عالجته الكتاب ، أما من حيث الطريقة التى انتهجناها فى تأليفه ، فقد رأينا أن نجعل الكتاب قسمين ، أولهما عرض تاريخى ، يتناول أحوال مصر الداخلية فى عهد عاملها العظيم محمد على الكبير ، من النواحي الاقتصادية والإدارية والثقافية

والاجتماعية والحربية وما إليها . ولكننا لم نعد في دراسة هاتيك النواحي إلى إطالة القول فيها هو معروف مشهور من الحوادث والحقائق ، بل قصرنا جل اهتمامنا على استجلاء الجوانب الغامضة ، واستكمال ما أغفلته المؤلفات الأخرى . ومع ما لملك المؤلفات وأصحابها من مقام علمي ملحوظ ، فإننا لم نهيب مناقشة بعض ما ورد فيها من آراء ، حتى بدت على وجهها الصحيح ، بعد أن استقرت في كثير من الأذهان ، على أنها حقائق ثابتة ، تملو على الطعن والتجريح .

أما القسم الثاني من الكتاب ، فيتألف من وثائق تاريخية ، ترسم صورة صحيحة كاملة لأحوال مصر ، إبان هذا العصر ، الذي أرسى فيه محمد علي قواعد مصر الحديثة على الأسس التي رآها أكفل بتحقيق ما كان يهدف إليه من بناء دولة ذات كيان منفصل عن دولة آل عثمان . وقد تحدثنا عن هذه الوثائق في موضع آخر من الكتاب بما فيه الكفاية ، وكل ما يعيننا تقريره الآن ، أنه قد روعي في اختيارها من الاعتبارات ما يجعلها جديرة بالاطلاع ثنائ إليها والاعتماد عليها في رسم صورة دقيقة للعصر الذي تنارله ، كما يعيننا أن نسجل — في غير نخر أو مباهاة — أن هذه هي المرة الأولى التي تنشر فيها باللغة العربية تلك الوثائق التاريخية الهامة . وإذا كان بعض هاتيك الوثائق مما تحتويه كتب المراجع الإفرنجية التي لا يتمذر الحصول عليها ، فإن بعضها الآخر منقول رأساً عن مصادره المودعة دور المحفوظات الأجنبية ولم يسبق نشره حتى في لغته الأصلية . أما تقرير الدكتور جون بورنج Bowring — وهو ذلك التقرير الشامل الذي يستفد ما يزيد على خمسين وثلاثمائة من صفحات الكتاب — فلم تطبع منه غير نسخ قليلة جداً ، اعتمدنا على صورة شمسية لإحداها .

ولا جدال في أن دراسة هذه الوثائق أمر لا معدى عنه ، لكل من يريد أن يلم بالماضي صحيحاً بأحوال مصر في النصف الأول من القرن الماضي . غير أن تلك الدراسة لا يستطيع القيام بها إلا من أوتوا حظاً موفوراً من العلم باللغات الأجنبية عامة ، واللغتين الإنجليزية والفرنسية خاصة ، وهؤلاء قليل عديدهم بيننا مع الأسف الشديد . وهكذا يتمذر على غير عدد محدود منا أن يعب من ذلك الفيض الزاخر ، الذي تغمرنا به المصادر الأجنبية ، وتغال جهرتنا العظمى ، وهي لا تستطيع أن تعرف من تاريخ بلادها ، إلا ما يجود به عليها ، بين الحين والحين ، نفر من أولئك الذين يمكنهم الاطلاع على تلك المصادر ، والانتفاع بما تضمنه

أطواؤها من شتى الإحصاءات ومختلف البيانات . على أنه مهما يكن من نشاط هذا النفر القليل ، فإن إنتاجه العلمي يثوده أن يشبع رغبة القراء والدارسين ، في معرفة كثير من الحقائق والتفصيلات التي يعينهم الوقوف عليها والاهتداء إليها . وقد رأينا في تعريب هذه الوثائق خير معوان على إشباع تلك الرغبة .

غير أنه لا بقدر التعريب قدره الصحيح إلا من كابدوه وعاناه . فواجب العرب يتقاضاه أولا أن يفهم المعنى الذي يراد نقله فهما صحيحا لا لبس فيه ولا غموض ، ويتقاضاه ثانيا أن ينتقى من الألفاظ والتراكيب العربية ما يتسق وذلك المعنى ، بحيث لا يزيد فيه ولا ينقص منه ، مع مراعاة سلامة العبارة وطلاوة الأسلوب . والويل له إذا اعترضت طريقه أسماء محرفة ، أو مصطلحات تتصل بما لا يمدق من علم أو فن . وقد شاء طالعنا أن يصادفنا كثير من تلك الأسماء والمصطلحات ، فما زلنا نبحث وندقق ، وندرس ونحقق ، حتى بانت خوافيها ، ووضحت معانيها . وإذا كنا قد أنفقنا في إنجاز هذا العمل ما أنفقنا من وقت وجهد ومال ، فإننا لا نسأل القراء على ذلك ، إلا أن يلتمسوا لنا بعض العذر ، إن زلت بنا القدم ، أو قصر خطونا عن بلوغ المدى ، فالمصيبة والكامل لله وحده .

وبعد ، فما يجمل بنا أن نضع القلم ، دون أن نزجي الشكر وافرا ، والثناء عاطرا ، لسكل من عاوننا من كرام الإخوان والزملاء ، في إصدار هذا الكتاب ، عن رأس البيت العلوي الكريم ، والجد الأكبر لجلالة الفاروق العظيم ، وفقه الله لما فيه خير الشعب ومجد الوطن .

المؤلفون

٢٢ يوليو ١٩٤٨

موضوعات الكتاب

القسم الأول

(العرض التاريخي)

صفحة

١ - محمد علي بين مادحيه وقادحيه	٣
٢ - المصلح المستنير	٤
٣ - صعوبات الإصلاح	٥
٤ - الحكومة والإدارة :	٨
(أ) المجلس العالي والديوان الخديوي	٩
(ب) المجالس الأخرى	١٢
(ج) قانون السياسة	١٤
٥ - الترك والعرب	٢١
٦ - الأجانب والتنظيم القنصلي	٢٢
٧ - السياسة الاقتصادية : مصادر الإيراد :	٢٧
الأرصدة : (أ) الملكية العقارية	٢٨
(ب) دوك محمد علي	٣٦
(ج) الزراعة والري	٣٨
(د) ترعة المحمودية	٤٠
(هـ) القناطر الخيرية	٤٣
التجارة : (أ) الاحتكار الداخلي : الاحتكار الزراعي (التحجير)	٤٧
(ب) الاحتكار الخارجي : الاحتكار التجاري	٥٢
(ج) الاحتكار في ممتلكات الباشا	٥٥
(د) المعاهدة (التجارية) الإنجليزية العثمانية	٥٨

القسم الثاني (تقارير المعاصرين)

صفحة

٢٩٠	١ - تمهيد
٢١٣	٢ - تقريران للبارون دي بوالسكت :
٢١٣	(١) البارون دي بوالسكت
٢١٧	(ب) مصدر التقرير
٢١٧	(ج) موضوعات التقرير الأول
٢١٧	(د) نص التقرير الأول
٢٣٧	(هـ) موضوعات التقرير الثاني
٢٣٧	(٦) نص التقرير الثاني
٢٤٩	٣ - تقرير هودجسون :
٢٤٩	(١) وليم هودجسون
٢٥١	(ب) مصدر التقرير
٢٥١	(ج) موضوع التقرير الأول
٢٥١	(د) نص التقرير الأول
	تجارة الولايات المتحدة مع مصر ٢٥١ - جدول النقود المصرية ٢٥٩ -
	سعر القطع ٢٦٠ - الموازين والمكاييل والمقاييس ٢٦٠ - تجارة بلاد
	الصومال ٢٦١ - ملاحظات ٢٦٣
٢٦٤	(هـ) موضوع التقرير الثاني
٢٦٥	(٦) نص التقرير الثاني
	مدى سلطة عهد علي باشا في عقد المعاهدات ٢٦٥ - موازنة بين البابا
	والسلطان ٢٦٦ - محمد علي باشا لم يعقد بعد أية معاهدة فردية مع أية
	دولة أجنبية ٢٦٧ - اتفاق ينتظر عقده ٢٦٧ - مصالح بريطانيا
	العظمى في مصر ٢٦٧ - مصالح فرنسا ٢٦٨ - سياسة الدول

صفحة

- الأوربية تجيز عقد معاهدات مع الباشا ٢٦٨ - المبحث الثاني :
للقناصل الأجانب براءات اعتماد من الباب العالى ٢٦٨ - سياسة الدول
الأوربية فى تغيير القناصل بمصر ٢٦٩ - آراء بوغوص بك ٢٦٩ -
مدى تقدير الباشا للبراءات ٢٦٩ - اعتماد وكلاء القناصل ٢٧٠ -
القنصليات وكيفية تنظيمها ٢٧١ - مدى سلطة القناصل ٢٧١ -
وكلاء القناصل فى القاهرة ٢٧٢ - مشروع الباشا بشأن الولاية
القضائية ٢٧٣ - القانون الصادر فى عهد الملك جورج الرابع ٢٧٣ -
كيف تنفق الرسوم الجمركية ٢٧٥ - شركة الليثانات البريطانية
٢٧٥ - أين يقيم القناصل ٢٧٦ - المبحث الثالث : تجارة الولايات
المتحدة مع بلدان البحر الأحمر ٢٧٧ - حركة السفن فى ميناء
الإسكندرية ٢٧٨ - السفن المصرية ٢٧٨ - القيود المفروضة على
التجارة ٢٧٨ - الباشا يحترم المعاهدات المعقودة مع الباب العالى
٢٧٩ - الضرائب المباشرة ٢٧٩ - لاهاية ولا تشجيع للتجارة فى
مصر ٢٧٩ - التجارة الحرة فى مصر ٢٨٠ - المسلمون والذميون
يدفعون رسوماً أعلى مما يدفع الإفرنج ٢٨٠ - لماذا تسمى الدول
حقيقاً لافتتاح قنصليات فى الليثانات ٢٨٠ - إيرادات مصر
ومصروفاتها ٢٨١ - العلاقة بين الولايات المتحدة ومصر وكيف
يمكن إنشاؤها ٢٨٣ - اتساع أملاك الباشا ٢٨٤ - تجارة البحر
الأحمر ٢٨٤ - مشروع فتح اليمن وأثره فى التجارة الأمريكية
٢٨٤ - آراء الباشا ٢٨٥ - التجارة الأمريكية مع مصر ٢٨٥ -
لماذا تتطلب مصالحنا اتصالاً مقيماً فى مصر ٢٨٥ - رغبة الباشا فى
وجود قنصل للولايات المتحدة بمصر ٢٨٦ - حديث القنصل جليدون
مع بوغوص بك ٢٨٧ - التنظيم المنتظر لقنصلية الولايات المتحدة فى
مصر ٢٨٧ - سلطة القنصل ٢٨٧ - القنصل العام للولايات المتحدة فى
سوريا ٢٨٨ - مراتب القنصل ٢٨٨ - تنظيم القنصلية ٢٨٨ - الترجمان
٢٨٩ - تلاميذ اللغات الشرقية ٢٨٩ - إعادة تنظيم القنصلية ٢٨٩

٤ - تقرير دوها ميل : ٢٩١

(١) الكونت دوها ميل ٢٩١

(ب) مصدر التقرير ٢٩٦

(ج) موضوعات التقرير ٢٩٦

(د) نص التقرير ٢٩٦

بيان مدعم بإحصاءات عن مصر (الوصف - السطح -

المناخ) ٢٩٧ - المناخ والأمراض ٣٠٠ - السكان ٣٠٢

- الثروة النباتية والزراعية ٣٠٦ - الثروة الحيوانية

وتربية الماشية ٣١٤ - الثروة المعدنية ٣١٦ - النظام

الإدارى ٣١٧ - التقسيم الإدارى ٣٢٤ - الصناعة الآلية

٣٢٥ - التجارة ٣٣٢ - التعليم العام ٣٣٦ - الجيش

٣٤٠ - القوة البحرية ٣٤٤ - الضرائب والإيرادات

٣٤٧ - المصروفات العامة ٣٥٤ - الخاتمة ٣٥٦

٥ - تقرير بورنج : ٣٦١

(١) جون بورنج ٣٦١

(ب) مصدر التقرير ٣٧١

(ج) موضوعات التقرير ٣٧٢

(د) نص التقرير ٣٧٧

للمرة عامة : ٣٧٧

عيوب الإحصاءات في بلاد الشرق ٣٧٨ - عيوب

الإحصاءات عامة ٣٧٩ - الوثائق الواردة في الملحق

٣٧٩ - آراء متناقضة عن مصر وحكومتها ٣٧٩ -

أهمية مصر وسوريا من الناحية التجارية ٣٨٠ - الموقع

الجغرافى ٣٨٠ - عدد السكان ٣٨٠ - التقاليد الإسلامية

تقف في سبيل تعداد السكان ٣٨١ - محاولات إلباشا لعمل

إحصاء ٣٨١ - ما يعترض عمل الإحصاء من صعوبات

٣٨٢ - كثرة النسل عند المصريين ٣٨٢ -

صفحة

التجنيد ٣٨٣ - مرض الحنين إلى الوطن ٣٨٣ - الزواج
٣٨٤ - الوفيات ٣٨٤ - أجناس السكان ٣٨٥ -
الفلاحون ٣٨٥ - القبط ٣٨٧ - الترك ٣٨٩ - البدو
٣٩٠ - الأرمن ٣٩٢ - الزوج ٣٩٢ - سائر الأجانب
٣٩٢ - عدد سكان الإسكندرية ٣٩٣

الزراعة : ٣٩٣

مسح الأراضي ٣٩٣ - حقوق الملكية ٣٩٤ - الغلات
الزراعية ٣٩٥ - توزيع الأرض ٣٩٥ - تربة مصر ٣٩٦ -
زحف الصحراء ٣٩٦ - الخماسين ٣٩٦ - الجراد ٣٩٦ -
فيضان النيل ٣٩٧ - النيل ٣٩٧ - الأرض الزراعية ٣٩٨ -
أثر التجنيد ٣٩٨ - الإنتاج الزراعي ٣٩٨ - السواقي ٣٩٩ -
عدم انتظام الفيضان ٣٩٩ - المطيرة ٤٠٠ - الترع ٤٠٠
الآبار ٤٠٠ - توزيع المحصولات ٤٠٠ - الزراعة بطريق
الإجبار ٤٠١ - كسل المصريين ٤٠١ - تضامن النواحي
في دفع الضرائب ٤٠٢ - الاحتكارات والنفوذ
القنصل ٤٠٢ - مصلحة الحكومة ٤٠٣ - العمل على
إفقار الزراع ٤٠٣ - حالة الزراعة في مختلف الجهات ٤٠٣ -
الفيوم ٤٠٣ - النيل ٤٠٤ - ضريبة الأرض ٤٠٤ -
أسيوط ٤٠٤ - إسنا ٤٠٥ - استقرار البدو ٤٠٥ - غلات
مصر ٤٠٦ - القمح ٤٠٧ - الذرة ٤١١ - الأرز ٤١١ - التبغ
٤١١ - القطن ٤١٢ - الحرير الخام ٤١٥ - السكر ٤١٧ -
الروم ٤٢٠ - العسل الأسود ٤٢٠ - النيل ٤٢٠ -
الأفيون ٤٢١ - الزيوت النباتية ٤٢١ - النطرون ٤٢٢ -
ماء الورد ٤٢٢ - عطر الورد ٤٢٣ - البلح ٤٢٤ -
القوة ٤٢٤ - النبيذ ٤٢٤ - الأشجار ٤٢٤ - الليف ٤٢٥ -
البصل ٤٢٦ - فلاحه البساتين ٤٢٦ - تجارب مستر

صفحة

- تريل ٤٢٧ — الآلات البدائية ٤٢٩ — ملح البارود ٤٣٠ —
معامل تكرير ملح البارود ٤٣١ — البارود ٤٣١ —
الجير ٤٣٢ — الملح ٤٣٢ — الفخار ٤٣٢

الصناعة في مصر : ٤٣٣

- الجاليات الأوربية ٤٣٥ — الخسائر التي نجمت عن إدخال
الصناعة ٤٣٥ — الصناعة المصرية في عام ١٨٢٩، ٤٣٦ —
طريقة مالطة ٤٣٧ — قلمة الكباش ٤٤٠ — قليوب ٤٤١ —
شين ٤٤١ — المحلة الكبرى ٤٤١ — زفتى ٤٤٢ — ميت
غمر ٤٤٢ — المنصورة ٤٤٢ — دمياط ٤٤٢ — دمنهور وفوة
٤٤٢ — الواسطى وبني سويف وأسيوط وغيرها من المصانع
٤٤٣ — بركة الفيل ٤٤٣ — بلاق والمنسوجات الصوفية
٤٤٣ — الصوف المصري ٤٤٤ — دواليب الغزل ٤٤٤ —
نتائج التجارب الصناعية ٤٤٤ — المنسوجات القطنية ٤٤٥ —
أسباب فشل التجارب الصناعية ٤٤٦ — ملاحظات عن
الحقائق السابقة ٤٤٦ — الخسائر المالية ٤٤٧ — ديوان
المدارس ٤٤٨ — المنشئة ٤٤٨ — مصنع قنا ٤٤٩ —
إسنا ٤٥٠ — إنتاج المصنع وأجور عماله ٤٥١ — الخرنفش
والخوض المرصود ٤٥٢ — رتب القطن المستعمل في
المصانع ٤٥٣ — إنتاج الخيوط ٤٥٤ — إدارة المصانع
٤٥٤ — مدى كفاية أبناء العرب ٤٥٤ — الأجور ٤٥٥ —
تصريف الخيوط ٤٥٦ — نفقات النسيج ٤٥٧ —
الطرايش ٤٥٨ — السجاجة ورأى الباشا في الصناعة ٤٥٨ —
مسابك الحديد ٤٥٩ — الأسلحة ٤٥٩ — عمال بلاق ٤٦٠
دار الصناعة في القاهرة ٤٦٠ — مستر هولرويد في النوبة ٤٦١
معائد السمك ٤٦١ — الإيرادات ٤٦١ — ميزانية عام

صفحة

الضرائب :

ضريبة الأرض ٤٦٥ — الضرائب المتأخرة على الفلاحين ٤٦٥
نقل الأراضي من يد إلى أخرى ٤٦٥ — التخلي عن الأراضي
٤٦٦ — الاحتكارات ٤٦٦ — الإيرادات قابلة للزيادة ٤٦٧
تدليس الحكومة ٤٦٨ — مغامرات الحكومة ٤٦٨ —
التهب في جمع الضرائب ٤٦٩ — الامتناع عن دفع الضريبة
٤٦٩ — الدين العام لا وجود له ٤٧٠ — أراضي المساجد
٤٧٠ — موارد رجال الدين المسيحيين ٤٧٠ — الحالة المالية
بوجه عام ٤٧١

الإدارة :

النظار (الوزراء) ٤٧١ — الديوان الخديوي ٤٧٢ —
موظفو الأقاليم ٤٧٢ — مرتبات الأوربيين ٤٧٢ — إنجاز
الشئون العامة ٤٧٢ — كثرة التغير والتبديل بين
الموظفين ٤٧٣

الجيش :

إدخال فنون الحرب الأوربية ٤٧٣ — بكوات المماليك ٤٧٣ —
الضباط الفرنسيون في مصر ٤٧٤ — الفلاحون ٤٧٤ —
البدو ٤٧٤ — الكولونيل سيف ٤٧٥ — عدد الجيش ٤٧٦
الضباط المعظام ٤٧٦ — مرتبات رجال الجيش ٤٧٦ — الرزى
المسكرى ٤٧٧ — البنادق ٤٧٨ — فوضى التجنيد ٤٧٨ —
تشويه الأجسام لتفادي التجنيد ٤٧٨ — الفرسان غير
النظاميين ٤٧٩ — مدرسة الفرسان ٤٨٠ — مدرسة
المدفعية ٤٨٠

البحرية : ٤٨١

بناء السفن ٤٨١ — القانون البحري ٤٨١ — ضباط البحر

الفرنسيون ٤٨١ - الملاحون من أبناء العرب ٤٨٢ -
المستشفى البحري ٤٨٢ - الأمراض ٤٨٢ - مصنوعات
الجيش ٤٨٣

المصانع الحكومية :
الترسانة ٤٨٣ - أجور العمال ٤٨٤ - قلة اكتراث أبناء
العرب ٤٨٤ - دار الصناعة بالإسكندرية - تقرير مستر
جالوى ٤٨٥ - الأحواض الجافة ٤٨٩ - عمال الترسانة
وأجورهم ٤٨٩

القنصلية المصرية : ٤٩١
الآلات المائية ٤٩٢

الخط الهدي بين القاهرة والسويس : ٤٩٢
الرغبة في إنشاء طريق من الإسكندرية إلى القاهرة ٤٩٣
لجنة الآثار العامة ٤٩٣
التجارة :

الحاسبة العامة ٤٩٤ - الواردات والصادرات ٤٩٦ -
تقرير مستر ثربورن عن تجارة مصر ٤٩٨ - الصادر من
القطن من ١٨٢٢ إلى ١٨٣٧، ٥٠٦ - التجارة بين مصر
والهند البريطانية ٥٠٧ - ما يحتمل أن تكون عليه التجارة
مع الهند في المستقبل ٥٠٧ - التجارة مع دول البحر
الأحمر ٥٠٧ - صادرات بلاد العرب ٥٠٨ - تجارة
إفريقية ٥٠٨ - الاتجار مع داخل إفريقيا ٥٠٩ - الملابس
الشرقية ٥١٢ - المصنوعات المستوردة ٥١٢ - سمة التجارة
في عالم التجارة ٥١٣ - طريقة المساومة ٥١٣ - امتيازات
الباب المالي ٥١٣ - مساوى التمريرة (في عام ١٨٣٥) ٥١٤
اعتدال الرسوم الجمركية بوجه عام ٥١٤ - مستقبل تجارة
الزور ٥١٤ - أثر الاتصال المباشر بالهند عن طريق مصر ٥١٥

الحاجة إلى ثغر مصرى ٥١٥ - الإسكندرية غير ملائمة ٥١٦
السفن البخارية وسيلة الاتصال ٥١٦ - البواخر
الفرنسية ٥١٦ - البواخر النمساوية ٥١٧ - ترعة المحمودية ٥١٧
من العطف إلى بلق ٥١٧ - الملاحة النيلية ٥١٨ - السفن
النيلية ٥١٨ - الصحراء ٥١٩ - الخط الحديدى ٥١٩ -
بواخر البحر الأحمر تمون بالفحم من القاهرة ٥٢٠ - وجهة
نظر الباشا فى الطريق البرى ٥٢٠ - تجارة البن اليمنى
٥٢٠ - سهولة المواصلات ٥٢١ - بريد الحكومة بين
القاهرة والإسكندرية ٥٢١ - بريد التجار ٥٢١ - البريد
الحكومى ٥٢١ - تجارة الإسكندرية ٥٢٢ - السفن التى
قدمت إلى الإسكندرية والسفن التى قادرتها فى ١٨٢٦ ،
١٨٣٦ ، ١٨٣٧ ، ٥٢٣ - أثمان المأكولات فى الإسكندرية
٥٣٠ - عوائد الدخولية ٥٣٠ - أجور الشحن فى
الإسكندرية ٥٣٠ - الأسعار الجارية ٥٣١ - أسعار
الكمبيو ٥٤١ - سعر النقد ٥٤١ - قائمة بأسماء التجار المقيمين
فى الإسكندرية ٥٤٢ - قائمة بأسماء القناصل وكبار
الملحقين فى مدينة الإسكندرية ٥٤٥ - دسباط ورشيد
٥٤٦ - الأرز ٥٤٦ - تجارة القاهرة ٥٤٦ - سعر
الفائدة ٥٤٦ - القروض ٥٤٧ - الأوزان والمقاييس
والمكايل المصرية ٥٤٧ - النقود (العملة - المحاسبة -
النقود المتداولة) ٥٤٨

الرق و تجارة الرقيق : ٥٤٩

الغزوات ٥٤٩ - تقرير مستر هولرويد ٥٥٠ - ضحايا
الغزوات من العبيد ٥٥٢ - متاعب الصحراء ٥٥٣ -
مخادعة الأحباش ٥٥٣ - سوق الرقيق فى أسبوط ٥٥٤ -
قوافل دارفور ٥٥٤ - قافلة فى عام ١٨٢٧ ، ٥٥٥ - الرسوم
المفروضة على استيراد الرقيق ٥٥٥ - تجارة الرقيق فى بلاد

- النوبة ٥٥٥ — بربر ٥٥٦ — الآباء يسلّمون أبناءهم للرق
٥٥٧ — أعمار العبيد ٥٥٧ — الخرطوم ٥٥٨ — سنار
٥٥٨ — بلاد السودان ٥٥٩ — خصى الذكور ٥٥٩ —
الرسوم المفروضة على الرقيق في كردفان ٥٦٠ — الرسوم
المقررة على العبيد ٥٦٠ — معاقبة العبيد ٥٦٠ — أثر
المسيحيين من تجار الرقيق في المسلمين والوثنيين ٥٦١ —
الحروب الحبشية ٥٦١ — تجارة الرقيق لاتعود بربح ٥٦١ —
تجارة الرقيق تقضى على الزراعة ٥٦٢ — العبيد المشتغلون
بالزراعة ٥٦٢ — العبيد في بلدة المطف على النيل ٥٦٣ —
في بلدة القرنة ٥٦٣ — في فرشوط ٥٦٤ — في قنا ٥٦٤ —
في أسوان ٥٦٥ — سفن الرقيق في نهر النيل ٥٦٦ —
المساواة بشأن الرقيق ٥٦٦ — التشريع الإسلامى بشأن
العبيد ٥٦٦ — العبيد في مأمن من التجنيد ٥٦٧ — العبيد
ينسون ذكريات الطفولة ٥٦٧ — التمييز بين الألوان في
مصر ٥٦٨ — النوبيون في السفن النيلية وفي القاهرة ٥٦٨ —
تعصب العبيد وأخلاقهم ٥٦٨ — الخلق الإفريقى ٥٦٩ —
عدد العبيد ٥٦٩ — كثرة الوفيات بين العبيد ٥٦٩ —
أسواق الرقيق ٥٧٠ — العبيد الأحباش ٥٧١ — الرقيق
الأبيض ٥٧١ — سوق الرقيق في القاهرة ٥٧٢ — سماسة
الرقيق ٥٧٤ — سوق الرقيق بالإسكندرية ٥٧٤ — غذاء
العبيد ٥٧٤ — نقل الحجاج يؤدى إلى الإقبال على شراء
الرقيق ٥٧٥ — الخصيان ٥٧٥ — أثر الرق في أحوال
السكان ٥٧٦ — الوسائل التى اتخذت لإلغاء تجارة الرقيق
٥٧٦ — عرض الأمر على الباشا ٥٧٧ — من الكولونيل كامبل
إلى اللورد بليرستون ٥٧٩ — رسالة أرتين بك إلى الكولونيل
كامبل ٥٨١ — رسالة محمد على إلى خورشيد باشا ٥٨٢ —
رسالة الفيكونت بليرستون إلى الكولونيل كامبل ٥٨٣ —

رسالة اللورد پلرستون إلى الكونت سباستياني ٥٨٣ —
ملاءمة الظروف لإلغاء الرق ٥٨٤ — انخفاض الأسعار
٥٨٥ — إقامة وكلاء من الإنجليز في إفريقيا الشرقية
٥٨٥ — خلاصة الموضوع ٥٨٦ — مقدار العبيد المصدرين
من إفريقيا إلى الأسواق الإسلامية ٥٨٦ — ورود العبيد
إلى مصر ٥٨٦ — مصر أرخص سوق للرقيق ٥٨٧ —
ضعف الإقبال على اقتناء العبيد في بلاد العرب ٥٨٧ —
مواطن الرقيق ٥٨٧ — قنص الرقيق ٥٨٧ — التجارة
المشروعة يمكن أن تحل محل الرقيق ٥٨٨ — المفاوضات
المباشرة قد يكون لها أثرها في الباشا ٥٨٩ — المفاوضات مع
الحبشة ٥٨٩ — لا يمكن استرقاق المسلمين بحكم القانون
٥٩٠ — لا يمكن إلغاء تجارة الرقيق إلا بزراعة الأرض
والإتجار في حاصلاتها ٥٩٠ — إمام مسقط ٥٩١ —
استخدام الرقيق في العمل بالحقول ٥٩١

الطاعون : ٥٩١

المجلس الصحي بالإسكندرية ٥٩٢ — انتشار الطاعون
٥٩٢ — ما اتخذ من تدابير ٥٩٣ — ظهور الطاعون في
الأديرة اليونانية ٥٩٣ — وفاة قبودان تركي ٥٩٤ — الوباء
في قوّة ٥٩٤ — انتشار الطاعون في القرى ٥٩٤ —
معارضة الأهالي ٥٩٤ — الطاعون من ١٨٢٨ إلى ١٨٣٧ :
٥٩٥ — الطاعون في ١٨٢٦ : ٥٩٥ — الوجه البحري
٥٩٥ — وفيات الطاعون في عام ١٨٣٤ ص ٥٩٥ —
حالات الطاعون في عام ١٨٣٥ ص ٥٩٦ — حالات الطاعون
في عام ١٨٣٦ ص ٥٩٩ — حالات الطاعون في عام ١٨٣٧
٦٠١ — الأمراض العادية في عام ١٨٣٨ ص ٦٠٤ —
حالات الطاعون من ١٨٣٤ — ١٨٣٨ ص ٦٠٥ — المهاجر
الصحية لم تمنع الطاعون ٦٠٦ — اقتراحات مستر ثربورن

٦٠٦ - الطاعون في عام ١٨٣٨ ص ٦١٠ - المجلس
الصحي بالإسكندرية ٦١٢

الحالة الاقتصادية : ٦١٦

ديوان التجار ٦١٦ - مصرف في القاهرة ٦١٦ - النقابات
في القاهرة ٦١٧ - النقابة تحمي أعضاءها ٦١٧ - الإجراءات
الحكومية ٦١٧ - القناصل ٦١٨ - معرفة لغة البلاد
أمر واجب ٦١٩ - الحاجة إلى مدارس اللغات ٦١٨ - الحماية
القنصلية ٦١٨ - ائمان السلع ٦٢٠ - ارتفاع الأسعار
٦٢٠ - الملابس ٦٢١ - المواد المستهلكة ٦٢١ -
القادير المستهلكة ٦٢٢ - التفريخ ٦٢٢ - الأجور
٦٢٣ - الصناعات الآلية ٦٢٣ - تنفيذ الأعمال على نحو
سيء ٦٢٣ - العمل المشترك ٦٢٣

الأقسام الجغرافية : ٦٢٤

أقسام مصر الإدارية ٦٢٤ - النظار ٦٢٦ - أعضاء المجالس
الشورية ٦٢٧ - الإدارة العامة ٦٢٧ - حكومة القاهرة
٦٢٧ - شيخ البلد ٦٢٧ - الشرطة ٦٢٧ - حكومة
الإسكندرية ٦٢٨ .

القضاء : ٦٢٨

تصريف الشئون القضائية ٦٢٨ - المحكمة ٦٢٨ - القرآن
مراجع القوانين ٦٢٨ - احترام القرآن ٦٢٩ - الاتصال
بالحریم أمر لا سبيل إليه ٦٢٩ - التعجيل بالعوبة ٦٢٩ -
ذكر بعض القضايا ٦٣٠ - عدد حوادث الشنق ٦٣١ -
ضمان الممتلكات ٦٣٢ - التعصب الديني ٦٣٢ -
الكنائس القبطية ٦٣٢ - حق الملكية ٦٣٣ - الملكية
المكتسبة بطول المدة ٦٣٣ - الأملاك المحبوسة على المساجد
٦٢٤ - ملاك العقار من الإفريج ٦٣٤ - الامتيازات
٦٣٤ - ممتلكات الإفريج في الوقت الجاضر ٦٣٤

لجنة تنظيم الإسكندرية : ٦٣٥

إزالة الجبانة ٦٣٦ — الآثار القديمة ٦٣٦

التعليم : ٦٣٦

شورى المدارس ٦٣٧ — المدارس في مصر ٦٣٧ —

مدارس الهندسة ٦٣٧ — الخوض لنظام واحد في التعليم

٦٣٨ — الأساتذة والتلاميذ ٦٣٨ — « التعميمات »

٦٣٨ — المدارس التجهيزية والخصوصية ٦٣٩ — المدارس

الابتدائية ٦٣٩ — مدة الدراسة ٦٣٩ — مكاتب المبتدیان

٦٤١ — المدارس التجهيزية ٦٤٣ — « الهندسة »

٦٤٥ — مدرسة « البيادة » ٦٥٥ — مدرسة « السوارى »

٦٥٥ — مدرسة « الطوبجية » ٦٥٧ — مدرسة الألسن

٦٥٨ — مدرسة الطب ٦٥٨ — مدرسة الطب البيطرى

٦٦٠ — التعليم الإجبارى ٦٦٠ — حالة التعليم بوجه

عام ٦٦٠ — عقبات في الطريق ٦٦١ — أثر الأوربيين

٦٦١ — زيارة المدارس ٦٦٢ — حلوان ٦٦٢ — جرجا

٦٦٢ — إسنا ٦٦٣ — قنا ٦٦٤ — المدارس الأخرى

٦٦٤ — المعاهد الدينية ٦٦٤ — المدارس القبطية ٦٦٥ —

المدارس الإنجليزية ٦٦٦ — السى في سبيل تعليم البنات

٦٦٧ — المدارس الطبية ٦٦٨ — تقرير كلوت بك عن

المدارس الطبية ٦٦٨ — المستشفيات الأهلية ، المارستان

٦٧٥ — استسلام أبناء العرب ٦٧٦ — الكتب المطبوعة

في القاهرة ٦٧٧ — أثمان الكتب ٦٨٠ — الترجمة ٦٨٣ —

الصحافة الشرقية ٦٨٤ — وسائل التسلية عند المصريين ٦٨٤

تاريخ محمد على وأهلوفه : ٦٨٥

الدين الإسلامى : ٦٩٢

التسامح في ممتلكات محمد على ٦٩٣ — المسيحيون في أمان

٦٩٣ — الإيمان بالقضاء والقدر ٦٩٤ — البطء في إحداث

صفحة

التغيير ٦٩٥ — مظاهر الإصلاح ٦٩٥ — آداب الشرقيين ٦٩٥

الترك :

فضائل الأتراك ٦٩٦ — عيوب الحكم ٦٩٦ — التغيير في

تركيا ٦٩٧ — « العناني » في مصر ٦٩٧ — الأحقاد

التركية ٦٩٨

أثر الفرنسيين : ٦٩٨

الفردوس المصرونه :

أخلاقهم ٦٩٨ — توقيف السن ٦٩٩ — الفلاحون

٦٩٩ — نقائص أبناء العرب ٦٩٩ — عادة تأجيل الأعمال

٧٠٠ — بقاء أحوال الفلاحين على ما هي عليه ٧٠٠ —

موازنة بين الحكم الحالي والحكم في عهد المماليك ٧٠٠

تقرير مرفوع إلى الحكومة المصرية : ٧٠٠

المضي في طريق الإصلاح ٧٠٤

الملاهي : ٧٠٥

ملحق ١ تقرير الكولونيل كامبل ٧٠٥ — ملحق ٢ أسئلة

موجهة إلى حكومة مصر ٧١٨ — ترجمة تقرير لسماعة مختار

بك ناظر المعارف العمومية بمصر ٧٢١ — ملحق ٣ تقرير

أحد المهندسين الميكانيكيين الإنجليز عن الصناعة وحالة الطبقة

العامة في مصر ٧٣١ — ملحق ٤ تقرير أحد الصناع الإنجليز

عن الصناعة والزراعة في مصر ٧٤٠ — ملحق ٥ تقرير

آرثر هولرويد عن التوبة والسودان وكردفان ٧٤٧ —

ملحق ٦ ملاحظات عن الطاعون ونظام الحجر الصحي في

في بلاد الشرق ٧٤٧

٦ — تقرير كامبل : ٧٤٨

(أ) باتريك كامبل ٧٤٨

(ب) مصدر التقرير ٧٥٥

صفحة

(ح) موضوعات التقرير ٧٥٥

(د) نص التقرير ٧٥٥

ملاحظات عامة ٧٥٥ - السياسة الزراعية وإدارة الأراضي

٧٦٨ - الصناعات ٧٧٧ - المالية ٧٨٢ - الإيرادات

٧٨٢ - المصروفات ٧٨٥ - حكومة مصر ٧٨٨ - عدد

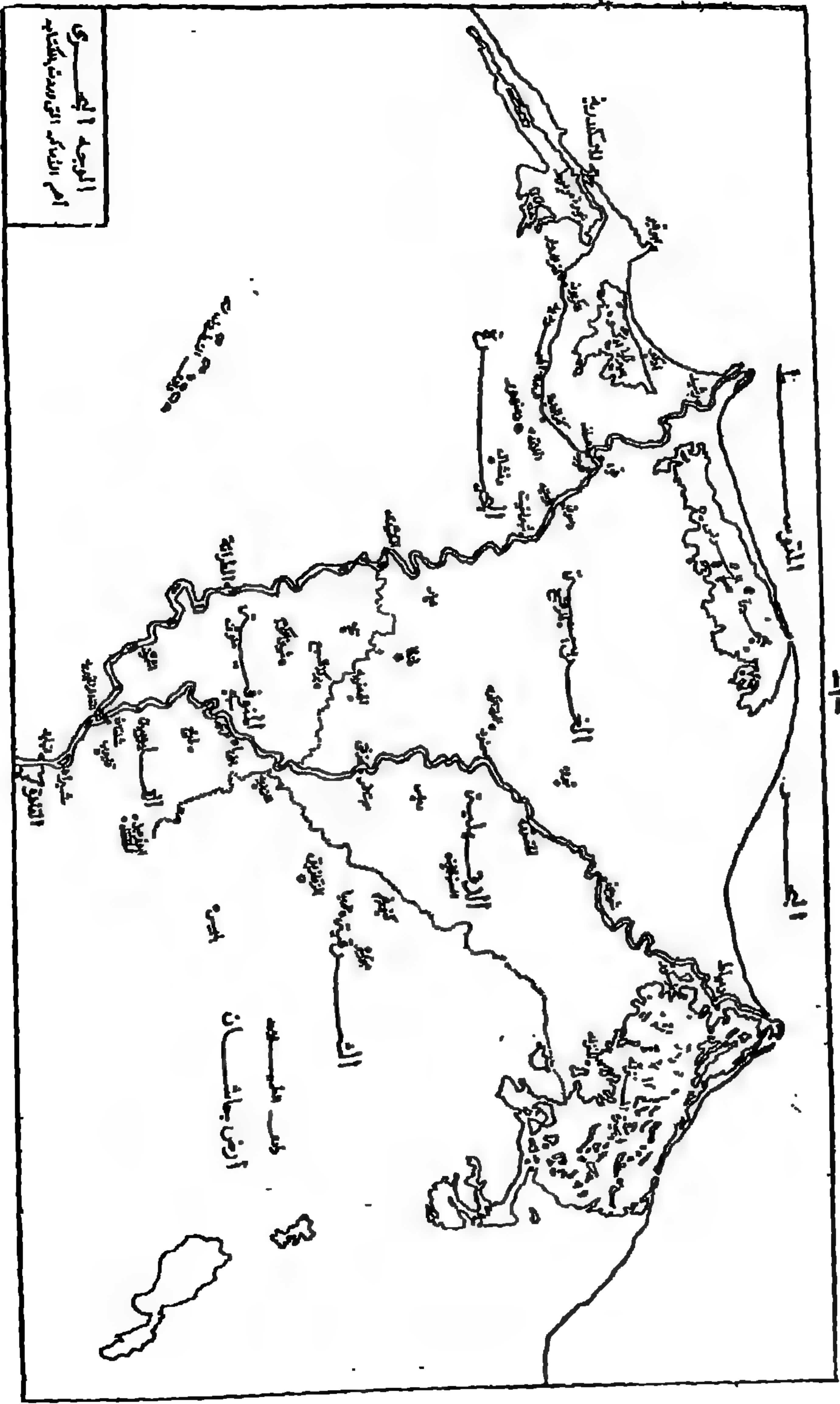
السكان ٧٨٨ - الجيش ٧٩٠ - البحرية ٧٩١ - الجمارك

والاحتكار ٧٩٢ - التعليم ٧٩٢ - الترع ٧٩٣ -

التحسينات العامة ٧٩٤ - « البوسطة » ٧٩٥ -

الشرطة ٧٩٥ - الدين والتسامح ٧٩٦ - الباشا وأسرة

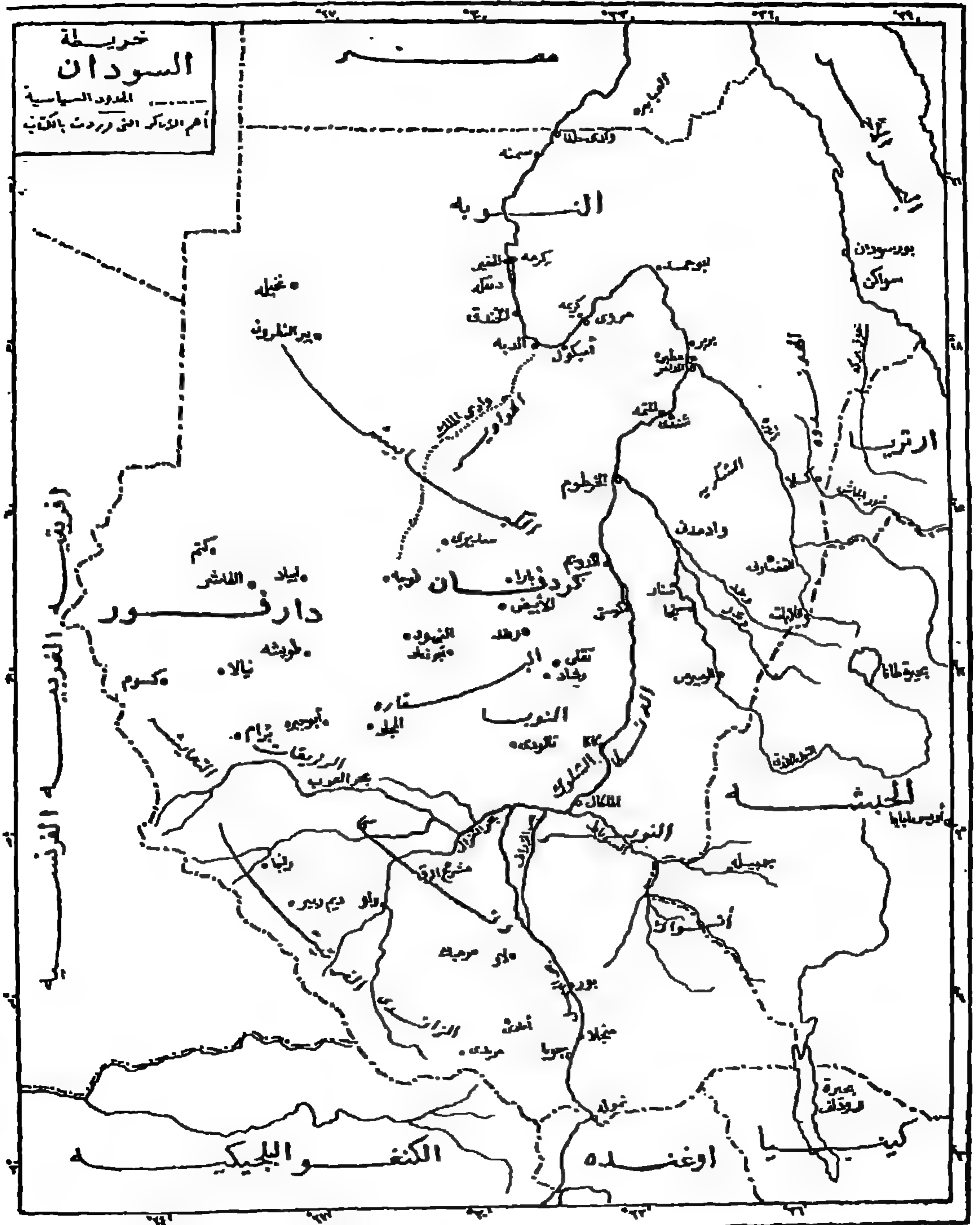
٧٩٧ - طريق الهند ٧٩٨



المزجج ١ البحري
أسم الأماكن التي وردت في الكتاب

خريطة السودان

الحدود السياسية
أهم الأماكن التي وردت بالكتاب



القسم الاول

المصرع التاريخي

١ - فاتحة القول : محمد علي بين ماديه وقادريه

اختلف الناس في تقدير أعمال محمد علي كما هي عادتهم في شأن سواه من عظماء الرجال ، « فمنهم » — على ما يقول بريس دافين Prisse d'Avennes^(١) — « من رأى فيه ذلك البطل الذي استطاع أن يعيد الحياة إلى مصر ويجعل منها بلدا له حظه من الحضارة والمدنية ومنهم من رأى فيه ذلك البقاصر الحاذق الذي سعى في سبيل الحكم ليستأثر بكل سلطة ويستغل الباشوية التي دانت لسلطانه استغلالا يحقق مصلحته الشخصية وحدها » وكان من الطبيعي أن يعمد فريق المادحين إلى الإشادة بذكر ما تم على يديه من إصلاحات والتحدث عما بذله من جهود ، حتى ينهض بتلك البلاد التي ظل يسوس أمورها نيافا وأربعين عاما . أما فريق القادحين ، فقد حاول الخط من قيمة هذه الجهود وتلك الإصلاحات ، ناظراً إلى الباشا من خلال منظار أسود ؛ « لأن هذا دائماً نصيب الرجل الذي ترفعه العناية الإلهية فوق أقدار الرجال » كما يقول مانجان Mengin^(٢) .

وكثيرا مادون الذين عاصروا الباشا من أولئك وهؤلاء آراءهم في رسائل وافية وتقارير ضافية ، انتفع بها المؤرخون والكتاب الحديثون في تقدير أعمال محمد علي تقديراً أدنى إلى الحق وأنأى عن الغرض ؛ لأن مرور قرن من الزمان أو ما هو دون ذلك بقليل على وفاة الباشا كفيل بأن يقضى على كثير من البراعات الشخصية التي تفسد على الناس أحكامهم ؛ إذ تميل بهم إما إلى جانب التحامل وإما إلى جانب المحاباة .

ولما كانت كتابات الذين عاصروا الباشا وراقبوا تصرفاته عن كذب هي النبع الأول الذي نستقي منه معلوماتنا عن الوالي وحالة مصر في عهده ؛ فإن الوقوف على ما تضمنته تلك الكتابات من مختلف الآراء أمر لا مناص منه ولا محيد عنه ، وقد أصدر « جان ماري كاريه » Jean-Marie Carré ، في عام ١٩٣٢ كتاباً عنوانه « السائحون والكتاب الفرنسيون في مصر »^(٣) ، يجد القارىء بين دفتيه كثيراً من الحقائق والآراء التي تساعد على فهم ما صنعت طائفة كبيرة من المعاصرين الذين تصدوا للحكم على أعمال الباشا من طرائق وأساليب .

(١) مهندس فرنسي كانت له آراء ومقترحات بشأن مشروع القناطر الخيرية .

(٢) معاصر فرنسي من المعجبين بمحمد علي .

(٣) Voyageurs et Ecrivains Français en Egypte (2 vols.) (1932). (٣) . . .

على أنه مهما انفرجت مسافة الخلف بين أولئك المعاصرين من الكتاب ، فقد اتفق أكثرهم على أن محمد علي كان يهدف إلى النهوض بتلك البلاد التي أسلمته الأقدار مقادتها عساه يستطيع أن يبوئها بين الأمم الراقية مكانا كريما ، وليس من شك في أنه أوفى على غايته بفضل ما قام به من ضروب الإصلاح والتعمير .

٢ - المصلح المستنير

كان الوالي العظيم من أولئك الذين اصطلاح المؤرخون على وصفهم بالحكام المصلحين المستنيرين الذين يأخذون على عواتقهم الاضطلاع بأعباء الحكم وتحمل تبعاته ، لاجبا في إشباع غريزة السيطرة أو تحقيق مصلحة خاصة ، بل رغبة في الإشراف الجدى على كل ماله مساس بحياة الأفراد من قريب أو من بعيد ؛ حتى يمكن توجيههم إلى ما فيه إعلاء شأن الدولة . ولما كان الاستئثار بالسلطة من أخص مميزات الحكومات المستنيرة ، فقد غلبت المركزية على طريقة الحكم في عهد محمد علي ، غير أن الباشا رغم عبقريته التي يعترف لها بها جميع المؤرخين لم يكن مبتكرا لهذا النظام المركزي ، إذ ظلت الملكيات المصلحة المستنيرة دعامة التنظيم السياسى في أوروبا حتى انفجر بركان الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ ، وكانت محاولات الطبقة الوسطى (أى طبقة البورجوازي) من أجل الاشتراك في الحكم وإنشاء الحكومات الدستورية والبرلمانية ما تزال في مراحلها البدائية في جميع الدول الأوربية . عدا إنجلترا التي استطاعت إجراء الإصلاح النيابى المعروف في عام ١٨٣٢ بعد تاريخ دستورى حافل .

وكما أن الحكومات المصلحة المستنيرة شيدت أنظمتها الإدارية على أساس المركزية ، فقد أخذت في شئونها الاقتصادية بالنظام التجارى The Mercantile System ، وظلت تعتمد عليه في إنعاش نشاطها الاقتصادى واستثمار مواردها الداخلية وإنعاش علاقاتها التجارية مع غيرها من البلدان المجاورة حتى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر . وترجع أصول هذا النظام إلى وقت ظهور الرأسمالية على أيدي الطبقة المتوسطة . وخلاصته أن الدولة يجب أن تصدر إلى جاراتها أكثر مما تستورد منها ؛ لأن دخل الدولة يزيد بقدر من المال يوازى الفرق الناتج عن زيادة الصادرات على الواردات ، ويعتبر هذا الفرق ربحا للدولة المصدرة وخسارة على الدولة المستوردة ، ودليلا على أن الميزان التجارى في مصلحة الأولى ضد مصلحة الثانية . ومن قواعد النظام التجارى أن تحاول الدولة الاكتفاء بمواردها الذاتية

حتى لا تستورد شيئاً من الخارج ، فيمتنع بذلك تسرب المال منها إلى بلاد أخرى ، ولما كان هذا النظام يقوم كما هو واضح على تشجيع التصدير بكل الوسائل والحد من الاستيراد بشتى الطرق ، فقد اقترن بإقامة الحواجز الجمركية العالية وفرض المكوس وغير ذلك من الأمور التي يقتضيها العمل بمبدأ حماية التجارة ، ولم يخفف من قيود هذا المبدأ سوى ظهور جماعة الفزيوكرات القائلين بحكم الطبيعة ، والذين أوجزت مبادئهم في العبارة المشهورة « دعه يعمل ، دعه يمر » *Laissez faire, Laissez passer* ؛ إذ كان أولئك « الطبيعيون » يرون إطلاق حرية التجارة وفتح أبواب المنافسة في ميدانها ، وبذلك صاروا طليعة من وضعوا علم الاقتصاد الحديث الذي يعتبر آدم سميث *Adam Smith* عن حق مؤسسه الأول بفضل كتابه المعروف « ثروة الأمم » ، فقد نشر هذا الكتاب للمرة الأولى في عام ١٧٧٦ ، وقدر لما احتواه من الآراء والمبادئ الاقتصادية الحرة الذیوع والانتشار في القارة الأوروبية على يد الفرنسي « ساي » *J. B. Say* ، ذلك الرجل الذي أخذ على عاتقه ناشرًا وكاتبًا ثم أستاذًا للاقتصاد السياسي في « الكوليج دي فرانس » أن يبسط تلك المبادئ والآراء ويعرضها في صورة تقريبها من أفهام الجمهور وتستوعى انتباه العلماء ورجال الدولة ، فكان لذلك أكبر الأثر في تقويض دعائم النظام التجاري ، لا سيما وأن الانقلاب الاقتصادي كان يقتضي تدير وسائل جديدة لسد حاجات الصناعة الحديثة الناشئة ، غير أن زوال ذلك النظام كان يسير بخطا وثيدة وانية . وإذا كانت هذه هي الحال في أوروبا فلم يكن غريباً إذاً ومصر بعيدة عن ميدان الانقلاب الصناعي ، أن يأخذ محمد علي — بحارة لروح العصر — بالنظام التجاري في سياسته الاقتصادية ، كما اعتمد على المركزية في نظام حكومته الأبوية (البارياريكية) حتى صار كما يقول « بوالكت » *Boislecomte* الزارع الوحيد والصانع الوحيد والتاجر الوحيد في مصر .

٣ - صعوبات الإصلاح

على أن الباشا إذا كان قد استمسك بالمركزية وبالنظام التجاري لما بسطناه من أسباب ، فإن ثمة عوامل أخرى جعلت اتباع هذه السياسية الإدارية والاقتصادية أمراً لا معدى عنه ، وكانت ظروف البلاد نفسها من أهم تلك العوامل ، ذلك بأن مصر في القرن الثامن عشر وأوائل القرن الذي يليه كانت أسوأ الممتلكات العثمانية حالاً باستثناء العراق ، فقد أصبح ما يقرب من ثلث الأراضي الزراعية في الوجه البحري غير صالح للزراعة ، إذ طغت الرمال

على القنوات والترع وسائر المجارى المائية الصغيرة حتى انطمرت ، ولم يكن ثم أحد يعنى بتطهيرها أو إعادة شقها ، وزاد الحالة سوءاً اعتماد الحكومات المتعاقبة ورجالها على الضرائب الباهظة للإيقاع على شئون الدولة وسد مطالب ذوى الجاه والنفوذ ، ولم يجد الفلاحون إزاء ذلك وغيره من فادح الأعباء وصارخ الظالم ، مناصاً من هجرة قراهم ودسا كرم ، حتى أقفرت من سكانها جهات كالفيوم اشتهرت بنحسب أرضها ووفرة خيراتها .

وهناك مسألة أخرى هى أن أهل البلاد من المصريين كانوا قد ألفوا حياة الكسل والتراخي ، وصاروا لا يؤمنون بأن للحياة مثلها العليا التى يجدر بكل شعب حتى أن يهدف إليها ، فكان لا يعنيه سوى تحصيل قوت يومهم والابتعاد بكل وسيلة عن طريق الحكم الظالمين ، ولم يكن الفلاح يعرف ما يجب عليه أن يدفعه للحكومة أو لأية هيئة من هيئاتها أو لأى رجل من رجالها ، ولا ما يحق له أن يستبقيه لنفسه أو ترضى الحكومة بإبقائه له ولأسرته ، بل كان يعرف كما يعرف أهل البلاد جميعاً أن الظلم أمر عادى ، وأن العدالة رهن بما يقدم فى سبيلها من رشوة ، وقد نجم عن ذلك كله أن صار المصريون لا يعشون بنوع الحكومة التى تقوى شئونهم لا يضيرهم أن يعزل أحد الولاة أو يصل أحد البكوات إلى مرتبة « المشيخة » ، ولا يسرم أن يجيء وال جديد أو أن ينزع المشيخة بيك آخر ، وهكذا بات العمل على إحياء نفوس المصريين ورفع مستوى تفكيرهم ، أمراً لا معدى عنه إذا أريد السير فى طريق الإصلاح .

ولا شك فى أنه مما يسهل مهمة كل مصلح أن يلقى معارضة صادقة من جانب أهل البلاد أو شطر كبير منهم ، كما يتمذر عليه الإصلاح إذا لقي معارضة من ناحيتهم سواء أكانت هذه المعارضة إيجابية حينما يشعرون عليه ، أو سلبية حينما ينفضون من حوله لا يحركون ساكناً لمؤازرته ، بل ينظرون بعين الريبة إلى كل ما يأتى من أعمال ، وتصدر هذه المعارضة غالباً عن الجهل ، وهو ما كان يشكو منه محمد على ، فقد أظهر فى أحد أحاديثه مع « بورنج » Bowring ، شدة أسفه لحالة الجهل الخيم على ربوع البلاد ، إلى حد جعله يأبى على معاصريه أن يوازنوا بينه وبين الحكام الأوربيين الذين وجدوا أنفسهم فى بيئات مستنيرة ؛ أما هو فلم يجد من حوله على حد قوله « سوى نفر قليل جداً فى استطاعتهم أن يفهموه ويعملوا بأوامره ونواهيه » .

ولا ريب فى أن الوالى الكبير كان على حق فيما ذهب إليه ، فقد سلخ أهل البلاد من العرب والقبط دهرأ طويلاً وهم يسخرون فى استغلال وطنهم لصالح الأجانب ، ثم انتهى بهم

الأمر لجهلهم إلى الاعتقاد بأن من دواعي الشرف الانصراف عن العمل والمطاوله في دفع الضرائب ، إذ كانوا يعتبرون ذلك دليلاً على استقلالهم وبرهاناً على أنه ما تزال لديهم بقية من الشجاعة والنخوة تظهر في عصيانهم أوامر الحكومة .

بيد أن معارضة أهل البلاد لم تكن في الظاهر على الأقل بالشىء الذى يقيم له الباشا كبروزن ، إذ كان معظم الخطر الذى يهدد إصلاحاته آتياً من ناحية الترك ، الذين اتفقت كلمة المؤرخين أو كادت على أنهم كانوا أشد مراساً في معارضة الباشا من أية جماعة وطنية أو أجنبية أخرى . ويقص المعاصر « هامون » Hamont ، كيف أن عمر بك ، أحد المديرين الأتراك ، استقبله مع آخر من الأطباء البيطريين بناء على أمر من محمد علي ؛ حتى يعطيها تصريحاً يمكنهما من مكافحة وباء الماشية في إقليمه ، فأعطى المدير « هامون » وصاحبه التصريح المطلوب نزولاً على إرادة الباشا ، ولكنه كتب في التصريح بعد أن أوصى بالرجلين خيراً ، « وإنى أطلب إليكم — مخاطباً من عندهم الأمر — أن تعرضوا عليهما الثيران التى تعرفون أنها مرضت مصادفة ؛ حتى يستطيعا التغلب على الشر بالأدوية التى يقولان إنهما يحملانها معهما ، ومنعاً لإحداث أى تأخير في رحلتهما ، يجب عليكم ألا تعرضوا عليهما من الحيوان ما جاءه المرض من عند الله ؛ لأن الأمراض التى من هذا النوع الأخير لا تستطيع قوة بشرية أن تعمل شيئاً للقضاء عليها » . وقد علق المعاصر « جسكيه » Guisquet على هذه القصة بقوله ، « إن هذه كانت واحدة من آلاف الحيل التى يلجأ إليها هؤلاء « العثماني » الجهلاء العنيدون حتى يبطلوا أوامر محمد علي ؛ إذ لا يجروء كبار الموظفين على المعارضة العلنية ؛ ولذلك فهم يظهرون خضوعهم وطاعتهم العمياء ، ولكنهم من جهة أخرى يبطلون أو يعطلون جميع الأوامر والتعليمات التى يصدرها محمد علي وجميع الإصلاحات التى يريد إدخالها ، إما بجمودهم وإما بتنفيذهم إياها تنفيذاً خاطئاً ينطوى على سوء القصد والنية ويؤدي إلى وقوع كارثة . والتركي رجل جامد ، حظه من التعليم جد ضئيل ، يستغل لصلحته الخاصة جميع مساوى الحكومة المستبدة التى هو أحد أعضائها ، وكثيراً ما حاول محمد علي أن يبعث مصر من جديد ، ومع هذا فما تزال مصر بلداً بائساً متأخراً كما كانت عند بداية حكمه ، ويرجع ذلك إلى أن أولئك الذين اعتمد عليهم كانوا يحولون دائماً دون تحقيق مشروعاته ، إما بتضالهم ضدها أو بتنفيذهم إياها تنفيذاً سيئاً » . بل إن جسكيه ليذهب إلى أبعد من ذلك فيقول ، « إنه مهما تكن ضروب الإصلاح التى يقوم بها محمد علي ومهما تكن أعماله منزهة عن الخطأ ، فإن هذه الجهود مصيرها الفشل ، ما دام « العثماني » يستمتعون بما تسبقه عليهم

حكومته من نفوذ وسلطان» ، وقد وصف كلوت بك Clot هؤلاء «العثمانلي» بأنهم قوم ذوو جهالة ، وأن جهالتهم كانت من أسباب اضمحلال تركيا وانحلالها . ومع هذا فقد نجح محمد علي إلى حد كبير في تذليل ما اعترض طريقة من صغاب وعقاب ، وتمكن من تحقيق أغراضه العليا ، فأخرج البلاد من الحالة البدائية التي وجدها عليها إلى حيث تستقبل لونا من الحضارة جديداً ، ويرجع أكبر الفضل في هذا النجاح إلى ما اصطنعه الباشا من الأساليب في الحكم والإدارة .

٤ — الحكومة والإدارة

كانت حكومة الوالي ، في ظاهرها على الأقل مزيجاً من « الفردية » القائمة على أساس ذلك التنظيم المركزي الذي ينتهي عند طرفه الأعلى بشخص الباشا ، ومن « الشورى » التي كفلت وجودها تلك المجالس المتعددة التي أنشأها محمد علي لبحث المشروعات وإعدادها قبل أن تعرض عليه وتصدر بتنفيذها في النهاية أوامرهم ، وكان منشأ هذا المزج رغبة محمد علي في الإصلاح من جهة ، وقلة الأكفاء الذين يمكن الاعتماد عليهم من جهة أخرى ، فكما أنه أراد الأشراف بشخصه على كل عمل من أعمال الدولة الإنشائية في نواحي الإصلاح و « الممارية » لضمان تنفيذ مشروعاته وسرعة إنجازها ، فقد أراد إلى جانب ذلك أن يدرب أهل البلاد على شئون الحكم والإدارة حتى يستطيعوا الاضطلاع بأعباء الحكومة وسياسة أمورهم بأنفسهم ، فجمعهم الباشا في مجالس كانت في الواقع بمثابة مدارس يتلقون بها من أنواع المعرفة والمران ما يهيئهم لما أعدوا له من أعمال في الحاضر والمستقبل ، وليس يقلل من قيمة هذا القول ، ما ذكره دوهاميل Duhamel القنصل الروسي في مصر عام ١٨٣٧ ، من أن السبب الذي حدا بالوالي الكبير إلى إنشاء هذه المجالس إنما هو قلة ثقته في مقدرة رجال حكومته ورغبته في أن يتضافروا جميعاً في بحث المشروعات التي يعرضها عليهم قبل أن يقدموها إليه لاعتمادها أو رفضها في النهاية ؛ بل إن القول الصحيح ، هو ما ذكره « جان دني » Jean Deny عند الكلام عن التنظيم الإداري في عهد محمد علي ، إذ قال إن هذا التنظيم يقوم على مبدئين أساسيين ، أولهما أن كل مسألة يجب أن تستوفي حظها من البحث والتحريض في أحد المجالس وأن الباشا يبدي عناية فائقة بمقدار ما تبودل من الآراء في الموضوع الواحد ، وثانيهما أن للباشا وحده الكلمة العليا في النهاية ، فهو الذي تتركز في يديه كل رقابة ، ومن حقه المطلق تصريف الأمور وفق رغائبه . وغني عن البيان أن هناك تناقضاً بين هذين المبدئين ، فأحدهما

تتجلى فيه نزعة الحرية ، أما الآخر فن خصائص الحكومات الاستبدادية ؛ ولكن هذا النظام بشقيه كان يتفق في جوهره مع ما استعدت لقبوله عبقرية محمد علي ، وقد ساعده في إحياء روح الابتكار لدى رجال دولته والمسؤولين من موظفيه ، وفي تعويد الجميع لإعمال الفكر والتدبر فيما يعرض لهم من شئون متصلة بالحكم ؛ وعلى ذلك فإن إنشاء المجالس والدواوين لم يكن الغرض منه سوى العمل بقدر الاستطاعة على أن يستبدل بالبيروقراطية الإدارية نظام شورى يقوم على إشراك رجال الحكومة في البحث والرأى .

١ - المجلس العالى والديوان الخديوى :

وكان المجلس العالى أهم هذه المجالس ، وقد صدر إلى البيك الكتخدا محمد بك لاظاوغلى أمر « بتأسيسه وطريقة إدارة مناقشاته وحسن معاملة أعضائه » في ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٢٤ (٥ ربيع الثانى سنة ١٢٤٠) ، وكان يسمى بأسماء كثيرة منها مجلس القلعة وديوان الخديوى والجمعية العمومية ومجلس العموم أو المجلس العمومى « المنعقد بالقصر العالى » ومجلس المشورة أو مجلس الشورى واختص ببحث جميع الشئون الداخلية عدا المالية منها ، ولذلك كان يعتبره « جان دنى » ديوان الوالى ولكن فى شكل جديد ، فقد كان لـديوان الوالى رئيس كتبة أو سكرتير يدعى ديوان أفنديسى أو ديوان أفندى كما سماه الجبرتى ، فأصبح ناظر الديوان الخديوى فى عهد محمد علي يسمى « ديوان خديوى كاتبى » أو « مكتوبجى » أو « كاتبى » أى سكرتير الوالى الأول كما ظل يحتفظ إلى جانب هذه الأسماء فى الوقت نفسه باسم ديوان أفنديسى مدة ليست بالقصيرة ، وكان محمد علي يعتبر الديوان الخديوى أو المجلس العالى ديوانه المفضل ، ولهذا كان يجتمع على مقربة منه ، وعنى محمد علي بأمره حتى أخفى حوالى عام ١٨٣٧ يشبه المعية السنية أو ديوان المعاونة أو شورى المعاونة « وكل هذه أسماء لسمى واحد » ، ومما يذكرون المعية السنية أن تاريخ ظهورها ما يزال مجهولا ، ولو أنه بات من المرجح أنها صارت منذ عام ١٨٤٨ تقوم بوظائفها على اعتبار أنها « مجلس خصوصى » لقراراتها « وإفاداتها » قوة التنفيذ كما لو كانت صادرة من الوالى نفسه ، وذلك عندما اشتدت وطأة المرض على الباشا ، وقد ظل الحال على هذا النوال إلى وقت اعتلاء عباس باشا الأول أريكة الولاية ، ومهما يكن من الأمر فالثابت أن المعية السنية كانت غير ديوان الوالى و« كل ما يمكننا الاعتراف به — على ما يقول دنى — هو أن ديوان الوالى القديم انحمل إلى المعية وإلى الديوان الخديوى » ، ومن ديوان الوالى على حد قول « دنى » أيضا ، كان منشأ المجلس العالى كما سبق بيانه . أما متى تم تحويل

ديوان الوالى إلى المجلس العالى فما يزال مجهولا كذلك ، ولو أن ظهور المجلس العالى بصفته إحدى هيئات الحكم والإدارة كان على ما يرجح منذ ١٢٢٠ هجرية « ١٨٠٥ ميلادية » ، أى قبل صدور أمر محمد على إلى البيك الكتخدا بتأليفه ، ويدلنا على الغرض من إنشاء هذا المجلس ما جاء فى أمر تأسيسه إذ قال محمد على « لقد كان دأبنا إزاء كل أمر مما يتعلق بالمصالح المصرية وتقضى حكمة الحكومة بتنظيمه وتسويته أن نجتنب عند البت فيه الانفراد برأينا والاكتفاء بحكمنا ، بل نحوله على المجلس وفقا لأصولنا المقررة وأسلوبنا المعلوم ، — كما جرت عادتنا إزاء كل شأن من الشئون المرحونة تسويتها بقرار المجلس أن نحمل التسوية التى سوى بها على ما أبداه رجال المجلس من تضامن واتحاد وما أظهره كل واحد منهم من سعى واجتهاد ، وأن نعتبرها ويعتبرها معنا النظار والحكام كافة جدرة بالقبول ليتاح لها أن توضع موضع التنفيذ والإجراء وتحقق الغاية المرجوة من نظامنا وأصولنا ، ووفق كل ذى جهد إلى رؤية ثمرته ، وهى ثمرة من شأنها أن تبعث فى المجلس القوة وتسبغ على أعضائه العزة ، وحتى يصيب رأيهم من الغرض السويذاء وتكون تدابيرهم محدودة فى نظر العقلاء » . وفى ٣ يناير ١٨٢٥ صدرت لأئمة المجلس الأساسية ، وفى عام ١٨٣٠ (١٢٤٦ هجرية) صدرت « التعليمات السنوية المشتملة على أصول آداب المجلس العالى » ، وبعد ذلك بسنوات ثلاث قدم المجلس قانونا « تم تنظيمه بمعرفة المجلس عملا بالإرداة السنوية الخديوية » ، وفى ١٢ يولية ١٨٣٣ صدر « قانون ترتيبات المجلس العالى » ، وفى أول أغسطس ١٨٣٤ (٢٥ ربيع الأول ١٢٥٠) صدرت لأئمة ترتيب هذا المجلس . وقد جاء فى المادة الرابعة والأخيرة من مواد هذه اللائحة ، أنه لما كانت أكثر الشئون التى ينظرها المجلس هى شئون الأقاليم ، « فمن الأثرم والحالة هذه أن يوجد بالمجلس العالى بعض رجال الأقاليم المنتخبين » ، ولما كان هذا المجلس ينظر ويفصل فى بعض القضايا التى هى « من اختصاص الشرع الشريف » ، فيجب أيضا أن يكون من بين أعضاء المجلس عالمان من علماء مصر ، وبما أنه تعرض على المجلس قضايا تختص بالمشتريات والتجارة ، فإن الأمر يستدعى وجود تاجرين بالمجلس لرؤية مثل هذه القضايا ، ولا بد للمجلس العالى من كاتبين ملين بالأعمال الحسابية ليمهد إليهما فى رؤية الحسابات ، كما يجب أن يعين للمجلس العالى بعض المعاوين لاستخدامهم فى تحقيق المواد التى تستوجب التحقيق ، فعلى كل مديرية أن توفد إلى المجلس العالى شيخا ينتخب من الأهالى ، على أن يستبدل هؤلاء الشيوخ بغيرهم مرة فى كل سنة بنفس الطريقة (الانتخاب) ؛ أما العالمان فيتم انتخابهما بمعرفة كبار العلماء ، ويستبدلان بغيرهما مرة فى

كل سنة كالشيخ ، وكذلك الحال بالنسبة إلى التجارين والكتابين ، وعلى شورى
الماونة انتخاب الماوين الذين سيعينون للمجلس . وقد طلب محمد علي إلى شيخ الجامع
الأزهر وإلى « سرتجار » أن يقوموا « بانتخاب من يلزم من العلماء والتجار » ، كما أرسلت
الأوامر إلى « مديري الأقاليم قبلي وبحري » حتى يدعوا « نظار الأقسام ويعقدوا جمعية من
عموم الأهالي ومشايخ لانتخاب اثنين من الذين يكون لهم الدراية والمعرفة التامة
اللائقين للمجلس » .

على أن المجلس العالي أخذ يعقد اجتماعاته السنوية ابتداء من ٣ ربيع الأول ١٢٤٥
(٢ سبتمبر ١٨٢٩) ، وكان اجتماعه الأول برئاسة إبراهيم باشا في سرايه بالروضة ، كما
عقد اجتماعه الثاني في الروضة أيضا برئاسة إبراهيم باشا كذلك في المدة الواقعة بين أول ربيع
الثاني و ٩ جمادى الأولى ١٢٤٦ (١٩ سبتمبر - ٢٦ أكتوبر ١٨٣٠) ، ثم تغير مكان
اجتماعه بعد ذلك . وقد أثبت صاحب تقويم النيل قائمة كاملة بأسماء أعضاء هذا المجلس
في أول اجتماع له « للنظر في إدارة شئون البلاد » ، وكان عددهم ١٥٧ عضوا ، منهم
ثلاثة وثلاثون « من الأكابر ورؤساء مصالح الحكومة والعلماء » ، وأربعة وعشرون « من
مأموري الأقاليم » ، ومائة « من مشايخ الأقاليم » .

ومنذ انعقد المجلس العالي في ٢ سبتمبر ١٨٢٩ (١٢٤٥ هـ) ، أصبح من الممكن التفرقة
بينه وبين الديوان الخديوي ، ولو أن وثائق العصر ظلت تسمى « المجلس » و « الديوان »
بأسماء متشابهة في أحوال كثيرة ؛ ولكن بات من الراجح أن كلا منهما انفصل عن
الآخر ولو أنهما يرجعان في الأصل إلى ديوان واحد هو ديوان الوالي ، وقد عرف الديوان
الخديوي بعد أن صار له كيان مستقل باسم « ديوان خديوي مصر » أو « الديوان الملكي
المصري » كما سمي كذلك « ديوان بلاغات عنواني خديوي » و « ديوان بلاغات عنواني آصني »
و « ديوان جليل العنوان » و « الديوان السامي » و « ديوان القلعة » و « المجلس الملكي »
وكانت وظائف هذا الديوان قضائية فيفصل في المسائل التي يعاقب عليها القانون ، وظل ينظر
قضايا الجنايات والجنح وما إلى ذلك من شئون الضبط والربط حتى أنشئت « جمعية الحقانية »
في فبراير ١٨٤٢ ، وكذلك كان من أعمال الديوان الاضطلاع بشئون الإدارة وهي كثيرة
فصلها قانون السياسة الصادر في ١٨٣٧ .

ب - المجالس الأخرى :

لم يكن المجلس العالى والديوان الخديوى كل ما أنشأ محمد على من هيئات تعاونه فى إدارة الشئون العامة مع احتفاظه لنفسه بالرأى النهائى فى جميع تلك المسائل بل تعددت الدواوين والمجالس وكثرت الأقلام وفروع الإدارة فكان هناك ديوان الكتبخدا (نائب أو وكيل الوالى) ويرجع تأسيسه إلى عام ١٢٢٠ هجرية (١٨٠٥ م) وكان يتألف من قلمين قلم التحريات وقلم الشفالك والمهد ، وكان الكتبخدا يرأس كذلك ديوان التفتيش ويسمى تفتيش العموم أو ديوان عموم التفتيش ويصدر هذا الديوان القرارات والمنشورات التى يجب على بقية الصالح الحكومية اتباعها هذا عدا ديوان تفتيش الحسابات وديوان « التجارة والمبيوعات » الذى تأسس عام ١٢٣٤ هجرية (١٨١٩ - ١٨٢٠) ، وفى ٢٥ مايو ١٨٢٠ (١٢ شعبان ١٢٣٥) أنشئ ديوان أو مجلس يتألف من سبعة أشخاص مهمته بحث المعاملات الجارية بين « الخزينة » والتجار الأوربيين ، وفى عام ١٢٣٦ هـ (١٨٢٠ - ١٨٢١) تأسس « ديوان عموم الشفالك والمهد السنية » ، وفى ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦ م) أنشئ « مجلس الصحة والاستباليات » الذى سمي منذ ١٢٥٠ هجرية (١٨٣٤) « بمجلس الصحة العمومية » ، وكان هناك « ديوان الأبنية » الذى أسس عام ١٢٤٥ هـ (١٨٢٩ - ١٨٣٠) وقد سمي « ديوان الأشغال » فى عهد الخديوى إسماعيل ، و « مجلس المدارس » أو « شورى المدارس » فى ٩ ذى القعدة ١٢٥١ (٢٦ فبراير ١٨٣٦) ، و « ديوان المدارس » فى أوائل ذى القعدة ١٢٥٢ وأوائل الأسبوع الثانى من شهر فبراير ١٨٣٧ ، وفى ٣ محرم ١٢٥٨ (١٤ فبراير ١٨٤٢) تأسست « جمعية الحفانية » من رئيس وعشرة أعضاء ، منهم اثنان من كبار رجال الجيش من « ذوات الجهادية » واثنان من « ذوات البحرية » واثنان من البوليس (أى الضبطية) ، وكان من وظائفها محاكمة كبار الموظفين الذين من حقهم استئناف أحكامها أمام الباشا نفسه ، كما كانت تفصل فى المسائل المعقدة التى تحيلها عليها الدواوين العمومية ، وقد حل محل هذه الجمعية ديوان الأحكام الذى أسس فى ربيع الآخر ١٢٦٥ (فبراير ١٨٤٩) .

وإلى جانب ذلك كانت هناك « ديوان الجهادية » وقد أسس فى عام ١٢٣٧ هجرية (١٨٢١ - ١٨٢٢) ، و « تفتيش الفابريقات والعمليات والوابورات » ، وكذلك « ديوان ملكى الاسكندرية » الذى أنشئ فى عام ١٢٢٢ هـ (١٨٠٧ - ١٨٠٨) وقد

عرف فيما بعد بمحافظة الإسكندرية ، كما أسس ديوان دمياط ومحافظة رشيد في ١٢٢٦ هـ (١٨١١ — ١٨١٢) ، أما محافظة السويس فقد أسست في عام ١٢٢٥ هجرية (١٨١٠ — ١٨١١) ، وفضلا عن ذلك فقد كان هناك « ديوان الجرنال » وسيأتي الكلام عنه في حينه ، و « ديوان الضريبة المصرية » وهي قديمة العهد ، كما كان هناك « ديوان الرزنامة الأميرية » والرزنامة أو الرزنامجة كما يؤخذ من الأوراق الموجودة بالقلمة « قديمة العهد وأعمالها موجودة » منذ عام ٨١٨ هجرية (١٤١٥ — ١٤١٦ ميلادية) ، أى أن وجودها يرجع إلى ما قبل الفتح العثماني لمصر ، وكلمة الرزنامة فارسية الأصل معناها « الجرنال » أو « التقويم » وفي التنظيم المالي العثماني يوجد مالا يقل عن خمسة وعشرين قلما أو مكتبا تتألف منها جميعا « الدفتردارية » أو ديوان المالية التركي ، ويطلق اسم الرزنامة على اثنين فحسب من هذه الأقلام أو المكاتب ، أحدهما مكتب الحسابات العامة لقيد الدخل والمنصرف ، ويعرف باسم « باش قلم » أى المكتب الرئيسى و « ميزان » أو ميزانية ويجرى به رسم الحالة المالية مرة في كل عام أوسنة شهور في « خلاصة إجمالية » مقدرة بالكيس ؛ أما الثانى فمكتب الجرنال الصغير ويتولى قيد بعض المنحصات وفي عهد السلطان عبد الحميد كان هذان المكتبان ما يزالان في حيز الوجود ، وفضلا عن ذلك فقد كانت هناك رزنامجة أخرى ملحقة « بالدفترخانة » لحفظ سجلات أصحاب الأقطاعات العسكرية ، كما كان لكل قاض من « قضاة المسكر » وعددهم اثنان فحسب رزنامجة تتولى شئون الأوامر والبراءات الصادرة للقضاة في أنحاء الأمبراطورية ، وفضلا عن هذا كله كانت هناك رزنامة في ولايات الأمبراطورية وإيالاتها كالشام وكريت ومصر ، وقد صار للرزنامة في مصر شكل خاص بسبب إشرافها على التزام الأرض وترتيب صرة الحرمين الشريفين ، فقد « كان الملوك في الزمان القديم ، يرسلون هدايا إلى أهالي مكة والمدينة ، من أصل مبالغ كبير في كل سنة من أصل بيت [مال] المسلمين ، فلما حضر السلطان سليم وضبط أموال اليرى ، ضبط ذلك القدر بموجب دفتر بأسماء معلومة يرسل إليهم في كل سنة . . . » فلم تكن الرزنامة إذاً من الأنظمة الخاصة بمصر وحدها ، بل كانت تشترك مع مختلف مكاتب الرزنامجة بالآستانة في وظائفها العامة وهي « مراقبة الجرنال » أى « الإشراف اليومى » على شئون المال والالتزام ثم المحافظة على دفاتر الحسابات ، أى أنها كانت كذلك بمثابة دار محفوظات لحفظ السجلات ، وقد أجاب حسين أفندى الرزنامجي على أحد أسئلة استيف Esteve ، الذى تولى الإدارة المالية في عهد الحملة الفرنسية في مصر ، بقوله « إن السلطان سليم حين رتب الرزنامة رتبها ترتيبا

عظيما وجعلها من أسرار الملوك على سائر تعلقات الناس ، وشرط عليهم إن سئلوا عن أى شئ لا يقطعون عنه جوابا إلا إن حضر لهم فرمان من نائب السلطان بالكشف عن المطلوب ، وشرط عليهم أن دقات اليرى الأصل والخصم التى رتبها السلطان لم يكن أحد يطلع عليها خلاف خدماؤها ، وأن الدفاتر التى ينتهى بها العمل تحفظ فى خزانة (مقفلة ؟) فى القلعة . »
وعند ما احتل الفرنسيون هذه البلاد فى عام ١٧٩٨ ، هرب الرزناجى (سيد ابراهيم أفندى) والأفندية موظفو الرزنامة إلى الشام ورفضوا الأمان ، فاضطر الفرنسيون إلى تعيين « بوسيليج » " Poussielgue " ثم « استيف » على رأس الإدارة المالية ، غير أن وظيفة الرزناجى لم تلبث أن أعيدت مرة أخرى فى عام ١٢٢٨ هـ (١٨١٣) عندما قرر محمد على إلغاء التزام الأرض ، وكانت مهمة الرزنامة دفع التعويضات السنوية فى مقابل فائض الالتزام لأصحاب هذه الأراضى ، ولما صدر قانون السياسة فى ربيع الآخر ١٢٥٣ هـ (يوليه سنة ١٨٣٧) أصبح من اختصاص الديوان الخديوى أو الديوان العالى الإشراف على الرزنامة .
ولم يقف الأمر عندما سبق ذكره من دواوين ، فقد تعددت الإدارات التى يشرف عليها « النظار » ، يماون كلاً منهم عدد من الكتبة أكثرهم من القبط ، يقدمون حسابات إداراتهم إلى « الخزانة » ورئيسها الخازندار ، وفضلا عن ذلك فقد كانت هناك إدارة لبيع المصنوعات وأخرى لشئون الفرضة (أى ضريبة الرؤوس) وثالثة لملاحظة الملاحة وسير السفن فى النيل ورابعة للمنسوجات وخامسة لبيع البن والنيلة إلى غير ذلك من الإدارات .

ح - قانون السياسة :

فى يولية سنة ١٨٣٧ (ربيع الآخر سنة ١٢٥٣) صدر قانون السياسة لتنظيم شئون الحكومة الداخلية وتوزيع الاختصاصات والأعمال بين دواوينها أو « وزارتها الجديدة » إذا جاز لنا أن نستعمل تعبيراً حديثاً ، وقد اشتمل هذا القانون على مقدمة وثلاثة فصول ، اختص الفصل الأول منها ببيان « الترتيبات الأساسية » ويتألف من تسعة بنود ، وأفرد الفصل الثانى لبيان « الإجراءات العملية » وبنوده واحد وثلاثون ، واقتصر الفصل الثالث على بيان « قانون العقوبات » وعدد بنود هذا الفصل واحد وعشرون .

أما المقدمة فقد بينت الغرض من إصدار قانون السياسة فى عبارات تشرح فلسفة الحكم فى العصر العلوى ، إذ صدر الباشا قانونه بقوله ، « من البداهة بمكان أن يكون اضطلام كل كبير وصغير من عبيد الجناح الخديوى المستخدمين فى المصالح الأميرية بمسئولية الأعمال العامة التى يتولاها موجبا للكثير من الفوائد ، وأن يكون إلزامه تبعة الخير والشر

في هذه الأعمال داعياً إلى إتقاذها من التعطيل والإهمال ، وإنما يستقيم هذا بأن يعتمد إلى كل شأن من الشئون فتوضع له لائحة خاصة به ، ثم ينظر إلى ولاية المصالح فتعالج أمورهم على مقتضى هذه اللوائح ، فن سلك منهم — بسوق الطبيعة البشرية — مسلماً مخالفاً لمضمون هذه اللوائح أوخذ مؤاخذه تكون له تربية ولغيره عظة وعبرة ، وبذلك يتضح أنه ليس ثمة سبيل إلى قضاء المصالح وترويجها ما لم تعزز اللوائح المذكورة بنظام للمعقوبات يسن هو الآخر فيتألف منه ومن اللوائح بأجمعها قانون عام ، ومتى ظهر هذا القانون العام كان من الواجب إحداث هيئة شورى خاصة مهمتها القيام بتنفيذ حكمه ، وعلى هذا الأساس حررت المواد البسطة فيما يلي : « تختص كل مملكة من ممالك أوروبا المختلفة بقوانين تلائم طبيعة أهلها وأخلاقهم ودرجة تربيتهم وتدار بموجبها أمورهم الحكومية في المحور اللائق بها ، إلا أنه لما كان معلوماً أن قانون الملكة الواحدة لا يوافق الملكة الأخرى ، كان بالطبع من المستحيل أن يؤخذ أى قانون من قوانين تلك الممالك فيوضع بنفسه وفصله موضع الإجراء في هذه البلاد ، على أن الحكومات وإن انقسمت من حيث أنواعها إلى جمهورية ومشروطة ومستبددة ، فإنها غير منقسمة ولا مختلفة من حيث أصولها الأساسية التي هي واحدة بعينها فيها جميعاً ، فهذه الأصول المتحدة هي التي تكون مراعاتها في هذه البلاد موجبة لحسن سير الأعمال ميسرة لقضاء المصالح واجتناء الكثير من الفوائد ، غير أنه عند ما يراد تبديل أصول الحكم في مملكة من الممالك ينبغي أول الأمر أن تفحص محاذير الأصول الجارية ، ثم ينظر في استنباط الوسائل التي من شأنها إزالة هذه المحاذير ، مع إظهار ما في هذه الوسائل من ضرر ونفع والموازنة بينهما ، حتى إذا استقر الرأي على رجحان منافعها لم يكن بد من اختيارها واتخاذ التدابير التي تقتضيها » .

وكان قانون السياسة أول خطوة واسعة في سبيل تنظيم الإدارة والحكومة المصرية في عهد محمد علي ، ولذلك استرعى صدوره انتباه المعاصرين ، حتى أن القنصل الروسي دوهاميل كتب بشأنه إلى حكومته وخلص مراد القانون وبنوده ، وكان عدد الدواوين التي انحصرت فيها السلطة حسب هذا التنظيم الجديد سبعة ، أوجز الكلام عنها صاحب كتاب « الأتبان والضرائب في القطر المصري » فيما يلي :

أولاً : الديوان العالي (الخديوى) ، وكان أشبه شيء بالمحافظة فيما يختص بمدينة مصر من إجراءات الضبط والربط والفصل في الخصومات ، وعدا ذلك قد كان مأمور هذا الديوان رئيساً على مصلحة الأبنية وفروعها والمخبر الملكي وتوابه ، والكيلار العام والسلخانة

والقوافل وديوان الواشى وتعلقاته ، وترسانة بولاق والاسبتاليات والرزانجة وبيت المال والأوقاف المصرية والتمرخانة الملكية وجبال المرمر وطرة (وجبل أثر النبي الشريف) - (وهذه محاجر) - ومهمات أشغال المحمودية وخزينة الأمتعة وإدارة الضربخانة ومصالح الاحتساب والبوستات ومجلس التجار وخازن الخزينة وهى التى كانت تقدم إليها حسابات هذه المصالح كلها ، وكان إليه مرجع النظر فى الدعاوى والعرضخالات وأمور الأحكام بمدينة الإسكندرية .

ثانيا : ديوان الإيرادات وهو قسمان ، أحدهما يختص بحسابات كافة المديرات وجزيرة كريد والحجاز وبلاد السودان ، والثانى يختص بإيراد مدينتى مصر والإسكندرية والكمارك والمقاطعات وورشة الترميمات ، وكان لهذين القسمين مفتشون يعرفون بمفتشى الأقاليم للتنقيب على المصالح .

ثالثا : ديوان الجهادية وإليه يرجع النظر فى نظام المساكر البرية وضبط وربط حركاتها وتعليماتها ومهمات الأرادى (أى الفرق العسكرية) والقشلاقات ومواضع الخيام والقلاع والاسبتاليات العسكرية وخدمة صحتهم وورش ومخازن المهمات الحربية والبارودخانات وتعلقاتها وأشوان تعيينات العسكرية والمخازن وعلى العموم كافة المصالح العسكرية .

رابعا : ديوان البحر وإليه كان يرجع النظر فى إدارة ونظام الدونامة وضبط وربط حركاتها والترسانة والمخازن والخزينة البحرية وتجهيز مهمات وما كولات وسائر لوازمات الدونامة والاسبتاليات العسكرية البحرية .

خامسا : ديوان المدارس وإليه كان يرجع النظر فى أمور المدارس الابتدائية والتجهيزية والخصوصية والكتبخانات ومخازن الآلات والقناطر الخيرية ومطبعة بولاق وإدارة الوقائع المصرية ومصالحة الأمور الهندسية وإدارة المارينوس (أى الأغنام المارينوس) والاصطبلات الكبرى فى شبرى .

سادسا : ديوان الأمور الأفرنكية والتجارة المصرية وإليه كان يرجع النظر فى معاملات الأهالى مع الأجانب فى التجارة وفى بيع متاجر الحكومة ومشترواتها وحسابات مصالح إيرادات مدينة مصر .

سابعا : ديوان الفابريقات وإليه كان يرجع النظر فى إدارة فابريقة الطرايش فى فوة وكافة الفابريقات التى كانت توجد فى مدينة مصر وبقية مدن الأقاليم .

وكان مفروضا على رئيس كل من هذه الدواوين أن يقدم للوالى تقريرا فى يوم الخميس

من كل أسبوع عن أحوال ديوانه ، وكشفًا شهريًا بحساباته إلى تفتيش الحسابات ، وميزانية سنوية عن الإيراد والنصرف .

هذا وقد جاء في البند السابع من الفصل الأول من قانون السياسة ما نصه إن « مديري الدواوين العامة والكبراء الذين يتفضل الجناب الأشرف الخديوى بتعيينهم ، يؤلفون لجنة مشورة تعقد في موعد يضرب مرة في كل سنة ، فيتباحثون فيما تحتاج الحكومة إلى النهوض به من المشروعات الكبرى ، ثم يقدمون قراراتهم بصدد هذه المشروعات إلى المقام السامى » كما نص في البند التاسع من هذا الفصل نفسه ، على ضرورة تشكيل « مجلس شورى » خاص ، يقوم بالقرب من ولى الأمر ، ويكون مؤلفا من عدد كاف من الكبراء المنتخبين من بين عبيده المخلصين ذوى الكفاية والكياسة المجربة حصافتهم ، كما هو الحال فى الممالك الأوربية ، فيتألف هذا المجلس من ناظر وأعضاء بقدر عدد دواوينهم . « وتكون مهمة المجلس البحث فى الشئون المقدمة إليه ، « سواء كانت صادرة من المقام السامى أو واردة من الجهات » ، ثم يعرض خلاصة ما يصل إليه بعد البحث والتحصيص على المقام السامى ، كما « يطالع التقارير التى سترفعها الدواوين إلى المقام السامى بزبدة أعمالها وتقارير المجلس العام السنوية التى مر ذكرها ، (وهى لجنة المشورة) » ثم يعرض كل ما تحويه هذه التقارير من الأمور على المقام السامى . « ، وكذلك ينتدب المجلس للفصل فى الدعاوى على الوجه البين فيما تقدم ، « ويؤذن لأعضائه فى أن يقدموا ويرفعوا ما يجيش بخواطرهم من التدابير والشاريع المنطوية على منافع البلاد »

وهكذا شكل مجلس المشورة « من مديري الدواوين السبعة ومن بعض العلماء ومن الذوات الذين يعينهم الوالى للنظر فى المسائل الكبرى والمصالح الكلية » ، وكانت تعرض قرارات هذا المجلس على الباشا « للتصديق على ما يراه منها » ، ويقول دنى Deny إن هذا المجلس إنما هو بلا ريب المجلس العالى أو مجلس الشورى أو الجمعية العمومية وأنه أسس فى نوفمبر ١٨٢٤ .

وفى ٢٤ محرم ١٢٦٣ (١٢ يناير ١٨٤٧) صدر أمر بتشكيل « المجلس الخصوصى » (أو المجلس الخصوصى العمومى) وهو المجلس الذى سبقت الإشارة إليه عند الكلام على المعية السنوية . وقد جاء فى القرار « المعطى بشأن تشكيل المجلس الخصوصى العمومى ، أنه وإن كان جاريا عقد جمعية مركبة من حضرات مديري دواوين الحكومة لحل عقد ومشكلات الملكية (أى الشئون المدنية) ، إنما نظرا لازدياد نطاق مصالحها يوما عن يوم ، وضرورة

استعمال قدح الفكر بالتدقيق على حسب مقتضيات مصالحها الباعث لاستنتاج النتائج الخيرية والفوائد الجمة كما هو المتبادر ، فلأجل الوصول إلى هذا القصد قد تقرر باتحاد الآراء تشكيل مجلس باسم المجلس الخصوصى ، مركبا من دولة إبراهيم باشا ابن ولى النعم وكتخدا باشا (عباس باشا) وخضرات أحمد باشا يكن وحسن بك رئيس الحقانية وبرهان بك ، وكذلك تضمن هذا القرار « استمرار عقد الجمعية العمومية بديوان المالية فى الأسبوع دفتين أو ثلاث دفع ، فالحاق باقى بك وكيل ديوان خديوى مصر وأدهم بك مدير المدارس وباسيليوس بك مدير الحسابات البصرية علاوة على أعضائها الحالية ، ويكون من اختصاصها رؤية كافة أمور ومصالح الحكومة التى تحال عليها ، وإعطاء القرار اللازم ممضى من حضراتهم ، وتقديمه من قبلها إلى المجلس الخصوصى الذى من اختصاصه إعادة النظر فيها ، وفى سائر المواد نهائيا التى يتبادر عرضها من قبله إلى الأعتاب الخديوية وتفويض التنفيذ واتباع الأجراء لما تقتضيه الإرادة السنية » . . .

و مما تجدر ملاحظته أن « الجمعية المركبة من حضرات مديرى دواوين الحكومة لحل عقد ومشكلات الملكية » التى تحدث عنها هذا القرار هى ديوان خديوى مصر (أو الديوان الملكى المصرى) ، أما الجمعية العمومية التى تتعقد بديوان المالية فهى المجلس الشورى الخاص الذى نص عليه البند التاسع من الفصل الأول من قانون السياسة (١٨٣٧) ، وعلى ذلك فقد كان هناك من الهيئات العمومية والخصوصية التى اشتركت فى بحث مسائل الحكم والإدارة الهامة فى أواخر عهد محمد على : الديوان الخديوى والمجلس الخصوصى (وقد سبقت الإشارة إلى الصلة الموجودة بين هذا المجلس والمعية السنية) والمجلس الشورى الخاص (أو الجمعية العمومية) ومجلس الشورى (وهو المجلس العالى الذى أسس فى عام ١٨٢٤) ، وذلك عدا المجالس والدواوين الأخرى التى قامت بتصريف شؤون الإدارة والحكم .

غير أنه على الرغم من وجود جميع تلك المجالس والدواوين كان محمد على مصدر السلطة العليا فى مصر ؛ ولكن العاهل العظيم كان يريد تدريب رجال الحكومة وتمويدهم الاضطلاع بالمسئولية ، فكان يطالبهم بأن يعملوا الفكر ويتبادلوا الراى فى المسائل والمشروعات التى تعرض عليهم أو « تبحش بخواطرم » ، وأن يصلوا إلى قرار فى المسائل التى يبحثونها ، كما سمح لهم بقدر محدود من حرية التصرف فى شؤون الإدارة التفصيلية ؛ وكان أسلوبه مع رجال دولته فى ذلك كله أسلوب الوالد المرشد والحاكم المصلح ، يتوعد بالعقوبة حيناً ويعد بالمكافأة حيناً آخر ، وينتقى رجاله وكبار موظفيه ممن نالوا خبرة واسعة وتجربة نافعة ، وفى

عام ١٢٦٣ هجرية (١٨٤٧) « حصل عقد مجلس مشورة بحضور كل من المديرين والمتعهدين في ديوان المالية بهذه السنة العميمة حسب المعتاد ، وحيث تبين من ذلك أن أمور المصالح الخيرية آخذة في التقدم سنة فسنة ، دعى كل من المأمورين المومى إليهم إلى الطعام وقت المساء بطرف ولى النعم صاحب الشرف الأعم ، تطيبوا لخواطرم ، ونال كل منهم الالتفات ، ثم بعد أيام قليلة حصل اجتماعهم بطرف الخديوى ، وألقى في آذانهم بعض الوصايا المشتملة على النصيح كما يعلم من التقرير العالى . »

وهذا التقرير عبارة عن الخطبة التى ألقاها الباشا فى أعضاء مجلس المشورة وهى فى الواقع تفسير لفلسفة الحكم عند محمد على ، كما أنها دليل واضح على أن العاهل العظيم كان يقصد من عقد هذا المجلس وغيره من المجالس ، تدريب الأعضاء على أعمال الحكم والإدارة . ومع أن هذه الخطبة أقيمت فى عام ١٨٤٧ ، أى قبيل الرض الأخير الذى اضطر الباشا إلى اعتزال الحكم ، إلا أنها كانت فى الواقع بمثابة عرض عام موجز للنتائج التى أسفرت عنها أساليب الباشا وأنظمته الحكومية مدة نيف وأربعين عاما .

بدأ الباشا خطبته بقوله « حيث أنى رأيت منكم بعض الشواهد النافعة المتعلقة بتهييج الحمية والحرارة فى حركاتكم منذ بضع سنين ، ولاحظت الصلاحية فى ذاتكم لقبول النصيحة ، جمعتم الآن عندى جميعاً وبادرت إلى بيان المقصود ... وهو أنه لما كان من أقوى ملحوظاتى فيكم أن كلامكم قد أدرك مزية هذا الوطن حسب مرتبة إدراكه ، وأن من لم يدرك ذلك صالح لتعلمه إياه يوماً فيوماً ممن علمه لم يحوج الأمر إلى تفصيل مفرداته » ؛ ولكنه كان ما يزال يرى فيهم عدم « السعى والاجتهاد على حسب مقتضى حب الوطن » إلى الحد الذى يريده فرأى أن يوجه إليهم النصيح مسترشداً بما يعرفه من « أحوال العالم » ، التى لا يشك فى أنهم يعرفونها « إجمالاً » ، « وذلك أن أهل الملل الموصوفين بالقدره والقوة لم يكونوا فى الأصل من أصحاب الاقتدار واليسار الذى هم عليه الآن ، بل كان كل منهم جارياً على طراز قديم ، ثم ظهر فيهم بعد ذلك ذوات من أصحاب الانتباه ، فأخذوا يبجهدونهم بوسائل حتى أنهم بسبب ما أثمر من سعيهم واجتهادهم فى حقهم علموا قيمة محبة الوطن فكان ذلك سبباً فى تقدمه ، ونحن لم نزل غافلين عن التأمل فى معنى قدر الوطن وقيمته إلى هذه الأزمنة القريبة ، وبسبب كوننا متكاسلين وقاعدين عن الإقدام والاهتمام قد تأخرنا إلى غاية ما نحن فيه من الدرجات ، والآن قد صارت الأسماع والأبصار تسمع وترى ما صنعه أهل الملل أصحاب الاقتدار فى هذا الأوان ، وعلى هذا إذا حصل أن الذين سمعوا أخبارهم وشاهدوا أمورهم بلغوا

الذين لم يسموا ولم يبصروا وأروهم ما يلزم بقيس وجود الأشياء التي يظن بها طول المدة في زمن قريب ، وما ذاك إلا أن منشأ هذا الأمل الحقيقي إنما هو عبارة عن كمال رعاية حق المصالح ، أعني بذلك حصول الانتباه الزائد في عدم إضاعة حق المصلحة نظراً إلى جلب رضا الكبار والصغار ورعاية خواطرهم ، فلتعلموا أني قد ناهزت الثمانين ولست في تمنى شيء لنفسي ، بل كان تركي للنوم والراحة وبذلي لاجتهادى ليلاً ونهاراً إنما هو من أجل سعادتك وإصلاح حالكم ، وحيث أني قد ربيتكم جميعاً من صغر سنكم وعلمتكم القراءة والكتابة في المكاتب وأوصلتكم إلى ما أنتم فيه من الدرجات ، وقبلتكم أولاداً لي وصرت لكم أباً بحق ، وجب أنكم لا تتمتعون من قبولى أباً لكم بل تقبلونني ، وبقياس هذه الأمور صرت مؤملاً بذل الجهد منكم حسب الفطرة ، وطالباً لراحتكم ورفاهيتكم في مدة قليلة ، ومع هذا فإن خدمتكم عائدة على أنفسكم ، ورؤية الفوائد المهمة سريعاً منوطة برفع المداراة ورفع رعاية الخواطر الحاصلة بينكم ؛ لأن العوامل المذكورة سبب في إيرات السكينة للمصلحة الداعية إلى عمار الوطن ، وإن احترام الخاطر المحبة ولو كان من لوازم الإنسانية لكن التزام المنفعة الذاتية في الشيء المضر بمنافع العامة والمباشرة والموافقة في الأمور المضرة بالمصلحة والأصول الموصوعة من أعظم الجرائم والقبائح التي لا يمكن الصفع عنها أصلاً ، فيجب الاجتناب عن ذلك ، حتى إذا كنت أمر أحدكم شفاهاً أو تحريراً بقولي له أجر المادة الفلانية بهذه الصورة وحصل منه اعتراض على وذكركني وأفادني شفاهاً أو تحريراً بأن المادة المذكورة مضرة ، فهذا يكون منه عين ممنونيتي الزائدة ، وقد أثبت لكم مراراً كسب محظوظيتي من الإخطارات الواقعة حتى الآن التي يترتب عليها ممنونيتي في أعلى درجة ، وهأنا مريض لكم في ذلك الرخصة التامة المرة بعد المرة . . . فلي هذا إذا سلكتم جميعاً هذا المسلك ، وأجريت عليه صغار الدرجة الذين تحت أيديكم ، وقابلتموهم بالرغبة والتشويق والتربية منكم ، فلا بد لكم من أن تشاهدوا فوائدهم الجليلة التي لا يمكن حصولها ، وإني سأبين لكم ما في هذا إجمالاً في طراز التفصيل ، وذلك هو تضاعف الثروة واليسار والافتخار لكم داخلاً ، والاعتناء في عدم رعاية الخاطر والأغيار خراجاً . . . ولا يكون لكم في مدة حياتي خوف من أحداً ، فإذا فرضنا ذلك فلا يكون إلا من أولادى ، وإذا قدرنا ذلك فهو محض خطأ ؛ لأنني مؤمل من ربي جل شأنه أن يكون أولادى قد تنبهوا لهذه الحقيقة وعلموها ، وإذا لم يدركوها فإن أفكارهم ستجد منفذاً لما قام بأذهانكم ، وعلى هذا أخبركم بأنكم إذا فعلتم ما ذكرته لكم من الحركات ، وتمسكتم بالمصلحة الخيرية ، وصرفتم فيها السعى بالروح والبدن ، وأثبتتم مدعى

الصداقة ، فإنه يكون ذلك عين صفائى الروحانى وسبب عافيتى من جهة الهيكل الجسمانى .. » إلى أن قال « ولتعلموا أنكم إذا لم تحولوا عن خصالكم القديمة من الآن فصاعداً ، ولم ترجعوا عن طرق المداراة والمهاشة ، ولم تقولوا الحق فى كل شئ ، ولم تجتهدوا فى طريق الاستواء ، ولم تسلكوا سبيل الصواب لصيانة ذات المصلحة ، فلا بد لى من أن أغتاز منكم جميعاً ، وإذا كنت موقناً بتقدم هذا الوطن العزيز على أى صورة كانت ، وملزماً فريضته على ، صرت مجبوراً على قهر كل من لم يسلك هذا الطريق المستقيم اضطراراً ، مع حرقة كبدى وسبيل الدسوع من عيني فالذى أرجوه من الخالق سبحانه وتعالى ، أن يجعل نصيحتى هذه مؤثرة فى قلوبكم ، حتى أشاهد منكم حسن الحركة آنأ فآنأ ، وأعين ما تستحقونه من الخير ، وتقر عيناي بامتياز كل منكم حسب أقصى أملى . »

وواضح أن هذا مقال أب لأبنائه ، وهكذا كانت علاقة الباشا برعاياه متسمة بذلك الطابع الأبوى الذى لم يستطع إنكاره حتى أولئك الذين بلغوا فى نقد حكومة الباشا حد الشطط والإسراف .

٥ - الترك والعرب

تحدث « بوالكمت » فى أحد تقاريره عن العناصر التى سيطرت على أعمال الإدارة أو تبوأَت المناصب الرفيعة فى جيش الباشا وبحريته ، فقال إنهم كانوا من الأتراك ، ثم ضم إليهم محمد على بقايا المايك الذين رأى فى وجودهم بالجيش أو فى غيره عاملاً هاماً من عوامل الموازنة ، حتى لا بطل الاعتماد فى أهم نواحي الإدارة الحكومية مقصوراً على الترك ، وهم الذين قد يحدوهم الولاء للأستانة إلى الوقوف موقف المعارضة من مشروعات الوالى وتعطيلها بمختلف الوسائل ، وكان الترك أصحاب نعمة شديدة ، أجاد الدكتور « بورنج » وصفها ، إذ كانوا بسبب غلوهم فى التعصب الجنسى ينظرون إلى أبناء العرب كأنهم خلقوا من طينة غير طينتهم ، كما كانوا يعتبرونهم من طبقة لا يتأتى لأفرادها أن يبلغوا ذلك المستوى الرفيع الذى بلغته طبقتهم الأرستقراطية العتيدة . أما أبناء العرب فقد قنعوا بما كتبت لهم الأقدار ، ورضوا بأن يظلوا « فلاحين » ، شعارهم الطاعة العمياء ، وجل مبتغاهم من الله أن يروى النيل الأرض حتى ينبت الزرع ويدر الضرع ويعيشوا فى هدوء وأمان .

وقد تصدى غير بورنج وبوالكمت للحديث عن الترك والفلاحين ، فرسم ميشو Michaud صورة للبؤس الخيم على أبناء العرب ، حتى اضطروا إلى تأليف عصابات للأسطو والسلب وقطع

الطريق ، بل لقد كان لهؤلاء اللصوص نقابة في القاهرة ذاتها ؛ أما المتسولون فقد كثر عددهم إلى درجة عظيمة . ولم يكن غريباً والحالة هذه ، أن يتلمس « بوكرا مسكاو » Puckler Muskau عذراً يبرر به تفضيل الترك على العرب إذ قال « عند ما يمد التركي إلى السرقة فإنه يلزم جانب الاعتدال ولا يسرف فيها كما يفعل ابن العرب » .

ولكن ماذا كان موقف محمد علي إزاء ذلك كله ؟ لا ريب في أنه « أخذ عن النظم العثمانية الأولى ضرورة خلق « الصفوة الفعالة » ، وكانت هذه الصفوة العلوية « لا تتكون إلا لحد محدود من المالك والمعتق والسبي » ويقول جسكيه إن الباشا أجزل لهم العطاء وأقطعهم الإقطاعات الواسعة ، وهم الذين ألفوا الأرستقراطية التركية التي نعى عليها جسكيه نفسه وكذلك هامون وكلوت بك وغيرهم موقفها من إصلاحات الباشا . غير أنه ما كان للوالى العظيم أن يطيب نفساً وأبناء العرب مبعدون عن مناصب الدولة وممارسة شئون الحكم والإدارة في بلادهم ، ولهذا يذكر القنصل الإنجليزي « صولت » Salt أن محمد علي لم يلبث أن أرسل إلى فرنسا في عام ١٨٢٦ بعثة تتألف من خمسة وأربعين شاباً ؛ حتى يشغلوا مناصب الدولة الهامة بعد عودتهم ، وكان نصف المبعوثين تقريباً من أصل مصرى وحوالى ثمانية عشر من أصل عثماني ، إلا أن إرسال المبعوث توالى بعد ذلك لتكوين نواة لتلك « الأرستقراطية الفنية » التي أراد الباشا إنشاءها في مصر ؛ حتى يستعوض بها عن الأرستقراطية المصرية — أرستقراطية الترك — ذات النفوذ القوى والمكانة العتيقة . وفضلاً عن ذلك فقد عنى محمد علي بحماية أبناء العرب من بطش المديرين والمأمورين في المديريات والأقاليم ، وحرص على أن يمنع عنهم أذى موظفي الحكومة من الترك عامة ؛ ولكنه لم يستطع بسبب الجهل الخيم على أبناء العرب أن يستخدم منهم في بداية الأمر عدداً كبيراً ، فاضطر إلى اصطناع الريث والأناة حتى تؤتي معاهد التعليم التي أنشأها ثمرتها المرجوة .

٦ — الأوجانب والتنظيم التفصيلي

كان من نتائج جمع السلطة في يد والى العظيم وإشرافه الدقيق على شئون الإدارة والحكومة أن استتب الأمن في أنحاء القطر وأمن الفرد على حياته وعرضه وماله ، فانصرف الناس إلى الإنتاج واستطاعت البلاد أن تسير قدماً في طريق الرقي ، وقد شجع استقرار السلام عدداً كبيراً من الأجانب على الوفود إلى مصر للتجارة وتوظيف رؤس أعمالهم فيها والتدريس بالمدارس والعمل بالمصانع والجيش والبحرية والزراعة والرى وغير

ذلك ، وليس من شك في أن مصر محمد علي قد أفادت فائدة كبيرة من مجيء الأجانب واستخدامهم في شتى الوظائف وإسناد مختلف الأعمال إليهم ، وواضح أن هؤلاء الأجانب ما كانوا يستطيعون القدوم إلى مصر بتلك الكثرة ، وما كانت تفتح أبواب البلاد لاستقبالهم على مصاريحها ، لو أن الباشا لم يكن من برنامج أنشاء الصلات الوثيقة مع الغرب للنهوض بالبلاد ومسايرة الأمم المتقدمة الحديثة . على أن استتباب الأمن لم يكن وحده كافيا في ذلك العصر لتشجيع الأجانب على الإقامة بمصر ، بعد أن ذاق أكثرهم مرارة العيش على أيدي البيكوات الماليك من حكمها السابقين ، وإنما الذي أدخل الاطمئنان على نفوسهم ما عرف عن والى مصر العظيم من تسامح مع من يختلفون عنه جنسا ولغة وعقيدة وآية ذلك إلناؤه كل مالق « المسيحيين » من إهانات في حياتهم اليومية العادية ، إذ كانوا يمنعون من ركوب الخيل وارتداء الملابس ذات الألوان الخامسة « بالمسلمين » ، وكذلك إبطال تلك المواكب التي كان يسيرها الماليك كل عام في شوارع القاهرة تحمل الدروع والحراب وغير ذلك من الأسلحة التي استعملها المسلمون في الحروب الصليبية ، فكانت تثور نائرة القاهريين ضد الأفرنج في هذه المناسبات ، ويلقى عدد من الأجانب حتفه بسبب هذا الهياج على أن محمد علي لم يشأ أن يقف في تسامحه عند هذا الحد ، فأذن للرهبان ببناء الأديرة كما أذن للكنائس بدق النواقيس ، ولرؤساء الطوائف الدينية المختلفة بأقامة القداس علنا ، وكان مما قاله « إنه لما يدعو إلى الأسى حقا ألا يكون من بين هذه البيانات جميعها ديانة واحدة تقوم على أساس سليم » . وفضلا عن هذا كله فقد اتهم محمد علي كل فرصة لإظهار ما يمكنه من عطف على الأجانب أمام شعبه ، فاحترمهم وأحسن معاملتهم وأولاهم ثقته وتشجيعه وطلب إلى رجال حكومته أن يقدموا عن طيب خاطر كل ما يطلبه الزائرون والسائحون الأجانب من خدمات تمكنهم من الإقامة في أمن واطمئنان وتخفف عنهم مشاق السفر والتجوال لافي مصر وحدها بل وفي السودان كذلك وهكذا تبدل حال الأجانب بمصر في عصر محمد علي تبديلا عظيما فتركوا حياة العزلة في الأحياء المخصصة لهم وخرجوا من « الخانات » ليختلطوا بالأهلين ويحجولوا في أنحاء البلاد لايساورهم القلق ولا يتطرق إليهم الخوف على أرواحهم أو أعراضهم أو أموالهم فقد راض الأهلون أنفسهم على أن يعيشوا معهم في سلام إذ رأوهم بين ظهرائهم يتمتعون بعطف الباشا وتربط أواصر الصداقة بينه وبين بعضهم من أمثال (توسيجه) Tossizza و « زيزينيا » Zizinia كما اتخذ منهم الباشا أطباءه الخصوصيين وفي طبيعتهم « جيطناني بك » Gaétani وكلوت بك Clot هذا عدا من

كان يستقدمهم ، لشغل الوظائف الحكومية الهامة ، في الصناعة والجيش والبحرية والمدارس وغيرها .

وعلى ذلك فقد شهد عصر محمد علي تزوح الأجانب بكثرة إلى هذه البلاد لأول مرة ، وبكر اليونانيون بوجه خاص في المجيء إلى مصر منذ سنة ١٨١١ ، وانخرط عدد منهم في جيش الباشا بعد أن قضى على المماليك في مذبحة القلعة واشتغل اليونانيون عامة بالشئون التجارية ثم كثر وفود الفرنسيين إلى مصر عقب انهيار إمبراطورية نابليون الأول أي منذ عام ١٨١٥ . وقد بلغ عدد الأجانب في مصر عام ١٨٣٣ حوالي ٤٨٨٦ ، وكان هؤلاء الأجانب من الأنجليز « النازحين من جزيرة مالطة وجزر الأيونيان » ومن الفرنسيين واليونانيين وأهل الليقانت وبلاد الجزائر ورومانيا وسويسرا وأسبانيا وألمانيا وتوسكانيا والنمسا وسردينيا ونابلي وجزر البليار ، وفي عام ١٨٣٧ بلغوا خمسة آلاف ، أما سكان البلاد فبلغ عددهم على حسب تقدير كادلين ، Cadalvene (١٠ ر ٢١٣ ر ٢) نسمة ، ومع أن تشجيع الباشا للأجانب وتسامحه معهم وإعتماده إلى حد ما على نشاطهم في إصلاح البلاد والنهوض بها قد جذب إلى مصر بعض العناصر الطيبة التي يمكن الاستفادة من جهودها ، إلا أنه سرعان ما نزح إلى البلاد جماعة من عنصر آخر ، استغلوا هذه الظروف للإثراء السريع ، معتمدين على « مهارتهم » في البكيد والتآمر ، وما تتفق عنه أذهانهم من حيل المكر والخديعة في معاملاتهم التجارية مع الأهليين أو مع الباشا نفسه ، مستغنين في ذلك كله إلى تلك « الامتيازات » التي خولتهم « حقوقا » واسعة في ولايات الإمبراطورية العثمانية ومن بينها مصر بحكم تبعيتها لتلك الإمبراطورية المتداعية وكان أكثر هؤلاء المغامرين الذين وفدوا إلى مصر ، ممن يحملون بالثراء العاجل من أيسر السبل ، ومن الفارين من وجه العدالة في بلادهم فقد كتب (پريس دافين) Prisse d'Avennes يقول « اضطر الباشا في بادىء الأمر إلى الاستعانة بالأفرنج حتى ينجز مشروعاته ، فقبل منهم في بلاده جميع من تقدموا إليه دون تمييز بينهم ، وكان أوائلهم خيارهم ، فقد اجتذب ما كان يستمتع به محمد علي من صيت ذائع نفرا من ذوي الكفاية والإقدام ، ولكن لم يلبث أن هبط أرض مصر جماعة ممن يجرون وراء المغنم ، وقد أدرك الأمير نفسه أنهم يخدعونه ، وكلما زاد خداعهم استشاط غضبا حتى انتهى به الأمر إلى الارتباب في جميع الأفرنج ، على أن الأفرنج لم يحيثوا إلى مصر إلا اجتناء للربح أو فرارا من عقوبة على إثم ارتكبه في بلادهم ، ولهذا كانوا يغادرون هذا البلد الكريم بعد أن يقيموا فيه ناعمين ، وهم يحملون لعنات شعب لم يكونوا أقل من غيرهم نشاطا في إيقاع الظلم به »

بيد أن حكومة الباشا على تسامحها ما كانت لترضى بأن تترك علاقات هؤلاء الأفرنج مع أهل البلاد ومع الحكومة ذاتها من غير تحديد ، وما كانت لتدع قناصل الدول التي ينتمى إليها هؤلاء الأجانب يجاوزون الحد في « حماية » مصالحهم ، مع كل ما انطوت عليه هذه الحماية في ظل الامتيازات الأجنبية من افتئات على سلطان الدولة وسيادتها ، فقد هدمت هذه الحكومة بفضل ما قامت به من نشر ألوية الأمن في البلاد ذلك الأساس الذي كانت تستند إليه الامتيازات الأجنبية ، وهو اختلال الأمن وعدم الاطمئنان على الأرواح والأعراض والأموال في أنحاء الدولة العثمانية .

ولذلك كان من أبرز ظواهر هذا العصر نشاط التمثيل القنصلي في البلاد وتنظيمه على قواعد ثابتة ، وكان لشخصية الباشا العظيم وتفوذ حكومته القوية أثر فعال في هذا التنظيم ، إذ أن سياسته الاقتصادية وما أسفرت عنه من نمو مطرد في العلاقات التجارية بين مصر والخارج ، ومشروعاته « الامبريالية » وما أحدثته من آثار في العلاقات الدبلوماسية بين مصر وتركيا ، وما فتحته من أسواق خضعت لنفوذ الباشا ودخلت في دائرة نشاطه الاقتصادي ، كل ذلك أوجب العناية بالتمثيل القنصلي وتنظيم هذا التمثيل .

وقد تناول الأمريكي وليم هودجسون Hodgson موضوع التمثيل القنصلي في عهد محمد علي في تقرير أعده لحكومته عام ١٨٣٤ ، وكان هودجسون من رجال السفارة الأمريكية في القسطنطينية ، أوفدته حكومته « في مهمة سرية خاصة » إلى مصر ، « لمعرفة ما إذا كان من الممكن ومن المرغوب فيه إنشاء علاقات تجارية مع باشا مصر ، على أن تكون هذه العلاقات غير القائمة مع الباب العالي نفسه ومنفصلة عنها » ، لأن الولايات المتحدة كانت راغبة في أن تكون علاقاتها التجارية مع مصر على نطاق أوسع مما كانت عليه في ذلك الحين ، « لمصلحة التجارة بين البلدين معاً » ولهذا كانت مهمة هودجسون إلى جانب جمع المعلومات الخاصة بالنشاط التجاري المنتظر ، أن يستوثق من أنه في استطاعة الباشا أن يعقد معاهدات تجارية أو أية اتفاقات أخرى ، وأن يضع ما يلزم من الترتيبات لتنظيم التجارة مع الدول الأجنبية ، كما كان من واجبه الوقوف على أحوال القنصليات الموجودة بمصر ، والبحث بوجه خاص فيما إذا كان من المستطاع أو من المنتظر إنشاء قنصليات غير تلك التي جاء إنشاؤها عن طريق الباب العالي أو بعد موافقته ، باعتباره صاحب السيادة الشرعية على مصر . وكان من بين ما أثبتته هودجسون أن عدداً من الدول غير قليل أنشأ لنفسه قنصليات في مصر ، وهذه الدول هي بريطانيا العظمى والروسيا والنمسا وسردينيا وهولندة وأسبانيا

والسويد وتسكانيا وصقلية والدانمرك وبروسيا واليونان والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وكان القنصل العام لكل من تلك الدول يشرف على نشاط دولته السياسى والتجارى ، ويقوم برعاية مصالحها لا فى مصر وحدها بل وفى ممتلكات الباشا وهى كريت والشام وبلاد العرب وكان القنصل يتصل بالباشا رأساً ، كما كان يبعث برسائله مباشرة إلى وزارة الخارجية فى بلاده ، على أن يبعث بصورة منها إلى سفير دولته فى القسطنطينية وكان القنصل ينال « براءة » الاعتماد من الباب العالى بوصفه صاحب السيادة الشرعية على مصر ولكن نواب القناصل ووكلاءهم ومن إليهم من المندوبين كانوا يباشرون وظائفهم على أثر صدور أمر من الباشا باعتمادهم لدى حكومته . وعندما ساءت العلاقة بين محمد على والسلطان ، لم يعر الباشا « براءات الاعتماد » شأنًا كبيراً ، واعتبر تعيين القنصل من جانب دولته كافياً لقيامه بأعباء وظيفته إذا وافق هو على هذا التعيين .

وكان من اختصاص القناصل أن يفصلوا فى القضايا التى تنشأ بين رعايا دولهم ، أما القضايا التى يقوم فيها النزاع بين أجنبى ووطنى ، فكان يفصل فيها الباشا نفسه أو الهيئة التى يعهد إليها بذلك نيابة عنه . وفى الحالات التى تتعدد فيها « تبعية » المتقاضين ، لكونهم من رعايا دول مختلفة ، كانت تنظر قضاياهم لجنة بحكم مختلطة . وقد أثبت هودجسون فى تقريره أن الوالى العظم كان يريد تنظيم القضاء فى بلاده على قاعدة إخضاع جميع المسيحيين المقيمين داخل حدود مملكاته لقانون البلاد ، إذ قال إن الباشا أنشأ فى القاهرة محكمة أعضاؤها من الأوربيين والوطنيين المسلمين ، ومن « الرعية » أى الذميين (الوطنيين المسيحيين) ، يستطيع المتنازعون بالاتفاق فيما بينهم أن يرفعوا قضاياهم إليها .

وهكذا ظل محمد على على الرغم من تشجيعه وفود الأجنبى إلى البلاد وإقامتهم بها يحرص كل الحرص على صون نفوذه الكامل فى إدارة شئونها ، ولم يستطع القناصل التدخل فى هذه الشئون أو حمل الباشا على شىء يرى أنه يتنافى مع مصلحة البلاد ، بل كانوا يتوددون إليه خدمة لمصلحة الدولة التى يمثلونها أو قضاء لمصالحهم الشخصية ، وكان لاهتمام أكثر هؤلاء القناصل بكسب رضا محمد على واستبقاء صداقته أبلغ الأثر فى تمتعه بالسيطرة والنفوذ المطلق فى إدارته الداخلية ، من أوائل سنى الحكم إلى نهاية عهده تقريباً ، وكان مرجع ذلك إلى ما ذكره هودجسون فى تقريره ، من أن معظم هؤلاء القناصل أجازت لهم حكوماتهم الاتجار لحسابهم الخاص ، إلى جانب القيام بأعباء وظائفهم القنصلية ، فصاروا يعتمدون فى نجاح تجارتهم على عطف الباشا ، لاسيما وأنه « هو الزارع الوحيد والصانع الوحيد والتاجر

الوحيد في مصر» . وقد كتب بورنيج في تقريره يقول « إن قناصل جميع الدول عدا بريطانيا العظمى وفرنسا والنمسا والروسيا وأسبانيا وبلجيكا تجار يتجرون مع الباشا ؛ وقد أصاب كثير منهم ثروة طائلة من عملياتهم التجارية مع الحكومة ، ولذلك صار من المتعذر أن يكون لأعمالهم أو نفوذهم طابع الاستقلال ، بل إن بعضهم يعملون وكلاء معترفا بهم للباشا في مسائل التوريدات التي تحتاج إليها الحكومة ، وفي تصريف المحصولات المصرية عندما ترسل إلى أوروبا حتى تباع لحساب الوالي ، ومن أجل ذلك كثيرا ما حدث أن تعارضت المصلحة مع الواجب ، وآية ذلك أنه لما أثير موضوع حرية تجارة الغلال ، استوردت البيوت التجارية التي ينتمى إليها بعض القناصل ألوفا من الأرادب بناء على أمر من الباشا ، وبذلك أفاد القناصل من نظام لا يمكن أن يكون له سوى أسوأ الأثر في المصلحة العامة » . لهذا لم يرفع هؤلاء القناصل عقائرهم بالاحتجاج والشكوى إلا حينما اشتدت وطأة نظام الاحتكار ، عندئذ لم يبقوا في جعبتهم سهما إلا راشوه ، ولم يتركوا في طوقهم جهدا إلا بذلوه ، حتى بقضوا على هذا النظام الذي قامت عليه سياسة الباشا الاقتصادية .

٧ — السياسة الاقتصادية : مصادر الإدارة

أما ذلك النظام الاقتصادي الذي اشتدت وطأته على القناصل ، وهم في الوقت نفسه أكبر التجار الأجانب وأغنام في مصر ، فكان من مكملات الخطة التي سار عليها محمد علي ، لتشييد صرح الدولة الفتية التي اعترم لإنشاءها ، والتي كانت الحكومة المركزية الأبوية طابعها من ناحية التنظيم والإدارة . وكما أن تلك الدولة كانت في حاجة إلى اليد القوية ؛ فقد كانت كذلك في حاجة إلى المال الوفير لسد مطالب الإدارة وإنشاء الجيوش والأساطيل وتأسيس معاهد العلم ودور الصناعة وما إلى ذلك مما لا غنى عنه لأية دولة ناشئة . وكما أن محمد علي أخذ بنظام الحكومة المركزية عن العصر الذي عاش فيه ، فقد أخذ كذلك عنه مبدأ « الاكتفاء الذاتي » ، وهو شديد الارتباط بذلك النظام التجاري الذي تحدثنا عنه آنفا ، وقد ترتب على العمل بهذا المبدأ أن صار الباشا يعتمد في إنماء ثروته — أو بالحري ثروة البلاد — على ثلاثة مصادر أساسية ، أولها الأرض وما يتصل بها من شئون الملكية والاحتكار الزراعي والعناية بالري ، وثانيها الاحتكار التجاري وما ارتبط به من ضرورة الهيمنة على وسائل النقل وطرق التجارة ، وثالثها الضرائب ويدخل في هذا الباب ما جمعه محمد علي من احتكاراته المتعددة وبخاصة احتكار البن والنيلة . ولما كان محمد علي يبني قبل

كل شيء من احتكاره الصناعي أن يسد مطالب الجيش والبحرية بنوع خاص ، فقد كان هذا الاحتكار في الحقيقة من أبواب الإنفاق التي كلفت الباشا أموالا طائلة ، وإن كان في الوقت نفسه جزءا لا يتجزأ من نظامه الاقتصادي الذي قصد به جمع المال للإنفاق منه على المطالب المتعددة لدولته الناشئة .

الأرض

(١) الملكية العقارية :

في ٢٩ يولية ١٨٣٣ بدأ « بوالكت » أحد تقاريره الضافية إلى حكومته بقوله « إن محمد علي وضع نظام استثمار موارد مصر — أو استغلالها — على أساس أن يجعل من نفسه المالك الوحيد لجميع أراضي القطر ، وقد استطاع أن يفعل ذلك بقضائه على المالكين الذين كانوا يستحوذون على الجزء الأكبر من الأرض ، ثم بالدخول في عملية رابحة مع الملتزمين وهم بقية ملاك الأرض الآخرين » .

ووصف أرتين باشا نظام الالتزام بقوله « كان الشخص يلتزم ضريبة ناحية أو أكثر عن سنة أو أزيد ويعجل خراج سنة ، وكان الالتزام يقدر إما بمزايدة وإما باتفاق على الثمن بين الملتزم من جهة والريانة بالنيابة عن الحكومة من جهة أخرى ، حتى إذا تم الأمر أعطت الريانة للملتزم تقسيطا أي عقد تلزيم ، هذا إن سمح بذلك شيخ البلد أي كبير أمراء مصر من المالكين ، فإذا دفع الملتزم الضريبة وأعطى التصرف حاول بما في جهده الحصول على المال الذي يحمله للخزينة وعلى فوائده التي كان يقرر سعرها هو بنفسه كما يريد ، لعدم وجود ما يقيده بعدم تجاوز سعر معلوم ... وكانت الحكومة تجعل لمساعدة الملتزم على القيام بما عليه من الواجبات ، كإيواء المسافرين وصيانة الجوامع والمدارس والحمامات ، والقيام بقسم من نفقاتها ، أراضى غير التي التزمها ، معفاة من كل ضريبة ، يحرقها فلاحو الناحية سخرة لنفع الملتزم وهي المعروفة « بالأوامى » ، وما كانت الالتزامات تنتقل بالأرث ، على أنه كان يجوز للملتزم إذا كان له أولاد أو ممالك بيض تسمح لهم أسنانهم بالقيام مقامه وكان جدد التزامه في المواعيد المقررة أن يقيم ابنه محله في الالتزام ، بشرط أن يستمر الابن أو المملوك على وفاء الضريبة السنوية كالمضى » .

ويظهر من هذا القول أن الفلاح كان له حق المنفعة فحسب ، فله أن يستغل الأرض

التي يجوزها وأن يأخذ منها الغلة المئنة له ، كما كان له أن ينقل هذا الحق إلى ورثته أو أن يبيعه إذا شاء واستطاع أن يحصل من الملتزم على ترخيص بذلك ، ولكن لم يكن من حقه التصرف في العين ذاتها ، وعلى ذلك لم يكن الملتزمون على ما ذكره دوهاميل « أصحاب الأرض بتاتا بل انحصرت مهمتهم في تحصيل المال المطلوب على قرية أو عدة قرى وقع التنازل لهم عنها لهذا الغرض » . وبين عامي ١٨٠٨ و ١٨١٤ استولى محمد علي على جميع الأراضي ثم أعطى الملتزمين تعويضا عما فقدوه مما كان يصل إلى أيديهم من أرباح الالتزام بعد أن بدفعا مال الالتزام إلى « الخزينة » ، وكان يسمى ما تبقى بأيديهم بالفائض أو فائض الالتزام ، وكان هذا التعويض على شكل رواتب سنوية أو معاشات يقبضونها من الرزامة . وهذا الذي ذكره دوهاميل كان العملية التي أشار إليها بوالسكت ، وتفصيلها على حد قوله : إن محمد علي جمع إليه الملتزمين وأخبرهم بأنه ليس في مقدورهم أن يرغموا الفلاحين على دفع المال حتى يدفعوا ثم ما كان مطلوبا منهم من مال الالتزام ، ولذلك فإنه يعرض عليهم أن يدفع عنهم ذلك إلى « الخزينة » ، في نظير أن يتنازلوا هم عن أراضي الالتزام . وقال بوالسكت أيضا ، إن محمد علي عرض هذا التدبير على أولئك الملتزمين بشكل جمل من المستحيل عليهم أن يرفضوه ، وزيادة على ذلك فقد استند محمد علي في دعواه إلى قرار أو فتوى تقول بأن مصر فتحت عنوة ولم تسلم أو تخضع صلحا ، مما يترتب عليه أن تصبح الحكومة صاحبة الحق في الملكية . والذي يهمنا من هذه « العملية » أن محمد علي جنى منها فوائد كثيرة ، أهمها زوال طبقة أنصاف الملاك ، وهم الملتزمون الذين عطلوا بوجودهم مشروعات الباشا الزراعية الكبيرة . أضف إلى ذلك أن التعويض الذي دفعه محمد علي للملتزمين ، كان على شكل رواتب تدفعها الرزامة ، وقد أفاد الباشا من هذا الترتيب فائدة عظيمة ؛ لأن هذه المعاشات أو الرواتب السنوية كانت شخصية أي تدفع للملتزم نفسه ولا يمكن توريثها عند وفاته ..

وعلى ذلك فقد نقصت قيمة هذه الرواتب بمضي الوقت تبعا لتناقص عدد الملتزمين بسبب الوفاة ، كما نقصت نتيجة لاحتساب المعاشات على أساس مقدار « الفائض » الذي كان يحصله الملتزمون بعد سداد مال الالتزام ؛ وكان محمد علي عندما اعترم بإبطال الالتزامات « قد طلب من الملتزمين أن يقدموا له بيانا بالأرباح الصافية التي تعود عليهم من التزاماتهم فظن الملتزمون أنه يريد زيادة الضريبة التي قرر عليهم دفعها ، فذكروا أرباحا بخسة ، فانقلب قصدهم عليهم إذ رتب لهم الفائض باعتبار الأرباح التي ذكروها » . هذا إلى أن تقدير الأرباح

والفائض إنما أجرى عند ارتفاع قيمة العملة (القرش) ، ولكن قيمة هذه العملة سرعان ما أخذت في الهبوط حتى أفقدت ما يقرب من أربعة أخماس قيمتها ، فهبطت تبعاً لذلك قيمة ما يدفعه الباشا حتى بلغت الرواتب أو التعويضات في عام ١٨٣٣ (٥٢٥٠٠٠ من الفرنكات أي ١٧٥٠٠٠ ر من القروش) . وقد علق على ذلك دو هاميل بقوله « عندما أبطأ الالتزام كان دخل الملتزمين حوالى ثلاثين ألف كيس ، غير أنه لما كانت التعويضات التى دفعت لهم قد قدرت على أساس ما حصلوه من المال منذ حوالى ثلاثين عاماً أيام كانت قيمة القرش مرتفعة ، فقد نجم عن ذلك من بادية الأمر نقص عظيم فى إيراداتهم كما توفى كثيرون منهم فبات ما تدفعه الخزينة اليوم للملتزمين أربعة آلاف كيس خسر ، وينتظر أن يتلاشى هذا المبلغ كذلك على مرور الزمن » .

وقد تصايح الملتزمون بالشكوى منذ البداية حين استبانوا أن الباشا يريد إبطال الالتزام والاستحواذ على الأرض . كتب الجبترى فى حوادث شهر ربيع الأول ١٢٢٩ (٢١ فبراير - ٢٢ مارس ١٨١٤) مانصه : « وأبرز كتحدا بيبك فرمانا وصل إليه من الباشا يتضمن ضبط جميع الالتزام لطرف الباشا ورفع أيدي الملتزمين عن التصرف ، بل الملتزم يأخذ فائضه من الخزينة ، فلما أشيع ذلك ضج الناس وكثر منهم اللفظ واجتمعوا على المشايخ ، فطلعوا إلى كتحدا بيبك وسألوه ، فقال نعم ورد من أفندينا أمر بذلك ولا يمكننى مخالفته ، فقالوا له كيف تقطعون معاش الناس وأرزاقهم وفيهم أرامل وعواجز وللواحدة قيراط أو نصف قيراط تعيش من إيراده فينقطع عنهم ، فقال يأخذ الفائض من الخزينة العامرة ، فراودوه وناقشوه وهو يهون ويقرب ويبعد إلى أن قالوا له نكتب للباشا عرضاً ولا ننتظر الجواب ، فأجابهم إلى ذلك من باب المسaire وفك المجلس ، وشرع الشيخ المهدى فى ترصيف العرضحال فكتبوه وختموا عليه بعد امتناع البعض الذى ليس له التزام ، وكثر اللفظ منهم بسبب ذلك . (وفى خامسه) حضر جمع كبير من النساء من الملتزمات إلى الجامع الأزهر وصرخوا فى وجوه الفقهاء وأبطلوا الدرس وبددوا محافظتهم وأوراقهم فتفرقوا وذهبوا إلى دورهم ... وذهب النساء وهن يقلن نأتى فى كل يوم على هذا المنوال حتى يفرجوا لنا عن حصصنا ومعاشنا وأرزاقنا ، وفى ظن الناس وغفلتهم أن فى الإبقاء بقية أو أنهم يدفعون الرزية » . ورغم هذا كله نفذت أوامر محمد على ، وقد نجم عن ذلك أن الحاكم نفسه كما قال بوالسكت « أصبح المالك الوحيد للأرض ، وأن أولئك الذين يفلحون هذه الأرض ليسوا سوى فلاحى الباشا (أو مزارعيه) » . واعتقد كثيرون غير بوالسكت أنه لم يكن هناك مالك

للأرض سوى محمد علي ، ولعل ذلك راجع إلى الطريقة التي أدار بها الباشا شئون البلاد ، إذ كان يشرف على كل دقيق وجليل من تلك الشئون كأن مصر — على حد قول بعض المعاصرين الذين أخذوا الأمور بظواهرها — لم تكن غير « مزرعة » كبيرة ؛ لهذا خيل إليهم أن الباشا وحده هو صاحب الأرض وأن الحكومة وحدها قد استوت على جميع الأراضي ، وقد كان لهذه الآراء والأقوال صدى عميق في نفوس الكثيرين واستقرت في أذهانهم على أنها حقائق ثابتة لا يتطرق إليها الشك ، حتى بلغ الأمر ببعض الكتاب الحديثين حدا جعلهم يصفون نظام الالتزام بأنه « كان بمثابة إلغاء للملكية المعروفة في ذلك العصر وهي حق الانتفاع » ، ويعلقون على ما حدث بأنه « لا نزاع في أن إلغاء الالتزام مع عدم تقرير حق الملكية لا يمكن أن يعد إصلاحا بل هو أبعد ما يكون عن الإصلاح » ، مستشهدين على ذلك بقول المؤرخ المعاصر مانچان Mengin وهو صديق لمحمد علي ، « إن التعديلات التي أدخلها الباشا على نظام الملكية لم تكن متفقة مع الصالح العام ، فلا هو اجترم الملكية الفردية ولا هو اعترف بها ... فالإلغاء الالتزام مع عدم إنشاء الملكية الفردية معناه إلغاء الملكية وامتلاك الحكومة جميع الأراضي الزراعية » .

غير أنه مما يسترعى النظر قول بوالبكت نفسه ، بعد أن تحدث عما أثاره الاستيلاء على الأرض من تدمير واستيلاء « إن الملكية عند الأوربيين أساس النظام الاجتماعي ، ولكن لم يكن لها في مصر كيان ثابت قط ، كما أنها لم تكن معروفة على وجه التحديد ، ففي العصور التي اشتهرت بالرخاء في مصر أيام الفراعنة والبطالة كانت الحكومة تملك الأرض ، ولكن لم يكن محمد علي في تصرفه ذاك — أي في إبطال الالتزام وامتلاك الأرض — إلا محتذيا مثال يوسف بن يعقوب نفسه » . ولعله مما يسترعى النظر أيضا أن إلغاء الالتزام لم يسبب أضرارا « لمجموع الأمة » ؛ لأن هذا الإلغاء لم يؤثر إلا في طبقة محدودة العدد ، فضلا عما كان معقودا عليه من رجاء في تعميم الفائدة المبتغاة من « النظام الجديد » حتى ينتفع بمزاياه كافة أبناء الأمة .

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام ما ذكره دوهاميل في تقريره ، فن الخطأ — في رأيه — أن يوصف الباشا بأنه المالك الوحيد للأرض ، أو أن جميع الأراضي كانت ملكا للحكومة ، إذ لو بحثنا الأمر من الناحية القانونية — على حد قوله — لوجدنا كثيرا من « العقار » يملكه أفراد عاديون ، ثم استطرد دوهاميل من ذلك إلى تقسيم الأرض التي كانت في حيازة الفلاحين قسمين ، هما « الأواصي » و « أرض الأثر » وعرف « الأواصي »

(جمع وسية) بأنها « الأراضي العمومية التي كانت قبل عهد محمد علي ملحقة بالقرى ولا تدفع عنها ضريبة وإنما يخصص ويبيعها للإتفاق منه على المسافرين والجند وموظفي الحكومة الذين ينزلون ضيوفا على أهل هذه الناحية ، كما يخصص بعض هذا الربيع لمواجهة النفقات المحلية » وفي عام ١٨٣٧ - أي في نفس الوقت الذي كان يكتب فيه تقرير دوهاميل - كانت تلك الأواصي ما تزال موجودة مع فارق هام هو أن المزارعين صاروا يدفعون عنها الضريبة كما كان للحكومة الحق في انتزاعها من أيدي (أصحابها) إذا تركوها بورا من غير زراعة ، وتسليمها إلى (أصحاب) جدد لقاء تمهيدهم بزراعتها ، فضلا عن ذلك فقد كانت هناك الأواصي التي أقيمت للمتدينين الذين اشتد تدهورهم من إلغاء الالتزام ، فأبقى لهم الباشا هذه الأراضي وتركها لهم ينتفعون بها « مدى حياتهم ثم تؤول بوقاتهم إلى الحكومة » ، ولم يكن يؤخذ عن تلك الأراضي (مال) .

أما أراضي الأثر فقد ذكر دوهاميل أنها الأرض التي يتوارثها الأبناء عن الآباء ، ولصاحبها حق التصرف فيها بالبيع والشراء ، ويقول دوهاميل إنه ليس من الأمور النادرة أن يجد الإنسان بعض المشايخ يمتلكون أرضا من هذا النوع تبلغ مساحتها حوالي ألف فدان وزيادة ، وسيأتي الكلام عن أرض الأثر مفصلا في حينه . ويغلب على الظن أن دوهاميل عند ما رأى الفلاحين مستقرين في الأرض الخراجية كما رأى حق الانتفاع ينتقل إلى ورثة المتوفى ، اعتبر ذلك من دلائل الملكية الكاملة المطلقة .

وقد جاء في البند الخامس عشر من اللائحة السعيدية الصادرة في عهد محمد سعيد باشا في ٥ أغسطس ١٨٥٨ ، « أن أطيان الأواصي على مقتضى أصول الشريعة هي في حال الأصل أطيان خراجية ميوية ، وكانت أعطيت إلى الملتزمين نظير جباية الخراج وتاديتهم لبيت المال ، وإذا مات الملتزم تعود أطيان الأوسية المذكورة إلى جهة بيت المال وبعد ذلك اقتضت الإرادة السنية بأن الأوسية التي يتوفى صاحبها أو صاحبها ، ويكون له ذرية من الذكور والإناث لايجرى عليها الانحلال بل تنقيد بأسماء من يعقبه من الذرية ، ولا تنحل إلا عند انقراض نسلهم ، وأما من يتوفى من أصحاب الأواصي ولا يكون له ذرية فهي التي تنحل ، وصدر بذلك الأمر العالي للرزامة في ١٣ رمضان ١٢٧١ (٣٠ مايو ١٨٥٥) وأما أطيان الأواصي التي توفي أربابها وانحلت سابقا وصارت بيد مزارعين ، فهذه تبقى تحت أيديهم وتصير أثرا لهم ، ويصير الإجراء في حقها بموجب البتود التي في حق الأطيان الخراجية » . ولم تكن الأواصي وحدها في عهد محمد علي أطيانا غير خراجية أي معفاة من

الضريبة بل كانت (الأبadiات) والجفالك لا يدفع عنها شيء، والأبadiات هي الأراضي البور أو غير الزروعة التي صار « تزييلها » لهذا السبب من « الزمام » فسميت أباعد ، « ولما كان يقتضي الشريعة الإسلامية يسوغ لولي الأمر تعليق رقة الأطيان المذكورة لمن يشاء » فقد أعطى الباشا عددا منها « للذوات والوجوه الذين تسمح لهم حالة ميسرتهم بأصلاح الأطيان المذكورة ». « لا ويل أعطى جملة منها لبعض أشخاص قبلوها جبرا عنهم ، وبخلاف الأراضي المستبعدات كانت تعطى الحكومة أطيانا من العمور الخراجي (بقصد إنشاء بساتين أو غرس أشجار وغير ذلك) . وكافة الأطيان التي ينعم بها سواء كانت من المستبعدات أو من العمور كانت تبقى ملكا للنعم عليهم بها رزقة بلا مال ، على شرط عدم التصرف فيها لا يبيع ولا خلاقه ، إنما يجوز التوارث فيها ، وبهذه الوسطة كانت تلك الأطيان تعتبر وقفا على النعم عليه وعلى ورثته فقط بدون جواز انتقالها لآخر ، وكانت تعطى بها تقاسيط من الرزنامة موضحا بها هذا القيد » . وكانت هذه الأطيان تعطى للنعم عليهم بها عقب صدور أمر من الوالي ، وكان أول أمر أصدره محمد علي بهذا المعنى إلى الرزنامة في ٤ جمادى الآخرة ١٢٤٥ (أول ديسمبر ١٨٢٩) ، وفي ٢٧ شوال ١٢٥٢ (٤ فبراير ١٨٣٧) صدر الأمر بأعطاء حق المنفعة في أراضي الأبadiات للنعم عليهم بها وتوريثها لذريتهم ، على أن تتول لعقائهم عدا الغلمان والجواري السود ، وبعد الانقراض تكون وقفا على الحرمين الشريفين ، أما إذا بلغ أحد أصحاب هذه الأبadiات سن الشيخوخة ولم يكن له ممالك وكان منقطع الذرية « ويريد إفراغ الأطيان المتصرف عليها إلى أحد عجانا فيصير قبول فراغته ، والأطيان التي يصير فراغها إذا أعطيت إلى أشخاص غير مقتدرين للصرف عليها وإصلاحها فخوفا من خرابها استصوب ألا يصير طلوع تقسيطها (من الرزنامة) » . أما الجفالك (جمع جفلك) فاسم « لا يطلق إلا على مقدار جسيم من الأطيان ، وما كانت تعطى الجفالك إلا للعائلة الخديوية » ، وهذه حكمها حكم الأبadiات على السواء .

وواضح أن هذه الإنعامات كانت مقيدة ، ولا يعطى النظام الموضوع لها حق التصرف المطلق لالسكها حسب أحكام الشريعة الإسلامية ، « ويترتب عليه عدم الوصول للغاية المقصودة وهي إصلاح الأطيان لو طرأ على أربابها إعيار أو عدم مقدرة على زراعتها » ، كما أن أصحاب الأبadiات والجفالك سرعان ما استثموا الإنفاق المستمر على هذه الأراضي وتحمل النفقات الباهظة في سبيل إصلاح فالم يكونوا مالمكيه . ولما كان غرض الباشا استصلاح أكبر مساحة ممكنة من الأراضي البور ، فقد أصدر أمرا في ٥ محرم ١٢٥٨ (١٦ فبراير ١٨٤٢)

« صرح فيه لأرباب الأطيان المذكورة بالتصرف فيها بكافة أنواع التصرفات الشرعية من بيع وهبة ونحو ذلك ، وتنبه على الرزنامة بأبطال شرط عدم التصرف فيها من التقاسيط وإعطاء تقاسيط خلافها متدرجا بها هذا التصريح » ، وبذلك يمكن القول بأن أصحاب الأراضي غير الخراجية (ماعدا الأوامى) قد أصبح لهم في زمن محمد على نفسه حق امتلاك المنفعة والعين ملكية مطلقة .

والى جانب الأبعاديات والجفالك كانت هناك أطيان الرزق (ومفردها رزقة) وكانت في الأصل مغفاة من الضرائب ، وهى « ملك حر لأربابها بغير شرط ولا تقييد ، إذ هى من بقايا الأنطاكات والأرصادات التى كان السلاطين قد أنعموا بها على بعض المقربين إليهم ومنحوم حقوق التصرف المطلق فيها بمقتضى التقاسيط (عقود التملك) التى أعطيت لهم من مصلحة الرزنامة ، بنص صريح فيها أن تكون رزقة بلا مال إلى ما شاء الله تعالى ، وهم بناء على ذلك أوقفوا ما أوقفوه منها على المعابد وغيرها من الأماكن الخيرية » . ويستطرد صاحب كتاب الأطيان والضرائب فيقول « وهذه رأى محمد على باشا من اللازم مساواتها ببقية أطيان القطر من جهة الضريبة ، فوضع عليها الضرائب الخراجية ماعدا بعض الأطيان الموقوفة على الخيرات وهى إلى الآن مغفاة بالكلية ، ولكنه رتب لأرباب تلك الأطيان (التى وضع عليها الضريبة) فى مقابل ذلك مرتبات بالرزنامة باسم فائض الالتزام ونزع منهم حق التصرف فى وقفها ، وهكذا دخلت أراضى الرزق أيام محمد على فى عداد الأراضى الخراجية ، ومع أن أصحابها ظلوا يتمتعون بامتلاك العين والمنفعة ولم يمنعوا إلا من وقفها ، فقد مهد إعطاؤهم فائض الالتزام من الرزنامة مع فرض الضريبة عليها لاعتبارها فيما بعد أطيانا خراجية « لا يتقيد لأصحابها إلا أثر منفعة فقط كسائر الأراضى الخراجية » ، كما جاء فى البند الخامس والعشرين من اللائحة السعيدية .

وعندما قام محمد على فى عام ١٨١٣ بإحصاء أطيان البلاد ومساحة الأراضى فى الروك أو التاربع المشهور ، « وزع أطيان البلاد على الفلاحين القادرين على الاستمرار والفلاحة » ثم أعطى بأمره لكل منهم ثلاثة أفدنة أو أربعة أو خمسة على الأكثر ، وأعطى مشايخ كل بلد قسما من الأرض يستثمرونه وينتفعون بقلته دون أن يفرض عليه مال ، وكان معروفه باسم مسموح المساطب أو مسموح المشايخ ، وكان مقداره فى غالب الأحيان أربعة أفدنة عن كل مائة فدان من مجموع زمام البلد ، هذا عدا مراتبه الباشا لبعضهم « ليصرف لهم تقديدا » ، وذلك كله فى مقابل « أتايبهم » فى خدمة الحكومة وما ينفقونه على ضيافة من

يقد عليهم من العمال ووفود الجباية ، وقد أبطل هذا المسموح في عهد سعيد باشا (في سبتمبر ١٨٥٧) ، واحتسبت أراضيها على زارعها من الفلاحين بأعلى ضريبة ويرجع ذلك إلى سوء تصرف مشايخ البلاد واستبدادهم في تسخير الفلاحين في زراعة أراضي المسموح .

أما بقية الأرض وهي الأراضي التي مسحت في عام ١٨١٣ ثم وزعت بين الأهالي على شكل حصص من ثلاثة أفدنة أو أربعة أو خمسة ، فكانت أرضا خراجية يدفع الأهالي الخراج عنها على أن يكون لهم حق الانتفاع لا حق الملكية ، أي أنه « لم يكن لهم حق التصرف ولم يكن يجري فيها الميراث » ، وهذه هي أراضي الأثر التي تحدث عنها دوهاميل في تقريره ، وكانت القيود المفروضة عليها كثيرة ؛ إذ أن الحكومة لم تكن تعتبر الفلاحين الذين يقومون بزراعتها سوى أجراء ينتفون بأطيان الحكومة ويبقى لهم حق الانتفاع ما داموا يدفعون الضريبة ، فإذا تأخروا في تسديد ما عليهم من الضرائب انتزعت الأرض منهم وأعطيت لغيرهم وهكذا دواليك ، أضف إلى ذلك أنه كان من حق الحكومة أن تنزع هذه الأراضي من أصحابها إذا اقتضت المصلحة العامة اتخاذ مثل هذا الإجراء دون أن تدفع لهم تعويضا ؛ لأنهم لا يملكون العين ، وكان مشايخ البلد (والمديرون) يقومون بعد وفاة المنتفع بالأرض بأعطاء حق الانتفاع لورثته على أنه منحة لأعلى أنه حق موروث .

ومع هذا فقد صدرت أيام محمد علي لأتمحة في ٢٣ ذي الحجة ١٢٦٣ (٣ ديسمبر ١٨٤٧) صار بمقتضاها لواقع اليد على الأرض حق التصرف فيها بأن يجعلها « غاروقة » (أي مرهونة) وأن يتنازل عنها لشخص آخر أمام شهود في « حجة » مكتوبة ، كما أعطت هذه الأتمحة كل شخص يعود إلى بلده بعد أن يكون قد ترح عنها مدة الحق في استرجاع أرضه ، ولو كان شخص آخر قد حل محله في زراعتها مدة غيابه وذلك مع تقييد هذا الحق بعدة شروط ، وقد جاء في الأتمحة أن من الممكن انتزاع الأرض من واضع اليد عليها إذا عجز عن دفع خراجها وفي استطاعته أن يسترجعها عند ما يدفع ما عليها من متأخر الخراج ، ونصت الأتمحة كذلك على أن كل تنازل عن الحق الثابت (سواء بالغاروقة أو بالاشتراك أو ببيع الوفاء) يجب لإجراؤه كتابة « على ورقة تمغة » ومع أن هذه الأتمحة لم تتعرض أصلا لمكان انتقال الأرض بالإرث إلى ذرية واضع اليد عليها ، بل تركت الفصل في هذا الموضوع لشيخ البلد الذي قام مقام الملتزم في القرن الماضي ، إلا أنها رغم ذلك كانت بداية طيبة في سبيل تقرير ملكية الرقبة والمنفعة في الأراضي الخراجية قبل صدور لأتمحة ٨ جمادى الأولى ١٢٧١ (٢٨ يناير ١٨٥٥) ثم الأتمحة السعيدية التي خولت صاحب الأرض الخراجية حق امتلاك العين ذاتها من الوجهة العملية .

(ب) — روك محمد علي :

لم يكن من المستطاع تقسيم الأراضي إلى خراجية وغير خراجية وفرض ضرائب سنوية ثابتة على الأتليان دون حصر مساحة الأرض وهي في أيدي من ينتفعون بها فعلا وقت المساحة ، لذلك عهد محمد علي في عام ١٨١٣ إلى ولده إبراهيم باشا بمد أن عينه « مأموراً لمساحة القطر المصري » ومعه المعلم غالى « بصفة رئيس المساحين » بعمل « التاريخ » ، « فمسار مساحة أطيان القطر بحرى وقبلى وحصل لها تواريخ وألغيت القاعدة القديمة التي كانت هي اعتبار الأتليان بالالتزام بلدا بلدا بدون مساحة بل فقط بأسماء البلاد » .

وكان النرض من التاريخ حصر جميع الأراضي المزروعة والقابلة للزراعة في المديرية والأراضي المستخدمة في المنافع العمومية كالترع والجسور والطرق والمدافن ، واستبعدت من المساحة الأراضي البور وهي الأراضي التي أعطى منها الباشا الأبعاديات والجفالك التي سبق الحديث عنها ، كما دخلت في المساحة أراضي الرزق عندما قرر الوالى جباية الخراج عنها ؛ ولذلك اقتصر العمل على مساحة الأراضي الخراجية .

قال جرجس حنين بك « ومن عمن النظر في بعض دفاتر تاريخ محمد علي يرى أنه كان يعد من أهم الأعمال يومئذ نظراً لتأخر البلاد في العلوم والمعارف ، وكان مؤسساً على سبع قواعد مهمة هي : أولا — الدلالة على الحدود الثابتة الفاصلة بين كل بلد وما يجاورها من البلاد . ثانياً — الدلالة على الحدود الأربعة لكل حوض « أوقبالة » ، وكانت الحكومة قبل فيضان النيل في كل سنة تطرح أطيان كل بلد للترايدين ، وبمجرد أن يرسو المزداد على أحد الأفراد يصرح له بالزراعة ، وبعد تمام الزراعة ينطاق المساحون في البلاد بأمر الحكومة ويعملون المقاس على زراعة كل شخص ويقيدونها في دفاترهم تحت عنوان (قبالة فلان) ، ويتخذون ذلك أساساً لجباية الأموال . ثالثاً — الدلالة على النقطة الثابتة التي بدىء منها بعمل المقاس في كل حوض أو قبالة ، ودرج أسماء واضعى اليد بالتعاقب على الاتجاه الذى اتخذ المساح . رابعاً — الدلالة على مقدار أطوال قواعد وارتفاعات كل قطعة واستنتاج مقدار المساحة بالعملية الحسابية من ضرب نصف طول القاعدتين في نصف طول الارتفاعين . خامساً — الدلالة على بعض أطيان الحكومة التي لم يضع أحد عليها يده ودرجها باسم أبعادية أو مستبعدات . — سادساً — الدلالة على مساحة دائرة سكن كل بلد . — سابعاً — الدلالة على مساحة الأراضي المستعملة للمنافع العمومية كالترع والجسور والطرق والمدافن » .

وقد عني محمد على بهذا التوزيع عناية عظيمة ، وكان لتلك العناية الفضل في إظهار بعض الأخطاء التي وقع فيها المساحون ، سواء أكان ذلك عن غير قصد منهم لقلة خبرتهم ودرايتهم بالعمل ، أم عن قصد بسبب ما وصل إلى أيديهم من رشوة ؛ حتى يظهروا الأراضي المزروعة عند المساحة بورا مجدية أو أرضا لاتصل إليها المياه بحيث يتعذر ريها ، ومدارة لمثل هذا الخطأ المقصود يعتمد المساحون إلى زيادة مساحة الأراضي الزراعية التي توجد بأيدي الفقراء حتى يعوضوا النقص المتوقع ظهوره عند جمع الضرائب ، وقد استطاع الباشا بفضل دقته وعنايته الكشف عن هذه الأخطاء وتصحيحها .

وقد كان للتوزيع مزية أخرى ، إذ أظهر جزءا كبيرا من الأرض الزراعية التي استطاع أصحابها التملص من دفع الضريبة عنها مدة طويلة . قال مانجان : « وعندما مسحت الحكومة أطيان كل ملكية بالفدان ، وجدت مساحتها على وجه العموم ضعف المساحة المقيدة في سجلات المال ، فقررت ترتيب الخراج على هذه الزيادة ، ومنشأ هذا الفرق أن الملتزمين كانوا في معاملاتهم يحجرون الحساب طبقا لما اشتملت عليه مستندات كل منهم متبعين في ذلك الأسلوب الذي ألفوه في إجراء الحساب بالقراريط (عندما كانت كل قرية مقسمة أربعة وعشرين قسما يدعى كل منها قيراطا) ، وعدد الأفدنة الناتج عن اتباع هذه الطريقة يقل كثيرا عن العدد الحقيقي .

وقد وصف الجبرتي عملية روك الأراضي (أو التوزيع أي مساحة الأراضي ومراجعة « مكائياتها » القديمة وخص حاصلات الأراضي وتوزيعها وربط زمامها) فقال في حوادث شهر جمادى الأولى ١٢٢٩ (٢١ إبريل - ٢٠ مايو ١٨١٤) ، « وفي منتصفه حضر روزنامجي والأفندية بعد أن استملى منهم القبط الدفاتر وأسماء الملتزمين ومقادير حصصهم ، ثم حضر محمود بيك والمعلم غالى ومن معهم من الكتبة الأقباط ، وظهر للناس عند حضورهم نتيجة ما صنعوه ونظموه ورتبوه من قياس الأراضي وروك البلاد ، وهو أن الأراضي زادت في القياس بالقصبة التي قاسوا بها وحددوها مقدار الثلث أو الربع حتى قاسوا الرزق الأحباسية بأسماء أصحابها ومزارعيها وأطيان الوسايا على حديثها حتى الأجران وما لا يصح للزراعة وما يصلح من البور الصالح وغير الصالح ، فلما تم ذلك حسبوها بزياداتها بالأفدنة ثم جعلوها ضرائب ، منها ضريبة خمسة عشر ريالا وأربعة عشر واثنى عشر وإحدى عشر وعشرة مال الفدان بحسب جودة الأقليم والأرض » .

ومما يجبر ذكره أن مساحة الفدان تراوحت بين ٢٠٠ ، ٤٠٠ قصبة مربعة ، وكان طول

القصبية الديوانية ٨٥ و ٣ مترا . وفي التآريخ عند إجراء المساحة العمومية على أطيان بلاد القطر اعتبر محمد علي مساحة الفدان $232\frac{1}{4}$ قصبية مربعة ، وفي عام ١٨٣٨ تقرر أن يكون طول القصبية ٣٥٥ مترا .

ح - الزراعة والرى :

كان « لروك البلاد » الذى مكن محمد علي من تنظيم ملكية الأرض وتوزيع الخراج ، أكبر الأثر فى إدخال زراعات جديدة ووفرة المحصولات واستصلاح الأراضى وزيادة مساحة المزروع منها والقابل للزراعة . وقد أدى ذلك إلى توجيه عناية بالغة بشئون الرى كشق الترعى وحفر القنوات وبناء السواقي وإقامة الجسور وإنشاء القناطر .

ومع أن مصر فى أيام الرومان كانت الحقل الذى أنتج الغلال لرومة عاصمة الإمبراطورية فإن الباشا لم يكن يتوقع أن تستعيد مصر فى القرن التاسع عشر هذه المكانة القديمة ؛ لأن الزراعة كانت قد تقدمت فى أوروبا ، ولأن منطقة البحر الأسود بصفة خاصة كانت غنية بمحصولات حبوبها ، كما أن نوع الغلال المصرى لم يكن جيدا ؛ ولذلك عنى محمد علي بأمر الزراعات التى لا يسمح مناخ أوروبا بزراعتها أو التى لا تأتى بمحصول وافر إذا زرعت فى تلك القارة ، ومن هذه الزراعات القطن ذو التيلة الطويلة ، ولا يعنى هذا بطبيعة الحال أن الباشا أغفل العناية بزراعة القمح .

وكانت مصر عند تولية محمد علي تزرع نوع القطن العادى الذى انتشرت زراعته وقتذاك فى الليفانت (حوض البحر الأبيض الشرقى) ، ولم يفتن أحد إلى أن بمصر نوعا من القطن ذى التيلة الطويلة ؛ فظل الحال على ذلك مدة ، حتى إذا كان عام ١٨٢٢ قدر (المسيو جوميل) Jumel ، وهو من أهالى ليون استقدمه الباشا لتنظيم مصانع النسيج ، أن يعثر على شجيرة من هذا النوع الأخير بطريق المصادفة فى إحدى حدائق القاهرة ، وهى حديقة محو بك أحد حكام السودان الأوائل فى عهد محمد علي ، فلفت مسيو جوميل نظر الباشا إلى أهمية زراعته ، وبلغ أول محصول من هذا القطن عشرين ألف بالة راجت سوقها وأتت بربح كبير ، فأقبل الباشا على زراعته حتى بلغ محصول هذا النوع من القطن فى العام التالى (٢٠٠٠٠٠) بالة ، جاءت بإيراد بلغ ثلاثين مليوناً من الفرنكات . غير أن محصول القطن الجديد لم يلبث أن أخذ يقل فى الأعوام التالية ، لأن الباشا أكثر من تجنيد الفلاحين فى جيشه ، فقلت الأيدى العاملة فى الزراعة وتقص محصول القطن تبعاً لذلك حتى بلغ (١٦٠٠٠٠) بالة فى عام ١٨٣١ ،

استهلك منها داخليا لحساب الصناعات الوطنية الناشئة (٥٠.٠٠٠) بالة ، ومصدر الباقي وقدره (١١٠.٠٠٠) إلى الخارج ، ومع ذلك فقد كتب (بوالكت) في أحد تقاريره إلى حكومته (في ٢٩ يونيه ١٨٣٣) أنه إذا قدر متوسط محصول القطن في السنوات الأخيرة بنحو (١٥٠.٠٠٠) بالة ، وقدر ثمن كل بالة بمائة وستين فرنكا ، وجد أن الباشا قد رفع قيمة ما تنتجه البلاد سنويا من القطن إلى أكثر من السدس . وقد أثبت صاحب « تقويم النيل » مقدار محصول القطن في سنوات مختلفة فظهر اطراد هذه الزيادة من (٥٩٢٥٥) قنطارا في عام ١٨٢٨ إلى (٢٠٢.٠٤٠) في عام ١٨٤٦ و (٢٥٧.٤٩٢) في عام ١٨٤٧ .

ومن الحاصلات التي كان للباشا فضل التوسع في إنتاجها النيله والقرطم . والخشخاش أما زراعة النيله فكانت معروفة في مصر ، ولكن الباشا لم يلبث أن جلب بذور النيله الهندية في عام ١٨٢٦ وقام بزراعتها إخصائيون من الهنود استحضروا لهذا الغرض . وأما زراعة الخشخاش فكانت تكون بجهولة قبل عهد محمد علي ، ولكن الباشا استقدم بعض الأرمن من أزمير لزراعته في مصر ، وازدهر محصوله في عام ١٨٣٣ حتى بلغ (٣١.٠٠٠) كيلوجرام قدر ثمنها بـ ١٢ مليون من الفرنكات ، ويذكر (هودجسون) في تقريره أنه بعد إجراء التحليل في لندن وفي بوسطون بأمرىكا وجد أن مقدار المادة المخدرة (المورفين) المستخرجة من الأفيون المصري يزيد بنحو ١٢٪ على المستخرج من الأفيون التركي ، وقد بيعت الأفة من محصول عام ١٨٣٢ بثمن يتراوح بين ٩١ ، ١١٦ قرشا تبعا لجودة الصنف .

وكذلك عني محمد علي بالحاصلات الأخرى ، فزرع قصب السكر وغرس أشجار التوت والزيتون ، واختار لتربية دود القز وادي الطميلات بالشرقية ، واستقدم حوالي ٥٠٠ من السوريين لتعهد تربيته ، وكان الباشا قد بدأ يغرس شجر التوت في سنة ١٨١٦ ثم لم يلبث أن أمر بتعميم زراعته في عام ١٨٣٢ بجميع المديریات ، وبلغ محصول الحرير في عام ١٨٣٣ (٨٢٠ و ١٤) كيلوجراما ، واستكثر الباشا من زراعة الزيتون في الوجهين البحري والقبلي بعد أن كانت زراعته نادرة ومقصورة على إقليم الفيوم وبعض حدائق القاهرة ، وكذلك اهتم بزراعة الفواكه كالأناناس والمانجو والموز ، وشجع إبراهيم باشا هذه الزراعة فاستحضر أشجار الفاكهة من أوروبا . وعنى الوالى بزراعة النخيل والكتان وكذلك القنب الذي استخرج الأهليون الحشيش منه ، هذا عدا الحبوب عامة كالأرز والذرة والعدس والبقول وما إلى ذلك ، فارتفع محصول الحبوب من (٠٠٠ و ٢٢٦ ر) هكتولتر في عام ١٨٢١ إلى

(١٠٠٠ و ٨٧٢ و ١٠) أو مازنته ٨١٥ مليوناً من الكيلو جرامات ، وقدرت قيمة منتجات مصر الزراعية في عام ١٨٣٣ بمائة وخمسين مليوناً من الفرنكات .

وقد اقتضى الاهتمام بالزراعة العناية بشئون الري ومن وسائل إقامة السواقي ، فكان للباشا علي ما يذكر القنصل الانجليزي (بارت) Barnett الفضل في إنشاء (٣٨٠ و ٠٠٠) ساقية جديدة ، أي أكثر من نصف السواقي الموجودة بالبلاد في عام ١٨٤٤ . ومن أعماله أيضاً إقامة الجسور على شاطئ النيل من جبل السلسلة إلى البحر الأبيض لمنع طغيان المياه على ضفتي النهر وبخاصة في وقت الفيضان ، كما بنيت جسور أخرى صغيرة في مديريات بني سويف والنيا وأسيوط وجرجا وقتنا . . .

وقد شق الباشا عدة ترع في مختلف مديريات الوجهين البحري والتبلي ، وكان من أول أعماله سد الترعة الفرعونية التي كان الفرض منها تغذية فرع رشيد من مياه فرع دمياط ، فألحقت بالبلاد وبالأراضي الواقعة على جانبي فرع دمياط أضراراً بليغة ، لهذا أمر الباشا في عام ١٨٠٥ بإنشاء جسر من الأحجار يمنع انسياب المياه من فرع دمياط ، وشق الباشا ترعاً أخرى أراضي البحيرة التي كانت تستقي من الترعة الفرعونية ، كما عهد إلى المهندس الفرنسي (قسطنطين) Coste وكان قد استقدمه من فرنسا لاستخدامه في مصانعه منذ ١٨١٧ ، بحفر ترعة وادي الطميلات لري مزارع التوت بهذا الوادي ، وقد بلغ طول الترعة خمسة وثلاثين كيلو متراً وعرضها أحد عشر متراً ، واستخدم (قسطنطين) ثمانين الفا من الفلاحين حفرها في أسبوعين اثنين ، ومن الترع التي حفرها (قسطنطين) كذلك ترعة طنطا في عام ١٨٢٤ وترعة كفر طرخان بمديرية الجيزة عام ١٨٢٥ ، كما حفر في السنة نفسها ترعة طولها ثمانية وعشرون كيلو متراً من النيل إلى السنبلاوين ، ثم حفر على امتداد الضفة اليسرى لفرع رشيد ترعة طولها ثلاثة وستون كيلو متراً في عام ١٨٢٦ ، وفي بداية العام التالي حفر ترعة القاهرة (الخليج) المارة بين المدينة وبلاق وطولها ثمانية وعشرون كيلو متراً ، كما سبق له في عام ١٨٢١ تنظيم أشغال الترعة السوهاجية . غير أن أهم الترع جميعاً هي من غير شك ترعة المحمودية التي أمر محمد علي بحفرها في عام ١٨١٨

(٥) ترعة المحمودية :

احتقر الإسكندر الأكبر في القرن الرابع قبل الميلاد خليج الإسكندرية القديم مبتدئاً من مدينة شديا (النشو البحري) إلى الأمكنندرية ، وذلك حتى يمد مدينته الجديدة بالمياه

من الفرع الكانوبي ، وقد فقد هذا الفرع أهميته بمرور الزمن إذ أصبح في آخر الأمر عبارة عن ترعة صغيرة ابتداء من زاوية البحر ، بينما أصبح فرع النيل الغربي هو ترعة يوليتين القديمة التي احتفرت حتى تمتد بلدة يوليتين (رشيد) بالمياه ، لذلك صار من الضروري وصل خليج الإسكندرية بفرع النيل الجديد ، وهكذا أُنشئت ترعة الإسكندرية عند الفتح العربي تمر بزاوية البحر والنقيدي وذنشال ودمنهور وأفلاحة وكفر الحمايدة والكريون والإسكندرية ، وقد حفرت هذه التربة أو ظهرت عدة مرات في أزمنة متباعدة بين القرنين التاسع والخامس عشر الميلادى ، وفي أثناء ذلك كله غيرت التربة موضعها كثيرا في جزئها الواقع بين النيل وكفر الحمايدة بينما سار جزؤها الممتد بين كفر الحمايدة والكريون في مجرى الفرع الكانوبي القديم ، أما بقية التربة فقد اتخذت طريق خليج الإسكندرية القديم ، ولذلك كانت التربة فيما بين النيل وكفر الحمايدة تأخذ مياهها تارة عند « الموافقة » وأخرى عند « شاور » أو « منية بيج » أو « المطف » أو « الرحمانية » ، وذلك في كل مرة يعاد حفرها أو تطهيرها في المهود المختلفة وصارت التربة فيما بين المطف وكفر الحمايدة تعرف باسم الخليج الناصري نسبة إلى السلطان الناصر قلاوون الذى تم حفر هذا القسم في عهده ، وعندما احتفر هذا القسم مرة أخرى فيما بين الرحمانية وكفر الحمايدة في عهد الملك الأشرف برسباى أطلق عليه اسم التربة الأشرفية ، بيد أن هذه التربة لم تلبث الرمال أن طمرتها وبقي الحال على ذلك حتى عهد محمد على .

ولما كان محمد على يريد إنشاء ترعة للملاحة تسير فيها السفن المشحونة بالفلال وغيرها من منتجات البلاد إلى الإسكندرية عن طريق فرع النيل الغربي دون أن تمر ببوغاز رشيد لكثرة ما يقع فيه من حوادث الفرق ، فقد اتفق رأى على تكليف شاكر أفندى أحد المهندسين الأتراك باحتفار التربة الناصرية أو الأشرفية ، على أن يكون مدخل التربة عند قرية المطف ، وقد بدأت أعمال الحفر في عام ١٨١٨ ، وأخطأ شاكر أفندى عند وضع تصميم التربة لجهله بعلم قياس السطوح Géodésie فتوقف الحفر عند المكان الواقع بين بحيرتى أبى قير ومربوط ويعرف باسم السد أو سد أبى قير ، وكان يمنع مياه بحيرة أبى قير من التدفق في بحيرة مربوط ، وكانت تجري فوقه ترعة الإسكندرية وهي ممتلئة بالماء في زمن الفيضان ، ومن المعروف أن الإنجليز قطعوا التربة في هذا المكان خلال حملة ١٨٠١ لعزل الفرنسيين في الإسكندرية ومنع ورود المياه العذبة إليها ، ثم أنشأ محمد على جسراً عاليا سده به هذه الفتحة كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، ولم يعرف شاكر أفندى وأعوانه كيف يجتازون السد فاستدعى محمد على المهندس الفرنسى قسطنطين وكلفه إتمام العمل في مارس ١٨١٩ فصدع بالأمر وفرغ

من مهمته في ديسمبر ١٨٢٠ ، واحتفل بفتح فوهة الترعة لدخول مياه النيل إلى الإسكندرية في فبراير ١٨٢١ ، وسميت الترعة باسم المحمودية تيمنا بالسلطان محمود الثاني .

وقد تحدث قسطنطين عن الجهود التي اقتضاها فتح هذه الترعة ، فذكر أنه كان على كل مدير مديرية أن يقدم عددا من الرجال بجوازهم وغذائهم ويقيم في خيمته على رأس أبناء مديريته ، فتقدم الجزيرة ثلاثين ألفا ، والبحيرة خمسين ، والقليوبية ثلاثين ، والمنوفية عشرين ومائة ، والشرقية خمسة وعشرين ، والمنصورة خمسة عشر ، والغربية ثلاثين ومائة ، أى أن المديرية تقدم ما مجموعه أربعمائة ألف عامل ، وكان على أهل كل قرية أن ينجزوا مسافة معينة من طول الترعة حتى إذا أنموها أعيدوا إلى قراهم واستقدم غيرهم ، وقد يستقدمون هم أنفسهم مرة أخرى إذا دعت الضرورة ، وقد وصف مانجان صرامة العمل وقسوته وقلة الأغذية وكثرة الوفيات بين العمال من الفلاحين ، وكتب الجبرتي في حوادث شهر شوال ١٢٣٤ « في رابع عشره » ، أى في ٦ أغسطس ١٨١٩ قال : « وكان الباشا سافر إلى جهة الإسكندرية بسبب ترعة الأشرفية ، وأمر حكام الجهات بالأرياف بجمع الفلاحين للعمل ، فأخذوا في جمعهم فكانوا يربطونهم قطارات بالحبال وينزلون بهم المراكب وتعطوا عن زرع الدراوى الذي هو قوتهم ، وقاسوا شدة بعد رجوعهم من المرة الأولى بعد ما قاسوا ما قاسوه ، ومات الكثير منهم من البرد والتعب وكل من سقط أهالوا عليهم من تراب الحفر ولو فيه الروح ، ولما رجعوا إلى بلادهم للحصول طوّلوا بالمال وزيد عليهم عن كل فدان حمل بعير من التبن وكيلة قمح وكيلة فول وأخذ ما يبيعونه من القلة بالثمن الدون والكيل الوافر ، فقام إلا والطلب للعود إلى الشغل في الترعة ونزع المياه التي لا ينقطع نبعها من الأرض وهي في غاية الملوحة ، والمرة الأولى كانت في شدة البرد وهذه المرة في شدة الحر وقلة المياه العذبة فينقلوها بالروايا على الجمال مع بعد المسافة وتأخرى الإسكندرية » .

ويقدر مانجان عدد الوفيات من هؤلاء الفلاحين ، بحوالى اثني عشر ألف في عشرة شهور فحسب .

ويبلغ طول ترعة المحمودية ٨٠٢٥٢ مترا ، وقد جاء في كتاب الخطة التوفيقية « أنه عند تمام حفرها جعل في قدامها وفي مصبها قناطر ، فكانت مانعة لمراكب النيل من الدخول فيها ، وكانت التجارات الآتية من القطر إلى الإسكندرية تنقل عند قدامها إلى مراكب أخرى من مراكب المحمودية ، وعند وصولها إلى الثغر ينقل ما كان منها على ذمة الأجنبي إلى مراكب البحر المالح ، وما كان على ذمة الأهالي يخرج إلى البر ، فكانت تنقل مرتين ، ولا

ينحى ما فى ذلك من الضرر والخطر ، فصدرت أوامر الباشا السنية بإزالة تلك القناطر وعمل هويسات فى فيها وفى مصبها ، وذلك سنة ١٨٤٢ ميلادية موافقة ١٢٥٨ هجرية ، فعملت على هذا الوجه الذى هو عليه الآن ، بأن جعل فى فيها هويسان ، أحدهما صغير عرضه أربعة أمتار للمراكب الصغيرة ، والآخر كبير سمته ثمانية أمتار للمراكب الكبيرة ، وفى مصبها كذلك ، فارتفعت بذلك المصوبات وخفت المصاريف .

وقد بلغت نفقات حفر الترعة ثلاثمائة ألف جنيه على حسب تقدير كلوت بك ، ولم يكن غرض محمد على منها مجرد تيسير الملاحة بين أقاليم القطر المختلفة وثمر الإسكندرية ، أو حصول أهالى ذلك الثغر على كفايتهم من الماء فحسب ، بل كان الباشا يريد — على ما ذكره لينان دى بلقون Linant de Bellefonds مهندس القناطر الخيرية — « أن تكون هذه المياه كافية لإنشاء البساتين وري الحقول والمزارع فى ضواحي الإسكندرية ، وعلى ضفاف الترعة » . ويقول لينان إنه عندما حفرت ترعة المحمودية كان عدد الأفدنة ذات الزراعة الصيفية أقل من أربعة آلاف فدان فزادت زيادة عظيمة حتى بلغت فى عام ١٨٤٩ (١١٥٤٥) من الأفدنة على ضفتى الترعة .

على أن محمد على لم يقف عند حد إنشاء الترع بل أقام عليها القناطر لضبط المياه وضمانا لحسن توزيعها ، وهناك عدد من هذه القناطر فى القليوبية والفيوم والجيزة وأسيوط وجرجا وقنا غير أن القناطر الخيرية أشهرها على الإطلاق .

(هـ) — القناطر الخيرية :

قال (موجيهل) Mougel أحد المهندسين الفرنسيين الذين استخدمهم محمد على فى إنشاء القناطر الخيرية « بين النيل ورمال الصحراء عمراك عنيف دائم ، فحيث يجرى النيل تحتقى الرمال ، ولكن ما تكاد مياهه تنحسر بضع خطوات حتى تسرع الرمال مندفعة بقوة الريح كأنما تبغى اللحاق به حيث يكون » . وهذا الكفاح قديم العهد أدرك القدماء خطره كما أدركوا أن رى جميع الأراضي الصالحة للزراعة بمياه النيل أمر متغذر ، ولو أنهم حاولوا استنباط بعض الطرق للإفادة من تلك المياه إلى أقصى حد مستطاع ، وقد شغل هذا الموضوع تفكير رجال الحملة الفرنسية فى بداية العصر الحديث ، فاهتموا ببحث الوسائل التى يمكن بها الانتفاع بجميع مياه النيل ، حتى لقد قال بوناپرت ، إنه لو أعطى الوقت الكافى لأنشأ من الأعمال ما يكفل عدم ذهاب قطرة واحدة من مياه هذا النهر إلى البحر

دون أن تكون هذه المياه قد مرت من قبل بالأرض حتى تروىها وتهيء لها قدرا موفورا من الخصب . وكان نظام الري المتبع وقتذاك في الوجهين البحرى والقبلى وفي مصر الوسطى يكاد يكون واحدا تقريبا ، وهو رى الحياض الذى يعتمد على مياه الفيضان ، ومن وجوه النقص فى هذا النظام أنه لا يصلح إلا للزراعات الشتوية ، كما أنه لا يمكن زرع الأرض بمقتضاء إلا مرة واحدة فى السنة ، فضلا عن أنه لا يصلح للزراعات الصيفية كالقطن وقصب السكر والأرز ، مما ألجأ المزارعين إلى استخدام السواقي ، وهو عمل شاق يحتاج إلى جهد مائة ألف رجل على الأقل يستخدمون حوالى خمسين ومائة ألف ثور ، هذا إلى أن عدد الأفدنة التى يمكن رىها بهذه الوسيلة لم يزد طبقا لتقدير المعاصرين على ربع مليون من الأفدنة ، أى ما يكاد يقرب من $\frac{1}{10}$ من الأرض الصالحة للزراعة . ولما كان الباشا يعنى عناية كبيرة بزراعة القطن على وجه خاص وهى زراعة صيفية ، فقد بات من الضرورى إصلاح الرى فى أقاليم الدلتا ، لذلك عمد محمد على إلى الإكثار من حفر القنوات وإقامة الآلات الرافعة ، ولكن هذه الوسائل لم تكن كافية ؛ إذ ينبغي على ما يراه المهندس الفرنسى لينان إمداد الأرض بمقادير وافرة من الماء لريها مرات متعددة ، وهى حقيقة أدركها محمد على نفسه منذ تولى الحكم ؛ ولهذا حاول منذ مدة أن يدخل تغييرا جوهريا على نظام الرى حتى ينتقل من رى الحياض إلى الرى الدائم طول السنة ، وذلك بإنشاء القناطر ذات العيون والأبواب ، كما أراد أن ينشئ قناطر كبرى ، الغرض منها ضبط مياه النهر للانتفاع بها فى رى أراضي الدلتا وقت انخفاض النيل ، وقد اقترح لينان إنشاء تلك القناطر على فرعى النيل دمياط ورشيد قريبا من رأس الدلتا لتنظيم توزيع المياه بين الفرعين فى وقت الصيف وتنظيم سيرها فى وقت الفيضان ، وقد وافق الباشا على ذلك وطلب إلى لينان تقدير النفقات وحاجات العمل ، وكان من المنتظر عند تمام المشروع أن يستصلح حوالى مائتى ألف أو ثلاثمائة ألف فدان خلف القناطر ، غير أن لينان لم يكن بالمهندس ذى الخبرة الطويلة والدراية الواسعة بهذه الشئون ، فتألفت بناء على طلبه لجنة لبحث مشروعه وغيره من المشروعات الخاصة بموضوع القناطر فى أواخر عام ١٨٣٣ ، واسترشدت اللجنة فى أعمالها بأغراض معينة يجب أن تحققها المشروعات المختلفة المعروضة عليها ، وأول هذه الأغراض رى ثلاثة ملايين وثلاثمائة ألف فدان ربا دائما دون استخدام السواقي ، وثانيها إمداد الحياض الواقعة بين القاهرة والبحر الأبيض بماء الفيضان ، وثالثها إمكان الملاحة فى فرعى النيل طول السنة .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات بحثت هذه اللجنة المشروعات المقدمة إليها وكان من بينها مشروع

قدمه المهندس قسطنطين الذي أشرف على حفر ترعة المحمودية ، ومشروعات أخرى للمهندسين الفرنسيين « بريس دافين » Prisse d'Avennes و « كورديه » Cordier . بيد أنه لما كانت هذه اللجنة تضم بين أعضائها بعض المهندسين الإنجليز من أمثال (جالوى) Galloway و « ولس » Welles وبعض مؤيديهم من رجال الحكومة من أمثال حكيميان ، وكانت المنافسة بين الإنجليز والفرنسيين شديدة فيما يتعلق بالمفاضلة بين شق قناة في برزخ السويس تصل البحرين الأبيض والأحمر (وهو مشروع فرنسي) وإنشاء سكة حديدية بين القاهرة والسويس (وهو مشروع إنجليزي) فقد عارض هؤلاء مشروع لبنان لاشيء سوى أن صاحبه فرنسي ، ومع ذلك فقد كانت أغلبية اللجنة في جانب لبنان ولذا قبل مشروعه ، وعندئذ قرر محمد علي أن يعرضه على المجلس العالي مع مشروع آخر خاص بإنشاء سكة حديدية بين القاهرة والسويس كان الباشا قد وافق عليه مرضاة للإنجليزي « جالوى » ومشروع ثالث وضعه « السان سيمونيون » . وعلى رأسهم « انفانتان » Enfentin و « فورنيل » Fournel و « لامبير » Lambert وكانوا في مصر وقتئذ يبحثون موضوع حفر قناة تصل البحرين الأبيض والأحمر ، ولما عرض الباشا هذه المشروعات على المجلس العالي في ٢٨ ، ٢٩ ، ٣١ يناير سنة ١٨٣٤ ، تكلم فورنيل أمام المجلس في مشروع القناة وأيد لبنان مشروع القناطر أما (جالوى) فقد دافع عن مشروع سكة الحديد ، ولكن المجلس العالي وافق في النهاية على مشروع القناطر ، وفي ٣ فبراير ١٨٣٤ عهد الباشا إلى لبنان بأن يبدأ العمل في القناطر على الفور ، ثم أشار عليه بأن يشرك معه من يرى فائدة في اشتراكه من جماعة السان سيمونيون الموجودين بمصر في ذلك الوقت ، فدعا لبنان بعضهم لمساعدته من بينهم لامبير Lambert ، كانوا بمثابة مستشارين له ، وفي ٢٢ مايو ١٨٣٤ بدأ العمل رسمياً في إقامة القناطر . غير أنه سرعان ما تعرض مشروع لبنان لكثير من النقد ، ولذا قرر محمد علي أن يعرض مسألة القناطر من جديد على لجنة من المهندسين وموظفي « الأعمال العمومية » تتألف من سبعة عشر عضواً ، وحدد لاجتماعها ١٩ ربيع الآخر ١٢٥٤ (١٠ يونيو ١٨٣٨) ، ومع أن هذه اللجنة أقرت مشروع لبنان ، فقد رفض محمد علي المضي في إنفاذه ونقلت المواد التي جمعت عند القناطر للانتفاع بها في أعمال أخرى ، وهكذا ظل أمر القناطر مهملًا حتى قدم إلى مصر في عام ١٨٤٢ المهندس الفرنسي موجيل Mougél لإنشاء حوض بميناء الإسكندرية ترمم فيه السفن ، ولما علم بمشروع لبنان اقترح على الباشا في السنة نفسها مشروعاً جديداً للقناطر يشمل تشييد استحكامات كان محمد علي يرغب وقتئذ في إقامتها عند التقاء فرعي النيل

حتى يَجْمَل من هذا الموضع مركزا حرييا صالحا للدفاع عن مصر ، فوافق الباشا على مشروع موجيل وطلب إلى لبنان أن يقدم إليه كل ما لديه من معلومات أو وثائق ورسوم تساعد في إعداد مشروعه الجديد ، وقد فرغ منه موجيل في يناير ١٨٤٣ .

والفرق بين مشروعى الرجلين ، أن لبنان كان يريد إنشاء قناطر ذات عيون أو فتحات تغلق بأبواب عند الحاجة لاحتجاز المياه في فرع رشيد على مسافة تبعد بمقدار تسعة كيلو مترات من طرف جزيرة شلقان الجنوبي ، ثم إنشاء قناطر أخرى مشابهة لها في فرع دمياط ولكن على مسافة خمسة كيلومترات من طرف هذه الجزيرة ، ويفصل بين القنطرتين مسافة قدرها ثمانية كيلو مترات هذا عدا ما اشتمل عليه مشروعه من أعمال هندسية أخرى مكلفة كشق ثلاثة رياحات أو ترع كبيرة تستمد مياهها من النيل ، إحداها من فرع رشيد ، والاخرى من فرع دمياط ، أما موجيل فقد أشار بإنشاء القنطرتين في موضعين قريبين جدا من رأس الدلتا كأنهما بناء واحد ، وقنطرة واحدة ، وذلك حتى تسهل إدارة حركة القناطر وصيانتها بعد إنشائها ، ولكن مشروع لبنان كان يفضل مشروع موجيل بأن لبنان اختار للبناء أرضا صلبة وشواطئ صالحة .

ومهما يكن من الأمر فقد بدأت الأعمال بكل همة في بناء القناطر طبقا لمشروع موجيل . ولكن العمل لم يلبث أن توقف . كما حدث عند البدء في تنفيذ مشروع لبنان فضعفت الهمة في إنجاز بناء القناطر حينما ، ثم استؤنف العمل ، وأخذ يتوقف تارة ، وبخاصة في أوقات الفيضان ويستأنف تارة أخرى ، وأخيرا احتفل محمد على بوضع الحجر الأساسى للقناطر الخيرية في ٩ إبريل ١٨٤٧ ، وكان يشترك مع موجيل في كل أعمال القناطر المهندسان المصريان مصطفى بهجت ، ومحمد مظهر . وفي منتصف يونية أمر الباشا ابنه إبراهيم « بالقيام إلى القناطر الخيرية والتروى مع موجيل بك في الوسائط المؤثرة لتشهيل وإنهاء الأشغال » . وفي ١٩ مارس ١٨٤٧ كان قد تقرر بالجمعية العمومية « فتح ثلاث ترع (رياحات) من ثلاث جهات جوانب القناطر الخيرية » في البحيرة والمنوفية والشرقية حتى يصل ما تحجزه القناطر من مياه إلى كل ناحية . وفي ٣١ مايو ١٨٤٧ بدئت أعمال الحفر في هذه الترع الثلاث .

وظل العمل جاريا في بناء القناطر حتى إذا ولي الأمر عباس الأول أبلغ لبنان في مارس ١٨٥٢ أنه ينوى وقف العمل ، غير أنه تردد في اتخاذ هذه الخطوة في بادى الأمر احتراماً للرغبة

العامّة في إنجاز المشروع ، حتى إذا كان عام ١٨٥٣ أوحى إلى موجيل بالاستقالة فخلفه مظهر بك ، ثم تعطل العمل إلى أن جاء سعيد باشا إلى قاستونف من جديد حتى تم إنشاء القناطر نهائيا في عام ١٨٦١ . أما ما استلزمته هذه القناطر من إصلاح أو تدعيم فيرجع الفضل فيه إلى ما تلا ذلك من العهود .

وقد كان لإقامة القناطر الخيرية والعناية بغيرها من وسائل الري وشئون الزراعة ؛ آثار ظهرت في زيادة مساحة الأراضي المزروعة من مليوني فدان في عام ١٨٢١ كما قدرها كلوت بك إلى ٣٨٥٦٠٠٠ فدان في عام ١٨٤٠ ، كما ظهرت في زيادة المحصولات الزراعية وتنوعها ، وقد قدر بوالكمت هذه الزيادة في محصول الحبوب من ذرة وأرز وفول وعدس وما إلى ذلك بنحو مليونين ونصف من الهكتولترات بين عامي ١٨٢١ و ١٨٣٢ ، وقد أدت وفرة المحصول إلى نشاط التجارة في هذا العهد نشاطا واسع النطاق .

التجارة

كانت التجارة موردا ثابتا من الموارد الأساسية التي يعتمد عليها دخل حكومة الباشا ، وقد اتجه محمد علي منذ البداية نحو تطبيق مبدأ الاحتكار ، وكان الاحتكار على نوعين : احتكار داخلي — وهو الاحتكار الزراعي — الذي سماه الجبرتي « التحجير » ، وبمقتضاه كما يقول بوالكمت يقتسم الباشا مع « الفلاحين » جميع ما تنتجه الأرض من المحصولات الزراعية ، وله النصيب الأكبر في هذه القسمة ، واحتكار خارجي — وهو الاحتكار التجاري — الذي استطاع محمد علي عن طريقه أن يقبض بكلتا يديه على ناصية التجارة الخارجية ، وكان من شأن ذلك كله أن أصبح الباشا يسيطر على محصول البلاد بأجمعه ويهيمن على توزيع هذا المحصول في الداخل والخارج .

١ - الاحتكار الداخلي : الاحتكار الزراعي أو (التحجير)

وطريقة الاحتكار الداخلي هي أن يجبر الباشا المزارعين على أن يبيعوا محاصيل الأراضي التي يزرعونها للحكومة بالأثمان التي تحددها ، فكانت الحكومة تجمع تلك المحاصيل في مخازنها (شونها) لتصديرها إلى الخارج ، أما إذ احتاج الفلاح إلى شيء منها لغذائه أو للاستهلاك المحلي ، ففي استطاعته أن يشتريه بالأثمان التي تعينها الحكومة . وقد أثبت بوالكمت قائمة بالأثمان التي كان يدفعها الباشا عند شراء المحاصيل من الفلاح ، والأثمان التي كان يبيع بها

هذه المحصولات ذاتها للفلاحين لاستهلاكها وللتجار الأوربيين لتصديرها إلى الخارج ، فذكر مثلا أن الباشا كان يشتري من الفلاح الهكتولتر من القمح بثلاثة فرنكات وأربعة وثلاثين سنتيما ، ثم يبيعه له بستة فرنكات وأربعين سنتيما ، ويصدره إلى الخارج بسبعة فرنكات وستين سنتيما ، وهكذا الحال في الذرة وغبره ، وعلى الرغم من ذلك فلم يستطيع الفلاح في بعض الأحوال الحصول على حاجته من هذه المحصولات مهما قدم من ثمن على أن الأمر لم يقف عند هذا الحد ، فقد كان الباشا يستقطع من الأثمان التي تشتري بها الحكومة محصول الفلاح قيمة ما يكون عليه من الضريبة والمال ، ولم يكن الفلاح يقبض الثمن نقدا ، وإنما كان يأخذ بقيمته « رجمة » أي « تذكرة » قد يجد صعوبة في صرفها من خزانة القسم أو المديرية ، فيضطر إلى بيعها بنقص قد يزيد على ربع قيمتها ، حتى يستطيع شراء ما يريد من نفس محصولاته التي قدمها إلى « شون » الحكومة ، ويدفع ثمن ما يشتره نقدا ، ومهما يكن من الأمر فإن ما يبقى له ، كما يقول بوالكت يكاد لا يكفي لشراء ما يلزمه ويلزم أسرته من غذاء ، وكثيرا ما تعذر على الفلاح أن يجد القوت الكافي بسبب تصدير الفلال على وجه الخصوص ، واختفائها من (شون) الحكومة . وقد جنت الحكومة أربابا طائلة من عملية « الاحتكار الداخلي » حتى أن مانجان Mengin قدر ربحها من القمح والبقول والذرة والحمص والتمرش فحسب بمبلغ ٨٥٥٧٥٠٠ قرش ، كما قدر ربحها (في ميزانية عام ١٨٢١) من المحصولات الزراعية الأخرى بواحد وعشرين ألف كيس أي ١٠٥٠٠٠٠ قرش ، وكان الباشا فوق ذلك يفرض على الفلاح نوع الزراعة التي يريد بها .

وقد أورد الجبرتي في مواضع متعددة من تاريخه لمحات عن هذا الاحتكار الداخلي ، فقال في حوادث شهر ذي القعدة ١٢٣١ (٢٣ سبتمبر - ٢٢ أكتوبر ١٨١٦) ، إن منها « الحجز على المزارع التي يزرعها الفلاحون في الأراضي التي يدفعون خراجها من الكتان والسهمس والعصفر والنيلة والقطن والقرطم ، وإذا بدا صلاحه لا يبيعون منه شيئا كعادتهم ، وإنما يشتريه الباشا بالثمن الذي يفرضه ويقدره على يد أمناء النواحي والكشاف ، ويحملونه إلى المحل الذي يؤمرون بحمله إليه ، ويعطى لهم الثمن أو يحسب لهم من أصل المال . فإن احتاجوا لشيء من ذلك اشتروه بالثمن الزائد المفروض . وكذلك القمح والبقول والشعير لا يبيعون منه شيئا لغير طرف الباشا بالثمن المفروض والكيل الوافي ... (وصادر) ... الأمر لكشاف الأقاليم بالناداة العامة بالمنع لمن يأخذ أو يأكل من البقول الأخضر والحمص والحلبة ، وإن

المعينين من الخدم والمباشرين وكشاف النواحي لا يأخذون شيئاً من الفلاحين كماداتهم من غير ثمن ، فمن عثر عليه بأخذ شيء ولو رقيقاً أو تبناً أو من رجيع البهائم حصل له مزيد الضرر ولو كان من الأعظم . وكذلك الأمر بتكثيف أفواه المواشي التي تسرح للرعى حوالى الجسور والفيضان . وفى موضع آخر من حوادث هذه السنة نفسها (١٨١٦) : « أنه توجه الأمر لكشاف النواحي عند انكشاف الماء عن الأراضى بأن يتقدموا إلى الفلاحين بأن كل من كان زارعا فى العام الماضى فدانى كتان أو حمص أو سمسم أو قطن فليزرع فى هذه السنة أربعة أفدنة ضعف ماتقدم ؛ لأن المزارعين عزموا على عدم زراعة هذه الأشياء لما حصل لهم من أخذ ثمرات متاعهم وزراعاتهم التى دفعوا خراجها الزائد بدون القيمة التى كانوا يبيعون بها ، مع قلة الخراج الذى كانوا يماطلون فيه الملتزمين السابقين مع التظلم والتشكى فيزرع الزارع ما يزرعه من هذه الأشياء من التقاوى المتروكة فى مخزنه ثم يبيع الفدان من الكتان الأخضر فى غيطه إن كان مستعجلاً بالثمن الكثير ، وإلا أبقاه إلى تمام صلاحه فيجمعه ويدقه ويبيع ما يبيعه من البذر خاصة بأعلى ثمن ثم يتم خدمته من التعطين والنشر والتمجير إلى أن يصفى وينظف من أدرانه وخشوناته وينصلح للغزل والنسج فيباع حينئذ بالأوقية والرطل ، وكذا القطن والنيلة والمصفر . فلما وقع عليهم التحجير وحرموا من المكاسب التى كانوا يتوسعون بها فى معاشهم باقتناء المواشى والحلى للنساء قالوا ماعدنا نزرع هذه الأشياء ، وظنوا أن يتركوا على هواهم ، ونسوا مكر أوليائهم ، فنزل عليهم الأمر والإلزام بزرع الضعف ، فضجوا وترجوا واستشفعوا ، ورضوا بمقدار العام الماضى ، ففهم من سومح ، ومنهم من لم يسامح وهو ذو القدرة . وبعد إتمامه وكال صلاحه يؤخذ بالثمن المفروض على طرف الميرى ، ويباع لمن يشتري من أربابه أو خلافهم بالثمن المقدر وبيع زيادته لطرف حضرة الباشا ، مع التضيق والحجر البليغ ، والفحص عن الاختلاس ، فمن عثروا عليه باختلاس شيء ولو قليلاً عوقب عقاباً شديداً ليرتدع خلافه ، والكتبة والموظفون لتحرير كل صنف ووزنه وضبطه فى تنقلات أطواره وعند تسليم الصناعات . . . »

ونحدث الجبرتى عن حوادث السنة نفسها فقال : « استمر التحجير على الأرز ومزارعه على مثل هذا النسق بحيث أن الزارعين له التعبانين فيه لا يمكنون من أخذ حبة منه ، فيؤخذ بأجمعه لطرف الباشا بما قدره من الثمن ، ثم يخدم ويضرب ويبيض فى المداوير والمدقات والمناشر بأجرة العمال على طرفه ثم يباع بالثمن المفروض . وكان الباشا فى عام ١٨١٣ قد قرر « الاستيلاء على جميع مزارع الأرز بالبحر الغربى والشرق ، ورتب لهم

مباشرين وكتبا يصرفون عليهم من الكلف والتقاوى والبهايم ، ويؤخذ ذلك جميعه من حساب الفرض التى قررها على النواحي ، وعند استغلال الأرض يرفعونها بأيديهم ويسمرونها بما يريدونه ويستوفون المصاريف ومعالم القومة والمباشرين المعين لهم وإن فضل بعد ذلك شيء أعطوه للمزارع أو أخذوه منه وأعطوه ورقة يحاسب بها فى المستقبل ، وفرض على كل دائرة من دوائر الأرض خمسة أكياس فى كل سنة خلاف المقرر القديم ، وعلى كل عود ثلاثة أكياس ، فإذا كان وقت الحصاد وزنوه شعيرا على أصحاب الدوائر والمناشر ، حتى إذا صلح وايض حسبوا كلفته من أصل المقرر عليهم ، فإن زاد لهم شيء أعطوهم به ورقة وحاسبوا بها من قابل ، وأبطل تعامل المزارعين مع التجار الذين كانوا معتادين بالصرف عليهم ، واستقر الحال إلى أن صار جميعه أصلا وفرعا لديوان الباشا ، ويباع الموجود على ذمته لأهل الأقاليم والمتسبين وغيرهم . ومن ضروب الاحتكار ما ذكره الشيخ فى حوادث ١٢٣١ هجرية (١٨١٦ م) عن « التحجير على القصب الفارسى ، فلا يتمكن أحد من شراء شيء منه ولو قصبه واحدة إلا بمرسوم من كتخدا بك ، فمن احتاج منه فى عمارة أو شباك أو لدورات الحرير أو أقصاب الدخان أخذ فرمانا بقدر احتياجه ، واحتاج إلى وسائط ومعالجات واحتجاجات حتى يظفر بمطلوبه » . ثم ما ذكر فى حوادث ١٢٣٥ هجرية (١٨٢٠ م) « ومنها احتكار الصابون ، ويحجز جميع الوارد على ذمة الباشا ، ثم سوح تجاره بشرط أن يكون جميع صابون الباشا ومرتباه ودائره من غير ثمن ، وهو شيء كثير ، ويستقر عنه على ستين نصفا بعد أن كان بخمسين جرداً من غير نقو » . « ومنها ما أحدث على البلح بأنواعه ، وما يجلب من الصعيد والأبرمى وأنواع العجوة حتى جريد النخل والليف والخصص يؤخذ جميع ذلك بالثمن القليل ويباع ذلك للمتسبين بالثمن الزائد ، وعلى الناس بأزيد من ذلك » . « ومنها الحجر على عسل النحل وشمعه ، فيضبط جميعه للدولة ويباع رطل الشمع بستة قروش ، ولا يوجد إلا ما كان مختلسا ويباع خفية وكان رطله قبل الحجر بثلاثة قروش ، فإذا وردت مراكب إلى الساحل نزل إليها القتشون على الأشياء ومن جلتها الشمع ، فيأخذون ما يجدونه ويحسب لهم بأبخس ثمن ، فإن أخفى شيئاً وعثروا عليه أخذوه بلا ثمن ونكأوا بالشخص الذى يجدون معه ذلك وسموه حراميا ليرتدع غيره . »

وقد نجم عن تطبيق نظام الاحتكار الداخلى ارتفاع كبير فى أثمان الحاجيات ، والمواد الغذائية ، وعانى الفقراء على وجه الخصوص بؤسا شديداً من جرائه ، وكثر الشحاذون الذين شكوا منهم أمثال جسكيه Guisquet وغيره ممن زاروا مصر من الأجانب فى هذا

الوقت ووصف الشيخ الجبرتي آثار هذا الاحتكار الداخلي أو «التحجير» في مواضع متفرقة من «حوادثه» فقال في حوادث شهر ذي الحجة ١٢٢٧ (ديسمبر ١٨١٢) «أرسل الباشا لجميع كشاف الوجه القبلي بمحجز جميع الغلال والحجر عليها لطرفه ، فلا يدعون أحداً يبيع ولا يشتري شيئاً منها ولا يسافر بشيء منها في مركب مطلقاً ، ثم طلبوا ما عند أهل البلاد من الغلال حتى ما هو مدخر في دورهم للقوت فأخذوه أيضاً ، ثم زادوا في الأمر حتى صاروا يكسبون الدور ويأخذون ما يجدون من الغلال قل أو كثير ، ولا يدفعون له ثمناً ، بل يقولون لهم نحسب لكم ثمنه من مال السنة القابلة ، ويشحنون بذلك جميع مراكب الباشا التي استجدها وأعدّها لنقل الغلال ، ثم يسرون بها إلى بحري فتنتقل إلى مراكب الأفرنج بحساب مائة قرش عن كل أردب . ثم تحدث عن «استمرار غلاء الأسعار في كل شيء وخصوصاً في الأقوات التي لا يستغنى عنها الغنى والفقير في كل وقت بسبب الأحداثات والمكوس التي ترتبت على كل شيء ، ومنها المأكولات كاللحم والسمن والعسل والسكر وغير ذلك مثل الخضراوات التي كانت تباع جزافاً تباع بأقصى القيمة ، حتى أن الخس مثلاً الذي كان يباع كل عشرة أعداد بنصف واحد صارت الواحدة تباع بنصف ، وقس على ذلك باقي الخضراوات . وأن الباشا لما وضع يده على الأراضي القريبة أنشأ السواق تجاه القصر والبستان بناحية شبرا ، وحرث الأراضي الخرس وزرع فيها أنواع الخضراوات ، وأجرى عليها المياه وقيد لخدمتها المزارعين بالمؤاجرة ، والمباشر على ذلك كله ذو الفقار كتحدا ، وعندما يبدو صلاح البقول والخضراوات يبيعها على التسبيين فيها بأعلى ثمن ، وهم يبيعونها على الناس بما أحبوا . وشاع بين الناس إضافة ذلك إلى الباشا . فيقولون كرنب الباشا ، ولفت الباشا وملوخية الباشا وفجل الباشا وقرنيط الباشا » ويقول (بورنج) إن هذه الزيادة الكبيرة في ثمن الأشياء حدثت على وجه الخصوص منذ ١٨٢٤ ، أي منذ أنشأ محمد علي جيشه النظامي ، واضطر بسبب إنشائه إلى هذا (التحجير) ، حتى يموت جيشه ورجال الأسطول ، والمستخدمين في مصانعه .

على أن الفلاح لم يكن مضطراً إلى تسليم محصولاته الزراعية فحسب ، بل كان عليه أن يقدم للحكومة كذلك بعض المواد الغذائية وما إليها . قال الجبرتي في حوادث شهر جمادى الأولى ١٢٣٢ هـ (مارس ١٨١٧) : « وفيه برزت أوامر إلى كشاف النواحي بإحصاء عدد أغنام البلاد والقرى ، ويفرض على كل عشر شياء واحدة من أعظمها ، إما كبش أو نعجة بأولادها ، يجمعون ذلك ويرسلون به إلى مجمع أغنام الباشا ، وفرض أيضاً على كل

فدان رطلا من السمن ، يجمع الأبطال مشايخ البلاد من الفلاحين عند كشف النواحي ويرسلونها إلى مصر ويعطى في ثمن الرطل عشرين نصفاً ، فاشتغلوا بتحصيل ماديهم بهذه النازلة ، وطولب المزارع بمقدار ما يزرعه من الأفدنة أوطالا من السمن ، ومن لم يكن متأخراً عنده شيء من سمن بهيمته أو لم يكن له بهيمة أو احتاج إلى تكملة ما وجد عنده فيشتريه ممن يوجد عنده بأعلى ثمن ليسد ما عليه اضطراراً جزاء وفاً . وكذلك فرض الباشا على كل فدان من الأرض الزراعية « حمل بعير من التبن وكيلة قمح وكيلة فول » . وهذه هي المفاجأة التي انتظرت الفلاحين الذين كانوا يشتغلون في حفر رعة المحمودية عند عودهم إلى قراهم « للحصيد » في عام ١٨١٩ كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، هذا إلى أنه كان على الفلاح أن يقدم الوقود بمختلف أنواعه « لحريق آليات الجهادية » . وكذلك المواشي والقول والبصل والصوف والشمع المصنوع من شحم النعم بأثمان تحددها الحكومة ، وتخصمها مما عليه لها عادة .

وعند ما ساءت حال الفلاح قرر الباشا منذ عام ١٨٣١ تقريباً أن يترك له اختيار المزروعات التي يريدونها ، كما ترك له الحبوب الأربعة التي يعتمد عليها في غذائه ومعاشه وهي الدرة والشعير والقول والحنطة ، فمنع الاتجار مع الخارج في هذه الأصناف الأربعة وحدها واحتفظ لنفسه من محصولها بقدر معين بحسب سعر معين ، فكان يحتجز لنفسه أربعة هكتولترات من محصول كل هكتار من الأرض (فدانين ونصف تقريباً) . ينتج ٢٧ هكتولتراً من الدرة و ٢٢ من القول ، ومن ١٨ إلى ٢٠ من الشعير ، و ٢٢ من الحنطة . وكان المزارعون كما يقول « بوالكت » يقصرون في الجزء الذي تركه لهم الباشا من هذه المحصولات الغذائية للاستهلاك المحلي في داخل البلاد ، وفي المدن بمقتضى تصريح من الحكومة ، أما سائر المحصولات مثل قصب السكر والنيلة والنطرون والكتان والقنب والملح والأفيون وغير ذلك ، فكانت تستولى عليها الحكومة من الفلاح بالأثمان التي تحددها ، إذ احتكر الباشا لنفسه حق الاتجار فيها .

(ب) — الاحتكار الخارجي (الاحتكار التجاري) :

كان من نتيجة الاحتكار الداخلي أن صار التجار الأجانب لا يجدون غير شخص واحد ، هو الباشا نفسه ، في استطاعتهم أن يتعاملوا معه ، وبذلك سيطر محمد علي منذ بداية حكمه على التجارة الخارجية سيطرة تامة استمرت ردحا طويلا من الزمن ، ومما تجدر

ملاحظته في موضوع الاحتكار الخارجي ، أن تجارة الوارد من الخارج لم تخضع لإتاوات غير ضريبة (٣ / ٠) ، وهي الضريبة المعمول بها في تركيا وفي ممتلكاتها ومن بينها مصر بمقتضى الامتيازات الأجنبية ، لأن الباشا كما كتب هــجسون Hodgson الأمريكي في تقريره عام ١٨٣٥ كان يحترم جميع المعاهدات القائمة بين الدول الأجنبية والباب العالي ؛ ولذلك روعيت في مصر جميع الاتفاقات التجارية مع الدول ، فكان محمد علي يحصل ضريبة ٣ / ٠ على البضائع المستوردة ولا تدفع السفن ضريبة على (حملتها) في الموانئ المصرية . « ولا يعتبر مجرد إعطاء تذكرة تخليص من الجمارك ، إتاوة أو فرضاً مالياً له أية قيمة » كما كانت تعامل جميع الدول المتعاهدة مع الباب العالي على قدم المساواة .

على أنه مما يجدر ذكره أيضاً أن هذه المزايا لم تمنح إلا لرعايا الدول الأجنبية المقيمين بمصر . أما الوطنيون فكان المسلمون منهم يدفعون على البضائع المستوردة من الخارج ٤ / ٠ . بينما يدفع الذميون (الوطنيون المسيحيون) ٥ / ٠ . هذا عدا الفروض والإتاوات الجديدة التي خضعوا لها ، وعدا ضريبة النقل وغيرها مما أعفى « الأفرنج » منه تماماً . ولعل السبب في هذا التفريق بين الأجانب والوطنيين أن أول اتفاق للامتيازات عقد في عهد سليمان القانوني مع فرنسوا الأول الملك الفرنسي في القرن السادس عشر كان ينص على تحصيل ٣ / ٠ . فحسب ، ولم يتغير هذا الشرط منذ ذلك الحين لعدة أسباب ، منها تأصل العادات والعرف القديم في نفوس الأتراك ومبالغتهم في إكرام الأجانب وعزوفهم عن العمل في البحار والاشتغال بنقل المتاجر ، هذا إلى ما ذكره هــجسون الأمريكي من أن تركيا في اقتصادها السياسي كانت تؤثر حرية التجارة على نظام الحماية ، ولو أن الأمراء الشرقيين ، على حد قوله كذلك ، كانوا على ما يظهر يعتبرون الضرائب الباشرة خير وسيلة لملء خزائهم بالأموال .

ومع هذا فإن الأفرنج كانوا يجدون صعوبات عدة في تجارة الصادر إذ كان نجاحها يتوقف على اتصالهم بالمنتج المحلي مباشرة ، وهذا ما تعذر عليهم أن يفعلوه لأنه لم يكن ثم من سبيل للحصول على منتجات البلاد إلا بالشراء من عملاء الباشا ومن مخازن الحكومة بالأسعار التي يحددها الباشا نفسه . وكان القطن أهم السلع في تجارة الصادر ، وقد بلغت قيمة ما يصدر منه سنوياً على حسب تقدير « بوالسكت » من ١٠ إلى ١٥ مليوناً من الفرنكات . وبلى القطن في الأهمية القمح . وكان سبب احتكاره تلك الأرباح الطائلة التي جناها الباشا من الاتجار فيه وتصديره إلى الخارج إبان الحروب النابليونية بين عامي

١٨٠٨ ، ١٨١٢ ، حينما اضطرت روسيا إلى مجارة نابليون الأول في سياسة الحصار القارى ، فازدادت حاجة إنجلترا — وهى الدولة التى وضع نظام الحصار القارى لإذلالها وإرغامها على طلب الصلح والتسليم — إلى الحبوب كالقمح والشعير لتموين مالطة وصقلية وإمداد الجيش البريطانى الكبير فى شبه جزيرة أيبيريا ، فصار الباشا يبيع غلاله لإنجلترا بأثمان عالية .

ولما كانت فرنسا قد ساءها هذا التصرف واحتجت عليه لدى الباشا ، وكان الباب العالى قد طلب إليه فى يونيو ١٨١١ أن يمتنع عن تصدير القمح لحاجة تركيا ذاتها إليه ، فقد حاول محمد على تهدئة كل من فرنسا وتركيا فعرض على الأولى أن يبيعها الغلال بأثمان مخفضة ولو أنه لم يكن واضحاً — وسيادة الإنجليز مبدسوبة على البحار — كيف تستطيع فرنسا أن تتسلم الغلال التى تبتاعها ، كما عرض على فرنسا استعداده لتموين جزيرة كرفو التى كانت فى حوزتها ، مع أن كرفو كانت تأخذ من أوروبا حاجتها من الغلال بأثمان تقل كثيراً عن تلك التى طلبها . أما تركيا فقد أخذ الباشا يعاظمها بحجة افتقارها إلى السفن التى تنقل الغلال إلى بلادها ، فقد أرسلت إلى الإسكندرية فى شهر أغسطس ١٨١١ إحدى عشرة سفينة ، فلم تستطع سوى ثلاث منها أن تأخذ حمولتها من الغلال بعد ستة شهور ، ولما طال الانتظار بسائر السفن بقيت منها أربع فى الميناء يداعبها الأمل والرجاء وقفلت الأخرى راجعة بعد أن علموها اليأس والقنوط ، حدث هذا بينما أرسلت إنجلترا فى شهر واحد إلى ميناء الإسكندرية ستاً وأربعين سفينة ، فلم يحدث تأخير فى شحن السفن ولا تسويق فى دفع الثمن . وهكذا استمر الباشا فى نشاطه التجارى حتى أن دروفيتى Drovetti القنصل الفرنسى كتب إلى حكومته فى نوفمبر ١٨١٢ ، أن محمد على بفضل النظام الاقتصادى الذى يتبعه ، صار يجمع فى العام الواحد نحو عشرين مليوناً من القروش ، وأنه يعتبر أغنى الباشاوات فى الإمبراطورية العثمانية .

بيد أن تجارة الغلال الراجحة لم تلبث أن لحق بها بعض الأذى من جراء استئناف العلاقات التجارية بعد عقد صلح بوخارست (فى مايو ١٨١٢) بين الدولة العثمانية وروسيا ، إذ نشطت تجارة الصادر الروسية فى العام التالى (١٨١٣) عند ما تحطمت سياسة الحصار القارى ؛ واستطاعت السفن الروسية الحملة بالغلال أن تخرج من البحر الأسود وتجتاز المضائق بسلام إلى البحر الأبيض وتمد أسواق الليقانت بالحنطة ، فنزلت أسعار الغلال ، ولكن محمد على كان قد أفاد من الفرصة التى منحت له وبخاصة فى سنوات

الحصار القارى ، فدعم مركزه الاقتصادى وجمع المال اللازم للإنفاق على إصلاحاته المتعددة . أضف إلى هذا أن روسيا نفسها كانت فى الفترة التالية لا تصدر الغلال إلى الأسواق الخارجية بانتظام ، فظل الباشا يبنى أرباحاً طيبة من احتكار تجارة الغلال ، متمسكاً بنظامه الاحتكارى على نحو أساء إلى إنجلترا والروسيا والنمسا ، فنقمت جميعها على احتكار تجارة القمح والقطن بصفة خاصة ، وسائر ما تنتجه مصر وممتلكات الباشا بوجه عام .

(ح) — الاحتكار فى ممتلكات الباشا :

رأى الباشا كما يقول بوالكت أن يعمم نظام الاحتكار فى كل ممتلكاته ، ففى السودان احتكرت الحكومة جميع محاصيل البلاد ومنتجاتها ، حتى أصبحت أكبر المشترين وكادت تنفرد بشراء الصمغ وسن الفيل والتبر والبن والجلود وغيرها ، وبلغ تطبيق نظام الاحتكار من الشدة حداً جعل الأهلى يمتنعون عن إحضار متاجرهم إلى الأسواق خشية استيلاء الحكومة عليها بالأثمان الضئيلة التى تحددها ، كما ثقلت الضرائب التى فرضتها الحكومة على نقل المحاصيل من مكان إلى آخر حتى تعذر نقلها على أصحابها ، ولم يبق خارجاً عن نظام الاحتكار الحكومى سوى الرقيق ، وقد كان لإطلاق تجارة الرقيق آثار سيئة ؛ إذ سرعان ما تحول إليها نشاط التجار فوجد النحاسون والجلابون فى صيد الرقيق وجلبه إلى أسواق « الاستهلاك المحلى » أو « التصدير إلى الخارج » تجارة رائجة .

وفى سوريا حاول الباشا تطبيق نظام الاحتكار على محصول الحرير بنوع خاص ، فقصر بيع هذا الصنف على عملائه كما حدد سعره ، فعلت شكوى الأهلى من حرمانهم البيع والشراء فى أعز محاصيلهم ، وكان أكثر السوريين يعتمدون على الحرير فى معاشهم إذ يمكنهم بيعه من شراء القمح اللازم لغذائهم . ومع أن الباشا كان يدفع فى الحرير أثماناً أعلى من الأثمان العادية فى الأسواق ، فإن ذلك لم يقد فى تهدئة النفوس ومنع التذمر ، وكانت خطة محمد على فى احتكار الحرير السورى تشبه خطته فى احتكار القمح المصرى ، ولما كانت مصانع الحرير فى حاجة إلى المواد الخام وكانت الأيدى العاملة بهذه المصانع فى حاجة إلى المواد الغذائية ، فقد جر احتكار الحرير إلى احتكار المحاصيل الأخرى ، كما أدى هذا الاحتكار إلى كساد التجارة الأوروبية ، بفضل الضرائب الجمركية العالية التى فرضها الباشا على تجارة الوارد حتى يحمى الصناعة المحلية ؛ ولذلك احتج القناصل على احتكار الحرير ، حتى إذا صدر

فرمان الباب العالي في أول رمضان ١٢٥١ (٢١ ديسمبر ١٨٣٥) بشأن إلغاء القوانين الخاصة باحتكار هذا الصنف ، تمسكوا به وأرسلوا في عام ١٨٣٧ إلى وزير محمد علي (بوغوص بك يوسف) مطالبين بوضع هذا فرمان موضع التنفيذ .

وإذا كان الحرير أهم المحصولات التي احتكرها محمد علي في سوريا ، فقد كان الزيت أهم المحصولات التي احتكرها في جزيرة كريت ، التي آلت إلى حكمه منذ إخضاع ثورة الجزر (جزر بحر الأرخبيل) وخروج جيش ولده إبراهيم إلى المورة (١٨٢٤) . وكان الزيت أهم حاصلات هذه الجزيرة ، فطبقت عليه الحكومة ضريبة السبع (Septième) . فكانت تأخذ في « العصرة » الأولى سبع المحصول ، وتترك الباقي لصاحبه ، وفي العصرة الثانية السبع أيضا على أن يأخذ العمال سبعين ويترك الباقي لصاحبه ، وفي المرة الثالثة تأخذ الحكومة السبع كذلك ، ويقسم الباقي مناصفة بين العمال وصاحبه . وكان الأهليون يعصرون الزيوت في معاصرهم الخاصة بهم . فإذا لم يكن لأحدهم « معصرة » يمتلكها وجب عليه أن يستخدم معاصر الحكومة ، وقد زاد العمل بها لا سيما بعد أن حرم على الأهليين إنشاء معاصر جديدة أو إصلاح المعاصر القديمة التي كانت معطلة منذ عهد الثورة ، وفضلا عن ذلك فقد احتكرت الحكومة التبغ والنيذ والجلود ، وعرضت التزام بيعها بالمزاد العلني في المدن . ثم سرى في البلاد في يوليو ١٨٣١ أن الباشا يريد تطبيق نظام الاحتكار تطبيقا شاملا ، فأحدث هذا الخبر ذعرا بين الأهليين وبين ممثلي إنجلترا والروسيا وفرنسا ؛ لأن الاحتكار كما كتب ميمو Mimaut القنصل الفرنسي في مصر ، كان لا يقتصر ضرره على أهل كريت وحدهم بل كان يتعارض مع مصالح التجارة الأوربية كذلك . وكان مما زاد في تذمر الأهليين واندفاعهم نحو الثورة في غضون عام ١٨٣٣ ، رغبة الباشا في امتلاك الأراضي الزراعية وفرض الضرائب الثقيلة عليها ، فقد كتب ثورون Thoron الممثل الروسي في كريت إلى دوهاميل Duhamel بالقاهرة في ٨ سبتمبر سنة ١٨٣٣ ، أن محمد علي كان قد أصدر أمرا تتول إليه بمقتضاه أربعة أخماس الأراضي الصالحة للزراعة ، أما الخمس الباقي فيترك للأهليين وعددهم مائة ألف نسمة ، والواقع أن الباشا كما يقول « ثورون » أيضا أراد أن يطبق القوانين والأنظمة المصرية في الجزيرة « لأنه يريد الحصول على المال بأية وسيلة » .

وكما أراد الباشا أن يستولي على الأراضي وأن يطبق نظام الاحتكار في كريت أراد أن يسيطر على تجارتها سيطرة تامة . وقد صدع بأوامره حاكم الجزيرة مصطفى باشا الذي ظل يهيمن على إدارتها مدة طويلة ، فعمل على تركيز التجارة في بعض المدن الداخلية حتى

يضيق نطاق الأسواق ، وتمكن الحكومة من السيطرة على التبادل التجارى ، فيكون هذا العمل بمثابة خطوة أولى تمهد لتطبيق نظام الاحتكار تطبيقاً دقيقاً ، وهذا ماقرره بيرغلو Peroglou ممثل اليونان فى كريت فيما كتبه إلى « توسيجه » Tossizza قنصل اليونان العام فى مصر فى ٢٣ فبراير ١٨٣٥ ، أما التجارة الخارجية فقد تركزت كذلك فى موان ثلاثة هى : خانيا . وريسمو ، وقنديا . وقد أغضب هذا التصرف عملاء الدول وممثلها فى كريت .

وإلى جانب ذلك لم يلبث الباشا أن منع تصدير بعض ما تنتجه الجزيرة إلى الخارج كالزيوت والصابون والصوف ، بدعوى أن تصدير هذه السلع ضار بمصلحة الأهلى وبالحالة الاقتصادية فى الجزيرة . وقد بقيت الضرائب الجمركية على تجارة الصادر والوارد ٣ ٪ حتى عام ١٨٣٦ وبعد هذا التاريخ صارت كل دولة تدفع الضريبة طبقاً للتعريفات الجمركية الخاصة بها . واستثنى من ذلك أهل البلاد من الممانيين واليونانيين ، بيد أن هؤلاء اليونانيين كانوا يعتبرون أنفسهم من رعايا دولة اليونان منذ نجحت ثورة المورة وأصبحت اليونان دولة مستقلة ، وقد جاء فى روتوكول ٣ فبراير ١٨٣٥ أن من حق رعايا دولة اليونان أن يعاملوا فيما يتعلق بالضرائب الجمركية ورسوم الملاحة كما يعامل بقية رعايا الدول الأخرى التى هى فى سلام مع تركيا واليونان ، وبذل « توسيجه » قنصل اليونان العام فى مصر جهوداً كبيرة حتى حصل من الباشا فى مايو ١٨٣٨ على أمر بأن يدفع اليونانيون فى كريت ٣ ٪ فقط ضرائب جمركية على المنتجات المستوردة من اليونان ، هذا عدا الضرائب الأخرى التى كان يحصلها الباشا على السفن كالبرى وغيره .

وكانت رغبة محمد على فى الإفادة من تجارة الشرق بالاستيلاء على جميع طرق هذه التجارة من أهم العوامل التى دفعت الباشا إلى أن يبذل ما يبذل من جهد ومال ورجال فى بلاد العرب كما كان اهتمامه بالسيطرة على تجارة البن من الأسباب الهامة التى دعت كما يقول « دو هاميل » إلى إرسال حملته على اليمن (١٨٣٣ - ١٨٣٨) لإخضاع رؤساء العسير . ولم يكد جيش الباشا يستولى على « مخا » - قاعدة تجارة البن - حتى أوفدت حكومته إلى هذا الثغر « عميلا » لشراء البن وإرساله إلى السويس . على أن « مخا » لم تلبث أن قلت أهميتها التجارية عندما استولى الإنجليز على « عدن » فى يناير ١٨٣٨ ، إذ كان من المنتظر أن تنتقل إليها تجارة البن برمتها ، ومع أن هذا لم يحدث فقد شك الحاكم المصرى فى « مخا » فى الشهر التالى من اختفاء الضرائب الجمركية هناك .

وكانت تلك الضرائب مرتفعة على العموم . ذلك بأن الباشا كان يفرض على المتاجر المستوردة إلى بلاد العرب ١٠ ٪ من قيمتها في «جدة» ، بينما كان يجبي عملاؤه في مينائي السويس والقصير ٥ ٪ من قيمة المتاجر المصدرة من بلاد العرب إلى مصر . وكانت بلاد العرب تصدر البن والبخور والخيول والأغنام والتمر ، ولكنها كانت في الوقت نفسه تعتمد اعتماداً تاماً على ما يصدره إليها الباشا من مصر ولا سيما الحبوب فكانت تحفظ في مخازن خاصة يشرف عليها موظفون يبيعونها لصالح الباشا .

(د) — المعاهدة (التجارية) الإنجليزية العثمانية :

غير أن تطبيق نظام الاحتكار على هذا النطاق الواسع ، وبخاصة في مصر والسودان ، لم يلبث أن أثار في وجه هذا النظام معارضة شديدة من جانب الدول وفي مقدمتها إنجلترا ، التي كانت تسمى لإلغائه منذ شرعت تبحث موضوع مصالحها التجارية في الإمبراطورية العثمانية مسترشدة بما كان لها من « حقوق » مستمدة من الامتيازات الأجنبية القديمة ، وكان من رأى التجار الإنجليز أن هذه الامتيازات قد ضمنت لهم حرية التجارة في تركيا وفي ممتلكاتها ، ومن بينها مصر وغيرها من الأقاليم التي خضعت لحكم محمد علي ، معتمدين على المادة الثالثة والخمسين من مواد هذه الامتيازات ، إذ كانت تخولهم « الحق » في جلب المتاجر وشراء ما يريدون من السلع أو تصديره دون أن يمنعهم أحد من ذلك أو يتعرض لهم بسوء يعطل نشاطهم التجارى .

بيد أنه سرعان ما ظهر بعد البحث أن هذا « الحق » كان مقيدا بما جاء في مادة أخرى من مواد الامتيازات استثنت من مفعول المادة (٥٣) ما سمته « السلع المنوعة » دون أن تبين نوع هذه السلع أو تحدها . ولما وجد الإنجليز أن مصالحهم التجارية مرهونة برغبات الحكام ورجال الإدارة العثمانيين الذين يستطيعون أن يعطلوا تجارة الصادر والوارد معا باعتبار مفرداتها من أصناف تلك « السلع المنوعة » قرروا أن يزيلوا كل غموض في هذا الصدد فكلف « بلهرستون » بنسنبي Ponsonby سفير حكومته في الأستانة أن يهتم بمراجعة جميع الأنظمة الخاصة بالتجارة البريطانية في الأمبراطورية العثمانية ومن بينها مصر ، فدخل « بنسنبي » في مفاوضات مع الباب العالي أسفرت عن عقد المعاهدة الإنجليزية العثمانية في ١٩ أغسطس ١٨٣٨ . وتتألف هذه المعاهدة « التجارية والبحرية الموقع عليها في بلطه ليمان » من ثمانية بنود أساسية وثلاثة أخرى إضافية .

وقد كان لهذه المعاهدة آثار عميقة في نظام الاحتكار في ممتلكات الباشا ، بل لقد مهدت لإلغاء هذا النظام في النهاية ، فقد نص البند الثاني من البنود الأساسية على أن « لرعايا دولة بريطانيا العظمى أو لمن ناب عنهم في كل الممالك العثمانية ، أن يشتروا (سواء كان برسم بيعها في داخلية الممالك العثمانية أو برسم تصديرها) كل الأصناف بدون أدنى استثناء من حاصلات المالك المذكورة الزراعية والصناعية ، ويتعهد الباب العالي قطعياً بإبطال احتكار الحاصلات الزراعية وغيرها من الأصناف أية كانت ، وبإلغاء الرخص التي كانت تعطىها الحكومة المحلية بشرائها ونقلها من مكان لآخر بعد شرائها ، وبإزالة كل ما كان من الإجراءات باعثاً على إكراه رعايا جلالة ملك بريطانيا على أخذ مثل الرخص المذكورة من الحكومة المحلية ؛ لأنها تعتبر في المستقبل كخالفات للمعاهدات ، فيقاص الباب العالي وبقسوة كل وزير ومأمور ارتكبها ، ويعوض على الرعايا الإنجليز بوجه العدل ما يصيبهم من الضرر والخسائر متى كان مثبتاً كالقمتضى » . ثم تقرر صراحة تطبيق هذه المعاهدة في أملاك تركيا ، فجاء في البند السادس « قد قررت الحكومة العثمانية أن الأحكام المربوطة في هذا الوفاق تشمل عموم الممالك العثمانية أي تركية أوروبا وتركية آسيا ومصر وباقي ممالك إفريقية العثمانية ، ويجرى العمل بموجبها بحق جميع رعايا الممالك العثمانية أية كانت صفاتهم ، وقد وافقت الحكومة العثمانية فضلاً عما ذكر على ألا تحرم باقي الدول الأجنبية من تنظيم أحوال تجارتهم على أساس هذا الوفاق » . وقد حدد لبدء العمل بهذه المعاهدة شهر مارس ١٨٣٩ ، ونظراً لما كان للبند الثاني السابق من أهمية عظيمة ، فقد تبودلت المذكرات بين « بنسني » والباب العالي لتفسير مضمونه بما يتفق ومصلحة التجارة البريطانية ، وقبل الفريقان هذا التفسير في « تصريح متبادل » بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٨٣٨ .

وقد تبع عقد هذه المعاهدة مع بريطانيا عقد معاهدات مماثلة لها مع بلجيكا في ٣٠ أغسطس ١٨٣٨ (عدلت في ٣٠ إبريل سنة ١٨٤٠) ، ومع فرنسا في ٢٥ نوفمبر ١٨٣٨ ، واتحاد الهانسا (من لوبيك وبريمن وهامبورج) في ١٨ مايو ١٨٣٩ ، وسردينيا في ٢ سبتمبر ١٨٣٩ ، والنمسا في ٢١ أكتوبر ١٨٣٩ ، والسويد والنرويج في ٣١ يناير ١٨٤٠ ، وأسبانيا في ٢ مارس ١٨٤٠ ، واليونان في ٣ مارس ١٨٤٠ (ولكن المعاهدة لم تصدق عليها الحكومة اليونانية) ، وهولندا في ١٤ مارس ١٨٤٠ ، والدانمرك في ٢٧ إبريل ١٨٤٠ .

وكان من الواضح أن المقصود من عقد المعاهدة العثمانية الإنجليزية في ١٦ أغسطس

١٨٣٨ ، أن تطبق نصوصها الخاصة بإلغاء الاحتكار في ممتلكات محمد علي . وفي يونيو ١٨٣٩ أصدر الباب العالي أوامره إلى محمد علي بتنفيذ هذه المعاهدة « التي أرسلت نسخة منها إلى جميع الجمارك كي تقوم بنشرها وإعلانها » كما طلب إليه تنفيذ « التعريفة الجمركية » الجديدة الرسالة إليه كذلك على أساس ما جاء في بنود هذه المعاهدة . وقد جاء في البند الرابع أنه « إذا اشترى إنجليزي صنفا من الحاصلات الزراعية والصناعية العثمانية قصد تصديره فيتمكن ذلك التاجر أو وكيله من نقله معفى من كل جمل أو رسم أيا كان إلى المكان الموافق لشحنه منه ، وحال وصوله هناك ، يؤدي عليه رسما قدره تسعة بالمائة بواقع قيمته ، وهذا الرسم يقوم مقام كل الرسوم الداخلية ، ثم حال تصديره بعد ذلك يؤدي عليه رسما آخر قدره ثلاثة بالمائة كما المقرر والجاري الآن ، ولكن كل صنف اشتراه إنجليزي في الرافق المذكورة لا يدفع عليه سوى رسم التصدير باعتباره ثلاثة بالمائة . »

غير أن عقبات كثيرة حالت دون تطبيق هذه المعاهدة - والمعاهدات الأخرى الماثلة لها - في مصر وفي ممتلكات محمد علي ؛ إذ صادف صدورها ووقت تنفيذها حدوث الأزمة السياسية الكبرى (١٨٣٩ - ١٨٤٠) . زد على ذلك أن كيانات عظيمة مما تنتجها البلاد ولاسيما القطن وقصب السكر كان يتسلها محمد علي بوصفه مالك الجفالك الواسعة ، أو بوصفها جزءا من الضرائب المربوطة على الأراضي ذاتها ، هذا إلى أن تنفيذ هذه المعاهدة كان متعذرا من الناحية العملية من غير رغبة الباشا وموافقة ؛ لأن محمد علي كان صاحب السلطان الأعلى على رعاياه كما كان يسيطر تماما على جميع الأسواق وطرق المواصلات في بلاده .

ومع هذا فقد ظلت إنجلترا مصرة على تنفيذ المعاهدة في أملاك محمد علي ؛ ولذلك انتهز « بلرستون » انقضاء الأزمة السياسية وأرسل إلى مصر « الكولونيل بارنيت » Barnett للبحث مع الباشا في موضوع المعاهدة ، فقابل محمد علي في أغسطس ١٨٤١ ، وتحدث إليه فيما ينبغي عمله حتى يصبح في استطاعة الجميع الانجاء على « حسب قوانين الأمبراطورية (العثمانية) » وبمقتضى المعاهدات القائمة بين حكومة الباب العالي وبين حكومة صاحبة الجلالة الأمبراطورية . بيد أن محمد علي لم يلبث أن اعتذر عن عدم إمكانه تغيير النظام القائم دفعة واحدة في بلاد اعتادت هذا النظام مدة طويلة لما ينشأ عن إلغاء الاحتكار وإطلاق حرية التجارة على هذا النحو من أخطار عظيمة .

وقد أدى موقف الباشا إلى ارتفاع الشكوى من سياسة الاحتكار بما في ذلك احتكار النقل النهري . وكانت النمسا والروسيا في مقدمة الدول المحتجة . وفي ٣ مارس ١٨٤٢ قدم القنصل الإنجليزي « بارنيت » بالاشتراك مع القنصل النمساوي « لاورين » Laurin مذكرة مشتركة إلى محمد علي ، يطلبان فيها إلغاء الاحتكارات وتعديل الرسوم الجمركية على تجارة الصادر والوارد ، ورفع الغبن الذي لحق بالتجار الأجانب من جراء تشدد عملاء الوالي معهم حتى يمكن تنفيذ المعاهدة تنفيذا دقيقاً ، وأمام هذه الاحتجاجات المتواصلة لم يسع الباشا أخيراً إلا مراعاة رغبة الدول وتخفيف وطأة الاحتكار ، فأطلق تجارة السوائل والجلود والفلال والقطن في العام نفسه ، واستطاع القنصل الروسي « كريمر » Krehmer أن يكتب إلى حكومته في يونيو ١٨٤٢ « أن ظروف الحال توحى بأن البلاد سوف تستقبل عهداً من الهدوء ، فقد استطاع قناصل الدول التي عقدت مع الباب العالي معاهدات على غرار معاهدة عام ١٨٣٨ ، أن يقيموا علاقاتهم التجارية على أساس يرتاحون إليه ، ولا يبدو من جانب الباشا ما يدعو إلى الاعتقاد بوجود رغبات أخرى لديه تخالف رغبات الدول » .

ومع ذلك فقد ظلت إنجلترا تطالب بإطلاق تجارة الصمغ والسنامكي والمنتجات الأخرى في « سنار » ، ودارت بشأن ذلك مفاوضات طويلة بين قنصلها في مصر « شارلس مري » Murray « وأرتين بك » الذي خلف بوغوص عند وفاته في يناير ١٨٤٤ . وقد تمسك الباشا بحقه كاملاً في احتكار منتجات « سنار » ، على اعتبار أن الحكومة نفسها قد قامت بزراعة أراض واسعة في السودان لم يكن لها صاحب (أو مالك) ، ومن ثم صارت هذه الأراضي وما تنتجه ملكاً للدولة ، وقد كثرت الحاجة الإنجليزية في هذا الموضوع حتى أن الباشا لم يلبث أن استشار في هذا الأمر رجال القانون من أصحاب الشهرة الدولية في باريس ولندن وتريسته وتسكانيا وفلورنسة ، وأقر جميع هؤلاء وجهة نظر محمد علي ، وفي مذكرة واضحة اللهجة بحث بها « أرتين بك » إلى القنصل الإنجليزي « مري » في ٧ أغسطس ١٨٤٧ ، شرح الوزير المصري وجهة نظر حكومته مستنداً إلى ما انتهى إليه هؤلاء القانونيون العالميون من رأي ثم اختتم مذكرته بقوله إن حكومة (الباشا) لم تضع أية عراقيل لتعطيل تجارة الصمغ في جدة أو صمغ الحبشة ، ولكنها تحتفظ لنفسها بالحقوق المطلق في تجارة الصمغ في سنار . غير أنه إزاء إصرار الإنجليز على إلغاء احتكار تجارة الصمغ هذه ، ومساعي سفيرهم في القسطنطينية سترااتفورد كاننج Stratford Canning ، لم يلبث الباب العالي أن أصدر أمراً إلى محمد علي في ٦ يونيو ١٨٤٨ ، « بناء على تدخل السفير الإنجليزي وإلحاحه » ،

بإلغاء احتكار تجارة سنار . ومع هذا فإن أحدا لم ينفذ هذه الأوامر وظل الحال على ما كان عليه مدة ليست بالقصيرة .

وكان من أثر الإهتمام بالتجارة في ظل نظام الاحتكار الحكومي ، أن تجارة مصر الخارجية (من الصادر والوارد) نمت نمواً ملحوظاً ، إذ كانت قيمة هذه التجارة في عام ١٨٢٣ لا تزيد على ٢٠٠٠ ر ٥٧ من الفرنكات ، فبلغت في عام ١٨٣٢ ٨٠٠ ر ٧٨ فرنك ، وهذه الزيادة مقصورة على ما يتعلق بالنشاط التجاري في مينائي دمياط والألكندرية وقد دخل ميناء الألكندرية في عام ١٨٣٣ — ١٨٣٤ (٦٣٤) سفينة ، ووصل الرقم في بعض السنوات إلى ١٢٤٠ ، وجاء في تقرير هودجسون الأمريكي أن أكثر السفن التي دخلت ميناء الألكندرية في ذلك العام كانت يونانية (٢٢٨) وتليها السفن النمساوية (١٥٣) فالإنجليزية (٦٤) ، ثم الفرنسية (٤٧) أما البرازيلية فكانت أقلها عدداً (سفينة واحدة) وقد ركزت بك تجارة مصر الخارجية مع الدول الأوروبية وتركيا في عام ١٨٣٦ بما قيمته ٢٠٠ ر ١٩٦ جنيه للصادرات ، و ٢٠٠ ر ٦٧٩ جنيه للواردات .

على أن التجارة الخارجية لم تلبث أن أصابها الركود في السنوات الأخيرة من حكم الباشا لأسباب ، منها ما كان متصلاً بذلك النضال الشديد مع تركيا والدول الأوروبية ، ومنها ما ترتب على نقص الأيدي العاملة في فلاحه الأرض وزرعها لسبب تجنيد الأهالي واستخدام الكثيرين في خدمة الجيش والأسطول ، ولكن على الرغم من ذلك فلا شك في أن تجارة مصر كانت في عهده أكثر ازدهاراً مما كانت عليه في أثناء السيطرة المملوكية ، أو قبيل وصوله إلى أريكة الولاية .

وقد أدى الإهتمام بالتجارة إلى الإهتمام بوسائل النقل المختلفة ، سواء أكانت لنقل المتاجر ومحصولات البلاد من مواطن إنتاجها إلى المراكز التي يجري منها تصريفها أو إصدارها أم بنقلها من تلك المراكز إلى الخارج . فقد أسس الباشا شركة للملاحة في البحر الأبيض بين الألكندرية والقسطنطينية في إبريل ١٨٤٥ ، كما أسس شركة أخرى في أكتوبر من العام التالي (١٨٤٦) للملاحة في النيل ، وكان من مؤسسيها القنصل اليوناني (توسيچة) ؛ وكذلك عني الباشا بإنشاء الطرق وتعبيدها ، ومن أهم الطرق التي أصححت طريق السويس ، الذي قدر لنفقات إصلاحه في يونيو ١٨٤٥ (٣٧٨ ر ٥٢٨) قرشاً ، « خلاف مصاريف الحفر وعليق الخيول والمهمات اللازمة لقطع الأحجار وغير ذلك من المصروفات » . وفي السنة نفسها أنشئ « ديوان المرور » ، وذلك لإدارة حركة سفيرية

السياحين الواردين من السويس إلى مصر بالعربات الخيالي « ، وفي (التوفيقات الإلهامية) أن عدد « السياحين الواردين لمصر » في هذا العام نفسه كان ١٤٠١٥ ، على أن الرغبة في تسهيل المواصلات مع مدينة الأسكندرية ، « واجتتاب مرور المراكب من ممر بوغاز رشيد المحفوف بالمخاطر » ، كانت من الحوافز التي دعت إلى حفر ترعة المحمودية ، وكذلك كان من مظاهر العناية بطرق المواصلات ، شق الترع وبناء السفن والاهتمام بالطريق البري بين السويس والقاهرة .

(هـ) الطريق البري :

تقع مصر في أضيق بقعة بين البحرين الأبيض والأحمر ؛ ولذلك كان برزخ السويس طريق الاتصال البري بين أوروبا وآسيا ، وقد شق القدماء في هذا البرزخ قناة تصل بين البحرين عن طريق النيل نفسه . وشغل أذهانهم من وقت مبكر التفكير في شق قناة مستقيمة تجتاز البرزخ لتصل بين البحرين مباشرة . واهتم بطليموس فيلادلف بهذا الموضوع ، ولم يصرفه عن حفر القناة المستقيمة سوى اعتقاده بأن سطح المياه في أحد هذين البحرين يعلو عن سطح الدلتا مما يعرض أرضها للفرق ، ومن المحتمل أن يكون البطالة في أواخر أيامهم قد أهملوا أمر القناة النيلية ، فطهرها وأعاد حفرها الإمبراطور الروماني « تراچان » في القرن الأول الميلادي ، وظلت صالحة للملاحة مدة قرن من الزمان ثم أهملت من جديد ، حتى إذا دخلت مصر في حوزة العرب في القرن السابع الميلادي ، أعاد عمرو بن العاص « القناة النيلية » ، ويقول أبو الفدا إن ابن العاص كان يفكر كذلك في احتفار قناة مستقيمة بين البحرين الأبيض والأحمر ، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث ، واستمرت « القناة النيلية » صالحة للملاحة حتى أمر الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور بردمها في القرن الثامن الميلادي لمنع المدد عن الثوار بالمدينة المنورة . ومن ذلك الحين أصبح الطريق البري المصري عبر برزخ السويس طريق التجارة بين الشرق والغرب ، وفي أواخر القرون الوسطى كان يستخدم هذا الطريق البنادقة والفرنسيون والهولنديون (الفلمنك) والإنجليز حتى إذا كشف البرتغاليون طريق رأس الرجاء الصالح حول أفريقيا للوصول إلى مواطن تجارة الشرق الغنية مباشرة ، ألح البنادقة في ضرورة إحياء الطريق المائي القديم بين البحرين ولكن بدون جدوى . ثم اهتمت فرنسا بإحياء هذا الطريق عندما آلت المستعمرات البرتغالية ، وأهمها جزر الهند الشرقية ، إلى أسبانيا في أواخر القرن السادس عشر عام ١٥٨٣ ، كما أراد السلطان العثماني في هذا الوقت نفسه فتح القناة القديمة ، حتى يستطيع الأسطول التركي الوصول إلى البحر

الأحمر ، وتمقّب سفن البرتغال والأسبان في المياه الهندية ، وعند ما تطرق الوهن إلى إمبراطورية الأسبان والبرتغال الاستعمارية ، فضلت الدول الغربية البحرية وفي طليعتها إنجلترا وهولندا ، طريق رأس الرجاء الصالح ، وفي القرن السابع عشر تنازعت كل من إنجلترا وهولندا السيطرة على هذا الطريق البحري الطويل ، وعندئذ بدأ طريق السويس البري يسترد مكانته القديمة ، لأن فرنسا أخذت تهتم بإحيائه حتى تضمن التفوق في المنافسة التجارية القائمة بينها وبين أعدائها الهولنديين والإنجليز ، وفي عهد لويس الرابع عشر وخلفائه أصبح إحياء الطريق البري من قواعد السياسة الفرنسية ، فجرت مفاوضات طويلة بين الحكومة الفرنسية والباب العالي لتحقيق هذه الغاية ، ولكنها لم تسفر عن نتيجة . وفي أثناء ذلك تقدم الفيلسوف الألماني « ليبنتز » Leibnitz إلى لويس الرابع عشر في عام (١٦٧٦) بمشروعه المشهور الخاص بإرسال حملة إلى مصر ؛ لضمان تفوق فرنسا العسكري في أوروبا ، وإحراز السيطرة على تجارة الشرق ، وحماية الكنيسة المسيحية . ولكن عهد الحروب الصليبية كان قد انقضى ، وانهز لويس فرصة هزيمة العثمانيين على يد البطل البولندي « جون سويسكي » Sobieski ، وطلب سفيره في الأستانة « جيراردان » Gerardin في عام ١٦٨٥ تخفيف الضريبة على المتاجر المنقولة من السويس إلى البحر الأبيض ، والموافقة على شق قناة تصل البحرين الأبيض والأحمر ، ولكن فرنسا لم تستطع تنفيذ مشروع القناة فأهملته .

أما إنجلترا فكانت على ما يبدو لاتعير طريق السويس البري أية عناية في القرن السابع عشر ، حتى أنها أغلقت قنصلية القاهرة في عام ١٦٧٩ ، ولم تفكر في إعادتها إلا في عام ١٦٩٦ . على أن هذا الموقف السلبي إزاء الطريق البري لم يستمر طويلاً بل سرعان ما انقلبت إنجلترا تعارض بكل قوة في إحياء ذلك الطريق خصوصاً بعد أن زادت مصالحها بالهند في القرن التالي وهو القرن الثامن عشر . وكان يدفع إنجلترا إلى هذه المعارضة عدة اعتبارات ، أهمها الخوف من أن يؤدي إحياء طريق السويس إلى إعطاء الفرصة لدول البحر الأبيض فتعطل مصالح الإنجليز السياسية في الهند ، إذ لم تكن إنجلترا تتوقع أية فائدة تجارية من استخدام طريق كانت هي بعيدة عنه ، بل كانت تتوقع أن تفيد من هذا الطريق الدول القريبة منه كفرنسا والنمسا ، وهما أكبر الدول المنافسة لها في تجارة حوض البحر الأبيض ؛ هذا إلى أن تجارة الشرق كانت خاضعة لاحتكار شركة الهند التجارية الشرقية الإنجليزية ، ولما كان النشاط التجاري في البحر المتوسط محظوراً على هذه الشركة ، فإن إحياء طريق السويس

البرى كان من شأنه أن يلحق الأذى بمصالح هذه الشركة التي لا تستطيع استخدامه . وفي أواخر القرن الثامن عشر زاد تمسك الإنجليز بموقف المعارضة . إزاء أى مشروع يرمى إلى إحياء هذا الطريق ، إذ ظهر أن الإمبراطورية العثمانية ذاتها على وشك الانهيار ، بسبب استقلال على بك الكبير بمصر (١٧٦٩) ، وإرساله الحملات إلى « جدة » وإلى بلاد الشام ، وبسبب اشتعال الحرب الروسية التركية التي انتهت بمعاهدة « قينارجة » في عام ١٧٧٤ ، فقد تبين الإنجليز من هذه الأزمات مقدار الخطر الذي يستهدفون له من جراء انحلال تركيا ، ووقوع طريق التجارة التي تجتاز أراضيها إلى أسواق الشرق في أيدي دول قوية تستطيع أن تهدد أملاكهم ومصالحهم الاقتصادية والسياسية في الهند ؛ لذلك وجدت إنجلترا أن خير ضمان لبقاء مداخل الهند مفتوحة أمامها ومغلقة في وجه سواها من الدول ، هو المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية ، حتى لا تنح الفرصة لدولة أخرى كالروسيا أو فرنسا لتهدد مصالح الإنجليز في الشرق ، كما رأت إغلاق طريق السويس البرى حتى في وجه رعاياها ، وليس أدل على ذلك من أنه عند ما استطاع الرحالة الإنجليزي « جيمس بروس » James Bruce في فبراير ١٧٧٣ ، الحصول على « فرمان » من محمد بك أبي الذهب لتأمين التجارة الإنجليزية في السويس والقاهرة ، وعند ما عقد رسل حاكم البنغال « وارن هيستنجز » Warren Hastings مع أبي الذهب في ٧ مارس ١٧٧٥ معاهدة لمثل هذه الغاية ، احتجت تركيا على هذه الاتفاقات التي عقدها الرعايا البريطانيون مع المماليك من غير موافقة الباب العالي وأعطتهم حق التجارة في مصر ، فلم تلبث الحكومة الإنجليزية أن وافقت في مايو ١٧٧٧ على منع هذه التجارة « غير المشروعة » ، على شريطة أن يسرى هذا المنع على رعايا الدول الأخرى . ولما كانت إنجلترا مصممة على إغلاق طريق السويس البرى ، رغبة منها في حماية مصالح شركة الهند التجارية الشرقية ، فقد كتبت إلى « جورج بلدوين » Baldwin وكيلاها في القاهرة منذ ١٧٧٩ ، حتى يقضى على كل تجارة غير مشروعة في المراكز الإنجليزية التجارية الواقعة بين الهند الشرقية وميناء السويس ، ومن الأمور التي ساعدت على تحقيق ما كانت تهدف إليه الحكومة الإنجليزية من إغلاق طريق السويس البرى ، اضطراب الأمن في أرجائه وتعرض المتاجر المنقولة فيه لنهب عربان الصحراء ، ولهذا ظل الطريق مغلقاً عدة سنوات .

غير أن النشاط الذي أبداه « جيمس بروس » و « هيستنجز » و « جورج بلدوين » سرعان ما أثار مخاوف فرنسا من نوايا الإنجليز نحو بلاد يكفل لهم امتلاكها السيادة في البحر الأحمر ،

ويضمن لهم احتكار تجارة الهند حتى يعوضوا ما فقدوه في أمريكا ، ويمكنهم من أن يباحقوا الأذى بالتجارة الفرنسية في الليقانت . زد على ذلك أن الإمبراطورية النمساوية في هذا الوقت كانت تريد السيطرة على تجارة الشرق ، وتحويلها إلى الطريق البرى عبر الأراضي المصرية تحت إشرافها ، وكان من كبار مؤيدي هذه الرغبة « كارلوروسيتى » Rossiti البندقى . ولذلك اهتمت فرنسا بطريق السويس البرى ، وطفقت تسعى لدى الباب العالى لفتح هذا الطريق للتجارة الفرنسية ، وأوفد سفيرهم في القسطنطينية « شوازيل جوفيه » Choiseul — Gouffier في عام ١٧٨٤ ضابطاً إلى القاهرة ، هو ترجويه Truguet ، استطاع بفضل مساعى « شارل مجالون Magallon ، الذى كان يشرف على مصالح الفرنسيين في القاهرة وقتذاك ، أن يعقد مع مراد بك معاهدة في ٩ يناير ١٧٨٥ ، (ثم معاهدين آخرين مع ملتزم الجمارك العام ومع أحد شيوخ العربان) ، بشأن استخدام الطريق البرى في نقل المتاجر الفرنسية وتأمين التجار الفرنسيين في أثناء اجتيازهم مصر ، وتحديد الضرائب الجمركية على متاجر الهند ، ومع أن الحكومة الإنجليزية احتجت على عقد هذه المعاهدات الثلاث مع البكوات المالك ، وأيدها ممثلو الدول الأخرى لرغبتهم في الحصول على امتيازات مشابهة على الأقل لتلك التى نالها الفرنسيون ، فقد عادت إنجلترا الرغبة في إحياء الطريق البرى . وساعد على حدوث هذا التحول ذبوع الاعتقاد بأن فرنسا تريد الاستيلاء على مصر منذ زار البارون « دى توت » de Tott الإسكندرية والقاهرة (١٧٧٧) ، في رحلة تفتيشية على « أسا كل » الليقانت ووجقات العرب ، بتكليف من الحكومة ، لذلك تقدم « جيمس كابر » Capper من رجال شركة الهند الشرقية التجارية و « جورج بلدين » الذى أصبح قنصلاً لبلاده في مصر منذ ١٧٨٦ ، وغيرهما من الإنجليز ، وأخذوا على عاتقهم أن يوضحوا للمستولين في بلادهم الأخطار التى تنجم عن استيلاء الفرنسيين على مصر ، إذ يصبح في استطاعتهم أن يتخذوا منها مركزاً لتهديد التجارة الشرقية ، ومقراً للتجارة العالمية ، وقاعدة للإغارة على الممتلكات الإنجليزية في الهند ، وهو أمر يجعل من الضرورى إيجاد طريق قصير إلى الهند يمكن استخدامه بانتظام .

ولم تستطع فرنسا في هذه الأثناء أن تحصل من معاهداتها مع البكوات المالك على الفائدة التى كانت ترجوها ، لأن تركيا أرسلت القبطان حسن باشا إلى مصر حتى يعيد السيطرة العثمانية على البلاد ، ونجح القبطان باشا « مؤقتاً » في مهمته ، ولم يظفر الفرنسيون بذلك « الطريق القصير إلى الهند » الذى عقدوا عليه الآمال ، ثم انفجر بركان الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ ، فشغلوا بها وقل اهتمامهم بالطريق البرى ، ولم يكن من المنتظر بعد

أن عمت الفوضى جميع أرجاء مصر إبان السيطرة المملوكية في العهد الأخير من حكم إبراهيم ومراد أن يكون لهذا الطريق أية قيمة ، فأغلقت القنصلية الإنجليزية أبوابها في فبراير ١٧٩٣ وأقيل « بلدين » من منصبه . ومع أنه استطاع في ٢٨ فبراير ١٧٩٤ ، أن يعقد مع إبراهيم ومراد معاهدة في مصلحة التجارة الإنجليزية على غمط معاهدة « مراد - رجويه » ، فقد قامت الحكومة الإنجليزية أنباء هذه المعاهدة بفتور ظاهر . ولم يتجدد اهتمامها بمآلة الطريق البري ، إلا بعد خروج الحملة الفرنسية على مصر في عام ١٧٩٨ ؛ إذ كان بين التعليمات التي حملها بوناپرت قائد هذه الحملة ، العمل على شق قناة في برزخ السويس تصل بين البحرين الأبيض والأحمر ؛ لهذا لم تكدر تستقر الحملة في مصر ، حتى اصطحب بوناپرت عدداً من العلماء ، ذهب بهم إلى منطقة البرزخ للكشف عن موقع القناة القديمة ، ثم تألفت لجنة من المهندسين برئاسة « لبيير » Lépère للدرس منطقة القناة والاطمئنان إلى أماكن شق قناة في البرزخ ، ولكنهم وصلوا في بحوثهم إلى أن سطح البحر الأحمر أعلى بمقدار ٩٠٨ مترأ من سطح البحر الأبيض المتوسط ، وخشى « لبيير » أن تغطي مياه البحر الأحمر على أراضي الدلتا إذا شقت القناة ، فأغفل المشروع ، وساعد على إهماله نهائياً هزيمة الفرنسيين في موقعة أبي قير البحرية (١٧٩٩) ، وما ترتب على هذه الهزيمة من آثار بعيدة في مستقبل الحملة ذاتها . على أن هذه الحملة سرعان ما أثارت مخاوف الإنجليز من مشروعات الفرنسيين الاستعمارية فصاروا ينجشون وقوع مصر ثانية في قبضة أعدائهم وتهديد الهند من جديد . هذا إلى أن الفرنسيين لو نجحوا في حفر قناة في البرزخ لاستطاعوا أن ينقلوا تجارة الهند عن طريق مصر إلى مرسيليا بحوالي نصف ما يتحمله الإنجليز من نفقات عند نقل متاجرهم حول طريق رأس الرجاء الصالح . من أجل ذلك ازداد الإنجليز اهتماماً بمصر ومستقبلها حرصاً على مصالحهم الاقتصادية والسياسية في الهند ، واتجهت سياستهم إلى طرد الحملة الفرنسية ، وإرجاع مصر إلى الدولة العثمانية ، مع إبقاء سواحلها الشمالية في أيديهم ، على الأقل إلى أن يحين الوقت الذي يستطيع فيه الباب العالي والبكوات الماليك الوصول إلى اتفاق يضع حداً للخصومة القائمة بين الفريقين ، ويضمن إنشاء حكومة قوية في مصر تحول دون وقوعها مرة أخرى في قبضة دولة معادية (وكانت فرنسا الدولة المقصودة بطبيعة الحال) ولكن إنجلترا اضطرت إلى إخلاء البلاد إذ نص في صلح « أميان » المعقود بينها وبين فرنسا في ٢٥ مارس ١٨٠٢ ، على ضرورة جلاء الإنجليز . وقد تم ذلك في مارس من العام التالي ، واسترجعت تركيا سيادتها على مصر .

ومن ذلك الحين زاد اهتمام الإنجليز بأحياء طريق السويس البرى لنقل البريد والمسافرين من الهند وإليها ، بل إنهم استخدموا فضلاً عن ذلك طريقاً برياً آخر يبدأ من القصير على البحر الأحمر إلى قنا على النيل ، ومن قنا تسير السفن في النهر نفسه إلى الواقى الشمالية . غير أن اهتمامهم بطريق السويس البرى كان أشد ولا سيما بعد استخدام السفن التجارية ، إذ كان هذا النوع الجديد من السفن في بدء عهده لا يستطيع الملاحة آمنة في المحيطات والبحار الكبيرة ، لهذا كانت السفن التجارية تؤثر السير قرب السواحل معتمدة على المحطات المنشأة على طول الطريق في تموينها بالوقود وإصلاح ما قد يصيبها من عطب أو خلل ، وكان البحر الأبيض والبحر الأحمر والخليج الفارسي أصلح البحار للملاحة ، لذلك اتجهت أنظار الإنجليز إلى طريق السويس البرى وإلى طريق دجلة والفرات النهري ، ودار البحث في عام ١٨٢٩ من أجل اختيار أفضل الطريقين ، وفي عام ١٨٣٤ ألفت لجنة لبحث مسألة المواصلات بسفن البخار مع الهند ، وانتهت هذه اللجنة إلى تفضيل طريق السويس البرى في شهور معينة من السنة ، ثم قام الكابتن « شيزنى » Chezney بتجربة الملاحة في نهر الفرات في الوقت نفسه ، ولكنه لم يلبث أن صادف عدة صعوبات ، كان من أثرها أن ازداد الإنجليز اعتقاداً في أهمية طريق السويس وخاصة لأن البحر الأحمر صالح لملاحة السفن البخارية ، ولهذا أصبحت مسألة استخدام هذا الطريق للمواصلات بين إنجلترا والهند موضع اهتمام الإنجليز في عام ١٨٣٨ ، فعملت إنجلترا من ذلك الحين على الاستئثار بالنفوذ في البحر الأحمر ومنع أية دولة أخرى من منافستها في هذا البحر ، فاحتلت عدن في عام ١٨٣٨ ، وعينت قناصل لها في كل من السويس والقصير وجدة ومخا ، وأخذت تبسط نفوذها كذلك على بلاد الحبشة ، وتنشئ العلاقات الوثيقة مع شيوخ العرب الضارين على شاطئ البحر الأحمر العربى والأفريقى ، ووجدت نفسها بسبب هذه الخطة تقف موقف المعارضة من محمد علي إذ كان يحاول التوسع في بلاد العرب وأفريقية ، وكانت الظواهر جميعها تدل على أنه يريد إنشاء إمبراطورية « عربية » تمتد من النيل إلى الفرات ، وتسيطر في داخل حدودها على طريق المواصلات مع الشرق .

بيد أن هذا النزاع الشديد الذي كان مستتراً تارةً وسافراً تارةً أخرى ، لم يمنع الإنجليز أن يعملوا على دعم طريق السويس البرى ، باعتباره أقصر طريق لمواصلاتهم مع الهند ، وطفقوا يبحثون ، ولا سيما بعد عام ١٨٤٠ ، عن أجدى الوسائل التى تكفل إزالة كل صعوبة أو تذليلها ؛ حتى تزداد المواصلات في هذا الطريق سرعة وسهولة وأمناً . ولم يكن لوجود جماعة منهم تفضل شق قناة للملاحة في برزخ السويس أى أثر في تعديل هذه الخطة ، فقد

رفضت آراء هذه الجماعة وانبرى كثيرون يؤيدون الطريق البرى ، ويبحثون مشروع إنشاء سكة حديدية فى الصحراء بين السويس والقاهرة .

وكان الضابط « توماس واجهورن » Thomas Waghorn صاحب الفضل الأكبر فى إظهار مزايا طريق السويس البرى من الناحية العملية فى نقل البريد والمسافرين من الهند وإليها ، إذ قدم إلى شركة الهند الشرقية التجارية فى عام ١٨٢٣ تقريراً عن كيفية استخدام هذا الطريق بصورة منتظمة ، ومع أن الشركة رفضت العمل بما جاء فى هذا التقرير ، فقد استطاع « واجهورن » أن ينال من محمد على كل مؤازرة ، لأن الباشا الكبير كان يريد دعم هذا الطريق ، كما كان معنياً بالطريق الآخر بين قنا والقصر ، وقد دلت تجارب « واجهورن » فى عامى ١٨٢٩ ، ١٨٣٠ على أن السفر ممكن من لندن إلى « بمباى » فى أربعين يوماً ونصف وهى أقصر مدة مستطاعة . ثم اعتزم « واجهورن » السفر إلى الهند مرة فى كل سنة على أن تبدأ الرحلة فى فبراير وتنتهى فى نوفمبر ، وأرسل فى عام ١٨٣٥ « منشوراً » إلى رجال الأعمال وأصحاب المصالح يبلغهم استعدادهم لنقل البريد معه إلى الهند على أن يخرج من « فالوث » Falmouth بالجملة إلى مالطة والإسكندرية ، ثم يعبر الطريق البرى من القاهرة إلى السويس ومن ثم يسير فى البحر الأحمر إلى بمباى ، وتستغرق هذه السفرة سبعين يوماً . وفى أغسطس ١٨٣٧ اتفقت الحكومة الإنجليزية مع شركة مشهورة هى « Peninsular and Oriental Co. » على حمل بريدها بانتظام إلى الإسكندرية ، ومن ثم ينقل بطريق التربة المحمودية إلى القاهرة ، ومنها عبر الطريق البرى إلى السويس ، وهناك تحمله سفن شركة الهند الشرقية التجارية الإنجليزية فى البحر الأحمر إلى بمباى . وفى العام نفسه أنشئت (إدارة النقل) فى مصر لاستخدام طريق السويس البرى بانتظام تحت إشراف شركة الهند الشرقية التجارية ، وأسست الشركة ثلاثة مكاتب لها فى الإسكندرية والقاهرة والسويس ، وكان بيت « هل وشركائه » « Hill & Co. » أصحاب الامتياز فى هذه الإدارة من قبل شركة الهند الشرقية التجارية وفى ٧ مايو ١٨٣٧ منح الباشا هذه الشركة حق إنشاء محطات على طول الطريق الصحراوى مدة عشر سنوات ، وبين عامى ١٨٤١ ، ١٨٤٢ ، سمح الباشا « ليفنسيولا راند أوريينتال كيانى » أن تستخدم السفينتين البخاريتين « القاهرة » و « لوتس » فى نهر النيل وعراكب « للجر » فى تربة المحمودية . وعندما خشى محمد على أن يؤدى بقاء « النقل » تحت إشراف شركة الهند إلى انتشار النفوذ الأجنبى وتهديد سيادته الداخلية ، قرر أن يضع المواصلات تحت إشرافه هو ، ولذلك انتهز فرصة وقوع « هل وشركائه » فى أزمة مالية ، وأقرض « ثربورن » Thurburn ،

وهو أحد قناصل إنجلترا القدامى في مصر ، مبلغاً من المال ساعده على أن يحمل محلهم في إدارة النقل عام ١٨٤٣ ، وبعد ذلك بعامين أنشأ محمد علي « ديوان المرور » تمهيداً للسيطرة على « النقل » كما استطاع الباشا أن يشتري من « ثربورن » جميع ما يملك من الأدوات ومحطات الطريق وما إليها في عام ١٨٤٦ ، ومن هذا التاريخ زال عن « النقل » الاشراف الأجنبي وتحول إلى الأيدي المصرية ، وعين عبد الرحمن رشدي بك رئيساً لتلك الإدارة . وفي فبراير ١٨٤٧ ابتاع محمد علي من شركة « بنفسيولار » مركبتها « القاهرة » « ولوتس » ومركباً ثالثاً جديداً اسمه « الدلتا » كانت الشركة قد أحضرته للملاحة النهرية في النيل أيضاً وبذلك يكون الباشا قد أتم سيطرته على الطريق البري .

وقد كان نجاح الطريق البري في نقل البريد والمسافرين كبيراً حتى أن الإنجليز أخذوا يفكرون جدياً في إنشاء سكة حديدية في هذا الطريق بين السويس والقاهرة ، وعند ما نشر المهندس الإنجليزي « جون اسكندر جالوي » Galloway في عام ١٨٤٤ « ملاحظاته عن التحسينات المقترحة إدخالها على الطريق البري في مصر » ذكر أن النية كانت متجهة إلى إنشاء سكة حديدية في الصحراء من السويس إلى القاهرة « منذ عشر سنوات » ولم يحل دون ذلك سوى معارضة دولة معينة — هي فرنسا — لأسباب سياسية . وكان « جالوي » من أكبر المؤيدين لإنشاء السكة الحديدية ، وقد طلب من حكومته أن توازر هذا المشروع مؤازرة جدية ، وكذلك أوصى « واجهورن » في عام ١٨٤٧ بعد هذه السكة في طريق السويس الصحراوي .

ولكن الباشا على الرغم من اهتمامه بأحياء الطريق البري ، كان في الوقت نفسه شديد المعارضة لمشروع سكة الحديد ، ولهذا رفض منذ ١٨٤٥ إنشاء هذه السكة ، خوفاً من أن ينتشر النفوذ الأجنبي في البلاد انتشاراً يمس سيادة الدولة وينتقص من سلطان الحكومة ، وهو على الأمرين جد حريص . فقد ذكر « لابات » Labat ، أحد المعاصرين الفرنسيين ، في كتابه عن مصر في عهد محمد علي ، أن الإنجليز أرادوا أن يحصلوا من الباشا على حق إنشاء محطات « عسكرية » على طول الطريق البري ، حتى يأمنوا على متاجرهم من اعتداءات العربان المتكررة ، فكان جواب الباشا واضحاً حاسماً إذ قال « إذا كنتم تريدون ميناء على البحر الأحمر تأتون إليه بمتاجركم فليكن ذلك لكم وإذا كنتم تريدون إنشاء سكة حديدية تحمل هذه التاجر فليكن ذلك لكم ، وإذا كنتم تريدون أن تنشئوا في مصر مستودعات للفحم والوؤن ، وتحصلوا على جميع ما من شأنه تسهيل عملكم فليكن ذلك لكم .

لا بل أننى لأرتضى أن أهيبكم من النافع فوق ما تطلبون ، وأجنبكم جميع مواطن الضيق والحرَج ، أما أن يكون لكم الحق فى إنشاء مراكز مسلحة فى البلاد ، فهذا ما يستحيل عليكم أن تنالوه بموافقتى ! » .

وقد كان هذا الخوف من وقوع البلاد تحت النفوذ الأجنبى ، من العوامل التى دفعت محمد على إلى أن يرفض كذلك المشروع الفرنسى الخاص بشق قناة فى برزخ السويس ، مادام الباشا لا يستطيع الحصول على ضمان دولى يدرأ عن البلاد خطر التدخل فى شئونها ؛ ولهذا باءت بالفشل جهود القنصل الفرنسى ، بعد أن ظل منذ ١٨٤٣ يلحف على الباشا فى موضوع القناة وكان من دواعى الفشل كذلك ، تلك المصاعب الجديدة المتواصلة التى قامت بها الحكومة الإنجليزية فى تركيا لتمطيل المشروع . ففى عام ١٨٤٧ بذل اللورد « كاولى » Cowley سفيرها فى الأستانة كل جهد ، حتى يحمل الصدر الأعظم رشيد باشا على أن يعد بأن يظهر الباب العالى لباشا مصر أنه يفضل مشروع السكة الحديدية . وعندئذ وجد محمد على أنه لا علاج لسألة تعارضت فيها مصالح « فرنسا وإنجلترا » على هذا النحو ، إلا أن يرفض التصريح بمد السكة الحديدية وحفر القناة ، لاسيما وأنه لم يكن يرتاح إلى المشروعين كليهما ، وقد أعلن هذا الرفض فى سبتمبر ١٨٤٧ .

الضرائب

وإلى جانب الأرض والتجارة ، كانت الضرائب (من مباشرة وغير مباشرة) مورداً من الموارد الأساسية لثروة مصر فى عهد محمد على . وقد جمع الباشا أموالاً طائلة من احتكار البن والنيلة ، عدا ما دخل خزائن الحكومة من أرباح تجارة الصادر ، بسبب الفروق الكبيرة بين أثمان السلع المصدرة إلى الأسواق الأوروبية المختلفة ، وأثمانها فى أسواقها المحلية ، التى خضعت لنظام الاحتكار الداخلى . وقد عقد « بوالكت » موازنة بين إيرادات حكومة مصر فى عام ١٨٣٣ ، وإيرادات فرنسا والروسيا ، وهما قطران يفوق كل منهما مصر من حيث المساحة وعدد السكان ومقدار الأراضى الصالحة للزراعة وغير ذلك من النواحي . فذكر أن إيرادات محمد على فى مصر كانت متعادلة نسبياً مع إيرادات فرنسا وتزيد خمس مرات على الإيرادات التى كانت تحصل عليها حكومة القيصر فى روسيا . ويرجع ذلك فى رأيه ، إلى وفرة ما كان يحصله محمد على من الاحتكار الحكومى ، الذى جعل منه صاحب الأرض الوحيد (٢) ، والصانع الوحيد ، والتاجر الوحيد فى مصر . على أن الباشا نفسه ، كان

يذكر دائماً، أن هذه الإيرادات لا توازي في الحقيقة، ما كانت تدره البلاد في المصور الخوالي أيام الفراعنة أو البطالة كما أن الإيرادات التي جمعها الباشا عندما تسلم أزمة الحكم، كانت أقل مما حصله المالك أو الفرنسيون منها.

(١) الضرائب المباشرة

كانت ضريبة الميرى أهم الضرائب المباشرة ولا ريب، وكانت تفرض على الأراضي الخراجية التي وزعت على الأهلين للانتفاع بها عند « روك » البلاد في عام (١٨١٣)، وقد تقدم كيف أصبحت أراضي « الرزق » في عهد محمد علي ضمن الأراضي الخراجية. وكانت قيمة الميرى تختلف تبعاً لجودة الأرض وسهولة ربيها، فكانت تتراوح بين أحد عشر قرشاً وسبعين قرشاً على الفدان الواحد؛ وفي بعض الأراضي الجيدة في الدلتا وحول القاهرة بلغت الضريبة ثمانية وسبعين قرشاً وكان الباشا يعين مقدار « الميرى » المطلوب وقت المحصول في كل سنة، واستمر حتى عام ١٨٣٤ يفرض الخراج على الأراضي، سواء أكانت مزروعة أم « بورا » مادام يصل إليها قدر من الماء، يكفي لزراعة جزء منها على الأقل. ولكن الباشا لم يلبث أن عدل عن هذا النظام إلى غيره في هذه السنة، فأصبح من ذلك الحين، كما يقول القنصل الإنجليزي « كامبل » Campbell يفرض الخراج على الأرض التي تصل إليها المياه وتروى جميعها.

يبد أن هذه الضريبة كانت باهظة، حتى تعذر على الحكومة تحصيلها في غير مشقة، ولكن الباشا بفضل نظام الاحتكار، الذي طبقه على الزراعة، استطاع أن يحتجز في « شون » الحكومة، مقدار الضريبة المستحقة على الفلاحين « عينا » أي باقتطاع جزء من محصولهم يوازي قيمتها. ولما كانت الحكومة دائماً تحدد أثماناً منخفضة لهذه المحصولات فقد تأخر الفلاح في تسليم محصوله، حتى صار في كثير من الأحيان مديناً للحكومة، بسبب تأخره في سداد ما عليه من « مال »، فركن إلى إهمال زراعته، وآثر النزوح عن الأرض فراراً من دفع الضريبة، ولما كثر ما تأخر على الفلاحين من المال أو الميرى، اضطر الباشا في يونيو ١٨٣٣، إلى معالجة ذلك بأن يعتبر المديرين مسئولين عن الضرائب المتأخرة في مديرياتهم. ثم لم يلبث أن خرج في رحلة إلى الأقاليم في مارس ١٨٣٥، حتى يقف على الحالة بنفسه، وقد رأى في آخر الأمر إلغاء كثير من هذه الديون لتعذر تحصيلها.

وكان من الوسائل التي لجأ إليها الباشا لتلافي التأخر في دفع الضرائب بعد ذلك، أنه

عمد في عام ١٨٣٩ إلى أهل كل قرية ، فاعتبرهم متضامنين في دفع « الميرى » المطلوب منهم كما قرر ن تضامن القرى في دفع جملة الخراج المطلوب منها ، وفي ١٩ من المحرم ١٢٥٦ (٢٣ مارس ١٨٤٠) ، صدر أمر الباشا « بالترخيص لمن يتعهد من الأعيان وكبار المأمورين بحماية الأموال » ، فاتبع في معظم بلاد القطر نظام « العهد » ، وألزم المتعهدين بأداء ما عليها من الأموال ، كما أرغم الباشا هؤلاء المتعهدين من كبار رجال الدولة ، على أن يلتزموا بتحصيل المال من القرى التي عظم ما كان متأخراً عليها من الخراج ، وأن يسددوا الضرائب المتأخرة تدريجياً ، مع قيامهم في الوقت نفسه بتأدية الخراج المربوط على هذه القرى في أوقاته المنظمة ، ولا كان هذا الالتزام في الواقع مهمة شاقة لا ينتظر من ورائها ربح ، فقد عمد المتعهدون إلى ابتكار الوسائل للتخلص مما في أيديهم من العهد ، ولكن جهودهم ضاعت هباء ، إذ لفت الباشا أنظارهم ، على ما ذكره القنصل الإنجليزي « بارنيت » Barnett في أبريل ١٨٤٥ ، إلى أنهم وقد أدركوا الغنى والثراء المريض في خدمته ، لا يجمل بهم الآن « أن يتركوه وشأنه » .

• ويلي الميرى في الأهمية ضريبة الفرضة ، أو فرضة الرؤوس ، وكان يدفعها المذكور متى بلغوا سن المراهقة ، والجديد في أمرها ، أن الباشا صار يجمعها من المسيحيين والمسلمين على السواء ، بعد أن كان يدفعها المسيحيون وحدهم ، وكانت قيمة هذه الضريبة تختلف باختلاف حال الفرد ودرجة يسره ونوع عمله ، فالوظفون في خدمة الباشا مثلاً ، كانوا يدفعون « الفرضة » بنسبة مرتباتهم ، على أساس مرتب شهر واحد في السنة ، أما الفلاحون فقد تفاوتت فرضة الرؤوس التي يدفعونها بين ثلاثين ومائة قرش في العام ، وجبي الباشا « الفرضة » من الصناع والتجار ومن إليهم بنسبة نجاح أعمالهم واتساعها ، وكانت تتراوح الفرضة عموماً بين خمسة قروش وخمسمائة قرش ، ولم يستثن من دفع هذه الضريبة غير الأوربيين المقيمين بالبلاد .

وإلى جانب هاتين الضريبتين الكبيرتين (الميرى والفرضة) كانت هناك ضرائب أخرى مباشرة كضريبة النخل ، وقد اختلفت قيمة هذه الضريبة باختلاف مناطقها ، فكان من أثر تنوع الضريبة من ناحية ، وثقلها من ناحية أخرى ، أن أهملت زراعته في البلاد ، ولذلك قرر محمد علي إلغاء تلك الضريبة ، ولكنه عاد فقرر جبايتها ، وكانت ضريبة النخل هذه تتراوح في عام ١٨٣٧ بين عشرين ومائة بارة على النخلة الواحدة ، ومن الضرائب المباشرة أيضاً ، ضريبة كانت تجبي من الغزالين والنساجين ، قدرها ستة وثلاثون قرشاً

شهرها ، وضريبة كان يجمعها الباشا من الأهلى فى أوقات مختلفة ، كذلك « الفرضة » التى تحدث عنها الجبرتى فى حوادث شهر جمادى الأولى ١٢٢٦ (مايو — يونية ١٨١١) فقال « وفيه فرضوا فرضة بنال على مياسير الناس وأهل الحرف بئلة وبفلين وثلاثة ، والذى لم يكن عنده بئلة يلزم بالشراء ، أو أن يدفع عنها كيساً عشرون ألف فضة » ، أو ما تحدث عنه فى حوادث شهر ذى الحجة ١٢٣٥ (سبتمبر — أكتوبر ١٨٢٠) فقال « فرضوا على الجواميس كل رأس عشرون قرشاً ، وعلى الجمل ستون قرشاً ، وعلى الشاة قرش ، والرأس من المعز سبعة وعشرون نصفاً وثلاث ، والبقرة خمسة عشر ، والفرس كذلك » .

(ب) الضرائب غير المباشرة

أما الضرائب غير المباشرة فكانت كثيرة متنوعة ، أهمها الضرائب الجمركية ويحصلها الباشا من « الجمارك » فى موانى البلاد الهامة كبلق ومصر القديمة (وفيها جمركا القاهرة) ودمياط ورشيد والإسكندرية والسويس والقصر وأسوان . وكان « ديوان المكس » أو « الجمر » ، يعطى « للترزم » يجمع المكوس أو « الضرائب الجمركية » ، نظير قدر من المال يدفعه إلى الخزانة سنوياً . وقد فصل الجبرتى هذا العمل ، عند كلامه عن حوادث ١٢٢٧ هجرية (١٨١٢) فقال : « ومنها أن ديوان المكس ببولاق ، الذى يعبرون عنه بالكمرك ، لم يزل يتزايد فيه المترادون ، حتى أوصلوه إلى ألف وخمسمائة كيس فى السنة ، وكان فى زمن المصريين (أى البيكوات المايك) ، يؤدى من يلتزمه ثلاثين كيساً مع محابة الكثير من الناس ، والعفو عن كثير من البضائع لمن ينسب إلى الأمراء وأصحاب الوجاهة من أهل السلم وغيرهم ، فلا يتعرضون له ، ولو تحامى فى بعض أتباعهم ولو بالكذب ، ويماملون غيرهم بالرفق مع التجاوز الكثير ، ولا ينبشون المتاع ولا رباط الشيء المحزوم ، بل على الصندوق أو المحزوم قدر يسير معلوم . فلما ارتفع أمره إلى هذه المقادير ، صاروا لا يعفون عن شىء مطلقاً ، ولا يسامحون أحداً ولو كان عظيماً من العلماء أو من غيرهم . وكان من عادة التجار ، إذا بعثوا إلى شركائهم محزوماً من الأقمشة الرخيصة مثل العانكى والنبلسى ، جعلوا بداخل طيها أشياء من الأقمشة الغالية فى الثمن مثل المقصات الحلبي والكشميري والهندي ونحو ذلك ، فتندرج معها فى قلة الكمرك . وفى هذا الأوان ، يحلون رباط المحزوم ، ويفتحون الصناديق ، وينبشون المتاع ، ويهتكون ستره ، ويحصون عدده ، يأخذون عشره ، أى فى كل عشرة واحداً أو ثمنه ويفعل ذلك أيضاً متولى كمرك الإسكندرية ودمياط وإسلامبول والشام . » .

وكذلك حصل الباشا قسما من إirاده من الاحتكارات الحكومية ، كاحتكار الملح والفواكه والسوائل والنبيد ، وصيد السمك في بحيرة المنزلة وبلاق ، وغير ذلك . وكان الباشا يمنح هذه الاحتكارات لقاء قدر معين من المال ، لمن يريدون الالتزام بها حتى يبيعوها ، « للمتسببين » . وقد شرح الجبرتي شيئا من هذا « الالتزام » ، عندما تحدث عن (التزام الأزار) ، في حوادث شهر ذي القعدة ١٢٣١ (سبتمبر - أكتوبر ١٨١٦) فقال « إن نصرانيا من الأرمن التزم بقلم الأزار التي تأتي من بلاد الصعيد ، مثل الحبة السوداء والشمر والأنيسون والكمون والكراويا ونحو ذلك بقدر كبير من الأكياس ، ويتولى هو شراءها دون غيره ، ويبيعها بالثمن الذي يفرضه . ومقدار ما التزم بدفعه من الأكياس للخزينة ، على ما بلغنا ، خمسمائة كيس ومن داخل الأزار ، التمر الأبري والسلطاني والخوص والمقاطف والسلب والليف ، وبلغ سعر المقطف الذي يسع الكيلة من البر خمسة وعشرين نصفا ، وكان يباع بنصف أو نصفين إن كان جيدا ، وفي الجملة بأقل من ذلك » . وفي حوادث عام ١٢٣٥ هجرية (١٨٢٠) قال الجبرتي « وكذلك التزم بالملاحة وتوابعها من زاد في مالها ، وبلغ ثمن الكيلة قرشا وكانت قبل ذلك بثلاثين نصفا ، وفيما أدر كنا بثلاثة أنصاف » .

وكانت هناك ضروب أخرى من الالتزام (كالزام عمل البارود) ، فقد ذكر الشيخ الجبرتي أيضا ، في حوادث عام ١٢٢٧ هجرية (١٨١٢) ، « أن الذي التزم بعمل البارود ، قرر على نفسه مائتي كيس ، واحتكر جميع لوازمه مثل الفحم ، وحطب الترمس والذرة والكبريت ، فقرر على كل صنف من ذلك قدرا من الأكياس ، وأبطل الذين كانوا يعملون في السباخ بالكيمان ويستخرجون منه ملح البارود ، ثم يؤخذ منهم غبيطا إلى العمل ، فيكروونه حتى يخرج ملحاً أبيض يصلح للعمل ، وهي صناعة قدرة متمهنة فأبطلهم منها ، وبني أحواضا بدلا عن الصناديق ، وجعلها متسعة وطلاها بالخاقي وعمل ساقية وأجرى الماء منها إلى تلك الأحواض ، وأوقف العمال لذلك بالأجرة يعملون في السباخ المذكور » . كما ذكر في حوادث عام ١٢٣١ هجرية (١٨١٦) « أن كرايت ، معلم ديوان الكرك ببلاق ، التزم بمشيخة الحمامية ، وأحدث عليها وعلى توابعها حوادث ، وعلى النساء البلاغات في كل جمعة قدرا من الترام ، وجعل لنفسه يوما في كل جمعة يأخذ إirاده من كل حمام » .

ومن الاحتكارات والكوس ، ما ذكره الشيخ في حوادث عام ١٢٢٧ هجرية ،

(١٨١٢) فقال : « وكذلك أحدث (الباشا) عدة أشياء واحتكارات في كثير من البضائع ، مثل السكر الذي يأتي من ناحية الصعيد ، وزيادات في المكوس القديمة خلاف المحدثات ، وذلك أن من كان بطالا أو كاسد الصنعة أو قليل الكسب أو خامل الذكر ، فيعمل فكرته في شيء مهمل منقول عنه ، ويسعى إلى الحضرة بواسطة المتقربين ، أو بعرضحال يقول فيه إن الداعي للحضرة يطلب الالتزام بالصنف القلائي ، ويقوم للخرينة العامة بكذا من الأكياس في كل سنة ، فإذا فعل ذلك ، تبته المشار إليه ، فيوعد بالإنجاز ويؤخر أياما ، فيتسامع المتكالبون على أمثال ذلك ، فيزيدون على الطالب ، حتى تستقر الزيادة على شخص ، إما هو أو خلافة ، ويقيد اسمه في دفتر الرزنامة ، ويفعل بعد ذلك الملتزم ما يريد وما يقرره على ذلك الصنف ، ويتخذ له أعبانا وخدمة وأتباعا يتولون استخلاص المقررات ، ويجعلون لأنفسهم أقدارا خارجة عن الذي يأخذه كبيرهم ، والذي تولى كبر ذلك وفتح أبوابه نصارى الأروام والأرمن ، فترأسوا بذلك ، وعلت أسافلهم ، ولبسوا الملابس الفاخرة ، وركبوا البغال والرهوانات ، وأخذوا بيوت الأعيان التي بمصر القديمة ، وعمروها وزخرفوها وعملوا فيها بساتين وجنائن ، وذلك خلاف البيوت التي لهم بداخل المدينة ، ويركب الكلب منهم وحوله وأمامه عدة من الخدم والقواسة ، يطردون الناس من أمامه وخلفه . ولم يدعوا شيئا خارجا عن المكس ، حتى الفحجم الذي يجلب من الصعيد ، والخطب السنط والرتم وخطب الذرة الذي كان يباع منه كل مائة حزمة بمائة نصف ، فلما احتكروه صار يباع كل مائة حزمة بألف ومائتي نصف ، وبسبب ذلك تشحطت أشياء كثيرة وغات أثمانها مثل الجبس والجير ، وكل ما كان يحتاج للوقود حتى الخبازين في الأفران ، فإنتا أدركنا الأردب من الجبس بثمانية عشر نصف فضة ، والآن بمائتين وأربعين نصفاً ، وكذلك أدركنا القنطار من الجير بعشرة أنصاف ، والآن بمائة وعشرين ، والحال في الزيادة » . ثم شرح الجبرتي كذلك طرقا من عملية الالتزام ، عندما تحدث عن احتكار السكر في حوادث ربيع الأول ١٢٣٠ (فبراير - مارس ١٨١٥) فقال إن « إبراهيم باشا احتكر السكر بأجمعه الذي يأتي من الصعيد ، وليس بغير الجهة القبلية شيء منه ، ، فيبيعه على ذمته ، وهو في الحقيقة (للباشا) ثم صار نفس الباشا يعطي لأهل المطابخ ، بالثمن الذي يعينه عليهم ، ويشاركهم في ربحه ، فزاد غلو ثمنه على الناس » .

ومن الضرائب غير المباشرة أيضاً . ما فرضته الحكومة من ضرائب على أهل الحرف الصغيرة كالراقصات والموسيقيين والحواة والفراشين والحلاقين والخبازين ومن إليهم ، إذ

يصبح من حق كل جماعة منهم تدفع مبلغاً للحكومة ، أن تحتكر مزاولة المهنة . وقد استرعى نظر « اسربي » Acerbi ، القنصل النمساوى فى الإسكندرية ، جمع الضريبة بصفة خاصة من « الراقصات والمغنيات والساقطات » ، فكتب إلى حكومته فى ٢٢ فبراير ١٨٢٧ « أن ما يدفعه هؤلاء جميعاً للحكومة ٣٦٠ ألف قرش ، لقاء تمتعهم بحق (أو احتكار) مزاولة المهن الثلاث » وفضلاً عن ذلك فقد كان الباشا يفرض الضرائب على وكالات أو «وكايل» الصابون ، « ووكايل » الجلابة (تجار الرقيق) ، وعلى السنامكى والمأكولات والأغذية المستهلكة فى مدن الإسكندرية ودمياط ورشيد ، كما كان يفرض الضريبة على الماشية المجلوبة إلى القاهرة ، والمرسلة إلى الإسكندرية ، وعلى النطرون المصدر إلى الخارج ، وعلى «النشوق» حتى لقد تحدث الجبرتنى عن ذلك ، فى حوادث شهر ذى الحجة ١٢٢٤ (يناير - فبراير ١٨١٠) فقال « ومنها إحداث بدعة المكس على النشوق ، وذلك أن بعض المتصدرين من نصارى الأروام ، أنهى إلى كتحدايك أمر النشوق ، وكثرة المستعملين له والدقاقين والباعة وصناعه فى مكان واحد ، ويجعل عليهم مقادير ، ويلتزم به ويضبط رجاله ، وجمع ماله وإبصاله إلى الخزينة من يكون ناظراً وقياً عليه كغيره من أقلام المكوس ، التى يعبرون عنها بالجمارك ، فإنه يتحصل من ذلك مال له صورة ؛ فلما سمع كتحدايك ذلك ، أنهاه إلى مخدومه ، فأمر فى الحال بكتابة فرمان بذلك ، واختار الذى جعلوه ناظراً على ذلك ، خاناً بخطه بين الصوريين » وقال عن النطرون إنهم « فرقوه وفرضوه على القرى ، محتجين أيضاً باحتياج الحياكة والقزازين إليه ، لغسل غزل الكتان وبياض قماشه ونحو ذلك » ، ثم « إنهم أرادوا فعل مثل هذا فى الشراب المسكر المعروف بالعرقى ، وإلزام أهل القرى بأخذه ودفع ثمنه ، إن أخذوه أو لم يأخذوه ، فقبل لهم فى ذلك ، فقالوا إن شربه يقوى أبدانهم ، على أعمال الزرع والزراعة والحراث والسكد فى القطوة والنطالة والشادوف ، ثم بطل ذلك » .

ولما كانت حصيلة الضرائب المفروضة على أصحاب الصناعات والحرف الصغيرة والوضيعة ، من الضالة بحيث لا يتناسب مقدارها وما تقتضيه أعمال الجباية من جهود ونفقات ، فقد أصدر الباشا أمراً بإلغائها فى ١٢ يناير ١٨٣٧ . وأثبت القنصل الروسى فى مصر « التكونت ميدم » Medem ، فى رسالة بعث بها إلى حكومته فى الشهر نفسه ، قائمة بهذه «الضرائب» التى ألغها الباشا ، يتبين منها أنه كان مقدراً على الحمامات مبلغ ٢٠٨٧١ قرشاً ، وعلى « مبيضى النحاس » ٢٣٠٠ قرش ، و« القهوجية » ١٦٧٥ قرشاً وصانعى الحصر ٣٢٧ قرشاً وعشرين بارة ، كما فرضت مبالغ أخرى على غيرهم كالجزارين والحدادين ، والطوايين ،

والباعة الجوالين ، وصناع الناخل والغرايل ، والبرادين ، والحلاقين والخبازين ، و « الحواة »
والعازفين على الربابة من رواة قصة أبي زيد ، والراقصين ، والمهرجين في الأفراح . وكان
كل ما يدفعه هؤلاء في السنة ، مبلغاً ضئيلاً لا يزيد على ١٠٤٤ر١٠٤ قرشاً و ١٦ بارة .

على أن الباشا استطاع بعد إلغاء هذه الضريبة انتافهة ، أن يجد في احتكار البن والنيلة
مورداً طيباً للإيراد ؛ إذ كان قنطار البن يتكلف حوالى أربعين ومائة قرش ، فيبيعه الباشا
بمبلغ ٤١٢ قرشاً ، حتى لقد قدر « دوهاميل » Duhamel في تقريره عام ١٨٣٧ ، أن
ما تربحه الحكومة من احتكار البن وحده ، يبلغ (٧٠٧٢) كيساً أى حوالى ٣٦٠ر٣٥٠ جنياً .
وكذلك جنى الباشا أرباحاً وفيرة من احتكار « النيلة » إذ أن شدة الحاجة إليها في
صنع ملابس الفقراء والفلاحين جعل مقدار الاستهلاك منها عظيماً ، بلغ في العام الواحد حوالى
٨٦ ألف أقة ، وبذلك جنى الباشا من احتكار النيلة في السنة الواحدة ، على ما ذكره
« دوهاميل » ، ٦٥٣٨ كيساً ، أو يعادل ٦٩٠ر٣٢٢ جنياً .

وإلى جانب هذه الإيرادات الثابتة ، التي حصلها الباشا من الضرائب المباشرة وغير
المباشرة واحتكار البن والنيلة ، تألف دخل الحكومة كذلك من الأرباح التي كانت تجنيها
من تجارة الصادر ، بفضل نظام الإحتكار الداخلى ، الذي مكن الباشا من بيع محصولات
البلاد بأثمان عالية في الداخل والخارج ، وكانت الأثمان التي يبيع بها الباشا المحصول في
الخارج ، تزيد كثيراً على الأثمان التي يدفعها للفلاحين عند الشراء منهم ، كما تزيد على تلك
التي يبيع بها في داخل القطر . فقد ذكر « كاداثين » Cadavène في عام ١٨٤١ ، في
كتابه عن مصر وبلاد النوبة ، أن الباشا كان يدفع ٢٧ قرشاً ثمناً لأردب القمح ، وتبيعه
الحكومة في داخل القطر بمبلغ ٥٦ قرشاً ، وعند تصديره إلى الخارج يتسعين قرشاً . وقس
على ذلك بقية أصناف المحصولات التي أثبتتها في قائمته ، كالأرز والذرة والورد والنيلة والسكر
والحمص والفول ؛ ومما تجدر ملاحظته أن دخل الحكومة من تجارة الصادر هذه ، كان
يتغير تبعاً لتقلب أسعار السلع في الأسواق الأوربية ويقدر « مانيجان » Mengin دخل
الحكومة من هذا الباب في عام ١٨٢١ ، بما يساوى ٥٧٥ر١٩٠ جنياً ، وفي عام ١٨٣٣ بما
يساوى ٤٥٠ر٠٠٠ ، وقدر « دوهاميل » أرباح الباشا من هذا الباب في عام ١٨٣٧ ، بمبلغ
٦٨٥ر٦٤٠ جنياً أى ١٢٨ر١٣٧ كيساً .

أما إيرادات الباشا من جميع الأبواب التي سبق ذكرها ، وهي الضرائب المباشرة وغير
المباشرة واحتكار البن والنيلة وتجارة الصادر ، فقد بلغت على حسب تقدير « دوهاميل »

أيضا ، ٦١٢ر٨٦٠ كيسا أو ٣٠٠ر٦٤ر٣٠٠ جنيه . فإذا عرف أن إيرادات الحكومة في عام ١٨٠٥ ، لم تبلغ سوى خمسة ملايين من القروش ، أى خمسين ألفا من الجنيهات ، تبين مقدار ما أحدثته أنظمة الباشا الاقتصادية الجديدة ، من زيادة عظيمة في إيرادات الدولة ، وفي الحق إن تلك الإيرادات ، كانت تنمو نموا مطردا يتناسب وارتقاء منزلة مصر السياسية وازدياد قوتها الحربية ، وإحكام نظمها الاقتصادية ، فقد بلغ دخل البلاد ٢٣٠ ألفا من الجنيهات في عام ١٨١٢ ، و ١٣٤ر٥٠٢ في عام ١٨١٨ ، و ٤٩٩ر٨٨١ في عام ١٨٢٢ و ٢٠٠ر٠٠٠ في عام ١٨٢٦ ، و ٢٥٣٠ر٠٠٠ في عام ١٨٣٣ ، و ٣٠٠ر٦٤ر٣٠٠ في عام ١٨٣٧ ، حتى لقد قال أمين سامى باشا عن إيرادات البلاد المصرية ، إنها قد « تضاعفت بمقدار ٢٠ر١٧ عما كانت عليه يوم أن استلم البلاد محمد على باشا » ، أما بعد أزمة الحكم الكبرى في عام ١٨٤٠ ، فقد أخذت هذه الإيرادات تتناقص عاما إثر عام . وبهما يكن من شأن هذه الإيرادات ووفرته فقد كانت هناك وجوه كثيرة لإنفاقها .

٨ — وجوه الإنفاق

كانت الأرض والتجارة والضرائب أهم المصادر التي جاءت بذلك الإيراد الوفير ، الذي مكن الباشا من الإنفاق على مشروعاته الإصلاحية الكبرى ، كتعبيد الطرق وشق الترع وإقامة الجسور وبناء القناطر ، مما سبقت الإشارة إلى بعض آثاره ، هذا إلى جانب ما أنفقه في سبيل تحقيق أغراضه السياسية ، والعمل على رفع شأن مصر بين الأمم .

وفضلا عن ذلك ، فقد كان الباشا يدفع من هذه الأموال « ويركو الآستانة » ، أى الخراج المقرر على الحكومة المصرية للدولة العثمانية ، وقد تحدت قيمته في مايو ١٨٤١ بثمانين ألف كيس ، أى أربعمائة ألف جنيه ، هذا عدا الهدايا التي كان يقدّمها على رجال الباب العالي ، عند حضورهم إلى مصر في مهمات رسمية أو لمجرد الزيارة ، كما كان يبعث بالنفائس إلى الآستانة ، من وقت لآخر ، وقد اتفق الباشا كثيرا على شئون الإدارة والحكومة ، غير أن الشطر الأكبر من الإيرادات كان يتفق على المصانع ، وعلى الشئون الصحية والتعليم ، وعلى الأسطول والجيش .

١ — المصانع :

اقتضى ذلك النظام الاقتصادي الذي أدخله محمد على ، وأحكم تطبيقه في مصر ، أن يحتكر الباشا الصناعات القائمة في البلاد منذ زمن بعيد ، وأن يكثر من إقامة منشآت

صناعية جديدة ، حتى يحقق فكرتين : الأولى فكرة الميزان التجارى ، الذى يجب أن يميل فى صالح دولته ، تلك الفكرة التى سبق شرحها عند الكلام عن سياسة الباشا الاقتصادية ، والتى تقوم على ضرورة زيادة الصادرات المصرية ، على الواردات المجلوبة من الخارج ، حتى لا تتسرب أموال الدولة إلى جيوب الموردين ، والثانية فكرة الاكتفاء الذاتى ، حتى تقوم البلاد بإنتاج حاجتها من السلع ، مكتفية بمصنوعاتها ومنتجاتها فى سد مطالبها ، فلا يكون هناك ما يدعو إلى شراء شئ من الخارج ، لأن هذا معناه خروج الأموال المصرية من البلاد وإنفاقها فى الأسواق الخارجية . وواضح أن فكرة الاكتفاء الذاتى ، مرتبطة أوثق ارتباط بفكرة الميزان التجارى ، كما فهمه محمد على ومعاصلوه ، وهو ما يعبر عنه رجال الاقتصاد فى الوقت الحاضر « بالأوتاركية » . وقد فسر محمد على بنفسه فكرة الميزان التجارى ، فى بعض أحاديثه مع البارون « دى بوالكت » . فقال : « لقد أدخلت تغييرا على علاقاتى التجارية (مع الدول) ؛ لأن المصانع التى أنشأتها ، استطاعت أن تخلصنى اليوم ، من تلك الجزية التى كان على البلاد أن تدفعها للصناعة الأوربية ، وهكذا بقيت فى مصر جميع الأموال التى كنت أدفعها ثمنا لأجواحكم وحراثركم » . أما فكرة الاكتفاء الذاتى ، فقد فسرها القنصل الروسى « دوهاميل » عندما قال ، إن الباشا إنما أنشأ المصانع الكثيرة ، لأنه أراد أن يجعل من مصر بلدا صناعيا وذلك لأنه اعتقد أن الشعب الذى يريد الثراء ، يجب عليه أن ينتج بنفسه وفى بلاده ، ما هو فى حاجة إليه ، حتى لا يبتاع من الخارج إلا سلعا قليلة جدا ، ليس من شرائها مناص على الإطلاق ، وقد ترتب على استقرار هاتين الفكرتين فى ذهن الباشا ، تطبيق نظام الاحتكار على الصناعات « الصغيرة » القائمة بمصر من قديم الزمن ، وإنشاء المصانع والإكثار من الصناعات « الكبيرة » الجديدة .

وكانت أهم الصناعات القديمة النسيج وصناعة الحصر وعمل الأوانى الفخارية (وبخاصة فى قنا) . ويصف الجبرتى طرقا من احتكار هذه الصناعات ، فى حوادث شهر ذى القعدة ١٢٣١ (سبتمبر - أكتوبر ١٨١٥) فيقول عمل (الباشا) بمصر أما كن ومصانع لنسج القطنى التى يتخذها الناس فى ملابسهم من القطن والحريز ، وكذلك الجنفس والصندل ، واحتكر ذلك بأجمعه ، وأبطل دواليب الصناعات لتلك ومعلمهم ، وأقامهم يشتغلون وينسجون فى المناسج التى أحدثها بالأجرة ، وأبطل مكاسبهم أيضا ، وطرائقهم التى كانوا عليها ، ف يأخذ من ذلك ما يحتاجه فى اليكسات والكساوى ، وما زاد يرميه على التجار ، وهم يبيعونه على

الناس بأغلى ثمن » . ويقول كذلك في حوادث شهر ذى الحجة من العام التالى (أكتوبر — نوفمبر ١٨١٧) ، « وانقضت السنة مع استمرار ما تجدد فيها من الحوادث التى منها ما حدث فى آخر السنة ، من الحجر وضبط أنوال الحياكة ، وكل ما يصنع بالسكوك ، وما ينسج على نول أو نحوه ، من جميع الأصناف ، من أبريسم أو حرير أو كتان ، إلى الخيش والفل والحصير ، فى سائر الأقليم المصرى ، طولا وعرضا قبلى وبحرى ، من الإسكندرية ودمياط إلى أقصى بلاد الصعيد والفيوم وكل ناحية ... » ويقول فى حوادث ذى الحجة ١٢٣٥ (سبتمبر — أكتوبر ١٨٢٠) ، « ومما حدث أيضا فى هذه السنة الاستيلاء على صناعة الخيش والقصب والتلى ، التى يصنع من الفضة للطرازات والمقصبات والمفاديل والمحارم وخلافها من الملابس » .

وتبلغ هذه الصناعات فى السنة ، على حسب تقدير « مانجان » ، نحو ثلاثين ألف كيس ، أى خمسين ومائة ألف من الجنيهات ، آلت جميعها إلى خزانة الدولة ؛ إذ أن الصناع صاروا يعملون فى تلك الصناعات مأجورين لحساب الحكومة ، بعد أن كانوا يستثمرونها لحسابهم الخاص .

أما الصناعات « الكبرى » ، فقد أنشأ لها الباشا المصانع المتعددة ، فى مختلف جهات القطر ، وكان يشرف عليها « ديوان الجهادية » أو « الخزينة » أو مدير . وفى عام ١٨٣٧ ، كان ديوان الجهادية يشرف على ما بالقلمة من مصانع لعمل ألواح النحاس وسبك الحديد وصنع المدافع والسيوف والبنادق وما إليها ، كما كان يشرف على ما بالحوض المرصود وبلاق من مصانع ، لعمل الأسلحة النارية ، وصنع الجوخ ، وديع الجلود وغير ذلك ؛ أما سائر المصانع فكانت تحت إشراف « الخزينة » مباشرة ، أو تحت إشراف مدير . وكان أهم تلك المصانع قائما فى « اليرمون » بالقرب من ملوى ، لعمل السكر واستخراج الروم ، وفى رشيد ودمياط لضرب الأرز ، وفى فوه للأرز وصناعة الطرايش . وأما مصانع غزل القطن ونسجه ، فقد كان منها ثلاثة فى بلاق ، واثنان فى كل من القاهرة ورشيد ، وواحد فى طريق شبرى ، ومثله فى كل من قليوب وبها العسل والمنصورة وزفتى وميت غمر ونبروه وشبين الكوم والمحلة الكبرى وسمنود ودمهور وفوه وبني سويف والتميا وملوى والفشن وجرجا وفرشوط وقنا وإسنا ، وكان يشتغل فى كل منها نحو خمسمائة رجل فى المتوسط ، واستدعى لإنشاؤها إقامة معامل خرى لتبييض المنسوجات وطبع الثياب بالألوان ، فى بلاق وشبرى شهاب (بالقليوبية) والمحلة الكبرى وشبين والمنصورة ؛ فضلا عن ذلك فقد أنشأ

محمد علي في القاهرة مصنعاً للجوخ وآخر للحزير ، وثالثاً لصنع الحبال من القنب ، هذا إلى مصانع أخرى لغزل الصوف ونسج الكتان وعمل الصابون والنيلة وغير ذلك .

وكان أبناء المصريين يعملون بهذه المصانع ، فقد ذكر الجبرتي في حوادث عام ١٢٣٣ هجرية (١٨١٨) ، أن رجال الحكومة « في أواخر هذا العام ، جمعوا مشايخ الحارات ، والزموم بجمع أربعة آلاف غلام من أولاد البلد ، ليشتغلوا تحت أيدي الصناع ، ويتعلموا ويأخذوا أجره يومية ، ويرجعوا لأهاليهم أواخر النهار ، فمنهم من يكون له القرش والقرشان والثلاثة ، بحسب الصناعات وما يناسبها ، وربما احتيج إلى نحو عشرة آلاف غلام بعد إتمامها ، والمحتاج إليه في هذا الوقت القدر المذكور » . وفي أمر أدرج بعدد الوقائع المصرية ، الصادر في ١٩ جمادى الآخرة ١٢٤٦ (٣٠ نوفمبر ١٨٣٠) ، تقرر أن يجمع ألف « من أولاد أهالي أقسام الدرب الأخر ودرب الجواميز والخليفة وبولاق ومصر القديمة والأزبكية وعابدين والداودية والجمالية وباب الشعرية » ، وأن يجري توزيعهم على مصانع الخرنفش والحوض المرصود والسيدة زينب وبلاق والتفكخانة ، وأن يكون الجمع والتوزيع في عشرة أيام ، وعنى الباشا بأمر هؤلاء الصناع ، وشدد على رؤسائهم حتى يحسنوا معاملتهم ، فأصدر أمراً في نهاية جمادى الآخرة ١٢٥٢ (١١ أكتوبر ١٨٣٦) « لفنش عموم الفابريقات » جاء فيه « قد اطلعت على شرح المسطر على شقة معاون فابريقات قبلي ، بشأن العمال والمهمات اللازمة لفابريقة ملوى . وعلم بما تنوه على هامشها ، حصول حبس الأشخاص الواردين بدون ضامن بنفس الفابريقة . ألم أقل لك مراراً ، إن أولياء نعمتي اثنان : أحدهما السلطان محمود والآخر الفلاح ؟ وأن قضى من هذه الحكاية ، عدم النظر إلى الفلاح بعين العداوة ، وإزالة ذلك من الوجود ؟ لأن أخذنا وعطائنا ونيلنا هذا الشرف ، هو من وجوههم ، أي بسببهم . فعليه ، ولكون أن الفلاح ولي نعم الجميع ، ألم يجب النظر إلى ما فيه أصول رفاهية وزيادة يوميات أولئك الشغاليين ؟ فيلزم بوضوئه ، عمل صورة مستحسنة لصرف أجورهم ، ليكون ذلك موجباً لرعايتهم وتشويقهم للمصلحة ، إذ بذلك تعود المنفعة عليها ، ويسر الجميع ، ويستوجب حضورهم للأشغال بانشرح قلب : . »

يبدو أن هذه المنشآت الصناعية ، تطلبت من الباشا أموالاً طائلة ، حتى أن مصانع غزل القطن كانت مصدر خسائر كبيرة في سنها الأولى ، ولو أن الباشا بعد انقضاء فترة من الزمن انتظمت فيها إدارة هذه المصانع ، استطاع أن يجني منها بعض الفائدة . وكانت صناعة غزل القطن والكتان ، أهم الصناعات التي أسسها الباشا ، ففي عام ١٨٣٣ أخرجت مصانع

الكتان من المنسوج ذى العرض الضيق حوالى مايون قطعة ، بيعت الواحدة منها ، يشمن يتراوح بين فرنكين ونصف وخمسة فرنكات ، هذا عدا حوالى ثلاثين ألف قطعة ، من النسيج ذى العرض التسع ، بيعت بسعر يتراوح بين اثني عشر وستة عشر فرنكا ، للقطعة الواحدة ، أى أن مصر استطاعت أن تنتج من المنسوجات الكتانية ما يوازي (٢١٢) مما تنتجه فرنسا ، على حسب تقدير « بوالسكت » . وكذلك كان شأن المنسوجات القطنية ، فقد كان ما أنتجته المغازل كافياً لسد حاجة الاستهلاك المحلى والتصدير إلى الخارج ، وكانت الطريقة المتبعة في إدارة تلك المغازل المتعددة ، أن تتعاقد الحكومة مع « مقاولين » تقدم إليهم المواد الخام ، وعليهم استخدام عدد من « الشغالين » يتكفلون بأجورهم وما إليها ، حتى إذا انتهوا من عملهم ، قدم « المقاول » كل ما أنتجوه إلى الحكومة ، بمقتضى « تعريفة » سبق الاتفاق عليها بين الطرفين .

أما مصانع سبك الحديد وما يصنع منه ، فقد كلفت الباشا مبالغ جسيمة ، ولعل ذلك راجع إلى أن الباشا وجد نفسه مضطراً إلى شراء الآلات ، وكذا الفحم والحديد ، من إنجلترا . وقد اعتاد الإنجليز ، على ما ذكره « بوالسكت » ، أن يستغلوا ثقة الباشا بهم وحاجته إليهم ، استغلالاً سيئاً ، فصاروا يبيعونه الآلات القديمة ، أو المستعملة ، أو تلك التى ضاعت بعض أجزائها أو تلفت ، مما جعلها غير صالحة للعمل . ومع هذا كانوا يطالبون الباشا دائماً بأثمان باهظة ، غير أنه على الرغم من وجود هذه المصانع ، التى طالما توقفت عن العمل بسبب قلة الوقود ، ظل الباشا حتى عام ١٨٣٧ بل وبعده ، يستورد من إنجلترا المدافع والآلات اللازمة للسفن الملاحية وغيرها ، وكادت مهمة بعض المصانع تقتصر على إنتاج « قطع النيار » لسد حاجة الاستهلاك العادى ، ويدخل ضمن النفقات التى تحملها الباشا بسبب هذه المصانع ، الأجور العالية التى كان يدفعها للأوروبيين والليفانتين ، من المالكين وغيرهم ، الذين استخدمهم محمد على فى مصانع الحديد ، لمهارتهم الفنية من جهة ، ولإرشاد العمال المصريين من جهة أخرى ، وكذلك ما تكلفته البعثات التى أوفدها الباشا إلى الخارج ، لإتقان أساليب الصناعة وفنونها .

وعند ما أنشأ محمد على معمل السكر فى اليرموون قرب ملوى ، لم تكن هذه « الفاورية » كبيرة فى إنتاجها أو مساحتها ، فلم يزد مقدار ما كانت تنتجه من السكر ، على ثلاثين قنطاراً فى اليوم الواحد ، وكان قنطار السكر المكرر يباع فى عام ١٨٣٧ بمائتى قرش ، وأقة الروم بأربعة قروش ، ولم يكن سعر السكر المستورد من الخارج يزيد على ذلك كثيراً ، وأمل هذه الزيادة الطفيفة راجعة إلى أن السكر الأجنبى كان أجود نوعاً .

أما النيلة فلم يستوردها الباشا من الخارج ؛ لأنها كانت تزرع في مصر ، ولكن « الصبغة »
المأخوذة من مادتها كانت رديئة النوع ، واضطر محمد علي إلى استخدام بعض الصناعات لتعليم
« أبناء العرب » وسائل الصناعة وأساليبها في البنغال بالهند . ومنذ ١٨٣٥ رأى الباشا أن
يتترك الإشراف على إعداد النيلة لمشايخ القرى ، على شريطة أن تنسلم الحكومة جميع المادة
المستخرجة منها ، مهما كان نوعها ، بثمن قدره ثلاثون قرشاً للألف الواحدة .

وأما مضارب الأرز فكانت تديرها الثيران ، ومع هذا فقد كافت الباشا مبلغاً يربو على
ضعف ما كان يتكلفه إنتاج الأرز نفسه ، حتى أن « توماس جالوى » ابن المهندس الإنجليزي
جالوى Galloway اتفق مع الباشا على أن يستبدل بمضارب الأرز الموجودة ، مضارب غيرها
تستخدم البخار منها واحد في رشيد ، وآخر في اليرمون . ولعل متاعب استخدام الثيران
والرغبة في توفير النفقات هي التي جعلت الباشا ، على ما ذكره الجبوتي في حوادث ذى القعدة
١٢٣١ (سبتمبر — أكتوبر ١٨١٦) ، يأخذ قبل ذلك بفكرة تقدم بها شخص « من
أبناء البلد ، يسمى حسين جلبي عجوة ، ابتكر بفكرة صورة دائرة ، وهي التي يدقون بها الأرز
وعمل لها مثالا من الصفيح ، تدور بأسهل طريقة ، بحيث أن الآلة المعتادة ، إذا كانت تدور
بأربعة ثيران ، فيدير هذه ثوران . وقدم ذلك المثال إلى الباشا ، فأعجبه وأنعم عليه بدراهم ،
وأمره بالسير إلى دمياط ، ويبني بها دائرة ويهندسها برأيه ويعرفته ، وأعطاه مرسوماً بما
يحتاجه من الأخشاب والحديد . . ففعل وصح قوله ، ثم فعل أخرى برشيد وراج أمره
بسبب ذلك . »

وقد قدر « بورنج » ما أنفقه الباشا في إقامة جميع المصانع ، وشراء ما لزمها من الآلات
والمواد الأولية ، بما لا يقل عن اثني عشر مليوناً من الجنيهات الإنجليزية ، وكان المصريون
كما يقول « بوالسكت » ، ينظرون إلى تلك المصانع ، كما ينظر الإنسان إلى كارثة نزلت
بساحته ، ولما كانوا يعتبرونها سجوناً لا أكثر ولا أقل ، فقد رغبوا عن العمل بها ، واضطر
الباشا إلى استخدام القوة حتى يجمع العدد الكافي من الأيدي العاملة ، كما صار يحشد في هذه
المصانع صفار السن ، ممن لا يصلحون للخدمة في الجيش . ولم يكن النساء بمنأى عن الصناعة
إذ كانت توزع على القرويات مقادير معينة من الكتان ، يطلب إليهن الفراغ من غزلها
في زمن محدد . ولما كان هذا العمل يشق عليهن ويضيق به ذراعهن فقد كن يعمدن إلى شتى
الحيل للتخلص منه ، ولو أدى الأمر إلى إحداث عاهات في أيديهن . على أن اشتراك النساء
في الجهد الصناعي لم يقف عند حد العمل في المنازل ، فقد كان فريق منهن يشتغل في المصانع
إلى جانب الرجال ، تحت إشراف دقيق .

ب — العناية بالصحة :

احتلت العناية بالصحة العامة ، مكانا كبيرا من تفكير الباشا واهتمامه ، في قطر كثرت به الأمراض والأوبئة ، وكان أكثرها ذبوعا الرمد والدوسنطاريا والجدرى ، هذا عدا الأوبئة الخطيرة مثل « الكوليرا » والطاعون . فقد حدث في يولية عام ١٨٣١ ، أن حمل العائدون من الحجاز « ميكروب الكوليرا » إلى السويس ، فانتشر الوباء بها انتشارا عظيما ، حتى مات في يومين اثنين ، خمسون ومائة شخص ، ثم ظهر الوباء فجأة في القاهرة بعد أسبوعين ، فاضطر الباشا إلى طلب المساعدة من قناصل الدول ، لمنع امتداد الوباء إلى الإسكندرية ، ووضع تحت تصرف القناصل جميع الجنود الموجودين بالمنطقة ، فأقيم « نطاقان صحيان » بين القاهرة والإسكندرية ، غير أنه قضى على عدد من الجنود ، وأصيب منهم نحو ثمانمائة امتلأت بهم المستشفيات ، مما اضطر الأطباء والصيادلة إلى الفرار طلبا للنجاة ، ووقع فريسة لهذا الوباء تسعة آلاف شخص في القاهرة ، وما يزيد على خمسمائة وألف بالإسكندرية وكان عدد سكان القاهرة إذ ذاك ثلاثمائة ألف ، والإسكندرية تسعين ألفا .

ومع هذا فإن البلاد كانت تقاسى في الواقع بلاء أشد وهولا أعظم ؛ لأن هذا الوباء كان لا ينقطع ظهوره تقريبا ، وكانت تشتد وطأته عادة في شهر فبراير أو مارس من كل سنة ، وقد لاحظ المعاصرون أنه كان يحتاج البلاد مرة في كل عشرة أعوام تقريبا ، ثم تقل الإصابات به كثيرا عشرة أعوام أخرى ، وبعد ذلك يعود إلى الظهور بشكل وبائي في الأعوام العشرة التالية ، وهكذا دواليك ، وكان وباء الطاعون منتشرا في البلاد عندما قدم الفرنسيون لغزوها في عام ١٧٩٨ ، ولم تخف وطأته إلا بعد خروجهم منها ، ثم عاد الوباء إلى الظهور مرة أخرى في عام ١٨١٣ ، واستمر حتى عام ١٨٢٢ ، ثم ظهر مرة ثالثة في عام ١٨٣٤ ، ومرة رابعة في عام ١٨٤٨ ، وفي أثناء ذلك كله كان وباء الطاعون ما يزال موجودا لم تستأصل شأفته . ولما كان ظهوره يبدأ غالبا في جهات الشواطئ الشمالية المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، فقد اعتقد كثير من المصريين والأجانب على السواء ، أن الوباء يفد إلى هذه البلاد من تركيا ، وكان الإفرنج عند حدوث الطاعون يحتجبون في منازلهم وأحيائهم في عزلة عن جميع الناس ، أما الباشا والحكام فكانوا يلتمسون النجاة في الجهات النائية ، وقد بلغ الأمر في بعض الأحيان إلى حد أن أغلقت المصالح الحكومية أبوابها ، وتعذرت مقابلة الباشا حتى على قناصل الدول أنفسهم ، وقد وصف الشيخ الجبرتي طرفا من طرق

الوقاية ومكافحة الوباء التي اتبعتها الباشا في عام ١٢٢٨ هجرية (١٨١٣) ، فذكر أنه عندما جاءت الأخبار « بوقوع الطاعون الكثير بأسلامبول » ، أشار الأطباء على الباشا « بعمل كورتيلة بالإسكندرية على قاعدة اصطلاح الإفرنج بيلادهم ، فلا يدعون أحدا من المسافرين الواردين في المركب من الديار الرومية يصعد إلى البر إلا بعد مضي أربعين يوما من وروده ، وإذا مات بالركب أحد في أثناء المدة استأنفوا الأربعين » ، وعندما بدأ وباء الطاعون ينتشر بالإسكندرية في الشهر التالي (محرم ١٢٢٨ - يناير ١٨١٣) ، ومات به كثيرون في الثغر ، أمر الباشا « بعمل كورتيلة بثمر رشيد ودمياط والبرلس وشبرا ، وأمر الكاشف الذي بالبحيرة بمنع المسافرين المسافرين من البر ، وأمر أيضا بقراءة صحيح البخاري بالأزهر ، وكذلك يقرءون بالمساجد والزوايا سورة الملك والأحقاف في كل ليلة بنية رفع الوباء . وعندما فشلت هذه الوسائل وانتشر الوباء في القاهرة ، في شهرى مارس وأبريل (١٨١٣) أمر الباشا يوم ٨ أبريل « بعمل كورتيلة بالجيزة ونوه بإقامته بها » . ثم اتفق أن مات « بالحكمة عند القاضي شخص من أتباعه ، فأمر بحرق ثيابه ، وغسل المحل الذي مات فيه وتبخيره بالبخورات ، وكذلك غسل الأواني التي كان يمسها وبخروها . وأمروا أصحاب الشرطة ، أنهم يأمرؤن الناس وأصحاب الأسواق ، بالكس والرش والتنظيف في كل وقت ونشر الثياب . وإذا ورد عليهم مكاتبات ، خرقوها بالسكاكين ودخنوها بالبخور قبل ورودها . ولما عزم الباشا على كورتيلة الجيزة ، أرسل في ذلك اليوم ، بأن ينادوا بها على سكانها ، بأن من كان يملك قوته وقوت عياله ستين يوما ، وأحب الإقامة ، فليمكث بالبلدة وإلا فليخرج منها ويذهب ويسكن حيث أراد في غيرها ، ولهم مهلة أربعة ساعات ، فترجع سكان الجيزة ، وخرج من خرج وأقام من أقام . وكان ذلك وقت الحصاد ، ولهم مزارع وأسباب مع مجاورهم من أهل القرى ، ولا ينجى احتياجات الشخص لنفسه وعياله وبهائمهم فمنعوا جميع ذلك حتى سدوا خروق السور والأبواب ، ومنعوا المعادى مطلقا ، وأقام الباشا بيت الأزيكية لا يجتمع بأحد من الناس إلى يوم الجمعة ، فعدى في ذلك اليوم وقت الفجر وطلع إلى قصر الجيزة ، وأوقف مرين الأولى بير الجيزة والأخرى في مقابلها بير مصر القديمة . فإذا أرسل الكتخدا أو المعلم غالى إليه مراسلة ، تناولها المرسل للمقيد بذلك في طرف مزراق ، بعد تبخير الورقة بالشيخ واللبان والكبريت ، ويتناولها منه الآخر بمزراق آخر على بعد منهما ، وعاد راجعا ، فإذا قرب من البر تناولها المنتظر له أيضا بمزراق ، وغمسها في الخل وبخرها بالبخور المذكور ، ثم يوصلها لحضرة المشار إليه بكيفية أخرى .

فأقام أياها وسافر إلى الفيوم ورجع كما ذكر ، وأرسل مماليكه ومن يعز عليه ويخاف عليه من الموت إلى أسير .

وكان « عمل الكورنتية » بالجيزة أسير السبل لتوق الوباء عند انتشاره . قال الجبرتي في حوادث شهر ربيع الثاني ١٢٣٠ (١٣ مارس ، ١٠ أبريل ١٨١٥) : « في ثامنه (٢٠ مارس) عمل محرم بيك الكورنتية بالجيزة ، على نسق السنة الماضية ، من إخراج الناس وإزعاجهم ، تطيراً وخوفاً من الطاعون » وفي ١٩ مايو من السنة نفسها « أخرجوا عساكر كثيرة ، وجههم (الباشا) إلى الثغور ومحافظه الأسا كل ، . . وسئل كتخد بيك عن سبب خروجهم ، فقالوا خوفاً عليهم من الطاعون ولثلا يوخروا المدينة ، لأنه وقع في هذه السنة مـوتان بالطاعون ، وهلك الكثير من العسكر وأهل البلد والأطفال والجواري والعبيد خصوصاً السودان . فإنه لم يبق منهم إلا القليل النادر ، وخت منهم الدور . (وفي أواخر مايو) أخرج كتخدا بيك صدقة تغدق على الأولاد الأيتام ، الذين يقرءون بالكتاتيب ويدعون برفع الطاعون . فكانوا يجمعونهم ويأتى بهم فقهاؤهم إلى بيت حسين كتخدا الكتخدا ، عند حيضان مصلى ، ويدفون لكل صغير ورقة بها ستون نصفاً فضة ، يأخذ منها جزءاً ، الذي يجمع الطائفة منهم ، ويدعى أنه معلمهم زيادة عن حصته . »

وكذلك ذكر الجبرتي شيئاً من إجراءات الوقاية ، التي اتخذت عند انتشار الطاعون ، في شهر جمادى الثانية ١٢٣٤ (٢٨ مارس — ٢٥ أبريل ١٨١٩) فقال « وفي هذا الشهر حصل بعض موت بالطاعون ، فداخل الناس وهم بسبب ما حدث في أكار الدولة والنصارى من التحجب وعمل الكورنتيات ، وهي التباعد من اللامسة وتبخير الأوراق والمجالس ونحو ذلك . » وقضى الباشا شهر رمضان من هذا العام (٢٤ يونية — ٢٣ يولية ١٨١٩) وهو « مكرتن بشبرا ، ولم يطلع إلى القلعة كعادته في شهر رمضان » وفي آخر سنة من « تاريخ » الشيخ الجبرتي ، ذكر في حوادث شهر رجب ١٢٣٦ (٤ أبريل — ٣ مايو ١٨٢١) أن « ممالك الباشا (سافروا) إلى جهة أسير مثل العام الماضي ، ليكرتنوا هناك حذراً وخوفاً عليهم من حدوث الطاعون بمصر .

ولم ينقطع ظهور وباء الطاعون في السنوات التالية ، ولعل أخطر انتشاره كان في عام ١٨٣٥ ، عند ما اجتاحت القاهرة وبلاد الوجه البحري بشكل عنيف . فعظم عدد ضحاياه حتى حتى بلغوا في القاهرة وحدها ، كما أذيع وقتذاك ، واحداً وثلاثين ألفاً ، ولو أن القنصل الإنجليزي « كامبل » Campbell اعتقد أن عددهم كان يزيد كثيراً على ذلك ، بل قدر عدد

من ماتوا بالطاعون من الأهالي المسلمين وخدم بواحد وثلاثين ألفاً ، ومات من القبط حوالي ربعم أي عشرين ألف نسمة ، وأما البيوت التي أغلقت أبوابها بسبب وفاة أصحابها وجميع سكانها فكانت ١٢٠٠ بيتاً .

لهذا اهتم محمد علي بنشئون الصحة العامة اهتماماً بالغاً ، ولم تقتصر جهوده على مكافحة الطاعون « والكوليرا » ، بل تعدت ذلك إلى معالجة الأمراض الأخرى المتفشية بين الأهلين ، كالمد والجدرى والدوسنتاريا وغيرها ، وكانت الوسائل التي لجأ إليها إما وقائية كاللحجر الصحي ، وإما علاجية كالأدوية وعلى معاونة الأطباء الأجانب ، أمثال كلوت بك وغيطاني بك (Gaetani) ، في بحث شئون الصحة العامة ، واتخاذ ما يلزم لمكافحة هذه الأمراض ، وكذلك إنشاء مدرسة الطب ، واستحضار الكتب الطبية والأدوية وإقامة المستشفيات ، وإيفاد البعث الطبية إلى الخارج ، وتشجيع الأطباء الأجانب الذين يحضرون إلى البلاد لمزاولة مهنة الطب ، والترحيب بالهيئات العلمية التي تقف إلى مصر لإجراء بعض البحوث والتجارب الطبية . هذا إلى مطاردة (الدجالين) من الوطنيين والأجانب ، الذين كانوا يفررون بأبناء البلاد ، وينتحلون لأنفسهم صفة الأطباء ، حتى يروجوا بضاعتهم الزائفة .

وبدل على تشدد الباشا في مراقبة الدجالين وأدعياء الطب ، ما ذكره الجبرتي في حوادث شهر جمادى الثانية ١٢٣٢ (أبريل — مايو ١٨١٧) ، إذ قال إن منادياً أعمى يقوده آخر طاف بالأسواق ، « يقول في ندائه ، من كان مريضاً ، أو به رمد أو جراحة ... فليذهب إلى خان بالموسكى ، به أربعة من حكماء الأفرنج أطباء ، يداوونه من غير مقابلة شيء ، فتعجب الناس من هذا وتحاكوه ، وسموا إلى جهتهم لطلب التداوى » . ثم لم يلبث أن « وصل خبر الأطباء ومناداتهم إلى كتحدا بيك ، فأحضر حكيم باشا وسأله ، فأنكر معرفتهم وأنه لا علم عنده بذلك . فأمر بإحضارهم وسألهم فخلطوا في الكلام ، فأمر بإخراجهم من البلدة ، ونفهم في الحال ، وذهبوا إلى حيث شاء الله » . ثم ذكر الجبرتي تعليقا على هذا الحادث ، ما يدل على أن الباشا كان يعاقب كذلك أدعياء الطب من الأهالي ، فقال ، « ولو فعل مثل هذه القعلة بعض المسلمين ، لجوزى بالقتل أو الخازوق » . بيد أنه كان يقابل هذا من جهة أخرى تشجيع الباشا للأطباء الذين يقصدون لعلاج الناس عن علم ودراية ، فقد ذكر القنصل الإنجليزي « كامبل » في أكتوبر ١٨٣٦ ، كيف أن أحد أطباء العيون ويسمى الدكتور « شارلس نيلر » Charles Naylor ، زار الإسكندرية في هذه السنة ، ونجح في علاج بعض المصابين بالرمد ، وذاع صيته بسبب نجاحه حتى ازدحم الناس بيابه ،

وأراد الباشا أن يحبب إليه البقاء في مصر للانتفاع بمهارته ، فعرض عليه مرتبا سنويا كبيرا يبلغ مائتين ألفا من الجنيهات .

و كذلك كان من أثر عناية محمد علي بالصحة ، أنه أصدر أمرا « بإنشاء مارستان بأبي زعبل المجاور جهاد آباد ، يسع أكثر من ١٥٠٠ مريض ، برئاسة طبيب ، ويرتب تحت يده مائة تلميذ من أبناء مصر المستعدين ، ويخصص معه ما يلزم من الأساتذة ، وتستحضر الكتب الطبية . فأنشأ الي مارستان بإشراف الخواجة كلوت بك ، وكل ما يلزم لراحة المرضى من أسرة وغيرها ، واستحضرت الأدوية وابتدأت الدراسة بالمدرسة الطبية في غرة شعبان ١٢٤٢ الموافق ٢٨ فبراير ١٨٢٧ » . فكانت هذه مدرسة الطب البشرى التي أنشأها محمد علي في أبي زعبل ، وظلت بمكانها مدة طويلة حتى نقلت أخيرا مكان المدرسة التجهيزية بالقصر العيني في أوائل عام ١٨٣٧ ، وعهد إلى كلوت بك ، بصفته رئيس المدرسة وأول من اقترح إنشاءها ، بأن يختار جماعة من الأطباء الأجانب للتدريس بها ، فوقع اختياره على « جيطاني بك » طبيب محمد علي و « بارتلمى » Barthelmy و « لاسبيرنتزا » Lasperanza وغيرهم . وقبل إنشاء هذه المدرسة بعامين ، كان الباشا قد أنشأ « مستشفى أبي زعبل » الحربى الكبير . وفي عام ١٨٢٦ كان قد أنشأ أيضا « مجلسي الصحة والاستباليات » الذى سمي منذ ١٨٣٤ بمجلس الصحة العمومية . وفي مارس ١٨٢٧ (٨ شعبان ١٢٤٢) ، صدر أمره إلى « بلال أغا ناظر الترسانة بالإسكندرية ، بإنشاء مستشفى بالإسكندرية ، فى المحل الذى يستحسنه حكيمباشى الثغر » .

ومن حسنات الباشا كذلك أنه أغلق « المارستان » ، وكان بمثابة « مستشفى » للمجانين ، وكان المرضى يعيشون فى قذارة بالغة ، ويرسفون فى قيود وأغلال مثبتة فى الجدران ، وبلغ من امتهان آدميتهم ، أن أيا من الناس كان يستطيع مشاهدتهم (والفرجة) عليهم ، لقاء جعل يدفعه لحارس المارستان ؛ لهذا اقترح كلوت بك إلغاءه ، ووافق على ذلك « مجلس الأطباء » ، فصدرت أوامر الباشا بأن يبنى مستشفى « برسم المجانين بجهة الأزبكية » على وجه السرعة ، حتى ينقل مرضى « المارستان » إليه .

وعندما قرر « نيقولا الأول » قيصر روسيا تأليف « لجنة طبية » ، لبحث مسألة « التطهير بحرارة الشمس » ، باعتباره إحدى وسائل الوقاية ضد انتشار الطاعون ، وأرادت هذه اللجنة زيارة الأقطار التى ينتشر بها هذا الوباء وبخاصة مصر والشام ، رحب محمد علي بقدمها إلى مصر . وقد وصلت اللجنة إلى الإسكندرية فى أواخر عام ١٨٤٢ ، وكانت

برئاسة « أومانيتز » Oumanetz مدير الحجر الصحي في ثغر « أوديسا » ، وأرسل كلوت بك إلى القنصل الروسي في مصر « كريمر » Krehmer ، أن محمد علي قد أصدر أوامره إلى « مجلس الصحة العمومية » بتقديم كل مساعدة للجنة ، كما أصدر في ١٢ مارس ١٨٤٣ ، أمرا إلى وكيل شورى المعارف ، جاء فيه أنه بمناسبة حضور هذه اللجنة « من طرف حكومة روسيا » ، لأجل إجراء بعض تجارب لمعرفة درجة سريان علة الوباء ، والتمكن من تخصيص حدود لها ، وذلك موقوف على إلباس بعض الأشخاص السليمى البنية ، ملابس الذين أصيبوا بالداء ، بعد تطهيرها في حرارة الشمس على درجة ٦٠ ، ومن المؤكد عدم إمكان وجود من يرضى بتلك التجارب من الخارج ، فقد استحسن عمل التجربة في المهين باللومان . فينبغى لدى حضور كلوت بك لطرفه ، إعطاؤه بعض أشخاص لعمل هذه التجربة المفيدة لمعوم البشر . وقد استطاعت هذه اللجنة أن تجرى تجاربها طوال عام ١٨٤٣ في الإسكندرية والقاهرة ، وأمكنها أن تملأ صندوقين بأشياء كثيرة تم تطهيرها بهذه الطريقة ، ثم أرسلتها إلى « أوديسا » للفحص عنها .

وكان الحجر الصحي من أهم وسائل الوقاية التى اتخذها الباشا لمكافحة الطاعون و « الكوليرا » . وقد تقدم ذكر انتشار وباء « الكوليرا » في السويس والإسكندرية والقاهرة في ١٨٣١ ، كما انتشر في سائر أنحاء القطر وبخاصة إقليم الفيوم ، وقد علم « لافيزون » Lavison القائم بأعمال القنصلية الروسية في مصر ، من بوغوص بك ، أن عدد ضحايا هذا الوباء في السويس ، منذ بداية ظهوره في يولية ١٨٣١ ، إلى بدء اختفائه في أواخر سبتمبر من العام نفسه ، بلغ خمسة وتسعين ألفا ، منهم خمسة آلاف من الجنود ، وألفان من البحريين . أما الإسكندرية . فقد وصل الوباء فيها إلى سراى الباشا نفسه ، ويقول « لافيزون » إن الباشا نجما منه بأعجوبة ، وكان من أثر ذلك كله ، أن قرر محمد علي إنشاء « معزل » للقادمين من أرض موبوءة ، أى إنشاء « كووتينه » أو « لازاريتو » ، على نمط المنازل الأوربية ، حتى يمكن فرض رقابة صحية دائمة على السفن الآتية من الخارج ولما كان هذا يعنى تفتيش السفن الأجنبية ومراقبة الملاحين الأوروبيين ، فقد طلب الباشا إلى القناصل مؤازرته في ذلك ، فاجتمعوا لدى القنصل الفرنسى « ميمو » Mimaut ، وفي ٨ أكتوبر ١٨٣١ شكلوا بموافقة الباشا « لجنة قنصلية صحية » من خمسة أعضاء ، تبحث موضوع المعازل اللازمة لمنع انتقال الأوبئة إلى مصر ، وقد قبلت هذه اللجنة مبدأ الحجر الصحى ، على أن يجرى تنفيذه عقب إنشاء « معزل » الإسكندرية ، كما أشارت اللجنة

على الباشا بإقامة هذا « المعزل » على الشاطئ ، عند الميناء الجديد « الميناء الشرقى » ، حيث ترسو جميع السفن مدة الحجر الصحى .

وفى عام ١٨٣٥ ألفت لجنة أخرى برئاسة القنصل الإنجليزى « كامبل » ، للنظر فى وسائل تحسين الصحة العامة بالإسكندرية ، بعد أن انتشر الطاعون فى صيف ذلك العام انتشاراً ذريعاً . وقد استطاعت اللجنة أن تقوم بأعمال مفيدة كهدم الأكواخ القذرة فى الأحياء الوطنية ، وردم البرك والمستنقعات ذات الماء الآسن ، ونقل مدبغة الجلود من وسط المدينة ، وفتح طريق متسع من الحى الأوروبى إلى الجمرى . وقد كان لهذه الأعمال وللرقابة الصحية الدقيقة ، أثر ظاهر فى عام ١٨٣٦ ، حين توفى فى الحجر الصحى بالإسكندرية ، بعض الحجاج العائدين من مكة إلى الأستانة بعلّة الهواء الأصفر (أو الكوليرا أو الهیضة) فامتنع انتشار الوباء بفضل ما اتخذ من احتياطات شديدة ، ولم يلحق الإسكندرية أى سوء ، وعلى الرغم من كثرة الحجاج العائدين من أقطار موبوءة ، استطاع « كامبل » فى نوفمبر عام ١٨٣٦ ، أن يكتب إلى حكومته بأن الوباء قد اختفى بسبب نظام الحجر الصحى المتبع ، قال القنصل : « إن الباشا قد ترك الأمر كله فى يد مجلس الصحة القنصلى ، على أنه لا يكتفى بتنفيذ جميع ما يأمر به المجلس ، بل يسر له الحصول على ما يحتاج إليه من مال للإنفاق على المعزل لما يتطلبه من مبالغ طائلة ، بسبب العدد العظيم من الأوربيين الموظفين فيه . » ولكن استدعاء « كامبل » ، وقلة مبالاة خلفه « هودجس » Hodges وحدث أزمة بين محمد على والدول الكبرى فى عام ١٨٣٩ ، واستياء الباشا من أعمال اللجنة وبخاصة عند ما أذنت للسفن الآتية من تركيا بعدم البقاء فى الحجر الصحى ، طالما كانت تحمل تقارير بخلوها من الأمراض ، كل ذلك جعله يقرر حل اللجنة الصحية ، ويأمر بتشكيل لجنة جديدة برئاسة بوغوص بك ، على أن يعاونه جماعة من التجار الأجانب من مختلف الجنسيات ، وفى ٢٩ ديسمبر ١٨٣٩ كتب بوغوص إلى الهيئة القنصلية يشكر لها ما قامت به من خدمات فى (الإدارة الصحية) ، ويبلغها أمر النظام الجديد .

غير أن القناصل وفى طليعتهم « هودجس » الإنجليزى Hodges ، و « كوشيليه » الفرنسى Cochelet ، و « ميدم » الروسى Medem ، و « لاورين » النمساوى Laurin ، احتجاجوا فى ٨ يناير ١٨٤٠ على تأليف لجنة لم يؤخذ رأيهم فى تأسيسها ، ورفضوا الاعتراف بها ، « ورأوا من واجبهم أن يبلغوا بوغوص بك ، أنهم لن يستطيعوا بحال من الأحوال التسليم بوجود لجنة صحية ليس لهم فيها من يمثلهم ؛ لأن تجارتهم وشئون رعاياهم إنما تخضع لسلطتهم

القضائية فحسب : « ثم انتدب القناصل ثلاثة منهم لبحث هذه المسألة ، ووعدوا بتقديم تقرير شامل عنها إلى بوغوص بك بعد أن يفرغ زملاؤهم من دراسة الموضوع .

ولكن حدث في منتصف يناير أن ظهرت إصابة الطاعون ، فأصدر الباشا أوامره إلى بوغوص بك في ١٧ ذى القعدة ١٢٥٥ (٢٢ يناير ١٨٤٠) حتى يبادر بتنفيذ الأوامر التي صدرت إليه ، فشككت الهيئة الجديدة من مفتش الضبطية طاهر افندى ، وسعيد محمد بدر الدين افندى من التجار الممانيين ، « وميشيل توسيجه » Tossizza التاجر اليوناني . « وچول باستريه » Jules Pastre التاجر الفرنسي ، « وهاريس » A. C. Harris التاجر الإنجليزي و« ديمريشر » Dumreicher التاجر الألماني « وأنيبال دي روسيتي » Annibale de Rossetti التاجر التسكاني .

وإزاء إصرار الباشا على رأيه ، قرر القناصل — كما يقول « توسيجه » « عدم السير إلى أبعد مما فعلوا » ، حتى لقد رد « هودجس » القنصل الإنجليزي العام ، على خطابات بوغوص بك ، دون أن يبدى أية ملاحظات عليها ، مع أنه كان صرقتاً بها صورة من أمر الباشا ، وضورة أخرى من الأنظمة التي وضعت للإدارة الصحية الجديدة .

غير أن قناصل الدول طلبوا بعد وقت قصير أن يجرى تنظيم هذه الهيئة على نمط مجلس الصحة بالقسطنطينية ، فيما يتعلق بأنظمة الحجر الصحي ، كما طلبوا ملحقين أن ينفذ الباشا الأنظمة والقوانين التي أصدرها الباب العالي في ٢٧ ربيع الأول ١٢٥٥ (١٠ يونية ١٨٣٩) وفي ٢٥ ربيع الأول ١٢٥٦ (٢٧ مايو ١٨٤٠) ، تلك الأنظمة والقوانين التي أرسلت بمقتضاها البعثات الأجنبية بالقسطنطينية مندوبين عنها إلى « مجلس الصحة » العثماني لإرشاد المجلس ومعاونة أعضائه في الشئون الصحية . ولم يجد الباشا بأساً من إجابة هذا الطلب ، فكتب بوغوص بك إلى رئيس الإدارة الصحية بالإسكندرية في ١٥ أكتوبر ١٨٤٢ حتى يعمل بهذا النظام « وهو نظام ترسل بمقتضاء البعثات الأجنبية لدول بروسيا والروسيا وفرنسا وسردينيا واليونان والنمسا وبريطانيا العظمى مندوبين عنها لتمثيل هذه الدول في المجلس الصحي . » ومنذ ذلك التاريخ صارت الهيئة أو الإدارة الصحية تسمى « مجلس الصحة » ، وكان يتألف من فخري بك رئيساً ، وحسن بك وخورشيد افندى مساعدين له والدكتور « جيطاني » بك « وهاج بك Hage » وبيدان « بك Beidan » أطباء مستشارين كما كان يتألف من مندوبي الدول سالفة الذكر ، ومن سكرتير ، على أن يكون لهذا المجلس جميع اختصاصات اللجنة الصحية القنصلية القديمة . وقد أرسل بوغوص بك في اليوم نفسه

إلى قناصل الدول في الإسكندرية يبلغهم هذا القرار ، ويطلب إليهم أن يختاروا ممثلهم في « مجلس الصحة » الجديد . ولما كان محمد علي يرى من الضروري قبل البدء في تنفيذ النظام المقترح بصفة جدية أن ينال موافقة الباب العالي الرسمية على تطبيق قوانين ١٨٣٩ ، ١٨٤٠ التي تقدم ذكرها ، فقد أصدر الباب العالي أوامره بذلك فيما يتعلق بالحجر الصحي في الإسكندرية في سبتمبر من العام التالي ١٨٤٣ .

غير أن مسافة الخلف لم تلبث أن اتسعت بين أعضاء المجلس بشأن مزايا الحجر الصحي باعتبارها خير وسائل الوقاية عند انتشار الوباء . فكان من رأى « كلوت بك » مثلاً ، أن عدوى الطاعون لا تنتقل بالاحتكاك والمخالطة ، كما كان من رأى « جيطاني بك » طبيب الباشا أن عدد الموتى بالأمراض العادية بالإسكندرية في غير أوقات انتشار الطاعون ، يزيد في اليوم الواحد على عدد المتوفين بالطاعون ، إذ يتراوحون في الحالة الأولى على حد قوله من ثمانية عشر إلى عشرين شخصاً ، بينما لا يزيدون في الحالة الثانية على ثمانية أو اثني عشر شخصاً . ويقول أحد المعاصرين وهو « جسكيه » Guisquet . إن بعض الأطباء المهتمين بهذه الشئون كانوا يوافقون كلوت بك على ما يراه بشأن عدم انتقال العدوى ، ولكن الجمهرة العظمى من الأطباء ظلت تخالفه ، وعلى الرغم من أن أحد مساعدي كلوت بك توفي عندما أجريت عليه تجربة التطعيم بمصل الطاعون ، فإن هذا الحادث لم يزعزع عقيدة الطبيب وأعوانه في صحة آرائه .

وفي أغسطس ١٨٣٨ ألقى الطبيب الإنجليزي « جيمس ليدلو » James Laidlaw ، بحثاً أمام الجمعية البريطانية للعلوم (British Association of Science) ذكر فيه أن كلوت بك أكد له أن وباء الطاعون لا ينتشر بمجرد انتقال العدوى ، وأنه (أى كلوت بك) حقن نفسه مرتين بمصل الطاعون فلم يلحقه أى أذى ، وزيادة على ذلك فقد أثبت أن ارتداء ملابس المتوفين بالطاعون لا ينقل المرض ، ولذلك يعتقد كلوت بك أن فرض الحجر الصحي وإنشاء المعازل لا جدوى من ورأئهما ، وقد ذكر « ليدلو » كذلك أن « جيطاني بك » الطبيب الخاص للباشا يؤمن بصحة هذه الآراء .

ولا شك في أن تلك الآراء كانت ذات أثر واضح في الخط من قيمة نظام الحجر الصحي في أواخر أيام محمد علي ، لذلك خففت قيود هذا النظام شيئاً فشيئاً حتى أهملت في النهاية . ومع هذا فقد كان الطاعون من الموضوعات ذات الشأن والخطر التي شغلت أذهان المعاصرين ، حتى أن الدكتور « چون بورنج » عند ما قدم تقريره المشهور إلى حكومته في

مارس ١٨٣٩ ، وجد من الضروري أن ينحصر جزءا كبيرا منه لمعالجة هذا الموضوع على نحو مفصل ، كما أثبت في نهاية تقريره ، ذلك البحث الذى ألقاه الدكتور « جيمس ليدلو » فى نيويورك لإقامة الحججة على خطئ رأى القائل بانتشار الوباء عن طريق انتقال العدوى من المخالطة والاحتكاك ، تأييدا لما يذهب إليه من قلة جدوى المازل الصحية ونظام الحجر الصحى .

(ح) التعليم وتنوير الأذهان :

كان التعليم ونشر الثقافة من أعظم وجوه الإنفاق فائدة ، حتى أن الذين ركبوا متن الشطط فى نقد أعمال الباشا العمرانية ومشروعاته الإنسانية ، لم يسعهم سوى الاعتراف بأن الباشا ما كان يهدف من عنايته بالتعليم إلى منفعة ذاتية ، لأن المتعلمين أنفسهم هم الذين يفيدون من التعليم أكثر من سواهم ، كما اعترف أولئك الناقدون بأن أسس الحضارة المصرية الحديثة ، إنما يرجع الفضل فى وضع أكثرها إلى محمد على ، إذ عنى « بتنوير أذهان » المصريين وتعليمهم ، وهو أمر تقاضاه جهدا عظيما يكفى لبيان حقيقته ، ما ذكره الباشا فى بعض أحاديثه مع القنصل الروسى « دو هاميل » Duhamel من أنه عندما تسلم زمام الأمور فى مصر ، لم يكن بها أكثر من مائتين يعرفون القراءة والكتابة ، باستثناء الكتبة من القبط . وكان من آثار اهتمامه البالغ بالتعليم ، أن استطاع تمهيد الطريق لدخول الحضارة الغربية فى مصر ، دون أن تقوم بالبلاد ثورة ، أو يقع اضطراب ، على عكس ما حدث فى تركيا حين بدأ السلطان محمود الثانى حركة الإصلاح . ولعل السبب الأكبر فيما أحرزه الباشا من نجاح فى هذا المضمار ، احترامه العميق للأزهر الشريف ، وهو دعامة التعليم الإسلامى فى مصر والشرق ؛ ولكنه إلى جانب عنايته بدعم الأزهر محافظة على الدراسات الدينية والفقهية وإحياء التراث الإسلامى التليد ، كان معنيا بإنشاء المدارس والمؤسسات التى تكفل إعداد الرجال الذين يحتاج إليهم الحياة المدنية فى شتى فروع الإدارة والحكومة والجيش والبحرية والزراعة والصناعة والمنشآت العمرانية ، أى إعداد تلك « الصفوة » التى كان يرجح أن تحدث فى « العقلية » المصرية بمرور الزمن تطورا ملحوظا الأثر ، يخرج تفكير المصريين من ذلك النطاق الضيق ، نطاق المصور الماضى ، إلى أفق الحضارة الغربية وإنه لفسيح . وبفضل هذه الخطة الحكيمة ، استطاع محمد على أن يصلح من شئون البلاد ، دون أن يصطدم بالتقاليد الدينية الراسخة ، بل لقد ظل طوال حكمه وله فى العالم الإسلامى

مكانة عالية وصيت ذائع . أما السلطان محمود الثانى فقد أثار ضده معارضة شديدة ، لأنه حاول القيام بمشروعاته الإصلاحية قبل أن يهيئ لنجاحها الأسباب .

وقد كان جل اعتماد محمد على فى تحقيق ما يرمى إليه من رفع المستوى العلمى والثقافى فى البلاد ، على إنشاء المدارس وإيقاد البعثات العلمية والفنية والصناعية إلى أوروبا ، وترجمة كتب العلوم والفنون وطبها ونشرها وإصدار الوقائع المصرية ؛ غير أنه وجه الشطر الأكبر من عنايته إلى نشر التعليم بين « أبناء العرب » ، تحدوه الرغبة فى التوفيق بين إعداد من يتطلبهم العمل فى الحكومة و« تعليم العباد » أى تنوير أذهان المصريين ؛ وذلك حتى ينفسح أمامهم طريق الحضارة الحديثة ، فيسيروا فيه بقدم ثابتة إلى جانب الدول الغربية العظيمة .

المدارس :

ويبدو من دراسة تاريخ التعليم فى عهد محمد على ، أن الباشا قصر عنايته فى البداية على إعداد من كان فى حاجة إليهم لممارسة شئون الحكم والإدارة ؛ ولكنه سرعان ما عنى بنشر ألوية العلم لفائدة الأمة ذاتها . غير أنه كان يخشى أن يفضى التوسع فى تعليم الأهالى ، إلى وجود عدد من المتعلمين تضيق فى وجوههم سبل العمل ، وكان منشأ هذه الخشية ، ما عرفه الباشا عن الأحوال السائدة فى أوروبا وقتذاك ، وهى أحوال بسطها الباشا فى أحد كتبه لولده إبراهيم فى ٢٩ ذى الحجة ١٢٥١ (١٦ أبريل ١٨٣٦) ؛ حتى ينظر « إلى ما تعانيه أوروبا عهدئذ من نتائج تعميم التعليم بين أبناء العامة ، وإلى أنهم كانوا قد تورطوا فى تعليم للناس ؛ حتى أصبحوا وليس فى طاقتهم تلافى ما فات ، فإذا كان هذا المثال أمام الأنظار ، فمن الواجب أن تتفضلوا فتكتفوا بتعليم القراءة والكتابة لعدد منهم واف بأعمال الرياسة ، غير مولعين بتعميم ذلك التعليم » ، وكان من المنتظر فى هذه الظروف أن يبدأ الباشا بإنشاء المدارس التى يشعر بحاجتها إليها ؛ لإعداد ما يتطلبه الجيش والمصالح الأخرى من « رؤساء » .

لذلك بدأ محمد على بإنشاء المدارس الحربية لتخريج الضباط ، كما أنشأ « الدرسيخانة الملكية » لإعداد موظفين يستخدمون فى دواوين الحكومة وأقلامها ، و« مدرسة الإدارة الملكية » لإعداد طائفة من الموظفين والترجمين ، وفى فترات مختلفة أنشئت كذلك مدارس الطب البشرى والطب البيطرى والزراعة و« المهندسيخانة » والألسن وغيرها . وكان تأسيس

جميع هذه المدارس استجابة لدواعي الحاجة إلى سد مطالب الحكومة ، وقد ظلت جميعها تابعة لديوان الجهادية مدة طويلة ، وكانت مدرسة القلعة أول مدرسة أنشأها الباشا ، وقد جمع فيها أبناء المالك ، وبخاصة بعد المذبحة المعروفة في عام (١٨١١) ؛ ثم لم يلبث أن أنشأ مدرسة حربية لإعداد ضباط مدربين على الأساليب الحديثة ، واختار أسوان مكانا لها ؛ حتى تكون بعيدة عن عسكر الباشا من الترك والألبانيين المتمسكين بالأنظمة العتيقة ، غير أن المدرسة لم تستمر في مقرها طويلا ، إذ لم يلبث الباشا أن نقلها إلى إسنا فأخيم ثم إلى النخيلة وأخيرا إلى الخانقا .

يبد أنه سرعان ما تبين للباشا أن التلاميذ المختارين للمدارس الحربية وغيرها من المدارس « الخصوصية » في حاجة إلى قدر كاف من التعليم قبل الالتحاق بها ، لذلك أنشأ مدارس تجهيزية وابتدائية ، منها مدرسة تجهيزية أنشئت بالقصر العيني في عام ١٨٢٥ لتمد المدارس الحربية بالتلاميذ ، كما شرع يكثر من إنشاء المكاتب الابتدائية في الأقاليم ، حتى بلغ عدد هذه المكاتب في المدن والقرى في عام ١٨٣٦ سبعة وستين مكتبا ، هذا عدا المكاتب الأخرى القديمة أو « الكتائب » ، التي يعلم « الفقهاء » فيها أبناء الريف والحضر القرآن الكريم ومبادئ الكتابة والقراءة ، وكان عرض الباشا من إنشاء هذه المكاتب الابتدائية نشر التعليم الأولى بين « أبناء العرب » ، فضلا عن إعداد التلاميذ الذين يريد إلحاقهم بالمدرسة التجهيزية . والفرق بين المكاتب الحكومية والكتائب الأهلية ، أن الأولى كانت تحت إشراف السلطات الحاكمة في المديرية ، وتكفل الحكومة بنفقات التلاميذ الذين يحشدون بين جدرانها عن طوعية واختيار أو عن رهبة واضطرار ، وكانت الحكومة توجههم طبقا لحاجات الباشا ورغائبه ، وقد سوغ الباشا « أخذ الأبناء عن آبائهم بغير طلب ، لعدم استيناس الأمة بالمدارس » وهكذا أصبح الغرض من التعليم مزدوجا ، يجمع بين إجابة مطالب محمد علي ، وتنوير أذهان الأهالي أو « تعليم العباد » على حد قول الباشا نفسه ، وكان طبيعيا عندما يتسع نطاق التعليم وتنوع فروع وتعدد مدارسه ، أن تمس الحاجة إلى تنظيم شئونه ، إذ كانت كل مدرسة تعتبر نفسها ذات كيان مستقل ، لا تربطها بغيرها من المدارس أية رابطة ، ولا شك في أنه كان لهذه « اللامركزية » في بداية الأمر ، أثرها في خلق المنافسة المحمودة بين المدارس ، ولو أنها أدت في الوقت نفسه ، إلى حدوث احتكاك بين مديري المدارس ورجال ديوان الجهادية ، على أن الفوضى سرعان ما وجدت سبيلها إلى المكاتب (أو المدارس) الابتدائية ، فاختلفت إدارتها وحدثت عدة اختلاسات وانحط

مستوى التلاميذ من الناحيتين العلمية والصحية ، ثم سرت العدوى إلى المدرسة التجهيزية ، فقل عدد تلاميذها ، وهبط مستوى التدريس بها ، لقلة « الفنيين » بين معلمها ورؤسائها . وكان من عوامل هذا الاضطراب ، انصراف ديوان الجهادية عن العناية بشئون التعليم إلى الاهتمام بمسائل الحرب ومطالب الجيش . وقد حفزت هذه الحالة محمد على إلى التفكير في تنظيم المدارس ، منتهزاً عودة جماعة من أعضاء البعث المصريين الذين أوفدوا إلى أوروبا ، فرأى الاعتماد عليهم ، وعلى بعض من استخدمهم من الأجانب ، في وضع نظام للتعليم ، يوفق بين الغرضين المقصودين منه ، وهما كما سبق القول إعداد التلاميذ لمرحلة التعليم التجهيزي (توطئة لألحاقهم بمعاهد التعليم الخصوصي) ، ونشر التعليم بين الأهليين .

ولهذا أصدر الباشا أمره في أواخر ١٢٥١ هجرية (أوائل ١٨٣٦) بتأليف مجلس عام للنظر في تنظيم المدارس ، يرأسه مختار بك ، ومن أعضائه الوطنيين بعض من تعلموا في أوروبا كرفاعة رافع الطهطاوي ومحمد بيومي وأرتين بك وكياني بك وحكيكيان أفندي واسطفان أفندي ، ومن أعضائه الأجانب ، « كلوت بك » « وهامون » (ناظر مدرسة الطب البيطري) « ولامبير » Lambert « وقاران » Varin (ناظر مدرسة الفرسان) ، أما سكرتيره فكان « دوزول » Dozol ، وكانت مهمة هذا المجلس مقصورة على تقديم مشروع لتنظيم المدارس ، أطل « هامون » Hamont الحديث عنه في مؤلفه المعروف ، كما أثبتته القنصل الروسي « دوهاميل » في تقرير مطول بعث به إلى حكومته في ٦ يولية ١٨٣٧ . وفيه اقترح المجلس تقسيم المدارس ثلاثة أنواع : ابتدائية وتجهيزية وخصوصية ، بحيث يكون الغرض من المدارس الابتدائية نشر التعليم الأولى في البلاد وإعداد التلاميذ للالتحاق بالمدارس التجهيزية ، أما المدارس التجهيزية ، فتعد المتخرجين فيها للالتحاق بالمدارس الخصوصية ، التي تهدف إلى إعداد الموظفين اللازمين للإدارات المختلفة من مدنية وعسكرية ، لذلك أدرج في عداد المدارس « الخصوصية » ، كل من مدرسة الهندسة ومدرسة المدفعية ومدرسة الفرسان ومدرسة المشاة ومدرسة الطب البشري ومدرسة الطب البيطري ومدرسة الآسن (لتعليم الترجمة من الفرنسية إلى العربية أو التركية وكذلك تعليم اللغات) ، وزيادة على ذلك وضع المجلس لوائح عامة ، لكل مرحلة من مراحل التعليم الثلاث ، كما عني بالتوفيق بين الغرضين اللذين كان يهدف إليهما محمد على ، فأنقص عدد المكاتب الابتدائية إلى خمسين ، وجعل عدد التلاميذ بهذه المكاتب ٥٠٠هـ تلميذ فحسب ، ثم أشار بإنشاء مدرستين تجهيزيتين ، إحداها في

« أبى زعبل » قرب القاهرة تدسع لمجسامة وألف تلميد ، والأخرى فى الإسكندرية ، تدسع لمجسامة ، غير أن مدرسة الإسكندرية لم تنظم إلا فى أواخر عهد محمد على .

وكانت الخطوة التالية هى عناية الباشا بالناحية الإدارية ، أى بمسألة تنظيم العلاقات بين المدارس وديوان الجهادية ، فشكلت لهذه الغاية لجنة اجتمعت بديوان المعاونة ، وافقت بعد بحث طويل ، على « إقامة لجنة مؤلفة من بضعة رجال من خريجي مدارس أوربا لتتولى المحافظة على النظام المزمع قبوله ، ولتبحث فيما سيعرض عليها دوما من أمور القراءة والكتابة والتعليم والتعلم الخاصة بالمدارس » أى الشئون الفنية . وقد عرفت اللجنة الأخيرة باسم شورى المدارس ، أو مجلس المدارس ، أو مجلس المدارس المصرية ، وفى ٩ ذى القعدة ١٢٥١ (٢٦ فبراير ١٨٣٦) ، صدرت قوانين شورى المدارس ، وصدر الأمر فى اليوم نفسه ، بتعيين مختار بك رئيسا للشورى ، وشمل اختصاص شورى المدارس جميع الشئون الفنية والإدارية بمعاهد التعليم على اختلاف درجاتها ، وكان أعضاء المجلس ثلاثة عدا الرئيس ، ويحضر جلساته بعض نظار المدارس الخصوصية ، وكانت قرارات هذا المجلس خاضعة لديوان الجهادية .

على أن تبعية المدارس لديوان الجهادية من الناحية الإدارية ، سرعان ما أوقعت الصدام بين الديوان والشورى المختص بالناحية الفنية ، وكلما زاد هذا الاحتكاك شدة زادت رغبة الشورى فى الاستقلال بشئون التعليم ، أو على الأقل فى تحديد علاقاته بديوان الجهادية تحديدا واضحا ، ولا سيما أن بعض المدارس « الخصوصية » ، كدرسة الفرسان والطب البيطرى والطب البشرى كانت تعتمد على ديوان الجهادية فى إمدادها بما يلزمها من الأدوات والخيول كما كانت المستشفيات الملحقه بها تابعة للديوان ، وعندما شككت الشورى من إبطاء الديوان فى تنفيذ قراراتها ، وسد حاجات المدارس على وجه السرعة ، رأى الباشا حسبا لأسباب النزاع ، أن ينشئ المدارس ديوانا مستقلا للنظر فى شئونها ، بعد أن كثر عددها ، وصار لأغلبها طابع خاص ، وقد تم إنشاء هذا الديوان ، المعروف « بديوان المدارس » ، فى أوائل شهر ذى القعدة من عام ١٢٥٢ (أوائل الأسبوع الثانى من شهر فبراير عام ١٨٣٧) . ومن الثابت أن هذا الديوان (أو المجلس) ، اجتمع فى يوم السبت ٥ ذى القعدة ١٢٥٢ (١١ فبراير ١٨٣٧) ، برئاسة مختار بك ، وحضور أعضائه وجماعة من نظار المدارس ، وقرأ عليهم الرئيس أمر الباشا « بتفريق جميع المدارس من ديوان الجهادية ، وترتيب ديوان خاص لها » وهكذا انتقلت اختصاصات « شورى المدارس » القديم وديوان الجهادية ، إلى « ديوان

المدارس الجديد » ، ولو أن شورى المدارس ، ظل قائما إلى أوائل العام الهجرى التالى تقريبا (إبريل ١٨٣٧) .

بيد أن مشكلة التوفيق بين حاجات الحكومة وما كان يريد الباشا من « تعليم العباد » لم تلبث أن تفاقمت بعد أزمة الحكم الكبرى (١٨٣٩ — ١٨٤٠) ، حين استقرت الأمور وهذا نشاط الباشا العسكرى ، وخفض عدد الجيش ، إذ صارت وظائف الحكومة والإدارة لا تتسع لهذا العدد الضخم الذى أتم تعليمه فى المدارس . وكان للحالة الاقتصادية بعد عام ١٨٤٠ ، وما ترتب عليها من ضرورة القصد فى النفقات ، أثر كبير فى تعقد هذه المشكلة مما اضطر الباشا إلى معاودة البحث فى نظام التعليم على ضوء جديد .

لذلك تألفت برئاسة إبراهيم باشا ، لجنة اتخذت عدة قرارات وافق عليها الباشا فى ١١ أكتوبر ١٨٤١ (٢٤ شعبان ١٢٥٧) ، وألغيت بمقتضاها مكاتب الابتدائى أى المدارس الابتدائية ، كما ألغيت المدرسة التجهيزية بالقاهرة ومدرسة الموسيقى . بذلك استطاعت الحكومة أن توفر حوالى ٩٨٠٠٠ جنيه . ورغبة فى متابعة سياسة الاقتصاد شكت لجنة ثانية ، عهد إليها كذلك إعادة النظر فى أمر المكاتب الابتدائية والمدرسة التجهيزية الملقاة ، حتى يعاد منها ما تمس الحاجة إليه ، باعتبارها أساسا للمدارس الخصوصية ، وكان من أعضاء هذه اللجنة سليمان باشا الفرنساوى وأرتين بك وكانى بك ورفاعة رافع الطهطاوى والمسيو برون وغيرهم . وقد رأت اللجنة إنقاص تلاميذ المدارس الحربية ، بعد أن أنقص الجيش نفسه ، كما رأت أنه لم تعد هناك حاجة إلى العدد الكبير الذى يتخرج من مدرسة الطب البشرى كل عام ، ولذلك قررت توزيع جماعة من تلاميذها على مدرستى الزراعة والطب البيطرى ؛ وأنقصت عدد تلاميذ مدرسة العمليات ، وألغت قسم الجراحة الملحق بهذه المدرسة ، ثم قررت إعادة المدرسة التجهيزية وإلحاقها بمدرسة الألسن . أما المكاتب الابتدائية فقد رأت الاكتفاء بخمسة منها ، واحد بالقاهرة والباقي بالأقاليم ، على ألا يتجاوز عدد تلاميذها جميعا ٧٨٠ تلميذا . ولما كانت اللجنة تعمل على الاقتصاد فى النفقات ، فقد خفضت مرتبات التلاميذ فى جميع مراحل التعليم . على أن ذلك لم يمنع اللجنة من أن تقترح إنشاء قلم للترجمة . وقد وافق الباشا على قراراتها فى يناير ١٨٤٢ . وهكذا أصيبت المدارس الابتدائية من جراء هذا التنظيم المعروف « بترتيب ١٢٥٧ هجرية » ، بأكثر مما أصيب سواها ؛ إذ كانت سبعا وستين قبل عام ١٨٣٦ ، ثم صارت خمسين طبقا للألحقة المدارس الابتدائية فى شهر ذى القعدة من عام ١٢٥١ (فبراير — مارس ١٨٣٦) ، وأنقصت بعد ذلك إلى اثنتين وأربعين ، وألغيت

جميعها في أكتوبر ١٨٤١ ، ثم رُئي الاكتفاء بخمس منها وفق « الترتيب » الأخير ، ولم يتغير هذا العدد حتى نهاية عصر محمد علي .

وعلى ذلك صارت مكاتب المبتدیان لانهيـء للالتحاق بالمدرسة التجهيزية سوى العدد المحدود الذي تتسع له هذه المدرسة ، وهكذا أمكن بفضل هذا « الترتيب » التغلب على إحدى الصعوبات التي كانت من الأسباب التي أدت إلى إعادة النظر في تنظيم التعليم بعد الأزمة السياسية الكبرى ، ولو أن إلغاء هذا العدد الكبير من المدارس الابتدائية كان معناه في الواقع تضيق التعليم الأولى ، أي ذلك النوع من التعليم الذي كان يقصد الباشا من ورائه « تعليم العباد » وتنوير أذهان أفراد الشعب .

غير أنه مما يجدر ذكره أن النفوذ الغربي كان متغلغلا في شئون التعليم وبخاصة في مراحل الأولى ، فقد ظلت اللغة الإيطالية تحتل المقام الأول باعتبارها اللغة الشائعة في بلاد « الليقانت » ، فكان المدرسون الأجانب في بادئ الأمر من الطليان ، كما أرسل الباشا بعوثه الأولى إلى إيطاليا ، ثم حلت اللغة الفرنسية محل الإيطالية ، وكثر عدد الفرنسيين الذين استخدمهم الباشا في مختلف المرافق والمصالح والمنشآت . على أن النهضة التعليمية في عهد محمد علي استطاعت أن تبلغ ذروتها عندما أخذت بعوث المصريين تعود من الخارج إلى مصر . فقد وكل إلى هؤلاء المصريين أمر التعليم والأشراف على دور العلم ، كما تولوا مختلف المناصب الحكومية في الدواوين ومصالح الحكومة ، إلى جانب الخدمة في الجيش والبحرية والإدارة وما إلى ذلك .

البعثات :

أراد الباشا من إرسال البعث إلى الخارج ، أن يعد نواة صالحة من الرجال المستنيرين ، يمكنه إشراكهم في شئون الحكم والإدارة ، ويستطيع الاطمئنان إلى حسن قيامهم بالأعمال الفنية ، حتى يستغنى عن الأجانب في النهاية . لذلك بدأ الباشا بإيفاد البعث لإعداد المعلمين والصناع والأطباء ورجال الإدارة والضباط البريين والبحريين ، ثم تنوعت دراسات الأعضاء فتعلموا سبك الحروف والطباعة والصباغة وصناعة الفخار والزجاج والأسمت والتقطير وتكرير السكر وتبييض الثياب وبناء السفن « والميكانيكا » « والهيدروليكا » وتركيب الآلات وفنون الزراعة والطبيعة والنبات والاقتصاد الزراعي والتاريخ الطبيعي والمعادن والكيمياء وفروع الاقتصاد السياسي « والطبوغرافية » والفنون العسكرية والإدارة

الملكية والمالية والعدلية (المحاماة) وعلم الهندسة البحرية وعلم المدفعية واللغات الحية والترجمة ، إلى غير ذلك مما كانت تدعو إليه حاجة البلاد في ذلك الحين .

وقد شرع الباشا يرسل بعوثة إلى أوروبا في وقت مبكر ، فعادرت أولى البعثات مصر إلى إيطاليا في عام ١٨٠٩ ، ثم أرسل بعثته الثانية في عام ١٨١٣ ووزع أعضاء هذه البعثة بين ليفورنو وميلان وفلورنس وغيرها .

ولإيفاد هذه البعوث إلى إيطاليا في عامي ١٨٠٩ ، ١٨١٣ مغزى لا تخفى دلالاته ، إذ أنه يشير إلى الجهة التي صوب محمد علي أنظاره نحوها ، لينقل عنها ثقافة الغرب إلى مصر . ولا جدال في أنه كان في وسع الباشا أن يتجه إلى غير إيطاليا فهناك بعض الدول الكبرى كفرنسا وإنجلترا كان في مكنته أن يأخذ عنها ما يشاء من ثقافات لا يجد مندوحة عن الانتفاع بها ، مادام يهدف إلى « تطعيم » الثقافة الشرقية بثمرات الفكر الغربي . غير أن اهتمام الإنجليز بمصر كان ما يزال في بدايته ، فلم يعنوا بنشر ثقافتهم بين أهلها ولم تكن لهم فيها جالية كبيرة ولكن الأمر كان على عكس ذلك بالنسبة لفرنسا ، فقد كانت الروابط بينها وبين مصر ما تزال قائمة على الرغم من جلاء الفرنسيين عنها ، وأتيح للعاهل العظيم نفسه أن يتصل بالفرنسيين ، عندما اشترك في بعض المعارك التي أسفرت في النهاية عن طردهم ، ولم يكف الفرنسيون عن السعي وبخاصة منذ حوادث ١٨٠٧ ، لتوطيد علاقاتهم معه ، ولكن الباشا آثر إرجاء العمل على توثيق هذه الصلات ، إذ أنه لم يكن قد مضى على انتهاء الاحتلال الفرنسي سوى سنوات معدودات . أما إيطاليا فكانت تربط بينها وبين مصر في ذلك الحين روابط وثيقة ترجع إلى ماض بعيد ، إذ استطاعت الدويلات الإيطالية منذ العصور الوسطى أن تنشئ صلات تجارية بينها وبين البلاد المصرية ، وكان للإيطاليين عند وصول محمد علي إلى أريكة الولاية « جاليات » كبيرة في مصر والشام وكانت اللغة الإيطالية لذلك من أكثر اللغات الأجنبية شيوعا ولا سيما بين أهل الثغور ، وكانت كذلك لغة المكاتب الرسمية حتى بين القنصليات غير الإيطالية ، وكان الإيطاليون فوق ذلك يعرفون اللغة العربية ، كما وجد كثير من الأهلين في مصر يعرفون الإيطالية ، ويمجدون الكلام بها ، وكان الإسكندريون خاصة أصحاب شهرة في هذه الناحية فكان طبيعيا والحال كذلك ، أن تصبح الإيطالية أولى اللغات الأجنبية التي يقرر الباشا تدريسها في مدارسها ، وترجم إليها الكتب من سائر اللغات ، وكان من الطبيعي أيضا أن يرسل الباشا بعوثة الأولى إلى إيطاليا ولهذا لم تحتل اللغة الفرنسية المقام الأول في مدارس الباشا بدل الإيطالية ، ولم يتوال إرسال البعوث إلى فرنسا إلا بعد

مضى فترة من الزمن كثر فيها نزوح الفرنسيين إلى مصر والتحاق كثير منهم بخدمة الباشا وخاصة بعد انهيار الأمبراطورية الأولى .

على أنه كان لهذا الاتجاه المبكر صوب إيطاليا ، دلالة أخرى تقيم الحجة على أن الباشا الكبير لم يكن مدفوعا إلى النزود من الثقافة الغربية وإيفاد البعث إلى أوروبا بوحى من الفرنسيين ، الذين يدعون أنه كان لدروفيتي Drovetti قنصلهم في مصر الفضل في تنبيه الباشا إلى فائدة البعثات . فقد تحدث « أنطوان بيزوني » Antoine pyzoni قنصل روسيا العام في مصر عن عثمان نور الدين ، وذهابه إلى كريد لتنظيم شئون الإدارة بها ، فقال إنه « كان أحد التلاميذ الذين أرسلهم المرحوم « يوسف بكتي » Joseph Bockty قنصل السويد العام في مصر إلى إيطاليا في عام ١٨٠٩ ، ليتعلموا تعليما أوربيا على نفقة باشا مصر » « وربما كان الوحيد الذي أفاد من هذه البعثة فائدة حقيقية من بين أقرانه جميعا » . وقد قضى عثمان نور الدين خمس سنوات يدرس في بيزا وليثورن ، وقضى بعد ذلك عامين يدرس في باريس ، ثم عاد إلى مصر في عام ١٨١٧ . وفي ذلك ما يكفي للدلالة على أن مساعي قنصل السويد كان لها شأن في إرسال البعثة الأولى إلى إيطاليا دون أى تدخل من جانب الفرنسيين . بيد أنه مما يجدر ذكره ، أن عثمان نور الدين كان وحده العضو الذي أمكن معرفته من بين أعضاء البعثة الأولى ، ولا يزال متعذرا معرفة سائر الأعضاء ، كما أنه لم يعرف من أعضاء البعثة الثانية التي أرسلت إلى إيطاليا في عام ١٨١٣ ، غير عضو واحد هو نيقولا مسابكي أفندي ، الذي أرسل إلى ميلان للدراسة فن الطباعة وسبك الحروف وعمل قوالبها ، بينما كان زملاؤه من أعضاء هذه البعثة يدرسون في المدن الإيطالية الفنون العسكرية وبناء السفن والطباعة والهندسة وغير ذلك . واستمر إيفاد البعث إلى أوروبا بعد عام ١٨١٣ حتى زاد عدد أعضائها زيادة ملحوظة في عامي ١٨١٨ و ١٨١٩ ، وقد أوفد أكثرها إلى « بيزا » في إيطاليا . وفي عام ١٨٢٦ أرسل الباشا إلى فرنسا بعثة بلغ أعضاؤها بعد عامين أربعة وأربعين شابا ، وهذه البعثة مكانة ظاهرة في تاريخ البعث العلمية أيام محمد علي ، لأنها أولى البعثات « الكبيرة » إلى أوروبا فحسب ، بل لذلك ولكثرة من تفوق من بين أعضائها المصريين ، فكان من بينهم أرتين بك الذي عين وكيلا لشورى المدارس وشغل منصب ترجمان الباشا ثم حل محل بوغوص يوسف بعد وفاته ، ومصطفى غتار الذي تقلب في وظائف ديوان الجهادية ومجلس الملكية وشورى المدارس ثم عين مديرا لديوان المدارس وظل في منصبه هذا حتى مات في عام ١٨٣٩ ، وخسن الاسكندراني رجل البحرية الذي اشتهر بعد ذلك في خرب القرم بوصفه

قائدا للأسطول المصرى ، ومظهر باشا مهندس القناطر الخيرية ، ورفاعة رافع الطهطاوى الذى الحق بهذه البعثة إماما لها ، وكذلك محمد بيومى وأسطفان بك وغيرهم . على أن جهود الباشا لم تقف عند هذا الحد فقد أرسل اثنين إلى العالم الجديد ، أحدهما لتعلم صناعة السكر فى أمريكا ، والآخر لزيارة مناجم الذهب فى المكسيك . وفى عام ١٨٢٨ أرسلت بعثة أخرى إلى فرنسا ، ثم توالى إرسال التلاميذ إليها بين عامى ١٨٢٨ و ١٨٣٠ . وفى أكتوبر ١٨٢٩ قامت من الاسكندرية بعثة كبيرة للصناعات تتألف من ثمانية وخمسين عضوا وزعوا بين فرنسا وإنجلترا والنمسا وعاد أكثرهم بين عامى ١٨٣٥ و ١٨٣٧ . وكان من بين أعضاء البعثة بإنجلترا محمد راغب الأستانبولى أفندى ، وقد درس الهندسة وبناء السفن ، وحل بعد عودته هو وزميله حسن السمران ، عضو البعثة التى أوفدت فى عام ١٨٢٨ إلى طولون لدراسة الفنون البحرية ، محل « سيريزى بك » Cérisy فى « ترسانة » الاسكندرية . وفى عام ١٨٢٩ كذلك ، أرسلت إلى إنجلترا بعثة من أربعة تلاميذ لتعلم الفنون البحرية ، ولعل أهمية هذه البعثة راجعة إلى أن الباشا اختار لها حديثى السن من التلاميذ الذين ترواحت أعمارهم بين الثانية عشرة والثالثة عشرة ، فكانت هذه التجربة الأولى من نوعها ، وقد التحق هؤلاء بعد عودتهم بخدمة الأسطول . وفى عام ١٨٣٢ أوفد الباشا بعثتين إلى فرنسا ، إحداها بعثة الطب المشهورة ، وهى أولى البعثات التى أرسلتها مدرسة الطب فى أبى زعبل ، وكان عددها اثني عشر طالبا ، عاد معظمهم فى عام ١٨٣٨ ، ومنهم الدكتور محمد على البقلي باشا .

وقد قر الرأى عند النظر فى تنظيم شئون التعليم فى عام ١٨٣٦ ، على ضرورة المضى فى إرسال البعثات إلى أوروبا ، لأن الحاجة كانت لا تزال ماسة إلى عدد من الأساتذة الصالحين لتدريس مواد التعليم الفنى والتعليم النظرى العالى ، ولأنه كان من المتعذر إلقاء الدروس بلغة البلاد ، لصعوبة ترجمة المصطلحات العلمية ووضع الكتب اللازمة فى مختلف الفنون والعلوم ولذلك استمر إرسال البعثات إلى أوروبا حتى نهاية حكم محمد على .

وجدير بالذكر أن عدد الذين أرسلوا بعد عام ١٨٣٦ بلغ حوالى ١٦٣ عضوا ، وهو عدد لا يستهان به إذا قدرت جميع الظروف التى أحاطت بالباشا فى أواخر عهده ، فضلا عن أنه يزيد على عدد من أرسلوا قبل ذلك . ويقول يعقوب أرتين فى كتابه عن التعليم فى مصر : إن محمد على صار يختار أعضاء البعثات من بين التلاميذ الذين أعوا دراستهم فى المدارس الخصوصية ، حتى لا يضيعوا أوقاتهم فى تعلم اللغات والاستعداد للدراسات العالية .

وفى عام ١٨٤٤ بدأ الباشا يرسل أكبر البعثات التى ذهبت إلى فرنسا لتعلم الفنون

الحربية ، وقد بلغ عدد أعضاء هذه البعثة سبعين طالبا ، ولم يلتحقوا بها دفعة واحدة . وقد رأى الباشا أن تكون هذه البعثة تحت إشراف وزير حربية فرنسا ، وأنشأ لها المدرسة الحربية المشهورة في شارع « ريجارد » Regards بباريس ، واختار الوزير ناظر المدرسة وأساتذتها من الفرنسيين . ويقول « هيورث دان » Heyworth Dunne في كتابه عن تاريخ التعليم في مصر الحديثة إن أول وزير للحربية أشرف على هذه البعثة هو السيو « پوانسو » Poinçot الذى وضع بالاشتراك مع السيو « جومار » Gomard واسطفان بك لأئمة النظام الداخلى للمدرسة في أكتوبر ١٨٤٤ ، وعند بدء الدراسة في ١٧ أكتوبر ١٨٤٤ ، ألقى « پوانسو » خطبة وحب فيها بالتلاميذ وشجعهم على المضي فى الدرس والتحصيل . أما أعضاء هذه البعثة فقد اختارهم سليمان باشا الفرنساوى ، والتحق بها اثنان من أبناء محمد على هما حسين بك وحليم بك ، واثنان من أحفاده هما أحمد بك وأخوه اسماعيل بك الذى صار أول خديو على مصر ، ولذلك سميت « بعثة الأنجال » . وكان عدد أعضائها فى منتصف عام ١٨٤٥ اثنين وستين ، وزار المدرسة فى يونية من العام نفسه اللوق « دى نيمور » Nemours ابن الملك « لوى فيليب » بصحبة الجنرال « بويه » Boyer رئيس البعثة العسكرية الفرنسية التى حضرت إلى مصر فى عام ١٨٢٤ ، كما زارها إبراهيم باشا فى أواخر إبريل ١٨٤٦ . وظل محمد على معنيا بشئون هذه البعثة ، فأصدر فى يونية من العام نفسه أمرا بأن يتخصص تسعة من تلاميذها فى دراسة الإدارة المدنية ، وكان بالمدرسة ثلاثة فصول أخرى للدراسات العسكرية . وقد بلغ عدد أعضاء البعثة من عام ١٨٤٤ إلى نهاية عام ١٨٤٦ خمسة وستين ويبدو أن الأعضاء الخمسة الباقين (من السبعين طالبا) كانوا من التلاميذ الذين سبق إرسالهم إلى فرنسا لدراسة الصيدلة والطب بنوعيه البشرى والبيطرى . وفى ٦ أكتوبر أرسل الباشا خطابا مؤداه أن عددا من الأعضاء الجدد سوف يرسلون إلى « مدرسة باريز » فى يناير ١٨٤٧ ، ويطلب إلى المدرسة الحربية أن تتخذ العدة لاستقبالهم ، فقد كان يقيم بها فى ذلك الحين أربعة عشر طالبا من غير أعضاء البعثة الأصلية .

ولهذه البعثة (بعثة ١٨٤٤) أهمية خاصة لافى تاريخ البعثات فحسب بل فى تاريخ محمد على نفسه ، لأن إرساله هذه البعثة واستمرار عنايته بشئونها ينفى إلى حد كبير ما يقال من أن أحوال مصر بعد أزمة الحكم السياسية الكبرى فى عام ١٨٤٠ كانت فى ركود تام من الناحيتين الخارجية والداخلية ، وهو زعم يميل إلى الإغراق فى وصف التبدل الذى طرأ فى هذه الفترة على أساليب الباشا وسياسته ، وهو تبدل لم تكن عنه مندوحة ، إذ اقتضى

الاستقرار في الخارج والداخل معاً أن يعيد الباشا النظر في الوسائل التي تمكنه من تحقيق أهدافه الجديدة ، التي ترمي إلى المحافظة على الوضع الذي كفلته لصر فرمانات الوراثة في ١٨٤١ ، ضد أي اعتداء من جانب تركيا أو من جانب الدول ، كما ترمي إلى تدبير شئون البلاد الداخلية على نحو يكفل انتعاش ماليتها على ضوء ما أسفر عنه العمل بالأنظمة الاقتصادية التي اتبعها الباشا للنهوض بالبلاد على أساس «الأوتاركية» وكان من أثر إعادة النظر في تلك الوسائل ، حدوث ذلك التغيير الذي طرأ على أنظمة التعليم في مصر بصدور «ترتيب ١٢٥٧ هـ» المشهور (١٨٤١) ، وهو عمل لا يمكن إرجاعه إلى ضعف الوالي من النواحي الجثمانية والذهنية والنفسية كما يخیل إلى بعض الناس ، فإن نشاط الباشا لم يعتوره ضعف بعد عام ١٨٤٠ ، وكل ما حدث أن هذا النشاط سلك طرقاً أخرى كانت من مقتضيات التبدل الذي لم يكن من حدوثه مناص ، وليس إرسال البعثة الكبرى إلى فرنسا في عام ١٨٤٤ إلا مظهراً من مظاهر هذا النشاط ، وإن كان نشاطاً يختلف في طبيعته عن ذلك النشاط العسكري والسياسي الذي بدت معالمه في سنوات الحكم السابقة . وبدل إرسال تلك البعثة لتعلم الفنون الحربية على الاتجاه السياسي الجديد الذي دفع الباشا إلى العناية بتحصين القناطر الخيرية واستبقاء جيش كبير على الرغم مما ورد في فرمانات من قيود .

وطبقاً للسياسة التعليمية الجديدة التي أفضت إليها البحوث التي اقترنت بإعادة تنظيم التعليم في عام ١٨٤١ ، أرسلت بعثة طبية في عام ١٨٤٥ إلى النمسا لدراسة الرمد ، وإلى فرنسا لدراسة طب الأسنان والطب البيطري والصيدلة وتكرير ملح البارود وتبييض المنسوجات وغير ذلك ، كما أرسل الباشا بعثة طبية أخرى إلى فرنسا من عضوين في عام ١٨٤٧ وفي العام نفسه طلب الباشا اختيار خمسة من طلبة الأزهر الشريف لإرسالهم إلى فرنسا لدرس علم الوكالة في الدعاوى ، ثم أرسل في أواخر ١٨٤٧ أيضاً عدداً من تلاميذ المكتب العالي لدراسة «أمور السياسة» ، وعدداً آخر من طلبة «المهندسخانة» لدراسة علم «الميكانيكا والوابورات» وكذلك أرسل في هذه الفترة بعثة تتألف من واحد وعشرين نجاراً إلى إنجلترا حيث كانت تبني الفرقاطة «الشرقية» فاصطحب محمد راغب الاستانبولي ناظر «الترسانة» (دار الصناعة) بالإسكندرية هذا العدد من النجارين ، ومكثوا بإنجلترا حتى تم تركيب آلات الفرقاطة وعادوا بها .

ويتراوح عدد أعضاء هذه البعثات جميعاً طبقاً للتقديرات المختلفة بين ٢٩٠ و ٣٥٠ ، وقد ذكر صاحب تقويم النيل أن كل عضو كان يتكلف قدراً من المال يختلف باختلاف مدة

بعثته ، فمنهم من قضى ثلاث عشرة سنة في الخارج كـ محمد علي البقلي وحسين الرشيدى
ومحمد الشباسبى ، ومنهم من قضى تسع عشرة سنة كـ حسن الدمياطى ، وهناك من أقام إحدى
وعشرين سنة كـ محمد اسماعيل . وقد بلغ مجموع ما أنفقه الباشا على هذه البعثات حتى
عام ١٢٥٩ هجرية (١٨٤٣) ١٧٤,١٢٣ جنياً ، أما بعثة ١٨٤٤ فقد تكلفت ٩٤,٦١٥ جنياً ،
وبلغت نفقات البعثات إجمالاً من عام ١٢٤١ هجرية (١٨٢٦) إلى عام ١٢٦٤ هجرية (١٨٤٨)
٢٧٣,٣٦٠ جنياً . أما قبل عام ١٨٢٦ فتزيد النفقات على ثلاثين ألفاً من الجنيهات .

الترجمة والطبع والنشر :

لم يكتف محمد علي في سبيل نشر التعليم بإنشاء المدارس وإيفاد البعثات إلى أوروبا بل عنى
كذلك بالترجمة أكبر عناية وقد ظهرت الحاجة الملحة إليها منذ البداية ، حتى تنقل علوم
الغرب وفنونه إلى لغات يفهمها تلاميذ المدارس المصرية ، أى إلى العربية والتركية بنوع خاص
لذلك شرع محمد علي في جمع الكتب من مختلف البلدان وأخذ يوزع منها ما يصلح للتدريس
في مدارس علي المترجمين لترجمته ، حتى يكون بأيدي التلاميذ والأساتذة على السواء طائفة
من الكتب التى لم يكن لهم غنى عنها ، كما صار يفتق كتباً أخرى يريد أن تترجم له خاصة .
وقد أبحه العاهل العظيم أول ما أبحه إلى تركيا ، واستطاع أن يجلب منها كثيراً من الكتب ،
ولكنه وجد بعد قليل أن معظم هذه الكتب يعالج موضوعات قديمة لا تسير النهضة
الأوربية في تقدمها ، فرأى أن يجلب الكتب من البلدان الأوروبية الأخرى ومن أى مكان
آخر . ويذكر « أنطوان بيترونى » أن الباشا كلف عضو البعثة الأولى عثمان نور الدين ،
بأن يحضر من الكتب الفرنسية ما يبلغ ثمنه حوالى خمسين ألف روبل ، على أن تبحث
هذه الكتب في أصول العلوم والفنون والاقتصاد السياسى ، وكان ذلك قبل عودة نور الدين
في عام ١٨١٧ . وفي العام التالى أمر الباشا بشراء طائفة أخرى من الكتب الفرنسية ، وفي
٢٨ ديسمبر ١٨٢٤ كتب الجنرال « بويه » Boyer من القاهرة إلى الجنرال « بليار »
Belliard في باريس ، يقول أن الجناب العالى يريد جماعة من ضباط المدفعية وغيرهم ، « وأنه
يحتّم أن يحضر هؤلاء معهم جميع الكتب التى تتناول أصول الفنون العسكرية التى تخصصوا
فيها » ، كما أن القنصل الفرنسى « دروفتى » Drovetti لم يلبث أن حمل إلى الباشا في يونية
١٨٢٦ طائفة من الكتب « المهداة إليه من قبل ناظر ترسانة بحرية طولون (وهى كتب
خاصة) بعلوم البحرية وقوانينها » ، وظل الباشا في المدة التالية يأمر بشراء الكتب من

الآستانة وأزمير وفرنسا ، ويكلف بشرائها أصدقاءه أمثال « توسيجه » قنصل اليونان العام ، وكذلك رجال البعثات . وقد استمر محمد علي بجلب الكتب إلى مصر حتى بعد قيام أزمة الحكم الكبرى في عام ١٨٤٠ ، فقد أثبت صاحب تقويم النيل أمراً أصدره الباشا إلى أرتين بك في ٢٥ ذى الحجة ١٢٦١ (٢٥ ديسمبر ١٨٤٥) يطلب إليه فيه تكليف رئيس البعثة المصرية بفرنسا (اسطفان أفندى) بشراء « مجلة كتب في علم الهندسة » كان المهندس محمد بهجت بك قد « أوضح بإفادته إلى الجانب العالى » أنها ظهرت بعد عودته من أوروبا ، وفي ٦ رجب ١٢٦٣ (٢٠ يونية ١٨٤٦) ، أصدر أمراً إلى أرتين بك بأن « يستحضر » من فرنسا ما يلزم من كتب ومعدات وآلات للدراسة الكيمياء والنبات وغيرها ما دامت هذه الكتب والمعدات والآلات غير موجودة بمخازن الحكومة .

ولم يكن الغرض من « استحضار » هذه الكتب الكثيرة حبسها بمكتبات المدارس . وقد كان لكل مدرسة « خصوصية » مكتبة كبيرة — وإنما كان « الغرض من استحضار الكتب » ، على ما قاله محمد علي نفسه في أمر منه إلى وكيل الجهادية بتاريخ ١٦ ربيع الثانى ١٢٥١ (١٠ أغسطس ١٨٣٥) ، هو ترجمتها « والانتفاع بها » ، وقد توخى الباشا في إختيار هذه الكتب ، أن تكون لمؤلفين معروفين من المدرسين الأجانب الذين يقومون بتعليم تلامذة المدارس المصرية ، أو من وضع كبار المؤلفين الأوربيين الذين ذاعت شهرتهم في بلادهم فيما يعالجون من موضوعات الطب والتاريخ والجغرافية والهندسة والسياسة والنطق وغيرها .

وقد وجه الباشا عنايته إلى الترجمة لتغذية مدارسه بالكتب التى لا غنى عنها فى الدراسة لأنه لم تكن ثم مندوحة عن معرفة ما فى بطون هذه الكتب المصرية من أصول العلوم والفنون الأوربية ! التى أراد الباشا أن يؤدى تدريسها بمدارسه إلى نقل الثقافة الغربية إلى بلاده . هذا إلى أن المدرسين فى المدارس المصرية كانوا فى أول الأمر من الأجانب ولا سيما الإيطاليين ، وقد ظل الحال كذلك حتى بعد عودة رجال البعثات الذين عادوا من الخارج ليمثلوا مناصب التدريس إلى جانب مناصب الحكم والإدارة والإشراف على مصانع الباشا ومصالحه المختلفة . ولما كان هؤلاء الأجانب لا يعرفون اللغتين العربية والتركية التى يعرفهما الطلاب فلم يكن ثم مناص من استخدام طائفة من المترجمين يعاونونهم فى نقل ما يلقونه على الطلاب إلى اللغة التى يعرفونها ، بيد أنه سرعان ما اتضح لأولى الأمر أن هؤلاء الناقلين أو المعيدين كانوا لا يستطيعون تأدية معنى المصطلحات العلمية أداء صحيحاً دقيقاً ؛ كما أنه لم

يكن في مقدورهم أن يوضحوا ما يستغل على الطلبة فهمه من مسائل العلوم التي يقومون بترجمتها ، فكان لا بد من تلافى هذا النقص في أسرع وقت ، ولم تكن هناك وسيلة ناجعة سوى ترجمة الكتب التي لا غنى عن وجودها بأيدي التلاميذ وإعداد القواميس والمعاجم للاستعانة بها عند القيام بهذا العمل ، وقد أشرف الأساتذة المدرسون على عمل الهيئات التي تقوم بالترجمة في أغلب مدارسهم .

وقد عالج محمد علي مسألة نقل الكتب إلى اللغتين العربية والتركية بوسائل عدة ، فبدأ بالاعتماد على السوريين المقيمين في البلاد حتى يعود أعضاء البعثات من الخارج ، أو تستطيع مدارسهم أن تخرج العدد الكافي من المتعلمين الذين يصح الاعتماد عليهم في النقل من اللغات الأجنبية . وكان كل من أعضاء البعثات وخريجي هذه المدارس يقوم بالترجمة إلى جانب ما يعهد به إليه من أعمال أخرى ، سواء أكان ممن ولوا شئون الحكم ، أو اضطلعوا بمهمة التدريس ، أم زاولوا مهنة من المهن الأخرى كالطب والهندسة ، كما كان في كل مدرسة « خصوصية » جماعة من مدرسيها ينقلون الكتب إلى اللغة العربية أو التركية . غير أن هذه الوسائل جميعا لم تستطع سد الحاجة الملحة إلى الكتب المترجمة ، لأن الأجانب الذين عهد إليهم الباشا في مبدأ الأمر بترجمة الكتب لم يكن عددهم كافيا ، فضلا عن أن خبرتهم كانت محدودة ، ولهذا لم يكن إنتاجهم من الطراز الأول ، أضف إلى هذا أن أعضاء البعثات لم يكونوا متفرغين للترجمة ، فكان نقل الكتب يستغرق منهم وقتا طويلا ، لذلك رأت عند إنشاء مدرسة الإدارة الملكية في سبتمبر ١٨٣٤ ، ومدرسة التاريخ والجغرافيا في السنة نفسها ، أن يكون من عمل مدرسي المدرستين التوفر على ترجمة الكتب ، حتى إذا كان عام ١٢٥١ هجرية (١٨٣٥) تقرر إلغاء مدرسة الإدارة الملكية ، ونقل تلاميذها إلى مدرسة جديدة خاصة بالترجمة صارت تعرف باسم مدرسة الألسن ، وقد اكتمل نموها بعد أربع سنوات ، وخرجت أول جماعة من تلاميذها في عام ١٩٣٩ ، وتوفر البارزون من خريجها على ترجمة كتب التاريخ والأدب بإرشاد أساتذتهم ، تحت إشراف مديرها رفاعة رافع الطهطاوى . وكان نجاح هذه المدرسة ملحوظ الأثر حتى أن اللجنة التي شكلت لتنظيم التعليم في عام ١٨٤١ ، لم تلبث أن قررت إنشاء « قلم للترجمة » ، وقد وافق الباشا على ذلك في يناير من العام التالي ، وألحق القلم بمدرسة الألسن . وتوضح أهمية هذا القلم من مراجعة قرار اللجنة التي أشارت بإنشائه ، فقد رأت أنه « لما كانت الكتب الجارية ترجمتها معدودة آثارا خيرية من مآثر سمو مولانا الخديو الأعظم ، الذي تخلد اسمه الكريم إلى أبد الآبدين ،

فلا شك في أن الواجب يقضى بأن تكون التراجم مضبوطة مستوفية حقها من الصحة سليمة من الخطأ ، فلهذا ولكون ترجمة العلوم والفنون ليست مقصورة على معرفة اللغة فحسب ، بل متوقفة أيضا على الإلمام بالعلم أو الفن المترجم كتابة ، فقد أنشأت اللجنة غرفة الترجمة الخاصة بالترجمين » ، وقسمت هذه الغرفة أربعة أقلام : أولها لترجمة كتب الرياضة ، وثانيها لترجمة كتب العلوم الطبية والطبيعية ، وثالثها لترجمة كتب المواد الأدبية كالتاريخ والجغرافية والمنطق والفلسفة والقوانين والقصص والأدب ، ورابعها لترجمة الكتب التركية ، وألحق بكل هذه الأقسام عدد من الناسخين ، حتى إذا تم إعداد الكتب المترجمة ، أرسلت إلى ديوان المدارس ، لإشير بطبع النافع منها بعد الاطلاع عليها . وقد بقيت مدرسة الألسن ، وبقي قلم الترجمة ، إلى آخر أيام محمد علي ، فلم يتم إلغاؤها إلا في نوفمبر ١٨٤٩ . على أن الباشا لم يقنع بجهود خريجي مدرسة الألسن وقلم الترجمة وأعضاء البعثات والترجمين الأجانب في نقل الكتب إلى اللغتين العربية والتركية من الإيطالية والفرنسية ، بل طلب إلى جماعة من رجال حكومته وموظفي ديوانه ، ترجمة كتب أخرى من اللغات الأجنبية أو اللغة العربية إلى التركية لينتفع بها في دراسته الخاصة .

وهكذا برز في مصر محمد علي مترجمون : من السوريين ، وأعضاء البعثات وخريجي مدرسة الألسن ، ومن الموظفين . وقد اشتهر من الجماعة الأولى الأب « أنطون رفايل زاخور راهبه » اشتغل بالترجمة في عهد الحملة الفرنسية ، وكان العضو الشرقي الوحيد في المجمع العلمي الذي أنشأه بونابرت في القاهرة ، ثم لم يلبث أن رحل إلى فرنسا بعد مغادرة الحملة ، فعينه القنصل الأول أستاذا مساعدا بمدرسة اللغات الشرقية بباريس (١٨٠٣) ، ولم يعد إلى مصر إلا في عام ١٨١٦ بعد سقوط الإمبراطورية ، وتوفي بالقاهرة في أكتوبر ١٨٣١ . وقد نقل الأب أنطون عن الفرنسية إلى العربية كتابا في صباغة الحرير من تأليف « ماكير » Macquer ، ويظن أنه نقل إلى العربية كذلك « قواعد الأصول الطبية المحررة عن التجارب لمعرفة كيفية علاج الأمراض الخاصة ببدن الإنسان » تأليف فرنسكو فاكا Vacca الأستاذ بجامعة فيزا (بإيطاليا) ، وعهد محمد علي إلى الأب رفايل بتعريب كتاب « الأمير » للمؤلف الإيطالي مكيافلي ، ومما هو جدير بالذكر أن هذا الكتاب لم ينل إعجاب محمد علي ، فقد كان يفضل عليه مقدمة ابن خلدون ، التي ترجمها إلى التركية محمد افندي صاحب الشهير ببيري زاده بناء على أوامر الباشا ، وإلى الأب رفايل يرجع الفضل في وضع قاموس عربي إيطالي كان من أول المؤلفات التي طبعت في بلاق .

ومن المترجمين السوريين أيضا يوحنا عنجورى ، وكان على ضعفه في الفرنسية يجيد الإيطالية ، ولذلك كانت تترجم له الكتب أولا من الفرنسية إلى الإيطالية ، حتى يقوم بنقلها إلى العربية . وقد ترجم عدة كتب في الطب منها كتاب « القول الصريح في علم التشريح » من تأليف « بايل » Bayle وهو في جزأين وبه إضافات لكلوت بك ، و « منتهى الأغراض في علم شفاء الأمراض » تأليف بروسييه وسانسون و « بثولوجية : أى رسالة في الطب البشرى » للمؤلف نفسه ، وترجم كذلك رسالة في علم الجراحة البشرية و « مبلغ البراح في علم الجراح » تأليف كلوت بك ، و « الأزهار البديعة في علم الطبيعة » تأليف الدكتور « برون » Ретон ، و « الجواهر السنية في الأعمال الكيماوية » للمؤلف نفسه . كما ترجم كتابا في « علم النبات » ، ومن بين المترجمين السوريين أيضا يوسف فرعون ، وقد ألحق بمدرسة الطب البيطرى للترجمة ، فقام بتعريب طائفة من الكتب وضعها بعض أساتذة المدرسة ، منها « رسالة في علم البيطارية » و « التوضيح لألفاظ التشريح » تأليف المسيو « جيرار » Girard ، و « نزهة الأنام في التشريح العام » للدكتور « لافارج » Lafargue . و « روضة الأزكيا في علم الفسيولوجيا » للمؤلف نفسه و « غاية المرام في الأدوية والأسقام » تأليف « جرجوار » و « لابتو » و « منتهى البراح في علم الجراح » تأليف « برنس » Prince ، وفضلا عن ذلك فقد ترجم إلى التركية « قانون نامه بيطارى » .

وهناك « جورج فيدال » Vidal الحلبي ، وقد ترجم عن الفرنسية « المنحة في سياسة حفظ الصحة » تأليف الخواجا برنار Bernard و « قانون الصحة » للمؤلف نفسه ، أما « أوغسطين سكا كيني » الدمشقي الأصل فقد ترجم لكلوت بك « كتاب العجالة الطبية فيما لا بد منه لحكام الجهادية » وقد طبع هذا الكتاب في مطبعة مدرسة الطب بأبي زعبل وأخيرا هناك يعقوب الذى عرب كتاب « دستور الأعمال الأقرباذينية لحكام الليار المصرية » و « كتاب الأقرباذين » .

أما أعضاء البعثات فقد اعتمد عليهم محمد على في تعريب كتب العلوم التى يدرسونها حتى وهم مايزالون في دور التحصيل ، وكانوا بعد عودتهم ليلحقون بالوظائف الحكومية عادة إلا إذا ترجم كل منهم كتابا في الموضوع الذى درسه ، بل لقد كانوا يكلفون بترجمة الكتب حتى بعد التوظيف ، وكان كل فريق منهم ينقل إلى العربية أو التركية كتباً فيما درسه من علوم وفنون ، ولكن الباشا كان يعهد إلى أعضاء البعثات في بعض الأحيان ، بترجمة طائفة من الكتب في غير ما تخصصوا في دراسته ، ليكن ترجمة أكبر عدد من

الكتب في أسرع وقت مستطاع ، وعلى ذلك انقسم خريجو المدارس والبعثات الذين عهد إليهم بالترجمة إلى جماعات توفرت كل منها على نقل طائفة من الكتب ، وكان لكتب الطب والرياضة والفنون العسكرية أكبر قسط من العناية والاهتمام .

وكان من أعضاء البعث الذين اشتغلوا بالترجمة الأفندية على هيئة وإبراهيم النبراوى . وأحمد حسن الرشيدى وحسن غانم الرشيدى وعيسوى النحراوى ومحمد الشباسبى ومحمد الشافعى ومحمد عبد الفتاح ، فقد عينوا مدرسين بمدرسة الطب وترجموا عدداً كبيراً من الكتب . فالأول ، وهو على هيئة أفندى ، قام بترجمة « فيزيولوجيا » و « إسعاف المرضى في علم منافع الأعضاء » تأليف الخواجا « سوسون » معلم الفسيولوجيا ، و « طالع السعادة والإقبال في علم الولادة وأمراض النساء والأطفال » . والدكتور إبراهيم النبراوى وهو مترجم مؤلفات كلوت بك « نبذة في الفلسفة الطبية ، ونبذة في التشريح العام ، ونبذة في التشريح المرضى » ، وهى في مجلد واحد ، ثم كتاب « الأربطة الجراحية » . أما الدكتور أحمد حسن الرشيدى فقد نقل عن الفرنسية إلى العربية عدة كتب منها « نبذة في تطعيم الجدري » لكوت بك ، و « ضياء النيرين في مداواة العينين » تأليف الطبيب الانجائزى « لورانس » و « بهجة الرؤساء في أمراض النساء » ، و « نزهة الإقبال في مداواة الأطفال » ، و « الروضة البهية في مداواة الأمراض الجلدية » ، وترجم كذلك كتاب « الدراسة الأولية في الجغرافية الطبيعية » تأليف مسيو « فيلكس لامروس » ، وقد راجع هذا الكتاب وصححه رفاعة رافع الطهطاوى . أما السيد حسن غانم الرشيدى فقد ترجم « الدر اللامع في النبات وما فيه من الخواص والمنافع » تأليف الدكتور « فيجورى » بك Figari ، و « الدر الثمين في الأقرباذين » . وترجم الدكتور عيسوى النحراوى عن الفرنسية « التشريح العام » تأليف « لكلام » الطبيب الفرنسى . وكذلك نقل الدكتور محمد الشباسبى عن الفرنسية كتاب « التنوير في قواعد التحضير » و « التنقيح الوحيد في التشريح الخاص الجديد » تأليف مسيو « كرولييه » وهو كتاب في ثلاثة أجزاء ثم طبعه في عام ١٨٥٠ . ومن الكتب التى نقلها عن الفرنسية الدكتور محمد الشافعى « الدرر الفوال في معالجة أمراض الأطفال » تأليف كلوت بك ، و « كنوز الصحة ويواقيت المنحة » للمؤلف نفسه . أما الدكتور محمد عبد الفتاح فقد ترجم عدة كتب منها « تحفة القلم في أمراض القدم » ، وقد راجمه وصححه رفاعة رافع الطهطاوى ، و « نزهة المحافل في معرفة المفاصل » تأليف « ريجو » Rigo ، و « الطب العملى » تأليف المعلم « واتيل » ، و « البهجة السنية

في أعمار الحيوانات الأهلية « تأليف «جيرار» Girard . وهناك عدما تقدم طائفة أخرى من الكتب ترجمها آخرون منها كتاب « روضة النجاح الكبرى في العمليات الجراحية الصغرى » ترجمة محمد علي البقلي ، و « مجمع الفرر في سياسة البقر » ألفه يوسف روبنبيه وترجمه عطيه أفندى . وإذا كان فريق من أعضاء البعثات قد توفروا على ترجمة الكتب الطبية فقد عني فريق آخر بترجمة كتب الرياضة والعلوم ، ومن بين أعضاء هذا الفريق إبراهيم رمضان وأحمد دقوله وأحمد طائل وأحمد فايد ، ولكن أنبغهم جميعا هو محمد بيومي أفندى الذي عاد من فرنسا في أبريل ١٨٣٥ بعد أن قضى بها تسع سنوات . وقد عين مدرسا « بالمهندسخانة » ، ثم نقل إلى القلم الخاص بترجمة الكتب الرياضية عند إنشاء قلم الترجمة الملحق بمدرسة الألسن ، وكان يعاونه جماعة من تلاميذ الفرقة الأولى من بينهم السيد أفندى عمار بن عبد المال . وقد قام بيومي أفندى بترجمة « الهندسة الوصفية » تأليف « دوشين » Duchesne ، و « كتاب الجبر والمقابلة » تأليف « ماير » Mayer ، و « ثمرة الاكتساب في علم الحساب » ، و « جامع الثمرات في حساب المثلثات » ، كما ترجم بالاشتراك مع أحمد طائل كتاب « ميكانيقة أى علم جر الأثقال » تأليف « ترکم » Terquem . أما إبراهيم رمضان فقد نقل من الفرنسية « القانون الرياضى في فن تخطيط الأراضى » ، وراجع الترجمة عبد الله أبو السعود أفندى ومحمد بيومي أفندى ، وترجم إبراهيم رمضان كذلك « الآلى البهية في الهندسة الوصفية » ، وراجع الترجمة معه حسن أفندى الجبيلى . ثم اشترك إبراهيم رمضان مع منصور عزمى في ترجمة « الروضة الزهرية في الهندسة الوصفية » ، ويتألف الكتاب من ثلاثة أجزاء في مجلد واحد . أما أحمد دقوله أفندى فقد ترجم كتاب « مثلثات مستوية وكروية » ، وكتاب « دوبويسون » D'Aubuisson « إيدروليك أى علم حركة وموازنة المياه » ، وكتاب « رضاب الغايات في حساب المثلثات » ، وترجم أحمد فايد أفندى « الأقوال المرضية في علم بنية الكرة الأرضية » تأليف « بويه » Boubée وقد ألحق بهذا الكتاب معجم صغير يشتمل على « بيان ألفاظ هذا الفن الاصطلاحية » ، كما ترجم كتاب « مختصر علم الميكانيكا » وقد طبع بمطبعة « المهندسخانة » ، وكتاب « علم تحريك السوائل » لمؤلفه بيلانجيه .

أما مدرسة الألسن ، فقد توفر جماعة من تلاميذها وخريجها على ترجمة عدد من الكتب في موضوعات متنوعة فترجم خليفة أفندى محمود « كنز البراعة في مبادئ فن الزراعة » ، و « تنوير الشرق بعلم المنطق » تأليف ديمرسيه Dumarsais ، وصحح هذا

الكتاب رفاعة رافع الطهطاوى ، كما ترجم كتاب « إتحاف الملوك الألبا بتقديم الجمعيات في أوربا » ألفه المؤرخ الإنجليزي روبرتسن Robertson وذيله المترجم بمجدول « لشرح الكلمات الغريبة » ، وكتاب « إتحاف ملوك الزمان بتاريخ إمبراطورية شارلسكان » للمؤلف نفسه . وقد راجعه رفاعة ، وخلقيفة محمود كذلك قاموس للغات الثلاث العربية والتركية والفارسية ، ذكرت الوقائع المصرية في ٩ شعبان ١٢٦٤ (١١ يولية ١٨٤٨) ، أن الباشا أمر « بطبع مايلزم منه على نفقة الميرى » . وقد ترجم عبد الله أفندى حسين ، وهو لا يزال تلميذا بمدرسة الألسن ، « تاريخ الفلاسفة اليونانيين » وصححه رفاعة ، كما ترجم إبراهيم مصطفى البياع كتاب « سياحة في الهند » ، وترجم محمد مصطفى البياع من خريجي مدرسة الألسن « مطلع شمس السير في وقائع كرلوس الثانى عشر » . واشترك كل من مصطفى سيد أحمد الزرابى ومحمد عبد الرازق وعبد الله أبو السعود في ترجمة كتاب « بداية القدماء وهداية الحكماء » وصححه رفاعة ، كما انفرد مصطفى سيد أحمد الزرابى « بترجمة قرة النفوس والعيون بسير ما توسط من القرون » ، وقابل الكتاب على الأصل رفاعة الطهطاوى . وانفرد عبد الله أبو السعود بترجمة « نظم الآلى في السلوك فيمن حكم فرنسا من الملوك » وصححه رفاعة . أما السيد صالح مجدى فقد قام بترجمة « جداول المهندسين » ، كما اشترك مع عيسى زهران ومحمد الحلوانى في ترجمة « كشف رموز السر المصون في تطبيق الهندسة على الفنون » في ثلاثة أجزاء . وترجم أحمد عبيد الطنطاوى « الروض الأزهر في تاريخ بطرس الأكبر » تأليف « فولتير » Voltaire وقد راجعه رفاعة . وترجم محمد الشيمى « إفاضة الأذهان في رياضة الصبيان » ، وترجم السيد أفندى عماره بن عبدالعال « تهذيب العبارات في فن أخذ المساحات » تأليف « لوكوه » وصحح هذا الكتاب من الناحية الفنية بيومى أفندى . وترجم حسن أفندى قاسم « تاريخ ملوك فرنسا » تأليف المؤرخ الفرنسى « موتيقورس » ، وقد أهدى المؤلف هذا الكتاب إلى شريف باشا مدير عموم المالية ، فطبعه شريف على نفقته ، بعد أن ألحق به حسن أفندى قاسم صفحات « لذكر معجم البلدان والأماكن الجغرافية في هذا الكتاب التى تحتاج إلى الذكر » .

ومن الموظفين الذين اشتغلوا بالترجمة « جاكوفاكى أرجيروبولو » بالديوان الخديوى ، وقد ترجم إلى التركية « قترينة تاريخى » تأليف كاسترا Castera ، و « أصول الهندسة » تأليف « لوجاندر » Legendre ، وكذلك نقل إلى التركية كل من حسن أفندى وعبد الله أفندى عزيز الكاتبان بديوان محمد على « تاريخ نابليون بونابرت » تأليف « دوق دى روفيجو » Rovigo

وقد طبع بمطبعة سراى رأس التين . ونقل الكاتبان كذلك إلى التركية « تاريخ دولة إيطاليا » تأليف « بوتا » Botta ، ثم انفرد عبد الله أفندى عزيز بترجمة « التلخيصات المتعلقة بتدبير أمور سلطنة الدول العثمانية » للأمير قوجة مصطفى بك الكورجه لى ، وقد نقله من التركية إلى العربية بأمر من محمد على ، ولا يزال هذا الكتاب مخطوطا . ومن الكتب التى أمر الباشا بترجمتها ، كتاب « مظهر القديس بخروج الفرنسيين » ، ألفه الشيخ عبد الرحمن الجبرتي ، ونقله إلى التركية السيد أحمد عاصم ، ولا يزال مخطوطا . « وسير الحلبي » وهو ترجمة السيرة الحلبية ، نقله من العربية إلى التركية سعيد أحمد يلم ، و« سفارت نامه رفاعة بك » ، وقد ترجمه رسم أفندى بسيم ، و« قصيدة البردة » ، نقلها من العربية إلى التركية أحمد مصطفى ، و« كلستان سعدى » نقلها من الفارسية إلى العربية جبرائيل يوسف مخلع الكاتب بديوان الخديوى . وكذلك أمر محمد على بأن يترجم إلى التركية كتاب « تاريخ نابليون بونابرت » ، وهو عبارة عن مذكراته التى كتبها حينما كان منفيا فى سانت هيلانة ، وما يزال اسم المترجم غير معروف .

ومن الكتب التى نقلت إلى التركية كذلك « وصايا فردريك الأكبر إلى قواده » ، نقله عن الفرنسية شاتى زاده محمد عطا الله ، تحت عنوان « وصايا نامه سفريه » ، وكتاب « الدرر النوال فى معالجة أمراض الأطفال » ، ترجمه من العربية مصطفى يحيى الجركسى ، و« إفاضة الأذهان فى رياضة الصبيان » ، نقله من العربية على أفندى جيزه لى ، و« كنوز الصحة وبواقيت المنحة » . ونقل محمد عصمت أفندى من العربية أيضا « أصول الهندسة » و« مبادئ الهندسة » .

وكان من كبار رجال الدولة الذين اشتغلوا بالترجمة إبراهيم أدهم بك مدير المدارس ، فقد نقل من الفرنسية إلى التركية « رسالة فى علم جر الأثقال » ، و« رسالة فى الهندسة » ، و« مقالات فى الهندسة » . وبأمر منه نقل سعد نعام إلى العربية كتاب « سياحة فى أمريكا » تأليف هنرى مركام .

ولعل أكبر طائفة من الكتب التى نقلها الموظفون إلى اللغتين التركية والعربية كانت كتب الفنون والقوانين . فقد ترجم عثمان نور الدين إلى التركية « سياسة نامه جهادية بحرية » ، و« قانون نامه عساكر سواريان جهادية » ، و« قانون نامه سفارين بحرية جهادية » ، وترجم كياني بك « تحفة الضابطيين » ، و« قانون نامه ثالث سوارى » ، وكتاب « فى تعليم الحربة والزراراق » . وترجم أسطفان أفندى « كوماندارية الفرسان » ، وأحمد أفندى خليل « قانون نامه

عساكر بيادكان جهادية» ، و«قانوننامة عساكر طوبجيان جهادية بحرية» ، و«قانوننامة بحرية جهادية» ، و«تعليم نامة عساكر بيادكان» بالاشتراك مع عثمان نور الدين . وكذلك ترجم شاني زاده عطا الله من الفرنسية إلى التركية «قوانين العساكر الجهادية» وترجم حسين رفيق من الفرنسية إلى التركية أيضاً «تلخيص الأشكال» وترجم سليم أفندي من الفرنسية إلى العربية «كتاب عمل البارود» ، وترجم البكباشي أحمد عبيد أفندي من الفرنسية إلى العربية كذلك «تعليمات البيادة ومناوراتها» ، هذا إلى الكتب الكثيرة في تعليم المشاة والفرسان والمدفعية التي ترجمت إلى التركية أو العربية ولا يعرف مترجموها ، وجميع ما ترجم من الكتب في الفنون العسكرية يبلغ حوالي أحد عشر ومائة كتاب ، طبع منها ستة في مطبعة الجهادية ، أما سائر الكتب فطبع في بلاق .

وكان من كبار المترجمين في هذا العصر رفاعة رافع الطهطاوي فقد ترجم عدة كتب كما راجع طائفة أخرى نقلها الطلبة والخريجون في مدرسة الألسن وقلم الترجمة ، كما قام بتصحيح بعض الكتب بعد ترجمتها . ورفاعة رافع من بلدة طهطا ، وفد على القاهرة في عام ١٨١٧ وهو في سن السادسة عشرة ، والتحق بالأزهر ، وتلمذ على الشيخ حسن المطار وأفاد منه علماً ، وعند ما أكمل تحصيله قام بالتدريس في الأزهر الشريف ، ثم عين بتوصية من أستاذه واعظاً وإماماً في آليات الجيش ، ولم يلبث المطار أن رشحه بعد ذلك لإماماً للبعثة التي أوفدت إلى فرنسا في عام ١٨٢٦ ، فانهز رفاعة فرصة وجوده في باريس وتعلم الفرنسية ، وعكف على قراءة كتب العلوم وترجمتها ، فقرأ نخبة صالحة من كتب الرحلات والتاريخ والجغرافية والرياضيات والمهندسة والمنطق والفلسفة والاجتماع والقانون والأدب والفنون الحربية والمعادن ، واتصل بكبار المستشرقين أمثال « سلفستردى سامي » Silvestre de Sacy وعند ما عقد الامتحانات النهائية بعد خمس سنوات ، كان رفاعة قد نقل من الفرنسية إلى العربية اثنتي عشرة رسالة في مختلف الفنون ، عدا كتابه «تلخيص الإبريز في تلخيص باريز» ، وكان يحوي موضوعات كثيرة مترجمة عن الفرنسية . وفي فبراير ١٨٣١ غادر باريس إلى مصر فعينه محمد علي مترجماً بمدرسة الطب ، وكان معظم عمله في السنتين اللتين قضاها في تلك المدرسة مراجعة الكتب التي ترجمها غيره أمثال يوسف فرعون ، ثم نقل رفاعة بعد ذلك مترجماً بمدرسة المدفعية بطره في عام ١٨٣٣ ، وبعد ذلك اختص بالإشراف على مدرسة الجغرافية والتاريخ . وعند ما أنشئت مدرسة الألسن في أواسط عام ١٨٣٥ بناء على اقتراحه ، عينه الباشا مديراً لها . وفي عام ١٨٤١ أنشئ قلم الترجمة فعمل به

رفاعه ، وزاد عمله عند ما عهد إليه في أثناء ذلك بتنظيم الوقائع المصرية . أما قلم الترجمة فقد أعيد تنظيمه في أكتوبر ١٨٤٨ وأصبح يتألف من قلمين ، أحدهما للترجمة العربية تحت إشراف رفاعه والآخر للتركية تحت إشراف كياني بك الذي عين ناظراً لقلمى الترجمة . أما مدرسة الألسن فقد ألغيت كما تقدم في نوفمبر ١٨٤٩ . وفي أواخر العام التالي ، أى في عهد عباس الأول ، كان رفاعه في طريقه إلى السودان ناظراً للمدرسة التي قرر عباس إنشائها في الخرطوم وقتذاك .

ومن الكتب التي ترجمها رفاعه كتاب « المعادن النافعة » تأليف « فيرار » Ferard ، نقله من الفرنسية إلى العربية عملاً بمشورة المسيو جومار Jomard « ناظر الأفندية بباريس » « ومبادئ الهندسة » ، وقد وضع رفاعه في أوله معجماً « ببيان بعض كلمات هندسية وتفسير ألفاظ اصطلاحية » ، و « قلائد الفاخر في غريب فوائد الأوائل والأواخر » تأليف دينج Depping وقد وضع رفاعه في أوله كذلك « قاموساً صغيراً يشرح ما ورد فيه من ألفاظ غريبة » ، و « التعريفات الشافية لمريد الجغرافية » ، وقد ذيله بمجدول « الألفاظ الاصطلاحية المستعملة في الجغرافية بأنواعها مرتباً على حروف المعجم » ، و « الجغرافية العمومية » تأليف ملطبرون Malte-Brun . وكذلك قام رفاعه بمراجعة وتصحيح « الكنز المختار في كشف الأراضي والبحار » ، وهو كتاب جغرافي سبق طبعه في مالطة ، وقد صحح رفاعه عبارته كما أشرف على ترجمة كتاب « برهان البيان وبيان البرهان في استكمال واختلال دولة الرومان » تأليف مونتسكيو Montesquieu ، وكان يقوم بترجمته على أفندى الجيل ، ولم يتم إنجازها إلا بعد وفاة رفاعه ، وقد طبع هذا الكتاب في ذي القعدة ١٢٩٣ (نوفبر — ديسمبر ١٨٧٦) .

ومن الكتب التي قام رفاعه بتصحيحها ومراجعتها كذلك « كنز البراعة في مبادئ فن الزراعة » ، و « تاريخ الفلاسفة اليونانيين » ، و « تحفة القلم في أمراض القدم » و « الدراسة الأولية في الجغرافية الطبيعية » ، و « بداية القدماء وهداية الحكماء » و « تنوير المشرق بعلم المنطق » ، و « نظم الآلى في السلوك فيمن حكم فرنسا من الملوك » و « إنحاف الملوك الألبا بتقدم الجمعيات في أوروبا » ، و « إنحاف ملوك الزمان بتاريخ الإمبراطور شارل كان » ، و « قرّة النفوس والعيون بسير ما توسط من القرون » ، و « الروض الأزهر في تاريخ بطرس الأكبر » وقد اشترك رفاعه مع الشيخ محمد إسماعيل الفرغلي في تصحيح كتاب

« سياحة في الهند » ، ومع الشيخ محمد قطة العدوي في تصحيح كتاب تاريخ ملوك فرنسا ، كما راجع كتاب « سياحة في أمريكا » .

وكان تصحيح الكتب المترجمة من الناحية اللغوية أمراً ضرورياً ؛ لأنه كان لا بد من تهذيب لغة هذه الكتب التي ينقلها المترجمون إلى العربية ليفيد التلاميذ من قراءتها ، فقد تقدم كيف أن أوائل المترجمين كانوا من السوريين أمثال حنا (أو يوحنا) عنجوري ويوسف فرعون وجورج قيدال ، وكانت لغتهم سقيمة بحيث لا يمكن أن يصل ما ترجموه إلى أذهان التلاميذ دون مراجعة الترجمة وتصحيحها . زد على ذلك أن كتابات خريجي مدرسة الألسن وبعض أعضاء البعث كانت في حاجة إلى المراجعة والتصحيح ، حرصاً على سلامة العبارة ، وعدم منافاة ما يكتبون للذوق الإنشائي في ذلك العصر ، وصادف المترجمون صعوبات كثيرة ، وخاصة في نقل الكتب الطبية إلى اللغة العربية ، لما كانت تتطلبه ترجمة المصطلحات العلمية من دقة تستند إلى معرفة صحيحة واطلاع واسع ، وقد عالج أولو الأمر ذلك كله بوسائل شتى ، فاخترتوا نخبة من رجال الأزهر الشريف لمراجعة الكتب وتصحيحها ، ورأى الدكتور كلوت بك ضرورة الاستعانة بهم لما لهم بكتب الطب العربية القديمة من معرفة لها قيمتها عند إعادة النظر في أسماء المصطلحات الطبية في أثناء الترجمة وبعدها ، حتى « أصبح للطب في خمس سنين قاموس "Vocabulaire" تزيد كلماته على ستة آلاف كلمة » . وقد أنشأ كلوت بك لتلاميذه مدرسة يتعلمون فيها اللغة الفرنسية حتى لا تشق عليهم الترجمة ، كما اختار من أعضاء البعث المدرسين بمدرسة الطب مراجعين ومصححين لما يترجمه زملائهم . وقد استعانت المدارس الخصوصية الأخرى بشيوخ الأزهر في مراجعة أسلوب الكتب وتصحيح أخطائها اللغوية ، ولهذا كان عمل المصححين يضارع في أهميته عمل المترجمين أنفسهم . وقد اقتص بتصحيح الكتب المترجمة في مدرسة الطب البيطري الشيخ مصطفى حسن كساب والشيخ عبد النعم ، وفي مدرسة الزراعة الشيخ نصر أبو الوفا الهوريني ، وفي مدرسة الهندسة الشيخ عبد الغفار الدسوقي ، وفي مدرسة الألسن المشايخ محمد قطة العدوي وأحمد عبد الرحيم الطهطاوي ومحمد الفرغلي ورقاعة رافع الطهطاوي ، أما في مدرسة الطب فقد قام بتصحيح الكتب المترجمة جماعة منهم الشيخ محمد عمران الهراوي الذي ظل بهذه المدرسة حوالي عشر سنوات يعمل مصححاً أول ويعاونه من وقت لآخر المشايخ محمد محرم وأحمد حسني الرشيدى وحسين قانم الرشيدى ، وقد سافر الأخيران ضمن البعثة الطبية إلى فرنسا في عام ١٨٣٢ ، تخلفهما الشيخ سالم عوض القيناتي والشيخ

محمد بن عمر التونسي ، ويقترن اسم التونسي عادة باسم صديقه وتلميذه المستشرق الفرنسى الدكتور « برون » Perron مدرس الطبيعة والكيمياء بمدرسة الطب ، وكان يعرف اللغة العربية وعاونهُ التونسي فى تعريب محاضراته .

ومن الكتب التى صححها الشيخ إبراهيم الدسوقي ، وقد سبق ذكرها فى هذا البحث « مبادئ الهندسة » و « كتاب الجبر والمقابلة » ، و « الأقوال المرضية فى علم بنية الكرة الأرضية » و « القانون الرياضى فى فن تخطيط الأراضى » ، و « اللآلى البهية فى الهندسة الوصفية » و « ثمرة الاكتساب فى علم الحساب » و « علم تحريك السوائل » ، و « الروضة الزهرية فى الهندسة الوصفية » . أما الشيخ مصطفى كساب فقد صحح الكتب التى ترجمها يوسف فرعون ، وهى « التوضيح لألفاظ التشريح » ، و « رسالة فى علم البيطارية » ، و « التحفة الفاخرة فى هيئة الأعضاء الظاهرة » و « تحفة الرياض فى كليات الأمراض » و « زهرة الرياض فى علم الأمراض » ، و « غاية المرام فى الأدوية والأسقام » و « المادة الطبية البيطرية » و « زهرة الأنام فى التشريح العام » ، و « روضة الأذكيا فى علم الفسيولوجيا » ، و « الأمراض الظاهرة فى الطب البيطرى » ، و « رسالة فى الطب البيطرى » ، كما قام بتصحيح الكتب التى ترجمها محمد عبد الفتاح ، وهى « زهرة المحافل فى معرفة المفصل » ، و « الطب العملى » ، و البهجة السنية فى أعمار الحيوانات الأهلية » ، كما صحح كتاب مجمع الفرر فى سياسة البقر الذى ترجمه عطية أفندى . وقد صحح الشيخ محمد عمران الهراوى كتب « قانون الصحة » ، و « المنحة فى سياسة حفظ الصحة » ، و « مبلغ البراح فى علم الجراح » ، و « دستور الأعمال الأقرباذينية لحكام الديار المصرية » ، و « إسعاف المرضى فى علم منافع الأعضاء » ، وقد أملاه مترجمه على أفندى هيبه على الشيخ محمد محرم ، و « نبذة فى الفلسفة الطبيعية ونبذة فى التشريح العام ونبذة فى التشريح المرضى » ، و « الأزهار البديعة فى علم الطبيعة » ، و « الأربطة الجراحية » و « الجواهر السنية فى الأعمال الكيماوية » ، وقد أتم تصحيح الكتاب الأخير بعد وفاة الهراوى الشيخ التونسى يساعده فى ذلك تلميذه الدكتور برون . أما الشيخ التونسى فقد ساعده فى ترجمة « الدر اللامع فى النبات وما فيه من الخواص والمنافع » الذى ترجمه السيد غانم الرشيدى ، ثم قام بمراجعته وتصحيحه ، كما اشترك مع الشيخ سالم عوض القينانى فى تصحيح « روضة النجاح الكبرى فى العمليات الجراحية الصغرى » ، و « التنقيح الوحيد فى التشريح الخاص الجديد » ، واشترك مع الدكتور برون فى مراجعة « كنوز الصحة ونواتج المنحة » ، وانفرد بتصحيح

« الدرر النوال في معالجة أمراض الأطفال » . وقد صحح الشيخ نصر أبو الوفا الموسوي
« أجل الأسباب في أصل الاكتساب » و صحح الشيخ محمد إسماعيل الفرغلي بالاشتراك مع
رفاعة « سياحة في الهند » ، كما صحح الشيخ محمد قطة المدوي من الناحية اللغوية « تهذيب
العبارات في فن أخذ المساحات » ، و « سياحة في أمريكا » ، و « الروض الأزهر في تاريخ
بطرس الأكبر » ، و « قرة النفوس والعيون بسير ما توسط من القرون » أما الدكتور
أحمد حسن الرشيدى فقد صحح كتاب « طالع السعد والإقبال في علم الولادة وأمراض النساء
والأطفال » كما قام السيد صالح مجدى بتصحيح « مختصر علم الميكانيكا » ، ومراجعة « علم
تحريك السوائل » بعد أن قام بترجمتها أحمد فايد .

ومما يجدر ذكره أن بعض هؤلاء المترجمين والمصححين قد عنوا بإلحاق معاجم وقواميس
صغيرة بالكتب التي نقلوها إلى العربية ، لتوضيح بعض الألفاظ الغريبة وتفسير المصطلحات
العلمية كما فعل رفاعة عند ترجمة كتبه « قلائد المفاخر » و « مبادئ الهندسة » و « التعريفات
الشافية » ، وكما فعل خليفة محمود عند ترجمة « إتحاف الملوك الألبا » وحسن أفندى قاسم في
كتاب « تاريخ ملوك فرنسا » وأحمد فايد في « الأقوال الرضية » والدكتور برون والشيخ
التونسي في « الجواهر السنية » . وقد سار العمل بهمة في إعداد القواميس والمعاجم لتيسير
الترجمة على القارئ بها ، فوضع الأب أنطون روفائيل زاخور راهبة « قاموس إيطاليانى
وعربى » « يتضمن باختصار كل الألفاظ الجارية بها العادة والأثر لتعليم الكلام ولتفهومية
اللغتين على الصحيح » ، وكان هذا القاموس من أوائل الكتب التي طبعت في بلاق عام
١٢٣٨ حيث طبعت عدة قواميس منها قاموس فارسى تركى من وضع خيرت أفندى (سكرتير
ديوان محمد على) ، وقاموس فارسى تركى هو « تحفة وهى » ، وملخص لهذا القاموس مع
إضافة الألفاظ العربية باسم « نخبة وهى » ، وقاموس آخر عربى فارسى تركى هو « سجة
صبيان » . وفي عام ١٢٥٠ طبعت الترجمة التركية مع المتن العربى لقاموس الفيروزابادى تحت
عنوان « الأقيانوس البسيط في ترجمه القاموس المحيط » ، كما طبع قاموس فارسى تركى « برهان
قاطى » ، و « الترجمان » وهو قاموس عربى تركى ، و « تحفة خيرت » عربى تركى فارسى
وقد أحضر كلوت بك من فرنسا « قاموس القواميس الطبية لمؤلفه « فابر » Fabre من
ثمانية أجزاء ، فتعاونت هيئة التدريس بـ مدرسة الطب تحت رئاسة ناظرها الدكتور برون على
ترجمة هذا القاموس ، واشترك في الترجمة كل من إبراهيم النبراوى ، وعبد أفندى على ، ومحمد
شافعى ومحمد الشبامى ، وعيسى النحراوى ، ومصطفى السبكى ، وحسين على ، والسيد أحمد

الرشيدى ، وحسين غانم الرشيدى . ولما كان برون يريد أن يشتمل هذا القاموس كذلك على المصطلحات الطبية القديمة ، فقد أحضر القاموس المحيط للفيروزابادى ووزعه على أعضاء هيئة التدريس ، وأشارك معهم فى هذا العمل مصطحى مدرسة الطب المشايخ محمد عمر التونسى وسالم عوض القينانى وعلى العدوى . فاستخرج كل واحد من الجماعة منه ما أمكنه استخراجة . ويقول الشيخ التونسى « ثم خصنى الناظر المذكور . باستخراج ما فى القانون من التعاريف وما فى تذكرة داود من كل معنى لطيف ... » ، وكان هذا العمل شاقا ضخما ، لم يفرغ منه أصحابه إلا عند وفاة محمد على ، فخشي كلوت بك أن يضيع هذا القاموس ، فحمله معه إلى باريس وقدمه هدية إلى المكتبة الأهلية بها فى سبتمبر ١٨٥٠ ، وهو قاموس « الشذور الذهبية فى المصطلحات الطبية » للشيخ محمد عمر التونسى . وقد اشترك فى إعداد هذه المعاجم كل من الشيخين محمد قطة العدوى وأبى الوفا نصر الهورى ، ومن المعروف أنهما اشتركا فى تصحيح القاموس المحيط الذى أراد « برون » أن يطبعه فى مصر وقد طبع هذا القاموس بأمر من سعيد باشا فى عام ١٢٧٢ هجرية (١٨٥٥-١٨٥٦) ، ثم اشترك الشيخ عبد الغفار اللشوقى مع المستشرق الإنجليزى « لين » Lane فى إعداد ترجمة إنجليزية للقاموس المحيط ، وقد طبع بنصه العربى والإنجليزى فى لندن فى عام ١٨٦٣ ، تحت عنوان « القاموس العربى إنكليزى » Arabic English Lexicon . وكان معظم الكتب المترجمة يطبع فى مطبعة بلاق ، أما سائر الكتب فكان يطبع بمطبعة سراى رأس التين بالإسكندرية ، أو فى مطبعة « الهندسخانة » ، أو فى المطبعة الملحقة بمدرسة الطب بأبى زعبل . وفى الحق إنه لم يكن ثم مناص من أن تسير حركة الطبع وإنشاء المطابع جنبا إلى جنب مع حركة الترجمة ، فإنه لما كان أهم غرض من ترجمة الكتب نقل فنون الغرب وعلومه إلى المدارس المصرية فقد بات إنشاء المطابع ضروريا حتى يمكن توزيع الكتب على التلاميذ . وقد أدرك محمد على أهمية إنشاء المطابع بمصر منذ عهد بعيد ، فأوفد نيقولا منابكى افندى إلى إيطاليا حوالى عام ١٨١٥ للتخصص فى فن الطباعة ، وقد درس نيقولا هذا الفن وتعلم سبك الحروف وعمل قوالبها ، وبعد أن قضى بإيطاليا أربع سنوات عاد إلى مصر ، وعهد إليه الباشا بإنشاء « مطبعة صاحب السعادة » ، أو المطبعة الأميرية فى بلاق ، فكانت أول وأهم مطبعة أنشئت فى عهد الوالى العظيم ، وكان تأسيسها فى أواخر عام ١٢٣٥ هجرية (١٨٢٠) ، ولكنها لم تبدأ عملها إلا فى عام ١٨٢٢ . وكان الغرض الأول من إنشائها طبع الكتب لتغذية المدارس من ناحية وتغذية الجيش بما يحتاج إليه فى تدريبه من إرشادات وتعليمات وقوانين من ناحية أخرى .

وقد استعان الباشا عند إنشاء المطبعة بالآراء التي أبداهها كل من عثمان نور الدين والأب أنطون رفايل زاخوز . وكان الباشا في أول الأمر يحضر من إيطاليا جميع ما تتطلبه هذه المطبعة من آلات وحبر وورق وما إلى ذلك ، ولكنه لم يلبث أن ولي وجهه شطر فرنسا . وكان أول ما أخرجته هذه المطبعة قاموس الأب رفايل الذي سبقت الإشارة إليه ، والكتاب الذي نقله شاني زاده محمد عطا الله من الفرنسية تحت عنوان «وصايا نامة سفرية» ، وكتاب الأب رفايل عن « فن الصباغة » ، وقد طبع الكتابان الأخيران في عام ١٨٢٣ . وكان نيقولا مسابكي نفسه أول مدير لهذه المطبعة ، وكان يعاونه جماعة من مشايخ الأزهر قام نيقولا على تعليمهم طريقة الطبع وصف الحروف وما إلى ذلك ، وقد عين بعض هؤلاء عند اتساع العمل وتنويعه رؤساء لأقسام المطبعة .

وفي السنوات التالية أنشأ الباشا مطابع أخرى بلغ عددها ثمانية ، فألحقت واحدة بمدرسة الطب في أبي زعبل وكان أول ما أخرجته « كتاب القول الصريح في علم التشريح » عام ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، وألحقت أخرى بمدرسة المدفعية في طره ، وكان أول ما طبعته « الكنز المختار في كشف الأراضى والبحار » وزيادة على ذلك كانت هناك مطبعة بمدرسة الفرسان بالجيزة ، وأخرى بالقلعة لطبع « الجرنال الخديوى » ، ثم الوقائع المصرية فترة من الوقت ، كما كانت هناك مطبعة بسرأي رأس التين بالإسكندرية من المرجح أنها أنشئت في عام ١٨٣٢ ، وطبعت كتاب روفيغو Rovigo عن نابليون في عام ١٢٤٩ هجرية (١٨٣٣ - ١٨٣٤) ، وكتاب بوتا Botta عن تاريخ إيطاليا في نفس العام . وفي عام ١٨٤٤ ألحقت بالمهندسخانة في بلاق مطبعة حجر خاصة ، كما ألحقت ببعض الدواوين مطابع لنشر الأوامر والقوانين والمنشورات المتعلقة بأعمالها ، فكان لديوان المدارس مطبعة ، ولديوان الجامعة مطبعة أخرى .

رمع أن هذه المطابع كانت معنية بطبع الكتب المدرسية والأوامر والمنشورات والتعليمات ، فقد أخرجت إلى جانب ذلك كتباً في الأدب ومختلف الفنون ، نذكر منها « ألف ليلة وليلة » ، و « كلية ودمنة » ، و « إنشاء الشيخ العطار » ، و « إنشاء خيرت » ، « وديوان نديم » ، « وشرح ديوان حافظ » ، و « الأجرومية » ، « والألفية » ، « والأزهرية » .

وكانت أولى القوائم التي نشرت بالكتب المطبوعة في مصر تلك التي نشرها المؤرخ « قون هامر » Hammer في الجزء السادس عشر من تاريخه عن « الإمبراطورية العثمانية »

وكانت تحوى ٣٨ كتابا . وفى أكتوبر ١٨٣١ نشر المستشرق الفرنسى «رينو» Reynaud فى «الجورنال الآسيوى» قائمة أخرى بالسكتب التى طبعت حتى ذلك الحين ، وعددها ٥٥ كتابا فى النحو العربى والتاريخ والدين الإسلامى والأدب والشعر والمعارف العامة والرياضيات والعلوم الطبية والزراعة والفنون الحربية والبحرية ، وذلك عدا القواميس والماجم وعددها ثلاثة . وفى ٢٤ يناير ١٨٣٨ أرسل القنصل الروسى «ميدم» Medem إلى حكومته قائمة بأسماء السكتب التى طبعت فى بلاق منذ إنشاء المطبعة الأميرية مع بيان بأثمان هذه السكتب وقد بلغ عددها ٧٣ كتابا . وفى مارس عام ١٨٣٩ أثبت الدكتور «بورنج» فى تقريره الضافى الذى نشرته الحكومة الإنجليزية فى عام ١٨٤٠ قائمة يمتقد أنها تكاد تحوى أسماء جميع السكتب التى نشرت فى القاهرة بالتركية والعربية على نفقة الحكومة ، ويبلغ عددها ٧٥ كتابا . وقد ذكر إلى جانب ذلك خمسة كتب ترجمت فى بلاق وطائفة لم تكمل ترجمتها بعد أو فى النية ترجمتها ، وكان عدد هذه السكتب ثلاثة وعشرين ، ومما يجدر ذكره أن بورنج أثبت كذلك قائمة بأثمان السكتب ، وكانت تتراوح بين قرش واحد ، وهو ثمن كتاب «علم الحال» باللغة التركية ، وثلاثمائة وعشرة قروش (ثمن كتاب شرح الثنوى وهو مؤلف من ثلاثة أجزاء ومنقول من الفارسية إلى التركية) .

وفى عام ١٨٤٢ أرسل الدكتور «پرون» إلى صديقه «جول موهل» Jules Mohl سكرتير الجمعية الآسيوية بباريس قائمة بما طبع من السكتب العربية والتركية والفارسية القديمة مع إغفال السكتب المترجمة ، ولما كان المستشرق الفرنسى «بيانسكى» Bianchi قد أرسل إلى الجمعية قائمة أوفى فقد نشرتها الجمعية فى «الجورنال الآسيوى» فى عام ١٨٤٣ ، ويبلغ عدد ماورد من السكتب فى هذه القائمة ٢٤٣ كتابا .

وجدير بالذكر أنه كانت هناك ، إلى جانب مطبعة بلاق والطابع الأخرى الصغيرة فى طره والجيزة وأبى زعبل ، مطبعة إفرنجية بثغر الإسكندرية طبعت فيها قصيدة من نظم القنصل الإنجليزى «صولت» Salt ، عنوانها «قصيدة وصفية عن مصر» Egypt : A Descriptive Poem . وهناك من يميلون إلى الجزم بأن هذه المطبعة الإفرنجية لم تكن سوى مطبعة سراى رأس التين ، غير أن قصيدة القنصل الإنجليزى نشرت فى عام ١٨٢٤ ، أما مطبعة سراى رأس التين فأكبر الظن أنها لم تنشأ إلا بعد ذلك بنحو ثمان سنوات أى فى عام ١٨٣٢ ، ويزيد الأمر تعقيدا ما ذكره «بورنج» من أنه كانت بالإسكندرية صحيفة فرنسية تدعى «المونيتير إيجيپسيان» Moniteur Egyptien دون أن

يعين الطبعة التي كانت تصدر عنها ، ولهذا ما يزال هذا الموضوع في حاجة إلى مزيد من البحث والتمحيص .

المونيتير إيجسيان :

قال « بورنج » إن هذه الصحيفة كانت أسبوعية ، بدأت تظهر بالإسكندرية في أغسطس ١٨٣٣ ، ثم احتجبت في مارس ١٨٣٤ ، وكانت الحكومة المصرية تعدّها بالمعونة على الرغم من أنها لم تكن واسعة الانتشار . وقد ذكر القنصل الفرنسي « ميمو » Mimaut بعض المعلومات عن هذه الصحيفة ، فقال في رسالة بعث بها من الإسكندرية إلى الدوق « دي بروجلي » Broglie في ١٧ أغسطس ١٨٣٣ ، إن أول أعداد جريدة المونيتير ظهر في ذلك اليوم ، وكان يوم سبت ، كما أرسل إلى حكومته نسخة من هذا العدد . ويؤخذ مما ذكره « ميمو » أن رئيس تحرير الصحيفة كان فرنسيا يدعى « كاميل تورل » Camille Turles ، جيء به خصيصا من باريس ، غير أنه كان شابا لم يسبق له المران على العمل الصحفي ، لا يعرف شيئا عن الحوادث التي وقعت في مصر قبل حضوره ، ويجهل كل شيء عن البلاد التي جاء إليها ، ولا تربطه « بالشخصيات » الكبيرة في حكومة الباشا صلات وثيقة ، هذا إلى أن طريقته في الكتابة لم تكن تستهوى القراء ، ومن أجل ذلك كان العدد الأول بصفة خاصة يعوزه الابتكار وطلاوة الأسلوب . وقد ذكر « ميمو » أن هذه الصحيفة نشرت في عددها الأول مقالا عنوانه « المقدمة » يوضح خطة الجريدة وقد وصف « ميمو » هذا المقال بأنه كان « ترجمة حرفية دقيقة لما أمدت به الحكومة المصرية رئيس التحرير نفسه من بيانات وتصريحات » .

ويؤخذ مما قاله « بورنج » و « ميمو » ، أن حكومة الباشا كانت تحتضن هذه الصحيفة رغبة منها في أن يكون لديها جريدة تكتب بلغة أجنبية ، على غرار الصحيفة الشبيهة بالروسية التي كانت تصدر وقتذاك في الأستانة باسم « المونيتير أومان » Le Moniteur Ottoman ، وهي صحيفة كان ديدنها مهاجمة الباشا في كل مناسبة ، حتى لقد ذكر « دو هاميل » في إحدى رسائله إلى « روكان » Ruckman رئيس البعثة الإمبراطورية الروسية في القسطنطينية بتاريخ ٢٦ فبراير ١٨٣٤ ، أن الغرض من حملات تلك الجريدة إنما هو « جرح كبرياء الباشا » ولهذا كانت مهمة « المونيتير إيجسيان » الدفاع عن محمد علي وتقنيده الاتهامات التي كانت تسكيلها له صحيفة القسطنطينية .

غير أن هناك ما يحمل على الاعتقاد بأن الباشا لم يوح بإصدار « المونيتير إيجسيان » ، وآية ذلك ما ذكره « ميمو » نفسه من أنه بوصفه قنصلا لفرنسا كان يرحب بصدور صحيفة فرنسية ، يتوقع لها الانتشار خارج مصر ، كما كان يريد أن يتخذ منها — على حد قوله — وسيلة « لتسديد خطأ من يجحد عن الجادة من الأوربيين » . وكان يرى من مصلحة وطنه أن يستخدم نفوذه حتى يضمن خلو الصحيفة من أية أقوال قد تلحق الضرر بالمصالح الفرنسية ولذلك بادر « ميمو » بمقابلة الباشا ، وبوغوص يوسف ، وطلب إليهما أن تمد الحكومة المصرية صحيفة « المونيتير » بجميع الأخبار والبيانات ، وبكل معاونة قد تؤدي إلى سد النقص الناشئ عما يعوز رئيس التحرير من خبرة ودراية ، كما طلب إليهما الاتفاق على خطة الجريدة سلفا ، حتى لا يظهر فيها ما يسيء إلى مصالح فرنسا ومصر ، وقبلت ذلك حكومة الباشا ونفذته ، حتى أصبح كثيرون يرون في هذه الصحيفة « لسان حال » الحكومة المصرية . وأخذت « المونيتير » تنشر أنباء الحكومة ، على نحو يقارب ما كانت تفعله جريدة الوقائع المصرية ، وكانت هذه الأنباء بطبيعة الحال تعدد جهود الباشا في ميادين الإصلاح في مصر وفي ممتلكاته الأخرى ، ومن هذه الناحية كانت « المونيتير » المصرية إلى حد ما ، ذلك « اللسان » الذي استطاع به الباشا أن يدفع عن نفسه اقتراءات « المونيتير » العثمانية في الأوساط الأجنبية وشاءت الظروف أن يوافق ظهور « المونيتير إيجسيان » موعد قدوم البعثة البولونية العسكرية إلى مصر ، وهي بعثة سوف يأتي الكلام عنها مفصلا في حينه ، وقد تارت بسبب قدومها بعض صعوبات ، انتهت باستقالة رئيسها الجنرال « دامبنسكي » Dembinski من خدمة الباشا ومغادرة البلاد ، ورأى محمد علي أن يوضح الأسباب التي أدت إلى استقالة هذا القائد البولندي ، على نحو يحفظ العلاقات الطيبة بين حكومة مصر والبولنديين الأحرار « المهاجرين » ، ويذيع حقيقة هذه الأسباب في الأوساط الأجنبية بمصر ، وكان يرجو من غير شك أن تبلغ إيضاحاته من بينهم الأمر في الخارج ، فاستخدم « المونيتير إيجسيان » لهذه الغاية ، ونشر عدد هذه الجريدة الثالث والعشرون الصادر في ٢٥ يناير ١٨٣٤ « بيان » الحكومة المصرية — إذا جاز لنا أن نسميه كذلك — عن هذه المسألة ، وهو بيان أُمّاط اللثام عن الحقيقة في غير لبس أو غموض .

بيد أن حكومة الباشا على الرغم من ذلك جميعه لم تكن شديدة الحرص على استمرار هذه الصحيفة التي أظهر الفرنسيون اهتماما بالنا بأمرها خدمة لمصالحهم قبل كل شيء ، فكان رئيس تحريرها يتقاضى مرتبه من بيت تجارى فرنسي في مصر هو « بيت باستريه »

Pastré ، لا من خزنة الباشا ، وقد حدث منذ حوالى شهر مارس ١٨٣٤ أن امتنع « باستريه » عن دفع الرتب الذى كان يتقاضاه « كاميل تورل » ، فسافر « تورل » إلى القاهرة وحاول أن يحصل من حكومة الباشا على « الأخبار والبلاغات بانتظام » ، حتى يتمكن من الضى فى إصدار صحيفته ، ولكنه لم يظفر بغير الوعود الجميلة والأحاديث المعسولة . وفى ٩ مايو ١٨٣٤ كتب القنصل الروسى « دوهاميل » إلى حكومته أن « تورل » عاد إلى الإسكندرية ولكن الصحيفة لم تستأنف ظهورها لأن بوغوص يوسف لم يهتم بتشجيعها ، وقد تنبأ « دوهاميل » بأن الصحيفة سوف تحتجب نهائيا لهذا السبب . وفى ١٧ يولية من العام نفسه كتب « تيل » Toppel نائب القنصل الفرنسى إلى الجنرال « دامبىسكى » أن « تورل » عقب عودته إلى الإسكندرية ، طفق يكتب إلى « بوغوص » يطلب مساعدته ، ولكنه لقي من الوزير إعراسا فوقف إصدار الصحيفة ، ويستقد « تيل » أنها لن تعود إلى الظهور . ولما كان آخر عدد منها قد صدر فى يوم السبت ٢٢ مارس ١٨٣٤ ، وكان العدد الأول قد ظهر فى ١٧ أغسطس ١٨٣٣ ، كما ظهر العدد الثالث والعشرون فى ٢٥ يناير ١٨٣٤ ، فإن الأعداد التى ظهرت من هذه الجريدة فى ثمانية شهور تبلغ واحدا وثلاثين عددا ، ثم انطوت صحيفة « المونيتير » إلى غير بعث أو نشور .

ولعله مما تجدر ملاحظته أن « باستريه » كانت تربطه بالباشا إلى جانب المصلحة التجارية علاقة المودة والصداقة ، وأن بوغوص ما كان ليمتنع عن تشجيع صحيفة « المونيتير » وإجابة رغبات « تورل » لو أن الباشا نفسه كان حريصا على بقاء هذه الصحيفة ، تدافع عن حكومته وتفنند مزاعم الآستانة ؛ وإنما كانت تستأثر بعناية الباشا صحيفة أخرى هى « الوقائع المصرية » .

الوقائع المصرية :

فى ٢٥ جمادى الأولى ١٢٤٤ (٣ ديسمبر ١٨٢٨) صدر أمر الباشا « بإنشاء الجرنال الرسمى — الوقائع المصرية — باللغتين العربية والتركية » ، وقبل إنشاء « الوقائع » كان الباشا يطبع « الجرنال الخديوى » فى مطبعة صغيرة بالقلمة خصصت لهذا الغرض ، وكان ديوان الجرنال يتلقى التقارير الواردة من الأقاليم ثم يعرضها على الباشا بعد تنقيحها ، فيأمر بطبع ما يراه مناسبا منها فى « الجرنال » باللغتين العربية والتركية ، وكانت النسخ — وعددها نحو مائة — توزع على النظار والمديرين ليقفوا على أهم ما يقع فى مختلف أنحاء القطر ، ويكونوا على علم بما يريد الباشا وحكومته . وفى بداية جمادى الثانية ١٢٤٤ (٩ ديسمبر

١٨٢٨ « أصدر المجلس العالى «لأئمة» تنظم ديوان الجرنال على نحو يجمل منه هيئة تفتيش إدارية كبرى ، ثم استبدلت كلمة التفتيش بكلمة الجرنال . أما « الوقائع المصرية » فإن الغرض من إنشائها يتضح من مقال نشرته فى أول عدد صدر منها بتاريخ ٣ ديسمبر ١٨٢٨ ، وقد جاء فى ذلك المقال « الحمد لله بارى الأمم ، (والصلوة) والسلام على سيد العرب والعجم ، أما بعد فإن تحرير الأمور الواقعة من اجتماع جنس بنى آدم المندمجين فى صحيفة هذا العالم ، ومن ائتلافهم وحركاتهم وسكوتهم ومعاملاتهم ومعاشراتهم التى حصلت من احتياج بعضهم بعضا ، وهى نتيجة الانتباه والتبصر بالتدبير والإيقاف وإظهار الغيرة العمومية ، وسبب فعال منه يطلعون على كيفية الحال والزمان ، وهذا واضح لدى أولى الألباب ، ومن حيث أن الأمور الدقيقة الحاصلة من مصالح الزراعة والحراثة ، وباقي أنواع الصناعات التى باستعمالها يتأتى الرضا والتيسير ، هى أسباب للحصول على الرفاهية ، وعلى الاجتناب والاحتراز مما ينتج منه الضرر و (الأذا) خصوصا فى مصر ، بل هى أساس نظام البلدان وتدبير راحة أهلها ففكر (حضرت) أفندينا ولى النعم ، فى ترتيب أحوال البلاد وتمهيدها ، واعتدال أمور أهلها وتوطيدها ، وفى نظام القرى والبلدان ، ورفاهية سكانها وراحتهم ، ووضع ديوان الجرنال ، قاصدا من وضعه أن ترد الأمور الحادثة الناتج منها النفع والإفادة ، حتى إذا ظهر عند المأمورين نوعا النفع والضرر فينتخب ما منه تصدر المنفعة ، ويجتنب عنه ما منه يحصل الضرر . وهذه الإرادة الصالحة الصادرة من جسارة سعادة ولى النعم ، وإن كانت قد جرت فى ديوان الجرنال إلى الآن ، إلا أنها لم تكن عمومية ، إنما الآن فأراد ولى النعم أن الأخبار التى ترد إلى الديوان المذكور تنفج وينتخب منها ما هو مفيد ، وتنتشر عموما مع بعض الأمور التى ترد من مجلس المذاكرة السامى ، والأمور المنظورة بها فى ديوان الخديوى ، والأخبار التى تأتى من أقطار الحجاز والسودان ومن بعض جهات أخرى ، وذلك ليكون كله نتيجة للحصول على الفوائد الحسنة التى هى مقصود ولى النعم ، وتقويما للممارسة المأمورين الفخام ، وباقي الحكام الكرام ، القلايين تدبير الأمور والمصالح . . . »

وعندما تقرر النظر فى شئون التعليم ، وصدر « ترتيب ١٢٥٧ هجرية » (١٨٤١) ، أعيد البحث كذلك فى أمر الوقائع ، وأسفر هذا البحث عن صدور قرار فى يناير ١٨٤٢ بتنظيم « الوقائع » من جديد تنفيذا لأمر محمد على . ذلك بأن الباشا كان « شديد الرغبة فى وضع خطة مديدة تضمن صدور الوقائع على الوجه الأكمل ، كما هى الحال فى صحافة الممالك الأخرى » ، مما حمله على أن يطلب إلى « شورى المدارس » بحث موضوع « الوقائع » والطرق التى

تكفل تحقيق هذه الغاية ، وكان الجديد في أمر هذا التنظيم أنه لم يقصر « الوقائع » على « نشر أخبار مصر فحسب » ، بل أصبح « من اللازم إضافة نبذ للحوادث الخارجية في الجريدة ، حتى يتقبلها الناس برغبة وشوق » ، كما صار من الضروري « الحصول على الأخبار أولاً فأولاً — ونشرها على الجمهور » ، لأن الأخبار « تسقط قيمتها إذا تقادم عهدها » ، ولكن يجب أن تبقى « الأخبار المصرية » أهم ما تعنى به « الوقائع » . وفي ١٤ مارس ١٨٤٢ ، حدد « شورى المعاونة » نوع الأخبار الداخلية التي يجب نشرها ، وتقرر أن يعهد إلى رفاعة رافع الطهطاوى بترجمة بعض ما يرد في الصحف الأجنبية ، علاوة على « بعض قطع أدبية من الكتب الأوروبية ، وانتخاب أخبار الملكية ، وترتيب الجريدة المصرية بصفة عامة » ، وقد ظل الشيخ رفاعة يشرف على « الوقائع » بعد ذلك حتى عهد عباس باشا الأول (١٨٥٠) ويرجع اختيار الشيخ إلى أنه كان في ذلك الحين ناظر مدرسة الألسن وبها « مترجمون جاهزون » ، ولهذا عهد إليه بوضع « أصول الجريدة بحسب اللغة العربية » ، بينما أحييت « أعمال إفراغ الترجمة في قالب حسن ، بدون الإخلال بالأصل العربي ، وتنظيم المواد حسب النظام التركي ، على حضرة حسين أفندى ناظر المطبعة العامرة » ، وعلى أيدي رفاعة تقدمت « الوقائع » تقدماً ظاهراً ، وأخذت المقالات التي يدبجها براع الشيخ تحتل مكان الصدارة في الجريدة . ولم يصرف تحرير « الوقائع » الشيخ رفاعة عن الترجمة ، فقد أنجز في أثناء نهوضه بأعباء الجريدة ترجمة مجلد آخر من جغرافية « ملطبرون » ، فأنعم عليه الباشا في نوفمبر ١٨٤٧ برتبة البيكوية (أمير آلاى) تقديراً لجهوده ، فضلاً عما أغدقه عليه من إنعامات مادية .

على أنه قبل اختتام الحديث في موضوع هذه الحركة الواسعة المباركة ، حركة التعليم والترجمة والطبع والنشر ، يجب أن نذكر ما كان لها من أثر ظاهر في « تنوير أذهان العباد » بصفة عامة ، لا في تعليم « الصفوة » المستنيرة الممتازة فحسب ، بل لقد كان لهذه الحركة أثر كبير في مكافحة التعصب للعادات المصرية القديمة ، ذلك التعصب الذي كان متغلغلاً في النفوس ، ومسيطرأ على عقول العامة ومشاعرهم ، فانتعش من جراء هذه الحركة العلمية الواسعة أفق التفكير لدى المصريين ، واستطاع محمد علي عند ما نقل إلى مصر علوم الغرب وفنونه ، أن يعد التربة الصالحة لقبول أفكار كانت غريبة على المصريين ، وفي طبيعتها فكرة التسامح ، ذلك التسامح الذي أدى إلى حدوث تبدل ظاهر في معاملات الأهالي مع الإفرنج ، وكان من أثره أن هيا البلاد لاستكمال نهضتها في عصر الخديو اسماعيل . ويسوق الكتاب دليلاً على هذا التسامح في أيام محمد علي نفسه ، ما حدث لأحد « البشرين » ويدعى

« وولف » Wolff ، وكان به مس على ما يظهر ، فقد أخذ بخطب في شوارع القاهرة ، ويدعو الناس إلى اعتناق المسيحية ، ولما كان « وولف » ينشر هذه الدعوة في لغة عربية سقيمة لم يستطع فهمها عدد كبير « لأعجميتها » ، فقد تركه الباشا وشأنه ، ولم يتعرض له أحد بسوء ، حتى أولئك الذين تيسر لهم فهم ما يقول ولكن « وولف » لم يلبث أن ركب رأسه ، وأخذ يعلأ شوارع العاصمة بعبارات كتبها على الجدران بخط تسهل قراءته ، عندئذ لم يجد الباشا مناصاً من إبعاده خوفاً من أن يؤدي إغراقه في الدعوة إلى إثارة الخواطر .

ويذكر « سانت جون » St. John أحد المعاصرين الإنجليز دليلاً آخر على هذا التسامح قصة « الشيخ إبراهيم » ، الذي تقم على اليهود احتكارهم مهنة « الجزارة » في ثغر الإسكندرية ، ومصدر هذه النقمة خوف الشيخ على المسلمين ما ينتظرهم من المقاب في الآخرة إذا هم ظلوا يأكلون من ذبائح اليهود ؛ لأن هؤلاء كانوا لا يتبعون عند الذبح ما نص عليه الشرع وجرى به العرف الإسلامي ، فكان نصيب الشيخ إبراهيم النقي في النهاية . وقد أسهب الجبرتي في بيان دقائق هذه القصة عند ذكر حوادث شهر محرم ١٢٣٦ (٩ أكتوبر — ٦ نوفمبر ١٨٢٠) . فقال « إن الشيخ إبراهيم ، الشهير بباشا المالكي بالإسكندرية ، قرر في درس الفقه أن ذبيحة أهل الكتاب في حكم الميتة لا يجوز أكلها ، وما ورد من إطلاق الآية فإنه قبل أن يغيروا ويبدلوا في كتبهم ، فلما سمع فقهاء الثغر ذلك أنكروه واستغربوه ، ثم تكلموا مع الشيخ إبراهيم المذكور وعارضوه ، فقال أنا لم أذكر ذلك بفهمي وعلمي ، وإنما تلقيت ذلك من الشيخ علي الميلي المغربي وهو رجل عالم متورع موثوق بعلمه ، ثم إنه أرسل إلى شيخه المذكور بمصر يعلمه بالواقع ، فألف رسالة في خصوص ذلك وأطنب فيها ، فذكر أقوال الشايخ ، والخلافات في المذاهب ، واعتمد قول الإمام الطرشي في النع وعدم الحل ، وحشا الرسالة بالخط على علماء الوقت وحكامه ، وهي نحو الثلاثة عشر كراسة ، وأرسلها إلى الشيخ إبراهيم ، فقرأها على أهل الثغر ، فكثر اللغط والإنكار خصوصاً وأهل الوقت أكثرهم مخالفون للملة ، وانتهى الأمر إلى الباشا ، فكتب مرسوماً إلى كتخدايك بمصر وتقدم إليه بأن يجمع مشايخ الوقت لتحقيق المسألة ، وأرسل إليه بالرسالة أيضاً المصنفة ، فأحضر كتخدايك الشايخ وعرض عليهم الأمر ، فلطف الشيخ محمد العروسي العبارة وقال الشيخ علي الميلي رجل من العلماء ، تلقى عن مشايخنا ومشايخهم ، لا ينكر علمه وفضله ، وهو منفرد عن خبطة الناس ، إلا أنه حاد المزاج ، ويعقله بعض خلل ، والأولى أن نجتمع به ونتذاكر في غير مجلسكم ، ونهني بعد ذلك الأمر إليكم ، فاجتمعوا في ثاني يوم ،

وأرسلوا إلى الشيخ على يدعونه للمناظرة ، فأبى عن الحضور ، وأرسل الجواب مع شخصين من مجاوري المغاربة ، يقولان إنه لا يحضر مع الغوغاء ، بل يكون في مجلس خاص يتناظر فيه مع الشيخ محمد بن الأمير بحضرة الشيخ حسن القويسني والشيخ حسن العطار فقط ، لأن ابن الأمير يناقشه ويثخن عليه القارة ، ولما قالا ذلك القول تغير ابن الأمير وأرعد وأبرق ، وتشاتم بعض من بانجلس مع الرسل ، وعند ذلك أمروا بحبسهما في بيت الأغا ، وأمروا الأغا بالذهاب إلى بيت الشيخ على وإحضاره بالمجلس ولو قهراً عنه ، فركب الأغا وذهب إلى بيت المذكور فوجده قد تغيب ، فأخرج زوجته ومن معها من البيت وسمر البيت ، فذهب إلى بعض الجيران ، ثم كتبوا عرضاً محضراً ، وذكروا فيه بأن الشيخ على على خلاف الحق ، وأبى عن حضور مجلس العلماء والمناظرة معهم في تحقيق المسألة ، وهرب واختفى لكونه على خلاف الحق ، ولو كان على الحق ما اختفى ولا هرب ، والرأي للحضرة الباشا فيه إذا ظهر ، وكذلك في الشيخ إبراهيم باشا السكندري ، ونعموا العرض وأمضوه بالختوم الكثيرة ، وأرسلوه إلى الباشا ، وبعد أيام أطلقوا الشخصين من حبس الأغا ، ورفعوا الختم عن بيت الشيخ على ، ورجع أهله إليه ، وحضر الباشا إلى مصر في أوائل الشهر ، ورسم بنى الشيخ إبراهيم باشا إلى بنى غازي ، ولم يظهر الشيخ على من اختفائه . « وليس ثمة ما هو أدل على تغفل روح التسامح بين المصريين في عهد محمد علي من أنه في أثناء الأزمة السياسية الكبرى (١٨٣٩ — ١٨٤٠) ظل الإنجليز بالقاهرة والإسكندرية يعيشون في سلام وطمأنينة دون أن تلحق بهم أية إهانة على الرغم من الدور العدائي الذي لعبته قواتهم خلال تلك الأزمة .

و — البحرية

يرتبط إنشاء البحرية المصرية في عهد محمد علي بالدوافع الاقتصادية والسياسية التي أحدثت ذلك النشاط العظيم الذي تتبعنا بعض آثاره ، وقد ازدادت أهمية تلك الدوافع بمرور الزمن ، فقد كتب بوالصكت في أحد التقارير التي رفعها إلى حكومته ، يقول إن وجود بحرية « محترمة » كان في نظر الباشا أمراً جوهرياً لا غنى عنه ، إذا أراد إدخال الحضارة والعمران إلى البلاد واستغلال مواردها ، وكذلك إذا أراد تحقيق أهدافه في علاقته مع الباب العالي ، إذ أن وجود هذه البحرية القوية من شأنه أن يدعم صلاته بالأمم المتحضرة ويسهل تصدير المنتجات المصرية ، في وقت أخفت فيه هذه المنتجات من مصادر إيراد

الدولة كما أن وجود هذه البحرية القوية يعفيه من موقف يجد فيه نفسه على الدوام مهدداً من جانب الباب العالي ، الذى يستطيع أن يخلق له كثيراً من دواعى القلق ، بأسطول صغير ضعيف يبعث به إلى ثغر الاسكندرية .

يبد أنه كان أمام محمد على عدة صعوبات عليه أن يزيلها من طريقه ، إذا شاء أن يبنى بحرية قوية ، إذ أن مصر لم تكن حتى ذلك الحين دولة تهتم بالبحرية ، وكانت تفتقر إلى الماهرين من رجال الصناعة ، كما كانت تعوزها المواد اللازمة لبناء السفن وإصلاحها ، هذا إلى أن الإسكندرية ، وهى أكبر ثغورها ، لم يكن مدخل مينائها صالحاً للسفن الكبيرة ، إذ لم يكن يزيد على اثنتين وعشرين قدماً ، مما كان يضطر السفن المحاربة الثقيلة (من نوع الغليون) إلى إنزال ما تحمله من المدافع حتى تستطيع الخروج من الميناء إلى عرض البحر ، غير أن الباشا استطاع بفضل ما أوتى من عزيمة صادقة أن يذل هذه الصعوبات ويتغلب على كثير منها وقد مر تاريخ البحرية المصرية فى ثلاثة أدوار ، تدرج الباشا خلالها من شراء سفن أسطوله من البلدان الأجنبية ، إلى التوصية على صنعها فى الموانئ الأوربية لحسابه الخاص ، إلى إنشائها أخيراً فى دار الصناعة التى شيدها بالإسكندرية .

الدور الأول : نواة البحرية المصرية (١٨١٠ — ١٨٢١) .

اقتضت الظروف السياسية والاقتصادية التى أحاطت بالباشا فى هذه الفترة أن ينشئ بحرية مصرية فى البحرين الأحمر والأبيض ، ذلك بأن حاجته إلى وجود أسطول فى البحر الأحمر لم تلبث أن ظهرت واضحة ، عندما طلب السلطان العثمانى إليه أن يرسل حملة على الوهابيين الخارجين عليه فى بلاد العرب ، فوجد الباشا أن طريق البر بين مصر والحجاز طويل شاق ، وصحيح أن الفرسان كانوا يستطيعون السير فيه بعد اجتياز الحدود المصرية وعبر برزخ السويس بمحذاء الشاطئ العربى إلى ينبع وجدة ومن ثم إلى مكة والمدينة ، غير أنه كان من المتعذر على المشاة أن يقطعوا كل هذه المسافة سيراً على الأقدام فى زمن يسير ، أضف إلى ذلك أن الحملة المرسلة إلى بلاد العرب كانت فى حاجة مستمرة إلى إمدادها بالمؤن والذخائر التى يصعب نقلها بطريق البر ، فلم يكن هناك مناص إذن من وجود أسطول لنقل الجنود والمؤونة والذخيرة ، ولما كانت سفن هذا الأسطول عرضة لإغارة القرصان عليها فى أثناء عبورها محملة بالعتاد والرجال ، فقد اقتضى الأمر التفكير فى الوسائل التى تكفل الأمن فى البحر الأحمر ، وتضمن بقاء المواصلات مفتوحة بين الجيش الغازى فى بلاد العرب وقواعده العتيقة فى مصر . ولم يكن إنشاء أسطول فى البحر الأحمر بالشىء الجديد ، فقد استرشد الباشا

في ذلك بما فعله الفرنسيون في أثناء وجود حملتهم بمصر ، حين فكروا في إيجاد علاقات بينهم وبين أمراء المهند عن طريق البحر الأحمر ، ودعاهم هذا التفكير إلى التوسع في عملياتهم العسكرية ونشاطهم السياسي والاقتصادي صوب الجنوب ، وكان من نتائج ذلك أن أمر قائد الحملة بونابرت المهندس الفرنسي فيرو Féraud بأن ينشئ ترسانة في بلاق ، صنعت فيها مراكب حربية صغيرة ومراكب من نوع القرويت ، ثم حملت أجزاء هذه السفن على ظهور الجبال إلى السويس حيث تم تركيبها وإزالتها إلى البحر ، وهكذا خفقت الراية الفرنسية في البحر الأحمر على عدة سفن ، منها ميليزيمو Le Milleesimo وكاستليونى Le Castiglione وتليامنتو Le Tagliamento واستطاع هذا الأسطول أن يحتل ميناء القصير ، ويبسط السيطرة الفرنسية على البحر الأحمر حتى مياه جدة ، ولم يقض على هذه السيطرة سوى دخول الأسطول الإنجليزي هذه المياه من بحار الهند في مايو ويونيو ١٨٠١ عندما قرر الإنجليز بالاشتراك مع العثمانيين الإطباق على جيش الحملة في مصر من جميع الجهات وإخراج الفرنسيين من هذه البلاد .

واقترع بما عمله الفرنسيون أمر محمد علي ببناء بحرية مصرية في البحر الأحمر ، أذاع وقتذاك أن الغرض من إنشائها استخدامها في نقل المتاجر ، غير أنه لا يبعد أنه كان يرمى كذلك إلى تهيئة الوسائل التي تمكنه من الانسحاب بسلام إذا هددت البلاد بغزو من جانب الفرنسيين أو الإنجليز أو الأتراك وأنشأ « بساحل بولاق ترسانة وورشات » جمع لها مهرة الصناع والعمال وبخاصة من الإسكندرية كما استقدم صناعاً من أوروبا ، وطلق يستولى على أصناف الخشب اللازمة لبناء السفن كما جلب الأخشاب من آسيا السغرى ولا سيما أفليم كرمانيا ، وكذلك أقام الباشا عدة منشآت في السويس ليجرى في مينائها تركيب أجزاء السفن ، بعد أن تنقل إليها من بلاق على ظهور الجبال ، وهكذا لم تكف تنقضي عشرة شهور حتى كانت ترسانة بلاق قد أنجزت صنع قطع أسطول صغير نقلت إلى السويس ، وفي إبريل ١٨١٠ صار كل شيء على قدم الاستعداد وبقيت فرقاطة واحدة لم يكمل صنعها وقد غادر الأسطول ميناء السويس في ٣ سبتمبر ١٨١١ في طريقه إلى بلاد العرب ، فكان أول أسطول مصري في الأزمنة الحديثة ، أما لواؤه فعقد لأول أمير من أمراء البحر المصريين وهو عثمان نور الدين ، ومع أن هذا الأسطول كان صغيراً إلا أنه كان في الوقت نفسه كافياً لنقل الجند والمؤن والذخائر التي تحتاج إليها حملة الباشا على الوهابيين ، كما آزرت مدفعيته الجيش عند ما نزل إلى البر ، وفضلاً عن ذلك فقد كان له فضل في تأمين

المواصلات بالبحر الأحمر ولا سيما في المنطقة الشمالية منه .

غير أن الباشا أراد أن يعزز أسطولَه الصغير في تلك المياه ؛ فبنى في ميناء الإسكندرية فرقاطة تدعى « إفريقية » ، غادرت الثغر في إبريل ١٨١٠ إلى لندن ليتم تحويلها إلى مركب حربي كبير ، كما عمل الباشا في الوقت نفسه على إنشاء عدة سفن من نوع هذه الفرقاطة الكبيرة للخدمة في البحر الأحمر ، فشرع في بناء مركب في دمياط يحمل أجزاء إلى السويس ولم تقف جهوده عند هذا الحد ، بل إنه عهد إلى سليم ثابت أحد رجاله في القسطنطينية ، بأن يتفاوض مع السفير الإنجليزي في العاصمة العثمانية بصدد شراء السفن اللازمة للباشا من إنجلترا ، ولكن إنجلترا لم تجد من مصلحتها أن يكون لدولة ناشئة أسطول قوى يستطيع الدخول في مياه البحار الهندية فاعتذرت عن إجابة الطلب ، بحجة أنه ليس لديها من السفن ، ماتبيعه ، وعرضت بدلا من ذلك أن تضع تحت تصرف الباشا المركب الحربي الذي يريده لملته العربية ، ولما كان في قبول هذا العرض دعم للسيطرة الإنجليزية على البحر الأحمر ، فإن الباشا لم يتردد في رفضه ، كما رفض اقتراحا آخر تقدمت به بريطانيا ، فحواه أن تضع في خدمة الباشا إحدى قطع أسطولها في المياه الهندية ، على أن يقوم الباشا نفسه بتسليحها . على أن هذا الموقف من جانب إنجلترا جعل الباشا يحاول الحصول على سفن كبيرة لأسطوله من الدولة العثمانية ذاتها أو من ممتلكاتها ، ولكن مساهم لم يوفق ، فاضطر في النهاية إلى الاكتفاء بما كان في حوزته من السفن في ميناء السويس .

وهكذا بقي الأسطول المصري في البحر الأحمر أسطولا صغيرا تنقصه الوحدات الكبيرة ، التي يستطيع الاعتماد عليها في مناوراته وحركاته البحرية ، ولا سيما أن « إفريقية » لم تصل قط إلى ميناء السويس ، لأن وصول هذه الفرقاطة إلى لندن أزعج رجال شركة الهند الشرقية التجارية الإنجليزية ، وكان بينهم أن يظلوا محتكرين لتجارة الهند ، فسعوا لدى الحكومة الإنجليزية حتى تمنع « إفريقية » من الذهاب إلى السويس عن طريق رأس الرجاء الصالح ، وقد أفلحت مساعيهم وعادت « إفريقية » إلى الإسكندرية في يناير ١٨١٢ . غير أن الإنجليز حرصوا على إزالة الأثر السيء الذي أحدثه هذا التصرف من جانبهم ، فأحسنوا تسليح هذه الفرقاطة بثلاثين مدفعا من البرتر ، لذلك كانت « إفريقية » أول فرقاطة مصرية ذات شأن في أسطول محمد علي ، ولو أن الحملة الوهابية فقدت بسبب عدم وجودها في البحر الأحمر « وحدة » قوية كان من الممكن أن يعتمد الأسطول المصري على مؤازرتها في تلك المياه .

على أن الباشا إذا كان قد أنشأ أسطولَه في البحر الأحمر لغرض سياسي وحربي ، فقد

أنشأ أسطولا آخر في البحر الأبيض المتوسط لغرض اقتصادى ، إذ كان الباشا يسيطر على تجارة الصادر ، واستتبعته هذه السيطرة الرغبة فى احتكار النقل النهري فى داخل البلاد ، كما استتبعته محاولة الاستئثار بفوائد النقل البحرى كلها ، إن لم يكن كلها ، وكان من دلائل انتعاش هذه التجارة ، أن الباشا — منذ اتفق مع الإنجليز فى عام ١٨١٠ على بيع الغلال لهم — أرسل « إسماعيل جبل طار » إلى ملطة فى العام التالى ، حتى ينشئ بيتا تجاريا تمر به تجارة الصادر ، وقد جنى الباشا أرباحا طائلة فى أثناء الحصار القارى ، ومع أن إقرار السلام فى مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ كان له أثره فى نشاط تلك « الوكالة » المصرية بجزيرة ملطة ، إلا أن انتهاء الحروب النابليونية فتح أمام الباشا من ناحية أخرى ميادين جديدة لنشاطه التجارى فى مختلف الموانئ الأوربية ، فأنشأ مراكز للتجارة المصرية فى تريستا بإشراف بطرس شقيق بوغوص يوسف ، وفى مرسينيا بإشراف باسيلي فرازلى ، وفى ليفورنة حيث أقام إسماعيل جبل طار واتخذ منها مقرا يشرف منه على سائر المراكز ، وحدث بعد ذلك أن أشار بوكتي Bokty قنصل السويد فى مصر على الباشا بأن يمد نشاطه التجارى إلى البلدان الشمالية ، فأرسل إسماعيل جبل طار فى عام ١٨١٦ فى رحلة إلى استكهولم وباريس ولندن وهمبرج ، ثم عاد إسماعيل من رحلته عن طريق روسيا والبحر الأسود ، وفضلا عن ذلك فقد كلف الباشا بيت تومسيجة Tossizza وأنسطاسى Anastazy وغيرهما من البيوت التجارية الأجنبية ، التى كان ممثلوها ووكلاؤها فى مصر من القناصل المشتغلين بالتجارة ، أن يبنوا سفنا للنقل وبخاصة فى بحر الأرخبيل ، وقد أشار الشيخ الجبرتى إلى هذا النشاط التجارى فى الخارج حيث قال فى حوادث عام ١٢٣١ هجرية (١٨١٦ م) ، إن الباشا « أقام له وكلاء بسائر الأسا كل ، حتى ببلاد فرانسة والإنكار ومالطة وأزمير وتونس والنايلطان والونديك والبنادقة واليمن والهند ، وأعطى أناسا جملا عظيمة من أموال يسافرون بها ويحلبون البضائع ، وجعل لهم الثلث فى الربح فى نظير سفرهم وخدمتهم » .

لذلك كان من المتوقع أن يودى هذا النشاط التجارى الكبير إلى ظهور الرغبة فى إنشاء أسطول ، وكان من الطبيعى كذلك أن يكون نقل الغلال مبعث هذا الاتجاه الجديد ، فقد حدث فى أثناء الحصار القارى أن تعرضت السفن الإنجليزية ، أو التى تحمل أعلاما انجليزية ، لإغارة الفرنسيين عليها فى مياه البحر الأبيض المتوسط ، وهى موسوقة بالقمح المصرى ، فأتى ذلك فى تجارة الصادر ، مما دعا محمد على إلى محاولة نقل غلاله فى سفن تحمل أعلام دول محايدة ، ثم خطر للباشا أن ينشئ لنقل الغلال أسطولا مصرية يتألف من « إفريقية »

وأربع سفن أخرى اشتراها من الخارج ، وقد غادر هذا الأسطول — وكان يتكون من مراكب تجارية تحمل بعض المدافع للدفاع عن نفسها — ميناء الإسكندرية في شهر أغسطس ١٨١٢ بقيادة اسماعيل جيل طار ، واستطاع الوصول إلى ملطة في أمن وسلام ، وهناك أفرغت السفن حمولتها من الغلال ، وبعد أن تم وسقها بالذخائر اللازمة لرحلة الباشا على بلاد العرب ، عادت إلى الإسكندرية دون أن يلحق بها أى سوء ، فكانت تجربة ناجحة شجعت على القيام بمحاولات أخرى بين الإسكندرية وملطة ، وكذلك بين الإسكندرية والآستانة ، كما شجعت على زيارة موانئ البحر الأبيض الشرقى خلال هذه الرحلات ، وفي عام ١٨١٢ كان الأسطول المصرى فى البحر الأبيض يتألف من «افريقية» ، و«واشنطن» — وكان مراكبها أمريكيا — ، وفرقاطة أخرى ذات أربعين مدفعا ، وثمانية مراكب تجارية كبيرة ، وكانت أكثر قطع الأسطول من السفن التى اشتراها الباشا من الموانئ الأجنبية . .

على أن هذا الأسطول أخذ ينمو بعد ذلك نمواً مطرداً حتى صار يتألف فى عام ١٨١٧ من خمسة عشر مراكباً كبيراً ، زيد عليها مراكبان اشتراها الباشا من النمسا ، ثم أمر الباشا فى العام التالى بإنشاء ثلاث فرقاطات بالإسكندرية لحمل الغلال والفحم والخشب والرخام ، وكانت هذه الفرقاطات تحمل على ظهرها المدافع ، كما كانت تفعل سواها من سفن هذا العهد لحماية نفسها من القرصان غير أن هذه السفن التى أصر الباشا على تسميتها بالفرقاطات ، لم تكن فى الحقيقة سفناً حربية تصلح لخوض غمار المارك البحرية بحال من الأحوال ، ولهذا يقول ديران فيل Durand Viel ، مؤرخ البحرية المصرية فى عهد محمد على ، « إنه لمن المفالة أن يتحدث الإنسان فى هذه الفترة من الزمن عن وجود بحرية حربية مصرية ، إذ أن مصر محمد على لم تكن وقتذاك فى حاجة إلى أداة للحرب البحرية أو الفتح والسيطرة ، بل لقد ظل حاكمها دهرأ طويلاً لا يعنيه سوى الحصول على أرباح تضيخم بها ميزانيته ويعظم مدخره ، ولو فكر الإنسان فى حال الإسكندرية قبل عشرين سنة ، حين هبط الفرنسيون مصر ، لأدهشته النتيجة الباهرة التى انتهت إليها ، ولم يكن خالق هذا النشاط سوى أحد الباشوات العثمانيين نجح فى أن يجعل اسمه مشهوراً وسلطانه ملموساً ، حتى فى بحار نائية كبحر الشمال وبحر البلطيق . »

الدور الثانى : الأسطول الأول (١٨٢١ — ١٨٢٧)

اعتمد الباشا فى إعداد نواة أسطوله على شراء ما يريد من السفن والفرقاطات من الخارج ، ولكنه بعد عام ١٨٢١ تقريباً بدأ يطلب إلى دور الصناعة فى الموانئ الأجنبية

بناء ما يريده من سفن لأسطوله الحربى ، وأهم تلك الموانى مرسيليا وبردو وليفوردنة وجنوة وأركانجل ، وقد تحمل الباشا فى سبيل ذلك أموالا طائلة ذهبت مع الريح ، إذ حطم هذا الأسطول فى معركة نوارين البحرية فى أكتوبر ١٨٢٧.

وكان السبب الأكبر فى هذا النشاط الجديد أن السلطان العثمانى طلب إلى واليه فى مصر الخروج بحملة لإخضاع الجزر النائرة فى بحر الأرخبيل ، وإخضاع كريد وقبرض ، كما عهد إليه بإخماد ثورة المودة ، ولم يكن من المستطاع أداء ذلك كله إلا إذا توافرت لدى الباشا بحرية قوية ذات شأن ، وقد وصف الباشا بحريته فى عام ١٨٢١ ، فذكر فى رسالة بعث بها إلى السلطان أنها كانت بحرية تجارية صغيرة تستخدم سفنها فى النقل فحسب ، ولم يكن بينها سوى سفن ثلاث تصلح للخدمة الحربية ، وكانت هذه السفن وقتذاك فى موانى أجنبية ، أما سائر السفن التى كان يملكها الباشا أو أعضاء أسرته أو بعض الأفراد العاديين فلم تكن تزيد حمولة أية واحدة منها على ثلاثمائة طن أو أربعمائة ، ولم تكن تحمل سوى ثمانية مدافع أو عشرة ، وكانت البلاد فى حاجة إلى الترسانات ، كما كانت تفتقر إلى الأيدى العاملة والصناع الماهرين ، ويموز أهلها التدريب على فنون البحر ، غير أن ذلك كله لم يفت فى عهد الباشا ، إذ عقد النية ووطد العزم على إنشاء بحرية حربية لها قيمتها فى زمن وجيز ، ووجد أن خير وسيلة لتحقيق ذلك أن يوصى ببناء السفن الحربية فى الموانى الأجنبية لحسابه الخاص .

واتجه الباشا أول ما اتجه صوب فرنسا لتبنى له فرقاطتين ، إحداها من طراز جان دارك Jean d'Arc ، وهى مركب فرنسى شاهده فى الإسكندرية عام ١٨٢١ ، والأخرى من طراز الإبريق وتشبه مركبا فرنسيا آخر يدعى كيرازيه Cuirassier ، شاهده فى الإسكندرية كذلك ، غير أن فرنسا رفضت فى مارس ١٨٢٣ صنع هذين المركبين ، بدعوى رغبتها فى التزام الحياد فى النزاع اليونانى العثمانى القائم ، هذا إلى أنها لم تكن ترى من مصلحتها أن تضع مواردها وصناعاتها فى خدمة دولة أجنبية ، ولكن رشدها لم يلبث أن تاب إليها ، فأدركت خطأها عندما وجدت القنصل الإنجليزى صولت Salt ينتهز فرصة هذا الرفض ويعرض على الباشا بناء سفنه فى إنجلترا ، ولم يمنع الباشا من قبول ذلك العرض سوى خوفه من نوايا هذه الدولة ، وقد عرضت كل من تسكانيا والنمسا على الباشا استعدادها لبناء ما يشاء من السفن ، فأوصى محمد على بصنع فرقاطة واحدة وإبريقين فى جنوة ، وإبريق آخر ومزكبين فى البندقية ، بدأت جميعها العمل فى عامى ١٨٢٤ و ١٨٢٥ ، وعندما خرج أسطول الباشا:

من الإسكندرية في يوليو ١٨٢٤ للقاء سفن الثوار اليونانيين في مياه رودس وكريد ، كان يتألف من واحد وخمسين مركبا حريا و١٤٦ تقالة تحمل ١٨,٠٠٠ جندي ، وعقب وقوع أول صدام بين الطرفين وجد الباشا أن الضرورة تقضى عليه ، مادام يريد التغلب على الثوار في البحر ، بأن يفشىء سراكب أكبر وأقوى وأسرع مما كان لديه في ذلك الحين ، وأن من الأفضل أن تكون سفنه الجديدة من نفس الطراز الفرنسي الذي شاهده في الإسكندرية ، لذلك استجاب الباشا لمساعي القنصل الفرنسي دروفتي Drovetti ، وتجددت المفاوضة بينه وبين الحكومة الفرنسية .

وكان من أثر ذلك أن كتب بوغوص في ٢٨ ديسمبر ١٨٢٤ إلى الجنرال ليفرون Livron — وكان من أعضاء بعثة عسكرية فرنسية قدمت إلى مصر منذ نوفمبر ١٨٢٤ برئاسة الجنرال بوايه Boyer -- بأن يطلب إلى الحكومة الفرنسية الموافقة على صنع فرقاطتين من طراز جان دارك ، وإبريق حربى من طراز كيرازيه ، كما كلفه بأن يطلب إلى وزير البحرية أن يختار واحدا أو اثنين من الضباط في بحرية الملك شارل العاشر من ذوى الخبرة والدراية بالمنشآت البحرية للإشراف على بناء هذه السفن ، وأن يبعث إلى مصر بضابط من البحرية الملكية يضطلع بإنشاء مدرسة تعلم فنون البحر من الوجهتين العمالية والنظرية ، وقد بذل ليفرون قصارى جهده في تحقيق رغبات الباشا ، غير أن الكونت دى شابرول Chabrol وزير البحرية الفرنسية ، كان يخشى أن يؤول صنع هذه السفن ، ولو لأغراض تجارية ، بأنه انحياز من فرنسا إلى جانب العثمانيين في أثناء نضال المورة ، مما قد يؤدي إلى إثارة الخواطر ، ولم يذلل ما أقامه الوزير من عقاب وصعاب سوى رغبة الملك شارل العاشر نفسه في دعم علاقات المودة والصداقة بين حكومته وحكومة محمد على خدمة لمصالح فرنسا التجارية ، لذلك تقرر في ٢٧ إبريل ١٨٢٥ أن تصنع الفرقاطتان في مرسيليا ، مما شجع الباشا على أن يوصى بصنع مركب جديد من نوع القرويت في أكتوبر من العام نفسه ، وقد بدأ العمل تحت إشراف لوفيبور سيريزى Lefebure Cerisy ، وهو المهندس الذى انتدب من طولون لإنجاز هذه المهمة .

ولما كان الباشا كما تقدم يشجع البيوت الأجنبية على بناء السفن ، فقد انتهز بيت زيزنيا zizinia التجارى هذه الفرصة وشرع في بناء مركبين آخرين لحساب محمد على ، أحدهما في مرسيليا والآخر في لا كيوتات La Ciotat ، غير أن هذا العمل لم يلبث أن أثار نائرة الرأى العام على حكومة شارل العاشر ، التى اتهمت بأنها جعلت من موانئها دورا تبني فيها السفن

لحساب محمد علي حتى يهاجم بها اليونانيين ، مما اضطر الحكومة الفرنسية إلى الكف عن التصريح ببناء سفن جديدة لحساب باشا مصر ، وإزاء ذلك اضطر إخوان زيزنيا بدورهم إلى بيع المركبين لبنت تجارى آخر هو بيت رامبو Rambaud الذى أعلن أن هذين المركبين سوف يتم صنعهما للخدمة التجارية ، غير أن هذا كله لم يعطل بناء هاتين السفينتين ، ولا بناء السفن الأخرى التى أوصى محمد علي بصنعهما رسمياً ، فقد وافق الملك فى فبراير ١٨٢٦ على الشروط التى يتم بها بيع السفن « للخدمة التجارية » ، وهكذا استطاع محمد علي أن يحصل على السفن المطلوبة وأن يستخدمها فى حرب الثورة .

على أن الباشا لم يلجأ إلى الموانى الفرنسية وحدها فى صنع السفن التى تألف منها أسطوله الأول ، بل لجأ كذلك إلى الموانى الإيطالية وبخاصة ليثورة والبندقية ، وكان يقوم بالإشراف على بناء السفن فى ليثورة السادة فرنانديز Fernandez وروستى Rossetti وهم وكلاء الباشا وعملاؤه التجارىون ، على أن يدفعوا نفقات صنعها من الأموال التى يحصلونها من بيع المنتجات المصرية التى تصدرها الباشا إلى الأسواق الأجنبية الأوربية ، وفى ١٨٢٧ تم فى ليثورة صنع سفينة من نوع القرويت تدعى مدينة تقارينو Citta di Navarino وفرقاطة تسمى الأسد Le Leone ، أما فى البندقية فقد تعطل بناء الفرقاطة « المصرية » L'Egyptienne حتى إبريل ١٨٢٨ ، نظرا للعداء المستحكم بين البنادقة والعثمانيين .

ولما كانت الأوامر الخاصة بإنشاء هذه السفن الحربية فى الموانى الأجنبية لحساب محمد علي قد صدرت فى عامى ١٨٢٤ و ١٨٢٥ ، فقد تألف منها ما صار يعرف باسم « برنامج ١٨٢٤ » وكان من السفن التى اشتمل عليها هذا البرنامج « مرشد الجهاد » Guerrière ، وقد صنعت فى مرسيليا ، و « البحيرة » وهى التى سميت وقتها ما « المصرية » وصنعت كذلك فى مرسيليا ، و « شير جهاد » وهى الأسد Le Leone التى صنعت فى ليثورة ، و « رشيد » وهى الفرقاطة « المصرية » التى صنعت فى البندقية ، و « الظافرية » وقد صنعت كذلك فى البندقية ، وكل ماتم من هذا البرنامج إلى ما قبل صيف ١٨٢٧ بناء فرقاطتين وأربع سفن من نوع القرويت وخمس من نوع الإبريق ، وكانت هذه الوحدات عماد الأسطول المصرى الذى تحطم فى معركة تقارين البحرية ، وكان الأسطول المصرى قبل المعركة يشتمل كذلك على « كفر الشيخ » و « واسطة جهاد » وسفن كثيرة من نوع القرويت .

المور الثالث : البحرية الكبيرة (١٨٢٧ — ١٨٤٨)

كانت وحدات الأسطول المصرى التى اشتركت فى معركة تقارين فى ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧

إحدى وثلاثين قطعة ، تتألف من أربع فرقاطات ، وعشر سفن من نوع القرويت ، وست من نوع الإبريق ، وخمس من نوع الغولت (الغوليت Geolitte) ، وست حراقات ، وذلك عدا النقلات الكثيرة ، وقد فقد الأسطول في هذه المعركة أربع فرقاطات ، ونصف عدد القراويت ، ونصف عدد الأباريق ، واثنين من نوع الغولت ، وخمس حراقات ، ونقلت أخبار هذه الهزيمة إلى الإسكندرية عن طريق القرويت « أمازون » Amazone والإبريق « واشنطن » ، وكان من أثر هذه الهزيمة ضياع ذلك الأسطول الذي اشترى الباشا وحداته من مختلف الممالك ، أو أوصى بصنعها لحسابه الخاص في الموانئ الأجنبية .

ومع هذا فقد اتفق المؤرخون على أن كارثة ثمارين كانت بداية القوة البحرية الحقيقية في عصر محمد علي ذلك بأن هذه الهزيمة لم تستطع أن تنال مما كان يتحلى به الباشا من قوة الشكيمة وصدق العزيمة فسرعان ما نشطت أعمال البناء والإنشاء حتى لم يكدهم يمضي عامان على وقوع تلك الكارثة حتى استطاع « أسربي » Acerbi القنصل النمساوي أن يكتب إلى البرنس متونيخ في ٢٦ أكتوبر ١٨٢٩ أن بحرية الباشا صارت تتألف من ٢٩ وحدة حربية ونحو ٩٩٢ مدفعا وحوالي عشرة آلاف من رجال البحر يوجد من هذه القوة في البحر الأبيض ٥٩ مركبا حربيا و ٧٨٢ مدفعا .

ولم يعتمد الباشا في هذه المرة على شراء سفنه من الخارج ، أو التوصية على صنعها في الموانئ الأوربية ، بل صار جل اعتماده على ما يبنيه في دور الصناعة التي جدها أو أنشأها في مصر ذاتها ، فقد وجد الباشا أن برنامج التعمير الجديد يكلفه نفقات طائلة ، إذا هو استمر على خطته القديمة ، وذلك نظرا لارتفاع النفقات والأجور في الموانئ الأجنبية ، بينما تستطيع مصر أن تصنع حاجتها من السفن ، ولا سيما أن جودة مناخها تساعد على حفظ الأخشاب سليمة من العطب مدة طويلة ، هذا فضلا عن وفرة الأيدي العاملة وقلة النفقات ، لذلك قرر الباشا منذ إبريل ١٨٢٨ أن يصنع ما يريد من السفن في مصر ، ولما كان نجاح الخطة الجديدة يستلزم المهندسين البارعين والعلمين الماهرين والمدربين الأكفاء للإشراف على بناء السفن وتعليم المصريين فنون الصناعة والملاحة البحرية ، كما يستلزم وجود دور الصناعة ووفرة الأخشاب ، فقد أولى الباشا هذه المسائل ما تستحقه من عناية ، حتى استطاع في النهاية أن يذلل جميع ما اعترض مشروعه الضخم من صعاب وعقبات ، وكان من حسن الطالع أن توافق حكمة شارل العاشر ملك فرنسا على حضور دي سيريزي إلى مصر والتحاقه بخدمة الباشا ، ولم تقف الحكومة الفرنسية عند هذا الحد ، بل شغفت موافقتها بأن عهدت إلى دروشتي قنصلها في مصر أن يبلغ

الباشا أنه سيلقى من جانبها على الدوام كل مساعدة في سبيل زيادة منشآته البحرية ووسائل الحرب الأوربية ، حتى يستطيع المضى فيما يبذله من جهود لإنعاش البلاد وضمآن رخائها وفي ٢٨ نوفمبر ١٨٢٨ وقع سيريزى عقد استخدامه لمدة ثلاث سنوات ، وقد تعهد بأن يخصص كل معارفه ، ويبذل غاية ما في وسعه لإجابة رغبات الباشا ، وتنفيذ ما يصدره من أوامر ، بصدد المنشآت البحرية التى يريد لها ، كما تعهد بإنشاء مدرسة بحرية لتعليم فنون البحر ، وتنظيم « الورش » اللازمة للتعليم . وفى أواسط فبراير ١٨٢٩ أطلع « سيريزى » من مرسيليا إلى الإسكندرية ، فكان المهندس الذى اعتمد عليه محمد على فى بناء بحريته الكبيرة ، أما المعلمون والمدرّبون فكانوا جماعة من الضباط الفرنسيين الذين التحقوا بخدمة الباشا ، من أمثال « لوتليه » Le Tellier و « قلنيش » Villenich ، و « جستان » Jestin ، و « بسون » Besson ، وهو أشهرهم . وكان بسون ضابطا فى البحرية الفرنسية ، عرض على نابليون الأول بعد هزيمة ووترلو أن ينقله فى سفينة إلى أمريكا ، ولكن نابليون عدل فى اللحظة الأخيرة ، وآثر أن يسلم نفسه للإنجليز ، لذلك طردت الحكومة الفرنسية فى عهد الملكية العائدة لضابط « بسون » من خدمة البحرية ، فقدم إلى مصر فى عام ١٨٢٠ ، والتحق بخدمة محمد على ، وأخذ يرتقى فى سرعة تسترعى الأنظار .

وأما دار الصناعة اللازمة فلم يلبث الباشا أن بدأ فى إنشائها عقب وصول سيريزى بشهور قليلة ، وكانت ترسانة الإسكندرية فى ذلك الحين عبارة عن مكان متواضع على شاطئ البحر أقيم به مصنعان ، كل منهما عبارة عن مسطح من الأرض تظله سقيفة من الخشب ، وكانت تبني فيهما سفينتان ، إحداهما من نوع القرويت ، والثانية من نوع الإبريق ، وكانت هناك سفينة ثالثة من ذوات الحجم الكبير ، وكان يشرف على الأعمال فى هذه الترسانة الحاج عمر ، وهو رجل تقدمت به السن ، واكتسب من الخبرة والمران ما جعله موضع إعجاب الباشا حتى لقد أثنت عليه الوقائع المصرية بمناسبة صنع « سفينة الفرقاطون (الفرقاطة) » ، الذى شرع فى إنشائه بمعرفة المرقوم « وتزولها إلى البحر فى ٩ فبراير ١٨٣٠ ، وجاء فى عدد الوقائع نفسه الصادر فى ٢٧ شعبان ١٢٤٥ (٢١ فبراير ١٨٣٠) أن المسيو سيريزى « الذى جاء من فرنسا وهو مهندس ماهر فى إنشاء السفن المنصورة » ، عندما شاهد هذه السفينة ، صار يعجب من حال الممار المرقوم ، حيث أنشأ تلك السفن من دون علم بالهندسة ، وأكمل جميع ما يحق لها ، وكذلك كان هناك إلى جانب الحاج عمر مهندس تركى هو شاكر أفندى الإسكندراني ، الذى أخطأ فى وضع تصميم ثرعة المجهودية عام ١٨١٨ ، وقد اتفقت كلمة المعاصرين على أن

شاكر أفندى هذا كان رجلا جاهلا ، لم يلبث « سيريزى » أن عجل بفصله من الخدمة . ولم يكد « سيريزى » يتسلم زمام العمل ، حتى بدأ يسير أغوار المياه فى الميناء الجديد ، لاختيار موضع يصلح لإنشاء « الورش » اللازمة لبناء السفن ، وفى ٩ يونيو ١٨٢٩ قدم إلى الباشا مشروعا كاملا لإنشاء « دار الصنعة » أى « ترسانة الإسكندرية » ، وقد وافق عليه الباشا ، وبدأ فى تنفيذه على الفور ، وأراد « سيريزى » الاستعانة بالصناع الماهرين من طولون ، فأعد قائمة بأسمائهم ، بعث بها الباشا إلى « ليقرون » ، وطلب إلى القنصل الفرنسى ميمو Mimaut تأييده فى مساعيه ، وفى فترة انتظار قدومهم ، جمع الباشا حوالى ألفى رجل من مختلف الدريات ، وأرسلهم للعمل بالإسكندرية ، فقسموا فئات تزاوِل أعمال النجارة والحداة والبرادة وصنع الحبال وما إلى ذلك ، وقد تحدث « سيريزى » نفسه عن هذا النشاط الجديد فى ميناء الإسكندرية فقال فى إحدى رسائله بتاريخ ٢٦ يوليو ١٨٢٩ ، « لم يحدث فى العالم قط أن شغل مهندس مثلما شغلت منذ حين ، فجميع أمراء مصر وعظماؤها هنا فى هذه اللحظة ، ولدى كل منهم مشروعات عظيمة يحدثنى عنها ، وأنا أقوم بتنظيم أعمال الترسانة ، وقد اتخذت جميع الوسائل الخاصة بالطرود والمخازن والورش المختلفة والسقوف القائمة على الأعمدة وعدد الترسانة وآلاتها ... » ، وقد تم إنزال قرويت ذى أربعة وعشرين مدفعا ، وسنزل فرقاطة إلى البحر خلال بضعة أسابيع ، وبدأنا فى صنع مركبين من نوع الغولت ، وسفينة ثقالة حولتها ستائة طن ، وسنشرع بعد قليل فى صنع مركب كبير ذى ستة وتسعين مدفعا من عيار ثلاثين .

ويتضح من هذه الرسالة أن « سيريزى » كان يشرف على صنع السفن الحربية ، بينما كان العمل ما يزال جاريا فى إنشاء دار الصناعة ، وقد ذكرت الوقائع المصرية فى عدد ٢٤ صفر ١٢٤٥ (٢٥ أغسطس ١٨٢٩) ، أن « وضع الأساس » أى البدء فى إنشاء الترسانة كان فى « يوم السبت الثالث والعشرين من محرم الحرام » عام ١٢٤٥ (٢٥ يولية ١٨٢٩ م) ، وكانت السفينة الكبيرة التى أشار إليها خطاب « سيريزى » من نوع القبايق أو الغليون أى البوارج ، وهو نوع جديد بدأ الباشا يفكر فى صنعه بعد أن تبين له أن من الممكن تعميق مدخل ميناء الإسكندرية إلى حد يكفى لمرور السفن الكبرى ، وقد ذكر إسماعيل سرهنك أن « كراكات » كثيرة استخدمت فى توسيع ميناء الإسكندرية وإصلاحه ، لقلة عمقه وعدم كفايته للسفن التى تضطر أن ترسو بعيدا عن الشاطئ ، ويقول كاوت بك إن ما ألقى فى روع الباشا عن استحالة دخول السفن الحربية الكبرى ، ثم ما كان يعرفه شخصيا عن

« قلة جدوى الآلات البحرية التي لديه ، وعدم غناء العمال للآلات لمختلف الصنائع عندئذ » ، جعله « لا يفكر في إنشاء السفن الكبيرة التي من نوع القبايق » ، ولذا كانت حاجته من قبل إلى السفن الحربية من الخارج قائمة على أساس هذه الفكرة ، ولكن عندما حضر مسيو « دي سيريزي » وأطلعته على آرائه في هذا الشأن ، اقتنع بهذه الآراء ، لذلك بنيت أربع « مصاطب » كبيرة ، ممتدة من الساحل إلى داخل البحر ، لتشاد عليها سفن القبايق ، وثلاث مصاطب أخرى لبناء السفن التي من نوع الفرقاطة والقرويت والغولت والكوتر Cutter وغيرها .

أما الورش والمصانع التي أنشئت بدار الصناعة فكان عددها ١٠٥ ، وذلك عدا خمس عشرة ورشة للذخائر والمهمات الحربية ، من بينها ورش الحدادة والتجارة والبويات وصنع القلاع والبوصلات والناظير ، وكان الصناع في هذه الورش جميعا تحت إشراف الحاج عمر .

أما الأخشاب اللازمة لبناء السفن فقد أحضرها الباشا من إقليم كرمانيا بآسيا الصغرى ، كما أرسل مهندسيه إلى رودس منذ عام ١٨٢٤ للإشراف على قطع الأخشاب وإرسالها إلى مصر ، غير أنه كان لا يستطيع أن يوصى بإرسال كميات كبيرة من أخشاب تلك الجهات ، حتى لا يثير شكوك الباب العالي في حسن نواياه ، لذلك رأى أن يبحث عن مواطن أخرى تغنيه عن الأخشاب المستوردة من تركيا ، ولا سيما إذا ساءت العلاقة بينه وبين السلطان ، فأتجه صوب ليقورنة وإنجلترا وفرنسا ، ولما اشتدت حاجته إلى الأخشاب ، تبعها لضخامة برنامج البحرية ، كانت رغبته الملحة في الاستيلاء على مواطن الخشب في سوريا وكيليكيا ، من أهم العوامل التي عجلت بوقوع الحرب الشامية الأولى ، وعندما وردت الأخشاب ، شرع « سيريزي » في بناء سفينة من نوع القبايق أو الغليون ، ذات مائة مدفع ، تدعى المحلة الكبرى ، وقد أُنزلت إلى البحر يوم ٣ يناير ١٨٣١ في حفل عظيم ، وأظهر الباشا رضاه عن « سيريزي » ففجعه رتبة البكوية ، وقبل نهاية عام ١٨٣٢ كان « سيريزي » قد أتم منشآت دار الصناعة ذاتها ، ولكن حدث بعد قليل أن وضعت الحرب السورية أوزارها ، وعقد بين الباشا والسلطان صلح كوتاهية « المسلح » ، فكان لهذا الصلح أكبر الأثر في خطة محمد علي البحرية ، فقد كانت السرعة الزائدة في إنجاز بناء السفن وإنزائها إلى البحر رائد الباشا ، في أثناء حرب المردة وفي أعقابها مباشرة ، ولم تكن هذه السرعة راجعة فحسب إلى رغبة الباشا في تمويش الحسارة التي أصابت أسطوليه في معركة نهارين ، بل كانت

ترجع كذلك إلى إصرار الباشا على إنشاء بحرية قوية تضمن له التفوق على أسطول السلطان محمود الثانى ، ولا سيما وقد بدأت العلاقات تسوء بين الرجلين ، وأخذت النذر تتوالى بقرب اشتعال نيران الحرب بينهما من جديد ، هذا إلى أن الباشا كان يدرك تمام الإدراك أن القوة البحرية ، حتى فى أوقات السلم ، تكاد تكون مقياسا صحيحا لمركز كل دولة من الدول ؛ لذلك كان يعمل جاهدا على أن تصبح مصر فى زمن وجيز الرابعة على الأقل بين الدول البحرية ذات الشأن فى منطقة البحر المتوسط ، حتى يكون لها السبق فى هذا الضمار على كل من النمسا وتركيا ، وكان جل اعتماد الباشا فى بلوغ هذه الغاية على البحرية الكبيرة ، التى بدأ فى إنشائها بدار الصنعة فى الإسكندرية ، غير أن هذه السرعة التى اصطنعها الباشا ، فى الفترة الواقعة بين حرب المورة (١٨٢٧) و صلح كوتاعمية (١٨٣٣) ، لم تلبث أن هدأت ، مع بقاء الأغراض العليا التى كان يسترشد بها محمد على فى بناء بحريته قائمة لم يعتورها نقص أو تغيير ، ولم يكن السبب فى هذا الهدوء سوى خوف الباشا من أن يؤدى استعداده البحرى إلى إثارة قلق الدول الأوربية ، التى تدخلت لوقف الحرب بينه وبين السلطان ، إذ كان يعنىها ألا يقع بينهما صدام آخر ، يتيح الفرصة أمام الروسيا لتنفيذ معاهدة « هنكار سكسى » . وقد أفاد محمد على دون ريب من فترة الهدوء هذه ، فأعاد النظر فى برنامج البحرى على ضوء ما كسبه من تجارب ، ومن ثم أخذ يتجه اتجاهها جديدا يرمى إلى الاهتمام بإتقان الصنعة واصطناع الأناة ، إذ اتضح أن الأخشاب التى استخدمت فى بناء بعض السفن لم تكن بسبب العجلة صالحة إلى الحد المطلوب ، فسارع إليها العطب ، وبدأت حاجة السفن إلى كثير من الإصلاح والترميم ، كما صار من الضرورى أن توجه عناية أكبر إلى الحبال والساريات وما إليها مما يلزم الأسطول .

غير أن فترة الهدوء لم يطل أمدها ، لأن تحرش السلطان بواليه العظيم جعل الباشا يتوقع استئناف القتال فى أى وقت ، فشرع يطالب من جديد بالسرعة وإجادة الصنعة فى وقت واحد ، وهكذا عاد النشاط إلى ترسانة الإسكندرية ، وجدد محمد على أوامره إلى « سيريزى » حتى يعمل على إنزال أكبر مجموعة من السفن إلى البحر ، فى فترة السكون التى تسبق العاصفة .

وكان فى برنامج الباشا ، إلى جانب صنع السفن ، العمل على توسيع ميناء الإسكندرية وتعميقه ، إذ أن بوالى كمت أشار فى حديث له مع محمد على إلى أن السفن الكبيرة مضطرة إلى إنزال مدافعها وذخائرها قبل دخول الميناء أو الخروج منه ، مما يعرض أسطول الباشا

للخطر ، إذا طارده الأسطول العثماني ، فإذا أضفنا إلى ذلك ضيق الميناء ، كان من المتعذر على الأسطول المصري أن يخرج مسرعا لمطاردة العدو ، لهذا أوصى الباشا المهندس الإنجليزي « جالوى » بإحضار الآلات و« الكراكات » اللازمة لتوسيع الميناء وتعميقه . وفي مايو ١٨٣٣ حاول الكابتن « هوسار » Houssart أن يشق في الميناء مسلكا على عمق كاف (حوالى ثلاثين قدما) ، ولكنه لم يوفق ، ففكر الباشا عندئذ في إنشاء ميناء حربي عند « سودا » Sude بجزيرة كريد . وفي ٢٧ يوليو ١٨٣٣ خرج إلى الجزيرة في رحلة بحرية على ظهر الغليون المحملة الكبرى بقيادة هوسار ، وبرفقته أربعة غلايين وأربع فرقاطات وثلاثة قراويت ، وبلغ كريد في ١٢ أغسطس ، ثم غادر الجزيرة بعد ثمانية عشر يوما ، متخليا عن مشروعه بعد أن اتضح له أن الباب العالي لا ينظر إلى ذلك المشروع بعين الارتياح ، لقرب « سودا » من المورة ومياه الدردنيل .

ونعمة موضوع آخر أولاه الباشا جانبا من اهتمامه ، ونعنى به موضوع السفن الجديدة التي تسير بالبخار ، فأوصى في عام ١٨٣٣ بأن يصنع في إنجلترا أول مركب بخارى مصرى ، وكان يسمى « النيل » وقد بلغت نفقائه (٣٠٠ ر ١٠٠٠) من الفرنكات ، ولكن سيريزى وجه كثيرا من النقد إلى طريقة صنعه ، وقدر خسارة الباشا في هذه الصفقة بثمانمائة ألف فرنك على الأقل .

بيد أن الأعمال لم تلبث أن تعطلت في الترسانة ، بسبب انتشار الطاعون في أوائل عام ١٨٣٥ ؛ إذ بلغت الوفيات في الإسكندرية من جرائه حوالى الثلاثين يوما خلال شهر يناير ، وزاد العدد حتى ارتفع إلى تسعين في فبراير ، واستمرت الزيادة حتى ارتفع الرقم إلى ثلاثمائة في بعض أيام شهر مارس ، وكان من أثر ذلك أن وقع الاضطراب في الميناء واختلت الأعمال في الترسانة ، ولم يستطع الباشا تطبيق قواعد الحجر الصحى على بحارة الأسطول ، إذ تداروا عدة مرات في أوائل شهر فبراير ، فلم يجد مناصا من أن يأذن لهم في النزول إلى البر لزيارة أهليهم ، كما رأى من الحكمة أن يرسل الأسطول إلى « سودا » في جزيرة كريد ، بقيادة أمير البحر مصطفى مطوش ومعه « ليسون » ، حتى لم يبق في الإسكندرية في أول مارس ١٨٣٥ سوى غليون واحد ، والفرقاطتين « مفتاح جهاد » و « البحيرة » وثلاثة أباريق هي « تمساح » و « أمريكان » « بادي جهاد » ، وذلك عدا ثلاث فرقاطات وإبريقين ، لتقل الجنود بين الإسكندرية وطرسوس .

وقد انتهز الترك فرصة الاضطراب الذي أحدث بسبب انتشار الطاعون ، فصاروا يضعون

المراقيل في سبيل « سيريزى » ، ودبرت للرجل مؤامرات ، كان يحوك خيوطها أعضاء « الحزب الإنجليزى » ، وهم كبار الموظفين العثمانيين وغيرهم ممن أكلت الفيرة قلوبهم بسبب ما أحرزه المهندس الفرنسى من نجاح وتوفيق ، وقد وصف كلوت بك بعض ما لقيه « سيريزى » من متاعب فقال ، « إن قدومه إلى الإسكندرية حرم عددا كبيرا من البيوت التجارية ذات الربح الوفير ما كانت تطمع فيه من أرباح مضاعفة ، فى أثمان السفن التى سوف يضطر محمد على إلى ابتياعها من تلك البيوت ، دون أدنى تدقيق فى قيمتها أو مدى صلاحيتها ، على غرار ما حدث فى الماضى ، لذلك أذاع أصحابها عنه شائعات سوء ، ووصموه بكل ما يشين ، وأوسموه سبا وشما ، وهاجموه من كل صوب ، على أنهم لم يقفوا عند هذا الحد ، بل أضرموا نار الثورة والمصيان بين العمال الأجانب ، الذين يديرون مختلف الصناعات ، ويقومون بتدريب المصريين ، حتى اختل نظام الورش مزارا وتكرارا ، وكذلك دبروا المكائد عند إنزال السفينة الثانية ، فقطعت حبال الارتكاز رغبة فى القضاء على تلك السفينة وظل العمال الماطيون والليفورنيون يحضون زملاءهم « الطولونيين » ، الذين أحضرهم مسيو دى سيريزى ، على العصيان والتمرد لغاية فى أنفسهم ، وهى أن يكونوا وحدهم على رأس جميع الأعمال . » وزاد الطين بلة سوء العلاقات بين « سيريزى » وزميله الضابط البحرى الفرنسى « بيسون » Besson ، الذى التحق بخدمة الباشا منذ ١٨٢١ ، وما زال يرتقى حتى أصبح قائد الفرقاطة « المصرية أو البحرية » . وقد ذكر « بروا » Bruat ، وهو ضابط فى البحرية الفرنسية زار الإسكندرية وقتذاك ، أنه حاول إزالة سوء التفاهم بين الرجلين ، ولكن غرور السيدة زوج « بيسون » كان يسبب متاعب كثيرة ، هذا إلى أن « سيريزى » ما كان يسمح لأحد بالتدخل فى شئون الترسانة ، حتى لا ترتبك الأعمال ، أما هو فكان يتدخل فى شئون السفن الحربية أكثر مما ينبغى .

وإزاء هذه الصعوبات والعراقيل طلب « سيريزى » إلى بوغوص بك فى ٢٠ ديسمبر ١٨٣٤ أن يعرض استقالته على الباشا ، فأثار ذلك تعليقات شتى بين رجال البلاط ، وأظهر الإنجليز ارتياحهم وبالع سرورهم ، ولكن الباشا كان يقدر فى الرجل أمانته وصدق ولائه ، فبدلا من أن يقبل استقالته عهد إليه بأعمال جديدة ، غير أن « سيريزى » لم يلبث أن استقال من جديد ، رافعا استقالته فى هذه المرة إلى الباشا نفسه فى ٢ فبراير ١٨٣٥ ، فقبلها محمد على فى أسف عميق ، قائلا إنه « لن يجرى بعد ذهاب سيريزى سوى أعمال الترميم ، بسبب الظروف السياسية القائمة ، إذ أنها تسمح له بوقف الأعمال الإنشائية الهامة ، كما أنه لن يعين

خلفاءه ، لتعذر العثور على رجل في مثل كفايته . « وقد سرّد كلوت بك الأعمال التي تمت على يد « سيريزى » ، إلى جانب الإشراف على تشييد دار الصناعة ، فذكر أنه بنى من السفن الحربية « مصر » و « عكا » و « المحلة الكبرى » و « المنصورة » و « الإسكندرية » و « حصص » و « أبو قير » ، وهي من نوع الغليون كما بنى القرويت « طنطا » ، والقولت « غريزية » ، والكوتر « الزهرة » ، هذا عدا سفينتين ، إحداهما مسلحة بمدافع الحصان ، والأخرى نقالة لحمل الأخشاب التي تصنع منها الساريات ، وفضلا عن ذلك فقد أتم تسليح الغليون « بيلان » ، وبناء الغليونين « حلب » و « دمشق » ، و الفرقاطة « منوف » ، كما قام بترميم الفرقاطات « البحيرة » و « رشيد » و « الجعفرية » و « كفر الشيخ » و « شير جهاد » و « دمياط » و « واسطة جهاد » ، والقراويت « جناح بحرى » و « جهاد بيكر » و « قوة » و « يلنك جهاد » ، والأباريق « واشنطن » و « فيلنن » و « الفشن » و « شاهين دريا » و « سمند جهاد » و « شهباز جهاد » و « التمساح » و « بادى جهاد » و « الأمريكان » ، هذا عدا النقلات والسفن الأخرى الصغيرة ، والسفينة البخارية « النيل » . وفي ١٩ سبتمبر ١٨٣٥ وصل « سيريزى » إلى طولون ، وتوفى بها في منتصف ديسمبر ١٨٦٤ . أما « بيسون » فقد بقى في خدمة الباشا ، ولكنه لم يعمر طويلا ، إذ توفى في ١٣ سبتمبر ١٨٣٧ .

وبعد « سيريزى » تولى الأشراف على الأعمال بترسانة الإسكندرية مهندس فرنسي شاب يدعى المسيو « هنرى » ، ولكن الأمور ظلت مضطربة فيها ، بسبب الحاجة إلى الأخشاب ، وعدم وجود ما يكفي من المواد الضرورية الأخرى ، وكان كل ما استطاع المسيو « هنرى » أن يعمل في العام التالى (١٨٣٦) ، إتمام فرقاطة كان قد بدأ « سيريزى » في صنعها منذ عهد طويل ، ولولا ذلك لأمكن القول بأن حركة العمل في دار الصناعة كانت راكدة ركودا لم تشهد الدار له مثيلا ، في جميع الأدوار التي صر بها تاريخها الحافل ، غير أن أمد هذا الركود لم يطل ، لأن الظروف السياسية لم تلبث أن تغيرت ، فاستؤنف النشاط في ترسانة الإسكندرية في عام ١٨٣٧ ، إذ وضع الباشا برنامجا للأعمال البحرية الإنشائية في النصف الأول من ذلك العام وطبقا لهذا البرنامج أمكن تسليح الغليون رقم ٩ . ويدعى « الكردقان » ، وكذلك الفرقاطة « المنوفية » ، كما تقدم العمل كثيرا في الغلايين رقم ١٠ و ١١ و ١٢ ، وتم تركيب السفينة البخارية الثانية ، وكان محمد على قد أوصى بصنع سفينتين بخاريتين جديدتين في الإسكندرية والبحر الأحمر في آخر عام ١٨٣٥ ، هذا إلى إنجاز أحد

القراويت ، وهكذا أمكن تنفيذ أهم ماتضمنه برنامج الباشا ، حتى أن القنصل الروسي دو هاميل استطاع أن يقول في تقريره في يولييه ١٨٣٧ ، « منذ بعث محمد علي روح النشاط في أعمال دار الصناعة بالإسكندرية ، برز إلى عالم الوجود أسطول عظيم في سرعة فائقة كأنما تم ذلك بفعل ساحر . » كما ذكر أن الأسطول المصري صار يتألف من تسعة غلايين (بواريج) ، وسبع فرقاطات ، وأربعة قراويت ، وثلاثة أباريق ، وخمسة غولتات ، وكوتر واحد ، وشفينة بخارية اسمها « النيل » ، وأربعين نقالة .

على أن محمد علي لم يفته أن يعنى بإنشاء الأحواض اللازمة لترميم السفن وإصلاحها بالإسكندرية ، وكان « سيريزى » قد قدم إليه قبل سفره مشروعا بإنشاء حوضين ، ولكن هذه الأعمال كانت في حاجة إلى المهندسين البارعين ، لذلك أرسل الباشا المسيو هنرى إلى طولون في مايو ١٨٣٧ ليبحث النظام المتبع في الموانئ الفرنسية ، على أن يسترشد بآراء المسيو « سيريزى » نفسه في اختيار المهندسين الذين يشرفون على بناء الحوض الدائم في مصر . وفي يوليو من العام نفسه ، وافقت الحكومة الفرنسية على إعطاء محمد علي كل ما يحتاج إليه من تسهيلات لصنع هذا الحوض ، كما أشارت في ٢٣ يونيو ١٨٣٨ بتعيين المسيو « موجيل » Mougel ، مهندس الطرق والكبارى لبناء حوض الإسكندرية ، فجاء موجيل إلى مصر في ٤ نوفمبر من العام نفسه وقابل بوغوص بك ، كما قابل حسن بك الاسكندراني وزير البحرية ، وبدأ من فوره في بناء الحوض ، غير أن العمل أوقف فترة من الزمن ، لقيام الحرب السورية الثانية ، ولذلك لم يتم الحوض إلا في عام ١٨٤٤ ، بعد أن اشترك في بنائه المهندسان المصريان محمد مظهر ومصطفى بهجت .

ولعل أهم مآرجه إلى البحرية المصرية إذ ذاك من نقد ، أن الأسطول المصري لم يقم بأعمال أو مناورات هامة بين عامي ١٨٣٦ و ١٨٣٩ ، على أن مرد ذلك في الواقع إلى رغبة الباشا عن إثارة أسباب العداء ، هذا العداء الذي دفع السلطان محمود الثاني في نهاية الأمر إلى امتشاق الحسام ضد محمد علي في إبريل ١٨٣٩ .

وعندما انتهت أزمة الحكم السياسية الكبرى ، وفقد الباشا ممتلكاته في بلاد العرب والشام وكريد ، كان من المنتظر أن تقل عنايته بالبحرية . صحيح أنه تنازل عن رغبته في بسط سيطرة مصر البحرية على البحر الأحمر ، ولكنه في الوقت نفسه ظل معنيا بالملاحه في البحر الأبيض ، بل لقد كان يريد زيادة عدد ما لديه من سفن تجارية في ذلك البحر ، كما كان واضحاً أنه « على الرغم من قيود القرمات لا يريد إنشاء سفن جديدة فحسب ، بل يريد كذلك

زيادة موارد دار الصناعة إلى حد كبير « ولكن الصعوبات المالية التي ظل الباشا يتحاشى مواجهتها إبان نضاله مع تركيا زمنا غير يسير ، سرعان ما اضطرته إلى توجيه عنايته إليها ، وكما أنها حدث من نشاطه في مختلف النواحي ، فقد أرغمته على إنقاص أسطوله منذ عام ١٨٤٢ ، حتى لم يبق منه في حالة جيدة في أوائل ١٨٤٤ سوى غليون واحد ، وثلاث فرقاطات ، وظلت تقوم بالملاحة المادية بقية قطع الأسطول ، وهي ستة قراويت ، وستة أباريق ، وثلاث بواخر ، أما ترسانة الإسكندرية فكانت خالية من جميع المواد اللازمة للبناء أو الترميم والإصلاح .

وقد وضع المرحوم الأمير الجليل عمر طوسون بعد دراسة مختلف المصادر إحصاء عاما لسفن الأسطول المصري ، يتضح منه أن سفن هذا الأسطول من نوع الغليون المروفة بالقبايق (البوارج) كانت أربع عشرة ، وكانت الفرقاطات اثنتي عشرة ، والبواخر تسعا ، والقراويت ثلاثة عشر ، والفولتات ستة ، والأباريق خمسة ، والكوارث ثلاثة ، وبذلك يكون المجموع الكلي اثنتين وستين قطعة ، هذا عدا النقلات والسفن الصغيرة وقد أثبت المرحوم أمين سامي باشا الإحصاء التالي عن البحرية المصرية ، وهو مستخرج من « قيودات الأوامر العلية ونحريرات المعية السنية » وغير ذلك من الأسانيد ، وقد وضعتة الدفتر خانة المصرية في نوفمبر ١٨٩٦ ، بناء على أمر صادر من نظارة الحربية في إبريل ١٨٩٣ ، للوقوف على « قوة الجيش المصري من ابتدى سنة ١٢١٨ هجرية (إبريل ١٨٠٣ — مارس ١٨٠٤) لغاية سنة ١٨٨٢ ميلادية قوة كل سنة على حدها » .

السنة الهجرية	السنة الميلادية	الضباط	الجنود	المراب	المدافع
١٢٢٥	١٨١٠	٢٧	٢٩٢٨	١٢	١٣٨
١٢٣٤	١٨١٩	٧٨	٧٢٢٠	١٨	١٨٨
١٢٤٤	١٨٢٨ - ٢٩	١٥٩	١٣٣٦٥	٥٣	٦٤٢
١٢٥٥	١٨٣٦	٢٠٤	١٤٩٨٠	٧٠	٩٨٣
{ ١٢٦٣ ١٢٦٤	{ ١٨٤٧ ١٨٤٨	١٠١	٣٣٠٠	٤	١٣

هـ - الجيش :

أشار البارون دي بوا الكمت في تقرير بعث به إلى حكومته في ٢ يوليو ١٨٣٣ إلى الأسباب الجوهرية التي دعت محمد علي إلى الاحتفاظ بجيش كبير ، فقال إن الآمال العريضة التي كان يملقها الوالي على مشروعاته ، ورغبته في المحافظة على مركزه ، والعمل على توطيد هذا المركز ، وطبيعة الممتلكات التي تتألف منها إمبراطوريته ، كل ذلك أوجب عليه أن ينشئ قوة كبيرة ، أمكنه بفضلها أن يسيطر على مصر والنوبة وسنار وبلاد العرب وكريد والشام ، كما بات واجبا عليه أن يحتفظ بقوة حربية عظيمة في كل مكان تعارضت فيه أنظمة احتكاره الحكومي مع ميول الأهلين ، وما للأفراد من مصالح خاصة ؛ أصابها الضرر من وراء هذا الاحتكار ، وذلك حتى لا تكون المصلحة الخاصة ، أو التعصب ، أو اختلاف الرأي ، أو غير ذلك من الدوافع ، سببا في تحريك الثورة بين شعوب هذه الإمبراطورية ضد حكومة الباشا .

غير أن وجود هذه القوة الحربية الكبيرة أو الجيش لم يكن وحده كافيا لضمان الاستقرار واستتباب الأمر للعاهل العظيم في إمبراطوريته الواسعة ، بل كان ضروريا كذلك أن ينظم هذا الجيش تنظيما حديثا ، يمكنه من التغلب على أعدائه ، ولم يكن هؤلاء الأعداء جميعا من بدو بلاد العرب أو من رجال القبائل في النوبة ، بل كان منهم كذلك العثمانيون والأوروبيون ، الذين ما كان يستطيع الصمود أمامهم أو قهرهم في ميدان القتال ، سوى جيش على النظام الحديث . صحيح أن الباشا أحرز عدة انتصارات باهرة في النوبة وسنار والحجاز بفضل القوات العسكرية التي وجدها عندما تسلم أزمة الحكم ، وصحيح أن تلك القوات كانت مزيجا من الترك والألبان والمغاربة والدلاة أو الدلاتية كما سماهم الشيخ الجبرتي ، وأنه لم يكن يجمع بين هؤلاء جميعا سوى تناول الرتب من الباشا ، وانتظار الغنائم والأسلاب في أثناء المعارك وبعدها ، إذ لم تكن ثمة مثل وطنية أو قومية عليا تربط بين أشتاتها ، ولكن رغم الانتصارات التي أحرزتها تلك القوات ، لم يكن الباشا راضيا عن ذلك الجيش الخليط ، الذي لا يعرف النظام ، إذ أنه ما كان يتوقع إحراز مثل تلك الانتصارات ، إذا اشتبك جيشه وهو على هذا الوضع ، مع جيش أوربي أقاد من الأساليب والأنظمة الحديثة التي ألفتها جيوش أوربا ، خلال المعارك التي خاضت غمارها أيام حروب الثورة ونابليون ، وكان الباشا يدرك تمام الإدراك أن الفضل فيما أحرزه جيشه من انتصارات إلى ذلك الحين ،

إنما يرجع كذلك إلى رقابته الدقيقة ، وإلى إشراف أبنائه وقواده العسكريين ؛ على القوات المحاربة ، ولهذا كله لم يكن محمد علي راغباً في إنشاء جيش كبير فحسب ؛ بل كان في الوقت نفسه معنياً بتدريب هذا الجيش على أحدث النظم ، ومن ثم سعى الجيش الذي شرع في تكوينه « بالنظام الجديد »

النظام الجديد :

لم يكن تأليف « النظام الجديد » بالأمر الهين ، فقد صادف الباشا في طريقه صعاباً وعقبات لا تقل عما صادفه السلطان العثماني سليم الثالث ، عندما أراد إدخال « النظام » في بلاده ، إذ انضم العلماء إلى جماعة الإنكشارية في معارضة هذه « البدعة » ، وأرغموا « النظام » على الانسحاب إلى آسيا الصغرى في عام ١٨٠٦ ، وكذلك الحال في مصر إذ انضم العلماء إلى جماعة الألبانيين ، وعارضوا الباشا في محاولاته الأولى (في أغسطس ١٨١٥) ، رغبة في القضاء على « بدعة النظام الجديد » ، وصاروا يرددون الحديث الشريف ، « كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار » . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل إنهم تأمروا حتى على حياته ، وقد ذكر الشيخ الجبرتي كثيراً من أخبار تلك المؤامرات ، في حوادث شهر شعبان ١٢٣٠ (٩ يوليو - ٦ أغسطس ١٨١٥) ، ورأى الباشا في مثل هذه الظروف أن يصطنع الحذر والأناة في معالجة الموقف ، فأخذ ينتحل المأذير لتفريق الجند في أنحاء مصر المختلفة ، أو لإرسالهم على صورة نجدات أو إمدادات لجيوشه في بلاد العرب ، وظل الباشا يجري في سياسته على هذا السبيل ، حتى أحس بأن سلطانه في مصر قد توطدت دعائمه ، وأن صيته قد ذاع في أرجاء العالم الإسلامي ، بسبب انتصاره على الوهابيين واسترداد مكة والمدينة من أيديهم ، وعندئذ رأى أن الفرصة أصبحت مواتية للإقدام على محاولته الثانية ، وكان ذلك حوالي عام ١٨١٩ ، فبادر بإرسال عدد من الرقيق السود أي « العبيد » إلى فرشوط ، لتدريبهم تحت إشراف إبراهيم أغا أحد « العصاة » الذين لجئوا إلى مصر من الآستانة ، ولم يلبث الباشا أن وجد الحاجة ماسة إلى تأليف هيئة من الضباط المدربين على الأسلوب الحديث لتنظيم الجيش الجديد الذي اعزم إنشائه ، كما دعت الضرورة إلى اختيار مدربين يقومون بتعليم الجنود .

وكان اختيار أولئك الضباط والمدربين أو المعلمين مثار صعوبات جمة ، لأن الباشا لم يشأ أن يستقدمهم من تركيا حتى لا يثير شهات الباب العالي من ناحية ، ولأن الجيش

العثماني إذ ذاك لم يكن في حال تسمح بإرسال المدربين اللازمين من ناحية أخرى ، لذلك رأى الباشا أن يتجه صوب أوروبا حيث وجد ضالته ، إذ أن عددا كبيرا من الضباط الفرنسيين خاصة باتوا بغير عمل بعد أن وقعت رحى الحروب النابليونية ، وصاروا يتوقون إلى الخدمة في بلاد أخرى ، سعيًا وراء الرزق وخوفًا مما قد يصيبهم من الأذى في عهد ملكية البربون الراجعة ، فقر رأى الباشا على أن يستخدم منهم جماعة في جيشه الجديد ، ولا سيما أنه كان قبل ذلك قد ألحق ضابطاً فرنسياً يدعى قاسير Vassière بخدمة ابنه إبراهيم في أثناء حروبه مع الوهابيين ، كما رأى أن يستخدم بعض الإيطاليين والأسبان والبرتغاليين ، وبذلك اجتمعت لدى محمد علي نخبة طيبة ، كان من بينهم « شاتي » Chatis ، و « دوميرج » Doumergue ، و « كيسون » Caisson ، و « بوسا » Boussa ، و « وسيفان » Sevin ، و « داراجون » Daragon ، و « ماري » Mari ، ويعرف أيضاً باسم « بكير أغا » ، ثم سيف Sève المشهور باسم « سليمان الفرنسي » ، وهو أقدرهم جميعاً .

« وجوزيف أنثليم سيف » Joseph Anthelme Sève (١٧٨٨ — ١٨٦٠) من مدينة ليون ، انتظم في سلك المدفعية بالبحرية الفرنسية ، واشترك في معركة الطرف الأغر في ٢١ أكتوبر ١٨٠٥ ، والتحق بعد ذلك بالجيش الفرنسي في إيطاليا عام ١٨٠٧ ، ثم اشترك في حروب نابليون مع النمسا عام ١٨٠٩ ، ووقع في الأسر مدة بعد أن أصيب بجرح في معركة « پردنون » Pordenone (في ١٥ أبريل ١٨٠٩) ، ولم يعد إلى فرنسا إلا في مارس ١٨١١ ، وانضم عقب ذلك إلى حملة نابليون على روسيا في عام ١٨١٢ ، فلما تقهقر الفرنسيون بقي « سيف » في ألمانيا ، وأصابته جراح في معركة « بوزن » Posen في فبراير ١٨١٣ ولكنه عاد إلى الاشتراك في معارك عام ١٨١٤ ضد أعداء فرنسا ومنح وسام فرقة الشرف وفي فترة المائة يوم التحق بجيش الشمال ، ولم تكد تمضي أربعة شهور على موقعة « ووترلو » حتى سرح من الجيش (في ٢٩ أكتوبر ١٨١٥) ، وبدأ يشتغل بالتجارة ، حتى إذا ما وافى عام ١٨١٩ قدم إلى مصر يطلب الالتحاق بخدمة محمد علي ، وعند ما قدمه القنصل الفرنسي « دروشتي » إلى الباشا عهد إليه بالبحث عن الفحم الحجري في النوبة ، غير أن جهود « سيف » في الوجه القبلي وعلى شاطئ البحر الأحمر لم يحالفها التوفيق ، ولكن الرجل استطاع خلال الشهور الخمسة التي قضاها في أعمال التنقيب أن يدرس عادات أهل البلاد وأحوالهم ، بل لقد حاول الاندماج فيهم ، فارتدى لباسهم وتعلم اللغة العربية ، وصار

له بين المصريين أصدقاء كثيرون ، فلما استقر رأى محمد على على تنظيم جيشه بعد انتصاراته على الوهابيين ، لم يجد أوفق من « سيف » ليشغل منصب المعلم الرسمي للنظام الجديد يعاونه « دوميرج » « وكادو » « وكيسون » و « ماري » أو « بكير أغا » ، ولم يكن هؤلاء جميعا بما فيهم « سيف » نفسه سوى « تعليمجية » .

وحوالي عام ١٨٢٠ أنشئت مدرسة المشاة العسكرية ، ووضعت تحت إدارة « سيف » وانتق محمد على تلاميذها من بين أفراد أسرته وأبناء موظفيه وبعض النابهين من المالك ، وكان عددهم يتراوح بين ثلاثمائة وأربعمائة ، وشرعوا يقومون بتمريناتهم في ميدان الرميلة بالقلمة ، علىصرأى من الأهلين والعلماء الشايخ وغيرهم ، فكان ذلك مدعاة لقيام عدة صعاب ، منشؤها الجهل والتمصب ، والنفور من الخضوع لرجل « روى » ، يفرض أوامره ونواهيه على طائفة من « المؤمنين » ، لذلك طلب « سيف » في أكتوبر ١٨٢١ أن تنقل هذه المدرسة إلى الوجه القبلي ، فوق الاختيار على أسوان لبعدها عن القاهرة ومؤثراتها من ناحية ، وقربها من السودان ، ذلك القطر الذي ينتظر أن يكون أهم مراكز التجنيد للجيش الجديد من ناحية أخرى ، وقد لقي « سيف » في تعليم هؤلاء الضباط وتدريبهم متاعب كثيرة ، ذكرها « مانجان » وغيره من المؤرخين ، كما ذكرها « تيودور » دلسبس Theodore de Lesseps شقيق فردنند دلسبس الأكبر ، وكان قد زار الوجه القبلي في ذلك الحين ، قال « لقد رأى سيف حياته تتعرض للخطر عدة مرات ، كما شاهد جهوده وهي قاب قوسين أو أدنى من الفشل ، فكثيراً ما أصدر الأمر بإطلاق النار فإذا به يسمع صوت الرصاص يدوى على مقربة منه ، ولكنه استطاع بفضل جنانه الثابت أن يؤدي الواجب الذي نيظ به أداء موقفاً » على أن « سيف » كان يلقى كل تأييد ومعاونة من الباشا وكبار رجال الدولة ، أمثال « محمد بك لاظ أوغلي » وزير الداخلية ثم الحرية ، وعثمان نور الدين الذي نقل إلى التركية القواعد العسكرية الفرنسية ، التي سارت أساساً لتعليم الضباط الجدد .

وإلى جانب مسألة الضباط كان الباشا معنياً بمسألة الجند الذين يجب إرسالهم إلى أسوان حتى يقوم « سيف » وضباطه الجدد بتدريبهم وتعليمهم ، ولما كان من غير المعقول أن يختار الباشا هؤلاء الجنود من بين الألبانيين الذين أراد أن يتخلص منهم ، أو البدو الذين يتعذر عليه إرغامهم على ترك بلادهم في الحجاز ، فقد فكر في تجنيد السودانيين ، ومن الثابت أن الرغبة في تجنيد السود في النظام الجديد كانت من الأسباب الأساسية لفتح السودان ،

وآية ذلك ما أصدره الباشا من أوامر إلى قائدى جيشه فى سنار والكرديقان ، وهما ابنه إسماعيل وصهره محمد بك الدقردار ، حتى يكثر من إرسال « العبيد » إلى مصر مهما كلفهما الأمر من مشقة أو نفقة ، كما ذكر « كايو » Cailliaud صاحب الرحلة المشهورة إلى مروي أن « الحصول على أكبر عدد مستطاع من السود » كان من بين أغراض الحملة التى ذهب بها إبراهيم باشا إلى السودان على رأس جيش ثالث ، وأن عدد من كان يراد تجنيدهم من هؤلاء العبيد لم يكن يقل عن ثلاثين ألفاً أو أربعين ، وهكذا أخذ سيلهم يتدفق على مصر كلما تقدم الجيش الفاتح فى بلادهم . وفى أسوان شرع « سيف » يعنى بهم ، فأنشأ الثكنات الصالحة لإيوائهم ، وهيا لهم خدمة صحية تحت إشراف دوساب Dussap أحد الأطباء ، وصاروا يطعمون بالمصل الواقع من الأمراض الوبائية عند وصولهم ، كما أعد مستشفى للعناية بمرضاهم ، ولكن جميع هذه الجهود وكل تلك العناية لم تستطع الإبقاء على حياتهم ، فانتابتهم الأمراض ، وتلقفهم الموت بكثرة أزججت الباشا ، وحملته فى النهاية على تجنيد « الفلاحين » من أهل مصر فى جيشه الجديد .

على أن محمد على حين اعترم تجنيد المصريين لم يجد الطريق أمامه معبداً مفروشا بالورد والريحان ، بل ألفاء على العكس من ذلك كثير المزالق مليئاً بالأشواك ، وكان للطبقة الأرستقراطية التركية دخل كبير فيما لقيه الباشا من صعاب وعقاب ، لأن أفراد هذه الطبقة لم يكفهم أن يرفضوا انخراط أبنائهم فى سلك الجندية ، بل أرادوا كذلك أن يحولوا دون تجنيد المصريين ، وحججهم فى ذلك أن الجندية مهنة نبيلة يحط من قدرها أن تصبح فى متناول « الفلاحين » كما زعموا أن وضع السلاح فى أيدي « الفلاحين » « الغلويين » إنما هو تسليمهم الأداة التى يطردون بها « العثماني » « الغاليين » ، ولكن الباشا رأى أن يعضى فى سبيله قدما غير عابىء بمثل تلك المزاعم والآراء ، فأقبل على تجنيد المصريين أيعا إقبال ، ونجحت التجربة نجاحاً لم يكن ثم من يتوقعه ، وسرعان ما ألف « الفلاحون » حياتهم الجديدة وأصبحوا يرون من دواعى نفهم أن يعتبروا أنفسهم من « جند محمد على » . وهكذا ظل « العبيد » و « الفلاحون » يفدون على معسكر أسوان ، ومن أولئك وهؤلاء استطاع « سيف » فى عام ١٨٢٣ أن يعد ستة آلايات من الجند المشاة طبقاً للتعالم والأنظمة المعمول بها فى فرنسا منذ صدور قانون جوثيون سان سير Oouvion-Saint-Cyr فى ٢٣ أكتوبر ١٨٢٠ .

غير أنه لما كانت أسوان بعيدة عن القاهرة ، ولم تكن المواصلات سهلة ميسورة بين

عاصمة البلاد ومركز تدريب النظام الجديد ، وكان جو أسوان الحار يساعد على انتشار المرض بين الجنود ، فقد أمر الباشا في الشهور الأولى من عام ١٨٢٣ أن ينتقل الجند إلى مكان قريب من القاهرة ، على أن يتم هذا الانتقال على عدة مراحل ، حتى لا يضار الجند بسبب انتقالهم الفجائي من الجو الحار إلى الجو المعتدل ، ولذلك انتقل المعسكر من أسوان ، واستقر فترة إثر فترة في إسنا وأخميم ثم في أبي تيج ، حيث زارهم محمد بك لاظ أوغلي ناظر الحرية وقام بالتفتيش عليهم ، ولم يلبث الباشا نفسه أن زار المعسكر عند ما انتقل بعد ذلك إلى بني عدى قرب منفوط في ديسمبر ١٨٢٣ ، وكان يصحبه في هذه الزيارة كل من « دروشتي » القنصل الفرنسي « وصولت » القنصل الإنجليزي ، وقام الجند بمناورات حازت إعجاب الجميع وبعد المرض شكل كل آلاى مربعا وقف وسطه الضباط وتسلم كل آلاى علمه الخاص ، وقد وصف فولابيل Vaulabelle حفل تسليم الأعلام وحلف اليمين ، وكيف قرأ الأئمة - المشايخ - آيات من الذكر الحكيم وكيف نحرت الدبائح ، وانتهى الحفل بإطلاق المدافع ، وقد سر الباشا مما رأى ، وعقد النية على أن يضع هذه الآليات الجديدة موضع التجربة ، فسافر الآلاى الأول صوب أسوان في طريقه إلى سنار وكردفان في ٥ يناير ١٨٢٤ ، وسار الثاني إلى القصير للإبحار منها إلى جدة ، أما سائر الآليات فغادرت مقرها بعد قليل إلى المورة ، وفي جميع هذه الميادين برهن النظام الجديد على كفاية ممتازة .

وكان الجيش النظامي في عام ١٨٢٤ يتألف من تلك الآليات الستة فحسب ، وعدتها أربعة وعشرون ألف جندي ، أما غير النظاميين فكانوا حوالي عشرة آلاف ، وزع أكثرهم بين بلاد العرب والنوبة وسنار والكردفان هذا عدا الفرسان والمدفعية ، وقد بلغ عدد الفرسان نحو ثمانية آلاف أغلبهم من الدلاة والتركمان ، وكانوا مقسمين « زمراً » كل « زمرة » مؤلفة من خمسمائة فارس ، بقيادة « بيك » يلتحق بخدمة الباشا مدة معينة ، وكانوا لا يعرفون النظام ولا يربط بينهم سوى الطمع في الثنائم والأسلاب ، وفضلا عن ذلك فقد كان لكل كبير في الدولة جماعة من فرسان المالك البيض ، بلغ عددهم ١٠٦١٠ في عام ١٨٢٥ ، وأما المدفعية فكانت تتألف من ١٢٠٠ عثماني ، يستخدمون مدافع ميدان أو حصار اشتربت من تركيا وفرنسا وأسبانيا ، ولم تكن هذه المدافع في الواقع ذات قيمة حربية كبيرة ، إذ كانت تستخدم فحسب عند الرغبة في إصابة أهداف قريبة ، أو إطلاقها على جموع كثيفة ، أي أن فائدتها كانت أظهر في مثل حرب الوهابيين أو حرب السودان ضد طوائف البدو وقبائل السود ، وقد حدث في عام ١٨١٥ أن حاول « جوثارد فينور » Gothard de Veneur

أحد الضباط الفرنسيين ، إصلاح المدفعية المصرية بابتكار نوع جديد من المدافع ، ولكنه توفي قبل أن يضع اختراعه موضع التجربة ، وفي مارس ١٨٢٢ ، أى بعد سبع سنوات ، قام بارون سويدى يدعى « ویترشيت » Witterschett بتجربة أخرى ولكنه لم يوفق ، ولعله مما يجدر ذكره أن الباشا صنع بعض مدافعه الأولى فى المصانع التى أنشأها وأحضر لها مهرة الصناع من أوربا ، وكان أهم هذه المصانع فى القلعة ، وقد وصفها « مانجان » بقوله « إن أقسامها الواسعة كانت تشغل حيزاً عظيماً من القلعة ، يمتد من قصر صلاح الدين القديم إلى باب الإنكشارية الذى يطل على ميدان الرميّة ، وكان يصنع فى معمل صب المدافع فى كل شهر من ثلاثة إلى أربعة مدافع من عيار أربعة وثمانية أرطال ، وكانت تصب فيه أحياناً مدافع الهاون ذات الثمانى بوصات ، ومدافع من هذا النوع يبلغ قطرها أربعاً وعشرين بوصة » ومنذ عام ١٨٢٤ كان بالقلعة إلى جانب معمل صب المدافع معمل آخر للبارود ، وثالث للأسلحة ، وكان معمل صب المدافع تحت إشراف فرنسى يدعى جونون Gonon كانت تموزه الخبرة والحكمة ، ولم يكن ماينتجه معمله من النوع الجيد ، ولهذا لم يستطع أن يحوز رضا الباشا ، أما معمل البارود فكان يشرف عليه فرنسى آخر هو « قسطنطين » Coste رئيس مهندسى الوالى ، وإليه يرجع الفضل فى إعادة إنشاء معمل البارود القديم ، الذى أسسه الكيميائيون من علماء الحملة الفرنسية قبل ذلك بحوالى ربع قرن فى جزيرة الروضة قبالة مصر القديمة ، وأما معمل الأسلحة والبنادق فقد أسس فى عام ١٨٢٣ بفضل جهود فرنسى يدعى « جيلمان » Guillemain لم يلبث أن خلفه إيطالى يدعى « فرانجيني » Frangini قضى المعمل تحت إشرافه نحو سنتين ، قبل أن يتم صنع بندقية واحدة ، رغم ما تكبده الباشا من نفقات طائلة ، ولهذا ظل يشتري بنادق الجيش من الخارج ، وإن لم تكن من النوع الجيد .

غير أن هذه المعدات وتلك القوات لم تكن كافية فى نظر محمد على ، لأن الآليات الستة لم تلبث أن أرسلت بعد تدريبها إلى السودان والحجاز والمورة ، وكادت مصر نفسها تخلو من جيش قوى ، يستطيع الدفاع عنها إذا دعت الظروف ، هذا إلى أن القضاء على الجيش الجديد كان أمراً محتملاً ، إذا رأت تركيا أو الدول الأوربية الاشتباك مع الباشا ، قبل أن يكون لديه من الجنود ما يسد حاجة الميدان ، لذلك قرأى محمد على على أن ينشئ ثلاثة آليات جديدة على غرار الآليات الستة السابقة ، فسارع إلى حشد المجتدين فى بنى عدى وعهد بتعليمهم إلى مهندس قديم من نابولى يدعى « شياندى » Chiandi ، ويعرف باسم

« قاسم أغا » ، وكان الرجل يطمع في أن ينال من الحظوة لدى الباشا ماناله سليمان الفرنساوى فهداه التفكير إلى نقل المعسكر من بنى عدى إلى « أتر النبي » جنوبى مصر القديعة ، ثم إلى « الفبة » ، غير أن قرب المعسكر من أماكن اللهو والتسلية بالقاهرة ، وما عرف عن عداء العاصمة لكل جديد فى الجيش ، جعل الباشا يأمر بنقله إلى مكان بين « الخانقاه » « وأبى زعبل » عرف باسم « جهاد أباد » ، وفى معسكر « جهاد أباد » أكملت الألات الثلاثة ، السابع والثامن والتاسع ، تدريبها فى أغسطس ١٨٢٥ .

البعثة العسكرية الفرنسية :

ولا كان رائد الباشا ألا يقف عند هذا الحد ، فقد عهد إلى المسيو « تورنو » Tourneau أحد تجار الإسكندرية ، بمهمة البحث فى فرنسا عن مدربين لجيشه ، من بين ضباط الجيش الإمبراطورى السابق ، على أن يفضل عند الاختيار أولئك الذين خدموا فى مصر إبان الحملة الفرنسية ، بحيث تتألف البعثة المطلوبة من ضابط واحد برتبة « جنرال » ، أما سائر أفرادها فيمكن أن يكونوا من الضباط العاديين ، وبناء على هذا التكليف رحل « تورنو » إلى فرنسا فى صيف عام ١٨٢٤ ، واتصل فى باريس بالجماعة التى ظلت تعرف فى فرنسا باسم « المصريين » Les Egyptiens لسابق خدمة أفرادها فى مصر تحت إمرة نابليون ، وكان من بينهم « بليارد » Belliard الذى وقع معاهدة تسليم القاهرة فى ١٨٠١ ، و « إدم فرنسوا جومار » Edme François Jomard عضو مجمع القاهرة القديم ، وقد لاقى « تورنو » من أولئك « المصريين » ترحيبا وتشجيعا ، وأخذ « بليارد » على عاتقه مهمة تأليف البعثة المطلوبة وفق رغبات محمد على ، فاختار لرياستها الجنرال البارون « بوايه » Boyer — پير فرنسوا إكسافييه Pierre - François - Xavier — ، ولعضويتها « جودان » Gaudin ، و « أدولف دى تارليه » Adolphe de Tarlé وشقيقه « بولان دى تارليه » Paulin de Tarlé ، و « پوجول » Pujol و « لوديو » Lodieu ، و « شنقيل » Chenneville ، وكذلك الجراح « ديفينو » Duvignault ، وقد انضم إلى هذه البعثة ضابط آخر برتبة جنرال هو الزكيز « دى ليقرن » Livron الذى سبقت الإشارة إليه ، وجميع هؤلاء ممن كانوا بمصر أيام الحملة ، ولبعضهم مواقف مشهورة ، وبخاصة فى عهد الجنرال « مينو » Menou .

أما رئيس البعثة « بوايه » (١٧٧٢ — ١٨٥١) فقد تطوع فى خدمة الجيش عام ١٧٩٢ ، وحارب فى جيوش الراين والسامبر والوز والبرانس الشرقية ، وشهد الحملة

الإيطالية ، ثم تبع بوناپرت إلى مصر ، وأصيب بجرح عند الهجوم على الإسكندرية ، وعين بعد ذلك حاكما عسكريا للقيوم ، وصحب بوناپرت في حملته على الشام ، ولكنه بقي في مصر وأخذ يكيد لمينو ، بالاتفاق مع « رينيه » Reynier ، و « داماس » Damas ، و « دور » Daure ، فأعاده « مينو » إلى فرنسا مفضوبا عليه ، ولكنه لم يلبث أن عين رئيسا لهيئة أركان حرب جيش « سان دومنغو » ، فوقع في الأسر عند تسليم هذه الجزيرة ، ولم يعد إلى فرنسا إلا بعد ثلاث سنوات في يوليو ١٨٠٦ ، ثم التحق بجيوش فرنسا في المانيا وأسبانيا والراين ، وشهد معركة فرنسا عام ١٨١٤ ، وانضم إلى نابليون في حكم « المائة يوم » ، حتى إذا نزل الإمبراطور عن عرشه نهائيا ، سرح « بوايه » من الخدمة العاملة في عهد الملكية الراجعة منذ عام ١٨١٦ ، دون أن يتقاضى مرتبا . واعتبر محالا على الاستيداع ابتداء من أول إبريل ١٨٢٠ ، وهكذا كان « بوايه » في عزلة ، عند ما سعى الجنرال « بليار » ليحصل له على تصريح يمكنه من الخدمة في مصر مدة عشر سنوات .

وأما « بيير جاستون هنري مركيز دي ليقرون » Pierre - Gaston - Henry Marquis de Livron (١٧٧٠ — ١٨٣١) فكان من ضباط العهد القديم في فرنسا ، تدرج في المناصب العسكرية ، ولكنه ترك الجيش في سبتمبر ١٧٩٢ ، وغادر فرنسا مع « المهاجرين » Les Emigrés إبان اشتداد الثورة ، وبينما كانت الحملة الفرنسية محاصرة في مصر ، بعد تحطيم أسطولها في معركة أبي قير البحرية ، دخلت ميناء الإسكندرية في ٥ فبراير ١٧٩٩ سفينة من نوع الإبريق ، قادمة من « راجوزة » على ساحل دلاشيا في بحر الأدرياتيك وكان على ظهر تلك السفينة اثنان من المواطنين الفرنسيين ، أحدهما « هاميلان » Hamelin والآخر « ليقرون » ، وكانا يحملان ما تحمله السفينة من منسوجات ونبيذ وما إلى ذلك من المؤن المرسلة إلى الحملة ، وقد أجل بوناپرت خروجه إلى الشام مدة يومين ، حتى يتمكن من مقابلة الرجلين ، ومعرفة مآلدهما من أخبار ، وفي يونيو ١٧٩٩ طلبا أن يعهد إليهما بإحضار ستمائة ألف إردب من القمح من الصعيد إلى بلاق ، فوافق بوناپرت على ذلك ، وذكر « دور » Daure ، المشرف على تموين الحملة وقتذاك ، أن « ليقرون » اشترك في حملات ١٧٩٩ و ١٨٠٠ في مصر ، وكان على رأس فرقة المماليك والأروام (اليونانيين) المكلفين بحماية الغلال المجلوبة من الصعيد إلى القاهرة ، وفي عام ١٧٩٩ عهد إليه كليبر بمهمة سرية في تركيا ، وفيما بين عامي ١٨٠٦ و ١٨١٥ عمل « ليقرون » في هيئة أركان الحرب في نابولي ، ووثق به ملكها « ميلا » Murat — أحد قواد

نابليون — ، و وكل إليه أمر تنظيم سلاح الفرسان ، والإشراف على تموين الجيش بالأغذية والملابس . مما أكسبه خبرة عظيمة في هذه المسائل ، ولم يغب عن محم على ما كان يتمتع به « ليقرون » من مزايا ؛ ولكنه لم يكن يريد على رأس البعثة العسكرية سوى ضابط واحد برتبة جنرال ، لذلك رأى أن ينتفع بمواهب « ليقرون » في نواح أخرى ، فصار يعهد إليه بشراء المهمات والأدوات اللازمة لمصانعه من أوروبا كما بعث به إلى فرنسا ليحصل على تصريح بصنع فرقاطتين وسفينة من نوع الإبريق ، على نحو ما سبق ذكره .

وقد أدرك محم على منذ البداية أن من الضروري أن يعامل أعضاء البعثة معاملة تميز بينهم وبين المدرسين والعلمين السابقين ؛ فخص رئيس البعثة بمرتبة ضخم يبلغ في السنة خمسين ألفاً من الفرنكات ، أما مرتبات سائر الأعضاء فكانت تتراوح بين خمسة عشر ألفاً وثمانية آلاف ، يضاف إلى ذلك بدل الغذاء وعلف الخيل ونفقات السفر وأثمان الملابس ، ومع أنه اشترط في عقود استخدامهم ، أن يخلعوا على أنفسهم أسماء إسلامية ، دون حاجة إلى تغيير دينهم ، فإن أعضاء البعثة لم ينفذوا هذا الشرط ، ورغم ذلك لقي « بوايه » وإخوانه من الباشا كل عطف وتشجيع .

وقد بعث « بليار » برسالة إلى رئيس البعثة تحوى عدة إرشادات ونصائح ، منها أن يخلص في خدمة الباشا ، وألا ينقر منه رجال الحاشية ، « فإن بوغوص يوسف ، والمستر « صولت » Salt ، وجميع ممثلي الدول الأجنبية ، سوف يرمقونه بعين الحسد والغيرة ، وسوف يقض عليهم مضاجعهم اتصاله بالباشا عن كثب ، لذلك كان من الواجب عليه ، بثاً للطمأنينة في نفوسهم ، أن يظهر بمظهر الرجل العسكري المتزه عن الغرض البعيد عن المسائل السياسية كل البعد ، بمعنى أن يكون رجل حرب فحسب ، استدعى بصفة مؤقتة لتنظيم الجيش ووسائل الدفاع عن البلاد ، وليس له امتياز على أى ضابط آخر له مثل مواهبه وخبرته ، سواء أكان هذا الضابط إنجليزياً أم نمساوياً أم روسيا » كما يجب عليه أن يكون هو وسائر أعضاء البعثة ذوى حرص وبصيرة وفطنة ورزاق في جميع الظروف ، « لأن الترك قوم يساورهم الشك ، ومن صفاتهم الغيرة والحسد ، حتى أنهم ليستطيعون أن يقرءوا في وجوه بوايه وصحبه ما يحول في خواطرهم » وفي ٨ نوفمبر ١٨٢٤ كتب « قليل » Villèle وزير الخارجية الفرنسية إلى « دروختي » — قبيل رحيل « بوايه » و « ليقرون » وزملائهما إلى مصر — ذاكراً له أن الحكومة الفرنسية لم تشأ تزويدهم بأية تعليقات شفوية أو مكتوبة بصدد مهمتهم ، ومع هذا فإن على « دروختي » أن يعنى بكل ما يتصل بنشاط البعثة في مصر ، حتى إذا ما لجأ إليه « بوايه »

أو « ليثرون » في أمر من الأمور ، امتنع عن اتخاذ أي إجراء قد يتعارض وسياسة حكومته ، ومع أنه كان في وسع « دروشتي » بمقتضى التعليمات الصادرة إليه ، أن يتصل بضباط البعثة ويصحبهم في غدرهم ورواحهم ، ويقبل منهم ما يريدون الإدلاء به من المعلومات كتابة أو مشافهة ، ويقدم إليهم ما يشاء من نصائح بشأن مصالحهم الخاصة أو الشؤون الوطنية العامة ، ويرشدهم إلى ما ينبغي أن يكون عليه سلوكهم ، رغم هذا كله كانت تلك التعليمات نفسها توجب عليه ألا تتخذ العلاقات بينه وبين أعضاء البعثة أية صبغة رسمية ، كما كان عليه أن ينفي جميع ما قد يذيعه « بوايه » أو « ليثرون » أو غيرها عن تشجيع حكومة الملك شارل العاشر وتأييدها للبعثة ، لأن الباشا نفسه لن يسوءه هذا التكذيب ، إذ أن إجازة الحكومة الفرنسية لهؤلاء الرعايا أن يلتحقوا بخدمته ، تحمل بين أطوائها دلائل الود الذي تكنه تلك الحكومة لجناحه العالي ، وأخيرا نصح « قليل » القنصل الفرنسي أن يصطنع الحذر واللباقة في علاقاته مع أعضاء البعثة ، إذ أشاعوا قبل سفرهم — في غير حرص أو احتياط — أنهم إنما يذهبون إلى مصر لمساعدة الباشا في إعلان استقلاله عن الباب العالي .

وفي ٢٤ نوفمبر ١٨٢٤ وصل بوايه إلى الإسكندرية ، وزار الباشا في سرايه بالشر ، وفي اليوم التالي قدم إليه أعضاء البعثة ، وأبلغ الباشا أن الجنرال « ليثرون » بين رجالها ، فأحسن محمد علي استقبالهم ، واعدأ إياهم بالمطف والتشجيع ، وفي أول ديسمبر غادر « بوايه » وبعثته الإسكندرية إلى القاهرة ، وأخذ يعنى بتشكيل الأليات الجديدة ، وتنظيم القيادة العليا ، وسلاح المدفعية ، وسلاح المهندسين العسكريين ، غير أنه لم يلبث طويلا حتى بدأ ذرعه يضيق بما كان يقوم في سبيله من عوائق الفينة بعد الفينة ، وفي ٢٠ مايو ١٨٢٥ كشف عن طرف من أسباب ضجره في كتاب بعث به إلى « جومار » حيث قال : « ليس من شك في أنك صدقت كما صدقت كل ما قاله السيو تورنو ، من أن الجنرال الفرنسي سوف يكون في هذه البلاد مسوع الكلمة مطاع الأمر منظورا إليه بين الاعتبار ، ولكني لا أحب أن تخدع نفسك ، فإن عملي هما مقصور على إصدار الأوامر طبقا للأنظمة واللوائح ولا شيء غير ذلك ، أما الباقي فتتولاه السلطات التركية ، وليس على ظهر الأرض من يفوق هؤلاء الأتراك في إساءة الظن والجهل والمجرفة والشراسة وتثبيط المهيم ، وإني إذ أقرر ذلك لا أدخل في عداد هذه الجماعة أبناء العرب ، فهم بعيدون عن مناصب الحكم في هذه الديار ، بل إنهم أنفسهم مغلوبون على أمرهم ، وهو ما يؤسف له حقا ، لأنهم شعب يتمتع بمواهب نادرة ، وفي استطاعته أن يأتي بالجليل من الأعمال إذا أحسن توجيهه ، وقد

وجدت إدارة جميع الأعمال في مصر بأيدي الإيطاليين ، كما وجدت اللغة الفرنسية منبوذة كما لو كانت مبعث خطر ، فلا يعلم في المدرسة الحربية غير اللغة الإيطالية ، ولا يترجم سوى الكتب الأولية التي ألفها إيطاليون ، وجميع الأساتذة الذين يقومون بتدريس الرياضيات واللغات والعلوم والآداب والفنون وما إليها من الطليان ، وفي كل عام يرسل إلى أوروبا عدد يتراوح بين ثلاثين وأربعين شابا للدراسة العلوم والفنون ، فضلا عن الشئون العسكرية ، ولكنهم يرسلون إلى « فيزا » ، وقد أوضحت ما في ذلك من الخطأ ، إذ أن الواجب يقتضي إرسال هؤلاء الشبان إلى رومة حيث يدرسون الفنون العسكرية ، ويبدى الوالى في بعض الأحيان عجبه من إيثار الإيطاليين على سواهم ، ولكن الإيطاليين سرعان ما يضعون حدا لهذا العجب بما يذكرونه من اعتبارات ، منها ما فعلناه في الماضي ، وما نستطيع أن نفعله في المستقبل ، كما أنهم يشيرون إلى الأخطار التي يسفر عنها احتكاك رعاياه بأمثال الفرنسيين بينما يجدر به ألا يخشى شيئا من جانب الطليان ، وفي الحق إن الخديعة لا تجوز على عاهل يمثل السهولة التي تجوز بها على محمد علي ، إذ أنه يدع كل شيء يسير في مجراه ، ما توافرت لديه الثقة ، اللهم إلا ما كان خاصا بماليته وتجارته ، فإن روتشيلد نفسه لا يعرف في هاتين المسألتين ما يعرفه محمد علي . »

على أن « بوايه » لم يضق ذرعا بالترك والإيطاليين وخدم ، فقد بدأ الانقسام يدب بين أعضاء بعثته أنفسهم ، منذ وضع على رأس المشاة أحد أولئك الأعضاء وهو الكولونيل « جودان » Gaudin ، تاركاً له حرية التصرف ، وأظهر « جودان » من اللين والرونة ما حبيه إلى المصريين ، وجعلهم يؤثرون الاتصال به فيما يجد من الشئون ، فكان يفصل فيها دون استشارة رئيسه ، ثم عظم نفوذه حتى بات يعتقد أنه الرئيس الحقيقي للبعثة ، ولم يكن غريبا والحالة هذه أن يتمكروا بالعلاقات بين الرجلين ، وما لبثت هوة الخلاف بينهما أن زادت عمقا واتساعا ، عند ما استقدم « بوايه » من فرنسا ، بعد موافقة الباشا ، سبعة ضباط آخرين هم « هاراجلي » Haragli و « دي پارون » De Parron و « ماله دي لاشيفاليري » Mallet de la Chévalerie ، و « بيكو » Pécoud ، و « پيس » Pées ، و « سوى » Soye ، و « كانترل » Cantrelle ، إذ اشتد النزاع بين جماعة « بوايه » وجماعة « جودان » التي انضم إليها الضباط الجدد ، غير أن صرامة « بوايه » وخلقه العسكري وتأثره بإرشادات « بليار » كل ذلك ساعد على زيادة النفور منه ، مما أتاح الفرصة لجودان أن يثبت أقدامه في مركزه ، ويصبح مقربا إلى الباشا نفسه ، وذلك على خلاف ما حدث

لرئيسه « بوايه » ، إذ فقد ثقة الباشا به وعطفه عليه ، لأسباب ذكر « دروشتي » طرفاً منها في رسالته إلى حكومته بتاريخ ٧ أغسطس ١٨٢٦ ، فقد نعى على أعضاء البعثة وبخاصة « بوايه » و « ليفرون » ، مسلّكهم منذ هبطوا مصر ، كما عاب على « بوايه » انصرافه إلى إتمام ثروته الخاصة بدلاً من مراعاة مصالح بلاده ، مما جعله يترك تصريف الشؤون بيد الكولونيل « جودان » ، فاستطاع الكولونيل أن يتال ثقة الباشا ووزير الحربية وكبار ضباط الجيش والجمهرة العظمى من المديرين والعلمين ، ويقول « دروشتي » إن « بوايه » ظل راضياً عن هذه الحالة ثمانية أشهر ، ثم هب فجأة يحاول استعادة نفوذه وسلطانه اتباعاً لمشورة « ليفرون » ، فأدى هذا « النشاط » الجديد إلى إيجاد هوة سحيقة وفجوة عميقة بينه وبين « جودان » ، حتى استدعى الأمر تدخل القنصل الفرنسي بناء على طلب الباشا نفسه في مارس ١٨٢٦ ، ورغم هذا التدخل فقد ظل العداء قائماً بين الرجلين ، ثم حدث بعد ذلك أن رفض القومندان « بيكو » الخضوع لأوامر « بوايه » ، فأصر « بوايه » على معاقبته ، فأمر الباشا بطرده من الخدمة غير أن رئيس البعثة عاد يصبر من جديد على أن يطرد « جودان » كذلك ، فلما رفض الباشا أن يوافق على هذا الرأي قدم « بوايه » استقالته ، فلم يتردد محمد علي في قبولها .

ويعتقد « دروشتي » أن محمد علي إنما غير موقفه إزاء البعثة ورئيسها ، لأن « جودان » كان قد أطلع الباشا على « الفرض السرى » الذي تهدف إليه ، رغبة في الانتقام من « بوايه » إذ أن « بوايه » كان قد أفضى إلى بعض أصدقائه وأصفياه بأخبار وردت إليه من باريس ، خلاصتها أن الدول أجمعت على تأييد اليونانيين ضد العثمانيين ، ثم أضاف إلى ذلك قوله ، « في ظرف ثلاثة شهور فحسب لن يكون في بلاد المورة تركي واحد » ، فأخذ الشك يساور محمد علي من ناحية فرنسائونواياها ، وبدأ يظهر نفوره من بوايه ، فغادر مصر في ٣ أغسطس ١٨٢٦ ، قبل انقضاء المدة التي نص عليها في عقد استخدامه ، ثم تبعه سائر أعضاء بعثته ، ولم يبق منهم في خدمة الباشا غير « جودان » .

ولا جدال في أن الظروف التي أحاطت بهذه البعثة حالت بينها وبين القيام بواجبها على الوجه الأكمل ، إلا أنه رغم تلك الظروف أمكنها أن تتم تشكيل ستة آليات جديدة من المشاة تتألف من خمسة وعشرين ألف رجل كما استطاعت إنشاء فرق أخرى من المهندسين والعسكريين ، وتنظيم الدفعية تحت إشراف الكولونيل « راي » Rey الذي قدم إلى مصر في أغسطس ١٨٢٥ ، ولعل في استعراض حالة الجيش إذ ذاك ما يلقى شيئاً من الضوء على سائر أعمال البعثة ،

فقد شاعدا « بوايه » عند ما زار معسكر الخانقاه في ديسمبر ١٨٢٤ اثني عشر ألفاً من المجندين ، يقوم على تدريبهم قائم أغا « شياندى » ومساعد ، وقد تحدث عنهم « بوايه » في رسالة بعث بها إلى « بليار » في ٢٨ ديسمبر ١٨٢٤ ، فذكر أن أولئك المجندين لا يصحاحون إلا لمقاومة عدو داخلي ، وأن من بينهم نحو ألف في المستشفى العسكري بين أني زعبل والخانقاه ، يموت منهم عشرة في كل يوم ، وكان جميع هؤلاء المجندين — على حد قول « بوايه » — « عمراة حفاة ، يعوزهم اللبس والعتاد ، ويستخدمون أسلحة قديمة للغاية ، ولدى كل ألى نحو مائتي بندقية غير صالحة للاستعمال ، أما سائر البنادق فقد بلغ من سوء حالها أن جيشا يحارب بها ما لا يزيد على ثلاثة أيام ، لا بد أن يستسلم عند أول هجوم » . وكذلك تحدث « بوايه » عن المديرين الذين ألفهم بهذا المعسكر فقال : « إنهم جميعاً من اللاجئين الأسبان والبيدموتيين وأهل مملكة نابولي ، وكلهم من أراذل القوم ، ومن أخط من أفلتهم الأرض على ظهرها ، لازمة عندهم ولا ضمير لهم ، لا يعرفون القانون أو الشرف » . أما « شياندى » أو قائم أغا فقد وصحه « بوايه » في رسائله بالدناءة والنذالة والجهالة ، وقرر طرده منذ يناير ١٨٢٥ ، وأحل « جودان » محله في الإشراف على تنظيم المشاة ، وقد كان لفصل قائم أغا صدى بعيد ودوى شديد بين زملائه من قدامى المديرين فأخذوا يحكيون المكائد والمؤامرات لرئيس البعثة ، أما هو فكان يعتقد أن طرد شياندى أعاد إلى الباقين صوابهم ، فزاد اهتمامهم بعملهم .

على أن الطريقة التي كانت متبعة في تجنيد الفلاحين للنظام الجديد ظلت موضع تعليقات شتى من جانب المعاصرين ، ذلك بأن المديرين كانوا — عند ما يكلفون إرسال عدد معين من الرجال — يوزعون العدد المطلوب على القرى ، فيتولى مشايخها جمع الفلاحين ، دون تمييز بين من تقدمت بهم السن ومن لم يشبوا عن الطوق ، أو بين أرباب الأسر الكبيرة ومن لا يعملون أحداً على الإطلاق ، أو بين الأثماء المفاين وغيرهم من المرضى وذوى العاهات . ولما كان يحدث في أثناء نقل هؤلاء المجندين إلى معسكرات التدريب أن يهرب كثيرون في الطريق ، أو يموتوا من المرض والإعياء ، فقد رأى المشرفون عليهم أن يجمعوا عدداً يزيد على العدد المطلوب ، حتى يمكن سد هذا النقص ، كما وجدوا من الحكمة أن يضعوا الأغلال في أيديهم ، ويسوقوهم إلى المعسكرات سوقاً ، وكثيراً ما كان يخرج أقارب المجندين من النساء والأطفال ، يتبعونهم في سيرهم مرحلة بعد أخرى ، حتى إذا بلغ الحشد المعسكر المقصود ، قامت إلى جواره قرية صغيرة كقرية جهاد أباد ، تأوي إليها هذه الخلائق ، وكان أقارب

المجندين يشاركونه ما تخصصه له الحكومة من غذاء ، ولما كان الطعام لا يكفهم جميعا ، فكثيرا ما كان يتسول الأطفال ، وتنزل النساء إلى مهاوى الفساد ، وتنتشر الأمراض الخبيثة وغير الخبيثة بين تلك الجموع الحاشدة .

وربما كان من الأسباب التي أدت إلى هذه الحالة السيئة ، أن « فرز » الرجال كان يحدث بعد وصول المجندين إلى المعسكر ، بدلا من أن يتم في قرايم ، أو في أماكن لا تبعد عنها كثيرا ، لذلك جرت العادة بأن يكون عدد المرسلين إلى معسكر التدريب أكثر مما هو مطلوب فعلا ، وقد حدث في عام ١٨٢٥ أن وصل إلى معسكر الخانقاه نحو سبعين ألف نسمة لم يقبل منهم غير اثني عشر ألفا ، ورفض حوالى اثنين وعشرين ألفا ، أما الباقون وعددهم ستة وثلاثون ألفا ، فكانوا من النساء والفتيات والأطفال والكهول . ولم يتم العدول عن هذه الطريقة — طريقة فرز المجندين في المعسكرات — إلا في عام ١٨٣٠ ، وذلك بعد أن نجح كلوت بك في تنظيم الخدمة الطبية ، فصار الكشف الطبي يوقع عليهم حيث يجمعون ، ولما كان التجنيد موضع رهبة شديدة عند الفلاحين ، فكثيرا ما كانوا يعمدون إلى ابتكار الحيل والوسائل التي تساعد على الإفلات منه ، فصاروا يقطعون الأصابع السبابة أو يفتقثون أعينهم ، إلى غير ذلك من ضروب التشويه ، وقد تمادى الشبان في ذلك إلى حد حمل الباشا على أن يبادر بتوقيع عقوبات صارمة ، بلغت حد الإعدام ، على من يحدثون بأجسامهم هذه العاهات المقتلة ، كما توعده النساء بأن ينلن نصيبهن من العقوبة إذا ثبت أن لهن يدا في تلك التصرفات الحقاء ، وفضلا عن ذلك فقد أمر الباشا جميع المهود إليهم بالإشراف على مسائل التجنيد ، بأن يبذلوا قصارهم لمنع حوادث التشويه ، وإلا عد ذلك إهمالا منهم في تأدية واجبهم ، وحق عليهم مجازاتهم بأن تشوه أجسامهم .

هؤلاء هم المجندون الذين جرى بهم إلى معسكر التدريب ، وعهد إلى « بوايه » وأعضاء بعثته بالقيام على تعليمهم وفق الأنظمة الفرنسية الحديثة ، وقد أمكن إعداد الآليات الثلاثة المطلوبة في أربعة أشهر ، مما أثار إعجاب الباشا عندما زار المعسكر في مارس ١٨٢٥ ، فقد أقام به خمسة عشر يوما ، شاهد في أثناءها عرضا عاما ، وحضر مناورات قام بها جنود هذه الآليات ، وعلق « بوايه » على هذه الزيارة في رسالة له بتاريخ ٥ مايو ١٨٢٥ فقال : « إن الوالى قد تملكته الدهشة لما رآه من انتظام الحركات ، ونتائج إطلاق النار ، عند التقدم والتقهر ، وسير طواير الهجوم ، وفي كلمة موجزة ، أعجب بكل ما استطاعت هذه الآليات الخمسة عشر أن تقوم به أمامه ، من حركات عسكرية متنوعة ، في مهارة وبراعة ، وكان من أثر

إعجاب الباشا ، أن دعا إلى المعسكر جميع عظماء القطر ووزرائه ، وبعبارة أوجز كل من يكرهون الجديد . . . » .

على أن « بوايه » لم يغيب عن باله قط أن يهتم بلباس الجند وأسلحتهم وعتادهم ، فقام قبل كل شيء باختيار الميدان ، ثم تقدم إلى الباشا يطلب الإسراع في تنظيم المدفعية ، كما كتب إلى وزير الحربية الفرنسية المركزي دي كليرمون - تونير Clermont Tonnerre ، يرجو الموافقة على إرسال بعض الضباط ، لتنظيم المصنع الذي يقوم بصنع مدافع الباشا وأسلحته ، وكذلك للقيام بتعليم رجال المدفعية المصرية ، وقد وافقت حكومة الملك شارل العاشر على هذا الطلب ، وفي أغسطس ١٨٢٥ هبط الإسكندرية ضابط المدفعية « راي » Rey الذي مر ذكره ، وكان مما استرعى انتباهه رداءة الأسلحة المصنوعة في مصر فطلب إلى الباشا أن يبتاع أسلحة جيشه من فرنسا سدا لهذا النقص ، غير أن الباشا أبي إجابة هذا الطلب ، معتمدا على أن في الاستطاعة تحسين الإنتاج المحلي وترقية الصناعة المصرية ، وقد تحققت فكرة الباشا ونجحت صناعة الأسلحة في مصر ، ويرجع الفضل في ذلك إلى طرد « فرانجيني » Frangini الإيطالي ، الذي كان يشرف على تلك الصناعة ، كما يرجع إلى الرقابة الشديدة التي فرضها ديوان الجهادية على المامل والمصانع العسكرية ، وإلى تعيين مديرين جدد لترسانة القلعة ، وقد أدخل « راي » نفسه عدة تحسينات على صناعة البارود ، كما عني بتدريب رجال المدفعية ، أما المهندس الإيطالي « بوراني » Boreani الذي حل محل « راي » على أثر عودته السريعة إلى فرنسا ، فإنه حاول تحسين مخلوط المادة التي تصنع منها المدافع والأسلحة ، وفي هذه الأثناء تم تخريج ضباط الآليات الستة الأولى في مدرسة المشاة وهي المدرسة التي انتقلت من أسوان إلى إسنا ثم إلى أخميم ، وجعلها « سليمان الفرنساوي » أساس النظام الجديد . وفي مايو ١٨٢٣ أمر الباشا بإنشاء مدرسة وجاق النخيلة ، وإلى جانب ذلك صار الضباط الجدد يتخرجون في القصر العيني ، وحلت مدرسة النخيلة محل مدرسة « سيف » الحربية السابقة ، وكان موضعها قرب جهاد آباد ، ووسط معسكر الخانقاه نفسه ، وكان بها خمسمائة شاب تركي ، يدرّبهم « پلاسا » Plassa البيدمونتي ، أما مدرسة القصر العيني فقد أسسها عثمان نور الدين ، ثم تسلمها أحمد أفندي خليل ، وكان بها من خمسمائة إلى ستمائة تلميذ ، تتراوح أعمارهم بين الثانية عشرة والسادسة عشرة ، تحت إشراف « دوسرج » الفرنسي ، وقد رافق الآلاي الذي سافر إلى الحجاز ومعه بعض « التعليمجية » الآخرين ، أمثال فيجوريه Vigoureux ، و « جليني » Gelini ،

و « جبرناتس » Gubernatis. ولا كان من واجب « بوايه » تنظيم القيادة العليا ، فقد اقترح على الباشا تأسيس مدرسة أركان حرب في الخانقاه ، يختار طلبتها من بين الضباط الصالحين للقيادة ، وحصل « بوايه » على موافقة الباشا في ٢٥ مايو ١٨٢٥ ، وفتحت المدرسة أبوابها في ١٥ أكتوبر من العام نفسه في قرية جهاد آباد ، وكان مديرها الأول الضابط الفرنسي Jules Planat (١٧٩٦ — ١٨٢٩) ، وكان من ضباط المدفعية القدماء في الجيش الإمبراطوري ، حضر في أغسطس ١٨٢٣ ، وعندما جاءت بعثة « بوايه » بطلب أن يعمل مع أعضائها ، وقد رفض الباشا أن يستخدمه في بادئ الأمر ، ثم عدل عن رأيه بفضل تدخل « بوايه » ، وقدم « پلانا » إلى معسكر الخانقاه في إبريل ١٨٢٥ ، ولكن أصابه مرض شديد لم ينج منه إلا بعد جهود موفقة بذلها كلوت بك ، وعناية فائقة من جانب « بوايه » ، وعندما تأسست مدرسة أركان الحرب تولى « پلانا » إدارتها ، وكان عدد تلاميذها في بادئ الأمر ثمانية عشر ، بلغوا سبعين في العام التالي ، وقد اختيروا من بين تلاميذ القصر العيني الممتازين ، وكانت مدة الدراسة ثلاث سنوات ، أما پلانا فمات منتحرا في بداية عام ١٨٢٩ .

ولم ينتفع « بوايه » بجهود « پلانا » وحده ، بل نال موافقة الباشا على تعيين عثمان نور الدين أفندي في منصب قائد أركان حرب ، وقد رقى نور الدين منذ ذلك الحين إلى رتبة البكوية ، ولم يكن جاوز السادسة والعشرين من عمره ، ولكنه كان يتمتع بمواهب نادرة ، كما كان وثيق الصلة بسليمان الفرنسي ، مع أنه لم يشغل قبل ذلك منصبا من مناصب الجيش ، ومع أنه كان يميل إلى الإيطاليين الذين أكثر الباشا من استخدامهم في المدارس والإدارة ، إلا أنه استخدم الأخوين « أدولف » و « پولان دي تارليه » ، وكلاهما من أمهر ضباط أركان الحرب ، وعندما مخرج في مدرسة أركان الحرب الفوج الأول ، وعدده ثمانية عشر طالبا ، ألحقوا بهيئة أركان الحرب فكانوا نواة هذه الهيئة التي شكلت في جهاد آباد ، وكانت تتألف من مكاتب ثلاثة ، أحدها للمراسلات العامة والأوامر برئاسة قائد أركان الحرب نفسه ، والثاني لخدمة المسكر والشرطة ، والثالث « للأرشيف » أو « المحفوظات » الفرنسية تحت إشراف « أدولف دي تارليه » ، وظاهر أن عمل هذه الهيئة كان محدودا منذ البداية .

وكان آخر أعمال « بوايه » اشتراكه مع « راي » و « جودان » والأخوين « دي تارليه » في مجلس الجهادية ، الذي شكله محمد علي في عام ١٨٢٥ برئاسة عثمان نور الدين ، وكان هذا المجلس يضم إلى جانب « بوايه » وصحبه الفرنسيين ، الضباط الترك الموجودين بالخانقاه من

رتبة كولونيل ، وكان الغرض من تشكيل ذلك المجلس — وهو عبارة عن لجنة عسكرية — توحيد نظم التعليم والتدريب في الجيش ، ودراسة وسائل النهوض به ، غير أنه حدث خلال انعقاد الجلسة الثانية في يناير ١٨٢٦ ، أن اشتد الخلاف بين « بوايه » و « جودان » فانفض المجلس على غير طائل .

الفرسان (السواري) والنظام الجديد :

ولعل أهم ما حدث بعد سفر « بوايه » ، إدخال النظام الجديد في قوة الفرسان المصرية ، وكان السر في هذا الإصلاح ، أن إبراهيم باشا أعجب أياما إعجاب بقوة الفرسان الفرنسية وتنظيمها في جيش الجبال « ميزون » Maison إبان حرب المورة ، ولم يكف القائد المصري يعود إلى أرض الوطن ، حتى وصف لوالده العظيم ما شاهده من نظام تلك القوة وبراعتها ، فقرر الباشا على الأثر تنظيم قوة الفرسان المصرية ، ولما كان سليمان الفرنساوي من الفرسان القدماء ، فقد كان من المنتظر أن يعهد إليه بهذا العمل ، ولكن إبراهيم باشا كان غير راض عنه منذ معركة تريبوليتزا Tripolizza في يونيو ١٨٢٥ ، لذلك وكل الأمر إلى الضابط « بولان دي تارليه » ، وهو أحد الفرسان القدماء في الجيش الفرنسي ، وقد طلب إليه الباشا في بداية عام ١٨٢٩ تشكيل سبعة آليات دفعة واحدة ، فاعتبر « تارليه » ذلك مجازفة لا داعي لها ، إذ كان يرى إعداد آلاي واحد إعدادا كاملا ، ثم الانتفاع بما يكتسب من الخبرة خلال هذا الإعداد في تشكيل الآليات الأخرى شيئا فشيئا ، غير أن الباشا كان شديد الرغبة في التأهب على عجل استعدادا للحرب السورية الأولى ، فلم يسع أحدا مخالفته . على أن إعداد قوة الفرسان الجديدة لم يكن بالأمر الهين اليسير ، نظرا لما يتطلبه من الرجال الصالحين لهذا النوع من الخدمة العسكرية وما تمس إليه الحاجة من الأسلحة والخيول وما إليها ، وقد عمل الباشا على تذليل هذه الصعاب ، فابتاع الخيول من الشام ودققة ، كما حصل من كبار الدولة والموظفين على خمسمائة وألفي حصان ، أما العتاد والأسلحة فقد ابتاع « ليفرون » بعضها من فرنسا ، وقامت مصانع مصر بإعداد الباقي . وأما جنود هذا السلاح فاختارهم الباشا من بين عربان الصحراء ، وأقطعهم لقاء ذلك أرضا في مختلف المديرية .

ولما اكتملت الاستعدادات أسرع الباشا في إرسال الرجال والخيول إلى طرة ، وأقبل « دي تارليه » على عمله الجديد في همة ونشاط ، ولكن لم يلبث أن اعترضته عقبات كثيرة منها وجود محمود بك عزت في منصب ناظر الجهادية ، بعد وفاة محمد بك لاظ أوغلو . وكان

الناظر الجديد ناقص التجربة قليل الإلمام بالفنون العسكرية ، وقد اشتهر بالمطل والتدويف في جميع ما يعرض عليه من شئون ، حتى بات قوله المشهور « سوف ننظر » علما عليه ، فعرف بين معاصريه باسم « بقاليم » أو « محمود بك سوف ننظر » ، وهو الباني لم يفسح مجال الترقى أمامه سوى عطف الباشا عليه ، بعد أن أمضى صدر شبابه يشتغل بالتجارة . وكان من العقبات التي صادفت « تارليه » كذلك ، عدم تعود العربان النظام الأوربي في إعداد الخيل واعتلاء صهوة أسيولها والتدرب على ركوبها ، هذا إلى عدم وجود العدد الكافي من المدربين ، فلم يكن هناك سوى اثنين من الطليان لتعليم ستمائة فارس ، وقد ظل « دي تارليه » لا يجد حاجته من المدربين حتى قدم من فرنسا في نهاية عام ١٨٢٩ ثلاثة من ضباط السوارى هم « نوشيف » De Toucheboeuf ، و « ماي دي شال » Mey de Châles ، و « پتي » Petit ثم لحق بهم بعد قليل القومندان « نويل قاران » Noël Varin ، وكان من ضباط أركان حرب الماريشال « جوفيون سان سير » القديما ، وقد أمكن بفضل معاونة هؤلاء جميعا تنظيم الآليات السبعة المطلوبة ، على النظام الفرنسي في عام ١٨٣٠ .

على أن إبراهيم باشا لم يلبث أن أوحى إليه الخبرة التي كسبها خلال حرب المورة ، إدخال تعديل جديد ، فقد عمد إلى تقسيم الفرسان لواءات ثلاثة ، وضع على رأس كل منها « أمير لواء » ، وعين على اللواء الأول سليمان الفرنساوى ، بعد أن رضى عنه بفضل وساطة الباشا نفسه ، وعهد برياسة اللواء الثانى إلى أحمد النيكلى بك ، أما الثالث فقد أسندت رياسته إلى سليم بك ثم وزع المعلمون أو المدربون « دي تارليه » و « دي نوشيف » و « ماي دي شال » على اللواءات الثلاثة .

ولما كانت قوة الفرسان الجديدة فى حاجة إلى ضباط ، فقد أسس الباشا فى أوائل عام ١٨٣١ — عملا برأى سليمان الفرنساوى فيما يظهر — مدرسة للفرسان فى الجزيرة بسرائى مراد بك القديمة ، وكان موقع المدرسة جد ملائم ، إذ أن قرب المكان من النيل يجعل العناية بالخيول أمرا ميسورا ، كما أن وجود سهل فسيح بجواره يساعد كثيرا على القيام بالمناورات والتمريعات وما إليها ، وقد عهد الباشا بإدارة المدرسة إلى « قاران » ، فأشرف على تعليم عشرين ومائة من المالك ، وكان حظه من النجاح موفورا ، ولعل هذا هو السر فى أن الباشا رأى فى عام ١٨٣٣ أن يعد هذه المدرسة بحوالى خمسين وثلاثمائة من الشبان الأتراك والمصريين ، على أن عمل « قاران » كان فى الواقع مقصورا على الإشراف الفنى ، بينما قام بالأعمال الإدارية مدير مصرى كان حلقة الاتصال بين المدرسة والحكومة .

وقد استدعى تنظيم قوة الفرسان تنظيم الخدمة الطبية للعناية بالخيول ، أى تنظيم الطب الحيوانى أو البيطرى ، ولم تكن عناية الباشا بهذا النوع من الطب أمرا جديدا ، فمئذ ما فتك الوباء بالماشية فى الوجه البحرى ، وبخاصة ما كان يستخدم منها فى مصانع ضرب الأرز برشيد ، رأى الباشا استقدام إخصائين لمكافحة هذا الوباء ، فحضر من فرنسا فى عام ١٨٢٨ الطبيبان البيطريان « هامون » Hamont و « بريتو » Prétot ، وقد تخرج أولهما ، وهو « پير نيقولا هامون » Pierre Nicolas Hamont فى مدرسة « الفور » Alfort البيطرية الملكية ، والتحق بخدمة الجيش الفرنسى ، وفى أغسطس ١٨٢٧ حصل من وزارة الحربية بمساعدة ليغرون على إجازة لمدة عام واحد ، « للذهاب إلى مصر والالتحاق بخدمة الباشا » غير أنه استطاع البقاء فى مصر أربعة عشر عاما ، درس خلالها أحوال مصر عن كثب ، مما هيا له الفرصة ليكون أحد كبار المؤرخين المعاصرين لعهد محمد على .

وقد صادف « هامون » و « بريتو » منذ البداية صعوبات شتى ، منشؤها فى الغالب تعصب « الفلاحين » وموظفى الحكومة ، حتى حيل بينهما وبين الفحص عن أنواع الحيوان التى أصيبت بأمراض « من عند الله » ، واقتصر عملهما على علاج تلك التى أصيبت بسبب حادث من الحوادث ، غير أن هذه الموانع لم تحل دون تأسيس مدرسة للطب البيطرى فى رشيد ، كان عدد تلاميذها عشرة ، وقد طلب « هامون » نقلها إلى القاهرة ، واستقرت أخيرا فى أبى زعبل قرب مدرسة الطب البشرى ، التى كان يشرف عليها كلوت بك مما أدى إلى قيام المنافسة والنزاع بين الرجلين نحو أربعة عشر عاما ، إذ احتدم الجدل بينهما فى أى فرعى الطب يفضل الآخر ، ومهما يكن من الأمر فقد أفلح « هامون » فى أن يجعل تلاميذه المتخرجين فى مدرسة الطب البيطرى يتمتعون بنفس المزايا التى كان يتمتع بها زملاؤهم من الأطباء البشرىين . وكان لما صادفه « هامون » من نجاح أثره ، حتى أنه عندما انتقلت المدرسة فى أوائل عام ١٨٣٧ إلى اصطبلات شبرا ، بلغ عدد تلاميذها فى العام التالى عشرين ومائة ، وبعد وفاة « بريتو » كان يعاون « هامون » أربعة من الأساتذة الأوربيين ، وظلت المدرسة فى شبرا إلى آخر عهد محمد على .

هذا ما كان من أمر قوة الفرسان الجديدة ، أما القوة القديمة التى كانت تتألف من غير النظاميين فقد أبقاها محمد على على حالها ، وظل يدفع مرتبات أفرادها حتى استطاع الخلاص منهم فى هدوء وسلام .

البعثة العسكرية البولونية :

بلغت قوة النظام الجديد ، أى جيوش الباشا النظامية ، قبل الحرب السورية الأولى فى مايو ١٨٣١ ، على حسب تقرير «فاقييه» De Faviers ، أحد ضباط الهوسار الفرنسيين ، ٢٢٩٨٤ جندياً منهم ثلاثة وثلاثون ألفاً من المشاة ، و ٦٣٨٤ من الفرسان ، و ٢٤٠٠ من المدفعية ، خرج منهم مع إبراهيم فى غزو بلاد الشام ستة آلايات من المشاة ، وأربعة من الفرسان ، عدا المدفعية . وأبلى النظام الجديد فى هذه الحرب بلاء حسناً ، إذ أحرز إبراهيم انتصارات باهرة ، سرعان ما تطايرت أنباؤها إلى أوروبا ، فكان نجاح النظام الجديد منشأ الإجراءات التى اتخذت فى باريس لإرسال البعثة العسكرية البولونية إلى مصر ، برئاسة الجنرال البولونى . « هنرى ديمبىنسكى » Henri Dembinski .

وتاريخ هذه البعثة فى الحقيقة جزء من تاريخ الجهود التى بذلها المهاجرون البولنديون بعد فشل ثورتهم الوطنية ضد روسيا ، وذلك بمحاولة تأليب الدول عليها ، أو الانضمام إلى جيوش أعدائها ، أو تحريك الفتن الداخلية وبخاصة فى بولونيا ، أو تأييد الدولة العثمانية فى كفاحها ما دامت فى حرب مع الروس ، أو مؤازرة محمد على فى حربه ضد السلطان إذا ما ارتعى فى أحضان روسيا ، أو تأليف جبهة متحدة من الباشا والسلطان لمقاومة الروس وإلحاق الهزيمة بهم فى حرب ضروس ، إذا منعت الدول محمد على من إحياء « الإمبراطورية العثمانية » ، وتعدر على السلطان وحده أن يرد المطامع الروسية عن القسطنطينية . وكانت الأمة البولندية التى قسمت بلادها فى القرن الثامن عشر بين روسيا والنمسا وبروسيا واختفت من عالم الوجود دولتها الوطنية القديمة ، تتوق دائماً إلى استعادة حياتها المستقلة السابقة ، عاقدة آمالها على نابليون فى إحياء بولنده وبعضها من جديد ، ولكن نابليون اكتفى بإنشاء غراندوقية وارسو ، وبعد سقوطه أصبح مصير بولنده مرتبطاً بالموقف الذى يتخذه ممثلو الدول فى مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ ، وقد قرر المؤتمر أن تستولى روسيا على بولنده ، عدا أجزاء منها ضمت إلى كل من بروسيا والنمسا . وكان القيصر إسكندر الأول فى ذلك الحين ما يزال صاحب ميول حرة ، فأنشأ من البقية الباقية منها مملكة أضفى هو ملكها ، ومنح البلاد دستوراً ، وظهر كأنما قد انطوت صفحة هذه المسألة نهائياً ، لولا أن القيصر نفسه بدأ يترع الحقوق التى منحتها البولونيين ويقضى على حرياتهم ، ثم اشتدت مخنتهم عندما تولى القيصر نيقولا الأول ، وأراد أن يجعل من بولنده بلاداً روسية لحماً ودماً ، فاشتط فى

غلوائه ، وأغرق في رجيمته ، وقابل البولنديون هذا العمل بتأليف الجمييات السرية ، حتى إذا اندلع في باريس لهيب ثورة يوليه ١٨٣٠ التي طاحت بعرش ملك فرنسا شارل العاشر ، كان لها في نفوس البولونيين أثر عميق ، وكان اعتزام القيصر استخدام الجيش البولوني في حرب ضد فرنسا ، السبب المباشر في اشتعال نار ثورة وارسو في ٢٩ نوفمبر ١٨٣٠ ، وتشكيل حكومة مؤقتة برئاسة الجنرال «شلوپيكي» Chlopicki ولكن لم يلبث الخلاف أن دب بين زعماء هذه الثورة وكانت تعوزهم المهارة والكفاية ، فاستطاع القيصر أن يقضى عليها ، ودخل الروس العاصمة في سبتمبر من العام التالي ، فاضطر بعض الوطنيين إلى مغادرة بلادهم ، وفي باريس اجتمع عدد كبير منهم تحت زعامة أحد أمرائهم ، وهو البرنس « ادم جورج تزارتوريسكي » Adam Georges Czartoryski ، واختاروه رئيسا لحكومة بولندية الحرة في «المهجر» ، وتألفت للإشراف على نشاط المهاجرين البولونيين هيئة وطنية كان على رأسها الجنرال « دقنيكي » Dwernicki . وفي الوقت الذي استقر فيه المهاجرون البولونيون بباريس ، كانت جيوش إبراهيم الظافرة قد غزت بلاد الشام ، وذاعت أنباء انتصاراته في أوربا ، وظهر ضعف الدولة العثمانية ، وترددت الشائعات بين هؤلاء المهاجرين بأن باشا مصر إنما أقدم على غزو الشام بناء على تقاضى أو اتفاق سرى بينه وبين روسيا ، لإذلال السلطان محمود الثانى وإضعاف الدولة العثمانية ، وخشى المهاجرون وقوعها فريسة في يد روسيا ، فشرع زعيمهم البرنس « تزارتوريسكي » يفاوض تاتق باشا السفير العثمانى في باريس بشأن التحاق المهاجرين العسكريين بالجيش العثمانى ضباطا ومعلمين ، ولكن السلطان ، عند ما علم بانتصار إبراهيم باشا في قونية في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٣٢ وزحفه صوب القسطنطينية ، لم يجد مناصا من طلب نجدة روسيا ، فدخل الأسطول الروسى المياه العثمانية ، ووقف تجاه القسطنطينية في فبراير ١٨٣٣ ، فكان هذا التصرف من جانب السلطان كافيا لهدم مشروع البولونيين المهاجرين من أساسه .

غير أنهم رغم ذلك لم يفقدوا الأمل في نجاة الدول العثمانية ، فتقدموا برأى له أهمية تاريخية فريدة ظهر في وثائق هذا العهد ، وتمسك به باشا مصر بعد ذلك في أكثر مفاوضاته مع الدول ، كلما تعقدت الأمور بينه وبين السلطان ، هذا الرأى هو إحياء الإمبراطورية العثمانية ذاتها على يد محمد على نفسه ، إذ أن الدبلوماسية البولونية ، في ذلك الوقت المصيب من حياة الدولة العثمانية ، كانت تهدف إلى عقد الصلح بين محمد على ومحمود الثانى ، على أساس أن يعين السلطان باشا مصر صدرا أعظم ، فإذا تعذر تحقيق هذا الأمر ، نصح البولونيون

الشعب التركي بأن يعزل السلطان ، وينادى بمحمد علي خليفة للمسلمين ، وكان غرضهم من هذا كله أن يتحد «السلون» — أو الأتراك — جميعا في وجه روسيا ، وهي العدو المشترك ، وقد تمسك البولنديون المهاجرون بفكرة وجود محمد علي في القسطنطينية على رأس الإمبراطورية العثمانية بأجمعها ، رغبة في إنعاش الإمبراطورية ، ومنع الروس من الاستيلاء على البواغيز ، وبلغ من شدة هذا التمسك أن صار رجالهم يرددون هذه الفكرة في أحاديثهم وكتاباتهم ، فذكر الجنرال «بم» Bem أحد قادتهم في رسالة له إلى الوزير الإنجليزي بليرستون بتاريخ ١١ مارس ١٨٣٤ ، تعليقا على ذهاب البعثة البولونية إلى مصر ، أن رئيس البعثة سافر إلى هذه البلاد ، لا اعتقاده أن باشا مصر يجب أن يسيطر على الإمبراطورية العثمانية برمتها عاجلا أو آجلا ، إذا كانت هناك رغبة حقيقية في منع روسيا من الاستيلاء على القسطنطينية . وعندما وجد البولونيون أن السلطان قد ألقى بنفسه في أحضان روسيا ولوا وجوههم شطر مصر ، ورغبوا في خدمة محمد علي بدلا من السلطان ، وصاروا يفكرون في اتخاذ مصر ذاتها قاعدة يدبرون منها الهجوم على روسيا ، أو على الأقل مناوأتها ، لأن مصر المستقلة تستطيع وحدها مقاومة النفوذ الروسي في القسطنطينية ، لذلك نصح البرنس «تزارتورسكي» مواطنيه بأن يتصلوا بتلاميذ البعثة المصرية في باريس ، الذين قدموا إلى فرنسا في نوفمبر ١٨٣٣ ومعهم الطبيب المعروف كلوت بك .

وعملا بهذه النصيحة حازل المهاجرون الاتصال بكلوت بك في شهر فبراير ١٨٣٣ ، وقابله أحدهم في منزل السيدة زوجة «بيسون» Besson ، وصرح كلوت بك في أثناء الحديث بأن الصالح الذي تسعى الدول لإبرامه بين الباشا والسلطان سوف يكون في مصلحة محمد علي ، لأنه سيجمع كلمة «العرب» بحيث لا يبعد أن يشهد العالم عودة الخلافة القديمة إلى الوجود خلال سنتين أو ثلاث سنوات ، فكان لهذا التصريح أثر كبير في تشجيع المهاجرين على الذهاب إلى مصر ، ووقع اختيارهم على «هنري دمبنسكي» لهذه الغاية ، فسارع إلى مقابلة وكيل محمد علي في باريس ، وهو محمد أفندي أمين ناظر البعثة المصرية بعد «عبدى أفندي» ، واستطاع الجنرال البولوني أن يستميل إلى جانبه محمد أمين ، فكتب إلى الباشا يبلغه رغبة «دمبنسكي» في الشخوص إلى مصر ، على أن «دمبنسكي» نفسه لم يلبث أن كتب إلى محمد علي في ٩ مايو ١٨٣٣ ، ذاكرا «أن الشدائد التي قاستها بلاده جعلته يذهب إلى فرنسا ، وأنه انتظر طويلا عساه يرى أوروبا تنفض عن نفسها غبار الحول ، وتنشط لوضع حد لمطامع روسيا ، ولكن انتظاره كان على غير طائل ، لذلك عرض خدماته على

السلطان ما دام لا يرتقى في أحضان الروس ، غير أن الباشا وحده فيما يبدو هو الذى اختاره الله سبحانه وتعالى للاقتصاص من الحكومة الروسية ، وهو من أجل ذلك يعرض خدماته على الباشا ، عاقداً العزم على أن يذهب إليه . وعندما استقر الزأى على أن يسافر الجنرال إلى مصر ، أرسل إليه البرنس « ترار توريسكى » كتاب توصية باسم محمد على ، كما أوصت به الحكومة الفرنسية خيرا ، وقد صحبه في رحلته الدكتور « هاج » Haage ، كما صحبه القومندان « زميوت » Syemioth بصفته ياورا له ، وقبيل سفره أصدر إلى مواطنيه المهاجرين في ٢٠ مايو ١٨٣٣ منشورا يشرح فيه الظروف التى دعت إلى الالتحاق بخدمة الباشا ، وكان مما جاء في هذا المنشور قوله ، إنه « رغبة في أن يهيئ لواطنيه فرصة الكفاح في سبيل وطنهم ، قد قرأ به على أن يشخص إلى الرجل الذى لم يكتف بأن يحرر نفسه ويحرر رعاياه من المزاغم والأوهام القديمة ، بل يبدو أنه اعزم السير في طريق الحق والصدق ، والعمل على إحياء وطنه الذى تمزق شمله » ولم يكن هذا الوطن الذى أشار إليه « دمبنسكى » غير تركيا .

وفي ٢٦ مايو ١٨٣٣ غادر « دمبنسكى » باريس ، ولم يكد يبلغ مرسيليا في ٢ يونيو ، حتى علم بعقد الصلح بين الباشا والسلطان في اتفاق كوتاهية ، ولكن هذه الأخبار لم تبعث إلى قلبه اليأس ، لأن روسيا على حد قوله سوف تحاول استغلال هذا الصلح ، على نحو ينتجم عنه تعقد الأمور ، ومهما يكن من شيء فإن مجال العمل في مصر جد فسيح . وفي ٧ يونيو برح « دمبنسكى » وصحبه مرسيليا على ظهر السفينة Vincitor فبلغ مالطة بعد ثمانية أيام ، ثم غادرها إلى مصر ، وهبط بالإسكندرية في ١٥ يوليو ، فاستضافه القنصل الفرنسى « ميمو » Mimaut ، وفي اليوم التالى قابل بوغوص يوسف ، وكتب على الأثر إلى البرنس « ترار توريسكى » يصف تلك المقابلة وما دار فيها من حديث ، فذكر أن بوغوص أخبره بوصول خطابه إلى الباشا ، وكذلك مؤلفه عن حملة لتوانيا التى اشترك فيها ، هذا فضلا عن « ترجمة حياته » التى كتبها أحد البولونيين ، كما أخبره أن الباشا معجب به ، وآية ذلك أنه أمر بترجمة مؤلفه عن الحملة إلى التركية ، وإذا كان الباشا يرحب بمقدمه ، فإن مرد هذا الترحيب إلى خطاب الجنرال نفسه ، لا إلى توصيات القنصل ميمو أو رسائل أمين أفندى .

وفي ٢٠ يولييه تشرف « دمبنسكى » بمقابلة محمد على فى سرايه بالإسكندرية ، وحضر هذه المقابلة « زميوت » والدكتور « هاج » والقنصل « ميمو » ، وكان مدار الحديث روسيا وبولندة ، وقد اصطنع الباشا الشيء الكثير من التحرز والاحتراس فى كلامه ، حتى

أن « دمبنسكى » عندما تحدث إليه عن افتقار روسيا إلى جيش قوى ، وعن شديد أسفه لقدومه إلى مصر بعد عقد الصلح وضياع الفرصة ، أجاب الباشا بأنه لا يستطيع الدخول في حرب مع روسيا ، لأنه لا غنى عن توافر المدافع والعتاد قبل التفكير في مثل هذه الخطوة ، التى لا يتسنى اتخاذها إلا بأمر ثلاثة ، هى المال أولا والمال ثانيا والمال دائما ، ثم أضاف الباشا إلى ذلك قوله : « والآن وقد انتهينا من الحرب ، يجب علينا أن نفكر في مسائل السلم » وعند انتهاء المقابلة أظهر الباشا أنه يعتمد على الجنرال وصحبه في تنظيم جيشه .

وفي ٢٥ يوليو كتب « دمبنسكى » إلى « تزارتورىسكى » « أن بوغوص يوسف أبلغه أن الباشا وولده إبراهيم كانا يشعرا منذ مدة بضرورة استدعاء أحد الجنرالات من الخارج ليقوم بتنظيم الجيش ، على أساس التنسيق الكامل بين وحداته وقواته المختلفة ، وأن الباشا يريد أن يعهد إليه (أى دمبنسكى) بهذا العمل ، ويريد منه أن يذهب لمقابلة إبراهيم باشا في سوريا ، حيث يوجد معظم الجيش العامل » .

وفي ٢٧ يوليو أطلع الباشا على ظهر الفليون « المحلة الكبرى » في رحلته إلى كريد ، غير أنه قبل مغادرة الإسكندرية كان قد أرسل في ٢٠ يوليو إلى إبراهيم يخبره بوصول « دمبنسكى » ، وبعزمه على إرساله إليه ، « إذا رغب في ذلك » ، وأجاب إبراهيم بما يفيد الموافقة . وفي اليوم التالى لسفر الباشا ، أبلغ بوغوص الجنرال البولونى أن الجناب العالى قد وافق على اقتراحه الخاص بتشكيل هيئة أركان حرب للجيش ، وأن عليه أن يستقدم من يريد من الضباط لتشكيل هذه الهيئة ، وكان من رأى الجنرال استخدام عشرين أو أربعة وعشرين ضابطا بولنديا لهذا الغرض .

وفي ٢٧ أغسطس ١٨٣٣ غادر « دمبنسكى » ومعه « زميوت » و « هاج » الإسكندرية في طريقهم إلى الشام على ظهر السفينة « كوليبيا » بقيادة القبودان مراد ، فبلغوا « كسلى » Casanli وهو ميناء صغير شرق « مرسين » في اليوم نفسه ، ومن ثم سافروا برا إلى طرسوس ، ثم إلى أطنة فبلغوها في ٢٩ أغسطس ، ومكثوا بها إلى يوم ٢٢ سبتمبر ، وهناك قابل « دمبنسكى » إبراهيم باشا ، وبحث معه مسألة تنظيم الجيش ، فوافق إبراهيم على قبول الضباط العشرين الذين يراد استخدامهم ، ولكنه لم يلبث أن اقترح على الجنرال استدعاء أربعائة من الضباط البولنديين لتوزيعهم على فرق الجيش المختلفة ، كما أظهر له أنه ليس ثمة ما يدعو لا ستقدام ضباط هيئة أركان حرب ، إذ أن ضابطا أو اثنين يكفيان كل آلاى ، عند ذلك أبدى « دمبنسكى » خشيته من أن يثير وجود مثل هذا العدد الكبير من البولونيين

المسيحيين الشهور الديني في الجيش المصري ، فكان جواب إبراهيم أن التعصب الديني ليس له أي أثر في الجيش أو البحرية ، ومع هذا فقد رأى إبراهيم أن يرسل مقترحاته الجديدة في هذا الشأن إلى والده ، قبل البت في الموضوع بصفة نهائية .

وإلى أن يصل جواب محمد علي صاحب « دمبنسكي » إبراهيم باشا في حملة تأديبية ضد أحد الأمراء العصاة في جبال الطوروس ، وتوطدت خلال هذه الرحلة أواصر الصداقة بين الرجلين ، ولما بلغا الإسكندرونة استأنفا السير إلى أنطاكيا ، ومنها إلى نهر الفرات عن طريق كلاس وعينتاب ، ثم سافرا إلى حلب ولبثا فيها نحو شهر ، وأخيراً جاء رد الباشا بدم الموافقة على الاقتراح ، وإن كان قد قبل أن يستدعى ضباط بولنديون ليكونوا معلمين ومدرسين ليس غير ، على أن إبراهيم من جانبه رفض أن يمنح العدد القليل من الضباط ، الذي اقترحه « دمبنسكي » لتشكيل هيئة أركان الحرب ، نفس المرتبات التي تمنح للضباط الترك ، أو أن تهبأ لهم فرص الترقية كزملائهم ، مما حمل الجنرال البولوني على الاعتقاد بأن السر في تشدد إبراهيم ، أنه لا يريد تأليف هيئة يترتب على وجودها ضياع سلطته وسيطرته على ضباط الآلايات وسائر القواد ، وزاد الموقف دقة وحرماً لإصرار الجنرال على ألا يقبل أحد من البولونيين في الخدمة إلا بناء على اختياره هو وبموافقته ، وقد أدى تشبث كل من الرجلين بموقفه ووجهة نظره إلى توتر العلاقات بينهما .

ويعزو « دمبنسكي » هذا التوتر كذلك إلى سمائات بعض مواطنيه ، وبخاصة « زولك » Szulc « وبنويسكي » Beniowski لبى إبراهيم ، مما جعل الأمور تتحرج ، إلى حد أن الجنرال رفض الذهاب إلى غزة ، لتدريب بعض فرق الفرسان هناك ، طوعاً لإرادة إبراهيم وقرر العودة إلى مصر ليعرض بنفسه الأمر على الباشا ، وكان هذا الخلاف المول الذي هدم مشروعات البعثة العسكرية البولونية ، وفي مقدمتها تشكيل هيئة أركان الحرب ، وهو أهم ما اقترحه « دمبنسكي » لإصلاح « النظام الجديد » ، إذ قال إن الجيش كانت تسوده الفوضى ، لأنه لم تكن هناك هيئة أركان حزب أو ضباط كبار ، بل « لم تكن هناك غير آلايات متفرقة ، ولم يكن ثمة وحدات أو فرق تحت إمرة قائد (جنرال) ولا أواصر يومية ، وهكذا انعدم كل اهتمام بالرجال الذين يحصدون الموت حصداً في غير رحمة أو شفقة » .

وعند ما رجع « دمبنسكي » إلى مصر في ديسمبر ١٨٣٣ ، كتب إلى محمد علي رسالة طويلة عن مقابلاته لإبراهيم باشا ، ثم أعد قائمة بعدد الأعضاء الذين تتألف منهم هيئة أركان الحرب ، وكذلك عدد الضباط والمعلمين في قوات المشاة والفرسان ، وما يتكلفونه جميعاً من

نفقات قدرها بمبلغ ٦٠٠ و ٢٠٩ فرنك ، واقترح على الباشا أن يستخدم ضابطين من الجنرالات البولونيين ، ثم قدم مشروعاً مطولاً « لتنظيم الجيش في مصر والشام » بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٨٣٣ ، وكان أهم ما احتواه المشروع إنشاء هيئة أركان حرب ، وإدخال إصلاحات فنية في تشكيل آليات المشاة والفرسان والمدفعية ، وكذلك تقسيم الجيش ستة لواءات ، يشمل كل منها أربعة آليات من المشاة والفرسان وعدداً من البطاريات (المدفعية) ، وزيادة عدد الجيش النظامي إلى ١٢٠٠٠٠ في وقت الحرب ، و ٨٤٠٠٠ في وقت السلم ، وذلك عدا البدو والجنود غير النظاميين .

غير أن هذا المشروع لم يوضع موضع التنفيذ ، بل تضافرت عدة عوامل على تعطيله وإخفاقه ، ولعل أهم تلك العوامل سوء التفاهم بين « دمبنسكي » وإبراهيم باشا ، واعتقاد إبراهيم أن الجنرال البولوني تعوزه الخبرة العسكرية الكافية ، لأنه لم يبلغ المراتب العليا في قيادة الجيوش ، كما أنه قضى في لتوانيا وقتاً طويلاً في عزلة جميلة ، بعيداً عن الحروب العنيفة والأعمال العسكرية ذات الخطر ، أضف إلى ذلك أن أحد مواطني « دمبنسكي » البولونيين ، وهو « موزوينسكي » Moszynski Potkanski الذي التحق في ديسمبر ١٨٣٢ بخدمة إبراهيم باشا في سوريا تحت اسم « نادير بك » ، كان قد اقترح على إبراهيم تعيين الجنرال « شلوبيكي » Chlopicki الذي تقدم ذكره بدلاً من « دمبنسكي » ، وليس من شك في أنه كان للاعتبارات السياسية كذلك أثر واضح في إخفاق البعثة البولونية ، ذلك بأن الدول التي ألحت على محمد علي في قبول الصلح مع السلطان ، وعلى محمود الثاني ليتفق مع الباشا منعاً للروسيا من بسط سيطرتها على تركيا ، كانت شديدة الحرص على ألا يعكر شيء صفو السلام الذي تم عقده في كوتاهية ، وألا يحاول الباشا إزعاج الباب العالي ، أو استئثاره روسيا حليفته الجديدة ، ولما كان الباشا يعرف ما بين روسيا وبولندة ، فقد أدرك تمام الإدراك — كما صرح بذلك القنصل الفرنسي ميمو — « أن وجود « دمبنسكي » في خدمته سوف يلفت النظر إليه ، ويشير الشكوك من ناحية نواياه السلمية ، » ولا سيما بعد أن بات منتظراً أن يصل إلى مصر في بداية عام ١٨٣٤ القنصل الروسي الجديد « دوهاميل » Duhamel ، وكان يهم الباشا بطبيعة الحال أن تظل علاقاته ودية مع روسيا ، ولا يريد بسبب وجود البولنديين في مصر ، وبسبب « القضية البولندية » ، أن تحدث مشاكلاً جديدة ، قد تزيد الموقف حرجاً وتعقيداً ، وزاد الطين بلة أن « دمبنسكي » نفسه لم يدع أية فرصة تمر ، دون أن يبدي عداؤه السافر للروسيا ، وعزمه ألا يكيد على أن يتخذ من

مصر — كما كتب القنصل الإنجليزي كامبل Campbell إلى حكومته في ٢١ يوليو ١٨٣٣ — « نقطة ارتكاز لتأليف جيش بولندي » يستخدم ضد روسيا ، هذا إلى أن « دمبنسكي » منذ هبط الإسكندرية في يوليو ١٨٣٣ ، وعلم بقرب حضور « دوهاميل » ، لم يتردد في الإلحاح على بوغوص ، حتى يحول الباشا دون حضور القنصل الروسي ، لما يترتب على ذلك من آثار بالغة في نفوس المسلمين قاطبة ، كما قال « إن الأنظار جميعها تتجه صوب محمد علي ، باعتباره رجل المستقبل الذي سوف يتم على يديه إنقاذ تركيا » ، لذلك كان كل ما أمكن الباشا الموافقة عليه في هذه الظروف ، السماح باستقدام عدد محدود من البولونيين ، يستخدمون « تعليمية » في الجيش ، شأنهم في ذلك شأن سائر الضباط من الأمم الأخرى .

غير أن سوء الطالع لم يشأ أن يفارق البعثة ، فتطارت الشائعات بأن في مرسيليا نحو أربعمئة جندي على وشك الحضور إلى مصر ، وقد روجها بعض البولونيين الخارجين على « دمبنسكي » من ناحية ، وبعض اليونانيين الذين كانوا في خدمة روسيا من ناحية أخرى . ثم قويت تلك الشائعات حتى تناقلها قناصل الدول أمثال « ميمو » و « كامبل » ، بل إن « دمبنسكي » نفسه صار يعتقد صحتها ، وكان من أثر ذلك أن أصدر الباشا أوامره المشددة لمنع هؤلاء البولونيين عند حضورهم من النزول إلى الشواطئ المصرية ، كما أمر بإعداد سفن لنقلهم والعودة بهم إلى الوان التي أبحروا منها ^(١) .

وساء « دمبنسكي » إصدار تلك الأوامر واعتبرها إهانة لمواطنيه ، فعقد النية على الاستقالة من خدمة الباشا ، ومبارحة الديار المصرية ، وعبثاً حاول بوغوص إقناعه بأن عدم قبول هؤلاء الجنود ، مجاملة للروسيا والحكومتين الفرنسية والإنجليزية ، لا يستدعي هذا الموقف من جانبه ، ولكن « دمبنسكي » أصر على رأيه ، وقد كان رأي كامبل أن صدور أوامر الباشا القاطعة في هذه المسألة قبيل وصول « دوهاميل » كان إجراءً موقفاً ، لأن « دوهاميل » — على ما اتصل به — كان يحمل تعليمات من حكومته بالضغط على محمد علي ليطرد « دمبنسكي » وجميع البولونيين من خدمته ، وكان من المحتمل أن يرفض الباشا تحقيق رغبات الروس ، محافظة على مركزه في الدولة العثمانية ، على أن الجنرال

(١) في مارس ١٨٣٤ وصل الإبريق الفرنسي Sylphe إلى الإسكندرية ، يحمل واحداً وعشرين بولونيا ، منهم ثمانية عشر ضابطاً وثلاثة جنود ، فرفض محمد علي قبولهم في خدمته ، وأمر بأن يدفع لكل منهم ٣٨٥ فرنكاً نفقة عودته ، وفي السادس والعشرين من الشهر نفسه ، أبحرت السفينة حاملة ثلاثة من الضباط إلى طولون ، وأما سائر الضباط والجنود فقد عولوا على الذهاب إلى ليفورنة ونابولي ورومانيا والقسطنطينية .

البولوني رغم إصراره على ترك الخدمة ، سارع في ٢ مارس ١٨٣٤ إلى تسطير خطاب إلى الباشا قال فيه : « إن جيش جنابك العالي في حاجة إلى رجل ماهر يستطيع تنفيذ المشروع الذي وضعت له لتنظيمه ، ومن الواجب أن يتم ذلك بأقصى سرعة ممكنة ، فقد عمّلت الشيء الكثير حتى جهرت الجنود ، ولكنكم لم تفعلوا سوى الشيء اليسير في سبيل تشكيل الجيش وتنظيمه والمحافظة عليه ، وضمان وحدته ، والتأكد من الوسائل التي يستطيع بها تغذيته بالرجال ، دون أن يحمق بالبلاد الأذى والحراب ، كما أن جنابكم العالي لم تعملوا غير القليل لإعداد القواد الذين يتولون زمامه » ، وظاهر أن دمبنسكي كان يشير في خطابه إلى أن الجيش المصري كان مقتطراً إلى هيئة أركان حرب منظمة قبل كل شيء ، على أن « دمبنسكي » لم يطل به المقام في مصر ، فقد بارح الإسكندرية إلى مرسيليا في ١٧ إبريل ١٨٣٤ ، وانطوت بذلك صفحة البعثة البولندية .

على أنه مهما اختلفت الآراء في شأن ما احتواه خطاب دمبنسكي إلى الباشا ، فلا جدال في أن الجيش المصري كان في حالة تأخر ظاهر منذ انتهت الحرب الشامية الأولى ، حتى أن سليمان الفرنساوي نفسه كان يعتقد أن استمرار الحال على هذا النوال لابد أن يؤدي إلى انهيار الجيش في ثلاث سنوات أو أربع . وكانت أبرز نواحي الضعف في جيش مصر حاجته الملحة إلى الضباط الأكفاء الممتازين ، هذا إلى أن قوة الجيش العامل لم تكن متناسبة مع عدد سكان البلاد ، حتى أن الإخصائيين العسكريين كانوا يعتقدون أنه مهما اشتدت أساليب المشرفين على التجنيد ، فلن يتيسر على الدوام ملء الفراغ الذي يحدث في صفوف الجيش ، ذلك الفراغ الذي كان « دمبنسكي » يعزوه إلى انعدام التنسيق بين الفرق والآليات المختلفة لاقتدار الجيش إلى هيئة أركان حرب منظمة ، وهو أمر يتحمل الجيش من جرائه خسائر فادحة في الأرواح والعتاد ، وليس أدل على حاجة الجيش إلى الإصلاح في ذلك الحين ، من رسالة « دو هاميل » بتاريخ ٩ مايو ١٨٣٤ حيث قال : « إن الجميع في القاهرة معنيون بالتنظيم الجديد للجيش ، ذلك التنظيم الذي أظهر « دمبنسكي » أن الحالة تستدعي إجراءه على الفور »

النظام الجديد في العهد الأخير :

يقول الجنرال الفرنسي « فيجيان » إنه ليس ثمة أمة ، مهما يكن استعدادها لمواجهة الحرب عند نشوبها ، لا تجد نفسها مضطرة إلى تعديل أنظمتها العسكرية واستكمال تلك الأنظمة ، إذا طال أمد القتال . ولعل مصر محمد علي من أكبر الشواهد على صدق هذا

القول ، فقد كان على الباشا أن يخوض غمار الحرب تلو الأخرى قبل أن يتكون لديه جيش نظامى كامل الأهمية ، إذ أن ذلك لم يتيسر له قبل عام ١٨٢٨ . ولم يكد محمد على يستكمل ، استعداداً لهسكرى ، حتى اشتملت حرب الشام الأولى والثانية ، مع ما تخللهما من عمليات عسكرية لإخماد الثورات فى بلاد العرب وكريد والسودان ، بل وفى أرض الشام نفسها . ولهذا لم يكن ثم مناص من أن يحدث فى تلك الأثناء ، بين عامى ١٨٢٨ و ١٨٤٠ ، تعديل فى « النظام الجديد » .

وكان استقدام الباشا طائفة إثر طائفة من الضباط والمدرين الأوربيين خطوة فى سبيل هذا التعديل ، غير أنه سار خطوة أخرى فعنى « ديوان الجهادية » ، إذ كان الناظر الثانى لهذا الديوان ، بعد محمد بك لاذ أوغلى ، هو محمود بك عزت الأرثوطى ، المعروف باسم محمود بك « بقاليم » أو « سوف تنظر » . وظل الديوان فى عهده يفظ فى نوم عميق ، حتى رأى الباشا إيقاظه أيام بعثة « بوايه » ، فشكل فى عام ١٨٢٥ مجلس الجهادية برئاسة عثمان نور الدين ، وكان من أعضائه « بوايه » نفسه ، ثم انتهى الأمر بعزل عزت بك وقرأى الباشا على تعيين أحمد باشا يكن حاكم الحجاز ، فأظهر كفاية إدارية فائقة ، ولكن الباشا لم يكن ليستغنى عن خدمات ابن أخته فى الأقطار الحجازية فمين مكانه خورشيد باشا ، وظل الرجلان (أحمد باشا وخورشيد باشا) يتناوبان نظارة الديوان طوال الأعوام التالية ، ولكن الديوان على الرغم من كفاية هذين الناظرين ظل كما كان فى أول عهده ، بمثابة « سكرتارية » تعج بالكتابة ، أكثر منه أى شىء آخر .

ولم يفت الباشا أن يعنى بهيئة أركان حرب الجيش وقد سبق الحديث عن إنشائها ، عند الكلام فى بعثة « بوايه » الفرنسية وبعثة « دمبنسكى » البولندية . أما مدى هذه العناية ، فكل ما هو معروف عنه أن الباشا عمده فى عام ١٨٣١ إلى عثمان نور الدين فاستبدل به فى رئاسة هيئة أركان الحرب ، سليمان بك الفرنساوى ، الذى رقى فى عام ١٨٣٣ إلى رتبة « ميرمران » ، ثم أنعم عليه بالباشوية بعد انتصار قونية .

وفى السنوات التالية زاد عدد المشاة زيادة عظيمة ، بسبب الحاجة إليهم فى سنار وكردقان وبلاد العرب والشام ، وبسبب ما كان بين الباشا والسلطان من نضال شديد وعداء مستحكم الحلقات ، فبينما كان عدد الألایات فى عام ١٨٢٨ اثنى عشر ، ارتفع إلى ثمانية عشر ، (منها آلای للحرس) فى عام ١٨٣١ ، وإلى اثنين وعشرين ألایا (منها اثنان للحرس) فى عام ١٨٣٣ ، وإلى واحد وثلاثين ألایا (منها ثلاثة للحرس) ، ثم إلى أربعين ألایا (منها أربعة

للحرس) في عام ١٨٤٠ ، وكان عدد « الأورط » يختلف في هذه الآليات ، وكان الآلى الواحد يتألف من ثلاث « أورط » على الأقل (وتتألف « الأورطة » الواحدة من ثمانمائة جندي) .

وفي مايو ١٨٢٥ أنشأ الباشا في معسكر الخانقاه فرقة موسيقية من فرنسيين وأسبانيين وألمان يعزفون على آلات أوروبية ، وقد أثار وجود هذه الفرقة من السخط في أول الأمر ما أثاره استخدام الأطباء البشريين والبيطريين من جراء الميل إلى معارضة كل ما هو جديد وعدم استساغة الأنغام الأوروبية ، ومع ذلك فقد أخذت وطأة هذه الممارسة تخف رويدا رويدا ، وبدأ كبار رجال الجيش بالفون الموسيقى ، وأصبح لأكثر الآليات فرق موسيقية خاصة بها ، وأسست في الخانقاه مدرسة للموسيقى تضم ثلاثين ومائة تلميذ ، وكان يشرف على إدارة هذه المدرسة في عام ١٨٣٨ الفرنسي « كاريه » Carré يعاونه أربعة من المعلمين .

وفي هذه المدة نفسها لم تنقطع عناية الباشا بالدفعية التي بدأ تنظيمها أيام البعثة الفرنسية العسكرية على أيدي الضابط « راي » Rey ، الذي أصر على إخراج الإيطالي « فرانچيني » Frangini من ترسانة القلعة في عام ١٨٢٥ ، وقد تقدم كيف أن « راي » اضطر إلى العودة بعد قليل إلى فرنسا ، فخلّفه في الإشراف على صنع المدافع والأسلحة بالقلمة المهندس الإيطالي « بورياني » Boreani ، وعين الباشا لإدارة ترسانة القلعة حسين بك ، وكان تعيين هذا الشاب مشار الدهشة والسخط لدى كبار السن من الترك ، ثم عهد بالإشراف على تلك المصانع إلى آدم بك ، أحد المتخرجين في مدرسة المهندسة بالآستانة ، وقد أثنى عليه « مارمون » عند زيارته هذه البلاد في عام ١٨٣٤ ثناء عظيما ، إذ تقدمت الأعمال تحت إشرافه تقدما ملحوظا ؛ فقد بلغ عدد العمال المشغولين في صب المدافع خمسمائة وألف عامل ، وفي صنع الأسلحة تسعمائة ، وكان الأولون ينتجون في الشهر الواحد ثلاثة مدافع أو أربعة ، هذا عدا مدافع « الهاون » وغيرها ، أما الآخرون فكان إنتاجهم من البنادق في الشهر الواحد يتراوح بين ٦٠٠ و ٦٥٠ ، عدا الأznاد والسيوف والحراب والسرj واللجم . وفي عام ١٨٣١ أنشئ مصنع في « الحوض المرصود » ، تحت إشراف إيطالي من جنوه يدعى « مارنجو » Marengo ، اشتهر باسم على أفندي ، وكان يشتغل بهذا المصنع حوالي مائتين وألف من العمال ، يصنعون البنادق ويصلحون الأسلحة القديمة المستعملة في التدريب ، وحوالي عام ١٨٢٧ أنشئ مصنع للدباغة ، تحت إشراف « روسي » Rossi اليوناني وبعض الصناع الفرنسيين ليمد الترسانة بما يلزمها من الجلود ، ولكن هذا المصنع لم يعش طويلا ، فلم يلبث أن صدر الأمر بإغلاقه

وصارت الجلود المطلوبة تستورد من مرسيليا . وقد أعيد إنشاء معمل البارود القديم في الروضة ، وكان به من الصناع تسعون ، يشرف عليهم الفرنسي «مارتل» Martel ، كما كان به عشرون طاحونة تديرها البغال ، أما إنتاجه فبلغ خمسة وثلاثين قنطارا من البارود في اليوم الواحد .

على أن جهود الباشا في تنظيم المدفعية لم تقف عند هذا الحد ، فقد استخدم ضابطا أسبانيا قديما هو الكولونيل «سيجويرا» أو «سكويرا» Antonis Seguera ، ليكون مستشارا له في هذه الشؤون . وقد أقنع «سيجويرا» إبراهيم باشا بضرورة إعداد الضباط قبل تعليم الجنود ، فأسست مدرسة للمدفعية (بطرة) في أواسط ١٨٣١ ، وكان بها عند تأسيسها ثلاثمائة تلميذ ، وقع عليهم الاختيار من بين تلاميذ مدرسة القصر العيني التجهيزية التي أنشأها الباشا في عام ١٨٢٥ ، غير أن الانقسام لم يلبث أن أخذ يدب بين «سيجويرا» ومساعديه من الضباط الفرنسيين إذ كان يسوءهم أن يحل أسباني محل مواطنهم «راي» ، فوجهوا إليه مختلف المطاعن ، وحاولوا النيل من كفايته ، ورأى «سيجويرا» أن يرد عليهم بحجتهم بأحسن منها فصار يظهر إعجابه بالإنجليز ويؤثر استمهال لغتهم واتباع أساليبهم . ولما طال الأخذ والرد ، وكثر الجذب والشد ، لم يكن غريبا أن تنصرم حبال الود ، بين الضباط الأسباني وسليمان الفرنسي ، ولكن على الرغم من تقاوم هذا الخلاف تقدمت المدفعية تقدما ظاهرا ، حتى أصبحت من أقوى أسلحة «النظام الجديد» التي استعان بها إبراهيم في حروب الشام ، وقد أعجب محمد علي بما شاهده في مدرسة المدفعية ، فرقى «سيجويرا» إلى رتبة البيكوية ، ولكن «سيجويرا بك» لم يلبث أن اختلف مع الباشا نفسه إذ رفض التعاون مع المجلس العام الذي شكله محمد علي في يناير ١٨٣٦ للنظر في تنظيم المدارس ، فعزله الباشا وعين مكانه «مصطفى بهجت» ومن بعده «خليل أفندي» ، ثم الضابط الفرنسي «برونو» Brunhaut ، وقد ظل رئيسا للمدرسة حتى أواخر عهد محمد علي ، ولكن لاشك في أن المدرسة تدهورت بعد «سيجويرا» .

وإلى جانب تنظيم المدفعية ظهرت الحاجة إلى إعداد مهندسين عسكريين فنيين بدلا من فرق «البلاطة جي» الذين تعتمد عليهم آليات المشاة في إقامة الجسور وبث الألغام وما إلى ذلك ، وقد ذكر «فاقيه» Faviers ، أنه شاهد في الإسكندرية وأثر النبي ، عند ما زار مصر في عام ١٨٣١ «أورطتين» من المهندسين العسكريين ، وعددهم مائتان ألف ، ولكنهم كانوا يقومون بأعمال الشرطة والحراس . ومع أنه كانت هناك مدرسة للهندسة منذ

عام ١٨١٦ ، فقد أسست « الهندسخانة » في بلاق في مايو ١٨٣٤ ، غير أن الخريجين لم يكونوا في البداية على درجة كافية من المهارة والران ، حتى أن فريقا كبيرا من الذين أرسلهم الباشا إلى الأقاليم في عام ١٨٣٦ للإشراف على حفر الترع وغير ذلك ، لم يظهروا كفاية تذكر ، مما دعا الباشا إلى الاستغناء عنهم ، أما الجيش فقد ظل من غير ضباط مهندسين أو جنود مختصين في بناء الاستحكامات وإنشاء الجسور وما إليها .

وكذلك استمرت العناية بالخدمة الصحية المدنية والعسكرية ، تحت إشراف « أنطوان كلوت » Antoine Clot ، وقد بلغ عدد التلاميذ في أبي زعبل ثلاثمائة ، كما أعد مكان خاص للدراسة الصيدلة ، وحدد عدد التلاميذ الذين يدرسون الطب والصيدلة بنسبة طبيب لكل ثلاثة آلاف من السكان ، وصيدلي لكل عشرة آلاف واستطاع كلوت بك أن يعد خمسمائة وألف طبيب ، كما أنجز ترجمة ١٥٢ مؤلفا من مختلف اللغات الأوربية إلى التركية ، وقد أنعم عليه الباشا في عام ١٨٣٣ برتبة البيكوية تقديرا لخدماته ، ورفاه بعد ثلاثة أعوام إلى رتبة « ميرلوا » ، لما بذله من جهود في مكافحة وباء الطاعون . وفي إبريل ١٨٣٧ نقلت مدرسة الطب ومدرسة الصيدلة إلى القصر العيني وظل كلوت بك حتى وفاة الباشا يشرف على مدرسة الطب رغم اضطلاله بأعمال أخرى .

وكان من أثر العناية بالجيش في شتى النواحي ؛ أن ارتفع عدده من ٢٤,٠٠٠ في عام ١٨٢٤ ، إلى ٤١,٠٠٠ في عام ١٨٢٥ و ٨٠,٠٠٠ في عام ١٨٣٣ و ١٥٠,٠٠٠ في عام ١٨٣٩ هذا عدا القوة غير النظامية التي زاد عددها من ١٢,٠٠٠ في عام ١٨٢٨ ، إلى ٢٢,٠٠٠ في عام ١٨٣٩ . ومما قاله الجنرال « فييجان » في وصف حالة الجيش المصري « كانت الفرق في حالة جيدة ، ولو أن مظهرها لم يكن ليروق أولئك الأوربيين الذين ألفوا رؤية الجندي الفرنسي أو الألماني بمظهره الفخم وهو متقلد سلاحه ، غير أن أهم شيء في الواقع هو أن هذا الجيش كان يجيد القتال ، ولهذا أحرز كثيرا من الانتصارات ، وصمد في وجه الهزائم ، دون أن تفرمته أو تلين له قناة . ويجب ألا يغيب عن بالنا أنه مما يشرف هذا الجيش ؛ أن حكومة شارل العاشر فكرت في الاستمانة به حين أعدت حملتها على بلاد الجزائر . غير أن جنود ذلك الجيش لم يعملوا على بلوغ ذلك المستوى الذي كان في استطاعتهم أن يبلغوه ، فقد كتب الملازم « فافييه » Faviers في عام ١٨٣١ ، أن الضابط التركي قد وقر في نفسه ، أنه إذا جاشت في صدره أقل رغبة في الاستزادة من المعرفة ، فكأنه خالف شريعة أو نقض عهدا . وكثيرا ما شوهد بعض ضباط المشاة ، وهم يأبون في تشبث وعناد أن يسيروا في خطا منتظمة ، بل يسرون على هواهم

كانهم في نزعة على رأس الكتائب والصفوف . وكانت هناك كوكبات من الفرسان ومعههم ضباطهم على صهوات الخيل ، ولكنهم كانوا يجهلون حتى المبادئ الأولية في فن الفروسية . وقال الكاتبين « دى بوفور دو تبول » De Beaufort d'Hautpoul في عام ١٨٣٥ ، « إن عناصر هذا الجيش طيبة جدا ولكن يعوزها التواد وكبار الضباط المثقفين ، أما صغار الضباط فلا يكادون يعرفون شيئا » وصفوة القول — على ما يراء الجنرال « فييجان » — « إن الرئيس لم يكن يقدر (الجندي) المرءوس ، ولم يشعر بحب نحوه أو يحفل بأمره ، وكان الرئيس يتبع المرءوس بدلا من أن يتقدمه ، ويكون له في كل زمان ومكان قدوة حسنة ومثالا يحتذى وهذه إحدى نواحي الضعف التي يجب الكشف عنها ، لأن من المتوقع — إذا ما انتهى أمر أولئك الذين بعثوا الجيش وأقاموه — أن تصبح من العوامل التي تعرض جهودهم الجبارة للضياع في النهاية » .

ومهما يكن من أمر هذا القول ، ومبلغه من الصحة ، واتفاقه في بعض نواحيه مع ما ذهب إليه الجنرال « دمبنسكي » ، عندما انتقد الجيش المنتصر في الشام ، ذلك الجيش الذي كان يسير حثيثا في طريق المجد والشهرة ، فقد أبلى « النظام الجديد » بلاء حسنا في جميع المعارك التي اشترك فيها ؛ شهد بذلك جميع المعاصرين ، ومنهم أولئك النقاد الذين كانت تحذوهم الرغبة في أن يصل جيش مصر إلى درجة الكمال التي ينشدها الباشا نفسه . صحيح أن عدد الجيش لم يلبث أن أنقص عقب انتهاء الحروب السورية في عام ١٨٤١ ، وصحيح أن الباشا عين أفضل قواده حكاما على المديرية والأقاليم ، بينما عكف الباقون على زراعة الأرض الواسعة التي تنازل لهم عنها مكافأة لهم على خدماتهم ، ولكن النشاط العسكري ما فتى أن تجدد بعد فترة قصيرة ، فقد استأنف إبراهيم باشا ، يعاونه سليمان باشا الفرنساوي العناية بتدريب الجند وإقرار النظام في صفوف الجيش ، كما عهد الباشا منذ ١٨٤١ إلى المهندس الفرنسي « غاليس بك » Galice بإنشاء تحصينات جديدة في الإسكندرية ورشيد ، وجميع المواقع المعرضة لخطر الغزو على الشواطئ المصرية . وقد ذكر القنصل الإنجليزي « شارلس مري » Charles Murray في يونيو ١٨٤٥ ، أن الباشا كان يلح على « غاليس بك » في إتمام التحصينات على وجه السرعة . وفي إبريل ١٨٤٧ قدم « غاليس بك » مأمور الاستحكامات وتنظيم الإسكندرية ، تقريرين عن أعمال التحصينات وافق الباشا عليهما . أما عدد الجيش ، فقد ذكر « مري » في إحدى رسائله إلى حكومته في مايو ١٨٤٥ ، أن الباشا يحتفظ بجيش أكبر مما تسمح به الفرمانات ، إذ كان الجيش في ذلك العام يتألف من ثمانية

عشر آلايا من المشاة ، منها سبعة في السودان ، كما كان يتألف من تسعة آلايات من « السوارى » وعشرين ألفاً من رجال المدفعية ، أى أنه كان يبلغ ثمانين ألفاً لم يكن يدرب منهم غير عشرين ألفاً ، احتراماً لنصوص فرمانات الوراثة التى صدرت فى عام ١٨٤١ أما الباقون فقد كلفوا بإنجاز المنشآت العامة كالجسور والقناطر والرياحات والترع . وفى مارس ١٨٤٦ كتب « مرسى » أن الياشا يريد تجهيد خمسين ألفاً ، لا استخدامهم فى تحصينات القناطر الخيرية وفى الأعمال العامة الأخرى ، دون أن يكونوا من النظاميين ، لكيلا تتدخل الدول . ومهما يكن من الأمر فإن عدد الجيش لم يهبط قط فيما بقى من عهد محمد على إلى الحد الذى نصت عليه فرمانات .

ولعل أهم دواعى هذا النشاط المسكرى ، تصميم الياشا ثم ولده إبراهيم ، على الاحتفاظ بذلك الوضع السياسى الذى حصلت عليه البلاد فى تسوية (١٨٤٠ — ١٨٤١) ، وقد وجد إبراهيم أن أفضل الطرق لصون هذا الوضع ، أن تستمر العناية بالاستحكامات والتحصينات ، التى أنشئت على شواطئ البلاد الشمالية فى دمياط والإسكندرية ورشيد ، ولهذا قام فى أواخر أيامه بزيارتها كما استقدم إليها الجنود من القناطر . وفى يولية ١٨٤٨ كان قد تم وضع المدافع فى الموانئ الساحلية . ورأى إبراهيم كذلك إعادة تنظيم الجيش ، فأمر بزيادة عدد المجندين إلى حد استرعى نظر إنجلترا ، ودعا إلى الاستفسار عن السبب فى تجاوز المدد الذى نصت عليه فرمانات . والواقع أن حالة إبراهيم الصحية ازدادت سوءاً منذ يولية ١٨٤٨ ، حتى لقد ذكر « توسيجه » Tossizza قنصل اليونان أنها كانت تتحسن يوماً وتعتل يوماً آخر .

ولهذا بات إبراهيم يخشى أن يكون اشتغال الدول الكبرى بمعالجة الثورات الأوربية التى نشبت فى عام ١٨٤٨ ، فرصة يتهزها الباب العالى ، لإلغاء ما حصل عليه محمد على من امتيازات ، بمقتضى فرمانات ١٨٤١ . وقد أثبتت الحوادث أن إبراهيم كان على حق فيما ذهب إليه ، إذ حاولت تركيا الانتقاص من تلك الامتيازات ، بعد أن قضى إبراهيم بحبه فى ١٠ نوفمبر ١٨٤٨ . غير أنه مهما يكن من الأمر ، فلا ريب فى أن صفحة من أروع صفحات الجيش المصرى قد انطوت بوقاة قائده العظيم .

٩ — التنظيم المالى

لا جدال فى أن الإصلاحات التى سبق ذكرها تطلبت أموالاً طائلة ، فقد ذكر

« بوالكت » أنه في عام ١٨٢٩ أنفق على الجيش ٣١,٧٦٢,٠٠٠ فرنك ، وعلى البحرية ١٢,٧٣٧,٠٠٠ ، وعلى المصانع ٦,٨٨٦,٧٠٠ ، وعلى الإدارة والخاصة ٢٣,٩٤٠,٠٠٠ ، هذا عدا ما أنفق على الأبواب الأخرى ، حتى بلغت جميع النفقات ٧٧,٥٤٨,٧٠٠ فرنك . وكذلك أثبت « مانجان » أن ما أنفق في عام ١٨٣٣ على الجيش والمصالح (أو الدواوين) وعلى المصانع والبحرية وغير ذلك من المرافق باع ٣٩٣,٨١٤ كيساً ، أي ١,٩١٩,٠٧٠ جنيهًا ، وفي عام ١٨٣٧ كتب « دوهاميل » في تقريره أن المصروفات بلغت ٥٧٥,٧٥١ كيساً أي ٢,٨٧٨,٧٥٥ جنيهًا .

غير أنه على الرغم من هذه النفقات الباهظة ، استطاع الباشا في أكثر الأوقات أن « يوازن الميزانية » ، بل لقد استطاع أن يجعل الإيرادات تربو على المصروفات ، وليس معنى ذلك أن مالية مصر لم تواجه صعوبات كثيرة ، فقد اضطر الباشا إلى الاحتفاظ بجيش وأسطول عظيمين لمواجهة الطوارئ ، عند ما توترت العلاقات بينه وبين السلطان ، ومما ذكره القنصل الروسي « ميدم » Medem في رسالة بعث بها من قنا إلى حكومته في ٢٥ ديسمبر ١٨٣٨ ، أن الباشا على الرغم من وفرة إيراداته التي تقدر سنوياً بثمانية عشر مليوناً من الريالات ، أي ٣٦٠ مليون قرش مصري ، كان مدينًا لجماعة من التجار بأكثر من مليون ريال ، أو ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ قرش مصري بينما بلغ المتأخر عليه من رواتب الجند ١٢٠,٠٠٠ كيس ، أو ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ من القروش المصرية . وفي آخر عام ١٨٤٠ اعترف الباشا للقنصل الفرنسي بأن ديونه تبلغ ثمانين مليوناً من الفرنكات .

وقد حاول محمد علي تفريغ هذه الضائقة بضبط شئونه المالية وموازنة ميزانيته ، وآية ذلك ما ورد في قانون السياسة (١٨٣٧) من « أنه كان مفروضاً على رئيس (كل ديوان من الدواوين التي تضمنها التنظيم الجديد) أن يقدم للباشا تقريراً في يوم الخميس من كل أسبوع عن أحوال ديوانه ، وكشفاً شهرياً بحساباته إلى تفتيش الحسابات ، وميزانية سنوية عن الإيرادات والمنصرف » . وفي يولية من العام نفسه طلب الباشا إلى مدير الحسابات « باسيلوس بك » عمل « دفتر ميزانية عن إيرادات ومصروفات الحكومة الصادر له عن ذلك الأوامر والتفويضات الأكيدة . . . لأن وضع هذا الأساس من أقصى مطلوب (الباشا) » وبعد ذلك بنحو شهرين أصدر محمد علي أمراً آخر إلى باسيلوس في ٧ سبتمبر ١٨٣٧ « بأن يعمل دفتر ميزانية شهرية خلاف دفتر الميزانية السنوية » . فضلاً عن ذلك فقد حاول قانون السياسة أن ينظم شئون (الخزينة) فورد به ما نصه ، « وفيما عدا الإيرادات

التي تودع خزانة ديوان التجارة ، ثمناً للحاصلات الزراعية المباعة على يد هذا الديوان ، تكون جميع إيرادات ديوان التجارة وفروغه تابعة لديوانى العموم ، اللذين يطلق عليهما اسم ديوان الإيرادات ، ويتفرع الديوانان المذكوران إلى (أ) حسابات جميع المديريات في الأقاليم ، مع حسابات كل من كريد والحجاز وبلاد السودان ، وإلى (ب) جميع المقاطعات والأقلام والجمارك الموجودة الآن بالخزينة ، هي والمصالح الموجودة اليوم بإيرادات المحروسة وعموم إيرادات الإسكندرية مع اقتصار مهمة مفتشى الأقاليم على انتدابهم للأمور المتعلقة بتفتيش الأعمال والمصالح . هذا ولما كانت إدارة الديوان الموجودة الآن بمجلس الشورى الملكية هي كذلك بمثابة مصلحة للإيراد ، فينبغى نقلها هي الأخرى إلى أحد الديوانين المذكورين » وقد أسفر هذا الترتيب من الناحية العملية عن إنشاء (ديوان إيرادات) المحروسة (القاهرة) وديوان الإسكندرية . وفي عام ١٨٤٣ (١٢٥٩ هجرية) كان هذا النظام الثنائى ، موضع نقد كبير ؛ ولذلك تحول ديوان المحروسة إلى « ديوان المالية المصرية » في جمادى الأولى ١٢٦٠ (مايو — يونية ١٨٤٤) ، وأبطل ديوان الإسكندرية ؛ وفي عام ١٨٤٦ تولى شريف باشا نظارة هذا الديوان .

على أن هذه الوسائل التي اصطنعها الباشا لضغط ميزانيته ، لم تؤت ثمرتها المشتهاة ، ولم تنفر عن نتائجها البتة لأن إصلاحاته لم تقف ، ورحى حروفه لم تكف عن الدوران ، ومع هذا فقد كان عليه أن يواجه مشكلة مالية أخرى لها وزنها وخطرها ، ونعني بها تلك الفوضى التي نجمت عن تعدد أنواع العملة المتداولة واختلاف قيمتها ، إذ كان بعضها مصريا — أى ضرب فى مصر — وبعضها تركيا ، وبعضها الآخر من العملة الأجنبية ، وكان قسم منها من الذهب وقسم آخر من الفضة وأما قيمتها فكانت تتفاوت تفاوتاً كبيراً ، فقد ذكر « لين » Lane (بين عامى ١٨٣٣ و ١٨٣٥) ، أن العملة المصرية المتداولة كانت « الفضة » ، وهي أقلها قيمة ، وتسمى « نصف » أو « نصف فضة » أو ميدى (تحريف مؤيدى) ، ويسمى الأتراك « بارة » . وكانت « الفضة » تصنع من مخلوط الفضة والنحاس ، وتساوى ١/٢ من القرش ، والمتداول من الفضة قطع ذات خمسة وعشرة وعشرين فضة ، وبلى ذلك « القرش » ، فالسعدية أو الخيرية بأربعة ، وهي عملة من الذهب قيمتها أربعة قروش ، ثم الخيرية بدسعة ، من الذهب أيضا ، وقيمتها تسعة قروش ، وإلى جانب هذه العملة المصرية ، كانت العملة التركية (عملة استانبول) ، ولكنها كانت نادرة التداول ، وكذلك العملة الأجنبية : الريالات الأوربية والأمريكية وأكثرها يساوى عشرين قرشا مصريا ، وكان يطلق على

هذه الريالات الأجنبية اسم (ريال فرانسة) ، وأما الريال الأسباني ذو الأعمدة فاسمه « أبو مدفع » ، وكان هناك « الدبلون » الأسباني ويساوي ستة عشر ريالاً ، والبندق الذهب (عملة البندقية Sequin) والجنيه الإنجليزي الذهب ، والريال المصري ، وكان يساوي تسعين فضة ، والريال الأسباني وكان يساوي نفس القيمة ، وكل خمائة قرش أو خمسة جنيهات إنجليزية كانت تسمى « كيسا » ، وكل ألف كيس أو خمسة آلاف جنيه تسمى « خزينة » . وإلى جانب هذه السكوكات كان هناك « اليالديز » والمجر ، والعديلة ، والمحمودية القديمة والمحمودية الجديدة (وجميعها من الذهب) ، وقد قرر مجلس المشورة بشأنها في ١٠ نوفمبر ١٨٢٩ أن تكون قيمة اليالديز ٣٨ قرشا ، والمجر ٣٧ ، والعديلة ١٤ ، والمحمودية القديمة ٤٥ ، والمحمودية الجديدة ٤٣ ، أما الدبلون الذهب فكان يساوي ٢٤٥ قرشا .

وقد نتج عن كثرة هذه السكوكات وتفاوت قيمتها ، وإمكان تزيفها ، وارتباط النقد المصري بالنقد العثماني ، أن كثرت المضاربة فيها مما أدى إلى اختفاء العملة الذهبية والتركية منها بنوع خاص ، كما أدى إلى اختلاف قيمة الريال (الفرانسة) ، فهو حينئذ يساوي من « الفضة العديلة » ثمانمائة وعشرين نصفاً عنها ثمانية قروش ، وحينئذ آخر يصل إلى « ثلاثمائة وأربعين نصفاً عنها ثمانية قروش ونصف » ، وقد « يصل صرفه إلى تسعة قروش » . ويقول الجبرتي في حوادث شهر ذي القعدة ١٢٣١ (سبتمبر — أكتوبر ١٨١٥) « والأنصاف العديلة لا وجود لها بأيدي الناس إلا ما قل جداً ، فإذا أراد إنسان منها ، دفع في إبدالها عشرة قروش عنها أربعمائة نصف فضة ، زيادة على المعدل ، إن كان ذهباً أو فرانسة أو قروشا ، ووصل صرف البندق إلى ثمانمائة نصف ، والمجر ثمانية عشر قرشا ، والمحجوب المصري إلى أربعمائة ، والإسلامبولي إلى أربعمائة وثمانين ، وكل ذلك أسماء لا مسميات لانعدام الأنصاف ، مع أنه يضرب منها البقاير والقناطير » . وأوضح الشيخ الجبرتي السبب في اختفاء هذه الأنصاف فقال ، إن « التجار الشاميين والروميين (يأخذونها) بالفرط ، ثم يرسلونها متاجر بدلا عن البضائع ، لأن الريال في تلك البلاد صرفه ثلاثمائة نصف فقط ، فيكون فيه من الربح ستون نصفاً في كل ريال ، ولما علم الباشا ذلك ، جعل يرسل لوكلائه بالشام في كل شهر ألف كيس من الفضة العديلة ، ويأتيه بدلها فرانسة ، فيضيف عليها ثلاثة أمثالها نحاساً ويضربها فضة عديلة ، فيرجع منها ربحاً بدون حاء (أي بدون ربا) عظيماً » .

وشكا الجبرتي من « اختلال المعاملة » ، فقال في حوادث ذي الحجة ١٢٣٥ « سبتمبر —

أكتوبر ١٨٢٠) ، « ومنها أمر المعاملة وما يقع فيها من التخليط والزيادة ، حتى بلغ صرف

الريال الفرنسية اثني عشر قرشا عنها أربعائة وثمانون نصفاً ، والبندق ألف فضة ، وكذلك
المجر والفندقلي الإسلامبولي سبعة عشر قرشا ، والقرش الإسلامبولي بمعنى المضروب هناك
المنقول إلى مصر يصرف بقرشين وربع ، يزيد عن المصري ستين نصفاً ، وكذلك الفندقلي
الإسلامبولي يصرف في بلدته بأحد عشر قرشا ، وعصر بسبعة عشر كما تقدم ، فتكون
زيادته ستة قروش ، وكذلك الفرنسية في بلادها تصرف بأربعة قروش ، وبالإسلامبول
بسبعة ، وعصر باثني عشر ، أما الأنصاف المعدنية التي تذكر في المصارقات ، فلا وجود
لها أصلاً إلا في النادر جداً ، واستغنى الناس عنها لعلو الأثمان في جميع البيعات والمشتريات .
وكان اختفاء الأنصاف المعدنية من أسباب ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة ، إذ انتهر
المضاربون فرصة اختلاف سعر الريال الفرنسية في الخارج عنه في مصر ، وأنجروا في العملة
الذهبية ، فارتفع سعرها ارتفاعاً كبيراً ، وهبطت قيمة العملة المحلية ، ففلت أثمان الحاجات ،
وحاول الباشا معالجة « اختلال المعاملة » بشتى الطرق ، فقرر مجلس الشورى في ١٣ جمادى
الأولى ١٢٤٥ (١٠ نوفمبر ١٨٢٩) « الموافقة على اقتراح خليل أفندي ناظر الترسانات الخاص
بأنصاف المسكوكات » ، وهو يقضى بتحديد سعر الصرف لكل من اليالديز والمجر والمحمودية
القديمة والمحمودية الجديدة والمعدلية والديلون ، وذلك « لمنع صيارفة اليهود من زيادة سعرها » .
ومن تلك الطرق أيضاً أن الباشا أصدر أمره في ٣ ربيع الثاني ١٢٤٨ (٣٠ أغسطس
١٢٣٢) « بعدم قبول عملة الآستانة بالدواوين الميرية وعدم تداولها بين الناس والتجار » ،
والسبب في ذلك « أن عيار السكة الإسلامبولية (كان) واطناً من القديم » ، وبلغ الباشا أن
تركيا قد استحدثت « ثلاثة أنواع من العملة ، ماهو قطعة بقيمة ١٠٠ قرش ، وقطعة ٥٠ قرشا ،
وقطعة ٢٥ قرشا » ، وأن الريال الفرنسية يتداول « بجهة الروم بخمسة وعشرين قرشا ،
والتبادر (المنتظر) وصوله إلى أربعين قرشا » . وهذه السكة تختلف في قيمتها وعيارها عن
العملة المصرية التي لم يحدث فيها تغيير ، « فلو كان الفرنسة والدوبلين والجنيه واليالديز
والمجر وسائر السكك على قديم فياتها ، فكان المعتبر بين العامة هو القرش ذو الأربعين فضة ،
وبعدم ملاحظتهم العيار المذكور جاري مشترى الفرنسة والدوبلين والجنيه واليالديز والمجر
وسائر السكك الموجودة بمصر ، بزيادة عن الفيات المقررة بعملة الآستانة المنشوشة خفية ،
الذي بسببه تكثر العملة المنشوشة داخل القطر ، وتحويل السكة المصرية إلى الخارج ،
ومن البديهي ينتج من ذلك مضرة وخسارة فيما بعد ، فدفعاً لذلك يلزم الاحتفاظ ، وعليه
يشير بعدم قبول عملة الآستانة ... » . وقد ظل الباشا معنيا دائماً بالوقوف على أسعار

المسكوكات ، وتحديد لها من وقت إلى آخر لأنه على ما قال (في مايو ١٨٣٦) ، « عندما كانت الأسعار مختلفة كان جاريا النقش فيها » ، ولأنه يخشى عدم تداول العملة المصرية بسبب تقلب أسعارها كثيرا « بجهات أخرى » .

وزادت صعوبات المالية المصرية عندما منع الباب العالي في فبراير ١٨٣٩ تداول المسكوكات التركية القديمة ، على اختلاف أنواعها ، في جميع أنحاء الإمبراطورية ، فأبطل تداول الحمودية القديمة والجديدة والعديلية القديمة والجديدة والخيرية والفندقلي (السلطان محمود) والإسلامبولي (السلطان مصطفى) والنصفية (السلطان عثمان) والإسلامبولي الجديد والنصفية والفندقلي والربعية ، والمسكوكات المصرية القديمة والجديدة والربعية المسماة العديلية (وجميعها من العملة الذهبية) أما المسكوكات الممنوعة من العملة الفضية فكان أهمها الجهادية وذات العشرة بارة والقرشين والقرش وأنصاف القرش وأرباع القرش (السلطان سليم) وكذلك الأنصاف والقروش المصرية ، ومسكوكات بغداد القديمة والجديدة . ولم يكن أمر المنع مقصورا على العملة وحدها ، بل تعدى ذلك إلى سبائك الذهب والفضة والجدايل والمطرزات ، مما أدى إلى اختفاء العملة التركية من التداول في مصر ، ولما كانت الأنصاف العديدة كذلك عزيزة النال بسبب المضاربة فيها ، فقد نشأ عن ذلك ارتفاع الأثمان وزيادة غلاء المعيشة ، وزاد الأزمة اشتدادا أن « الضربخانه » المصرية ظلت مدة طويلة وهي لا تسك عملة جديدة ، فأدى ذلك إلى تأخر الباشا في دفع مرتبات موظفيه المدنيين والعسكريين مدة تسعة عشر شهرا ، حتى اضطر في آخر الأمر إلى إعطائهم « تذاكر » بمرتباتهم المتأخرة ، وفي أغسطس ١٨٤٢ كتب « لافيزون » Lavisson ، أحد موظفي القنصلية الروسية بالإسكندرية ، أن « بيت توسيجه » Tossizza المالى بالشر كان يقبل صرف هذه التذاكر بعد خصم ٢٠٪ من قيمتها ، وأن الباشا كان يعلم ذلك دون ريب ، وهو أمر يدل على مبلغ ما وصلت إليه المالية المصرية إذ ذاك من سوء الحال .

ورغبة في أن يضع الباشا حدا للتلاعب والمضاربات المالية في أسعار العملة وأثمان المحصولات ، ويطمئن إلى تحصيل الإيرادات وصرفها في مواعييدها ، وافق في ٢٥ ذى الحجة ١٢٥٨ (٢٧ يناير ١٨٤٣) على إنشاء مصرف مقره الإسكندرية ، الغرض منه كما قال الباشا نفسه « تداول المسكوكات على حسب فياتها الحقيقية ومنع الحيل المضرة ، والتدخل بالأخذ والمطاء والتجارة » . وقد اشترك في تأسيس هذا المصرف كل من السيو « باستريه » Pastre الفرنسي ، و« توسيجه » قنصل اليونان ، برأس مال قدره ٧٠٠,٠٠٠

ريال ، منها ٤٠٠,٠٠٠ » يجرى وضعها بمخزينة البنك من قبل الحكومة ، والباقي يكون من قبل السيور ميخالي توسيجه ، والسيور جولوباستريه من مديري البنك . وكانت اللائحة الخاصة بتأسيس هذا المصرف تتألف من تسعة بنود ، نص التاسع منها على أنه « لا مدخل للحكومة في أرباح وخسائر هذا البنك بأى داع من الدواعى ، بل المسئولون عن أعماله وأرباحه وخسائره هم : السيور ميخالي توسيجه والسيور باستريه المأمورين البادى ذكرهما ، وكذلك أن الحكومة لا تطالب البنك عن أى ربح فى مقابلة مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ ريال المدفوع منها » . وقد أظهرت مقدمة هذه اللائحة الغرض من إنشاء المصرف ؛ إذ جاء فيها أنه « كثيرا ما اعتمدت الحكومة بوضع قاعدة لضبط أسعار العملة المصرية ، وسائر أنواع العملة المتداولة بالقطر المصرى ، على حسب فياتها المقررة وأوزان العملة القديمة عند استبدالها ، وكذلك كافة أصناف وأنواع المعاملة التجارية بالأسعار التى وضعت لها لوائح متعددة ، وما كان يؤثر ، وأنه لعدم ضبط قيمة السكوكات وأوزانها وأسعار أنواع الأخذ والعطاء والتجارة أيضا حاصل خسائر جمة للميرى ولأرباب التجارة والأهالى ، وللآن لم تتمكن الحكومة من وضع قاعدة تكون حاسمة لهذا الأمر ، فلأجل إزالة هذه الوخامة من القطر قد عازمت الحكومة على فتح بنك مثل بنوك الممالك المتقدمة ، ويكون له امتياز وسلطة فى تسعير العملة سالفة الذكر والعملة الأجنبية والأوزان وتسعير أصناف الزراعة والتجارة الجارية ، الأخذ والعطاء فيها سواء كانت بالمزايدات أو بالممارسة أو بالإعلانات ، وفتح اعتمادات وقبول التجاويل والرجع المبرية ، لما فيه من إزالة العذر ، واتساع نطاق التجارة ، ومنع تداول النقود بغير قيمتها المقررة » .

وفى العام التالى (١٨٤٤) ، استقدم الباشا السيور « روسيه » Rousset ، أحد موظفى وزارة المالية الفرنسية ، مدة عامين لإصلاح المالية والإدارة المصرية بصفة عامة ، ووجد « روسيه » عند حضوره أن السلطة كلها تتركز فى شخص الباشا ، وأن الإدارة كانت تشرف عليها إحدى الهيئات المقربة إليه ، فتصدر القرارات من هذه الهيئة إلى مختلف المصالح والدواوين ، والظاهر أن « روسيه » كان يشير إلى مجلس شورى المعاونة ، وكان الفساد فاشيا فى هذا المجلس ، ولم يكن لنظار الدواوين ورؤساء المصالح عمل سوى تنفيذ ما يصدره إليهم من قرارات ، وكان كل ديوان يتولى بنفسه حساب ما يحصله من الإيرادات ، وكثيرا ما كانت تقيد هذه الإيرادات مرتين ، كما أدى تضارب الاختصاص إلى إشاعة الفوضى فى جميع فروع الإدارة . وقد قدم « روسيه » عدة اقتراحات عمل بها الباشا ، فمطل شورى

المعاونة في عام ١٨٤٤ ، ووسع سلطات نظار الدواوين ، واتخذ لضبط أعمال «الخزينة» بعض إجراءات ، منها أنه كتب إلى ناظرها شريف باشا في ١٥ مايو ١٨٤٤ (٢ جمادى الأولى ١٢٦٠) يأمره بأن يكف عن كظها بالموظفين إذ أن إيرادها لم يزد على ١٢٠,٠٠٠ كيس ، كما توعدده الباشا بأنه إذا لم يبادر « بتقديم ميزانية مستوفاة » فإنه سيثبت إليه « كافي بك والفرنساوى (أى الميسو « روسيه ») ، لإتمام هذا الأمر إن كان غير كفء لهذه الأعمال . ومن الإجراءات التي اتخذها الباشا كذلك تبسيط أعمال الحسابات ، واتباع الأساليب والقواعد الفرنسية . ولعل أهم إصلاح قام به الباشا في هذا الشأن تنظيم المراقبة المالية أو التفتيش على دواوين الحكومة ، وكان يقوم بالتفتيش أو المراقبة منذ عهد طويل « ديوان الجرنال » وقد عني بعض الكتاب بتاريخ هذا الديوان ، على اعتبار أن « الجرنال » ، كان جريدة حكومية ، اقتضت على الوالى ومأموريه وأنه « عبارة عن تقارير ترفع للوالى في أوقات معينة ، ويوزع منها على موظفى الحكومة المسئولين ، ليشاركوا مع السياسة العليا في الاتجاهات التي احتوت عليها التقارير ، والتي من شأنها أن تجعلهم على علم بمجريات الحوادث ، وتدلمهم على الأمور التي تهتم الوالى وحكومته » . غير أنه كان للديوان ، إلى جانب هذه الناحية الصحفية ، عمل آخر لعله يفوقها أهمية ، ونعنى به المراقبة المالية . ويؤخذ مما ذكره « دنى » Deny عن تاريخ « ديوان الجرنال » أن تنظيمه يستند إلى اللامحة التي أصدرها المجلس العالى في بداية ربيع الثانى ١٢٤٤ (١١ أكتوبر ١٨٢٨) ، وقد جاء فيها أن الديوان « مؤسسة الغرض منها توضيح الشئون الهامة ، حتى يمكن إنجاز الأعمال الإدارية على خير وجه ، في دواوين الوجه القبلى والوجه البحرى ومصر (المحروسة) » . وقبل صدور هذه اللامحة — وربما كان ذلك في عام ١٨٢٥ — كانت هناك ثلاث « ورش » أو أقسام ، مهمتها تسلم التقارير المرسلة من هذه الجهات الثلاث ، ويشرف عليها « ناظر عموم » وكان مقرها القاهرة ، ولكن « ورشة » الوجه البحرى انتقلت بعد ذلك إلى المنصورة فالجعفرية ، حتى إذا كان ترتيب عام ١٨٢٨ عند صدور اللامحة ، أنشئت ست ورش مختلفة ، وظل الحال على هذا المتوال إلى أن قرر الباشا تنظيم المراقبة المالية في عام ١٨٤٤ ، فاستعملت كلمة « تفتيش العموم » أو « ديوان عموم التفتيش » ، وعلى رأسه مدير ووكيل ، وهو يصدر القرارات أو المنشورات التي يجب على المصالح تنفيذها ، ويمتد « مجلس الباشكاتب » لبحث المسائل الهامة إذا دعت الضرورة ، وثانيها « تفتيش الأقاليم القبلية » ، وثالثها « تفتيش الأقاليم الوسطى » ، ورابعها « تفتيش الأقاليم البحرية » ، وغنى عن البيان

أن هذا « التفتيش » كان غير « ديوان تفتيش الحسابات » الذي تحدث عنه قانون السياسة في عام ١٨٣٧ .

وفي بداية عام ١٨٤٦ طلب الباشا إلى الميسو « روسيه » أن يضع تقريراً وافياً عن النظام الإداري وعن الهيئات والوحدات الموجودة بفرنسا ، وكلف بمبحث هذا التقرير واقترح ما يمكن اقتباسه منه لجنة من أعضائها شريف باشا ناظر الخزينة ، وباسايوس بك مدير الحسابات ، والميسو « روسيه » نفسه ، وعند ما أتمت اللجنة مهمتها ، وافق الباشا على بعض قراراتها الهامة في يولية ١٨٤٦ ، وكان من أثر ذلك زيادة السلطة التي منحت للنظار ، فصار الموظفون في كل مصلحة يخضعون لسلطان الناظر المختص مباشرة ، وأعدت سجلات خاصة تدون فيها جميع الأوامر التي يصدرها الباشا ورؤساء المصالح ، ورؤى أن تؤلف لجنة لإعداد « قانون إداري » ، كما كان من أهم القرارات التي اتخذت وضع « ميزانية » للدولة ، ولم يشأ محمد علي أن يقف عند هذا الحد ، فأرسل سامي باشا إلى باريس للوقوف على الأنظمة المتبعة في الدواوين ودراسة أساليب الإدارة الفرنسية ، وكتب في ١٨ يولية ١٨٤٦ خطاب توصية إلى الوزير « جيزو » Guizot ، لكيلا يدخر وسعاً في مساعدة سامي وتسهيل مهمته .

وهكذا اتخذ الباشا من الإجراءات ما يكفل تنظيم المالية المصرية ، وأمكن بفضل ما بذل من جهود في هذا الشأن أن يحصل القنصل الفرنسي « بارو » Barrot على أرقام الميزانية في عام ١٨٤٦ ، فكتب إلى حكومته أن الإيرادات بلغت ١٦٠,٨٤٠ كيساً أي ٤,٢٠٠,٨٠٠ جنيه أو ما يساوي ١٠٥,٠٢٠,٠٠٠ فرنك وأن المصروفات بلغت ٤٠٩,٠٠٠ كيس أي ٢,٠٤٠,٠٠٠ جنيه أو ما يعادل ٥١,١٢٥,٠٠٠ من الفرنكات .

١٠ — الأمن

كان استقرار السلام الداخلي من أهم ما عنى به الباشا منذ اعتلائه أريكة الولاية ، ولم تكن المحافظة على الأرواح والأعراض والأموال إذ ذاك بالأمر الهين اليسير لكثرة عوامل الاضطراب في أوائل سني الحكم ، وكان أشد تلك العوامل خطراً وأظهرها أثراً ، وبخاصة فيما بين عامي ١٨٠٥ و ١٨١١ وجود ذلك العدد العظيم من الأرثوذكس ، والدلاة والترك وغيرهم من الجنود الذين اشتركوا في طرد الفرنسيين من مصر بمعاونة الإنجليز ، فقد اعتمد عليهم

الولاية المرسلون من قبل الدولة العثمانية في تأييد سيادة السلطان الشرعية ، ولم يكن ثم مناص من أن يعتمد عليهم محمد علي في بداية الأمر - وهو أحد رؤساء القوات الألبانية - في تحقيق أغراضه ، ولكنهم كانوا في الواقع مصدر متاعب كثيرة ، إذ نزلت بالأهلين على أيديهم كوارث لا حصر لها ، حتى إذا ضاق ذرعهم وحيل صبرهم من هول ما حل بهم أخذوا يجأرون بالشكوى ، وصاروا يتمنون عودة الفرنسيين أو قدوم غيرهم من الأجانب ، عسى أن يخلصهم الفاتحون الجدد من هذا الشر الذي ابتلوا به ، وهو شر يحدث عنه الجبرتي مؤرخ هذا العصر حديثاً مسهباً ، يمدد ما اجتريحه الجنود من فظائع ، وما كانت تنطوي عليه أذالغ الناس من غضب مكظوم . قال الشيخ في حوادث شهر صفر من عام ١٢٢٢ (أبريل ١٨٠٧) « وفيه نزل الدلانية إلى بولاق ، وكذلك الكثير من العسكر ، وحصل منهم الإزعاج في أخذ الحير والجمال قهراً من أصحابها ، ونزلوا بخيولهم على ربب البرسيم والفلال الطائفة بناحية بولاق وجزيرة بدران ، فرعتها وأكلتها بهائمهم في يوم واحد ، ثم انتقلوا إلى ناحية منية السيرج وشبرا والزاوية الحمراء والطرية والأميرية ، فأكلوا زروعاً الجميع ، وخطفوا مواشيهم ، وفجروا بالنساء ، واقتضوا الأبقار ، ولاطوا بالنملات ، وأخذوهم وباعوهم فيما بينهم ، حتى باعوا البعض بسوق مكة وغيره ، وهكذا يفعل المجاهدون ، ولشدة قهر الخلائق منهم وقبح أفعالهم تمنوا بحىء الإفرنج من أى جنس كان ، وزوال هؤلاء الطوائف الخاسرة ، الذين ليس لهم ملة ولا شريعة ولا طريقة يحشون عليها ، فكانوا يصرحون بذلك بسمع منهم ، فيزداد حقدهم وعداوتهم ، ويقولون أهل هذه البلاد ليسوا مسلمين ، لأنهم يكرهونا ويحبون النصارى ، ويتوعدونهم إذا خلصت لهم البلاد ، ولا ينظرون لقبح أفعالهم » .

وكثيراً ما أمعن الجنود في إساءة معاملة الأهلين ، كلما دخلت جموعهم القاهرة ، أو طلب إليهم الخروج من العاصمة ، في غزوة من الغزوات المتعددة ضد البكوات المماليك ، أو لغير ذلك من الشئون . وكان كبح جماح « الدلانية » بنوع خاص أمراً جد عسير ، لقي الباشا في سبيله كثيراً من العنت والمشقة ذلك بأن هؤلاء الأخطا كانوا يستبيحون لأنفسهم اغتصاب ما يريدون من أيدي الأهلين وبيوتهم ، ومن حوانيت التجار و « حواصلهم » ، كما كانوا يفرضون أنفسهم على الناس ضيوفاً ، فيلجئون الدور من غير استئذان أصحابها ، يأكلون ويشربون ، وينهبون ويفجرون ، ثم ينتهي بهم الأمر إلى إرغام أصحاب هذه الدور على إخلائها أو دفع تعريض لهم لقاء جلاشهم عنها . ويصف الشيخ الجبرتي طريقة غضب البيوت من أصحابها فيقول في حوادث شعبان ١٢٢٢ (أكتوبر ١٨٠٧) « فتأتى الطائفة

منهم إلى الدار المسكونة ، ويدخلونها من غير احتشام ولا إذن ، ويهجمون على سكن الحرم بحجة أنهم يتفرجون على أعالي الدار ، فتصرخ النساء ، ويجتمع أهل الحطة ويكامونهم فلا يلتفون إليهم ، فيعالجونهم مرة باللاطفة ، وأخرى بكثرة الجمع ، إن كان بهم قوة ، أو بمعونة ذي مقربة . وإذا انفصلوا فلا يخرجون من الدار إلا لمصلحة أو هدية لها قدر . ويشترطون في ذلك الشيلان الكشميري ، فإذا أحضروا لهم مطلوبهم فلا يعجب كبيرهم ويطلب أحمر أو أصفر . . . وذلك خلاف ما يأخذونه من الدراهم ، فإذا انصرفوا وظن صاحب الدار أنهم انجلوا عنه ، فيأتيه بعد يومين أو ثلاثة خلافهم ، ويقع في ورطة أخرى ، مثل الأولى أو أخف أو أعظم منها .

وكذلك كان من عوامل الاضطراب في سنوات الحكم الأولى ، صعوبة دفع الرواتب لهؤلاء الجند في أوقاتها ، مما أثار الفتن والقلاقل ، «لأن المسكر الأرثود والترك والدلائية» كثيراً ما كانوا ينهزون فرصة المطالبة بهذه الرواتب المتأخرة ، فيخرجون إلى الأسواق ، ينهبون التاجر ، ويفتكون بمن يتصدى لمنهم من الأهالي ، وكثيراً ما عجزت الحكومة عن ردعهم . ولعل أخطر هذه الحوادث شأناً ، تلك الحادثة التي وقعت في ٢٦ أكتوبر ١٨٠٧ ، وكادت تشتعل بسببها نار الفتن في القاهرة . فقد اجتمع «عسكر الأرثود والترك على بيت محمد علي باشا ، وطلبوا علائقهم ، فوعدهم بالدفع ، فقالوا لا نصبر ، وضربوا بنادق كثيرة ، ولم يزالوا واقفين ، ثم انصرفوا وتفرقوا ، وارتجت البلدة ، وأرسل السيد عمر مكرم إلى أهل النورية والمقادين والأسواق ، يأمرهم برفع البضائع من الحوانيت ، ففعلوا وأغلقوها ، فلما كان قبيل الغروب ، وصل إلى بيت الباشا طائفة الدلائية ، وضربوا أيضاً بنادق ، فضرب عليهم الباشا كذلك . . . ويات الناس متخوفين ، وخصوصاً نواحي الأزهر ، وأغلقوا البوابات من بعد الغروب ، وسهروا خلفها بالأسلحة ، ولم تفتح إلا بعد طلوع الشمس . . . » ، وقد استمرت هذه الاضطرابات في الأيام الثلاثة التالية ، «وأشيع في البلدة أن المسكر نهبوا بيت الباشا ، وزاد اللفظ والاضطراب ، ولم يعلم أحد من الناس حقيقة الحال ، حتى ولا كبار المسكر ، وزاد تخوف الناس من المسكر ، وحصل منهم عربدات وخطف عمائم وثياب وقتل أشخاص .. »

وإزاء هذه الاضطرابات المتكررة ، وجد الباشا أن خير وسيلة للخلاص من شرور هؤلاء الجند هي إرسالهم في الحملات المتعددة ضد بكوات المالك ، وترحيل أكثر الطوائف شغباً إلى بلادها ، ونقى زعمائها ، ولو أن نفى كبار الجند لم يكن بالأمر اليسور ، إذ كانوا

« لايهون بهم مفارقة مصر ، التي صاروا فيها أمراء وأكابر ، بعد أن كانوا يتخبطون في بلادهم ، ويتكسبون بالصنائع الدنيئة . » ولهذا لم يكن غريبا أن يعصى هؤلاء الزعماء أوامر الباشا ويحشدوا الجنود للاشتباك مع قوات الحكومة في معارك دامية وسط شوارع القاهرة وفي خططها وبين دورها . وكأنما لم يكن في ذلك ما يكفي لإزعاج الأهلى وتعرىض حياتهم للخطر ، فصار هؤلاء التمردون ينتهزون فرصة هذه الالتحامات فيقتحمون الدور للسلب والنهب ، كما حدث حين أراد الباشا أن يفتى (رجب أغا الأرثوذكس) ، إذ أرسل إليه في ١٩ نوفمبر ١٨٠٧ « بأمره بالخروج والسفر ، بعد أن قطع خرجه وأعطاه علوفته » فرفض رجب أغا أن يصدع بما أمر ، ثم « جمع جيشه إليه من الأرثوذكس بناحية سكنه » بياب اللوق ، وعندئذ سير عليه الباشا قوة من ناحية باب الحرق (باب الخلق) ، وزاد الحرج عندما حضر أيضا الجمل الكثير من الأراك وكبرائهم من جهة المدايح ، وعمل كل منهم متاريس من الجهتين . ولما التجم الفريقان ، اقتحم الجنود الدور ، وصاروا يطلقون البنادق ، حتى أفرعوا النساء ، فصرن « يصرخن ويصحن بأطفالهن ، ويهربن إلى الحارات الأخرى ، مثل حارة قواديس وناحية حارة عابدين . . . وطفقت المساكن تنهب الأمتعة والثياب والفرش ، ويكسرون الصناديق ويأخذون ما فيها ، ويأكلون ما في القدور من الأطعمة في تهاو رمضان من غير احتشام » وشهد الشيخ الجبرقى « أثر قبيح فعلهم ببيت (سيدى محمد المعروف بأبى دفية ، الملاصق لمسكن طائفة من الأرثوذكس) من الصناديق المكسرة ، وانتشار حشو الوسائد والمراتب ، التى فتقوها وأخذوا ظروفها ، ولم يسلم لأصحاب المساكن سوى ما كان لهم خارج دورهم وبعيدا عنها ، أو وزعوه قبل الحادثة . » أما هذه البكارة فقد استمرت « ثلاثة أيام بلياليها ، فلما كانت ليلة الإثنين (٢٢ رمضان ١٢٢٢ ، ٢٣ نوفمبر ١٨٠٧) حضر عمر بك ، كبير الأرثوذكس الساكن ببولاك ، وصالح قوج إلى رجب أغا المذكور ، وأركباه وأخذاه إلى بولاك ، وبطل الحرب بينهم ، ورفعوا المتاريس فى صباحها وانكشفت الواقعة عن نهب البيوت ونقبتها وإزعاج أهلها ، ومات فيما بينهم أنصار قليلة ، وكذلك مات أناس وانجرح أناس من أهل البلد . » وقد سافر رجب أغا بعد ذلك إلى بلاده من ناحية دمياط ، فى ٢٦ نوفمبر من السنة نفسها ، وتخلف عنه كثير من عساكره وأتباعه . أما الباشا فقد استمر فى إخراج هؤلاء الجند المفسدين من مصر كلما سنحت الفرصة ، فقطع فى الشهر التالى « رواتب طوائف من الدلاة ، وأمروا بالسفر إلى بلادهم » . وبعد مذبحة القلعة ، « خرج — فى ١٤ مارس ١٨١١ — عدة من عسكر الدلاة نحو الخمائة نفر ، إلى

ناحية قبة العزب ليسافروا إلى بلادهم ، فاستمروا في قضاء أشغالهم أياما ثم سافروا .
وعندما استتب للبasha الأمر وتأييد سلطانه في البلاد بعد القضاء على المالك ، استطاع أن
يكبح جماح هؤلاء الجنود إلى حد كبير ، فأخرج عددا عظيما منهم إلى بلاد العرب في حملته
على الوهابيين ، وبلغ من اطمئنان البasha إلى قدرته على إخضاعهم ، أنه لم يتردد في تكليف
« عماله » في مقدونيا والأناضول ، أن يجمعوا الجنود الألبان وغيرهم ، لإرسالهم إلى ميادين
القتال الجديدة في (يولية ١٨١١) ، وقد ظلت الحال على ذلك فترة ، حتى إذا قرر البasha
إنشاء النظام الجديد تجددت الاضطرابات . قال الشيخ الجبرتي في حوادث ٢٥ شعبان ١٢٣٠
(٣ يولية ١٨١٥) ، « وفيه أمر البasha لجميع المساكر بالخروج إلى الميدان ، لعمل التعليم
والراحة خارج باب النصر حيث قبة العزب ، فخرجوا من ثلث الليل الأخير ، وأخذوا في
الراحة والبندقة المتواصلة المتابعة مثل الرعود ، على طريقة الإفرنج ، وذلك من قبيل الفجر
إلى الضحوة ، ولما انقضى ذلك رجعوا داخلين إلى المدينة في كبكية عظيمة ، حتى زحوا
الطرق بنحيولهم من كل ناحية ، وداسوا أشخاصا من الناس بنحيولهم ، بل وحميرا أيضا ،
وأشيع أن البasha قصده إحصاء المسكر ، وترتيبهم على النظام الجديد وأوضاع الإفرنج ،
ويلبسهم الملابس المقمطة ، ويغير شكلهم وحصل في المسكر قلقلة ولفظ ، وتناجوا فيما
بينهم ، وتفرق الكثير منهم عن مخادعهم وأكابرهم ، ووافقهم على النفور بعض أعيانهم ،
واتفقوا على غدر البasha واتفقوا على الهجوم عليه في داره بالأزبكية . . . » ، ولكن
البasha لم يلبث أن وقف على ما يبيتون له ، وأفسد عليهم مؤامرتهم ، إذ « صعد إلى القلعة
وتبعه من يثق به من المساكر ، وانحزم أمر المتوافقين ، ولم يسمعهم الرجوع عن عزيمتهم
فساروا إلى بيت البasha يريدون نهبه ، فنانهم الرابطون ، وتضاربوا بالرصاص والبنادق ،
وقتل منهم أشخاص . . . فاجمع رأيهم ، لسوء طباعهم وخيث عقيدتهم وطرائقهم ، أنهم
يتفرقون في شوارع المدينة ، وينهبون متاع الرعية وأموالهم ، فإذا فعلوا ذلك فيكثر جمعهم
وتقوى شوكتهم ، ويشاركهم المتخلفون عنهم ، لرغبة الجميع في القبايح الذميمة ، ويمودون
بالغنيمة ، ويحصلون من الحواصل ، ولا يضع سعيهم في الباطل ، كما يقال في المثل ، ما قدر
على ضرب الحمار فضرب البرذعة ، وتزلوا على وسط قصبة المدينة ، على الصليبة ، على
السروجية ، وهم يكسرون ويهشمون أبواب الحوانيت المغلقة ، وينهبون ما فيها . . . » .
وقد استمر خوف الناس بعد ذلك مدة ، وتوقعوا تكرار هذه الحوادث والكوارث ،
وليس أدل على قلق النفوس واضطراب الخواطر ، مما حدث في أوائل شهر رمضان ١٢٣٠

(أغسطس ١٨١٥) ، إذ « حصل في الناس زعجة وكرشات ، وأغلقوا البوابات والدروب ، واتصل هذا الأزعاج بجميع النواحي حتى إلى بولاق ومصر القديمة ، ولم يظهر لذلك أصل ولا سبب من الأسباب مطلقاً » . وبعد أيام قلائل حدث « مثل ذلك المتقدم من الأزعاج والكرشات ، بل أكثر من المرة الأولى . . . ولم يظهر لهذه الحركة سبب أيضاً وتقول الناس بطول نهار ذلك اليوم أصنافاً وأنواعاً من الروايات والأقاويل التي لا أصل لها » ويصف الجبرتي ما فعله الباشا لتسكين خواطر الأهلين ، ووقف اعتداءات المساكر فيقول « استمر الباشا بالقلمة يدبر أموره ، ويجذب قلوب الناس من الرعية وأكابر دولته ، بما يفعله من بذل المال ورد النهوبات ، حتى ترك الناس يسخطون على المسكر ويترضون عنه » كما صار يقول « بسمع من الحاضرين ، ما ذنب الناس معهم ؟ . . . ها أنا إلى منزل بالأزبكية ، فيه أموال وجواهر وأمتعة وأشياء كثيرة ، وسراية ابني إسماعيل باشا ببولاق ، ومنزل الدفتردار ، ونحو ذلك ، ويتجسبل ويتحوقل ، ويعمل فكرته ، ويدبر أمره في أمر المسكر وعظائمهم ، وينعم عليهم ، ويمطيهم الأموال الكثيرة والأكياس العديدة لأنفسهم وعساكرهم » . وهكذا استطاع الباشا ، بفضل دهاءه وحسن سياسته ، أن يقضى على هذه الفتنة . ومنذ حوالى عام ١٨١٥ بدأت متاعبه من ناحية المسكر تقل إلى حد كبير ، فلم يصدر عنهم ما يشبه العصيان ، ولم يعتدوا على أحد من الأهلين ، إلا في حالات نادرة جداً ، بل كادت اضطراباتهم تنقطع تماماً فيما تلا ذلك من الأعوام .

على أن اضطراب الأمن في سنوات الحكم الأولى لم يكن راجعاً إلى مسلك الجند وحدهم ، بل كان راجعاً كذلك إلى انتشار السراق في الريف والمدن ، وبخاصة في القاهرة والإسكندرية . ويرى بعض المعاصرين أن كثرة اللصوص وقطاع الطرق إنما نشأت عن شدة الضنك الذي مد رواقه على البلاد ، حتى غدا كثير من الناس لا يستطيعون الحصول على ما يسد الرمق ويقيم الأود ، إلا بشق النفس وخلع الضرس ، وهكذا بدت على أفراد الشعب مظاهر الإملاق ، وزاد عدد المتسولين ، حتى اكتظت بهم شوارع المدن ، وانخرط بعضهم في سلك اللصوص وقطاع الطريق . وكان هؤلاء ذوي جرأة شديدة ، بلغت بهم حدا جعلهم ينشئون في عاصمة البلاد « نقابة » تنظم خطط السطو ، وتهرب المبرقات واقتسامها ، وأعجب من ذلك أن عدوان أولئك الأشرار لم يكن مقصوراً على الرعية وحدها ؛ بل كان للباشا كذلك نصيبه من هذا العدوان ، وقد ذكر الشيخ الجبرتي حادثين يدلان على ما بلغه هؤلاء اللصوص من جرأة وقلة مبالاة ، وقع أحدهما في أغسطس ١٨٠٧ ، حين استضاف الباشا بعض الإنجليز الذين حضروا إلى القاهرة لمفاوضته ، عقب الهزائم التي لحقت بحملة فريزر في رشيد والحماة ؛

إذ « أنزلهم الباشا في خيمة بمخيمه بانيابة » فسطا عليهم اللصوص وجردوهم من ملابسهم .
أما الحادث الثاني فقد وقع في شهر شعبان ١٢٣١ (يونية — يولية ١٨١٦) ، وذلك « أن
بعض العيارين من السراق ، تعدوا على قهوة الباشا بشبرا ، وسرقوا جميع ما بالنصبة من
الأواني والبكارج والفناجين والظروف ، فأحضر الباشا بعض أرباب الدرك بتلك الناحية ،
وألزمه بإحضار السراق والمسروق ولا يقبل له عذرا في التأخير ، ولو يصالح على نفسه بخزينة
(والخزينة ألف كيس) ، أو أكثر من المال ، ولا يكون غير ذلك أبدا ، وإلا نكل به
نكالا عظيما ، وهو المأخوذ بذلك ، فترجى في طلب المهلة ، فأمله أياما ، وحضر بخمسة
أشخاص ، وأحضروا المسروق بتمامه لم ينقص منه شيء ، وأمر بالسراق نخوزقوهم في نواحي
متفرقين ؛ بعد أن قرروهم على أمثالهم ، وعرفوا عن أما كنهم ، وجمع منهم زيادة عن
الخمسين ، وشنق الجميع في نواحي متفرقة بالأقاليم ، مثل القليوبية والغربية والمنوفية . »
ومع أن الباشا كان يأخذ اللصوص بالحزم والشدّة ، فقد كان هؤلاء الأشرار يجدون فيما
ينجم عن ثورات الجنود الأرثوذكس والدلاة والمغاربة من هرج ومرج ، فرصة مواتية للسطو
على الدور ، وارتكاب حوادث النهب والسلب . على أن السراق ما كانوا يعدمون مناسبات
أخرى يحسنون استغلالها ، وآية ذلك ما ذكره الشيخ الجبرتي في حوادث عام ١٢٢٥
هجرية (١٨١٠) عندما حصلت في شهر المحرم الحرام (فبراير) : « زلزلة عجيبة مزعجة ،
ارتجت منها الجهات ثلاث رجات متواليات واستمرت نحو أربع دقائق » ، سقط بسببها بعض
الدور القديمة ، وتشققت جدران بعضها الآخر ، « فارتعج الناس منها من منامهم ، وصار لهم
جلبة ، ... وخرج الكثير من دورهم هارين إلى الأزقة ، يريدون الخلاص إلى الفضاء مع
بعده عنهم » . وانتهز اللصوص فرصة تردد الشائعات عن حدوث « زلزلة » أخرى ، بعد أيام
قليلة من وقوع « الزلزلة » السابقة ، وخرج الناس مهرولين « إلى شاطئ النيل ببولاق ،
ونواحي الشيخ قر ، ووسط بركة الأزيكية وغيرها ، فتسلق العيارون والحرامية تلك
الليلة على كثير من الدور والأبناكن وقتشوها » ، أما أهل القاهرة فقد رجعوا إلى دورهم
بعد أن انتفى الليل دون أن تحدث « الزلزلة » ، ولم يجدوا فيها شيئا لم تمتد إليه أيدي
اللصوص ، ولعل هذا هو السر في أن الحكومة أخرجت المتأدين إلى الأسواق يحذرون
الناس « بأن لا أحد يذكر أمر الزلزلة » وينذرون بصارم العقاب « كل من خرج لذلك من
داره » . ولم تكن حال الريف خيرا من حال المدن ، إذ انتشرت فيه « مناسر » اللصوص ،
ووصلت أخبار حوادثهم إلى العاصمة ، فكان لها وقع أليم في نفوس القاهريين ، حتى لقد

بلغ منهم الخوف مبلغاً جعلهم يتخذون من دورهم ودروبهم معقل صغيرة ، يتحصنون فيها عند توقع الشر . ويصف الجبرتي طرفاً من ذلك في حوادث أول محرم ١٢٣٥ (١٢٠ أكتوبر ١٨١٩) حيث يقول ، « وفي أول محرم وما قبله بأيام ، حصل بالأرياف ، بل وبداخل المدن ازعاجات بسبب تواتر سرقات وإشاعة مناسر وحرامية ، وعمد الناس أبواب الدور والدروب ، وحصل منع الناس من المسير والمشى بالأزقة من بعد الغروب ، وصار ككتخدايك وأغات التبديل والوالى يطوفون ليلاً بالمدينة ، وكل من صادفوه قبضوا عليه وحبسوه ، ولو كان مما لا شبهة فيه ، واستمر هذا الحال إلى آخر الشهر » .

ولم يكن ثم مناص من أن يولى الباشا أمر هؤلاء المراق ومناصرهم بالغ اهتمامه ، فبذل جهوداً جبارة لقطع دابرهم ووضع حد لجرائمهم . وكان ديوان القلمة — أو ديوان الخديو — يشرف على الأمن في القاهرة ، إذ كان بها عدة « قرقولات » ، أهمها وأكبرها في شارع الموسيقى ، وفي كل منها ضابط مهمته الاستماع إلى شكاوى السرقات وحوادث الاعتداء ، التي لم يكن نظرها من اختصاص قاضى المحكمة ، حتى إذا أتم الضابط تحقيقاته رفعها إلى ديوان الخديو للفصل فيها . وكان من عمل الضابط كذلك الفحص عن الموازين والكاييل ، وتفتيش المحال العامة ، والقبض على المذنبين ، وتوقيع العقوبة عليهم . أما صاحب الإشراف العام على أعمال الشرطة فهو الكتخدا ، أو وكيل الباشا . ولم تقف جهود الباشا في ضبط الأمن عند هذا الحد ، فقد عمد إلى الإكثار من العسس ، الذين كانوا يذرعون شوارع المدينة ودروبها في الليل ، كما عمد إلى استخدام « البصاين » ، الذين كانوا يندسون بين الناس لتسقط أخبار اللصوص ، ومراقبة نشاط من يشبه في سلوكهم . وكان الباشا يصطنع الشدة في معاقبة المجرمين ، غير أن العقوبات كانت تختلف باختلاف الجرم ، فمنها الجلد ، ومنها حلق اللحية ، وهو عقوبة لها خطرهما ، لأن الرجل إذا أرغم على إزالة لحيته ، كان عليه أن يتوارى عن أعين الناس خجلاً من هذه الإهانة التي لحقته ، وكان يفقد سلطانه على « حريمه » ، وتسقط هيئته بين معارفه وأهل بيته . وكانت هناك عقوبة « الحبس البسيط » والسجن في « اللبان » وكثيراً ما كان المذنبون يرسلون للعمل في ترسانة الإسكندرية ، أو يجندون في خدمة الجيش ، كما كانوا يعاقبون « بجزم الأنوف » والتجريس « وقطع الأيدي والتعذيب والنفي والشنق ، وكان الموت شتقاً من نصيب أبناء العرب وحدهم ، إذ كان « العثماني » يعدمون بقطع رؤوسهم . أما الإعدام بالخازوق فلم يحدث إلا نادراً ، وهو أشد العقوبات هولاً وأبغضها إلى قلوب المذنبين .

وكان وكيل الباشا « لاذ أوغلي محمد آغا » أو « محمد آغا لاذ » كما يدعو الجبرني ، شديد العناية بمعرفة « ما هو قائم بأفكار سكان القاهرة وغيرها ، من ذراري أسرات اعتادت أن تعيش من كسب غيرهم ، وتوارثوا ذلك عن آبائهم وأجدادهم . ممن يزاحمون الحكماء في أحكامهم ، ويقاسمون العمال في ثمره أعمالهم ، ويسلبون من ذوى الأموال أموالهم » ، ولهذا وضع نظاماً دقيقاً للتجسس على أحوال هؤلاء الناس . وبهذه الوسيلة أمكن معرفة المجرمين والأشرار ، والعمل على إبعادهم ، والحيلولة دون وقوع كثير من الجرائم ، والقضاء على الحركات التي من شأنها إثارة الخواطر والتحريض على العصيان . وعلى الرغم من اعتزال « لاذ أوغلي » منصب السكتخانية في فبراير ١٨١٩ ، وسفره إلى الوجه القبلي « في مقدمة الجردة (الرسالة لفتح السودان) » ، فقد ظل نظام التجسس معمولاً به ، وكان من الوسائل التي اعتمد عليها الباشا في مراقبة الماثلين بالأمن ، وبخاصة عندما بدأت العلاقات تتوتر بينه وبين السلطان ، وغدا استقرار النظام في داخل البلاد أمراً تستلزمه ضرورة العمل على توجيه كل جهود الأمة والحكومة إلى ميادين الحرب والسياسة . فقد ذكر « بوكتي » Bockty ، أحد رجال القنصلية الروسية بالقاهرة ، في مايو ١٨٣٢ ، أن خمسين « قواصا » كانوا يطوفون أنحاء المدينة ، ويقدمون إلى السكتخدا حبيب أفندي ، وكيل الباشا في ذلك الحين ، تقارير عما يترامى إلى سمعهم أو يتصل بعلمهم ، حتى لا تؤخذ بالحكومة على غرة في مسائل الأمن والنظام .

على أن الباشا إذا كان قد استطاع الحد من شرور الجنود واللصوص ، فقد كان عليه أن يعالج مشكلة الأوربيين الذين نزحوا إلى مصر فراراً من وجه العدالة ، أو ابتغاء كسب غير شريف من وراء الاشتغال بالتهريب وما إليه .

والواقع أن وجود الأجانب بمصر ، في مطلع القرن التاسع عشر ، لم يكن يسبب أية متاعب لحكومة الباشا ، إذ كان عددهم قليلاً ، وكانت القوانين القديمة الخاصة بشروط إقامتهم ونشاطهم نافذة . كما أن أحوال البلاد وقتذاك لم تكن تشجعهم كثيراً على مزاولة التجارة أو ولوج غيرها من أبواب الرزق التي تنفق وميوهم . ولكن الحال لم تلبث أن تغيرت في الشطر الأخير من عهد محمد علي ، فلم تسكن الشروط الموضوعة لإقامة الأجانب مرعية ، بل كان يكفي أن يقيدوا أسماءهم في سجلات قنصلياتهم حتى يتمتعوا بحق الإقامة ، ولم تكن حكومة الباشا ، إيماناً منها في انتهاج خطة التسامح ، تطلب إليهم تقديم ضمانات معينة ، كي تطمئن إلى سلوكهم ، وكان من أثر هذا التسامح أن غزا البلاد سيل من العاطلين والأوشاب ، أشاعوا في كبريات المدن ألواناً من القوضى والاضطراب ، إذ كثرت اعتداؤهم على الأهالي بل وعلى

رجال الحكومة من حفظة الأمن والنظام ، لذلك حاول الباشا أن يضع حدا لنشاطهم الرذول ، ولما كان هذا الأمر متعذرا من غير مؤازرة القناصل ، فقد أصدر إليهم بوغوص بك ، في ٢٢ مايو ١٨١٩ ، منشورا يلفت نظرهم فيه إلى ما يحدثه بعض مواطنيهم الوافدين إلى الإسكندرية من فوضى واضطراب ، راجيا ألا يبتخلوا بالمعاونة في وضع نظام يكفل استقرار الأمن والسلام ، في المدن التي يكثر بها هذا الصنف من الأجانب ، وقد لقيت هذه الدعوة ترحيبا من بعض القناصل ، وفي طليعتهم قنصل روسيا العام المسيو « سيفيني » Civigny ، فقد رأى أن يزود رعايا دولته بتذكرة أو بطاقة مميونة بتوقيع سكرتير القنصل العام ، يطالبون بإبرازها إذا ساروا في شوارع المدينة بعد ساعة معينة من الليل ، كما أصدر إليهم التعليمات ، بأن يحمل كل منهم خاتمه الخاص وقانونا مضاء ؛ عند خروجه ليلا ، حتى يستطيع العسس التعرف عليه .

وكان من أثر ما صادفته هذه الطريقة من نجاح ، أن قرر الباشا من جانبه في سبتمبر ١٨٢٩ ، أن يعمم نظام « البطاقات الشخصية » فيكون لدى « الفلاحين » بطاقات توضح محل إقامتهم والأماكن التي ينتقلون إليها للإقامة بها . وقد طلب الباشا إلى البطارقة الثلاثة الأرمنية والقبطى واليونانى ، أن يعملوا على تعميم هذه البطاقات بين أبناء طوائفهم ، وكان الغرض المباشر من هذا الإجراء أن يكون لدى سكان البلاد ما يشبه « جوازات المرور » ، يتعين عليهم إبرازها عند الرغبة في مغادرة إحدى المدن أو القرى إلى غيرها ، وبخاصة عند أبواب القاهرة ، إما للدخول إليها ، أو الخروج منها . ويظهر أن السبب الأكبر في اتخاذ هذا الإجراء ، أنه كان بالبلاد في ذلك الوقت ، عدد يتراوح بين عشرة آلاف واثنى عشر ألفا من الجنود الترك والأرمنود ، تركوا خدمة الجيش وظلوا بغير عمل ، وأخذ بعضهم ينتقل من مكان إلى آخر ، ولبت معظمهم في العاصمة ، لا هم لهم سوى إثارة الفتن وتحريك عوامل الفوضى والاضطراب . لذلك عمدت الحكومة إلى ابتداع نظام البطاقات ، حتى تستطيع مراقبتهم والتخلص منهم ، غير أن هذا النظام أثار تعليقات واحتجاجات شتى من جانب القناصل ، فقد رأى فيه بعضهم وسيلة للتفريق في المعاملة بين الأجانب وأهل البلاد ، ورأى آخرون أنه إجراء ترى الحكومة من ورائه إلى معرفة جميع من تحقق عليهم فرضة الرءوس ، حتى تزيد موارد الخزانة . وكان لاحتجاج القناصل صدها ، ففي يونية ١٨٣٠ استثنى من الخضوع لهذا النظام رعايا الدول الأجنبية ، ما داموا يرتدون الملابس الإفرنجية في الغدو والرواح . أما الذين يرتدون الملابس الشرقية من هؤلاء الرعايا ، فكان على كل منهم أن يحمل « إذن

المرور « أى بطاقة تحقيق الشخصية ، مبصومة بخاتم القنصلية ، ومكتوبة باللغة العربية . وفى يناير من العام التالى ، أرسل بوغوص إلى القناصل منشورا ، طلب إليهم الباشا فيه أحد أمرين ، إما أن يقوموا هم بتنظيم رقابة فعالة على رعاياهم فى الإسكندرية حتى لا يكذبوا صفو الأمن وإما أن يتركوا للباشا نفسه اتخاذ ما يراه من الإجراءات ، على أن يزودوه بما يمين لهم من الآراء ، ويعاونوه بما يملكون من سلطة قانونية . فاجتمع القناصل للتشاور فيما عرض عليهم ، وقر رأيتهم فى ٤ فبراير ١٨٣١ على مشروع بإنشاء هيئة « بوليسية » خاصة بمدينة الإسكندرية ، تتألف من ستين رجلا يعرفون الفرنسية أو الإيطالية ، وعليهم أن يقوموا بأعمال العسس ، ويحافظوا على الهدوء فى حى الإفرنج ، وفى الأسواق ، وفى منطقة الجمرى ، وفى المحمودية وعند أبواب المدينة ، كما أن عليهم أن يسهروا على نظافة الشوارع ، ومراقبة كل ما يتصل بشئون الصحة العامة ، ولهم أن يستعينوا برجال الجيش عند الاقتضاء ، إذ أنهم لا يحملون عصيا أو سيطا أو سلاحا . أما رئيسهم فتختاره الحكومة ، ولكن عليه أن يكون دائم الاتصال بالقناصل ، حتى يسود الوفاق ، ويؤتى هذا النظام ثمرته المرجوة .

غير أن الأحداث السياسية التى شغلت الباشا بإعداد غزوة الشام الأولى ، وتعبير الاتفاق بين القناصل ورعايا دولهم ، وعدم ارتياح الباشا إلى وجود هيئة « بوليسية » شبه مستقلة ، أدى إلى إغفال هذا المشروع ، فبقيت الحال على ما كانت عليه ، حتى إذا عجز القناصل عن كبح جماح رعاياهم ، وكثرت حوادث السرقة والتهريب ، وتعددت إهانة رجال الحكومة على أيدي أشرار الأجانب ، لم يجد الباشا بدا من اتخاذ بعض إجراءات وقرارات ، طلب إلى القناصل فى ٦ نوفمبر ١٨٣٥ ، أن يعاونوه فى تنفيذها ، محافظة على الأمن والنظام .

أما هذه الإجراءات والقرارات فيمكن تلخيصها فى ثلاثة أمور ، أولها أن يطلب إلى كل شخص يريد القدوم إلى هذه البلاد للإقامة بها ، ابتداء من ١٥ يناير ١٨٣٦ ، أن يبين عقب وصوله إليها الموارد التى يعتمد عليها فى كسب رزقه ، وأن يقدم للسلطات المحلية رجلا من خيار القوم يضمنه ويكون مسئولا عن مسلكه مدة إقامته ، وثانيها أن يطبق ذلك على جميع الأجانب المقيمين بالبلاد وقتذاك ، وثالثها أن يتعهد ريان كل سفينة تحمل إلى مصر أشخاصا لا تتحقق فيهم هذه الشروط ، بأن يعيد أولئك الأشخاص إلى الجهات التى جاءوا منها ، على نفقته ونحت مسئوليته . والظاهر أن هذه القرارات صادفت قبولا من بعض القناصل ، فقد كتب « دوها ميل » ، القنصل الروسى فى الإسكندرية ، إلى زميله فى مالطة ، بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٨٣٥ ، يطلب إليه أن يمنع ربابنة السفن الروسية من إحضار أشخاص إلى مصر

لا يستطيعون إثبات موارد عيشهم أو تقديم ضامن لهم ، من بين الوثوق بهم لدى السلطات المحلية .

ومع ذلك ظل الأجانب ، وبخاصة في القاهرة والإسكندرية ، مصدر متاعب كثيرة . فلم تنقطع شكاوى الحكومة من الجرائم التي كان يرتكبها بعضهم دون أن تصل إليهم يد العدالة بسبب النظام القنصلي القائم ، وزاد الأمن اضطرابا ، أن الأجانب كانوا يعمدون في فض منازلهم إلى طريقة المبارزة ، كما كانوا يطلقون الرصاص وسط الساكن والأحياء المأهولة ، في غير مبالاة بحياة الوطنيين ، فضلا عن أنهم كانوا يستبيحون لأنفسهم الصيد في حقول الفلاحين ، إلى غير ذلك من الأمور التي تعالت بسببها الشكاوى منهم ، حتى اضطر الباشا في أكتوبر ١٨٣٧ إلى أن يبعث بمنشور إلى قناصل الدول بالإسكندرية ، يدعوهم إلى مساعدته في اتخاذ إجراءات فعالة توضع حدا لكل هذا العبث . فلم يجدوا مناصا من الاجتماع لدى القنصل النمساوي « لاورين » Laurin ، وأقرروا رغبات الباشا في إبعاد كل أجنبي ليس له عمل يرتزق منه ، وفي ضرورة الحصول على ترخيص بحمل السلاح ، وفي تحريم الصيد بالحقول ، وإطلاق الرصاص وسط المساكن ، أو داخل حدود المدينة ، ومنع الاقتراب عند الصيد من المباني العامة ، كالمخازن « والترسانات » ومعامل البارود ، كما وعدوا بالرجوع إلى دولهم في موضوع حظر المبارزة . وكان من الأمور التي لفت بوجوص يوسف نظر القناصل إليها أن بعض العثمانيين والدميين التهمين بارتكاب جرائم معينة ، كانوا يغادرون البلاد على سفن تحمل أعلاما أجنبية ، فرارا من المحاكمة ، ولهذا طلب إليهم في سبتمبر ١٨٤١ أن يتخذوا من الوسائل ما يحول دون قبول هؤلاء وأمثالهم في السفن ، بوصفهم عمالا أو مسافرين ، ما لم يحصلوا من السلطات المحلية على تصريح بمغادرة البلاد . وفي سبتمبر ١٨٤٢ اتخذت الحكومة عدة قرارات بشأن تفتيش أمتعة السائحين . وعندما كثر وفود الأجانب إلى مصر منذ بداية عام ١٨٤٣ ، اضطر أرلين بك ، سكرتير الباشا الخاص ، في أكتوبر من العام نفسه ، إلى أن ينبه ممثلي الدول ، إلى ضرورة تعاون حكوماتهم مع الحكومة المصرية لصون الأمن في البلاد ، إذ كان يرى أنه « إلى جانب الشرفاء الذين يفدون إلى مصر للإقامة بها يجد الإنسان كثيرين لا مهنة لهم يكسبون عن طريقها عيشهم ، وهؤلاء القوم إنما قدموا إلى البلاد ، وهم على ثقة من أن في وسعهم أن يحصلوا على قوتهم بمغاصرات يقومون بها ، دون أن يزعمهم وازع أو يردعهم رادع ، كما دفعهم إلى مغادرة أوطانهم حرصهم على الإفلات من قبضة القانون » .

ومهما يكن من الأمر ، فلم تذهب عبثاً تلك الجهود الجبارة ، التي بذلها عاهل مصر العظيم ، في تطهير البلاد من حشالة الأجانب ، وفي مكافحة اللصوص وقطاع الطريق ، وفي كبح جماح التمرد من أراذل الجنود ، فقد استتمت مصر تحت حكم الباشا عهداً طويلاً بهدوء لم يجد الدكتور « جيون بورنج » إزاءه مناصاً من أن يسجل في تقريره الضافي ، أن السلام كان ييسر جناحيه على جميع أنحاء البلاد ، وأن الأمن كان يعد رواقه على البر والبحر ، وعلى قن الجبال وبطون الوديان ، وعلى البقاع العامرة بالسكان ، والأصقاع التي قل أن تطأها قدم إنسان .

١١ — فائمة القول : الباشا في سنوات الأخيرة (نشاط ووفاء) : /

قضى محمد علي على عرش مصر نيفاً وأربعين سنة ، كانت كلها عاصمة زاخرة بمجلائل الأعمال ، ومع أن الصبغة العسكرية كانت غالبية على نشاط الباشا في الشطر الأول والأكبر من حكمه ، إلا أن العاهل العظيم كان إلى جانب هذا الاتجاه العسكري ، معنياً أكبر عناية في تلك الحقبة من الزمن ، بإدخال جميع الإصلاحات التي من شأنها خلق الحكومة المدنية ودعم أركانها ، تلك الحكومة التي لا غنى عن وجودها ، ما دام يهدف إلى إنشاء الدولة المصرية الحديثة ، في ظل البيت العلوي العتيد ، لذلك لم يترتب على الحد من نشاط الباشا العسكري ، بعد أن تقررت نظم الولاية الوراثية في عام ١٨٤١ ، ركود في مشروعاته الإصلاحية ومنشآته العمرانية ، لأن هذه المنشآت وتلك المشروعات كانت ألزم لتشييد ملكه والإبقاء عليه من أي شيء آخر ، ولهذا ظل النشاط متصلاً بعد عامي ١٨٤٠ و ١٨٤١ في كل المرافق ، لا في مصر وحدها ، بل وفي السودان كذلك ، فقد عمد الباشا إلى هذا الشطر الفسيح من وادي النيل ، فأقام الإدارة المنتظمة في شتى نواحيه ، ونشر الأمن والطمأنينة في مختلف أرجائه ، وفتح أمام أهله أبواباً كانت من قبل مغلقة ، فاندفعوا منها إلى طريق الحضارة ، يحاولون اللحاق بإخوانهم ممن يسكنون شمال الوادي . ويحول دون الاسترسال في ذكر سائر أعمال محمد علي في السودان ، أن هذا البحث مقصور على شؤون مصر الداخلية ، ورغم ذلك ففي هذا الميدان وحده ما يكفي لإقامة الدليل على أن نشاط الباشا لم يفتر لحظة بعد عامي ١٨٤٠ و ١٨٤١ ، كما وقر في أذهان كثير من الناس ، لأنهم اعتقدوا خطأ ، أن جميع إصلاحات محمد علي ، كانت تدور حول محور واحد هو الجيش ، وفاتهم أن كافة أعمال الباشا ، ومن بينها الجيش ، كانت تدور حول محور آخر ، هو بناء دولة .

وما دام الأمر كذلك ، فلم يكن غريباً أن تزدحم السنوات الأخيرة من حكم محمد علي بكبريات المسائل ، التي يتطلب بحثها والبت في أمرها ، مضاء العزيمة وسعة الصدر وبعد النظر ، فهناك مكافحة الأمراض والأوبئة كالطاعون والكوليرا بين عامي ١٨٤٠ و ١٨٤٢ ، ومعالجة شئون الضرائب ، وإنشاء نظام العهد ، واستصدار الأوامر الخاصة بتنظيم الملكية العقارية ، بين ١٨٤٠ و ١٨٤٧ وهناك نظام الاحتكار ، فقد عرضت مسألته على بساط البحث من جديد ، فعنى الاحتكار الصناعي ، وظل الاحتكار التجاري موضعاً للبحث فترة طويلة حتى انتهى الأمر بفك قيوده ، وهناك مشكلة النقل وتحصيره ، وإنشاء ديوان المرور ، وضرورة الوصول إلى قرار في مسألة الطريق البري ، ومشروع القناة البحرية أو « النيلية » بين البحرين الأبيض والأحمر ، وقد برزت جميع هاتيك المسائل بين عامي ١٨٤٢ و ١٨٤٧ . أما مشروع القناطر الخيرية ، فأخذ الباشا في بحثه بصفة جدية في عام ١٨٤٣ ووضع الحجر الأساسي بيده في عام ١٨٤٧ ، وفي العام نفسه تقرر فتح الرياحات الثلاثة المعروفة . ومن أم مشآت هذا العهد حوض إصلاح السفن بالإسكندرية في عام ١٨٤٤ ، والاستحكامات التي أقيمت على الشواطئ الشمالية بين عامي ١٨٤١ و ١٨٤٥ ، وفضلاً عن ذلك كله ، فقد كان للتعليم والثقافة حظ موفور من العناية ، إذ تم إعداد « ترتيب ١٢٥٧ هـ » ، وإعادة تنظيم الوقائع المصرية ١٨٤٢ ، وسفر أكبر البعث في عصر محمد علي بأجمعه ١٨٤٤ ، ونشاط الترجمة ، وطبع الكتب العلمية والفنية والأدبية ونشرها ، وتقرير مكافآت للقائمين بترجمة هذه الكتب . ولا يصح أن يغيب عن البال أن الإدارة الإقليمية باتت مستقرة ، وأنه في عام ١٨٤٧ تم تشكيل المجلس الخصوصي في القاهرة .

ولا جدال في أن إنجاز جميع تلك الأعمال ، يدل أبلغ دلالة على أن الفترة الأخيرة من حياة الباشا لم تكن فترة ركود وجود ، كما يخيل إلى الجمهورية العظمى من كتابنا المحدثين ، والظاهر أنهم يجدون في اعتلال صحة الباشا ، خلال تلك الفترة ، ما يعزز آراءهم . وواقع الأمر أن اعتلال صحة الباشا على النحو الذي يصوره أولئك الكتاب ، أسطورة من الأساطير ، يجب الكشف عن حقيقتها وإظهار بطلانها ، لأنها تلقى في زوايا النسيان بكثير من ضروب الإصلاح التي تمت بعد عام ١٨٤٠ ، ولأنها تغط فضلاً عظيمًا لمؤسس الدولة المصرية الحديثة ، بل لأن دراسة تاريخ مصر خلال الحقبة الواقعة بين عامي ١٨٤٠ و ١٨٤٩ دراسة علمية صحيحة ، تدحض هذه الأسطورة من أساسها ، وتهدم ما يرتبه عليها الكتاب من نتائج ؛ لذلك بات من الضروري النظر في دعوى هذا المرض ، للوقوف على جلية الأمر .

والثابت أن الباشا انتابه المرض منذ أواسط عام ١٨٤٤ ، ثم اشتدت العلة بالرجل العظيم في يوليو من العام نفسه ، حتى أن صديقه القديم « توسيجه » ، قنصل اليونان في مصر ، كتب إلى حكومته في السابع والعشرين من هذا الشهر ، رسالة قال فيها « إن البلاد في شدة القلق » بسبب مرض الباشا ، وحق للنفوس أن تهلع ، وللبلاد أن يستبد بها الخوف ، وهي التي درجت على مشاهدة الباشا الكبير موفور الصحة ، جم النشاط ، دائم الحركة ، يشع من عينيه الحادثين ، ذلك التور الذي كان ينفذ إلى حبات القلوب ، فيستنهمض قاتر الهمم ، ويدفع الرعب إلى قلوب المتواكلين . على أن دائرة هذا القلق لم تلبث أن انداحت ، حتى استولى على قناصل الدول ، وهم الذين ظلوا قرابة أربعين عاما يربطون مصالحهم الخاصة ومصالح بلادهم ببقاء ذلك النظام ، الذي كانت شخصية الباشا ركنه الركين وسناده المتين ، فلا غرابة إذا كان مرض الباشا حدثا جليلا ، تناقلته الألسن ، وطارت به الأخبار كل مطار ، حتى لقد بلغ الأمر إلى حد أن أرسل السلطان من القسطنطينية مظلوم بك (قبو كتحدا الباشا) إلى مصر ، ليستفسر عن صحة العاهل الكبير ، ولكن هذا القلق — الذي كان الدافع إليه تقدم الباشا في السن — لم يلبث أن زال ، إذ استرد الباشا عافيته بعد أيام معدودات (في ٢ أغسطس ١٨٤٤) ، فهدأت النفوس ، وتحرك دولا ب العمل ، وأخذ الإصلاح يسير سيرته الأولى ، في غير تلك أو إبطاء ، واتخذ الباشا في الفترة التالية قرارات لها خطرهما ، في شئون الأرض والضرائب والمرور والتعليم ، وغير ذلك مما سبق بيانه . وفي صيف عام ١٨٤٥ ، خرج الباشا في زهرة بحرية إلى رودس ، فبقيها في ٢٩ أغسطس وكان عند عودته إلى الإسكندرية في ٨ سبتمبر موفور الصحة والعافية . ثم أظهر الباشا في ربيع العام التالي ١٨٤٦ رغبته في زيارة أوربا ومشاهدة باريس ، ولكنه كما أخبر القنصل الفرنسي پارو Parrot ، كان يريد قبل ذلك زيارة الآستانة ، « لأن السلطان — كما قال الباشا — كان يحمل على كتفيه معطفاً موشى حول الرقبة بأحجار الماس النفيسة ، وهو وحده في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية صاحب الحق في ارتداء هذا المعطف ، غير أن السلطان صنع لي معطفاً كمعطفه ، وصحیح أن ارتداء هذا المعطف لن يجعل مني ملكا ، ولكنني عند ما ارتديه سأكون في مرتبة الملوك ، وليس بين ظاهري الأمور والحقيقة التي تثير معارضة الدول الأوربية سوى خطوة يسيرة » . وفي ٣ مارس ١٨٤٦ كتب « توسيجه » إلى حكومته أن الباشا يريد أن يصحبه في رحلته المزمعة إلى الآستانة ، لذلك لم يكده حامد بك يصل إلى مصر في أول يولية ، حاملا إلى الباشا دعوة السلطان عبد المجيد خان ، حتى

قرر محمد علي السفر ، وأقلع في ٤ يوليو من الإسكندرية ، على ظهر السفينة التي استقلها حامد بك من الأستانة ، وقد عاد الباشا بعد ذلك من رحلته في ٢٤ أغسطس ، وظل في صحة وعافية ، وحضر الحفل الذي أقيم لوضع الحجر الأساسي في بناء القناطر الخيرية ، في ٩ أبريل ١٨٤٧ . وفي ١١ يونية كتب « توسيجه » إلى حكومته يقول « إن الباشا يستمتع بصحة جيدة للغاية ، ولكنه يؤثر البقاء في عاصمته (القاهرة) ، حتى تتاح له فرصة الإشراف الجدى على سير العمل في بناء القناطر الخيرية » . وفي ١٤ سبتمبر ١٨٤٧ ، خرج الباشا على ظهر سفينة مصرية ، في زهرة بحرية إلى رودس وقبرص ، استغرقت اثني عشر يوماً ، وكان يريد السفر إلى أوروبا لزيارة باريس في العام التالي ١٨٤٨ ، ولكن الشيخوخة حالت دون تحقيق رغبته ، لا سيما وقد اشتدت عليه الملة في فبراير ١٨٤٨ ، فنصح له الأطباء بأن يقوم بنزهة في البحر الأبيض المتوسط « لتغيير الهواء » ولكنه لم يشأ مغادرة البلاد قبل أن ينظم أمورها ، فعهد إلى حفيده عباس باشا بحكومة القاهرة ، وإلى ابنه سعيد باشا بحكومة الإسكندرية ، وذلك إلى أن يعود من أوروبا ولده الأكبر إبراهيم ، وهو الذي أراد الباشا أن يخلفه في الولاية ، وقد صرح بذلك عند إبحاره .

وفي ١٤ فبراير ١٨٤٨ ، غادرت السفينة الفرنسية « الإسكندر » الشواطئ المصرية ، تحمل الباشا وحاشيته ، وكان « توسيجه » بين من صحبوه في هذه الرحلة ، فزار مالطة ونابولي ، ورحب به الحزن عندما بلغته أنباء الثورة التي قامت في باريس عام ١٨٤٨ ، وطاحت بعرش صديقه « لوى فليب » ، ثم عاد الباشا من تلك الرحلة في اليوم الثالث من شهر إبريل بعد وصول إبراهيم باشا من سفره بيوم واحد ، وكان قد برأ من علته بسبب « تغيير الهواء » ولكنه أصيب بضعف شديد ، حتى أن الفنصل الإنجليزي « شارلز مري » Charles Murray كتب يقول إن الباشا منذ عودته ، أى منذ أسبوع على وجه التقريب ، كان في حالة محزنة من الضعف الجثماني والفكري ، ومع هذا ظل ولده إبراهيم ممتنعا عن تسلم أزمة الحكم ، خوفا من أن يسترد الباشا عافيته ، فيسوءه ما حدث ، وإن دل هذا على شيء ، فإنما يدل على أن محمد علي ظل في هذه الأزمة — كما كان على الدوام — عزيز الجانب مرجو الشفاء ، حتى أن أقرب المقربين إليه كانوا يتوقعون عودته إلى مباشرة شئون الحكم ، بعد أن يسترد قواه كاملة ، غير أنه سرعان ما استبان الجميع أن حبل الرجاء قد انقطع في هذه المرة ، وأنه لا أمل في أن يعود الباشا إلى ميدان العمل من جديد ، فاستقر الرأي على عقد مجلس من كبار الباشاوات والنظار ، للنظر فيما يجب اتخاذه من إجراءات ، بشأن مستقبل الحكم في البلاد .

وفي ٩ إبريل ١٨٤٨ ، أسفر البحث عن تأليف لجنة من اثني عشر عضوا ، تضطلع بتبعات الحكم باسم محمد علي ، وقد شكلت من إبراهيم باشا رئيسا ، وعباس باشا ، وسعيد باشا ، وكياميل باشا ، وشريف باشا ، وسامي باشا ، وأحمد باشا يكن ، وصبيح بك ، وحسن بك وأرتين بك ، وراتب بك وزكي أفندي .

على أن حالة الضعف التي استوجبت اتخاذ هذه الإجراءات ، لم تطرأ إلا بعد عودة الباشا من رحلته الأخيرة ، أي في إبريل ١٨٤٨ ، وقد تعرض الباشا لمثل هذه الحالة خلال مرضه في عام ١٨٤٤ ، ولكن الأزمة لم تستمر طويلا ، بل انفرجت في أيام معدودة فلم يكد الباشا يعتكف في قصره بشبرا في ٢٨ يوليو حتى تسامع الناس بمرضه ، وتهامسوا بضعفه وماهي إلا فترة قصيرة لم تجاوز اليومين حتى استرد عافيته وسمح طبيبه « جايطاني » بك و « كاوت » بك بزيارته ، فزاره أهله وعشيرته — عباس باشا وشريف باشا وأحمد باشا يكن — وفي ٣١ يوليو ١٨٤٤ ، زاره ابنه سعيد باشا فأمره بالعودة إلى الإسكندرية ، وفي ٢ أغسطس كتب القنصل اليوناني في القاهرة « جورج كوسيغا » Georges Cossiva أنه قد وصلت إليه معلومات أكيدة عن تمتع الباشا بصحة جيدة ، وهكذا لم يطل أمد هذه الأزمة ، فشفي من مرضه في أقل من أسبوع واحد ، ولم تعاوده العلة إلا في إبريل ١٨٤٨ ، أما فيما عدا ذلك فكان الباشا سليما معافى ، غير أن حالة الضعف الأخيرة كانت شديدة الوطأة ، فاعتزل الباشا الحكم ، وتولى العرش ابنه إبراهيم ، ولكن ولايته كانت قصيرة ، فولى الأمر من بعده عباس باشا في نوفمبر ١٨٤٨ . وفي السابع من أغسطس عام ١٨٤٩ ، كتب سكرتير القنصلية اليونانية بالإسكندرية « جان إيفوس » Jean G. Ivos إلى حكومته يني محمد علي ، « رجل البقرية الذي لم يتطرق إليه الكلال أو اللال » ، واقام الأجل في منتصف الساعة الثانية عشرة قبل ظهر يوم الخميس ٢ أغسطس سنة ١٨٤٩ ، بعد أن دون اسمه في سجل الخلود .

القسم الثاني

تقارير المعاصرين

مقدمة

تناولنا في العرض التاريخي سياسة مصر الداخلية في عهد محمد علي ، ولكننا لم نقصد إلى كتابة تاريخ مفصل لتلك السياسة ، بل كان أكبرهمنا أن نبرز المسائل التي أغفلتها المؤلفات الأخرى ، وأن نأتي شيئاً من الضوء على النواحي التي مازال يكتنفها الغموض ، وقد فعلنا ذلك عامدين ، حتى يحاول القراء سد ما تركناه من ثغرات ، وإكمال الصورة التي رسمناها لهم بعض خطوطها في العرض التاريخي ، بالرجوع إلى ما أثبتناه من أقوال الذين عاصروا الباشا ، ومكنتهم ظروف العمل من الاطلاع على خفايا المسائل ودقائق المشاكل . وقد رأينا أن قناصل الدول خير من يصح الاعتماد على أقوالهم من بين جميع المعاصرين ، لأن التقارير التي يبعثون بها إلى حكوماتهم وثائق رسمية ، يتطلب إعدادها دقة في البحث واحتياطاً في التعبير ، فضلاً عن أنه من شأن سريتها أن تشجع أصحابها على البوح بكل ما يمتقدون أنه الحق ، مهما تكن آراؤهم بعيدة عن أن ترضى حكام البلاد التي يمثلون دولهم لديها ، فضلاً عن ذلك فإن لتقارير القناصل مزية أخرى لا يصح إغفالها ، إذ أنها صادرة عن أشخاص تختلف جنسياتهم ، وتتعارض مصالحهم ، وينظر كل منهم إلى ما يجري حوله من زاوية خاصة ، فالوازنة بين هذه التقارير ، بعد استيعاب ما في أطوائها من آراء وتفاصيل ، خير كفيل بإظهار الحقيقة .

ولما كان خارجاً عن حدود الإمكان أن ننشر جميع ما اطلعنا عليه من تقارير القناصل ، فقد رأينا الاكتفاء بسبعة منها ، أولها وثانيها من حيث الترتيب الزمني ، تقريران بعث بهما البارون دي بوالسكت الفرنسي Boisilecomte إلى حكومته في غضون عام ١٨٣٣ ، والثالث والرابع تقريران لم يسبق نشرهما ، قدمهما المندوب الأمريكي «وليم هودجسون» Hodgson إلى وزارة الخارجية الأمريكية بعد زيارته مصر ، وقد قدم أحدهما في عام ١٨٣٤ ، والآخر في عام ١٨٣٥ . أما الخامس فتقرير بعث به القنصل الروسي العام في مصر الكونت «دوهاميل» Duhamel في عام ١٨٣٧ . وسادس التقارير ذلك التقرير الضخم الذي قدمه الدكتور جون بورنج Bowring الإنجليزي إلى اللورد پلرستون في مارس ١٨٣٩ عن «مصر وكريد» وقد طبعته الحكومة الإنجليزية وقدمته إلى مجلسي البرلمان الإنجليزي . أما السابع فتقرير بعث به القنصل الإنجليزي العام في مصر «باتريك كامبل» Patrick Campbell إلى اللورد

يلمرستون في ٦ يوليو ١٨٤٠ ، وهو تقرير لم ينشر حتى الآن .
وقد وقع اختيارنا على هذه التقارير دون سواها لأنها تحوى تفصيلات كثيرة يكمل بعضها بعضا ، ، مما يساعد على إبراز صورة صحيحة كاملة لحالة البلاد الداخلية في عصر محمد علي ، إذ كان لأصحاب هذه التقارير من حسن الصلة بحكومة الباشا ، ومن إقامتهم في مصر ، ما سهل عليهم مهمة الحصول على المعلومات والتفاصيل والإحصاءات الكثيرة ، من رجال الباشا وموظفي حكومته ، كالمديرين وأضرابهم في الأقاليم ، والنظار ورؤساء المصالح والدواوين في القاهرة والإسكندرية .

وفي الحق إن قناصل الدول وغيرهم ، ممن بعثت بهم الحكومات الأجنبية إلى مصر ، لجمع المعلومات الواقية الصحيحة عن البلاد ، كانوا في أشد الحاجة إلى إيجاد الصلات الطيبة مع الباشا نفسه ، لأن نظام الحكم الذي أقامه محمد علي جعل من المتعذر ، بل من المستحيل ، على أولئك القناصل والندويين ، أن يحصلوا على أية بيانات مستفيضة ذات قيمة ، من كبار موظفي الدولة ونظار الدواوين ورؤساء المصالح ، دون صدور إذن صريح بذلك ، ومن ثم كان القناصل الذين أفلحوا في إنشاء صلات الود والصداقة مع الماهل العظيم ، هم الذين كانوا أكثر توفيقا من غيرهم ، في الوقوف على دقائق الإدارة ومشتون الحكم . وقد تمكن هؤلاء بفضل هذا الود وتلك الصداقة ، من أن يخدموا مصالح دولهم ورعاياهم أجل خدمة ، كما أسدوا في الوقت نفسه إلى حكومة محمد علي خدمات لا يستهان بها ، في تصريف غلات مصر في الأسواق الخارجية .

ومن الذين اشتهروا بصلاتهم الوثيقة مع الباشا ، طائفة من القناصل الفرنسيين ودكلاهم أمثال « دروفتي » Drovetti و « مانجان » Mengin و « ميمو » Mimaut . وكان للقنصل الإنجليزي « كامبل » Campbell علاقة طيبة بالباشا ، ولو أن مسلك « كامبل » في بعض الأحيان ، بسبب سياسة دولته ، وموقفها إزاء مشروعات محمد علي الاستقلالية ، ولا سيما بين عامي ١٨٣٧ و ١٨٣٩ ، أدى إلى فتور تلك العلاقة . أما « توسيجه » ، قنصل اليونان العام ، فظل صديق الباشا إلى نهاية حكمه وكان من أصدقاء الباشا كذلك « روسيتي » Rossetti ، قنصل تسكانيا العام ، وهو من كبار التجار اليونانيين في الإسكندرية ، « وأنسطاسي » Jean d'Anaslasy ، قنصل السويد العام ، وكان من بيت أنسطاسي التجاري الكبير في الثغر . وقد تمتع القنصلان الروسيان ، « دوهايل » و « ميدم » ، بصداقة محمد علي ، كما ظل « لاورين » ، قنصل النمسا العام ، موضع التقدير والاحترام .

أما الذين ساءت علاقاتهم مع الباشا ، فكانوا في الحقيقة قليلين ، لعل أظهرهم القنصل النمساوي « أسربي » Acerbi وترجمان القنصلية الروسية « إدورد لافيزون » Lavisson ، فقد تزعم « أسربي » المارضة ضد الباشا ، خصوصاً في أثناء الحرب الشامية الأولى ، حتى أن البرنس « مترنيخ » Metternich ، رغبة منه في تحسين العلاقات بين النمسا وحكومة الباشا ، لم يجد مناصاً من إرسال مبعوث خاص ، هو الكولونيل « بروكش أوستن » Prokesch-Osten وكان أوستن قد زار مصر قبل ذلك في عام ١٨٢٧ ، واتصل بحبل الود بينه وبين الباشا .

غير أنه لا يصح أن يظن ، أن هذه العلاقات الطيبة ، أو تلك الصداقة ، بين الباشا والكثيرين من القناصل ، جعلتهم يتجاوزون إلى جانبه ، فيما كتبوه عنه وعن حكومته ، فسوف يجد القارىء في تقاريرهم نقداً حراً صريحاً لحكومة الباشا وتصرفاته ، على أن غرضهم لم يكن في الواقع التقليل من شأن الإصلاحات الداخلية الكثيرة التي تمت في هذا العهد ، كما أن ما أبدوه من آراء كان يتسم بطابع الحكمة والاعتدال ، ومرد ذلك إلى أنهم استطاعوا الحصول من مختلف المصادر ، ومن حكومة مصر أيضاً ، على جميع ما كانوا يريدون من المعلومات ، وعلى النقيض من ذلك كان شأن أولئك الذين لم تكن تربطهم بالعامل الكبير روابط صداقة أو تقام ، فقد تحدث « أسربي » وأمثاله في لهجة عنيفة عن شخص الباشا وأهدافه ونظام حكومته ، فاشتطوا في أقوالهم ، وجانبهم التوفيق في كثير من المواضع ، ولم يكن السبب في ذلك راجعاً — على ما يبدو — إلى عدائهم للباشا ، بقدر ما كان راجعاً إلى عجزهم عن معرفة ما يجري حولهم ، أو بعيداً عنهم ، في أرجاء القطر الواسعة ، من ضروب النشاط والإصلاح ، معرفة صحيحة تسد خطاهم على الجادة ، عندما يتعرضون للحكم على مختلف الحوادث والشئون ، ولعل هذا هو السر في أن أحداً منهم لم يحاول كتابة تقارير وافية عن أحوال البلاد ، بل كانوا يهيمون إلى حكوماتهم برسائل عن الحوادث الجارية والمسائل العادية ، لا يسترعى فيها النظر سوى تلك الآراء المتطرفة ، التي كانوا يذيعونها في مجالسهم الخاصة ، فيصنفونها إليها الزائرون الأوربيون ، ثم يظهرونها فيما يكتبه أولئك الزائرون عن مصر وعاهلها العظيم ، لذلك لم يرسل « أسربي » مثلاً إلى حكومته تقارير وافية ، من طراز التقارير التي كتبها « بوالكت » أو « دوهاميل » أو « كامبل » أو « ميدم » أو « بورنج » ، بل كان جلي اهتمامه موجهها إلى الناحية السياسية ، كما اتضح ذلك لنا من مراجعة رسائله في محفوظات الحكومة النمساوية بثمينا في صيف ١٩٣٤ ، بل إنه ، حتى في هذه الناحية ، لم تحو رسائله من المسائل ذات الشأن والخطر ، سوى إطلاع مترنيخ ، منذ

أواخر عام ١٨٢٧ ، على ما يجيش به صدر محمد علي ، من رغبة ملحة في امتلاك سوريا .
ولعله مما يستوقف النظر ، أن جميع التقارير التي وقع عليها الاختيار ، تتعلق بالفترة الواقعة بين عامي ١٨٢٣ و ١٨٤٠ ، وهو أمر كان يصح أن ينتقص من قيمة تمثيل هذه التقارير لعصر محمد علي بأكمله ، لولا أنه في هذه الفترة بالذات ، كانت الدولة الحديثة التي أنشأها الباشا قد رسخت قواعدها وتوطدت أركانها ، واكتملت فيها تلك النظم الاقتصادية والإدارية والعسكرية التي اتخذ منها أساسا لدولته ، وفي هذه الفترة كذلك ، كان التقدم في شئون التعليم قد بلغ حدا يقتضي إعادة النظر في أمر تنظيمه ، ودعم أركان النهضة العلمية الجديدة ، وكذلك كانت الأنظار تتطلع إلى معرفة ما استقر عليه رأى الباشا في شأن منشآته البحرية بعد كارثة ثارين ، أضف إلى هذا كله ، أن البحث في حقيقة التقدم الذي بلغته البلاد على يد محمد علي ، والوقوف على مداه ، بات أمرا لا مندوحة عنه ، بعد ما أثار الباشا على السلطان ، صاحب السيادة الشرعية ، حربا سافرة ، وأصبح واضحاً للعيان أن محمد علي من العوامل التي تهدد كيان الدولة العثمانية بالتصدع والانحلال ، كما صار الباشا ، بفضل ما أظهره من عظيم البأس وشديد المراس ، قوة في البحر الأبيض المتوسط ، وعلى شواطئ البحر الأحمر ، لا مناص من أن يحسب لها حسابها في ميدان السياسة الدولية . على أنه إذا كانت قوة محمد علي في هذه الفترة قد بلغت ذروتها ، فإن مواطن الضعف في البنيان الذي أقامه باتت ظاهرة ، يستطيع أن يضع إصبعه عليها كل محقق ومدقق ، وقد حارل كل من « دوها ميل » و « كاميل » لفت النظر إلى مواطن هذا الضعف ، أما « بورنج » فقد اتخذ موقفا إيجابيا ، فتقدم إلى ولي الأمر بما رآه كفيلا بإزالة بعض ما كان يأخذ على حكومته .
على أن هناك أمرا آخر يجب ألا يغيب عن البال ، وهو أن القناصل الخمسة ، الذين وقع الاختيار على تقاريرهم لنشرها ، لم يقصروا بحثهم على الفترة التي كتبوا فيها تلك التقارير ، إذ كانت دراعى الاستقصاء تدفعهم ، في كثير من الأحيان ، إلى توسيع دائرة البحث والتقصي ، إلى ما قبل عهد الباشا بزمان طويل ، ولعل في ذلك ، وفيما أسلفنا ذكره ما يجعلنا نطمئن إلى أن التقارير المختارة جد كافية لرسم صورة صحيحة كاملة عن عصر محمد علي .

تقريره للبارون دي بوالسكمت

(١) البارون دي بوالسكمت

هو شارل جوزيف إدمون بارون دي بوالسكمت Charles - Joseph - Edmond Baron de Boislecomte ، التحق بخدمة وزارة الخارجية الفرنسية في عام ١٨١٤ ، ثم تقلب في مختلف وظائف السلك السياسي ، وأفاد خبرة واسعة بشئون أوروبا في أثناء اشتغاله سكرتيراً في مؤتمرات تريانو ، وليباخ ، وفيرونا (بين عامي ١٨٢٠ ، ١٨٢٢) ؛ وخدم في فيينا وبطرسبرج ومدريد قبل أن يعين في إحدى الوظائف الكبرى بوزارة الخارجية في عام ١٨٢٥ . وقد ظل يشرف على تنظيم الإدارة بهذه الوزارة إلى أن اعتزل خدمة الحكومة في أغسطس ١٨٢٩ . وبقي في عزله خلال الاضطرابات التي انتهت بسقوط شارل العاشر وزوال ملكية البربون ، وخلال السنوات الأولى من حكم الملك « لوى فيليب » Louis Philippe ، ولم يخرج من هذه العزلة سوى تمعد الموقف الدولي إبان الحرب السورية الأولى بين محمد علي والسلطان . ذلك بأن قوات إبراهيم باشا كانت قد أحرزت النصر تلو النصر على الجيش العثماني وتقهقرت فلول هذا الجيش إلى أطنه بعد هزيمة « بيلان » في ٢٩ يولييه ١٨٣٢ ؛ كما انفتح الطريق إلى القسطنطينية أمام إبراهيم بعد انتصاره الباهر في قونية في ديسمبر ١٨٣٢ ، وباتت الإمبراطورية العثمانية على وشك الانهيار . وقد أثار هذا الموقف الدقيق مشا كل سياسية ، كل ما يعنى الباحث منها في هذا المقام ، أن فرنسا كانت تريد أن تضع الحرب أوزارها وأن يتم الاتفاق بين محمد علي والسلطان دون وساطة الدول منعا لتدخل روسيا . وكانت ترى أن انسحاب جيوش إبراهيم من الأناضول أمر ضروري لنجاح مفاوضات الصاح بين الباشا والباب العالي . وقد بلغ هذا الرأي مبالغ العقيدة من نفس البارون « روسان » Roussin ، سفير فرنسا الجديد ، ولا سيما بعد أن شاهد في ٢٠ فبراير ١٨٣٣ ، أي بعد ثلاثة أيام من وصوله إلى القسطنطينية ، أسطول الروس يدخل مياه البسفور ويأقي مراسيه أمام سراي السفارة الفرنسية ، فأرسل على الفور خطابين ، أحدهما إلى إبراهيم والآخر إلى محمد علي ، يطلب إليهما سحب الجيوش المصرية من الأناضول ، بعد أن وصات إلى كوتاهية ، وأوقدياوره الخاص الضابط « أوليفيه » Ollivier إلى مصر لإبلاغ الباشا أنه إذا لم يوافق على إجابة الطلب ، فإن الحكومة الفرنسية سوف تأمر باستدعاء جميع الضباط الفرنسيين الموجودين في خدمته ، كما أن الأساطيل الفرنسية والإنجليزية سوف تظهر أمام الشواطئ

المصرية . وسواء أكان هذا التهديد صادرا عن الحكومة الفرنسية ذاتها أم كان « روسان » وحده مسؤولا عنه ، فقد كان له أسوأ وقع لدى محمد علي ، مماهدد بتمكير العلاقات الودية التقليدية بين الباشا وحكومة فرنسا ، على الرغم من جهود « ميمو » Mimaut قنصلها في مصر . وليس أدل على الثورة النفسية التي كانت تمتلج في صدر الباشا ، من أنه أرسل إلى ولده إبراهيم في ٩ مارس ، يأمره بالزحف على القسطنطينية ، إذا انقضت خمسة أيام على وصول إنذاره إلى الباب العالي ، ذلك الإنذار الذي طالب فيه محمد علي بجميع الشام فضلا عن « باشوية » أطنة .

وصلت هذه الأخبار إلى باريس في أوائل إبريل ، ولس الدوق دي « بروجلي » Broglie وزير الخارجية الفرنسية آثار السياسة التي سار عليها « روسان » . فالأسطول الروسي مازال رابضا في مياه البسفور ، ولم يعبأ باشا مصر بما وجه إليه من وعيد وتهديد ، بل لقد أخذت النذر تتوالى بقرب اندلاع نيران الحرب في الأناضول من جديد ، وهو أمر سوف يضع تركيا بين المطرقة والسندان ، فإما أن يتداعى عرشها تحت ضربات إبراهيم ، وإما أن ييسط عليها الروس حماية مقنعة ، تجعل البواغيز طوع إرادتهم ، ورهن إشارتهم . لذلك بات من الضروري أن تسرع فرنسا ، محافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية وسلامتها ، في اتخاذ الإجراءات التي تكفل إزالة ما أحدثته رسالة « روسان » في الإسكندرية من أثر سيء ، تمهيدا لإقناع محمد علي بقبول الصلح ، والانسحاب من الأناضول ، إلى ما وراء جبال طوروس ، حتى يطمئن السلطان إلى نيات تابعه ، وبذلك يسهل الاتفاق ، وتنتفي حاجة السلطان إلى مساعدة روسيا ، فلا يبقى ثم مسوغ لبقاء الأسطول الروسي في مياه القسطنطينية ؛ ولا شك في أن هذه المهمة كانت من الدقة ، بحيث تستدعي اختيار أحد السياسيين المحنكين للقيام بها في غير توان . ولم يجد الدوق « دي بروجلي » خيرا من البارون « دي بوالسكت » لإنجاز هذه المهمة . فأصدر إليه في ١٨ إبريل ١٨٣٣ تعليمات مفصلة ، يشرح فيها الأسباب التي دعت الحكومة الفرنسية إلى إيفاده في هذه البعثة ، ويوضح له المهمة المسندة إليه ، وهي ضرورة إقناع الباشا بإخلاء جميع آسيا الصغرى ؛ حتى إذا تم له ذلك سافر إلى القسطنطينية ، كي يكون إلى جانب السفير الفرنسي هناك ، وإلا عاد إلى باريس ، إذا لم يجد ما يدعو للبقاء في عاصمة الأتراك .

وعلى ذلك غادر « بوالسكت » فرنسا ، ووصل إلى الإسكندرية في ٢٩ أبريل ١٨٣٣ على ظهر الفرقاطة « أريان » Ariane ، بعد رحلة استغرقت خمسة عشر يوما ، وسرعان

ما اصطحب القنصل « ميمو » ، وذهب لمقابلة بوغوص يوسف ؛ وحدد أول مايو موعدا لاستقباله رسميا في سراي الباشا ، فاستقل عربية مجد على الخامة ، وهي العربية التي كان يستخدمها نابليون ، وكانت لا تزال تحمل شعار الإمبراطورية ؛ وقد أحسن الباشا مقابلته ، وتناول الحديث موضوع انسحاب الجيش المصري من الأناضول ، ثم قابل بوالكت الباشا من أجل ذلك مرة ثانية ، وفي ٤ مايو ، وصلت رسالة من وزير الخارجية (الدوق دي بروجلي) ، فخواها أن الوزارة الإنجليزية أبلغت الحكومة الفرنسية ، أن أسطولاً إنجليزياً كبيراً سوف يذهب إلى الإسكندرية ، ليكون تحت تصرف قنصلها (كامبل) Campbell ، إذا لم يستطع الاتفاق مع الباشا على منع السفن التي تنقل المؤن والذخائر إلى جيش إبراهيم من مغادرة الإسكندرية . ولما كانت هذه الأخبار لم تصل بعد إلى علم حكومة مصر ، فقد عرف « بوالكت » كيف يستغلها في إنجاز مهمته . فسارع إلى مقابلة بوغوص ، وأقضى إليه بما علمه عن عزم إنجلترا على إرسال أسطولها إلى المياه المصرية ، وأظهر له أن مبادرة الباشا بسحب جنوده عبر جبال طوروس ، قبل أن يبلغه « كامبل » تعليمات حكومته ، أحفظ لسمعة الباشا وأصون لكرامته . وفي مساء ٥ مايو قابل مجد على وأعاد على سمعه مذكره لبوغوص فقبل الباشا النصيحة ، وأرسلت الأوامر إلى إبراهيم بالانسحاب في الحال ، وبذلك انتهت الأزمة وهدأت العاصفة . وفي ١٤ مايو وصلت الأخبار إلى الإسكندرية بمقد الاتفاق في القسطنطينية ، وهو ما يعرف باسم سلام كوتاهية ، وتقضى شروطه بإعطاء محمد علي بلاد الشام ، وجعل إبراهيم محصلاً لإقليم أطنة . وليس من شك في أن قبول الباشا سحب الجيش من آسيا الصغرى ، كان نجاحاً ظاهراً للبارون دي بوالكت ؛ كما أن عقد الصلح كان معناه في الحقيقة انتهاء مهمته . ولكنه لم يشأ العودة إلى بلاده ، قبل أن يدرس أحوال مصر ، فقام برحلة في الوجه البحري استغرقت بضعة أسابيع ، زار خلالها طنطا ودسياط ورشيد ، ثم سافر إلى القاهرة ؛ ومكث بها ثمانية أيام ، استطاع أن يقابل الباشا في اثنتائها ثلاث مرات ، وكان الحديث بينهما في كل مرة يستغرق ثلاث ساعات بنهما لهذا شاع في القاهرة أن الباشا يوليه عطفاً كبيراً ، وقد اعترف « بوالكت » في رسالة بعث بها إلى وزير الخارجية ، بأنه أفاد كثيراً من وراء ذلك ، فقال : « لقد أفدت في الوقت نفسه من احترام السلطات ، والأشخاص الكثيرين الذين اتصلت بهم ، في جمع المعلومات التي اعتزمت إرسالها إلى معاليكم عن حالة مصر ، وكذلك في نصيحيتها . » وبعد عودته من رحلته في الدلتا والقاهرة في يوم ١٨ يونيه ، استطاع خلال الأيام القليلة

التالية التي قضاها في الإسكندرية ، أت بعث إلى حكومته فيما بين ٢٩ يولية و ٣ يولية ، بعشرة تقارير عن الحالة الاقتصادية والمالية في البلاد ، وعن الحكومة وطبقات المجتمع وسكان البلاد جميعا من وطنيين وأجانب ، وعن الجيش والبحرية والتربية والتعليم ؛ كما تناولت هذه التقارير الحديث عن فتوح محمد علي في السودان وبلاد العرب ، وحروبه في اليمن وعلاقته مع الوهابيين والأحباش ، واستيلائه على مصوع . وجميع هذه التقارير على جانب كبير من الأهمية ، وقد رأينا الا كتفاء باثنين منها ، أحدهما يعالج القواعد والأنظمة التي قام عليها صرح البلاد الاقتصادي ، والآخر يتناول موضوع السكان ، ولم يفتنا أن ننتفع بما ورد في سائر التقارير عند كتابة العرض التاريخي .

وفي ٢٧ يولية حضر إلى الإسكندرية الإبريق « دراجون » Dragon ، لنقل « بوالكت » إلى القسطنطينية ، بعد زيارة أسا كل الشام ؛ وفي ٢ يولية استأذن « بوالكت » محمد علي في السفر ؛ وفي اليوم التالي ، كتب إلى « روسان » أنه يعتزم مغادرة الإسكندرية في ٤ يولية ١٨٣٣ ، على أمل أن يكون في أزير حوالي منتصف أغسطس ، ومن ثم يذهب توا إلى الآستانة حيث يستطيع مقابلته .

وكان « بوالكت » رجل جد ومثابة ، وضع مذكرات تاريخية كثيرة عن أعمال المؤتمرات الأوربية التي انعقدت في « إكس لاشابل » « وترپاو » « وليباخ » « وثيرونا » ؛ كما كتب بإسهاب عن العلاقات التجارية بين أسبانيا وفرنسا ، وعن حالة أسبانيا الداخلية بين عامي ١٧٠٠ ، ١٨٢٧ ؛ ثم أعد بحوثا ضافية عن العلاقات بين فرنسا ووجاقات الغرب ، وعن العلاقات التجارية والسياسية بين فرنسا وإيطاليا في عام ١٨٣٠ ، وعن مسألة الوراثة البرتغالية وغيرها . هذا عدا قيامه بوضع مؤلف ضخيم (يقع في ثلاثة عشر مجلدا) عن تقاليد السياسة الفرنسية منذ أيام لويس الحادي عشر ، إلى وقت نشوب ثورة يولية ١٨٣٠ . وكان من المناصب التي شغلها ، منصب وزير مفوض في لشبونة (١٨٣٧) وفي لهاي (١٨٣٨) ثم منصب سفير في سويسرة (١٨٤٦) وعند اشتعال ثورة فبراير ١٨٤٨ ، وهي الثورة التي طاحت بعرش « لوى فيليب » ، اعتزل منصبه ؛ وكان في الثانية والخمسين ؛ وتوفي بباريس وهو في السابعة والستين .

(ب) مصدر التقريرين

نقل السيو « جورج دوان » Georges Douin هاتين الوثيقتين ، عن مخطوطات وزارة الخارجية الفرنسية بباريس ، وأثبتهما في كتابه « بعثة البارون دي بوالكمت — مصر والشام في عام ١٨٣٣ » — « La Mission Du Baron De Boislecomte — L'Egypte et La Syrie En 1833 » .

وقد نشرت الجمعية الجغرافية الملكية بالقاهرة هذا الكتاب في عام ١٩٢٧ بين مطبوعاتها الخاصة . ويبدأ التقرير الأول من صفحة ٧٩ — ٩٩ ؛ أما الثاني فن صفحة ٩٩ — ١١١ .

(ج) موضوعات التقرير الأول

النظام الذى وضعه محمد على لاستغلال الأرض في مصر : احتفاظه لنفسه بملكية الأرض واحترامه ملكية النازل والمقار النقول — ما يواجهه من صعوبات ، وما يلقاه من ضروب التسهيل ، من ناحية طبيعة الأرض وطبائع الزراعة — تدخله في كل ما يتصل باستغلال الأرض وإشرافه على هذا الاستغلال عن طريق نظاره — سياسته الزراعية . إدخال مزارعات جديدة . إنتاج الأرض — المصانع : إنشاؤها ومنتجاتها — التجارة ، المبادلة التجارية والثقة المالية — محمد على يشرح لسيو بوالكمت نظام الاستثمار الذى يتبعه في مصر ، والفكرة العامة التى يقوم عليها ذلك النظام .

(د) نص التقرير الأول

من البارون دي بوالكمت إلى الوزير .

الإسكندرية في ٢٩ يونية ١٨٣٣ .

كان الأساس الذى بنى عليه محمد على سياسته في استثمار الموارد المصرية ، قائماً على أن يجعل من نفسه مالكا للأرض في جميع أنحاء البلاد . وقد تم هذا العمل الضخم بالقضاء على المالكين الذين كانوا مستحوزين على أغلب الأراضى ، وكذلك بالاتفاق مع سائر الملاك أو الملتزمين ؛ إذ جمعهم محمد على ، وأفهمهم أنه لم يعد في مقدورهم إرغام الفلاحين على أن يدفعوا له ما هم ملزمون بدفعه ، ثم أظهر استعداده لأن يقوم بسداد تلك الأموال ، إذا هم تنازلوا له عن حقوق التزامهم . وقد قدم هذا العرض بطريقة لم تدع لرفضه سبيلا ، إذ كان

يستند إلى قرار من الفتى ، أعلن فيه أن مصر بلاد فتحت عنوة مما يخول للحكومة حق امتلاكها . ولما كان هذا العرض — إلى جانب ذلك — في صالح كثير من الملتزمين ، فقد وافقوا على قبوله ، غير أن الماشات التي تدفع لهم كانت ذات صفة شخصية ، فلم يكن لأبنائهم أن يتمتعوا بها من بعدهم . هذا من ناحية . أما من الناحية الأخرى ، فقد قدرت هذه الماشات على أساس عملة قمت أربعة أخماس قيمتها منذ بداية هذا القرن ، فانخفضت تبعاً لذلك قيمة هذه الماشات ، إلى أحيانها تساوى اليوم ٥٢٥,٠٠٠ من الفرنكات ، أى ١,٧٥٠,٠٠٠ قرش . وبهذا الثمن أصبح محمد على يستمتع بملكية جميع الأراضي المصرية ، وهكذا صار الحاكم نفسه مالك الأرض ، ولم يعد زراعتها أكثر من مستأجرين لديه . ويعتبر محمد على مصر دولة يدير شؤونها ، كما يعتبرها في الوقت نفسه مزرعة يعمل على استثمارها ، ولهذا كان نظاره أو مديروه الأربعة والمشرون حكما سياسيين ، ولكنهم في الوقت ذاته وكلاء عنه في إدارة البلاد ، يقومون بتوزيع الأراضي ، والإشراف على استثمارها ومراقبة زراعتها .

وقد يكون من العبث أن أوجه نظركم إلى ما أثاره غصب الأملاك على هذا النحو من ضروب السخط ، على أنني أقدر ، في غير لف أو دوران ، أن ذلك العمل يتعارض مع آراء الأوربيين ، أكثر مما يتعارض مع الآراء التي يعتنقها أهالي البلاد ، إذ أن الملكية لدينا أساس النظام الاجتماعي ، أما هنا (في مصر) فإنها في الواقع لم تقم قط على أساس مكين ، ولم تكن في يوم من الأيام واضحة المعالم ظاهرة الحدود ، فقد كانت الأرض ملكا للحكومة في أزهى عصور التاريخ المصري ، أيام الفراعنة والبطالة ، وما دام الأمر كذلك ، فلم يكن محمد على في تصرفه ذاك ، إلا سائراً على النهج الذي سلكه في هذه البلاد نفسها يوسف بن يعقوب ، وهو من لا يزال مشهوراً بحسن الإدارة في الشرق .

وقد استمعت إلى محمد على وهو يدافع عن حياة الأراضي على هذا النحو ، زاعماً أنها في مصر ضرورة أوجبها الظروف المحلية ، وأن الحاجة ماسة إلى تضافر الجهود في جميع أنحاء القطر ، وإلى إيجاد إدارة عامة تتولى إزالة رمال الصحراء ، وتنظيم الفائض من مياه النيل ، وقد أضاف الباشا إلى ذلك قوله إنه احترام حق الملكية الفردية ، طالما كانت ممارسة هذا الحق لا تضر صالح الدولة ، ولهذا كانت ملكية المنازل في المدن مكفولة تماماً . وفي الحق أن ما عيىء للملكية في مدن مصر من أسباب الاستقرار يكسبها ما للملكية الزراعية في دول الغرب من صفة الدوام والاستقلال . وقد أصبحت الملكية أمناً الأسس التي تقوم

عليها ثروة الأفراد ، كما أن قيمتها ازدادت زيادة عظيمة تحت حكم محمد علي نظراً لازدياد عدد السكان وازدهار التجارة .

وعند ما أصبح محمد علي مالكا لجميع الأراضي المصرية ، أخذ يبحث طبيعتها ، ويتعرف أحوال سكانها ، الذين نسيستعين بهم في استثمارها . على أن موارد هؤلاء السكان محدودة ، ولما كانوا قد نشئوا في ظل العبودية ، وسط أعمال النهب والسلب ، فإنهم لم يستشعروا قط رغبة في اقتناء ثروة ، ليس لديهم على الإطلاق ما يضمن بقاءها في حوزتهم ، وكان من أثر قناعتهم ، ومغيشتهم في جو معتدل لا يتغير ، أن اكتفوا بالقليل من الحاجات ، واستساقوا إلى حد كبير ما عم فيه من ذل واستعباد ، حتى أصبحوا لا يفكرون في رفع مستواهم من الناحية الأدبية ، وهكذا كانت تموزم الدوافع التي تحفزهم إلى أن ينفضوا عن أنفسهم غبار الكسل الذي ألفوه .

أما البلاد فيلوح أنها خير من ذلك حالا ، فوادي النيل الخصيب ، وهو الجزء الوحيد الصالح للسكنى في مصر ، طوله ١٩٠ فرسخا ، بينما لا يتجاوز عرضه ثلاثة فراسخ . أما مساحته فلا تساوي غير جزء من عشرين من مساحة فرنسا . والزراعة ممكنة في جميع نواحيه ، بل إنها لتعوض الانسان عن عمله تعويضاً على جانب كبير من السخاء . ويروى النيل الأرض بمائه ، ويخصبها بغيرينه . ولما كانت السماء صافية على الدوام ، فإن المحصولات الزراعية لا تتعرض للتقلبات الجوية ، وذلك الندى الذي يساقط في مصر بصورة دائمة منتظمة ، يقابل ما في أجوائنا من أمطار وثلوج ، ومن الممكن أن يقدر الإنسان سلفاً كمية المحصول تقديراً صحيحاً ، كما أن المزروعات السريعة النمو تدر في غير توان ما يعوض الجهود التي يتطلبها استغلال الأراضي . فعود القمح يعطى قدراً يتراوح بين ١٢ ، ١٥ حبة ، والأرز من ٧٠ إلى ٨٠ ، والذرة ٢٤ ، والنباتات التي تستخدم علفاً للماشية تنتج محصولاً يمثل هذه الوفرة . وينمو البرسيم بنواحي القاهرة فيما يشبه لمح البصر ، حتى أنه يحش كل عشرة أيام .

غير أنه إلى جانب هذه المزايا توجد ظروف سيئة ، دعت الباشا إلى أن يذلل عقبات كآداء ، تحول دون تنفيذ المشروعات التي وضعها لاستثمار موارد مصر ، فالظاهر أن مصر التي خضعت لسيادة الأجانب على الدوام ، أصبحت تقاوم كل ما يأتيها من الخارج بهمة لا تفتر ، حتى صار من العسير على العناصر الأجنبية كالترك والماليك ، أن تعيش فيها إلا بشق النفس ، بل إنها لم تلبث أن تلاشت بعد قليل من الزمن ، وكذلك شأن البذور الأجنبية التي تلقى في الأرض ، يجب أن تتجدد دون انقطاع ، حتى لا يتدهور نوعها . وتغلب على

البلاد نزع الجلود على حالة واحدة ، ولهذا قل أن نجد تنوعا في حاصلاتها ، كما هو الشأن في تضاريسها . وخير ما تصلح له أرض مصر زراعة الحبوب ؛ ولهذا لا ترى بها من الأشجار العظيمة الارتفاع ، سوى النخيل وأشجار الجميز واللبخ ، وسواء أكان ذلك راجعا إلى قلة موارد الماء وبجاريه الباطنية ، وكذا الرطوبة الكافية في الطبقات السفلى من هذه الأراضي ، أم كان راجعا إلى سبب آخر يختلف عن هذا تمام الاختلاف ، فقد كانت الأشجار التي تحتاج جذورها إلى الغوص قليلا في باطن الأرض ، يعاجلها الموت بعد أن يكون عودها قد استقام في السنوات الأولى كما كانت الحشرات تقتك بالنبات ، وتسرع به الرياح الحارة المحملة بالأتربة نحو الذبول .

وثمة خطر أعظم شأنا مصدره مجاورة الصحراء ، فكما أن البحر يحيط بهولندية وبطاني عليها ، محاولا إغراقها في كل وقت ، فكذلك الصحراء التي تحيط بوادي النيل الصغير من جميع جهاته ، لا يمكن الوقوف في وجهها — على ما حدثنا به الباشا — إلا بالثأيرة والتعاون على مقاومتها من جميع نواحيها في وقت واحد ، ومنذ انتهت هذه المقاومة وأهملت الأشجار والترع التي أعدت لمداغة الرمال ، تقدمت الصحراء في زحفها تقدما مخيفا ، حتى تم لها الآن غزو تلك ما كان يزرع من الأراضي في عهد البطالة . وإلى جانب ذلك فإن أرض مدينة منف القديمة ، بما فيها من بقايا الآثار والتماثيل ، قد كستها طبقة من الرمال ، تضاهي في سمكها طبقة الرماد التي تغطي مدينة يومي في إيطاليا .

وقد أدرك محمد علي إزاء هذه المصاعب والمزاييا مجتمعة ، وإزاء مثل تلك الأرض وهؤلاء السكان ، أنه الشخص الوحيد الذي يستطيع أن يدير شئون الزراعة في مصر . وقد رأيتم معاليكم كيف أصبح أولا مالكا لجميع الأراضي ، وكيف خصص بعد ذلك لكل أسرة من الفلاحين ، المساحة التي يجب عليها أن تقوم بزراعتها ، كما حدد بنفسه نوع التقاوى التي تبذر في كل حقل .

وتنفيذاً للفكرة التي انتهى إليها ، وهي أن يعرض مصر عن المزاروعات التي ضاعت عليها بسبب إهمال الحكومات السابقة ، أصبح من الحتم عليه إعداد درء وس أموال ضخمة ، فأرض مصر على جانب كبير من الخصب ، ولكن إنتاجها يتوقف على ريهها ، فحيثما وجد الماء مسربا حوّل الصحارى الجرداء إلى أراض خصيبة ، وكذلك أخصب الأراضي ، إذا انحسر الماء عنها ، تحولت إلى أرض رملية ، لا تقل زروما ولا تنتج ضرعا . وقد أدرك محمد علي هذه الحقيقة ، وواجهها بكل ما أوتي من حزم وعزم ، فاحتفر من الترع ما طوله ثمانون

فرسغا ، وطهر ما كان منها قائماً ، كما أوصل مياه النيل إلى وسط الدلتا ، حيث احتفظ بها في أشد أوقات الصيف حرارة ، لرى السهول الرملية المجاورة للإسكندرية ، وكذلك لرى الفيوم وأرض جاشان . وربما كان حفر ثمانين فرسغا من الترع ، في قطر محدود المساحة مائة لا يمكن تقدير قيمتها ، ولكننا بإزاء مشروعات محمد علي ، نجد أنفسنا دائماً بين عاملين عامل الإعجاب بما تسفر عنه تلك المشروعات من نتائج ، وعامل النفور من وسائل تنفيذها ، فعند ما أراد حفر قناة الإسكندرية ، أخرج جميع سكان الأقاليم المجاورة من ديارهم ، وسبقوا إلى السهول المحرقة الجرداء ، تحت وطأة السياط . وكان من أثر ذلك ، أن أتم الفلاحون عملهم في عشرة شهور ، بعد أن مات منهم اثنا عشر ألفاً ، وقد استطاع فريق آخر من الفلاحين ، عدته ثمانون ألفاً ، أن يعيد في خمسة أيام حفر ثمانية فراسخ من التربة القديمة ، التي كانت تصل النيل بالبحر الأحمر . وعند ما فرغ محمد علي من توفير المياه — وهي مصدر الخصب — للأراضي البور ، أخذ يفكر في انتقاء المزروعات التي يجب تخصيص تلك الأراضي لزراعتها .

ولقد كانت مصر مخزن رومة للحبوب ، غير أن محمد علي ، نظراً لتقدم الزراعة في أوروبا ومنافسة حبوب البحر الأسود ، ورداءة أنواع القمح المصري ، لم يجد فائدة من العودة بمصر إلى ما كانت عليه ، وآثر أن يزرع بها ما لا يناسبه مناخ أوروبا وقد ظل العالم يجهل أن بمصر بعض شجيرات القطن طويل النيلة ، حتى أشار السيوي « جوميل » Jumel الفرنسي في عام ١٨٢٢ ، إلى الفوائد التي يمكن اجتناؤها منها ، فقام محمد علي بتجربة هذا النوع من القطن ، وحصل منه في أول مرة على ٢٠,٠٠٠ بالة (أي ٢١,٦٠٠ قنطار) . ونظراً إلى أن الباشا حصل من وراء البيع على ما كان يرجوه ، فقد خصص لزراعة هذا النوع من القطن مساحة أكبر ، حتى وصل المحصول في العام التالي إلى ٢٠٠,٠٠٠ بالة ، مما زود مصر بدخل يربى على ثلاثين مليوناً من الفرنكات . غير أن إنتاج القطن لم يلبث أن اعتوره النقصان في الأعوام التالية ، لأن الجيش انتزع أغلب الأيدي العاملة في الزراعة ، حتى أن المحصول لم يزد في عام ١٨٣١ على ١٦٠,٠٠٠ بالة ، منها ٥٠,٠٠٠ استخدمت في الصناعات المحلية ، و ١١٠,٠٠٠ أرسلت إلى الخارج . وينزل كل هكتار ألف كيلوجرام من القطن ، فإذا اعتبرنا متوسط المحصول في السنوات الأخيرة ١٥٠,٠٠٠ بالة ، ثمن كل منها ١٦٠ فرنكا ، فستجدون يا صاحب العالي أن محمد علي — بفضل محصول القطن وحده — قد رفع قيمة الإنتاج السنوي في مصر ، بما يزيد على السدس .

أما النيلة فقد خصص لزراعتها مساحة أكبر ، وبلغ محصول السنوات الأربع الأخيرة

مجتمعة ٣٩٨,٨٥٠ كيلوجراما ، تربي قيمتها على سبعة ملايين ، غير أنها — بعد سفر من حجاء بهم من الهنود — أصبحت تعالج بطريقة عقيمة ، كانت السبب في ضياع قيمتها وكساد سوقها ، أما الآن فقد عهد بتحضيرها إلى رجل فرنسي ترجو أن تنجح طريقته في رفع رتبها ، بحيث تضاهي رتبة مثيلتها في البنغال . ويستخرج من النيلة المردوعة في هكنار من الأرض باقطر المصري ، خمسة وعشرون أو ثلاثون كيلوجراما من المواد الملونة .

أما زراعة القرطم ، وهي ذات فائدة عظيمة لمصر ، فقد حدد منها ما تتطلبه في البداية من جهود ، غير أن محمد علي توسع في زراعته حتى أصبح محصول الزعفران ، أو زهر القرطم من أهم ما تتجر فيه مع أوروبا . وزراعة الأفيون ، التي لم تكن تعرف في مصر قبل عهد محمد علي ، تنتج محصولا سنويا يبلغ ٣١,٠٠٠ كيلوجرام قيمتها مليون من الفرنكات . وقد بدأت بالفشل تلك الجهود التي بذلتها لتنمية ثروة مصر ، بتربية دود القز وزراعة البن ، وقد كان راغبا في النهوض بهذين المصدرين من مصادر الثروة ، لولا أن الخمسين والرمال ، أهلكتا اللبدان والشجيرات على السواء . وقد أنفق محمد علي في سبيل إنتاج الحرير في مصر ، ما يزيد على ثمانية ملايين من الفرنكات ، حتى أن إقليما واحدا ، هو وادي الطميلات ، كانه من أشجار التوت ١,٥٠٠,٠٠٠ شجرة كما كلفه حفر ترعة ، وإنشاء ألف قناة ، وإعداد ستة آلاف ثور لرى الأشجار ، فضلا عن ذلك فقد استقدم خمسمائة من السوريين لمواصلة العناية بهذه الزراعة ، إلا أن أشجار التوت التي غطى بها وجه الأرض ، بدأت جذورها تصادف تلك الطبقة الباطنية التي تعوق نمو الأشجار ، ولكن الوالي لم تقترهه أمام هذا الخطر الداهم ، وإزاء موت ديدان القز ، فأصدر أوامره في العام الماضي بتعميم زراعة أشجار التوت في جميع المديريات ، وقد جرب في نفس الوقت زراعة شجيرات تصلح لتغذية اللبدان ، وشجعه على ذلك أنه حصل على ١٤,٨٢٠ كيلوجراما من الحرير من محصول تلك السنة .

وفي عام ١٨٢٧ خصص محمد علي لزراعة القصب ١٦,٠٠٠ فدان ، والإقبال عليه شديد حتى لتكاد البلاد تكفي لاستهلاكه ، وقد بلغ المحصول هذا العام تسعة ملايين من القناطير ، وفي مصر وجزيرة جواديلوب على السواء ينتج المهكتار من الأرض ، إذا زرع قصباً ، ٢٥٠٠ كيلوجرام من السكر ، أي نحو ضعف ما ينتجه الفدان الواحد في فرنسا ، إذا زرع بنجرا . وعندما جاء محمد علي إلى مصر لم يكن باقيا بها من أشجار الزيتون ، سوى ٢,٤٠٠ شجرة ، فزرع من تلك الأشجار ٣١٠,٠٠٠ ، وينمو هذا الشجر في مصر بسرعة تجعل من المستطاع اجتناء ثمره بعد أربع سنوات من غرسه ، ومتوسط الدخل من الشجرة الواحدة ثلاثة فرنكات .

وقد حاول محمد على مقاومة طبيعة الجمود في الخلق المصرى ، بإدخال أنواع مختلفة كثيرة من النباتات الجديدة ، فأخذ يجمع في مصر بين محاصيل المناطق الحارة والمحصولات التي تلائم أجواءنا ، ولكنه وجد أن طبيعة التربة المصرية أكثر ملائمة للنوع الأول ، فزرع أشجار الأناناس والمانجو والوز ، وكان التوفيق حليفه في هذه الناحية . أما زراعة أشجار الفاكهة الأوربية ، التي قام بها إبراهيم على نطاق واسع ، فقد أسفرت عن نتيجة لا تدعو إلى كثير من الارتياح ، ويظهر أن شدة حرارة الشمس لا تدع مجالا لنمو الفاكهة ونضجها ، ولهذا كانت صغيرة الحجم ، غير سائغة الطعم ، إلا أن إبراهيم كان أكثر توفيقا في زراعة الكرم ، فقد استخرج نوعا من النبيذ لا بأس به ، من الأشجار التي أحضرها من سواحل إقليم الجيرونند (بفرنسا) .

وثمة محصول آخر يختلف في أهميته للبلاد عن سائر المحاصيل ، ولعله أكثرها ملائمة لمناخ مصر وحاجاتها ، ونعني به إنتاج النخيل ، إذ يوجد منه في مصر بين خمسة وستة ملايين ، وينتج النخيل الجيد في دمياط من ١٩ إلى عشرين كيلوجراما من البلح ، قيمتها تسعة فرنكات (على اعتبار أن ثمن الكيلو ٤٥ سنتيا) ، أما أنواع النخيل التي تلى هذا النوع ، فتنتج من عشرة إلى اثني عشر كيلوجراما ، قيمتها من خمسة إلى ستة فرنكات ، وتشتري الحكومة سعف النخلة الواحدة بتسعة سنتيات ، ويأخذ المالك ستة سنتيات عن الفروع المشذبة أو المقطوعة ، ويلاحظ أن نخيل الصعيد ورشيد أوفر محصولا ، وتبقاضى الحكومة من ثلاثين إلى ستين سنتيا عن الشجرة الواحدة حسب نوعها .

ويفوق الكتان المصرى جميع الأنواع المعروفة في عالم التجارة ، ومحصوله السنوى ٥٠,٠٠٠ قنطار . أما القنب فيستهلك الأسطول جميع محصوله رغم وفرته ، ولما كان الناس في كل الأقطار ، يستشعرون الحاجة إلى فقد صوابهم بهض الوقت حتى ينسوا همومهم ، فقد عمد المصريون ، وهم محرومون الخمر بحكم دينهم وطبيعة أرضهم ، إلى أن يستخرجوا من حبوب القنب شرابا مسكرا ، ألفوا تعاطيه ، يدعونه الحشيش .

وتولى الحكومة الأرز عناية خاصة دون سائر الحبوب ، ويكثر في مستنقعات دمياط ورشيد ، ومع أن زراعته ضارة بالصحة في بلادنا ، إلا أن هذا الأثر بعينه ليس ملحوظا في مصر ، ولعل ذلك راجع إلى هواء البحر الذي يهب كل صباح ، فيعمل على تنقية الجو مما فيه ، ولم يزد محصول الأرز هذا العام على ٢٥٠٠ هكتولتر ، صدر ثلثاه إلى الخارج . وتعرض في سوق التجارة أيضا « البسلة » والفول ، لأن نوعيهما مرغوب فيه إلى حد

كبير ، أما الحنطة فلا تجد سوقا تصدر إليها بانتظام سوى بلاد العرب ، سواء أ كانت حبوباً أم دقيقاً ، وقد خصص ثلث محصول الحنطة والفل والذرة للتصدير في عام ١٨٢١ .

وهناك وثيقة محررة في عام ١٨٢٢ ، تدل على أن محصول الحبوب في مصر في عام ١٨٢١ بلغ ثمانية ملايين هكتولتر ، أما الكشف الذي أعدته « نظارة الداخلية » فيجده في عام ١٨٣٢ بحوالى أحد عشر مليوناً أى أن ما يخص الفرد من المواد الغذائية ، يكون قد زاد بمقدار الثلث ، خلال السنوات العشر الأخيرة .

محصول الحبوب

الحنطة	عام ١٨٢١	عام ١٨٣٢	هكتولتر
الحنطة	٢,٢٠٢,٠٠٠	٤,٠٠٢,٠٠٠	هكتولتر
الفل	٢,٢٠٨,٠٠٠	١,٩٣٢,٠٠٠	»
الذرة (العويجه)	١,٤٧٢,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	»
الشعير	١,١٠٤,٠٠٠	١,٧٩٤,٠٠٠	»
الأرز	٣٣٠,٠٠٠	٢٢٠,٠٠٠	»
الذرة (الشامية)	٢٧٦,٠٠٠	٤٤١,٦٠٠	»
الحلبة	٣٣٩,٠٠٠	١٦٥,٦٠٠	»
الحمص	١٧٤,٠٠٠	٦٩,٠٠٠	»
العدس	٢٠٨,٠٠٠	١٩٣,٢٠٠	»
الترمس	٧٤,٠٠٠	٥٥,٢٠٠	»
	<u>٨,٢٦٦,٠٠٠</u>	<u>١٠,٨٧٢,٠٠٠</u>	

وهذه الكمية (٨٢٦٦,٠٠٠ هكتولتر) ، التى تزن ٨١٥,٠٠٠,٠٠٠ كيلو جرام ، تنتج حوالى ٧٧٥,٠٠٠,٠٠٠ كيلو جرام من الخبز ، تكفى لتغذية ٢٥٧,٠٠٠,٠٠٠ من السكان باعتبار نصف كيلو جرام فى اليوم ، أو ١٨٢ كيلو فى السنة ، للفرد الواحد ، ولو أن « ابن العرب » و « الأوربى » لا يستهلكان من الخبز نفس المقدار . وإذا خصم القدر اللازم للتقار ، فإنه تبقى كمية كبيرة من الحبوب يمكن تصديرها .

ويقدر الإنتاج الزراعى فى مصر الآن بحوالى ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك ، ولو عقدت

موازنة بينه وبين الإنتاج الفرنسى والإنتاج الإنجليزى لتبين أن مليونى هكتار ينتجان :

في مصر	ما قيمته	١٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	فرنك
في فرنسا	»	٢١٢ ٠٠٠ ٠٠٠	»
في إنجلترا	»	٥٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	»

وإذا راعينا متوسط الأثمان في الدول الثلاث ، وجدنا أن المحصول الزراعى في مصر ، في حالته الراضية ، ليس أقل منه في فرنسا أو إنجلترا . وكما كان يدر هذا البلد ، لو تناولته أيد غير هذه الأيدي ، واستغلت بوسائل غير تلك الوسائل .

وبعد أن أتم محمد على تنظيم زراعة الأرض في مصر أخذ يفكر في طريقة تقسيم محصولها بينه وبين الزارع ، فرأى أن يشتري جميع محصولات مصر ، ويحدد لكل نوع الثمن الذى يدفعه للمنتج . وكان على الفلاح إذا ما باع محصوله كاه بهذا الثمن ، أن يعود فيشتري منه ما قد يكون في حاجة إليه لاستهلاكه الخاص ، بثمن أعلى من ذلك بكثير . وقد حدث في بعض الأحيان — كما جرى بشأن القمح منذ سنتين — أن صدرت الحكومة جميع المحصول للخارج ، فلم يبق في البلاد ما يكفى حاجات السكان ، وقد أدرك محمد على ما فى مثل هذا الموقف من قسوة ، وما يثيره من استياء ، فعمد منذ سنة إلى تعديل طريقته تعديلا خفيا من وطأتها إلى حد كبير ، ذلك بأنه ترك للمزارعين حرية أوسع في اختيار زراعتهم ، كما تخلى لهم عن المحاصيل الأربعة الأساسية ، التى يتألف منها غذاؤهم ، وهى الحنطة والذرة والفول والشعير ، ولكنه حرم عليهم الاتجار فيها مع الأجانب ، واحتفظ لنفسه منها بأربعة هكتولترات عن كل هكتار ، يشتريها بسعر محدد ، ومن الممكن أن ينتج كل هكتار من الأرض في مصر ٢٧ هكتولترا من الذرة ، و ٢٢ من الفول ومن ١٨ إلى ٢٠ من الشعير و ٢٢ من الحنطة أما في فرنسا فلا ينتج الهكتار عادة سوى اثني عشر هكتولترا من الحنطة أو ١٤ من الشعير . ولما كان لهذه الطريقة طابع خاص غريب عن أفكارنا ، وبعيد عن جميع أنظمتنا ، فإنه من الواجب على أن أوضح لمعاليكم الفرق الحالى بين الأسعار التى يدفعها الباشا للمنتجين ، وتلك التى يبيع بها للتجارة ، ونظرة خاطفة إلى هذا الجدول ، تكفى لإدراك الفوائد التى تجنيها الحكومة المصرية .

ويشتري الباشا كذلك ، وبأسعار يحددها بنفسه ، جميع ما ينتج سنويا من الكتان والقنب وبذر الكتان والسمسم والخس والسلجم والقرطم وماء الورد ، وسائر المنتجات التى يتجر فيها .

الثلث الذى يباع به فى الخارج	الثلث الذى يعاد به البيع فى الداخل		ما يدفعه محمد على للمنتج		
	سنتيا	فرنك	سنتيا	فرنك	
٧	٦٠	٦	٤٠	٣	٣٤
٦	٦٠	٣	٣٤	١	٨٠
٥	—	٣	٦٠	٢	—
٥	—	٣	٣	٢	—
٧	٦٠	٦	٥٥	٣	٦٠
٢٧	—	٣	٣	١٠	—
٣٠٠	—	٣	٣	١٤٠	—
—	٦٧	٢	—	—	٢٨
٢٥٠	—	٣	—	١٢٠	—
٧٢	—	٣	—	٣٠	—
—	١٢	٣	—	—	٤
٩	—	٣	—	٣	٤٠
١٨٠	—	٣	—	١٢٠	—
٢٥	—	٣	—	٥	—
١٣	—	٣	—	٤	—
١	٧٠	٣	—	١	١٠
					الملح (الهكتولتر)
					القطن (القطار)
					الكثبان ()
					الحصير (القطعة)
					الحناء (الهكتولتر)
					الشمع (القطار)
					جلد الجاموس (القطعة)
					جلد البقر ()
					الحيوط الفطنية (الكيلو)

وقد كان محمد على ، حين أوجد هذا الفرق الكبير الملحوظ بين أثمان البيع وأثمان الشراء ، مدفوعا بشعور طبيعى ، يملك كل ذى بأس يحس أن أحدا لا يسيطر عليه ، أو يحد من نفوذه ، ولهذا لم يستطع أن يقاوم رغبته فى الوصول بأرباحه إلى أقصى حد مستطاع . ويخيل إلى أن هذه الرغبة فى الحصول على ربح فاحش ، من أهم ما فى نظامه من عيوب ، على أنه إذا أريد تبرير ما ينطوى عليه هذا النظام من عنف بالغ وظلم صارخ ، واستخدام للقوة وتهديد بها على الدوام ، فإن هذا التبرير لا يمكن أن يكون معقولا ، إلا إذا كانت هناك فكرة ترمى إلى تمويد الأهالى العمل ، بعد ما أصابهم من انحلال خلقى شنيع ، حتى يصبح فى مقدورهم أن يتخلصوا بمحض اختيارهم من هذا الانحلال ، غير أنه تحقيقا لهذه الغاية ، وإحلالا للنشاط عمل الجود الذى طال عليه الأمد ، وبعثا لروح الإنتاج فى تلك الطبائع الميتة ، يجب عليه أن يحاول تحييت العمل إلى من يجبرهم عليه ، بأن يسمح لهم على الأقل ، بأن يجتثوا بعض الربح ، وينعموا بشيء من اليسر ، تعويضا لهم عما يلقونه من نصب . إلا أن العمل هنا يدع كثيرا من الأهالى فى حالة بؤس شديد ، حتى أن عددا كبيرا من الفلاحين ، لا يعود عليهم من ورائه ، إلا ما قد يمكنهم من تسديد الضرائب المفروضة عليهم .

ويعتبر السكان نظام محمد على الزراعى مسئولا عما بلغت حالته من سوء ، أما من حيث الإنتاج فقد أدى هذا النظام إلى إدخال كثير من الحاصلات القيمة ، التى نجت مصر عن زراعتها ، أو لم تكن تعرفها على الإطلاق ، فضلا عن ذلك فقد وجه الإنتاج وجهة أكثر ملائمة لظروف العالم فى الوقت الحاضر ، كما أنه زاد مساحة الأراضى المزروعة ، بمقدار الخمس ، إذ لم تكن منذ أربع سنوات تزيد على ١٨٦٠٠٠ هكتار ، أما اليوم فإنها تبلغ ١٤٢٣٠٠٠ هكتار ، كما أكد لى الباشا .

وسأذكر لمعالیکم - قبل أن أترك هذا الموضوع - حادثة تصور طبيعة النظام المتبع فى استثمار مصر تصويرا رائعا . حدثنى الباشا فقال : « علمت فى إحدى رحلاتى الأخيرة ، أن الأرض تضعف ويقل محصولها ، إذا أنتجت صنفا واحدا بعينه سنوات متتالية ، فكان من أثر ذلك أن قررت تغيير نظام الزراعة ، وبدأت بمديرية الغربية ، وفيها من الأراضى المزروعة ٦٠٠٠٠٠ فدان ، أى ربع وادى النيل ، وقسمت هذه المساحة (أى السثمائة ألف فدان) ثلاثة أقسام ، وأمرت بأن يزرع القسم الأول حنطة ، والثانى ذرة ، والثالث برسيا أو خضراوات ، ثم عمدت إلى الأرض التى أنتجت الحنطة ، فزرعتها ذرة فى العام التالى ، وستزرع برسيا أو خضراوات فى العام الثالث ، حتى إذا جاء العام الرابع ، بدأت . الدورة الزراعية من جديد » .

وقد قضى رجال أكثر دراية بالشئون الزراعية ، مايفى على نصف قرن ، وهم يعملون على أن تستبدل فرنسا بنظامها القديم ، القائم على الاكتفاء بزراعة محصول واحد ، نظاما جديدا قريب الشبه بالنظام الذى يشير إليه محمد على ، واستطاعوا بشق النفس أن يحرزوا شيئا من النجاح فى مراکز بعض المديریات ، أما فى مصر فإن الأمر لم يتطلب غير لحظة من التفكير ، صدرت على إثرها الأوامر بإحداث انقلاب زراعى فى البلاد ، تحول دون حدوث مثله عندنا تقاليد العصور القديمة .

وإذا كان محمد على قد عمل على زيادة المنتجات الزراعية فى مصر ، فقد كان ذلك استجابة منه لنداء طالما وجهته تلك الأراضى الخصبة المهمة إلى ملاكها ، ولكن على غير طائل ، إلا أن محمد على كان شديد الرغبة فى مسايرة أوربا ، فأوحت إليه هذه الرغبة فكرة أخرى ، كان من المستبعد أن تهيب البلاد لها عند تنفيذها عوامل النجاح ذاتها ، ومؤدى هذه الفكرة ، أن ينشئ فى مصر المصانع اللازمة لإنتاج ما تستهلكه البلاد ، ومن أجل ذلك يتعين عليه أن يتكفل بإنشاء كل شئ أو تجديده وإدارته بنفسه .

وقد كانت هناك عدة مصانع للمنسوجات التيلية والحريية ، فطلب أن تسلم إليه ، وكان الكتان ينسج في الأرياف ، ولكنه لم يكن ينسج إلا ليباع له ، إذ أنه لم يكن مسموحا للفلاح أن يصنع لاستعماله الخاص ، تلك المنسوجات التيلية الخشنة التي يلبسها ، ولا تلك القطع من الحصير التي تقيه رطوبة الأرض ، بل كان عليه أن يسلمها للحكومة أولا ، وهي صنع يديه ، ثم يعود إلى شرائها من جديد بثمان أغلى ، إذ أنه لم يكن في استطاعته أن يلبس غير المنسوجات التي تحمل طابع مصانع الباشا . وهكذا لم يمض زمن يسير ، حتى لم يبق في مصر كلها مصنع واحد ، لا يديره من في خدمة الباشا من الموظفين ، وما تزال الأمور سائرة على هذا النحو في مصر .

ومنذ عام ١٨١٦ ، شرع محمد علي في إنشاء المصانع على الطريقة الأوروبية ، وظل سائرا في هذا المشروع بما عرف عنه من عزيمة لا تلين ، دون أن يثنيه ما يلقاه كل يوم من متاعب كثيرة ، أو ما يتحمله من فادح النققات ، أو ما يحدث من شكاوى الأهلين .

وقد اعتبر المصريون إنشاء المصانع نكبة جديدة حلت بهم ، وأخذوا يوازنون بين ما يلقونه فيها وما يلقونه في الجيش من قسوة وعنت ، ولما كانوا ينفرون من البقاء بين جدران المصانع ، ومن الارتباط بعمل يومي ، فقد هجر محمد علي عن أن يجد عدداً كافياً من الرجال يشتغلون في مصانعه بمحض اختيارهم ، ومن ثم عمد إلى اصطناع الوسائل المألوفة في بلاد الشرق لسد هذا النقص ، فصار يجبرهم على العمل في مصانعه ، كما كان يجبرهم على الالتحاق بجيوشه ، ولم يحدث لشعب من الشعوب أن عمل أحد على إسماعه ، والسير به في طريق الحضارة ، بمثل هذه الإجراءات الحازمة الصارمة . فالأطفال الذين يثودهم حمل السلاح ، لأنهم لم يشبوا بعد عن الطوق ، ما زال يحشد عدد كبير منهم للعمل في المصانع ، بل إن النساء أنفسهن معرضات للعمل فيها ، على الرغم من أن التقاليد الإسلامية ، لا تجعل لصاحب السلطان سبيلا إليهن ، إذ يوزع عليهن في القرى مقدار معين من الكتان ، ويطلبن بإعادة هذا المقدار مغزولا في وقت يحدد لهن ، وقد بلغ من ثقل هذا التكليف ، أنهن يعتمدن إلى إتلاف عضو من أعضائهن ، حتى لا يقمن بعملية الغزل ، كما يفعل الرجال كل يوم ، تفاديا من الخدمة العسكرية . على أن محمد علي سار في هذه الطريق إلى ما هو أبعد من ذلك ، فقد استخدم النساء في عدد من المصانع ، وقد رأينا منهن نحو خمسين ومائة في كل من مصانع دمياط والمنصورة ، يشتغلن محجبات ، إلى جانب رجال لا تستر الثياب من أبدانهم غير

القليل ، إلا أن شدة المراقبة ، على ما عرفنا من رؤساء المصانع ، كانت حائلا دون حدوث أضرار من وراء هذا الاختلاط .

وقد كانت النفقات التي تكبدها محمد علي في سبيل إقامة هذه المصانع باهظة للغاية ، إذ شرع في تأسيس عدد كبير منها في جميع أنحاء البلاد دفعة واحدة ، وخصص لها منذ البداية مساحات واسعة ، مستلهما في ذلك عبقريته ، حتى لقد وجدت في بعض هذه المصانع خمسة عشر ألفا من العمال أوزيد . وليس من المستطاع إحصاء جميع المبالغ التي أنفقها الوالي في الحصول على الآلات ، كما أنه من غير المستطاع أن نعرف المدى الذي ذهب إليه الإنجليز في استغلال حاجته إليها ، حتى باعوه بأفدح الأثمان كثيراً من الآلات لم تكتمل أجزاؤها ، فضلا عن رداءتها ، وسبق استخدامها ، وعدم صلاحيتها للعمل ؛ ولولا أن الطمع الشخصي والرغبة في الكسب ، يكفيان لتفسير ذلك كله ، لظن أن المقصود هو قتل الصناعة المصرية الناشئة .

ولم يكن العدد الوفير من الأوربين الذين تطلبهم تنظيم هذه المصانع أقل استدعاء للإنفاق ، بل لقد عمل محمد علي على زيادة النفقات ، بإرساله في كل يوم عدداً معيناً من أبناء العرب ، لإتمام دراستهم في المدن الصناعية بفرنسا وإنجلترا . ومصانع الكتان والقطن محور الصناعة المصرية في الوقت الحاضر ؛ إذ أن مصانع نسج الكتان لا تكفي حاجة الاستهلاك المحلي فحسب ، بل إن جزءاً له قيمته من إنتاجها ، يمكن تصديره إلى الخارج . ففي عام ١٨٣٣ أنتجت تلك المصانع مليوناً من قطع النسيج ذات العرض الضيق ، يتراوح ثمن كل منها بين فرنكين ونصف وخمسة فرنكات . وقد استهلك نصف هذه القطع محلياً ، وصدر النصف الآخر . وأنتجت تلك المصانع نفسها ثلاثين ألف قطعة من النسيج العريض يتراوح ثمن كل منها بين اثني عشر وستة عشر فرنكا ، وتبلغ قيمتها جميعاً ٤٥٠,٠٠٠ من الفرنكات ، ويوازي ذلك في مجموعه $\frac{1}{3}$ من إنتاج مصانعنا .

وبعصر في الوقت الحاضر ثلاثون من مصانع القطن ، يشغل معظمها مساحات واسعة ، وصافي الربح في كل قطعة من النسيج فرنكان ، وقد شرع في صنع قطع كبيرة من المنسوجات القطنية لقلاع السفن ، كما شرع في تصديرها إلى الخارج .

أما مصانع الحرير ، فقد استخدمت في عام ١٨٢٦ ما يقرب من ٧٤,٠٠٠ كيلوجرام من المواد الخام ، وهذا القدر يساوي $\frac{1}{3}$ مما تستخدمه في فرنسا .

ولم يمكن الحصول إلا على نتائج غير مرضية للغاية في صناعة الورق إذ أن الغبار ينتشر في كل مكان ، فيقيم بذلك في سبيل صناعة الورق عقبة كاداء ، لا تقوم في سبيل أية صناعة أخرى .

والمواد الأولية اللازمة للصناعات التي ذكرتها موفرة في مصر ، أما الجوخ ، فإن مصر تستورد كثيراً من المواد الخام اللازمة لصناعاته من تونس ، لأن الصوف المصري خشن لا يسهل تنظيفه ، ويقيم الباشا في الوقت الحاضر مصنعاً جديداً للجوخ . ولم يحقق ما يرى إليه ، من توفير الكساء لجيشه ، ذلك الجيش الذي يعتبر أكبر مستهلك للجوخ في البلاد . ويدل اطراد الزيادة سنوياً فيما يستورد من الحديد والرمصاص ، على نمو صناعة هذين المعدنين . وقد أدت زراعة الأرز إلى إنشاء مصانع لتبييضه ، وقد أربت مصاريف التبييض على أكثر من نصف مصاريف الإنتاج ، غير أن رجلاً إنجليزياً هو نجل المستر « جالوى » Galloway عقد اتفاقاً مع الباشا على أن يستبدل بكل تلك المصانع ثلاثة أخرى تدار بالبخار ، وقد بدأ العمل هذا العام بأحد هذه المصانع الثلاثة في مدينة رشيد .

وفي هذه المؤسسات الصناعية ، تصنع كذلك الأسلحة والألوان والمنتجات الكيميائية والبارود وملح البارود وما إلى ذلك . ويستخرج ملح البارود بكميات عظيمة من كومات الرماد العالية ، التي تحيط بمدينة القاهرة . وكما أن الروس يستغلون برودة المناخ عندهم ، في فصل الملح عن ماء البحر ، بتبريده إلى درجة التجمد ، فكذلك المصريون يستفيدون من شدة حرارة الشمس في بلادهم ، باستخدام البخر في استخراج ملح البارود من المياه التي يطلقونها على تلك الكومات التي تحيط بالقاهرة ، فيوفرون بذلك قيمة الوقود ، الذي يجب علينا أن نستخدمه حتى نصل إلى النتيجة بعينها . هذا إلى أنهم يحصلون على كميات وافرة من ملح البارود ، يستطيعون أن يسدوا بها حاجة أوروبا بأسرها ، دون أن يتكبدوا نفقات تذكر .

ولا كان دخولي في تفاصيل الصناعات المختلفة ، يخرجني عن الحدود التي رسمت لي ، عند وضع هذا التقرير ، فإنني سأقتصر على النتائج العامة ، التي يمكن الحصول عليها فيما يتصل بهذا الموضوع . ففي بادئ الأمر ، كانت نفقات المصانع تروبو على إيراداتها بكثير ، ثم أخذ التبادل يظهر بينهما ، بل إن عدة مصانع تعود الآن بأرباح حقيقية ، وقد قام الأوربيون في أغلب الأحيان بتنظيم جميع المصانع المصرية ، غير أنهم طردوا منها ، وأصبحت إدارتها اليوم في أيدي أبناء العرب ، ويبقى بعد ذلك أن نعرف ما إذا كانت مستحقة بمستواها في ظل الإدارة الجديدة .

ومهما يكن من الأمر فقد أمكن سد حاجة البلاد ، كما أمكن الحصول على السلع ، بنفس الأسعار التي كان الأوربيون يبيعونها بها في السوق ، وقد اغتبط محمد علي بهذه

النتيجة أيما اغتباط ، إذ قال لي « لقد غيرت الأسس التي تقوم عليها تجارتى ، إذ تخلصت بفضل مصانمى ، من الضرائب التي كانت تفرضها الصناعة الأوربية على مصر ، كما استبقت مصر تلك المبالغ ، التي كانت تدفعها أثمانا لما تشتريه منكم من الجوخ والحرير » . ولكنى سمحت لنفسى أن أوجه نظره إلى أن الثلاثين أو الأربعين ألفا ، الذين يستخدمهم فى إنتاج بضائع يمكن الحصول عليها من أوروبا بالأسعار نفسها ، يكونون أكثر فائدة له ، إذا استخدموا فى زيادة محصول القطن والحنطة والسكر ، كما أوضحت له أن الصناعة لا تلائم غير البلد الذى يزيد فيه عدد الرجال عما نطلبه زراعة الأرض ، ولا يصح أن يستخدم الرجال فى الصناعة ، بحجة أن ذلك تستلزمه رفاهية السكان أو كثرة عددهم . على أن هذه الآراء ، وإن كانت موضع أخذ ورد على ما أعرف ، فإن أحدا لم يحاول فهمها ، كما أن أحدا لم يقبل مناقشتها ، وكل ما قيل لى رداً على ذلك ، إن الظروف المحلية تساعد على قيام المصانع إلى حد كبير ، إذ أن أغلب المواد الخام موجودة فى مصر ، ونمنا زهيد ، وأجرة العامل اليومية تتراوح بين ٦ و ٧ سوات^(١) للرجل ، و ٣ و ٤ للولد . أما عملية البناء فلا تكاد تكلف شيئا ، وفضلا عن ذلك فأبناء العرب بطبيعتهم أذكاء يحسنون التقليد . وكان جوابى على ذلك « أن البلاد تعوزها الأيدى العاملة ، حتى أن جزءاً من محصول القطن الأخير لم يمكن جنيه ، كما أن ما طبع عليه أبناء العرب من الإهمال وسرعة التأثر ، لا يتناسب كثيراً والعمل الدائب المتواصل فى المصانع ، وإذا كانوا يحسنون التقليد ، والتقليد وحده ، فإن من الشكوك فيه أن يستطيعوا التفوق على الأوربيين . هذا إلى أن البلاد تنقصها القوة المحركة ، خلوها من التيارات المائية ، وعلى ذلك أصبح من الضرورى أن يشتري الوقود اللازم لإدارة الملاحن البخارية من الخارج . وجميع الآلات بوجه الإجمال تؤذيها رطوبة الليل ، وما تثيره الخمسين والرياح الأخرى من الغبار الدقيق ، الذى ينفذ حتى إلى داخل الصناديق التى أحكم رتاجها » . على أن هذا الحديث الذى أوردت فيه حججاً تقند الحجج السابقة ، لم يسفر إلا عن تثبيت الباشا وتشبثى كل بآرائه ، غير أن محمد على أبلغنى بمد بضعة أيام ، أنه غير مرتاح إلى حالة مصانمه ، وبخاصة مصانع نسج القطن ، إذ أن بعضها أصابه الإهمال ، وأصبح فى حاجة إلى الآلات والمهال ، ولكنه أضاف إلى ذلك قوله ، إنه ينتظر قدوم اثنى عشر شاباً بعث بهم إلى المصانع الإنجليزية ، وبفضل ما اكتسبوه من دراية ، وما يبدلون من عناية ، سيعود إلى المصانع المصرية نشاطها كاملاً .

(١) السو جزء على عشرين من الفرنك و يساوى الفرنك مائة سنتيم .

وقد كان لي الشرف في أن أئين لمعالكم كيف أصبح محمد علي المالك الوحيد والصانع الوحيد في مصر ، وسترون من البيانات المقتضية ، التي سوف أوردتها عن التجارة ، أنه يدبر بنفسه كل شيء ، حتى أصبح أكبر تاجر في القطر . وقد سبق لي إيضاح الأسس التي تقوم عليها تجارة الصادرات ، فأوردت الأسعار التي يشتري بها محمد علي محصولات البلاد ، وأسعار بيعها إلى التجار ، مما وضع جميع صادرات مصر في قبضة يده . وفيها عدا المشروبات الروحية التي يتسلفها ويحتكر بيعها ، فإنه يترك البضائع الأوربية حرة التداول في السوق ، بعد دفع الضرائب الطفيفة التي تحددها معاهدات الامتيازات التي عقدها الأسراء المسيحيون مع الباب العالي ، ولكنه على العكس من ذلك يستولي على أهم السلع التي ترسلها بلاد العرب وداخل أفريقية إلى أوروبا مارة بطريق مصر ، ولا يمكن أن يباع لسواه وارد بلاد العرب من بن وبخور وعطور ، ولا ما يرد من قلب إفريقية من ريش النعام والصمغ ، وقد بعث بعملائه إلى اليمن لشراء محصولاتها ، ولكنه لم يستطع أن يتحكم في الأثمان هناك ، لأن أحداً لم يقبل الأسعار التي حددها ، وكان من أثر ذلك أن خسرت مصر في الوقت الحاضر تجارة البن الراجحة .

على أن اللوحة التي أوردتها عن منتجات مصر ، تدل دلالة كافية على أهم ما تصدره هذه البلاد إلى الخارج ، فإذا بحثنا الواردات وجدنا أن محمد علي أكبر المستهلكين في مصر ، فامة محدودة المطالب ، قليلة الحظ من الترف ، كهذه الأمة من أبناء العرب ، ليست بالسوق التي تزوج فيها المنتجات الأجنبية ، ولكن حكومة تحتفظ بمائة ألف رجل تحت السلاح ، وتستخدم عدداً عظيماً من الموظفين ، وتولي في الوقت نفسه استقلال أراض زراعية فسيحة وتنشئ مصانع ضخمة أو تقوم على صيانتها ، مثل هذه الحكومة تكون في حاجة إلى كثير من السلع التجارية ، فيتنافس التجار على توريدها ، وللحكومة أن تؤثر بعطفها هذا الشخص أو ذاك ، للقيام بعملية التوريد . ومن الأمور التي توضح مآلئنا من تجارة عظيمة مع هذه البلاد ، أن للسيوبوغوص أخا يعتبر من أكبر التجار في تريستا . وأغلب القناصل الأجانب يشتغلون بالتجارة ، ويمقدون مع الباشا صفقات تعود عليهم بأرباح وفيرة ، وتستطيع صاحب المال أن تدرك ، إذا كان من المستطاع ، أن يشعروا إزاءه بشيء من الاستقلال ، وهم في مثل هذه الظروف ، فإذا تأملنا ذلك كله بوجه عام وجدنا أنه ربما لم يسبق لأحد أن يقيد من يحكمهم بأكثر مما فعل محمد علي .

وقد أرفقت بهذه الرسالة عيذاً من الجداول ، لبيان الحركة التجارية ومقدارها في مصر

وستعرفون منها معاليكم أهم ما تقوم عليه هذه التجارة من منتجات ، فعلى الرغم من وجود المصانع التى أنشأها محمد على فإن المستورد من المنسوجات المصنوعة فى الخارج يقدر بمبلغ ١٥,٠٠٠,٠٠٠ من الفرنكات ، كما تقدر الأدوات النحاسية والزجاجية ، والورق على اختلاف أنواعه ، بمبلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ فرنك . غير أن ما حدث من التقدم فى زراعة أنواع النبات الاستوائية ، كاد يقضى على الوارد من منتجات المستعمرات ، حتى لم يعد يزيد فيما يبدو على ٨٥٠,٠٠٠ فرنك . أما خشب البناء والحديد فمن أهم الواردات ، ويشترىها محمد على سداً لحاجات أسطوله بوجه خاص ، ولا تقل قيمة الخشب المستورد عن سبعة ملايين من الفرنكات كما أن الحديد لا تقل قيمته عن مليونين ، وما يزال الوارد من الحرير يقدر بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ فرنك .

والقطن أهم ما تصدره مصر ، ويبيع بمبلغ يتراوح بين عشرة وخمسة عشر مليوناً من الفرنكات . وتليه الحبوب فى الأهمية ، إذ تبيع مصر الأوربيين من الأرز ما قيمته سبعة ملايين ، ومن البقول الجافة ما قيمته خمسة ، أما ما يزيد على حاجتها من الحنطة ، فيرسل إلى بلاد العرب ، ولهذا ان أذكره فى هذه البيانات . أما البضائع الواردة من أفريقية وبلاد العرب ، وهى الصمغ والبخور والمطور والمقاير وبن غما والماج والصوف ، فتبلغ قيمتها أربعة ملايين . أما الكتان الذى يعرض للتجارة على شكل ألياف أو بذور أو منسوج ، فتبلغ قيمته ثلاثة ملايين ، وأما جلود المواشى فتقدر بمليون من الفرنكات .

وقد نمت التجارة فى عهد محمد على نمواً مطرداً ، فلم تقل الصادرات عن الواردات ، إلا فى عام ١٨٣٢ ، نظراً لقلة محصول القطن ، الذى لم يبلغ فى تلك السنة غير ١٢٠,٠٠٠ قنطار وهو ما يكاد يوازى نصف ما بلغه فى الأعوام السابقة ، وتستطيعون معاليكم متابعة هذه الحركة بالرجوع إلى الأرقام التى تبين اتجاهها .

السنة	الواردات بالفرنكات	الصادرات بالفرنكات	مجموع القيمة بالفرنكات
١٨٢٣	٣٩,٢٩٠,٠٠٠	١٧,٧١٢,٠٠٠	٥٧,٠٠٢,٠٠٠
١٨٢٤	٥٧,٤٣٤,٠٠٠	٢٧,٢٣٣,٠٠٠	٨٤,٦٧٧,٠٠٠
١٨٣٠	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٨,٠٠٠,٠٠٠	٧٨,٠٠٠,٠٠٠
١٨٣١	٤٣,٧٠٠,٠٠٠	٤٤,٠٠٠,٠٠٠	٨٧,٧٠٠,٠٠٠
١٨٣٢	٤٣,٦٠٠,٠٠٠	٣٥,٢٠٠,٠٠٠	٧٨,٨٠٠,٠٠٠

وهذه البيانات لا توضح غير تجارة البحر ، عن طريق الإسكندرية ودمياط ، وأرجو أن ألفت نظر معاليكم ، إلى أن بعض ما يرد لحساب الحكومة ، لا تملن الجمارك شيئاً عنه ، ولمعرفة القيمة النهائية للتجارة المصرية ، يجب أن تضاف قيمة ما يتم تبادله مع وسط أفريقية ومع بلاد العرب ، وكذلك قيمة ما يتبادل بين بلاد العرب والهند ، وليست هناك وسيلة لمعرفة هذه التجارة على شيء من الدقة ، ولكن ربما أمكن استنتاجها من مبلغ ما تفرضه الحكومة على المبادلات ، فالبضائع الذاهبة إلى بلاد العرب عن طريق جدة تدفع ١٠٪ ، أما الآتية منها فتدفع في السويس أو القصير ٥٪ من قيمتها . وقد كانت رسوم الجمارك من البند الأول في عام ١٨٣٢ ، ١٢٣٠٠٠٠ فرنك ، ومن البند الثاني ٧٥٠٠٠٠ ، وهذان المبلغان يدلان على أن تجارة الواردات بلغت ١٥٠٠٠٠٠ فرنك ، وأن الصادرات بلغت ١٢٧٠٠٠٠ ، فإذا أضفنا إلى ذلك مليوناً ، نظير ما يرد إلى هذه البلاد من سنار وكردقات ، ومبلغاً مماثلاً لما يصدر منها إليهما ، فإن واردات مصر يكون متوسطها ٥٩٠٠٠٠٠ فرنك ، ويكون متوسط صادراتها ٥٤٠٠٠٠٠ ، وبذلك تكاد النسبة بين مائة مليون من الفرنكات وسكان البلاد ، الذين يبلغ عددهم ثلاثة ملايين ، تضارع النسبة بين تجارة فرنسا الخارجية بالقياس إلى عدد سكانها .

ويقوم التجار الأوروبيون بجميع العمليات التجارية بين مصر وأوروبا ، أما الملاحة في ميناء الإسكندرية ففي أيدي الأوروبيين وحدهم ، ولا تكاد مصر تملك غير عشرين سفينة لتجارتها في البحار ولكن لها في النيل ثلاثة آلاف مركب ، مختلفة الحجم ، خفيفة الوزن سريعة الحركة ، تسير بالشرع أو المجاذيف على حد سواء .

وما دمت أعتبر محمد علي تاجراً ، فواجب عليّ أن أذكر ما يستمتع به من سمعة في عالم التجارة . ومن العسير إيضاح ما يتصل بهذا الموضوع . فأى شيء أكثر منافاة للثقة التجارية ، من نظام قائم على الاحتكار ، تغض من قيمته بين حين وآخر بعض تصرفات استبدادية ظالمة ؟ غير أن محمد علي يستمتع بسمعة طيبة حقاً ، ففي الصفقات التي يعقدها ، يطالب دائماً بأن يدفع له جزء من الثمن مقدماً ، ولم يكن هذا الشرط من جانبه حتى الآن ، عقبه في سبيل التعاقد معه ، في الشهر الماضي اشترى فرنسي يدعى ميسيو « غوتيه » Gauthier ، محصول القطن في عام ١٨٣٤ بخمسمائة ألف فرنك ، ودفع جزءاً من المبلغ ، وقد يدفع المبلغ بأجمعه قبل جنى القطن ، فهل نجد في أوروبا كثيراً من البيوت التجارية أو الحكومات تستطيع أن تعقد مثل هذه الصفقات ؟

وسأختم هذه الرسالة الطويلة بأن أستاذن معاليكم في أن أوضح لكم الراى الذى أبداه لى محمد على بلسانه فى الطريقة التى وقع عليها اختياره لاستثمار موارد مصر ، فقد التمت منه فى حديث دار بينى وبينه فى القاهرة ، أن يوضح لى رايه فى هذا الشأن ، ولم اكتبه أن الاعتداء على الملكية واحتكار التجارة ، فيما ينحىل إلى ، عقبة كأداء فى سبيل الرخاء القومى الصحيح . فأجبنى الباشا قائلاً « إننى أدرك ما يجول فى خاطرك ، ولكنك لو بقيت معنا وقتاً كافياً — وهذا ما أتمناه — لتغير رأيك . اصنع إلى قليلاً . إن على أن أحكم شعباً أظهر صفاته الكسل والجهل وسوء النية ، فإذا لم أحله على العمل بقى عاطلاً ، إذ ما حاجته إلى أن يعمل ، وفى استطاعته أن يعيش ببضع بارات (أو سنتيات) فى اليوم ؟ فإذا ما حصل عليها فإنه لا يفكر فى شىء سوى أن يكون سعيداً بترجية الوقت دون أن يؤدى عملاً قط . أما بالطريقة التى أسلكها ، فإننى أكون رويداً رويداً رجال كد وكدح سوف ينتهى بهم الأمر إلى أن يصبح العمل عادة فيهم . لقد استوليت على كل شىء ولكنى فعلت ذلك لأجعل كل شىء منتجاً . إن الغرض هو الإنتاج ، فمن يستطيع ذلك غيرى ؟ من قدم الضمانات اللازمة ؟ ومن أشار بالطرق التى يجب اتباعها ، وبالمزروعات الجديدة التى يجب إدخالها ؟ من سواى أمكنه أن يحمل الشعب على أن يشارك أوربا تلك العلوم والآراء التى كانت سبب تفوقها ؟ أتظن أن أحداً فى هذه البلاد مر بخاطره يوماً أن يدخل فيها القطن والحرير والتوت ؟ انظر إلى تركيا : إن السلطان يملك أغنى بلاد العالم ولكنه لا يفتفع منها شىء على الإطلاق ، بل إنها لآخذة فى التدهور من جميع النواحي . فليدع لى حرية العمل ، وأنا زعيم بعد خمس سنوات أن أسلم إليه جيشاً وأسطولاً ، وأدفع جميع ما عليه من أموال متأخرة وأسدد للروس كل ما لهم قبله من ديون ، وبذلك تصبح تركيا دولة قوية بحسب العالم حسابها من جديد . إن تجاركم يجأرون بالشكوى ويقولون إن على أن أترك التجارة حرة ، إذ أنى الحق بهم أفدح الأضرار ، بسبب سياسة الاحتكار ، غير أننى ، إذا لم تخنى الذاكرة لم أجد فى الإسكندرية ، حين قدمت إلى مصر سوى ثلاثة من الأوربيين ، يتم مظهرهم عن أنهم فى أسوأ حال ، أما اليوم فإن الإسكندرية غاصصة بالتجار الأوربيين ، حتى أنها لتبدو مدينة أوربية ، وهؤلاء التجار يقتنون الجياد الأصيلة ، والمنازل الأنيقة ، ويعيشون عيشة الترف والنعم . أتدرى ماذا كان يحدث لو أخذت بوجهة نظرهم ؟ إذن لألحقوا الخراب بالبلاد ! ولكن الإفلاس من نصيبهم . لقد كانوا يريدون استغلال جهل الفلاحين ، ولكننى لا أرضى بهذا الاستغلال من ناحية ، فضلاً عن أنهم سيكونون ضحية جهل أبناء العرب وسوء نيتهم من الناحية الأخرى ، إذ أنهم

سيفشونهم في جميع الصفقات ، ولن يقدموا إليهم ما هم في حاجة إليه ، فلو طلبوا قطناً أو نيلة ، لقدمت إليهم الحنطة وكان من الطبيعي أن يرفضوا تسلمها ، فهوى أثمانها إلى الحضيض ، ولا يجد الفلاح ما يسد نفقاته .

أما الطريقة التي أتبعها معه فتكفل له قليلاً من الربح ، غير أنها تضمن له بيع محصوله ، كما أن الأسعار التي اشترى بها تسمح له بربح معقول ، بل لقد حدث في بعض الأحيان ، أن كان القمح يباع في السوق ، بثمن يقل كثيراً عن الثمن الذي اشترى به من المنتجين ، فكان الجميع يحضرون إلى القمح لتسديد التأخر عليهم من الضرائب ، دون أن يتكلفوا غير القليل من النفقات . يجب أن نقود هذا الشعب كما يقاد الأطفال ، لأننا إذا تركناه وشأنه ، فسيمود إلى حالة الفوضى التي انتقلت منها ، ولو كفت لحظة عن قيادته لتردى في وهدتها مرة أخرى .

• — موضوعات التقرير الثاني

سورة من حكومة محمد علي — الترك — المماليك — أبناء العرب والبدو — القبط — الأرمن واليونانيون واليهود — البرابرة أو النوبيون — الزنوج — الأوربيون والإفرنج — تقدير عدد سكان مصر .

و — نص التقرير

الإسكندرية في أول يوليو ١٨٣٣

إذا كان استثمار مصر من الناحية الزراعية قد قام على أساس تفردت به هذه البلاد ، بأن صارت ملكية الأرض ذاتها في يد الحاكم ، فإن طريقة الحكم التي وقع عليها اختيار محمد علي ، تنطوي كذلك على نظم تختلف اختلافا تاما عما نعرفه من النظم في أوربا .

ذلك بأن أبناء العرب ، وهم الجبهة العظمى من السكان ، يعاملون على أنهم قوم حلت بهم الهزيمة ، وليس ثمة سوى عمل واحد يطالبون بأدائه ، هو خدمة الأرض وزراعتها ، أما الوظائف والسلطان ، فمن نصيب شعبين غربيين عن مصر هما الترك والمماليك ، ولا يطلق الاسم الأخير إلا على الأرقاء البيض الذين جرى بهم إلى هذه البلاد .

ومحمد علي نفسه جد حريص على أن يحتفظ لحكومته بالطابع التركي ، فهو لا يتكلم غير التركية ، ولا يفهم لغة البلاد ، أو يتظاهر بعدم فهمها ؛ ولذلك يستعين بمترجم عند ما يتحدث إلى أحد من أبناء العرب ، وكذلك فإن كبار رجال الدولة جميعاً ، يرون في الاقتصاد على استخدام اللغة التركية دون سواها ، مظهراً من مظاهر العظمة والكبرياء .

وعلى أن نذكر عند بحث هذه الحال ، مهما يظهر لنا من وجوه العناية فيها ، أنها كانت قائمة بمصر منذ نيف وألني عام . فنحن انقرض الجنس الفرعوني ، كان جميع الذين تعاقبوا على حكم البلاد ، من فرس ويونان ورومان وعرب ومماليك وآراك ، لا يبالون بمصالح الأهالي ومصائرهم .

وقد أحدث محمد علي نفسه ، فيما دزج عليه المصريون من قديم الزمان ، تغييراً يجب أن يشار إليه . فلم يكن أبناء العرب مبعدين كل البعد عن الاشتراك في شئون الحكم فحسب ، بل كانوا مبعدين كذلك عن الخدمة العسكرية ، إذ كان الجنود من الترك والمماليك والألبانيين والمغاربة أو البربر . أما محمد علي ، فقد همد إلى تجنيد أهل البلاد ، حتى أصبح

جيشه بأجمعه في الوقت الحاضر من أبناء العرب . غير أنه لما كان من المحتمل ، أن يجي ، يوم ، يرغب فيه هذا الجيش العربي الخالص ، في إقامة حكومة عربية ، ثم يعمد إلى المطالبة بتحقيق هذه الرغبة ، فقد وضع محمد علي على رأس ذلك الجيش ضباطاً من الترك ، إذ أنه ليس في استطاعة أحد من أبناء العرب ، أن يرقى إلى ما فوق رتبة اليوزباشي ، بل إنه لا يسمح إلا لعدد قليل منهم ، بالوصول إلى هذه الرتبة .

على أن ذلك لم يكن كافياً ليبعث الطمأنينة إلى قلب محمد علي ، فقد توقع أن صراعا سوف ينشب في يوم من الأيام بينه وبين الباب العالي ، ولا جدال في أن هذا الصراع ، سوف يضع إخلاص الضباط الأتراك له موضع الاختبار الدقيق . ولذلك لم يشأ أن يعتمد عليهم ، أكثر من اعتماده على أبناء العرب ، فدعا المماليك إلى مشاطرتهم السلطة التي عهد بها إليهم ، سواء أكان ذلك في شئون الجيش ، أم في شئون الإدارة .

وكان المماليك خير من يؤدي هذه المهمة ، بفضل ذكائهم وتربيتهم . فالرق في بلاد الشرق نوع من التبني ، بل إنه في مصر أقرب طريق لنيل الشرف ، هذا فضلا عن أنه لا ينطوي على أى معنى من معانى الضعة والامتهان ، حتى أن الرجل ليقول لك في كبر وخيلاء : « لقد كنت من عبيد الجنب العالي ، أو أى من أصحاب الشخصيات البارزة الأخرى » . وعنده أن هذا اللقب يميزه من الأهمالي المصريين ، ويضعه في مستوى واحد مع الترك ، بل إن التركي الذي لا ولد له ، ليعتبر أنه لم يفقد الثروة التي جمعها ، أو الوظائف التي شغلها ، إذا هو خلفها لواحد من عبيده . وقد قال لى عبد الله باشا « إن باشوية عكا أصبحت وراثية في أسرتي منذ ثلاثة أجيال ، إذ خلف أبى الجزار الباشا ، وكان أبى من عبيده ، ثم خلفت والدى » : فالعبيد الذين يؤتى بهم إلى مصر ، يرون أنهم جاءوا إليها ليحكموها لا ليعملوها . وهؤلاء الشبان اليونانيون ، الذين افتديناهم (من الأسر) منذ أربع سنوات ، لو ظلوا في مصر ، لألفيناهم اليوم يعملون ضباطا في الجيش ، أو يشغلون مناصب الحكم والسلطان بين سائر سكان البلاد .

وهكذا أصبح الترك والمماليك ، موزعين في الجيش والوظائف المدنية ، توزيعاً يحفظ التوازن فيما بينهم ، ولكن للمماليك نوعا من الحظوة ، فقد انتزعوا من بلادهم ، وصاروا لا أهل لهم ولا وطن ، ولا يعرفون غير من يكونون في خدمته ، ولهذا كان من بين القواد المشرة الكبار في مصر اليوم ، سبعة أصلهم من الرقيق ، أى المماليك ، وخمسة من الترك بحكم مولدهم (كذا) . على أنه في أثناء حصار عكا ، لما كان عبد الله باشا نفسه ابن مملوك ،

فقد ساور النفوس شيء من القلق ، خشية أن يحاول استمالة الضباط المماليك إلى جانبه ، فدير الأمر بحيث يعين ثلاثة من الضباط الترك ، في مقابل كل اثنين من المماليك .

وتوزيع القوات الوطنية على هذا النحو ، بين أبناء العرب والترك والمماليك ، يدعو إلى أن أرسم في هذا المقام بعض الخطوط العامة لطبائع الأجناس المختلفة التي تعيش في مصر ، وأن أبين نوع العمل الذي يصلح كل منها لأدائه بنوع خاص .

فالترك ، وهم سادة البلاد ، يمثلون على صورة ما طبقة النبلاء . على أن طبيعتهم العسكرية الخالصة ، وما يستشعرونه من روح التفوق والسيطرة ، يجعلهم يشبهون بعض الشبه ، تلك الطبقة التي لا يألفون نظامها ، وهم أقل من أبناء العرب ذكاء ، وقدرة على تسيير الأمور ، واستعداداً لقبول كل ما هو جديد ، ولكنهم أشد صلابة ، وأعظم جلدأ ، وأكثر صلاحية للحكم .

أما المماليك ، فلا يعرف عنهم أن لهم طابعا خاصاً يميزهم من سواهم ، فقد انتزعوا من بين شعوب مختلف كل منها عن الآخر ، ولكن تشابه ظروفهم ، أدى إلى إيجاد تشابه بينهم في النزعة والسلوك . ولما كانوا قد تربوا في بيوت الكبراء ، وكانوا ينظرون إلى أنفسهم كأنما جرى بهم لحكم البلاد ، فقد تملكهم ما تملك الترك من روح السيطرة ، كما غلبت عليهم النزعة العسكرية .

ومنذ عهد طويل ، لوحظ بشأن ممالك مصر أمر غريب ، تعذر تفسيره تفسيراً مقنعاً ، ذلك بأنهم لا يعقبون ذرية قط ، على الرغم من أنهم يعيشون وسط عدد كبير من الحریم . أوقلما نرى طفلاً لهم ينجو من الهلاك ، كأنما الموت واقف لتربيتهم بالرصاد ، ولهذا لا يتكاثرون بل ولا يحتفظون بعددهم ، إلا بشراء الرقيق . غير أن شراء الرقيق الأبيض ، أصبح من الصعوبة بمكان ، منذ بسط الروس سيطرتهم على جورجيا وبلاد الجركس ، ومنهما يستورد معظم المماليك ، ولما كانت الأسر التركية في مصر قليلة النسل كذلك ، فقد كان محمد علي معرضاً لأن يحس نقصاً فيمن يستطيع إشراكهم في الحكم ، لولا أن الاستيلاء على كريت وسوريا ، سد ما كان هنالك من عجز مطرد ، في العناصر الأجنبية التي تسيطر على مصر .

وفي ظل الترك والمماليك ، وهما الطائفتان اللتان تسيطران على البلاد أصبح أبناء العرب ، وهم أول من غزا مصر من المسلمين ، الطبقة المسودة ، إذ قلب لهم الحظ ظهر المجن ، على نحو لم يسبق له مثيل ، وقد تم هذا التغيير في غير عتف ، ودون أن يحدث ما يسترعى الأنظار إليه . وربما كان من المستطاع تبرير ذلك ، بما طبعوا عليه من صفات خاصة . وليس ذلك

راجعاً إلى أنه تموزهم صفات الذكاء وسمو الخلق ، فقد حبتهم الطبيعة من هذه الصفات بما جعلهم أمة تأمر محبتها القلوب إلى أقصى الحدود . فإذا نظرنا إليهم بوصفهم أفراداً ، فإن تفوق ابن العرب على التركي ، قد يكون ظاهراً ملحوظاً . غير أننا إذا تصدينا للحكم على أمة من الأمم فإنه لا يعول عند ذلك على الزايا الفردية ، وإنما يكون العول على اتحاد الأهالي ، وعلى الروح العامة ، وعلى الاستعداد للسيطرة أو الخضوع ، وإذا كان الوضع على هذا النحو ، فمن الواجب أن نعترف بأن أبناء العرب أدنى مرتبة من غيرهم .

وهذا الشعب الذي طالما تألق نجمه خلال تاريخه الزاهر ، ما يزال محتفظاً بحماسته ، وحبه لكل ما يثير الإعجاب ، وبما يستمتع به من خيال خصب ، وما يزال حتى اليوم ، يفيض حيوية وظرفاً وميلاً إلى الفنون والشعر . هذا إلى أنه شعب باسل ، يستثير التنافس غيرته ، لبق قانع ، قدير على احتمال النصب والجهد . أما من حيث المزاج ، فهو على تقيض الأتراك ، فالرء حين يرى أبناء العرب في صرح دائم ، والترك تبدو عليهم سيما الجدد والاكتئاب ، لا يسهه إلا أن يتساءل ، أي الشعبين أسوأ حظاً وأتسح حالاً ، أهو الشعب الظالم ، أم الشعب المظلوم . ومرد ذلك كله إلى طبيعة ابن العرب ، ولكن هذه الطبيعة التي نعينه على الرضا بحالته البائسة ، هي نفسها التي تحول دون خروجه من هذه الحالة ؛ ذلك بأن أبناء العرب شعب خفيف الروح ، يعني بتوافه الأمور ، لا يثبت على رأى ، ثثار لا يعمل شيئاً قبل أن يمدك ألف مرة ، مولع بالقصص والنوادر ، سريع التصديق ، مرهف الحس والتفكير حتى ليفوته إدراك الرأى السديد ، جم النشاط ، ولكن في غير اطراد أو ثبات ، لا يدرك معنى الشرف أو الوطنية ، يجيد المحاكاة ، ولكنه يميل إلى الاعتماد على ذاكرته ، أكثر من اعتماده على عقله ، ولهذا كان سريع الحفظ سريع النسيان . وهو شعب يشبه الترك وجميع الشعوب الإسلامية ، في أنه لا يشغل باله بالتفكير في المستقبل ، وإذا كانت عبارة من العبارات تستطيع في بعض الأحيان أن تصور أخلاق شعب من الشعوب ، فإن ثمة عبارة لا ينقطع ترديدها على أفواه أبناء العرب جميعاً وهي « بكره إن عشنا وكان لنا عمر » وقد غرست فيهم حالة العبودية التي كانوا عليها رذائل توارثوها ، فهم كاذبون منافقون ، ينكرون الجميل ، فقد كنت آنحدر في يوم من الأيام إلى مراد كاشف ، أحد زعماء الممالك القدماء ، وكان قد نجا من مذبحة سبتمبر ١٨١١ ، فأخى باللائمة على جميع تصرفات محمد على وعلى نظامه ، ولكنى عند ما سألته عن مسلك الباشا إزاء أبناء العرب قال « أما في هذه الناحية فهو على حق ، لأنه لو وضع ثقته فيهم ، لغدروا به لا محالة . »

ومنذ نيف وعشرين قرناً ، وسكان مصر يستغلون الأرض لصالح سادة غرباء ، ومن ثم أصبح الانقطاع عن العمل ، والامتناع عن دفع الضرائب ، ضرباً من الشرف في نظرهم ، إذ يخيّل إليهم ، أن هذا الرفض يحمل في أطوائه معنى الاستقلال والشهامة كما أنه بمثابة احتجاج قوم نبلاء على سيادة غير شرعية . وقد أبدى « أميان مارسلان » Ammien Marcellin ، وهو مؤلف لاتيني ، ملاحظة في هذا الشأن ، في بداية القرن الخامس الميلادي فكتب يقول « إن المصريين يشعرون بالخجل ، إذا دفعوا ما عليهم من الضرائب ، دون أن يضطروهم إلى ذلك وقع السياط » وبعد ذلك بثلاثمائة عام ، كتب قايح مصر عمرو بن العاص إلى الخليفة ، يشرح له حال البلاد ، فأظهر له أن الزراعة في مصر ، إنما تحتفظ بكيانها ، بفضل السوط والعصا .

ومن أهم العوامل التي أدت إلى تأخر أبناء العرب ، ما يشعر به كل منهم نحو الآخر من حسد وغيرة . وصفة الطاعة فيهم ، إنما تصدر عن الخوف ، وليس أدل على صحة هذا القول من أنهم أسلس قياداً للترك ، وأطوع لهم عن طيب خاطر ، مما لو كان سادتهم من أبناء جلدتهم . وقد حدث في بعض الجهات ، أن أبدى في إحلال حكماء من أبناء العرب محل الترك فأعقب هذا اللون من التجديد قيام الاضطرابات على الأثر .

وهناك من ناحية أخرى أمر لا نستطيع حتى الآن أن نتكهن بنتائجه ، ونمى بذلك تلك الحرب التي وضعت أوزارها منذ عهد قريب ، وما سوف تبث في نفوس الأمة العربية ، من شعور بالقومية ، وروح عسكرية ، على يد جيوش محمد علي الجسارة ، مما يوقظ فيها الشعور بقوتها من جديد ، ويولد في أبناء العرب الرغبة في أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم . وقد حلا لبعض القوم في أوروبا ، أن يروا في هذه الحرب ، انتفاضاً من العرب على الترك غير أن ذلك لا يتفق والواقع ، فصاحب المشروع تركي ، فكر فيه بعقل تركي ، كما أن الترك هم الذين تولوا قيادة العرب في تنفيذه ، وقد حارب هؤلاء العرب ، لأن هناك من يقودهم ، دون أن يسألوا أنفسهم من هم ومن العدو الذي يدفعون إلى مقاتلته ، غير أن النصر كان حليفهم في النهاية ، ولعل نشوة الانتصار تؤدي في يوم من الأيام ، إلى تبدل في حالتهم النفسية ، ولن يعوزهم حينذاك ، غير زعيم يقودهم ، ولكني لم أرحق الآن ، شيئاً من بوادر هذا التحول ، وسأضع نصب عيني ، ملاحظة هذه المسألة الهامة ، حين أزور جيش إبراهيم . وهناك إلى جانب السكان من أبناء العرب الذين يفلحون الأرض ، قوم آخرون ، يتفقون وإياهم في الأصل ، ولكنهم يختلفون عنهم تمام الاختلاف ، من حيث أخلاقهم ،

وما يقومون به في الدولة من أعمال ، وأعني بهؤلاء القوم عربان البادية .
ولما لم يكن لهم مكان ثابت يستقرون فيه ، فإبهم يرتحلون على الدوام ، إلى حيث ينعمون
بالحرية ، أو إلى حيث تدفعهم ضرورة البحث عن عشب ترعاه قطعانهم ، أو عن سبل أخرى
لمعيشتهم . أما ما درجوا عليه من عادات وصفها الإنجيل ، وظلت بمنأى عن التغير والتبدل
منذ فجر التاريخ فقد قضى عليها الباشا بسيفه . وهذا عمل جليل من أعمال محمد علي ،
سوف تقدره الأجيال القادمة . وقد كان عربان البادية من حيث وسائل معيشتهم ، ينقسمون
فريقين ، ففي عام ١٨٢٧ ، كانت ست عشرة قبيلة منهم ، تحوى ١٠,٤٣٠ من الجنود
المشاة ، و ٧٤٠ من الفرسان ، تعيش من نتاج قطعانها ، بينما كانت أربع وثلاثون قبيلة ،
تحوى ٢٤,٧١٥ من المشاة ، و ٥,٨٥٥ من الفرسان : لا مورد لها غير الحرب والسلب .
وقد نجح محمد علي ، في أنه مازال بالفريق الأول ، حتى كاد يآلف حياة الاستقرار ،
أما الفريق الثاني ، فقد عجز كيف يقضى على طبائعه ، حتى استطاع أن يؤلف لمصر من
أفراده نوعاً من المسس ، مع أنه لم يعيش على ظهر الأرض فيما يظن ، من هو أشد منهم
ميلاً إلى ارتكاب حوادث السطو والنهب .

وقد حملني ما بيننا وبين البدو في بلاد الجزائر من صلات وروابط على أن أبحث حقيقة
ما اتبته محمد علي من أسلوب حكيم ، حتى أمكنه تغيير طباع البدو في مصر تغييراً تاماً .
والظاهر أن أهم مبدأ يجب أن يتبع في معاملة الشرقيين ، هو التدرج « من الشدة إلى
اللين » وقد نتجمل إلى أمد طويل نتائج خطئنا إذا أغفلنا اتباع هذا المبدأ ببلاد الجزائر .
وكان أول ما عمله محمد علي ، أن جعل عربان البادية يشعرون بقوة ، فقد سلط عليهم
قوة عسكرية ، أخذت تطاردهم مطاردة متصلة لا هوادة فيها ، خارت أمامها شجاعاتهم ، فلما
أظهروا رغبتهم في أن يظفروا بقسط من الراحة ، خاطبهم قائلاً « حسنًا ، فلنعش معاً في
سلام ، ولكن على شريطة أن تقلعوا عن عادة النهب والسلب » . على أنه لم يلبث أن أوجد
بينه وبينهم كثيراً من الصلات والروابط ، فقد عودهم قبل كل شيء أن يصدقوه فيما يقول ،
كما حقق لهم ما يستهوونهم من مظاهر الشرف والامتياز ، بأن هيا لهم مورداً ثابتاً للرزق ،
إذ عهد إليهم ، دون غيرهم ، بحراسة تلك القوافل ، التي ظلوا يسطون عليها حتى ذلك الحين
لقاء أجر يتقاضونه ، كما استخدم منهم في جيشه خمسة آلاف ، ظهر تفوقهم في الحرب
الآخيرة ، إذ قاموا خلالها بدور فرسان القوزاق . ومع أن محمد علي كان يعتبرهم رعاياه ، إلا
أنه كان شديد الحرص على ألا يدعوا نفسه سيداً عليهم ، بل كان يعامل « شيخهم » معاملة

الند للند ، ثم أخذ ينتحل مختلف العاذير ، حتى انتزع منهم أصائل جيادهم ، وهى عماد قوتهم ، وعليها اعتمادهم . وبهذه الوسائل استطاع أن يربطهم بالأرض . وفضلاً عن ذلك ، فقد جعلهم على أن يقدموا إليه رهائن من بينهم ، وأقطع الأراضى من شاء من القبائل ، وعند ما صار له فيهم نفوذ وسلطان ، أخذ يؤدب القبائل المتمردة ، مستمينا بسائر القبائل ، وبهذه الطريقة ، أوجد مصالح مشتركة ، بينه وبين كثير من القبائل ، كما استطاع أن يثبت بينهم ، فى نهاية الأمر ، عوامل التفرقة والانعاس .

وعند ما دخل عمرو والعرب مصر فى عام ٦٣٨ ، كان خمسة أسداس السكان ، ممن يشايعون « أو طيخا » فى أخطائه . ولما كان الأباطرة يضطهدونهم ، وكان اليونانيون المنتشرون بينهم ، يسومونهم سوء العذاب ، بسبب عقائدهم الدينية ، فقد رأوا فى المسلمين قوما جاءوا لتحريرهم ، وكان من أثر الاتفاق ، الذى أبرم بينهم وبين عمرو ، أن سهل عليه فتح البلاد ، وأضحى الاحتفاظ بها أمراً لا ريب فيه .

ولم يقف هؤلاء الأحفاد ، من نسل سكان مصر الأقدمين ، موقف العداء قط من المسلمين . وهم يسمون القبط نسبة إلى مدينة قبط . وإن ما صاروا إليه من ضالة العدد ، لنتيجة لما حل بهم من بلاء ، ودليل ما عانوه من شقاء ، بعد أن كانوا شعباً ذائع الصيت فى سوائف الأزمان . ذلك بأن الملايين الستة أو السبعة من المصريين ، الذين شهدوا حكم الفراعنة ، لم يكذبى منهم ، غير ١٦٠,٠٠٠ قبطى . ولكن من الممكن أن يقال ، إن فريقاً من القبط قد اعتنقوا الإسلام ، ومن ثم امتزجوا بالعرب ، واعتبروا منهم .

وعند ما قدم العرب لفتح مصر ، كان الشعب الذى انحدر منه الأقباط خليطاً إلى حد كبير ، ورجع ذلك إلى امتزاجه بالشعوب التى احتلت مصر واحداً تلو الآخر ، أو استقرت بها واستوطنتها . وربما كان من المستطاع أن نثر على النموذج المصرى الأصيل فى الحبشة أو بلاد النوبة ، أكثر مما نستطيع العثور عليه فى مصر ذاتها ، ومع هذا فقد تصادف بين الأقباط ، من يشبه المصريين القدماء إلى حد يستوقف النظر . على أن ما بينهم وبين النوبيين الحاليين من تشابه ، بعيد إلى أذهانتنا ، كيف انحدر سكان مصر الأوائل ، من أعالي وادى النيل . أما التشابه بينهم وبين الزوج ، فيبين إلى أى حد كان مهدم الأصلى قريباً من مواطن الجنس الأسود . وفضلاً عن ذلك ، فإن التشابه الملحوظ ، بين ملامح الأقباط والصور النقوشة على التوابيت ، وبين تلك الملامح وتماثيل منف وطيبة ، بل والموميات نفسها ، يدل على أن الدم المصرى ما يزال يجرى فى عروقهم . فهم متوسطو القامة ، سم

البشرة عراض الجبهة ، ضيقة عيونهم ، بارزة وجنتاهم ، غليظة شفاههم ، أما شعرهم فأسود مطوى على شكل حلقات ، ولكن في غير تجميد ، هذا إلى أنه يشبه الصوف كشعر الزنوج . ومن الممكن أن نلاحظ في طبائع القبط كثيرا من أخلاق المصريين القدماء ، فما زالوا ذلك الشعب الذي يقسم بلبن العريكة ، والطاعة والدأب ، ودماثة الخلق والاكتئاب . وقد أنجز هذا الشعب أعمالا ما أجلاها ، بضربه واتحاده وطاعته التي لا تقف عند حد . ويستطيع المرء أن يجد فيهم شيئا من حكمة العرب ، ولكن يعوزهم الظرف ، كما يعوزهم الذوق المرفف المصنق . أما كفايتهم الممتازة في علم الحساب فقد دعت محمد علي إلى أن يختصمهم بإدارة الشؤون المالية العامة ، كما كان ذلك شأنهم منذ عهد سحيق . على أن عددا كبيرا من أغنياء الترك والماليك وأبناء العرب ، يمهّدون إليهم كذلك بإدارة أموالهم الخاصة . وهكذا يديرون بلاد آبائهم وأجدادهم لحساب الفاتحين ، ولكنهم يستردون بفضل ذكائهم الممتاز ، جزءا من الثروة التي أضاعها عليهم افتقارهم إلى الروح العسكرية . على أن الأقباط كادوا يفسون تماما لغتهم الأصلية ، ولو أنه لا معدى للمرء ، عن أن تملكه الدهشة ، من أنهم ظلوا يستعملونها حتى الفتح العثماني ، ومن أنهم استطاعوا ، بما أوتوا من الدأب الصمود عدة قرون في وجه الأباطرة اليونان والخلفاء ، الذين حرّموا عليهم استخدام تلك اللغة ، وإلا عرضوا أنفسهم للهلاك ، كما قاموا جهود الفاتحين في إحلال اليونانية فالعربية محل اللغة القبطية .

ويشغل الأرمن واليونانيون وظائف الإدارة أسوة بالأقباط ، تلك الوظائف التي يبدو أنها مفتوحة للجميع ، باستثناء أحفاد العرب الذين رافقوا عمرو بن العاص . وقد ارتفع شأن الأرمن في مصر إلى حد كبير ، بفضل ما يستمتع به السيد بوغوص في كنف محمد علي من نفوذ واسع وجاه عريض . أما الأرمن واليونانيون ، فيستخدم عدد كبير منهم بستانين في القاهرة والفيوم والدلتا ، وأما اليهود ، فيصيبهم في مصر من المهانة ، ويصيبون من المنانم ، ما قدر عليهم أن يلقوه في كل بقاع العالم . والبرابرة أو النوبيون ، أقدر على تحمل مشاق العمل وأكثر دأبا من أبناء العرب ، هذا إلى ما هو معروف عنهم من أنهم أوفى حظا من حيث الأمانة . وهم يعتبرون أكثر من الأقباط شجرا بقدماء المصريين ، لأن ما يجري في عروق الأقباط من دماء ، قد امتزج بدم غريب عن سكان مصر الأوائل ، الذين ينتمون إلى الجنس الأبيض الإفريقي ، ولو أن بشرتهم قد اكتست شيئا من السحرة بفعل المناخ . وينحدر الأقباط من شعب قدماء المصريين وهو شعب خليط ، ولكن البرابرة ليسوا من هذا الشعب ، وإنما ينحدرون من الجنس الأصلي رأسا ، دون أن يطرأ عليهم أي تغيير .

وزنوج إفريقية الشرقية يفوقون زنوج الغرب ، من حيث الذكاء وسمو الأخلاق ، وهم يشبهون السكان البيض شهاً كبيراً في القوام والسحنة ، حتى أنه ليعتذر التمييز بينهما في كثير من الأحيان ، إذ أن الفروق بينهما لا تكاد تحس ، وفضلاً عن ذلك فإنه لا ينظر إليهم بعين الازدراء ، التي ينظر بها إلى الجنس الأسود .

ولا تكاد تقع العين على العبيد في مصر إلا في الحرم ، حيث يقومون بخدمة المومنين ، وما تزال منازل الخاصة تعج بالزنجيات يقمن بثئونها ، كما أن أسواق القاهرة ما فتئت مكتظة بهن ، بينما لا تجد فيها إلا نفرأ قليلاً جداً من الأطفال الزنوج ، ولما نرى أحداً من البيض :

ومنذ حوالي نصف قرن ، كان الزى الأوروبي في عهد المماليك ، يعرض من يرتديه لاضطهاد السلطات ، كما يعرضه في الوقت نفسه لأخطار حقيقية ، من قبل سكان ديارهم التعصب يشاطروهم سادتهم ما يضمرون من حقد وكرهية ، وما يزال هذا الشعور على ما هو عليه ، غير أن آراء الحاكم تغيرت ، فتغير معها موقف مصر بأجمعها إزاء الأوربيين .

وقد شعر محمد علي ، بأنه لا يستطيع القيام بعمل من الأعمال ، دون مساعدة الإفرنج ، وعرف في الوقت نفسه ، أن أوروبا التي ينشد رضاها ، سيكون حكمها له أو عليه ، متوقفاً إلى حد كبير ، على مسلكه تجاههم ، فلم يدخر وسعاً في أن يجيب إليهم القدوم إلى بلاده ، كما طلب إلى شعبه أن يكون مسلكه بحيث يتفق وشعوره الشخصي .

فلم يسع هذا الشعب المطواع ، إلا أن يصدع بما أمر ، أما الأوربيون ، فإنهم عند ما رأوا أنفسهم تحت حماية صاحب السلطان في البلاد ، نضوا عن أنفسهم على الفور رداء الدلة والخنوع ، وأخذوا يسرون في كل مكان ، كما لو كانوا سادة الأمة والقائمين على تربيتها ، وهم يستغلون حالتهم الجديدة بشتى الطرق ، معلمين إلى أن السلطات المحلية ستحتاج إلى جانبهم على الدوام ضد أهل البلاد .

ولم تحل ملاحظة محمد علي هذه الروح ، دون انتفاعه بمساعدة الأوربيين وعلومهم على نطاق واسع ، فالفرنسيون بنوع خاص ، قد أسسوا في هذه البلاد ، كل ما يحويه من منشآت ضخمة نافعة . حدثني الباشا فقال « إني مدين بجيشي لسليمان بك وعدد آخر من الفرنسيين وبيحريتي لمسيو « سيريزى » ، بل إني مدين للفرنسيين بأكثر ما عملته في مصر ، كما أتى مدين بشطر كبير من وجودى السياسى ، لعطف الحكومة الفرنسية » وهذا الإطار ، الذى ورد على لسان الباشا ، يستند إلى تلك الخدمات الجليلة التى يقوم بها الآن السيد « سيريزى »

مدير الترسانة ، والسيدان « بسون » Besson و « هوسار » Hussard ، من قواد السفن الحربية ، والكولونيل « سيف » أو سليمان بك رئيس أركان حرب إبراهيم ، « والقومندان » « فاران » Varin ناظر مدرسة الفرسان ، والدكتور « كلوت » مدير الخدمة الطبية وناظر مدرسة الطب ، وقد رقى إلى رتبة البكوية ، والسيد « هامون » Hamont ناظر مدرسة الطب البيطري ، والسيد « آيم » Ayme ناظر مدرسة الكيمياء ، والسادة « لينان » Linant و « ماري » Mary ، و « فرزنل » Fresnel ، و « روجيه » Roger و « ديجون » Digeon وغيرهم ممن يديرون منشآت الباشا العلمية ، أو مختلف فروع الإدارة أو الزراعة . وهناك حوالي سبعين فرنسياً في خدمة الباشا ويزيد عدد الإيطاليين قليلاً على عدد الفرنسيين ، ولكن أحداً لا يحس وجودهم ، إذا قيسوا بالفرنسيين ، ومن الممكن أن نضيف إليهم خمسة أو ستة من الأسبان ، ونحو هذا العدد من الإنجليز .

ويستمتع الذين في خدمة الباشا من الأوربيين ، بمكان ملحوظ في الدولة ، غير أنهم أبعد ما يكونون عن أن يتساووا في العدد مع سائر مواطنيهم . وتقيم الجبهة العظمى من هؤلاء المواطنين في الإسكندرية ، وقد رجوت حضرات القناصل ، أن يدلوا إلى بعدد مواطنيهم في المدينة ، ونستطيع أن نكون فكرة عن أهمية هذا النوع من العلاقات مع أوروبا ، من القوائم التي سلمها إلى القناصل .

ويبلغ عدد سكان مدينة الإسكندرية في الوقت الحاضر أربعين ألفاً ، منهم :

انجليز ومالطيون وأيونيون		
فرنسيون	٣٠٠	}
يونانيون	٤٠٠	
ليقثانيون	٢٠	
جزائريون ورومانيون وسويسريون	٥٠	
لاجئون من الأسبان والطلليان والألمان	٤٠	
تسكانيون معظمهم من يهود ليقورنة	٥٠٠	
غساويون أغلبهم من الطليان	٢٩٦	
سردينيون	٧٠	
نابوليتان (أهل مملكة نابولي)	١٥٠	
أسبان أغلبهم من جزر البليار	٦٠	
المجموع	٤٨٨٦	

على أن ما لدينا من المعلومات ، عن عدد السكان في مصر ، ناقص إلى أبعد حد ، ولا يمكن الوثوق بصحته ، وقد وقفم معاليكم ، على ما دار بيني وبين الباشا من مناقشات في هذا الموضوع ، فهو يصر على أن عدد السكان في مصر ، حوالى أربعة ملايين من الأنفس ، أما الراى الشائع ، فهو أن العدد لا يجاوز مليونين ونصف مليون . وقد عرفتم معاليكم ، أن الأساس الذى يعتمد عليه الباشا في تقديره ، هو عدد الأفراد الذين يدفعون ضريبة الرؤوس ، وهم يبلغون طبقاً لأقواله ٨٧٠,٠٠٠ رجل ، تزيد سنهم على السابعة عشرة . على أن هناك أساساً آخر لتعداد السكان ، أراه خيراً من سواه ، وهو عدد المنازل ، فقد كان بمصر في عام ١٨٢٨ ، ٦١٨,٠٠٠ منزل ، تدفع الضريبة ، فإذا كان في كل منزل خمسة أشخاص ، فيكون عدد السكان ٣,٠٩٠,٠٠٠ ، وقد دلت الأبحاث المتعددة التى أجريت في عناية بالغة ، في عهد الاحتلال الفرنسى ، على أن عدد السكان ٢,٦٠٠,٠٠٠ ، ومما استطعت الحصول عليه من المعلومات الغامضة الناقصة ، فيما يتصل بهذا الموضوع ، يمكن توزيع سكان مصر على النحو التالى :

٣٠,٠٠٠	من ٢٠,٠٠٠	ترك
٥,٠٠٠	من ٤,٠٠٠	ممالك
٢,٧٠٦,٦٠٠	$\left\{ \begin{array}{l} ٢,٥٠٠,٠٠٠ \\ ٢٠٦,٦٠٠ \end{array} \right.$	<p>الفلاحون وسكان المدن من أبناء العرب</p> <p>عربان البدو $\left\{ \begin{array}{l} ١٦ قبيلة من الرعاة ٥٥,٨٠٠ \\ ٣٤ قبيلة من الرحل ١٥٠,٨٠٠ \end{array} \right.$</p>
٣٠,٠٠٠		نوبيون (برابره)
٢٠,٠٠٠		زنوج
١٦٠,٠٠٠		قبط
١٠,٠٠٠		يونانيون أو سريانيون
٢,٠٠٠		أرمن
٤,٠٠٠		يهود
٥,٠٠٠		أوربيون
٣,٠٠٠,٠٠٠		المجموع على وجه التقريب

ولما كانت مساحة مصر ٢٢,٠٠٠ فرسخ ، (أى ما يقرب من ألفى Toises ^(١) مربع)

(١) Toise قياس قديم طوله ست أقدام .

فينتج عن ذلك ، أن يكون نصيب الفرسخ المربع الواحد من السكان ١٣٦ شخصاً ، أما إذا لم ندخل في حسابنا سوى الواحات ، والجزء الذى ترويه مياه النيل ، وهو الجزء الوحيد المأهول الصالح للسكنى ، فإننا نجد أن هؤلاء السكان ، محصورون في مساحة قدرها ألفا فرسخ مربع ، ومعنى ذلك أن نصيب الفرسخ المربع خمسمائة ألف من السكان ، أى ضعف عددهم في فرنسا .

وقد حدث لى مرات عدة ، خلال مفاوضات الباشا وبينى من محادثات أن عاودنا الكلام فى الأساس الذى أقام عليه نظام مصر السياسى ، وإليكم ما قاله لى منذ أيام قلائل ، تفسيراً لذلك النظام ، « لم أعمل فى مصر سوى ما عمله الإنجليز فى الهند ، فلهيهم جيش من الجنود الهنود ، يقودهم ضباط من الإنجليز ، ولدى جيش من أبناء العرب ، على رأسه ضباط من الترك ، ولو خطر لكم أنتم ، أن تؤلفوا فى الجزائر فرقا عسكرية من أبناء العرب لا حتديتم مثالى ، ووضعت على رأسها ضباطا من الفرنسيين . والتركى أصلح للحرب والقيادة ، إذ يشعر بأنه إنما خلق ليحكم ، ويحس ابن العرب فى حضرته ، أن التركى أحق بالقيادة ، وقد شهدت ذات مرة فى مديرية الغربية ، جمعا يتألف من ثلاثة آلاف من أبناء العرب كانت ظواهر الأمور تدل على أنهم سيمصفون بكل شيء ، فأرسلت عليهم أحد ضباطى ، ومعه ثلاثون تركيا ، فما كان من هذا الجمع الحاشد إلا أن تفرق . وإذا كان أبناء العرب قد أبلوا فى الحرب الأخيرة بلاء حسنا ، فالفضل فى ذلك راجع إلى اتباعهم أوامر ضباطهم . ولهذا صرفت كل عنايتى إلى اجتذاب ضباط من الترك ، مما اضطررت لى أن أعترف من المعين الذى ينهل منه السلطان ، وكان من حسن طالى ، أن غل السلطان يده فى منح المرتبات ، ولكنى بسطت يدي كل البسط ، فهرع الضباط لى ، ورأيت بعد ذلك أن أستوثق من إخلاصهم ، وقد وضع لى أن خير طريقة لضمان ذلك ، أن أجزل لهم المطاء ، وأستحو عليهم بالهدايا ، على أن أحول بينهم وبين اقتناء الممتلكات ، والسعى فى أن يكون لهم بين الأهالى نفوذ أو سلطان » .

تقرير « هودجسون »

(١) ولیم هودجسون Hodgson

« ولیم هودجسون » من أعضاء السفارة الأمريكية بالقسطنطينية . رأت حكومته أن تعهد إليه « بمهمة خاصة » في مصر ، فأصدر إليه « لويس ماك لين » Louis Mac Lane وزير الخارجية الأمريكية في ١٠ أكتوبر ١٨٣٣ ، تعليمات تقضى عليه بالذهاب إلى مصر ، « للوقوف على مدى ما يمكن تحقيقه عملياً ، من إنشاء علاقات تجارية مع باشا مصر ، تكون مستقلة عن العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة والباب العالي » . وقد تناولت هذه التعليمات بيان الغرض من مهمة « هودجسون » بالتفصيل ، فذكرت المسائل التي يجب عليه أن يقدم تقريراً شاملاً عنها ، إذ طلب إليه أولاً ، التحقق مما إذا كان في مكنة الباشا أن يعقد معاهدات تجارية ، أو أية اتفاقات أخرى ، بشأن تنظيم التجارة بين مصر والدول الأجنبية ، حتى إذا ثبت لدى « الوكيل » الأمريكي ، أن ذلك في حيز الأمكان ، صار من واجبه الوقوف على ميول الباشا ، تجاه الولايات المتحدة ، والتحقق من الفوائد التي يمكن أن تعود على التجارة الأمريكية ، من عقد مثل تلك المعاهدات أو الاتفاقات ، هذا إلى معرفة ما هنالك من ترتيبات قائمة بالفعل ، بين الدول الأوروبية ومحمد علي . وكان على هودجسون ثانياً ، أن يقف على أحوال القنصليات الموجودة في مصر ، وأن يبحث فيها إذا كان من المستطاع ، أو من المتوقع ، إنشاء قنصليات أخرى ، غير تلك التي أنشئت عن طريق الباب العالي . ولما كان « الغرض الأكبر من إبرام أية اتفاقات مع باشا مصر ، هو أن يتسع أفق النشاط التجاري أمام الأمريكيين » في هذه البلاد ، فقد طلب إلى « هودجسون » ثالثاً ، أن يجمع المعلومات التي لا غنى عنها ، لتحقيق هذا الغرض ، وذلك يبحث أحوال التجارة والصناعة في مصر ، والوقوف على مدى نشاط النقل البحري ، ومعرفة كل ما يمكن معرفته عن المنتجات المصرية ، من حيث أصنافها وكمياتها وقيمتها ، هذا إلى جانب السلع المستوردة أو المصدرة ، ومقدار ما يقرض عليها من ضرائب . وكان على هودجسون رابعاً ، وأخيراً ، أن يقوم يبحث موارد البلدان الخاضعة لسيطرة محمد علي ، وأن يقدم بياناً عن الوكلاء الذين يمثلون مصالح الدول الأجنبية لدى حكومة الباشا .

وقد كلف هودجسون إنجاز هذه المهمة ، فيما لا يجاوز ثلاثة شهور ، من تاريخ وصوله إلى القطر المصري ، حتى تتاح لحكومة الولايات المتحدة ، فرصة النظر في قيمة الفائدة التي تعود

على البلاد من الصلات التجارية القائمة والتي يمكن إنشاؤها ، مع الأقطار الخاضعة لسلطة محمد علي واتخاذ الوقت الذي يلائم المصالح الأمريكية . وكان علي « هودجسون » فضلا عن ذلك ، أن يصطنع الحرص والحذر في أداء مهمته محافظة على سريتها .

وصلت هذه التلميحات إلى « هودجسون » في ٣ يوليو ١٨٣٤ ، أي في نفس اليوم الذي عاد فيه من رحلة للاستشفاء في بلاد البلقان ، فرأى من باب الحرص على سرية مهمته ، أن يسافر إلى أمريكا عن طريق الشام ومصر ، كأي فرد عادي ، وحصل على فرمان الذي كان يعطى عادة للمسافرين في أنحاء الدولة العثمانية ، تأمينا لهم على أرواحهم وأموالهم ، كما حصل على أمر يخوله الحق في استئجار الخيول اللازمة في أثناء الرحلة .

وفي مساء ٧ يوليو غادر « هودجسون » القسطنطينية إلى أزمير ، ومن ثم أبحر في ٢١ من الشهر نفسه ، فبلغ الإسكندرية في ٢٤ أغسطس ، بعد أن مر في طريقه بجزائر رودس وقبرص وغيرها ، وما هي إلا أيام حتى قدمه القنصل الأمريكي المستر « جليدون » Gliddon إلى محمد علي ، وكان « جليدون » من كبار التجار الإنجليز في الثغر ، وقد استطاع « هودجسون » أن يقابل الباشا مرتين ، كما قابل وزيره بوغوص بك ، وفي هذه المقابلات ، أظهر الباشا ووزيره الرغبة في أن تزداد العلاقات توثقا بين مصر والولايات المتحدة . وفي ٢٩ سبتمبر برح هودجسون الإسكندرية إلى القاهرة ، فاستقبله نائب القنصل الأمريكي « جورج جليدون » وهو ابن القنصل الأمريكي في الإسكندرية . ولما كان الباشا قد زود هودجسون بخطاب توصية إلى الكتخدا بك « حبيب أفندي » ، فقد توجه هودجسون لقايلته ، ودار الحديث بين الرجلين باللغة التركية ، التي كان يحذقها هودجسون ، مما أثار إعجاب حبيب أفندي ، كما أثار عجبهم ، « أن يهتم أحد أبناء الدنيا الجديدة ، بدراسة هذه اللغة » .

سافر « هودجسون » بعد ذلك إلى الصعيد بطريق النيل ، فزار مصانع غزل القطن ، في بني سويف والنيا وملوى كما زار معمل تكرير السكر في اليرمون ، وقد استغرقت هذه الرحلة حوالي شهر تقريبا . وفي ٥ نوفمبر ١٧٣٤ أبحر « هودجسون » من الإسكندرية إلى مالطة ، وقد استطاع خلال إقامته في معزل الحجر الصحي ، أن يعد تقريره الأول ، عن « تجارة الولايات المتحدة مع مصر » ، وهو يشمل إلى جانب ذلك بيانا عن « تجارة بلاد الصومال ، الواقعة جنوب الحبشة عند مضيق باب المندب . . » وقد بعث به إلى حكومته ، في ١٣ ديسمبر ١٨٣٤ . وأخيرا غادر مالطة ، في طريقه إلى أمريكا ، وفي ٢ مارس ١٨٣٥ ، قدم من واشنطن تقريره الثاني والأخير إلى وزير الخارجية .

(ب) مصدر التقريرين

لم يسبق نشر هذين التقريرين ، وهما بين محفوظات وزارة الخارجية الأمريكية بواشنطن ، ولدى قسم المحفوظات الملكية المصرية بسرارى عابدين الماعرة صورة كاملة منهما ، منقولة عن الأصل الأمريكى . ويوجد التقريران بين وثائق المجلد السادس الخاص بدولة تركيا ، وهو مجلد يحوى « رسائل مختلفة بين عامى ١٨٢٥ و ١٨٣٥ » .

(ح) موضوع التقرير الأول :

تجارة الولايات المتحدة مع مصر : —

(ما يلائم السوق الأمريكية من الخاصلات المصرية ، وما يلائم السوق المصرية من البضائع الأمريكية — النقود والموازين والمكاييل والمقاييس المصرية — تجارة بلاد الصومال من صادرات وواردات) .

(د) نص التقرير الأول

تقرير مهم مصر

كتبه

و . ب . هـ Hodgson W. B.

لوزارة الخارجية

تجارة الولايات المتحدة مع مصر

تشابه غلات البلدين الأساسية ، فكلاهما ينتج القطن والأرز والحبوب والسكر ، ولهذا كانت هذه السلع الهامة غير صالحة لأن تكون أساساً للتجارة بينهما .

ومع ذلك ففي مصر سلع كثيرة متنوعة ترد إلى الولايات المتحدة بطريقة غير مباشرة ، مما يشجع على إقامة علاقات تجارية مع الإسكندرية رأساً ، فالأفيون وحده جدير بأن يلفت نظر أصحاب المشروعات العظيمة من تجارنا إلى هذه السوق . إذ ينتظر أن يبلغ محصوله في العام القادم ٤٠.٠٠٠ أقة أى ١٠.٠٠٠ رطل . وقد بدءوا يدخلونها فعلاً للمضاربة في هذا المقار الثمين .

وفيا إلى بيان بالمحصولات المصرية التي تلائم السوق الأمريكية ، أعدده لإرشاد التجار الأمريكيين ، وأرقت به مشروعا يتضح منه ما تستطيع الولايات المتحدة شحنه من بضائع تلائم سوق الإسكندرية ، وهذا المشروع وليد التفكير وثمره التجربة ، كما أنه من الدقة بحيث يتفق وما يحدث يوميا من تقلبات في عالم التجارة والصناعة .

الصمغ العربى : رائج جداً ويتراوح السعر الاسمى للقنطار الذى وزن ٥٤ أقة ، بين ٢٣٠ و ٣٠٠ قرش ، حسب جودة الصنف ، أما النوع الممتاز الذى يصدر إلى إنجلترا فيسأوى ثلاثين ريالاً . ويصدر من الصمغ عادة مقدار يتراوح بين ٦٠٠٠ ، ١٠٠٠٠ قنطار سنوياً .
صمغ جيرة : معنى من الميرى أو الضريبة الحكومية ، ويتراوح سعر القنطار فى الإسكندرية بين ١٣٠ و ١٨٠ قرشاً ، وفى القاهرة بين ١٠٠ و ١٢٥ قرشاً . وزن القنطار من هذا الصمغ يعادل وزن القنطار من الصمغ العربى .

الصمغ الغبرى : يتفق وصمغ جيرة فى السعر والوزن .

صمغ قريال : اختفى من السوق منذ مدة .

صمغ النجور : الجامد (من نضج الشجر) من ١٨٠ إلى ٢٠٠ قرش } فى الإسكندرية
« تشكيلة » من أنواع مختلفة « ٨٠ إلى ١١٠ قرشا

ويتراوح ثمنه فى القاهرة بين ١٦٥ و ١٨٠ قرشا ، وبين ٧٥ و ٩٠ قرشاً حسب جودة الصنف . أما زنة القنطار فلا تختلف عنها فى الأنواع السابقة .

الصمغ المر : الجيد من ٤٠٠ إلى ٤٥٠ قرشا } فى الإسكندرية
« تشكيلة » من أنواع مختلفة « ١٠٠ » ٢٥٠ »

ويتراوح السعر فى القاهرة بين ٢٧٠ ، ٣٠٠ قرش ، حسب جودة الصنف . أما الأوزان فواحدة من هذا الصنف ومن الأصناف السابقة .

العلقم : يمكن الحصول عليه فى القاهرة ، وثمان كل ١٢٠٠ أو ١٠٠٠ رأس من ١٥ إلى ١٧ ١/٢ قرش ، أما الثمن فى الإسكندرية فمن ٢٥ إلى ٣٠ .

ملح التوتار : يصدر منه حوالى ١٠٠٠ قنطار ، وتحتكره الحكومة ، وسعر القنطار الذى وزن ٧٢ أقة ٧٠٠ قرش تسليم القاهرة ، أما فى الإسكندرية فيبلغ السعر ٧٥٠ قرشاً .

الأفيون : تزداد أهمية هذا المحصول باستمرار ، وينقسم من حيث جودة الصنف ثلاث درجات : أولى ، ثانية ، ثالثة ، وقد أجرى تحليله فى كل من لندن وبوسطن ، ومعروف أن مقدار المورفين الذى يستخرج منه يزيد حوالى ١٢٪ على ما يستخرج من الأفيون التركى .

وقد بيع محصول عام ١٨٣٢ بسر ١١٦ ، ١٠١ ، ٩١ قرشاً للأقة ، تبعاً لجودة الصنف ، ويساوى الدولار ١٩ قرشاً .

النامي : يحتكر هذا الصنف منذ أكثر من نصف قرن أحد البيوت التجارية بالقاهرة ، وهو يؤجر حق هذا الاحتكار من الباطن لبعض الدول ، وليس من المسير الحصول على هذا الامتياز لحساب الولايات المتحدة ستة وعشرين قرشاً للقنطار الذي وزن من الأبطال ١١٠ تسليم القاهرة ، وهو يساوى ٣٩¼ أقة في الإسكندرية .

صبة الكرو : سعر القنطار الذي وزن ٥٤ أقة ، يتراوح بين ١٤٠ و ١٦٠ قرشاً ، والسعر في القاهرة يتراوح بين ١٠٥ و ١٢٠ قرشاً .

الصبة الحمراء : لم يمكن إنتاج هذه السلعة إلا منذ عهد قريب ، ولهذا لم يصدر منها شيء حتى الآن .

الفضة الخبي : يباع كثيراً في الإسكندرية ويتراوح سعر القنطار الذي وزن ٥٠ أقة بين ٣٠٠ و ٣٧٥ قرشاً ، حسب جودة الصنف .

الخاء : صبة نباتية يمكن استخدامها في الصناعة .

السلع الآتية كبيرة الحجم ، زهيدة الثمن ، تصلح للاستيراد

في مقابل ما تصدره الولايات المتحدة

الملح : سعر التصدير قرشان وثلاثة أرباع القرش للإردب الذي يساوى ٨ بوشل . وتجمع كميات كبيرة من شواطئ بحيرة مريوط ، وقد أخذت سفينتان إنجليزيتان في العام الماضي ، شحنة من الملح تحفظ أترانها ، عند إبحارها إلى كندا .

النظرون : كان سعر الأقة فيما مضى عشر بارات (¼ قرش) ، وهو يستخرج من بحيرات النظرون ، على مسيرة ثلاثة أيام إلى الجنوب الغربي من الإسكندرية ، حيث يوجد الآن مصنع لتكرير كميات كبيرة منه ، ومنذ إنشاء هذا المصنع ، لم يعد يفتح بتصدير النظرون الخام ، ويجرى الآن تحضير نوعين : النظرون المكرر للدرجة ٨٥ ، وكربونات الصودا من درجة ٩٥ ، والتشجيع يفرى المتعهدين بإتباعه .

ملح البارود : انتاجه لا حد له ، إذ أن تربة هذه البلاد مشربة بفترات البوتاس ، وقد باعت الحكومة منه في عام ١٨٣٢ ، ما يتراوح بين ١٠ و ٢٠ ألف قنطار ، زنة كل منها

١١٠ أرطال ، أو ٣٩ ١/٢ أقة ، بسعر القنطار ٧٥ قرشاً ، وقد شحنت الكمية إلى
لجهورن وهرسيليا .

بذر الكتان : تختلف كمية ما يصدر من هذا المحصول من ١٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠٠٠ إردب
وقد بيع في عام ١٨٣٢ ثلاثة آلاف إردب ، بسعر الإردب خمسة دولارات .

الخرفون : يستماض بهذه الحبوب عن البرسيم ، مما جعل لها أهمية خاصة ، وقد بيع
الإردب الذي وزن من ١١٢ إلى ١١٨ أقة ، بخمسة دولارات في الإسكندرية ، وقد أرسلت
من لندن إلى نيويورك عشرة براميل من هذه الحبوب على سبيل التجربة ، ويقال إنها بيعت
للمزارعين ، بسعر الرطل عشرة سنتات .

السهم : منذ مدة بيع ٥٠٠٠ إردب من هذه البذور الزيتية ، بسعر الإردب عشرة
دولارات ونصف ، وقد شحنت إلى لندن .

نبات الحمص : صدر في بعض السنوات نحو ألفي إردب ، بسعر الإردب خمسة دولارات .
القمح : بيع محصول العام الماضي ، وقدره ٤٠٠٠ قنطار ، (زنة القنطار ٤٤ أقة) ،
لأحد البيوت التجارية ، بسعر القنطار ٤٢٠ قرشاً ، وبلغ المحصول في بعض السنوات
١٨٠٠٠ قنطار .

البلح : يتراوح القنطار بين ٣٥ و ٨٠ قرشاً .

الكتان : يزيد المحصول أحياناً على ما تطلبه الحكومة لأنوالها . وقد بيع بسعر القنطار
(زنة ٤٤ أقة) ، تسعة دولارات . وقيمة الدولار خمسة عشر قرشاً .

المنسوجات البيضاء : ثمن الثوب الذي يتراوح عرضه بين ١٧ ، ١٩ بوصة ، وطوله
بين ٣٦ ، ٤٢ ذراعاً ، (والذراع ثلاثة أرباع الياردة) ، من ٤٠ إلى ٧٥ قرشاً ، ويوجد منه
ثلاثة أصناف .

و ثمن الثوب المخطط ، الذي يتراوح عرضه بين ١٦ ، ١٩ بوصة ، وطوله بين ٢١ ، ٢٥
ذراعاً ، من ٩ ١/٢ إلى ١٥ قرشاً ، ويوجد منه أربعة أصناف .

و ثمن الثوب الذي يتراوح عرضه بين ١٥ ، ١٧ بوصة ، وطوله بين ٢٦ ، ٢٨ ذراعاً ،
من ٩ إلى ١٦ قرشاً ، ويوجد منه أربعة أصناف .

ويمكن الحصول على هذه المنسوجات البيضاء من القاهرة وحدها ، والتنافس شديد على
شحنها إلى كل من تريستا ولجهورن ، ومن ثم تأخذ طريقها إلى أمريكا الجنوبية .

رئيس النظام : حرّ التداول في سوق القاهرة ، والرطل الذي وزن ١٤٤ درهماً من

الريش الأسود ، يتراوح ثمنه بين ١٠ و ١٢ قرشاً . أما الرطل من الريش الأبيض فثمنه من عشرة دولارات إلى اثني عشر ، إذا كان بين كل عشر ريشات ، اثنتان من النوع الممتاز .
الترمس : من أقل الصادرات قيمة ، وأشدها حاجة إلى حيز كبير ، ويبلغ ما يصدر منه سنوياً من ١٥ إلى ٢٠ ألف إردب ، تذهب كلها إلى لجهورن ، حيث توزع على فلاحي تسكانيا ، الذين ينتفعون بالترمس في إعداد الأرض ، وذلك بزرعه ، حتى إذا أوزق حرثوا الأرض فطواه جوفها ، فإذا وجدت هذه الطريقة ملائمة للزراعة في الولايات المتحدة ، فإن رخص هذا المحصول ، قد يعود بفائدة تجارية ، لأن الإردب من الترمس ، لا يزيد ثمنه قبل نقله على دولار ونصف .

ملاحظات

يباع أغلب الصادرات المصرية بأرخص الأثمان في فصل الشتاء ، إذ يحمل فيه أبناء العرب ما لديهم من الغلات إلى الأسواق وقت فيضان النيل ، كما أن المحصولات الواردة من بلاد العرب ، تصل كذلك في شهر يناير ، بسبب هبوب الرياح الجنوبية في هذا الفصل بانتظام .

وليس هناك رسوم على الصادرات ، لأن الحكومة تقوم بجباية ضرائب ثقيلة على المتاجر قبل وصولها إلى الأسواق .

أما الواردات ، فتدفع عنها ضريبة مقدارها ٣ ٪ من قيمتها طبقاً ، للمعااهدات القائمة . ويكون البيع نقداً ، أو بكمبيالات مستحقة الدفع ، بعد مدة تتراوح بين شهرين وستة أشهر ، حسب نوع البضاعة ، وتعتبر المصنوعات القطنية والمنسوجات والدخان ، من السلع التي لا يطلب سداد أثمانها إلا بعد آجال طويلة ، وكثيراً ما تباع المنسوجات القطنية نقداً أو بكمبيالات تستحق الدفع بعد شهرين ، وفي حالة ما إذا كان الأجل لا يزيد على ثلاثة شهور فإن من السهل تحويل الكمبيالة بعد خصم ١ ٪ عن كل شهر ، وقلما تم مبيعات الحكومة دون خسارة تتراوح بين ٢ و ٥ في المائة .

بيان بالاصناف التي يمكن شحنها من الولايات المتحدة لمصر

الفحم : يرسل من الفحم الأمريكي صنفان أو ثلاثة على سبيل التجربة ، ويبلغ استهلاك الحكومة من ٢٠ إلى ٣٠ ألف طن سنوياً ، أما الأثمان التي سبق التعاقد عليها فهي ٩ ٢/٣ بارة للأفة من فحم نيوكاسل ، و ٧ ١/٢ بارة للفحم الفرنسي ، (وكل ٤٠ بارة تساوي قرشاً واحداً) .

الفطرايه : ٥٠٠ برميل — لأن الاستهلاك كبير ، وتدفع الحكومة ٣٣ بارة ثمناً للأقة .
الزفت : ٢٠٠ برميل — والسعر الحال ٣٥ بارة للأقة ، ويجب أن يكون لونه شديد
السواد ، حتى يصلح لاستعمال الترسانة .

الرايننج (القلفونيا) : ٢٠ برميلا — إذ أن زيت التربينينا لا يجد هنا سوقاً رائجة .
عطر التربينينا : ٥٠٠ جالون — ويباع بسعر الأقة خمسة قروش .
مُشب المرهني (الطابى) : ٢٠ قرمة — وقد بيعت منه أخيراً رسالة صغيرة للترسانة ،
بسعر ثلاثة دولارات للقدم الكعبة الفرنسية .
مُشب الأنييا : Lignum Vita : خمسة أطنان — تستهلك الترسانة قدراً عظيماً منه ،
وتساوى الأقة ثلاثة قروش .

أُخشاب الصبغة : الاستهلاك قليل من الخشب الأحمر ، و Santa Martha ، Fernambuco ،
والفستك .

الوروم : عشرة براميل كبيرة — ويبيع الجالون القديم بسعر يتراوح بين ١٣ و ١٦ قرشاً
الطبار (الوروم) : ٢٠ برميلا — وتباع الأقة بأربعة قروش في القاهرة ، حيث
يستهلك منه جانور السعوط سنوياً من ٤٠ إلى ٥٠ قنطاراً إنجليزيا .

الطبار : Negrohead : ١٠ براميل — ويبيع بالقطاعى في الإسكندرية ، بسعر الأقة
سبعة قروش .

السلك :

استهلاك هذه الأصناف بالمقادير	حوت سليمان	٥٠ برميلا
التي حددتها ، مضمون	سمك القد	١٠ براميل
في الشتاء .	سمك أسقمري	١٠ براميل
	الرنكة	١٠ براميل
ويباع القد المجفف بسعر يتراوح	رنكة مقددة	٢٠ صندوقاً
بين ٨٠ ، ١٠٠ قرش للقنطار	القد المجفف	٢٠ ربطة

المأكولات :

لحم البقر المجهز في الملب ... ٢٠ برميلا
لحم الخنزير المجهز في الملب ... ١٠ صناديق
نخذ الخنزير المملح ... ٥٠ صندوقاً

قديد الخنزير —

جبن قناطر إنجليزية ١٠

زبد ممتاز صناديق ١٠

زبد عادى صندوقا ٢٠

« بقساط » قنطاراً إنجليزية ٢٠

« بسكويت » كيلو جراما ٢٠

« بسكويت » من النوع الجيد ٢٠ »

دقيق برميل ١٠٠

وبياع الدقيق الفرنسى فى الوقت الحاضر بسم ١٢٥ قرشاً للبرميل الذى وزن سبعين أقة ، (أما البرميل الذى وزن ١٩٢ رطلاً إنجليزية ، فيباع بستة دولارات و ٢٥ سنتاً) .
وتستهلك الإسكندرية ١٠٠ برميل فى الشهر .

الفلل : ٢٠٠ زكية — وسر القنطار الذى وزن $36\frac{2}{3}$ أقة ، ١٦٥ قرشاً .

البهار : قليل الاستهلاك وسعره كسر الفلفل .

الثوم : ٢٥ برميلاً — والإقبال على شرائه لا ينقطع ، ويتراوح سعره فى الوقت الحاضر بين ١٣ ، ١٤ قرشاً .

السكر :

البرازيل الأبيض صندوقا ٢٠

الهافانا الأبيض صناديق ١٠

الشموع : مائتا صندوق من الدهن ، سوف تلقى سوقاً رائجة ، إذا بيعت الأقة بسبعة قروش . أما الأصناف الشائعة ، فيتراوح ثمن الأقة منها بين ١٤ و ١٩ قرشاً . وتقوم تريستا فى الوقت الحاضر بتوريد الشموع .

دهن رأس الحوت : ٢٥ صندوقاً — وتستهلك مقادير كبيرة منه ، بسعر الأقة ٢٤ قرشاً .

الشاي : هيسون (Hyson) ١٠ صناديق بسعر الأقة ٦٠ قرشاً

لوشنج (Louchong) ١٠ » » » ٤٠ قرشاً

الشاي الأسود ... ١٠ » » الأقة من ١٥ قرشاً إلى ٢٠ قرشاً

شاي ممتاز صندوقاً صغيراً بسعر الأقة ٧٥ قرشاً

القرمز الأسود : ٢٠ « عبوة » — بسعر قد يكون ١٠٥ قروش .

العنبية — (مشيئة المحمودة) : ٢٠ بالة — لا ينقطع طلبها ، ويباع القنطار الذي يزن ٣٩٢ أقة ، بسعر يتراوح بين ٩٠٠ و ١٠٠٠ قرش .

المسروجات القطنية : ١٠٠ طرد — «تشكيلة» من المنسوجات البيضاء — يباع في مصر سنويا من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ طرد من المنسوجات الإنجليزية .

منسوجات الهند الشرقية : ٢٠ بالة

بفتة ٢٠ بالة

نانكين (Nankeens) ١٠٠٠ ثوب

النحاس : ٢٠٠ سبيكة	} يباع الرصاص الإنجليزي لمسابك الحكومة بسعر القنطار الذي يزن ٨٠ أقة ، من ١٠٠ قرش إلى ١٠٥ قروش ، كما يباع النحاس الأصفر بسعر الأقة ١٣ قرشاً ، وحديد للصايرة بسعر ٤٣ قرشاً للقنطار الذي يزن ٨٢ أقة .
الرصاص : ٢٠٠ »	
الحديد : ٣٠٠ »	

زيت الخروع : ١٠٠	} قنطار إنجليزي	} لدبغة الحكومة
طارد البوط الصباغين : ١٠٠		

الزفتاب : لا تنتج مصر الأخشاب ، مع أنها تستهلك منها مقادير كبيرة .

خشب أحمر ٥٠٠ لوح

خشب أبيض ٥٠٠ »

عروق خشب طويلة وكبيرة ١٠٠٠ عرق

» » أصغر حجما ١٠٠٠ »

الواح ٣٠٠٠ لوح

تباع ألواح الخشب البندق بسعر ٣٥٠ قرشاً لكل مائة لوح

وتباع عروق » » يتراوح بين ٢٠٠ قرش و ٣٥٠ قرشاً لكل مائة عرق .

ضلوع البراميل : عدد ٢٠٠٠٠ من البلوط أو السنديان لعمل براميل الماء ، وتورد ترينتا هذه الضلوع للحكومة ، بسعر ٦٥ بارة للضلع الواحد .

ضلوع : عدد ٢٠٠٠٠ من خشب الصنوبر لصنع براميل البارود ، بسعر ٢٥ بارة .

ضلوع : عدد ٢٠٠٠٠ «تشكيلة» من خشب السنديان والصنوبر .

مجاديف : ١٠٠٠ «تشكيلة» الإقبال عليها كبير .

ويمكن جلب كميات قليلة من «التراب» وأخشاب سندقة السقف واثبتدادلى وما إليها ، على سبيل التجربة ، كما يمكن جلب «تشكيلة» من المدرار والزان والبندق والبلوط وغيرها من الأخشاب الثينة ، وتباع هنا القدم المكعبة الفرنسية من خشب البندق بدولار واحد ، أما ألواح المدرار التى يبلغ طولها من ١٠ — ١٢ قدما ، وعرضها قدم ونصف ، والتى تصنع منها عربات المدافع ، فيباع الواحد منها بخمسين قرشاً

وإني لأوصى بالصنوعات والأخشاب خاصة ، إذ أن الرسالة تستهلك منها كميات عظيمة كما أن حركة البناء فى الإسكندرية والقاهرة ما تزال واسعة النطاق ، هذا فضلا عن أن السفن يجب أن تزود بما تكون فى حاجة إليه .

على أنى أستطيع التوصية بتوريد السلع الآتية ، وإن كنت أقل ثقة فى رواجها .
الرماسى الخام : سعره من ٨٥ إلى ٩٠ قرشاً للقنطار الذى يزن ٥٤ أفة ويكون على هيئة قطع غير منتظمة الشكل .

اسبيراج : من ٦٥ قرشاً إلى ٧٠ للصندوق الذى يزن ٢٥ أفة ويكون على هيئة أقراص صغيرة .

سوقويه : ١٢٠ قرشاً للقنطار الذى يزن ٥٤ أفة .

ويجدر بالتاجر الأمريكى ، وهو يقدر مزايا المغامرة باتباع هذه المقترحات ، ألا يفترب عن باله ، أن مصر تجاورها أقاليم أخرى ذات أهمية تجارية ، كالشام وقبرص وكريت وساحل آسيا الصغرى ، ومن هذه الأقاليم تستطيع السفن عند عودتها ، أن تأخذ حمولتها من الزيت والنبيد والصبغة الحمراء والفاكهة .

جدول النقود المصرية

للوازين والمقاييس

عجر ذهب ، وهو وحدة القياس يساوى فى الوقت الحاضر ١٩ قرشاً .

الريال الأسباني = ٢٠ قرشاً و ٢٠ بارة

الدبلون = ١٦ دولاراً

الجنيه الإنجليزى = ٥ دولارات

القرش = ٤٠ بارة

سعر القطع

في سوق لندن : الجنيه الاسترليني يساوى ٧٤ قرشاً ، والدولار ١٥ قرشاً .
 » » مرسيليا : الحجر الذهب يساوى ٥ فرنكات ، ٥٠ سنتياً .
 » » تريستا : الحجر الذهب يساوى ١٢٨ كروتر .

الموازين

الأقة = ٤٠٠ درم
 الرطل = ١٤٤ درهما
 ١٠٠ أقة = ٢٧٥ رطلا (أفوارديو Avoirdupois)
 = ١٢٣ $\frac{1}{4}$ كيلو جرام (في فرنسا)
 = ٣٧٠ رطلا حسب وزن الجمهور
 الأقة = ٤٣ أوقية إنجليزية
 ١٢٥ رطلا = ٤٥ أقة
 معروف أن القنطار يساوى عادة ٤٤ أقة ، إلا إذا ذكر ما يخالف ذلك . أما القنطار
 الإنجليزي فيساوى ٤٠ أقة ، وللقنطار أوزان مختلفة تبعاً لاختلاف السلع

المكاييل

الإردب يكاد يساوى كوارتر (وهو مكيال إنجليزي سمته ٢,٩٠٨ هكتولتر)
 ١٠٠ إردب = ٤٠٠ زمبيل في الجمهور
 » » = ١٧٣ حسب وسق مرسيليا
 » » = ٩٨ مكيالاً نمساوياً
 الإردب = $\frac{1}{2}$ طن إنجليزي

المقاييس الطولية

تُحسب بالذراع .

١٠٠ ذراع = ٦٦ $\frac{2}{3}$ ياردة إنجليزية
 الذراع = ٢٧ بوصة إنجليزية
 $\frac{1}{3}$ ذراع = ياردة واحدة إنجليزية
 $\frac{1}{4}$ ذراع = « آن » anne (في فرنسا)

، ومقدار السمسة ورسوم التجارة (في مصر) يعادل ما يحصل منها في أزمير وغيرها من موانئ الليقانت .

تجارة بلاد الصومال

تقع بلاد الصومال جنوبي الحبشة على بؤغار باب المندب ، وتمتد من الرأس المعروف بهذا الاسم ، إلى رأس غردفوى ، وأهم ثغورها بربرة ، على خط عرض ٣٠° ١٠° شمالاً . وقد جمعت المعلومات التالية ، الخاصة بتجارة بربرة ، من هذا الميناء نفسه ، وقد أدلى إليها بها سمرقى ، كبير التجار الوطنيين ، ومن زعماء بلاد الصومال ، وهو يملك كثيراً من الأراضي ، كما يملك ثلاث سفن كبيرة ، تنقل تجارته إلى « نخا » في البحر الأحمر ، وإلى بربرة والهند ، وهذا الرجل معروف معرفة تامة لدى حكومة بمباى ، التي أسبغت عليه أسمى ضروب التقدير والتكريم ، لما قام به من المحافظة على أرواح الكثيرين ، عندما حطم أهل بربرة في عام ١٨٢٥ الإبريق الإنجليزي « ماري آن » Mary Ann الذى كان يقوده الكابتن « لتجارد » Linguard .

الصادرات

البن : تقدر كمية البن التى تصل سنوياً إلى بربرة بنحو ١٥٠٠ زمبيل ، والزمبيل يساوى ١٢ « فرازيل » Frazil ، « والفرازيل » حوالى ٢٦ رطلا .
١٥٠٠ زمبيل تساوى ٣٦٠٠٠ رطل .
ويصدر بن بربرة عادة إلى نخا ، حيث يباع على أنه بن نخا .
الصمغ العربى : ويصدر سنوياً نحو ١٠٠٠ قنطار من هذا الصنف ، ويباع الصمغ المنتقى من النوع الممتاز ، بسعر دولارين لكل ٣٠ رطلا .
الصمغ المر : يصدر سنوياً نحو ٣٠٠ قنطار ، بسعر خمسة من المجر الذهب لكل ٣٠ رطلا .

العاج : يصدر منه سنوياً نحو ٢٠٠ فرازيل ، أى ٥٢٠٠ رطل ، إذ أن الفرازيل يساوى ٢٦ رطلا ، وإذا بيعت قطع الصاج الصغيرة مع القطع الكبيرة ، كان سعر كل مائة رطل ، خمسة من المجر الذهب .
مهور العجول : تجهز الجلود الكبيرة والصغيرة وتنظف ، ثم تصدر بكميات وافرة .

وزيلع أهم ميناء لتصديرها ، وتباع هذه الجلود في بركة بسمري يتراوح بين ٦ ، ٨ من
المجر الذهب لكل ٢٠ قطعة مختلفة الحجم ويصدر سنويا نحو ١٠٠٠٠ قطعة ، ويمكن
الحصول على القرون بنفس النسبة ، وقرون الخريت موفرة .
الزبد انتهى : أهم الصادرات ، ومقاديره تجل عن الحصر .
ومن الصادرات أيضاً ، اللؤلؤ والمسك (درق السلاحف) والعسل ، والشمع ، والمسك
والصبر ، وريش النعام .

الواردات

صفائح الحديد : العرض $3\frac{1}{2}$ ، ٣ ، $2\frac{1}{2}$ بوصة ، ولكنه غير ثخين ، وتغن القطعة التي
طولها أربعة أشبار ، مجر من الذهب .
قصباه الحديد : (اسطوانية الشكل) السعر مجز من الذهب لكل قضيب طوله ثلاثة
أشبار ونصف .
المبارد : نوعان من حيث جودة الصنف ، ويتراوح ثمن البرد بين نصف دولار
ودولار واحد .
البنادير العادية : يفضل الأهلون أن تكون طويلة وثقيلة ، وتقدر أثمانها على حسب
طول المسيرة .
الطنيمات العادية :
نصال السيوف : على شكل المنجل .
الابر : من أمثلي الأنواع .
الأمشاط الخشبية .
الصمغ الزنك .
القصور المصنوعة من الحديد أو من التماس المطلي بالقصدير .
علبة السعوط المزخرفة .
السعوط .
الخياط المتينة : أكثرها أبيض ويصنع الأهلون بأنفسهم ما يحتاجون إليه من
الخياط القطنية
الخرز : هو عملة البلاد ، والواحدة منه في حجم الحصة ، ويصنع من الزجاج ، الذي
تصنع منه القنينات عادة .

الحريير الأسود : النوع الموجود منه عادي والقطعة التي طولها أربع أقدام ، وعرضها قدمان وتسع بوصات ، أو ثلاث أقدام ، يتراوح ثمنها بين جحر واحد ، وجحر ونصف من الذهب .

المنسوجات القطنية البيضاء : هناك نوع خشن ، غير مبيض ثخين ، مدق ، طول القطعة منه ٣٢ قدما ، وعرضها ثلاث أقدام ، وثمنها من ٢ ١/٢ إلى ٣ من الجحر الذهب . أما القطعة المصبوغة باللون الأسود ، فتساوى من ٣ ١/٢ إلى ٤ من الجحر الذهب . وهذه المنسوجات أهم الواردات ، ويبيع منها سنويا مقدار عظيم .

الأمواس : من النوع العادي ، وتباع الموسى الواحدة بنصف دولار .

المفصات : أصناف متنوعة .

سبائك القصدير .

المرايا : الأنواع العادية .

الأباريم والحلي الزائفة والحوائث والأفراط والعقود والأساور وما إليها .

ملاحظات

يجب ألا يتأخر وصول السفن ، التي تنقل البضائع إلى بربرة ، عن أول ديسمبر ، لأن الرياح الموسمية الشتوية تكون إذ ذاك مستدلة في هبوبها على الساحل ، الذي يكثر تعرضه لهبوب نسيم البر والبحر . .

وقد تعود الصوماليون من أهالي بربرة ، أن يعملوا وكلاء أو متهدين لتصريف أو شراء البضائع التي تحملها المراكب ، لقاء عمولة يتقاضونها طبقاً لنسبة مئوية . وهؤلاء الوكلاء مسئولون أمام الطرفين .

وليس هناك غير فكرة واحدة تحفظ على السفن التي تتجر مع ثغر بربرة سلامتها ، فقد تلقى الأهليون على أيدي السلطات البريطانية في بمباي ، درسا قاسياً لن ينسوه قبل مضي وقت طويل ، بسبب مسلكهم القادر مع قائد الإبريق الإنجليزي ماري آن ، إذ أنهم سوف يظلون دهرأ طويلا ، وهم يذكرون ذلك المبلغ الباهظ الذي دفعوه ثمناً لهذا المركب ، وهذه الملاحظة تنطبق كذلك على السفن التي تعمل في تجارة الساحل ، تلك السفن التي كانت تقوم فيما مضى بأعمال القرصنة إلى جانب التجارة .

(٥) موضوع التقرير الثانى

١ — هل فى استطاعة محمد على أن يعقد معاهدات مع الدول الأجنبية ، وهل عقد مع إحداها معاهدات تجارية ، لا صلة بينها وبين الامتيازات الأجنبية ، القائمة بين هذه الدول والباب العالى ؟ (مدى سلطة محمد على فى عقد المعاهدات — موازنة بين البابا والسلطان — اتفاق ينتظر عقده — مصالح بريطانيا العظمى فى مصر — مصالح فرنسا — روسيا — سياسة الدول الأوربية لا تجيز عقد معاهدات مع الباشا) .

٢ — بيان حال القنصليات المختلفة فى مصر ، وما إذا كان هناك قناصل بدون براءات من الباب العالى (للقناصل الأجانب براءات اعتماد من الباب العالى — سياسة الدول الأوربية فى تعيين القناصل بمصر — آراء بوغوص بك — مدى تقدير الباشا للبراءات — اعتماد وكلاء القناصل — القنصليات وكيفية تنظيمها — مدى سلطة القناصل — وكلاء القناصل فى القاهرة — مأمور القنصلية — مشروع الباشا بشأن الولاية القضائية — جداول الرسوم القنصلية — كيف تنفق تلك الرسوم — شركة الليفانت البريطانية — أين يقيم القناصل) .

٣ — التجارة والصناعة فى مصر (مقدار صادرات مصر ووارداتها مع الدول الأجنبية خلال عام ١٨٣٢ — تجارة الولايات المتحدة مع بلدان البحر الأحمر — السفن المصرية — القيود المفروضة على التجارة — الباشا يحترم المعاهدات الموقودة مع الباب العالى — الضرائب المباشرة — لا حماية ولا تشجيع للتجارة فى مصر — التجارة الحرة فى مصر — المسلمون والذميون يدفعون رسوما أعلى مما يدفع الإفرنج — لماذا تسعى الدول حثيثا لافتتاح قنصليات فى الليفانت — إيرادات مصر ومصرفاتها — العلاقة بين الولايات المتحدة ومصر ، وكيف يمكن إنشاؤها — اتساع أملاك الباشا — تجارة البحر الأحمر — مشروع فتح اليمن ، وأثره فى التجارة الأمريكية — آراء الباشا — التجارة الأمريكية مع مصر — لماذا تتطلب مصالحنا قنصلا مقما فى مصر — رغبة الباشا فى وجود قنصل للولايات المتحدة بمصر — حديث القنصل جليدون مع بوغوص بك — التنظيم المنتظر لقنصلية الولايات المتحدة فى مصر — سلطة القنصل — القنصل العام للولايات المتحدة فى سوريا — مراتب القنصل — تنظيم القنصلية — الترجمان — تلاميذ اللغات الشرقية — إعادة تنظيم القنصلية) .

(و) نص التقرير الثاني

واشنطن في ٢ مارس ١٨٣٥ .

جناب السيد جون فورسيث Hon. John Forsyth وزير الخارجية بواشنطن .
سَيِّدِي .

في شهر يوليو الماضي كان لي الشرف أن ألتقي في القسطنطينية ، رسالة من جناب السيد «لويس ماكلين» Louis McLane وزير الخارجية في ذلك الحين ، بتعييني مندوباً خاصاً في مصر لأداء مهمة معينة . وقد سافرت إلى تلك البلاد ، إطاعة للتعليمات الصادرة إلى ، وبناء على هذه التعليمات نفسها ، أشرف اليوم بأن أرفع إليكم تقريراً عن علاقات مصر السياسية ، ومواردها التجارية والصناعية .

وخير نظام يمكنني الأخذ به في كتابة هذا التقرير ، إنما يكون باتباع نفس الترتيب الوارد في الخطاب الذي يحوى التعليمات الصادرة إلى ، لبيان مختلف النواحي التي يجب على أن أوجه عنايتي إلى بحثها . لهذا سأتابع ذلك الترتيب ، وسوف أقدم في ملحق خاص ، نتيجة ما وقفت عليه في مصر من ملاحظات ، عن مسائل أخرى لا تدخل مباشرة في نطاق تعليماتي ، ولكنها لا يمكن اعتبارها غير ذات أهمية لوزارة الخارجية .

١ — هل في استطاعة محمد علي أن يعقد معاهدات مع الدول الأجنبية ، وهل عقد مع إحداها معاهدات تجارية ، لا صلة لها بالامتيازات الأجنبية ، القائمة بين هذه الدول والباب العالي ؟

مدى سلطة محمد علي باشا في عقد المعاهدات

ظل محمد علي باشا سنوات طويلة ، وهو يباشر جميع خصائص السيادة ، فمنذ عينه الباب العالي على باشوية مصر في عام ١٨٠٥ ، إلى أن قامت الحرب الأخيرة بينه وبين السلطان محمود ، وتم فتح سوريا نتيجة لها ، ظل يعترف بالولاء لمولاه ، ويدفع لخزانة السلطان الخاصة ، جزية سنوية قدرها خمسون وأربعمائة ألف دولار ، كانت مفروضة على هذه الباشوية من عهد بعيد . وعلى الرغم من أن محمد علي كان يظهر ولاءه (للسلطان) ، فقد كان يدير شئون حكومته على النحو الذي يروقه ، فكان ينفذ الأوامر الشاهانية ، أو يتفادى تنفيذها طبقاً لما تقتضيه دواعي السياسة ، أو يشاء الهوى . ولهذا حشد الجيوش ، وبنى الأساطيل في البحرين الأبيض والأحمر وشن الحروب ، وقام بفتوح في الحجاز واليمن وسنار وكرديان

لحسابه الخاص . ومع ذلك فإنه لم ينكر قط ولاءه للسلطان ، ولم يعلن استقلاله ، بل ظل يعترف بالتبعية لمولاه ، ولو أنه لم يعد يقبل أن يؤدي إليه الجزية ، أو يسمح له ببسط سيطرته على شئون الإدارة في مصر .

غير أن هذه الحالة ، التي تجمع بين استقلال واقعي وخضوع اسمي ، تتطلب شيئاً من الإيضاح والتفسير .

ذلك بأن علاقات مصر السياسية مع الباب العالي ، تنطوي على شيء من الشذوذ لم يألفه الناس في تاريخ الحكومات ، إذ أن الثورات والحروب الأهلية في أوروبا ، لم تتمخض عن نظائر لها شديدة الشبه بها ، وإن كان مثل هذه الحالة أمراً مألوفاً في بلاد الشرق . وتاريخ الدولة العثمانية يحوي أمثلة كثيرة ، لباشوات شقوا عصا الطاعة على الباب العالي ، ولكنهم لم يطمحوا قط إلى الاستقلال على الرغم من أنهم قضوا سنوات طويلة في كفاح خالفه التوفيق ، فما تزال وجقات الغرب تدفع للباب العالي نوعاً من الجزية في صورة هدايا ، كما أنها تقيم الدليل على ولائها بتقديم فرق من الجنود عند نشوب الحرب ، وليس تاريخ محمد علي سوى تاريخ واحد من أسلافه هو علي بك ، ذلك الملوكة الذي حكم مصر ، وكذلك علي باشا صاحب يانينا الذي استفاضت شهرته وذاع صيته .

وقد قاوم هؤلاء الأنبياء الأقوياء سلطة الباب العالي ، إما للاحتفاظ بياشوياتهم ، أو للتخلص من دفع جزية ثقيلة ، وإما لتنمية ثرواتهم الخاصة ، وزيادة سلطتهم الشخصية ، غير أن أحداً منهم لم يجرؤ حتى الآن على أن يسعى إلى عواطف شعبه الدينية ، بإعلان استقلاله عن إمام المسلمين ، وهذا القول إنما ينطبق على أتباع عمر ، لأن العجم وهم من شيعة علي ، لا يعترفون بإمامة السلطان .

والدين أترجد عظيم في نفوس الأتراك ، فالتركي يجعل السلطان بصفته خليفة للرسول ، كما يجعل الكاثوليك البابا ، وليس بين أتباع عمر من يرفض أداء واجب الاحترام لهذه الشخصية « ذات القداسة » فإن نقض الولاء معناه الامتناع عن أداء هذا الواجب ، ولن يلتقي أحد من الباشوات ، أي تأييد من جانب ضباطه أو من جانب شعبه إذا ادعى أنه يقف مع السلطان على قدم المساواة .

موازنة بين البابا والسلطان

في عهود الكنيسة الأولى ، كان للباباوات ، باعتبارهم خلفاء السيد المسيح ، سلطة

كفسية ، كما كان لهم قدر من السلطة الزمنية على شعوب أوروبا . وقد غير زمن كانت هذه الحكومة الكهنوتية تجد لها في الشعور الديني نصيراً . ويحتذى المسلمون حذو المسيحيين في خطأ وثيدة وانية . ومن المحتمل أن يقوم محمد علي في مصر ، بالدور الذي قام به هنري الثامن ، فيرفض ما للسلطان من سلطة زمنية وروحية ، ويؤسس دولة مستقلة . بل لقد أعلن محمد علي إلى هيئة القناصل لدى حكومته ، أنه يعتزم أن يشق عصا الطاعة على السلطان ، إذا هو استأنف الحرب ، وهي الآن واقفة الرحي .

وثمة سبب آخر لاستمرار خضوعه ، هو تدخل الحكومات الأوروبية في النزاع بينه وبين الباب العالي ، ومع ذلك فهو يعتقد أن في استطاعته التوفيق بين ما للجميع من مصالح متضاربة في هذه المسألة المعلقة .

محمد علي باشا لم يعقد بعد أية معاهدة فردية مع أية دولة أجنبية

وكان من أثر هذا الخضوع الاسمي للباب العالي ، أن محمد علي باشا لم يستخدم حتى الآن ما يتمتع به من سلطة في عقد معاهدات مع الدول الأجنبية ، كما أنه لم يعقد مع أية دولة منها اتفاقات تجارية منفصلة عن تلك الاتفاقات ، التي قد تكون هذه الدول قد أبرمتها في معاهداتها مع الباب العالي .

اتفاق ينتظر عقده

ولا يستثنى من ذلك غير اتفاق تمت المفاوضة بشأنه أو من المنتظر إبرامه مع الحكومة البريطانية ، لتنظيم ما يجبي من عوائد المرور على البضائع الإنجليزية ، الواردة من الهند أو الصادرة إليها ، عند نقلها بطريق الخط الحديدي ، المنتظر إنشاؤه قريباً بين السويس والقاهرة ، وسوف تنقل هذه السكة الحديدية كذلك البريد والمسافرين الإنجليز من الهند وإليها .

مصالح بريطانيا العظمى في مصر

مصر حلقة ذات أهمية كبرى ، في سلسلة العلاقات السياسية والتجارية ، التي تربط بين بريطانيا العظمى وممتلكاتها في الهند الشرقية . وجميع الاعتبارات الخاصة بمصالح بريطانيا تدعوها إلى الرغبة في استقلال محمد علي . ومنذ عهد يرجع إلى حملة المورة في عام ١٨٢٧ ، أخذت كل من فرنسا وإنجلترا تستحث الباشا على إعلان استقلاله ، وما تزال الدولتان تنصحان له بذلك الآن في طي الخفاء . ويلقى توطيد سلطة حكومته تأييداً من

جانب إنجلترا ، ففي عام ١٨١٣ ، أرسلت إنجلترا إلى الخليج الفارسي حملة لمساعدة إبراهيم باشا في إخضاع الوهابيين ببلاد العرب ، كما وافقت على فتح اليمن ونخا ، حيث يناضل الباشا الآن في سبيل الاستيلاء عليهما ، وترغب إنجلترا في قيام حكومة قوية على ساحل البحر الأحمر ، وعلى نهر دجلة والفرات ، لتأمين التجارة ، والسيطرة على تلك القبائل الهمجية ، التي لا تخضع لقانون ، والتي تقيم على طرق المواصلات بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي .

مصالح فرنسا

تعتبر فرنسا مصر شبه مستعمرة ، وتطمح إلى الاستيلاء عليها ، كما تتطلع مصر إلى فرنسا لتسترشد بها في ميادين العلم والفن ، وتأمل فرنسا أن يكون لنفوذها الغلبة في مجالس مصر الشورية ، إذا لاح شبح الحرب في أوروبا أو آسيا .

الروسيا

تشجع روسيا في طي الخفاء اتساع ممتلكات محمد علي ، إذ أن ذلك يضيف من قوة السلطان ، ويجعل من تركيا فريسة يسهل على روسيا التهامها . وهكذا ترى الدول الأوربية العظمى أن من مصالحها تأييد الباشا ودعم سلطته .

سياسة الدول الأوربية تحيز عقد معاهدات مع الباشا

وفي الوقت نفسه ، لم تعقد أية دولة من هذه الدول معاهدة فردية مع محمد علي ، إذ أن ذلك لا يتفق وعلاقاتهم الودية مع الباب العالي ، كما أنه لا يتفق ومقتضيات السياسة .

المبحث الثاني

٢ — موضوع البحث الثاني هو بيان حال القنصليات المختلفة في مصر ، وما إذا كان هناك قناصل بدون « براءات » من الباب العالي

للقناصل الأجانب براءات اعتماد من الباب العالي

إنني مدين بال معلومات التي جمعها عن هذا الموضوع للكولونيل « كامبل » Campbell ، القنصل العام لبريطانيا العظمى ، والكولونيل « دو هاميل » Du Hamel ، القنصل العام

لِلرُوسِيا ، وأكّد سعادة بُوغُوص بك ناظر الخارجية صحة هذه المعلومات . وقد قدم هذان القنصلان الكبيران ، ومعظم أعضاء هيئة القناصل ، براءاتهم من لدن الباب العالي إلى الباشا ، أما السيّد « ميمو » Mimaut القنصل الفرنسي ، فمَع أنه أقام في مصر ثلاث سنوات إلا أنه لم يتسلم بعد « براءته » من السفير الفرنسي في القسطنطينية ، وقد أجل اثنان من وزراء الدول الصغرى ، طلب براءات لقناصلهم في مصر ، حتى تتم تسوية الخلافات القائمة مع الباب العالي .

سياسة الدول الأوربية في تغيير القناصل بمصر

رأت الحكومات التي تدخلت في النضال بين السلطان وقاومه ، أن من المناسب أن تتحاشى أى عمل قد يبدو فيه مساس بسيادة السلطان ، ولذلك طلب سفراء هذه الحكومات لدى الباب العالي ، « البراءات » اللازمة لاعتماد قناصلهم ، طبقا لما يجري به العمل .

آراء بُوغُوص بك

وقد أجاب بُوغُوص بك وزير الخارجية عن سؤال في هذا الموضوع ، بأن الباشا ليس في حاجة إلى براءة يعطيها الباب العالي ، لأنه يكفي أن يكون لدى القنصل أمر تعيينه ، حتى يسمح له الباشا بتأدية وظيفته ، والاستمتاع بكل ما للقناصل من حماية وامتنياز ، عقب تقديمه هذا الأمر .

مدى تقدير الباشا للبراءات

أخبرني الكولونيل « كاميل » ، أنه عندما قدم قنصل سردينيا براءته ، وضعها الباشا على الديوان بجانبه ، وبدأ مع القنصل حديثا عن غم المارينوس في يديمونت . وقد لقيت براءة القنصل الروسي من قلة الاكترات مثل ذلك ، لهذا أبلغ الكولونيل « كاميل » سعادة بُوغُوص بك ، قبل تقديم براءته ، أنه إذا كانت هذه الوثيقة المعطاة من لدن الباب العالي غير ضرورية ، فإنه لن يقدمها إلى الباشا ، أما إذا لم يكن من تقديمها مناص فإنه يرجو أن يتسلمها جنبه العالي بما جرت به العادة من ضروب الاحترام ، وذلك بأن يفضها ، ويقراها . وقد رأى الباشا ، لاعتبارات سياسية ، أن يتسلم البراءة حسب القواعد المرعية .

لذلك رأت الحكومات الأوربية ، التي تربطها روابط الصداقة بالباب العالي ، أنه من

اللائق أن تطلب براءات لقناصلها في مصر ، وإن كان الباب العالي نفسه ، يرفض أحيانا إعطاء براءات للقناصل في ممتلكات محمد علي ، وأذكر أن الرئيس أفندي رجاني أن أوجل طلب براءة لقنصلنا في كريت إلى وقت آخر .

اعتماد وكلاء القناصل

لا تعطى براءات من الباب العالي لوكلاء القناصل في مصر ، أو الوكلاء الذين يشغلون مراكز ثانوية ، بل يخولون القيام بهام وظائفهم ، بمقتضى « بيوردي » أى أمر من الباشا . وفيما يلي قائمة بأعضاء الهيئة القنصلية لدى حكومة محمد علي باشا ، مع ذكر ألقابهم ومرتباتهم :-

الفتينات كولونيل ب . كامبل Campbell مندوب بريطانيا وقنصلها العام ، ومرتبه ٨٠٠٠ دولار .

جناب المحترم ثوربورن Thurburn قنصل بريطانيا في الإسكندرية ، ومرتبه ٢٥٠٠ دولار .

الكولونيل دو هاميل Du Hamel ، قنصل عام روسيا ، ومرتبه ٦٠٠٠ دولار .
المسيو ث . شامبيون Champions ، القائم بأعمال القنصل العام للنمسا ، ومرتبه ٣٠٠٠ دولار يضاف إليها بدل التمثيل .

السيور بيدمونتى Signor Pedemonte ، قنصل سردينيا العام ، ومرتبه ٦٠٠٠ دولار
الشيقيالييه شوتز Chevalier Schutz ، قنصل هولنده العام ومرتبه ٣٠٠٠ دولار مضافا إليها بدل التمثيل .

السيور كامبي سولر Senor Campsy Soler ، قنصل أسبانيا العام ، ومرتبه ٢٠٠٠ دولار ، وله أن يشتغل بالتجارة .

الشيقيالييه دانستاسي Chevalier D'Anastasy ، قنصل السويد العام ، ومرتبه ٢٥٠٠ دولار ، وله أن يشتغل بالتجارة .

أ . أنتونيلي A. Antonelli ، القائم بأعمال القنصل العام لمراتوقية تسكانيا .

ر . فانتوزي R. Fantozzi ، قنصل عام صقلية .

د . دومريشير D. Dumreicher ، قنصل الدانمرك ، ويتقاضى ٦٠٠ دولار ، وله أن يشتغل بالتجارة .

- أ . روجرب A. Roguerbe ، قنصل بروسيا .
 م . توسيچه M. Tosizza ، قنصل اليونان .
 جون جليدون John Gliddon ، قنصل الولايات المتحدة .

القنصليات وكيفية تنظيمها

يشبه نظام القنصليات الأجنبية في مصر ، نظام قنصليات الليقانت بوجه عام ، وهذا بيان بموظفي القنصليات البريطانية :

١ — قنصل عام ومندوب سياسي مرتبه	٨٠٠٠ دولار
٢ — سكرتير خاص	» ٨٠٠
٣ — قنصل بالإسكندرية	» ٢٥٠٠
٤ — مأمور (مع الرسوم) ... مرتبه ...	٦٠٠ دولار
٥ — مترجم أول	» ٨٠٠
٦ — مترجم ثان	» ٤٠٠
٧ — قواصان (حارسان تركيان مرتب كل منهما ٢٠٠ دولار في السنة)	» ٤٠٠
٨ — « مراسلة » (اثنان مرتب كل منهما ١٢٠ دولاراً)	» ٢٤٠
	<hr/>
	١٣٧٤٠ دولاراً

وبالقنصليات الفرنسية والروسية والنمساوية والسردينية إلى جانب هؤلاء الموظفين ، ملحقون اصطلاح على تسميتهم في الليقانت jeunes de langue بالفرنسية و giovani di lingua بالإيطالية .

وهؤلاء الملحقون تلاميذ يدرسون اللغات الشرقية ، ليكونوا مترجمين ، ثم ينتهي بهم الأمر إلى أن يصبحوا قناصل .

مدى سلطة القناصل

للقنصل العام إشراف وسيطرة على شئون بلاده السياسية والتجارية في كريت وسوريا ومصر وبلاد العرب ، وهو يعالج الأمور مع الباشا وحده ، ويرسل مكاتباته رأساً إلى وزارة الخارجية التابع لها ، وترسل صور من المكاتبات الهامة إلى سفير دولته لدى الباب العالي ، ولذلك لا يزال هناك اتصال بين الوزراء الإنجليز والفرنسيين والروس في القسطنطينية

وقناصلهم في مصر ، ومما يجعل هذا الاتصال أمراً له ضرورته وأهميته ، الرغبة في المحافظة على مصالح دولهم السياسية ، في هذا الوقت الذي اضطربت فيه العلاقات بين الباب العالي ومحمد علي ولما كان القناصل الإنجليز والفرنسيون والروس مندوبين سياسيين كذلك ، فهم ينتقلون مع الباشا ، أما سائر القناصل ، ومنهم عدد يشتغل بالتجارة ، فإنهم لا يرحلون الإسكندرية . ويعقد الباشا ديوانه شتاء في القاهرة ، وصيفاً في الإسكندرية . وقد رافق الكولونيل « كامبل » الباشا في الصيف الماضي ، عند زيارته الشام وفلسطين .

وكلاء القناصل في القاهرة

كل قنصل يمثل في القاهرة ، وهي مقر الحكومة ، وكيل يتناول مرتباً لائقاً ، كما أن هناك وكلاء في ثغرى رشيد ودمياط . وتقع رشيد عند مصب فرع النيل البولبتي ، على بعد خمسة وثلاثين ميلاً من الإسكندرية . وتقع دمياط على مصب الفرع البوقوليقي ، على بعد ١٨٠ ميلاً . وليس لدولة أخرى عدا إنجلترا ، وكلاء قناصل في أية ناحية من نواحي القطر المصري . وللقنصل الإنجليزي وكلاء في السويس والقصر على البحر الأحمر ، وفي قنا على النيل ، من الجهة المقابلة للقصر ، وكذلك في جدة ومخا في الجزء الغربي من ساحل البحر الأحمر . وهؤلاء الوكلاء يؤدون خدمات جلي في إرسال البريد والمكاتبات الحكومية من الهند وإليها ، وفي حماية الموظفين والمسافرين الإنجليز وتقديم المعونة إليهم ، كما هو الشأن مع السفن الكثيرة ، التي تحمل المتاجر إلى البحر الأحمر .

مأمور القنصلية

أما وقد فرغت من إبداء ملاحظاتي السابقة عن وظائف القنصل وواجباته ، فإنه يجدر بي الآن أن أوضح وظائف مأمور القنصلية وواجباته . ولما كان للقنصل على رعايا دولته ولاية قضائية في الشؤون المدنية والجنائية ، فإن من الممكن أن يقال إنهم يكونون شبه مستعمرة في مصر . ومأمور القنصلية هو المنوط بالشؤون القضائية ، ويقوم بالأعمال الكتابية في المحكمة (القنصلية) ، ويحفظ المحاضر ، ويسجل جميع ما تقوم به القنصلية من أعمال ، إذ يسجل ويحفظ على سبيل الوديمة كافة الوصايا والعقود وغير ذلك من المستندات القانونية الخاصة بالرعايا البريطانيين . وتودع لديه النقود ، كما يعهد إليه بأموال القنصلية . ويقدر عدد الرعايا البريطانيين في الإسكندرية بنحو ألفين ، بما في ذلك أهل جزر الأيونيان والمالطيون وأهل

البلاد الأخرى الذين تشملهم القنصلية بحمايتهم . ومن شأن هذه المستعمرة الكبيرة أن تهىء
لأمور القنصلية من العمل ما يكفي لشغل وقته .

ويفصل القنصل شخصياً بين رعايا دولته في جميع الدعاوى ، أو يعهد بذلك إلى لجنة تحكيم ،
أما القضايا التي تكون بين المسلمين والإفرنج ، فيرجع الفصل فيها إلى الباشا نفسه ، أو إلى
من ينييه عنه ، على أن يحضر المحاكمة مترجم القنصلية ، إلى جانب الرجل من الفرنجة ، سواء
أ كان مدعياً أم مدعى عليه . أما ما يحدث من المنازعات بين الإفرنج من رعايا الدول
المختلفة ، فتفصل فيه لجنة تحكيم مختلطة .

مشروع الباشا بشأن الولاية القضائية

وهذا الامتياز القضائي الذي يتمتع به الفرنجة في تركيا ومصر ، منحه الباب العالي جميع
الدول المسيحية ، غير أنه لما كان محمد علي يرغب في حسن توزيع العدالة ، ومريان قوانين
البلاد على جميع المسيحيين الذين تضمهم ممتلكاته ، فقد رأى أن يعمل بقانون نابليون تحقيقاً
لهذه الغاية . وفي القاهرة الآن محكمة أعضاؤها من الفرنجة والمسلمين والذميين ، ويستطيع
الطرفان المتنازعان بالاتفاق فيما بينهما أن يقدموا قضاياهما إلى هذه المحكمة للفصل فيها .

وعلى القنصل في الليقات ، إلى جانب هذه الأعمال القضائية ، واجبات أخرى بسبب
التجارة ، ففي مقابل ما يقوم به من خدمات للنقل البحري ، يخول له ، بل ويطلب إليه ، أن
يتقاضى رسوماً معينة ، طبقاً لتعريفه محددة ، من جميع السفن التي تحمل المتاجر إلى الموانئ
الداخلية في دائرة اختصاصه ، وجدول الرسوم المرفق هو تعريف القنصلية البريطانية بالإسكندرية
كما أقرها قانون أصدره البرلمان .

القانون الصادر في عهد الملك جورج الرابع

الجدول الذي أشار إليه هذا القانون .

الجدول (١)

جدول الرسوم القنصلية

٢ من الدولارات	شهادة بإزالة البضائع المصدرة من المملكة المتحدة
» ٢	التوقيع على قاعة وسق السفينة
» ٢	شهادة بجهة التصدير ، عند الطلب

جواز أو براءة الصحة ، عند الطلب	٢ من الدولارات
التوقيع على سجل السفينة ، عند الطلب	» ٢
شهادة بصحة التوقيع ، عند الطلب	١ دولار
تأدية اليمين ، عند الطلب	» $\frac{1}{4}$
البصم بخاتم المكتب والتوقيع على ما لم ينص عليه من المستندات	» ١

الجدول (ب)

الرهن البحري	٢ من الدولارات
رفض القوائم	١ دولار
أمر معاينة	٢ من الدولارات
امتداد الرفض أو المعاينة	١ دولار
التسجيل	» ١
التأشير على جوازات السفر	» $\frac{1}{4}$
تأمين البضاعة	١ ٪
حضور البيعات $\frac{1}{4}$ ٪ عند تقاضى أجر عن تأمين البضاعة ، و ١ ٪ فى غير ذلك من الحالات .	

ذهاب القنصل لمعاينة ما يقع من حوادث غرق السفن ٥ دولارات يومياً لتفقاته الخاصة ، بالإضافة إلى مصاريف انتقاله .

حضور فتح الوصايا	٥ دولارات
إدارة أملاك من يتوفى من رعايا بريطانيا دون أن يترك وصية $\frac{1}{2}$ ٪	
وجميع هذه الرسوم تدفع بالدولار ، مع احتسابه بأربعة شلنات وستة بنسات بسعر القطع	

رسوم التخليص على السفن

السفن المسافرة — مشحونة	
جواز أو براءة الصحة	٢ من الدولارات
التوقيع على سجل السفينة	» ٢
التوقيع على قائمة وسق السفينة « ما نيفستو »	» ٢
صورة أخرى من « المانيفستو » للجمر	١ دولار
	٧ دولارات

التخليص على البضائع بالجرك
١ دولار .
ولا حاجة لصورة من قائمة وسق السفينة ، والصورة المغطاة للجرك ، ، إذا كانت السفينة فارغة .

كيف تنفق الرسوم الجمركية

يختلف إنفاق الأموال التحصيلية من الرسوم من قنصلية إلى أخرى ، ففي بعض القنصليات تكون بمثابة رصيد لتغطية نفقات العمل الطارئة ، وفي بعضها الآخر تدفع من هذه الرسوم مرتبات القنصل أو مأمور القنصلية ، وفي بعض الحالات يدفع جزء منها مرتبات لوكلاء القنصل في القاهرة ، وكل قنصل مقيد بطبيعة الحال بما تضعه حكومته من أنظمة وقواعد في هذا الشأن .

شركة الليثانت البريطانية

ومما يجدر ملاحظته أن تعريف الرسوم القنصلية السابقة ، وضعت بعد أن حلت شركة الليثانت البريطانية في عام ١٨٢٦ . وقد كان لهذه الشركة حتى ذلك الحين حق احتكار التجارة بين بريطانيا العظمى والليثانت ، وكانت تخضع لما وضعت لنفسها من قوانين ، وقد طلبت أن تدفع عن جميع البضائع البريطانية التي تصدر إلى تركيا ومصر رسوم قدرها واحد في المائة من صافي قيمتها وتعرف هذه الرسوم باسم « رسوم القنصل » ، ولما كان الإنجليز يقومون بحماية التجارة الأمريكية في موانئ الليثانت ، فقد ظلت هذه التجارة إلى وقت تعيين المستر أوغلي Mr. Offley في أزمير ، تدفع لشركة الليثانت رسوم القنصل التي تحصلها الشركة من السفن البريطانية .

وتدفع الآن تجارة سردينيا والنمسا قدراً كبيراً من الرسوم القنصلية ، وقد ثبت لدى أن هذه الرسوم تبلغ في السنة ٥ في المائة أو ١٠ في المائة من أصل نفقات كل سفينة من السفن التي تدفع رسوم حمولة لمكتب القنصلية .

ومنذ بضع سنوات ، قبل أن يتم دعم حكومة محمد علي ، كان يتلقى قناصل عدد من الدول الأوربية ، أمر تعيينهم في مصر من سفرائهم لدى الباب العالي ، وكان يسمح لهم وقتذاك بحماية رسوم قدرها ٢٪ عن جميع ما تحمله سفن بلادهم من صادرات وواردات ، وكان

نصف هذه الرسوم يدفع للسفير ، غير أنه لما كانت كل حكومة تتولى الآن تعيين قناصلها في مصر ، فقد انتهى العمل بهذا النظام .

أين يقيم القناصل

وقد يكون من المناسب أن أختم الحديث في موضوع النظام القنصلي في مصر ، بقائمة تحوي أسماء الجهات التي يعين بها القناصل وكلاؤم عادة في ممتلكات محمد علي .

بالإسكندرية	} في مصر
والقاهرة	
ورشيد	
ودمياط	
بالقدس	} في فلسطين
ويافا .	
بمكا	} في باشوية عكا
وصيدا	
وبيروت	
باللاذقية	} في باشوية طرابلس
وطرابلس	
بالإسكندرية	} في باشوية حلب
وحلب	
بدمشق	} في باشوية دمشق
بمخانيا	
وقنڨيا .	
	} في جزيرة كريت

ومنذ فتح محمد علي بلاد الشام عينت الحكومة الإنكليزية قنصلاً عاماً في دمشق ، يظل تابعاً لقنصلها العام في مصر .

المبحث الثالث

٣ - الموضوع الأساسي الثالث هو التجارة والصناعة في مصر ، وطبيعة هذه التجارة ومداهما مع البلدان الأجنبية ، وكذلك الأنظمة التي تسير بمقتضاها .

وتبين الجداول المرافقة مقدار الواردات والصادرات المصرية على وجه التقريب خلال عام ١٨٣٢ ، لأنه من التعمد الحصول على بيانات دقيقة في بلاد وسائل النشر بها معدومة ، وليس لعلم الإحصاء فيها من الأهمية ما له في الولايات المتحدة ، وعلى ذلك فإن هذه البيانات لا توضح سوى أهم سلع الواردات والصادرات ، مع تقدير قيمتها وكميتها .
ويقدر المجموع الكلى لقيمة الواردات بنحو ٧,٩٦٩,٣٨٩ دولاراً .
ولقيمة الصادرات بنحو ٨,٩٥٥,٦٤٨ »

ومقدار التجارة مع كل من البلاد الأجنبية كما يلي : —

الواردات	الصادرات	
١,٣٦٤,٣٦٥	٢,٤٣٩,٤٩٣	النمسا دولاراً
٩٣٤,٤٩٨	١,٣٨٠,٠٧٨	»
٤٤٥,٧٤٤	١,١١٣,٧٩٥	»
—————	٥١,٩١٥	»
٤٣,١٣١	١١٨,٧١٧	»
١٦٧,٦١٢	٢٣٨,٦٥٣	»
٣٠,٠٧٥	١٨,٤٤٠	»
—————	١٦,٧٢١	»
١,٣٣٢,٩٧٧	٩٦٥,١٦٠	»
٣,٦٢٧,٥٦٥	٢,٦١٢,٦٧٦	»
٢٣,٤٢٢	—————	»
٧,٩٦٩,٣٨٩	٨,٩٥٥,٦٤٨	دولاراً

وقد وضع هذا البيان في عام ١٨٣٢ .

تجارة الولايات المتحدة مع بلدان البحر الأحمر

لما كانت تجارة الولايات المتحدة مع مصر تجارة غير مباشرة ، فإنها غير مدرجة في هذا البيان ، واسكن تجارتنا مع البلاد الواقعة على البحر الأحمر ، كانت منذ ثلاثين سنة كبيرة القيمة ، وما زالت على جانب من الأهمية ، ومرافق لهذا التقرير ، بيان بالمحصولات الأمريكية والمصرية ، التي يصح أن تقوم على أساسها علاقات تجارية مباشرة بين البلدين .

حركة السفن في ميناء الاسكندرية

وصل إلى ميناء الإسكندرية ٦٣٤ سفينة أجنبية في سنة واحدة ، هي الشهور الستة الأخيرة من عام ١٨٣٣ والشهور الستة الأولى من عام ١٨٣٤ ، وفي القائمة التالية بيان بالدول التي تقجر مع مصر ، وعدد ما وصل إلى الإسكندرية من سفن كل دولة خلال الاثنى عشر شهرا المذكورة .

٦٤	السفن الإنجليزية
٥٧	» الفرنسية
١٥٣	» النمساوية
٤٠	» السردينية
٢٢٨	» اليونانية
٢٢	» الروسية
٢٤	» التسكانية
١١	» النابوليتانية
٨	» الأيونية
٢٢	» الفلسطينية (بيت المقدس)
٤	» السويدية
١	» البرازيلية
٦٣٤	المجموع

وطبيعى أن يزيد أو ينقص تبعا لكمية الإنتاج ومدى الإقبال على الشراء ، وقد بلغ عدد السفن في بعض السنوات ١٢٤٠ سفينة ، وهو رقم كبير .

السفن المصرية

ليس لدى مصر من سفن النقل البحرى غير سفن « الجروم » الصغيرة غير ذات السطوح ، وهي تعمل في نقل التجارة الساحلية .

القيود المفروضة على التجارة

ليس كتركيا بلاد تتحرر فيه التجارة الأجنبية من القيود ولا يفرض عليها من الرسوم

غير القليل ، وتدفع الدول الأجنبية ، بمقتضى الامتيازات المتعاقد عليها مع الباب العالى ، ضريبة على الواردات مقدارها ٣ ٪ ، طبقاً لتعريفه توضح ما يحصل عن قيمة البضائع ، وتجري المفاوضة بشأن هذه التعريف مع الباب العالى ، دون أن يكون لذلك علاقة بموضوع الامتيازات ، ولما كانت الولايات المتحدة لم تبدأ بعد المفاوضة للاتفاق على تعريفه خاصة بها ، فقد أجاز لها الباب العالى أن تتبع التعريف الفرنسية بصفة مؤقتة .

الباشا يحترم المعاهدات المعقودة مع الباب العالى

يحترم باشا مصر جميع المعاهدات القائمة بين الدول الأجنبية والباب العالى ، وعلى ذلك يجرى فى مصر تطبيق القواعد التجارية السارية فى تركيا ، وما يزال الباشا يحصل ضريبة ٣ ٪ على الواردات فى داخل ممتلكاته ، ولا تفرض أية رسوم على حمولة السفن ، ولا يحصل من السفن أى نوع منها ، فى أثناء وجودها بإحدى موانئ تركيا أو مصر ، أما مبلغ الخمسين سنتا ، أو الدولار الواحد ، الذى يدفع لقاء تذكرة أو إذن تخليص من الجمر ، فلا يكاد يعتبر رسماً .

الضرائب المباشرة

فى مقابل هذه الضريبة المعتدلة على الواردات الأجنبية ، يفرض الباشا إتاوات ثقيلة على الصناعات المحلية ، وهذه الضرائب المباشرة عبء ثقل فى تركيا ، أما فى مصر فقد بلغت من الظلم منتهاه ، إذ أخذت جميع ثروة هذه البلاد الفنية تنصب بأجمعها فى خزانة الباشا ، لا هنالك من مطالب متنوعة ، يتطلبها وجود الاحتكارات والمشور وحقوق الشفعة ورسوم النقل والمغارم والإتاوات الجبرية . ولا تتدخل الدول الأجنبية فى شئون الإدارة الداخلية فى بلد من البلاد ، ومع ذلك فما يؤسف له أن يكون من آثار إدارة كهذه أن تتضاءل قدرة شعب مصر على شراء المنتجات الأجنبية ، وأن تعرض محصولاتها للتجارة بمقادير قليلة أو على الأقل بأثمان عالية .

لا حماية ولا تشجيع للتجارة فى مصر

ليس بمصر ولا بتركيا قواعد وأنظمة تجارية من شأنها منح إعانات مالية لتشجيع الشحن أو السماح باسترداد الضريبة (الدروباك) ، كما أنه ليست هناك رسوم لحماية التجارة

أو رسوم تفضيلية من أى نوع ، ولا تعتمد صناعه البلاد إلا على جهودها الخاصة ، دون تشجيع أو حماية ضد ما لدى الأجانب من رؤوس أموال ، وما هم عليه من مهارة .

التجارة الحرة فى مصر

وقد أصبح لجميع الدول التى تربطها معاهدات بالباب العالى ، أن تسهم على قدم المساواة بنصيب فى هذه التجارة الحرة ، التى لا مثيل لها ، فلا تمنح إحداها أية أفضلية ، ولا توضع أية عراقيل فى سبيل رعاياها ، الذين يتجرون مع مصر ، كما أنه لا تمنح امتيازات خاصة لأى منها ، ويتولى قنصل كل دولة حماية أرواح رعايا دولته وعملكاتهم على السواء ، كما أن هؤلاء الرعايا يخضعون له مباشرة فى شئونهم القضائية .

المسلمون والذميون يدفعون رسوما أعلى مما يدفع الإفرنج

وهذه المزايا التجارية ، التى منحتها الرعايا الإفرنج ، لا يستمتع بها المسلمون أنفسهم أو الذميون استمتاعا كاملا ، وتفضل الأجانب على الرعايا الأتراك على هذا النحو أمر غير مألوف فى الإدارة المدنية ، لا يسهل إدراك كنهه ، فبينما يدفع الإفرنج ضريبة جمركية قدرها ٣٪ ، يدفع المسلمون ٤٪ والذميون ٥٪ ، هذا فضلا عما يدفعونه من إتاوات جبرية ، وعوائد مرور يعنى الإفرنج من دفعها ، وهذه الحماية التى يحظى بها الأجانب يعزى سببها لتفاعل عوامل مختلفة ، كما كرام الغرباء ، وبلادة الأتراك ، وقلة اكتراثهم بالتجارة ونفورهم من الملاحقة ، وقد لا يكون فى هذا التفسير مقنع ، ولكن ثمة سبب آخر لعله ما اشتهر به الأتراك من تشبث بكل ماجرى به العرف . فى القرن السادس عشر ، كانت تلك المعاهدة التى أبرمت مع فرنسوا الأول ملك فرنسا ، أولى المعاهدات التى عقدتها الإمبراطورية العثمانية مع الدول المسيحية ، وقد اشترطت معاهدة الامتيازات هذه فرض رسوم قدرها ٣٪ ومن ثم غدا ذلك عرفا واجب الاتباع .

وربما آثرت تركيا أن تأخذ فى اقتصادها السياسى بنظام حرية التجارة على أن تأخذ بمبدأ الحماية . ويبدو أن الأمراء الشرقيين إنما ينظرون إلى الضرائب المباشرة على أنها أسهل الوسائل لإقمام خزائهم بالمال ، لا على أنها نظام فى صالح شعوبهم .

لماذا تسعى الدول حديثا لفتح قنصليات فى الليقانت

وتفسر هذه المزايا التى يتمتع بها الإفرنج فى الليقانت ، سر الرغبة الشديدة فى إنشاء

القنصليات ، ولماذا يعرض الأفراد في بعض الأحيان آلاف من الدولارات في سبيل الظفر بأحد مناصبها . أما أن هناك مبالغ كبيرة ، عرضت من أجل التعيين في إحدى الوكالات الأمريكية ، فأمر معترف به ، وأما أن هذه العروض قد قبلت ، فهذا ما لم يقم عليه دليل . وقد نجم عن سوء استخدام الوظائف والامتيازات ، أن أصبح العرف جاريا بحماية أرواح الرعايا المسلمين والذميين وممتلكاتهم من جور السلطات التركية وابتزازها الأموال . ولهذا الخدمات قيمتها ولهذا يجد فيها القنصل موردا من موارد دخله .

وأستطيع أن أختم هذا الجزء من تقريري ، بإضافة بيان عن مالية محمد علي باشا . ويبلغ دخله ١٧٦١٨٥٠٠ دولار ، أما نفقات حكومته فتبلغ ١٥٥١٥٠٠ دولار .

إيرادات مصر ومصرفاتها

فيما يلي بيان تقريبي عن إيرادات ومصرفات والى مصر عام ١٨٣٣ .

الإيرادات

بالدولارات

٢١٠٠٠ر

ضريبة الرؤوس وتسمى فردة الرؤوس

٢٨٠٠٠ر

الخراج أو فرضة الرؤوس على الذميين

٢١٠٠٠ر

ضرائب جمرك الإسكندرية

٢٣٠٠٠ر

» دمياط وجمرك بلاق

٨٣٠٠٠ر

» مصر القديمة ورسوم الصيد في بحيرة المنزلة

١٠٠٠٠ر

» دراو

١٠٠٠٠ر

» أسيوط

١٤٠٠٠ر

ضريبة على الحبوب عند دخولها القاهرة

١٢٠٠٠ر

رسوم على الملح والسمك والمرأكب النيلية

٩٠٠٠٠ر

» السنائل

٢٤٥٠٠ر

» الجلود الخام

٧٠٠٠ر

دخل الجمرك على الحدود الشامية

١٤٠٠٠ر

احتكار الخبز والملاط

٢٠٠٠٠ر

ضرائب جمارك السويس والقصر

بالدولارات

٢٥٠٠ ر	أحتكار القطن والنيلة والكتان والسكر والمل والشمع
٢٥٠٠ ر	والحناء وماء الورد . . . الخ
١٢٠٠ ر	الربح الناتج عن احتكار شراء الثرة والشعير والأرز والفلوالقمح
٤٥٠ ر	ربح الحكومة من المنسوجات الكتانية وبيعها
٧٠ ر	المكوس في الوجهين القبلي والبحري
١٥٠ ر	عوائد الرافصات والماهرات والحواة
٧٠ ر	ضرائب على المجازر (السلخانات)
٢٥٠ ر	ربح الحكومة من المنسوجات الحريرية
٩٥٠٠	احتكار السنامكي
٤٢٤ ر	الربح المتحصل من دار الضرب (الضربخانه)
٨٠٠٠ ر	الميرى أو ضريبة الأرض
٣٩٠ ر	ضريبة (أو عشور) النخيل
٢٨ ر	ضريبة الحصر
١٧٥٠٠	ربح بيع النطرون
١٠ ر	» » الصودا
٣٣٥٠٠	رسوم صب الفضة والمقصب
٤٥ ر	رسوم التركات (بيت المال)
١٥ ر	عوائد الوكائل والأسواق
٨٧٥٠٠	ربح بيع الزيوت
٣٥ ر	ربح بيع ملح النوشادر
١٧ ر	عوائد الصيد في بحيرة قارون وبحر يوسف
١٧٦١٨٥٠٠	

المصروفات

بالدولارات

٤٢٠٠ ر	مرتبات ونفقات الجيش
--------	---------------------

بالدولارات	
٢٠٠٠ ر ٢٠٠٠	مرتبات ونفقات البحرية
١٢٠٠ ر ١٢٠٠	أجور رجال المدفعية والفرسان الأتراك
٥٦٠ ر ٥٦٠	أجور العربات
٢٠٥٠ ر ٢٠٥٠	مرتبات كبار الضباط ورؤساء المصالح ومخصصات أسرة الوالى
١٣٥٠ ر ١٣٥٠	مرتبات الكتبة والموظفين
١٢٢ ر ٥٠٠	معاشات ملاك الأراضى السابقين (الملتزمين)
٢١٠ ر ٥٠٠	معاشات الأراامل أو أسرات الضباط المتوفين
٧٧ ر ٥٠٠	نفقات قافلة الحج السنوية وصيانة مساجد مكة والمدينة
٦٣٠ ر ٥٠٠	نفقات إنشاء البانى العمومية والمصانع والجسور وما إليها
٤٢٢ ر ٥٠٠	أموال مرسلة إلى الآستانة بوصفها هدايا
٨٧ ر ٥٠٠	مرتبات المشايخ (رجال الدين) ونفقات إصلاح المساجد
٧٥٦ ر ٥٠٠	نفقات المصانع وأجور العمال
٦٠٠ ر ٥٠٠	آلات مستوردة من أوروبا
٤٨٧ ر ٥٠٠	مصاريف غير عادية وهدايا وغير ذلك
٥٤ ر ٥٠٠	نفقات المدرسة الحربية
١٢ ر ٥٠٠	» المطبعة
٣٤٧ ر ٥٠٠	» إنشاء السفن الحربية
٣٥٠ ر ٥٠٠	مخصصات حريم الوالى وقصره
١٥٠٥١٥ ر ٥٠٠	

العلاقة بين الولايات المتحدة ومصر وكيف يمكن إنشاؤها

فى التقرير المرافق عرض واف لحالة التجارة وموارد الثروة والمالية وعلاقات مصر السياسية والتجارية مع الدول الأجنبية، ولم يبق الآن سوى أن نبحث كيف يمكن إنشاء علاقات تجارية بين الولايات المتحدة، وهذه البلاد العربية، وكيف يمكن تنمية تلك العلاقات. والظاهر أن المصالح التجارية للولايات المتحدة، فى مصر وسوريا وبلاد

العرب ، تتطلب حمايتها ورعايتها وجود قنصل عام يتخذ الإسكندرية مقراً له ، ويقف على قدم المساواة مع وكلائنا في وجقات الغرب . ويستند هذا الرأي إلى الاعتبارات الآتية :

اتساع أملاك الباشا

١ — تؤلف أملاك محمد علي باشا إمبراطورية عظيمة الاتساع تطل على البحرين الأبيض والأحمر . والولايات المتحدة في كل منهما تجارة واسعة . وتمتد هذه الممتلكات من جبال طوروس في آسيا الصغرى ، إلى جبال الحبشة في الجنوب ، وتضم بين أطرافها أقطاراً غنية غاصة بالسكان ، هي سوريا ومصر وسنار واليمن والحجاز في بلاد العرب وكذلك جزيرة كريت ، وهذه الأقطار يبلغ سكانها تسعة ملايين ، أما ما تنتجه للتجارة الخارجية ، فيمكن تقدير قيمته بخمسة وعشرين مليوناً من الدولارات .

تجارة البحر الأحمر

ظلت الولايات المتحدة خلال الأعوام الثلاثين الماضية ، تسهم بنصيب كبير في شطر من هذه التجارة ، ونعني بذلك تجارة البحر الأحمر ، بل لقد كدنا في وقت من الأوقات نحتكر سلعة نفيسة هي بن اليمن . ويمكن تقدير ما يصدر منه بمليون من الدولارات ، ولو بلغت تجارة أمريكا في البن ما يوازي نصف هذا المبلغ لكادت تساوي رغم ذلك جميع ما تستورده من تركيا . ولا يزال التجار الأمريكيون يعدون أوروبا بهذا الصنف ، متبعين ذلك الطريق الذي يدور حول رأس الرجاء الصالح .

مشروع فتح اليمن وأثره في التجارة الأمريكية

تزعج الآن حملة عسكرية على اليمن بقيادة أحمد باشا ابن أخت محمد علي ، وهو يرى إلى فتح هذه البلاد التي ظلت حتى الآن تحت حكم إمام صنعاء ، مع تسميتها اسماً للباب العالي ، ولو استطاع الباشا إخضاع هذا القطر الغني ، فقد يقد النية على فرض قيود تجارية تعرقل تجارتنا . وهذا الأمر مسوغ جديد يبرر وجود وكيل أمريكي في مصر يرعى مصالحنا ، ولا سيما أن تاجراً أمريكياً من دكسبرى بولاية ماساشوسيت ، يقيم الآن في مخا ببلاد اليمن .

آراء الباشا :

وقد عرضت هذا الموضوع على الباشا ، وعلى رديره يوغوص بك ، وأوضحت لهما ما نأمل الحصول عليه من زيادة في ضروب التسهيل لتجارتنا مع اليمن ، عندما ييسط الباشا سيطرته على هذه البلاد ، وكان جواب كل منهما ، أن شيئا لم يتقرر بعد ، فيما يتصل بحكومة قنصر ما يزال خارجا عن دائرة نفوذ الباشا .

التجارة الأمريكية مع مصر

للولايات المتحدة صلات تجارية غير مباشرة مع مصر وسوريا وكريت . وفي زمن يرجع إلى عام ١٨٢٤ ، باع أحد الأمريكيين للباشا سفينتين حرييتين ، وقبض الثمن من محصولات البلاد . وتوضح البيانات الرافقة لهذا التقرير ، السلع الكثيرة المختلفة ، التي يمكن للبلدين أن يتبادلاها مباشرة عن طريق التجارة . وتصل بعض شحنات السفن الآن إلى الإسكندرية ، ولا شك في أن « ترسانة » الباشا ، بعد أن حصلت من الولايات المتحدة على بعض الإمدادات ، ستمضي في تشجيع استيراد أخشابنا وما لدينا من عتاد وذخيرة يحتاج إليهما الأسطول . غير أن تجارتنا مع سوريا وكريت تتبع طريق أزمير .

٢ — أما ثانی الاعتبار فهو السيادة الفعلية التي يستمتع بها محمد علي باشا ، فلو أنه كان أميراً مستقلاً بحكم القانون ، لكانت مصالحنا في حاجة إلى معاهدة تحميها ، ولكن يمكن القول أن تجارتنا تتمتع الآن بالحماية المطلوبة في ظل الامتيازات القائمة ، بين الولايات المتحدة والباب العالي . ويعترف الباشا بأن لهذه الامتيازات قوة القانون . فيما يدخل تحت سيطرته من بلاد ، وما دام الأمر كذلك ، فكيف تتطلب مصالحنا وجود قنصل مقيم في مصر ، تعيينه الحكومة رسمياً في هذا المنصب ؟

لماذا تتطلب مصالحنا قنصلاً مقيماً في مصر

إن الإجابة على هذا السؤال تبدو مقنعة ؛ فعلى الرغم من أنه يمكن أن تكون لشروط المعاهدة التي تربطنا بالباب العالي قوة القانون ، إلا أن أية مخالفة لها في البلاد التي يسيطر عليها الباشا ، لا يمكن إزالة أثرها إلا عن طريقه هو نفسه ، وإليه وحده يجب أن تتجه حكومة الولايات المتحدة مطالبة بتنفيذ تلك الشروط ، إذ أنه لم يعد للباب العالي أية سلطة في

إدارة شئون مصر ، كما كفت الدول الأجنبية عن مخاطبة الباب العالي في المسائل التي تدخل في اختصاص الباشا . ذلك بأن الكثيرين من قناصل الدول الأوروبية ونوابهم في سوريا ومصر ، كانوا فيما مضى يرفعون احتجاجاتهم ومطالبهم النهائية إلى وزيرهم المفوض في القسطنطينية ، أما الآن فإنهم يقدمونها إلى قنصلهم العام في مصر . صحيح أن رفع المنازعات إلى الباب العالي ، امتياز حصلت عليه جميع الدول ، عن طريق معاهدة الامتيازات ، ولكن الرجوع إلى الباب العالي ، في مسائل تتعلق بحكومة الباشا ، من شأنه أن يثير السخط ، فضلا عن أنه لا جدوى من ورائه ، إذ أنه لا يخفى أن أى قرار يصدره الباب العالي ، لا يمكن أن يوضع موضع التنفيذ ، إلا بموافقة الباشا . فهو الذى يعين رجال الإدارة المحلية ، و« التسلمين » ، والباشوات ، والبكوات ، والأغوات ، ويعتمد هؤلاء في وظائفهم عليه . من أجل هذا يجب أن يكون الباشا هو المنفذ لشروط المعاهدة المعقودة بين الولايات المتحدة والباب العالي ، حتى يضمن مواطنونا في مصر وسوريا سلامة أرواحهم ، وأملأكم . فإذا قدمت شكاوى من ولاية الأمور المحليين ، فيجب أن يكون تقديمها إلى الباشا عن طريق القنصل العام ، فهناك عدد من الأمور وأعضاء الإرساليات الدينية الأمريكية ، يقيمون في سوريا ، وقد حدث أن أسيتت معاملة أحد هؤلاء ، فرفع الظلم عنه بفضل وساطة قنصلنا في الإسكندرية ، أما القائم بأعمال سفارتنا في القسطنطينية فلم يستطع أن يتخذ أى إجراء في هذا الموضوع ، ورغبة من الحكومات الأوروبية ، في أن تجارى مقتضيات الظروف ، وتحقق رغبات الباشا ، أرسلت جميعها إلى وكلائها في مصر تفويضا جديدا يخولهم أن يكونوا قناصل عامين في مصر وسوريا والملحقات الداخلة في نطاق ممتلكاته .

رغبة الباشا في وجود قنصل للولايات المتحدة بمصر

إن الحجة التي سقتها لتأييد فكرة تعيين قنصل عام للولايات المتحدة ، لتستمد قوة من الرغبات التي أبداهها الباشا نفسه ، كما أبلغناها سعادة بوجوص بك وزير الخارجية فقد أكد لى ، حين اجتمعت به مرتين على انفراد ، أن الباشا يقدر الولايات المتحدة تقديرا عظيما ، وأنه يتمنى أن تزداد العلاقات معها توثقا ، لما يتوسمه من الخير لصالح البلدين . وقد أشار إلى أن هناك تشابها بين الولايات المتحدة ومصر ، ويسر جنباه العالي أن يستعرض وجوه هذا التشابه . فكل البلدين مدين بثروته للزراعة والتجارة ، وما دام أمام الباشا مثال لأمة عظيمة كالولايات المتحدة ، فإنه لن يأنف من أن يسميه الأوروبيون تاجرا .

حد يث القنصل جليدون Gliddon مع بوغوص بك

وقد أشار بوغوص بك بعد ذلك ، إلى تعيين مستر جليدون ، فقال إنه على الرغم من أنه ليس بين الوكلاء في مصر من هو أقل مرتبة من وكلائنا ، فإن الباشا لم يتردد في اعتماد تعيين مستر جليدون ، حتى يباشر أعماله . ولم تمنع ضعة الوظيفة من اعتبارها فائحة لعلاقات تجارية يتمنى الباشا مخلصاً ، أن تزداد توثقاً وقد سألتني عما إذا كنت أظن أن حكومتى ستعتمد في آخر الأمر إلى تعيين قنصل عام ، حتى يكون لندوبنا في حضرة الباشا مزية التساوى في المرتبة ، مع سائر المندوبين فأجبتته بأنى لا أعلم نيات حكومتى ولكنى على ثقة من أن أهمية مصر لعلاقتنا التجارية معلومة لديها تماماً . إن الباشا في موقفه الحالى يتطلع إلى تأييد الدول الأجنبية ، فإذا أرسلت إليه الولايات المتحدة في الظروف الحاضرة وكيلا في درجة الوكلاء الذين تبعث بهم الدول الأوربية ، فإن ذلك سيزيد في نفوذنا ، زيادة لها قيمتها ، لمصلحة تجارتنا ، إذا ما بدأت بينه وبيننا على حدة مفاوضات في المستقبل .

التنظيم المنتظر لقنصلية الولايات المتحدة في مصر

وعلى هذا ، فإذا وافق رئيس الجمهورية على ضرورة مثل هذه الوظيفة ، فإن الخطوة التالية ستكون مسألة السلطة التى يجب أن يتمتع بها هذا المندوب ، والطريقة التى يجب أن تنظم بها القنصلية ، أما لقبه فيجب أن يكون « القنصل العام لمصر وسوريا والملحقات التابعة لمحمد على باشا » ، وذلك حتى يقف على قدم المساواة مع سائر المندوبين الأجانب . وليس للولايات المتحدة حتى الآن سوى قنصل عام واحد ، معين للدول وجاقت الغرب ، ولما كانت واجبات القنصل في مصر أوسع نطاقاً ، فإن ذلك يستدعى أن يخول من السلطة ما يناسبها .

سلطة القنصل

ومن الواجب أن يكون للقنصل العام نفوذ على قناصل الولايات المتحدة ونوابهم ، الداخلين في دائرة اختصاصه ، كما ينبغى التنبيه عليهم ، بضرورة مكاتبته والاستعانة به في جميع ما يرفعونه إلى الحكومة العليا من اعتراضات على تصرفات ولاية الأمور المحليين ، فهناك أسباب كثيرة — سبق أن ذكرنا بعضها — تجعل من الحتم علينا أن نضع من يمثلنا الآن من أولئك الليفانتين وأخلاط الفرنجة ، تحت نوع من الإشراف الدقيق ، لئلا يسيئوا بذلك استخدام مناصبهم ، وحتى لا يحطوا من شأن بلادنا .

القنصل العام للولايات المتحدة في سوريا

إن نائب قنصلنا في بيروت ، وهو مستر شاسود Mr. Chasseaud قد اتخذ لنفسه لقب القنصل العام لسوريا ، وشرع يقوم بأعماله ، وكان من أثر ذلك أن عين كثيراً من الوكلاء في الثغور الواقعة على طول الساحل ، وقد تلقى الباشا منه — وأنا بالإسكندرية — طلباً باعتماد « بيوردي » لنائب قنصل ، يراد تعيينه في دمشق ، فلم يكتف الباشا برفض هذا الطلب ، بل أبدى ملاحظة عما يفعله قنصلنا ، إذ أنهم يعمدون إلى تعيين وكلاء في كل ميناء ، من الموانئ التي يكثر بها صيد السمك ، ومثل نواب القناصل هؤلاء يجب ألا يسمح لهم بتعيين عملاء لهم ، دون استشارة القنصل العام وموافقته ، ويجب أن يكون مفهوماً أن أحداً لا يطلب أن يعين في مثل هذه الوكالات لفائدة منتظرة لمصالحنا ، بل لخدمة ما لشاغل المنصب من مأرب خاصة ، ووكالاتنا في أملاك الباشا قائمة الآن بالإسكندرية والقاهرة ودمياط في القطر المصري ، وبالقدس ويافا وعكا في فلسطين ، وبصيدا وبيروت وطرابلس واللاذقية والروضة وحلب في سوريا ، وكذلك بخانها وقنديا في جزيرة كريت ، وفي اعتقادي أن كثيراً من هذه الوكالات لا لزوم له .

مرتب القنصل

ويمكن أن يحدد مرتب القنصل العام ، على أساس مرتب القناصل في وجاقات الغرب مع جملة ثلاثة آلاف ريال ، بدلا من ألفين ، وذلك لأن نفقات المعيشة في مصر أكثر ارتفاعاً ، وأنا أعلم بالتجربة أن هذه المرتبات ستعود علينا بالفائدة في مصر ووجاقات الغرب على السواء .

تنظيم القنصلية

ويمكن تنظيم القنصلية وموظفيها على الوجه الآتي : —

القنصل العام	٣,٠٠٠ دولار
تلميذ قنصلية (يدرس عدة لغات ليعمل سكرتيراً ومأموراً)	٦٠٠ »
ترجمان	٣٠٠ »
قواص (حارس تركي)	١٢٠ دولارا
« مراسلة » (تركي)	٦٠ »
	<hr/>
	٤,٠٨٠ »

والقنصلية نفقات أخرى ، يقضى بها العرف في بلاد الليثانات ، ولكن المبلغ الذي يتقاضاه القناصل في وجاقات الغرب لمواجهة النفقات العارضة ، يمكن أن يغطي جميع نفقات القنصلية في مصر وزيادة ، باستثناء مرتب القنصل العام ، فليست هناك حاجة إلى تقديم هدايا إلى الباشا ، عند تعيين قنصل جديد ، كما هو الحال في وجاقات الغرب ، وكل ما في الأمر أن الحكومات الأوربية تبعث إليه أحيانا في مثل هذه المناسبات ، بنماذج قليلة نادرة من المصنوعات ، أو الحاصلات التي تنتجها بلادها . وعلى ذلك فالمبلغ السنوى الذي يخصصه الكونجرس لنفقات إيجاد صلات مع أصحاب السلطة في وجاقات الغرب ، يكفي لمواجهة ما يقترح الآن من نفقات إضافية .

الترجمان

إن وجود ترجمان من الإفرنج ضرورى لنا لدى بلاط محمد على ، كما هو ضرورى أمام الباب العالي . ويشغل هذه الوظيفة عندنا في الوقت الحاضر « وسيط » يونانى جدير بالاحترام ، هو المستر « جورج مينتو » Mr. George Minotto . ولا تعدى معرفته باللغات الشرقية حد المحادثة ، فهو لا يستطيع أن يقرأ تلك اللغات ، وهو يؤدي خدماته الحالية لمستر « جليدون » ، يحدوه الأمل في أن ينال لقاء ذلك تعويضا في المستقبل ، ولكن من الممكن أن يحل محله في آخر الأمر ترجمان أمريكى ، إذا ما عين للقنصلية أحد التلاميذ .

تلاميذ اللغات الشرقية

أما هؤلاء التلاميذ فإني مضطر ، تبرئة لدمى ، إلى التصريح بأنهم إذا اختيروا من بين أقارب وأصحاب القناصل ، فمن المحتمل جدا أن تفشل الحكومة في تحقيق أغراضها . ومن الواجب ألا يمين غير من أكلوا دراستهم في إحدى الكليات ، فمن السخافة أن يختار للدراسة اللغات الشرقية شبان تعوزهم عناصر التربية التي تفق أذهانهم ، في حين أن هذه اللغات تتطلب عقولا مثقفة ناضجة .

إعادة تنظيم القنصلية

ولما كنا بصدد البحث فيما ينتظر من إعادة تنظيم قنصلية الولايات المتحدة في القطر المصرى ، فقد يكون من المناسب الآن أن نلفت النظر إلى حالتها الحاضرة ، فالمستر « جليدون » وكيلنا الحالى في الإسكندرية ، تاجر إنجليزى يتمتع بقسط وافر من الاحترام ، وهو غير راض عن راتبه الحالى ، كما أنه لا يميل إلى الاستمرار في منصبه ، بوصفه قنصلا لبلادنا ،

إلا إذا كوفي بعض الشيء ، وأقل ما يتوقعه أن يحصل على ألف دولار . ويصرح بأنه لا يستطيع بغير مكافأة كهذه ، أن يتفق شيئا من المال والوقت ، حتى يوفر لمواطنينا لوازم معيشتهم ، وربما بلغ ما تكبده حتى الآن من النفقات في الإسكندرية والقاهرة على القواصين والهدايا وما إلى ذلك خلال السنوات الثلاث ، التي شغل فيها منصبه ثمانمائة دولار ، وهو مبلغ يرى من حقه أن يدفع له ويقترح مستر « جليدون » أن يتخلى رسميا عن رعايته البريطانية إذا منحه الرئيس تفويضا من قبله ، وقد أبلغ عزمه على ذلك إلى القائم بأعمال سفارتنا ، وهو يرى من وراء ذلك إلى التخلص مما للقنصل البريطاني من ولاية قضائية ، عمدة اللورد « بلمرستون » Palmerston إلى تعزيزها بما أرسله من تعليمات في هذا الصدد ، وعملا بهذا الادعاء استدعى المستر « جليدون » الممثل أمام محكمة القنصلية ، فلما رفض إجابة هذا الاستدعاء ، هدد القنصل البريطاني باستخدام القوة . وتعمل الحكومة البريطانية جاهدة فيما يتصل بسلطانها القضائية على رعاياها في هذه البلاد ، على أن تكون مصر مستعمرة يخضع فيها هؤلاء الرعايا للقانون الإنجليزي ، كما يخضعون له في إنجلترا نفسها ، وكذلك تعمل على أنه في حالة ما إذا اشتغل أحد الرعايا البريطانيين قنصلا لأمريكا في مصر ، فإنه يخضع لقوانين الدولة ، كما لو شغل هذا المنصب في إنجلترا . ويوافق القائم بأعمال سفارتنا على معارضة مستر جليدون ، لادعاءات القنصل الإنجليزي ، وقد كتب مذكرة طويلة في تأييده ، وهذه المذكرة تنكر في الواقع على الحكومة البريطانية أن لها الحق في حكم رعاياها القاطنين في ممتلكاتها النائية عنها . وإلى هنا أترك للحكومتى أن تفصل في مسألة من مسائل القانون الدولى ، قد يدور حولها جدال عنيف في بلاد الليقانت بين رعايا الدول الأوربية الكبرى الذين يعملون وكلاء للولايات المتحدة وبين قناصلهم .

والبدأ الذى تناضل الحكومة البريطانية في سبيله ، تؤيده كذلك سائر الدول الأوربية الكبرى ، فإذا عين أحد رعايا دولة منها وكيلا لدولة أخرى ، فقد جرى العرف في بلاد الليقانت ، في مثل هذه الحالة ، على طلب موافقة حكومة الشخص المعين ، وهذه الموافقة من جانبها تخرجه من اختصاصها القضائى طول مدة خدمته .

ولما كان هذا التقرير يحوى جميع ما يتصل بأمر مهمتى في مصر ، من الموضوعات التى رأيت أنها تبنى وزارة الخارجية ، أو يفيدها الوقوف عليها ، فألى هنا وأختم هذا التقرير ، وأضعه ياسيدى بين يديك فى خشوع حتى تبدي رأيك فيه .
ولك ياسيدى فائق الاحترام ما

تقرير دوهاميل

(١) الكونت دوهاميل Duhamel

ظلت روسيا سنوات طويلة تربطها بمصر علاقات اقتصادية ، سهر على توثيق أواصرها قناصل ووكلاء ، ولكن لم يلبث أن زاد اهتمامها بأمر هذه العلاقات ، منذ توطدت أركان حكومة محمد علي ، وأدخل الباشا نظام الاحتكار في ممتلكاته ، وأخذ يعمل على إحكام صلاته بالدول الأوربية لأغراض تجارية وسياسية . وكان أهم ما استرعى أنظار روسيا ، نشاط الباشا في ميدان التوسع الخارجي ، لما كان لهذا النشاط من آثار واضحة في كيان تركيا ، وهي الدولة التي يعنى الحكومة القيصرية كل ما يتصل بتقرير مصيرها . لهذا عمد القيصر « اسكندر الأول » في أغسطس ١٨١٨ ، إلى تعيين « جورج سيفيني » Civigny قنصلا عاما لدولته في مصر ، ومنذ ذلك الحين أخذ يشغل منصب القنصل العام ، أو يضطلع بأعمال القنصلية الروسية رجال عرفوا بالحنكة السياسية ، والدراية التامة بأحوال البلاد ، نذكر منهم « بيلاقوان » Pillavoine القنصل الفرنسي العام ، (فيما بين نوفمبر ١٨٢٠ ونوفمبر من العام الذي يليه) ؛ والقنصل الفرنسي « دروفتي » Drovetti ، (من نوفمبر ١٨٢١ إلى مايو ١٨٢٧) ؛ والقنصل الفرنسي « ماليغوار » Mallivoire ، إذ قام بأعباء الوكالة مدة شهرين في عام ١٨٢٧ . وفي يولية من العام نفسه عين الروسي « أنطوان پيزوني » Antoine Pezzoni قنصلا عاما لدولته ، وظل يشغل هذا المنصب حتى يولية ١٨٢٨ ؛ ثم قام برعاية المصالح الروسية في مصر قنصل الأراخى الواطئة « پير أمبرواز شوتز » Pierre Ambroise Schutz ، من يولية ١٨٢٨ إلى فبراير ١٨٣١ ، ومن بعده تولى أعمال القنصلية « إدوار لا فيزون » Edward Lavison ، ترجان القنصلية الروسية العامة في مصر .

غير أن « لا فيزون » اضطر إلى مغادرة البلاد ، عند ما غزا إبراهيم بلاد الشام ، وقطعت روسيا علاقاتها السياسية مع محمد علي ؛ إذ كانت على وفاق مع الباب العالي منذ عقدت معاهدة أدرنة في ١٤ سبتمبر ١٨٢٩ ، وكان يعينها في أثناء الحرب السورية الأولى ، أن تعمل على توطيد دعائم هذا الوفاق . إلا أن هذه الحرب لم تكد تضع أوزارها ، حتى أظهرت روسيا حرصها على استئناف علاقاتها مع مصر ، كما أظهر الباشا رغبته في كسب صداقة الإمبراطور « نيقولا » الأول ومن ثم بات الموقف في أشد الحاجة إلى سيامي محنك يعمل

على وصل ما انقطع ورأب ما انصدع ، فوق اختيار الماهل الأوتقراطي ووزيره « نسلرود » Nesselrode على « الكولونيل دوهاميل » Duhamel ؛ ليكون قنصلاً عاماً لدولته في مصر وكان ياورا للقيصر ومعروفاً بخلقه المسكري الصريح ، كما سبق له أن زار إبراهيم باشا في قونية في عام ١٨٣٢ ؛ ولم يكد الباشا يعلم نبأ هذا الاختيار حتى أخذ في تهيئة الجو لاستقبال صديق القيصر ومثله ، وكان من أثر ذلك ما حدث للبعثة البولونية العسكرية ؛ مما أدى إلى استقالة رئيسها ومغادرته البلاد ، وقد مر بنا ذلك مفصلاً في المرض التاريخي فلا حاجة إلى إعادته .

أما « دوهاميل » فقد حمله الإبريق الحربي الروسي « أوليس » Ulysse من القسطنطينية فبلغ الإسكندرية في ١٣ يناير ١٨٣٤ بعد رحلة استغرقت اثنين وعشرين يوماً ؛ وصحبه « لايفزون » ترجمان القنصلية القديم . ووجد دوهاميل عند وصوله أن الباشا وبوغوص يوسف وعدداً كبيراً من أعضاء الهيئة القنصلية قد غادروا الإسكندرية إلى القاهرة منذ شهرين ، كما عرف أنه لا ينتظر مجيء الباشا إلى الثغر إلا عند حلول عيد الفطر أي بعد شهرين من الزمان ، لذلك كتب إلى بوغوص يوسف ينبئ به بوصوله واعتزاه القسودم إلى القاهرة ، في غير ولاء أو إبطاء ؛ وقد ذكر القنصل الإنجليزي « كامبل » Campbell ، في رسالة له إلى حكومته ، بتاريخ ١٧ يناير ١٨٣٤ ، أن بوغوص رد على رسالة « دوهاميل » بكتاب جاء فيه ، أنه « عظيم الاغتياب بوصول قنصل عام من قبل إمبراطور روسيا ، وأن الباشا يسره أن يرى القنصل في القاهرة ، وأن الأوامر قد صدرت بأن يكون استقباله مقروناً بكل ما يليق به من حفاوة واحترام » .

وعلى أثر ذلك ، سافر « دوهاميل » إلى القاهرة ، « في غير ولاء أو إبطاء » ؛ فوصلها في ٢٤ يناير ، وذهب في اليوم التالي لزيارة بوغوص يوسف ، وقد وصف القنصل الروسي استقباله الرسمي بالقلمة ، في رسالة بعث بها إلى « نسلرود » من القاهرة ، في ٣١ يناير ١٨٣٤ فقال : « كان أمس ٣٠ يناير الموعد المحدد ليقبلي الباشا بصفة رسمية ، ولما كان هذا اليوم من أيام رمضان ، فقد تمت المقابلة بعد غروب الشمس ، على ضوء ' الشمعدانات ' ، وكان المركب الرسمي مؤلفاً من إحدى فرق الحرس وجميع قواصي الباشا . وكان علينا أن نقطع القاهرة من أحد طرفيها إلى الطرف الآخر حتى نصل إلى القلمة ، حيث يقيم الباشا . وازدحم الناس في الشوارع الضيقة لمشاهدة المركب » . أما الباشا فقد أجلس القنصل بجانبه على « الديوان » ، وبعد تبادل التحية قدم إليه « دوهاميل » براءة الباب العالي ، وألقى خطبة

قصيرة ؛ فرحب به الباشا ، ثم لبس « دوهاميل » الفرو وتمنطق بالسيف ، وهما رمز السلطة طبقاً للتقاليد التركية ، ووجد عند خروجه من السراى حصاناً مطهماً أعداه إليه محمد علي . وقد استطاع القنصل منذ البداية أن يكسب عطف الباشا وتقديره ؛ لما كان يتحلى به من صفات المرونة ودمائة الخلق ؛ فضلاً عن إجادته اللغة التركية . قال عنه البرنس « بوكلمسكاو » Puckler Muskau « إنه كان يعرف على ما يبدو جميع اللغات الحية ، كما كان واسع المعرفة بكل فرع من فروع العلوم » وقد ساعده ذلك على أن يتحدث إلى الباشا ساعات طويلة دون حاجة إلى ترجمان ، على خلاف ما كان يفعل زملاؤه . هذا إلى أن الباشا نفسه كان يعمل على استئالة روسيا وإقناع ممثليها في مصر ، بأنه إلى جانب رغبته في كسب صداقة القيصر ، لا يكن للسلطان غير خالص الود وصادق الولاء . وقد كان من أثر هذه الصلات الحسنة بين القنصل الروسي والباشا أن استطاع « دوهاميل » أن يبعث إلى حكومته بعدد من التقارير الهامة وكثير من الرسائل العادية ، مع أنه لم يكن قد مضى عليه في مصر سوى أقل من أربعة شهور .

وفي طليعة هذه التقارير ذلك التقرير القيم الذي بعث به في ٣٠ إبريل ١٨٣٤ إلى « كانكران » Cancrin وزير مالية القيصر بناء على طلبه . وإلى جانب هذا التقرير وما يحويه من « ملاحظات عن تجارة مصر » ، أرسل إلى « نسلرود » في العام نفسه تقارير أخرى عن الجيش والبحرية .

وفي أوائل عام ١٨٣٥ ، اعترم الباشا زيارة الصعيد ، فانهز « دوهاميل » هذه الفرصة ورافق القنصل الفرنسي « ميمو » Mimaut والقنصل النمساوي « لاورين » Laurin ، لأنه — على حد قوله — لم يشأ أن تفلت من يده فرصة واثمة لمشاهدة بلاد غنية بآثارها جديرة بأن تدرس أحوالها . هذا إلى أن محمد علي كان يسره دائماً أن يصحبه كبار القناصل في مثل هذه الأسفار ؛ « وكان هذا وحده كافياً لأن يقرر السفر معه » . وقد غادر « دوهاميل » القاهرة إلى الصعيد في ١١ فبراير ١٨٣٥ ، بعد رحيل الباشا بعدة وجيزة ، فوصل إلى أسيوط في ٢٤ فبراير ، ثم زار إسنا ، وهي آخر ما بلغه الباشا في رحلته . وفي أثناء هذه الرحلة استطاع « دوهاميل » مقابلة الباشا مرات ، كما استطاع أن يجمع البيانات الكثيرة عن أحوال هذه الأقاليم القبلية . وفي أوائل مايو عاد الباشا إلى القاهرة وأقام في قصره بشبرا ، في « كورتيلة » — على حد تعبير الشيخ الجبرتي — لأن الوباء كان لا يزال شديد الوطأة في العاصمة . أما « دوهاميل » فإنه أقام في شبرا كذلك طوال شهرى مايو ويونية ، حتى إذا

قرر الباشا القيام برحلة إلى الوجه البحري في أواخر يونية ، سافر « دوهاميل » إلى الإسكندرية في يولييه ١٨٣٥ وبقى بها إلى الشهور الأولى من العام التالي .

وفي ٢٦ فبراير ١٨٣٦ ، كتب « دوهاميل » إلى « بوتنيف » Bouteneff المندوب الروسي فوق العادة بالقسطنطينية ، يبلغه رغبته في الذهاب مع القنصل الإنجليزي « كامبل » Campbell ، والقنصل النمساوي « لاورين » في رحلة إلى سوريا في بداية الشهر التالي « كي تتكون لديه فكرة صحيحة عن الموقف السياسي في تلك البلاد » وكان في نيته أن يسافر مع زميليه على ظهر إبريق حربي نمساوي ينتظر قدومه إلى الإسكندرية ليسافر عليه القنصل النمساوي « لاورين » ؛ فوافق « بوتنيف » على ذلك ولكن « دوهاميل » لم يستطع أن يرافق زميليه في سفرهما يوم ٩ مارس ، وبقى بالإسكندرية حتى وصلت الباخرة الإنجليزية « أفريكان » African في ٦ إبريل ، وكانت تقوم بالخدمة بين أساكل الليقانت ، فقرر أن يسافر عليها . وفي ٩ إبريل وصل إلى بيروت ، وبعد انقضاء مدة الحجر الصحي ، سافر منها إلى فلسطين ، وكان « كامبل » و « لاورين » قد سبقاه إليها منذ أواخر مارس ، ومن ثم رحل إلى لبنان وزار طرابلس وقابل الأمير بشير في « بيت الدين » ، وخطر له أن يقابل إبراهيم باشا في مقره بأنطاكية ، ولكن إبراهيم كان إذ ذاك في حلب ، فسافر إليها « دوهاميل » ، واستطاع مقابلة القائد المصري في معسكره على مقربة منها في ٨ مايو ، وتحدث إليه بضع ساعات ، حصل خلالها على بيانات وافية عن حالة الجيش وعدد القوات المصرية في سوريا ، كما وقف على حقيقة الجهود التي بذلها المهندس البولوني « شولتز » Schultz في تحصين « بوزاز كولاك » ، الواقع بين قونية وأنطاكية ، وفي إقامة استحکامات على مسيرة سبع ساعات من « عينتاب » لإغلاق الطريق بين مرعش وملطية . ثم زار « دوهاميل » دمشق ، وبيت المقدس . ولما كان في نية الباشا زيارة الشام ، فقد اعترّم « دوهاميل » وزميله « كامبل » و « لاورين » انتظار حضور الباشا . وكان « دوهاميل » قد التقى بالأول في حلب ، وبالتالي في الطريق بين بعلبك ودمشق ؛ ثم اجتمع الثلاثة في بيروت . غير أن محمد علي ، إزاء انتشار الطاعون في الشام من ناحية ، وانحراف صحته من ناحية أخرى ، رأى أن يؤجل القيام بهذه الرحلة ، نزولا على رأى طبيبه الخاص « جايطاني بك » فقرر « دوهاميل » وزميله العودة إلى مصر . وفي ١٤ يونيه ١٨٣٦ ، غادر « دوهاميل » يافا إلى الإسكندرية ، بعد أن زار في أثناء رحلته بيروت واللاذقية وحلب ودمشق وبيت المقدس وبعلبك . وقد استطاع في أثناء هذه الرحلة جمع المعلومات التي نكته

من إرسال تقرير واف عن بلاد الشام عامة ، ومذكرة موجزة عن جبل لبنان خاصة في يونية من العام نفسه .

ولم يكد دو هاميل يصل إلى الإسكندرية ، حتى عكف في الشهور التالية على إعداد تقارير هامة عن التجارة الأوربية في أنحاء الامبراطورية العثمانية ، وعن المالية المصرية والاحتكار والصحة وترسانة الإسكندرية والزراعة والإدارة ، والتجارة الداخلية ، هذا عدا رسائله الأخرى في الشؤون السياسية العامة . وفي ديسمبر ذهب إلى القاهرة ، وأقام بها حتى أواسط مايو ١٨٣٧ ثم عاد إلى الإسكندرية وبقى بها حتى انتهت مدته في أواخر نوفمبر ١٨٣٧ وقد استطاع «دو هاميل» في أثناء إقامته بالثغر الإسكندري ، أن يبعث إلى «نسلرود» في ٦ يولييه ١٨٣٧ بذلك التقرير الضافي الذي نشر ترجمته في هذا الكتاب ، بعد أن قضى أكثر من ثلاثة أعوام — على حد قوله — وهو يجمع كل ما اتصل به من معلومات وإحصاءات عن أحوال هذا القطر ؛ حتى يرسم لحكومة القيصر صورة صحيحة عن الموقف في مصر . وقد اعتمد «دو هاميل» في إعداد هذا التقرير اعتماداً كبيراً على معاونه «بيير بوكتي» Pierre Bokty وكيل القنصلية الروسية العامة في القاهرة ، الذي أقام بالبلاد سنين طويلة ، وقضى في منصبه حوالي سبعة عشر عاماً ، وليس أدل على واسع خبرته بأحوال مصر ، مما ذكره عنه البرنس «بوكسر مسكار» ، حيث قال «إنه كان موسوعة حية ، يعرف كل أحداث التاريخ المصري ، منذ قدم الفرنسيون إلى هذه البلاد حتى الوقت الحاضر» .

وفي ٤ نوفمبر وصل الكونت «ميدم» Medem إلى الإسكندرية ، ليخلف «دو هاميل» في منصبه . وكان محمد علي في هذه الأثناء متغيباً عن القاهرة في الصعيد ، فلما عاد ذهب «دو هاميل» لمقابلته ليقدم إليه القنصل الجديد . وفي ١١ نوفمبر ، تمت المقابلة في قصر الباشا بشبرا ، وقدم إليه دو هاميل هدية من الفرو الثمين فدعاه الباشا إلى الغداء على مائدته في اليوم التالي ، ثم أهداه علبة سموط ثمينة مزينة بمحجرين من الماس . وفي ١٣ نوفمبر ، قابل الباشا للمرة الأخيرة مستأذاً في السفر . وفي ٢٨ نوفمبر ١٨٣٧ غادر الإسكندرية على ظهر الباخرة الفرنسية «تانكريد» Tancred إلى أثينا في طريقه إلى روسيا ، بعد أن نجح في مهمته نجاحاً ليس أدل على واسع مداه ، من قول الباشا في حديث له مع القنصل الجديد ، «لقد كنت عظيم الارتياح إلى الكولونيل دو هاميل ، ومهما أطنبت في الثناء عليه ، فلن أفيه حقه من المديح والاطراء» . وقال «نسلرود» «إن «دو هاميل» كان دائماً يطلع وزراء القيصر على كل ضروب المساعدة التي لقيها من جانب باشا مصر ، وما

لمسه فيه من شعور طيب ، كما أظهر حكومة القيصر على مقدار ما تنطوى عليه جوامع الباشا من روح قوية ومهمة فنية .

(ب) مصدر التقرير

هذا التقرير من الوثائق الروسية التي نشرها رينيه قطاوى بك عن عصر محمد علي في كتابه :

“Le Règne De Mohamed Aly D'après Les Archives Russes En Egypte.”
طبعة رومة عام ١٩٣٥ ، ويبدأ التقرير بصفحة ٣٤٠ وينتهي بصفحة ٤٢٠ في الجزء الثاني من الكتاب .

(ج) موضوعات التقرير

موجز التقرير — بيان مدعم بالإحصاءات عن مصر من حيث (وصفها — سطحها —
ترعها) — المناخ والأمراض — السكان — الثروة النباتية والزراعية — الثروة الحيوانية
وتربية الماشية — الثروة المدنية — النظام الإداري — التقسيم الإداري — الصناعة الآلية —
التجارة — التعليم العام — الجيش — القوة البحرية — الضرائب والإيرادات —
المصروفات — الخاصة .

(د) نص التقرير

« من دوها ميل إلى نسلرود »

الإسكندرية في ٦ يولية ١٨٣٧

ما كفت مذ حلت بمصر ، لنيف وثلاث سنوات خلت ، عن جمع كافة ما استطعت
الحصول عليه من بيانات تدعمها الإحصاءات عن هذه البلاد .
والمذكرة التي أتشرف اليوم برفقها إلى معاليكم ، إنما هي نتيجة ما قمت به من بحوث
في هذا الصدد .

وقد حاولت أن أرسم صورة عامة لكل ما يستحق الاهتمام في مصر ، من حيث مواردها
الطبيعية ، وإدارتها ، وصناعاتها ، وتجارتها ، وجيشها .

غير أن عملا متراعى الآفاق كهذا العمل ، يستحيل ألا تقترب إليه بعض الأخطاء ،
فكثيرا ما اضطررت إلى الاكتفاء ببيانات تقريبية ، وليكني أعتقد مع ذلك أن هذه

البيانات تحوى من المعلومات الوثيقة عن مصر ، ما لا يحويه أى كتاب تناول شئون هذا البلد فى الأزمنة الحديثة .

وما يبلغ بى الزهو ياسيدى الكونت حتى أحسب أن وقتك سيتسع لقراءة هذه المذكرة من أولها إلى آخرها ، فحسب معاليكم ، أن ترجعوا إلى ثبت الموضوعات فى الصفحة الأخيرة ، وتختاروا من الفصول ما يبدو لكم أجدر بالاهتمام .

ولم يكن لى مأرب وأنا أعد هذا البحث ، إلا أن أقدم للحكومة ما عرفته ، على ضوء ما هيأته لى وسائل المتواضعة من أسباب ، ولست أطمع من وراء ذلك إلا فى إرضاء معاليكم .

وإنى لدين بالكثير من البيانات الهامة ، عن الإيرادات والمصروفات العامة ، للسيد « پير بوكتى » Pierre Bokty ، وكيل القنصلية الروسية العامة فى القاهرة ، إذ قدم لى أعظم العون فى أبحاثى ، بفضل إقامته الطويلة فى هذه البلاد ، وإلمامه باللغة العربية إلماماً واسع المدى .

وقد عين السيد « پير بوكتى » فى وكالة القنصلية بالقاهرة ، منذ عهد سمادة المسيو « دى داشكوف » De Daschkoff فى مصر ، وهو يؤدى عمله فى همه ونزاهة منذ سبعة عشر عاماً ، دون أن يتقاضى على ذلك أجراً ، وإنى لأرى لزوماً على أن أوصى به خيراً لدى الحكومة القيصريّة .
ولى الشرف أن أكون . . .

بيان مدعم بالإحصاءات عن مصر

الوصف — السطح — الترع

مصر ، فى حقيقة الأمر ، هى ذلك الجزء من وادى النيل ، الذى يمتد من الجنوب إلى الشمال ، بين جنادل أسوان والبحر الأبيض المتوسط .

وليس هذا الوادى الذى تحف به من الشرق والغرب سلسلتان من الجبال الجيرية ، سوى منطقة ضيقة ، يكسوها الزرع ، على امتداد سبعة فرسخ ، وسط صحراوات لا يبلغ الطرف مداها ، بل لقد شيد جزء من مدينة القاهرة نفسها ، تلك المدينة العربية التى خلفت ممفيس ، على سطح المقطم وبه تنتهى سلسلة جبال العرب .

وهنا يبدأ وادى النيل فى الانفساح ، ويقل ارتفاع الجبال رويدا رويدا حتى تتلاشى فى جوف الصحراء . وفى موضع لا يبعد كثيرا عن ذلك المكان ، يتشعب النيل إلى فرعين كبيرين ، هما فرع رشيد وفرع دمياط ، وهذان الفرعان محتضنان مساحة من الأرض ، مثلثة الشكل ، كونها رواسب النهر على مر السنين . وهذه هى الدلتا ، أخصب بقاع مصر وأغناها ، وأكثرها ازدهاما بالسكان .

ومصر السفلى هى الدلتا مضافا إليها مديرتا الشرقية والبحيرة ، أى الأرض الصالحة للزراعة ، شرق فرع دمياط وغربى فرع رشيد .

أما مصر الوسطى ومصر العليا فتضمان جميع الوادى ، من رأس الدلتا إلى أسوان ، كما تشملان مديرية الفيوم ، التى توغل فى الصحراء الليبية . وتحمل إليها مياه النيل ، وهى مصدر الخصب والنماء ، ترعة تعرف ببحر يوسف .

والفيوم اعتبار خاص من حيث طبيعة أرضها ، إذ أنها تختلف اختلافا تاما عن سائر جهات القطر المصرى ، فهى واحة حقيقية تتخللها التلال والوديان ، ورويهها عدد كبير من الترع الصغيرة ، تستمد ماءها من بحر يوسف ، وتصب فى بركة قارون ، أو بحيرة مורيس عند القدماء . وعلى ضفاف هذه البحيرة التى يضرب ماؤها إلى الصفرة ، مازال بعض الخرائب ماثلة للعيان ، دليلا على أن هذه البقاع لم تكن على الدوام صحراء قفراء ، إلى الحد الذى بلغتة الآن .

والنيل ، وهو شريان مصر الحيوى ، نهر يسترعى الاهتمام الشديد من جميع النواحي . فنذا الذى لا يعلم أمر فيضانه السنوى ، الذى يبدأ مع الانقلاب الصيفى ، ليبلغ شأوه عند اعتدال الخريف ؟

وليس مقدار الماء الذى ينساب فى مجرى النيل ، سوى ظاهرة لا تقل عن هذا استرعاء للنظر ، فما إن يلج النيل أرض مصر ، حتى ينقطع عنه كل رافد ، وتحف به جبال قاحلة ، لا يكسوها نبت ، ولا تنشق من جنباتها عين .

فما أعظم هذا القدر من الماء الذى تستنفده الترع ورى الأرض وبخر الماء ! ومع هذا ترى النيل بساطا من الماء ممدودا حتى المصب ، وترسم الدهشة على وجه السائح القادم إلى مصر حين يشاهد ، وهو على مسافة نيف وأربعين فرسخا من شواطئها ، أمواج البحر الأبيض المتوسط تحمل غرين النيل .

وكما أوغلنا نحو الجنوب ، جنح الوادى إلى الضيق . وليست الأرض المزروعة فى

أغلب الأحيان إلا شريطا من الحضرة بين النهر والصحراء . ومع هذا فليست الضفة اليسرى أقل قيمة من أختها ، ففي الضفة اليمنى تلاحق سلسلة جبال العرب مجرى النهر عن كشب ، حتى تقعر المياه سفوحها في مواضع كثيرة .

وقد رسمت يد الطبيعة في مصر العليا حدود الأرض الصالحة للزراعة ، وكانت سفوح سلسلتى جبال العرب وليبيا حدودا لم تستطع الزراعة مجاوزتها حتى خلال أزهى العصور ، أما الدلتا ففيها مساحات شاسعة من الأراضي البور ، لعلها كانت تزرع في غابر الأزمان . على أن مساحة الأراضي الزراعية التي تدفع ضريبة الأقطان في عصرنا الحاضر تبلغ ٣٨٠٠٠٠٠ فدان .

وقد ذكر لي الباشا هذا الرقم منذ سنتين ، غير أنني أظن أن أراضي جديدة زرعت منذ ذلك الحين . والفدان عبارة عن مستطيل من الأرض ، عرضه عشر قصبات ، وطوله ثلاثة وثلاثون قصبية وثلاث ، أى أن مساحته $\frac{1}{4} \times 33$ قصبية مربعة ، والقصبية الطولية أربعة وعشرون قصبية ، أى ما يعادل إحدى عشر قدما وثمانى بوصات إنجليزية ، وبذلك يكون الفدان ٨٧٣ ساجينا مربعا^(١) ، ونسبة الفدان إلى الدسجاتين^(٢) كنسبة ٨٧٣ إلى ٢٤٠٠ ، أى أن الفدان أكثر قليلا من ثلث دسجاتين .

وليس بمصر العليا من هذا القدر سوى ١,٢٠٠,٠٠٠ فدان ، منها ١,١٤٠,٠٠٠ فدان على الضفة اليسرى للنيل ، أما الضفة اليمنى فليس بها غير ٦٠,٠٠٠ فدان ، والفيضانات السنوية وحدها لا تكفى لأن يتم الخصب جميع أنحاء مصر إذا لم يعززها نظام شامل للترع والسدود .

وقد أسهم الباشا بنصيب وافر في رفاهية البلاد ، نظرا لما قام به في هذا الصدد ، فقد طهرت القنوات القديمة وزيد عمقها ، كما حفر غيرها ، أذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ، ترعة المحمودية التي تربط الإسكندرية بالنيل ، وأُنحت جريزة الفائدة للتجارة ، إذ سهلت نقل البضائع بعد أن كانت تتعرض للكثير من أخطار الملاحة ، لكي تصل إلى الإسكندرية عن طريق البحر .

ويمكن القول بصفة عامة ، إن الرى في الدلتا ليس سيئا على الإطلاق ، ومع ذلك فقد خطر للباشا ، تفاديا من الاعتماد على تقلب أحوال النيل واختلاف منسوبه من سنة إلى أخرى ،

(١) الساجين مقياس أطوال روسى .

(٢) الدسجاتين مقياس مساحات روسى .

أن يبني على فرعيه قناطر بالقرب من رأس الدلتا ، آملاً أن يتمكن بذلك من السيطرة على المياه فيرفعها إلى إحدى وعشرين قدماً ، بينما تسير الملاحة في قنوات جانبية ، بفضل ما أقيم عليها من أهوسة مزدوجة الأبواب .

وقد انقضت ثلاث سنوات منذ بدأ الاشتغال بهذا المشروع ، وتمت جميع التصميمات والمواسفات ، ولكن العمل نفسه لم يبدأ بعد ، ومن الشكوك فيه ، نظراً لخلو الأرض من أى موضع صلد ، أن يقسنى تنفيذ مشروع ضخ كبناء قناطر على نهر عظيم ، في بلد تعوزه المواد التي لا يمكن الاستغناء عنها كما يعوزه العمال المهرة ، والمهندسون الأكفاء ، لإدارة أعمال من هذا الطراز .

أما في مصر العليا فمستوى سطح الأرض أعلى بكثير منه في الدلتا ، ولهذا تبقى معظم الأراضي جافة إذا لم تعوض الأعمال الفنية قصور الفيضان عن ربيها . والطريقة المتبعة لرفع المياه وإبقائها في الأرض ، قوامها إنشاء جسور عالية ، تقطع الوادي عرضاً ، متصلة بالنيل من جانب ، وبسلسلة جبال ليديا من الجانب الآخر ، بينما تقام على طول النهر جسور أخرى أصغر منها ، حيث تكون الشواطئ منخفضة بطبيعتها .

وهكذا يمكن القول إن مصر العليا بأجمعها مقسمة أحواضاً ، كل منها عبارة عن جسرين ، يمتدان عرضاً من طرف الصحراء إلى شاطئ النيل . وكل من هذه الأحواض ، تشقه قناة تستمد الماء من موضع أبعد ما يكون عن منحدر ماء النهر ، ولا يبعد هذا المنحدر في العادة كثيراً عن الجسر ، الذي يفصل بين حوضين متعاقبين .

وعن طريق هذه القنوات ، يصل ماء النهر وقت الفيضان إلى داخل الأراضي ، ولما كانت الجسور المرضية والمحاذية للشاطئ تمنع الماء من العودة إلى النهر ، فإن الماء يرتفع بطبيعة الحال إلى أن يغطي جميع الأراضي المراد ربيها ، حتى إذا تشبعت الأرض بالرطوبة إلى حد كاف ، فتح ما في كل جسر عرضي من عيون ، وترك الماء ينساب إلى الحوض التالي .

المناخ والأمراض

تحت سماء مصر تزدهر محاصيل المنطقة المعتدلة والمنطقة الحارة . والشتاء بمعناه الحقيقي غير معروف في مصر إذ أن مقياس الحرارة لا يهبط في الليل قط إلى ما دون ٦٠ « ريومور » Réaumur أما في النهار فتتراوح الحرارة دائماً بين عشر درجات وأثنى عشرة درجة .

وتلطف حرارة الصيف ، الرياح الآتية من الشمال الغربى ، تلك الرياح التى تهب بلا انقطاع خلال ستة أشهر فى السنة . ولا يرتفع مقياس الحرارة فى الإسكندرية عن ٢٤٠ «ريومور» ، حتى فى أشد أيام الصيف ، أما فى القاهرة والوجه القبلى فتزيد الحرارة قليلا ، على الرغم من هبوب الرياح الشمالية فى هذا الفصل من السنة .

وما دام الأمر كذلك ، فليس غريباً فى مثل هذا المناخ المعتدل ، الذى يقل تأثيره بالتقلبات الجوية ، أن تستجيب الأرض النداء ، فتخرج زرعها ، مجزية الفلاح عن جهوده عشرة أضعاف ما بذل ؛ ذلك بأن الماء والشمس ، وهما العاملان الأساسيان فى الزراعة كفيلان يأنمى الأشجار والخضر فى غير عناء ، حتى فى رمال الصحراء ، متى توافر لربها الماء .

ولقد كانت أمطار مصر فى غابر الأزمان أقل بكثير مما هى عليه الآن ، ويرجع هذا التغير إلى وفرة الأشجار ، التى تغطى جهات كثيرة من الدلتا فى وقتنا الحاضر .

وفى أيام احتلال الفرنسيين مصر ، لم تَطر السماء مرة واحدة فى الإسكندرية مدة ستة عشر شهرا ، أما الآن فتسقط الأمطار غزيرة فى نوفمبر وديسمبر ويناير على جميع الجهات الساحلية ، وخلال هذه الأشهر الثلاثة ، يزرع القمح والشعير فى الأراضى التى لايسهل ربيها حيث لا يمكن الاعتماد فى نمو المحصول إلا على المطر .

ولا تَطر السماء بالقاهرة فى فصل الشتاء غير أربع مرات أو خمس ، أما فى الصعيد فقلما تسقط الأمطار .

وحارة الجو فى مصر لا تطاق ، لا سيما حين تهب الرياح الآتية من الجنوب ، وتعرف بالخمسين ، لأننا نلمس أثرها بنوع خاص خلال فترة طولها خمسون يوما ، تقع فى مارس وإبريل ومايو . وهذه الرياح تملأ الجو غبارا ، فتضر الأشجار ، وتجفف الجلد ، وتسبب ضيق التنفس ، وتعجل بموت المصاين بأمراض وبيلة . وعندما تهب الخمسين ، تقاسى جميع الكائنات الحية ألوانا من العذاب ، وإنه لمن حسن الطالع أن هبوبها لا يستمر عادة غير أربع وعشرين ساعة ، وقلما يزيد على ثلاثة أيام متوالية .

والدوسنطاريا والرمد بأنواعهما هما المرضان المنتشران فى مصر ، ويمكن اتقاؤهما باتخاذ بعض ضروب الحيلة ، أو على الأقل بمنع انتشارهما إلى حد يندر بأوخم المواقب ، وذلك بمكافحتها منذ البداية ، بما تشير به الخبرة والتجربة من وسائل العلاج . وكان من الممكن أن يقال إن جو مصر صحى ، لولا أن الأمراض الوبائية تنتشر فيه انتشارا مروعا ، وكان من

أثر ذلك أن رأينا الهواء الأصفر في عام ١٨٣١ ، والطاعون في عام ١٨١٣ وعام ١٨٣٥ ،
يحصدان الناس حصدا ، أما الجدري فيودى كذلك بحياة عدد كبير من الأطفال ، لأن التطعيم
لم يعم البلاد بعد ، على الرغم مما أصدره الباشا من أوامر .

ولم يظهر الهواء الأصفر بمصر قط فيما يذكر الناس ، وإنما نقله الحجاج إليها عند عودتهم من مكة .
أما الطاعون ، فيظن كثير من الأطباء أنه متأصل في مصر . وسمعة ظاهرة عجبية تحسن
الإشارة إليها في هذا المقام ، وهي ما شوعد على الدوام من أن هذا المرض ينتشر في البلاد
عشر سنوات متواليات ، حتى إذا كانت السنوات العشر التي تعقبها ، اختفت آثاره إلى
حد يحمل الناس على الاعتقاد بأن هذا المرض قد استؤصلت شأفته إلى الأبد ، وهكذا وجد
الفرنسيون الطاعون عند وصولهم إلى مصر ، ولم ينقطع دأبه من البلاد إلا بعد رحيلهم
عنها ، ولكنه عاد إلى الظهور في عام ١٨١٣ ، واستمر حتى عام ١٨٢٢ . ثم حدث في
سنة ١٨٣٤ ، أي بعد عشر سنوات ، أن ظهر الطاعون مرة أخرى في صورة مروعة ، وما
زال حتى الآن يعاود الظهور في مختلف الجهات .

ولما كان محمد علي لا يؤمن بما يؤمن به إخوانه في الدين من أوهام ، بل يعتقد أن الطاعون
ينتقل عن طريق العدوى ، فقد أنشأ منذ عدة سنوات معزلا صحيا في الإسكندرية ، ليحول
دون دخول هذه البضاعة إلى مصر من بلاد الليقانت ، بفضل حرية التجارة . وقد أدى
هذا المعزل الناشئ للبلاد خدمات جليلة خلال العام الماضي . ذلك بأن نيفا وخمسين حاجا
من زاروا مكة ، وانقلبوا عائدين إلى القسطنطينية بحرا ، دهمهم الوياء فقصوا نجبهم في معزل
الإسكندرية ، أما المدينة فقد نجت من هذه الكارثة ، بفضل ما اتخذ من إجراءات حازمة
في الوقت المناسب . ومن المأمول إذا ما تحسن نظام المازل الصحية ، واصطنعت عدة وسائل
أخرى للمحافظة على الصحة العامة ، أن تظهر مصر من وباء الطاعون على مر الأيام .

السكان

ليست هناك مسألة أكثر استعصاء على الحل من مشكلة إحصاء السكان في بلاد
إسلامي ، ومرد ذلك أولا إلى احتجاب النساء ، وما يؤمن به الشعب من أوهام دينية ، تأتي
إجراء أي تعداد للسكان بطريقة منظمة . وفضلا عن ذلك ، فليس في مصر قط سجلات
للمواليد والوفيات يمكن اتخاذها أساسا لعمل إحصاء تقريبي على الأقل .
لهذا لم يكن ثم مناص من أن يقنع المرء بضروب من الحدس والتخمين ، يكتنفها

العموض والإيهام ، في كثير أو قليل من نواحيها ، وإنه ليخيل إلى أننا لا نعدو الحقيقة ، إذا أخذنا برأى الجمهرة العظمى من الجغرافيين ، وهو أن بمصر مليونين ونصف من السكان ، بل إنى لأعتقد أنه لا بد من خفض هذا الرقم إلى حد ما ، بسبب الوباء الذى حدث في عام ١٨٣٥ .

على أن مصر تبدو لعين الزائر بلداً يتناقص سكانه ، فنظر المنازل والأكواخ المهجورة المتداعية ، يوحى إلى المرء بأن المدن والقرى كانت فيما مضى أكثر ازدهاراً بالسكان مما هي عليه في الوقت الحاضر ، ولعله مما يسترعى النظر في الريف بوجه خاص ، قلة عدد الشبان الذين يعملون في الزراعة ، ذلك بأن التجنيد انتزع زهرة السكان ، ولهذا لا نجد اليوم في القرى سوى الأطفال والشيوخ وذوى العاهات .

وعلى الرغم من ذلك فإن محمد على لا يكف عن القول بأن الأوربيين يرتكبون خطأ فاحشاً حين يقدرّون سكان مصر بمليونين ونصف ، فهو يعتقد — أو على الأقل يتظاهر بالاعتقاد — أن عدد الرجال في مصر كبير ، ويبدى حجباً مختلفة ، يثبت بها صحة رأيه .

وأولى هذه الحجج ، ما يؤكده الباشا ، من أنه منذ أربع سنوات ، أمر بإحصاء المنازل في جميع أنحاء البلاد ، فكان عدد المنازل المدونة في سجلات الحكومة أكثر من ٨٧٠٠٠٠ ، فإذا افترضنا أن في كل منزل أسرة تتألف من خمسة أشخاص أو أربعة ، فإن عدد سكان مصر في الحالة الأولى يزيد على أربعة ملايين نسمة ، ويقرب في الحالة الثانية من ثلاثة ملايين ونصف .

ويستنتج الباشا أرقاما مشابهة لهذه الأرقام ، من استهلاك الحبوب في مصر . إذ أن الحجة الثانية هي أنه يزرع في الدلتا حوالى ٦٠٠ ألف فدان ذرة ، يقدر محصولها بما لا يقل عن ٢٤٠٠٠ ر٢٤٠٠٠ إردب^(١) ، لم يزد ما صدرته مصر منها عن أربعين ألفاً ، حتى في أوفر السنوات إنتاجاً ، أما الباقي فقد استهلك بأجمعه في داخل البلاد .

ولو أعيد إجراء هذه العملية الحسابية نفسها ، على نحو أعم وأشمل ، لوجدنا في مصر ثلاثة ملايين ونصفاً من الأفدنة تزرع فيها شتى أنواع المحصولات الغذائية وتنتج أربعة عشر مليوناً من الأرداب في المتوسط .

(١) الإردب من المكيال التى تكال بها الحبوب . وفي مصر نوعان من الأرداب ، فالكبير إردب الإسكندرية ، أما الصغير فإردب القاهرة . ومائة من أرداب الإسكندرية تعادل ١٥٧ من أرداب القاهرة والمقصود دائماً في هذه المذكرة هو الإردب الصغير ، وهو أقرب الأشياء إلى المكيال الروسى « Tchetvert » .

فإذا خصم مليون ونصف للتقاوى ، ومثلها للتصدير إلى الخارج ، بقي أحد عشر مليوناً من الأرادب تستهلكها البلاد ، وبما أن مقدار ما يستهلكه الفرد ، رجلاً كان أم طفلاً ، لا يمكن أن يزيد على ثلاثة أراذب في العام ، فإنه يتضح من هذه العملية الحسابية كذلك ، أن عدد سكان مصر ثلاثة ملايين ونصف مليون نسمة .

غير أن هذه الحجج تبدو لي أقرب إلى التمويه منها إلى الحق .

فمن المحقق ، فيما يتصل بتعداد النازل ، أن الموظفين يعملون على نيل رضا الباشا ، بأن يقيدوا في سجلاتهم كثيراً من المنازل المهجورة والاسطبلات وأبراج الحمام ، ومن الواجب أن نصرح بأن هاتيك الأبراج ، كبيرة الشبه بمساكن الآدميين إلى حد يكاد يخدع المرء عن حقيقتها . أما الأرقام المستنتجة من استهلاك المواد الغذائية ، فلا بد من التصريح أولاً ، بأن موظفي الباشا كانوا دائماً يضللون ويخدعون ، ولهذا لم يكن يعرف على وجه التحديد عدد الفدادين المزروعة ، كما أنه يلاحظ من ناحية أخرى ، أن المواشي في مصر تستهلك كميات وافرة من الفول ، خلال ثمانية أشهر من السنة ، لم يدخلها الباشا في حسابه .

وأما من حيث الجنسية ، فبين سكان مصر زنوج وبرابرة وعرب وأقباط وأتراك وأرمن وأروام ويهود وإفرنج .

وإذا شئنا أن نتحدث عن السكان ، تبعاً للتدرج الطبيعي في لون البشرة ، فلنبداً بذكر شيء عن الزنوج ، أولئك الذين يعيشون في قلب إفريقية ، وتقدم منهم في كل عام قوافل متعددة ، تباع في مصر وفي بلاد الليقات . وهم بصفة عامة من ضعف البنية ، بحيث لا يصلحون للعمل في الحقول ، كما أن محاولة استخدامهم في الجيش ، باءت بالفشل أو كادت ، ومن ثم كانت الخدمة في المنازل من نصيبهم ، ومن النادر أن تخلو أسرة من العبيد السود إنانا وذكرانا .

أما البرابرة فيقيمون على شواطئ النيل ، من كوم امبو إلى الشلال الثاني ، ولما كانوا أشد من العرب سمرة ، فإنهم يعتبرون حلقة الاتصال بين العرب والزنوج ، وهم قليلون بالقياس إلى هؤلاء .

والعرب عماد السكان في مصر ، وهم فريقان : العرب المقيمون أو الفلاحون ، والعرب الرحل أو البدو ، الذين يعيشون في جهات مختلفة من الدلتا ، وبخاصة على حدود الصحراء ، وقد منحهم الباشا أرضاً معفاة من الضرائب .

وهاتان الطائفتان من العرب ، لا يربط بينهما غير الاسم ، إذ تختلف كل منهما عن

الأخرى اختلافاً واضحاً ، في الشكل والمعادن والأصل . قالبدوهم سلالة العرب الذين نشروا الإسلام بالحديد والنار ، أما العرب المقيمون فهم الأقباط الذين تعلموا لغة الغزاة الظافرين واعتنقوا دينهم . ويستطيع المرء أن يعرف من النظرة الأولى ، أن العرب المقيمين والأقباط من أصل واحد ، ولا جدال في أن ما يديه بدو الصحراء لفلاحى الريف من احتقار شديد ، إنما يرجع إلى اختلاف الفريقين ، في الأصل وإخالة الاجتماعية .

أما الأقباط ، ونعني بهم سكان البلاد الأوائل ، الذين ظلوا على ولائهم للنصرانية ، فيكادون يشتغلون جميعاً موظفين في المصالح ، كتاباً ومحاسبين ، غير أن من بينهم من تفرغوا للزراعة . على أن الأقباط إذا كانوا قد استطاعوا أن يحتفظوا بسلامة عقيدتهم الدينية ، فقد اندمجت لغتهم في لغة الفاتحين ، حتى أصبحنا اليوم ، وليس في مكنتنا أن نثر بين الأقباط على فرد واحد يفهم اللغة التي كتبت بها كتبهم المقدسة .

وأما الأتراك فيؤلفون الطبقة الممتازة ، أو بعبارة أخرى الطبقة الأرستقراطية في البلاد ، وهم يملئون جميع مناصب الحكومة ، ويعاملون أبناء العرب في كبر وخيلاء ، ويمتدأقل تركى أن من حقه أن يملأ أواصره فتطاع .

وبين هذين الجنسين كراهية متأصلة وعداوة شديدة ، ولكن الخوف يمنع أبناء العرب من التمرد والعصيان ، وليس من النادر أن ترى تركيا واحداً ، يحمل أهل قرية بأكلها على الفرار .

على أن عدد اليونانيين والأرمن واليهود قليل ، وهم يعيشون في المدن ، ويمارسون مهناً مختلفة ، ويشغلون بالتجارة كذلك .

وأخيراً هناك الأوربيون ، وهم المعروفون بالإفرنج نسبة إلى جنسهم ، فقد ازداد عددهم ، ولا سيما بعد أن عمل الباشا كثيراً في مصر على أن يطبع فنون الغرب وحضارته بطابع البلاد التي يحكمها ، وكان من أثر ذلك أن أخذ كثير من المدرسين والأطباء والصناع يتقاطرون من كل صوب . ولا شك في أن هناك أشخاصاً جديرين بالاحترام ، بين الإفرنج المقيمين في مصر ، وبين موظفي الحكومة ، غير أن هناك جماعة من المغامرين ، يقدون إلى البلاد زرافات جرياً وراء المال ، لضيق ذات أيديهم ، ولكنهم يصبحون في العادة حميلة على الجمهور ، إذ تعوزهم وسائل المعيشة .

ويقسم « كادالڤين » Cadalvène في كتابه عن مصر أهالي هذه البلاد ، تبعاً لجنسياتهم ، على النحو التالي :

١٩,٠٠٠	أتراك ومماليك
١,٨٠٠,٠٠٠	عرب مقيمون
١٤٥,٠٠٠	أقباط
٧,٠٠٠	برابرة
٢٠٦,٠٠٠	عربان البدو
٨,٠٠٠	يونانيون وسوريون
١,٥٠٠	أرمن
٣,٥٠٠	يهود
١٨,٠٠٠	زنج
٥,٠٠٠	أوريون
<u>٢,٢١٣,٠٠٠</u>	المجموع

الثروة النباتية والزراعة

مصر بطبيعتها بلد زراعي ، وأرضها وافرة الخصب حقاً ، إذ تنتج ثلاثة محاصيل متوالية ، فإن الشتاء لا يموق نمو النبات .

ولما كانت الزراعة في مصر تعتمد على فيضان النيل السنوي ، فإنها تنتج من الحبوب محاصيل مختلفة بسبب تعاقبها اختلافاً ظاهراً عن نظام الاستغلال الزراعي المعمول به في المناطق الواقعة على نفس خطوط العرض ، ولهذا كانت تستحق شيئاً من البسط والإيضاح . يحدد فيضان النيل مواعيد بذر التقاوي ، ويعين على وجه ما مواسم الزراعة ، غير أنه من الخطأ أن يعتقد المرء أن الفيضان يصل إلى جميع الأراضي ، إذ أن هناك زراعات كالقطن والنيلة والذرة ، يعمل الإنسان على وقايتها بإنشاء الجسور ، إذا خيفت غزارة مياه النيل ، ذلك بأن هذه المزروعات على الرغم من أنها تحتاج إلى الماء للسقيا ، تبلغ كامل نمائها وقت فيضان النيل ، ولكن الفيضان يقضى عليها قضاء مبرماً .

وفي هذه الكلمات القصار ، ما يكفي لإفهام المرء أن الزراعة في مصر نوعان جد مختلفين : أولهما : الزراعة الصيفية ، وتتناول الأراضي التي غمرتها مياه النيل ، وتظل الأرض رخوة رطبة بعد أن ينحسر الماء عنها .

وتشمل هذه الزراعة جميع أنواع الحبوب عدا الأرز والشعير والذرة ، كما تشمل أغلب أنواع الخضر ، وكذلك الأفيون والزعفران والكتان والقنب والبرسيم والدخان .
وتتغير فترة البذور تبعاً لطول المدة التي تبقى فيها الأرض مغمورة بالماء ، غير أنه في أشهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر تكون جميع الحقول قد زرعت ثم تحصد الحبوب في مارس وإبريل ومايو .

والرطوبة التي تشبع بها الأرض عقب الفيضان ، كافية في أغلب الأحوال لنمو الزراعات الشتوية ، ولهذا لا يفكر المزارع في الاستمالة بوسائل الري الصناعي إلا في محاصيل كالكتان والقنب ، إذ أنهما يحتاجان إلى وقت طويل قبل أن يتم نضجهما ، وذلك حتى لا يتأثر النمو بجفاف الأرض في شهرى مايو ويونيه (١) .

أما الثانية فالزراعات الشتوية ، وتشمل الأرز والذرة والقطن والنيلة والقوة والسمسم والقصب والخيار والشمام والبطيخ وغيرها . وتزرع هذه النباتات جميعاً في فصل الربيع ، في الأراضي التي يبلغ ارتفاعها حداً يجعلها بأمان من الفيضان ، ولذلك كان الري الصناعي لمثل هذا النوع من المزروعات ، أمراً تقتضيه الضرورة القصوى .

أما الري فيكون أقل نفقة ، إذا كان مستوى الماء في الترع أكثر ارتفاعاً من الحقول المتاخمة ، إذ يكفي إحداث فتحة صغيرة في جسر التربة لري الأرض ، غير أنه ليس في الوجه البحري سوى مساحات قليلة ، تستطيع الانتفاع بمثل هذه المزية (٢) في حين أن الحقول التي تكون عادة أكثر ارتفاعاً من مستوى الماء ، لا بد لها من وسائل صناعية لرفع الماء إليها . وهذه الوسائل أنواع ثلاثة هي :

١ - الشادوف : وهو قضيب من الخشب ، يربط في أحد طرفيه جواق من سعف النخل ، وفي الطرف الآخر ثقل يحفظ التوازن . ويتحرك الشادوف بين عمودين رأسيين ، وهو يشبه روافع المياه من آبارنا .

وكثيراً ما نرى في الوجه القبلي ، حيث تنحدر شواطئ النيل انحداراً وعراً ، ثلاثة شواذيف يقوم كل واحد منها خلف الآخر ، لرفع الماء إلى الحد المطلوب . وهذه الطريقة من طرق الري تتطلب ، كما هو ظاهر ، كثيراً من الأيدي العاملة ، إذ أن كل شادوف لا بد له من رجلين على الأقل .

(١) دلت التجارب على أن الأرض المزروعة قمحاً تقل محصولاً وافراً ، إذا كان الفلاح يملك وسائل رية فقد وجد أن فدان الشعير يستطيع أن يصل لإنتاجه في هذه الحالة إلى عشرين أردباً بدلاً من ستة أرادب .
(٢) وسوف تروى جميع أراضي ألدنا بهذه الطريقة عندما يتم بناء القناطر .

٢ — الساقية : وهى عبارة عن بئر ، فيها « علبة » موضوعة وضعا رأسيا ، ويتصل بالعلبة عدد من القواديس الفخارية ، ويديرها ثور أو أكثر بطريقة تكاد تخلو من التعقيد .
ومنا يجب أن نلاحظ أن الماء موجود فى جميع أنحاء وادى النيل ولكن على عمق يقل أو يزيد تبعاً للفصول ، لأن مياه الآبار تؤثر فيها زيادة ماء النهر أو نقصانه . ولهذا السبب كانت السواقي تلاثم مصر خاصة طالما كان فى الاستطاعة تقصير جبل القواديس أو إطالته ، تبعاً لما تقتضيه الظروف . وفى ضواحي القاهرة تكفى الساقية الواحدة لرى خمسة أفدنة وقد بلغ من فداحة ما تتقاضاه « الدواليب » المائىة فى البداية من نفقات ، أن ما يلزمها من الرجال والثيران يتطلب مبالغ باهظة يدفعها الفلاح سلفاً كما يستنزف شطراً كبيراً من دخله فى غالب الأحيان . وتقدر نفقات إنشاء الساقية بخمسة آلاف قرش ، أما نفقات صيانتها فبخمسمائة ألف قرش فى العام . (١)

٣ — ويوجد نوع آخر من « الدواليب » المائىة يسمى « التابوت » لا يستخدم إلا فى الجهات الشمالية من الوجه البحرى ، وهو يشبه الساقية من حيث التركيب ، وليس بينهما إلا فارق طفيف ، هو أن « العلبة » الموضوعة وضعا رأسياً ترفع الماء بنفسها ، إذ أنها جوفاء ذات فتحات وغيون . وهذا النوع من الدواليب المائىة يرفع من الماء كمية أكبر بكثير مما ترفعه الساقية ، كما أنه يستطيع رى أربعة وعشرين فدانا ، ولكن استخدامه غير ميسور إلا فى الجهات التى يكون فيها الماء على عمق قليل من سطح الأرض .

وكثيراً ما فكر الإنسان فى إيجاد وسائل أخرى لرى الأرض ، تكون أقل من حيث النفقات . ومما لا شك فيه أن حل هذه المشكلة من شأنه أن يضاعف لإيراد الفلاح ، غير أن جميع ما بذل من جهود فى هذا السبيل حتى الآن ، كان مصيره الفشل ، فلم يكن ثم مناس من استخدام « الدواليب » المائىة ، وقد عرفتها البلاد منذ عهد سحيق .

ومن مزايا هذه الدواليب أن أبناء العرب يستطيعون إصلاحها بأنفسهم ، إذا اختلف أحد أجزائها ، ولو كان تركيبها أكثر تعقيداً ، لاستحال عليهم إجراء هذا الإصلاح . ومنذ عهد قريب ، بدأت المحاولات لاستخدام الرياح قوة محرّكة ، فإذا أمكن إحلالها محل القوة الحيوانية ، فستعود على البلاد من وراء ذلك فوائد تجل عن الحصر ، ولكن يجب ألا يعزب عن البال أن التجارب التى أجريت حتى الآن لا تبعث على الرضا .

(١) يقتضى نظام النقد المتبع فى مصر حديثاً مساوى الريال النمساوى (التاير) عشرين قرشاً وبذلك يزيد القرش المصرى فى قيمته على القرش العثمانى بمقدار يتراوح بين ٦٥ ٪ .

وفي مصر أنواع من النبات ينبغي التحدث عنها في شيء من الإسهاب ، لكثرة ما لها من منافع ، وعظم ما بينها من وجوه الاختلاف ، وذلك لإعطاء فكرة تكاد تقارب الحقيقة عن زراعتها

الذرة الصيفية والذرة الشامية : تنتمي كل من الذرة الصيفية « أو الدخن الإفريقي » والذرة الشامية أو « الحنطة » إلى فصيلة واحدة ، ولكنهما يختلفان في الشكل والسنبلة ونوع الحب . وأكثر ما تزرع الذرة الصيفية في الصعيد ، أما الذرة الشامية ففي الوجه البحري ، ولما كان غذاء الفلاح المصري يكاد يعتمد على هذين النوعين من الحبوب خاصة ، فإن رداءة محصول الذرة يعتبر كارثة على البلاد .

ولا تحتاج الذرة بنوعها إلا إلى شهرين ليتم نضجها ، وإذا بدأت عملية البذر في شهر إبريل ، فمن المستطاع الحصول على نحو ثلاثة محاصيل متعاقبة طيلة فصل الصيف . غير أنه لما كانت المياه شديدة الانخفاض في شهر إبريل ، وكان الري الصناعي باهظ النفقات فإن أحداً لا يزرع في هذا الوقت ، سوى مقادير طميفة ، تؤكل طازجة مشوية ، وهذا النوع من الذرة يحبه أبناء العرب حباً جماً .

أما زراعة الذرة على نطاق واسع ، فلا تكون إلا إذا بلغ ارتفاع المياه حداً يسمح برى الأرض دون استعانة بالسواقي أي في سنوات الرخاء ، خلال شهرى يولية وأغسطس ، ولكن إذا كان فيضان النيل منخفضاً أو متأخراً عن مواعده ، كما حدث في عام ١٨٣٥ ، فإن محصول الذرة يصاب بضرر كبير ، وهو أمر يصيب البلاد بأفدح الكوارث كما سبق لنا القول . ويكفى الإردب من الذرة الشامية ، لبذر ثمانية أفدنة ، وينتج كل فدان في المتوسط من ثلاثة أراذب إلى أربعة ، غير أن الذرة الصيفية أكثر ملاءمة للفلاح ، لأنها في غير حاجة إلى السقيا ، كما أنه من المستطاع بذر عشرة أفدنة بإردب واحد ، وينتج الفدان من ستة عشر إلى ثمانية عشر إردبا ، أى بنسبة ١٦٠ إلى ١ .

القمح والشعير والبقول : يزرع القمح والشعير والبقول كما ذكرنا في الأراضى التى يخصصها غرين النيل ، وتنتج في غالب الأحيان محاصيل وافرة . ويلزم إردب واحد لبذر فدانين من القمح أو الشعير ، ومتوسط محصول الفدان دون استعانة بالرى الصناعى أربعة أراذب من القمح وخمسة من الشعير ، أى بنسبة ثمانية أمثال التقاوى في الحالة الأولى ، وعشرة أمثالها في الثانية . أما فدان البقول فيغل ثمانية أمثال التقاوى في الحالة الأولى ، وعشرة أمثالها في الثانية . أما فدان البقول فيغل ثمانية أو عشرة أو إثني عشر إردبا ، ولكنه يتطلب كذلك إردبا كاملاً للتقاوى .

الأرز : لا يزرع الأرز إلا في المناطق المجاورة للمياط ورشيد ، وفي الأراضي المنخفضة التي يمكن ريها بوجه عام ، فليس بين أنواع الحبوب كافة ما يفوق الأرز في حاجته إلى الماء الوفير ، ولهذا لا يكفي أن يظل نبات الأرز تغمره المياه على الدوام ، بل يجب تجديد هذه المياه كل خمسة أيام .

ويزرع الأرز في نهاية مارس ، ويحصد في سبتمبر أو أكتوبر ، وما يكاد حصده يتم ، حتى يزرع البرسيم أو القمح أو الشعير فيما خلفه من أرض رخوة رطبة ، ويكفي إردب واحد من الأرز لزرع أربعة أفدة ونصف ، وينتج الفدان الواحد من أربعة أراذب إلى خمسة ، إذا كانت الأرض جيدة ، أي بنسبة ٢٠ إلى ١ .

ويتطلب الأرز بعد درسه عملية أخرى لفصل الحب عن السنابل ، إذ يدق بعد خلطه بالملح في آنية كبيرة ، تزرع القشور الخارجية عن الحب وإعطائه اللون الأبيض المعروف . وتقوم بهذه العملية الأخيرة آلة بخارية في رشيد ، بلغت الفاية في الرونق والجمال .

السهم : يزرع السهم في مارس وإبريل ، ويحصد في أغسطس ، ويكفي الإردب الواحد لزراعة أربعة وعشرين فدانا ، وينتج الفدان عادة ثلاثة أراذب ، أي أن الحبة الواحدة تلتج ٧٢ حبة . والزيت المستخرج من حبوب السهم من أجود الأنواع ، وتستخدم سيقان النبات وقودا ، ويتغذى الفلاح نفسه بالكسب الذي يتخلف بعد استخراج الزيت .
الكتان : يبذر الكتان في نوفمبر ، ويحصد في إبريل أو مايو ، وتتطلب زراعة الفدان من نصف إلى ثلاثة أراذب ويغل الفدان عادة من إردبين ونصف إلى ثلاثة أراذب أي أن الحبة الواحدة تغل أربع حبات أو خمسا . وفضلا عن الحبوب فإن الفدان يغل خمسة قناطير من أجود أنواع الكتان . وزراعة الكتان تأتي عادة بدخل طيب .

القنب : يزرع القنب في يناير ويحصد في مايو أو يونية ، ولا يزرع منه إلا ما يلزم مصانع الحبال التي يملكها الباشا .

القطن : لم يكن يزرع في مصر من قبل غير القطن العادي ، الشائع في بلاد الليقات غير أن رجلا فرنسيا يدعى « جوميل » Jumel ، عثر مصادفة في إحدى حدائق القاهرة ، على شجيرة نجحت زراعتها نجاحا عظيما منذ ذلك الحين ، إذ تغل نوعا معروفا في عالم التجارة من أجود أنواع القطن طويل الثيلة .

ويتراوح ارتفاع هذه الشجيرة ، بين ست أقدام وسبع ، وهي قادرة على الإنتاج

عدة سنوات متوالية . ويزرع القطن في الربيع ، ويمتد موسم الحصاد من سبتمبر إلى فبراير لأن اللوزات لا تنضج إلا تباعا .

ولكن شجيرات القطن يجب أن يزرع غيرها كل ثلاث سنوات لأن المحصول يأخذ في التدهور بعد هذه الفترة من الزمن . ولقد باءت بالفشل جميع المحاولات التي بذلت حتى الآن لزراعة قطن « جوميل » ، في جهات أخرى من بلاد الليفانت ، ذلك بأن الصقيع مهما خفت وطأته ، قادر على إهلاك هذه الشجيرة الحساسة ، ولما كان موسم الحصاد يشمل جميع فصل الشتاء ، على نحو ما رأينا ، فإن الأمطار نفسها تسبب أضرارا بالغة لنوع المحصول .

على أن زراعة القطن « المقر » كادت تظنى في مصر تماما على زراعة البذرة ، غير أنه على الرغم من جميع ما بذلته الحكومة من عناية لتشجيع هذا الضرب من الزراعة ، فإن مقادير القطن المخصصة للتصدير ، لم تزد بنسبة ما اعتور أغلب المواد الأخرى من نقصان ، وهذه الظاهرة ، إذا أضيفت إليها ظواهر أخرى ، تدل دلالة كافية على أن مصر تموزها الأيدي العاملة ، كما تدل على أن سكانها آخذون في التناقص .

النيلة : تزرع النيلة في شهر مارس . وإذا استطاع النبات أن يحصل على كفايته من الماء ، فإنه ينتج مكفول مدة ثلاث سنوات متوالية ، دون حاجة إلى تحديد زراعته . ويتم جني المحصول ، أى قطع الأوراق ، ثلاث مرات في السنة في مايو وأغسطس وأكتوبر . والاعتقاد شائع في مصر ، أن أوراق الجنية الأولى ، يستخلص منها أحسن أنواع النيلة ، كما أنه يستخلص من أوراق الجنية الثانية نوع أقل جودة وهكذا على التعاقب . ومنذ عهد قريب أجرى بعض الكيميائيين الأوربيين عدة تجارب ، لإثبات أن من المستطاع استخراج أجود أنواع النيلة من أوراق الجنيات جميعا دون استثناء على أن تتبع الأصول الفنية ومن الممكن أن يغزل فدان النيلة من خمسة عشر إلى عشرين قنطارا من الأوراق ، (ويقدر القنطار بنحو مائة رطل) ، ومن قنطار الأوراق يستخرج من ١٤٠ — ١٨٠ درهما من المادة الملونة .

الزعفران : يزرع هذا النبات في نوفمبر ، ويتراوح ارتفاعه بين أربع أقدام وخمس . وبعد أن تجف أوراق زهرته في الشمس ، تستخدم في الصباغة باللون الأصفر كما يستخرج الزيت من البذور . ويغزل الفدان حوالى ثلاثة أرباع قنطار ، تستعمل في عملية الصباغة القوة : (نبات يستعمل في الصباغة) :

تعرف القوة في بلاد الليقانت باسم « اليزارى » allizari وتتطلب زراعة هذا النبات عناية فائقة ، ولا يجنى المحصول إلا بعد مضي أربع سنوات ، ولذلك يكون وفيراً ، ويؤكذ بعض الناس أن إيراد فدان من القوة يبلغ ثلاثة آلاف قرش .

قصب السكر : تنتشر زراعة القصب خاصة بين القاهرة وأسيوط ، ولما كان تصدير السكر من مصر قد اعتوره نقص شديد منذ حوالى عشر سنوات ، فلا بد أن تكون ثمة أزمة يعانها هذا النوع من المزروعات .

ومحتاج القصب إلى سنة كاملة حتى يتم نضجه ، إذ يزرع في شهر فبراير ، ويحصد في فبراير أو مارس من العام التالي ، وهو يتطلب عناية فائقة وماء كثيراً ، ومن الممكن أن يعود بربح وفير ، إذا اتبع نظام إدارى غير النظام الذى يتبعه باشا مصر ، لأن إنتاج الفدان الواحد قد يصل إلى خمسين قنطاراً من السكر الخام ، ومثلها من السسل الأسود .

وفي القرى التى يزرع بها القصب ، معاصر سهلة التركيب ، لم تتناولها يد الصقل والتهذيب ، مهمتها استخراج عصير القصب ، ونحويله عن طريق تسخينه إلى سكر خام وعسل أسود . وبعد هذه العملية الأولى ، يرسل هذان النوعان إلى مصنع الباشا الخاص بالتكرير ، ويعتبر أبناء العرب عيدان القصب نوعاً من الحلوى .

الأفيون : الخشخاش الذى ينتج الأفيون (فى مصر) ، أكبر فى حجمه ، وأكثر سمكا فى ساقه وأوراقه ، منه فى بلادنا . ويزرع فى أوائل ديسمبر ويظهر فى فبراير ويجمع الأفيون فى مارس وإبريل . والحصول على هذه المادة المخدرة ، إنما يكون بإحداث شقوق أفقية غير عميقة فى الثمرة ، قبل أن يتم نضج البذور . أما العصير الأبيض الذى يظهر على السطح فإن لونه يصير بنياً ، ثم يتجمد ويتزع بنسكين من الخشب فى حذر وحيلة . وهذه المادة ، التى لا تحتاج إلى أية عملية أخرى ، هى الأفيون المستعمل فى التجارة . وهذه العملية التى شرحناها يمكن تكرارها ثلاث مرات . ولدينا من الأمثلة ما يدل على أن الفدان ينل مقداراً قد يصل إلى ست أقات من الأفيون ، ولكن متوسط الإنتاج ليس كبيراً إلى هذا الحد .

الطباق : يزرع كثير من الطباق فى الصعيد والوجه البحرى ، وتكون زراعته عادة على المنحدرات الساحلية ، كلما انحسر عنها الماء . والطباق ردىء النوع ، ولكن الفلاح شغوف بزراعته ، لأنها تحقق رغبة من رغباته الملحة . هذا إلى أن محصول الطباق يأكله من نصيب الفلاح ، ومن ثم كان يؤثر هذه الزراعة على سائر الأنواع كافة .

البرسيم : لما كانت المراعى الطبيعية غير معروفة في مصر على الإطلاق ، فزراعة ما تأكله الماشية من أنواع النبات ، وفي طليعتها البرسيم ، ضرورة قصوى . وفي أكتوبر يزرع النبات الذي يطلق عليه هنا اسم البرسيم ، ويمحش أربع مرات خلال الموسم الذي ينتهى في إبريل ، لأن هذا النبات تعاوده دائما القدرة على النماء من جديد ، طالما نال حظه من السقى . وتعيش المواشى على البرسيم خمسة أشهر في السنة ، وتتغذى مسائر العام بالفول والتبن ، وتقتات بالبرسيم في بعض الأحيان ، إذا توافرت منه مقادير كبيرة .

ولم يكن بمصر من الأشجار قبل عهد محمد على سوى النخيل واللبخ والجيز . ومن الحق أن نصرح بأن الباشا عمل كثيراً على تشجيع زراعة أشجار الفاكهة والأشجار البرية ، وقد أنشئت بساتين واسعة في الإسكندرية والقاهرة ، حتى أننا لنجد اليوم في بعض أحياء مصر جميع ما في وسط أوروبا من أشجار البرتقال والليمون ، والعنب واللوز ، والرمان والخوخ ، والزيتون والتوت واللوز .

وفي عام ١٨٣١ كان هناك عشرة آلاف فدان مزروعة توتاً ، فإذا كان في كل فدان عدد يتراوح بين ٣٠٠ و ٣٥٠ شجرة ، فمعنى ذلك أن هناك حوالى ثلاثة ملايين من أشجار التوت وقد بلغ محصول الحرير في تلك السنة ، ٦١٥٠ أقة . ولا أدري إذا كان المحصول قد ازداد منذ ذلك الحين . وتعتبر الحرارة المبكرة في فصل الصيف ، عقبة كأداء في سبيل إنتاج الحرير إذ أنها تساعد على قفس ديدان القز قبل أن تورق أشجار التوت .

وتزرع أشجار الزيتون في ضواحي القاهرة ، وفي كثير من جهات الدلتا ، كما تزرع في الفيوم . ولكن مدى ما أعلمه ، أن الأمر مقصور حتى الآن ، على تمليح أشجار الزيتون ، للانتفاع بها في شئون البحرية .

غير أنه ليس ثمة بين جميع أنواع الأشجار التي ذكرناها ، ما يعدل النخيل في أهميته ، فثمره يتغذى به الشعب ، وأوراقه تستعمل في صناعة « القفف » ، وتصنع من غصونه أقفاص تستعمل في نقل كثير من الأشياء ، كما يستعمل اللب في صنع الجبال ، حتى إذا ما هرمت الشجرة ، قطعت واستخدم ساقها في أعمال البناء .

وعلى الرغم من تنوع الأشجار والمزروعات في مصر ، فالحق أن الزراعة هناك ما تزال في بداية دور الطفولة ، ذلك بأن أبناء العرب ، ما فتئوا يستعملون إلى اليوم ، نفس الآلات الزراعية ، التي كانت تستخدم منذ أربعة آلاف عام ، تلك الآلات التي ما زلنا نرى صورها

في مقابر طيبة . ولم تعرف مصر حتى الآن شيئاً مما أدخلته إنجلترا وفرنسا وألمانيا منذ عهد بعيد من ضروب التحسين ، أو اصطنتته من حديث الأساليب . وعلى الرغم من إنشاء مزرعة نموذجية ، وإرسال بعثات إلى فرنسا وإنجلترا لدراسة العلوم الزراعية ، فإن أحداً لم يستطع حتى الآن أن يحيد عن الطرائق ، التي أسبغ عليها حكم العادة صفة القداسة والاحترام .

وهناك ثلاثة أمور ، هي أهم ما تشكو منه الزراعة في مصر :

أولها : أن الأراضي لا يعنى بمرحلتها ، بل إن سطحها لا يقلب ثقلياً خفيفاً ، إلا بمجهود ومشقة .

وثانيها : أن تطبيق نظام الدورة الزراعية تطبيقاً مقبولا غير معروف في مصر قط .

وثالثها : أن الأراضي لا تسمد على الإطلاق ، وهذا أسوأ العيوب جميعاً ، وبخاصة فيما يتصل بنباتات المنطقة الحارة . ولن يستطاع علاج هذا النقص إلا بالتوسع في زراعة ما تقتات به الماشية من أنواع النبات ، كما يجب في الوقت نفسه أن يعنى بأمر الماشية ، حتى يستطاع الإقلال من أخطار الأوبئة الحيوانية ونحايها .

الثروة الحيوانية وتربية الماشية

لا يمكن أن تزدهر تربية الماشية ، في بلاد تعوزها المراعى الطبيعية ، ولا تزرع إلا القليل من نبات الحلف . وفضلاً عن ذلك ، فقد ظل هذا الفرع من فروع الاقتصاد الريفي في مصر ، أكثر تأخرأ من الزراعة ، ولهذا سوف نكتفي بالإشارة إلى أهم صنوف الحيوان الأليفة ، دون حاجة إلى التوسع في هذا الموضوع .

ذوات القرون : البقر والجاموس كبيرة الحجم ، وهذا إلى أنها جيدة النوع إلى حد بعيد ، ولكن عددها لا يكفي حاجة البلاد ، ولذلك تضطر إلى أن تستورد من سنار في كل عام ، ما يسد النقص الناشئ عن كثرة الأوبئة ، التي تجتاح الماشية . ولا تستخدم ذوات القرون في مصر ، إلا في أعمال الزراعة ، كالري وحرث الأرض ودرس الحبوب .

الخيول : جياذ الخيول قليلة في مصر ، وتستورد من بلاد العرب وسوريا ودنقلة ، أما الخيول المصرية فلا قيمة لها . ويمكن القول إن هذا النوع لم يعد له وجود ، إذ أدى إنشاء سلاح الفرسان في الجيش إلى الاستيلاء على كل ما كان في البلاد من خيول .

وعلى ذلك فإن العدد القليل منها في مصر الآن ، لا يكاد يوجد في غير القاهرة والإسكندرية .

حيث تعتبر الخيل من الخصائص التي لا يستغنى عنها الموظفون الأتراك . أما في الأرياف فليس لدى الشيوخ غير الحمير يمتطونها في غالب الأحيان .

ولم يعزب عن بال محمد علي ، وهو الرجل الذي يمتد نشاطه إلى جميع فروع الإدارة ، أن قلة الخيول في مصر ، من شأنها أن تزيد العقبات ، في سبيل سلاح فرسانه ، يوما بعد آخر ، ففكر في إنشاء مدرسة للطب البيطري ، واصطبل لتحسين أنواع الخيول المصرية ، وذلك بالعمل على اختلاط الأفراس المصرية ، بأحسن الجياد العربية . وهذا الاصطبل الذي كاد يتم بعد أن بدى في إنشائه منذ سنتين ، يقع على مسيرة ساعة ونصف من مدينة القاهرة وسوف يتسع لثمانمائة حصان .

الحمير والبغال : البغال قليلة العدد ، أما الحمير فكثيرة ، لأنها أوفى صنوف الحيوان لأرض مصر ومناخها . وتمتاز الحمير المصرية بقوة أبدانها ونشاطها إلى حد غير مألوف . وهي تستعمل للركوب وحمل الأثقال ، وفي جميع شوارع القاهرة والإسكندرية حمير عليها براذع ومرج يستخدمها السكان .

الإبل : الجمل المصري كزميله السوري والعربي ، ليس له إلا سنام واحد . ويستخدم خاصة للنقل في الصحراء وفي داخل البلاد . وأكثر الإبل يملكها البدو ، ويستأجرها منهم المسافرون والتجار ، وشأنها في مصر وسوريا شأن العربات في بلادنا ، وحمولة الجمل أربعة قناطير ، أى أقل من أحد عشر پودا Pouds ^(١) ، في حين أن الإبل ذوات السنامين ، التي تقطع سهول القرغيز ، تستطيع أن تحمل ما وزنه ستة عشر پودا في غير مشقة .

ذوات الصوف : عددها في مصر كبير ، لأن أبناء العرب لا يكادون يأكلون سوى لحم الضأن .

والبدو الضاربون على حدود الصحراء ، والقيمون في بعض جهات الفيوم والدلتا ، هم الذين يتخذون من تربية ذوات الصوف أهم عمل يقومون به . على أن أحدا لم يمن حتى الآن بالعمل على تحسين نوع الصوف ، ولكن الباشا جلب أغنام المارينوس من بيد منت وأودسا وقد بات من المحقق فيما يظهر أن إيلاء هذه الناحية من الاقتصاد الرقيق حقها من العناية يمكن أن يؤدي إلى تحسين نوع الأغنام في مصر . أما سوريا ، فإن وفرة مراعيها ، تجعل لها مزايا كثيرة في هذه الناحية ، ولهذا تنوى الحكومة إنشاء عدد من الحظائر هناك .

(١) Poud من الأوزان الرومية . . .

ويبلغ عدد ذوات الصوف من النوع الجيد في الوقت الحاضر ، حوالى ثمانية آلاف رأس .
والطيور الداجنة في مصر ، هي نفس الأنواع التى تعيش في مناخنا المعتدل ، كالديكة
الرومية والأوز والبط والدجاج وعدد عظيم من الحمام بتوع خاص . وعملية التفريخ في
الأفران المستعملة في مصر من الشيوع بحيث لا يستدعى الأمر الإفاضة في هذا الموضوع ،
فحسب الإشارة إليها . أما طيور الصيد ، فمنها دجاج الحقل والبط والأوز البرى والسمان ،
وتصاد من النوع الأخير كميات كبيرة وهى متجهة ناحية الشمال . والخنازير البرية والغزلان
معروفة على السواء ، وتعيش الأولى فيما ينمو على شواطئ البحيرات من غاب متشابك
الأغصان ، أما الثانية فتعيش في الصحراء .

وإلى هذا كله ، نذكر أنواع السمك الممتاز فيما يحف بشواطئ مصر من بحار ، وفى
بحيرة المنزلة قرب دمياط . ويعتبر الصيد فى هذه البحيرة ، موردا هاما تعتمد عليه الحكومة
فى دخلها .

الثروة المعدنية

لا تحوى السلسلتان الجبليتان اللتان تحيطان بوادى النيل أية ثروة معدنية ، بل إنه إذا
عثر بمرور الزمن على بعض عروق من المعدن ، فإن استغلالها يكاد يكون مستحيلا ، لقلة
الماء وغلاء الوقود .

وهذه الجبال مكونة من طبقات كلسية ، أخذت منها المواد التى استعملت فى بناء
الأهرام وغيرها من الآثار ، التى اشتهر بها عهد الفراعنة والبطالة . أما الجرانيت الذى
يزين معظم هذه الأبنية ، فيؤتى به من أسوان ، حيث توجد أقدم الصخور الجرانيتية .

وقد عثر فى مصر ، منذ عهد قريب على الرصاص الشرقى ، الذى لم نر له أثرا إلا فى بعض
خرائب مصر القديم . وقد فتح محجر قرب بنى سويف ، أخذت منه عينات على جانب من
الجمال ، أما المواد المعدنية التى تستحق الاهتمام ، فيجب أن تذكر على الترتيب الآتى : الملح ،
وملح البارود ، والنطرون ، والكبريت ، والشب .

الملح : تحوى جميع أرض مصر مقادير من المواد الملحية ، ويتكون الملح على سطح
أغلب البحيرات الممتدة على طول الساحل ، وما على الإنسان إلا أن يكلف نفسه مشقة جمه .
وهو من المواد التى يسمح بتصديرها ، ويحتكر بيعه محرم بك أحد أصحاب الباشا .

ملح الباسود : تعلم أبناء العرب على يد كيميائى إيطالى يدعى « بافى » Baffy ، طريقة
الحصول على هذا الملح ، بتأثير الشمس وحدها دون استئانة بالوقود .

وقد أنشئت معامل ملح البارود ، وعددها الآن في مصر ستة ، قرب الخرائب القديمة ، التي تكون الأرض فيها مشبعة بهذا الملح ، حيث يمكن الحصول عليه بتبخير الماء ، ثم يكرر الإنتاج الأول في معمل مركزي بمدينة القاهرة . . . ويبلغ ما تنتجه جميع معامل البارود ، ستة عشر ألف قنطار ويباع جزء منها لتصديره إلى الخارج .

النظرون : يوجد النظرون بكميات وفيرة في وادي النهر بعيدا عن الماء ، كما يوجد على سطح كثير من البحيرات ، التي تقع على مسيرة أربع عشرة ساعة غربى الطرانة (١) في صحراء ليبيا .

وقد أنشأ المسيو « باقى » وهو الذى يحتكر وحده هذا النوع من التجارة ، مصنعا في الصحراء على حساب الخصاص ، لاستغلال هذا النظرون وتكريره . ويستخدم في هذا المصنع ثلاثين ومائة عامل ويكرر في السنة من ١٥٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠ قنطار من النظرون . وعلى مسيو « باقى » أن يدفع للحكومة مبلغا قدره أربعة عشر قرشا عن كل قنطار ، ويصدر النظرون إلى أوديسا وموانى البحر الأبيض المتوسط .

السب : يستخرج الشب من محجر واقع في صحراء ليبيا على مسيرة خمسة أيام من أسبوط . وكان يستغله البدو منذ زمن طويل . على أن هناك على شواطئ البحر الأحمر مناجم كبيرة للكبريت ولكن لم يحاول أحد الانتفاع بها حتى الآن .

النظام الإدارى

لما كانت الحكومة في مصر تتدخل في كل شيء ، في استغلال الزراعة ، وإدارة المصانع وتوجيه التجارة ، فمن الطبيعى أن تكون الإدارة الحكومية مكونة من عدد لا نهاية له من الإدارات . ولما كان الباشا قليل الثقة بموظفيه ، فقد أنشأ كثيرا من المجالس ، تبحث فيها جميع المسائل قبل عرضها عليه لإقرارها .

وإذا صرفنا النظر عن « الملة » والقاضى ، ولهما حق الفصل في المسائل المتنازع عليها من الأفراد طبقا لأحكام القرآن الكريم ، واختصاصهما واحد في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية ، وجدنا أن أهم السلطات الإدارية مقرها القاهرة ؛ فهناك .

١ — المجلس العالى أو الديوان الخديوى : وهو مكون من جميع رؤساء الإدارات وله رئيس . ويتناول اختصاصه جميع المسائل الإدارية ، كما يعهد إليه في بعض الأحيان يبحث بعض المسائل المتنازع عليها بين الأفراد .

(١) من البلاد التابعة لمركز كوم حمادة بديرية البحيرة وتقع على فرع رشيد .

٢ — ديوان التجارة : ويتكون من التجار الأوربيين وأبناء العرب ، ويختص بالفصل في المشاكل التجارية التي تنشأ بين الوطنيين والأوربيين .

٣ — ديوان المدارس : ويتألف من رئيس وأعضاء كثيرين ، وفيه تناقش وتقرر جميع الإجراءات الخاصة بمناهج العلم وطرق التعليم .

هذا إلى أن لكل من أبواب الإيرادات ، إدارته الخاصة به مثال ذلك :

١ — إدارة بيع المصنوعات .

٢ — إدارة القردة .

٣ — إدارة المصانع .

٤ — إدارة السفن .

٥ — إدارة المحاجر وصناعة الجير .

٦ — إدارة بيع البن والنيلة وأشياء كثيرة أخرى أقل أهمية .

وجميع هذه الإدارات يديرها نظار ، ومعهم عدد يقل أو يكثر من الكتبة ، يرسلون المبالغ المحصلة في خزائهم إلى الخزانة الكبرى ، التي يرأسها الخازن دار .

ويرسل المتحصل من المزارع ومختلف الضرائب المفروضة على الفلاحين إلى الخزانة الكبرى ، وبعبارة أوجز تتركز حسابات مصر كلها في مكاتب الخازن دار ، حتى أن إدارة تجارة الإسكندرية — التي سنتكلم عنها فيما بعد — تبعث إليه بحساباتها للمراجعة .

ويقع في القاهرة كذلك ناظر الحربية ، وهو ينظر في جميع المسائل الخاصة بالتموين والتعبئة والتسليح ومراتب الجيش .

ويتبع هذه النظارة ، معامل البارود ، ومصانع صب المدافع والبنادق ، وورش الجمرات ، وكافة شئون المدفعية عامة .

وأهم الإدارات في الإسكندرية اثنتان ، هما إدارة التجارة وإدارة البحرية .

وأقسام الإدارة الأولى هي :

١ — إدارة البيع ، وتشرف على جميع مبيعات الحكومة ، وتشمل تلك المبيعات ، على ما هو معروف ، جميع منتجات مصر وسنار وبلاد العرب ، وتجري منذ عامين بطريق المزايدة العلنية ، تحت شرط صريح يقضى بتصدير المواد المشتراة إلى خارج البلاد .

٢ — إدارة التجارة نفسها ، وتعنى بكافة أنواع التوريدات التي تحتاج إليها الحكومة ، ولها حسابات جارية مع جميع تجار الإسكندرية . وهاتان الإدارتان يديرهما بوغوص يوسف بك ، وهو يحمل لقب مدير عام التجارة .

ومنذ هروب عثمان باشا ، رقى مصطفى باشا إلى رتبة أمير البحر ، فضلا عن أنه يحمل لقب ناظر البحرية . وهو يقود الأسطول المصرى ، ويشرف على ترسانة الإسكندرية . هذا ويؤلف مدير الترسانة ومساعد أمير البحر وقواد السفن ، مجلسا للفصل فيما يرتكبه رجال البحرية من جرائم ، وجميع ما يصدر عن « بوليس الميناء » من مخالفات .

وفى الإسكندرية عدة مجالس أخرى ، تشابه فى اختصاصها مجالس القاهرة ، فهناك ديوان التجارة وينظر فيما بين الأوربيين والوطنيين من مسائل تجارية وهناك مجلس إدارى يكاد يكون له ما للديوان المالى بالقاهرة من اختصاص ، وإن يكن ذلك فى نطاق أضيق .

أما إدارة الأقاليم ، فمهدود بها إلى مديرين ، يخضع لأوامرهم عدد يقل أو يكثر من المأمورين أو حكام المراكز . وقد عفا كان المديرون فى قمة السلم الإدارى ، ولكن منذ وقت غير بعيد ، عين الوالى اثنين من الموظفين بدرجة أعلى ، أحدهما لمصر العليا والوسطى ، والآخر لمصر السفلى ، ومنحهما لقب مفتش ، وعليهما أن يقدموا حسابا عن أعمالهما إلى مفتش عام مقرر القاهرة . وهذا المنصب الذى أنشئ حديثا ، يشغله فى الوقت الحاضر عباس باشا أحد أحفاد محمد على .

ومنذ تم ذلك ، حدث تعديل شامل فى نظام مصر الإدارى ، فقد ألغيت جميع المجالس وأنشئت نظارات خاصة لخدمة الصالح العام فى شتى النواحي ، وسيكون للنظار حق البت فى أغلب الأمور ، ولا يستثنى من ذلك غير المسائل الهامة فسوف يكون الفصل فيها من اختصاص مجلس شورى المعاونة ، وهو مؤلف من سبعة أشخاص ، ويجتمع دائما على مقربة من الباشا . والمأمول أن يفضى التنظيم الجديد ، إلى زيادة الإسراع فى إنجاز الأعمال ، ولما كان هذا التنظيم لم يصدر غير أمس ، فقد صار من المتعذر علينا ، أن نتحدث عنه ، قبل أن نرقب سيره ردحا من الزمن .

أما النظارات التى أنشئت حديثا فهى :

- ١ — نظارة الداخلية .
- ٢ — نظارة الحربية .
- ٣ — نظارة المعارف والأشغال العمومية .
- ٤ — نظارة الماينة للوجه البحرى .
- ٥ — نظارة المالية للوجه القبلى وبلاد العرب وسنار .
- ٦ — نظارة البحرية .
- ٧ — نظارة التجارة .

وسيجتفظ بمنصب المفتش العام .
وهناك أربع خزائن ، تقوم بأداء جميع ما يصرف من المبالغ ، غير أنه لا يمكن دفع أى مبلغ ، إلا بناء على أمر من ناظر الداخلية .
وهذه الخزائن هي :

١ — « الخزينة » الكبرى .

٢ — « خزينة » نظارة البحرية .

٣ — « خزينة » المدارس .

وهذه الخزائن الثلاث في القاهرة ، وتستمد الأموال اللازمة لها من نظارتي المالية في الوجهين البحرى والقبلى ، وفيهما تتجمع كل إيرادات الدولة . أما إيرادات الإسكندرية ، فتابعة لإدارة بوغوص بك ناظر التجارة . ومن تلك الإيرادات تعمل « الخزينة » الرابعة ، وهي « خزينة » البحرية ، ومقرها الإسكندرية كذلك .

ويبدو لي أن إدارة الشئون المالية لم تعد عليها فائدة تذكر من هذا التنظيم الجديد ، الذى يتطلب تعاون ثلاثة من الموظفين ، لا تربط بينهم أية صلة ، حتى يمكن صرف أى مبلغ مهما تفهت قيمته ، ذلك بأن ناظر الداخلية يجب أن يأمر بالدفع أولاً ، ثم يعتمد أحد ناظرى المالية صرف المبلغ المقرر ، وأخيراً يقوم الخازن دار بعملية الدفع .

وقدرنى أن تضم شئون كريت وسوريا إلى اختصاص النظار في القاهرة ، ولكن ثبت في النهاية ، أن هذا الإجراء لا يمكن تحقيقه من الناحية العملية ، ولهذا ستبقى كل من جزيرة كريت وبلاد سوريا كما كانت في الماضى ، يحكم الأولى مصطفى باشا بلقب سرعسكر ، ويحكم الثانية شريف باشا بلقب حاكم عام ، وسيكون لزاماً عليهما أن يقدم كل منهما في آخر كل سنة ، حساباً عن إدارته ، إلى الحكومة المركزية .

ويختار الموظفون الذين ذكرناهم من بين الأتراك ، وهم يؤلفون مع المالىك ، منذ فتح العثمانيون مصر ، الطبقة الأرستقراطية في البلاد كما أنهم يستأثرون بإدارتها ، أو بالحوى استنزاف مواردها .

ومنذ سنتين فحسب ، عين مأمورو المراكز من بين أبناء العرب . على أننى لا أميل إلى الاعتقاد ، بأن البلاد أفادت من وراء هذا التغيير ، فلطالما سمعت من الفلاحين ، أن المأمورين الترك كان من السهل خداعهم بالتذلل والملقى ، لما كانوا عليه من جهل و صلف أما المأمورون من أبناء العرب ، فكان اختلاس أى شئ منهم ضرباً من المستحيل ، إذ كان

معظمهم يختارون من بين مشايخ البلاد ، الذين يعرفون كل ما لدى الفلاحين من أساليب المكر والخديعة .

ولقد زعم كثير من السامعين الأجانب ، حين رأوا محمد علي يحكم البلاد كما لو كانت مزرعة واسعة ، أنه المالك الوحيد لمصر ، وأن جميع الأراضي تابعة للحكومة ، ولكن هذا الزعم غير صحيح ، فكثير من رؤوس الأموال ملك ثابت للأفراد بحكم القانون . ولتصحيح هذا الخطأ الواضح ، يجب أن نذكر قبل كل شيء ، أن الأراضي التي يزرعها الفلاحون نوعان : أراضي الوسية وأراضي الأثر .

أما الوسية فأراض عامة ، كانت تضاف إلى زمام كل قرية قبل عهد محمد علي ، وكان ريع هذه الأراضي المغاة من الضرائب ، مرسوداً للإتفاق على المسافرين والجنود وموظفي الحكومة ، وبعبارة أوجز سد جميع ما تتطلبه الجماعة من نفقات محلية ، ولا يزال هذا النوع من الأراضي باقياً حتى الآن . ولكن نظراً لزوال الأغراض التي كان ذلك الريع مخصصاً لها ، فقد وزعت أراضي الوسية على الفلاحين ، وفرضت عليها الضرائب ، فإذا تركت بوراً حق للحكومة أن تنزعها من صاحبها القديم ، وتسلمها إلى من تريد ، وليس عليه إلا أن يتعهد بزراعتها . وأما أراضي الأثر ، فهي التي يورثها الآباء أبناءهم ، ويكون للفلاح حق شرائها وبيعها ، لأن حقه في امتلاكها كامل ، وليس من المستغرب أن نجد كثيراً من المشايخ يمتلكون ألف فدان أو أكثر^(١) من هذه الأراضي .

وهناك أراضي الرزق التي خصص ريعها لصيانة المساجد ، والإتفاق على من يتصل بها من رجال الدين ، وكانت هذه الأراضي كذلك مغاة من الضرائب ، ولكن منذ استولى عليها الباشا ، وضمها إلى الأراضي الخاضعة للضرائب ، عينت للمساجد إعانات مالية من الحكومة .

وإلى جانب هذا كله ، هناك الأراضي البور ، أو أراضي « الهدية » وهي بأجمعها تابعة للحكومة ، والإقطاعات التي وهبها الباشا ، وما يزال يهبها أولاده وقواده وموظفيه ، مقتطعة من أراضي الهدية . وهذه الأراضي ملك ثابت لهم ، يرثه أبناؤهم وأقاربهم الأبعدون ، فإذا لم يكن للمتوفى أقارب ، انتقلت الأرض إلى ممالكه ، وليس هناك ما يقيد حريتهم بشأنها ، سوى أنهم لا يستطيعون بيعها .

(١) غير أن هناك كثيراً من الفلاحين لا يمتلكون شيئاً من أراضي الأثر أو أراضي الوسية ، ولهذا يشتغلون أجراً في أراضي الآخرين ، ويتقاضون أجورهم إما نقداً وإما عينا .

ولم يكن الملتزمون في يوم من الأيام ملاكا للأرض ، وهم الذين كان لهم شأن في بعض أدوار التاريخ المصري ، والفاهم محمد على ينهضون بأعباء وظائفهم عند توليه الحكم ، وكل ما كان لهم ، هو حقهم في الاستيلاء على عشر ما يحصلونه من دائرة التزامهم ، قرية كانت أم عدة قرى . ولما كان هذا النظام ، قد اعتوره رويداً رويداً ضروب من الخلل كثيرة ، تصيب الفلاحين بأضرار واضحة ، كان وجود هذه الطائفة من أنصاف الملاك ، يضابق الباشا في إقامة نظامه ، الخاص باستغلال الزراعة ، لذلك قرر بحجة قلم وقف جميع ما يدفع لهم من أموال ، بعد موافقتهم على أن يمنحوا معاشات من « الخزينة » على سبيل التعويض .

وكان دخل الملتزمين ، عندما ألغيت وظائفهم ، يبلغ ثلاثين ألف كيس ، ولما كانت المعاشات التي وافقوا عليها قد قدرت طبقاً لما كانوا يحصلون عليه من عشر منذ ثلاثين عاماً ، أى عندما كانت قيمة القرش أكبر مما هي عليه الآن ، فقد نجم عن ذلك ، أن قلت إيراداتهم قلة واضحة ، وقد مات منهم عدد كبير منذ ذلك الحين ، فانخفض المبلغ الذي تدفعه الخزنة لهم في الوقت الحاضر إلى أربعة آلاف كيس ، وسوف يتلاشى هذا الدين على مر الأيام بطبيعة الحال .

ولم يشرع الباشا في العمل على تنظيم الإدارة والاحتكار المعمول به الآن في مصر ، إلا بعد أن تخلص من الملتزمين . ومنذ ذلك الحين ، صار للحكام ، ومن تحت يدهم من المرءوسين ، حق التدخل في أدق ما يتصل بالشئون الزراعية من تفاصيل ، فهم الذين كانوا يحددون في كل قرية عدد الأفدنة التي يجب تخصيصها لزراعة هذا النوع أو ذاك ، كما كانوا يشرفون على صيانة الجسور والترع ، ويقدمون البذور بل والواشى لمن يعجز عن شرائها من القرويين .

وقد ترتب على هذا النظام ، أن أصبحت الحكومة تشتري جميع ما تنتجه الأرض بثمان معتدل تحدده سلفا ، ولم يستثن من ذلك غير المواد الغذائية ، فقد سمح للفلاحين بيعها في داخل البلاد للاستهلاك المحلي .

ومنذ ذلك الحين ، صار لكل مزارع حساب جار ، مع الشونة التي يسلم إليها محصولاته ، وبعد خصم قيمة ما ورده مما عليه من ضرائب وقروض ، يختم حسابه في نهاية العام ، ويقرر ما إذا كان دائناً أم مديناً للحكومة .

وقد خطر للباشا منذ بضع سنوات ، أن ينشئ نظاماً تضامنياً ، يسرى على جميع أنحاء مصر . فإذا عجز فلاح عن أداء ما عليه ، أرغم جاره على الدفع بدلا منه . ولما كان هذا النظام

قد امتد تطبيقه من قرية إلى أخرى ، ومن مديرية إلى المديرية المتاخمة لها ، فقد أصبحت مصر بأمورها ضامنة كل فرد من سكانها .

وما دام هذا النظام القيم يترى الناس بالكسل ، فلم يكن هناك مدى عن أن يصيب الزراعة بطعنة نجلاء ، ويلحق بالبلاد أفح الأضرار ، دون أن يكون له ، على الرغم من ذلك أثر في تيسير جمع الضرائب .

ومن ذلك الحين ، نشأ معظم الديون المتأخرة ، التي ما يزال أهل المديرية يرزحون تحت عبئها الثقيل ، فأى حافز يدفع الفلاح إلى العمل ، وهو يرى أنه لا يلقى على كده جزاء ، فكثيراً ما كانت الحكومة مدينة له ، دون أن يدخل جيبه فلس واحد ، وهكذا لم يجد أمامه سبيلاً للعيش ، سوى أن يلجأ إلى الغش والخديعة .

ومن العدل أن نذكر أن الباشا أدرك خطأه في النهاية ، فآلى نظام التضامن ، كما أصدر منذ عام أوامر مشددة ، بأن تدفع للفلاحين نقداً أثمان المحصولات التي يودعونها مخازن الحكومة ، وذلك بعد خصم جزء مما عليهم من الضرائب ، غير أن هذا الإجراء السديد ، لم يطبق حتى الآن تطبيقاً شاملاً .

واستيفاء لما قلناه نبين فيما يلي الثمن الحالي كما حددته الحكومة لشراء أهم المحصولات ، وكذلك متوسط السعر الذي كانت تبنيه به عند الاتجار فيها ، وذلك خلال عام ١٨٣٦ .

متوسط السعر الذى باعت به الحكومة	السعر الذى اشترت به الحكومة	
بالقرش	بالقرش	
٥٥	٢٤	الفول (الإردب الصغير)
٦٣	٢٤	الشعير (الإردب الصغير)
٥١	٣٦	القمح (الإردب الصغير)
١١٠	٦٠	بذر الكتان (الإردب)
		القطن (من الدرجة الأولى ،
٤٤٠	٢٠٠	والقنطار منه مائة رطل)
		الكتان (من الدرجة الأولى ،
١٨٠	١٥٠	والقنطار منه ١٢٥ رطلا)
١٣٥	١٠٠	الآفيون (من الدرجة الأولى ، الآفة)
		أرز قش (إردب الأرز الرشيدى
٣١٧	١٢٥	٢٣٠ آفة ينتج ١٣٦ آفة بعد ضربه)

التقسيم الإدارى

خضع التقسيم الإدارى فى مصر لكثير من ضروب التغيير ، خلال السنوات العشر الأخيرة ، ولا يزال الباشا يدخل عليه تعديلات أخرى بين يوم وآخر .
وفى ما يلى بيان بالتقسيم الإدارى الحالى :

١ — الوجه القبلى : يقسم إدارته اثنان من المديرين أو الحكام .
(أ) مدير أسيروط يمتد اختصاصه من برديس إلى إدفو والبلاد المجاورة لها .
(ب) جنادل النيل خاضعة لنفوذه كذلك ، ومنذ عهد قريب ، وزع هذا الاختصاص بين اثنين من المديرين ، يقيم أحدهما فى قنا ، والآخر فى إسنا .

٢ — مصر الوسطى وتشمل :
(أ) مديرتى بنى سويف والفيوم .
(ب) القشن ، وتمتد من مديرية بنى سويف إلى ملوى .
(ح) القليوبية ، وتمتد من شمال القاهرة حتى النقطة التى يتفرع النيل عندها إلى فرعى دمياط ورشيد .

(د) وأخيرا مديرية الجيزة ، وتشمل ضفتى النيل بين القاهرة وحدود مديرية بنى سويف .

٣ — الوجه البحرى : ويتألف من خمس مديريات كبرى يمين لكل منها مديرا أو أكثر ، كما يشمل محافظتين يحكمهما محافظان .
وفى ما يلى أقسام الوجه البحرى :

(أ) البحيرة ، وتشمل كل البلاد الواقعة غربى فرع رشيد ، ويقسم إدارتها اثنان من المديرين .
(ب) الغربية وهى قسم من الدلتا به من المدن المحلة وطنطا وفوة وفيه ثلاث مديريات .
(ح) مديرية المنصورة فى الدلتا ويقسم إدارتها اثنان من المديرين .
(د) المنوفية ، وهى الشطر الجنوبى من الدلتا ويقسم إدارتها كذلك اثنان من المديرين .
(هـ) الشرقية ، وتشمل جميع البلاد الواقعة شرق فرع دمياط ويحكمها مدير واحد ، وإلى جانب ذلك ، هناك محافظتا دمياط ورشيد ، وتشمل كل منهما مدينة بنفس الاسم وما يتبعها من الأراضى .

أما القاهرة والإسكندرية وضواحيهما فلا تتبع أية مديرية من المديريات السالفة الذكر ، بل تتبع السلطات المحلية رأساً .

الصناعة الآلية

إن المصانع التي يراها الناس منبثة في جميع أنحاء مصر كأنما أقامتها يد السحر ، يرجع الفضل في إنشائها وخلقها إلى محمد علي . ومع هذا فليس صحيحاً أن الصناعة الآلية لم تكن قبل عهده معروفة في مصر على الإطلاق . ولعله مما يؤيد رأينا أن المنسوجات والخصر والآنية الفخارية المادية كانت تصنع في مصر على الدوام .

ونسج الكتان صناعة قديمة جداً ، ويحتمل أن يكون الجيل الحاضر من أبناء العرب قد أخذها عن قدماء المصريين ، الذين حازت منسوجاتهم الكتانية عن حق شهرة عظيمة ، إذا صح أن نحكم عليها بتلك اللغات التي نراها حول جثثهم المحنطة .

ولا تصنع الآن في مصر غير المنسوجات الخشنة ، ولكن جودة نوع الكتان يضمن لها رواجاً كبيراً ، ويشتغل النساجون في أكوأخهم الحقيمة ، لا تقع عليهم العين ، ومن ثم كان الناس لا يحسون في غالب الأحيان أثراً لهذه الصناعة ، المتواضعة في ظاهرها ، النافعة في حقيقة أمرها .

ومنذ ثلاث سنوات ، كانت صناعة النسيج خاضعة لنظام الاحتكار ، فكانت الحكومة تعطى الكتان للنساجين ، ثم تباعه بعد نسجه لحسابها الخاص . ويقدر عدد الأنوال في مصر إذ ذاك بثمانين ألف نول ، بلغ إنتاجها سبعة ملايين ثوباً من المنسوج ذي العرض الكبير والصغير .

وهذا التقدير إما أن يكون مبالغاً فيه ، وإما أن تكون هذه الصناعة قد اضمحلت منذ ألغى نظام الاحتكار . على أن هذا الرأي لا يبدو غريباً ، إلا لمن لا يعرفون الفلاح المصري ، ويجهلون أن القوة والإكراه ، هما الكفيلان وحدهما ، بأن يحفزا إلى العمل ، هذا الشعب الذي بلغ الناية في الكسل والخمول . وفضلاً عن ذلك ، فإن شراء المواد الأولية ، يتطلب نفقات لا تقوى على احتمالها عادة موارد الفلاحين المالية ، ولهذا يظن أن عدم وجود رءوس الأموال ، كان من العوامل التي ساعدت على شل حركة هذه الصناعة .

ولقد أصبح من حق كل فرد في الوقت الحاضر أن يشتغل بصناعة النسيج ، على أن يدفع عن كل نول ضريبة شهرية ، قدرها ستة وثلاثون قرشاً . ولما كان المتحصل من هذه الضريبة في العام الماضي عشرين ألف كيس ، فالظاهر أن عدد الأنوال المستعملة لا يزيد على ثلاثة وعشرين ألفاً .

وتستعمل الحصر في تنظية أرض المنازل ، وهي شائعة الاستعمال في مصر ، في معظم قرى الوجه البحري . وتنمو المادة الأولية أي نبات الحلفا في ضواحي رشيد ودمياط ، وكذلك في أطراف كثير من الواحات في صحراء ليبيا . أما مدينة قنا في الوجه القبلي فمشهورة بصناعة الأواني الفخارية ، ولهذه الأواني في عالم التجارة مقام ملحوظ ، فهناك تصنع الجرار الكبيرة ، كما تصنع آنية صغيرة يطلق عليها اسم « برادق » ، ونضع المياه من خواص هذه الجرار وتلك الآنية التي لا يستغنى عنها أي من المنازل ، فياء النيل ، الحملة بمواد طينية ، لا يستساغ شربها إلا بعد ترشيحها . والبرادق فائدتها في تبريد الماء ، إذا عرضت لتيار الهواء ، ولا يقدر هذه المزية حق قدرها ، إلا من عاش في بلد لا ثلج فيه ولا جليد^(١) .

والطريقة التي يتبعها صناع الأواني الفخارية في قنا تتلخص في خلط تراب الفخار بالرماد بنسبة ٤ إلى ١ ، وبفعل المياه تتحلل الذرات القلوية التي يحتويها الرماد ، فيؤدي ذلك إلى إحداث كثير من المسام لا تراها العين ، ولكنها تساعد عملية الترشيع .

ومن المصانع التي أنشأها الباشا ، مصانع كثيرة استلزمتهما الحالة العسكرية الجديدة ، كمصانع البارود وصب المدافع ، وصنع البنادق وملابس الجنود وغيرها .

ومع ذلك فهناك مصانع أخرى كثيرة في طليعتها منازل القطن . وليس ثمة ما يبق على تلك المصانع ، سوى نزوة من نزوات الباشا ، أوحى إليه بأن يعمل على أن تكون مصر بلداً صناعياً ، إذ كان يعتقد اعتقاداً راسخاً ، أن الشعب الذي يطلب الثراء يجب عليه أن يفتتح في داخل بلاده جميع ما يحتاج إليه ، وألا يشتري من الخارج إلا أقل ما يستطيع غير أنه لم يكن قط في حيز الإمكان أن نرى الصناعة مزدهرة ، في بلد تعوزه الأيدي العاملة ، وتجد أرضه يمثل هذه المحصولات الوافرة . ومن الممكن أن يقال كذلك ، إن الأحوال الجوية في مصر تعرقل نجاح بعض الصناعات .

ذلك بأن الآلات سرعان ما يصيبها الخلل ، بسبب المثير والحرارة . ومن يرقب مصانع الغزل ، ير كيف تؤدي شدة جفاف الهواء إلى تقصف الخيوط ، ومن ثم كان العمل على إعادة وصلها ، أمراً تدعو إليه الضرورة في كل حين . هذا إلى أن مصر لا تنتج الأنواع الراقية من النسيج ، ولهذا يمكن أن يقال بصفة عامة إنه خير للباشا أن يبيع قطنه خاماً من أن يبيعه منسوجاً .

(١) أجريت تجربة في شبرا ، فكانت حرارة الجو أكثر من ٢٢° ريمور ، وحرارة الماء في دورق من البلور ٢٠° وفي البردقة ١٥° ، أي بنقص ٤° ١/٤ .

وتشرف نظارة الحربية على إدارة المصانع الآتية : —
في قلعة القاهرة :

- ١ — مسبك للنحاس وآلة لطرق المادن ، وفي المسبك آلة بخارية .
 - ٢ — مصنع للمدافع ، وفيه تصنع السيوف كما يصنع غيرها من الأسلحة .
 - ٣ — مصنع للبنادق « والطبنجات » وما إلى ذلك .
 - ٤ — ورشة لصنع السرج والبراذع وبيت الفشك .
 - ٥ — مصنع للمسامير ومهاميز الخيل وأدوات أخرى من الحديد .
 - ٦ — مصنع للأسلحة النارية
- في المحرصه المرصود وبهادر :
- ٧ — مصنع للأسلحة النارية .
 - ٨ — مسبك للحديد ، به آلة بخارية .
 - ٩ — مصنع للجوخ .
 - ١٠ — مصنع للبارود .
 - ١١ — معمل للملح البارود .
 - ١٢ — مصنع للمنسوجات القطنية لمعمل قلع السفن .
 - ١٣ — مدبغة للجلود .
 - ١٤ — معمل لصنع أدوات مختلفة من الحديد تستخدمها البحرية .
- وجميع المصانع الأخرى في مصر ، إما أن تتبع « الخزينة » رأساً ، وإما أن تتبع مديراً عاماً له حق الإشراف على مصانع غزل القطن جميعها .

وهذه المصانع هي :

في الريسمونه في الوجه القبلي :

(أ) مصنع لتكرير السكر وتقطير الروم .

(ب) مضرب للأرز به آلة بخارية كبيرة .

في رشيد :

مضرب للأرز تدير الثيران مدقاته .

في دمياط :

مضرب من نفس النوع .

في فوة :

(أ) مضرب آخر من نفس النوع .

(ب) مصنع للطرايش وهي شائمة الاستعمال في بلاد الليقانت .

مصانع غزل القطن :

عدد المصانع

٢

القاهرة

٣

بلاق

١

في طريق شبرا

١

قليوب

١

بنا العسل

١

دمياط

١

المنصورة

١

زفتى

١

ميت غمر

١

نبوه

١

شبين الكوم

٢

الحلة الكبرى

١

سمنود

١

دمهور

١

قوه

١

بنى سويف

١

النيا

١

ماوى

١

الفسن

١

جرجا

١

فرشوط

١	قنا
١	إسنا
٢	رشيد
<hr/> ٢٩	المجموع

وفي جميع هذه المصانع عدد قليل أو كثير من الأنوال لنسج القطن ، كما أن هناك مصنعين آخرين في بلاق لطبع الشيت بالألوان .

ولست أعتقد ، بعد هذا البيان المجمل عما أنشأه الباشا من مصانع ، أن من لغو الكلام أن أتبع ذلك ببعض تعليقات واقية ، نجملنا صدق حكما على مدى ما بلغت هذه المصانع من أهمية .

١ - مما لا شك فيه أن هذه المصانع كانت مصدر خسائر في السنوات الأولى من إنشائها ، أما الآن ، وقد أحسنت إدارتها عن ذي قبل ، فمن الممكن أن يقال إنها بدأت تدر بعض الأرباح ، ولم يعد العمال يشتغلون لقاء أجر يومية ، كما كانت الحال فيما مضى ، بل رؤى من الأفضل التعاقد مع بعض التمهدين ، فترك لهم الإشراف على عدد معين من الأنوال ، كما تهيء لهم الحكومة المواد الخام ، على أن يسلموا الحكومة ما ينتجون ، طبقاً لتعريفه سبق الاتفاق عليها .

وليس في وسع جميع مصانع الغزل في مصر حتى الآن ، أن تغزل خلال السنة الواحدة أكثر من خمسين ألف قنطار من القطن ، ولكن إذا أديرت جميع الأنوال ، فإن في استطاعتها أن تغزل وتنسج ثمانين ألف قنطار .

وتتكلف الحكومة تسعة وأربعين قرشاً في مصنع الثوب الواحد من القطن ، بعد احتساب جميع نفقاته ، أما إذا طبع بالألوان ، فإنه يباع بمبلغ يتراوح بين ١٠٥ ، ١١٠ من القروش ، أى يربح يقارب ١٠٠٪ ، غير أن هذه النسبة تبدو ضئيلة ، إذا راعينا أن المواد الخام قدرت على أساس الثمن الذى يدفع للمزارعين ، دون نظر إلى الأرباح التى كان يستطيع الحصول عليها ، إذا بيع القطن خاماً ، فضلاً عن أن رأس المال ، المحبوس فيما اشترى من آلات وأقيم من مبان وغيرها ، لم تدرج فائدته في الحساب السابق .

والآلات في جميع المصانع تديرها الثيران ، لا يستثنى من ذلك إلا مصنع واحد في بلاق تدار فيه الآلات بالبخار ، ومن الممكن أن يقال إن كل مصنع يشتغل به خمسمائة عامل في المتوسط .

٢ - في مصنع الجوخ ١٩٠ نولا ، تنتج عشرين ألف ذراع في الشهر ، وهو لا يعمل إلا لسد مطالب الجيش ، ويكلف الذراع الواحد الحكومة ، من اثني عشر إلى خمسة عشر قرشاً ، ويشتري أكثر الصوف من تونس ، إحدى وجقات الغرب .

٣ - مسبك الحديد - وتستورد من إنجلترا المواد الأولية ، وهي الحديد وكذلك الفحم الحجري ، لأن نوع الفحم الذي ينتفع به في سوريا لا يصلح لصهر الحديد ، ذلك بأنه يحتوي على نسبة كبيرة من الكبريت ، تتحول إلى تراب عند إحراقه .

وكثيراً ما يتعطل العمل في هذا المسبك لنقص الوقود ، وما تزال مصر حتى الآن تستورد من إنجلترا مدافع الأسطول ومراسي السفن وكرات الحديد وغيرها من القذائف . وتبلغ نفقات الرطل من الحديد الزهر في مصنع بلاق ثمانين بارة ، في حين أن المصانع الإنجليزية تستطيع تسليمه بستين ، ويتضح من ذلك أن الحكومة لا تتوخى الاقتصاد ، غير أن هناك أمراً آخر ، وهو أن مطالب البحرية والدفعية والمعامل من المصنوعات الحديدية ، قد بلغت من الكثرة حداً يستدعي مرور وقت طويل ، كلما أريد استيراد بعض هذه المصنوعات من إنجلترا ، ومن ثم كان إنشاء مسبك للحديد أمراً تقتضيه الضرورة .

٤ - وفي اليرمون ، قرب ملوى ، يقوم المصنع الوحيد لتكرير السكر في القطر المصري ، وتورد القرى التي تزرع القصب إلى هذا المصنع ، ما تحصل عليه بعد العملية الأولى من السكر الخام والعسل الأسود ، وذلك بالآلية الآتية : —

ثمن القنطار (٣٦ أقة)

٥٦ قرشاً	سكر خام من الدرجة الأولى
» ٤٥	سكر خام » » الثانية
» ٣٤	سكر خام » » الثالثة
» ١٥	عسل أسود » » الأولى
» ١٢	عسل أسود » » الثانية
١٠ قروش	عسل أسود » » الثالثة

ولما كان مصنع اليرمون غير كبير ، فليس من المستطاع أن يكرر به إلا ما يقرب من ثلاثين قنطاراً في اليوم . ويبيع قنطار السكر المكرر بمائتي قرش ، وأقة الروم بأربعة قروش ، في حين أن السكر المستورد من أوروبا ، يفوقه في الجودة كثيراً ، ولا يزيد عليه في الثمن إلا قليلاً .

ونرى واجبا علينا ، ونحن نتحدث عن الصناعة الآلية ، أن نذكر مصانع النيلة المنتشرة في طول البلاد وعرضها .

فقد كانت النيلة تزرع في مصر على الدوام ، غير أن المادة الملونة ، التي تستخرج من هذا النبات ، كانت من رداءة الصنف ، بحيث لم تلق قط رواجا في الأسواق الأوربية ، فرأى الباشا ، وكان موقفا فيما رآه ، أن يستدعى بعض الأرمن من الهند ، ليعلموا أبناء العرب ما يتبع من الطرق في البنغال لتجهيز النيلة .^(١)

ذلك بأن يبني حوض كبير في الهواء الطلق ، يملأ نصفه ماء ، وتملأ أوراق النيلة النصف الآخر ، ويبقى المخلوط معرضا للشمس مدة تطول أو تقصر تبعا لفصول السنة ، إلى أن يبلغ درجة معينة من التخمر ، وعندئذ يترك الماء الشبع بالمواد الملونة حتى ينسكب رويدا رويدا في حوض آخر ، يعلوه الحوض الأول بوضع أقدام ، وهنا تتم العملية الكبرى ، فالمادة الملونة ، وهي خضراء ، حتى ذلك الحين ، لا تكتسب اللون الأزرق المعروف إلا إذا احتكت بأكسجين الهواء .

وللوصول إلى هذه النتيجة ، ينزل عدد من العمال في الحوض ، ولا يكفون عن قلب السائل بالمجارف وقذفه في الهواء ، حتى يحدث الجوارث المطلب ، وبعد أن يترك السائل بأجمعه بضع ساعات حتى يهدأ ويستقر ، يسمح للماء بالانسياب ، فتجف الرواسب فوق قطعة من المنسوج بسطت في حرص وعناية ، حتى يصبح لها لون عجينة الفخار ، ثم تعبأ بعد ذلك في أكياس صغيرة من المنسوج ، وتضغط لإخراج ما قد يكون باقيا في النيلة من الماء .

غير أن الباشا عدل منذ سنتين تقريبا عن إدارة مصانع النيلة لحسابه الخاص ، وآثر أن يتركها لمشايخ القرى القريبة منها ، على أن يسلموا الحكومة جميع ما ينتجونه من النيلة مهما كان نوعه ، بسعر الأقة الواحدة ثلاثين قرشا .

وهذه الملححة الخاطفة تقيم الدليل على أن الصناعة الآلية يتمذر العمل على توطيد دعائمها في مصر وأن المصانع الكثيرة التي أنشأها الباشا ، وأنفق في سبيلها مبالغ طائلة من المال ، لم تحقق له حتى الآن ما يعدل ذلك من المزايا .

(١) كانت مصانع النيلة ، وعددها اثنا عشر ، تشتغل لحساب الباشا في بادىء الأمر ، وكان على الفلاحين أن يبيعوا هذه المصانع كل خمسمائة رطل من أوراق « القطفة » الأولى ، بثلاثة عشر قرشا وعشرين بارة ، ومن « القطفة » الثانية بأحد عشر قرشا وعشرين بارات ، ومن الثالثة بتسعة قروش . وكان ما ينتج من النيلة ، يقسم من حيث الجودة ثلاث درجات ، ثم يباع للتجار .

التجارة

كانت تجارة مصر زاهرة في كل المصور ، طالما كانت القوضى والحروب الأهلية لا تمزق البلاد ، ولا يرجع ذلك فحسب إلى أن تربتها الخصيبة تنتج محاصيل وافرة تطلبها كل أسواق العالم ، بل إنه ليرجع كذلك إلى موقعها الجغرافي بين آسيا وأوروبا وداخل إفريقيا مما جعلها في الأزمنة الخالية مستودعاً لتجارة المرور ذات الربح الوفور ، وما زال شطر من من هذه التجارة باقياً حتى الآن ، غير أنها فقدت كثيراً من أهميتها منذ كشف طريق رأس الرجاء الصالح .

فقد كادت البضائع الهندية ينقطع ورودها إلى مصر ، ولم يعد يرد إلى السويس سوى منتجات بلاد العرب كالصمغ والبخور والبن ، كما أنها تصدر بدورها الملابس والذخائر الحربية والمؤن إلى الجيش المصري الذي يقاتل في الحجاز ، وفضلاً عن ذلك فإن مصر ترسل إلى بلاد العرب في كل عام مبالغ طائلة من « الكولونوت » (وهي قروش إسبانية لها قيمتها) إذ أنها العملة الوحيدة التي يعرفها الأهليون ، ويرتضونها ثمناً لمنتجاتهم .

والبن أهم السلع في هذه التجارة ، وكانت ترد منه في الماضي مقادير وافرة ، لم تكن تكفي الاستهلاك المحلي وحده ، بل كانت تصدر إلى الخارج كذلك .

على أن باشا مصر ، وهو الرجل الذي لم يكن يرى أية تجارة رابحة دون أن يعمل على أن يستأثر بها استئثاراً تاماً ، لم يكن موفقاً حين فكر في احتكار تجارة البن ، وهناك من يزعم أن هذا الاحتكار كان أهم أغراض الحملة التي أرسلت على اليمن .

ومنذ احتلت القوات المصرية مدينته « مخا » عينت فيها الحكومة المصرية مندوباً لشراء جميع ما في البلاد من البن ، وتصديره إلى السويس ، ومن ذلك الوقت بالذات ، أخذت هذه السلعة يندر وجودها في مصر ، حتى لقد بلغ من ندرتها ، أن اضطر الناس إلى شراء البن الأمريكي ، ولا شك في أن الباشا قد خسر كثيراً بسبب سياسة الاحتكار ، لأن ما كان يحصله من الضرائب الجمركية في جدة والسويس ، يفوق ما يربحه الآن من بيع البن .

ورغبة في أن يعود الباشا بتجارة الهند إلى مصر من جديد ، فكر منذ سنوات ، في مشروع يقضي بإنشاء خط حديدي من السويس إلى القاهرة ، بل لقد وصل إلى الإسكندرية جانب من القضبان فعلاً ، إلا أن تنفيذ هذا المشروع ، ما تزال تعترضه كثير من الصعاب فيما يخيل إلى ، ومع هذا فلو قدر لهذا الخط أن يتم في يوم من الأيام ، لشككت في قدرته

على أن يحول البضائع الهندية عن الطريق الذى تسلكه الآن حول رأس الرجاء الصالح ولناخذ على سبيل المثال البضائع الآتية من بمباى إلى مصر ، فمن الواجب إزالتها فى السويس حتى تنقل براً إلى القاهرة ، ومنها تشحن فى النيل ، حتى إذا بلغت فم الترع ، نقلت إلى مراكب أخرى تحملها إلى الإسكندرية .

فإذا قدرنا ما تتكلفه عمليات الشحن والتفريغ المتوالية ، وما يجب أن يتقاضاه الوكلاء الذين يناط بهم الإشراف على هذه العمليات المختلفة ، سهل الاقتناع بأن طريق السويس ، لا يناسب من البضائع الهندية ، إلا ما صغر حجمه وغلائمه .

أما تجارة مصر مع داخل إفريقيا ، فتحملها القوافل عبر الصحراء ، ثم تعود إلى الاتصال بوادى النيل مرة أخرى عند أسبوط ، وهى أهم مراکز الوجه القبلى . وأهم سلع هذه التجارة العبيد من الجنسين ، والعاج والصمغ ، وريش النعام والتمر هندية ، وكثير غيرها .

وقد احتفظ الباشا لنفسه باحتكار العاج والصمغ ، ومن ثم كان على الجلايين ، وهو الاسم الذى يطلق على من يقودون القوافل ، أن يبيعوا الحكومة هاتين السلعتين ، بالسعر الذى تحدده وفق مشيئتها ، ولذلك كادت قوافل دارفور ، وهى بلاد مستقلة عن مصر ، تكف نهائياً عن التوجه إليها مؤثرة أن تسير ببضائعها إلى طرابلس الغرب ، وغيرها من بلاد البربر .

ولكن مصر تستورد فى كل عام مقادير وافرة من الصمغ والعاج من سنار ودنقلة ، وهى بلاد خاضعة للباشا ، ويقوم ضباطه بإدارتها .

ويباع بعض الرقيق فى مصر ، ويصدر بعضهم إلى الآستانة وغيرها من أساكن الليقانات .

وليس بمصر على ساحل البحر المتوسط سوى مينائى الإسكندرية ودهياط . ومنذ رأى الباشا أن من صالحه أن تكون الإسكندرية مركزاً لجميع أعماله التجارية ، أخذت أهمية دمياط تقل عن ذى قبل ، غير أنها ما تزال توطد علاقاتها التجارية مع سوريا وكرمانيا ، فتستورد منهما الحرير الخام والطبايق والخشب ، وتصدر إلى عدة جهات فى بلاد الليقانات ما يزرع فى أرضها من الأرز .

ولم يبق لى الآن إلا أن أتحدث عن الإسكندرية ، وهى مستودع جميع ما تنتجه مصر فى الوقت الحاضر ، وقد غدت إحدى المدن التجارية الهامة لتجارة الليقانات ، بسبب ما أنشئ

بها من بيوت تجارية أوربية كثيرة ، وما تدفق فيها من رؤوس الأموال تبعاً لذلك .
وفي وسع المرء أن يقول ، دون أن يكون مغالياً ، إن $\frac{1}{4}$ من الشئون التجارية تقوم به الحكومة ، لأن ما يستورده الباشا لحسابه الخاص من أخشاب البناء والذخائر الحربية والأسلحة والآلات والفحم وموارد أخرى كثيرة ، تؤلف ثلث الواردات كما أن جميع البضائع المعدة للإصدار ، تكاد تكون جميعها ملكاً للحكومة ، فتبيعها بطريق الزائدة العينية لمن يدفع فيها أكبر ثمن .

على أن هذه الطريقة لم تتبع إلا منذ سنتين ، أما قبل ذلك فكان الباشا يبيع محصولاته سلفاً ، فكان التاجر الذي يدفع الثمن مقدماً ، يحصل على فرمان أو (إذن) بألف قنطار من القطن مثلاً ، وكان يتسلم ما يرد من البضاعة أولاً بأول . ولما كان الباشا في غالب الأحيان يغالى في تقدير محصولاته ، ويوزع من فرمانات أكثر مما يستطيع الوفاء بما تنص عليه في آخر العام ، فإن شطراً كبيراً من محصول العام التالى كان التعاقد بشأنه قد تم سلفاً ، ومن ثم لاقى الباشا كثيراً من العنت في مواجهة نفقاته .

وقد خطر للباشا كذلك ، أن يصرف منتجات مصر في أوروبا لحسابه الخاص ، عن طريق شركات ينشئها في كبريات المدن التجارية ، غير أن الخزانة المصرية تعرضت لخسائر فادحة ، لأن وكلاءه أساءوا استغلال ثقته بهم ، والظاهر أن النظام المعمول به الآن ، أقل النظم عيوباً في حقيقة الأمر ، وسيدبقى كذلك طالما كان الباشا في غير حاجة ملحة إلى المال .
وبينما يزعم الذين ينتقصون من قدر الحكومة أن تجارة الإسكندرية قد قلت أهميتها ، يؤكد الذين يشايعون الباشا أنها لم تكن في يوم من الأيام أكثر ازدهاراً مما هي عليه الآن .
وإذا شئنا استجلاء الحقيقة ، من خلال رأيين يناقض كل منهما الآخر إلى هذا الحد ، فلا سبيل إلى ذلك فيما يبدو لى ، إلا بالرجوع إلى الإحصاءات ، ومن المعلومات التى استطعنا الحصول عليها ، أمكننا إعداد الجداول الأربعة التالية :

فالجداول الأول يبين حركة التجارة البحرية في ميناء الإسكندرية خلال عشر سنوات ، ويوضح الجدول الثانى مقادير القطن المصدرة إلى الخارج منذ عام ١٨٢٤ إلى عام ١٨٣٦ ، أما الثالث فيحوى مقادير البضائع المصدرة من ميناء الإسكندرية وأثمانها خلال سبع سنوات ، وأخيراً يأتى الجدول الرابع ومنه تتضح مقادير الواردات والصادرات في الأعوام التالية . ١٨٢٣ - ١٨٢٤ و ١٨٢٤ ، ١٨٣٥ ، ١٨٣٦ .

ملاحظات على الجدول الأول

- ١ - يعزى ما حدث من نشاط تجارى فى عام ١٨٢٢ ، ١٨٢٣ ، ١٨٢٥ إلى الثورة اليونانية ، وإلى حالة القحط التى أعقبتها . فى هذه الفترة من الزمن ، كانت جزر الأرخبيل كما كانت جيوش إبراهيم باشا فى المورة ، تستورد من مصر جميع ما تحتاج إليه من مئونة .
- ٢ - وكان الهيلينيون ، الذين لم يرد ذكرهم فى الجدول السابق إلا فى أعوام ١٨٣٤ ، ١٨٣٥ ، ١٨٣٦ ، يرفعون الراية الروسية أو الأيونية على سفنهم خلال الثورة .
- ٣ - لا يشمل الجدول الأول السفن التى كانت ترفع العلم العثمانى ، ولما كانت هذه السفن لا تتصل بالقنصليات لتحديد خط سيرها ، فقد غدا الحصول على بيانات صحيحة عنها ضربا من المستحيل .

[الجداول غير موجودة]

- ولما كان يؤسفنا أن نقرر ، دون أن نخشى الوقوع فى كثير من الأخطاء ، أن استهلاك البلاد المحلى باق على ما هو عليه ، فمن المستطاع أن نستنتج من الجداول الأربعة :
- ١ - أن ما نلاحظه من تفاوت عظيم بين سنة وأخرى ، يرجع أغلبه إلى حالة فيضان النيل ، من حيث الزيادة والنقصان .
 - ٢ - أن إنتاج القطن والحبوب الزيتية والكتان وما إلى ذلك ، قد قل خلال الاثنتى عشرة سنة الأخيرة .
 - ٣ - أنه ليس صحيحا أن محصول القطن قد زاد بقدر ما نقص محصول الحبوب ، إذ يدل الجدول الثانى على أن أكبر محصول للقطن كان فى عام ١٨٢٤ ، ولم يستطع الباشا حتى الآن ، أن يصل إلى الحد الذى بلغه محصول ذلك العام ، وعلى الرغم من جميع ما بذله من جهود .
 - ٤ - أنه إذا كانت قيمة الصادرات فى عامى ١٨٣٥ ، ١٨٣٦ قد عادت نظائرها فى سنوات الرخاء السابقة ، فإن ذلك لا يرجع إلى زيادة المحصولات وإنما يرجع فحسب إلى ارتفاع أسعار القطن فى الأسواق التجارية ارتفاعا عظيما .
 - ٥ - هذا إلى أنه لما كان نشاط تجارة الحبوب من شأنه ازدياد أعمال أصحاب السفن ، فقد ضعفت حركة السفن التجارية فى ميناء الإسكندرية إلى حد كبير ، منذ قل تصدير المواد الغذائية .

على أنه إذا كان صحيحاً أن الإنتاج في مصر قد اضمحل منذ اثنتى عشرة سنة ، أى منذ ترتب على إنشاء الجيش والبحرية في مصر انتزاع كثير من المشتغلين بالزراعة ، فليس أقل من ذلك صحة ، أن الموازنة بين تجارة مصر اليوم ، وتجارتها في عهد المماليك وفي السنوات الأولى من حكم محمد على ، لا يسع الناقد التزيه إزاءها ، إلا أن يعترف بما حدث من تقدم عظيم . ولما كانت البيانات الموثوق بصحتها بعيدة عن متناول أيدينا ، فإن موقفنا لا يساعدنا على أن ندعم هذا الرأي بالأرقام ، غير أن جميع من يقيمون في هذه البلاد منذ زمن طويل ، قد اتفقت كلمتهم على أن المعاملات التجارية في تلك الدهور القديمة ، لم تكن شيئاً مذكوراً ، إذا قيست بما هي عليه اليوم من نشاط واسع النطاق .

التعليم العام

ليس بين منشآت محمد على ما هو أكثر تشریفاً له من المدارس . ولا جدال في أن هذه المؤسسات بعيدة عن الكمال ، بل إن ما أطلق على بعضها من أسماء ، كمدرسة الفنون والصناعات ، ليوحى بعقد موازنة بينها وبين معهد شهير في أوروبا ، ولن يؤدي ذلك إلا إلى إظهار ما عليه معاهد التعليم المصرية من تأخر شديد .

غير أننا إذا شئنا أن نقدر جميع ما قام به محمد على في هذه الناحية تقديراً عادلاً ، فمن الواجب ألا نتغفل قط النقطة التي بدأ منها .

فالطلبة الذين يدرسون اليوم علوم الرياضة ، ويدربون على فنون الرسم ، هم أبناء الفلاحين الذين يجمل أغلبهم القراءة والكتابة . وقد قال لى الباشا ذات مرة ، إنه عندما ولى الحكم لم يكن بمصر مائتان من الأشخاص يعرفون الكتابة ، إذا استثنينا الكتبة من القبط ، بل إنه هو نفسه لم يتعلم القراءة إلا في سن الأربعين ، لذلك كان عليه أن ينشئ كل شيء من جديد ، فيستدعى المدرسين ، ويترجم الكتب ، ويقضى على تلك الأوهام التي لم تكن تسيطر على عقول الشعب وحده ، بل وعلى عقول من اضطرم الواجب إلى معاونة الباشا ، إذ كانوا لا يستطيعون إدراك ما تنطوى عليه آراؤه من حكمة وسداد .

ويقولون ، ولهم بعض الحق فيما يقولون ، إن الأنانية هي التي أوحت إلى محمد على بكل أعماله ، ولكن هذا الضرب من التجريح يجب ألا يوجه إليه في كل ما له صلة بإنشاء المدارس ، إذ لا شك في أن الباشا لن يجنى بنفسه ثمار غرسه ، لأن بذور المدنية التي ألقى

بها في البلاد ان تنمو وتزدعم إلا في قابل الأيام ، بل لقد صار لزاما على من يخلف محمد علي ، أن يقتني أثره ويتم عمله ، لأن المدارس لم تتوطد أركانها بعد ، إلى الحد الذي يمكنها من الاستغناء عن تأييد الحكومة ورعايتها .

وكان من أهم العقبات التي صادفها محمد علي عند التفكير في إنشاء المدارس ، تعذر العثور على مدرسين يعرفون لغة البلاد ، فقد كان جميع الأساتذة الذين قدموا من فرنسا يمجزون عن إلقاء دروسهم إلا إذا استعانوا بالترجمين ، وفي وسع انره أن يدرك مدى الأضرار التي تلحقها هذه الطريقة بسير التعليم . غير أن إعداد فريق من الطلبة يمكن الاطمئنان إليهم في النهوض بوظائف التدريس لم يتم إلا في تدرج بطيء ، ومع أنهم لم يكونوا من الممتازين ، إلا أن ذلك كان أفضل على الدوام من طريقة تعليمية تمر في مراحل ثلاث ، لم يكن هناك معى عن اتباعها في بداية الأمر .

وإلى جانب ذلك ، أرسل محمد علي مائتي شاب من الأتراك وأبناء العرب والأرمن إلى فرنسا وإنجلترا ، حيث يختلفون إلى المدارس ، ويقبلون على دراسة اللغات الأوربية ، ويتخصصون في مختلف المهن .

وهؤلاء التلاميذ ، الذين أحرز بعضهم نجاحاً باعراً ، يشغلون اليوم وظائف الإدارة ، ويهيمنون على المدارس ، ويعمل فريق آخر من بينهم في المصانع والورش . وقد يجيب الإنسان أيعا عجب ، حين يزور هذه المؤسسات ، فيلقى في بعض الأحيان شباناً من أبناء العرب ، يتحدثون بالفرنسية أو الإنجليزية ، خيراً مما يتحدثون بلغتهم الأصلية .

وقد أنشئ ما في مصر الآن من مختلف المدارس واحدة تلو الأخرى ، دون أن تكون هناك خطة مقررّة من قبل . ومنذ عامين فحسب ، وضع مجلس التعليم العام مشروعاً لتنظيم المدارس ، يجري العمل على تنفيذه بكل حمة ونشاط ، وهأنذا أذكر بعض ما أشار به :

المادة الأولى — تقسم جميع المدارس في مصر على النحو الآتي :

أ — مدارس ابتدائية .

ب — مدارس تجهيزية .

ج — مدارس خصوصية .

المادة الثانية — الغرض من المدارس الابتدائية إعداد التلاميذ للمدارس التجهيزية ، ونشر التعليم الأولي في كل أنحاء البلاد .

المادة الثالثة — تنشأ في القطر المصرى بأجمعه خمسون مدرسة ابتدائية ، توزع على المديرآت المختلفة بنسبة عدد سكانها ، وتتسع لخمسة آلاف وخمسمائة تلميذ .

المادة الخامسة — الغرض من المدارس التجهيزية التوسع في تعليم التلاميذ الذين تخرجوا في المدارس الابتدائية ، وإعدادهم للامتحان بالمدارس الخصوصية .

المادة السادسة — تنشأ مدرستان تجهيزيتان ، إحداها قرب القاهرة ، والأخرى في الإسكندرية .

المادة السابعة — تقبل المدرسة الأولى ١٥٠٠ تلميذ ، والثانية خمسمائة^(١) .

المادة التاسعة — المدارس الخصوصية مهمتها إعداد مرءوسين يشغلون مختلف الوظائف العامة من مدنية وعسكرية .

المادة العاشرة — تشمل المدارس الخصوصية المدارس الآتية :

(١) مدرسة الألسن : ومهمتها إعداد مترجمين من الفرنسية إلى العربية والتركية ، وإمداد الدارس الخصوصية المختلفة بتلاميذ يجيدون هذه اللغات ، ومقر هذه المدرسة مدينة القاهرة ، وبها ١٥٠ طالباً .

(٢) مدرسة المحاسبة : ومهمتها إعداد الكتبة والمحاسبين للإدارات والمصالح المختلفة ، ومقرها القاهرة ، وبها ١٥٠ طالباً .

(٣) مدرسة الفنون والصناعات : ومهمتها إعداد الطلبة للمدارس التي تدربهم على أعمال الدفعية من برية وبحرية ، وكذلك إعداد المهندسين للجيش والأسطول والطرق والكبارى والناجم ، وموظفين لجميع المناصب الأخرى التي تتطلب إلماماً واسعاً بالعلوم الطبيعية والرياضية ، وهذه المدرسة في بلاق ، وبها ٢٠٦ من الطلاب .

(٤) مدرسة الدفعية : ومهمتها إعداد الضباط لمختلف الوظائف في هذا السلاح ، وقد أنشئت في طره ، على مسيرة ساعتين من القاهرة ، وتشمل ١٩٦ طالباً .

(٥) مدرسة الفرسان : ومهمتها إعداد الضباط وصف الضباط في هذا السلاح ، وهذه المدرسة مقرها الجيزة ، وبها ٤٠٠ طالب .

(٦) مدرسة المشاة : ومهمتها إعداد الضباط لهذا السلاح ، ومقرها دمياط ، وبها ٤٠٠ طالب .

(١) أنشئت مدرسة القاهرة التجهيزية منذ عهد قريب في أبي زعبل ، وهي تؤدي عملها في حمة ونشاط ، ولكن العمل ما يزال جارياً لإعداد مدرسة الإسكندرية .

(٧) مدرسة الطب : ومهمتها إعداد الممارزين الصحيين والأطباء ، وإعدادة للجيش والخدمات المدنية .

(٨) مدرسة الطب البيطري : ومهمتها إعداد الأطباء البيطريين للجيش والخدمات المدنية . والمدرستان الأخيرتان مقرهما قصر العيني ، وعدد الخنبة في الأولى مائتان ، وفي الثانية مائة . وقد تقرر أن يبقى الطلبة ثلاث سنوات في المدارس الابتدائية ، وأربعاً في التجهيزية ، وخمساً في الخصوصية .

وجميع المدارس التجهيزية والخصوصية التي زرتها فسيحة نظيفة حسنة التهوية ، بنام طلبتها على أسرة من الحديد ، وتقدم إليهم أنواع جيدة من الغذاء والكساء ؛ هذا عدا ما يتقاضونه من مرتبات تتراوح بين ثمانية قروش ومائة قرش في العام .

وإذا قدرنا عدد الطلبة جميعاً في المدارس الابتدائية والتجهيزية والخصوصية ألفين مائة و٤٠٠ ، تتكفل الحكومة بالإتفاق على مسكنهم وما كلهم .

وقد قيل لي بلهجة التأكيد ، إن النفقات اللازمة لصيانة معاهد التعليم ، ودفع مرتبات الأساتذة والموظفين المعيينين فيها تبلغ ثلاثين ألف كيس ، أي خمسة عشر مليوناً من القروش في السنة ، وبذلك يتكفل الطالب الواحد في المتوسط ١٦٠٠ قرش سنوياً^(١) وليست جميع المدارس المصرية ، كما ذكرت في مطلع هذا الفصل ، في مستوى المعاهد المشابهة لها في مختلف الدول الأوروبية ، ورغم ذلك فإن بلوغ مستواها الحالي أمر يستثير العجب والدهشة . أما مدرسة الفنون والصناعات ومدرسة المدفعية فتمتازان بأنهما في حالة لا بأس بها إذ سار التعليم فيهما على طريقة التبادل (وذلك بأن يعلم التلاميذ بعضهم بعضاً تحت إشراف أساتذتهم) . والطلبة أقوياء في مبادئ الرياضة إلى الحد المقبول ، أما الرسوم والتصميمات التي عرضت على فكانت دقيقة نظيفة .

ولما كانت مدرسة الطب لم تخرج للجيش غير أطباء ضماف ، فلملها المدرسة الوحيدة التي لم تقم بأداء رسالتها حتى الآن ، ذلك بأن العلوم المختلفة التي يجب أن يلم بها الطبيب الكفء فوق مستوى الذكاء العادي عند أبناء العرب بكثير ، ومن ثم كان نجاحهم في هذه الناحية من نواحي المعرفة الإنسانية لا أمل فيه ، وربما كان إرسال بعض الطلبة الممتازين للدراسة الطب في الجامعات الأوروبية خيراً من أن ينفشوا في مصر مغسل للطب ، لا تزوده البلاد نفسها بأعم ما يحتاج إليه .

(١) في الأصل ١٦٠٠ قرش — ٤٠٠ رطل لكل تلميذ .

القوات الحربية — الجيش

منذ أكثر من خمس عشرة سنة شرع الباشا في تنظيم الأليات من المشاة والفرسان ، وميقات له حروبه في سنار وبلاد المورة ، كما هيأت له حروبه في سوريا بعد ذلك بوقت طويل الفرصة لإنشاء جيش عظيم . وقد لقي إنشاء هذا الجيش في أول الأمر عقبات كأداء ، ولكن محمد علي وولده استطاعا ، بما أظهرهما من مثابرة ، التغلب على ما كان يسيطر على الشعب من أوهام ، حتى نجحا في تعويد أبناء العرب احترام النظام العسكري .

وقد نظم الجيش المصري على النسق الفرنسي . وجميع أفراد من أبناء العرب ، غير أن ضباطه من الترك ، عدا من يشغلون المراكز الصغرى .

ويتكون « الألى » المشاة من أربعة طواير ويتألف كل طوير من ثمانية « بلوكات » ، يضم كل منها مائة جندي أى أن « الألى » الواحد من المشاة يشمل ٣٢٠٠ جندي . أما الألى الفرسان فيتألف من ست كتائب ، عدد جنود كل منها ١٤٠ جنديا ، فيكون المجموع ٨٤٠ رجلا .

وتتألف الأليات المدفعية المشاة من اثنتى عشرة بطارية ، والأليات المدفعية الراكبة من ست بطاريات ، لكل منها ستة مدافع وبكل بطارية ١٩٢ جنديا .

وايست جميع المدافع المصرية من عيار واحد ، فمنها مدافع عيارها أربعة أرتال ، أو ثمانية ، ومدافع أخرى قطرها خمس بوصات ونصف . وإلى جانب ذلك ، هناك مدافع « الهاون » على الطراز الفرنسى ، فلكل منها صندوق للذخيرة يحوى ١٦٠ طلقة ، وصندوق آخر صغير يسع أربع عشرة طلقة .

ويتألف الجيش المصري اليوم من ثلاثة أليات من المشاة ، منها أليات كاملان من السود ، أرسلوا من سنار إلى اليمن عن طريق مصوع ، كما يتألف من أليات من فرسان الحرس ، وأربعة عشر أليا من الفرسان القاتلة ، وأليات من المدفعية المشاة ، ومثلهما من المدفعية الراكبة وأورطتين من المهندسين ، وعدد كبير جداً من البطارية (حملة البلط) يظنون في المدن للقيام بشئون الحراسة .

وجميع هذه الأليات ليست كاملة العدد ، وما يحارب منها في بلاد العرب لا بد أن يكون قد قامى الأمرين من سوء الأحوال الجوية . وقد أمكن في بعض الحالات سد ما يحدث في الأليات من نقص بتجنيد السوريين . ومهما يكن من شيء ، ففي استطاعة

المراء أن يجزم بأن الجيش المصري لا يكاد يبلغ مجموع جنوده نللى الرقم الناتج عن احتساب جميع الآليات كاملة العدد .

الجيش المصرى فى كامل قوته

المشاة	٢٩	أوليا	٩٢,٨٠٠ رجلا
الفرسان	١٦	١	» ١٣,٤٠٠
المدفعية	٣٦	بطارية	» ٦,٩١٢
المهندسون	»	« أورطتان »	» ١,٦٠٠
			<hr/>
			المجموع الكلى
			١١٤,٧٥٢

وتبلغ هذه القوة إذا أتممت إلى الثلثين (١) ٧٦,٥٠٠ .

وفى أول يناير ١٨٣٧ كان الجيش المصرى موزعا بين مصر وسوريا وبلاد العرب وجزيرة كريت وسنار على النحو التالى :

١ - المشاة

١ - حرس (غارديا) فى سوريا	فى حماه
٢ - حرس (غارديا) » مصر	» القاهرة
٣ - حرس (غارديا) » مصر	» القاهرة
١ من جنود السف » سنار	» الخرطوم
٢ » » » » سوريا	» دمشق
٣ » » » » بلاد العرب	-

(١) استناداً إلى مذكرة قدمت إلى ، ولكنى لا أستطيع الاطمئنان إلى صحتها ، يتألف الجيش المصرى فعلا مما يأتى :

مشاة نظاميون	٩٢,٢٦١ رجلا
فرسان نظاميون	» ٧,٤٣٠
رجال المدفعية	» ٧,٢٦٦
سلاح المهندسين	» ٣,٨٢١
<hr/>	
المجموع	» ١١٥,٩٨٨
فرسان غير نظاميين	» ٩,٠٢١
المجموع الكلى	» ١٢٥,٠١٩

٤	من جنود الصف في سوريا	في عيتاب
٥	» » » » سوريا	» أذنة
٦	» » » » سوريا	» اللاذقية
٧	» » » » بلاد العرب	—
٨	» » » » مصر	» القاهرة
٩	» » » » بلاد العرب	—
١٠	» » » » مصر	» القاهرة
١١	» » » » جزيرة كريت	—
١٢	» » » » سوريا	» دمشق
١٣	» » » » سوريا	في حلب
١٤	» » » » »	» صيدا وبيروت
١٥	» » » » بلاد العرب	—
١٦	» » » » مصر	» القاهرة
١٧	» » » » سوريا	» حلب
١٨	» » » » »	» »
١٩	» » » » مصر	» الإسكندرية
٢٠	» » » » بلاد العرب	—
٢١	» » » » »	—
٢٢	» » » » سوريا	في أذنة
٢٣	» » » » بلاد العرب	—
٢٤	(من السود) » » »	—
٢٥	من جنود الصف » سوريا	» القدس
٢٦	» » » » بلاد العرب	—

الفرسان

١ —	حرس ^(١) (غارديا) في سوريا	في غزة
٢ —	» » » » »	» بعلبك

(١) سيمطي لهنين الألاين دروع.

١	من جنود الصف في سوريا	في عكا
٢	» » » » »	» اللاذقية
٣	» » » » »	» مرعش
٤	» » » » »	» القاهرة
٥	» » » » »	(هذا الألاي لم يشكل بعد من جديد إذا أصبح الأي الحرس الثاني)
٦	» » » » »	في طرسوس
٧	» » » » »	» الرملة
٨	» » » » »	» بني سويف
٩	» » » » »	» غزة
١٠	» » » » »	» طرسوس
١١	» » » » »	» طرسوس
١٢	» » » » »	» كلس
١٣	» » » » »	» القاهرة
١٤	» » » » »	» أسوط

المدفعية

١٢	من بطاريات المدفعية المشاة	في سوريا	في حلب
١٢	» » » » »	» مصر وبلاد العرب	» »
٦	» » » » »	» سوريا	» حمص
٦	» » » » »	» »	» زحلة

سلاح المهندسين

» أورطة « واحدة	في سوريا	في عكا
» أورطة « واحدة	» مصر	» الإسكندرية

من هذا البيان يتضح ما يلي :

في سوريا :

١٢ ألياً

مشاة

١٢ ألياً

فرسان

مدفعية	٢٤ بطارية
في مصر :	
مشاة	٦ ألابات
فرسان	٤
مدفعية	٩ بطاريات
في جزيرة كريت :	
مشاة	الاي واحد
في منار :	
مشاة	الاي واحد
في بلاد العرب :	
مشاة	٨ ألابات
مدفعية	٣ بطاريات

وإلى هذه الأرقام يجب أن يضاف عدد الجنود غير النظاميين الذين في خدمة الباشا ، وهم من البدو والمغاربة وأتراك آسيا الصغرى والبانبا .
وهناك فصائل من الفرسان غير النظاميين على طول حدود سوريا الشرقية لحمايتها من إغارات عربان عنيزة ، كما أن هناك فصائل كبيرة العدد ، مع الجيش النظامي الذي يقاتل في بلاد العرب .

القوة البحرية

لقد إنشاء قوة بحرية في مصر من الصواب والعقاب ما لم يلقه الجيش البري عند إنشائه لأن محمد علي لم تكن لديه المواد اللازمة لبناء السفن الحربية ، وكذلك لم يكن لديه أسطول تجارى ، يستطيع أن يمدد بذوى الخبرة والتربة من البحارة .
وقد بنى الباشا فرقاطاته الأولى في « ليقورنة » « ومارسيليا » « وتريستا » ، وكان العمل في الوقت ذاته يسير حثيثا في إنشاء دار الصناعة بالإسكندرية . ولعله كان من أسعد الأيام في حياة محمد علي ، ذلك اليوم الذي خرجت فيه أول بارجة من مصانعه . ومنذ ذلك الحين ، أخذ محمد علي ، وكان يمد العدة لغزو سوريا ، يبذل غاية ما في وسعه لإنجاز جميع ما في « الترسانة » من أعمال حتى تسنى له إنشاء أسطول عظيم ، وكانتم ذلك بفعل ساحر . ويتألف الأسطول المصري اليوم من تسع بوارج أنزلت إحداها إلى البحر منذ عهد

قريب ، كما يتألف من سبع فرقاطات ، وأربعة قراويت ، وثلاثة أباريق ، وخمس سفن من نوع الغولت ، وكوتر واحد ، وسفينة بخارية ، وأربعين نقالة .

والجدول المرافق يبين أسماء السفن الحربية المصرية وأرقامها وعدد ما سلحت به من المدافع .

البوارج (الغلايين أو القبايق)

١٠٢ مدفعا	المحلة الكبرى
» ١٠٢	المنصورة
١٠٠ مدفع	الإسكندرية
٧٤ مدفعا	أبو قير
» ١٠٦	مصر
» ١٠٦	عكا
» ١٠٢	حمص
» ١٠٢	بيلان (أُنزلت إلى البحر منذ عهد قريب)

ملاحظة : يجرى العمل إلى جانب ذلك في بناء ثلاث بوارج في كل منها مائة مدفع ، ويتراوح طاقم كل بارجة بين ١٠٠٠ و ١٢٠٠ رجل

الفرقاطات

٥٤ مدفعا	البحيرة
» ٥٤	كفر الشيخ
» ٦٠	شيرجهاد
» ٦٠	رشيد
» ٥٦	دمياط
» ٥٦	مفتاح جهاد
» ٦٠	ففضل الله

ملاحظة : منذ عهد قريب ، حولت مفتاح جهاد إلى قرويت ، وفي ورش الترسانة فرقاطتان جديدتان ، يتراوح طاقم كل منهما بين ٥٠٠ و ٧٠٠ رجل .

القراويت

جهد بيكر	٢٤ مدفا
جناح بحرى	» ٢٤
طنطا	» ٢٤
بلنك جهد	» ٢٤
ملاحظة : عدد طاقم كل قرويت من ٢٥٠ إلى ٣٠٠ رجل .	

الاباريق

سمند جهد	١٨ مدفا
شهباز جهد	» ١٦
ملاحظة : يتراوح طاقم كل ابريق بين ١٥٠ و ٢٠٠ رجل .	

الغولتات

الصاعقة	٢٠ مدفا
شاهين دريا	» ٢٠
واشنطن	» ٢٠
تمساح	» ١٤
بادى جهد	» ١٤
الفشن	١٠ مدافع

الكوتر

ملاحظة : يتراوح طاقم كل غولت بين ٢٠٠ و ٢٥٠ رجلا تقريبا ، فى حين أن طاقم كل كوتر يبلغ مائة رجل .

النقلات

هناك أربعون سفينة تختلف فى مقدار حمولتها . وليس فى البحرية المصرية من السفن البخارية سوى « وابور النيل » ، وهو باخرة رائعة الجمال فى حجم الفرقاطة ، وتبنى الآن

باخرة أخرى في ترسانة الإسكندرية ، كما ينتظر بفارغ الصبر وصول باخرة ثلاثة تصنع في إنجلترا للملاحة النيلية^(١)

ولدى الباشا زيادة على ذلك أسطول صغير في البحر الأحمر ، لتأمين المواصلات بين مصر وجيشها الذي يقاتل في الحجاز واليمن .

وقد كانت جميع السفن في هذا الأسطول ، قبل أن يفتنيها الباشا سراكب تجارية ، تنقل تجارة الهند . وهناك أمر آخر ، وهو أنه ليس على شواطئ البحر الأحمر ورش لإصلاح السفن ، فإذا احتاجت أية سفينة إلى الإصلاح ، فلا مناص من إرسالها إلى بمباي .

قوة السفن المصرية في البحر الأحمر وحولتها

الحولة (بالإردب)	عدد المدافع	
٤٥٠٠	١٦	بارجة الأميرال
٢٠٠٠	١٢	عبد الله عمر
٢٥٠٠	١٢	رج ظفر
٢٠٠٠	١٤	عجمي خورشيد قبطان
٣٠٠٠	١٤	الأمير مميش قبطان
٢٠٠٠	—	بارجة جديدة

ويجوز العمل في إصلاح « التاج البحري » . وفي جدة ثلاثة قراويت ، بكل منها ثلاثة مدافع ، كما أن هناك ثلاثة قراويت أخرى ، واحدتها في اللحية وآخر في الحديد وثالث في مخا .

الضرائب والإيرادات

إن النظام المالي ، الذي أقامه محمد علي في مصر ، ليحمل بين أطوائه جميع مااتفقت عنه أذهان الاقتصاديين في هذا الصدد منذ أقدم المصور . فقد فرضت الضرائب على الأراضي والأشخاص ، وكل المواد المدة للاستهلاك ، بل وعلى جميع الصناعات دون أن يستثنى من ذلك أكثرها ضعة ومهانة .

(١) يبلغ عدد رجال الأسطول المصري ١٨٠٦٥٣ ، وعمل الترسانة ٥٠٦٩ ، ويجب أن يضاف إلى هذا العدد ٨٠ رجلا من العمال الأوربيين والكتبة الأقباط وغيرهم .

ويتولى عمال الحكومة جمع الضرائب المباشرة في كل مديريات القطار المصري ، في حين أن الضرائب غير المباشرة ، كالرسوم الجمركية والموائد المقررة على مواد الاستهلاك المختلفة يفوض أسرها إلى جماعة من الملتزمين يتعاقدون عليها مع الحكومة مدة سنة أو بضع سنوات .

وليس الاحتكار مجهولا في مصر ، إذ يتولى وكلاء الحكومة بيع البن والنيلة للاستهلاك المحلي^(١) .

وبياع الصنفان في مصر بأسعار أعلى بكثير مما يباعان به في أهم جهات البحر الأبيض المتوسط ، وكان من أثر ذلك أن نشطت حركة التهريب نشاطا كبيرا . فقد عرف أن بعض التجار يشترون النيلة والبن عن طريق الزيادة الملتوية ، على أن يقوموا بتصديرها إلى الخارج ثم يشحنونها فعلا في السفن المدة لهذا الغرض ، ويعملون بعد ذلك على إعادة هذه البضائع إلى البلاد خفية ، فيفيدون من وراء هذه العملية القائمة على الغش ربحا يعادل مائة في المائة . ويجب أن نضيف إلى أبواب الإيرادات هذه بابا آخر على أكبر جانب من الأهمية ، وهو صافي الأرباح الناتجة عن بيع محصولات الأراضي . وهذه الأرباح عبارة عن الفرق بين الثمن الذي تشتري به الحكومة من المزارعين ، والثمن الذي تباع به للتجار بعد ذلك .

وها هي ذى الضرائب المباشرة :

أولا - ضريبة الأراضي (أو الميرى) :

ليست هذه الضريبة موحدة في جميع أنحاء القطار المصري ، بل إنها تتغير تبعا لخصوبة الأرض وسهولة ريلها وهي تقدر بالبتك Patak ، وهو عمله سورية قيمتها تسعون بارة . وتتراوح ضريبة القدان بين ٧ و ٢٥ بتكا أى من ١٥ قرشا و ٣٠ بارة إلى ٥٦ قرشا وعشر بارات . على أن هناك أراضي في الوجه البحري وفي ضواحي القاهرة تدفع عنها ضريبة قدرها ٣٥ بتكا (أى ما يعادل ٧٨ قرشا و ٣٠ بارة) .

ويمكن أن يقال ، دون أن يخشى المراء الوقوع في كثير من الخطأ ، إن متوسط ضريبة القدان أربعون قرشا ، أى أن ضريبة الدسياتين^(٢) ٢٥ روبلا من عملتنا .

(١) حصل الإنجليز ، منذ عهد جد قريب ، على فرمان من الباب العالي ، يبيح لهم استيراد البن الأمريكى في كل الأنظار الخاضعة لحكم محمد على . ولكن لما كان أنباشا لا يطيب له أن يمنع أى شعب امتيازاً تنجم عنه خسارة لغيره من الشعوب ، فقد أصدر في الحال أمرا (يولردى) يقضى بأن يكون استيراد البن الأمريكى إلى مصر وسوريا مباحا لجميع الأوربيين بلا استثناء ، ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى تعديل النظام المعمول به الآن في احتكار البن المينى .

(٢) نسبة القدان إلى الدسياتين (Dessiatine , Dessjatine) هي ٨٧٣ إلى ٢٤٠٠ .

وتعفى من هذه الضريبة الأراضي المرتفعة ، التي لا يمكن ربيها إذا جاء الفيضان منخفضا وكذلك الأراضي المزروع ثلثاها أشجارا .

ثانيا - ضريبة الرؤوس (أو فرضة الرؤوس) :

عده الضريبة تغير تبعا لظروف دافع الضريبة . فالمسيحيون الموظفون في الحكومة ، وأبناء العرب المستخدمون في الأحمال الخاصة ، يدفعون هذه الضريبة بنسبة مرتباتهم ، إذ يخصم منهم مرتب شهر على مدار السنة .

وتتراوح الفرضة على الفلاحين بين ٣٠ قرشا ومائة قرش ، أما الصناع والتجار فيدفعون الضريبة تبعا لمقدار كسبهم من أعمالهم وتجارتهم ، على ألا تتجاوز الضريبة ٥٠٠ قرش بحال من الأحوال .

ثالثا - الجزية (على الدمين) :

يدفعها غير المسلمين جميعا ، كما هو الشأن في سائر أنحاء الإمبراطورية العثمانية ، إذ ترسل الأستاذة رأسا عددا معينا من تذاكر الجزية في كل عام ، ويدخل التحصل من هذه الضريبة في حساب الجزية التي تدفع للبواب العالي .

رابعا - عشور النخيل :

أشجار النخيل التي يستعمل ثمارها غذاء للشعب ، والتي تنمو في جميع أنحاء القطر المصري ، تخضع لضرائب مباشرة وغير مباشرة . فيدفع عن كل نخلة ضريبة قدرها ٢٠ أو ٤٠ أو ٥٠ بارة في الوجه القبلي ، و ٤٠ أو ٦٠ أو ١٠٠ بارة في الوجه البحري حيث يكون محصول النخل أجود وأوفر .

خامسا - ضريبة أنوال النسيج :

تفرض على كل نوع ضريبة شهرية قدرها ٣٦ قرشا وبناء على البيانات التي جمعها بنفسى كانت إيرادات الضرائب المباشرة كما يلي ^(١) :

(١) كان ذلك في سنة ١٢٥١ من التقويم القبطي ، (وصحتها ١٥٥٢) . وهنا التقويم هو الذى تأخذ به مصر في الشؤون المالية ، وتشمل السنة المشار إليها ، المدة الواقعة بين أول سبتمبر ١٨٣٥ وأول سبتمبر ١٨٣٦ .

ضريبة الأرض (الميرى)	٣٢٠.٠٠٠ كيس
الغرضة (فرصة الرؤوس)	» ٦٠.٠٠٠
الجزية (على الادميين)	» ٩٠٠
عشور النخيل	» ٦.٠٠٠
ضريبة أنوال التسميج	» ٢٠.٠٠٠
المجموع	٤٠٦.٩٠٠

وكان دخل الضرائب غير المباشرة في السنة ذاتها على النحو التالي :

إيرادات جرك بلاق	٧٣١٩ كيسا
» » دمياط	» ١٥٦٤
» جركى الإسكندرية ورشيد	» ٦٠٢٥
» جرك مصر القديمة	» ١٥٢٥
» » السويس	» ٣٦٢٠
	٢٠٣٥٣

عوائد وكالات الصابون	١١١ كيسا
عوائد التزام التبذ والمشروبات الروحية	٣٣٠٠ كيس
» » سيد السمك في بحيرة النزلة	» ٢٨٠٠
» » السمك في بلاق ومعارض الوحوش والحواة	
في رشيد	١١٢٠ كيسا
عوائد التزام الملح	٣٣٠٠ كيس
ضريبة على العبيد عند إدخالهم إلى مصر	٤٠ كيسا
» » العودا في الإسكندرية	» ٥٢
» » تصدير ملح النوشادر	١٠ أكياس
عوائد على التزامات صغيرة مختلفة (أبالتو) في المحلة الكبرى	١٤ كيسا
(عوائد القواسة) على البضائع الواردة من الوجه القبلي والمصدرة إليه	» ٨٠
عوائد دلالة تحصل من الدلائن في القاهرة	» ٦٢١
عوائد وكالات الجلايين وتحصل من التجار الذين يفدون من بلاد الزنوج	» ١٥٥

عوائد السنامكى والقرفة	٢٦١	كيس
عوائد على البلح	٤٥	»
عوائد على البوص (الذاب)	٣١	»
» » الدالين بالإسكندرية	١٠٠	كيس
» » الصائغين بالإسكندرية	٢٧	كيسا
» » التزامات صغيرة مختلفة (أباتو) في الإسكندرية ورشيد	٣١٧	»
إيرادات المخازن العامة في المحمودية	٣٥	»
ضريبة على المواد الغذائية المستهلكة في القاهرة (١)	١١٥٠٠	كيس
» » » » الإسكندرية ودمياط ورشيد	٨٧١٢	كيسا
عوائد على المواشى الواردة إلى القاهرة (٢)	١١٥٠	كيسا
» » » » الأسكندرية	٦٠٠	كيس
» استغلال النظرون	٤٩٠	كيسا
المجموع	٥٥٢٢٤	»

مما تقدم يتبين أن البن والنيلة يخضعان لاحتكار مزدوج ، إذا احتفظت الحكومة لنفسها بحق بيعهما في داخل البلاد وخارجها .

ويبلغ مقدار ما يستهلك سنويا من البن ثلاثة عشر ألف قنطار ، منها ستة آلاف تستهلكها القاهرة ، والباقي تستهلكه الإسكندرية والأقاليم .

وقنطار البن الواحد يكلف الباشا حوالى ١٤٠ قرشا ، ولكنه يبيعه بمبلغ ٤١٢ قرشا ، ومن ثم تربح الحكومة ٢٧٢ قرشا في كل قنطار ، وبذلك تبلغ الأرباح من احتكار البن في الداخل ٧٠٧٢ كيسا .

وكذلك تستهلك مقادير كبيرة من النيلة لأن الملابس الزرقاء شائعة الاستعمال ، وبخاصة بين الطبقات الفقيرة من السكان ويتضح من البيانات التى قدمتها لى الإدارة التى تشرف على بيع هذه المادة ، أن متوسط ما تستهلكه البلاد في السنة ٨٦ ألف أقة من النيلة ، وتباع بسعر

(١) قيمة هذه الضريبة ثمانية عشر قرشا عن إردب القمح وخمسة عشر عن إردب الفول أو الشعير .

(٢) عوائد المواشى ثلاثة تروش عن الرأس الواحد من الضأن و ٣٥ قرشا عن الجاموسة و ٦٢ قرشا عن البقرة وخمسون عن الجمل .

٦٨ قرشا ، أى بربح قدره ٣٨ قرشا فى الأتة الواحدة ، وبذلك يحصل الباشا من احتكار النيلة على ٦٥٣٨ كيسا .

وهذا ما يمكن أن يسمى إيرادات الدولة الثابتة ، غير أننا إذا شئنا تكوين فكرة صحيحة عن موارد باشا مصر وجب أن نضيف إلى الأرقام السابقة أرباح الحكومة من جميع السلع التى يبتاعها التجار لتصديرها . وهذه الأرباح غير ثابتة بطبيعة الحال ، إذ أنها تتوقف على ارتفاع وانخفاض الأسعار التى تباع بها حاصلات مصر المختلفة فى أهم الأسواق الأوربية . ولإعطاء فكرة تقريبية عن الأرباح التى يجنيها الباشا من نظام الاحتكار ، سنتخذ عام ١٨٣٦ مثلا ، ثم نحاول معرفة الفرق بين الأسعار التى اشترى بها الباشا والأسعار التى باع بها ، أى الأرباح الصافية التى عادت على الحكومة .

ثمن البيع بالقروش	ثمن الشراء بالقروش	صافى الأرباح بالقروش
الحنطة ١٩٤٢٦ (إردبا)	٩٩٠٧٢٦	٦٩٩٣٣٦
الفول ١٤٧٢٤ »	٨٠٩٨٢٠	٣٥٣٣٧٦
الشعير ٢٤٩٥٧ »	١٥٧٢٣٩١	٥٩٨٩٦٨
الأرز ١١١٩٢ »	٣٥٤٧٨٦٤	١٣٩٩٩٠٠
القطن ١١٠١٤٠ (بالة)	١٠٧٠٢٩١٢٠	٤٨٦٤٩٦٠٠
الصمغ العربى ١٥٣٣١ (قنطارا)	٣٢١٧٤٨٠	٧٦٦٣٧٥
بنز السكندران ٢٧٢١٧ (إردبا)	٢٩٩٣٨٧٠	١٦٣٣٠٢٠
نيلة ٨٤٦١٦ (أقة)	٥٥٨٤٦٥١	٣٣٨٤٦٤٠
أفيون ٨٦٤٢ (أقة)	١١٦٦٦٩٣	٨٦٤٢٠٠

المجموع ٦٨٥٦٤٠٠٠

أى ما يبادل ١٣٧١٢٨ كيسا

ولو أردنا الآن تلخيص مختلف أبواب الإيراد التى أوردناها فى البيانات السابقة لوجدنا أن :

حصول الضرائب المباشرة	٤٠٦٩٠٠	كيس
» » غير المباشرة	٥٥٢٢٤	كيسا
» احتكار التبغ	٧٠٧٢	»
» » النيلة	٦٥٣٦	»
صافي أرباح الساع المبيعة للتصدير	١٣٧١٢٨	»
المجموع	٦١٢٨٦٠	»
أى ما يعادل	٣٠٦٤٣٠٠٠	قرش

وفي السنوات التي تفتش فيها التجارة ، وتباع فيها المحصولات بأثمان عالية ، ويسهل تعريفها ، يمكن تقدير الإيرادات التي يحصلها الباشا من مصر بمبلغ ١٥٣٢١٥٠٠ ريال . ولست أجهل أن هذا الرقم لا يتفق وما تقدر به إيرادات الباشا عادة ، كما أنى لأجهل أن كثيرا من الناس يصلون في تقديرها إلى عشرين مليوناً من الريالات ، وإلى اثنين وعشرين في بعض الأحيان ، ولكنى أعتقد أن أولئك الذين يقدرون إيرادات الحكومة المصرية هذا التقدير السخى ، لم يكلفوا أنفسهم مشقة القيام بما قمت به من أبحاث دقيقة . وهذا الفرق الكبير الذى بينته ، لا يلبث أن يضؤل إذا أضيف إلى إيرادات مصر ما تحصله من سوريا وجزيرة كريت . وقد قدرت إيرادات سوريا في المذكرة الموجزة التى تشرفت برفعها فى العام الماضى إلى حكومة القيصصر عن هذه الولاية ، بما يقرب من ١٣٠ ألف كيس . أما إيرادات جزيرة كريت المثبتة فى ذيل تلك المذكرة ، فقد بلغت ٧٧٩٧ كيساً فى عام ١٨٣٢ ، ومن المحتمل أن تكون قد زادت الآن ، فليس من شك فى أن هذه الجزيرة تسير فى طريق الرقى والتقدم . وبذلك تكون :

إيرادات مصر	٦١٢٨٦٠	كيسا
» سوريا	١٣٠٠٠٠	كيس
» كريت	٧٧٩٧	كيسا
المجموع	٧٥٠٦٥٧	»
أى	٣٧٥٣٢٨٥٠٠	قرش
أى ما يعادل	١٨٧٦٦٤٢٥	ريالا

ولما كانت جميع إيرادات سوريا وكريت تبطلها المصروفات المحلية ، فقد استحال على إدراجها ضمن المصروفات العامة ، وهى الموضوع الذى سوف أتناوله فى الفصل التالى ، ووجدت من واجبي ألا أدخل فى الحساب سوى الأرقام الخاصة بإيرادات مصر وحدها ، إذ

أن الغرض من ذلك الحساب إنما هو عقد موازنة بين إيرادات الباشا ومصروفاته .

المصروفات العامة

لما كنت قد اعتمدت في تقدير إيرادات الحكومة المصرية على مصادر محترمة ، كما رجعت في بعض الأحيان إلى وثائق موثوق بصحتها ، فإني أعتقد أن ما قدم إلى من بيانات في هذا الصدد قد روعى فيه أقصى ما يشده الإنسان من دقة في حساب من هذا النوع . وكنت أود لو استطعت أن أقول ذلك عماقت به من بحوث في شأن المصروفات العامة ، وهي موضوع هذا الفصل ، غير أن الاضطراب الذي يسود الإدارات الحكومية ، وعدم السير على طريقة واحدة في دفع الأموال إلا في النادر من الحالات ، والمصروفات الاستثنائية والطارئة التي لا يقف عليها المرء مهما بلغت دقته في البحث والتحري ، كل هذه الأمور تجعل مهمة الباحث على جانب كبير من المشقة ، حتى إنه ليضطر في كثير من الأحيان إلى أن يقنع بتقديرات تقريبية .

وإنه لمن دواعي الفخر لدى ، أنى نجحت على الرغم من ذلك في الحصول على بيانات كافية عن أهم الأبواب في ميزانية المصروفات ، وعندى أن الجدول المرافق جدير بأن يكون موضع عناية كبيرة ، ذلك بأن المركز المالي لأية دولة ، لا يمكن الحكم عليه إلا بالموازنة بين إيرادات تلك الدولة ومصروفاتها .

ميزانية الجيش النظامي من مشاة وفرسان ومدفعية .

وتشمل مرتبات الجنود وجرايتهم وكسائهم	٢١٢ر٠٠٠	كيس
أجور للبدو وغيرهم من الجنود غير النظاميين	٤٤ر٠٠٠	»
ميزانية البحرية وتشمل مرتبات البحارة ، وجرايتهم وكسائهم .	٢٧ر٢٠٠	»
أجور العمال في ترسانة الإسكندرية وجرايتهم وكسائهم	٩ر٦٧٨	كيسا
مصروفات الترسانة في شراء المعدات اللازمة لها	٨ر٨٢٢	»
ذخائر حربية للأسطول ونققات إصلاح السفن	٤ر٨٠٠	كيس
مرتبات الموظفين المدنيين	٣٨ر٥٠٧	أكياس
إتاغات لزوجات الموظفين المتوفين وأبنائهم	١٧ر٨٠٠	كيس
هبات ومنح لأشخاص مختلفين	٣ر٦١٥	كيسا

نققات المائدة والإضاءة للباشا وأسرتها في الإسكندرية والقاهرة	١٨٠٠٠ ر	كيس
نققات ملابس الباشا وأسرته وتشمل أثمان الملابس		
التي توزع على رؤساء البدو ومشايخ البلاد	٢٨٠٠٠ ر	كيس
مصرفات ثرية لبلاط الباشا	٣١٢٩ ر	كيسا
كبير المهندسين يتناول سنويا لصيانة المصانع		
والقصور وغيرها من المباني العامة في القاهرة	٢٠٠٠ ر	كيس
ميزانية ديوان المدارس .	٣٠٠٠ ر	»
الجزية السنوية التي تدفع للباب العالي عن مصر وسوريا وكريت	٣٤٠٠٠ ر	»
نققات قوافل الحجاج	٢٠٠٠ ر	»
« عمولة » تدفع في أوروبا وتبلغ كل عام	٦٠٠٠ ر	»
المجموع	٥٦١٧٥١ ر	كيسا
وزيادة على ذلك تقوم « الرزنامة » أو إدارة إيرادات مختلف الأفراد بدفع المبالغ الآتي بيانها :		
الحساب السابق	٥٦١٧٥١ ر	كيسا
إلى الملزمين القديما عوضا عن العشر الذي كانوا يحصلونه		
من القرى	٤٠٠٠ ر	كيس
إعانات لمختلف الأفراد تعويضا لهم عن		
الإيرادات التي كانت لهم في القرى ثم اقتطعت منهم	٣٠٠٠ ر	»
إعانات منحت لعائلات مختلفة أخنى عليها الله	٣٥٠٠ ر	»
معاشات منحت للمعجزة من الجنود النظاميين	٣٢٨ ر	كيسا
معاشات منحها السلطان العثماني طائفة من الفقراء بطلاق		
عليهم اسم « دعاء حية » واحتسبت على إيرادات مصر	١١٤ ر	»
إعانات للمساجد عوضا عن أراضى الرزق التي استولت		
عليها الحكومة ، والتي كانت مخصصة لصيانة المساجد وغير		
ذلك من الأعمال الخيرية	٢٠٥٨ ر	»
المجموع	٥٧٥٧٥١ ر	»
أى	٢٨٧٥٠٠ ر	قرش
أى ما يبادل	١٤٣٩٣٧٧٤ ر	ريالا

وبالموازنة بين أبواب الإيرادات وأبواب المصروفات نجد أن :

إيرادات مصر	٠٠٠ ر ٤٣٠ ر ٣٠٦ قرش
مصروفاتها	» ٥٠٠ ر ٨٧٥ ر ٢٨٧
أى أن هناك فائضا قدره	» ٥٠٠ ر ٥٥٤ ر ١٨

ولكن إذا قدرنا أن بعض أبواب المصروفات كنفقات الحرب في الحجاز وإنشاء قناطر على النيل ، ونفقات أخرى غير ذات بال ، لم تدرج في الجدول السابق لعدم توافر البيانات المضبوطة عنها ، استطعنا أن نؤمن بأن الفائض الذى أشرنا إليه لا وجود له ، وأن أقرب الفروض إلى التصديق هو أن هناك توازنا بين إيرادات الباشا ومصروفاته . بل إنى لأذهب إلى أبعد من ذلك ، فلا أتردد فى أن أصرح برأى ، وهو أنه لولا استغلال إيرادات سوريا فى دفع مرتبات الجنود المسكرين بها ، وفى إزالة بعض الأعباء الثقيلة عن عاتق المالية المصرية ، لمجزت حكومة مصر عن تدير شئونها .

الخاتمة

بعد أن استعرضت حالة مصر من حيث ثروتها العامة على اختلاف مواردها ، ومن حيث نظامها الإدارى ، وما بها من مدارس ، وما لها من قوات عسكرية ، أرجو أن يسبح لى بإلقاء نظرة خاطفة على موقف هذه البلاد فى الوقت الحاضر ، فهى جديرة بما تثيره من اهتمام ، لما يتصل بها من ذكريات تاريخية ، وللدور السياسى الذى قد تلعبه فى المستقبل القريب .

على أننى لست من المعجبين بمحمد على ، أما حكومته التى تتسم بالقسوة والأثرة والحرص على المال ، فتستحق جميع ما يوجه إليها من ضروب الطعن والتجريح على يد كثير من الكتاب ، غير أن أولئك القادحين أنفسهم لا يستطيعون أن ينكروا على عهد على أنه أقر النظام فى بلاد كانت مسرحا للفوضى إلى حد لا يطاق ، كما أشاع الأمن فى جميع الأرجاء . وربما كانت حوادث القتل والسرقة فى مصر الآن أقل منها فى أكثر الدول الأوربية حضارة ، حتى غدا فى مقدور أى فرد فى الوقت الحاضر أن يجوب البلاد ، ويسافر بطريق النيل إلى إقليم سنار ، ويمتاز سوريا من جميع مناحيها ، دون أن يتعرض لأقل الأخطار . ومنذ عهد قريب ، ذهب بعض السائحين ، بل وبعض السيدات الأوربيات ، لزيارة آثار بلاد

العرب وتدمر ، أما في السنوات الأولى من حكم محمد علي ، فكان من الضروري إرسال حرس من خمسمائة فارس ، لمراقبة أمثال هؤلاء في زيارة الأهرام ، التي لا تبعد عن القاهرة بأكثر من ساعتين .

وكل من يعرف البدو ، وما ركز في طباعهم من ميل إلى النهب والسلب ، لا يسمه سوى الاعتراف بأن النتائج التي أمكن الحصول عليها في هذا الشأن كانت باهرة . أما من حيث الإدارة ، فليس في مقدور المرء كذلك أن ينكر أن محمد علي لم يأل جهداً في العمل على إنشاء نظام ثابت مستقر ، غير أنه ليس هناك ما يدعو إلى الدهشة إذا تعددت أخطاؤه ، ذلك بأنه لم يجد أمامه مثالا يحتذيه ، سوى النظام المتبع في تركيا ، وحكومتها دون ريب من أسوأ حكومات العالم ، هذا إلى أن الزهيد قد بلغ منها مبلغاً حال بينها وبين الاسترشاد بآراء الأوربيين .

وكانت مصيبتة الكبرى ، أنه لم يجد بين خاصته شخصاً واحداً سوى ابنه ، يستطيع معاونته معاونة حقة .

وقد اعتقد الباشا أنه مضطر تحت ضغط الظروف السياسية إلى أن يعهد بكل الوظائف العامة إلى الأتراك ، وأقل ما يوصف به هذا التصرف ، الذي أملت به الضرورة على ما يظن ، أنه كارثة .

ومن السهل الإفاضة في الحديث عن أخلاق الترك باعتبارهم أمة ، غير أن ذلك يبعد في كثيراً عن موضوعي الأسلي ، لذلك أكتفي بأن ألاحظ أنه ليس من النادر أن نجد في الطبقات الدنيا من المجتمع التركي ، بين العمال والصناع ، بله التجار ، أناساً يتسمون بالاستقامة وسلامة النية . أما الأتراك القيمون في مصر فمن خثالة القوم ، إذ يفدون إلى هذه البلاد للحصول على وظائف يثرون عن طريقها ، ومن الممكن أن يقال عنهم إن فيهم كل ما في جنسهم من نقائص ، وليست لديهم فضيلة واحدة من فضائله . فهم جميعاً ، عدا القليل منهم ، أقرب إلى أن يكونوا أفراداً لا يعتنقون أي مبدأ نبيل ، وليست لديهم ذرة من الأدب ، لا شرف لهم ، ولا استقامة عندهم ، ولا وطنية فيهم . ولما كان هؤلاء هم الرجال الذين اضطرت محمد علي إلى أن يضمهم على رأس فروع الإدارة المامة جميعاً ، فليس غريباً أن يضرب بمقاصده النبيلة عرض الأفق ، وأن تنفذ الأوامر المتسرة أو الصارمة تنفيذاً يجاوز الحد في شدته . وقصارى القول ، إن الواجب يقضى باعتبار جميع موظفي الدولة ، كل في دائرة اختصاصه ، مسئولين عن أشنع ضروب الإسراف ، وأبشع أعمال العسف والظلم .

وابن العرب بصفة عامة أحد من التركي ذكاء ، فهو يتعلم في سرعة وسهولة ، كما أنه لا يتصنع ولا يتعمل ، ولكن تموزه القدرة على التمييز ، فضلا عن أنه دائماً في حاجة إلى الإرشاد والتوجيه ، وإذا ترك شأنه ، فلن يقتصر الأمر على أنه يعجز عن السير في طريق التقدم ، بل إن ما سبقت له معرفته لن يبقى في ذكرائه .

ولما كان أبناء العرب^(١) لم يشغلوا حتى الآن سوى الوظائف الثانوية ، سواء أكان ذلك في الجيش أم في الإدارة ، فإن من العسير أن تتنبأ بما تكون عليه حالهم إذا أسندت إليهم مناصب رفيعة . ولما كانوا قد رزحوا قروناً طويلة تحت وطأة الاستبداد ، وألجأتهم الضرورة إلى أن يصطنعوا الكذب والنفاق ، ولم يجدوا أمام أعينهم مثلاً يحتذونها سوى أولئك الذين ظلمهم ، ولما كانوا إلى جانب ذلك أشد تعصباً من أولئك الظالمين ، فأكبر الظن أن مصر ما كانت لتفيد شيئاً ، لو أن أبناء العرب تولوا حكمها بدلاً من الأتراك .

ولقد أدرك محمد علي ، أكثر مما أدرك سواه ، مدى افتقار مصر إلى الرجال القادرين على إدارة الأعمال ، وكان لهذا الاعتبار بصفة خاصة أثر في جميع ما اتخذ من وسائل لنشر التعليم في البلاد . وفي الحق إنه ليخيل إلى أن إحياء الشعوب التي دب فيها الفساد ، وما أكثرها الآن في بلاد الشرق ، أمر لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق التعليم . ومهما يكن التقدم الذي يحرزه المرء عن هذا الطريق بطيئاً إلا أنه دائم الأثر . ومن الواجب أن يكون المقام الأول للتربية والتعليم في الدول عامة ومصر خاصة ، كما يجب أن يلحق الصغار مبادئ الخلق الكريم ، وأن يحال بين الرذيلة ودور التعليم في غير هواة .

وربما كانت مصر أكثر بلاد الشرق استفادة من أوروبا ، فقد رأينا الباشا يلحق بخدمته ضباطاً برين وبحريين وأطباء وصيادلة ومدرسين وأصحاب مصانع وأرباب حرف ، ولكن يجب ألا يدور بخلد أحد أنه نشأ عن ذلك تقارب حقيقى بين مدنية الشرق ومدنية الغرب ، كما يجب ألا يظن ظان أن الأتراك مع اعترافهم بتفوق الأوربيين ، كانوا يرجون إليهم آيات التقدير وعرفان الجليل . وأكثر من ذلك أن الدين قد أوجد بين المسيحيين والمسلمين فجوة لن يستطيع سدها ، بل إن الباشا نفسه ليشاطر أمته أوهامها في هذا الصدد ، مع أنه أرقى بكثير من سائر أفرادها . فمحمد علي يتسامح مع الأوربيين ، ويكثر من استخدامهم ، لأنه يشمر بأنه لا يستطيع الاستغناء عما لديهم من ألوان العلم والمعرفة ، حتى إذا اعتقد أن رجاله من الترك وأبناء العرب صاروا قادرين على النهوض بالعمل وحدهم ، عمد إلى التخلص من

(١) كل ما ذكرته عن أبناء العرب لا يصدق إلا على من استقر بمصر منهم .

الأوربيين ، وهو أقر ما يكون عينا لأنه يضمن لهم في دخيلة نفسه المقت والازدراء^(١). وإذا كانت الصورة الأولى التي تنطبع في أذهان الأطفال يمكن إزالة بعض خطوطها أو طمس جميع معالمها ، أفما كان من المتعين أن نجد لهذا التغيير الواضح أمثلة بين أولئك الشبان الأتراك الذين تربوا في أوربا ، وصاروا يتكلمون الإنجليزية والفرنسية في طلاقة وذلاقة ، ووقفوا على مظاهر المدنية فاطبة ؟ ولكننا لم نجد من ذلك شيئا قط ، بل إن الجمهرة العظمى من الشبان الذين أمضوا في أوربا سبعة أعوام أو ثمانية ، عادوا إلى بلادهم وهم محافظون على كل ما ورثوه من فاسد العقائد ، حتى إنه ليتمكن أن يقال إنهم عادوا وهم أكثر تمسبا وأشد عداوة للأفرنج مما كانوا قبل رحيلهم إلى أوربا . وهذا صحيح ما دام الإسلام يقيم حاجزا يفصل بين أتباعه وأتباع الديانات الأخرى ، وطالما كان التركي يظل تركيا لا حظ له من المدنية على الرغم من كل ما يبذل من عناية للسير به في طريق الحضارة .

وقد عني السائحون الذين كتبوا عن مصر عناية خاصة بأن يرمموا صورة ليس أبشع منها لما تمخض عنه نظام الاحتكار ، ذلك النظام الذي اشتدت وطأته على الزراعة والصناعة والتجارة . وإنى لأعتقد عن حق وصدق ، أن نتائج هذا النظام لم تبلغ في أى بلد من بلاد العالم المدى الذى بلغت في مصر . ومع هذا فمن الواجب أن نمتدح بأن لمصر موقفا خاصا ، فالزراعة فيها مرتبطة برى الأراضى أوثق ارتباط ، كما أن صيانة الجسور والترع تستدعى تدخل الحكومة في حزم وقوة ، وهكذا نستطيع أن ندرك أن الحكومة التى كان عليها أن تتحمل بعض النفقات ، أرادت أن تقاسم الزارع أرباحه . وثم اعتبار آخر لم يفت الباشا — تأييدا لنظامه — أن يوليه حظه من العناية والتقدير ، ونمى بذلك ما جبل عليه ابن العرب من الكسل والتراخى ، فإذا ترك وشأنه دون أن يرغم على العمل ، فسوف يقنع بزراعة قليل من الذرة يقيم به أود أسرته تاركا ثلاثة أرباع أرضه بورا . على أن الأسعار التى حددها محمد على لشراء المحصولات لم تمكن الزارع من أن يسد نفقات الزراعة فحسب ،

(١) وإليك هذه القصة التى تكشف عما تنطوى عليه جوائح محمد على من كوامن العواطف . ذات يوم أخذ السيد « دروشتى » ، وهو قنصل عام قديم لفرنسا ، يعتب على الباشا لإثارة الإنجليز لإثارة لا خفاء فيه . فعاول محمد على في بادى الأمر أن يفهمه أن الإنجليز والفرنسيين لديه سواء ، غير أن لباجة « دروشتى » في بث شكواه أثارت غضب الباشا حتى انتهى به الأمر إلى أن يرفع عقبرته صائحا وفي حركاته ما يوحى بأن صبره قد عيل « ألا لعنة الله على من يحب أولئك أو هؤلاء » . وقد سمع مرة أخرى يقول « إننى لا أحب سوى نفسى وما يتفق ومصالحى » ، بل إننى لا أحب أبنائى أنفسهم ، إلا إذا كان من ورائهم خير » .

بل لقد كان في وسعه أن يحصل على إيراد معقول لقاء كده وكدحه إذا أدت إليه أثمان الحاصلات كاملة غير منقوصة . وما كانت الضرائب التي فرضتها الحكومة لتمبط بالفلاح إلى ما نراه عليه الآن من بؤس وضيق ، لو لم يعتمد كبار موظفي الحكومة وصغارهم إلى إرهاقه باتارات إضافية لحسابهم الخاص ، حتى أن من يحاول شفاء البلاد من أدوائها ، لن يجد في النهاية ، مهما أعاد البحث والتحليل ، سوى علة واحدة ، هي ما عليه موظفو الدولة من الجشع والانهلال الخلق .

على أننا لو رجعنا إلى ما ذكرته في باب الضرائب من بيانات ، لكان من السهل أن نقنع بأن في وسع الباشا أن يلغى أكثر من نصف الاحتكارات التي نظمها على التوالي دون أن يلحق موارد الخزانة ضرر يقام له وزن ، فالقطن والنبيلة والصمغ والأرز ، هي السلع الأربع التي تضمن للحكومة أرباحاً طائلة . أما المنتجات الأخرى ، فإن احتكار بيعها لا يعود على الخزانة إلا بمبالغ ضئيلة . وفي الحق إن أمراً نافهاً إلى هذا الحد ، لا يوازي ما يلقاه المرء في سبيله من عناء التضيق على التجارة وإثارة خواطر الناس .

وكثيراً ما يفخر الباشا ، كلما تحدث عن إراداته ، بأن لديه إلى جانب مصروفاته فائضاً قدره مائة ألف كيس ، مع أن الأجر لم يزد في سنوات الرخاء على أن تتعادل إيراداته ومصروفاته كما ذكرنا من قبل . وإذا كانت الأعمال العامة كثيراً ما يصيبها العطل والضرر ، فرد ذلك إلى اختلال الإدارة أكثر من أي شيء آخر . على أننا نرى الحكومة دائماً قادرة في نهاية الأمر على الوفاء بكل تعهداتها ، دون أن تلجأ إلى عقد قروض من الخارج .

ولا جدال في أن الجيش من أعظم المصائب التي منيت بها مصر ، فهو أبعد ما يكون عن أن يتناسب وعدد سكان البلاد ، فضلاً عن أنه يستنزف أكثر من نصف إيراداتها . وقد يتيح إقراض الجيش والأسطول لمحمد علي أن يخفف عن الشعب بعض أعبائه ، وأن يوجه نشاطاً أوفر إلى المشروعات العامة النافعة ، تلك المشروعات التي يعطلها عدم وجود المال في كثير من الأحوال ، ولكن من المشكوك فيه أن تسمح الحالة السياسية في يوم من الأيام بالوصول إلى مثل هذه النتيجة الموقرة ، ذلك بأن اضطراب موقف الباشا بسبب اتفاقية كوتا هية ، جعله ينظر إلى جيشه على أنه الضمان الوحيد لقوته وسلطانه ، وطالما كان مستقبلاً أسرته لم يوضع بشأنه نظام يكفله ، فليست هناك بارقة أمل في موافقته على تسريح جندي واحد من جنوده .

تقرير بورنج

(١) — جون بورنج John Bowring

كان الدكتور السير « جون بورنج » شديد الإعجاب بأراء صديقه الفيلسوف الإنجليزي « جري بنتام » Jeremy Bentham ، ومعروفا بالتزوع إلى المبادئ الجديدة ، وبخاصة منذ تولى الإشراف على تحرير « مجلة وستمنستر » Westminster Review في عام ١٨٢٥ ، إذ شرع ينادى على صفحاتها بتأييد حرية التجارة وبالإصلاح النيابي وتحرير الكاثوليك ونشر التعليم بين الطبقات الشعبية . وقد جاوزت شهرته حدود بلاده ، فمنحته جامعة « جروننجن » Groningen إجازة الدكتوراه في القانون ، عندما زار هولندا في عام ١٨٢٨ .

وبعد ذلك بسبع سنوات ، صار نائباً عن « كيلمارنوك » Kilmarnock في مجلس العموم ، وما هو إلا عام واحد حتى عين رئيساً للجنة أرسلت إلى فرنسا ، لبحث العلاقات التجارية بينها وبين إنجلترا . ثم سافر إلى كل من سويسرة وإيطاليا والشام ومصر وبعض الإمارات الألمانية للقيام بمثل تلك المهمة ، ورفع إلى البرلمان الإنجليزي تقارير شاملة بنتائج ما قام به من بحوث . ولما كان بورنج قد خسر المعركة الانتخابية في عام ١٨٣٧ فقد ظل بعيداً عن البرلمان مدى أربعة أعوام ، لم تكد تنقضي حتى عاد إليه في عام ١٨٤١ نائباً عن « بولطن » Bolton . وبقي منذ ذلك الحين يستمتع بمقعده النيابي إلى أن عين في عام ١٨٤٩ قنصلاً لدولته في « كانتون » ببلاد الصين . وبعد أن شغل هذا المنصب أربع سنوات ، رفع إلى مرتبة البارونية في عام ١٨٥٤ ، وعين في السنة نفسها حاكماً على « هونج كونج » . وفي العام التالي زار سيام ، لمقد معاهدة تجارية مع ملكها ، ثم اعتزل العمل بعد خمس سنوات ومنحته الحكومة معاشاً ، غير أنه لم يلبث أن عين في عام ١٨٦١ ، « قوميسيراً » لبحث العلاقات التجارية بين إنجلترا ومملكة إيطاليا الناشئة ، وكان هذا آخر عمل عهدت به الحكومة إليه . ومع أن الرجل كان إذ ذاك في حدود السبعين ، فقد كانت ما تزال لديه بقية من نشاط ، تنأى به عن حياة الدعة والخمول ، ومن ثم قبل أن يكون وزيراً مفوضاً ومبعوثاً فوق العادة لحكومة « هوائي » في أوربا ، واستطاع بصفته هذه أن يعقد عدة

معاهدات مع بلجيكا وهولندا وإيطاليا وأسبانيا وسويسرة . غير أنه كلما تقدمت به السن ، فترت همته وساءت صحته ، حتى جاء اليوم الذى نفذ فيه الزيت وخبا السراج ، وشهدت « كليرمونت » Claremont ، قرب « إكستر » Exeter ، ذلك الرجل وهو يلفظ آخر أنفاسه فى ٢٣ نوفمبر ١٨٧٢ ، كما شهدته قبل ذلك بثمانين عاما يستروح ، فى ١٧ أكتوبر ١٧٩٢ ، أول نسمة من نسيمات الحياة .

وجل ما يمتنينا من سيرة بورنيج أنه قدم إلى مصر فى عام ١٨٣٧ ، موفدا من قبل حكومته ، لوضع تقرير عن حالة مصر فى ذلك الحين ، وما ينتظر أن تكون عليه فى المستقبل ، وقد أظهر منذ قدومه نشاطا واسع المدى ، واضعا نصب عينيه أن يؤدى المهمة الموكولة إليه على أحسن وجه مستطاع . لذلك عكف على جمع المعلومات والإحصاءات ، عن « أهل البلاد ومنتجاتها الزراعية والصناعية ، وعن إيراداتها ومصروفاتها ، وعن عرفها التجارى وحالة التشريع فيما يتصل بالأشخاص والممتلكات ، وعن مدى تقدم أهلها من حيث التربية والتعليم ، وبعبارة أوجز ، عن جميع ما يمكن أن يتناوله الإحصاء من مسائل تؤثر فى نمو موارد البلاد بطريق مباشر أو غير مباشر » وقد اعتمد « بورنيج » فى ذلك على السلطات المحلية ، فاتصل بكثير من موظفى الحكومة وطينين وأجانب واستطاع أن يحصل منهم على تقارير ضافية ، وإحصاءات وافية ، وبيانات شافية . ولم تقف جهوده عند هذا الحد ، فقد حصل على بيانات وإحصاءات أخرى كثيرة من القنصلين الإنجليزيين « كامبل » Campbell القنصل العام ، و « ثوربورن » Thurburn قنصل الإسكندرية ، وفضلا عن ذلك فقد استطاع مقابلة السائح الإنجليزى « آرثر هولرويد » Arthur Holroyd ، عقب عودته من رحلته الطويلة فى السودان ، وعرف منه الشيء الكثير عن الرق والنخاسة فى ذلك القطر الفسيخ ، كما تمكن من الاتصال بأكثر قناصل الدول الأجنبية ، والانتفاع بما يعرفون عن أحوال مصر وشؤونها .

وكان أهم ما حصل عليه بورنيج من أولئك القناصل والموظفين والسائحين ، إحصاءات وبيانات ، قدمها إليه « كامبل » عما أنتجته البلاد من الثلات الزراعية فى عامى ١٨٣٠ و ١٨٣٤ ، وما أنتجته إقليم الفيوم من القلال فى عام ١٨٣٢ ، وعن محصول الحرير فى عام ١٨٣١ - ١٨٣٢ وكذلك عام ١٨٣٣ ، وعن مقدار ما استخرج من الروم فى عام ١٨٣١ . ولم تقف مساعدات « كامبل » عند هذا الحد ، فقد زود « بورنيج » بمعلومات كافية عما أنتجته معامل ملح البارود فى عامى ١٨٣٢ و ١٨٣٣ ، وبيانات وافية عن الصناعة المصرية فى عام ١٨٢٩ ، والميزانية فى عام ١٨٣٣ وكذلك عن عدد الجيش ومدى انتشار الطاعون فى مختلف السفين .

أما القنصل الإنجليزي « ثوربورن » فقد أمدّه بإحصاء عن تجارة دمياط في عام ١٨٢٣ ، وبيانات عن الواردات والصادرات في ١٨٢٤ ، ١٨٢٦ ، ١٨٢٨ ، كما قدم إليه في ١٢ يناير ١٨٣٨ تقريراً شاملاً عن تجارة مصر الخارجية .

واستطاع « بورنج » إلى جانب ذلك أن يحصل من المستر « جالوى » Galloway على إحصاء عن البحرية ، وتقرير عن حوض الإسكندرية ، ومن « جيمس تريل » James Traill على قائمة بما أدخلت زراعته في مصر من صفوف الأشجار والنبات منذ ١٨٣٠ ، ١٨٣١ ، ومن « كلوت » بك على تقرير عن الخدمة الطبية ، ومن مختار بك على تقرير عن التربية والتعليم ، ومن المسيو « لينان » على بيانات تفصل بإنشاء القناطر الخيرية ، ومن المستر « هولرويد » على تقرير خاص بتجارة الرقيق ، ومن السلطات المحلية على قائمة بأثمان المواد الغذائية في القاهرة .

وفضلاً عن هذا كله فقد حصل على تقرير من الصناع « الميكانيكيين » الإنجليز الذين يعملون في مصانع الباشا ، كما حصل على قائمة تكاد تكون كاملة بالمطبوعات التي ظهرت في القاهرة ، وقائمة أخرى بأثمان الكتب المطبوعة .

ومع هذا فإن « بورنج » لم يشأ الاكتفاء بكل ما زوده به أولئك وهؤلاء ، بل رأى أن يجمع بنفسه كل ما يستطيع جمعه من بيانات خلال تجواله في أنحاء البلاد، بين الإسكندرية على شاطئ البحر الأبيض وأسوان عند حدود النوبة . وقد انتهز فرصة وجوده بالشعر الإسكندري ، وزار الترسانة (دار الصناعة) والمستشفى البحري ، وفي أثناء سفره إلى القاهرة عن طريق ترعة المحمودية والنيل ، زار العطف ، وجمع بيانات وافية عن تلك التربة ، ولم تعوزه الوسائل للدراسة أحوال الزراعة ومراكز الإنتاج والصناعة في الدلتا ، فقد عرف الكثير عن مضارب الأرز في رشيد ، ومنازل القطن في قليوب وشبين والحلة الكبرى وطنطا وميت غمر والمنصورة ودمياط ودمهور وفوة ، ومعامل النيلة في شبرا و قليوب ، وزراعة شجر التوت في وادي الطميلات وإنتاج الحرير في منوف والمنصورة ومديريات الغربية والشرقية والقليوبية والجيزة ، وزراعة القطن في أكثر جهات الوجه البحري . وفي أثناء وجوده بالقاهرة زار مصانع الأسلحة في ترسانة القلعة والحوض المرصود وبلاق ، كما زار معمل ملح البارود في مصر القديمة ، وحدائق إبراهيم باشا في جزيرة الروضة ، وقد نالت هذه الحدائق إعجاب « بورنج » حتى أنه طلب إلى المشرف عليها ، وهو « جيمس تريل » الإنجليزي ، أن يقدم إليه تقريراً مسهباً عن النباتات المختلفة التي جلبها إبراهيم باشا إلى هذه

الحدائق ، من شتى بقاع الأرض ، منذ أنشائها في عام ١٨٣٠ ، وما أسفرت عنه زراعتها من نتائج . فقدم إليه « تريل » التقرير المطلوب في ٩ فبراير ١٨٣٨ ، عما أجرى من تجارب ، لا في حدائق الروضة وحدها ، بل وفي جهات القطر المصري بأجمعه . وكذلك زار « بورنج » الماريستان ، كما زار المستشفى الجديد ، الذي أشار كلوت بك على الباشا بإنشائه في الأزبكية ، بعد أن نقل إليه عددا من مرضى الماريستان . ولم يفته أن يزور سوق الرقيق ، والمحكمة وكنائس القبط في جميع أنحاء القطر ، ومعمل البارود في جزيرة الروضة ، وعددا كبيرا من المدارس ، كمدرسة الهندسة ومدرسة الفرسان في الجزيرة ومدرسة المدفعية بطرة ومدرسة الطب البيطري ومدرسة الطب البشري ومدرسة الألسن والمدرسة الإنجليزية في القاهرة ، وكان ملحقا بها مدرسة أخرى للبنات تحت إشراف الأنسة « هوليداي » Holliday هذا عدا المدارس التي زارها في أثناء رحلته ، كمدراس حلوان ، وأسيوط ، وجرجا ، وقنا ، وإسنا . وفضلا عن ذلك كله فقد أولى الكتاتيب ومدارس الأقباط حظا من عنايته ، فزار عددا كبيرا منها في القاهرة والأقاليم .

وفي الفيوم ، ذلك الإقليم الذي اشتهر بأنه « حديقة البلاد المصرية » استلقت نظر « بورنج » كثرة ما هنالك من حقول الزيتون والحنطة والشعير ، كما مره أن يزور معملا للنيلة في مدينة الفيوم نفسها ، وعندما اتجهت به السفينة صوب النوبة ، كان من الأمور التي استرعت انتباهه انتشار زراعة الدخان في إقليم مصر الوسطى ، وكثرة مزارع القصب التي يملكها إبراهيم باشا جنوبي منفوط ، وقد شاهد زراعة النيلة والخشخاش في أسيوط ، أما في فرشوط وإسنا فرأى القمح وأشجار الدوم ، وكانت أكثر البلدان التي مر بها مرا كز اغزل القطن ، كبنى سويف والنيا وأسيوط وفرشوط ، أر لتجهيز النيلة كبنى سويف ، أو لتكرير السكر كاليرمون .

وإلى جانب ذلك استطاع « بورنج » في أثناء رحلة الصيد أن يجمع بيانات كثيرة عن تجارة الرقيق ، وعن الطريقة التي كانت متبعة في تجنيد الفلاحين . فقد شهد في جرجا وقنا وأسوان سفنا مملآ بالعبيد ، بعضها قادم من السودان ، وبعضها متجه صوب القاهرة ، كما رأى في فرشوط جماعة منهم يستريحون وسط أشجار الدوم ، تحت إشراف الجلايين . وقد رآه انتشار أسواق الرقيق في المدن الكبيرة ، أما التشويه الذي كان يحدثه الفلاحون في أجسامهم فرارا من الجندية ، كقطع أصابع اليد اليمنى أو فقء العين أو تحطيم الأسنان ، فقد عني « بورنج » بتدوين ملاحظاته عنه ، وبخاصة في مدينة أخميم .

غير أن « بورنج » لم يكن بالرجل الذي يقف جامدا إزاء ما يدور حوله ، مكثفيا بتسجيل

ما يراه أو يسمعه أو يقرؤه ، بل كان يبادر إلى اتخاذ موقف إيجابي ، حين تواتيه الفرصة وتنهياً لديه الوسيلة ، ولا كانت المشاهدات التي رآها بنفسه ، والبيانات التي جمعها من مصادر أخرى ، قد أظهرته على ما في سياسة مصر الداخلية من مواطن الضعف ، فقد رأى أن يلفت نظر الباشا إلى تلك المواطن ، مؤثراً أن يبدأ بموضوع الرقيق . وفي ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٣٧ ، ذهب مع « كامبل » لمقابلة الباشا ، في سراي ابنته أرملة الدفتردار بك ، (المتوفى سنة ١٨٣٣) ، ولكنه كان قد غادر المكان . فذهبا في مساء اليوم التالي ، واستقبلهما الباشا وهو يدخل « شيبوكا » بديع النظر جميل التنسيق ، تزينه قطع من الماس ، يخطف لألوانها الأبصار . وعلى « الديوان » ، حيث يجلس الباشا ، كانت علية السعوط ، مرصعة بالأحجار الكريمة . وكان الباشا يعلم بطبيعة الحال فيم قدم الزائران ، إذ أن « بورنج » كان قد أطلع سكرتير الباشا وترجمانه « أرتين بك » على الغرض من المقابلة . وكان « كامبل » البادي بالحديث في موضوع الرق والنخاسة . وقد كتب إلى اللورد « بلهرستون » في أول ديسمبر سنة ١٨٣٧ ، يقول إنه ذكر للباشا أنه لا يتحدث إليه في هذا الشأن بوصفه موظفا رسميا ، أي قنصلا عاما لحكومته ، وإنما يتحدث إليه باعتباره فردا عاديا ، يريد أن يعبر عما يخالج نفوس الشعب البريطاني من جراء صيد الرقيق في السودان ، وأنه يتكلم الآن بصفة ودية ، وفي مرجوه ألا يضطر إلى الحديث بصفة رسمية . وقد انحصرت مطالب « كامبل » و « بورنج » في ضرورة منع « الغزوة » في السودان ، ووضع حد لتوزيع الرقيق على الجنود بدلا من مرتباتهم . ويقول « بورنج » إن الباشا كان بادي التآثر ، يكاد الشرر يتطاير من عينيه ، كلما انطلقت الألفاظ من بين شفثيه ، كما كان يكثر من القبض بكلماته على سيفه الملقى على ركبتيه . وكان ذلك شأنه دائما إذا هاج خاطره أو ثار ثأره ، ولكنه لم يلبث أن غالب شعوره المكظوم ، فأخذ الهدوء يبدو على محياه ، حتى استحال غضبه بشرا وإيناسا ، فوعد بإجابة الطلب في اليوم نفسه ، كما وعد بأن يرسل إلى القنصلية الإنجليزية صورة من الأوامر التي سوف يصدرها . وقد بر بوعده ، وأرسل أرتين بك في اليوم التالي (أول ديسمبر) خطابا إلى « كامبل » يحوى ترجمة ما أرسل من التعليمات إلى خورشيد باشا حاكم سنار ، وذلك حتى يثبت الباشا للقنصل وللدكتور « بورنج » ، أنه كان مرتاحا لما أبدياه من روح طيبة . وقد تعددت بعد ذلك أحاديث « بورنج » مع محمد علي ، وتناولت مسائل كثيرة ذات شأن وخطر ، أعد بها « بورنج » قبيل سفره بيانا بعث به من الإسكندرية إلى بوغوص في ٤ مارس سنة ١٨٣٨ بناء على طلبه . ويتضح من مراجعة هذا البيان ، أن « بورنج » تحدث

إلى الباشا كذلك في ضرورة العمل على إزالة المساوى' المقترنة بنظام التجنيد في مصر ، فاقترح أن يكون التجنيد على أساس تعداد السكان ، فلا يؤخذ من جهة غير ما يتناسب وعدد أهلها ، ولا يطلب إلى جهة قدمت « حصتها » من المجندين ، أن تقدم عددا آخر ، فمن شأن هذا التوزيع العادل أن يبعث الطمأنينة في نفوس الفلاحين ، فيستقرون في قراهم ، ويقبلون على أعمالهم في الحقول إقبالا يكفل للإنتاج الزراعى البقاء والنماء .

وقد تحدث « بورنج » إلى الباشا كذلك في طريقة توزيع الأراضى ، وفي ضرورة العمل على تعديل تلك الطريقة . فهناك قرى لا تجد كفايتها من الأرض الصالحة للزراعة ، وقرى أخرى تزيد فيها الأرض على حاجة أهلها وطاقاتهم ، وليس أمامهم إزاء ذلك إلا أن يتركوها دون زراعة . والوسيلة إلى تصحيح هذا الوضع ، أن تعيد الحكومة مسح الأراضى ، مع إعداد بيان تقريبي عن عدد السكان في كل جهة من الجهات ، حتى يمكن توزيع الأرض توزيعا يكفل زيادة موارد الدولة ، ويحد من مساوى' الإدارة ، ويخفف أعباء الضرائب . وقد اقتضى الحديث عن الأرض والضرائب ، بحث الطريقة المتبعة في ضبط حساب الحكومة . فقد وجد « بورنج » ، عند مراجعة الدفاتر ، أنه لم يكن ثم نظام يكفل التوافق بين « جرانيل » ناظر المالية « وجرانيل » مرءوسيه ، بحيث يستطيع التحقق من صحة الحسابات ، ويتعذر العبث بها . فقد كان ينفق من الإيرادات على مختلف الشئون ، قبل أن تسلم إلى « الخزينة » العامة ، ومن ثم أصبحت بعيدة عن رقابة السلطة المركزية . هذا إلى ما كان يحدث من رصد إيرادات إقليم بعينه للإنفاق منه على مرفق خاص من مرافق الدولة . فقد كانت إيرادات مديرية الشرقية مثلا ، مخصصة للصرف على شئون المدارس ، وبذلك صارت هناك خزائن متعددة ، لا خزانة عامة واحدة ، وهو أمر كان له أثره السيئ في إدارة الشئون المالية . وقد تحدث « بورنج » إلى الباشا في هذا كله وفي ضرورة العمل على ضبط الحسابات العامة ، فسارع الباشا إلى تشكيل ديوان برئاسة حفيده عباس باشا ، شهدته أغلب النظائر ، وجيء بدفاتر حسابات الدولة ليطلع عليها « بورنج » .

وقد استبان « بورنج » أنه ليس في الشرق بأسره دولة تستطيع مجاراة مصر في ضبط حساباتها العامة ، غير أن المجال كان ما يزال مقسما لكثير من ضروب الإصلاح . لذلك عمد إلى كتابة تقرير موجز عما يقترحه من وجوه التعديل ، وكان أهم ما أشار به أن تعد ميزانية بالإيراد والنصرف قبل بداية العام وأن تودع « الخزينة » العامة جميع الإيرادات دون أن يستقطع منها شيء ، على أن يقوم ناظر المالية بتوزيعها على النظائر ، كل على قدر حاجته ، في

بداية كل شهر ، كما أشار بأن يمنع هؤلاء النظار من بيع أملاك الحكومة مهما كان نوعها ، وأن يكون لناظر المالية وحده حق التصرف في إيرادات الدولة ، وأن يقتصر عمل مراقبي الحسابات على المراجعة دون أن تسلم إليهم أموال يتصرفون فيها .

وكان مما اقترحه « بورنج » على الباشا كذلك إنشاء مصلحة تعنى بالمحافظة على الآثار القديمة ، حتى يكف الوطنيون والأجانب عن نقلها أو العبث بها . وقد طلب إليه محمد علي أن يعد مشروعاً لذلك ، فرفع إليه « بورنج » تقريراً اقترح فيه تشكيل لجنة من حاكم القاهرة ، ومدير ديوان المدارس ، وناظر الأشغال العمومية ، وناظر مدرسة الهندسة ، والمهندس الممارى العام ، وأربعة من قناصل الدول العظمى ، وغير هؤلاء ممن قد تدعو الحاجة إليهم ، على أن تعين هذه اللجنة من يقومون بزيارة الآثار ، وترفع تقارير سنوية عن حالتها وعن الوسائل التى تكفل المحافظة عليها ، كما اقترح أن يكون من حق هذه اللجنة تسهيل زيارة الآثار المصرية ، والتفتيش عنها طبقاً لما تراه ، وألا يتلف من الآثار إلا ما تصرح اللجنة بإتلافه ، وقد قدر بورنج لنفقات هذه اللجنة مبلغاً سنوياً يجاوز أربعمائة كيس أو خمسمائة .

ومن الملاحظات التى أبداه « بورنج » حاجة البلاد إلى زيادة العناية بنشر التعليم العام وذلك بإنشاء المدارس الابتدائية (أو مكاتب المبتدیان) ، إذ كان يرى أن تعميم التعليم الشعبى من شأنه أن يمكن الباشا من تشييد صرح حكومته على أمتس ثابتة ، ولكنه كان يرى فى الوقت نفسه ، أن هذه المدارس لن تستطيع أداء رسالتها ، إلا إذا عمل الباشا على تزويدها بالكتب الملائمة ، لأن الكتب التى نشرتها المطبعة الأميرية فى بلاق ، باللغتين التركية والعربية ، كانت تغلب عليها الصبغة العلمية ، ومن ثم عجزت المدارس الابتدائية عن الإفادة منها . وقد علل « بورنج » هذا التفاوت بين مستوى الكتب ومستوى التلاميذ ، بأن النية كانت منصرفة إلى خلق طبقة قليلة العدد ، يحظى أفرادها بأ كبر قسط من التعليم العالى ، أكثر من انصرافها إلى تزويد الجماهرة العظمى من أبناء الشعب بالتعليم الابتدائى ، ومن شأن هذه السياسة التى يعنىها نوع التعليم أكثر مما يعنىها مدى انتشاره ، أن تبلغ البلاد أقصى ما بلغه سواها فى هذا المضمار ، ولكن فى خطأ يعوزها الاتزان . ولعل أظهر مواطن الضعف فى تلك السياسة أنها تهدف — على ما قال « بورنج » — إلى اجتناء الثمار قبل النضوج ، وبدء الحصاد غب إنقضاء البذور .

وعلى الرغم من أن « بورنج » كان لا يستطيع الجرى على هذا السنن ، فإن ذلك لم يمنعه من

الجمهور بأن المدارس التي أنشأها الباشا كانت خيراً من المدارس التي أنشئت قبل عهده ، ولكنها لم تكن تبلغ مرتبة مثيلاتها في أوربا ، إذ كانت في أشد الحاجة إلى المدرسين الأكفاء والكتب اللائمة ، كما كانت العقوبات البدنية تجمع وسائل التربية وحفظ النظام بين جدرانها .

وإلى جانب التعليم ، تحدث « بورنج » إلى العاهل العظيم في موضوع المواصلات بين إنجلترا والهند عن طريق مصر ، وكان يؤثر الطريق البري المعروف (طريق الإسكندرية وتزعة المحمودية والقاهرة والسويس) على شق قناة بحرية ، تصل البحرين الأحمر والمتوسط وكان يرى أن استخدام هذا الطريق يدهو إلى استقرار الهدوء والسكينة في مصر ، ويدعم العلاقات بينها وبين بريطانيا العظمى ، كما يؤدي إلى زيادة رخائها وانتعاشها .

على أن « بورنج » لم يقف عند هذا الحد ، فقد تناولات أحاديثه نظام مصر الزراعي ، ونظام الاحتكار التجاري ، إلى جانب موضوعات أخرى ، كالجيش والبحرية والصناعة ، ونظام الحكومة ، وطبقات المجتمع من فلاحين وقبط ورك وبدو وعبيد ، وجاليات أجنبية من أرمن ويونان ومالطيين وغيرهم ، كما تناولات موضوعات شتى كالتمثيل القنصلي والبيوت التجارية وبخاصة في الإسكندرية ، وحالة الأمن والقضاء ، والأوبئة المنتشرة كالطاعون ، والخدمة الطبية ، وحقوق الملكية ووسائل الري ، ونظام الضرائب .

ولكن ماسر هذه المقابلات التي تعاقبت وتعددت ، وتلك المحادثات التي استطلات وتشعبت ، بين الباشا من ناحية ، « وبورنج » من ناحية أخرى ؟ وكيف اطمأن محمد علي — وما هو بالسادج الغرير — إلى رجل أجنبي ، قدم إلى مصر في زيارة عابرة ، حتى يطلعه على دفتار حكومته ، ويستكتبه التقارير في شتى المسائل ، ويستجيب لندائه ، في موضوع شائك دقيق ، كموضوع الرقيق ، ويستمع إلى آرائه ، فارغ البال ، مفتوح الأذنين ؟ ترى أكان إمام « بورنج » بالشئون المصرية هذا الإمام الشامل هو وحده السر في ذلك كله ، أم أن هناك عوامل أخرى كان لها أثرها وخطرها ؟ الحق أن « بورنج » ترك أثراً طيباً في نفس محمد علي منذ قابله للمرة الأولى . قال القنصل الفرنسي « كوشيليه » ، إن الباشا لم يلبث أن ذكر لبوغوص بك عقب هذه المقابلة « إنه لا يذكر أنه شاهد قبل الآن إنجليزياً تشيع فيه روح الرح ، وترتاح إليه النفس ، كما هو شأن الدكتور « بورنج » ، حتى لقد حسبه فرنسياً في بادئ الأمر » وفضلاً عن ذلك ، فقد حضر « بورنج » إلى مصر ، والباشا يفكر في إعلان استقلاله عن تركيا — وذلك شأنه كلما توترت العلاقات بينه وبين الباب

العالي — ولم يكن يعترض طريق الباشا سوى معارضة الدول ، وبخاصة إنجلترا وفرنسا . أما « بورنج » فكان يعتقد أن استقلال محمد علي ، بل وامتداد حدود دولته إلى شواطئ دجلة والفرات ، أمر لا غنى عنه لرخاء الأقطار التي تضمها إمبراطوريته من ناحية ، ولإستتباب الأمن في طريق مصر البري ، وطريق الإسكندرونة من الناحية الأخرى ، مما يؤدي في النهاية إلى انتشار التجارة الإنجليزية في بلاد الشرق . وقد أشار القنصل الروسي السام في مصر الكونت « ميدم » Medem ، في رسالة بعث بها إلى الوزير « نسلرود » من الإسكندرية في ٣٠ مايو ١٨٣٨ ، أن « بورنج » استطاع أن يحصل في أثناء رحلته في الشام ، على موافقة القنصل الإنجليزي في دمشق ، وزميله في بغداد ، على بيان بهذا المعنى ، رفع إلى البرلمان الإنجليزي ، بعد أن عمل « بورنج » بطريق غير مباشر على إبلاغ هذا البيان إلى الباشا ، مع تأكيدات قاطعة ، بأن في وسعه أن يعتمد على مساعدات « بورنج » في مجلس العموم عند عودته إلى بلاده . ويقول « ميدم » في الرسالة نفسها ، إن « بورنج » مازال بالقنصل الإنجليزي « كامبل » حتى استماله إلى جانبه ، وأقنعه بآرائه ، وظهر صدى هذه الآراء في تقارير القنصل مما أخرج موقفه إزاء حكومته . بل إن « ميدم » ليقول في رسالة سابقة ، بتاريخ ١٧ مايو ١٨٣٨ ، إن « بورنج » أتى في روع محمد علي ، أنه لا ينتظر قط أن تمارضه إنجلترا أو فرنسا معارضة جدية ، إذا انعقدت نيته على إعلان استقلاله ، بل إن تصريح الباشا من آن لآخر بما وطد عليه العزم ، من شأنه أن يهيء أذهان الدول الأوربية لقبول الخطوة الحاسمة .

ولم يكن غريباً ، وهذا موقف « بورنج » وتلك آراؤه أن يطعن إليه الباشا اطمئناناً بتعددت دلائله ، وأن يهيء له من ضروب المساعدة كل مايعينه على إنجاز ما هو بسبيله من كتابة تقرير ضاف عن مصر ، يرفع إلى البرلمان الإنجليزي .

ولكن أكانت مهمة « بورنج » في مصر مقصورة على إعداد هذا التقرير ، أم كان ثمة أغراض أخرى يبنى تحقيقها ؟ إن أقوال قناصل الدول ، الذين لم ينظروا بعين الارتياح إلى ما هنالك من وثيق الصلات بين محمد علي والدكتور « بورنج » ، خليفة أن تاقى شيئاً من الضوء ، يجلو غوامض هذا الموضوع . ففي ٨ مارس سنة ١٨٣٨ ، كتب القنصل النمساوي « لاورين » Laurin من القاهرة ، إلى البارون « شتورمر » Stürmer سفير النمسا في القسطنطينية يقول ، إن الإنجليز يصطنعون كافة الوسائل لجل محمد علي على أن يفعل شيئاً في صالح تجارة الهند ، وقد حاول « بورنج » من جانبه أن يقيم الدليل على مدى ما تفيده مصر

من وزراء النقل وغنى المسافرين ، واستطاع وكيل شركة الهند من ناحية أخرى أن يقدم إلى محمد علي مشروعا يرمى إلى إنشاء محطات بين القاهرة والسويس ، ولكن الباشا لم يستخ الحديث في هذه المسائل ، ولهذا كان يجيب « بورنج » إجابة لا تنفع غلته ، بل لقد بدأ الباشا يظهر الضجر من إلحافه ولجأته . وفي ٦ مارس ١٨٣٨ كتب القنصل الفرنسي « كوشيليه » إلى الوزير « موليه » Moïé ، ردا على رسالة يستوضحه فيها الأغراض التي يهدف إليها « بورنج » من وراء رحلته فقال ، إنه (أى القنصل) قدم إلى مصر ، وفي ذهنه صدى ما أعلنته بعض الصحف ، من أن غرض « بورنج » من زيارته ، إنما هو مكافحة النفوذ الذى تتمتع به فرنسا في مصر ، وكان يوسف فى الإسكندرية ، يابه من رجال السياسة وعضو سابق من أعضاء البرلمان ، وهو معروف بأن له آراء حرة تسبق عصرها . ويصف « كوشيليه » نشاط « بورنج » فيقول ، إنه قابل كل من كان فى وسعه أن يزيد معرفته بشئون مصر ، وقد استطاع أن يجتذب الباشا إليه ، بما توافر لديه من روح المرح والدعابة ، « حتى لقد حسبه الباشا فرنسيا » . وقال أيضا « تحدث « بورنج » إلى محمد علي فى كل موضوع ، واقترح عليه بعض الخطط ، وكان أول نجاح أحرزه وعد محمد علي بمنع جنده فى السودان من انتزاع المبيد عنوة اجتناء لأرباح خاصة من وراء بيعهم ، وتحريم توزيع الرقيق على الجنود بدل مرتباتهم » . على أنه كان لبورنج مسمى آخر — على ما ذكره القنصل الفرنسى — إذ منع الباشا استيراد الحبوب والجماعة تهدد البلاد . عند ذلك طلب « بورنج » إلى « كوشيليه » أن يؤازره فى مسعاه لدى محمد علي ، حتى يباح الاستيراد ولو إلى أجل معلوم وقد نجح المسمى ، وحدد الباشا مدة نهايتها ٢٥ فبراير ، ثم سمح بعدها إلى يوم ٢٥ مارس . وكذلك تحدث « بورنج » عما تستطيع البواخر الإنجليزية فى البحر الأحمر أدائه من خدمات ، لما أثرها فى تسهيل المواصلات بين مصر وأوربا ، كما تحدث عما تصيبه مصر من أموال ينفقها المسافرون عند اجتيازهم الأراضي المصرية ، وهم بين ثلاثمائة وأربعمائة فى الشهر الواحد . ثم شفع ذلك بأن طلب إلى الباشا العمل على تسهيل وسائل النقل فى الطريق الصحراوى ، بين السويس والقاهرة ، وفى النيل بين إسنا والإسكندرية . وقد ذكر « كوشيليه » أن « بورنج » استطاع إلى جانب ذلك كله أن ينتزع من الباشا وعدا بتعديل نظام التجديد ونظام الاحتكار ، كما رفع إليه عدة اقتراحات لتنظيم الشؤون المالية . ومع ذلك فقد كان « كوشيليه » يرى أن « بورنج » لم يوفق فى الحصول على شيء يفيد التجارة الإنجليزية ، « وكل ما استطاعت الحكومة الإنجليزية أن تجنيه من رحلة بورنج ، أنها

ازدادت يقيناً بأن لمصر أثراً أى أثر فى علاقاتها مع الهند ، ولهذا لم يعد هناك معدى عن الوصول إلى قرار نهائى فى شأن موقفها السياسى ، حتى تصيب إنجلترا بعض الزايا التجارية كإبطال الاحتكار أو الحد منه ، بفضل ما تبديه من عناية بأراء محمد على ، وتقدير لوجهة نظره . ومع هذا فسوف يكون لبعثة بورنج أثرها فى مساعدة الحكومة الإنجليزية على أن تزداد معرفة بحقيقة الموقف فى مصر ، حتى تتخذ إزاءها سياسة أكثر وضوحاً واستقراراً .

وعندما كتب القنصل الفرنسى هذه الرسالة فى ٦ مارس ١٨٣٨ ، كان بورنج ما يزال بالقاهرة ينتظر ورود الأمر الذى أصدره محمد على بإبطال صيد العبيد وتحريم بيعهم فى سنار ، ليعث به إلى البرلمان الإنجليزى . ويقول « كوشيليه » ، إنه لاشك فى أن « بورنج » كان يحفز به حب الخير والإنسانية للدفاع عن الرقيق « غير أن هذا الدفاع كان ينطوى على غرض سىاسى » ، ذلك بأن إنجلترا ظلت معنية بأمر الحبشة ، منذ سافرت إليها بعثة « سولت » Salt فوصلها القديم فى مصر ، للوقوف على مايجرى بها ، ومعرفة ما إذا كان من المستطاع إنشاء بعض مراكر للتجارة على شواطئها ، أو بدء علاقات تجارية معها . وفى العام الماضى (١٨٣٧) ، سلت أربعة آلاف بندقية إلى « كاسا » ، ويلقب نفسه بملك تيجرى ، ويحكم مقاطعة يسيطر بفضل موقعها على مدخل الحبشة ، وعلى هذا الرجل تعتمد إنجلترا فى فتح بلاده لتجارها . تلك هى الحقائق التى توضح السرفىما تبديه إنجلترا من اهتمام بشأن السود ، الذين تطلب محالفهم ، كما توضح السبب فى موقف المعارضة المستمرة ، الذى اتخذته المرة بعد المرة ، حيال مشروعات محمد على ، حتى تحول بينه وبين فتح الحبشة .

ومع أن « بورنج » لم يشر إلى مسألة الحبشة فى تقريره ، ولا فى خطابه إلى بوغوص بك بتاريخ ٤ مارس ١٨٣٨ ، فإن هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن محاولة التأثير فى الباشا حتى ينصرف عن فتح هذه البلاد ، كانت من الأغراض التى أوقد من أجلها « بورنج » إلى مصر .

وفى مارس ١٨٣٨ قفل « بورنج » راجعاً إلى بلاده ، وبعد عام كامل ، أى فى مارس ١٨٣٩ ، رفع إلى حكومته تقريره المشهور عن مصر وكريت & Report on Egypt & Candia ، وهو ذلك التقرير الضخم الذى نثبته تعريبه فى هذا الكتاب .

(ب) مصر التقرير

تقرير « بورنج » بين محفوظات . وزارة الخارجية البريطانية ، تحت رقم ٧٨ مجلد ٣٨١

من مجموعة وثائق تركيا ، (F.O. 78-381) ، وقد طبعته الحكومة الإنجليزية ، وقدمته إلى مجلس البرلمان في عام ١٨٤٠ ، وكان اعتمادنا عند ترجمته على صورة شمسية للنسخة المطبوعة وهذه الصورة مخنونة بمكتبة جامعة فؤاد الأول بالقاهرة .

(ح) موضوعات التقرير

. نظرة عامة : عيوب الإحصاءات في بلاد الشرق — عيوب الإحصاءات عامة —
الوثائق الواردة في الملحق — آراء متناقضة عن مصر وحكومتها — أهمية مصر وسوريا
من الناحية التجارية — الموقع الجغرافي — عدد السكان — التقاليد الإسلامية تنب في سبيل
تعداد السكان — محاولات الباشا لعمل إحصاء — ما يمترض عمل الإحصاء من مميزات —
كثرة النسل عند المصريين — التجنيد — مرض الحنين إلى الوطن — الزواج —
الوفيات — أجناس السكان — الفلاحون — القبط — الترك — البدو — الأرمن —
الزواج — سائر الأجانب — عدد سكان الإسكندرية .
الزراعة : مسح الأراضي — حقوق الملكية — الغلات الزراعية — توزيع الأرض —
تربة مصر — زحف الصحراء — الخمسين — الجراد — فيضان النيل — النيل —
الأرض الزراعية — أثر التجنيد — الإنتاج الزراعي — السواقي — عدم انتظام الفيضان —
المطيرة — النزع — الآبار — توزيع المحصولات — الزراعة بطريق الإيجار — كسل
المصريين — تضامن النواحي في دفع الضرائب — الاحتكارات والنفوذ القنصلي — مصلحة
الحكومة — العمل على إفقار الزراع — حالة الزراعة في مختلف الجهات — الفيوم —
النيلة — ضريبة الأرض — أسيوط — إسنا — استقرار البدو — غلات مصر —
ما يصدر من القمح — القمح — إنتاج القمح — أسعار القمح — حرية الاتجار في
الغلال تتوطد دعائمها — استيراد القمح — الخيطة من السرقة — الذرة — الأرز —
التبغ — القطن — زراعة القطن والقمح والقطناني وغيرها — الحرير الخام — السكر —
الروم — العسل الأسود — النيلة — الأفيون — الزيوت النباتية — المنظرون —
ماء الورد — عطر الورد — البلح — الفوة — النبيذ — الأشجار — الليف — البصل —
فلاحة البساتين — تجارب مستر « تريل » Mr. Traill — بيان عن طائفة من أنفع أنواع
النبات التي أدخلت في مصر خلال الأعوام الثمانية الماضية — الآلات البدائية — ملح
البارود — معامل تكرير ملح البارود — البارود — الجير — الملح — الفخار .

الصناعة في مصر : الجاليات الأوربية — الخسائر الناجمة عن محاولات الباشا في سبيل الصناعة — الصناعات المصرية في عام ١٨٢٩ — مألطة — قلعة الكباش — قايموب — شين — المحلة الكبرى — زفتى — ميت غمر — المنصورة — دمياط — دمنهور وفوة — الواسطى — بنى سويف — أسيوط — مصانع أخرى — بركة الفيل — بلاق (منسوجات صوفية) — الصوف المصرى — دواليب الغزل — نتائج التجارب الصناعية — المنسوجات القطنية — أسباب فشل التجارب الصناعية — ملاحظات عن الحقائق السابقة — الخسائر المالية — ديوان المدارس — المنشئة — مصنع قنا — إسنا — إنتاج المصنع وأجور عماله — بيان عن مقدار القطن الغزل الذى قامت مصانع الباشا بنسجه في شهر المحرم ١٢٤٩ هجرية وأثمان القطن الأصلية وأجور العمال والمشرفين — مصنع الخرنفش ومصنع الحوض المرصود — أنواع القطن المستعمل في المصانع — إنتاج الخيوط — إدارة المصانع — مدى كفاية أبناء العرب — الأجور — متوسط الأجور — تصريف الخيوط — نفقات النسيج — الطرايش — السجاجيد — رأى الباشا في الصناعة — مصانع صهر الحديد — الأسلحة — عمال بلاق — دار الصناعة في القاهرة — مستر « هولرويد » Mr. Holroyd في النوبة — مصايد السمك — الإيرادات — ميزانية عام ١٨٣٣ .

الضرائب : ضريبة الأرض — الضرائب المتأخرة على الفلاحين — نقل الأراضي من يد إلى أخرى — التخلي عن الأراضي — الاحتكارات — الإيرادات قابلة للزيادة — تدليس الحكومة — منامرات الحكومة — النهب في جمع الضرائب — الامتناع عن دفع الضريبة — الدين العام لا وجود له — أراضي (المساجد) — موارد رجال الدين المسيحيين — الحالة المالية بوجه عام .

الإدارة : الوزراء (النظار) — الديوان الخديوى — موظفو الأقاليم — مرتبات الأوربيين — إنجاز الشؤون العامة — كثرة التغير والتبديل بين الموظفين .

الجيش : إدخال فنون الحرب الأوربية — بكوات المالك — الضباط الفرنسيون في مصر — الفلاحون — البدو — الكولونيل « سيف » — عدد الجيش — الضباط العظام — مرتبات رجال الجيش — الرى العسكرى — البنادق — فوضى التجنيد — تشويه الأجسام لتفادى التجنيد — الفرسان غير النظاميين — مدرسة الفرسان — مدرسة المدفعية .

البحرية : بناء السفن — القانون البحرى — ضباط البحر الفرنسيون — الملاحون من أبناء العرب — المستشفى البحرى — الأمراض — مصنوعات للجيش .

المصانع الحكومية : الترسانة — أجور العمال — قلة اكتراث أبناء العرب — دار الصناعة بالإسكندرية وتقرير مستر « جالوى » Galloway — الأحواض الجافة — عمال الترسانة وأجورهم .

القناطر الخيرية : الآلات المائية .

الخط الحديدي بين القاهرة والسويس : الرغبة في إنشاء طريق من الإسكندرية إلى القاهرة .

لجنة الآثار العامة :

التجارة : المحاسبة العامة — الواردات والصادرات — تقرير مستر « ثربورن » Thurburn عن تجارة مصر — تصدير القطن من ١٨٢٢ إلى ١٨٣٧ — التجارة بين مصر والهند البريطانية — التجارة مع دول البحر الأحمر — صادرات بلاد العرب — تجارة إفريقية — الاتجار مع داخل إفريقية — واردات الإسكندرية في عام ١٨٣١ — الملابس الشرقية — المصنوعات المستوردة — سمعة إنجلترا في عالم التجارة — طريقة المساومة — امتيازات الباب العالي — مساوى التعريف (١٨٣٥) — اعتدال الرسوم الجمركية بوجه عام — مستقبل تجارة المرور — أثر الاتصال المباشر بالهند عن طريق مصر — الحاجة إلى ثغر مصرى — الإسكندرية غير ملائمة — السفن البخارية وسيلة الاتصال — البواخر الفرنسية — البواخر النمساوية — ترعة المحمودية ، من العطف إلى بلاق — الملاحة النيلية — السفن النيلية — الصحراء — الخط الحديدي — بواخر البحر الأحمر تمون بالفحم من القاهرة — وجهة نظر الباشاى الطريق البرى — تجارة البن اليمنى — سهولة المواصلات — بريد الحكومة بين القاهرة والإسكندرية — بريد التجار — البريد الحكومى — تجارة الإسكندرية — السفن التى قدمت إلى الإسكندرية والسفن التى غادرتها فى ١٨٢٦ و ١٨٣٦ و ١٨٣٧ — أثمان المأكولات فى الإسكندرية — عوائد الدخولية — أجور الشحن (النولون) فى الإسكندرية — الأسعار المادية — قائمة بأسماء التجار المقيمين بالإسكندرية فى ١٣ ديسمبر ١٨٣٧ — قائمة بأسماء الفناضل وأهم اللجنتين بالفنصليات فى الإسكندرية — دمياط ورشيد — الأرز — تجارة القاهرة والربا — مدة القرض — الأوزان والمقاييس المصرية .

التقود : أنواع العملة — المحاسبة — التقود المتداولة :

الرق وتجارة الرقيق :

الغزوات — تقرير مستر « هولرويد » Holroyd — فحيايا الغزوات من العبيد —
 متاعب الصحراء — مخادعة الأحباش — سوق الرقيق في أسبوط — قوافل دارفور —
 قافلة في عام ١٨٢٧ — الرسوم المفروضة على استيراد الرقيق — تجارة الرقيق في بلاد النوبة —
 بربر — الآباء يسلون أبناءهم للرق — أثمان العبيد — الخرطوم — سنار — بلاد السودان —
 خصى الذكور — الرسوم المفروضة على الرقيق في كردفان — الرسوم المقررة على العبيد —
 معاقبة العبيد — أثر المسيحيين من تجار الرقيق في المسلمين والوثنيين — الحروب الحبشية —
 تجارة الرقيق لا تعود بأى ربح — تجارة الرقيق تقضى على الزراعة — العبيد المشتغلون
 بالزراعة — العبيد في بلدة العطف على النيل — في بلدة القرنة — في فرشوط — في قنا — في
 أسوان — سفن الرقيق في نهر النيل — المساومة بشأن الرقيق — التشريع الإسلامى بشأن
 العبيد — العبيد في مأمن من التجنيد — العبيد يفسون ذكريات الطفولة — لا تميز بين
 الألوان في مصر — النوبيون في السفن النيلية وفي القاهرة — تعصب العبيد وأخلاقهم —
 الخلق الإفريقى — عدد العبيد — كثرة الوفيات بين العبيد — أسواق الرقيق — العبيد
 الأحباش — الرقيق الأبيض — سوق الرقيق في القاهرة — سامرة الرقيق — سوق
 الرقيق في الإسكندرية — غذاء العبيد — نقل الحجاج يؤدي إلى الإقبال على شراء الرقيق —
 الحصيان — أثر الرق في أحوال السكان — الوسائل التي اتخذت لإلغاء تجارة الرقيق —
 عرض الأمر على الباشا — من الليفتنانت كولونيل « كامبل » Campbell إلى انفيكونت
 « بالمرستون » Palmerston — من أرلين بك إلى الكولونيل « كامبل » — من محمد علي إلى
 خورشيد باشا — من انفيكونت « بالمرستون » إلى الكولونيل « كامبل » — من انفيكونت
 « بالمرستون » إلى الكونت « سباستياني » Sebastiani — ملائمة الظروف لإلغاء
 الرق — انخفاض الأسعار — إقامة وكلاء من الإنجليز في إفريقية الشرقية — خلاصة
 الموضوع — مقدار العبيد الذين يصدر من إفريقية إلى الأسواق الإسلامية — ورود
 العبيد إلى مصر — مصر أرخص سوق للرقيق — ضعف الإقبال على اقتناء العبيد في بلاد
 العرب — قنص الرقيق — التجارة المشروعة يمكن أن تحل محل تجارة الرقيق — المفاوضات
 المباشرة قد يكون لها أثرها في الباشا — المفاوضات مع الحبشة — لا يمكن استرقاق المسلمين بحكم
 القانون — لا يمكن إلغاء تجارة الرقيق إلا بزراعة الأرض والتجارة في حاصلاتها — إمام مسقط /
 — استخدام الرقيق للعمل بالحقول — لا بد من القيام بحركة موحدة في مصر ومنسقة والحبشة ..

الطاعون : المجلس الصحى بالإسكندرية — انتشار الطاعون — التدابير التى اتخذت — ظهور الطاعون فى أحد الأديرة اليونانية — وفاة قيودان تركى — الوباء فى فوة — انتشار الطاعون فى القرى — معارضة الأهالى — الطاعون من ١٨٢٨ إلى ١٨٣٧ — الطاعون فى عام ١٨٣٦ — الوجه البحرى — المهاجر الصحية لم تمنع الطاعون — اقتراحات مستر « ثربورن » Thurburn — الطاعون فى عام ١٨٣٨ — المجلس الصحى بالإسكندرية .

الحالة الاقتصادية : ديوان التجار (محكمة تجارية) — مصرف فى القاهرة — النقابات فى القاهرة (النقابة تحمى أعضاءها — الإجراءات الحكومية) — القناصل — معرفة لغة البلاد أمر واجب — الحاجة إلى مدارس اللغات — الحماية القنصلية — أثمان السلع — ارتفاع الأسعار — الملابس — المواد المستهلكة — المقادير المستهلكة — التفريخ — الأجور — الصناعات « الميكانيكية » — تنفيذ الأعمال على نحو مسمى — العمل المشترك .

الأقسام الجغرافية : أقسام مصر الإدارية — النظار (الوزراء) — أعضاء المجالس الشورية — الإدارة المحلية — حكومة القاهرة — شيخ البلد — الشرطة — حكومة الإسكندرية .

القضاء : المحكمة — القرآن مرجع القوانين — احترام القرآن — الاتصال بالحريم أمر لا سبيل إليه — التعجيل بالعقوبة — ذكر بعض القضايا — العدالة فى نظر الشرقيين — عدد حوادث الشنق — ضمان الممتلكات — التعصب الدينى — الكنائس القبطية — حق الملكية — الملكية المكتسبة بطول المدة — الأملاك المحبوسة على المساجد — الامتيازات — ممتلكات الفرنجة فى الوقت الحاضر .

لجنة تنظيم الإسكندرية : إزالة الجبانات — الآثار القديمة .

التعليم : شورى المدارس — المدارس فى مصر — المدارس الفنية والصناعية — التعليم المشترك — الأساتذة والتلاميذ — المدارس التجهيزية والخصوصية — المدارس الابتدائية — المدة — المدارس التجهيزية — « المهندسخانة » — مدرسة البيادة — مدرسة السوارى — مدرسة الألسن — مدرسة الطب — مدرسة الطب البيطرى — التعليم الإجبارى (الإلزامى) — حالة التعليم بوجه عام — عقبات فى الطريق — أثر الأوربيين — زيارة المدارس — حلوان — جرجا — إسنا — قنا — مدارس أخرى — المعاهد الدينية — مدارس الأقباط — المدارس الإنجليزية — السعى فى سبيل تعليم البنات — المدارس الطبية — تقرير كلوت بك — عن المدارس الطبية — المستشفيات الأهلية — استسلام أبناء العرب — الكتب المطبوعة

في القاهرة — أتماتها — الترجمة — الصحافة الشرقية — وسائل التسلية عند المصريين .
محمد علي : تاريخه وأخلاقه .

الدين الإسلامي : التسامح في ممتلكات محمد علي — المسيحيون في أمان — الإيمان
بالقضاء والقدر — البطء في إحداث التغيير — مظاهر الإصلاح — آداب الشرقيين .
الترك : فضائلهم — عيوب الحكم — التغيير في تركيا — « العثماني » في مصر —
أحقاد الأتراك .

الفرنسيون : أثرهم .

الفرعونيون المصريون : أخلاقهم — توقيف السن — نقائص أبناء العرب — عادة
تأجيل الأعمال — بقاء أحوال الفلاحين على ما هي عليه — موازنة بين الحكم الحالي والحكم
في عهد المماليك — تقرير مرفوع إلى الحكومة المصرية — المضي في طريق الإصلاح .
المهموم : الملحق الأول (تقرير الكولونيل « كامبل » مندوب صاحبة الجلالة
البريطانية وقنصلها العام في مصر وملحقاتها) — الملحق الثاني (أسئلة موجهة إلى حكومة
مصر — ترجمة تقرير لسعادة مختار بك ناظر المعارف العمومية) — الملحق الثالث (تقرير
أحد الميكانيكيين الإنجليز عن الصناعة وحالة الطبقة العاملة في مصر) — الملحق الرابع
(تقرير أحد الميكانيكيين الإنجليز عن الصناعة والزراعة في مصر) — الملحق الخامس
(تقرير « آرثر هولرويد » عن النوبة والسودان وكردفان) — الملحق السادس (ملاحظات
عن الطاعون في بلاد الشرق وعن الحجر الصحي باعتباره وسيلة لوقف انتشاره رفعت إلى
الجمعية العلمية البريطانية المنعقدة بمدينة نيوكاسل في شهر أغسطس ١٨٣٨) .

(٥) نص التقرير

تقرير

إلى الرايت أوزابيل لورد فيكونت بليرستون ، ج . ت . ب . م . ب . ، ... الخ ... الخ
وزير الخارجية في حكومة صاحبة الجلالة الملكة

نظرة عامة

سيدى اللورد :

إن الاهتمام الذي تلقاه مصر حتى اليوم ، إنما يرجع في جوهره إلى ما خلفته أقدم

العصور من آثار رائعة ، ما برحت مصر مستودعاً لها . ولما كانت مصر قديمة حتى في نظر القدماء أنفسهم ، وما تزال إلى وقتنا الحاضر تحوى آثاراً يعتبرها المؤرخون الأوائل أقدم ما بقى من تذكارات الجنس البشرى ، فقد هيات مجالاً واسعاً للتساؤل واستيعاب الخيال ، كما قدمت من المواد ما يعرض جهود العلماء في البحث ، ويشير طلبة المولعين بالاستطلاع . ومع أن البحوث الخاصة بحاضر مصر ومستقبلها ، تبدو ضئيلة الشأن إذا قيست بروائع الماضي ، إلا أنه من المستحيل أن ننظر إلى مصر ، وهي قائمة في مفترق الطرق وواقعة على أهم طريق بين العالم الشرق والعالم الغربى ، يجرى بها نهر عظيم ، يشق وادياً وفير الإنتاج كما هو شأنه على الدوام ، وأن نذكر الحوادث التى ظلت مسرحاً لها حتى إبان القرن الحالى ، دون أن نحس الرغبة فى تعرف أحوالها واتجاهاتها وما تصبى إليه من آمال .

وقياماً بالهمة التى عهدت بها إلى حكومة صاحبة الجلالة ، وهى إعداد تقرير مدعم بالإحصاءات عن حالة مصر فى الوقت الحاضر ، وما يحتمل أن تكون عليه فى المستقبل ، حاولت أن أجمع من كل مصدر استطعت الاتصال به ما أمكننى جمعه من بيانات عن أهل البلاد ، ومنتجاتها الزراعية والصناعية وإزاداتها ومصرفاتها وعرفها التجارى ، وعن حالة التشريع بها فيما يتصل بالأشخاص والممتلكات ، ومدى تقدم أعلامها فى شئون التعليم ، وبعبارة أوجز عن كافة ما يمكن أن يتناوله الإحصاء من مسائل تؤثر فى نمو موارد البلاد بطريق مباشر أو غير مباشر .

ولقد وجدت من واجبي أن ألبأ إلى الإسهاب فى بعض الموضوعات ، كتجارة الرقيق ونظام الحجر الصحى ، والصفات الغالبة على الشرقيين فى معاملاتهم التجارية ، نظراً لاتصالها بالصلحة العامة ، وما تشيره من اهتمام الجمهور ، محاولاً أن أضع نصب عيني على الدوام طبيعة البحث الذى عهد به إلى . وكل ما أهدف إليه أن أسرد من الحقائق ما يكون له أثره فى آراء غيرى ، لا أن أعرض آرائى الخاصة عرضاً يلفت إليها الأنظار .

عرب الإحصاءات فى بلاد الشرق :

ليس من الضرورى أن نذكر لأولئك الذين يعرفون شيئاً عن عادات الأمم الشرقية ونظامها ، أن المادة التى يتطلبها إعداد بيانات إحصائية صحيحة لا وجود لها إلا فى تلك النواحي من ميادين البحث ، التى تعنى بها وتشرف عليها السلطات الأوربية ، بل إنه يجنى فى تلك

النواحي ، يجب أن تؤخذ الحقائق بكثير من الحذر والريبة ، في جميع الحالات التي يتولى جمع المادة فيها مرءوسون من الأتراك أو المصريين . وليس لي أن أشكو أى إغراض من جانب السلطات المصرية ، عن أن تقدم أوفى الإجابات عما أسأل عنه . فإذا تمذر الحصول على إجابة مرضية ، فإنى لا أعزو ذلك إلى العزوف عن مساعدتى ، أو إلى الشك فيما أرى إليه من وراء ما أقوم به من تحريات ، وإنما أعزوه إلى حقيقة واقعة ، هى عدم وجود البيانات الصحيحة أو ما يستلزمه وضعها من معلومات . لهذا كان من الواجب أن تتسع صدورنا ، لباحث كثيراً ما يضطره تعدد الآراء المتعارضة ، إلى أن يكون رأيا يقوم على الحدس والتخمين ، وإلى أن يقبل هذا الرأى على علته .

غريب الإحصاءات عامة :

وما ينبغى أن يكون سير الأمور على هذا النحو مثار دهشة لدى أولئك الذين يدركون صعوبة الحصول على بيانات دقيقة ، عن موضوع ليس من سبيل إلى جمع حقائقه وتنسيقها ، حتى فى أرقى الدول الأوربية وأعظمها حضارة ، كبلادنا على سبيل المثال . ورغبة فى أن أدفع عن نفسى مظنة الادعاء بأننى قد بلغت الناية من الدقة فيما أوردته فى هذا التقرير من إحصاءات ، أرى من الضرورى أن أصرح فى غير تردد بأننى لم أكن مطمئنا فى كثير من الأحيان ، إلى البيانات التى سوف أدلى بها الآن ، فإذا اتضح أن هذه البيانات أصح وأكمل فى بعض نواحيها مما ذكره السابقون من السامعين ليزيدونا معرفة بالشرق ، فإننى أكون قد وفقت لأقصى ما كنت أتوقعه فى موضوع تكتمف بحشه عقبات بلغت الناية فى كثرتها وضخامتها .

الوثائق الواردة فى الملحق :

وقد رأيت من المرغوب فيه ، أن أذيل هذا التقرير بملحق ، يضم ما استطعت الحصول عليه من وثائق رسمية ، دون حذف منها أو زيادة عليها ، مع الإشارة إليها فى ثمايا تقريرى ، للإيضاح ما يرض من موضوعات ، كلما اقتضت الضرورة هذا الإيضاح . ومن المتوقع أن نجد فى تلك الوثائق تباينا وتناقضا فى بعض الأحيان ، ولكن يجب ألا تعجب لذلك ، إذ أنها خاصة ببلاد الشقة فيها بين الآراء واسعة ، والوصول إلى الحقائق جد عسير .

آراء متناقضة عن مصر ومكومتها :

وفى الحق إن ما ذاع فى العالم من آراء شديدة التناقض عن مصر وحكومة الباشا ، أمر لا يكاد يوجد فيه ما يدعوا إلى العجب ، فجمال القول ذو سعة المدح والقدح على

السواء . وكل من ينعم بالنظر في محاسن مصر ، من دخل وفير ، ومحصولات جديدة ، ومضى في سياسة التسامح ، وانتشار التعليم ، وإدخال فنون الحرب البرية والبحرية ، وتحسن المواصلات ، والعمل على تأمين السائحين ، واحترام السلاطات ، ومسلك الباشا نفسه ، يستطيع أن يطنب في مزايا هذا الجانب المضيء . أما من يريد أن يقصر همه على الجانب المظلم ، وهو جانب لا أمل في إصلاحه ، فيجد فيما يقوم به الحكام من أعمال العنف ، وما عليه المحكومون من ضنك وإجهاد ، وفيما يرتكبه القليلون من مظالم ، ويقاسيه الكثيرون من آلام ، موردا لا ينضب وممينا لا يفيض . ولو حكمنا على أحوال الشعب بمقياس حضارتنا ، وطبقا لنوازع الخير التي يدعو إليها الدين المسيحي ، لوجدناها جديرة بالأسى . غير أننا إذا وازنا بين ما تم في مصر بعد كفاح في سبيل الإصلاح ، وما تم في أي بلد إسلامي آخر انتهينا إلى نتائج على أكبر جانب من الفائدة والأهمية .

أهمية مصر وسوريا من الناحية التجارية :

وكما أولينا مصر وسوريا نصيبا أكبر من العناية ازداد اتضاحا ما لمركزهما من أهمية وفائدة ، إذ أنه مما لا شك فيه أن البحر الأحمر والخليج الفارسي سيصبحان بمرور الزمن أهم الطرق الموصلة إلى الهند ، كما أن ما تؤدي إليه كثرة مرور المسافرين من اختلاط بالأهلين ، لابد من أن يتمخض عن تحسن أحوال البلاد التي يمرون بها وازدياد ثروتها . أما ما قد يلقاه هؤلاء المسافرون في البداية من ضروب الحقد والارتياب ، فسوف يعمل على إزالة أثره ما ينفقون من مال وما ينشرون من حضارة .

الموقع الجغرافي :

ولا بد أن يكون للموقع الجغرافي كذلك أثر في حكومة كل بلد وأحواله في نهاية الأمر . ولما كانت مصر واقعة على حدود إفريقية وآسيا ، مع قربها من أوروبا وسهولة اتصالها بها ، وكانت بطبيعتها حديقة غناء ومستودعا للخيرات ، فسوف تصبح بحكم الظروف من أعظم الأسواق في العالم القديم . ولا بد من أن تكون مركزا من مراكز النفوذ ، تكفي نفسها بنفسها ، أو تقف عند حد الاعتماد على ما ينشأ بينها وبين غيرها من علاقات تجارية على مر الأيام .

عدد السكان :

تختلف الآراء اختلافا كبيرا بشأن عدد سكان مصر في الماضي والحاضر على السواء . فهذا العدد غير معروف على وجه التحديد ، فقد ذكر هيرودوت أن مصر كانت

نضم عشرين ألف مدينة أهلة بالسكان في المصور الأولى من تاريخها ، غير أن هذا النوع من الكتابة فيه غموض وإبهام . ويظن مع هذا أن سكان مصر لم يقل عددهم عن ٨٠٠٠٠٠٠ نفس في عصورها السحيقة ، وكانوا ٣٠٠٠٠٠٠ فحسب في عهد ديودور الصقلي . وعند ما كتب « قلني » Volney قدرهم علىونين وثلاثمائة ألف ، وهو عدد قد لا يبعد كثيرا عن تعدادهم في الوقت الحاضر ، إذ تقدر الحكومة عددهم بثلاثة ملايين ومائتي ألف ، غير أنه استحال على أن أنتهى إلى تقدير صحيح . ويرى الواقفون على أصح المعلومات أن عدد السكان يتراوح بين ٢٠٠٠٠٠٠ و ٢٥٠٠٠٠٠ . وقد يكون عدد الأقباط بين ١٥٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠٠ ، منهم نحو ٦٠٠٠٠ يقيمون كنيسة روما ، تحت رعاية أسقف يعينه البابا . ويتراوح عدد الأراك بين ١٨٠٠٠ و ٢٠٠٠٠ ، كما أن هناك نحو ٣٠٠٠ يهودى ، وأقل قليلا من ٢٠٠٠ أرمنى و ٧٠٠٠ يونانى ، و ٦٠٠٠ من الإفرنج الكاثوليك .

التقاليد الإسلامية تقف في سبيل تعداد السكان :

إن قوانين المسلمين وتقاليدهم تمنع الشرطة من الإشراف على نصف المجتمع ، وهى بذلك تزيد كثيرا من أثر الصعوبات التى تقف حجر عثرة في سبيل إعداد ما يمكن اعتباره تقديرا صحيحا لعدد السكان . فبكل منزل حريم لا سبيل إليه ، ولذلك كان من الضروري لقيده المواليد معرفة ما يجرى في داخل الأسر ، أو إيجاد وسيلة من الوسائل لإرغام أربابها على الإبلاغ عن يولد لهم من الأطفال ، غير أنه ليست هناك أية قوة تستطيع أن تنفذ إجراء يخالف التقاليد الإسلامية إلى هذا الحد . فضلا عن ذلك ، فإن كل محاولة لإحصاء السكان تعتبر تمهيدا لفرض ضرائب جديدة ، ومن ثم يجرى العمل لمقاومتها أو إحباطها . وإن يصدق أحد أن التعداد لا ضرر منه ، بل قد ينطوى على غرض مفيد ، مهما أكد ذلك حاكم من الحكام أو هيئة من الهيئات . ولهذا يماون كل فرد أخاه في التخلص من الإدلاء بالبيانات المطلوبة أو تزيفها .

محاولات البائس لعمل إحصاء :

وقد حاول محمد على منذ سنوات قليلة أن يعرف عدد سكان عاصمته القاهرة على وجه التحقيق ، ولكنه فشل في محاولته ، إذ أن التضامن في مقاومة السلطات لم يكن مقصورا على الطبقات الدنيا وحدها ، بل إن أفرادا من ذوى المكانة ، حتى من أولئك الذين تربطهم بالبلاط صلة مباشرة ، كان لهم ضلع في مقاومة التعداد . وعلى ذلك فقد عجز عن الوصول إلى أية نتيجة يصح الاطمئنان إليها ، فكف عن متابعة هذا العمل .

غير أنه ليس هناك ما هو أدعى إلى أن تنعم مصر بحكومة تفضل حكومتها في الوقت الحاضر من معرفة عدد سكانها على وجه التقريب . فنظام الضرائب بأجمعه في البلاد مع ما يقترن به من مخالفات ، ونظام التجنيد مع ما ينطوي عليه من آلام ، يعتمدان في إحصاء سكان البلاد على مجرد الحدس والتخمين . وقد أتيح لى عدة مرات أن أبحث الباشا في هذا الموضوع ، واقترحت عليه أن يسير قدما نحو غايته ، ولكن في خطأ وثيدة ، حتى لا يصدم الناس في مشاعرهم ، كما أثرت عليه بالبده في عمل إحصاء صحيح لعدد المنازل في مختلف الجهات ، وذكرت له أن هناك أما كن كثيرة لا يتعذر فيها معرفة عدد الناطق في كل منزل على وجه التحقيق ، وأن كل ذلك من شأنه أن يساعد الحكومة على أن تعرف عدد سكان البلاد جميعاً بطريق الحدس والتخمين معرفة تقارب الحقيقة ، ولما كان من المستطاع كذلك الوقوف على عدد الوفيات ، فإن معالجة البحث من أسهل نواحيه قد تؤدي في النهاية إلى تدليل أصعبها .

ما يفرض عمل الاممها من صعوبات :

إن مهمة تعداد السكان في الشرق ستظل على الدوام مبعث حيرة وارتباك ، ذلك بأن لدى الشرقيين عادة فكرة عن الأرقام يشوبها الاضطراب والغموض . فقد حدث أن ذهبت إلى إحدى القرى أسأل شيخها عن عدد ما تحويه من منازل ، فقال إنها عشرة ، مع أنى كنت قد أحصيتها من قبل ، فوجدتها مائة . وفضلاً عما هناك من غموض شديد فيما لديهم من فكرة عن الأرقام ، فإن هناك غموضاً من جانبهم عن إعطاء بيانات صحيحة عن عدد السكان ، خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى مضايقات مالية . ومن المحقق أن التجنيد باستنزافه على الدوام موارد مصر من الرجال قد أدى إلى نقص مخيف في عدد سكان البلاد كما هو الحال في جميع أمحاء الإمبراطورية العثمانية .

كثرة النسل عند المصريين :

لا شك في أن قدرة سكان وادي النيل على التناسل عظيمة ، فكما سادت فترة هدوء قصيرة ، وامتنعت مطالب الجيش ، زاد عدد السكان وعدد المواليد من الأَطفال في سرعة فائقة . وقد لاحظت ذلك في الفيوم بنوع خاص ، حيث مضت عدة سنوات دون أن يطلب أحد للتجنيد ، فاحتضت المدن والقرى بالأطفال . وفي بلد كصر ، تتفاوت فيه نسبة الإناث إلى الذكور تفاوتاً جديداً ، يساعد تعدد الزوجات دون شك على زيادة الإسراع في سد الفراغ الناشئ عن الحاجة الدائمة إلى الشبان . ولو عاشت البلاد في هدوء

وسلام ، لتضاعف عدد سكانها خلال سنوات قليلة جداً . كيف لا وسبل الرزق ميسرة ، والإقبال على الأيدي العاملة لا ينقطع ؟ وقد بلغ من شيوع الزواج المبكر وقدرة المصريين على التوالد ، أن صار من النادر أن ترى شابة لا تحمل طفلها على كتفها . غير أن تفاوت النسبة بين الجنسين تفوق حد التصور ، إذ يتضح من بيان الحكومة في هذا الشأن ، أن نسبة النساء إلى الرجال هي ١٣٥ إلى ١٠٠ ، ولكن أظنها أعلى من ذلك بكثير .

التجنيد :

وقد نشطت حركة التجنيد في هذا العام نشاطاً عظيماً ، وتقص عدد الذكور مرة ثانية نقصاً كبيراً ، وأخذ الناس يلجئون من جديد إلى تشويه أبدانهم حماية لأنفسهم من الالتحاق « بالنظام » بعد أن بطل ذلك بضع سنوات . والتجنيد ، كما ينفذ بالطريقة المختلة التي جرى عليها العمل حتى الآن ، والتي اعتقد أنها في سبيل الإصلاح ، ينتزع من الأيدي العاملة عدداً عظيماً من الرجال ، يفوق إلى حد كبير ما تتطلبه خدمة الجيش . فكثيرون هم الذين يهجرون أراضيهم ، وكثيرون هم الذين يبترون أعضاء من أطرافهم هرباً من التجنيد ، أما من يجمعون قسراً فيزيد عددهم زيادة كبيرة على العدد المطلوب . وكان من أثر ذلك أن تعطلت أعمال الزراعة ، وشاعت بين الموظفين الرشوة ومراعاة الخواطر ، وهي مساوئ شنعاء ، فملي الفلاح ، إذا كان أيسر حالاً من جيرانه ، أن يفدى بالمال نفسه المرة تلو الأخرى .

مرض الحنين إلى الوطن :

ومن العوامل التي أدت إلى بلوغ جيش الباشا حد الإعياء ، تفشي « النسطالجيا » ، أي مرض الحنين إلى الأوطان ، وهو مرض غامض عصى الشفاء . وقد أبانني أحد الأطباء ممن يعملون في خدمة الباشا ، أن أولئك الذين أضناهم السقم ، حتى ماتوا من ذلك الداء الذي استعصى على الطب علاجه ، كان عددهم كبيراً جداً ، وكان أثر هذا المرض أظهر فيمن ولدوا بأقاليم جبلية . ويستلم عربان الصحراء ما قدر عليهم ، أما عربان النجود فكثيراً ما يودى بحياتهم اشتياقهم العودة إلى الأهل والوطن . ويروض السوريون من سكان السهول أنفسهم على الحياة العسكرية ، أما دروز جبل لبنان وحواران فيهلك منهم عدد عظيم بسبب ما يستولى على نفوسهم من كآبة مضمية ، بل إن هذا المرض ليؤثر حتى في سكان المرتفعات ، من أولئك النوبيين الذين يشبه شعرهم صوف النعم ، فقد قال لي أحد الأطباء : « ليس في وسعي أن أذود الموت عنهم إذا ما شرعوا يفكرون في لأهل ويتحدثون عن الوطن » ، إذ يغمهم ، قبل موتهم بزمان طويل ، شعور بفتور الهمة ولادة الحس وقلة الاكتراث . ولما وجد إبراهيم باشا في مناسبات كثيرة أن حبهم للأهل والوطن عاطفة

لا سبيل إلى كبح جماحها ، وأن من المستحيل عليه أن يحفظ على الجبلين من أهل سوريا صحتهم ويقوى الروح المعنوية لديهم ، سمح لهم بالعودة إلى بلادهم ، كما سمح للمجنسين باصطحاب زوجاتهم ومزارعهم ووالديهم رغبة في مقاومة شعور اليأس إلى أقصى حد مستطاع .

الزواج :

يتزوج النساء عادة في سن الثانية عشرة فما فوقها ، وقلما يتزوجن بعد العشرين . ويندر أن تنجب المرأة من الطبقات الراقية عدداً كبيراً من الأطفال ، ولكن وفيات الأطفال كثيرة جداً حتى بين هذه الطبقات . وفي الحق إن عدد من يموت منهم في كل طبقة من طبقات المجتمع ، وبخاصة بين الفقراء ، كبير يفوق حد التصور والتصديق . ويمكن أن يقال إن نصف المواليد يموتون خلال العام الأول بعد ولادتهم ، هذا إلى أن حوادث سقط الجنين كثيرة الوقوع ، وكذلك الشأن في حالات الإجهاض المقصود ، إذ أن القيام بهذه العملية لا يكاد يعتبر أمراً يؤخذ عليه في نظر المجتمع ، بل إن القانون لاكثر تسامحاً في هذا الصدد . وكثيراً ما يحتاج الجدرى قرى بأكملها ، فأنكا بالجمهرة العظمى من شبابها ، إلا أن إدخال طريقة الطعيم وضع حداً لفتكاته في كثير من الجهات . ومنذ عهد قريب اتخذ الباشا من الوسائل ما يكفل الحصول على مقادير كافية من الطعم ، وتبدو معارضة الفلاحين للتطعيم واضحة في بعض الأقاليم ، غير أنه أمكن التغلب على هذا النفور من جانبهم إلى حد ما . والبدو أقل ممانعة في التطعيم ، وكثيراً ما يقصدون إلى المدن ليحصلوا على الطعم ثم لا يترددون في أن يطعموا به .

الوفيات :

ومهما بدا عدد الوفيات في مصر كبيراً ، فإن المستنيرين من الأهلين يرون أن هذا العدد قد نقص في السنوات الأخيرة نقصاً ظاهراً . فإقامة الأوربيين في البلاد وإنشاء مدارس للطب ، وإيجاد أقسام طبية في الجيش ، وذبوع بعض المبادئ الأولية لعلم الطب بين طبقات الشعب ، كل ذلك زاد كثيراً فيما أتيج للناس من فرص الحياة ، ومع أن المعلومات الطبية كانت حتى الآن عاجزة كل العجز عن أداء ما يرجى من ورائها ، ومع أن بضاعة المتطبيين من العلم قليلة ، فإن استخدام الرقي والمئات أصبح الآن أمل منه فيما مضى ، وبدأ الناس يعتقدون أن الالتجاء إلى العقاقير الطبية أكثر فائدة وأعظم جدوى . ويرتضى أبناء العرب الآن عمل اختيارهم أن تجري لهم عمليات جراحية ، وقد زاد في ثقتهم ما حالف بعض الأطباء الأوربيين من مجح وتوفيق . وإذا استثنينا كبريات المدن ، فإن المرء لا يكاد يعثر حتى في وقتنا هذا على متطبب يفضل حلاق القرية ، بل إن شدة الحاجة إلى الأطباء والجراحين لتؤدي إلى التضحية بصحة الكثيرين وأرواحهم حتى في القاهرة نفسها وغيرها من المدن

الكبيرة . ومرض الزهري واسع الانتشار بين أبناء العرب في العاصمة ، ولم يتخذ أى تدبير لمواجهه أو المحيولة دون تفشيه . وقد علمت أن جميع إقليم الفيوم ، وهو إقليم آمل بالسكان ، ليس به متطبل واحد على جانب من الفطنة والذكاء . وكلما يعيش من نسل الأتراك من يكفل بقاء سلالتهم في مصر ، إذ يكاد الأطفال جميعا يموتون ، وإنما يبقى على الأتراك ما يستوردونه من المالك ، فقد نبئت أن أحد الكشاف الترك أنجب ما لا يقل عن ثمانين طفلا ، ولكن لم يبلغ منهم سن الرجولة غير واحد فحسب . ولا يكاد يوجد أحد من ذرية الجيل الماضي من المالك ، بل إنه لا يمكن العثور على غير القليلين جدا من الأطفال الذين يولدون من أب تركي وأم عربية (ويطلق عليهم اسم شاي) .

أمناس السلالة :

إذا شئنا أن نقدر على وجه التقريب ما تستطيع مصر إنتاجه وما ينتظر من غو تجارتها في المستقبل ، فإن من الضروري أن نلقى نظرة على مختلف الأجناس التي يتألف منها سكانها الخليلط ، وهي أجناس ينحدر من الفوارق ما بين الطوائف الهندية ، أما حرفة فتختلف تبعا لتباين صفاتها الخاصة . وإنتاج البلاد الزراعى بأجمعه يكاد يكون في أيدي الفلاحين المسلمين ، أما القبط المسيحيون فيشغلون جميع وظائف الكتبة والمحاسبين ، غير أن الترك يتولون أرفع مناصب الحكم حيثما ذهبت وأنى سرت ، في حين أن الإفرنج وأهل الليقانت ، على اختلاف طوائفهم وتمدها ، تتألف منهم طوائف التجار وأصحاب الحوانيت . أما الزوج فيكادون جميعا يقومون بالخدمة في المنازل ، ولم يصل المصريون المسلمون من أبناء العرب قط إلى أى منصب من مناصب النفوذ والسلطان إلا منذ عهد قريب ، بل إنه حتى في وقتنا هذا تكاد جميع المناصب العالية في مصر تكون وقفا على الترك ، ولا يستثنى منها غير المناصب التي يشغلها مسيحيون .

القومه :

ولا يسمح إلا في النادر القليل حتى بإيصال رسالة إلى شخص من ذوى السلطان على يد خادم من أبناء العرب . والرجل مهما حقر شأنه فلا معدى عن اعتباره من طبقة أرق من طبقة أبناء البلاد مادام يتكلم التركية . وقد عم الأهلى الإحساس بما هم عليه من ضمة الشأن ، وانتشر فيهم روح الخضوع والإذعان ، حتى ليخيل إلى الإنسان أنهم يعترفون بحق الأقلية التركية ، بما لها من قوة وسلطان ، في حكم الأقلية المصرية ، فكثيرا ما يقول المصريون في ذلة وضراعة « ما نحن إلا فلاحون » وهكذا تسلط الغزاة على البلاد طائفة إثر طائفة ، دون أن يلقوا أية مقاومة من جانب أهلها . ولم يكن ذلك راجعا إلى عدم

تعلق المصريين ببلادهم ، فهم يحبونها بكل جوارحهم ، وإنما يرجع ذلك إلى أنهم يفتقون الحياة العسكرية لأنها تباعد بينهم وبين مسقط رأسهم ، مع أن مالتونه فيها من أسباب الراحة يفوق كثيرا ما يجدونه في غيرها . وعادة الخضوع شائعة بين الفلاحين ، وهي بعض ما نشئوا عليه ، وقد غرست فيهم منذ عهد سحيق . ومع أنه من المحتمل أن يكون انتشار التعليم بين جماعة منهم ، قد أوجد لديهم نوعا من الشعور الغامض بالقومية ، فيمضي زمن طويل قبل أن يظهر لهذه العاطفة أثر أو يتفصح لسلطانها المجال . وعلى الرغم من عادة الخضوع هذه التي انحدرت إلى المصريين من أزمان عريقة في القدم ، فقد أخذت أحوالهم تتحسن رويدا رويدا . فبعد أن كانت جميع أبواب الوظائف موصدة في وجوههم ، أصبحنا نراهم الآن في المصالح المدنية والعسكرية ، وصار القبط وأبناء العرب يقلدون في بعض الأحيان مناصب ذات سلطان ، وانتقلت السلطة القضائية والدينية إلى أيديهم منذ وقت طويل . ولا يتجلى ازدياد سلطان العناصر الوطنية في تناقص عدد الأتراك فحسب ، بل إنه ليتجلى كذلك في انتشار روح التسامح ، تلك الروح التي يتجلى بها المصريون أكثر مما يتجلى بها سواهم من الشعوب الإسلامية . ففي مصر يعيش المسلمون والمسيحيون واليهود في انسجام ، لا نظير له بين مختلف الطوائف النصرانية في العالم المسيحي ، وجميعهم يفتقون الوثنية ، غير أن عدم التسامح لا يجاوز هذا المدى .

والفلاحون من سكان مصر يشملون جميع المال الزراعيين في البلاد على وجه التقريب ، وهم الطبقة التي تأخذ منها الحكومة كل جنودها وصناعها وعمالها ، كما أنهم جميعا مجردون من السلاح ، وموسومون بطابع الخضوع والإذعان ، ومهما تغيرت الحكومات قصيرهم باق على ما هو عليه ، وإنه لمن النادر أن يبلغ أحدهم درجة الثراء ، فهم لا يصيبون من كدهم وكدهم سوى قوت يومهم ، فإذا ابتاعوا لأنفسهم قليلا من الحلى النفيسة بالقليل الذي يكسبون من العمل الزراعي ، أو ورثوها عن أجدادهم ، فإن هذه الحلى هي الدليل الوحيد على أن صاحبها لم يهبط في معيشته إلى مستوى الطبقات الدنيا بين آدميين . إذ يعيش الفلاح في كوخ من الطين ، خال من النوافذ ، وأرضه من تراب . أما ما لديه من آنية قليلة فمن أرخص الأنواع وأحقرها ، ورغم ذلك فهو أشد خلق الله مرحا ، وأكثرهم اخذاً بأسباب البهجة والسرور . وهو لا يعبأ بالمستقبل ، ولو ترك شأنه في أمن وسلام ، يزرع أرضه ، ويروي بماء النيل ما يحف بشاطئيه من تربة خصيبة ، لما كانت هناك حياة أسعد ، تصبو إليها نفسه أو تطوف بصورتها بخياله . ومع أنه دعوب على العمل ، فهو يقنع بأن يكون له

نصيب ضئيل من ثمرة كده وكدحه ، ويمكن أن يقال عن الفلاحين ما قاله عمرو عن المصريين القدامى حين شبههم بالنحل ، « لغيرهم ماسعوا من كدم » . ويحب الفلاح بلاده ونيله حبا يملأ شغاف قلبه ، فإذا تزعتة من أرضه هلك . وهو لا يتطيع البيش بعيدا عن قريته عاما واحدا ، فالأرض التي بها ولد ، هي الأرض التي بها يموت ، ولكنه أكثر الناس خضوعا وإذعانا ، فهو يؤثر الموت على العصيان ، أولى فضائل الاستسلام لقضاء الله وقدره ، لا يضيق ذرعه مهما ثقل النير الذي يرزح تحته ، فالخضوع حياته ، والخضوع عقيدته ، والخضوع قانونه . « الله كريم » مبعث السلوى والمزاء لديه في كل آن ، ومصدر الخير والبركة على الدوام . خلق للسلام لا للحرب والقتال ، حبه للوطن قوى عميق ، ولكن لا يمازجه طموح إلى المجد والفخر ، ولا هيام بالفتح والانتصار . القومية لديه هي ما يربطه بقريته من أواصر المحبة وإنها لو وثيقة . وهؤلاء القوم ، بعيونهم اللامعة وقوامهم الجميل ، يستحيل على المرء أن ينظر إليهم ، دون أن يوليهم بالغ اهتمامه ، فهم بين المرحين أشدهم مرحا ، وبين السعداء أسرعهم إلى انتهاب المسرات ، إذا أقبلت عليهم الأيام بالسلم والرخاء ، فما أكثر أهازيجهم وموسيقاهم وأفراحهم !!

القبط :

لاريب في أن نفوذ القبط أخذ في الازدياد ، وقد يكون لهم في قابل الأيام أثر غير ضئيل في تاريخ مصر . وقد مرت بهم قرون ذاقوا فيها ألوانا من قسوة الألم ومرارة الاضطهاد والإذلال ، وكان الأتراك يعتبرونهم طائفة المنبوذين في الشعب المصري . ومع ذلك فهم قوم من صفاتهم حسن المعاشرة وحب السلام والفتنة والذكاء ، أقبح نقائصهم مرذها إلى سميهم وراء ملجأ يعصمهم من النهب والأذى . وثمة شيء من التعاطف بين القبط وأبناء العرب ، لعله نتيجة ما يقاسونه جميعا من آلام . والقبط هم المساحون والنساخون والصيارفة والوزانون وكتبة الحسابات ، وبعبارة أوجزهم الطبقة المتعلمة بين أهل البلاد ، وهم لازمون للأعمال الحسائية والكتابية لزوم الفلاح للحقل والمحراث . وعدد الأقباط ثابت لا يكاد يتغير ، وعندى من الأسباب ما يجعلنى أعتقد أنهم في بعض المناطق الزراعية يعتقدون الإسلام ، ولو أن ذلك يعرضهم للتجنيد ، وهم منه معقون بحكم مسيحياتهم وهناك اثنتا عشرة أسقفية ، وينتخب الأساقفة البطريق ، وهو لا يتمتع بسلطة كنسية محسب ، بل إنه كثيرا ما يمارس نوتا من السلطة القضائية فيما بينهم ، والخضوع لقراراته مقرون بكل تجلة واحترام . وهم يستعملون في صلواتهم اللغة المصرية القديمة أى القبطية ،

ولكنها تترجم إلى العربية حتى يفهمها العلمانيون . وقد أبلغني البطريق أنه يقدر عددهم بحوالى خمسين ومائة ألف ، ولكنى أرى أن هذا التقدير أقل من الحقيقة بكثير . ويستخدم عدد كبير منهم فى المصالح العامة ، إذ أن مستوى التعليم عندهم ، يفوق إلى حد كبير مستواه عند المسلمين . غير أنه لا يكاد يوجد بينهم وبين النازحين من الأوربيين أى اختلاط . ولا يعرف عن عاداتهم المنزلية إلا القليل ، شأنهم فى ذلك شأن المسلمين ، فالحجاب مضروب على نساءهم كما هو مضروب على نساء المسلمين ، ولهم حريم كسائر الشرقيين ، وفى الجملات النائية من القطر المصرى ، يأخذون بنظام تعدد الزوجات ، ويختنون أطفالهم ، ولهم فى القاهرة حى خاص . والأثرياء منهم قليلون ، وقليلون أيضا من لهم تجارة واسعة . وعندهم مدارس كثيرة تلقن فيها مبادئ العلوم الأولية ، ولكن ليس عندهم أية مدرسة لما هو أرق من ذلك من أنواع الدراسات . وعادة السكر نقيصة شائعة بين الأقباط . ويشتهل كثير منهم بالنسيج على الأنوال اليدوية فى مصانع الباشا . ويرغم الأقباط أنهم دون سواهم أحقاد الفراعنة ، ويمتدحون المشتغلين بالزراعة من أهل الريف — وجمهورتهم العظمى من المسلمين — شعباً متأخراً ، ولكن ليس هناك من الأسباب الكافية ما يجعلنا نعتقد أن القبط وحدهم من سلالة قدماء المصريين : ومع أن التعليم أكثر انتشاراً بينهم منه بين أبناء العرب ، فإن سمعتهم من حيث الصدق والأمانة سيئة للغاية .

وفى الريف لا تكاد تفرق عادات الأقباط عن عادات أبناء العرب . وللقبط تقويم خاص ؛ فسنة ١٨٣٨ الحسالية ، التى تقابل عام ١٢٥٤ هجرية ، هى سنة ١٥٥٥ فى التاريخ القبطى .

وقد أكد الأساقفة الأقباط أن عدد القبط فى تناقص ، وأن حفلات التعميد أقل من جنازات الموتى ، ذلك بأنهم يقاسون كثيراً من الأوبئة المتفشية فى البلاد كالطاعون والحرار « الدوسنتاريا » والرمم .

وأغلب أساقفتهم يتلقون تعليمهم فى دير القديس أنطونيوس بالصحراء ، حيث يوجد نحو مائتين من الرهبان ينتخب البطريق من بينهم عادة على يد هيئة الأساقفة . أما اضطهاد المسلمين القبط فقد زال أو كاد . وهم يبكرون فى الزواج ، وتزوج بناتهم فى سن الثانية عشرة عادة ، وفيهم ما فى المسلمين من روح المحافظة ، وفى الحق إنه لا فرق بين الطائفتين فى أسلوب الحياة المنزلية . والطلاق بينهم كثير الحدوث سهل المنال ، بل لقد جرت العادة بأن ينص فى عقود الزواج على الطلاق وشروطه . وهم كالمسلمين يؤمنون بالخرافات الشائعة

في البلاد ، سواء أ كانت تلك الخرافات راجعة إلى أصل إسلامي أم أصل مسيحي . فقد أكد لي أحد أقباط النيا أن في مسجد ها عمودا يأتي بالمعجزات ، إذ يتعصب العرق منه في كل يوم من أيام الجمعة غير أن استعداد المسلمين لتصديق الخرافات المسيحية ، أقل من استعداد القبط لتصديق خرافات المسلمين .

الترك :

لا يجاوز عدد الترك أو « العثماني » في مصر عشرين ألفا ، غير أنه لم يعد يستورد على الدوام من صغار المماليك من يحمل محلهم أو يسد ما يحدث من النقص في صفوفهم كما كان الحال في الماضي ، وهكذا يتناقص عددهم ويضعف نفوذهم عاما بعد عام . وهم مشتتون في جميع أنحاء البلاد ، ففي كل قرية منهم اثنان أو ثلاثة عادة ، وفي كل مدينة بين اثني عشر وعشرين ، أما في العواصم فعددهم كبير . وهم في مراتب لا يرقى إليها الأقباط ، غير أنه طرأ تغيير على مركزهم بالنسبة إلى القبط وأبناء العرب ، فلم تعد العلاقة بينهم كما كانت فيما مضى علاقة السادة بالعبيد ؛ فقد كان الجندي من أبناء العرب في الجيل الماضي يتصرف فيه ضابطه التركي تصرفا مطلقا تبعا لهواه ، أما الآن فلم يعد الأمر كذلك ، بل إن « النفر » من أبناء العرب ليستطيع استدعاء اليوزباشي التركي للحضور أمام ديوان الأميرالاي التابع له . وقد زودت بلاد الجركس وجورجيا مصر فيما مضى بأشهر من ظهر فيها من الباشوات والبكوات ، أما الآن فلم يعد يرد منها غير عدد قليل ، وكان من أثر ذلك أن أخذ الأتراك في الانقراض السريع . ومصير الترك معلق في خيط دقيق ، لا بد وأن ينقطع من تلقاء نفسه ، إن لم يكن قد انقطع فعلا . ولكن الترك مازالت تتألف منهم الأرستقراطية الحاكمة في البلاد ، ومع أن نسبتهم إلى سكان البلاد الأصليين ضئيلة جدا ، فإن عادة الطاعة قد تأصلت وشاعت بين الوطنيين ، كما استمتع « العثماني » استمتعا كاملا بما في أيديهم من سيطرة ، حتى إن السلطنة تبدو في كل مكان وقفا على « الأقلية » من هذا الشعب الأجنبي ، أما الخضوع فمن نصيب « الأكثرية » وهم أهل البلاد الأصليين . غير أن هجرة الترك إلى مصر ضيقة النطاق وزاد نفوذ الوطنيين زيادة عظيمة حين بوى كثير منهم مناصب ذات هيبة وسلطان ؛ فباسليوس بك مدير الحسابات من الوطنيين الأقباط ، وناظر المالية في الشام سوري مسيحي ، وإذا ظلت الأمور تجري على هذا السن ، فسقطت هجرة الترك بعد سنوات قليلة انقطاعا يكاد يكون تاما ، وتؤول مقاليد السلطة إلى الوطنيين وحدهم ، مسلمين كانوا أم مسيحيين . وكان من آثار حرب الجركس أن نقص عدد الشبان الذين يردون

إلى الجنوب من بلاد القوقاز وبذلك أخذ طابع البلاد يتغير تغيرا واضحا وإن كان هذا التغير يحدث في هدوء وسكينة . وهكذا شرع العنصر المصرى يحل محل العنصر التركى رويدا رويدا ، كما أخذت اللغة العربية تستخدم فى الأغراض الرسمية على نطاق أوسع ، فصارت الحسابات العامة تدون باللغة العربية ، وأصبح عدد كبير من « التذاكر » والأوامر تصدر عن السلطات التركية بلغة البلاد ، وعهد إلى أبناء العرب بوظائف ما كانوا يتطلعون إليها منذ جيل مضى ، وانتشر بينهم انتشارا واسعا شعور خاص بمصريتهم . ويبلغ عدد الترك فى القاهرة حوالى خمسة آلاف ، وقد يكون بالإسكندرية ألفان ، ويظن أن هناك ثلاثة آلاف موزعين فى الوجهين القبلى والبحرى . ومعظم القاطنين بالعاصمة منهم فى خدمة البلاط والحكومة ، أما من يقيمون فى الأقاليم فكثير منهم يشتغلون بالزراعة ، وأغلب أبنائهم يتعلمون فى المدارس الحربية استعدادا للالتحاق بالجيش .

ويتبع الأسرات التركية نحو ألفين من المماليك ، معظمهم من الشبان ، يعملون خدما وحراسا ، كما أن ثلاثمائة من اليونانيين الذين أسلموا ، يقومون بهذه الأعمال نفسها . وهناك حوالى ثلاثة آلاف من جوارى جورجيا وبلاد الجرجس ومنجربيليا منهن ستمائة يونانية من المورة وكريت وشيوز ، وإلى هؤلاء يجب أن يضاف أولئك الأتراك الذين يعملون ضباطا فى جيش الباشا ببلاد النوبة والحجاز والشام ، وغيرهم من الموظفين الموزعين فى أرجاء مملكاته .

ومنذ سنوات قليلة قدر عدد الترك فى القاهرة وحدها بتسعة آلاف ، وهو عدد يكاد يعادل عدد أولئك الذين استقروا بعاصمة مصر أيام الفتح العثمانى ، أما عدد أفراد أسرانهم فيقدر بخمسة وثلاثين ألفا .

البدو :

من المستحيل أن تقدر تقديرا صحيحا عدد البدو أو عربان الصحراء الذين يسكنون مصر . ولما كانت وسائل العيش لديهم جد قليلة فمن المحتمل أن يظل عددهم ثابتا لا يتغير . ولم يطرأ تغير ما على أزيائهم أو عاداتهم منذ عهد سحيق . وهم يتجاشون الاختلاط بجميع الأجناس الأخرى ، فلا يحدث إلا فى القليل النادر أى تزواج بينهم وبين الفلاحين أى المصريين المشتغلين بالزراعة ، أو بينهم وبين زنوج الجنوب ، مع أن بعض هؤلاء الزنوج يعيشون معهم فى بعض الأحيان عبيدا لهم يقومون بخدمتهم . وأولئك البدو لا يعرفون عيشة الاستقرار ، وذلك إذا استثنينا منهم الضاريين على تخوم الصحراء ، إذ يقضون بعض شهور

السنة مع ما يملكون من قطمان النعم والماشية في الجهات التي ينمو بها العشب الأخضر . ويرى كثيرون منهم في المدن الكبيرة ، وهم أكبر من يملكون قطمان الإبل التي لا يكاد يوجد في مصر سواها من الدواب التي تحمل الأثقال . وقوامهم يخضع عليهم مظهرها ملاؤه النبل والشرف ، لهذا يسرون في جرأة واعتزاز بالنفس ، تستر أبدانهم ثياب ليس فيها أثر للتكافؤ والأمانة ، كأنما لا تمتزجهم الدنيا وما تحويه من أسباب الترف والنعم . ولكنهم ، في مصر على الأقل ، نبذوا حياة السلب والنهب التي كانت أبرز طبائعهم فيما مضى ، لهذا يندر أن يتعرض المسافر للسطو عليه ، فقد وقع حادث أو اثنان ولكن كان الإسراع في تعقب الجناة والتوفيق في البحث عنهم والصرامة في إزال العقاب بهم بحيث امتنع تكرار هذه الجرائم أو كاد . ويبدو أن عربان الفيوم شرعوا يحبون حياة الرعي ، وقد أخذ الكثيرون من البدو يضربون خيامهم حيث تتأخم الصحراء أرضاً صالحة للزراعة ، وانصرفوا إلى الاشتغال بالأمور الزراعية ، غير أن الفلاحين لا ينظرون إليهم بعين الارتياح ؛ إذ أن وجودهم لا يكفل سلامة ما يملكه الفلاحون ، فضلاً عن أنه يرفع إلى حد ما عن الأرض وقيمة الإيجار . ولم ينبذ البدو كل النبذ ما طبعوا عليه من عادة السلب والنهب في مستقرهم الجديد ، غير أنهم لما كانوا يمدون الحكومة بفرق لها قيمتها من الفرسان غير النظاميين ، فقد أصبحوا موضع عطف السلطات ، فضريبة الأرض التي يدفعونها خفيفة ، وإذا استصلحوا بعض الأراضي البور لزراعتها فلا تفرض عليهم أية ضريبة لعدد معين من السنين . والبدو خاضعون الآن خضوعاً تاماً لمحمد علي ، ويبدو أنهم لم يعودوا قط يفكرون في مقاومة سلطانه . وقد أنبأني السيوف « لينان » ، بعد أن عاش بينهم في الصحراء أكثر من عامين ، أنه استمع بنفسه إلى بعض ما دار بينهم من حديث ، حينما دهمتهم فرقة من الجنود أرسلها الباشا لإخضاعهم ، وبعد تقليب وجوه الرأي ، بعثوا إلى قائد الفرقة ، حين طلب إليهم الإذعان ، بالرسالة التالية : « ليس هناك ما يحملنا على التسليم لك ، فني وسعنا أن نبذلكم جميعاً ، دون أية صعوبة ، ودون أن ينجو منكم أحد ، ولكنا نعرف سيدكم ، كما نعرف أن في استطاعته أن يرسل علينا قوة من الرجال نمجز عن إبادة ، فلا مناص لنا إذن من التسليم ، وهانحن أولاء نسلم » . وقبل ذلك بزمان قصير حدث سوء تفاهم بين الباشا والبدو بشأن ما ينبغي أن يكون عليه لون أرديةهم ، فهاجموا إحدى قوافل مكة ، ونهبوا من البن ومنسوجات الحرير ما بلغت قيمته عشرين ألف ريال ، أما البن فسرعان ما استهلك ، وأما منسوجات الحرير فسرعان ما أتلقت ، وكان من أثر ذلك أن أرسل عليهم الباشا قوة من الجند النظاميين ، أسرت

الشيخ وأبناءه ، ولم يطلق سراحيهم إلا بعد أن دفعوا قieme كل ما نهبوه ، وهكذا فقدوا جميع ما يملكون أو كادوا فقالوا للمسيو « لبنان » إن السلب لم يعد تجارة رابحة .

الأرمن :

الأرمن على قلة عددهم من ذوى النفوذ ، ويشغلون كثيرا من أرفع مناصب الحكومة ، فبوغوص بك « رئيس وزراء » الباشا أرمنى مسيحي . ذلك بأن تضلعهم فى اللغات يؤهلهم بنوع خاص لوظائف السكرتيرين والترجمة ، وهى وظائف لها أهميتها . ويشغل كثير منهم فى صناعة الذهب والفضة ، كما يشغل آخرون بمختلف الصناعات اليدوية . وهم فى جملة على شىء من التعليم ، وينقسمون من حيث الدين طائفتين هما الأرمن الأرثوذكس الذين يؤلفون الأغلبية ويخضعون لسلطة بطارقتهم ، والأرمن الكاثوليك الذين يعترفون لبابا روما بالسيادة الروحية .

الترجم :

أما التزوج فى مصر ، فسيأتى وقت الكلام عنهم بإسهاب ، عند تناول موضوع الرق وتجارة الرقيق . ويقدر عدد منازل القاهرة التى يقوم بالخدمة فيها زنجيات أو حبشيات بستة آلاف ، ولما كان متوسط من يشتغل فى كل من تلك المنازل اثنتين ، فإن مجموع الأرقاء من النساء هو اثنا عشر ألفا ، فضلا عن ذلك فمن المحتمل أن يكون هنالك ألفان من ذكران العبيد وألفان وخمسمائة فى الجيش . ويرد إلى مصر عدد وافر من السود الأحرار ، وهم أمناء فى خدمة المنازل ، ومن ثم يشتغلون فى الأغلب الأعم حجابا وبوايين وحراسا وما إلى ذلك . وكل منهم زعيم بأن يسلك زملاؤه مسلكا حميدا ، ويقدر عددهم فى القاهرة بخمسة آلاف ، وقلما يتزوجون من مصريات بل يعودون بما كسبوه إلى أوطانهم ، على أن يخلفهم سيل لا ينقطع من المهاجرين الجدد . وهم يسرون مرقوعى الرأس ، يبدو على سيماهم الثبل ، ولهم فى أنفسهم وفى زملائهم ملء الثقة ، وكما أوغلت فى بلادهم كانت الجراءة والكبرياء فيهم أظهر .

سائر الأجناب :

ليس هناك ما يميز أخلاط السكان من اليونانيين والمالطيين والإفرنج الذين يعيشون فى كبريات المدن المصرية ، وبخاصة فى القاهرة والإسكندرية ، ممن يأتونهم من طبقات الأجانب المقيمين فى مختلف مراكز التجارة فى حوض البحر المتوسط ، إذ تزدهم ثغور الليفانت بأصحاب الحوانيت والصناع وخدم المنازل وأبناء السبيل ممن يقومون بأعمال وضيعة قليلة

الجدوى ، ولكن لاداعى لأن نتخذ منهم موضوعا خاصا للحديث ، ويتراوح عدد أمثال أولئك الغرباء في الإسكندرية وحدها بين ثمانية وعشرة آلاف .

عدد سكان الإسكندرية :

نظرا لعدم وجود أى إحصاء عن عدد السكان في مصر فإن الإنسان ليلتمس له المصدر إذا ما اعتمد على أى بيان يستطيع الحصول عليه فيما يتصل بأية جهة من الجهات . ويبلغ عدد سكان الإسكندرية طبقا لما يقدره أعرف ذوى الشأن بحقائق الأمور حوالى ستين ألفا ، منهم ثمانية آلاف من جنود الجيش والبحرية ، وثلاثة آلاف من الصناع الذين يشتغلون بالترسانة . وقد علمت أن متوسط عدد الوفيات في اليوم الواحد نحو اثني عشر شخصا ، أى ٤٣٨٠ في السنة ؛ وبذلك تكون نسبة الوفيات $\frac{3}{7}$ في السنة . أما خلال إقامتى بالإسكندرية في عام ١٨٣٧ — ١٨٣٨ فكان متوسط الوفيات يوميا ثمانية عشر شخصا أى حوالى $\frac{11}{1}$. بيد أن عدم ملائمة الإسكندرية للصحة عامل يجب أن ندخله في حسابنا ، فلو احتسبت السنة التى انتشر فيها الطاعون لبدا عدد الوفيات مخيفا مزعجا ، إذ أنه في شهر مارس وحده من عام ١٨٣٥ ، لم يقل عدد من عرف أنهم ماتوا بالطاعون عن ٤٢٥٠ شخصا ، وذلك عدا الكثيرين ممن ماتوا دون أن يبلغ عن وفاتهم أحد فيما يظن . والأسرة من أبناء العرب تتألف من أربعة أفراد في المتوسط ، وعلى الرغم من أن تعدد الزوجات أمر كثير الشيوع بين المصريين ، بل وبين أهل الطبقة الوسطى ، فهو غير شائع بين الطبقات الداملة والطبقات الفقيرة ، التى يقتصر كل فرد منها في غالب الأحيان على زوجة واحدة ، لمجزه عن أن يعمل ما هو أكثر من ذلك .

الزراعة

إن الأسباب التى أدت إلى وقف تقدم الزراعة والصناعة في بلاد الشرق ، سوف يتضح أنها بعيدة الغور كثيرة الشيوع . ومع أنه يمكن العثور على بعض دلائل التقدم هنا وهناك ، إلا أنه ينبغي أن ينظر إليها على أن فيها مناقضة ظاهرة لنتيجة تكاد تكون عامة

.....

مسح الأراضي :

لما كنت سأحدث عن الأرض في مناسبات كثيرة ، فإن من الضروري أن أهد لذلك ، بأن طريقة مسح الأراضي في عهد محمد على قد أصابها كثير من التغير ، وكان من أثر ذلك ، أن أخذت مساحة الفسدان تقل باطراد ، فقد كانت فيما مضى أربعمائة قسبة مربعة ، انقصت

فيما بين سنتي ١٨٠٦ — ١٨١٠ إلى $\frac{1}{4}$ ٣٣٣ ، كما أنقص طول القصبة من سبع أقدام إلى ست ، (علما بأن « الهندازة » تزيد قليلا على قدمين أنجليزيتين) ، وهكذا زاد عدد الأفدة حوالى ٢٥ / زيادة اسمية^(١) .

مفهوم الملكية :

ليست حقوق الملكية في مصر واضحة المعالم بيئة الحدود ، فلم يكن للماتزمين سوى حق الانتفاع بالأرض ، أما ملكيتها فكانت من حق السلطان صاحب السيادة العليا . فلما تولى محمد على زمام السلطة طلب أن تودع جميع الوثائق خزانة الدولة ، وأن تدفع لأصحابها معاشات سنوية . وكثيرا ما يحدث أن تنتقل حقوق الملكية هذه من شخص إلى آخر ، لقاء مبلغ يعادل ربع الأرض مدة ثلاثة أعوام أو أربعة . أما الأراضي التي ليست في حوزة أحد فيها الباشا من شاء في غالب الأحيان . وكثيرا ما يهجر الفلاحون أراضيهم فتقوم الحكومة بتوزيعها على طالبها الجدد . ولما كانت الحكومة قد أصبحت بذلك مالكة الأراضي فإنها تتخلى عن أية مساحة منها للراغبين في زراعتها ، على أن يدفعوا الميرى (أى ضريبة الأرض) سنويا . وحدها الأدنى سبعة عشر ريالا عن الفدان الواحد ، أى ما يساوى سبعة شلنات وتسعة بنسات . أما حدها الأعلى فثمانية وعشرون ريالا ، أى ما يساوى اثني عشر شلنا وثمانية بنسات . ويتوقف مقدار الضريبة على مساحة الأرض ومدى قربها من النيل ، كما يتوقف على غير ذلك من العوامل المحلية ، التي تختلف بين عام وآخر تبعا لفيضان النيل ، مما يؤدي إلى تغيير مقدار ما يطالب من الميرى . وفي وقت الحصاد ، يدفع المزارع الذي يأخذ الأرض من الحكومة الضريبة المقررة عليه ، إما نقدا أو عينا ، طبقا للأسعار التي تحددها الحكومة . وفي وسع الفلاح أن يزرع ما يشاء من المحصولات إلا في الجهات القريبة من النيل حيث يرغم على زراعة التبن والنيلة والأفيون والكتان وهي محاصيل تحتكرها الحكومة وتسلم إليها بأسعار تحددها تبعا لجودة الصنف .

وقد جرت العادة بأن يكلف أثرياء المزارعين زراعة هذه الأصناف ، إذ يجب عليهم أن يدفعوا سلفا نفقات زراعة المحصول وحصده ، ثم لا يحصلون على ما دفعوه إلا بعد تسليم المحصول للسلطات ، فتعتمد هذه السلطات إلى استقطاع ضريبة الأرض قبل أن تعطى لهم « أذونات » بالدفع . أما ما يتبقى لهم بعد ذلك فيعطون به حوالاات على « الخزينة » ، وكثيرا ما

(١) يرى مستر « لين » Lane أن الفدان المصرى أقل قليلا من الفدان الإنجليزي . أما القصبة فطولها ثلاثة أمتار وأربعة وستون سنتيمترا أى ما يكاد يعادل اثنتى عشرة قدما .

يترتب على خصم تلك الحوالات خسارة تتراوح بين ١٥ ٪ و ٢٠ ٪ بسبب ندرة النقود ، وقد كانت تخصم في الماضي بخسارة تبلغ ٨ ٪ . وهكذا أصبحت الخسارة الآن أعظم بكثير .

الفوت الزراعية :

للمزارع الذى ينتج البرسيم والقمح والفول والشعير والقطاني وغير ذلك من الحبوب أن يبيعها كيفما شاء بعد أن يدفع ضريبة الأرض نقدا أو عينا . فإذا كان الدفع عينا قدر المحصول بسعر يقل عن سعر السوق ، أما ما يتبقى لديه ، فيبيعه في الحقل ، أو ينقله إلى القاهرة ، أو يخزنه حتى يقبل الشتاء ، وفيه ترتفع الأسعار عادة . وتدفع جميع نفقات الزراعة عادة من المحصول ، فعمال الحصاد مثلا يأخذون بدل أجورهم حزما مما يحصدون ، تقدر بمجرد النظر دون عد أو كيل ، ويزيد مقدارها كلما بعد الحقل عن القرية . وعند نقل المحصول ، يعتمد المزارعون الذين لا يمتلكون جمالا إلى استئجارها لقاء قرشين ونصف القرش لكل منها في اليوم الواحد ، بما في ذلك أجر الحادى ، غير أن الجمال تأكل على الدوام مما تحمله من حب وقش . وكذلك الحال حين تستأجر الثيران لدرس القمح ، فأجرها اليومى قرشان ونصف القرش ، ولكنها تأكل من تبين هذا القمح نفسه . أما الرجلان اللذان يشتغلان في درس القمح ونقله ، فيتقاضى كل منهما في كل يوم كيلة ، والكيلة نصف الويبة ، وكل ست وبيات تساوى إردبا ، ويزن الإردب ١٦٠ أفة مصرية ، ويتقاضى من يقوم بالحراسة ليلا كيلة عن كل ليلة ، « بالإضافة إلى ما يسرقه » على ما يقول محدثى .

توزيع الارصة :

ليست الأراضي في مصر موزعة بنسبة ما في كل جهة من الأيدي العاملة في الزراعة . وقد عمل تأريخ لأكثر الأراضي الزراعية ، ولكن به نقصا وخطأ ، ومن ثم صار مفهوما أن النية معقودة على « روك » البلاد بمزيد من الدقة . فهناك قرى كثيرة يتسع زمامها إلى حد لا تستطيع معه أن تجد من الهال من يقوم بزراعتها ، في حين أن قرى أخرى لم تحصل من الأراضي على النصيب الذى تستحقه . والنقص والزيادة كلاهما يلحقان الأذى بالفلاحين . وإيرادات الدولة . وقد لاحت أمامى الفرصة أكثر من مرة فأظهرت للباشا ما في توزيع الأراضي بنسبة عدد السكان من خير ، وأرضحت له ما ينطوى عليه الوضع الحاضر من ظلم لا مساواة فيه ، وهو أمر قال الباشا إنه يشعر بضرورة تغييره ، ووطد الزم على أن يسارع إلى تحقيقه .

تربة مصر :

إن قدرة التربة المصرية على الإنتاج لا حد لها ، فحيثما ابتلت الأرض بالماء ، سارعت الخضرة الجميلة إلى الظهور ، وإذا بذر الحب ونال حظه من السقيا جادت الأرض بما اعتادت أن تجود به من الثمر دون حاجة إلى مزيد من العناية ، بل إن رى الأرض يسرع بنمو صنوف من النبات وأنواع العشب الأخضر حتى في الجهات التي تتاخم الصحراء وتطفئ عليها الرمال . ومن المستطاع كذلك إنشاء حديقة جميلة بضواحي الإسكندرية ، وهي أقل نواحي مصر صلاحية لذلك ، خلال عامين اثنين . وثمة جهات كثيرة تنمو فيها الأعشاب الطويلة ، فيأخذك منظرها رغم خشونتها ، ولو زرعت تلك الجهات لجاءت بأطيب فاكهة وأوفر محصول . ولا شك في أنه قد تم الشيء الكثير في السنوات الأخيرة نتيجة الاهتمام بوسائل الري ، فقد أنبأني الباشا أنه أنشأ ما لا يقل عن ثمان وثلاثين ألف ساقية ، وحيثما وجد الماء وجد الخصب والنماء .

زحف الصحراء :

هناك عراك دائم بين الصحراء والزراعة ، ففي كثير من جهات الدلتا غزت الصحراء الأراضي الزراعية وسيطرت عليها . أما في الجهات المجاورة لأبي زعبل وفي منطقة أسيوط وبعض جهات أخرى من مصر ، فقد كان للزراعة النصر على الصحراء . وفي الحق أنه إذا توافرت الأيدي العاملة لحث الأرض ، والماء لسقياها ، فليس من اليسير عليك أن تقدر عظم المساحة التي يمكن استخلاصها من برائن الصحراء ، غير أن قدرة الأرض على الإنتاج تقف حيا لها في مصر صعوبات أخرى ، تختص بها الأقطار الشرقية .

الخمسين :

إن رياح الصحراء الحارة كثيرا ما تحطم آمال الزراع ، ذلك بأن شدتها ومدة هبوبها مبعث قلق عظيم لهم ، فهناك مواسم تجف فيها مناطق برمتها ، حتى عقب ربيها ، بفعل رياح الخمسين ، (وهي رياح تستمد اسمها من مدة هبوبها وهي في العادة خمسون يوما)

الجرار :

يضاف إلى ذلك أن الأمل في الحصول على محاصيل كبيرة وفيرة الغلة قد ينهار فجأة بسبب غارات الجراد ، إذ تظهر منه الملايين في السماء كأنها السحب ، فهلك كل ما تصادفه . وقد شاهدت أسرابا كثيفة من هذا الوباء الفتاك ، تسير في أعقابها جوع حاشدة من الصقور

وغيرها من الطيور ، فتملاً أجواز الفضاء ، ثم تنقض على حقول القمح فتأني عليها ، ثم تشد رحالها إلى مكان آخر فتدمرها تدميراً .

فيضانه النيل :

تخضع جميع الأقطار قليلاً أو كثيراً لما تحدثه فصول السنة من أثر في حاصلاتها الزراعية ، فقد تزيد هذه الحاصلات أو تنقص تبعاً لمدى ملائمة الظروف لوقت البذر والنماء والحصاد . أما في مصر فهذه ضرورة واحدة تتلشى أمامها سائر الضرورات ، فالشمس التي تنضج الزرع والطنس المتبدل الذي يتطلبه جنى الثمار ، يمكن الركون إليهما والاعتماد عليهما في كل آن ، أما إذا لم يرو فيضان النيل الأرض ، فما يجدي بذر الحب في مساحات واسعة ولا ذهاب الزارع للحصاد . وتختلف الفيضانات اختلافاً شديداً من حيث نوعها وتناوبها فإذا جاءت وفق مطالب مصر العليا زادت مياهها عن حاجة مصر السفلى ، وإذا ما لاءت مصر السفلى تركت أراضي مصر العليا في حالة تقرب من الجفاف في بعض الأحيان .

النيل :

يبلغ متوسط سرعة جريان النيل ١٣٦٦ Toises^(١) في الساعة ، غير أن سرعة التيار تزيد زيادة عظيمة وقت الفيضان . والسفن الداهية صعدا في النيل تجد في الرياح الشمالية السائدة ما يعوضها وزيادة ، عما تلاقيه من صعوبة ، بسبب سرعة جريان الماء . فإذا بلغ مستوى الفيضان في الصعيد أربعة وعشرين ذراعاً ، فإنه يكون في القاهرة واحداً وعشرين ، وعند مصبي النيل أربعة . وخير الفيضانات ما تراوح مستواه بين تسعة عشر وواحد وعشرين ذراعاً على حسب مقياس جزيرة الروضة التي تواجه القاهرة . وعند ما يبلغ الارتفاع تسعين ومائة بوصة ، يقطع السد ، فتتطلق مياه النيل ، وعندئذ تتعالى صيحات الألوف ممن يشهدون الحفل مردين « أوفى الله » ، أي « أن الله قد أنجز وعده » ، وعلى مقدار ما يصيبه يوم « جبر البحر » من توفيق ، يتوقف الكثير من السعادة أو الشقاء . ولا كان الانحدار عند السد يتراوح بين ثمان أقدام وعشر ، فإن اندفاع قدر كبير من المياه يكون شديداً للغاية .

وعند ما يرتفع النيل من ثلاثة وعشرين إلى أربعة وعشرين ذراعاً يزور مليونان من الأفدنة ، وعلى هذا الأساس فرض الميري (أي ضريبة الأرض) في عام ١٨٣٣ . غير أن

(١) التويز Toise مقياس فرنسي عتيق طوله ٦,٣٩٥ قدماً إنجليزية

النيل لا يزيد ارتفاعه على تسعة عشر ذراعا في غالب الأحيان ، ولا يستمر الفيضان مدة تكفى لتحقيق الغرض المنشود .

الأرض الزراعية :

تقدر الأراضي الصالحة للزراعة في مصر بثلاثة ملايين ونصف مليون من الأفدنة إذا بلغت الزراعة أقصى المدى .

أثر التجديد :

لا شك في أن استنزاف موارد الرجال في مصر لتجنيدهم قد أثر في قوى البلاد الإنتاجية تأثيرا كبيرا ، ذلك بأن بقاء مسائل الشرق دون حل حاسم ، أدى على الدوام إلى انتزاع الزراع من أراضيهم ، كما زاد فيما ألقى على كواهل الباقين من مطالب وأعباء ثقيلة . والواقع أن الأرض المزروعة الآن لا تقل مساحتها عما كانت عليه منذ جيل مضى ، بل إنها تزيد كثيرا في بعض الجهات ، إلا أن المشتغلين بزراعتها قل عددهم ، كما قلت مقدرتهم على العمل كثيرا ، بسبب ما اعتادوه من الالتجاء إلى تشويه أجسامهم ، فرارا من الخدمة العسكرية ، التي ينفذها المصريون من أبناء العرب بغضا لا نظير له ، لأنهم يخشون ما يتعرضون له بسببها من أخطار فحسب ، بل ولأنهم يحبون وادبهم حبا عميقا يتجلى في جميع أفراد الشعب .

الإنتاج الزراعى :

ليس من اليسير أن يعتمد المرء إلى التميم عندما يتحدث عن إنتاج مصر من حيث زيادته أو نقصه ، فحينما كان الحاكم ذا فطنة ونشاط ، ميالا إلى وضع حد لما يرتكبه مرءوسوه من ضروب الابتزاز والاعتصاب ، زادت الأراضي المزروعة زيادة كبيرة . فقد وجدت في أسبوط وهي من أكثر مديريات مصر ازدهارا ، ما لا يقل عن ستين ألفا من الأفدنة أصبحت صالحة للزراعة خلال عامين أو ثلاثة ، على الرغم من أن حالة الفيضانات لم تكن مرضية . هذا إلى ما أبلغني « مفتش العموم » من أن مائة ألف فدان قد زيدت على الأراضي المزروعة في جميع أنحاء الصعيد . والقمح أهم ما ينتجه هذا الإقليم الذي يدل مظهره على أنه غنى يبشر بالخير . وبلاد الصعيد من خصب التربة بحيث تستطيع أن تنتج من القمح ما يكفى استهلاك القطر المصري ، إذا أحسنت إدارتها . وقد بلغ سعر القمح بأسبوط في عام ١٨٣٧ تسعين قرشا للإردب ، أى ثلاثة شلنات وثمانية بنسات للبوشل ، غير أن هذا السعر فوق المتوسط بكثير . ومساحة الأرض المزروعة في إقليم أسبوط حوالى ستمائة ألف فدان ، وقد بلغت أرباح الحاكم

في وقت ما خمسة آلاف كيس ، أى خمسة وعشرين ألف جنيه إنجليزى في السنة ، ولكن هذه الأرباح نقصت نقصا كبيرا .

السراقي :

علمت من المسيو « لينان » أن في مصر السفلى — على حسب تقديره — خمسين ألف ساقية لرى الأراغى ، وذلك عدا « الشواذيف » . فإذا احتسب للساقية الواحدة ثلاثة ثيران ورجلان ، فإن جميع هذه السواقي تتطلب خمسين ومائة ألف ثور ومائة ألف رجل . ولما كان متوسط العمل للجميع ثمانين ومائة يوم في السنة ، وكان ما يتكافئه الثور قرشا ونصف قرش وما يتكافئه الرجل قرشا واحدا فإن مجموع ما تتكافئه الثيران أربعون مليوناً وخمسمائة ألف قرش ، أى ٤٠٥,٠٠٠ جنيه إنجليزى ، أما الرجال فيتطلبون من النفقات ثمانية عشر مليوناً من القروش . ومتوسط ما يكافئه بناء الساقية ١٢٠٠ قرش ، وعلى ذلك فإن خمسين ألف ساقية تعادل رأس مال قدره ستون مليوناً من القروش . ولما كان الثور يساوى تسعمائة قرش فإن ثمن الثيران جميعاً يوازى رأس مال قدره ١٠٥,٠٠٠,٠٠٠ قرش . وعلى ذلك فإذا احتسبت لمبلغ ١٦٥ مليوناً من القروش فائدة بواقع ١٢ ٪ في السنة ، كما هو الواجب ، فإنه يرجح طبقاً لتقدير المسيو « لينان » ، ٦٥,٥٢٠,٠٠٠ قرشا ، أى ٦٥٠,٠٠٠ جنيه استرلينى في السنة وهى نفقات باهظة يتطلبها الرى وحده . ويظن أن هذا العبء الثقيل من النفقات ، سيمكن التخلص منه ، بإنشاء القناطر (الخيرية) التى سوف أتحدث عنها فيما بعد ، وتقع على مسافة قريبة من رأس الدلتا . وهى مشروع تستثير ضخامته العجيب والدهشة دون ريب ، غير أنه ليس فى وسعى أن أجازف بإبداء رأى فى مدى ما ينتظره من نجاح . ومهما يكن من الأمر فلا جدال فى أن ما ينفق على الترعى والسواقي مبلغ ضخم ، فقد صرف على ترعة السرمادية عشرون ألف كيس ، أى مائة ألف جنيه ، وهى ترعة صغيرة لا تروى ، حتى بمساعدة السواقي ، غير ثمانية آلاف من الأفدنة . وستقام قنطرتان عند مخرج بحرشبين وبحر مويس فى زمن قريب .

عزم انتظام الفيضان :

تعاقت سنتان هما ١٨٣٦ و ١٨٣٧ كان الفيضان فيهما قليل النفع ، بل لقد حدث — كما يعلم الناس — أن مرت سبع سنوات دون أن تقييد الأرض من الفيضان خصباً وقوة . وهناك من يؤكد أن الإنسان يستطيع بمهارته أن يقف فى بلاد الحبشة جريان مياه النيل ، أو يحول جزءاً منها إلى مجرى آخر .

المطبرة :

المطبرة ، أو بحر مقرن ، هو أهم الروافد التي تأتي بعياء الري محملة بالغرين الذي ينصب الأرض . ويرى مسيو « لينان » أن من اليسور تحويل مجراه ليصب في البحر الأحمر عند سواكن إذ يجري هذا النهر عبر سهول وأراض رملية ، كما أن بين المطبرة والبحر الأحمر آثاراً تدل على أن يد الإنسان حاولت أن تشق مجرى أو قناة .

الترع :

شقت في عهد محمد علي ترع كثيرة عدا ترعة المحمودية العظيمة التي تمتد بين الإسكندرية والنيل ، وتمود بالفائدة على الملاحة والري . فهناك في الدلتا ترعة طنطا ، التي تبدأ جنوبي شبين قرب الجعفرية وهي تلتقي بترعة عند كفر الشيخ غربى دفرية وطولها ١٣,٥٠٠ قصبة ، أى ما يعادل ٥٤,٠٠٠ ياردة ، أما اتساعها فأربع ياردات ، ولها أربع فتحات عند دماص ؛ ويجرى الماء فيها طول السنة . وفضلاً عن ذلك فهناك ترعة البوهية وطولها ١٥,٥٠٠ قصبة أى ما يعادل ٦٢,٠٠٠ ياردة ، واتساعها أربع ياردات ، وتستمد ماءها من فرع دمياط . وهناك رباح البحيرة وطوله ٢٦,٠٠٠ قصبة ، أى ما يعادل ١٠٤,٠٠٠ ياردة ، واتساعه خمس ياردات ، وينتقى من فرع رشيد . ولم يكن فى وصى الحصول على بيان شامل عن جميع ما حفر من الترع فهي كثيرة جداً .

الآبار :

لقد تم إحصاء آبار خارج حدود وادى النيل للاستقاء منها ، فى عامى ١٨٣١ و ١٨٣٢ حفر اثنين من المهندسين الإنجليز وأصلحوا من الآباء عدداً كبيراً . وبين قنا والقصير ثمان آبار صار أربع منها فى حالة جيدة .

توزيع المحصولات :

عند توزيع المحصولات الزراعية ، تبدأ الحكومة عادة بتحديد كمية ما يزرع من صنف معين فى منطقة معينة ، كما تقوم بتحديد السعر قبل موعد التسليم . وبمقتضى هذا التنظيم يثول معظم حاصلات البلاد إلى أيدي الحكومة ، بشروط حددتها هى بنفسها . ولما كانت الحكومة تعتبر نفسها المالك الحقيقي للأراضي ، فإنها تنظر إلى الفلاحين فى الواقع على أنهم عمال تحت إشرافها ، فى وسعهم أن يتخلوا عن الأرض — وكثيراً ما كانوا يفعلون — إذا لم تكن شروط زراعتها مقبولة لديهم . على أن الأثمان التى تدفعها الحكومة لانتكاد تقيم

أورد الزلاخ إذا كان فقيراً ، أما إذا كان لدى الزارع رأس مال يمكنه من شراء التقاوى وانتظار المحصول ، فإن الأسعار التي تحددها الحكومة تعود — على ما أعتقد — بربح يتراوح بين ١٥ ٪ و ٢٠ ٪ مما أنفق من رأس المال . ومهما يكن من شيء ، فهذا ما أكد لي بعض الأعمالي الذين يزرعون مساحات واسعة من الأراضي . وتعد الحكومة الفلاح بالتقوى في السنوات المجافة ، وتخصص لهذا الغرض مقادير توضع في أيدي ذوي الشأن ، فيوزعونها على الفقراء من التلاميذ تبعاً لمساحة الأرض التي في حوزتهم ، ثم يقوم هؤلاء بعد الحصاد برد ثمن ما افترضوه مع إضافة الربح إليه . وقد جرت عادة الفلاح ، إذا كان المحصول وافراً أن يحتجز قدراً كافياً من الحبوب للتقوى .

الزراعة بطريقين الإمبراء :

إن المدر الذي يلتحق لإكراه الفلاحين في مصر على زراعة أصناف معينة ، هو أنه لولا هذا الدافع وما ينطوي عليه من استبداد ، لأغرام ما طبعوا عليه من كسل بالكف عن الاشتغال بالزراعة تماماً أو بالاعتصار على إنتاج السلع اللازمة لاستهلاكهم الخاص ، أو تلك التي لا يتطلب إنتاجها إلا بذل أقل الجهود . وقد ذكرت لمحمد علي في إحدى المناسبات أن إفساح المجال أمام الزارع من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج ، فكان جوابه « لا . إن الفلاحين عندي مصابون بعدم إدراك ما هو في صالحهم ، وعلى أن أقوم بدور الطبيب ، ومن واجبي أن أصطنع الشدة ، إذا لم تسر الأمور في مجراها الصحيح » .

كسل المصريين :

قد يكون في تراخي الفلاحين ما يبرر إلى حد ما ذلك الإشراف الذي تبسطه الحكومة على الزراعة ، إذ تطالب بزراعة أصناف معينة ، في مناطق معينة ، دون أن تترك للزارع أو المالك الحق في اختيار المحصول الذي يراه أعود عليه بالفائدة من سواء . ويؤكد ذوو الشأن أن محصول الزارع يقل كلما منح قدراً أوفر من حرية التصرف ، وأن النفور من العمل يرجع لديه حب الربح ، وهو دافع يحفز إلى السعي عادة ، ومع هذا فإنني أقدر ، طبقاً لآخر ما وصل إليّ علمي ، أن الرغبة في جمع المال والاحتفاظ به قوية بين الفلاحين ومسيطرة عليهم ، كما هو شأن أية طائفة أخرى من بني الإنسان . ولو صارت حقوق الملكية أكثر تحديداً ، ونالت قسطاً أوفر من الاحترام ، وأدخل على الإدارة المالية في مصر شيء من التفتيق ، لكان من الممكن أن نطمئن كل الاطمئنان إلى اهتمام الفلاحين بمصالحهم .

نظام الترامى فى دفع الضرائب :

هناك سبب قوى يدعو إلى الشكوى من النظام الحالى ، وهو جعل النواحى مسئولة بالتضامن عن مقدار الضرائب المفروضة عليها ، حتى إذا قصر أحد فى دفع ما عليه ، وجب تحصيل مبلغ العجز من أولئك الذين قاموا فعلاً بسداد حصصهم من الضريبة . ولكن النظام القائم ، يبرره أن مشايخ البلاد وذوى النفوذ من ملاك الأراضى كثيراً ما يحتالون على إلحاق الخراب بصغار المزارعين ، وذلك بتوزيع الضرائب توزيعاً غير عادل . وليس هناك من سبيل للخذ من جشعهم ، إلا أن يكون جميع دافى الضرائب مسئولين عن جملة المبلغ المفروض على ناحيتهم . وأقل ما يوصف به هذا الإجراء ، أنه محاولة لدفع الظلم بالظلم ، مع أن العلاج الناجع ، إنما يكون بتوزيع الأراضى ، توزيعاً أكثر تماثلاً مع ما فى أبهى المستحوزين عليها من رؤوس الأموال ووسائل الزراعة . والضمان الحقيقى الوحيد لثلا فى العيوب الفاشية فى جمع هذه الضرائب ، وسواها من إيرادات الحكومة ، إنما يكون بزيادة التدقيق فى مسح الأطيان ، وتوزيع ضريبة الأراضى توزيعاً يصحح ما فيها من أخطاء ، وفرض رقابة مالية رشيدة .

الامتيازات والنفوذ القنصلى :

إن احتكار الحكومة المصرية للزراعة وتدخلها المستمر فى شئونها إنما يرجع الفضل فى زيادتهما إلى ما أبداه عدد من قناصل الدول بالإسكندرية من موافقة وتشجيع ، فقد كانت هؤلاء القناصل وكلاء الباشا فى غالب الأحيان ، كما كانوا يديرون لحسابهم الخاص تجارة واسعة تدر عليهم أرباحاً وفيرة ، فى الوقت الذى يقومون فيه بتمثيل دول مختلفة . وليس من شك فى أن حصولهم على كثير من المزايا التجارية من جانب الحكومة ، لا بد وأن يكون له أثره فى استقلالهم السياسى ، كما يقضى على ما لهم من سلطة فى أداء وظائفهم الرسمية . أداء قد يكون كبير النفع للدول التى يمثلونها . وإذا استثنينا القناصل العاملين لكل من إنجلترا وفرنسا والنمسا والروسيا وأسبانيا ، فإن الآخرين جميعاً ، على ما اعتقد ، تجار يتجرون فى منتجات البلاد على نطاق واسع ، وأكثر ما يكون اتصالهم بالسلطات لتحقيق أغراضهم الخاصة ، لا لتحقيق أغراض عامة . وهكذا تقل قدرتهم على التدخل المشر إلى حد كبير ، وتفقد صفتهم التمثيلية قيمتها ، كما يعجزون عن المطالبة برفع أية مظالمة عادية ، بشروط تليق بوكلاء مفوضين من قبل دول أجنبية . غير أنه مما لا شك فيه أن وكلاءنا من هذه الناحية يفوقون سواهم بكثير من حيث الشرف والكفاية .

مصلحة الحكومة :

غير أن الحكومة نفسها ذات مصلحة حقيقية في أن تهيب للنشاط الزراعي مجالا أرحب وأكثر انطلاقا من القيود والأغلال . ولا شك عندى في أن الإيرادات تزيد كلما زادت حرية الإنتاج ، إذ أن السلع التى تعتبر فى الدرجة الأولى من حيث الحاجة إليها عرضة لتقلبات كثيرة لا داعى لها فى ظل النظام الحالى . وقد يستحيل فى بعض الأحيان شراء الزيت أو الصابون أو البن أو سلع كثيرة غيرها حتى مع الاستعداد لدفع الثمن فوراً . ويبيع الفلاح محصوله بسعر تحدده الحكومة ، وهو دائماً سعر منخفض ، ولكنه كثيراً ما يضطر إلى شراء هذا المحصول ثانية ، بالسعر الذى تختاره الحكومة ، وهو على الدوام سعر مرتفع ، بل إنه قد يعجز عن الحصول عليه فى بعض الأحيان ، مهما كان الثمن الذى يعرضه .

العمل على إفقار الزراع :

إن إفقار الفلاح على هذا النحو يعود بالضرر على الحكومة نفسها ، إذ يتأخر فى دفع ما عليه من ضرائب ، ويهمل أرضه ثم يهجرها ، هذا إلى أن النقص فى إيرادات الخزنة ، إنما هو نتيجة مباشرة لتدهور زراعة الأرض .

مادة الزراعة فى مختلف الجهات :

يستحيل على الإنسان أن يعرض ما يصح أن يكون فكرة عامة عن حالة الزراعة فى مصر ، إذ أن لكل جهة مميزاتها الخاصة بها . وسأذكر بعض حقائق جمعت من مختلف الجهات ، وقد تودى هذه الحقائق إلى إلقاء شيء من الضوء على عدة موضوعات ، بشأن حالات معينة .

الفيوم :

أغارت الصحراء مراراً على الفيوم ، وكان هذا الإقليم فيما مضى أحفل جهات القطر المضرى بالمزروعات . وقد هيئت الوسائل لريه لا عن طريق الآبار أو الشواذيف بل عن طريق عدد من مختلف الجداول والمجارى المائية تمد الأرض بالطوبة ولو أن مقدار هذه الرطوبة غير كاف . وقد حدثنى أحد الأوربيين من كبار ملاك الأراضى فى الفيوم ، بأن الأراضى هناك ليست — على ما يرى — فى جودة أراضى الدلتا ، ثم أظهر أسفه لأنه استقر فى هذه الجهة من مصر . ولا شك فى أننا إذا وازنا بين هذا الإقليم الآن ، وهو المعروف بأنه حديقة القطر المصرى ، وما كان عليه فى الماضى السحيق ، لوجدنا أنه فقد الشيء الكثير من خصبه . غير أن الشخص الذى استشرته يرى أن الحالة الآن تختلف عما كانت عليه منذ

خمسة عشر أو عشرين عاماً ، إذ زاد عدد ما يزرع من الأفدنة ، ذلك بأن محدثي كان يملك في الأصل مائة فدان فما زال بها حتى صارت ثمانمائة . وإذا استثمر رأس المال ، فإنه يعود بربح كبير ، وبخاصة إذا كان استثماره في زراعة النيلة ، إذ يباع محصول الفدان الواحد بثلاثة أكياس أو أربعة (أى بما يتراوح بين خمسة عشر جنيتها استرلينياً وعشرين) على أن الأمر لا يتطلب من العناية أكثر من توفير ما يكفي من الماء .

النيلة :

تجهيز النيلة من أيسر الأمور ، إذ أنه لا يبدو أن تغلى الأوراق إلى درجة معينة . ثم تضغط مجتمعة حتى تتخذ الشكل الذى يلائم السوق . وتختلف الزراعة في الفيوم عنها في سائر جهات القطر ، لا لأن الرى هناك غير متوقف على ما يشق أنحاء البلاد من مجار مائية خشب ، بل ولأن هناك مزارع كثيرة من أشجار الزيتون خاصة . على أن نمو النبات سريع جداً ، فقد شاهدت بعضاً من أشجار التين الشوكى عمره سبع سنوات أو ثمانية ، ولكن بلغ ارتفاعه خمس عشرة قدماً . ويمكن القول بصفة عامة ، إن لكل قرية مجراها المائى الخاص ، غير أن هناك تقاعها مشتركا على توزيع المياه بين النواحي المختلفة .

ضريبة الأرض :

بلغنى أن ضريبة الأرض التى تدفع عادة في الفيوم عن الفدان الواحد تبلغ حوالى خمسة عشر ريالاً أى ستة شلنات وثمانية بنسات . وكثير من القرى متأخر في دفع ما عليه ، فسنهور مثلاً التى يبلغ زمامها ٧٠٠٥ فدان كانت مدينة للحكومة بخمسمائة وألف كيس ، أى ٧٥٠٠ رجنية . وكثيراً ما يرتكب مشايخ البلاد ، وهم أصحاب الساطان في القرى ، مخالفات جسيمة . وقد يحدث في أحوال كثيرة ، إذا ما ألت بإحدى القرى ضائقة ، أن يتقدم أحد أصحاب رهوس الأموال ، فيأخذ على عاتقه تسديد الدين ، ويصبح الزراع عمالاً مأجورين بعد أن كانت التبعة راقمة عليهم ، وهكذا تحصل الحكومة على الأموال المتأخرة ، حيث يحل موعد سدادها .

أسيوط :

وجدت في أسيوط أوربياً يزرع ٢١٠ من الأفدنة ، وقد تحدث عن وفرة إنتاجها وبخاصة إذا كان من شأن الفيضان أن يساعد على ذلك . وعنده أن مساحة الأراضى المزروعة في منطقة أسيوط زادت بمقدار الخمس منذ عام ١٨٣٠ ، وأن متوسط محصول الفدان من الحنطة ستة أراذب (أى ثلاثون بوشلاً) ، غير أن المحصول كان في كثير من الحالات ثمانية

أرادب أى أربعين بوشلا . ونسبة ثمن الذرة إلى القمح هى ٦ إلى ١٠ ، وينتج الفدان الواحد من الذرة اثنى عشر إردبا أى ستين بوشلا . وقد وجد فى هذا الإقليم أن من الأفضل أن يأخذ الفلاح نسبة معينة مما تنتجه الأرض بدل أجره اليومى . أما زراعة النيلة فتجحت نجاحا بامراً فى بعض الحالات ، وأنتج الفدان ما يساوى أربعة أكياس أو خمسة (أى من عشرين إلى خمسة وعشرين جنياً استرلينياً) . والنيلة المصرية غير محتكرة فى هذه المديرية أما الصنف المحتكر فهو نيلة الهند الشرقية ، إذ أنها أجود كثيراً من النيلة المصرية ويعود الأفيون كذلك بربح وفير ، غير أن ذلك الأوربى يرى أنه ليس هناك بين جميع ما تنتجه أرض مصر ما هو أوفر ربحاً من قصب السكر . وأهم ما يبعث على الشكوى أن كثيراً من الفلاحين يلحقون بالخدمة العسكرية مما دعا بعض الملاك إلى استخدام الزوج الأرقاء فى أعمال الزراعة ، إلا أن نفقات التجربة حالت دون المضى فيها .

إسنا :

فى منطقة إسنا يزرع خمسة وعشرون ألف فدان محاصيل صيفية من الذرة العويجة والشامية ، كما يزرع حوالى عشرين ألفاً محاصيل شتوية من القمح والشعير . من هذه الأراضى ثلاثة آلاف فدان تروىها مياه الفيضان ، ونحو عشرين ألفاً تروى بالساقية أو الشادوف . ويتطلب رى الفدان فلاحاً واحداً فى الصيف ، أما فى الشتاء فيتطلب اثنين ، نظراً لانخفاض الماء فى مجرى النيل . والفرق كبير جداً بين إنتاج الأراضى التى تروى رياً صناعياً وتلك التى يروىها النيل . فالفدان الذى يسقى بالشادوف ينتج من عشرة أرادب إلى اثنى عشر إردبا ، أما محصول الفدان من الأراضى التى تغمرها مياه النيل ، فلا يتجاوز أربعة أرادب أو خمسة . وأوفر البقاع إنتاجاً هى الجزائر الواقعة فى النيل ، إذ يتراوح حدها الأقصى فى الإنتاج بين عشرة أرادب واثنى عشر إردبا من القمح فى حين أن متوسط الإنتاج لا يتجاوز فى الأراضى سبعة أرادب أو ثمانية . أما محصول الفدان من الشعير فيتراوح بين عشرين وواحد وعشرين إردبا .

استقرار البدو :

تجرى الآن ضروب من التغيير ، تدل على أن من بين الأعرا ب فريقاً يتخلى عما ألفه من عادات الصحراء ، ويكرس نفسه لحياة الرعى أو الزراعة . وفى حديث جرى بينى وبين بدوى استقر به المقام على مقربة من الخيم ، فى كوخ صغير وقطعة من الأرض تبلغ الفدان ، قال لى الرجل : « من ذا الذى يرضى أن يكون بدوياً ، يوجه إليه الاتهام ويقع تحت طائلة

العقاب كما وقعت حادثة من حوادث السرقة ؟ » كما قال إنه يعيش على تلك القطعة الصغيرة من الأرض التي تغل له عشرة أراذب من الدرة ، ولما كان ثمن الإردب في ذلك الحين ستين قرشاً ، فيكون مجموع الثمن حوالى ستة جنيهات استرلينية . ثم أضاف إلى ذلك قوله إنه يحصل على قليل من الملح من أحجار في الجبل ، ثم أرانى أحدها ، فوجدته حجراً رملياً شديد التشبع بالمادة الملحية .

وقد استقر الآن كثير من عربان البدر على حدود الفيوم ، واشتغلوا بالزراعة . وعلمت بينهم أنهم يدفعون للبasha عن الأراضى التى يشغلونها إيجاراً يبلغ تسعة قروش ، أى ما يساوى شلنين عن الفدان الواحد . ويقدر مسيو « مانجان » Mengin أن الأرض التى زرعت في عام ١٨٣٣ كانت ١٨٥٦.٠٠٠ من الأفدنة ، أما في عام ١٨٣٥ فقليل أن الأرض المزروعة بلغت مليونى فدان ، تدفع عنها ضريبة تتراوح بين واحد وعشرين وثلاثين ريالاً عن الفدان أما الصعيد فإن بعض أراضيه يدفع عنها من ستة عشر إلى سبعة عشر ريالاً فحسب . ويقدر المتوسط بخمسة وعشرين ريالاً ، فيكون مجموع الإيراد تسعين مليوناً من الريالات ، أى ما يعادل ١١٢.٥٠٠ قرش أو ٢٢٥.٠٠٠ كينس أى ١٥٢.٠٠٠ ر جنيه استرليني ، غير أن هذا التقرير فيما يخيل إلى ، يموزه الوضوح والتحديد إلى الدرجة القصوى .

غموت مصر :

طبقاً لأوراق المعلومات التى استطعت الحصول عليها من بين أوراق القنصل العام ، كانت غلات مصر في سنة ١٢٤٨ هجرية (١٨٣٤ ميلادية) على النحو الآتى :

٩٥٠.٠٠٠ ر	إردب	القمح
» ٨٠٠.٠٠٠		القول
» ٧٠.٠٠٠		العدس
» ٥٦٠.٠٠٠		الشعير
» ١٦٠.٠٠٠		الدرة الشامية
» ٨٥٠.٠٠٠		الدرة الموجبة
» ٥٠.٠٠٠		الحص
» ٣٥.٠٠٠		الرمس
» ١١٠.٠٠٠		الحلبة (١)
» ٣٥٨٥.٠٠٠		

(١) حب من المناق إلى حد ما ، يخلط الفلاحون دقيقه بالدرة .

الإردب في القاهرة يساوى ١٤ بوشلا في باريس ، أى ١٨٢١ هكتو لترا .
الأرز الدمياطى ٨٠ر٠٠٠ إردب ، والإردب في دمياط ٢٢٥ أقة ، والأقة ٤٠٠ درهم .
الأرز الرشيدى ٥٦ر٠٠٠ إردب ، والإردب في رشيد ١٥٥ أقة والأقة ٢٢ رطلا (أفوارديبوا)

السكر	٣٢ر٠٠٠ هندردويت
القطن (من نوع مصرى)	» ٦ر٠٠٠
القطن (من نوع أجنبى)	» ٢٠٠ر٠٠٠
الكتان	» ٥٥ر٠٠٠
النيلة	» ٧٧ر٣٠٠ أقة
الرءفران	» ٣ر٥٠٠ هندردويت
التبغ	» ١٠٠ر٠٠٠
الحناء	» ٣٠ر٠٠٠
الحرير	» ٦٥ر٠٠٠ أقة
الأفيون	» ١٥ر٠٠٠
بذر الكتان	» ٦٠ر٠٠٠ إردب

القمح : يمكن تقدير ما تنتجه مصر من كميات القمح بما يتراوح بين مليون ومليونين من
الأرداب ، وفي عام ١٢٤٥ هجرية (١٨٣٠ ميلادية) كان الوارد والصادر من الحبوب في مدينة
القاهرة على النحو التالى :

بالمخازن في ١٢٤٤ هجرية	٢٩٢ر٢٦٢ إردبا
وردت من الوجه البحرى في عام ١٢٤٥	» ٢٦٨ر٢١٨
» » القبلى » » »	» ٧٩١ر٦٦١
قاهريا (١) وتتألف من :	» ١ر٣٥٢ر١٤١

من القمح	١ر٠٢٤ر٥٦٥
» الفول	٢٦٨ر٣٦٨
» الشعير	٤٠ر٤٢٨
» الذرة الشامية	٦ر٩٩٩
» الحصى	٣ر٣٣٥
» العدس	٦ر٧٠٧
» البسلة	١ر٧٣٩

(١) ستون إردبا في الإسكندرية تعادل مائة من أرداب القاهرة .

ما يصدر من القمح :

كانت الكمية المصدرة :

إردبا	٢١٩٧٥٦	- إلى الإسكندرية
»	٢٨٢٤٤	إلى دمياط
»	١٢٧٣٢	إلى المنصورة
»	٢٧٢٦٨	إلى شربين
»	٤٤٢٦١	إلى رشيد وما إليها
		قمح صنع منه « بسكوييت » لحاميات كريت
إردب	٦٠٠٠٠	وسنار والحجاز
إردبا	٢٣٦٩٥٢	قمح للأسطول والجيش
		قمح لبلاط وحريم محمد علي ولإبراهيم
»	٦٤١٤٨	باشا وموظفي الحكومة
»	٦٥٤٢٨٠	قمح يباع في القاهرة لاستهلاك الأهالي
»	١٣٤٧٦٤١	
إردب	٤٥٠٠	الباقى بالمخازن
إردبا	١٣٥٢١٤١	

وكان التزام ما يستهلك في القاهرة يعطى لقاء ٢٢١٠ كيسا ، أى ١١٠٥٠ جنيهها استرلينا ، كما كانت تدفع عن الحبوب ضريبة قدرها ٨٤ بارة ، أى حوالى ستة بنسات من الإردب .

القمح :

في عام ١٨٣٢ أنتجت مديرية الفيوم ٧٥٠٠٠ أردب من القمح و ٩٠٠٠٠ أردب من الشعير ، احتفظ منها بخمسة عشر ألفا من الأرداب لاستهلاك الزراع .

وفي السنوات التى يكون فيها المحصول وفيرا يباع إردب القمح بخمسة وعشرين قرشا ، وهو الحد الأدنى لسعر القمح ، وقد يرتفع السعر حتى يبلغ تسعين ومائة قرش كما حدث في عام ١٨٣٨ . ولكن على الرغم مما يكافه البذر والحراث والحصاد من باعظ النفقات ، فقد قدر أن إنتاج القمح يعود بربح سنوى لا يقل في المتوسط عن ١٠ - ٢٠ ٪ من رأس المال ، وزيد هذا الربح زيادة كبيرة إذا كان في حوزة الزارع إبل وثيران .

إنتاج الفراء :

فيما يلي صورة بيان حصلات عليه عن ربيع ونفقات فدان واحد مزروع قمحا :
متوسط ما ينتجه الفدان أربعة أرباب يباع كل منها بخمسين قرشا = ٢٠٠ قرش
الميرى ولنفرض أن حده الأقصى ٢٨ ريالاً = ٦٣ قرشا
البذور ونفقات الزراعة = ٢٠ »

عملية الحصد وتتطلب عشرة عمال يشتغلون مدة
يومين نظير عشرين حزمة من القمح تنتج ثلاث وبيات
أى نصف إردب ولهؤلاء العمال فضلا عن ذلك الحق
في جمع فضلات المحصول بعد حصاده = ١٢٢٠ قرشا

نقل المحصول من الحقل إلى القرية يتطلب جملا
لمدة أربعة أيام بأجر يومى قدره قرشان ونصف = ١٠ قروش
زوجان من الثيران لدرس المحصول في أربعة أيام
بخمسة قروش (لكل زوج) = ٤٠ قرشا

عامل يشتغل أربعة أيام بأجر قدره كيلتان
(أى وية) في اليوم فيكون الناتج أربع وبيات
أى ثلثى إردب = ١٦ »

حارس لمدة أربعة أيام نظير كيلة في اليوم = ٨ قروش
نفقات نافهة = ٤ »

١٧٣٢٠

٢٦٢٠

الربح ١٧٠٥٨

ملاحظة : وجد أن محصول الفدان من القمح في ضواحي فرشوط لا يقل قط عن خمسة
أرباب (أى $3\frac{1}{8}$ كوارتر)

أسمار القمح . مربية الانبجار في الفول تنوطر دعائمه :

كان تبان أسمار القمح عظيما في مختلف أنحاء مصر خلال إقامتى بها ، ففى حين أن
السعر فى القاهرة كان ١٨٠ قرشا إذا به لا يزيد على ١٣٠ فى الإسكندرية ، ومائة فى إسنا ،
وتسعين فى أسيوط ، وأربعة وستين فى جرجا . غير أنه حدث فى شتاء عام ١٨٣٧ أن انتشر

ذعر شديد ، بسبب ما كان يتوقع من قلة الحبوب في الأسواق المصرية . فارتفع السعر في القاهرة ارتفاعا لم يسبق له مثيل ، إذ بلغ ثمن الإردب ١٨٠ و ١٩٠ قرشا أى ما يعادل ستين شلنا للكوارتر ، مع أن متوسط الثمن كان يتراوح بين ستين وثمانين قرشا . وقد أصدر الباشا أمرا يحدد أقصى سعر بمائة قرش ، وتعهد بأن يبيع الناس بهذا السعر ، غير أن ما فى مخازن الحكومة سرعان ما أوشك على النفاد ، وما هى إلا بضعة أيام حتى كاد يصبح من المستحيل الحصول على الغلال بأى سعر كان . ولم تقبقرارات الباشا بشأن تسليم الغلال ، كما أدى الخوف من المجاعة إلى حدوث ذعر شديد ، فلم يرد قمح من الصعيد ، حيث تطايرت بين السكان أنباء قلة المحصول ، وأخذت الأسعار فى الارتفاع ، كما أخذ نوع الغلال يتدهور فى السوق يوما بعد يوم ، إذ كان ما يباع منه يخلط بحبوب أقل منه قيمة كالبسلة والفول ، ومع ذلك فقد كان الوجود من هذا الصنف الردىء جد قليل . وقد أمر الباشا باستيراد كميات كبيرة من القمح على حسابه الخاص ، إذ كان يرى فى الاستيراد وسيلة لتموين الأسواق وخفض الأسعار . ثم أبلغ القنصل العام وأبلغنى ، (نحن الذين رأينا من واجبنا أن نتحدث إليه فيما آلت إليه الأمور من حالة تدعو إلى الاتزعاج الشديد) ، أنه على الرغم مما قد يضطر إلى تحمله من تضحية ، فإنه عاقد العزم على أن يظل السعر فى حدود القروش المائة ، وأنه سينزل العقاب بمن يمتكرون السوق ، ملتجئين إلى المضاربة لرفع الأسعار ، ظانين أن فى وسعهم الإبقاء على ما بلغتة الأسواق من مستوى غير عادى . وقد جرت عدة محادثات بين الجناب العالى وبيننا ، واستطعنا إقناعه فى النهاية ، بأن الوسيلة الوحيدة لخفض أسعار القمح وضمان وفرة ، هى السماح بحرية استيراده وإصداره وتداوله ، فعند ذلك سرعان ما يستخرج القمح من الأهراء ، وسوف يتضح أن المقادير الموجودة منه فى البلاد أكبر بكثير مما كان يظن . هذا إلى أنه سوف يتدفق من الدول الأخرى ، طالما كان السعر عاليا . وقد أخذ الباشا بهذه الآراء فى نهاية الأمر ، ووصلت بالفعل كميات عظيمة من الصعيد ومن مناطق البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ، فزال ما كان يخشى من أثر المجاعة ، وعادت الأسعار ثانية إلى حدود الاعتدال .

على أن ما تنتجه مصر من القمح يتغير مقداره تغيرا كبيرا جدا من عام إلى آخر ، وكثيرا ما يتوقف بطبيعة الحال على فيضان النيل . وقد أنبأنى الباشا أنه صدر من القمح فى إحدى السنوات مليوناً من الأردب ، أو ٣٦٠.٠٠٠ كوارتر . وعنده أن الإردب يمكن إنتاجه فى المتوسط إنتاجا مجزيا بنحسين قرشا ، أى ما يساوى سنة عشر شلنا للكوارتر الواحد .

استيراد القمح :

في عام ١٨٣٧ وردت إلى مصر كميات كبيرة من القمح ، ولا تكاد توجد لذلك أية سابقة ، لأن البلاد لا تنتج في الأحوال العادية ما يكفي استهلاكها فحسب ، بل يكون لديها فائض كبير تصدره . ومن أهم الأسباب التي أدت إلى قلة زراعة القمح ، ازدياد إنتاج القطن ، ففي سبيله ضحي بكثير من الأصناف الأخرى ، غير أن انخفاض سعره في العام الماضي وارتفاع سعر القمح سيؤديان إلى تحديد المقادير التي تزرع من كلا الصنفين على أنسب الوجوه .

الهيئة من السرقه :

تتبع في مخازن الباشا طريقة فريدة في بابها ، ولكنها سهلة في ذاتها ، للتحقق من أن يد السرقه لم تمتد إلى ما بها من القمح ، ففي الوجه القبلي قلما توضع الحبوب في مكان مسقوف . والواقع أنه ليس ثمة ما يدعو إلى ذلك لا هو معروف عن ندرة سقوط الأمطار هناك . لهذا يجمع القمح على شكل كومة ، تحتم قاعدتها من كل نواحيها بخاتم من الخشب كبير ، وبذلك لا يستطيع إنسان أن يمس الكومة دون أن يشوه ما خلفه الخاتم من أثر .

الذرة :

ينتج الصعيد كميات وفيرة من الذرة ، وثمنها في المادة أقل من ثمن القمح بمقدار ٣٠ أو ٤٠ في المائة ، ويقتات بها الفلاح أكثر مما يقتات بغيرها من الحبوب ، أما زراعتها فلها من النجاح حظ موفور .

الأرز :

والأرز كذلك محصول له قيمته ، وأكثر ما تكون زراعته في الجهات المنخفضة من الدلتا . وكانت منطقة رشيد تنتج فيما مضى ما يزيد على ١١٠.٠٠٠ ردي ، غير أنه طبقا للبيانات الأخيرة هبطت غلتها إلى حوالي عشر هذا المقدار ، ويظهر أنها الآن آخذة في الزيادة شيئا فشيئا .

التبغ :

يزرع الدخان بكثرة في مصر الوسطى ، غير أن محصوله من نوع ردي ، ولهذا كان استهلاكه مقصورا على أهل البلاد ، ولو أن أغلب التبغ الذي تستهلكه الطبقات الغنية يستورد من الأقطار السورية .

القطن :

القطن أهم الحاصلات الزراعية في مصر غير منازع^(١) ، ويرجع الفضل كل الفضل في إدخال زراعته إلى همة محمد علي . ومتوسط إنتاج القطن ، وهو أمر يتصل بعلاقات مصر مع البلاد الأجنبية ، قد يتراوح بين ١٠٠٠٠ و ١٥٠٠٠٠ بالة سنويا . وتزن البالة نحو قنطارين إنجليزين ، ويختلف ثمن القنطار من ثمانية دولارات إلى عشرين . وقد انقضت تلك السنوات التي لم يكن المحصول فيها بأكمله يجاوز خمسين ألف بالة . على أن الفلاح لا يزرع القطن عن رغبة واختيار ، ولولا تدخل الباشا في الأمر وفرض إرادته لكان من المحتمل أن يقف إنتاج القطن وقوفا تاما . ومع هذا فإن الثمن الذي يدفعه الباشا لقاء ذلك يكون مجزيا طالما كان الزارع على جانب من الثراء والجاه يمكنه من أن يدرأ عن نفسه أعمال الابتزاز والاختلاس التي يقوم بها جباة الضرائب وغيرهم من عمال الحكومة . أما إذا كان الفلاح المسكين واقعا تحت رحمة موظفي الدولة ، فإنه يصبح في الأغلب الأعم من الحالات في موقف يستحق الرثاء ، إذ أنهم يسلبونه ما لديه ، دون أن تأخذهم به شفقة . وإذا كان القطن الذي ينتجه من النوع الجيد ، فلن يدفع إليه في أغلب الأحيان سوى الثمن الداى ، هذا فضلا عما يلقاه من غش في الوزن ، ومطل في الدفع . وإلى جانب ذلك فإن موظف الحكومة لا يفكر إلا في شيء واحد ، هو أن ينتزع من الفلاح البائس ، كل ما تستطيع يده أن تصل إليه .

وثمة سبب آخر يصرف الناس عن زراعة القطن ، وهو أن الأرض لا تنتج إلا محصولا واحدا في السنة ، ولكن أصنافا كثيرة سواء تغل محصولين أو ثلاثة .

والرأى السائد أن متوسط محصول الفدان من القطن لا يزيد على قنطارين ، وقد لا يتجاوز قنطارا واحدا في كثير من الجهات . ولكنى علمت أن الفدان الواحد كثيرا ما يغل سبعة قنطارا أو ثمانية إذا وجهت عناية خاصة إلى شئون الري والزراعة وأعمال الجنى . كما علمت أن متوسط إنتاج الفدان — إذا التزمنا جانب الاعتدال — هو خمسة قناطير ، ثمن كل منها مائتان من القروش . وفي اعتقادي أن الزارع غير مغبون ، ولو أن الشيء الكثير يتوقف على نفقات الري وهي أهم النفقات . وتستخدم الساقية عمادة في الوجه البحري ، إذ أن لدى

(١) أميل كثيرا إلى الاعتقاد في أن نبات (Ervum) الذي أشار هيرودوت إلى أنه ينمو في مصر هو نبات القطن . فقد وجدت بأيدوس وغيرها من الجهات مقادير غير قليلة من القطن الخام ، دثرت بها جثث الأطنال المخططة . وإلمه من الحقائق الطريفة الجديرة بالاعتبار ، أن هذا الصنف قد أهملت زراعته أو كادت في أنحاء مصر ، ثم يأتي حاكم مسلم بعد عشرين قرنا ، فيدخل أجود أنواعه . وقد وجد نبات القطن ناميا بطبيعته على ضفاف النيل الأزرق .

الفلاح في غالب الأحيان يبرأنا تديرها . أما في مصر الوسطى والصعيد ، فترفع المياه في أكثر الحالات بالأيدي ، وذلك باستخدام آلة بلغت الغاية في سهولة التركيب ، وهي عبارة عن عمود مشدود إلى قائم مستقيم ، وفي أحد طرفي العمود ، كيس من الجلد يغمر في الماء ، وفي الطرف الآخر حجر كبير أو قدر من الطغلة يوازن ثقل الماء . وقد تستخدم ثنتان أو ثلاث من هذه الآلات لرفع مياه النهر إلى الأراضي المرتفعة من حوض إلى آخر . وهكذا يقضى جميع سكان البلاد من أبناء العرب كثيراً من شهور السنة وليس لهم من عمل سوى رفع الماء بهذه الطريقة من النيل إلى الحقول المجاورة .

وفيما يلي بيان حصل عليه وكيلنا وقد سلطنا العام ، وفيه ما يوضح طريقة الزراعة .

زراعة القطن :

التربة المصرية بوجه عام صالحة لزراعة القطن ، فهي تربة قوية تحتفظ برطوبتها ، ونجد الشجرة فيها ما يصلح به عودها ، وتفضل الأراضي الترابية من النيل على ألا تكون عرضة للفيضانات . ويقوم الفلاح السدود حول الحقول لحفظها من الفيضان ، وتروى الأرض في الشتاء مرة كل خمسة عشر يوماً ، أما في الربيع فلا تروى عادة إلا كل اثني عشر يوماً (بسبب كثرة الندى) ويستخدم الدلو والشادوف لريها من الآبار . والشادوف عبارة عن عمود مرفوع بطريقة تحتفظ توازنه ، في طرفه وعاء من سعف النخل ، يدلى به الفلاح في البئر ثم يفرغ ما يحتويه في قناة تتصل بالحقل . وتحرث الأرض مرة واحدة في الوجه القبلي ، أما في الصعيد فتححرث مرتين إذا كانت التربة « رقيقة » ثم تشق الأرض خطوطاً يبعد الواحد منها عن الآخر متراً وخمسة وعشرين سنتيمتراً (أى ٥٠ بوصة) ، وتحرث الأرض على عمق يباغ ٣٦ سنتيمتراً . ويستخدم لذلك المحراث عادة ، والفأس أحياناً مع الاستعانة بالثور والجاموسة والحمار . وبعد الحرث تسوى الأرض بالفأس وتحفر حفراً يتراوح قطرها بين ثلاث بوصات وأربع ، يوضع في كل منها من البذور بين ثنتين وأربع ، على عمق يتراوح بين بوصتين وثلاث بوصات ، وذلك بعد أن « تبل » التماوى بالماء أربعاً وعشرين ساعة . وتجري زراعة القطن دائماً في شهرى مارس وإبريل . وتبعد كل شجرة عن الأخرى نحو متر ، وتزرع هذه المسافات خضراً أو غير ذلك في الجهات القريبة من المدن . ومع أن الفلاح يهدف دائماً إلى أن تكون زراعته في خطوط مستقيمة إلا أنه قلما ينجح في ذلك . وقد ينمو اثنان أو ثلاثة من أنواع النبات معاً دون أن ينجم عن ذلك ضرر ما . ويقتلع الفلاح بيديه ما ينمو بين الأشجار من أعشاب عقب الفيضان ، حتى إذا أقبل الشتاء استعمل المحراث لهذا الغرض في المزارع

الواسعة ، أما الفأس فتستخدم في الحقول الصغيرة . ويبدأ تنظيف الأرض من الأعشاب عند ما يبلغ ارتفاع النبات ثلاثة أمتار ، وهي عملية تفيد التربة . وتقلع الأعشاب في العام التالي بالمحراث والفأس . ويتراوح نمو النبات في السنة الأولى بين متر ومتر ونصف المتر ، ولكنه يقل عن ذلك في السنة الثانية أو الثالثة . وتقليم شجرة القطن بما يشبه المنجل تقليماً دقيقاً ، بحيث تقطع جميع الأغصان لاستعمالها وقوداً ، ويسمد الفلاحون في الوجه القبلي حين تعوزهم الآلات إلى زرع أغصان الأشجار على نحو لا يلحق بها ضرراً . ولا تقلم شجرة القطن في السنة الأولى بنفس العناية التي تقلم بها في السنة الثانية أو الثالثة ، ولهذا التقليم أثر كبير في تقوية الشجرة . وقد كانت هناك فيما مضى أشجار بلغت من العمر نصف قرن ، ولكن ثبت أن المحصول يضؤل بعد ثلاث سنوات . ذلك بأن محصول الشجرة الواحدة في السنة الأولى يتراوح عادة بين رطل ورطلين وربع الرطل ، وفي السنة الثانية والثالثة بين رطل وربع ورطل ونصف الرطل ، ثم تأخذ كمية المحصول بعد ذلك في النقصان . ويبدأ جنى القطن في يولية وينتهي في يناير ، أما إذا كان الطقس رطباً فينتهى في ديسمبر . ويستطيع العامل أن يجمع من ١٥ إلى ١٨ رطلاً من القطن في اليوم ، كما يستطيع أن يقوم بزراعة أربعة أفدنة في كل منها ألف شجرة ، أما عند الجنى فيستعان بالأطفال . وينظف القطن من القشر بآلة سهلة التركيب تدار بالقدم وتتألف من اسطوانتين . وفي وسع العامل الواحد أن ينظف من ١٢ إلى ١٥ رطلاً في اليوم . وينظف الفلاح الصغير قطنه بنفسه ، أما المزارع الكبير فيستخدم عمالاً يتناولون خمسة فرنكات لقاء قيامهم بتنظيف قنطار وزن ١٢٠ رطلاً ، وليس ثمة عمليات أخرى لتنظيف القطن بعد زرع القشور منه بل يوضع في البالات وهو بحالة قدرة . وقد يعنى الفلاح بنظافة قطنه ، غير أن ذلك نادر الحدوث . وكان القطن يكبس بالأرجل فيما مضى ، غير أن مكبسا أمريكياً استخدم منذ عهد قريب . وفي بلاق ستة من هذه المكابس يدير كلا منها ثلاثة عمال ، يعبثون في اليوم الواحد من ١٨ إلى ٢٠ بالة ، وزن الواحدة منها مائة كيلو جرام ، وارتفاعها متر ونصف المتر ، وعرضها متر واحد ، غير أنه بفضل اتباع الطريقة الجديدة ، صار ارتفاع البالة من الوزن نفسه متراً واحداً ، أما قطرها فصار متراً ونصف المتر .

وقد جرت العادة بالآلة يقرض الباشا الفلاحين شيئاً ، بل إنه ليطلب إليهم تسديد ضريبة الميري عقب الحصاد ، وعلى الفلاح أن يسلم الباشا جميع المحصول . ويدفع الباشا للمزارع من ١١٢ إلى ١٥٠ قرشاً ، ثمناً للقنطار الذي وزن ١٢٠ رطلاً تبعا لجودة الصنف . وعلى الفلاح أن يسلم القطن في عاصمة الإقليم ، ويأخذ « علماً » بثمنه ، فإذا لم يكن قد قام بسداد ما عليه

من ضرائب خصمت قيمتها من الثمن ، أما في حالة السداد ، فإنه يحصل على ماله قليلا قليلا ، طبقا لمشيئة حاكم الإقليم . ويتراوح أجر العامل الزراعى فى الصعيد بين عشرين وثلاثين بارة فى اليوم ، أما فى الوجه البحرى فيتراوح بين ثلاثين وأربعين ، وتبلغ نفقات المعيشة نصف أجر العمل ، بل إن كثيرا من الفلاحين لا يكاد يتجاوز ما ينفقه الواحد منهم فى اليوم نصف نفسه . ويجب أن تظل الأراضى التى تزرع قطننا بنجوة عن فيضان النيل ، وإلما يكون ذلك بإقامة السدود حولها أو باختيار الأراضى المرتفعة . أما القمح والقطاى وما إليها ، فإن زراعتها على العكس من ذلك تزداد جودة فى الأراضى التى تغمرها مياه الفيضان ، ولهذا تلقى بذورها فى شهر نوفمبر عقب انحسار المياه ، أما القطن فيزرع فى مارس أو فى شهر أبريل . ولم يكن لزراعة القطن فى الوجه البحرى إلا أثر ضئيل فى وسائل إنتاج القمح وما إليه ، ولكنها كادت تقضى على زراعة الذرة . والطريقة المتبعة فى الزراعة هى أن يحدد حكام الأقاليم ، بعد معاينة مختلف الجهات ، وطبقا لما يصدره الباشا من أوامر ، عدد الأفدنة التى تزرع قطننا فى كل قرية ، ثم يحدد رئيس القرية لكل فلاح عدد ما يزرعه من الأفدنة ، ثم يسلم القطن بعد جنيهه على النحو الذى سبق بيانه . وقد لقيت زراعة القطن بعض المقاومة من جانب الفلاحين فى بداية الأمر ، غير أنهم ما لبثوا أن أقبلوا عليها ، إذ استبانوا أنها فى الواقع لا تكاد تؤثر فى زراعة غيره من المحصولات ، كما عاونهم الباشا بما احتفر من آبار وأقام من سواقي مما شجعهم على زراعته . وكان الباشا فى أول الأمر يدفع سمرا قدره ١٧٥ قرشا ، فلما خفض هذا السعر قلت حماسهم وزاد إهمالهم .

الحبر الخامس :

الحبر الخامس من السلع التى وجه إليها شيء من العناية فى مصر ، وقد يكون له شأن عظيم فى المستقبل . وتزهر أشجار التوت فى شهر يناير ، ويكتمل نمو أوراقها فى العاشر أو الثامن عشر من فبراير . ويفقس بيض دود القز فى أوائل مارس أو قبل ذلك ، إذا لم يحتفظ بها فى مكان بارد ، وتظهر اليرقات كلها فى مدى عشرة أيام . ولا بد من انقضاء نحو ستين يوما قبل أن يبدأ دود القز عملية غزله . وتستغرق أولى مراحل نموه اثنى عشر يوما ، وتستغرق المرحلة الثانية من اثنى عشر يوما إلى خمسة عشر ، وكذلك المرحلة الثالثة ، أما الرابعة فمدتها خمسة عشر يوما . ولا يتعرض دود القز للأمراض ، إلا إذا لم يفلحظه من العناية ، أما الأوبئة فلا تعرف السبيل إليه . وتنتج الأوقية من البذرة ٧٢٠٠ شرتقة ، يتراوح وزنها بين نصف درهم ودرهم كامل . ويحفظ البيض فى أما كن رطبة كالآبار ، ويضعه الفراش على قطع من

النسوج حتى يسهل نقضه عنها . وتظهر اليرقات غالبا قبل ظهور الأوراق ، وتبقى الودة في الشرنقة مدة تتراوح بين خمسة عشر يوما وعشرين . وكل ٢٥٠ أو ٢٦٠ شرنقة تنتج رطلا من الحرير ، زنته اثنتا عشرة أوقية . وتم مزارع من التوت في وادى الطميلات ، وفي جهات الشرقية والمنصورة ومنوف والغربية والقليوبية ودمياط ورشيد والجزيرة . وفي وادى الطميلات نحو ثلاثة آلاف فدان من شجر التوت وفي الأقاليم الأخرى سبعة آلاف ، وبالفدان الواحد ثلاثمائة شجرة ، وبذلك يكون عدد الأشجار جميعها ثلاثة ملايين .

وقد كان مقدار النأج من الحرير في عام ١٢٤٧ هجربة (١٨٣١ — ١٨٣٢ ميلادية) على النحو التالي :

اقة	درهم	وادى الطميلات
٢١٣٩	٢٠٠	منوف
١٢٢٢	٣٠٠	المنصورة
١١٦٧	١٥٦	الغربية
٨٨٢	٥٠	الشرقية
٧٤٤	٥٠	القليوبية
٣١٠	٢٠٠	البحيرة
٢٢٧	٢٥٠	الجزيرة
٥٦	٢٠٠	
٦٧٤٨	٤٠٦	

وقد علمت أن محصول الحرير في عام ١٨٣٣ بلغ ٥٣٠٠ أقة ، ويحصل الفلاح على الدرهم من البيض بقرش ونصف القرش ، ويشتري الباشا الحرير من الدرجة الأولى بسعر ١٢٥ قرشا ومن الثانية بخمسة وتسعين ومن الثالثة بخمسة وثمانين على أن يسلم بالقاهرة ، وقد أدخلت تربية دود القز كذلك في شبرا وغيرها من الجهات التى تجود بها زراعة أشجار التوت . وزرع إبراهيم باشا التوت في مئات من الأفدنة ، وما تزال زراعته فى ازدياد ، غير أن المحصول المصرى لا يكفى البلاد حاجتها من الحرير الخام ، ولهذا تستورد من سوريا مقادير وافرة . إن قدرة مصر على الإنتاج عظيمة ، وليس هناك ما يمنعها من أن تصبح من أكثر البلاد التى تصدر هذه السلعة الثمينة .

السكر :

منذ عهد قريب صار لقصب السكر مكان مرموق بين حاصلات مصر الزراعية ، ولا شك في أن زراعته سوف تنتشر انتشارا مريما .

وقد زرت مزارع القصب التي يملكها إبراهيم باشا في الروضة ، وهي وافعة على النيل جنوبى منفلوط بقليل . وتبلغ مساحة الأرض المزروعة قسبا ٢٧٢ فداناً ، وأما عدد العمال الذين يشتغلون بجمع المحصول فكان ٧٥٠ ، أجر العامل منهم في اليوم الواحد ثلاثون بارة أى $1\frac{7}{8}$ بنس ويستغرق قطع القصب وصنع السكر مدة شهرين وقد عمدهم جميع العمال - ولا أكاد أستثنى منهم أحداً - إلى تشويه أبدانهم بتر إبهام اليد اليمنى أو فقء العين اليمنى أو خلع الأسنان الأمامية ، كل ذلك فرارا من التجنيد .

وينتج الفدان الواحد $27\frac{1}{2}$ قنطار^(١) من السكر ، ولكنى علمت ممن يشرف على العمل أن في استطاعته الحصول على ثلاثين قنطارا لو أن لديه آلات أفضل . ويتراوح ثمن القنطار الذى وزن مائة رطل من السكر الخام ، بين خمسة وتسعين قرشا ومائة قرش ، أى من تسعة عشر شلنا إلى العشرين . ويغلى السكر ثلاث مرات ، وتدير الثيران المعاصر ، فتتملأ في مدى أربع وعشرين ساعة من أربعة عشر إلى ستة عشر وعاء بنحو أربعة قناطير . والعمل في المصانع لا ينقطع ليلا ونهارا ، حتى إذا تعب العمال وركنوا إلى الراحة ، استبدل بهم غيرهم . ومعظم الأوعية المستعملة من الفخار المصنوع في الجهة نفسها ، دون أن تتناول يد الصقل والتهذيب . وعيدان القصب طويلة غليظة . وتحتاج المعصرة إلى خمسة عشر شخصا للعمل بها ، ويبارحونها عند إتمام عملهم ، دون أن يشيروا إلى ما أمضوه فيها من ساعات العمل . وإلى جانب الرجال يستخدم عدد عظيم من البنات والصبيان ، تتراوح أجورهم بين عشرة وخمسة وعشرين بارة في اليوم ، أى من $\frac{5}{8}$ البنس إلى البنس ونصف البنس . وتعدهم الحكومة خبزا يقل ثمنه قليلا عن سعر السوق عادة ، فيدفعون في الأقة مثلاً اثنتى عشرة بارة (أى ثلاثة أرباع البنس) ، بدلا من عشرين (أى بنس وربع البنس) ، وهو الثمن الذى يبيع به الخباز . وقد سمح لهم بشراء أقة واحدة في اليوم بهذا السعر على أن يخصم ثمنها من أجورهم . وكان بودهم أن يحصلوا على أكثر من هذا القدر ، لولا تحديد الكميات التى يسمح لهم بشراؤها . وقد وجدت بين العمال كثيرا من الأطفال السود ، وليس هناك ما يعوضهم عن عملهم ، سوى السماح لهم بأخذ قدر معين من أجزاء عيدان القصب العليا ، يطعمون به ماشيتهم .

(١) القنطار ٣٦ أنة وهو تساوى مائة رطل

وتصنع من السكر أصناف مختلفة الجودة، ويبيع أنقى الأنواع بسعر القنطار ٣٠٢ من القروش، أى ما يعادل سبعة بنسات ونصف البنس للرطل الواحد . وعلى الرغم من انخفاض الأجور إلى هذا الحد، فلم تلق أية مشقة في الحصول على العمال، مع أن وجودهم في خدمة إبراهيم باشا لم يعضهم من الانخراط في سلك الجندية . غير أن أغلب العمال كانوا من المعجزة . وقد اتضح أن القصب يجهد الأرض حتى في مصر ذات التربة الغنية، ومن ثم كان من الضروري أن يزرع في أرض أخرى بعد مدة وجيزة . والظاهر أن طبيعة التربة، وسهولة وسائل الري وقلة أجور العمال إلى حد كبير، من شأنها أن تجعل مصر إقليماً له قيمته الخاصة في إنتاج السكر . فتوسط أجر الرجل في هذه الجهات بنسان في اليوم، ولا شك في أن قرب مزارع القصب من المواصلات النهرية الرخيصة السهلة، يزيد كثيراً فيما تعود به من أرباح . وليس هناك حد لما تهيئه مصر للسكر والقطن والروم والنيلة من ضروب التسهيل .

وطبقاً لما ورد في بيان آخر عن زراعة محصول القصب، أنتج ١٥٢ فداناً من الأرض ٤٠١٠ قنطاراً من السكر و ٤٤٩٣ قنطاراً من العسل الأسود، أى أن الفدان الواحد أنتج من السكر نحو ٢٦ قنطاراً ومن العسل ٢٩ . وفي اليرمون معمل لتكرير السكر، أنشأه أحد الإنجليز في عام ١٨١٨، ثم خلفه اثنان من الطليان . ويجرى العمل في هذا المعمل بنظام لا بأس به، ولكن الطلب على إنتاجه قل في عام ١٨٢٦، بسبب الكميات الكبيرة التي استوردت من أوروبا . ومع هذا فقد تحسن نوع السكر تحسناً كبيراً . وفي عام ١٨٣١ أنتج عمال المصنع ١١٠٠٠ قنطاراً، وفضلاً عما استخرج منها من العسل الأسود فقد ورد إلى المصنع من الأقاليم المجاورة ثلاثة آلاف قنطار من العسل . وأجود أنواع السكر الخام يباع القنطار منه بستين قرشاً، كما يباع القنطار من النوع الذى يليه بثمانية وخمسين، أما النوع الثالث فيتراوح ثمنه بين أربعة وثلاثين وأربعين . ويطلق على السكر الجيد من الدرجة الأولى اسم «مكرر» . ويبيع القنطار منه بثلاثمائة قرش، (زنه القنطار مائة رطل، والرطل ١٤٤ درهماً) . أما السكر الذى يليه في الجودة، فيطلق عليه اسم «كسر»، وثمان القنطار منه خمسون ومائة قرش .

وفى إلى ترجمة وثيقة أعطانها ناظر معامل السكر التى يملكها إبراهيم باشا :

تقدير تقريبي لنفقات الفدان الواحد من القصب في عام ١٢٥١ هجرية (١٨٣٧ ميلادية) .

بارة	قرش	ضريبة الأرض
١٠	١٠٦	غذاء للماشية مدة ٣٦٠ يوما
٠٠	٤٥٠	١٥ إردبا من مخلفات الحمام للتسميد
٠٠	١٠٥	ثمان تقاوى القصب
٢٠	٣٢٤	٥٠ عاملا لعزق الأرض
٠٠	٢٧	مكافآت لسبعة عمال اشتغلوا ثلاثة أيام
٠٠	٢١	عمال لتسوية الأرض
٠٠	٣	عمال لرفع الماء مدة ٣٦٠ يوما
٢٠	٢٧٠	عمالون لنقل التقاوى
٠٠	١٢	اثنا عشر شخصا لنشر السماد (من مخلفات الحمام)
٣٠	٩	الحولى
٠٠	٧	حبال لأبار المياه
٠٠	٢٥	٤٨ شخصا لتنظيف القصب
٠٠	٣٦	٦٤ شخصا للعناية بالقصب
٣٠	٤٨	عمال لنقل السكر وصنعه
٠٠	٣٣	ستة عشر حمالا
٠٠	١٢	سقاءون
٠٠	٤	وقادون
٠٠	١٢	عمالون لنقل العصير
٠٠	٨٠	المشرف على الوقود
٠٠	٤	ثمان خشب الوقود
٠٠	١٩٢	ثمان زيت للإضاءة
٠٠	١٢	ثمان دريس للبهائم المستخدمة فى عمليات الوقود
٠٠	٤	رواتب القواسين والكتبة ... ومن إليهم
٣٠	١٨٣	
٠٠	٢٠٣٥	مصاريف صنع السكر
٣٠	٨٠	مصاريف العملية الثانية
٢٠	٨٦	
٢٠	٢٢٠٢	

وقد استدعى كثير من الأرمن من جزائر الهند الشرقية لتعليم الفلاحين أفضل الطرق في تجهيز النيلة . وكان من أثر ذلك إنشاء مصانع للنيلة في شبرا وشبين ومديرية قليوب ، وفي العزيزية والشرقية ومنوف وأشمون والمحلة الكبرى وبركة السبع ، وهناك مصانع للنيلة في الفيوم وبني سويف . وجميع هذه المصانع تملكها الحكومة ، ويدير كلا منها ناظر يقوم بدفع أجور العمال وإرسال النيلة إلى مخزن عام بالقاهرة ، حيث تباع لتصديرها إلى الأسواق التركية والأوربية . وكثيراً ما يختلف إنتاج النيلة قليلاً وكثرة ، إذ يتراوح بين ١٥٠٠٠ و ٨٠٠٠٠ أقة .

الأفيون :

منذ سنوات استدعى بعض الأرمن من أزمير ليقوموا بزراعة الأفيون في مصر . وتزرع البذور بعد خلطها بتراب ناعم ، في أرض قوية على شكل خطوط ، وذلك في أواخر أكتوبر عقب انخفاض مياه النيل . ويظهر النبات بعد خمسة عشر يوماً ، ويصبح خلال شهرين في سمك قصبة الغليون التركي ، كما يصل ارتفاعه إلى أربع أقدام . وتغطي الساق أوراق طويلة بيضية الشكل ، أما الثمرة ، بلونها الضارب إلى الخضرة ، فتشبه البرتقالة الصغيرة . ويحمل بعض نبات الخشخاش أربع ثمرات على أبعاد متساوية ، أما إذا كان يحمل ثمرة واحدة ، فإنها تكون دائماً في أعلاه . وعند ما تأخذ الثمرة في النضج ، تخدش جوانبها ، قبل مطلع الشمس في كل صباح خدوشاً صغيرة ، تقطر على الفور سائلاً أبيض ، يجمع في إناء ، ولكن السائل سرعان ما يسود لونه ، ويأخذ في التحول إلى حالة الصلابة ، فتصنع منه كرات تغطي بأوراق من النبات مفسولة ، ثم تباع على هذه الصورة . وإذا زرعت البذور في أرض لا تروىها مياه الفيضان ، فلا معدى عن استخدام الساقية ، غير أن المحصول يقل مقداره وينحط نوعه . وتمصر بذور الخشخاش لاستخراج زيت المصابيح ، أما النبات فيستعمل في الوقود . وقد بلغ محصول الأفيون في عام ١٨٣١ ، ١٤٥٠٠ أقة بيعت الأقة منها بثمن قدره ١١٠ قروش .

الزيت النباتية :

استخراج الزيوت النباتية في مصر ما يزال ضيق النطاق ، وذلك على الرغم من انتشار مزارع الزيتون انتشاراً عظيماً . والتمر كبير الحجم ، ولكنه لا يحوى من المسادة الزيتية ما يجعل إنتاجه من الزيت وافراً . ويجود الزيتون في إقليم الفيوم ، ولهذا يقبل الفلاحون

على زراعته من تلقاء أنفسهم . وفي آخر إحصاء حصلت عليه ، أن محصول الزيتون بلغ مائة إردب كل منها مائة أقة ، وتنتج الأقة من الزيت ٣٠ ٪ من وزنها . ومنذ ذلك الحين زرع كثير من أشجار الزيتون ، حتى لقد قدرت الزيادة في إقليم الفيوم بأكثر من ثلاثة أضعاف ما كان به من الشجر . وقد انتشرت زراعة الزيتون انتشاراً عظيماً في كل من الوجهين القبلي والبحري ، وزرع إبراهيم باشا كثيراً من أشجاره ، ونجحت زراعته نجاحاً لا بأس به . والثمر في مزارعه من نوع جيد ، وقد رأيت كيف يفتتح به على صور شتى ، وكان من رأى وكيل الباشا أنه لن تمضي سنوات قليلة ، حتى يصبح الزيت من أهم موارد الإنتاج .

النظرون :

في السنوات الأخيرة كان العمل يجري في بحيرات النظرون تحت إشراف المسيو «بافي» Baffi ، بعد أن قدم المسيو « جورج جبارة » George Gibbara رأس المال اللازم . وقد ذاع صيت المسيو «بافي» بفضل العملية التي أدخلها للحصول على ملح البارود ، دون حاجة إلى حرارة أخرى سوى حرارة الجو المصري . وتبعد البحيرات التي يستخرج منها النظرون أو القلويات المعدنية نحو اثنتي عشرة ساعة ، عن أية جهة مأهولة . وقد أجريت تجارب متتالية أدت إلى إنتاج مادة غاية في النقاء ، يقال إن لها من المزايا الكثيرة ما تفضل به أحسن أنواع البوتاس . كما أمكن تنقية المادة التي يعرفها الكيماويون باسم كربونات الصودا من النظرون القديم المعروف في عالم التجارة ، بنسبة ٩٠ إلى ١٧ .

وكان يعمل في هذه الصناعة نحو ثلاثمائة شخص . وقد وجد أن كربونات الصودا قلوية من تسعين إلى خمس وتسعين درجة ، ومن المحتمل أن يزداد الطلب في أسواقنا على هذه السلعة ، لولا أن الضرائب المفروضة عليها تكاد تكون مانعة ، إذ كانت تلك الضرائب تفرض عليها تبعا لمدى قلويتها . وبعد أن كانت الرسوم المفروضة على مادة البار لا تخضع لمثل هذا النظام ، أصبح يدفع عنها الحد الأدنى من الضريبة ، مهما كانت قلويتها ،

ماء الورد :

الفيوم بلاد الورد ، ففي شهر مايو تعزق الأرض مرتين ، وتقسم أحواضا ، ثم تفرس العقل في حفر ، على مسافة أربع وعشرين قدما ، ثم يهال عليها التراب . ويراعى أن يظل التراب رطبا حتى تظهر الشجيرات فوق سطح الأرض ، وعند ذلك تقل سقيها ، وتبلغ الأشجار

حظها الطبيعي من الارتفاع ، وهو قدمان ونصف القدم . وفي نهاية شهر ديسمبر تقلم الفروع الصغيرة عند سطح الأرض ، وتبدأ السقيا من جديد ، وتظل مدة تتراوح بين ثلاثين وأربعين يوما ، وهي المدة اللازمة لظهور الأكام وتفتح الزهور . وتجمع الورود كل صباح قبيل الشروق ، وهي مخضلة بالندى ، ثم توضع في « أنبيق » قبل أن تجف أو تسخن ، وتستمر عملية التقطير ست ساعات . ويكون الماء أبيض اللون حين ينسكب من الأنبيق ، أما ما يمرغ للبيع فإن لونه يصفر عادة بما يضاف إليه من ماء تقع فيه الورود . وينتج الفدان من الورود قدراً يتراوح بين ستة قناطير وسبعة . وقد جمع من الورود في عام ١٨٣٢ ثمانمائة قنطار . فإذا أنقصت هذه الكمية ٥٠٪ بسبب التقطير ، صارت هذه القناطير الثمانمائة أربعمائة ، تنتج من ماء الورود أربعين ألف رطل . ويكلف فدان الورود ستين قرشا لقاء زراعته وما فرض عليه من ضرائب ، وينتج ثلاثة قناطير قدرها ثلاثمائة رطل ، ولما كان ثمن الرطل ثلاثة قروش ، فإن صافي ثمن المحصول هو تسعمائة قرش ، غير أنه لا يصرح لأحد بتقطير الورود لحسابه الخاص ، ولهذا كان زراعته مضطرين إلى بيعه للحكومة .

وقد نضأت إلى حد كبير صناعة ماء الورود التي اشتهرت بها الفيوم شهرة واسعة . فعلى مقربة من العاصمة (مدينة الفيوم) ، تقوم مساحات قليلة من حدائق الورود ضئيلة المحصول . وقد أدى احتكار أوراق الورود إلى تحويل أنظار الفلاحين وأصحاب الأراضي عن زراعته ، إذ لم يكونوا يحصلون إلا على ثمن جد زهيد . ولهذا قلما كان يخصص أى زارع لإنتاج الورود أكثر من فدان واحد . ويبيع القنطار من أوراق الورود بخمسة وعشرين قرشا ، أى خمسة شلنات . ويقطر قليل من ماء الورود النقي لينتفع به موظفو الحكومة ، أما ما يقطر للبيع فلا قيمة له ، ونوعه لا يؤثر به . وهناك ثلاثة أنواع من ماء الورود ، تباع الزجاجة منها بثلاثة قروش ، (أى سبعة بنسات ونصف البنس) وبخمسة قروش (أى بشلن ونصف بنس) وبسبعة قروش (أى بشلن وخمسة بنسات ونصف البنس) .

عطر الورود :

لا يصنع عطر الورود في الفيوم ، مع أن إطلاق زراعة الورود ، على ما اعتقد ، من شأنه أن يساعد أهل هذا الإقليم على أن ينافسوا في إنتاجه أية جهة أخرى من بلاد الشرق . وكان من آثار الاحتكار أن أخذت زراعة أشجار الورود في هذا الإقليم تضمحل شيئا فشيئا ، ذلك بأن كل امرئ أصبح لا يعنيه سوى أن يزرع منه أقل مساحة ممكنة .

البلح :

النخيل من أوفر أنواع الملكة النباتية محصولاً وأكثرها انتشاراً ، ويزرع في جميع أنحاء مصر ، كما أنه مصدر إيراد عظيم للحكومة ، (إذ جرت العادة بأن يفرض على كل نخلة قرش) . ويجد الأهليون من الفوائد في ثمره وجذوعه وفروعه وسعفه وأليافه مالا يجدونه في الحاصلات الزراعية الأخرى . والنخيل وفير الأرباح بوصفه من موارد الإيراد الزراعى . وقد علمت من أحد الملاك أنه غرس خمسة آلاف نخلة ، أنتجت كل منها من الثمر ، بعد ثمانية أعوام ، ما تتراوح قيمته السنوية بين أربعين وثمانين قرشا في المتوسط (أى من ثمانية شلنات إلى ستة عشر شلنا) . وتجبى الضرائب على نحو مليونين من أشجار النخيل .

الفوة :

تنتج مصر الوسطى مقداراً من الفوة تستهلكه البلاد غالباً في صبغ الطرايش ، وهى أغلبية للرأس شائعة الاستعمال . وقد أدخلت زراعة الفوة في عام ١٨٢٥ . وفى عام ١٨٣٣ خصص لزراعتها ثلاثمائة فدان في الوجه القبلى ، وخمسمائة في الدلتا وقلوب .

النبيد :

لم تشتهر مصر بالنبيد في يوم من الأيام ، وقد ذكر هيرودوت أن مصر لم تكن في عهده تنتج أى نوع من أنواع النبيد . على أنه بذلت جهود ، وبخاصة من ناحية إبراهيم باشا ، لإدخال صناعة النبيد ، وأمكن الحصول على أنواع منه لا بأس بها ، ويشبه النبيد الأبيض نبيد «مرسالا» Marsala ، وإن كان لا يضارعه في جودته . أما النوع الأحمر ، فيكاد يشبه النبيد الشائع في أسبانيا .

الأشجار :

١ — الأشجار الأصلية في مصر قليلة . واللبخ جميل الأوراق في زمن الفيضان ، وقلب جذوعه أسود اللون ، تصنع منه المجلات والسواقي ، أما جزؤها الأبيض فسريع العطب .

٢ — شجر الجيز كثير العقد ، يستعمل على الشق ، ويستعمل بكثرة في بناء السواقي ، أما أثماره فتنبو على الفروع ، ولكنها لا تنضج حتى تمخض .

٣ — شجر السنط ينتفع به في إقامة الأسوجة والحفائر ، كما يستخدم في بناء السفن

النيلية والسواقي وعمل الفحم النباتي . ويستخرج الصمغ من هذا الشجر في الصعيد ، ومنه تبنى السفن في سنار ، حيث يباع بعد أن يرد إليها بطريق النيل ، أما ثمره - ويدعى القرظ - فيستعمل في دبغ الجلود ، إذ يتشبع الجلد تشبعاً تاماً في مدى أربعين يوماً ، حتى إذا تم دبغه على هذا النحو ، استطاع أن يصمد للحرارة صموداً يستثير الإعجاب ، غير أنه لا يستطيع مقاومة الرطوبة .

٤ - الأثل : شجر خشبه من النوع الخفيف ، يكفيه القليل من الماء حتى ينضج ويتعصرع ، ولهذا ينمو على تخوم الصحراء ، وهو في مظهره شبيه بشجر الحية (السرو) .

٥ - النبق : شجر يحمل ثمراً يشبه الزيتون ، وينتفع بخشبه في مختلف الأغراض .

٦ - الدوم : نخل متزاوج الفروع ، ينتفع بخشبه في بناء السواقي ، وهو لين يتعذر شقه .

٧ - النخل : أكثر الأشجار المصرية شيوعاً وأعظمها نفعا ، وهو سهل التكاثر بما ترسله جذوره من فسائل . ومن صفه (١) تصنع الكانس والفراجين ، ومن الليف الذي يربط بين الفروع تصنع جميع أنواع الحبال ، وينتفع بالجذوع في بناء المنازل وغيره من الأغراض الكثيرة ، أما الثمار فيأكلها جميع الأهالي .

وقد أدخلت مقادير كبيرة من أشجار الزيتون ، وهي تثمر بعد ثلاث سنوات . أما أشجار البرتقال فكثيرة جداً في منطقة قليوب . كما أن أشجار الليمون موفورة . وهناك كثير من شجر البرقوق ، وبعض أشجار التفاح والخوخ ، ومقادير وافرة من التين والتين الشوكي .

وتم قليل من الأشجار الطبية منها خيار الشبر إذ يستعمل ثمره دواء مسهلاً .

الليف :

تستهلك البلاد مقادير كبيرة من الليف الذي يربط بين فروع النخل ، إذ ينتفع به في صنع الحبال ، وفي الفيوم نوع ممتاز من هذا الليف .

ومن الممكن أن يتبع المرء في هذا الصنف أثر التسعير الجبري في الإنتاج ، حتى حين تعتمد الحكومة إلى استخدام جميع ما يخوله لها الاحتكار من سلطة استبدادية ، فقد حددت الحكومة لشراء الليف ثمناً قدره اثنان وعشرون قرشاً للقنطار ، (أى أربعة شلنات وأربعة بنسات للفنردويت) ، فلم يشأ الفلاحون تسليم الليف بهذا الثمن لأنه في واقع الأمر لا يكاد

يعوضهم عما أنفقوه في جمعه من مال وجهد ، ولما امتنع العرض رفعت الحكومة السعر إلى خمسة وثلاثين قرشاً (أى سبعة شلنات لكل هندردويت) ، فرأيت الفلاحين ينهضون في جمع الليف في همة ونشاط حتى تنتفع به الحكومة في شئونها .

البصل :

إن محصول البصل في مصر وفير للغاية ، بل هو أوفر بكثير من محصول البطاطس ، إذ أنها لا تجود في التربة الخصبية التي يكسوها غرين النيل . ويتراوح سعر قنطار البصل عادة بين أربعة قروش وستة (أى نحو شلن) غير أن الثمن ارتفع في عام ١٨٣٧ إلى ثلاثة أمثال ما كان عليه بسبب ما اعتور الأغذية من نقص عام . واستهلاك البصل في مصر واسع النطاق ، فقد بلغ الانتفاع به في كثير من ألوان الطعام وفي مختلف الأغراض حداً دعا أحد الأثرياء ، ممن تبلغ نفقاتهم حوالي ثلاثمائة جنيه في العام ، إلى أن يؤكد لي أن أمره تستهلك منه نحو طنين .

فرومة البساتين :

لقد بذلت جهود جبارة للنهوض بفلاحة البساتين في مصر ، وكثير من الحداثق بديعة في منظرها ، غنية بأشجارها ، وأبدعها ما تمهده الأوربيون . ومن أجملها حديقة إبراهيم باشا في جزيرة الروضة ، إذ يشرف عليها مستر « تريل » Traill ، كما يقوم بتنسيقها عشرون ومائة عامل ، متوسط أجر الواحد منهم بنسان ونصف البندس في اليوم . ومساحة هذه الحديقة أربعون فدانا ، وقد أجريت بها تجارب كثيرة على أكبر جانب من الأهمية والإمتاع ، وينتظر أن يكون لهذه التجارب أطيب الأثر في مستقبل حاصلات البلاد . وقد وجدت شجرة الساج (في الحديقة) نضرة يانعة ، بلغ ارتفاعها في سبعة أعوام خمسا وعشرين قدماً ، كما بدت في أبداع منظر وأبهى جلة . وكان مستر « تريل » يستنبت شجر الساج من البذور ، وكان بالحديقة نحو ثلاثمائة شجرة . ولما كانت مصر لا تكاد تعرف أشجار الغابات ، وكان أكثر ما تستهلكه من الخشب في بناء السفن ، وفي الشئون المنزلية وغيرها من الأغراض العامة يستورد من سوريا ، فإن إدخال شجر الساج في الدرجة القصوى من الفائدة والأهمية للبلاد . وكذلك لقيت زراعة الخيزران واليام (من نوع البطاطا) والكاوتشوك والزنجبيل والأرروت أكبر قسط من النجاح . ويرى مستر « تريل » أن التوسع في زراعتها لا تقوم في سبيله عقبات ، وفضلاً عن ذلك فقد أدخل السفرجل الهندي ونجحت زراعته .

أما التجارب التي أجريت بشأن زراعة البن والشاي فلم يحالفها التوفيق ، ويخشى أن تكون تربة مصر غير ملائمة لها ، ولكن لا مجال للشك في أن إدخال كثير من المحاصيل الزراعية الهامة ، التي لم تكن موضع عناية حتى الآن ، سيؤدي إلى زيادة موارد مصر زيادة عظيمة . غير أن جمود الفلاحين وعزوفهم عن تجربة محاصيل جديدة ، مهما كان الخير الذي يرتجى من زراعتها ، هما السبب في أن أرض مصر لم تثبت حتى الآن سوى عدد قليل من المحاصيل ، رغم ما عليه تربتها من خصب يستثير الإعجب والدهشة . ولم يكن ثم شيء يستطيع إنتاج تلك المقادير الكبيرة من القطن وزراعة الأفيون والنيلة وغير ذلك من المحاصيل التي تستهلكها أوربا سوى صلاية الباشا في تحقيق أغراضه . فالفلاح ميال على الدوام إلى إنتاج ما يستهلكه هو وجيرانه ، مؤثراً ذلك على ما تتطلبه تجارة الصادر ، والظاهر أن ما يستخدم مع الفلاحين من وسائل القهر لإرغامهم على زراعة أهم ما تتطلبه الأسواق الأجنبية من حاصلات يجد بعض ما يبرره ، فلولا تدخل السلطات الحكومية تدخلا استبدادياً لا نصرف الزراع عن الاهتمام بتلك المحاصيل .

ومن المحتمل في نهاية الأمر ، أن تفضي تلك التجارب الناجحة ، التي أجريت في حدائق مصر ، إلى نتائج بعيدة الأثر في الحقول الزراعية . ومن السير في هذه البلاد التفريق بين الزراعة وفلاحة البساتين ، غير أن ما نأتى به فلاحة البساتين من ربح أوفر قد تشجع على المفامرة بإنشاء الحدائق . والحق أن إبراهيم باشا أبدى رغبة شديدة في أن يوزع البذور وأنواعاً من النبات والأشجار من حديقته الخاصة ، دون أن يتقاضى لها ثمناً ، غير أن الذين اهتموا بالحصول عليها كانوا جد قليلين .

وفلاحة البساتين في مصر مدينة للباشا بالشيء الكثير ، وليس الأمر مقصوراً على أن حدائقه الواسعة يشرف عليها إخصائيون في النبات من ذوى الفطنة والمهارة ، بل لقد أرسل جماعة من البستانيين ، إلى جزائر الهند الشرقية وغيرها من الجهات ، حيث تنقلوا ليجمعوا من فصائل النبات ما قد يلائم التربة المصرية . هذا إلى أنه لا يحجم عن تحمل كافة النفقات في سبيل تقدم علم النبات ، وفي سبيل الانتفاع به في خدمة مصالح البلاد ، من الناحية الزراعية العامة .

تجارب مستر « تريل » :

وقد تفضل مستر « تريل » فحصلت منه على بيان ممتع ، عن نجاح تجاربه في فلاحة ،

البساتين وإليك البيان : —

الروضة في ٩ فبراير ١٨٣٨

سيدي العزيز .

أرجو ، وأنا أبعث إليكم طي هذا بقائمة تحوى طائفة من أهم أنواع النبات التي أدخلت زراعتها في حدائق صاحب السمو إبراهيم باشا ، منذ إنشائها في عام ١٨٣٠ ، أن تسمحوا لي بأن أذكر أن لدينا فضلا عن ذلك أنواعا كثيرة لها قيمتها الكبرى كالمانجو وجوز الهند والفلفل الأسود والقرفة والشاي وما إلى ذلك ، إلا أننا لم نحصل عليها إلا منذ عهد جد قريب ، وهي الآن تحت التجربة . وقد آثرت ألا أضيفها إلى القائمة ، حتى أستطيع بمرور الزمن أن أكون رأيا فيما يتصل بإمكان تأقلها .

والقائمة المرسلة إليكم لا تحوى سوى الأنواع التي تأقلت في مصر فعلا ، أو التي أسفرت زراعتها عن نتائج مرضية .

وتفضلوا ياسيدي العزيز .

إمضاء

جيمس تريل

« دكتور بورنج »

قائمة تحوى طائفة من أنفع أنواع النبات أدخلت في مصر خلال الأعوام الثمانية الماضية .

الاسم	الاسم النباتي	تاريخ إدخال زراعته	ملاحظات
تفاح الورد الجوافة	Chrysophyllum cainito. Psidium pomiferum.	١٨٣٠ »	تأقلم — غير أنه لم يثمر بعد أدخلها مستر « بريجنز » Mr. Briggs منذ سنوات طويلة ، ولكنها أهملت فلم تأت بنتيجة حتى اهتمت بزراعتها في عام ١٨٣١ — والآن تأقلت نهائياً — وهي وفيرة الثمار
شجرة البن	Coffea Arabica	١٨٣٠	بذرت جوبها في عام ١٨٣٠ — أثمرت بعض أشجارها في العام الماضي ، ويشك كثيراً في إمكان تأقلها نهائياً نظراً لما تحتاجه المحافظة على النبات من عناية غير عادية
الاج	Tectona grandis	١٨٣١	من الأشجار الست التي تبنت من البذور الهندية ، هناك واحدة يبلغ ارتفاعها الآن ٢٩ قدماً وأربع بوصات ، ويبلغ متوسط نمو النبات أربع أقدام سنوياً ، ومحيط الجذع على بعد قدم من سطح الأرض قدما وأربع بوصات ونصف البوصة ، وهناك نوع آخر من النبات أصغر حجماً أنتج بذوراً في السنة الماضية .
شجرة البياز	Carica papana	١٨٣٤	تأقلم — أثمر

الاسم	الاسم النباتي	تاريخ إدخال زراعته	ملاحظات
شجرة البكسا أوريلانا	Bixa Orellana	١٨٣٤	تأقلم — ينمو بكثرة ولكنه لم يثمر بعد
البهار الساجو	Myrtus pimenta	»	{ تنميش الأشجار والسكن الزراعة غير ناجحة
سفرجل هندي	Cycas revoluta	»	
شجر المطاط	Annona cherimoya	»	
الكرم	Ficus elastica	»	
أرروت	Curcuma longa	»	تأقلم — لم يثمر
الزنجبيل	Maranta arundinacca	»	» — يفت بكثرة
الشربين	Zingiber officinalis	»	» — »
الأسريكي	Cedrela odorata	»	تأقلم — يبلغ ارتفاع الشجرة ١٤ قدماً — ينمو بقوة
الفتك	»	»	تأقلم
الجاوى	Terminalia angustifera	»	تأقلم — ارتفاع الشجرة ١٥ قدماً
كايوت (حب السلاطين)	Melaleuca cajeputi	»	تأقلم — ارتفاع الشجرة ١٤ قدماً
اليام	Dioscorea aculeata	١٨٣٧	بلغ متوسط إنتاج خمسة جذور غمرست في السنة الماضية خمسة عشر ضعفاً — نجاح زراعته محقق
الخيزران	Bambusa arundinacca	»	نبات صغير زرع على مقربة من إحدى القنوات في العام الماضي فأطلق ثلاثة فروع قوية يزيد طولها على عمر أقدام ، ولما كان قد استطاع مقاومة الشتاء دون أن يلحق به أذى فإن تأقلم هذا النبات القيم أمر لا شك فيه .

الآلات البدائية :

تلقى الآلات المستحدثة في بدء استعمالها مقاومة في كل مكان لا في مصر وحدها ، ولهذا كان طبيعياً أن تتقدم الزراعة تقدماً بطيئاً . فما زال يستعمل ذلك المحراث القديم ، وتلك الآلات البدائية التي ظلت تستخدم منذ مئات الأجيال . ولم أجد ، حتى بين المصريين والأتراك الذين زاروا أوروبا ، من عاد إلى بلاده ولديه أية رغبة في محاربة النهوض بوسائل الزراعة . وتستخدم أرق الآلات في المزارع النموذجية التي أنشأتها الحكومة ، غير أن أثر هذه المزارع ما يزال ضئيلاً حتى الآن :

ملح البارود :

يصنع ملح البارود بمقادير وافرة من أنقاض المدن المصرية القديمة ، إذ تشبع بالماء تلك الأنقاض التي تحتوى قدرا كبيرا من نترات البوتاسا . ولما كان الماء عرضة للبخار بأشعة الشمس ، فإن ملح البارود يرسب ثم يجمع ويرسل إلى المخازن الكبرى لاختبار نوعه . وقد زرت أحد هذه المخازن في مصر القديمة . ووجدت جماعة من الكيميائيين الأوربيين عاكفين مع بعض موظفي الحكومة على اختبار مفعول هذه النترات . وكم تعرضت الحكومة وتعرض الجمهور لضروب من النش والتدليس ، ولكن المجرمين ألقى بهم في غيابات السجون ، وكان ذلك منذ عهد قريب .

وفي عام ١٨٣٢ كان بالقاهرة ستة من مصانع ملح البارود ، وكان إنتاجها في العام الماضي على النحو التالي : —

القاهرة	١٢ر٠٠٠	قنطار
الطراثة	٥٠٠	»
البدرشين	٢ر٠٠٠	»
مدينة الفيوم	١ر٥٠٠	»
بني سويف	١ر٥٠٠	»
الأشمونين	٢ر٠٠٠	»
	<hr/>	
	١٩ر٥٠٠	»

وقد بيع القنطار باثنين وسبعين قرشا .

أما في عام ١٨٣٣ فكان إنتاج هذه المصانع في : —

القاهرة	٩ر٦٢١	قنطارا
البدرشين	١ر٦٨٩	»
الأشمونين	١ر٥٣٣	»
الفيوم	١ر٢٧٩	»
إهناس	١ر٢٥٠	»
الطراثة	٤١٢	»
	<hr/>	
	١٥ر٧٨٤	»

على أن هذا الإنتاج قد زاد زيادة كبيرة في عام ١٨٣٧ ، إذ شرعت مصانع قصر العيني بالقاهرة تنتج من عشرة آلاف قنطار إلى اثني عشر ألفا في كل سنة ، كما أنتجت سائر المصانع بالأقاليم ما يقرب من هذا المقدار ، أي ما قد يتراوح مجموعه بين عشرين واثنتين وعشرين ألف قنطار . غير أن الإنتاج ازداد زيادة كبيرة مرة ثانية ، وقد علمت أن المصانع التي يجري العمل بها سوف تنتج حوالى ضعف هذا القدر ، أي نحو أربعين ألف قنطار .

معامل تكرير ملح البارود :

لقد أدخل كثير من ضروب التحسين على طريقة تكرير ملح البارود ، حتى أصبحت المواد الغريبة لا تزيد نسبتها على ١ إلى ٣٠٠٠ في أحسن أنواعه ، وهو الصنف الذي يستعمل في مصانع البارود . أما ما يباع منه ، فإن نسبة المواد الغريبة فيه تتراوح بين ٦٪ و ٧٪ . على أن التكرير بحرارة الشمس يتخلف عنه نحو ثلاثين في المائة من تلك المواد . أما العملية التي تعقب ذلك ، فيعتمد فيها على الطرق الكيميائية .

ومن المصانع التي زرت الكثير من أجزائها مصنع المنشية ، حيث يبلغ الإنتاج اليومي نحو قنطارين . والحرارة الصناعية غير مستعملة في هذا المصنع ، إذ يمر الماء وهو مشبع بما في خرائب المدن القديمة ، (وهي مدن من عهد البطالة في حالتنا هذه) ، في سلسلة من الحفر قريبة الغور قليلة الانتظام . ويؤدي البخر إلى أن يزداد السائل صلابة كلما انتقل من حفرة إلى أخرى ، حتى إذا تكونت البلورات ، نقل إلى المخازن في السلال .

ويستخرج كل عام من خرائب هرموبوليس نحو ٢٧٠٠ قنطار من ملح البارود ، ويشتغل هناك حوالى ثمانين عاملا ، تتراوح أجورهم بين ١٥ ، ٤٠ بارة في اليوم ، (أي حوالى البنس ونصف البنس في المتوسط) .

وقد لفت نظر الحكومة ، إلى أنه من المرغوب فيه ، أن تتخذ من الوسائل ما يحول دون هدم الآثار القديمة ، ويكفل المحافظة على ما يثر عليه منها ، في أثناء جمع الأنقاض لمصانع ملح البارود . وقد اتصل بي ، وأنا في مصانع ملح البارود بدندرة ، أنه بعد استخراج نترات البوتاس من الأنقاض ، لا تلبث تلك الأنقاض أن تتشبع به من جديد بعد سنوات قلائل ، وربما كان من المستطاع إمرارها في الحفر ، وقد يتخلف عنها من النترات ما يكاد يعادل المقدار الأول .

البارود :

يقع مصنع البارود بجهة المقياس ، عند الطرف الأقصى من جزيرة الروضة ، وهو مكان

فسيح بعيد عن أية بقعة آمله بالسكان . ويشرف عليه رجل من الفرنسيين ، نشأ في مصنع «مان شامون» St. Chammond ، وتحت يده تسعون عاملا موزعين على عدة أقسام ، منهم ثمانية عشر يعملون بأيديهم في مركبات الكبريت والفحم النباتي وملح البارود ، وواحد وعشرون يشتغلون بتحريك المسحوق في المطاحن . وهناك عشرة من هذه المطاحن بكل منها عشرون مدقة ، تحركها دون انقطاع عشر آلات تديرها البغال ، وقد عهد بتلك البغال إلى عشرة رجال . ويشغل أربعون رجلا في تحويل المسحوق إلى حبات . وينتج المصنع خمسين قنطارا في اليوم ، أما في أثناء الحرب السورية فكان متوسط إنتاجه اليومي ثمانين قنطارا .

الجير :

ظلت طائفة من أبداع المعابد المصرية تستخدم أحجارها في صناعة الجير سنوات طويلة ، وقد دمر لهذا الغرض تدميرا تاما معبد نخم في هرموبوليس ، لم يكن باقيا منه إلى ما قبل ذلك بسنوات سوى اثني عشر عمودا ، ولكن تدخل الباشا وضع لذلك حدا . أما الأفران فتأخذ حاجتها من الحجارة في الوقت الحاضر من محاجر الجير الواقعة على ضفاف النيل . وفي إدفو يعمل كثير من الفلاحين في صنع الجير ، وتنقل الحجارة في النيل من محاجر في الجنوب ، وكان ثمن قنطار الجير إذا سلم في القاهرة ثمانية قروش ، وبذلك يكون ثمن الطن اثنين وثلاثين سلنا .

الملح :

تستهلك مصر مقدارا كبيرا من الملح ، ووسائل الحصول عليه عجيبة غريبة . ففي أبيدوس يعتمد أبناء العرب إلى فتح الجثث المحنطة ، ثم يستخرجون أحشاءها ، وينقعون في الماء تلك الأحشاء طائنين أنهم يحصلون من وراء ذلك على ملح من أجود الأنواع . وقد يلجئون أحيانا إلى استخراج الملح من الرمال التي دفنت فيها الجثث المحنطة ، ولكن استخراجها من الجثث نفسها أكثر شيوعا . وفي الجهات البعيدة عن النيل حجارة رملية مشبعة بالملح ، وقد قابلت بعض الفلاحين ، فعلمت منهم أنهم اعتادوا تفتيت هذه الحجارة وغمرها في الماء ، حتى إذا عرضت لأشعة الشمس ، حصلوا منها على بلورات الملح .

الفخار :

صناعة الفخار واسعة الانتشار وبخاصة في مدينة قنا ، حيث تصنع مقادير وافرة من الأباريق والقلل ، ثم ترسل إلى الجهات الأخرى بطريق النيل ، ولهذا الأباريق والقلل

شهرتها في تبريد الماء ، كما أنها على أشكال كثيرة متنوعة . ويبدو أن استعمال الأواني الفخارية في مصر كان شائعاً في جميع العصور والأزمان ، وآية ذلك ما هنالك من مساحات واسعة تغطيها قطع الفخار على مقربة من المدن القديمة ، كما أن هناك تلالاً كبيرة من هذه القطع وحدها . وما يزال صنع الأواني الفخارية واستهلاكها واسع النطاق حتى الآن . فكثيراً ما نصادف في النيل سفناً تحمل مقادير وافرة من الفخار . أما العجلة التي تستخدم في هذه الصناعة فمن أسهل الآلات تركيباً ، والظاهر أنها لم تتطور قط منذ أقدم العصور .

الصناعة في مصر

من المثير أن نلاحظ القول حين نتحدث عما قام به الباشا من محاولات في سبيل إدخال الصناعة ، واضعاً نصب عينيه تحقيق ما يدعونه الاستقلال عن الدول الأخرى . على أنه من المستطاع أن يشك المرء فيما تنطوي عليه هذه الغاية من حكمة وكياسة ، أما الوسيلة فمأجزة كل المعجز عن أن تحقق تلك الغاية ، مهما كان تحقيقها مرغوباً فيه . ولو ثبت أن ما أنشئ من مختلف المصانع رفع مستوى الأخلاق بين أفراد الشعب ، وزود العمال بثقافة تفوق ثقافتهم ، وأن الطرق البدائية الأولى أخذت تتناوّلها يد الصقل والتهذيب ، وأن هناك اتجاهها واضحاً ملحوظاً نحو استخدام رأس المال والانتفاع بجهود العمال على نحو يؤدي في النهاية إلى الخير ، لو ثبت ذلك لكان هناك عذر مقبول غاية القبول يبرر ما تكبدته الحكومة من تضحيات ، عند ما بدأت تقوم بتجاربها . ولكن الدائع المعروف أن تلك التجارب كانت فاشلة باعثة النفقات ، فقد كان التقدم محدود المدى ، إلا في القليل من الحالات . ولم تزد المصانع شيئاً من موارد البلاد ، ولو استخدم هذا القدر نفسه من رأس المال وجهود العمال في الشؤون الزراعية لماد بريح وفير . والحق إن استثمار رأس المال في الصناعة على أساس غير سليم يكلف مصر خسارة فادحة في كل عام . وكثيراً ما كان محمد علي يبرر تصرفاته — عند البحث معه في هذا الموضوع — بما لجأت إليه الدول الأخرى من طرق الحماية ، ضارباً الأمثال بأنجلترا وفرنسا تأييداً لحجته . هذا إلى أن المساوي التي تنجم عن إدخال الصناعة قسراً أقل في مصر منها في أي بلد آخر ، لأن الخسارة تقع على عاتق الخزنة لا على عواتق المستهلكين . وترد المصنوعات الأجنبية إلى البلاد ، بعد أن تدفع ضريبة اسمية قدرها ٣٪ . ولكن الضريبة في الواقع أقل من ذلك كثيراً . ومن الطبيعي أن تباع مصنوعات الباشا بنفس السعر المنخفض الذي تباع به المصنوعات الأوروبية . وعلى الرغم من ضالة أجور العمال ، ورخص المواد الخام بالقياس إلى أوروبا رخصاً كبيراً ، فإن المنسوجات القطنية ، وهي

أهم ما تنتجه مصانع الباشا ، تكلفه من النفقات ما لا تكلفه البضائع المستوردة . هذا إلى أن كل رجل ينتزع من العمل الزراعى إنما ينتقل من عمل مثمر مفيد إلى عمل لا ثمرة له ولا فائدة فيه .

ولأنه لمطلب جد عسير أن يتوقع المرء أن تكون إدارة الشئون المصرية بيد أولى الرأى والتدبير ، فهذا ما يعوز بلاد الشرق عامة مع الأسف الشديد ، ذلك بأن إضاعة المال ليست بالأمر الجليل الخطر ، كما أن موضوع النفقات قلما ينظر إليه . فإني أعتقد مثلا أن القضاة الحديديّة التي أرسلت على عجل من القاهرة أو الإسكندرية ، للانتفاع بها في مناجم الفحم بسوريا ، كان من الممكن استيرادها بثلث ما أنفق عليها ، وكذلك الحال في كثير غيرها من مصنوعات الباشا . ذلك بأنه على الرغم من قلة أجور العمال إلى حد كبير ، إذ يقل متوسطها في اليوم عن بنس ونصف البنس ، وعلى الرغم من انخفاض أسعار المواد الخام ، على الرغم من هذه الزايا التي سبقت لي الإشارة إليها ، فقد بلغ الإسراف ، وسوء الإدارة ، والافتقار إلى كفاية عقلية تحسن التوجيه وتوحيد العمل ، والتراخي عند التنفيذ ، وما يقع من مخالفات للنظام بأكمله ، بلغ كل ذلك حدّا من شأنه أن يجعل المنتجات عند تمامها فادحة النفقات ، حتى إنه ليكاد يكون من المستطاع في جميع الحالات أن تشتري تلك المنتجات من أوروبا ، بثمن يقل عشرين أو ثلاثين في المائة عما أنفق عليها في مصر . وليس من شك في أنه من دواعي الفخر ودلائل النصر أن يستطيع الباشا إنتاج سلع خاصة يفخر بها مهرة الصناع الأوربيين ، إلا أن تضحية رأس المال في هذا السبيل كانت وما تزال كبيرة . ورغم جميع ما بذل من جهود وأنفق من أموال ، فإن في مصر نقصا ظاهرا في المعلمين من العمال . فلست أعتقد أنه من المستطاع العثور في القاهرة على فرد يجيد إصلاح ساعة . على أن هناك صناعات خاصة يمارسها أربابها في كثير من النجح والتوفيق ، مع أنها تحتاج إلى غير قليل من الذوق والمهارة ، فثم عدد كبير من الصائغين يقومون بعملهم على نحو يدعو إلى أقصى حدود الفخر والإعجاب ، وصناعة الخراطة يجيدها أصحابها ، كما أن بعض أنواع النقش تلقى من العناية ما يكفل لها أكبر قسط من النجاح . غير أن هذه الصناعات موجودة منذ أزمنة سحيقة ، وقائمة على استخدام الأيدي في صنع المواد الخام ، دون الاستعانة بما حدث من تقدم آلى عظيم . أما إذا دعت الضرورة إلى منافسة آلات الصناعة الأوربية بما هي عليه من تعقد في التركيب ، وإلى الاستعانة بألوف الأشياء الثانوية ، التي قدت ذات صلة بالتقدم الصناعى بفضل الفن والعلم ، وبفضل رأس المال والنظم الحرة والواصلات السريعة ، فليس غريبا أن تتخلف الدول

الشرقية في الغمار ، وأن تعجز عجزاً تاماً عن الصمود في وجه منافسة تقوم على قدر وافر من الذكاء والنشاط والثراء .

الجابيات الأوربية :

جنت مصر من وجود الأوربيين أجل الفوائد ، وليس الأمر مقصوراً على ما أدوه من خدمات مباشرة بما لديهم من علم ودراية ، فإن إلامهم الواسع بجميع ما أدخل من ضروب الإصلاح أشاع في النفوس احتراماً عميقاً لما أحرزوه من علوم لها التفوق والامتياز ، كما أشاع نوعاً من التسامح إزاء تلك الآراء التي أخذ أثرها ينتشر انتشاراً سريعاً بين أفراد الشعب . وصحيح أنه كان من النتائج التي أسفر عنها انتشار العلم والخبرة بالآلات بين المصريين ، أن أخذوا يعتقدون أنهم أصبحوا في غير حاجة إلى معونة الفرنجة ، وأن ما تعلموه منهم كاف لتمكينهم من السير وحدهم ، وأن شيئاً قط لا يمكن أن يعوق تقدمهم المطرد . ولكن ليس هناك ما هو أوهى أساساً من هذه الفكرة ، ذلك بأنه على الرغم من نشوء طبقة من العمال تستطيع أن تدير المصانع العامة تحت إشراف الأوربيين ، فإن كل ما تم سوف يسرع إليه الخراب والدمار إذا تركوا وشأنهم . وقد أجريت هذه التجربة في كثير من مصانع الباشا ، واقتربت بعواقب وخيمة ، ذلك بأن أبناء العرب لن يستطيعوا قبل أجيال إحراز ما تتطلبه الإدارة من كفاية واستعداد ، ففهم ذكاء ولديهم استعداد للعمل تحت إشراف من يفوقهم علماً ومعرفة ، ولكنهم يفتقرون افتقاراً شديداً إلى ذلك التفوق العلمي الذي تستلزمه إدارة المشروعات الكبرى إدارة رشيدة .

الخسائر التي نجمت عن إدخال الصناعة :

حاولت في كثير من المحادثات التي جرت بيني وبين محمد علي بشأن مصانعه أن أظهره على أن أكثرها لا جدوى من ورائه ، وأنها تستنفد رأس ماله ، فضلاً عن أنها توجه العمال توجيهاً غير سديد ، إذ تصرفهم عن العمل الزراعي ، وهو أجدى وأنتفع . فأجابني بأنه إنما يواصل مشروعاته الصناعية ليعود الشعب الاشتغال بالصناعة ، لا انتظاراً للربح يجنيه . على أنه ليس من اليسير تقدير نفقات المصانع ، فإن إدارتها سيئة ، تتطلب الكثير من المال . وقد لاحظت قبل ذلك أنه ما دامت منافسة المصانع الأوربية لا يحول دونها فرض ضريبة ضئيلة على الواردات ، فإن الأسعار التي يبيع بها الباشا تحدها بطبيعة الحال أسعار المصنوعات المستوردة . ولما كان من المستحيل أن تسايرنا مصر فيما تدخله على منتجاتنا من ضروب

التحسين ، فإن المنافسة يصبح عبئاً أثقل وأفدح . وإنه لأعود بالنفع الجزيل على مصادر الإيراد في مصر ، وأدعى إلى أن يتسع نطاق تجارتها اتساعاً عظيماً ، أن ترد إليها من أوروبا تلك البضائع القطنية ، التي تقوم بإعدادها مختلف المصانع الحكومية .

الصناعات المصرية في عام ١٨٢٩ :

استقيت أغلب التفاصيل التالية عن حالة الصناعات في مصر قبل نهاية عام ١٨٢٩ من الكولونيل « كامبل » Campbell وكيل صاحبة الجلالة وقنصلها العام .

لم يكد زمام الأمور في مصر يثول إلى محمد علي ، حتى أدخل على نواحي الإدارة ضروبا من التعديل والتبديل ، خطرت له من اختلاطه بالأوروبيين في كل يوم . فقد بصر بمنح كانت إلى ذلك الحين خافية عليه ، ذلك بأن القنصل السويدي « بوكتي » Bokti تحدث إليه في مشروعات تهدف إلى تخليص مصر من الاعتماد على الصناعة الأجنبية ، فعمد محمد علي إلى تنفيذها على الفور . وإلى ذلك القنصل يعزى إلى حد ما إنشاء ما يقوم الآن من مصانع القطن في القاهرة وبلاق والأقاليم . وسوف يكون من اليسور ، بعد الوقوف على أسماء هذه المصانع وما أريد الإيدلاء به من تفاصيل ، أن تقدر ما إذا كانت تلك المصانع تعود بالنفع على البلاد عامة ، أو تلحق الضرر بأية سلعة هامة من السلع التجارية . أما أول هذه المصانع فأقيم في القاهرة بجهة الخرنفش ، حيث شرع عمال من مصانع فلورنسا يغزلون الحرير لصناعة المخمل والحرير الرفيع وما إلى ذلك من أنواع النسيج التي يستعملها الأهالي . وما هو إلا زمن يسير حتى نقلت مواد هذه الصناعة إلى مصنع آخر ، سأحدث عنه بعد قليل ، وحلت محلها خيوط ومواد أخرى لنسيج القطن .

إن آلات الغزل ، ويدعونها في أوروبا دواليب الغزل أو العربات ، يبلغ عددها عشرين للغزل السميك وتسعين للغزل الرفيع ، أي بنسبة ١ إلى ٩ ، وهذا ماجرت به العادة في جميع المصانع . وتحوى المجموعة الأولى مائتي منزل في صف واحد ، أما الثانية ففيها ٢١٦ . وقد ألحق بالآلات ٢٧٠ مشطا زودت بعدد تهسي القطن قبل غزله . وفي الشتاء يغزل العمال بالدواليب نحو سبعين رطلا في اليوم ، أما في فصل الصيف فيبلغ إنتاجهم مائة رطل ، وكذلك يغزلون بالدواليب في الشتاء ثمانية أرتال من نمرة عشرين إلى أربعين ، وخمسة من نمرة ٤٠ إلى ٦٠ و ٧٠ ، أما في الصيف فيزيد إنتاج العمل بمقدار الثلث . وتنتج الأمشاط من ١٥ إلى ١٨ رطلا في الشتاء و ٢٥ في الصيف . ويتقاضى العامل أجره طبقا لفئات محددة ،

فياخذ سبع بارات عن الرطل المشط ، وأربعا عن الرطل من خيوط الغزل السميك الذى تنتجه الدواليب ، وعشراً عن الغزل الرفيع من نمرة ٢٠ ، وخمسة عشر عن نمرة ٣٠ ، وعشرين عن نمرة ٤٠ ، وهكذا بالنسبة عينها . وفضلا عن الدواليب ، فهناك فى مصنع الخرنفش ثلاثمائة نول لنسج القطن والموسلين والتيل الرفيع . وينسج العامل عادة من $3\frac{1}{2}$ إلى ٤ أذرع بلدية فى الشتاء ، وخمسة فى الصيف ، ويتقاضى عادة عشر بارات عن الذراع من نسيج القطن ، و ١٥ بارة عن الذراع من التيل الرفيع ، وبين ٢٠ و ٢٦ عن الموسلين ، وذلك تبعا لطريقة نسجها . ولا تكاد المنسوجات تنزع عن الأنوال ، حتى يبعث بها إلى بلاق أو إلى مصنع يدعى فابريكة مالطة لتبييضها ، ومن ثم ترسل إلى المخازن ، حيث يتولى بيعها الأمانة . وتحت يد أمين المخزن كاتب « بمسك » الحسابات وصراف . ويبيع ثوب القطن الذى عرضه ذراعان وطوله اثنان وثلاثون ذراعا بستين قرشا ، إذا كان من أجود الأصناف ، وبخمسين إذا كان خشنا فى نسجه . وثوب القطن الذى يباع بستين قرشا سدهاء من نمرة ٢٦ ، ولحمته من نمرة ٣٠ . ويبيع الثوب من نسيج القطن المعروف « بالباتستا » بخمسة وثلاثين قرشا ، وطوله سبعة عشر ذراعا ونصف الذراع ، وعرضه ذراع واحد وثلاثة أرباع الذراع . أما سدهاء من نمرة ٣٥ وأما لحمته من نمرة ٤٠ . ويبيع الثوب المزدوج من « الباتستا » وطوله اثنان وثلاثون ذراعا ونصف الذراع وعرضه ذراع واحد وربع الذراع بخمسة وخمسين قرشا فى الجملة ، وبستين بالقطاعى . وسدهاء من نمرة ٤٠ ولحمته من نمرة ٥٠ . أما أنواع الموسلين فعرضها ذراع وثلاثة أرباع الذراع ، وطولها اثنان وثلاثون ذراعا ، ويبيع الثوب منها بخمسين قرشا . وتصنع من أنواع الموسلين مناديل تصدر إلى القسطنطينية ، حيث يتخذها النساء غطاءا للرأس . وسدى هذه الأنواع ٤٠ ولحمها ٥٠ . ويتطلب البيع بالقطاعى دفع الثمن فورا ، أما البيع بالجملة فيسمح بتأجيل الدفع مدة طولها ثلاثة شهور أو أربعة أوسنة . ويستغل تجار البلاد هذه الميزة التى جرى عليها العرف فيبيعون بالقطاعى ، ويصدرون المنسوجات إلى تركيا وسوريا .

فابريكة مالطة :

وإلى جانب ما فى مصنع الخرنفش من دواليب الغزل والأنوال ، صناع يشتغلون بالحدادة والسمكرة وسبك المعادن وخراطة الخشب والتجارة وإصلاح الآلات وصنع ما يتصل بها من أدوات . ولم يكن هذا المصنع قد تم حين وضع أساس مصنع آخر فى بلاق أكبر منه بكثير . وقد وكلت إدارته إلى ميسيو « جومل » Jumel ، ذلك الرجل الذى أزاح لصر الغطاء . عن كنز ثمين ، حين أدخل فيها زراعة القطن .

وهذا المصنع الكبير الذى أطلق عليه فيما بعد اسم فابريكة مألطة لكثرة من يشتغل به من العمال المألطين ، به ثمان وعشرون آلة للغزل ، وأربع وعشرون للتمشيط . وهذه الآلات شبيهة بما يوجد منها فى مصنع الغزل بالخرنقش ، وتتطلب كل آلة من آلات الغزل رجلين وثلاثة أطفال ، إذ أن بها أربعة عشر طنبوراً تحركها آلة ، يديرها ثمانية من الثيران .

وفى « مألطة » مائتان من الأنوال . وتصنع خيوط القطن فى جميع المصانع ، كما تصنع منسوجات من القطن والتيل الرفيع والموسلين بنفس الطول والعرض . غير أن « مألطة » هى المصنع الوحيد الذى يحوى « مبيضة » ، ولهذا ترسل إليها المنسوجات على اختلاف أنواعها ، لإجراء عملية التبييض على النحو التالى . فالمنسوجات القطنية يستعمل فى تبييضها محلولان قلويا ثم تفر فى مكان التبييض . أما المنسوجات التيلية الرفيعة فتستخدم فى تبييضها طريقتان مختلفتان ، إحداهما بأوكسيد حامض الكلوريدريك ، والأخرى بمحلول قلوى والتعريض للهواء وحامض الكبريتيك ، ويستخدم كلوريد الجير كذلك فى بعض الأحوال . أما المنسوجات التى يراد طبعها بالألوان ، فيجب إعدادها بعد إمراها فى حامض لإزالة أثر الأوكسجين ، وأما ما يعد منها للبيع فيصقل فوق أسطوانة ، كما هو الحال فى شأن المنسوجات التيلية الرفيعة . وفى « مألطة » يطبع ثمانمائة ثوب فى كل شهر على الألواح والأسطوانات معا . وكان من الممكن أن يطبع أكثر من هذا القدر لو كانت المبيضة من الاتساع بحيث تسمح بذلك . وقد أنشئت أربع مبيضات أخرى فى شبرا شهاب وشبين والمحلة الكبرى والمنصورة . وطبع المنسوجات بوجه عام فيه ما يعيبه ، فالألوان من نوع ردى ، لا تستطيع الصمود طويلا لعملية الغسل ، وما يطبع منها بالآلات لا بد من استكمالها بالأيدى .

ومن الثوب من « الشيت » الملوّن باليد ثمانون قرشا، ومن المطبوع بالآلة ستون. أما الثوب الذى طبعته الآلة واستكملته اليد فيباع بسبعين .

وفى « مألطة » صناعة أخرى هى صناعة المناديل الملونة التى يكثر النساء من استعمالها غطاء للرأس . ويخصص لهذا الغرض أربعمائة ثوب من الموسلين كل شهر . ويبلغ طول الثوب الواحد اثنين وثلاثين ذراعا ، يصنع منها ستة وعشرون منديلا ، تطبع بمختلف الألوان . ويتراوح ثمن المنديل الذى يطبع على الألواح بين خمسة قروش وستة تبعا لما عليه من رسوم أنيقة . أما ما يرسم باليد ويصنع بالكرمين (اللؤلؤ الأحمر) فيباع الواحد

بسته عشر قرشا . ويتقاضى العمال الذين يطبعون المناديل أربعة قروش ونصف القرش عن نصف ثوب من الوسلين ، طوله ثلاثة عشر ذراعا ، كما يتقاضون خمسة قروش عن المناديل التي تنقش عليها باليد ، وتأتى هذه المناديل بريح قدره نحو ثلاثين في المائة .

ويبدو لي أن خير ما في « مالطة » وغيرها من المصانع هو غزل خيوط القطن ، إذ تستخدم في النسيج ، كما تصدر إلى تريستا وإيفورنه والموانى التركية . وتباع الألة من هذه الخيوط (وهي أربعائة درهم) بخمسة عشر قرشا للأنواع من نمرة ١٥ إلى ٣٦ ، وبخمسة وعشرين قرشا من ذلك الرقم إلى نمرة ٦٠ ، وبأربعين قرشا من نمرة ٦٠ إلى ١١٠ ولا يغزل في الوقت الحاضر سوى الأنواع من نمرة ٣٠ إلى ٧٠ . ويبلغ مقدار ما يتلف من قنطار القطن المغزول في القاهرة نحو الخمس . وفضلا عن هذه المصانع فهناك عمال يمتنون جميع الحرف لإصلاح الآلات وتركيبها ، سواء أكانت هذه الآلات خاصة بصناعات الوجه القبلى أو الوجه البحرى . وقد تم الآن إعداد آلة لصنع الباراد ، والنموذج الذى سوف يقاس عليه قدمه رجل من ميلان . ويشغل الأوربيون في أهم جهات المصنع طبقا لما يتلقونه من توجيهات . وفضلا عن ذلك فهناك ورشة لتجارة الأثاث ، على رأسها أحد الممالطين . وثم طائفة من الفرنجة وبعض اليونانيين يقومون بصنع النماذج وأعمال التنجيد . وفي « مالطة » كذلك ثنتان من ورش الخراطة : أما إحداها ففيها آلات تخروط بها اسطوانات دوالب الغزل ، وفيها عجالتان للثقب ، ومنشاران ، للخشب منشار وللنحاس آخر ، وأما الورشة الثانية ، فيحرك آلاتها ثمانية من الثيران ، وبها مسن كبير وأقلام من الفولاذ للتضليع والتخريم والتثقيب ، كما أن بها خطافا يحركه أربعة من الثيران ، فيحرك بالتالى ثمانية أكوار ضخام ، تلين في النار أدوات كبيرة الحجم . وفضلا عن ذلك فإن هناك نحو ثمانية وعشرين كورا أخرى يحرك كلا منها ثلاثة رجال .

وفي « مالطة » إلى جانب ذلك ورش للجفارين على الخشب وعلى عجالات الاسطوانات اللازمة لطبع « الشيت » . وهؤلاء العمال من السود وأبناء العرب ، ويشرف عليهم رجل فرنسى وآخر سويسرى . وعلى مقربة من هذه الورش آلتان اسطوانيتان لهما مكابس لصقل المنسوجات . وفي ناحية أخرى يوجد السمكرية والسبا كوفى . فالسمكرية يقومون بصنع الصناديق التي تحفظ لوازم المصنع ، أما السبا كون فيصنعون الأنابيب التي تجرى فيها المياه . بقى على أن أتحدث عن المسبك ، إذ لست فيه كثيرا من أوجه النقص . فالأفران موضوعه وضعا سيئا ، فضلا عن أنها تستهلك مقادير وافرة من الوقود . ولا يلقى الرمل الذى

تحفر فيه النماذج عناية كافية بسبب إهمال العمال ، إذ أنهم لا يجفون القوالب جيداً فيتلف المعدن الدائب عند صبه في أغلب الأحيان . وهناك ثمانية أفران لاتكف عن العمل . ويشرف اثنان من السوريين على هذه الورش ، يساعدهم اثنان من أبناء العرب . وقد أطلت الحديث عن هذا المصنع لأنه مركز المصب لجميع المصانع الأخرى ، ففيه تصنع دواليب الغزل والأمشاط وغير ذلك من الأدوات التي تستلزمها صناعات الوجه القبلي ، وفيه تبيض المنسوجات ، ويستخدم العمال الأجانب في جميع نواحي الصناعة . وللمصنع مدير ومساعدون ، وتحت إمرته هؤلاء الساعدين رؤساء العمال والملاحظون ، وعليهم توزيع العمل على العمال .

وإدارة هذا المصنع معقدة ، فهناك عدد من الكتبة الأقباط يحسبون الحساب ، كما أن هناك صرافاً يقبض الأموال من « الخزينة » ويدفعها لمن يقومون بالعمل .

ويصنع القطن باللون الأحمر في مكان فسيح قرب « مالطة » ، والصنيع عملية صعبة ، تعلمها أبناء العرب في البداية من رجل فرنسي ، لقاء دين بألف دولار عجز عن أدائه للحكومة . وهذا العمل لا يجري الآن على نحو يدعو إلى تمام الرضا والارتياح ، فاللون لا يبرق له . وتصنع من القطن المصبوغ بهذه الطريقة مناديل مربعة الشكل ، محاكاة لما يصنع منها في برن ، إلا أن بادتها خشنة ، وألوانها غير ثابتة . ويستخدم في نسجها أربعون نولاً ، ويتقاضى العامل عشرين بارة عن كل منديل ، ويبيع المنديل بخمسة قروش أو ستة ، ولكن الإقبال على شرائها ضعيف .

وعلى مقربة من « مالطة » مصنعان لغزل القطن ، يدعى أحدهما مصنع إبراهيم آغا والآخر مصنع السبكية . وفي المصنعين تسعون من آلات الغزل ، وستون من آلات التنظيف والأمشاط . وتزودهما « مالطة » بما تتطلبه آلاتهما من لوازم . وليس في المصنعين غير صناعة الغزل . وأسعار الغزل اليدوي تعادل أسعار الغزل في المصانع التي يتألف معظم إنتاجها من القطن الشعري . ويبيع المديرون الغزل للجمهور بالأسعار التي ذكرتها آنفاً ، إذ أن الإدارة المالية موكولة إليهم .

قلعة الكيش :

هناك على مقربة من القلعة ، وفي حي يدعى قلعة الكيش يقوم مصنع كبير ، يحوى من أنواع الورش كثيراً مما تحويه « مالطة » . فهناك عدد من التجارين والحدادين والبرادين والخراطين ، ولن أتحدث عن المسبك ففيه من أوجه النقص ما سبقت لي الإشارة إليه . ومن هذه الورش ترسل دواليب الغزل وآلات التمشيط الدقيقة إلى المصانع التي سوف تنشأ

في الأقاليم بعد قليل . ويجرى العمل الآن لإعداد مكان فسيح يستطيع أن يضم ٢٢٠ من أنوال غزل القطن ، وسوف تدير هذه الأنوال آلة بخارية واردة من فرنسا . وغير بعيد من قلعة الكبش ، يقع مصنع للغزل يدعى مصنع السيدة زينب ، لوقوعه في حي يحمل هذا الاسم . وتستعمل فيه عشرون من آلات الغزل ، وثمان وعشرون من آلات التمشيط ، كما أن به ثلاثمائة نول لنسج القطن ، ونسيج هذه الأنوال كنسيج « مالطة » نوعاً وثمناً ، وهو يرسل إلى « مالطة » لتنظيفه . ويبيع النسيج اليدوي بنفس السعر . ولا يزيد ما ينسجه العامل على ثلاثة أذرع ونصف التراع يومياً في فصل الشتاء ، خمسة أذرع في فصل الصيف .

قليوب :

في قليوب عاصمة مديرية القليوبية مصنع كبير تصنع فيه آلات الغزل والتمشيط للمصانع الجديدة . ولهذا توافرت به المواد ، كما أن به عدداً من العمال بينهم بعض الأوربيين . وثم مسبك ساءت إدارته كما ساءت إدارة غيره من المصانع التي سبق لي ذكرها . وإلى جانب ذلك يوجد سبعون من دواليب الغزل ، كما أن هناك ثلاثين ، تحركها في كل يوم ثلاث مجموعات من الثيران ، عدد كل منها ثمانية . وهذه الآلات تغزل أقطانا من نفس الأصناف التي تغزل في « مالطة » . وفي هذا المصنع كذلك تصنع الأنوال ، وكانت خمس عشرة آلة تقوم بالعمل فعلاً .

شبين :

في قرية شبين بمديرية منوف سبعون من آلات الغزل وثلاثون من آلات التمشيط ، جمعت في بناء كبير ، وتحركها ثلاث آلات ، بكل منها أربع عشرة اسطوانة ، يشد إليها ثمانية من الثيران . ويرسل مدير هذا المصنع ما تغزله تلك الآلات من القطن إلى « مالطة » ، ولا يغزل بالمصنع ما هو أعلى درجة من نمرة ٦٠ .

المحلة الكبرى :

منذ ثلاثة أعوام أقيم في المحلة الكبرى مصنع كبير ، يحوى من دواليب الغزل عشرين ومائة ، ومن آلات التمشيط ستين ، تدار بآلات أربع ، كما أن هناك مائتين من الأنوال . ونوع النسيج وطول كل ثوب وعرضه كما هو الحال في سائر المصانع . وهناك ورش تصنع بها الأكوار . هذا إلى ما هنالك من برادين وحدادين . وفي هذا المصنع تصنع دواليب الغزل لإرسالها إلى المصانع التي لم يكتمل عدد دواليبها .

زفتى :

في زفتى مديرية الغربية مصنع للغزل ، به من الدواليب ٧٦ ، ومن آلات التمشيط ٥٠ ، بما في ذلك لوازمها . وتحرك الآلات هذه وتلك . ويحصل المدير على المواد اللازمة من مخزن المحلة الكبرى .

ميت غمر :

في مصنع الغزل ميت غمر من الدواليب وآلات التمشيط مثل هذا العدد ، وهي في زيادة مطردة .

المنصورة :

في المنصورة كذلك مخزن ومصنع للغزل . وهناك أربع آلات تدبر ١٢٠ دولا وثلاثين آلة للتمشيط ، كما أن هناك مائتي نول لنسج القطن ، ومسبكا ، وورشة للخراطة ، وورشات للحجادة ، وعمالا يشتغلون في الحديد . ويجرى الآن صنع آلات للغزل .

دمياط :

في دمياط حيث لا تقوم الآن غير صناعة الغزل ، مصنع جديد به من آلات التمشيط وآلات الغزل مثل العدد الذي نجده في المنصورة .

دمهور وقوة :

في مصانع دمنهور مائة مغزل وثمانون من آلات التمشيط . وفي قوة من دواليب الغزل خمسة وسبعون ، ومن آلات التمشيط أربعون . فضلا عن غزل القطن ، فقد رأى الباشا إقامة مصنع للطرايش في تلك البقعة ، إذ أن موقعها ملائم جدا من ناحية المواصلات . وتصنع هذه الطرايش محاكاة لمثيلاتها في تونس ، وهي تشبهها في جودة الصنع ، فيما عدا اللون فإنه أحمر فاتح ، وهو لون لا يعيل الشرقيون إلى وضعه على رؤوسهم كما يعيلون إلى اللون الأحمر القاتم . وتصنع الطرايش من الصوف الأسباني على يد عمال من المغاربة ، أغرام الباشا بالقدوم من تونس لمزاولة هذا العمل . ويقوم هؤلاء العمال بتعليم أبناء العرب طرق نسج الطرايش وصبغها ووضعها في قوالب . وليس من اليسور معرفة سعر الطرايش لأنه لم يحدد بعد ، ولم يبع منها شيء حتى الآن . وهذا المصنع ، الذي ينمو كلما ازداد العمال خبرة ، ينتج في الوقت الحاضر ١٢٠ طربوشا في اليوم . وقد يلحق بمصانع تونس أضرارا في نهاية الأمر ، لأن الطرايش التونسية لا تستطيع الصمود أمام رخص الطرايش المصرية ،

كما أن قربها من البلاد التي تقبل على شرائها ، يحول دون دفع الرسوم الجمركية ونفقات النقل .

الواسطى وبنى سويف وأسيوط وغيرها من المصانع :

في الواسطى مصنع به خمسون ومائة مغزل وثمانون آلة للتمشيط ، تحركها آلات أربع . ويعمل المدير على صنع آلات أخرى ، إذ أن لديه كثيرا من العمال يحسنون هذا العمل . وتباع خيوط القطن من نمرة ١٠ إلى ٦٠ بنفس السعر الذي يباع به في «مالطة» . وبالوجه القبلى كثير من مصانع الغزل . فمئذ سنتين أقيم في بنى سويف مصنع ضخيم به في الوقت الحاضر ١٢٠ من «البغال» ، وسبعون من آلات التمشيط، وثلاثة محركات . ومنذ عهد قريب صار في أسيوط مثل هذا العدد من الآلات . ويرسل ما ينتجه هذان المصنعان إلى مدير «مالطة» لنسجه وبيعه . وفضلا عن المصانع التي ذكرتها ، فقد أنشأ الباشا مصانع في سمبود والنيا وفرشوط وطنطا وجرجا وقنا وإسنا . وقد تم بناؤها ولكنها خالية من الآلات حتى الآن ، إذ يجري صنعها في القاهرة بقلمة الكباش و «فابريكة مالطة» .

بركة الفيل :

وما دمت قد تحدثت عن مصانع القطن فسوف أروى شيئا عن مصنع الحرير ، أسس في القاهرة على مقربة من الجهة المعروفة ببركة الفيل . فقد استقدم الباشا من القسطنطينية منذ البداية بعض الأرمن ، الذين يجيدون صنع الحرير والمنسوجات الحريرية الموشاة بالذهب مما يصنع مثله في تركيا والهند . وقد نجحت أولى المحاولات مما أدى إلى تشجيع هذه الصناعة ، حتى صار لرؤساء العمل تلاميذ ، وغدا بالمصنع في الوقت الحاضر ١٦٠ نولا ، لنسج الحرير من خيوط بيروت ، المصنوعة من الذهب والقطن . وقد استخدمت ستون ألف أقة من الحرير هذا العام لصنع منسوجات من كل الأنواع وبجميع الأسعار ، يصنع العمال منها كل قطعة على حدة . والعمل بعد متقن ، والنسيج معتنى به ، كما أن النماذج ملائمة للذوق . والألوان براقه على وجه العموم ، ولكنها لا تثبت طويلا ، شأن الألوان الهندية .

بيروت والمنسوجات الصوفية :

في عام ١٨١٨ ، أقام محمد علي مصنعا ضخما في بلاق لصنع المنسوجات . وقد اشترت النماذج ، ولكن اتضح أنها لا تلائم هذا الغرض ، فأهل المشروع ثم بحث بعد عامين مرة أخرى ، وشرع عمال من مصانع فرنسا وبلجيكا يقومون بمحاولات جديدة . وقد أدى

موت البعض وعزوف البعض الآخر عن المشروع ، إلى وقف العمل والكف عن تعليم التلاميذ . غير أن الباشا لم يكد يفرغ من إعداد جيش قائم . حتى أراد أن يلبس الجنود مما تنسجه بلادهم ، ولهذا ولّى وجهه شطر صناعة المنسوجات من جديد ، فحضر عمال جدد من لانجدوك Languedoc ، وبدى في العمل ، وأخذت ترد من مديريات النير والفيوم والبحيرة خيراً مما تنتجه مصر من أنواع الصوف ، لتصنع منها بدورها منسوجات تلائم ملابس الجند . ويجرى الآن إعداد مائة آلة غزل بدواليبها وأمشاطها وما إلى ذلك . ويستعمل الآن منها فعلاً خمس وعشرون . وفي كل قسم من أقسام المصنع ملاحظ يوجه العمال . ويتقاضى العامل أجره بنسبة ما يقوم به من عمل ، فيتناول سبعين بارة عن النراع (الإسلامبولي) الذي يتم نسجه بعد أربع وأربعين « طرحة » وينسج العامل ذراعين في الشتاء ونحو ثلاثة أذرع في الصيف .

الصوف المصري :

لا يصلح الصوف المصري لأي نوع من المنسوجات الناعمة ، لأن تشعبه بفبار مليء بلح البارود يكسبه صلابة وجفافاً . وتقص أصواف الغنم مرة في السنة ، ولكنها لا تفسل قبل القص ، وهي عادة تؤدي إلى تدهور نوع الصوف ، فما يكاد يمضي بعض الوقت حتى تشيع فيه العثة دون أن يستطاع التخلص منها فيتلف ثلثا الصوف قبل أن يكون صالحاً للنسيج . ولكن يبدو على الرغم من ذلك أن المنسوجات التي تصنع من هذا الصنف ملائمة كل الملاءمة للملابس الجند ، لأن صناعتها متينة متداخلة الخيوط ، وذلك فضلاً عن إتقانها . ويتراوح الثمن من ١٠ إلى ١٢ قرشاً تبعاً لنوعها . وهذه المعلومات المفصلة تعطى فكرة عامة عن حالة الصناعة في مصر .

دواليب الغزل :

في مصانع القطن ١٤٥٩ من دواليب الغزل ، منها ١٤٥ للغزل السميك ، و ١٠١٩ للغزل الرفيع . وتنتج الأولى يومياً ١٤٥٠٠ رطل في الصيف و ١٠١٥٠ في الشتاء . وتنتج الثانية في اليوم ١٣١٤٠ صيفاً و ٨٥٤٠ شتاءً . أما الأنوال وعددها ١٢١٥ فتنتج ٣٦٤٥ ذراعاً (بلديا) في الشتاء و ٦٠٧٥ في الصيف .

تأج التجارب الصناعية :

من المستطاع أن يزيد الإنتاج مقدار الخمس على أقل تقدير ، إذا شددت الرقابة على العمال ،

ودفعت إليهم أجورهم بانتظام . إلا أن أولئك العمال ، ويبلغ عددهم واحداً وثلاثين ألفاً ، ليس من طبعهم الاعتزاز بالنفس ، كما أنهم مفلطرون على الكسل ، وعملهم لا يلتقي منهم العناية الواجبة ، وإذا توافر لديهم قوت يومهم ، لم يأبهوا لما يأتي به القدر . وثم أعمال كثيرة تظل غير مستكملة ، فتتقضى الضرورة بإعادة عملها ، مع ما يستدعيه ذلك من نفقات . وهذه الحالة تثير متاعب جمة ، وبخاصة من ناحية أبناء العرب ، على أن ما ذكرته الآن يمكن أن ينطبق على سائر الصناعات ، كصناعة الحرير وغيرها . ويرسل بعض القطن المغزول إلى موانئ تسكانيا وبحر الأديريات حتى تصل إلى داخل إيطاليا وألمانيا . أما المنسوجات القطنية فتستهلكها البلاد ، ولكن التجار يرسلون بعضها إلى آسيا الصغرى وجزر الأرخبيل وسوريا . وإذا قدرنا أن الحكومة تشتري القطن والصوف من الفلاحين بأثمان معتدلة ، وأن أجور العمال أقل في مصر منها في أي بلد آخر ، وأن غزل القطن ونسجه عملية رابحة على الرغم من النفقات التي يتطلبها الاحتفاظ بمائتين ألف من الثيران ، تستخدم في إدارة الآلات (إذ يستبدل بها غيرها كل ساعتين كما يكلف علف الثور قرشين كل يوم بما في ذلك أجر الشرفين عليه) ، رابحة على الرغم من الإصلاحات الكثيرة التي تحتاج إليها تلك الآلات ، لعدم انتظام حركتها وما قد تتعرض له في بعض الأحيان من هزات فجائية ، إذ يبطئ الثور في مشيته إذا حل به التعب ، ويسرع الخطو إذا ألهب بدنه سوط السائق ، ورابحة على الرغم من النفقات التي تستدعيها إدارة ثقيلة العباء ولكنها في الواقع قليلة الجدوى ، تعقد المسائل الحسابية وتؤدي إلى ظهور كثير من المساوئ ، وإذا قدرنا أن الأرباح مع ذلك يبتلعها ، بل ويبتلع ما هو أكثر منها ، شراء جميع أنواع الآلات التي ترد من أوروبا بأثمان باهظة ، وبعثرة الكثير من أجزائها هنا وهناك في المخازن ، وهذا الإسراف الذي لا حد له في استعمال الخشب والحديد والنحاس والزنك والصفير والفحم والمواد الأولية للصناعة ، كما يبتلعها ما تستدعيه إقامة المصانع الجديدة من مواد كثيرة وعدد من العمال وفير ، إذا قدرنا هذه الأمور جميعاً ، اتضح لنا أن التجربة الصناعية لم يحالفها التوفيق ، فقد بلغت نفقات البناء في العام الهجري الأخير مليوناً من الدولارات .

المنسوجات القطنية :

المنسوجات القطنية هي وحدها التي عادت بالضرر على الواردات في الوقت الحاضر ، إذ يبدو أن إنجلترا أنقصت مقدار ما ترسله من هذه الأصناف ، والأنواع الواطئة منها خاصة . أما أنواع الموشين الهندي ، وكانت شائعة الاستعمال فيما مضى ، فقلما يرد الآن إلى مصر شيء

منها ، منذ شرعت المصانع الجديدة في نسجها . بل لقد كدت أقول إن منسوجات البنغال تمر بهذه الظروف نفسها ، إذ تدهورت تلك الأصناف بعد سنوات من القضاء على المالك .

أسباب فشل التجارب الصناعية :

كنت أستطيع في هذا المقام أن أمضي في سرد تفصيلات أخرى ، بالكشف عن العوامل التي دفعت منتجات هذه المصانع الجديدة إلى حلبة المنافسة مع المنتجات الأوربية . وكنت أستطيع أن أئين ما لم أذكره قبلا وهو أن العمل في الزراعة أعود بالفائدة على الحكومة وبالرفاهية على الأهالي من أى شيء آخر ، ولا يستثنى من ذلك غير مصانع غزل القطن إذ يمكن الانتفاع من وراء الإبقاء عليها . وكان من اليسور إقامة الدليل على أن العمال الذين يشتغلون في إنشاء هذه المؤسسات وإدارتها ، (ومنهم واحد وثلاثون ألفا يعملون في المصانع ونيف وأربعون ألفا في تشييد أخرى جديدة على ما ذكرت) ، هؤلاء العمال لو استخدموا في الزراعة لكانوا أكثر نفعا مما لو ظلوا حيث هم الآن يقومون بعمل لا قيمة له . غير أن ذلك يخرج بي عن الخطة التي رسمتها لنفسى ، فعلينا أن نقرر أن الدوافع قد وجدت ، أما النتائج فيزيد فيها أو يقضى عليها فعل الزمن والأحداث .

ملاحظات على الحقائق السابقة :

على الرغم من أن التقرير السابق كتب منذ ثمان أو تسع سنوات ، فإن الحقائق الأساسية تظل ثابتة لا تتغير . وأغلب ما أورده الكاتب من آراء يدعمه ما استطعت مشاهدته بنفسى . وليس من اليسير الحصول على بيان دقيق عن مؤسسات مصر الصناعية من حيث نفقاتها وإيراداتها ، فمن الطبيعي أن تكون البيانات التي تقدم للحكومة بحيث تظهر نجاح المصانع في صورة مزوقة منمقة إلى أبعد حدود التزييق والتنميق ، ولو قدر ما أنفق على المباني وأثمان الآلات من أموال ، وما تطلبته إدارتها من نفقات ، وما أخفاه المحاسبون من خسائر في غير أكثرات أو مبالاة ، لو قدر ذلك كله لاتضح أن خسارة الحكومة جسيمة للغاية ، وأنها في الواقع لم تسفر عن نتائج ذات نفع محقق . وفضلا عما يقوم في سبيل إدخال الصناعات الآلية من صعوبات عادية ، فإن لمصر صعوبات خاصة بها . فمناخها يؤذى الآلات ويتلفها بعد زمن وجيز ، وأجف أنواع الخشب تؤثر فيه الحرارة ، وكثيرا ما تزود الآلات بالماء على غير طائل ، كما يتسلل إليها غبار ناعم دقيق يعطل الجديد منها . وعلى الرغم من اتخاذ جميع ما استطاع من وسائل الحيلة والعناية ، فإن أحسن العدد يلحقها كثير من الأذى .

وقلما يستطيع عامل ، بل قد يستحيل عليه ، إصلاح الآلة التي يشرف عليها ، مما أدى إلى الاستمرار في إتفاق أموال جديدة في استيراد آلات جديدة ، لا يوجد في غالب الأحيان « ميكانيكي » واحد يستطيع ضبط عددها . وتأخر وصول الآلات يقف العمل في المصانع ، وقد شاهدت كثيرا منها بعد وصوله ، فإذا به مهمل لا ينتفع به . وفضلا عن ذلك ، فليست الأمانة ولا الكفاية من صفات المديرين في غالب الأحيان ، كما أن العمال ما يكاد تدريبهم يتم ، حتى يقصوا عن عملهم استجابة لمطالب التجديد ، وهي مطالب لا يمكن مناقشتها أو الاعتراض عليها ، ثم يحل محلهم جماعة من الفلاحين ، لا حظ لهم من الصقل والتهذيب ، حتى إذا نالوا قليلا من الخبرة بأعمال الصناعة ، صدرت الأوامر باستدعائهم ، على أن يخلفهم فوج جديد من العمال تعوزه الخبرة واللباقة .

المسائل المالية :

ليس في مصر من مصانع القطن مصنع حسنت إدارته ، بل إنه ليس فيها على ما أعتقد مصنع واحد لا يعود على الباشا بالخسارة . ولقد زرت أول ما زرت ذلك المصنع القائم في بلاق ، فكان المحرك البخاري في حالة من القذارة يرثى لها ، كما كان إصلاح كثير من الآلات يجري في غير عناية أو اكتراث . صحيح أن معظم الآلات صنعت في إنجلترا ، ولكنها كلما ازدادت اتقانا ازداد تعرضها للتلف ، وشق الاحتفاظ بسلامتها ، بسبب من تستخدمهم مصر من العمال ، الذين لا يبالون بأمر من الأمور . وإنه لعبث أن نتوقع أن تلقى آلات أبدعتها صناعة راقية متقنة ، أفرادا من الفلاحين المصريين يصلحون لإدارتها ، والإشراف عليها ، وتوجيهها وجهة نافعة . إن السلطة الإدارية ضئيفة في كل مكان ، ومن الطبيعي أن يسير كل ما يتوقف عليها في غير طريقه الصحيح .

وبمصنع بلاق في الوقت الحاضر ١٤٢ نولا ، متوسط إنتاجها في الأسبوع ٣٧٠ ثوبا من الشيت طول كل منها أربعون ذراعا . وينتج بعض الأنوال بين ثلاثة وأربعة أثواب في الأسبوع . ويتقاضى النساجون سبعة عشر قرشا عن كل ثوب من الشيت ، وخمسة عشر عن كل ثوب من البفتة ، ونجميع هذه المنسوجات تطبع بالألوان . وقد قدرت نفقات الثوب — طبقا للبيانات التي حصلت عليها — بتسعة وخمسين قرشا ، أي باثني عشر شلنا . غير أن هذا المبلغ لا يشمل نفقات الأبنية ، ولا ثمن الآلات ، ولا أي شيء آخر عدا الأجور وأثمان المواد الخام . وأبناء العرب عامة تعوزهم الدراية بعمل الأنوال ، إذ أنهم لم يحصلوا على خبرة سابقة ، ولم يطبعوا على عادات تؤهلهم لذلك ، فهم لا يعتادون الاشتغال بالصناعة في

سن مبكرة ، بل يؤخذون من الحقول عندما يبلغون دور الرجولة ، وتخصص لهم أعمال تختلف كل الاختلاف عن أعمالهم السابقة . وهم يشتغلون في اليوم تسع ساعات .
ديوانه المدارس :

ديوان المدارس هو الهيئة التي تشرف على جميع المصانع في مصر ، فإليه ترفع جميع المسائل للبت فيها ، ولكن هذا البت يأتي دائماً بعد الأوان ، كما أن الافتقار إلى الخبرة العملية كثيراً ما يمود بالضر والأذى . وقد يحدث في أحوال كثيرة أن يتعطل عمل من الأعمال لأن عملاً آخر طلب أدائه ، كما أن الحاجة إلى تنظيم صحيح يلائم بين تموين البلاد بالسلع على صورة منظمة ومصلحة الإيرادات العامة ، هي سر شيوع الفوضى ووقوع الخسائر .

— المنشية :

إن مصنع القطن بالمنشية من أعظم المصانع ، والقوة المحركة فيه عجلة تديرها الثيران ، كما هو الشأن في هذه المصانع . والمنسوجات التي ينتجها طولها اثنان وثلاثون ذراعاً ، وعرضها ذراعان ، ويستخدمها رجال الجيش غالباً ، فإذا بيعت كان ثمن الثوب اثنين وخمسين قرشاً ، أى عشرة شلنات وأربعة بنسات . أما الأنوال فتألف في سهولة التركيب وتدار كلها بالأيدي . ويتقاضى النساجون تسعة قروش عن الثوب الواحد . وقد أجاب بعض من سأله منهم عما إذا كانوا يؤثرون عملهم على الاشتغال بالزراعة ، بأنهم يؤثرون حالتهم الراهنة . وهم يشتغلون من مطلع الشمس إلى مغربها . وقال من يشرف عليهم إن في استطاعتهم أن يصنعوا بين أربعة أثواب وستة في الشهر الواحد ، فلما تحريت الأمر من العمال كادت إجابتهم تتفق على أنهم يصنعون ثوباً واحداً كل أسبوع ، ولم يذكر غير عامل واحد أن في مكنته أن ينسج من أربعة أثواب إلى خمسة كل شهر . ومهما يكن من شيء فإن الاشتغال بالنسيج مضاعف الأجر بالقياس إلى العمل الزراعى ، ذلك العمل الذى لا يكاد أجره يزيد على ثلاثين بارة في اليوم . ويحتاج الأمر إلى رطلين ونصف الرطل من القطن لصنع سدى الثوب ، وإلى ثلاثة أرطال ونصف الرطل للحمته ، ثم يضاف ٣٠٪ من النشا حتى يكتسب الثوب شيئاً من الصلابة . ويصنع من النسيج نوعان ، ولكن الفرق بينهما غير كبير . والقطن الذى يستعمل في هذه المصانع من أجود الأنواع ، ومع ذلك فالنسيج من النوع الخشن . ونفقات الأبنية والآلات طائلة ، والإشراف على الحسابات فيه كثير من وجوه النقص ، كما أن قسطاً كبيراً من جهود العمال يبذل أو يساء توجيهه ، أما المواد الخام فيتلف كثير منها إذا تناولتها أيدى تموزها الخبرة والرائة . وقصارى القول إن النتائج ليست في صالح مالية البلاد .

مصنع قنا :

تجرى صناعة القطن بمدينة قنا على نطاق واسع في بناء شيد لهذا الغرض . ويشغل به نحو ألف عامل ، (كانوا ٩٨٠ عند ما كنت هناك) . وتعيش الجمهرة العظمى من هؤلاء العمال في الحى الذى يحيط بالمصنع على مسافة تقطع في نصف ساعة أو ساعة . ويبدأ وقت العمل قبل مشرق الشمس بنصف ساعة وينتهى قبل مغربها بنصف ساعة . والقوة المحركة هي الثيران ، ولهذا يحتفظ بمائة منها في المصنع . وهناك خمس عجالات كبرى ، يدير كلا منها في المادة خمسة ثيران أو ستة ، أما سائر الثيران فتحل محلها بعد فترة معينة ، إذ يستبدل بها غيرها ثلاث مرات في اليوم . أما فيما يسمى فصل البرسيم أو الرعى ، فيحل الرجال والأولاد محل الثيران .

وترسل المواد الخام من الوجه البحرى ، أما الآلات ، وهي بدائية تتطلب الصقل والتهذيب ، فن صنع القاهرة . ويلحق بالصنع عدد من «الليكانيكين» لا بأس بخبرته في إصلاح الآلات . وقد أنفق على البناء نحو ١٨٠٠ كيس ، أى تسعة آلاف جنيه استرلينى ، وإنتاجه الحالى في الشهر ١٣٠٠ ثوب من الشيت ، طول كل منها عشرون ذراعاً وعرضه ذراع ونصف الذراع . هذا فضلاً عن ثلاثمائة ثوب آخر ، طول الواحد منها اثنان وثلاثون ذراعاً ، وعرضه ذراعان ، ووزنه ستة أرتال . ويبيع الثوب من النوع الأول بسبعة وعشرين قرشاً ، أى بخمسة شلنات وستة بنسات ، ومن الثانى باثنين وخمسين قرشاً ، أى بعشرة شلنات وستة بنسات . وهذان النوعان يتفدان من السوق على الفور . والواقع أن هذا الصنف من البضاعة يمكن العثور عليه في أسواق جميع المدن المصرية ، أما المواد الخام المستعملة فن أجود أنواع القطن .

ومتوسط ما يدفع من الأجر في هذه الصناعة قرش واحد في اليوم ، أى بنسان ونصف البنس . أما العمل في الحقل فأجره خمس وعشرون بارة غريب ، أى نحو البنس ونصف البنس . والراغبون في العمل كثيرون على الدوام حتى يصبحوا بمنجاة من التجنيد ، كما أنهم يجنون بعض الفوائد حين ترتفع أسعار النلال ، إذ يسمح لهم بأن يأخذوا لأنفسهم ما يكفيهم من مخازن الحكومة بأعلى سعر محدد ، وقد كان إلى عهد قريب أقل من سعر السوق بكثير . هذا ويصرح لهم بثلاثة أرباع الساعة لتناول طعامهم كما أنهم لا يشتغلون في أيام الجمعة ، (وهو يوم العطلة عند المسلمين) ، إلا في مناسبات خاصة . ويتقاضى العمال أجوراً معتدلة ، فقد علمت أن الخراط يتقاضى في اليوم ثلاثة قروش ونصف القرش ، أى

ثمانية بنسات وثلاثة أرباع البنس . أما عدد دواليب الغزل فتلاثون ، يصنع كل منها ١٩٠ بكرة من الخيوط . وليس ثمة نساء يشتغلن في هذه المصانع ، وأصغر الأولاد عمره ثلاث عشرة سنة . ويقوم النساجون بتركيب أنوالهم . ويستطيع أمهر العمال أن يصنع سبعة أثواب في الشهر ، أما العامل المتوسط فأربعة ، وأما الذي لا يزال في دور التعليم فاثنين . ويتقاضون تسعة قروش ، أى شلنا وعشرة بنسات ونصف البنس ، عن كل ثوب طوله اثنان وثلاثون ذراعاً ، وأربعة قروش ونصف القرش عن كل ثوب طوله عشرون . وأغلب العمال الذين يشتغلون بنسج الشيت من أبناء العرب المسلمين .

والى جانب ذلك كان في المصنع عشرون ومائة تول يدير معظمها مسيحيون من الأقباط . وكان تركيب تلك الأنوال فريداً في بابه ، إذ كان العامل يجلس في حفرة في الأرض ، وتمتدلى الخيوط الطويلة فوقه من ارتفاع شاهق . والمنسوجات التي تصنع بهذه الطريقة ملونة بالأزرق ، وهي شبيهة « بالشملة » التي يستعملها أبناء العرب وقد يكون بها شيء من الحرير وقد لا يكون . وطول الثوب منها ستة أمتار وعرضه متران ، ويحاك ثوبان من هذا النوع حتى يتألف منهما ثوب يلبس . وقد دفعت ستة وأربعين قرشا ، أى نحو تسعة شلنات ، في واحد من ذلك النوع .

وعلى الرغم من أن نسج هذه الأثواب لا صعوبة فيه على ما يبدو ، إلا أنه يظهر أننا لم نوفق في إنجلترا لمحاكاة هذا الصنف ، وما زال الإقبال على البضاعة الوطنية كبيراً .

وليس في هذه المصانع أحد من رجال الطب ، بل ليس هناك من يعالج حتى ذوى الثراء في مدينة قنا القريبة من المصانع . وإذا ظهر مرض من الأمراض ترك وشأنه يفشو وينتشر دون أن يعترض طريقه ما يعرقل سيره . وإنه لمن حسن الطالع أن الصحة العامة لدى أفراد الشعب جيدة ، ولكن ما يكاد يزور طبيب هذه الجهات حتى يطلب إليه إبداء بعض الإرشادات وتوزيع بعض الأدوية .

إسنا :

تدهور الصناعات كلما أوغلت في داخل البلاد . واستعمال السوط في إسنا لا ينقطع ، فقد أبلغنى مدير المصنع أنه لا يستطيع الاستقناء عنه ، وقال « كيف تكون الحال بغير ذلك ؟ إنهم جميعاً قوم ذوو جهالة ، قدموا من الحقول . وكثير منهم طوال اللحى ، يرون المصانع لأول مرة في حياتهم ولم يألوا جميعاً هذا العمل » . وبالمصنع خمسمائة عامل ، منهم مائتان من القبط والباقي من المسلمين . ولا يكاد يوجد بين هؤلاء جميعاً فرد واحد يعرف

القراءة والكتابة . وقد قال مدير المصنع ، وكان قد زار إيطاليا ، إنه غير صرتاح قط إلى النتائج ، لأنه لم يوفق لإنتاج سلع تشرف بها الصناعة . والواقع إنها رديئة النسيج رديئة الصقل . وهناك أربع عجالات تحركها الثيران ، ثنتان منها يستعملان فعلا ، وتتطاب كل عجلة ثمانية ثيران ، يستبدل بها غيرها ثلاث مرات في اليوم ، ويستمر العمل اثنتى عشرة ساعة .

ولقد مضى على المصنع عامان ، ولكنه لم يسر في طريق التقدم إلا قليلا ، إذ أن العمال لم ينالوا من الدربة ما يبلغ بهم حد الكفاية في الغزل والنسيج على السواء . وقد استوردت من إنجلترا بعض الآلات المقدمة في تركيبها ، أما أغلب الآلات فمن صنع القاهرة ، وليس في المصنع أية وسيلة لإصلاح ما يمتثل أو يكسر منها .

إنتاج المصنع وأهم عماله :

يتقاضى العمال في اليوم بين خمس وعشرين وأربعين بارة ، (أى من بنس إلى بنسين ونصف البنس) ، وطالما كانت حركة التجنيد قائمة فإنهم يقدون بعمل اختيارهم حتى يكونوا بنجوة من الخدمة العسكرية . أما في الأحوال العادية ، فإنهم يؤثرون العمل في الحقول . وهناك أربعون زوجا من آلات التمشيط . وأهم ما تنتجه هذه المصانع المنسوجات ذات العرض الضيق ، التى يستخدمها الجيش ، ولو أن بعضها يباع في الأسواق . وتتقاضى الحكومة ثمنا للثوب سبعة وعشرين قرشا ، أى خمسة شلنات وأربعة بنسات . وينتج الغزل من هذه الأثواب شهريا اثنى عشر ثوبا فى المتوسط . وبعض ما يصنع من النوع العريض ، ولا ينتج الناسج منه فى اليوم أكثر من ثلاثة أذرع فى المتوسط ، ويتقاضى تسعة قروش عن كل ثوب طوله اثنان وثلاثون ذراعا ، ويبيع بائنين وخمسين قرشا ، أى بنجوة عشرة شلنات وأربعة بنسات . وجميع المنسوجات من ذوات العرض الضيق تكاد تكون من صنع القبط . وهناك ستة وثمانون نولا من النوع القديم ، يجلس إليها الناسج فى حفرة فى الأرض . والإشراف ضعيف فى هذا المصنع كما هو الشأن فى أغلب المصانع ، وقضلا عن ذلك فهو سيء البناء ، والعمال ليس لهم بالعمل أية دراية ، وليس لدى الرؤساء من المعرفة ما يعوض جهل المروسين . وقصارى القول إن ما ينتجه المصنع باهظ النفقة كثير الميوب .

وفيما يلى بيان خاص عن مقدار المواد الخام المستعملة ، وعن القطن الغزول فى مصانع الحكومة خلال شهر واحد ، وذلك من حيث ما أنفق عليه وما حصل منه .

الحرفتش والحوض المرصود :

وهذا بيان من مصدر آخر يبين متوسط الإنتاج الشهري لصنعين من مصانع الباشا هما مصنع الحرفتش ومصنع الحوض المرصود ، كما يبين عدد العمال ومقدار الأجور التي يتقاضونها على اختلاف طوائفهم ، وذلك بالقدر الذي أمكنني التحقق منه .

متوسط الإنتاج الشهري

الوزن									
الوزن الكلى	النائف من القطار ٢٥٪ أى الربع	الباقى بعد النائف	النائف	الباقى بعد النائف	رطلا	رطلا	نمرة	رطلا	مقدار القطن المنزول
مصنع الحرفش	٢٤١٩٦	٦٠٥٠	١٨١٤٦	١٢٠٠	١٦٩٤٦	٢٢٤٤	٤٧٠٢	١٢ } ١٨ } ٣٢ }	٣٣٣٠ ١٠٩١ ١٠٢٨١
مصنع الحوض المرصود	٤١٠٤	١٠٢٣	٣٠٧٩	—	٣٠٧٩	٦٨٢	٢٣٩٧	١٢ } ١٨ } ٣٢ }	٧٦١ ١٦٣٢ ٦٩٤

غزل القطن

نعمن القطن	أنجر العمل	بمجموع الثمن والنقعات	
بارة قرش	بارة قرش	بارة قرش	
١ ٤	١١	٢٩	مصنع الحرفتش
١ ٤	١١	٣٧	
١ ٤	١١	٥	
— —	— —	٢٩	مصنع الحوض المرصود
— —	— —	٣٧	
— —	— —	٥	
مقدار البضائع	الطاول بالتراع	الثلث فى فلسطين	
١	٢٨	٤٠	بركان
١	١٨	١٠	د رفيع
١	١٨	١٥	بنقة حديدية
١	١٨	١٣	محلوى
١	٢٨	٣٦	هندي

ما يتقاضاه العمال والمحاسبون شهريا من أجور

مصنع الخرنفش

١٣,٧٠١	ساجون
٧,٩٤٥	غزالون
٧٠٠	برادون
٢,٧٩٨	« ميكانيكيون » تحت التمرين
١,٧٦٧	محاسبون
٥٥٠	نفقات أخرى
<hr/>	
٢٧,٤٨١	
١,٧٥٠	ثيران
<hr/>	
٢٩,٢٣١	قرشا

مصنع الخوض المرصود

٦,٣٧٠	نساجون
١,٣٨٥	غزالون
٩,٥٧٧	« ميكانيكيون »
١,٣٧٧	كتبة
٥٠٠	مصرفات
<hr/>	
١٩,٢٠٩	قروش

المعلومات التالية عن الإنتاج والأجور والنفقات الأخرى في مصانع القطن التي يملكها
باشا مصر مستقاة من أحد المراقبين الإنجليز .

رتب القطن المستعمل في المصانع :

القطن المستعمل في مصانع الجنب العالي من أربع رتب ، ويشتري بالأسعار التالية : —

القنطار من الرتبة الأولى يبلغ ٦,٠٠٠ بارة

» » الثانية » ٥,٠٠٠ »

القنطار من الرتبة الثالثة بمبلغ	٤٠٠٠ ر	بارة
» » » الرابعة »	٣٠٠٠ ر	»

احتاج الخيوط :

فيما يلي مقدار الخيوط التي ينتجها القنطار من كل رتبة من رتب القطن الآتية ، على أن يكون تسليم الخيوط « بالشلة »

عدد الأرتال

الرتبة الأولى يجب أن نحصل منها على	١١٣ $\frac{1}{4}$
» الثانية » » » » »	١١٠ $\frac{1}{4}$
» الثالثة » » » » »	١٠٩
» الرابعة » » » » »	١٠٧ $\frac{3}{4}$

هذا البيان يوضح ما يضيع من قنطار القطن المصرى خلال العمليات المختلفة التي يمر بها في المصانع .

إدارة المصانع :

إن مصانع الجنباب العالى تحت إدارة اثنين من الأفندية الأتراك ، لأحدهما الإشراف على جميع مصانع الوجه البحرى من القاهرة إلى رشيد ودمياط ، أما الآخر فنوط بجميع المصانع فيما يلي القاهرة جنوبا . ويتقاضى كل منهما مرتبه تبعا لما تنتجه المصانع من جميع نمر القطن المنزول بمعدل $3\frac{1}{4}$ فضة عن الرطل مع إضافة مثل هذا المبلغ عن كل ثوب من القطن المنسوج . ومتوسط ما تستهلكه مصانع الجنباب العالى من القطن فى كل عام ثلاثون ألف قنطار . ومعظم هذا المقدار تغزل منه خيوط رديئة النوع من نمرة ١٠ إلى نمرة ٢٥ . وآلات القطن فى جميع مصانع الباشا فى أسوأ حال ، وذلك إذا استثنينا بعضاً منها فى القاهرة يشرف عليه جماعة من الإنجليز . فقد صنعت هذه الآلات فى البداية على يد الفرنسيين ، وليس الأمر مقصوداً على أن تصممها ردىء عتيق ، بل إن طريقة صنعها سيئة ، وأخشى أن أقول شائنة . وكان لقلة عناية العمال من أبناء العرب بالمحافظة على سلامتها ، كما كان لشدة الحاجة إلى النظافة فى جميع أقسام المصانع أثر فى عجزها الحالى عن أن تنتج أنواعاً من الغزل أفضل مما تنتجه الآن على الرغم من أن القطن المصرى يصلح لذلك كل الصلاحية .

مدى كفاية أبناء العرب :

إذا استخدم أبناء العرب فى المصانع منذ نعومة أظفارهم ، فإنهم يكونون عادة ذوى يديه

حاضرة ، وسرعان ما يقفون على أية ناحية من نواحي العمل الذي يكفون أداءه ، أما الأجور التي يتقاضاها الناظر والكاتب ومن يلزم من الملاحظين فتحدد على النحو التالي ، طبقاً لإنتاج المصانع المختلفة التي يشتغلون بها ، وذلك بحسب الرطل : —

الناظر يتقاضى	١٨	فضة عن الرطل
الكتابة يوزعون فيما بينهم	١٣	» » »
أمناء المخازن	٦ ١/٢	» » »
الوزانون	٣	» » »
البواب وخفير بالليل	٧ ١/٢	» » »
القواس	٥	» » »
المكفون رعاية الماشية	٦	» » »
المجموع	٥٩ ١/٢	

الأمور :

أما أجور من تتطلبهم المصانع من العمال الآخرين فهي كما يلي : —

١	خراط خشب
١	» حديد
١	نجار
١	سمكري
١	براد
١	حداد
١	وزان (قباني)

$$\begin{array}{r} ٢٢ \frac{1}{2} \\ \text{بارة قروش} \\ ٨ \quad ١ \frac{1}{2} = ٨١ \frac{1}{2} \end{array}$$

إن المصنع الذي أنقل عنه هذه التقديرات ينتج من خيوط الغزل نمرة ٢ ما يتراوح متوسطه بين عشرة آلاف وأحد عشر ألف رطل في الشهر على أن تكون أيام العمل ستة وعشرين . ويشغل في غير التمشيط بهذا المصنع خمسة وسبعين شخصاً ، بينهم الملاحظ ويتقاضون عن الرطل الواحد عشر بارات ، وبذلك يكون مجموع أجورهم

أما العملية التالية فتقوم بها آلة تدعى المنسج ، وبها تسعون منزلا
تتطلب إدارتها رجلا واحدا واثنين من الصبية ، وتنتج نحو سبعين
رطلا من القطن في اليوم . ويتقاضى العمال ثنتين من البارات عن الرطل ،
وبذلك يكون مجموع أجورهم

— ٢

ثم يأتي دور دولاب الغزل أو « البغلة » ونحركه في مصر أيدي
الرجال ، ويحوى عادة ١٨٠ منزلا . وفي البلاد نوع منها عدد مغازله
٢١٦ ، ولكنه قليل . ويدير الغزال دولابا واحدا ، أى ١٨٠ منزلا يأخذ
بارة عن كل اثنين من غمر القطن الذى تنتجه . مثال ذلك أنه يتقاضى عشر
بارات عن الرطل إذا غزل قطننا من نمرة ٢٠ . وعليه أن يدفع مما يتقاضاه
أجور جميع العمال الآخرين على النحو التالى محتفظا بما يتبقى بعد ذلك
لنفسه . فهناك رجلان يقومان بإدارة الآلة بمرتب ثابت قدره قرش واحد
وخمس بارات في اليوم ، وولدان يأخذ أحدهما عشر بارات والآخر ثلاثين
بارة كل يوم . ولما كان الدولاب ينتج في اليوم ٢٥ رطلا من الخيوط
نمرة ٢٠ ، وكان يدفع عن الرطل عشر بارات فإن المجموع يصبح
ستة قروش وعشر بارات ، فإذا اقتطعنا أجور سائر العمال ولتكن
ثلاثة قروش وعشر بارات ، فإنه يتبقى للغزال أجر يومى قدره قرشان
وثلاثون بارة

— ١٠

— ٤

— ٣١

— ٣١

— ٨١

٣٤

ويقدر علف الثيران وغيره من النفقات بحساب الرطل الواحد بحوالى

مستهلكات وزيت وغيرها

أجر رئيس الأفندية

متوسط الأهمر :

وهكذا يكون كل ما يدفعه الباشا من أجور ونفقات في صنع رطل واحد من خيوط الغزل
بمصانعه هو مبلغ ٣٤ قرشا و ٨١ فضة أى حوالى البنسين .

تصريف الخيوط :

بنسج في مصر نحو ثلثي الخيوط المغزولة بها ، أما الثلث الباقي فيصدره الديوان أو يبيعه

التجار بسعر الأقة خمسة عشر قرشا . وكان يدير مصنع بلاق ودحا من الزمن خمسة أو ستة من الفرنسيين من مصانع « لتجدوك » Languedoc ، دربوا خلال أربع سنوات عدداً من العمال المبتدئين ، وبذلك صار الوطنيون يحذقون الآن أعمال الغزل والنسيج والتبييض والقص والطبع ، كما أرسل بعض أبناء العرب إلى « إلبيف » Elboeuf و « ريمس » Rheims .

نفقات النسيج :

يقدر ما يكلفه صنع ثوب من النسيج على النحو التالي : —

بارة	قرش	
—	١٠٥	سبعون رطلا من الصوف يتلف منها ٦٦ ٪
—	٣٥	التنظيف والغسل والندف وغيره . لإعداد الصوف
٢٠	٢٤	زيت للخشب والغزل
١٠	٦	نفقات التول
—	١٥	الغراء والمعجون وما يستلزمه من وقود
—	٥	الإعداد والتمشيط
—	٩٠	النسيج
اثنا عشر رطلا من الصابون للتنظيف وسر الرطل قرشان		
—	٢٧	وعشر بارات
—	٢	الوقود
—	٥	القائم بعملية التنظيف
—	١٨	القص والإعداد وما شابه ذلك
—	١٠٠	الصبغ
—	١٠	الكبس
—	٦٩	ستة عشر ثورا كل منها بقرشين في اليوم — نخسها
٣٢	٥٩	نخسا مبلغ ١٤٧ قرشا يتقاضاه الأوربيون والكتبة من أبناء العرب
٢٢	٥٧١	

أي أن الذراع يكلف ٨ قروش و ٧ بارات .

ويصنع في الشهر الواحد ١٦٠ توبا . وهناك مائة نول يدير كلا منها رجلان أحدهما يقوم بالنسج والآخر بإصلاح الخيوط . كما أن هناك تسع مجموعات من آلات التمشيط والغزل . وترسل المنسوجات الخشنة التي تنسج في دمنهور إلى بلاق لصقلها حتى تصنع منها للجند معاطف ذات أعطية للرأس ، إذ تستخدم منسوجات بلاق للجيش .

الطرايش :

ينتج مصنع الطرايش في فوة بين عشر واثنتي عشرة دسمة يوميا في المتوسط ، غير أن هناك من الوسائل ما يكفل إنتاج ستين . ولاتباع الطرايش للجمهور ، بل يقصر استخدامها على الجيش . وهي من نوع ممتاز يضاهي طرايش تونس ، التي يساوي الواحد منها في السوق نحو ثلاثين قرشا أي ستة شلنات .

ويشترى الصوف غالبا من « أليكانتي » Alicante ، وسعر الأقة خمسة وعشرون قرشا ، أما من النوع الفاخر فثمان الأقة ثلاثون . وهذا الصوف لا يغسل ، ويتطلب الرطل ثمانين أوقيات من الزيت . وتنظف الطرايش بوضعها في ماء ساخن ثلاثة أيام بلياليها ، حتى إذا انتهت المدة ، أضيف قليل من الصابون ، ثم تصبغ الطرايش بالقرمز والمفص والشب ، ويساوي الواحد منها سبعة عشر قرشا .

السجاجيد ورأى الباشا في الصناعة :

تصنع السجاجيد في مصر لحساب الباشا ، وقد استحضرت النماذج من إنجلترا . ويقوم بإدارة المصنع جماعة من الشبان تعلموا في هذه البلاد . أما الأسعار فأعلى من الأسعار الإنجليزية كثيرا ، ولكن الباشا يرى ، ولست أوافق على ذلك قط ، أنه سوف يستطيع بعد سنوات قلائل أن ينتج السجاجيد بنفس الأثمان الرخيصة التي تشتري بها من إنجلترا . وعندما أوضحت لجناحه العالي في إحدى المرات بعض العوامل التي تقعه عن منافسة مصنوعاتنا ، كما تقان الآلات لدينا وكفاية عمالنا وانخفاض نسبة الأرباح وحالة العلوم الكيميائية والفنية ، أجاب بقوله « لقد بدأت كما بدأت ، وتحملت من النفقات الطائلة في أول الأمر ما تحملت ، على أنني لا أتوقع إحراز قسط كبير من النجاح في البداية ، ولكن التوفيق سيواتيني رويدا رويدا » . ولأنه لم يسوء الطالع أن أناسا كثيرين يرون من مصلحتهم تفضيل الباشا في هذه المسائل ، وتشجيعه على إنفاق دخله فيما لا طائل تحته ، مما يشجع مستشاريه على اقتناص هذا الدخل لمصلحتهم الخاصة : وإذا كان مضميه في القيام بمحاولات لا فائدة منها أمرا لا يدعو إلى

العجب ، فلا شك في أنه لا يستحق أن نصطنع القسوة عند الحكم عليه ، فهذه الجهود تحمل في أطوارها بعض الخير ، كما أن منافسة البضائع الأجنبية من شأنها أن تزيح عن كواهل المستهلكين عبء ارتفاع الأسعار .

مسالك الحديد :

يشرف على مسبك الحديد في بلاق رجل انجليزي يتقاضى عشرين جنيهًا استرلينيًا في الشهر . غير أن في هذا المصنع ، كما في أغلب مصانع الباشا ، ناظرًا من أهل البلاد ، له من السلطان ما للإنجليزي إن لم يزد عليه . وفضلاً عن ذلك فإن الناظر منوط بدفع الأجور وإمساك الحسابات وغيرها . ونظام الأجور غير مقيد بما ينتجه العمال ، بل إنهم على اختلاف طوائفهم يقيدون في الصنع بفئات ثابتة ، يحددونها الناظر أو من يليه في المرتبة . وقلما تقوم المنافسة بين العمال ، لأن التفوق لا يلقى على تفوقه جزاء . أما العقوبة البدنية والسجن فما يقضى به نظام المصنع . وتتراوح الأجور بين قرش واحد وثمانية قروش في اليوم ، أى من بنسين ونصف البنس إلى شان وثمانية بنسات ، غير أن هذه الأجور لا تحدد طبقاً لما عليه العمال من كفاية واستعداد . وقد شاهدت قدراً كبيراً من المادن تلف من جراء سوء التدبير ، كما انتشرت في أنحاء المكان أدوات غدت قليلة الجدوى بسبب رداءة صنعها . ولا بد أن تكون الخسارة جسيمة طالما كان الإشراف ضعيفاً إلى هذا الحد . وكثيراً ما يشكو العمال الإنجليز من أنهم لا يملكون من السلطة ما يستطيعون به الحيولة دون وقوع الضرر . وقد أنفق على إقامة البناء ١٥٠٠٠٠ ر ٥٠٠ فرنك أى ستة آلاف من الجنيهات الاسترلينية . وكان هناك إلى جانب الرئيس الإنجليزي خمسة آخرون من الإنجليز وثلاثة من المالطيين وأربعون من أبناء العرب . وتحت يد الناظر اثنان من المسيحيين الأقباط يتولون أمر الحسابات ، ومن الممكن صب خمسين قنطاراً من الحديد المصهور في اليوم الواحد ، بخمسين قنطاراً من الفحم . وتبلغ النفقات السنوية من عشرة آلاف إلى أحد عشر ألف قرش دون أن ندخل النفقات الأصلية وأرباح المبلغ في حسابنا .

الأسلحة :

متوسط ما ينتجه مصنع الأسلحة بالقلعة من البنادق (بسنكاتها) من ٢٤ إلى ٢٥ في اليوم أى ٦٢٥ في الشهر .

المدافع	من ٣ إلى ٤ في الشهر
السيوف	٢٠ في اليوم
المزادات « جربنديات »	من ٢٠٠ إلى ٢٨٠ في اليوم
ومناك من ٤١٠ إلى ٤٢٠	عامل يشتغلون في صناعة البنادق
» ٢٢ » ٢٣	» » » » المدافع
» ٢٤ » ٢٥	» » » » السيوف
» ٢٠٠	عامل » » » المزادات وغيرها من الأدوات
وفضلا عن مصنع الأسلحة بقلمة القاهرة، فهناك مصنع الحوض المرصود، ومصنع بلاق بالقاهرة . وفي استطاعة الصنعين أن ينتجا كل شهر في غير مشقة ألف بندقية ، متوسط ما تكلفه الواحدة ١٢٥ قرشا ، أى جنيه وخمسة شلنات .	
أما الأجور فتتراوح بين قرش ونصف القرش وستة قروش ، أى ثلاثة قروش في المتوسط .	

عمال بهوى :

أهم ما يقرم به مصنع بلاق هو عمليات الإصلاح . ومتوسط عدد العمال :

٩٠٠	في القلمة
١٢٠٠	» المدينة
٥٠٠	» بلاق

وقد علمت أن من الممكن عند الضرورة إنتاج ثلاثة آلاف بندقية في الشهر ، إذا دبر الأمر على الوجه الصحيح .

دار الصناعة في القاهرة :

وكان يصهر ومنحط في دار الصناعة بالقاهرة تسع مدافع من النحاس شهريا . وهناك اثنتان من المخارط تعمل كل منهما في صنع مدفعين .

وقد ذكرت في الملحقين حكاى رأى اثنين من « الميكانيكيين » الإنجليز ، ظلا في خدمة الباشا سنوات طويلة ، عن حالة الزراعة والصناعة في مصر الآن وما ينتظر أن تكون عليه في المستقبل . وكانت لدى الرجلين وسائل خاصة لاستقاء الأخبار بسبب ما درجا عليه

عهداً طويلاً من الاختلاط بالعمال والفلاحين المصريين . وقد رأيت من المستحسن أن أعرض آراءهما كما نقلت إلى .

مستر « هولرويد » في النوبة :

نظراً إلى أنى لم أقم بزيارة ممتلكات الباشا في النوبة ، أى جنوبى مصر الأصلية ، فقد رأيت الانتفاع بتمرير تفضل به على صديق مستر « هولرويد » (ملحق رقم ٥) ، وقد دون فى هذا التقرير ما انطبع فى ذاكرته عند سفره من أسوان إلى بلاد النوبة وإلى ما يلى ذلك جنوباً حتى ملقى النيلين الأزرق والأبيض . وإنى لأثبت الوثيقة كما تسلمتها من مستر « هولرويد » . ومع أنى لا أشاطره جميع آرائه إلا أنى على ثقة من أنه يؤمن بهما فى قرارة نفسه .

مصادر السمك :

مصادر السمك فى مصر على جانب من الأهمية . فبحيرة قارون وبحر يوسف لا يفلان سوى مائة كيس فى العام ، أما بحيرة المنزلة فتدر على الدولة أكثر من ألفى كيس كل سنة .

الإيرادات :

تبلغ إيرادات مصر فى الوقت الحاضر على ما ذكرته الحكومة تسعمائة ألف كيس ، أى ٤٥٠٠٠٠ ر. ٥٠٠ جنية ، غير أننى لم أطلع الوقوف على التفاصيل . أما فى عام ١٨٢١ فكانت :

من الأكياس	من القروش	
٢٣٩ر٢٤٠	٣٠١	إيرادات مصر
١٨٩ر٤٠٠		والمصروفات
وفى العام المحجى ١٢٤٥ (١٨٢٩ - ١٨٣٠) كانت :		
٤٩٣ر٧٩٤		الإيرادات
٤٤٤ر٨٧٢		المصروفات
وفى عام ١٨٣٣ (وهو آخر عام نشرت فيه الميزانية وبها أبواب الإيرادات) ذكر أن :		
٥٠٥ر١٣٥ كياس		الإيرادات
٤١٥ر٥١٣ »		المصروفات

غير أنه يجب أن تذكر أن نقد البلاد هبطت قيمته حتى صار الريال يساوي اثني عشر قرشا بدل عشرين ، ومع هذا فإن هناك زيادة كبيرة ، تعزى إلى ازدياد إنتاج البلاد .

ميزانية عام ١٨٣٣ :

فيما يلي ترجمة لما كانت عليه الميزانية في ١٨٣٣ م .

الإيرادات

دخل مصر في سنة ١٢٤٩ هجرية (١٨٣٣ ميلادية) .

بالكيس

٢٢٥,٠٠٠

الميرى أو ضريبة الأرض

٧٠,٠٠٠

الفرضة أو ضريبة الرأس

أرباح من القطن والنيلة^(١) والقنب والأفيون والسكر والأرز والمسك

٩٠,٠٠٠

والشمع والسنامكي وماء الورد وبذر الكتان والخس والزعفران

١٢,٠٠٠

أرباح البضائع القطنية

٩,٥٠٠

» المنسوجات وأرباح البضائع الحريرية

٦,٠٠٠

مكوس الإسكندرية ورسوم المجلس البلدى

٧,٣٥٣

» دمياط وبلاق

١,٦٠١

» المنسوجات

٢,٧٥٠

مصائد النزل

٣٦,٠٠٠

ضريبة الغلال في القاهرة

٣,٥٠٠

الملح والنفث والسمك

٢,٧٧١

التزام المشروبات الروحية

٧,٠٠٠

أرباح الجلود

٢٠٠

مكوس على بضائع آتية من سوريا بطريق البر

٤,٤٠٠

الجير والجبس والملح (المستخرج من البحر) والأحجار

(١) أستطيع أن أذكر مثالا يدل على فساد النظام الحالى ، وهو أن الحكومة لا تدفع لزراع النيلة — على ما بلغت — سوى مائة قرش في الأنة ، ثم تبيعها المستهلكين من أهل البلاد بضعف هذا المبلغ أو ثلاثة أمثاله . وعلى الرغم من ذلك فالظاهر أن ما يعود على الحكومة من الربع لا يجاوز ٤٠ ٪ ، أما الباقي فيذهب نهبا لمشايخ البلاد وغيرهم من الموظفين .

بالكيس	الرسوم الجمركية في السويس والقصر
٦٠٠٠ ر	رسوم البلديات في الوجهين القبلي والبحري
٣٣٠٠ ر	ضرائب على الراقصات والموسيقيين والمتنين
٩٠٠	عوائد البلديات على النامشية
٢٠٠٠ ر	التزام السنامكي
٢٩٠	ضرب النقود
٣٠٠٠ ر	عشور النخيل
٤٠٠٠ ر	أرباح بيع الحصر
٨٠٠	أرباح التطرون
٦٠٠	« الصودا في الإسكندرية
٣٠٠	الرسوم الجمركية في دراو
٢٧٠	ملح النوشادر
٤٠٠	صهر الفضة والمصوغات
٤٩٠	معامل السكر
١٢٠٠ ر	الوكائل والأسواق في الوجه القبلي
٤٠٠	رسوم الخرج
٦٤٠	مكوس الفيوم ومصائد بحيرة موديس
٥٨٠	السفن النيلية
٢٠٠٠ ر	
٥٠٥١٤٥ ر	

المصروفات

المصروفات في سنة ١٢٤٩ هجرية (١٨٣٣ م)

بالكيس	نققات الجيش
١٢٠٠٠ ر	كبار الموظفين
٣٩٨٠٠	

بالكيس	الكتبة الأقباط وغيرهم من المستخدمين
٢٠ر٠٠٠	معاشات للمتزمين القدامى
٣ر٥٠٠	نفقات قافلة الحج
٢ر٢٠٠	نفقات المصانع وأجور العمال وغيرها
٢١ر٦٠٠	نفقات إنشاء المصانع والسدود والكبارى وغيرها
١٨ر٠٠٠	أموال مرسلة إلى القسطنطينية
١٢ر٠٠٠	ميزانية البحرية
٦٠ر٠٠٠	مصرفات البلاط
١٠ر٠٠٠	جرايات للموظفين العامين
٥ر٠٠٠	رواتب الفرسان الأتراك غير النظاميين
٦ر٥٠٠	رواتب عربان البدو
٥ر٠٠٠	معاشات الحرم
٦ر٠٠٠	سلع مستوردة من أوروبا ^(١)
١٥ر٠٠٠	بناء السفن في بلاق
٣ر٥٠٠	المدرسة الحربية
١ر٥٠٠	المطابع
٣٥٠	بناء السفن ^(٢)
١٥ر٥٠٥	نفقات السراى
٤ر٠٠٠	المواد الحربية
١٤ر٠٠٠	علف للإبل ودواب الحمل
٤ر٠٠٠	مصرفات سرية وبعثات وهدايا للقسطنطينية وغير ذلك
١٦ر٠٠٠	شراء خيول وجمال وغيرها
٣ر٥٠٠	شراء كشمير ومنسوجات وحرير ومجوهرات وغيرها
١٤ر٠٠٠	
٤٢٠ر٥٠٥	

(١) بلغت قيمة السلع المستوردة للمصانع من أوروبا في السنوات الخمس الأخيرة ٨٣ر٢٧٤ كيسا ، أى ما يزيد على نصف مليون من الجنيهات الاسترلينية .
(٢) خلال السنوات الأربع الأخيرة أنفق على بناء السفن الحربية ٥٠ر٠٠١ من الألباس ، أى ما ينيف على ٢٥٠ر٠٠٠ جنيه استرليني .

ضريبة الأرض :

إن أهم مورد للإيرادات هو الميرى أى ضريبة الأقطان ، ويبدو أنها تعتبر في جميع أنحاء القطر المصرى عوضا عن الإيجار . وتفرض هذه الضريبة تبعا لما تقدر به قيمة الأراضي ، ولو أنه يحدث عند إجراء التقدير كثير من ضروب المحاباة وسوء التصرف . والحد الأقصى لضريبة الأقطان أربعة وستون قرشا عن الفدان الواحد ، أى حوالى ثلاثة عشر شلنا ، أما الحد الأدنى في الجهات المزروعة قثمانية وثلاثون قرشا ، أى سبعة شلنات وستة بنسات عن الفدان . والإيجار في الدلتا ومصر السفلى أعلى بوجه عام ، وقد وجدت متوسط السعر في مصر الوسطى حوالى اثنين وأربعين قرشا ، أى نحو ثمانية شلنات وستة بنسات . وعلمت من أحد الملاك الوطنيين ، وهو رجل في حوزته ثمانية ومائتان من الأفدنة في جوار القاهرة ، أنه يدفع خمسة وعشرين كيسا ، أى مايساوى ١٢٥ جنيتها استرلينيا ، أى أنه يدفع عن الفدان نحو اثني عشر شلنا . كما علمت منه أنه دفع ربيع ثلاث سنوات تقريبا حتى أصبح مالكا للأرض ، وهو يعتبر حق توريثها محصوراً في شخصه . وليس هناك مايجول دون زيادة ضريبة الأقطان إلى أى حد ، طالما كانت الأرض بطبيعة الحال قادرة على دفع تلك الضريبة ، مع شيء من الربح لصاحبها ، غير أنه لا توجد أية عقبة في سبيل الحصول على إقطاعات من أرض الحكومة ، مادامت ضريبة الأقطان بسعرها الحال .

وهناك مليونان من الأفدنة تدفع الميرى ، كان مزروعا منها في عام ١٨٣٣ ١٨٥٠٠٠٠ فدان .

الضرائب المتأخرة على الفروع :

في كثير من الأقاليم يتأخر الفلاحون كثيرا في دفع ماعليهم من الأموال ، وغالبا ما تكون الأموال المتأخرة ضريبة سنتين أو ثلاث سنوات في بعض الجهات . فإذا كانت مياه النيل غير كافية ، أو جاوزت الحد المعقول ، استحال على الزارع في أغلب الأحيان أن يفي بمطالب الحكومة ، حتى إذا واثت إحدى سنوات الرخاء ، أمكنه التخلص من المال المتأخر عليه .

نقل الأراضي من يد إلى أخرى :

منذ عهد قريب ، انتقلت مساحات واسعة من الأرض إلى أيدي أصحاب رءوس الأموال الذين قبلوا دفع التأخرات المطلوبة ، وأصبحوا نتيجة لذلك يستخدمون الفلاحين أجراء ، بعد أن حملوا عنهم عبء القيام بسداد ضريبة الأقطان ، وتسليم القدر المتفق عليه من المحصول بالأسعار التي حددها الباشا . وفي مثل هذه الأحوال قلما كان أجر الفلاح في اليوم يزيد على

أربعين بارة ، أى بنسين ونصف البنس . وقد زرت بعض جهات استولى فيها أصحاب رؤوس الأموال على مساحة تتراوح بين ثلاثمائة وثمانمائة فدان ، وعندى من الأسباب ما يجعلنى أعتقد أن استثمار المال على هذا النحو كان عملية رابحة .

التخلى عن الأراضى :

عندما يزداد عبء الأموال المتأخرة إلى حد لا يطاق ، يلجأ الفلاحون غالبا إلى هجرة أراضهم ، فتمنح من يطلبونها بالشروط التى ترى الحكومة فرضها عليهم . ومتوسط ضريبة الأقطيان فى القيوم خمسة عشر ريالاً ، أى ما يساوى ثلاثة وثلاثين قرشا وثلاثا وثلاثين بارة ، أو ما يعادل ستة شلنات وثمانية بنسات عن الفدان الواحد . وكان لقرية سنهور التى زرتها زمام يبلغ ٥٧٠٠ فدان ، وكانت مدينة للحكومة بخمسمائة وألف كيس أى ٧٥٠٠ جنيه . وقد شكوا الفلاحون من الشكوى من أن شيخ البلد يسلب أموالهم ، إذ أنه لا يدفع للحكومة المبالغ التى يستولى عليها منهم ، كما شكوا من أنه لا توجد أمامهم أية فرصة لإراحة أنفسهم من وطأة المطالب القديمة : وقد رأيت حالات كثيرة نظمت فيها العلاقة بين صاحب رأس المال والفلاح بشأن الضريبة المستحقة على الأقطيان ، فى سنورس مثلا ، وهى قرية زمامها ٦١٩٠ فداناً ، يزرع الشيخ لنفسه ١٥٠٠ فدان ، ويدفع ستمائة كيس أى ثلاثة آلاف جنيه من متأخرات الميرى ، مخصصا للفلاح جزءا معينا من المحصول ، بدل ما يستحقه من الأجر . وقد أبلغنى الشيخ أنه راض تمام الرضى عن صفقة هذه ، وأن الفلاحين أيسر حالا بكثير مما كانوا عليه ، وقت أن كانت المسئولية واقعة عليهم بالذات ، ولست أشك فى صحة ما أبلغنيه الشيخ ، فهو رجل يذكره الجميع بالخير .

الاعتبارات :

يخضع عدد كبير من السلع وبخاصة فى المدن الكبرى لنظام الالتزام ، أى حق التفرد ببيعها . ومن شأن هذه الامتيازات بطبيعة الحال أى تؤدي إلى رفع الأسعار ، فيعتبرها الشعب مظالم صارخة . وقد ألغيت بعض التزامات ضئيلة الشأن ، لم يكن الملتزمون ينتفعون من ورائها فى غالب الأحيان .

وكانت أرباح الحكومة من مختلف الالتزامات فى عام ١٨٣٢ على النحو الآتى : —

الجلود المدبوغة .	بارة	قرش
الجلود غير المدبوغة .	١٧	٢٤٩٧٩٤٦ر
		١٠٢٦٤٤٨ر

مادة	قرش	الملك
	١٢٨٥٠٠٠	الأنبذة والمشروبات الروحية
	١٣٨٥٨٨٣	سوق الرميطة والسماك
	٢٨٠٠٠٠	السفن
	١٨٤٥٠٠	جرك مصر القديمة
	٥٢٥٠٠٠	جرك بلاق ودمياط
٢٦	٣٦٧٦٦٦٦	جرك الإسكندرية
	٣٠٠٠٠٠٠	عوائد والتزامات صغيرة مختلفة
	٢٢٢٥٠٠٠	الخردل
	١٣٠٥٠٠	
٣	١٦٢١٦٩٤٤	

البرادات قابلة للزيادة :

على الرغم من ضخامة موارد مصر واتساع أبواب دخلها حتى في ظل النظام الحاضر ، فإن تلك الموارد والأبواب ما تزال قابلة لكثير من الزيادة ، إذا تخلت الحكومة عن معظم ما تقوم به من أعمال صناعية ، وأفسح المجال أمام الأفراد لاستثمار رؤوس أموالهم وتنفيذ مشروعاتهم . وقد يكون حقا أنه لم يكن هناك شيء سوى السلطة الاستبدادية يستطيع إرغام الفلاحين على زراعة الكثير من الأصناف ذات الشأن ، كالقطن والأفيون وقصب السكر والنيلة ، وغيرها مما تنتجه مصر الآن بمقادير كبيرة . ولا جدال في أن ما قدمته الحكومة من الأموال وضروب التسهيل كان العامل الأكبر في زيادة هذه المنتجات . ومن المحقق أن ما عاناه الفلاحون من فقر مدقع ، كان عقبة كأداء في سبيل أى تقدم زراعى واسع المدى . غير أنه قد يكون في مصلحة الخزانة والزراع على السواء في الظروف الحاضرة ، أن يمنح كل من المالك والفلاح قسطا أكبر من حرية التصرف ، وأن تتحول الضرائب التى نجبى على الأراضى شيئا فشيئا إلى ضرائب مباشرة ، وأن يزداد الإيجار عن طريق زيادة الميرى ، بدلا من الدفع عينا بأسعار تحددها الحكومة . وقد أخذ الميل يشتد للاستحواذ على الأرض ، وإعداد المال اللازم لإصلاحها . وتشجيعا للاستقرار منح الباشا ضروبا من التسهيل ، كالإعفاء من الضرائب إلى أجل مسمى ، حتى إذا انتهى هذا الأجل تدخلت الحكومة ، أو كان من المحتمل أن تتدخل لزراعة أصناف خاصة . وإنه لأمر طبيعى أن يحول توقع مثل

هذا التدخل دون استغلال الأموال في الشؤون الزراعية استغلالا حرا . والواقع أنه ليس هناك قانون عام للمحصولات التي تحتكرها الحكومة . ففي بعض المديريات لا يحدث أى تدخل بشأن سلع يطلب إنتاجها في مديريات أخرى . وهناك بعض جهات تفرض فيها ضرائب على منتجات معينة ، في حين أن تلك المنتجات تكون معفاة من الضرائب إعفاء تاما في سواها من الجهات . غير أنه مهما يكن لقوة السلطان من أثر كبير في توسيع مجال الإنتاج إلى هذا الحد ، فإننى أعتقد أن الإنتاج ما زال من المستطاع توسيع مجاله أكثر من ذلك بتعديل النظام القائم .

والأرباح التي تحصل عليها الحكومة بوصفها زارعا كبيرا وتاجرا كبيرا وصانعا كبيرا أقل بكثير مما ينتجه فرض الضرائب المباشرة ، وهو عملية أكثر سهولة وأسلم عاقبة ، وذلك بعد أن يخصم من تلك الأرباح جميع « الاستقطاعات » التي يستلزمها نظام إداري يتسم بالشذوذ والنقص والتعقيد ، نظام لا يمكن الاطمئنان إليه ، فضلا عما يستدعيه من باهظ النفقات .

٢٢. تمليس الحكومة :

في وقتنا الحاضر تمر الضرائب بأدوار كثيرة من الحتم أن يستقطع في كل منها جزء من تلك الضرائب . غير أنه في الكثير من هذه الأدوار يستقطع جزء كبير بطريق النصب والاحتيال . ومن المستحيل الاهتمام إلى ما يكفل سلامة هذه العملية مهما بلغت الدقة في نظام المحاسبة ، وما يتكرر من وسائل المراقبة . ومن الممكن أن يرسم الإنسان لنفسه صورة واضحة لدى ما ينشأ من مفسد إذا كثرت عيوب إمساك الدفاتر إلى هذا الحد ، وبلغ التفتيش والرقابة هذا المبلغ من الضعف .

مفاسد الحكومة :

ليس من المسير تبيان الأسباب التي تدعو الحكومة المصرية إلى الدخول في مضاربات لا جدوى من ورائها ، ذلك بأن ذهن الوالى تملؤه فكرة حب الاستطلاع ، والرغبة الملحة في الانتفاع بكل ما تتمثل فيه الحضارة الأوربية ، ولهذا يميل كثيرا إلى أن يلقى بسمعته لآراء الغامرين ، فيشيدون عليه بمشروع الإصلاح إثر مشروع ، مع أن جميع تلك المشروعات لا تلائم قط حالة مصر وظروفها . وليس أسرع منه في تنفيذ كل ما قد يرجى من ورائه زيادة في قوته أو ثروته ، حتى إذا بدت طلائع القشل كانت النتيجة الطبيعية في غالب الأحيان أن

يكف فجأة عن التنفيذ . وقد سمعت الباشا وهو يقدر نفقات ما قام به من مختلف المحاولات ، ليقتبس من أوربا بعض وسائل الإصلاح ، بستين مليوناً من الدولارات ، أى اثني عشر مليوناً من الجنيهات . ولا جدال في أن الجهود التي تبذل لإصلاح البلاد وزيادة تقدمها في شئون الصناعة والزراعة جديرة بالتقدير إلى حد كبير . غير أن نجاح الكثير منها يتطلب من الأموال والوسائل ما تعجز مصر في حالتها الراهنة عن إعداده .

النهب في جمع الضرائب :

لما كان مقدار الضرائب ومصروفات الحكومة عظيماً ، فإن من المستحيل تقدير ما يقع من اختلاس ، وما يحدث من خسائر ، في أثناء انتقال الضرائب من جيوب الشعب إلى الخزانة العامة .

ومن الممكن أن يقدر المبلغ الذي يدفعه الزراع بما يقل قليلاً عن أربعة ملايين من الجنيهات الاسترلينية ، أى أن كل شخص يدفع قدراً من الضرائب يزيد على جنيهين . وهذا المبلغ يعادل ما يدفعه سكان بريطانيا العظمى ، ويكاد يوازي ضعف ما يدفعه سكان فرنسا ، وأربعة أمثال ما يساهم به الشعب الأسباني في نفقات حكومته .

وليس من المستطاع أن يوجد ما هو أقوى من ذلك دليلاً على قدرة وادي النيل من حيث الإنتاج . ولو أنه لم يؤخذ من دافعي الضرائب غير المبالغ التي تصل فعلاً إلى خزائن الدولة ، لكان من المحتمل أن يقتنى المنتجون كثيراً من الأملاك .

الامتناع عن دفع الضريبة :

قد يبلغ الامتناع عن دفع الضرائب في بعض الأحيان حداً خارقاً للمادة ، ذلك بأن أبناء العرب بلغ من اعتيادهم الجلاء ، ونفورهم من دفع ما عليهم من ضرائب ، أنهم كثيراً ما يؤثرون أن يتعرضوا لضرب السياط ضرباً مبرحاً ، على أن يسددوا المتأخر عليهم من الضرائب . فقد روى لي أحد الموظفين نبأ حادث وقع في جهة على النيل ، حيث استدعى فلاح للمثول أمام الهيئة الحاكمة بسبب امتناعه عن دفع الميري أى ضريبة الأرض ، فحكم عليه بأن يضرب مائة جلدة ، وأن يذهب بعد ذلك لإحضار المبلغ . وبعد أن ضرب أعلن أنه لا يملك بارة وإحبة ، فاستدعى ثانية وحكم عليه بمائتي جلدة ، ولكنه ظل يؤكّد أنه ليس في مقدوره قط أداء ما تطالبه به الحكومة . فاستدعى للمرة الثالثة ، وضرب ثلاثمائة جلدة ، دون أن يستطيع الحصول منه على شيء . فأجريت عليه تجربة رابعة وكان نصيبه أربعمائة جلدة ،

عند ذلك دعتهم الآلام المبرحة إلى أن يعد بالدفع ، وانضح أنه كان يخفى النقود معه منذ اللحظة الأولى .

وكثيرا ما يعتبر من دواعي الفخر بين الفلاحين أن ينالوا من ضربات الشياطين عددا معلوما قبل أن يقوموا بسداد ما تطلبه الحكومة . ويحل في المقام الأرفع بينهم أكثرهم على المقاومة صبرا ، وأوفرهم من الضربات حظا . وعلى الرغم من أن الفلاح قد يكون مدركا تمام الإدراك ما ركب من القسوة في خلق الجاني الذي يستنزل عليه العقاب ، وعلى الرغم من أن العقاب قد يبدو من الصعب احتماله ، إلا أنه يدعن لهذا الأمر في استسلام ما بعده استسلام ، إذا لاحت من وراء ذلك الإذعان بارقة أمل في إعفائه من دفع أتعفه قدر من المال .

الريه العام لا يورد له :

ليس على مصر دين أهلى من أى نوع ، وكلما أصبحت حقوق الملكية أكثر تحديدا ، وأخذت الأموال المدخرة من كسب العمل تتكدس ، أنتج ذلك العمل في مثل هذه البلاد قدراً من المال يعود بأعظم الفوائد . لأن سكان مصر في الحاضر أو المستقبل لن يحتملوا شيئا من تبعات الماضي . ولم تخلف حماقات المهد الفاجر أو ضروراته أية أعباء مالية للأيام القابلة . وهكذا يولد الجيل إثر الجيل دون أن يرتبط بأية ديون خلفتها الأجيال السابقة ، وإذا كان أبناء الجيل لم يحصلوا إلا على القليل مما ادخره أسلافهم ، فإن عوائق هؤلاء الأبناء لم يشغلها ما ارتكبه أولئك السلف من ضروب السرف والتبذير .

أراضى المساجد :

إن أموال الدولة لا ينفق منها على الشئون الدينية ، ذلك بأن أكثر المساجد لها أراض خاصة بها يديرها القائمون عليها من رجال الدين ، ومن ريع هذه الأراضى تدفع رواتب العلماء وغيرهم من موظفي الشئون الدينية .

موارد رجال الريه المسيحيين :

تقوم الطوائف المسيحية بالإتفاق على رجال الدين التابعين لمذاهبها من تبرعات تدفعها من تلقاء نفسها . وللجمهرة العظمى من رجال الدين هؤلاء محال إقامة تملكها هيئاتهم المختلفة . وهم يتنازلون أكثر وجباتهم مع من يشهدون محافلهم من الأفراد . وتقابل زياراتهم لأولئك الأفراد بالترحيب عادة . وهم يعتمدون في معيشتهم على ذلك وعلى ما يحصلونه

من رسوم الزواج والوفاة والتمديد ، وما يقدم إليهم من الهدايا في الأعياد المختلفة ، غير أن مواردهم المالية في الغالب محدودة للغاية .

الحالة المالية برمه عام :

مالية مصر الآن بصفة عامة أحسن حالا مما كانت عليه منذ سنوات قليلة . إذ كان من عادة الحكومة أن تتعاقد على تسليم محصولاتها قبل إعداد تلك المحصولات للشحن بـعدة طويلة ، كما كانت تعتمد في مواردنا على قروض يقدمها التجار الأجانب إليها سلفا على أن يتم الشحن فيما بعد . ولكن منذ عهد قريب ، لم تعد هناك ضرورة لمثل هذه الاتفاقات السابقة على محصولات لاحقة . وعلى الرغم من أن الحكومة تتأخر في دفع بعض المرتبات إلا أن ذلك قد لا يرجع إلى قلة المال قدر ما يرجع إلى سياسة جرى عليها العمل في أحوال كثيرة ، سياسة تهدف إلى تقوية سلطان الحكومة على موظفي الدولة بالعمل على أن يتجمع لديها بعض روايتهم المتأخرة . وقد فهمت من نظار (وزراء) الباشا أنهم لم يجدوا أية صعوبة في جمع مبالغ طائلة بمثابة قرض مؤقت يؤدي عنه ربح معتدل إلى أقصى حدود الاعتدال . والواقع أن الإسكندرية أصبحت الآن مركزاً لكثير من البيوت المالية لديها القدرة التامة ، بنفسها وبما لها من صلات ، على أن تقدم القروض للحكومة المصرية . وهي في الوقت نفسه على استعداد لذلك .

النظار (الوزراء) :

فيما يلي ذكر للدواوين المصرية ، ولن يرأسها من الموظفين ، غير أنها عرضة للكثير من التعديل .

الشؤون الخارجية والتجارة	بوغوص بك
المعارف والأشغال العمومية وماليها	نختار بك ^(١)
نظارة البحرية	حسن بك
نظارة الحربية	حشمت باشا
» المالية	محمد أفندي
رئيس المجلس وناظر الداخلية	حبيب أفندي محافظ القاهرة ^(٢)

(١) وقد مات منذ عودتي من مصر وخلفه آدم بك .

(٢) خلفه عباس باشا بن طوسون باشا وحفيد الوالي (محمد علي) .

الديوان المحمدي :

هناك إلى جانب ذلك مجلس يشبه المجلس الخاص يتصل بالوالي نفسه ، غير أن أعمال النظار تشبه مثيلاتها في فرنسا . أما الناظر الذي يثق به الباشا فهو بوغوص بك ، وهو مسيحي أرمني قادر الذكاء ، متعدد جوانب المعرفة .

موظفو الأقاليم :

أكبر موظفي الأقاليم هم المديرون ، ويحكمون عدة مديريات أو يشرفون عليها . ويليهم في المرتبة المأمرون أو المشايخ الكبار وهم حكام المديرية . ويتبع المأمور ناظر القسم وهو يتولى حكم أحد الأقسام . ويليه في ترتيب ذوى السلطة شيخ البلاد ، ويكاد يكون في جميع الحالات من المصريين الوطنيين ، وهو رئيس المدينة أو القرية . وقد تواضع الناس على أن يلجئوا إليه للفصل في شئونهم القضائية . وفي كل من القاهرة والإسكندرية ضابط قضائي يدعى ضابط بك أو باش أغا . ويتبع جميع أصحاب السلطة من أراك ومصريين ، كتاب من المسيحيين الأقباط . وفي كل قسم من الأقسام مفتش للأشغال العامة .

مرتبات الأوربيين :

إن المرتبات التي خصصها الباشا للأوربيين سخية بوجه عام ، نظرا لما تقتضيه ضرورات الحياة في مصر من نفقات ، إذ يتقاضى بعض من يشغلون المناصب العليا واحداً وعشرين كيسا في الشهر ، أى ١٢٦٠ جنيا في السنة ، ويتقاضى الآخرون من ستة أكياس إلى اثني عشر كيسا كل شهر ، أى مبلغا يتراوح بين ٣٩٠ و ٧٨٠ جنيا في السنة . هذا فضلا عن الجرايات التي تخصص للجميع كل حسب رتبته . ويستقطع للمعاش مرتب يوم عن كل شهر فيتألف من ذلك مبلغ احتياطي .

إنجاز الشئون العامة :

يقوم بإنجاز الشئون العامة في مصر ، كما هو الحال في بلاد الشرق عادة ، ديوان يرأسه موظف كبير ، إذ تقض المكاتبات وتتل ، ثم تلى الإجابات على من يوجد من الكتاب ، وهم من القبط في جميع الأحوال بوجه عام . وقد تجري مناقشة في بعض الأحيان ، ويطلب إلى مختلف أعضاء الديوان إبداء آرائهم ، إلا أن رأى الرئيس يرجح على الدوام سائر الآراء . وتكاد جميع هذه الإجراءات تكون ذاتية الأنباء ، إذ يتوالى وفود المستمعين والشاهدين دون أن يكون لكثير منهم شأن بالمسائل المروضة هلى بساط البحث ، بل إنه حتى

في الاجتماعات الكبرى ، التي يحضرها حكام المديريات وكبار ذوى النفوذ والسلطان لأهم المسائل ، يعقد الاجتماع في فسطاط كبير يضرب في الهواء الطلق . وليس هناك ما يمنع أحد الواقفين بجواره من الدخول .

كثرة التغير والتبديل بين الموظفين :

من أهم العوامل التي تنتقص من كفاية الموظفين في بلاد الشرق ، كثرة تقلبهم من مصلحة حكومية إلى أخرى . ومن النادر أن تؤهل أحد الشرقيين دراسته الخاصة لشغل منصب معين ، فضلا عن جميع الناس . إلا أن رؤساء المصالح كثيرا ما ينقلون من أحد المناصب ذات الحول والطول إلى منصب آخر وبذلك يذهب هباء جميع ما اكتسبوه من الخبرة في منصب معين ؛ فأمر أحد الألايات البرية في يوم من الأيام قد يصبح من أمراء البحر في اليوم التالي ، ذلك بأن صلاحية الشخص للقيام بالأعمال المأكولة إليه ليست بالأمر الذي يقام له كبير وزن .

إدخال فنونه الحرب الأوربية :

رأى محمد علي في مستهل حياته الحربية ما يكفي لإقناعه بتفوق فنون الحرب الأوربية على مثيلاتها في بلاد الشرق . فقد حارب بنفسه ضد الجيش الفرنسي في مصر ، وانطبعت في ذهنه صورة رائعة عن قيمة العلوم الحربية ، إلا أن إدخال التنظيم الغربي في جيوش بلاد الليقانت أسفر عن نتائج أخرى على جانب من الأهمية ، ذلك بأنه لم يكن هناك معدى عن أن يصحب الأخذ بهذا التنظيم الغربي الجديد تطبيق العلوم الميكانيكية والاستفادة من التعليم واستخدام المعارف الطبية ، فضلا عن إدخال نظام عام لخدمة الطاعة وسداه احترام الرؤوسين لرؤسائهم ، فإن تحويل أفراد الجيش من أقوام شاعت فيهم روح التمرد والفوضى إلى جماعة من الجنود دربت تدريباً منظماً على الطاعة والنظام في مختلف المراحل ، كان في حد ذاته ، إقراراً لمبدأ من مبادئ النظام لم يلبث أن شمل المجتمع بأسره .

بكوات المماليك :

قبل عهد محمد علي كان جيش مصر مقصوراً على من يلتف حول بكوات المماليك من الأتراك والألبانيين ، دون أن يكون هناك ما يكبح جماحهم أو يلزمهم حدود النظام . فلما قضى على زعمائهم ، تبدد شملهم ، وأصبحوا عاجزين عن القيام بأية مقاومة فعالة لتنظيم الجيش على النسق الأوربي .

الضباط الفرنسيون في مصر :

كان سقوط نابليون مدعاة للكثير من ضباطه إلى أن يجربوا حظهم في مصر ، فأصبحوا الدعامة الكبرى في تكوين « النظام الجديد » . وقد أجريت التجارب الأولى على العبيد النوبيين ، الذين اشتراهم الباشا لتلقيهم الفنون الحربية ، فكانوا أول من تلقاه الضباط الفرنسيون من الجنود الجدد . ثم انحرف الفلاحون المصريون في سلوكهم رويدا رويدا . غير أن الشطر الأكبر من الجيش النظامي كان في البداية من الزنوج ، ذوى الشعر الصوفى . وكما سارت عملية التنظيم في طريقها ، وجد من بين الترك من يشغل مناصب الضباط ، بعد أن أعدوا لذلك من قبل تدريجيا . وبذلك أخذ طابع القوات العسكرية في البلاد يتغير شيئا فشيئا ، حتى تم إنشاء جيش مصرى صميم .

الفردوسية :

إن ما في أخلاق الفلاحين المصريين من وداعة وسهولة انقياد جعلهم آلات طيعة أحدثت مثل هذا التفسير الملحوظ . وإذا كان تعلقهم بأرضهم وقراهم ، ذلك التعلق القوى الذى يقارب العبادة ، قد دفعهم من ناحية إلى مقاومة التجنيد لأنه يباعد بينهم وبين أوطانهم ، فإن مقامهم في الريف من ناحية أخرى قلما كان يقترون بأعمال العنف والسلب التى كان يتميز بها مسلك المالك عادة ، بل صار الجنود يقومون بحماية الممتلكات بدل أن يقوموا بتخريبها ، كما أصبحوا ركنا في بناء الإصلاح الاجتماعى ، ذلك الإصلاح الذى أنتج من الفوائد الكثيرة ما لا مثيل له رغم ما يقترون به من مساوى . وقد كان لهذا النظام الذى يفضل سابقه أثر عظيم ، فقبل عهد محمد على لم يكن ثمة غير القليل مما يكفل سلامة الأرواح والأملاك ، حتى في جهات مصر الآهلة بالسكان ، أما الصحراء فلم يكن فيها أى ضمان على الإطلاق .

البدو :

إلا أن البدو بعد أن استطاعوا دون عناء ، مقاومة غير النظاميين من جنود المالك والانكشارية ، الذين لا يفضلونهم كثيرا من حيث النظام ، وجدوا أنفسهم عاجزين عن مقاومة رجال المدفعية والفرسان والمشاة ، إذ كان في مقدور هؤلاء ، بفضل مناوراتهم العسكرية ، اللحاق بهم على الدوام ، وقطويعهم في غالب الأحيان ، حتى لقد اشتهر عنهم أن النصر حليفهم أينما ذهبوا ، ولم تزد جميع المارك هذه الشهرة إلا ذيوعا . ولم تعد توقع على اللصوص

من العرب أية عقوبة ، إذ وجد مشايخهم أنفسهم ، أنه في صالح قبائلهم ، أن يسلموا أولئك اللصوص إلى ذوى السلطة من رجال الباشا . وهكذا أصبحت الصحراء في أمنها واستقرارها كأي طريق عام في وادي النيل . وصار من النادر أن يسمع عن حدوث سطو في أى من الطرق الكبرى بالصحاري المصرية ، لأن تنظيم قليل من الآليات ، أوقع أشد الرعب في القلوب ، وأخضع في النهاية هؤلاء القوم من أبناء الصحراء ، الذين لم يكن أحد يظن أن قهرهم أمر ميسور ، حتى منذ تلك الأزمان التي كان هيرودوت يشيد فيها بروحهم الاستقلالية التي لا يستطيع التغلب عليها^(١) .

الكولونيل « سيف »

يرجع الفضل الأكبر فيما ناله الجنود من تدريب حديث على النظام الأوربي ، وبخاصة النظام الفرنسي ، إلى الكولونيل سيف المعروف باسم سليمان باشا ، ذلك الرجل الذي ضاق صدره بعد معركة ووترلو Watterloo ، فعادر فرنسا خالي الوفاض قليل الحيلة ، على الرغم من أنه كان ضابطا ممتازا من ضباط السوارى . وكانت أول وظيفة حصل عليها تتقاضاه أن ينقل الفحم عبر الصحراء ، ثم طلب إليه ، بعد مرور فترة من الزمن ، أن يشرف على ثلاثمائة من المالك في أسوان عند حدود النوبة ، وأن يعودهم النظام الذي يؤهلهم للخدمة العسكرية . ولم يكن هذا المشروع منظويا على قليل من الخطر وهو يتصل بقوم بلغوا هذا المبلغ من التمرد والهمجية والاستخفاف بالأمور . وقد أظهر سيف حذقا ما بعده حذق في تعويدهم الانصياع للأوامر ، وغالبا ما كان ذلك في مراح ودعابة ، كما استطاع بدمائه أخلاقه أن يكون له عليهم سلطان أى سلطان . بعد ذلك أحضر إلى خيمته إحدى البنادق ، وأخذ يشير طلعتهم بشرح ما لها من فائدة ، وتبيان ما استمده الفريجة من قوة بسبب استعمالهم إياها ، ثم أخذ يضع البنادق في أيديهم رويدا رويدا . ولكنهم استخدموا أسلحتهم الجديدة ، وأطلقوا النار على رئيسهم عند ما حدث سوء تفاهم بين الطرفين لأول مرة ، وكانت هذه هي اللحظة التي سيطر فيها « سيف » عليهم سيطرة كاملة ، إذ أخش في سبهم ، وأساء معاملتهم لتجردهم من الفخوة والكفاية ، ولما هم عليه من جبن وسوء تهذيب ، وكانوا يتوقعون أن يبلغ رؤساء ما اقترفوه من ذنوب ، غير أنه قال لهم إن ذلك لم يمر له بخاطر قط ، فقد حاولوا قتله ، وثأر لنفسه أكثر مما ينبغي ، ومن الواجب أن يقف الأمر عند هذا الحد . وبهذا السلك الكريم زاد في حماسهم له وتعلقهم به . ومن بين أولئك المالك رجال (كنخورشيد باشا) بلغوا أرفع

المناصب ذات النفوذ ، وأظهروا من الولاء ما لا حد له نحو سليمان باشا ، ذلك الرجل الذى مهد له نجاحه الباكر فى إدخال النظام الأوربى سبيل الرقى من درجة إلى أخرى ، حتى صار رئيساً لأركان حرب الجيش تحت إمرة إبراهيم باشا .

عدد الجيش :

مقتضى من البيان الرسمى المذكور فى الملحق أن جيش مصر يتألف من : —

من المشاة	٩٧٨٢٠
« الفرسان	١٢٧٥٠
« حملة البلط (بطاجية)	١٣٨٦
« المدفعية	٧٦١٤
« قدماء المحاربين	٥٧٦٥
« الماجزين عن الخدمة فى الميدان	١٨١٥
	<hr/>
	١٢٧١٥٠

ويجب أن يضاف إلى هؤلاء عدد يتراوح بين عشرة آلاف واثني عشر ألفاً من الجنود التركية غير النظامية ، كما يضاف ثلاثون ألفاً من عربان البدو عند الحاجة . أما البيان الذى حصلت عليه من السكولونيل « كاميل » فهو كما يلى : — [انظر الجدول المقابل]

الضباط العظام :

الضباط العظام المشرفون على الجيش هم :

- إبراهيم باشا : قائد القواد .
- سليمان باشا : رئيس هيئة أركان الحرب .
- أحمد يكن باشا : فى الحجاز واليمن وهو ناظر الجهادية وقائد الجيش .
- خورشيد باشا : فى سنار .
- أحمد باشا : على حدود الحبشة .
- أحمد النكلى باشا : فى القاهرة وناظر الجهادية بالنيابة .

مرتبات رماة الجيش :

مرتبات ضباط الجيش وجنوده كما يلى وذلك عدا الجرايات الخاصة بكل رتبة :

مير لواء (أمير اللواء)	٢٥٠	كيسا في السنة
الميرالاي (أمير الألاي)	٢٠٠	كيس » »
القائم مقام	٦	أ كياس في الشهر
البمباشي	٥	أ كياس في الشهر
محاسب أول	٩٠٠	قرش » »
الصاغ قول أغاسي	١٢٥٠	قرشا » »
اليوزباشي	٥٠٠	قرش » »
اليوزباشي (في المدفعية)	٦٠٠	» » »
الملازم الأول	٣٠٠	» » »
» الأول (في المدفعية)	٣٦٠	قرشا » »
الملازم الثاني	٢٥٠	» » »
» » (في المدفعية)	٣٠٠	قرش » »
الباشجاويش	٤٠	قرشا » »
الجاويش	٣٠	» » »
الأمباشي	٢٥	» » »
الجندي (النفر)	١٥	» » »

وفي الحرس يتقاضى كل ضابط مرتب الدرجة التي تلو درجته .

ويوضع « المعلمون » أي كتبة الحسابات ، ومعظمهم من القبط ، في درجة ملازم أول ، ويتقاضون المرتب المخصص لهذه الدرجة .

وتتألف العلامات التي تميز الرتب العسكرية في جيش الباشا من أهلة ونجوم ، فيحمل الملازم الأول هلالا من الفضة ، واليوزباشي هلالا من الفضة تعلوه نجمة . واللبمباشي هلال ونجمة من الفضة عليهما طلاء من الذهب ، وللقائم مقام نجمة من الماس ، فوق هلال مذهب ، وللأميرالاي هلال ونجمة من الماس ، وللواء هلال ونجمتان من الماس ، أما الباشا فله هلال وثلاث نجوم كلها من الماس .

الزي العسكري :

إن اللباس الذي وقم عليه الاختيار حتى يرتديه رجال الجيش والأسطول في مصر

وسط بين الزى الشرق والذى الفرنجى . وهو عبارة عن سترة تحتها صديرى ، وعن سروال كبير فضفاض مشدود إلى ماتحت الركبتين . أما الحزام فعساذى ، وأما الخذاء فواسع ، ولا يبدو على أيهما أنه من لباس المسكرين ، وكلاهما لا يساعد على السير أو الحركات السريعة من أى نوع .

البنادق :

يستعمل الجنود بنادق من الطراز الفرنسى ، صنع معظمها فى ترسانة القاهرة ، حيث يصب كذلك ما يستعمله سلاح المدفعية من مدافع .

فوضى التنجيد :

ليس هناك ما هو أكثر فوضى من الطريقة التى يسد بها ما يحدث من نقص فى أنفار الجيش ، إذ يجمع العدد المطلوب من كل جهة دون نظام أو ترتيب أو تسجيل للأسماء أو اقتراع ، مما أدى إلى وقوع مظالم صارخة ومأس مفعمة . فالسيحيون معفون من التجنيد بحكم الشريعة المحمدية ، غير أنهم قد يجندون فى بعض الأحيان بسبب ما عليه الإجراءات من فوضى . وهناك حالات أجبروا فيها على دخول « النظام » على اعتبار أنهم مسلمون . وقد وصلت شكاوى من القبط فى كثير من الأقاليم ، لأن أفرادا من طائفتهم انخرطوا فى جيش الباشا قسرا عنهم ، فعرضت الأمر على الحكام فى مناسبات عدة ، وأوضحت لهم أنى لأفعل ذلك بصفة رسمية ، بل لأنه عمل إنسانى ، ولأنى أريد أن أطلعهم على حقائق قد لا يستطيعون الوقوف عليها من أى مصدر آخر . وقد نزل العقاب بمن ارتكبوا هذه المخالفات ، وحصلت أكثر من مرة على وعد باتخاذ وسائل حازمة لمنع تكرارها .

تشويه الأقدام لتفادى التجنيد :

إن الآلام التى يسببها الفلاحون لأنفسهم فى بعض الأحيان فرارا من التجنيد لا يكاد يصدقها العقل . فقد سمعت فى القاهرة عن رجل بتر أصابع قدميه واحدا بعد الآخر ، فكان يتر فى كل يوم إصبعاً حتى أتى عليها جميعا ، وظل يذهب إلى مقر عمله كما جرت بذلك عادته بعد أن لف حول قدميه قطعة من المنسوج لإخفاء لعلته . واستدعيت فى أخيم بعض الفلاحين من أبناء العرب كانت أيديهم ملفوفة فى قطع من المنسوج ، وسألهم عن سبب إخفائها على هذا النحو ، فترعوا الخرق عنها ، وأرونى أيديهم اليمنى وقد قطعوا منها

أصاب السبابة عند الفصل الثاني قبل ذلك بزمان يسير ، وكانوا يتضاחקون من هذا الأمر كأنه لم يخرج عن حد المزاح ، وزادوا على ذلك قولهم إنهم آثروا بتر أصابعهم اليمنى على فوق عيونهم اليمنى . ومنذ سنوات قليلة ، كان تشويه الأطفال على أيدي أمهاتهم أمراً شائعاً جداً ، ولكنني علمت أن هذا العمل قد خفت وطأته إلى حد ما ، بعد أن شنت في الفيوم امرأة ارتكبت ذلك الجرم . أما الإجراء الذي ينتظر أن يكون أقوى أثراً من جميع ما عداه في إبطال عادة التشويه ، تلك العادة التي تفزع من هولها القلوب ، فهو ما استقر عليه رأى الباشا أخيراً من أن المشوهين لن يفلتوا من التجنيد . فقد كان بأسىوط الأي كامل يتألف من مجندين مشوهين ، فقد كل منهم عينه أو إصبعه أو أسنانه الأمامية .

ومهما تكن الحياة العسكرية بغیضة إلى نفوس الفلاحين في بداية الأمر ، فإنهم يألون حالهم الجديدة بعد مدة ، وتقل حوادث الحرب بينهم أكثر مما كان ينتظر . ولما كان معظم الجنود تصحبهم زوجاتهم ، وكانت حالهم من حيث الغذاء والكساء لا بأس بها ، فإن حالهم الآن خير مما كانت عليه وقت اشتغالهم في الحقول . وقد كنت أسمع منهم ، بين حين وآخر ، عبارات تدل على الرضا والقناعة . وحالة جنود الجيش في مصر حسنة كحالة زملائهم في معظم الدول الأخرى ، غير أن الأمر الذي لا جدال فيه ، أن ذلك لا يمكن أن يقال عن الفلاحين ، فإن حالهم من سوء بحيث لا تستطيع الموازنة بينها وبين حالة الأجراء من الزراع في أوروبا .

الفرسان غير النظاميين :

في خدمة الباشا كثير من عربان البادية ، تتألف منهم جماعات من الفرسان غير النظاميين ، تخضع لنظام يقل في صرامته كثيراً عن نظام الجيش . ومعظم أولئك العربان يمتطون خيولهم الخاصة ، ويحتفظون بنوع من الاستقلال ، على الرغم من أنهم يتقاضون من الحكومة مرتبات وجرايات . وعدد هؤلاء الجنود يختلف اختلافاً كبيراً بين وقت وآخر . وإنى لأعلم أن المحاولات التي كان يقصد من ورائها إدخال النظام الأوربي في صفوفهم لم تكن موفقة . ويبدو أنهم ما زالوا يحتفظون بنوع من العزلة عن سكان المدن ، ولكن يقال إنهم مشهورون بالشجاعة والجلد والنشاط .

مدرسة الفرسان :

يشرف على مدرسة الفرسان بالجيزة ضابط فرنسي قديم يدعى الكولونيل « فاران » Varin . والعناية بتعليم التلاميذ حسنة ، إذ تتوافر لديهم المقدرة على القيادة عادة قبل مغادرة المدرسة . إلا أن الحرب السورية زادت الحاجة إلى الطلاب ، حتى إنه في شهر ديسمبر ، بلغ عدد جميع الشبان بالمدرسة ثلاثين ومائة . وقد زرت مدرسة الفرسان في صحبة ضابط إنجليزي ممتاز برتبة « جنرال » وفي رأيه أن المناورات العسكرية المختلفة أجريت على نحو يدعو إلى الإعجاب ، كما أن بعض أعمال القروسية كانت بارعة حقا ، براعة تجاوز الحد المألوف ، هذا فضلا عن أن التلاميذ يدربون على أخطر الألعاب الرياضية ، ويظهر أن هناك تنافسا شديدا بين المدارس . وبين التلاميذ كثير من أبناء العرب امتزجوا بالماليك الأتراك . وإذا ما أظهر التلاميذ تفوقا في المدارس الأولية ، فإنهم يرسلون إلى المؤسسات الحربية ، مكافأة لهم على حسن سلوكهم . وقد قرر مدير المدرسة أنه وجد أبناء العرب يضارعون الترك ذكاء ، كما قرر أن الشراكسة وأهل جورجيا إن وجد بينهم الكفاء كان ممتازا في كفايته وإن وجد بينهم النجى كان ممنا في غباوته .

ومكان تدريب الخيل بناء ضخم ، طوله أربعون مترا وعرضه ثلاثون ، ويبدو أن النظام في المدرسة على خير ما يكون .

مدرسة المدفعية :

في طرة مدرسة للمدفعية أنشأها قائد أسباني يدعى « سيجويرا » بك وهي الآن تحت إشراف الكابتن « برونو » Bruneau وتتسع لثلاثمائة تلميذ . وقانون العقوبات الذي يطبق على رجال الجيش في مصر هو القانون الفرنسي ، غير أن المجالس التي تعقد للفصل فيما يرتكبه العسكريون تكون جلساتها علنية . وقد شهدت في أسبوط محكمة عسكرية انعقدت تحت خيمة ضربت في الخلاء ، وكان أحد أمراء الألايات متهما بالرشوة لحماية بعض الفلاحين من التجنيد . وسارت الإجراءات سيرا معقولا إلى حد كبير ، فاستجوبت المحكمة الشهود ودونت شهاداتهم ، وتلاها عليهم الكتية وهم من القبط ، ثم أعقب ذلك استجواب آخر للشهود أدق من سابقه . وكان شيخ البلد من أبرز شهود الإثبات ، غير أن شهادته كان بها الكثير من الأقوال المتناقضة ، فلما طلب إليه أن يوفق بينها قال « ألا فليزل الله عقابه عن خلق هذه التهم الباطلة » مع أنه هو نفسه كان زعيم من وجهوا هذه التهم . وترفع قرارات

المحاكم العسكرية إلى ناظر الجهادية للمصادقة عليها . وفي الحالات التي يحكم فيها بالعقوبة ، يحتفظ الناظر بحق زيادتها أو خفضها ، دون تدخل من الوالى على ما علمت . وكان الأميرالاي المهتم حاضرا بالمحكمة ، وجلس مع غيره من الضباط فى المجلس ، ولكنه أوقف عن العمل فى أثناء المحاكمة .

البحرية :

حالة البحرية المصرية مرضية بوجه عام . فإن أبناء العرب من سكان وادى النيل ألفوا منذ صغرهم معيشة تكاد تجمع بين حياة البر والبحر معا ، مما جعلهم بحارة من الطراز الأول . ويكاد ضباط الأسطول يكونون جميعا من الترك ، أما النوتية فمن المصريين الوطنيين ، والعناية بالسفن تثير الإعجاب ، فقد بلغت الغاية فى نظافتها ونظامها . وحالة الأمن تدعو إلى تمام الرضا ، بل إن مظهر الأسطول ، فيما عدا أزياء البحارة ، لا يختلف عن مظهر أى أسطول أوربي حسن التنظيم .

بناء السفن :

كثير من سفن الدرجة الأولى غير متينة البناء ، لأن أخشابها لم تكن موضع اختبار دقيق . أما السفن التى بنيت منذ عهد قريب ، فأحسن منها جميعا . وجميع تلك السفن الحديثة كان يشرف عليها محمد بك وهو ممن تعلموا فى إنجلترا . وإلى جانب القاعدة التى سوف أتقدم بها بينى الآن فى حوض الإسكندرية ثلاث سفن كبيرة وعدة سفن أصغر منها حجما .

القانون البحرى :

القانون البحرى المتبع فى مصر هو القانون الفرنسى ، وقد أدخله فى مصر ضباط البحر الفرنسيون الذين التحقوا بالأسطول المصرى ، وبلغ الكثيرون منهم صرا كز القيادة العليا .

ضباط البحر الفرنسيون :

أدى ضباط البحر الفرنسيون للبحرية المصرية خدمات على أعظم جانب من الأهمية ، ونخص بالذكر منهم « سيريزى » بك Cerisy ، الذى تولى الإشراف على دار الصناعة بالإسكندرية سنوات طويلة ، و « بسون » بك Besson الذى كان يشغل المركز الثانى فى قيادة الأسطول ، أما أول الرجلين فقد غادر مصر ، وأما الآخر فمات بالإسكندرية ، منذ عام على وجه التقريب .

المهزومون من أبناء العرب :

يستخدم البحارة للخدمة البحرية أو البرية على السواء ، إذ أن اعتياد الجهرة العظمى من أبناء العرب المصريين الملاحة في النيل يجعل ذلك أسهل عليهم مما قد يبدو لأول وهلة . وهم جميعا سباحون من الطراز الأول ، ومن اليسير عليهم تعلم جميع المناورات البحرية . وقد وصفهم لى أوربى بقود إحدى سفن الباشا الحربية بقوله : « إن من السهل تعويدهم النظام ، كما أنهم يتحلون بالصبر والطاعة والوداعة والإخلاص ، ويحتملون ضروب الحرمان في هاشاشة وبشاشة ، ولا يكفون عن الرح واللعابة إلا في النادر من الأحوال ، ولكنهم قلما يتطلعون إلى مراكز الرياسة أو يرغبون فيها » .

المستشفى البحرى :

في الإسكندرية مستشفى خاص بالأنطول ، إلا أنه قد يحدث في بعض الأحيان أن يسمح بدخوله لأفراد قليلين من غير موظفى الحكومة بأمر من المحافظ . ومنذ عهد قريب ، خصص قسم من المستشفى لاستقبال الحوامل اللواتى يعتبر قبولهن مساعدة الأطباء الإفرنج لمن من أظهر الدلائل على ازدياد روح التسامح والاستنارة . وقد علمت أن مرض الحنين إلى الوطن كان منتشرا للغاية ، وبخاصة بين السوريين ، إذ كثيرا ما يموتون من أثر رغبتهم الملحة في العودة إلى أوطانهم . وقد أجمع أطباء المستشفى على أن الاستسلام للألم والموت كان شائعا بين المرضى ، وعلى أن معرفة كنه المرض الذى يشكون منه كان من أشق الأمور ، وذلك لخوفهم من أن يفرض عليهم طعام خاص ، ولعزوفهم عن تناول الدواء ، والخضوع لما تتطلبه الحالة من القيود . هذا وبيان الأمراض في ١٨٣٧ — ١٨٣٨ كما يأتى : —

الأمراض :

بيانات عن المرض في المستشفى البحرى بالإسكندرية من آخر رجب ١٢٥٢ هجرية إلى غرة شعبان ١٢٥٣ (١٨٣٧ — ١٨٣٨ م) :

عدد الذين قبلوا بالمستشفى	الوفيات	الحيات	الحيات المتقطعة	الزحار (الدوسنتاريا)	الجروح	الرمم	الزهرى	الجرب	بعد الحثات
٥٨٢٢	٤٢٦	٢٨٦١	٣٥٢	٣٠١	٧٦٠	٦٦٣	٢٨٣	٣١٤	١٨٨

مصنوعات الجيش :

أشرت عند الحديث عن المصنوعات المصرية إلى مؤسسات الباشا التي تعد للجنود الكساء والذخيرة ، وما إلى ذلك مما تنتجه ترسانة القاهرة ، كما تنتج عجلات وعربات للدفاع (ويصنع في الشهر نحو تسع من كل) ، وكذلك صناديق الذخيرة وحدوات الخيل والحراب والسيوف والبلط وركائب السرج والأبازيم والآلات التي يستعملها حملة البلط (البلطجية) والنسافون (اللغمجية) وغيرهم . ويبلغ عدد العمال نحو ثمانمائة عند ما يكون العمل قائماً على قدم وساق .

و ثم قسم آخر لصنع المسامير والأقفال والأمشاط وعربات النقل وحدوات الخيل ومحركاتها والصغافخ وصناديق الأدوية وغيرها ، ويشغل في ذلك سبعمائة عامل . وهناك ورشة قائمة بذاتها لصنع المسامير ، يعمل بها نحو مائتين من الأشخاص يشغلون في ستين مسبكاً للحديد . وهناك قسم لصنع السرج وقرب الماء وأطقم الخيل وصناديق الخرطوش وغيرها ، ويشغل في هذا القسم ألف عامل . ويقوم حوالى أربعين عاملاً بصنع نحو خمسين زوجاً من أحذية الجيش في اليوم الواحد .

ولكل قسم مراقب ووكيل وموظفون ، كما أن هناك مراقبين ومراجعين للحسابات ، ويمنحون جميعاً رتباً عسكرية .

وتدفع أجور العمال عادة بحساب القطعة الواحدة . وقد علمت أن متوسط ما يكسبه العامل في اليوم ثلاثة قروش ، وأن الحد الأدنى قرش واحد ، أما الحد الأعلى فستة قروش . وهناك على تلال المقطم مصنع يضم من مهرة الصنائع مائتين من العسكريين وأربعين من المدنيين ، يعدون لحساب الحكومة جميع صنوف الأسهم النارية والخرائطيش والصواريخ والقذائف وما إليها .

المصانع الحكومية . الترام : :

وسأذكر فيما يتصل بهذا الموضوع قليلاً من التفاصيل الخاصة ببعض المؤسسات الحكومية في مصر ، كما أنني سأشير إلى عدة مشروعات عامة أولاًها الوالى اهتماماً خاصاً . على أن ترسانة الإسكندرية جديرة بأن يوجه إليها التفات خاص ، فعند ما قمت بزيارتها في نوفمبر سنة ١٨٣٧ ، علمت من كاتب الحسابات أن عدد من يشغلون بها ٥٠٠ ر٥ ، وأن عدد الكتبة مائة بينهم ثلاثون من المسيحيين الأقباط . وإدارة العمل تعوزها الحكمة ، فالحق أن

شظرا كبيرا منه يضيع سدى لعدم وجود سلطة عليا تشرف عليه ، ولعدم توزيعه بين مختلف الأيدي العاملة توزيعا يدعو إلى الارتياح . وهنا ، كما في سائر أنحاء مصر ، رغبة شديدة في التخلص من الأوربيين ، وهم الذين تدين هذه الترسانة لمهارتهم ، كما تدين لها سائر المؤسسات بنشأتها ، وما أحرزته من نجاح في أول عهدا . ويرجع الفضل في بلوغ دار صناعة السفن بالإسكندرية حدا يدعو إلى الارتياح إلى « سيريزى » وهو موظف فرنسى سبق لى الحديث عنه . وقد ظهر أثر اعتزاله الخدمة في كل مكان ، إذ أصبحت إدارة العمل أقل من ذى قبل كفاية ومقدرة ، ذلك بأن تفاصيل المسائل لا تنفذ وفق التوجيه العام ، ومن ثم تستهلك مواد كثيرة في غير ضرورة ، كما يضيع كثير من الوقت والجهد على غير طائل . ويعول الباشا العمال وأسراهم ، إذ تخصص للنساء والأطفال جرايات أسوة بالرجال . وبعض أولئك العمال زوجتان أو ثلاث يسكن غالبا في أكواخ قريبة لا تتفق وقواعد الصحة في أكثر الأحيان ، حتى إذا جاء موسم الطاعون زارها ذلك الوباء وهو لا يكاد يميز بين كوخ وآخر . ويجرى العمل الآن في هدم تلك الأكواخ وإنشاء مساكن خير منها تحمل محلها على نفقة الحكومة .

أجور العمال :

إن الأجور التى يتقاضاها العمال من أبناء العرب ضئيلة إلى حد مزر ، وكثيرا ما يتأخر لهم بعضها لدى الحكومة . وقد علمت أن الحكومة تعتمد أن تكون دائما مدينة لعمالها حتى تزيد فيما لها عليهم من سلطان ، وحتى تحمد من رغبتهم في ترك العمل . وسندكر الأجور الإجمية فيما بعد . وفي الورش عدد كبير من الأوربيين والمالطيين بنوع خاص يشتغلون بالنجارة والحداة وما إلى ذلك . ويتقاضى الرجل منهم في اليوم خمسة عشر قرشا ، أى ما يساوى ثلاثة شلنات

قد اكترأ أبناء العرب :

يمكن القول بوجه عام إن أبناء العرب لا يبالون قط بالعمل الذى يكلفون أداءه . فالرجل الذى يهوى بمطرقته قلنا يبالى أين تقع . والنجار قد يستخدم منقارا أو مسحجا دون أن يكلف نفسه أى عناء في ملاحظة ما تعمله الأداة التى معه ، كما أن اهتمامه بالخطوط والزوايا جد ضئيل . وإذا دق مسمارا فإنه لا يكبد نفسه أية مشقة ليستوثق من أن ذلك المسمار أكبر أو أصغر بكثير مما يجب حتى يؤدي الغرض منه . فليس ثمة شيء يراعى فيه أن يؤدي

ما صنع من أجله ، إذ أنه لا توافق هناك بين الوسائل والغايات ، ومن ثم كان كل شيء في غير موضعه . وإنه ليحدث على الدوام أن تشتري سلع أو تصنع مع أن بالمخازن منها كمية كبيرة ، ولكن أحدا لا يعرف أين يجدها . على أن هذه الحالة ليست مقصورة على مصر وحدها ، بل هي شائعة في بلاد الشرق جميعا .

وإنه لواجب على أن أوجه الشكر إلى مستر « ر . ه . جالوى » R. H. Galloway على التفاصيل التي سوف أدلى بها .

دار الصناعة بالإسكندرية : تقرير مستر « جالوى » .

في عام ١٨٢٧ بدى في إقامة الترسانة ، أو دار صناعة الإسكندرية بعبارة أدق ، وكان ذلك على يد مسيو « سيريزى » ، وهو فرنسى يشتغل ببناء السفن جىء به خصيصا لإنشاء أسطول الباشا . وحين شرع مسيو « سيريزى » في إنشاء الدار كان المكان الذى أقيمت عليه أرضا خالية إلا من المسجد وبناء أو اثنين من الأبنية الصغيرة عند المدخل . لذلك كان من حق مسيو « سيريزى » أن يفخر بإنشاء هذه الدار . ومع أنها ماتزال بعيدة عن أن تبلغ حد الكمال ، وعن أن تحتل أية موازنة بينها وبين أية دار من دور الصناعة البريطانية ، إلا أن « سيريزى » جدير بموفور الثناء ، لأنه أنجز ما أنجز في مثل هذا الوقت القصير ، وبمثل الوسائل والمواد التى هيئت له ، لاسيما إذا ذكرنا أن العمال الوطنيين ، حين عهد بهم إليه ، كانوا ، عدا القليلين منهم ، عمالا وزراعا عاديين . ولكن يجب أن يذكر كذلك ، أنه عند إقامة هذه الدار ، قد استعان بعدد من الصناع الفرنسيين والإيطاليين والمالطيين ، في تعليم الوطنيين مختلف الصناعات ، ولولا ذلك لاستحال عليه استحالة مادية أن يخطو خطوة واحدة في سبيل التقدم . ومن ضرور التيسير التى هيئت له كذلك ، حتى يؤدي العمل الذى عهد به إليه ، استمتاعه بسلطان مطلق ، وإمداد الباشا إياه بجميع ما طلب . وإذا كان يرجى لهذه المؤسسة أن تبقى على الدوام ، فلا جدال في أن مسيو « سيريزى » قد ارتكب خطأ فاحشا ، إذ أنه لم ينشئها على نطاق أوسع . ولم يعد إلى جانبها أما كن تلحق بها ، حتى تقلد ما يحتاج إليه أسطول الباشا .

وقد أرسل مستر « ا . جالوى » من أهالى لندن مجموعة كبيرة جدا من الرسوم لأحواض جافة وغير جافة ، وما إلى ذلك من اللوازم التى تتطلبها دار صناعة كاملة . إلا أن مسيو « سيريزى » لم يفتفع بهذه المجموعة ، مدفوعا بعامل الحسد والغيرة أو بعامل آخر . أما الآن وقد تم إنشاء

الأسطول فإن الشعور بالحاجة إلى الأحواض أصبح واضحاً كل الوضوح . وتشمل دار الصناعة حيزاً يبلغ حوالى سستين فدانا ، ولها على ساحل البحر وجه جميل طوله نحو ربع ميل . وفيها مزالق تلائم البوارج والفرقاطات ، كما أن بها أماكن لصنع سفن تقل عن ذلك حجماً ، وجميعها قريب من حافة الماء مما يسهل إزال السفن إلى البحر . وهذه المزالق مبنية ، غير أنها فى رأى صاحب التقرير شديدة الانحدار إلى حد يعرض السفن للتصدع عند إزالتها إلى البحر . وقد بنى مسيو « سيريزى » فى أقصى « الترسانة » حاجزاً يتألف من صناديق خشبية أرسيت فى البحر بعد أن بنى داخلها بالحجر . ويعتد هذا الحاجز فى الميناء نحو أربعائة قدم ، وبذلك يتكون منه حوض تهيأ فيه السفن بعد إزالتها إلى البحر . وليس هناك فى الوقت الحاضر ما هو أقرب منه شبيهاً بالحوض . وأول ما يسترعى النظر من المبنى عند دخول الترسانة مكان الحدادة ومسبك صغير للنحاس . ويحتوى أولها على عشرين كورا يدويا من النوع الصغير الحجم . ولا يمكن استخدامها إلا فى صنع الأدوات الصغيرة . أما الكبيرة فيؤتى بها من القاهرة ورشيد ، كما يؤتى بدروع نحاسية للسفن ، غير أن جميع المراسى والأسلاك والصهاريج والمهمات تستورد من إنجلترا . أما مسبك النحاس ففيه نحو اثنى عشر من الأفران الهوائية الصغيرة ، فى وسعها أن تصنع من ذلك المعدن ما يطلب من مثل هذه الأشياء .

وهناك إلى جانب ذلك ورشة للخراطة ، بها حوالى خمس عشرة أو عشرين مخرطة يدير بعضها ثوران ، أما بعضها الآخر فيدار باليد ، غير أن أية واحدة منها لا تقوى على أن تصنع شيئاً من النوع الثقيل ، وظاية ما تقوى عليه قطعة تزن قنطاراً ، أو عمود قطره بوصتان أو ثلاث بوصات . وفى هذه الورشة كذلك قليل من البرادين والنحاسين ، ولكن ما يستطيعون إنتاجه تافه جداً فى مقداره ونوعه ، وبدأى فى مظهره . وتحتوى دار الصناعة ورشة ممتازة تصنع بها ساريات السفن ، كما تحوى ورشة للنجارة وأخرى لصنع القلوع لا بأس بهما من حيث صلاحيتهما لما يقوم به من عمل . هذا إلى ما هنالك من مخازن ومستودعات لما يستخدم فى الأقسام المتعددة من مختلف الأدوات . كما أن هناك مصنعا للحبال طوله نحو ستمائة قدم ، ولكنه يكاد يكون خلواً من الآلات ، فضلاً عن أن ما ينتجه من الحبال ضئيل فى مقداره ردىء فى نوعه . وتصنع فى الدار ملابس البحارة كذلك ، أما الأحذية والطرايش فتقوم بصنعها معامل قوة والقاهرة .

وأما فيما يتصل بعدد العمال فى مختلف الصناعات فإنه يتضح من الجدول أن بينهم

الآن من الأوربيين عددا جد قليل . وعلى الرغم من أن العمال الوطنيين لا يمكن الموازنة بينهم وبين زملائهم الأوربيين ، إلا أننا إذا راعينا المدى الذى بلغوه من حيث التربية والتعليم ، أدركنا أنهم يأتون بالمجائب ، وبخاصة من يشتغلون منهم ببناء السفن ، فهؤلاء أقرب إلى العمال الأوربيين ممن يعملون فى نواحى الصناعة الأخرى .

وفى عام ١٨٣٥ اعتزل مسيو « سيريزى » منصبه ، بوصفه مهندسا لبناء السفن ومديرا لدار الصناعة ، بسبب المعارضة المستمرة التى كان يلقاها من مرءوسيه بعد أن لقنهم فى الواقع جميع ما يعرفون ، ولو أن ما تعلموه لم يزد على القدر الذى يزين لهم أن فى استطاعتهم مواصلة السير وحدهم . وإذا شئنا أن نستعمل نفس الألفاظ التى فاه بها الرجل لكتاب هذا التقرير ، فإنه اعتزل العمل لأنه ، « خلال العام الأخير من خدمته ، رأى الدار تسير من سيء إلى أسوأ ، فلم يشأ البقاء حتى اليوم الذى يشهد فيه مصرعها » .

وبعد رحيله قام بإدارة القسم الخاص ببناء السفن رئيس مهندسيه المسيو « هنرى » ، وكان فى عمله رجلا ماهرا جدا ، ولكنه لم يكن يصلح لإدارة قسم بأكمله . وقد عاد مسيو « هنرى » هذا إلى فرنسا فى أوائل عام ١٨٣٧ ، وخلفه محمد أفندى ، وهو شاب تركى تعلم هندسة بناء السفن فى إحدى دور الصناعة الحكومية بإنجلترا . غير أنه لما كان عمله مقصورا على إتمام السفن التى شرع فى بنائها من قبل ، فإن الفرصة لم تكن مواتية له حتى يثبت للبasha مواهبه وكفايته . ولكنه حصل على وعد ببناء فرقاطة أعد نماذجها وعرضها على البasha . ثم عهد بإدارة الدار والإشراف عليها إلى المدير العام لطيف بك ، وهو ضابط فى أسطول البasha يحسن إدارة الأعمال على الطريقة التركية . وعلى الرغم من أنه لم تكن لديه أية خبرة ببناء السفن ، إلا أنه استطاع فيما يظهر أن ينظم الدار تنظيما لا بأس به ، فقد أصبحت الدار منذ تولى إدارتها على جانب كبير من النظافة والنظام ، وهو أمر غير معهود فى الأتراك . والحق أن الدار من هذه الناحية أحسن بكثير مما كانت عليه فى عهد « سيريزى » ، ولو أنه يبدو واضحا لكل من يزورها أن المجال ما يزال يتسع لكثير من ضروب التحسين . ومهما يكن من الأمر ، فإنه لما يدعو إلى الدهشة حقا أن يستطاع خلال مدة قصيرة قدرها ست سنوات إنشاء مثل هذه الدار ، وبناء أسطول قوى ، فى بلاد تسوده الفوضى ، وديدن أهله الكسل والتراخي .

وفى مايو ١٨٣٥ قرأى البasha على أن يكون له حوض جاف ، بعدما رآه من شدة الحاجة إليه ، إذ كان كثير من سفنه يصاب بالمطب والتصدع ، إذا تركت فى البحر لإصلاحها .

وقد عرضت على الباشا خطة العمل ونموذج الحوض على يد شاكر أفندى ، وهو رجل تركى تقدمت به السن وقضى فى خدمة الباشا أعواما طويلا ، ولم تكن خبرته بهذا العمل تزيد على أنه شاهد مثيله فى القسطنطينية . وكان النموذج الذى تقدم به هذا التركى الذى اعترف به مهندسا ، عبارة عن عدة صناديق من الخشب ، تملأ أحجارا ويتم إرساؤها فى الميناء ، بحيث تقام منها أربعة حوائط تضم فيما بينها الحوض . وقد شهد عرض هذا المشروع كاتب التقرير وعدد من الأوربيين فى خدمة الباشا ، فأشار الكاتب إلى أن الخطة التى يقترحها شاكر أفندى لا يمكن أن تؤدى إلى إنشاء حوض يبقى بالغرض منه ، وأيد هذا رأى بعض الحاضرين . ولكن الباشا رد على ذلك كله بأنه عمل الشىء الكثير وبأنه على استعداد لأن يعمل ما هو أكثر منه ، ثم أصدر أوامره إلى شاكر أفندى بالشروع فى العمل . وقد بدى بصنع الصناديق فى « الترسانة » ، ولم تكد تم ، حتى بادر بإرسالها فى الجهات المعنية . ولكن الأمر الذى لا يمكن أن يسيفه عقل هو أن الأرض التى رؤى أن تستقر الصناديق عليها لم تكن موضع اختبار فى يوم من الأيام . وكان من أثر ذلك أن انقلب كثير من الصناديق ، وقلما استقر اثنان منها فى وضع رأسى أو أفقى ، بل ظلت تغير مواضعها دون انقطاع . وبعد مضى بضعة أشهر ، وإنفاق ما يزيد على ثلاثين ألف جنيه ، رأى الباشا الأمر على حقيقته ، وأيقن أن شاكر أفندى أعجز من أن ينهض بما كلف أداءه ، فطرده من خدمته ، وأمره باعتكاف فى منزله ، فلم يبرحه منذ ذلك الحين . وقد وكل الأمر بعد ذلك إلى لجنة من الأتراك ، كان من بينها اثنان أو ثلاثة زاروا أوروبا وتعلموا شيئا من الهندسة ، ولكن أيا منهم لم يكن من الكفاية بحيث يستطيع النهوض بهذا العمل . لهذا عرض كاتب التقرير ، بطريقة غير مباشرة ، أن يقوم ببناء الحوض ، لقاء مبلغ من المال لا يدفع إلا بعد إتمام البناء . ولكن الباشا ما يزال يرى ، على الرغم من الدرس الذى ألقى عليه ، أن فى استطاعته إنشاء الحوض بوسائله الخاصة وبنفقات تقل عما يدفعه بطريق التعاقد . ولما كان هذا رأيه فقد أرسل إلى فرنسا يطلب رجلا مارس مثل ذلك العمل حتى يتولى الإشراف عليه ، على أن يستمر تنفيذ المشروع فى الوقت نفسه بعرفة اللجنة التى سبقت الإشارة إليها ، طبقا للخطة السابقة ، وهى خطة يستهجنها العلم ، ويفضح عيوبها التنفيذ ، ولا بد من أن يحكم بفسادها كل من له إلام بمثل هذه المسائل . وهكذا ضاع عامان سدى ، كما ضاعت ألوف الجنيهات ، وسوف تضيق ألوف أخرى كثيرة لإزالة ما تم إنشاؤه .

و حين زار مستر « ا . جالوى » Galloway مصر فى سبتمبر ١٨٣٧ قدم إلى الباشا

بناء على طلبه مجموعة من الرسوم لحوض مناسب يقام على أسس سليمة قوية، ولكن يجب أن نتظر القادم من فرنسا لنرى هل يأخذ بها أم يلجأ إلى خطة أخرى يضعها بنفسه.

الأمر اصره الجافة :

يتضح مما ذكره مستر « جالوى » أن أموالا طائلة أنفقت فى سبيل إنشاء أحواض جافة بالإسكندرية ، ولكن لم يكن من وراء ذلك جدوى حتى الآن . فقد وكل أمر إنشائها إلى رجال ليست لديهم ذرة من الكفاية ، كما أن الأعمال التى أقيمت فى البر أو البحر تدل على أن الذين تعهدوها بلغوا من العجز منتهاء . وقد اتخذت الوسائل منذ عهد قريب لاستقدام من تمس الحاجة إليهم من أرباب الكفايات ، حتى تستأنف أعمال البناء . فجاء إلى مصر حين غادرتها مهندس فرنسى زار أهم الأحواض فى إنجلترا وفرنسا ، وهو المعهود إليه بإنشاء حوض الإسكندرية فى الوقت الحاضر .

عمال الترساة وأمرهم :

فيما يلي بيان عن العمال والأجور في دار الصناعة بالإسكندرية : —

النجارون (من الجنود) ٢٠٠ أجر كل منهم ٥ قروش في اليوم بما في ذلك الغذاء والكساء

[illegible]

» من الأوربيين ٢٠ » » » » قرشا ١٥ » » » » »

« البورغوجية » لثقب

الأخشاب (من العسكريين) ٣٠٠ د د د د د قروش ٥ د

الخلاصة

D D B D D D D O D D ٤٥٠

صانعو الحبال ۲۰۰

الحدادون

٢٥٠ د د د د د د د د د د

البرادون ٦٥ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

الخراطون وصانعو النظارات

وصانعو الأدوات البحرية

والسمكية وصانعو المراجيل ١٠٠ • • • • •

النحاسون ١٠٠

D D D O D D D ۱۰۰

صَاتِعُوا الْبَكْرَاتِ لِرَفْعِ الْأَثْقَالِ ١٠٠ • • • • •

عمال مهيات السفن الحربية	١٠٠	أجر كل منهم ٥	قروش في اليوم
الخياطون	١٠٠	» » » ٥	» » »
صانعو الأحذية	١٠٠	» » » ٥	» » »
النقاشون والسباكون	١٠٠	» » » ٥	» » »
صانعو البراميل	١٠٠	» » » ٥	» » »
النشارون	١٥٠	» » » ٥	» » »
حراس وسقاءون لآلات			
إطفاء الحريق	١٠٠	» » » ٣	» » »
المحاون	٢٨٠	» » » ٣	» » »
سجناء الليانث (ليمانجية)			
يستخدمون في مختلف الأعمال	٢٠٠	» » » ٤	» » »
طهارة للعمال	٥٠	» » » ٥	» » »
الكتبة الأقباط	٥٠٠	» » » ٦٠٠	قرش في الشهر
المتعهدون ومن إليهم	١٠٠	» » » ٥٠	قرشاً » »
عمال الكراكات بما فيهم الموظفون	٢٠٠	» » » ٤	قروش في اليوم
عمال الخدمة على ظهر المراكب	٥٠	» » » ٤	» » »
الموظفون المحاون إلى المماش			
وغير اللاتفين للخدمة	٢٠	» » » ٤٠٠	قرش في الشهر
طبيب	١	أجره	١٠٠٠ » » »
جراحون (من أبناء العرب)	٤	أجر كل منهم ٥٠٠	» » »
معلمون أوربيون	٤	» » » ٥٠٠٠	فرنك في العام
» (من الدرجة الثانية)	٤	» » » ٣٠٠٠	» » »
بيك	١	أجره	٩٠٠٠ قرش في الشهر
قائم مقام	١	»	» » » ٣٥٠٠
مباشي	٢	أجر كل منهما	» » » ٢٥٠٠
صاغ قول أغامى	٣	أجر كل منهم	» » » ١٥٠٠

صاغ قول أغاسى ٨ أجر كل منهم ١٢٥٠ قرش في الشهر عدا الجراية
بوزباشى ٢ » » » ٦٠٠ » » » » »

القناطر المصرية :

من أعظم المشروعات العامة التي كانت موضع التفكير في مصر خلال جميع العهود تلك القناطر التي أريد من ورائها تنظيم مياه النيل بإقامة سد ضخيم ذي عيون قرب ملتقى فرعى النيل : وقد صدر الاقتراح الأصلي عن علماء الحملة الفرنسية ، وقيل إنه نال تأييد نابليون . ويقدر مسيو « لينان » ، وهو المشرف على إدارة القناطر ، أنها سوف تروى ٣٨٠٠٠٠٠ روى فدان ، حتى في أسوأ سنوات الفيضان ، دون استعانة بالآلات ، أما إذا استعين بها فسوف يمكن إيصال المياه إلى مساحة أخرى واسعة جداً تمتد أمام القناطر إلى مسافة تبلغ ثمانية فراسخ . ويرى « لينان » أن القناطر سيكون من شأنها تحسين الملاحة في الترع والنهوض بفرعى دمياط ورشيد ، فضلاً عن أنها سوف تزود ترعة المحمودية بما يكفيها من الماء ، وبذلك تساعد أكبر السفن على الوصول من تلك التربة إلى النيل . كما يرى أن القناطر سوف تجعل من المستطاع إحلال الترع النيلية ، وعرضها ثلاثة أمتار أو أربعة ، محل الترع الصيفية التي يبلغ لتساعها ثمانية أمتار ، إذ أنها بحالتها الحاضرة تحتاج إلى التطهير في كل عام . ويؤكد « لينان » أن القناطر سوف تساعد الحكومة لقاء نفقات قليلة على جعل ترعة السويس سالحة للملاحة . ولا جدال في أن ذلك من أهم الأعمال التي يمكن اقتراحها للنهوض بمصر وخدمة المصالح التجارية في العالم ، فسوف تعد هذه القناطر خليج القاهرة طول أيام السنة بمقادير كافية من المياه تضاهي ما يزوده بها أعلى الفيضانات . ويعترض « لينان » على نظام الري الحالي بأن حفر الترع لا يرفع مستوى الماء ، في حين أنها تزداد امتلاء بالطين عاماً بعد عام . كما يرى أنه من غير المستطاع تقدير ما ينتظر أن تكون عليه المحصولات الزراعية في البلاد ، نظراً لعدم استقرار أحوال الفيضانات . ويقدر « لينان » المدة اللازمة لإنجاز المشروع بخمس سنوات ، كما يقدر نفقاته بمبلغ ١٦٤٨٧٥٨ ر ٧ دولاراً أى ٣٢٢ ر ٣١٠ كيساً أى ١٥٥٠ ر ١٥٠٠ من الجنيهات الاسترلينية .

واعتماداً على هذه البيانات صدرت الأوامر بالبدء في هذا المشروع الضخم ، وهو مشروع إذا أمكن تنفيذه كان جديراً ببلاد الأهرام ، ولكن يظهر أنه بدى فيه قبل أن يلتقى ما كان خليقاً أن يلقاه من بحث وتفكير ، ولهذا أهمل المشروع أو أجل بمد أن أنفقت في سبيله أموال طائلة ، إذ جمعت له مقادير عظيمة من المواد ، فهناك مليونان من الأحجار

وغيرها تشغل ما لا يقل عن أثنى فدان من الأطنان الجيدة استبعدت من الأراضي المزروعة .
ورغبة في تزويد المشروع بالأحجار أنشئ خط حديدى يربط نهر النيل بحاجر المقطم
خلف القاهرة (ومنها اقتطعت أحجار الأهرام) . هذا إلى ما هي من وسائل جلب مقادير
وافية من أخشاب الغابات القريبة من الإسكندرونه . وقد حشد من العمال جمع غفير يبلغ
اثنى عشر ألف رجل على ما أعتقد ، ولكن العمل بأجمعه معطل فى الوقت الحاضر . والرغبة
شديدة فى تعرف آراء صفوة المهندسين الأوربيين فيما ينتظر أن يتمخض عنه هذا المشروع
الضخم من نتائج ، من حيث مزاياه وأخطاره ونفقاته وإيراداته . ومن البعث أن يسارع
الإنسان إلى إبداء رأى فطير فى ذلك المشروع ، لاسيما وأن هناك تضاربا شديدا بين
آراء الذين درسوه .

وعندما استقر الرأى فى بداية الأمر على إنشاء القناطر سار العمل بأسرع ما استطاع من
الهمة والنشاط ، وأنفق ٣٤٠٠٠ كىس (وهو مبلغ يساوى أكثر من ١٧٠٠٠٠ من
الجنينيات الاسترلينية) ، ولكن لم يكن ثم ما يكفل إنفاذ العمل على وجهه الصحيح .
وهناك من الأسباب ما يجعلنى أعتقد أن إنفاق المبالغ الأولى فى غير حساب أثار بعض
السخط فى نفس الباشا ، وحال دون المضى فى العمل . فبدلا من أن تهيأ مواد البناء شيئا
فشيئا تبعاً لما يستدعيه السير فى عملية الإنشاء ، أحضرت جميع المواد دفعة واحدة ، فكظت
الأراضي المجاورة ، وأوقعت العمال فى حيرة كلما هموا بالعمل . لهذا استغنى عن ١/٣ منهم ،
وسارت الإجراءات فى بطل وفتور ، يعوزها ما تجلى فى بداية الأمر من وحدة فى الغرض
وقدرة على التنفيذ .

الآلات المائية :

بلغ من ازدياد قوة الآلات البخارية فى رفع الماء ، ومن شدة الاقتصاد فى الوقود فى
السنوات الأخيرة (وبخاصة فى مقاطعة « كورنوال » Cornwall) ، أن صار المدول عن
مشروع القناطر وإنشاء آلات مائية أقل منه نفقة أمرا متوقعا الحدوث . وتجربى البحوث
الآن فى هذا الشأن ، والرأى الغالب أن القناطر ليست أكثر وسائل الرى ضمانا
ولأقلها نفقة .

الخط الحديدى بين القاهرة والسويس :

كان الخط الحديدى الذى يصل القاهرة بالسويس موضع بحث طويل ، حتى لقد بدا
فى كثير من الأحيان أن المشروع على وشك التنفيذ ، ولكن اعتبارات تتصل بضخامة

العمل وعدم الاطمئنان إلى نتائجها المالية تدخلت للحيولة دون المضي في المشروع ، على الرغم من أن حكومة الباشا كانت قد تماقتت فعلا بشأن القضبان التي سوف تستخدم في إنشاء الطريق ، بل لقد وردت إلى مصر كمية منها تكفي لمدة بضعة أميال . غير أن بعض هذه القضبان استخدم في إنشاء الخط الحديدي القصير الذي سبقت الإشارة إليه بين محاجر جبل المقطم والنيل ، حتى تنقل به الأحجار لإنشاء القناطر (إذا ما استؤنف العمل) ، أو لغير ذلك من أعمال البناء . أما البعض الآخر فقد استخدم في بناء خط حديدي قصير في ضواحي الإسكندرية . وسوف أعود إلى موضوع وصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر عند الإشارة إلى موضوع المواصلات بين أورثا والهند بطريق السفن التجارية .

الرغبة في إنشاء طريق من الإسكندرية إلى القاهرة :

إنه لمن المرغوب فيه أشد الرغبة أن يكون بين القاهرة والإسكندرية اتصال عن طريق أقصر وأكثرتحديداً من طريق ترعة المحمودية والنيل . فليس الأمر مقصوداً في الوقت الحاضر على ضرورة استبدال سفينة بأخرى عند « المطف » حيث تتصل الترعة بالنهر ، إذ أن هناك بعض الشك في أن يستطيع الإنسان العثور على سفينة عقب وصوله ، ومن ثم يستحيل عليه أن يعرف متى يبلغ القاهرة . وقد لا تزيد المسافة بينها وبين الإسكندرية ، إذا قيست في خط مستقيم ، على مائة ميل . وتهب الرياح عادة من الشمال ولكن مياه النهر تأتي من الجنوب . وقد بلغ من تقلب أحوال الرياح ، أن يستغرق قطع القناة في بعض الأحيان اثني عشر يوماً قد تمتد إلى أربعة عشر . هذا فضلاً عما هنالك من خطر شديد ، فالحوادث كثيرة الوقوع إذ تشور عواصف فجائية لا يتوقعها أحد ، ولا يستطيع توقها في جميع الأحوال . فقد انقلبت السفينة بالوالى نفسه مرتين في النيل ، وكان عليه أن يسبح ملتصقاً بالنجاة بحياته ، ولا يكاد يمر يوم دون وقوع حوادث مفاجئة . ولن تكون هناك أية مشقة في إنشاء طريق ممدد فوق الأراضي المصرية بما هي عليه من استواء السطح . وإني لعملى ثقة من أن هذا الموضوع قيد البحث .

لجنة الآثار العامة :

من أهم الرغبات التي أتيح لي أن ألفت إليها نظر الحكومة المصرية إنشاء هيئة تتمتع بالقديم من الآثار العامة في مصر . ذلك بأنه مما يدعو إلى الحزن والأسى ، أن تعتمد السلطات الوطنية والزائرون الأوربيون إلى تدمير تلك التذكارات الرائعة ، التي تستثير أكبر دواعي الاهتمام . وإنه لما يؤسف له كذلك ، أن تتناول يد الهدم والتخريب مثل هذا المدد الوفير من الآثار القديمة ، بعد أن ظلت ردحا طويلا من الزمن معروضة لكل من يريد استكناه

سرها واستطلاع خبرها . وقد أوضحت للباشا ، حين لفت نظره إلى هذا الموضوع ، أن تلك الآثار من أنفس مقتنيات بلاده ، فشرفتني بأن طلب إلى أن أضع مشروعا للمحافظة عليها بحالتها الراهنة وللقيام بأية بحوث أخرى . وكان من أثر ذلك أن وضعت تقريرا موجزا عن الموضوع رفعتة إلى الباشا واختتمته على النحو التالي :

« يبدو لي أن خير وسيلة للمحافظة على ما بقي من آثار والكشف عن أخرى جديدة أن تؤلف هيئة من أفراد لهم من مركزهم الاجتماعي ومن غيرتهم واستنارتهم ما يكفل أداءهم هذه المهمة النبيلة التي وكلت إليهم أداء حسنا . وإن لجنة تتألف من محافظ القاهرة وناظر المعارف وكبير المهندسين والقناصل العامين للدول الأربع المظلمى ومن رئيس الجمعية المصرية و « سكرتيرها » ومدير الأشغال العمومية وناظر مدرسة الفنون والصناعات ، إن لجنة تتألف من هؤلاء يمكن أن تكون خير نواة ، ومن الممكن أن يزداد عدد أعضائها بالقدر الذي تتطلبه الظروف . وحين ينامط بهذه اللجنة المحافظة على الآثار العامة والبحث عن آثار جديدة يجب عليها أن تعد العدة لإنشاء متحف يجمع فيه نقائس هذه الأشياء . وعلى اللجنة أن تعين لها سكرتيرا يشتغل في الوقت نفسه مديرا للمتحف براتب سنوى قدره (كذا) . وقد يخصص الباشا مبلغ (كذا) في كل عام للمحافظة على الآثار ونظافتها والقيام بما تشير به اللجنة من بحوث جديدة . ومن واجب اللجنة أن تعين مندوبا فطنا يطلعها على حالة الآثار ووسائل صيانتها ، كما ينامط به إدارة ما يطلب من الأعمال الجديدة بتفويض من اللجنة . ويجب أن تمنع أعمال الحفر والتنقيب إلا بإذن من اللجنة ، وألا يصرح بتصدير العاديات إلا بعد استئذان الباشا . وواجب أن يكون من حق اللجنة تعيين مندوبين خاصين في حالات معينة إما للوقوف على معلومات تنصل بالآثار والعمل على صيانتها وإما لإدارة ما قد يصرح به من أعمال البحث والتنقيب . وإنه لمن الواجب كذلك ألا يحطم أثر من الآثار القديمة أو يهدم أو ينقل من مكانه قبل الحصول على موافقة اللجنة . وعلى اللجنة أن تقرر جميع ما يتخذ من وسائل لمساعدة السائحين ، بالقدر الذي يتفق وصيانة الآثار وضرورة العناية بها » .

المحاسبة العامة :

أشرت إلى حالة الحسابات العامة في مصر ، وهي حالة تسمح بوقوع الكثير من المخالفات . فعلى الرغم من أن يد الإصلاح قد تناولتها من بعض مناحيها في السنوات الأخيرة ، وعلى الرغم من أن طريقة « الدويبا » أصبح معمولاً بها في إمساك الدفاتر التي يرجع إليها ، فإن الصلة بين « جرانيل » ناظر المالية و « وسية » ما تزال مقطوعة بموزها التنظيم ، إلى حد غدت معه صحة الحسابات والحيطه من اختلاس الأموال الأميرية أمرا ليس له من الضمان ما يكفله ،

وليس عليه من الإشراف ما يكفيه . ولا تودع الإيرادات خزانة عامة ، وإنما تخصص لمختلف الأغراض مع بقائها بعيدة عن رقابة أية سلطة مركزية . وقد تنقل إيرادات إقليم معين إلى باب خاص من أبواب المصروفات كما هو الشأن في إيرادات مديرية الشرقية إذ خصصت لسد نفقات التعليم . وقد أدى ذلك إلى إيجاد عدة خزائن منفصلة مستقلة ، كل منها عرضة للخراب والفساد .

وقد سنحت لي فرصة رفعت فيها إلى الباشا نتائج مشاهدته من مظالم ترتكب ومخالفات يسدل عليها الستار وضروب من الابتزاز لا تنقطع ، لأن النظام المتبع في إمساك الدفاتر نظام سيء . على أنني لم أتردد في أن أوضح له بشدة ما يعانيه الناس لأن الرقابة التي يقترن بها كل نظام حسابي دقيق لا أثر لها ، (وكان جنابه العالي يصغى إلى وهو أوسع ما يكون صدراً وأكثر ما يكون اهتماماً) . ولقد رغب إلى في أن أعاونه على إصلاح حسابات مصر العامة . واتفق برياسة حفيده عباس باشا ديوان شهود أغلب النظار ، وأحضرت إلى جميع دفاتر الحكومة لأقوم بمراجعتها . وهذه الدفاتر بأجمعها مملوءة بها إلى موظفين مسيحيين من القبط ، يرأسهم «باسيليوس» بك المدير العام للحسابات ، وهو مسيحي قبطي . وقد أدخلت بعض ضروب التحسين . ويخيل إلى بصقة عامة أن الحسابات لم تبلغ من الضبط والإحكام في أية دولة شرقية ما بلغت في القاهرة . ومع هذا فقد انتهجت بتلك الفرصة التي أتاحتها لي الباشا ، حتى أكتب تقريراً تنفع به الحكومة في شأن التغييرات التي بدت أن الحالة في أشد الحاجة إليها . وقد قال الباشا وأمارات السرور بادية عليه ، إن إجراء هذه التغييرات سيكون موضع اهتمامه على الفور .

وكان أهم ما توخيته من الأغراض أن توضع في بداية كل عام ميزانية للإيرادات والمصروفات يتضح منها مقدار ما صرح بجمعه من الإيراد وما يجب على الحكومة إعداده من النفقات ، وأن يقصر الدفع على الخزانة الكبرى منعا لحدوث اختلاسات وأضرار تنشأ دائماً عن وجود سلطة تتدرب بحجة من الحجج للحيلولة دون وصول الإيرادات إلى الخزانة ، وأن يتم الفصل بين أعمال الصرف والتحصيل فيما يتصل بأموال الحكومة ، وأن يكون لناظر المالية سلطة الإنفاق على جميع المصالح الحكومية ، وألا يكون ثم اتصال بين المفتشين ومن يتولون الصرف ، وأن يصبح أولئك الصيارفة مسئولين أمام ناظر المالية رأساً ، وأن يحرم على أية مصلحة تحصيل الأموال إلا عن طريق نظارة المالية ، وأن تتخذ العدة للإسراع في الدفع وتنظيم الموازنة وإجراء المراجعة النهائية للحسابات في جميع فروع الإدارة . على أنني لم أشأ أن أذكر تفاصيل معقدة تقف الحكومة إزاءها موقف الحيرة والارتباك ، بل آثرت أن أعرض بعضاً من المبادئ الأولية في المحاسبة العامة ،

وهي مبادئ متى أخذ بها نمت وازدهرت بطبيعتها وبحكم الضرورة وأدت إلى القصد في الإنفاق، والاطمئنان على الدخل، وزيادة الإيراد، وتناقص أعمال الابتزاز.

الواردات والصادرات :

لم أستطع الحصول على بيانات إحصائية صحيحة عن واردات مصر وصادراتها في السنوات الأخيرة، إلا أنه في عام ١٨٢٣ بلغت قيمة الواردات من أوروبا ٢٨٨٨٨٥٥٢ دولاراً أسبانياً، منها ١٣١٢٢٢ قيمة ما استورد من إنجلترا، و ١٥٧٠٣٠ من الأديرياتيك، و ٥٠٤٦٩٠ من تركيا أوروبا، أما أكبر مقدار فهو ما استورد من ليثورنة وقيمتها ٧٦٩٨٠١. وأما الصادرات إلى أوروبا في نفس العام فبلغت قيمتها ٥١٨٨٧٠ من الدولارات الأسبانية، منها مبلغ ١٨٦٤٣٩ قيمة ما صدر إلى إنجلترا، و ٥٩٣٢٨٦ إلى حرسيليا، و ٧٣٦٧٢١ إلى سوريا، و ٩٤٩٥٢٠ إلى ليثورنة، أما أكبر مبلغ فهو ١٢٥٢٦٧٦ وهو قيمة ما صدر إلى القسطنطينية. وقد بلغ مجموع الصادرات إلى العالم بأجمعه ٧٢٧٦٠٠٠ دولار، ومجموع الواردات ٣٢٨٢٤٥٠ دولاراً.

الواردات والصادرات في عام ١٨٢٤ :

الواردات	الصادرات	١٨٢٤ ميلادية
٥٦٩٠٠٠	١٩٤٥٠٠٠	إنجلترا
٧٤٧٠٠٠	١٠٠٦٠٠٠	البحر
٢٩٢٠٠٠	١٣٠٠٠٠	وجبات الغرب
—	—	البحر
٤٧٥٠٠	٢٨٣٥٠٠	سردينيا
٢٥٠٠	٤٧٠٠٠	أسبانيا والبرتغال
١٥٨٣٠٠٠	٢٢٣٩٠٠٠	فرنسا
١٣٠٠	٤٥٧٠٠	هولندا
٣٤٦٠٠٠	١٠٤٦٠٠٠	القسطنطينية
٤١٤٠٠٠	١٩١١٠٠٠	اليونان والجزر الأيونية
٥٢٢٠٠٠	٧٦٢٠٠٠	سوريا
—	—	قبرص
٦٩٣٠٠٠	١١٧٨٠٠٠	تسكانيا
٣٦٠٠٠	٣٨٠٠٠	روسيا
—	—	السويد
٥٠٤٣٠٠٠	١٠٦٣٦٥٢٩	المجموع

وفي عام ١٨٢٦ :

الواردات	الصادرات	
٦١٤ر٠٠٠	٦٢٣ر٧٠٠	إنجلترا
٤٥٦ر٠٠٠	٩٥٧ر٠٠٠	النمسا
٥١ر٠٠٠	١٣٧ر٠٠٠	وجارات الغرب
—	—	العثماني
١٥٨ر٠٠٠	٢٧٥ر٠٠٠	سردينيا
١٤ر٠٠٠	٩٧ر٤٦٧	ألبانيا والبرتغال
٢٩٣ر٠٠٠	٥٩٣ر٠٠٠	فرنسا
—	١١ر٣٠٠	هولندا
٢١٢ر٠٠٠	١ر٢٥٢ر٠٠٠	القطانية
٥٦٧ر٠٠٠	١ر٧٠٢ر٠٠٠	اليان والجزر الأيونية
١١٧ر٠٠٠	٦٦٢ر٠٠٠	سوريا
—	—	نابلي
٧٥٩ر٠٠٠	٩٤٩ر٠٠٠	تسكانيا
٧ر٨٠٠	١٤ر٠٠٠	روسيا
—	—	السويد
٣ر٢٨٢ر٤٥١	٧ر٢٧٦ر٠٠٢	المجموع

تجارة دمياط في عام ١٨٢٣ :

كانت تجارة دمياط في عام ١٨٢٣ كالآتي : —

الواردات	الصادرات	السفن
٢٧٥ر٠٠٠	١٠١ر٠٠٠	النمسا ٣٧
١٦٠ر٠٠٠	١٢٩ر٠٠٠	فرنسا ٢٢
٨٩ر٠٠٠	٤٥ر٠٠٠	جنوة ٨
١٢١ر٠٠٠	٥٩ر٠٠٠	روسيا ١١
١٦ر٠٠٠	١٥ر٩٠٠	نابلي ٣
١٠٤ر٠٠٠	٣٠ر٠٠٠	إنجليزية وأيونية ٧٥
—	—	تسكانية —
٧٦٥ر٠٠٠	٣٧٩ر٩٠٠	١٠٦

لقبر مستر ثربورن Thurburn عن تجارة مصر :

رغبة في إعطاء فكرة عامة عن حالة التجارة المصرية في الوقت الحاضر ، أورد ما أجاب به مستر « روبرت ثربورن » قنصل صاحبة الجلالة في الإسكندرية ، وأحد الشركاء في بيت « برجز » Briggs المشهور وشركائه على الأسئلة التي وجهتها إليه : —
الإسكندرية في ١٢ يناير ١٨٣٨

سيدى العزيز .

« تأخرت بضعة أسابيع في الرد على الأسئلة التي حواها كتابكم الذي أرسلتموه إلى في الغابر من نوفمبر ، عساي أستطيع أن أنقل إليكم معلومات أدق عن النقط التي أشير فيه إليها ، إلا أن افتقار هذه البلاد إلى سجلات عامة وغيرها من الوسائل التي يعتمد عليها في كتابة تقارير مدعمة بالأحصاءات الصحيحة ، يضطرني إلى الإدلاء بردي على علاته ، راجياً ألا تعلق عليه أية أهمية باعتباره وثيقة رسمية ، إلا إذا وجدت أن المعلومات التي يحويها تؤيدها بيانات من مصادر أخرى .

« منذ عرفت هذه البلاد ، تعرضت تجارة مصر لعدة تقلبات شديدة للغاية ، يرجع بعضها إلى أسباب سياسية وبعضها الآخر إلى الأنظمة الداخلية التي أقامتها الحكومة المحلية ، ولكن لا يمكن أن يقال إن هذه التقلبات كان لها أى أثر ملحوظ في عدد السكان .

« في أثناء الحرب التي أعقبت الثورة الفرنسية كان يستورد لبلاد الليقانت عن طريق مصر قليل من السلع التي تنتجها الهند ، كما كانت تجلب بالطريق نفسه ، من البلاد الواقعة على البحر الأحمر ، مقادير عظيمة من الصمغ والعقاقير ، فضلاً عن مقادير أخرى من بن مخا . وكانت جميع تلك المقادير تنقل إلى أزمير وموانئ البحر المتوسط ، حيث يتم إعدادها لأسواق الشمال ، ثم غدا هذا الإعداد يتم في مصر بعد ذلك . وإذا استثنينا الصمغ العربي الوارد إلى مصر من سنار لحساب الحكومة ، فقد فترت حركة إصدار الحاصلات التي يغلها داخل إفريقية فتوراً شديداً منذ بضع سنوات . ويرجع ذلك في الغالب إلى الضرائب الباهظة التي تفرض عليها عند إرسالها إلى ممبليكات انباشا ، وقد يرجع إلى ضالة الثمن الذي يدفع في أمثالها من السلع التي تحتكرها الحكومة ، وإلى إعداد وسائل أسير لنقلها عن طريق رأس الرجاء الصالح .

« وقد أدت هذه الأسباب عيناها إلى ضياع تجارة البن اليمني من يد مصر نهائياً ، كما ضاعت تجارة البقاير والماج والتبر وغيرها مما يغل داخل إفريقية . وقد كانت هذه السلع من أهم موارد التجارة المصرية ، ولم تكن تقل أهمية عما تجلبه القوافل من ثمن البضائع ،

وعما تأخذه في مقابلها من منتجات أوروبا ومصنوعاتها . وإزاء ما صادفه التبادل التجاري مع داخل إفريقيا في مصر من عقبات ، اضطرت التجارة إلى أن تسلك مسالك أخرى . ويجد تجار إفريقيا الآن من مصلحتهم أن ينقلوا متاجرهم إلى وجقات الغرب ، بل إلى الثغور الدائية في زنجبار وغيرها من ممتلكات إمام مسقط ، على ساحل إفريقيا الجنوبية الشرقي ، فقد لقيت منه التجارة في هذه الجهات تشجيعاً عظيماً في الزمن الأخير .

« وقد أفضت تلك التقلبات ، بما أحدثته من نقص في تجارة المرور ، إلى خفض واضح الأثر بعيد المدى فيما يرد من أوروبا عامة . ولو أزيلت القيود الحالية ، لكان لذلك أحسن الأثر في إصلاح تجارة مصر الداخلية ، وتحسن علاقاتها الخارجية . وقد صرح باستيراد البن الأجنبي خلال الشهور الاثني عشرة الماضية بمقتضى فرمان من السلطان ، بعد أن كانت استيراد هذا الصنف ممنوعاً إلى ذلك الحين ، رغبة في زيادة الإقبال على استهلاك البن اليمني . وهكذا تهيأت فرصة قد تؤدي إلى زيادة الوارد من بن جزائر الهند الغربية ، إذا بقيت الرسوم العالية المفروضة على البن اليمني في البحر الأحمر على ما هي عليه .

« وقد أدخل الباشا زراعة عدة أصناف لم يسبق إنتاجها في مصر ، كالقطن طويل التيلة والنيلة والأفيون والحرير والقوة وغيرها . وكان لهذه الأصناف (ولأولها بنوع خاص) أثرها في زيادة تجارة الصادر ، دون أن تؤدي إلى زيادة مماثلة فيما يرد من أوروبا .

« على أن الأرباح الناشئة عن بيع هذه المحصولات الجديدة لحساب الحكومة لا تعود على الزارع ، إذ أنه يأخذ لقاء محصولاته ما يراه موظفو الدولة ثمناً ملائماً لها ، ولكنه ممن غير مجز في أغلب الحالات ، لما هنالك من نقائص وعيوب في طريقة الدفع المعمول بها . لهذا لم يبد على جمهور الزراعين أنهم أفادوا شيئاً من مزايا هذا التوسع الزراعي ، فلم يشتد إقبالهم على اقتناء السلع الأجنبية التي تكفل لهم الراحة والنعم ، إذ أن شطراً عظيماً من صادرات مصر كانت ترسل إليها في مقابلة من أوروبا حتى ذلك الحين ذخائر حربية وأخشاب وغير ذلك مما تحتاج إليه الحكومة . ولم يكن ما يحتاج إليه الحكومة سوى مواد مستهلكة ، لاعتلاقة لها بالعوامل التي تؤثر فيما يستهلك داخل البلاد .

« على أن الانخفاض الشديد في أسعار المصنوعات الأوربية ، والقطنية منها خاصة ، ذلك الانخفاض الذي حدث خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة منذ عقد الصلح العام ، كان أشد أثراً في زيادة استهلاك هذه المصنوعات بين الأهالي على اختلاف طبقاتهم ، من أي عامل من عوامل تحسين التجارة في داخل البلاد . وهناك من الأسباب ما يدعو إلى الاعتقاد بأن

هذه الزيادة قد تطرد ، إذا أمكن تخفيف القيود المفروضة على الطريقة التي يسهم بها الزراع فيما يسود به إصدار محصولات البلاد من أرباح . غير أنه لما كانت تجارة الصادر من أهم موارد الحكومة المالية ، فإن أى تغيير من هذا القبيل لا يمكن أن يحدث ، مهما يكن مرغوبا فيه ، إلا بإجراء يوفق بين مصالح الباشا ومصالح التجارة ورعاية البلاد .

« وإنه لن واجبي أن أعترف ، بناء على ما علمه بنفسى من أخلاق أبناء العرب كما هي في الوقت الحاضر ، بأن هناك بعض الحق فيها يقال ، من أن الفلاح المصرى ، لو أطلقت له حرية التصرف طبقا لمشيئته ، لقصر اهتمامه على مطالبه الوقتية ، ولظل دهرًا طويلًا غير معني إلا بزراعة الحاصلات التي لا يكلفه إنتاجها غير أقل جهد ونفقة . فقليل جدا من تتوافر لديهم الأموال الكافية للقيام بمشروعات زراعية ، مهما يكن الربح الذي تدره تلك المشروعات إذا كان من شأنها إنفاق أموال طائلة والتأخر في اجتناء الأرباح . هذا إلى أنه ليس في وسع الأوروبيين أن يشتغلوا بمثل هذه الأعمال ، دون أن تكون هناك اتفاقات تحميهم ، وليست هذه الاتفاقات واردة فيما بينهم وبين الباب العالي من مفاوضات في الوقت الحاضر .

« فإذا أمكن تدير وسائل تكفل صيانة رهوس الأموال الأجنبية ، سواء ما استغل منها في الزراعة ، أو ما أقرض للزراع انتظارا للمحصول ، (كما هو الشأن في صقلية وغيرها من البلاد) ، فليس من شك في أن الباشا سوف نجد من مصلحته في النهاية أن يتخلى عن نظام الاحتكار ، وأن يستبدل به ضريبة مئوية ثابتة تفنى عن جميع الضرائب الأخرى . ومن الممكن أن تفرض تلك الضريبة في موانئ الشحن ، دين التجاء إلى تلك الوسائل الإدارية المعقدة ، التي تسكب كثيرا من النفقات ، ولا يستغنى عنها في تأييد النظام القائم .

« ولما كان القطن أهم ما يصدر إلى أوروبا ، منذ بضع سنوات ، فإن البيان المرافق يمكن أن يتخذ مقياسا لما طرأ على التبادل التجارى بين مصر ومختلف الدول الأوروبية من زيادة أو نقص .

« وقد ظلت مصر خلال السنوات التي أعقبت صلح ١٨١٥ تزود تريستا وإيفورة وجنوة ومالطة وثغور أسبانيا والبحر المتوسط بمقادير وافرة من القمح والشعير والبقول . غير أن التجارة مع أسبانيا وقفت نهائيا في السنوات الأربع عشرة أو الخمس عشرة السابقة بسبب الضرائب القادحة التي فرضتها تلك البلاد على الحبوب الواردة من الخارج ، وما كان لذلك من أثر في تشجيع الزراعة هناك . هذا إلى أن تشجيع باشا مصر زراعة القطن ،

مؤثرا إياه على غيره من الحاصلات الزراعية ، أدى إلى نقص تدريجي فيما يصدر من القمح إلى جميع البلاد التي كانت تستورده من مصر فيما مضى . وقد كان لهذا العامل نفسه أثره في زراعة الكتان ، فعلى الرغم من أن مصر كانت تصدر من بذوره في السنوات الماضية بين خمسين وستين ألف كوارتر فقد أخذ هذا المقدار في الهبوط شيئا فشيئا ، حتى أنه لم يصدر منه وسق سفينة واحدة ، خلال ست سنوات أوسيع ، إلى أن حل العام الماضي فبلغ ما شحن فيه وما لم يشحن نحو عشرة آلاف كوارتر .

« ومع هذا فقد قل إصدار بذور الكتان لزوال بعض القيود التي كانت مفروضة على عصرها في البلاد لاستخراج الزيت ، ذلك بأن الزراع يرون أن عصر البذور أعود عليهم بالفائدة من بيعها للحكومة .

« وقد ظل الأرز والقرطم سنوات طويلة وهما يصدران من مصر ، ويكاد إصدار الصنف الأول يكون مقصورا على تركيا ، إذ يفضله أرز إيطاليا وأمريكا في الأسواق الأوربية لتفوقه في النظافة . أما التبغ الذي تزرعه مصر فمن صنف رديء جدا ، ولا يدخنه غير الطبقات العاملة من أهل البلاد . وللمصيد قدرة عظيمة على إنتاج السكر ، غير أن الحاجة إلى ما تتطلبه إدارة الزارع من رؤوس الأموال ، وقلة التشجيع من جانب الحكومة ، كان من شأنهما قصر إنتاجه في الوقت الحاضر على مقدار صغير يستهلك في داخل البلاد . أما الحرير والروم فلا يمكن اعتبارهما حتى الآن من صادرات مصر ، ذلك بأن الحرير القليل الناتج تقوم بصنعه مماثل البلاد ، أما تنطير الروم فما يزال في بدايته .

« وقد وجد أن الكميات القليلة من الأفيون التي صدرت حتى الآن كانت عيوبها من الكثرة بحيث كاد يستحيل بيعها في الصين ، وهي البلاد التي يستهلك فيها هذا الصنف على أوسع نطاق ، ولكن إذا تحسنت زراعته فقد يصبح عظيم الأهمية فيما بعد . وقد بلغ آخر محصول من الأفيون ٢٢ر٠٠٠ رطل إنجليزي .

« أما النيلة فقد زرعها الفلاحون المصريون منذ عهود عريقة في القدم ، واستخدموها في صبغ ما تنسجه البلاد ، ولكن العمل على أن تكون ملائمة للأسواق الأوربية لم يكن قط موضع اهتمام ، حتى استقدم باشا مصر من البنغال بعض الأرمن ممن لهم دراية بزراعة النيلة في ذلك الإقليم . وإذا كان قدر كبير من محصولها يستهلك في مصر وسوريا ، فإن الصادرات لا توضح مدى نجاحها ولا حالتها الراهنة على وجه التحقيق إلا من بعض النواحي . أما مستقبلها فيتوقف على ما قد تلقاه من عناية وتشجيع ، فمن الممكن رفع أسعارها بحيث تكون

تلك الأسماز مجزية إلى الحد المعقول ، وذلك لقلة ما تستتبعه زراعتها من نفقات .
« وكذلك ظل القطن قصير التيلة سنوات طويلة وهو أحد الحاصلات المصرية ، ولكنه
كاد ينقرض منذ إدخال القطن ذي التيلة الطويلة الذي أطلق عليه اسم محو ، فقد عثر على
نباته أول ما عثر عليه في حديقة محو بك بالقاهرة ، ويظن أنه جرى به من جزيرة « بوربون »
إبان النزو الفرنسي . ومن الممكن التوسع في زراعة هذا الصنف بالديار المصرية إلى مدى
بعيد يجاوز مداه في الوقت الحاضر . وعلى الرغم من أن أسواق أوروبا لم تعد في العهد الأخير
تقدم له من تحروب التشجيع ما كانت تقدمه فيما مضى ، فليس من شك في أنه من المستطاع
أن تكون زراعته في هذه البلاد رابحة إذا أحكمت إدارتها ، وذلك بسبب خالة أجور العمال :
« وتجارة الصادر من الإسكندرية إلى أوروبا تكاد تنقل جيمها على ظهر سفن أوربية ،
أما تجارة الصادر من دمياط فمقصورة على سواحل الشام وما يجاورها من الجزر ، (ويستثنى
من ذلك الأرز ، فإنه يشحن إلى القسطنطينية) . وتنقل هذه التجارة على سفن يملكها جماعة
من أهل البلاد المسلمين والتجار المسيحيين .

« أما الأسطول التجاري في ثغر الإسكندرية فتؤلف في الوقت الحاضر من ست عشرة
سفينة ، تتراوح حمولة كل منها بين مائة وثلاثمائة طن ، وبها من الرجال عدد يتراوح بين
تسع وثمانية عشر .

« وكذلك أعد الباشا فرقاطة وخمس سفن غير مسلحة ، حمولة كل منها بين أربعمائة
وسبعمائة طن ، كما أعد ثمان عشرة أو عشرين نقالة أقل منها حمولة ، وذلك لنقل التجار إلى
سوزيا وكريت والموانئ القريبة . ولم استطع الحصول على قائمة بالسفن التجارية في عام ١٨٢٧ ،
ولكن العدد قد ازداد منذ ذلك الحين . وليس هنا سجل للسفن في ثغر دمياط ، فحمولتها
صغيرة كما أنها تشتغل غالباً في التجارة الساحلية .

« وقد ذكرت في البيان المرافق أجور النقل في الوقت الحاضر .

« ولا كانت الحكومة تتولى بيع أم السلع المصدرة ، فإن تصريف هذه السلع يتم
بطريق الزايدة الملية في أوقات غير منظمة ، على أن تدفع أثمانها فوراً . أما السلع المستوردة
فقلما تباع نقداً بل يؤجل دفع الثمن عادة مدة يتراوح طولها بين شهرين وأربعة شهور .

« وقد حددت معاهدات الامتياز مع الباب العالي الرسوم المقررة على الواردات والصادرات
على أساس ٣٪ ولكن أغلب المحصولات التي تبيعها الحكومة لا تفرض عليها أية رسوم ،
وذلك باستثناء القطن إذ تجبي ستة قروش وثلاث بارات عن القنطار الذي تبلغ زنته حوالي

مائة من الأبطال الإنجليزية . وقد جرت العادة بأن تنفق الدول الكبرى مع القسطنطينية كل عشر سنوات على تعريف ثابتة للرسوم ، وقد حل أجل التعريف البريطانية في أول مارس سنة ١٨٣٤ ، ولم تجدد حتى الآن ، إذ ما تزال المباحثات تجري مع الباب العالي في هذا الشأن . غير أن الباشا سمح ، إلى أن توضع التعريف الجديدة ، بسريان التعريف القديمة وهي في صالح تجارتنا إلى حد كبير ، لأن النسب الواردة بها قلما يزيد متوسطها على ٢ ٪ .

« وفيما يلي الرسوم المقررة الآن على أنواع النبيذ والمشروبات الروحية وهي من السلع التي تفرض عليها ضرائب ما نعمة : —

« الكونياك الفرنسي والجن والروم : ثلاثة قروش على الجالون مع إضافة عشرين بارة مقابل البيع بالقطاعي .

« أنواع النبيذ وسائر الخمر : قرشان وربع القرش على الأقة بما في ذلك ضريبة البيع بالقطاعي .

« النبيذ العادي : أربع بارات على الأقة مع إضافة اثنتي عشرة بارة في مقابل البيع بالقطاعي .

« نبيذ « مرسالا » Marsala وغيره ست بارات على الأقة بما في ذلك ضريبة البيع بالقطاعي .

« أنواع النبيذ الفاخر معبأة في زجاجات : أربع بارات على الزجاجات بما في ذلك ضريبة البيع بالقطاعي .

« وقد حدث في أوقات مختلفة أن كثر التساؤل عن الرسوم الجمركية ، وبخاصة رسوم الحرير الخام في بلاد الشام ، إذ كان هذا الصنف في ظل حكومة السلطان معرضاً لأن تفرض عليه ضرائب متنوعة ، لا تخضع لنظام ولا تقرها معاهدات الامتياز . وكانت الحكومة المصرية راغبة في الاحتفاظ بهذه الضرائب ، وفرض قيود أخرى على ذلك الصنف ، أما الآن فقد ألغيت تلك الضرائب إلغاء تاماً ، بل لقد تخلى الباشا عن صنع المنسوجات الحريرية في مصر .

« ويتراوح سعر الفائدة المحصلة على الأموال بين ١٠ ٪ و ١٨ ٪ تبعاً لنوع القرض ومقتضيات التجارة .

« ولا تقر الشريعة الإسلامية اقتضاء فوائد على الأموال ، ولكن الباشا يسمح بإعطاء ٦ ٪ للبيوت الأوربية التي اقترض منها مبالغ من المال .

« وترعة المحمودية من الإسكندرية إلى العطف من أهم الأعمال التي قام بها محمد علي لتسهيل المواصلات الداخلية ، فقبل أن تحفر هذه الترعة في عام ١٨١٩ ، لم تكن ثم وسيلة

لنقل محاصيل البلاد من الداخل إلى الإسكندرية سوى طريق رشيد ، غير أن مصب
النهر عند رشيد لم يكن من اليسور اجتيازه في بعض الأحيان خلال فصل الشتاء مدى
خمين أو ستين يوماً ، وهو أمر أصيبت التجارة من جرائه بأفدح الخسائر ، لأن النفقات التي
يتحملها التجار بسبب احتجاز السفن محملة في ذلك المكان أمداً يجاوز الحد المألوف ، كانت
تزيد في كثير من الأحيان على الأجور التي دفعوها في شحن البضائع بأسرها .

• وهناك بيان مرافق عن عدد السفن التي قدمت إلى الإسكندرية والسفن التي غادرتها
زوعى في إعداده أقصى ما يستطيع من الدقة ، ولكنه لا يتناول المدة بأكملها ، فضلاً عن
أنه لا يتناول سائر التفاصيل التي تطلبها .

• وفيما يلي الأجور الحقيقية التي يتقاضاها العمال في الوجه البحري : —

البناء	من ٣ إلى ٧	قروش في اليوم
الفاعل	» ١ ½ » ٢ ½	قرش » »
التجار	» ٤ » ٩	قروش » »
الحداد	» ٣ » ٦	» » »
الحمال	» ٢ » ٤	» » »
خادم المنزل	» ٢ » ٣	» » »
البستاني	» ٣ » ٤	» » »
العامل الزراعى	» ١ ½ » ٢	من القروش في اليوم

• والحد الأعلى للأجور إنما يشير إلى ما يتقاضاه العمال في المدن الكبرى ، ومع هذا
فمستوى الأجور الآن بوجه عام فوق مستواها العادى حتى منذ عامين ، فقد ارتفعت أسعار
المأكولات من جميع الأنواع في الوقت الحاضر ارتفاعاً كبيراً ، بسبب ندرتها في كل
أنحاء البلاد .

• وإنى لأرجو أن ترجعوا إلى قائمة الأسعار الحالية المرافقة لمعرفة أثمان المواد التي
يكثر استهلاكها .

• والطبقات الموسرة من أهل البلاد يتألف طعامها من خبز القمح ولحم البقر والجاموس
والضأن والسماك والدجاج (ولو أنهم يستهلكون من الأطعمة الحيوانية مقادير أقل مما
يستهلكه عامة الأوربيين) ، كما يتألف من الزيت الزيتون والأرز والبقول والخضر والبلح
وغیره من ألوان الفاكهة ..

« أما الطبقات العاملة فتستهلك مقادير ضئيلة جداً من الأطعمة الحيوانية ، ويستثنى من ذلك في بعض الأحيان ما تقوم البلاد بإعداده من السمك المملح . وأهم ما يقتاتون به الفول والعدس وغير ذلك من البقول ، وكذا الزيتون المخلل والخضر والبلح والبطيخ (في الصيف) والأرز في القليل النادر من الحالات . أما خبزهم فيصنع من الشعير أو من دقيق الذرة الشامية . ويستخدمون في طهي الطعام زيت بذر الكتان والسمسم وزيتاً أخرى من الأصناف الواطئة .

« ويرتدى الفلاحون المصريون في الصيف ملابس من القطن الخشن أو الكتان ، تنسج في البلاد ؛ وقد تصبغ باللون الأزرق في بعض الأحيان . أما في الشتاء فيرتدون ملابس خشنة من الصوف يصنعها الأهالي .

« ومنذ عشر سنوات ، أنشأ الباشا محكمة للنظر فيما بين الأجانب والوطنيين من قضايا تجارية يكون الوطنيون فيها مدعى عليهم . وتتألف المحكمة من ثمانية قضاة ، منهم اثنان من الأوربيين ، واثنان من المسيحيين اللبنانيين ، وأربعة من المسلمين . وعلى الوطنيين كذلك أن يلجئوا إلى هذه المحكمة للفصل فيما يقع بينهم من منازعات تجارية . أما المحكمة (الوطنية) فهي الملجأ الأعلى في القضايا المدنية .

« وترتكز قوانين الحجز الصحي ونظمه على القوانين الصحية في أهم المهاجر بمنطقة البحر الأبيض المتوسط ، غير أنها لم تطبع بعد . ويدير أعمال لجنة الشئون الصحية رئيس في كل شهر ومجلس من القناصل الأوربيين تنتخبه الهيئة القنصلية ، وقد فوضت إليهم الحكومة سلطة مطلقة في أن يضمنوا آراءهم موضع التنفيذ .

« وسوف أظل ياسيدي العزيز الخاص لكم

« (التوقيع) . . . مبرور »

المصادر من القطن من ١٨٢٢ إلى ١٩٣٧

بيان بالمصادر من القطن المصري في السنوات من ١٨٢٢ — ١٨٣٧

١٨٢٩	١٨٢٨	١٨٢٧	١٨٢٦	١٨٢٥	١٨٢٤	١٨٢٣	١٨٢٢	الجهات المصدر إليها
١٣,٢٠٥	٣١,٩٨٥	٧٥,٥١٨	٥٨,٥١٥	٢٩,٣٩١	٥٤,٩٣٨	٦,٦١٦	١١٨	مارسيليا
٢٧,٩٦٢	٣١,٧٤٦	٢١,١٦٥	٣٢,٠٧٢	٨٧,٨٠٨	٤٨,١٦٠	٤,٥٢٩	١٣٥	إنجلترا
٢٥٠	—	١١٠	٢,٣٩٦	٤١٤	٢,٣١٣	٤٠٠	—	مالطة
٣,٩٢١	٢٨,٢٠٨	١٨,٧٩٢	١٩,٣٥٤	٩,٦٣٩	١٩,٥٦٦	٣,٧٢٢	١٥٠	تريستا
١,٧٥٠	٢٠٠	٢,٦١٠	٢,١٩٤	٣,٢٤٤	١٩,٥٦٧	١,٦٣٠	٦٠	ليقورقة
٦٠٥	١,٠٥٠	٢,٠٠٠	٣,١٣٤	٥,٠٩٤	٨٩٧	—	—	هولندة
—	—	٤١٠	١,٥٠٦	١,٩٧٨	٤٠٠	—	—	الروسيا
—	١٧٥	٢,١١٠	—	—	١,١٨١	١,١٢٤	—	جنوة
١,١٩٤	١,٠٠٠	٥٠٠	—	—	٢٦٥	—	—	أسبانيا
—	٦٣	—	٤١٤	١٠٩	٩٨٩	٤٨	٧٨	تنور مختلفة
٤٨,٨٨٧	٩٤,٤٢٧	١٢٣,٢١٥	١٢٤,٥٨٥	١٣٧,٦٧٧	١٤٨,٢٧٦	١٨,٠٦٩	٥٤١	مجموع البالات

١٨٣٧	١٨٣٦	١٨٣٥	١٨٣٤	١٨٣٣	١٨٣٢	١٨٣١	١٨٣٠	
٢٥,٩٥٥	٤٤,١١٩	٢٣,٨١٢	١٤,٩٦٩	٣٦,٧٧٧	٢٦,١٧١	٣٦,٤٠٨	١٢,٣٥٦	مارسيليا
٤٢,٤٩٥	١٧,٨٦٤	٣١,٧٠٩	٢,٠٣٨	٢,٥٦٩	٣٨,٠٨٩	٣٦,٠٧٤	١١,٨٢١	إنجلترا
—	٢٥	—	—	—	—	٢,٠١٥	—	مالطة
٥٦,١٦٩	٤٩,٩٥٨	٢٢,٣٦٢	١٦,٢٤٤	١٣,٠٣١	٤٤,٧٧٨	٤٧,٧٨٣	٢٠,٢٣٥	تريستا
٧٢٥	١,٣٧٣	٤٢٤	—	٣٤٨	٦٦٥	١,٦٤٨	٣٨٣	ليقورقة
—	٥٥٠	١٥٠	—	—	١,٥٦٢	١,٩٠٠	٨٣٤	الروسيا
٦٨٠	١٦٢	—	—	٦١٢	—	—	—	هولندة
٦٦٠	—	—	—	٢٦٠	—	٥٠٤	—	جنوة
—	—	—	—	—	—	—	—	أسبانيا
٣	—	٤٥	—	١١٥	٦٨٨	٦٩٢	—	تنور مختلفة
١٣٦,٦١٧	١١٤,٠٥١	٩٨,٥٠٢	٣٣,٢٥١	٨٣,٧١٢	١١١,٩٥٣	١٢٧,٠٢٤	٤٥,٧٢٩	مجموع البالات

التجارة بين مصر والهند البريطانية :

منذ بضع سنوات حاول الباشا أكثر من مرة أن ينشئ علاقات تجارية بين مصر والهند البريطانية ، وقد قام بمحاولاته في أوسع نطاق ، ولكنها انجبت عن خسارة جذ فادحة . ذلك بأن العلاقات التجارية لا يمكن فرضها بالقوة ، ولا إنشاؤها في التو والساعة ، على النحو الذي تصوره محمد علي بوسع عقله .

ما يحتمل أنه شكوه عليه التجارة مع الهند في المستقبل :

من الممكن أن يتنبأ المرء ، واثقاً من صدق نبوءته ، أن شطراً كبيراً من التجارة الأوربية التي تدور الآن حول إفريقيا سوف يسلك على مر الأيام طريقاً أقصر عبر مصر والبحر الأحمر ، ولكن نمو هذه التجارة سوف يتم شيئاً فشيئاً ، كما أن اتساعها سوف يتوقف كثيراً على ما تلقاه عملية المرور من ضروب التسهيل .

ولم يستر الاتصال بالهند عن طريق السفن التجارية حتى الآن عن زيادة ذات بال في تجارة البلاد الواقعة على البحر الأحمر أو في التجارة المارة به . على أنه مهما يكن من شيء فالأمر الذي لا مصرية فيه أن التجارة لن تنى عن السير في الطريق الذي سلكه المسافرون ، ولكنها سوف تزيد أو تنقص تبعاً لما تصفه الحكومة المصرية من نظم وقواعد . وسوف تنقل في قابل الأيام أعلى السلع قيمة وأصغر حجمها بأقصر الطرق وأسرعها كما تقضى بذلك طبيعة الأشياء . وتقوم السفن الإنجليزية الآن فعلاً بنقل الحلي والأحجار الكريمة وبعض الفاحر من الشيلان وخبوط الذهب والفضة من الهند وإليها .

التجارة مع دول البحر الأحمر :

قلت تجارة مصر مع سواحل البحر الأحمر بل كاد يقضى عليها ، بسبب الحروب الطويلة التي نشبت في اليمن والحجاز ، وبسبب ما خضعت له محمولات بلاد العرب من ضروب الاحتكار . وأهم الموانئ على الساحل العربي جدة ومخا ، ومن جدة ترد أكثر المؤن إلى مكة المكرمة ، وتجارتها في ازدياد بصفة عامة . أما تجارة مخا فسائرة في طريق الكساد ، ومرد ذلك إلى عدم صلاحية الميناء ، وإلى الاحتكار المفروض على اليمن ، وهو أهم صادراتها . أما أهم ثغرين على الساحل الغربي للبحر الأحمر فهما السويس والقصر ، وهما على اتصال بالقاهرة وقنا . وقد زادت أهمية الثغرين في السنوات الأخيرة بسبب ازدياد عدد المسافرين من جزائر الهند الشرقية وإليها ، ومع ذلك فلا جدال في أنه من المتوقع أن يزداد العدد إلى ما هو أكثر من ذلك . وتصدر قنا إلى بلاد العرب مقادير وفيرة من القمح ، قد تبلغ في بعض

الأحيان ٢٠٠٠٠٠٠ إردب ، أى ١٠٠٠٠٠٠٠ بوشل فى السنة . والمائة بين القاهرة والسويس تقطعها الإبل عادة فى ثلاثة أيام ، أما المائة بين قنا والقصر فتستغرق أربعة أيام وقد بلغ من أمن الطريق فى الوقت الحاضر أن أبطل حشد القوافل ، وغدت البضائع تنقل إثر الفراغ من إعدادها ، فى غاية من النظام والطمأنينة . وتسير قوافل الحجاج فى كل عام من القاهرة إلى مكة ، ولا بد من أن يؤدى اجتيازهم الأراضى المصرية ، عند ذهابهم إلى بلاد العرب وعودتهم منها ، إلى عقد كثير من الصفقات التجارية . ويقوم عدد كبير من أولئك الذين يزورون الأماكن المقدسة بتبادل المتاجر فى نطاق ضيق ، وجل همهم تسديد نفقات الحج . وقد أبلغنى حاكم اللف ، أن عدد من يسرون فى النيل ، فى طريقهم إلى الأماكن المقدسة ، يتراوح بين عشرين وخمسة وعشرين ألفاً فى السنة . ولكن ينجل إلى أن هذا التقدير مبالغ فيه إلى حد ما ، وربما كان الأقرب إلى الصواب أن عددهم يتراوح بين اثنى عشر وخمسة عشر ألفاً .

صادرات بلاد العرب :

لا تفتج بلاد العرب سوى القليل مما يمكن إصداره ، والبلى والصمغ أهم صادراتها . أما الخيول العربية فإنها لا تربي لإصدارها على الرغم من واسع شهرتها . ومع أن أصائل هذه الجياد سريعة الحركة ، إلا أنها تمتاز بجلاها ، أكثر مما تمتاز بسرعتها ، فشهرتها بما تستطيع أدائه أقل من شهرتها بما تستطيع الصبر عليه . وقد يحدث فى بعض الأحيان أن يدخل العرب فى أنواع من السباق ، يتراوح مداها بين أربعين وخمسين ميلاً ، يدور الكفاح فيها أكثر ما يدور ، على قوة احتمال التعب ، لا على سبق المنافسين فى سرعة العدو .

تجارة إفريقية :

إن تجارة القوافل مع داخل إفريقية ووجاقات الغرب لوثيقة الصلة كذلك بالحج إلى مكة ، لأن التجار عادة يرافقون القافلة الكبرى التى تنادر القاهرة فى كل عام إلى المدن المقدسة . وسوف أتحدث عن التجارة مع دنقلة ودارفور وسنار ، والبلاد الإفريقية الواقعة جنوبى الجندل الأول ، عند الإشارة إلى تجارة الرقيق ، لأن صادرات هذه الجهات فى الوقت الحاضر تكاد تكون مقصورة على الزنوج . على أن أهم السلع التجارية هى التليل من سن الفيل وقرون الخرنيت وريش النعام وبعض أنواع الصمغ والسهم والصبر والتمر هندي والنطرون وقليل

من الحل الذهبية والتبر . ويبلغ ما يحصل من الرسوم الجمركية كل عام نحو عشرين ألف كيس أى مائة ألف من الجنيهات الإسترلينية . .

ولقد كان من أعز أمانى الباشا منذ زمن طويل أن ينمى علاقاته التجارية مع الأقاليم الواقعة إلى الجنوب من ممتلكاته ، فهى من القدرة على الإنتاج بحيث لا تدع مجالاً للشك فى أن التجارة معها سوف تنمو نمواً عظيماً فى ظل نظام يحسن اختياره لهذه الغاية . ولقد كانت هذه التجارة فى الماضى ذات شأن كبير ، غير أن الرسوم الباهظة التى صار يتقاضاها الباشا أفضت إلى أن يتخلى التجار من الفرنجة عن الاشتغال بها ، إذ فرضت ضريبة على الصادرات قدرها ١٠ ٪ ، تجبى فى الفسطة على التاجر بعد تقدير قيمتها تقديراً مبالغاً فيه ، وبذلك كان يحدث فى بعض الأحيان أن يصل ما يدفع عنها فعلاً إلى ٢٠ ٪ من قيمتها الحقيقية .

التجارة مع داخل إفريقيا :

ليس من شك فى أن فرض رسوم قليلة على ما يصدر من المصنوعات إلى الجهات الواقعة جنوبى الجنادل من شأنه ، إذا اقترن بتشجيع ما يرد من أواسط إفريقية ، أن يخلق تجارة عظيمة ، وقد يكون كذلك من وسائل القضاء على تجارة الرقيق التى اتسع الآن مداها . ومن المستطاع ، طبقاً لأوثق المعلومات التى حصلت عليها ، إنتاج مقادير وافرة جداً من الصمغ فى سناو . وإننى على ثقة من أن كردفان وحدها يستطاع الحصول منها على ثمانية آلاف حمل فى العام (والحمل ٥٥٠ رطلاً أى ما يساوى ٣٤٠ رطلاً إنجليزياً) . ولا تدفع الحكومة فى الحمل سوى ١١٠ من القروش مع أنه يساوى فى القاهرة عادة من ١٠٠٠ قرش إلى ١٢٠٠ .

وقد بلغت قيمة الواردات فى الإسكندرية فى عام ١٨٣١ حوالى ٤٠٠.٠٠٠ جنيه إسترليني ، صدوت تركيا وحدها من هذه الواردات ما قيمته ١٨٠.٠٠٠ جنيه وإليك التفصيل :

مستورد من	أختاب	طرايش	مسامير	قوابل	كفشان من الحديد وغيرها	زفت	مستوجبات	قرمز	ورق	رصاص
انجلترا	—	—	٦٤٧	—	١,١٩٦,٢٢٦	٩,٩٣٧	١٣,٠٧٢	—	—	٣,٤٥٥
مالطة	—	—	٤,٧٨٩	١٠,٠٠٠	٥٠٧,٥٠٥	٣٨,١١١	—	—	—	٥١,٦٧٩
النمسا	٢,٣٤٥,٧٨٧	١٦,٠٤٠	١٢٨,٥٩٧	١٣,٠٠٠	٤٦٦,٣٦٠	—	٣٧٥,٨١٥	١٩,٠٠٠	٣٥١,١٩٧	٦٢,١٤٦
فرنسا	—	٨,٥٥٧	—	١٩,٠٠٠	٧٥٧,٢٢٨	—	٣٢٩,٠٩٩	٥٣,٠٠٠	٤,٣٤٧	١٠٦,٤٠٨
اليونان	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
سروينيا	—	—	—	٤,٢٦٠	—	—	—	٢٣,٠٠٠	—	٧,٦٠٠
السويد	—	—	—	—	—	٣٠,٧٥٩	—	٧٨,٨٨١	—	—
سلكينا	—	٦٨,٨٦٥	٧,٥٠٠	١٠,٠٠٠	٣٥١,٢٥٥	١,٩٦٩	٩٧,٥١٧	—	٢٨٢,٣٨٥	٦٩,١١٤
تركيا	٥,٩١١,٨٠٢	٧٢٤,٢٣٤	—	—	—	١٢,٧٩٣	—	—	—	—
الجموع بالتقروش	٨,٢٥٧,٥٨٩	٨٢٧,٦٩٦	١٤١,٣٢٥	٥٦,٣٠٠	٢,٧٧٢,٨٠٥	٩٣,٥٦٩	٨١٦,١٠٣	١٥٣,٨٨١	٥١٧,٩٢٩	٢٩٥,١٠٠

مستورد من	بضائع جديدة وآلات قاطنة	سكر	منسوجات نبيلة	بضائع قطنية	منسوجات	بضائع حريرية	زجاج	نبيذ ومضروبات روحية	سلع مختلفة	الجموع
انجلترا	٥٠,٢٩٢	—	٣٧,٦٠٠	١,٥٨٥,٩٥٩	٧٥٠,٠٠٠	—	١,٥٧٥	٦,٠٧٤	١٩٠,٨٤٤	٣,١٧٢,٣٨١
مالطة	٨٠,٦٩٦	٣٠,٦٥٠	١٥٠,٠٠٠	١٦٤,٣٤٦	—	—	—	٧٥,٣١٧	٤٣٤,١١٢	١,٣٣٤,٢٠٩
النسبا	٤٧,٩٨٣	٢٣,٠٠٠	٦٧,٠٠٠	١,٦١٧,٧٢٢	١٤٠,٠٠٠	٧٢,٥٣٧	١٩٦,٨١٩	١٤,٣٩٢	١٠٩٦,٦٣٧	٧,١٠٥,٨٣٥
فرنسا	٨٢,١٥٣	٤٢٤,٨٣٢	—	٧١,٥٢٩	٨٠,٠٠٠	١٣١,٣٩٨	١٩,١٥٩	٢١١,٥٣٤	٥١٨,٥٠٠	٢,٢٢٥,٥٤٤
اليونان	—	—	—	—	—	—	—	—	٢١٤,٦٥٤	٢١٤,٦٥٤
سربانيا	—	—	—	٩,٠٠٠	—	١١,٢٨٦	—	٦,٩٦٩	٩٥,٣٨٥	١٥٧,٤٤٠
الروم	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٠٩,٦٤٠
سلجانيا	٤٧٢,٣٩٩	٤,٥٩٢	٢٤,٠٠٠	٣,٩٣٨,٠١٦	١٥٧,٠٠٠	٢٣٠,٧١٠	٧,٠٠٠	٣٦,٤٥٠	٩١٩,٠٧٣	٦,٦٦١,٨٧٩
تركيا	٠,٧٠,٥٥٩	—	—	٧٦٦,٩٥٨	٦٥٨,٠٠٠	٢,٨١٩,٥٣٦	٦,٠٠٠	٨٦,٥٦٤	٧,١٥٢,٦٨٦	١٨,٢١٨,٩٢٧
الجموع بالقروش	٧٣١,٨٨٢	٤٨٧,٩٩٣	١٤٠,٧٠٠	٨,١٥٣,٥٢٥	٩١٢,٠٠٠	٣,٧٦٤,٤٤٨	٢٢٦,٣٥٣	٤٣٤,٣٠٠	١٠,٩٢٠,٨٩٥	٣٩,٢٠٠,٤٩٩

الملابس الشرقية :

لما كانت الملابس الشرقية ، وما يرتديه النساء منها خاصة ، غالية الثمن عادة ، فإن حظها من التجديد أقل كثيراً منه في أوروبا . ومن ثم كان تغيير الألبسة محصور النطاق ، بل إنه ليحدث في بعض الأحيان حتى بين ذوات اليسار أن ترتدى ملابس العرس عدة أجيال . غير أن هناك أنجاساً في بلاد الليقانت نحو ارتداء ملابس أقل في زينتها وأرخص في ثمنها مما كانت عليه الحال في سنوات الأزمان ، ذلك بأن مصنوعات أوروبا قد استطاعت بفضل جمالها وتنوعها وقلة نفقاتها أن تفرض نفسها رويداً رويداً على حرائر الشرق الثقيلة ومنسوجاته الذهبية وعلى شيلان كشمير وما يرد من الفسطنطينية وبلاد الشام من فاخر الثياب . أما فيما يتصل بالرجال فقد كان من أثر إدخال الزي العسكري أن حل اللباس الأوربي محل الأنواع الطويلة الفضفاضة التي كانت تصنع عادة من حرائر الشرق في حين أن الملابس الداخلية كانت تصنع من تلك الحرائر دائماً . أما الحزام الحريري ، وهو ما لا يستغنى عنه الزي العسكري ، فهو الشيء الوحيد الذي تشبه أنوال البلاد الشرقية في وقتنا الحاضر .

المصنوعات المستوردة :

علت من أحد كبار المستوردين أن الإقبال يشتد على البضائع الحربية السويسرية ويضعف على الفرنسية . وأهم السلع الرائجة الآن هي حرائر نابلي كالأطلس وغيره . وقد فترت حركة بيع المنسوجات ، ولعل ذلك راجع إلى نقص الأموال وقلة عدد المستهلكين . وأكثر الإقبال على المنسوجات القطمية البيضاء التي ترد من إنجلترا الآن ، وثنى الأنواع الملونة منها من الارتفاع بحيث لا تقوى على دفعه عامة الشعب . وعلى الرغم من أن سلعا معينة قد فترت حركة بيعها ، فإن سهولة المواصلات بطريق النيل كان من أثرها اتساع الأسواق شيئاً فشيئاً وظهور البضائع الأوربية في أسواق المدن الكبرى . ففي أسيوط مثلاً وجدنا كمية وافرة من أجود البضائع الصوفية والقطمية والكتانية ، واستطعنا إصلاح ما انكسر من مجموعات الخزفية في غير عناء . وكان هناك كثير من البدو جاءوا بالتمر وغيره من المحصولات ، وأخذوا يعقدون صفقات صغيرة في السوق . وكذلك قدم بعض تجار من الجنوب مع أن المدينة فقدت الكثير من أهميتها منذ انقطع مجيء القافلة السنوية إليها بانتظام . أما الفلاحون فكانوا هنا ، وفي كل مكان ، يرتدون ثياباً رثة إذ كانت أرباحهم ، زراعاً كانوا أم صناعاً ، لاتكاد تكفي تزويدهم بالطعام وأحقق أنواع اللباس . ومع هذا فقد كانت المين تقع بين

الحين والحين على بعض النسوة يثرين بالثمن من الحلى ، غير أن الفلاحين يوجه عام قد وصلوا في الفقر إلى الدرك الأسفل .

سمعة إنجلترا في عالم التجارة :

للتجار الإنجليز والبضائع الإنجليزية صيت ذائع للغاية في بلاد الشرق فإذا قلت « هذه كلمة إنجليزية » فمعنى ذلك أنك ارتبطت بوعده لامعدي عن إنجازها . وإذا قلت « هذه بضاعة إنجليزية » عد ذلك ضمانا بأنها بضاعة ممتازة . وقد تمكنت هذه العقيدة من النفوس إلى حد أن البضائع الإنجليزية ، فيما اعتقد ، تباع عادة في بلاد الائتمانت بأكثر من متوسط قيمتها بالقياس إلى غيرها .

طريقة المساومة :

إن طريقة المساومة تصور الخلق الشرق تصويرا رائعا ، إذ يطلب التاجر دائما لقاء السلعة التي يبيدها ثمنا يجاوز قيمتها كثيرا فيتقدم الشاري بشمن يقل عن قيمة السلعة بكثير . وقد جرت العادة بأن يقول التاجر بعد ذلك « لا . إنني لا أستطيع أن أقبل ما تقدمت به فإن السلعة تساوى أكثر من ضعف الثمن الذي تريد دفعه بل أكثر من ثلاثة أمثاله أو أربعة أمثاله ، ولكنني سوف أقدمها لك دون مقابل ، فاقبلها ولن أتقاضاك ثمنها » . وكثيرا ما يندس السلعة في يد الشاري غير أن ذلك لا معنى له ، إنه ليس سوى طريقة من طرق المجاملة ينتظر من ورائها عطاء أسخى ، وسرعان ما يأتى العرض المرتقب ، ومع هذا فإن الصفقة لانتم إلا بعد أن يطول الأخذ والرد .

امتيازات الباب العالي :

إن امتيازات الباب العالي التي فرضت بمقتضاها ضريبة قدرها ٣٪ على ما يرد من أوروبا أو يصدر إليها هي أساس التشريع الجمركي في مصر ، غير أن شروط الامتياز لم تعد نافذة في معظم الممتلكات العثمانية نظراً لفرض رسوم داخلية وبيع حقوق الامتياز أو التذكار . هذا إلى انقضاء مدة التمريف الجمركية نفسها من سنوات مضت ، (وهي التمريف التي كانت مفروضة على مختلف السلع التجارية تطبيقاً لتلك الامتيازات) . ومع ذلك فقد ظل أكثر الامتيازات معمولاً به ، وكان أظهر ما خولفت فيه بنودها مسألة الأنبذة والمشروبات الروحية ، وهي مسألة ظل بشأنها الخلاف بين الحكومتين المصرية والفرنسية . هذا إلى أنه كانت تظهر مسائل بين الحين والحين كمسألة جرير سوريا التي أشار إليها مستر « ثربورن » في خطابه (صفحة ٥٠٣) . وثم موضوع عام أثير بين عامي ١٨٣٢ و ١٨٣٤ بشأن البضائع

الإنجليزية . فهل يدفع عنها ٣٪ إذا لم تذكر بين الأسنان الواردة في التعريف أم أنه في حالة ورودها مخفضة الرسم في التعريف المقودة مع النمسا أو غيرها من الدول يسمح لها بدفع ذلك الرسم المخفض ؟ وقد استند الكولونيل « كامبل » في مطالبه على المادتين ١٨ و ٢٧ من مواد الامتيازات (وهما تخولان الرعايا البريطانيين جميع الامتيازات التي تمنح للأكثر مبراعة من الدول الأوربية) ، واستطاع أن يحصل للتجار البريطانيين على اعتراف بأن لهم الحق في أن يدفعوا الحد الأدنى من الرسوم متى كانت تعريفات الدول الأخرى ذات فائدة لهم في أسواق الشرق .

مسارى التعريف (في عام ١٨٣٥) :

في عام ١٨٣٥ أصدر الروس إلى مصر بضائع من الموانى التركية طبقاً للرسوم المقررة على الدول الأوربية وهى الرسوم التى لا تزيد على ٣٪ ، ولكن دولا أخرى دفعت الرسوم التركية وقيمتها ١٤٪ فى غالب الأحيان . وقد أمر الكولونيل « كامبل » على سحب الامتياز من الروس أو الاعتراف به لغيرهم ، وكان من أثر ذلك تجريد روسيا منه .

اعتزال الرسوم الجمركية بوجه عام :

يمكن القول بصفة عامة إن الشكاوى قليلة من مقدار الرسوم الجمركية فى مصر ومن طريقة تحصيلها ، ذلك بأن التجار البريطانيين يقدرون بأنفسهم قيمة البضائع التى يدخلونها إلى البلاد . ولا يقوم النزاع بشأن قيمة الرسوم التى يجب عليهم دفعها إلا فى حالات نادرة قليلة ، كما أنى على يقين من أنه قلما يفض طرد من طرود البضائع للاستيثاق من البيانات التى يدلى بها أى من المستوردين الأوربيين ذوى المكانة والاعتبار .

مستقبل تجارة المرور :

إن الشروط المفروضة على المرور عبر مصر قد تصحح موضوعاً له أهميته الكبرى عندما يفضى الاتصال بالهند البريطانية عن طريق البحر الأحمر إلى نقل التجارة ، وهو أمر لا بد من حدوثه بطبيعة الحال . فسوف يكون من الضرورى أن تكافح هذه التجارة ما بقيمه نظم الحجر الصحى من عقبات وما تسببه من مضايقات وما تستدعيه من نفقات ، كما أن من الواجب حمايتها من أية خريبة باعظة أى عامل من عوامل القلق والاضطراب إذا أريد لها النمو . ويخيل إلى أن الباشا يدرك ما لهذا الموضوع من أهمية . ولما كنت أعلم أنه لا بد من قيام منافسة شديدة على الدوام بين طريق الرأس وطريق البحر الأحمر فإنى أعتقد بحق أن النية معقودة على تسهيل نقل البضائع بالطريق الثانى . فقد أحدث كشف طريق رأس

الرجاء الضالّ تغييراً شاملاً في تجارة العالم ، لأنه فتح المواصلات طريقاً أقل نفقة ، وزاد في أهمية ثغور بريطانيا العظمى والبرتغال ، ووضع أساساً لتجارة الولايات المتحدة ، وجعل للبحر دوريات تجارية في البحر المتوسط المحل الثاني بعد دولة مغامرة من دول المحيط الأطلسي أظهرت من الجرأة ما لم تظهره تلك الجمهوريات .

أثر الاتصال المباشر بالهند عن طريق مصر :

غير أن من المحتمل أن يؤدي طريق مصر ، وهو أسهل وأقصر ، إلى إحداث ثورة جديدة في عالم التجارة ، لأن السفن البخارية ستغير طبيعة مواصلاتنا شيئاً فشيئاً . فأقصر الطرق وأقلها نفقة ستمود إليه الحركة ، أما العقبات التي تواجه السفن الشراعية في البحار الهندية بسبب الرياح الموسمية ، فمن المحقق أن البخار سوف يتغلب عليها بقوة التي لا حد لها . على أن تقصير المسافة إلى ما يقرب من ثلث متوسط المدة التي تستغرق في الطواف حول رأس الرجاء مزية ترجح كثيراً من المزايا الأخرى ، وهذا الموضوع يفتح الباب واسماً للقيام بأبحاث على أكبر جانب من الأهمية . ولكن تبقى مسألة البت فيما إذا كان مستطاعاً من الناحية العملية حفر قناة من البحر المتوسط إلى البحر الأحمر . على أن انخفاض الساحل ، وطبيعة التربة الرملية ، وما ينطوي عليه المشروع من عقبات كثيرة لاخفاء فيها ، هذه الأمور جميعها هي التي تسر في عزوف الباشا عن أن يقوم مرة أخرى بمشروع أسفر منذ خمسة وعشرين قرناً عن تضحية عظيمة بأرواح الناس^(١) . غير أنه نظراً للتقدم الفني في مجال العمل والملاحة ، وللازداد أهمية الموضوع بسبب ما هنالك من صلة بين موقع الهند وأوروبا ، فإن من المرغوب فيه القيام ببحث جدي دقيق يكشف عن أهم العقبات ووسائل تذليلها ، إن كان ثمة وسائل . أما في الأحوال الراهنة فليس من شك في أن خير طريق للمواصلات هو طريق الإسكندرية - قنطرة - المحمودية - فالنيل - القاهرة - السويس . ولكن إلقاء نظرة على الخريطة يوضح كيف يصبح الاتصال أسرع بكثير مما هو عليه الآن ، إذا أمكن المرور رأساً من السويس إلى البحر المتوسط عن طريق يابوز القديمة . غير أن المهندسين الفرنسيين لم يستطيعوا ، وهم يقومون بمسح الأراضي في عام ١٨٠٠ ، أن يسبروا غور السواحل بسبب نشوب الحرب مع إنجلترا .

الخاتمة إلى ثغر مصري :

إنه لمن أعز الأمان أن يكون هناك ثغر يتصل بالسويس اتصالاً مباشراً ، ولكن يجب

أن نستوثق من أن إعادة بناء ثغر يلوذ القديم أمر خارج عن حدود الإمكان ، كما أنه يجب في هذه الحالة أن نستوثق من أنه ليس ثمة نقطة أخرى يمكن أن يستقر الرأي على أن تكون نهاية قناة عبر برزخ السويس . ولاشك في أن اتصالا سوف يتم في يوم من الأيام بين البحر الأحمر والجزء المتاخم للبحر الأبيض المتوسط ، إما بإعادة حفر القناة القديمة وإما بالاتفاق على مكان آخر أوفى بالغرض .

الإسكندرية غير مضمومة :

يرجع اتساع مدينة الإسكندرية إلى ضرورة إيجاد منفذ عجزت كل من دمياط ورشيد على أن تكونه . غير أن موقع الإسكندرية بالقياس إلى النيل والبحر الأحمر غير ملائم ، ومن المحتمل جدا أن تقوم في الزاوية الجنوبية من الدلتا على مر السنين مدينة لها من المزايا في تسهيل المواصلات مالميس للقاهرة . والنيل نفسه على جلال خطره نهر يفيد الزراعة أكثر مما يفيد التجارة ، وطريق عام أكثر منه قناة بحرية ، فهو شريان يجري وسط الإقليم الذي يخصص أرضه ولكنه لا يصلح للملاحة ولا لأن يكون حلقة الاتصال بين العالم الشرق والعالم الغربى . وإن قناة بحرية تحيل القارة الأفريقية جزيرة ، وتمين السفن على نقل بضائعها من البحر المتوسط إلى البحر الأحمر ، لمن أجل المشروعات الحديثة وأعظمها وأنفعها .

السفن التجارية وسبل الاتصال :

تزر الإسكندرية في كل شهر ست سفن بخارية ، ثلاث من مرسيليا ترسو في مالطة . وسوريا وتأتى بالبريد من القسطنطينية ، واثنتان من تريستا ترسوان في جزيرة كريت ، وواحدة من أنجلتره تصل من مالطة رأسا ثم تذهب من الإسكندرية إلى بيروت في بلاد الشام . ولو وضع نظام يفضل النظام الحالى لكان من المستطاع وصول الخطابات من أوروبا بانتظام كل أربعة أيام أو خمسة ، أما الآن فلا تكاد تمضى عشرة أيام حتى تصل إحدى البواخر .

البواخر الفرنسية :

هناك عشر باخر فرنسية تتبع إدارة البريد . وسوريا هى المكان الذى تلتقى فيه مختلف السفن القادمة من مرسيليا والقسطنطينية وأثينا والإسكندرية ، وتتبادل فيه المراسلات والمسافرين . ولكل باخرة آلات قوتها ستون ومائة حصان ، وعلى ظهرها بحارة عدتهم اثنان وأربعون رجلا ، وتقطع المسافة من مرسيليا إلى الإسكندرية في مدة تتراوح بين أربعة عشر وخمسة عشر يوما ، بما فى ذلك أوقات راحتها ، كما تستغرق هذه المدة بعينها فى السفر

إلى القسطنطينية . وأجرة السفر في الحلة الأولى ٢٩٨ فرنكا ، أى أربعة وعشرون جنيها ، وفي الحلة الثانية ٢٩١ فرنكا ، أى ثلاثة وعشرون جنيها وأربعة عشر شلنًا . ويدفع عن الخطاب الواحد فرنكان بالإضافة لإجرة البريد في داخل البلاد . أما الخطابات بين لندن والإسكندرية فتصل عادة في مدة تتراوح بين سبعة عشر وتسعة عشر يوما .

البواخر النمساوية :

تغادر البواخر النمساوية تريستا Triste إلى أنكونا Ancona وكورفو Corfu وپتراس Patras وخانيا Canea في اليوم السادس واليوم العشرين من كل شهر ، وتغادر الإسكندرية في اليوم الخامس واليوم العشرين . وقد علمت أن السفن قد كفت أوعلى وشك أن تكف عن التعرّيج على جزيرة كريت ، وأهم ما يدعو إلى ذلك ما تسببه أنظمة الحجر الصحي من مضايقات .

وهناك باخرة تتردد بين الإسكندرية والقسطنطينية رأسا وتغادر أيا من الثغرين كل عشرين يوما .

ترعة الممبودية :

يتم الاتصال عادة بين الإسكندرية والقاهرة عن طريق ترعة الممبودية التي تتصل بالنيل عند العطف حيث ينزل المسافرون وتحمل البضائع إلى البر ، ثم ينقل الجميع إلى سفن أخرى في النهر ، فعلى الرغم من أن هناك أهوسة تساعد السفينة نفسها على مواصلة السير والانتقال من التربة إلى النهر ، إلا أن هذه الأهوسة فلما تفتح ، ويكاد الانتقال من سفينة إلى أخرى يتم دائما في تلك البقعة التي زاد سكانها زيادة عظيمة في السنوات الأخيرة ، إذ لا يقل عددهم الآن كثيرا عن ٧٥٠٠ ، طبقا للبيان الذي أعده الوكيل البريطاني هناك .

من العطف إلى بلوس :

يتراوح أجر السفينة من الإسكندرية إلى العطف بين أربعين قرشا ومائة قرش ، ومن العطف إلى بلاق (ميناء القاهرة) بين مائتي قرش وألف ، وذلك تبعا لنوع السفينة ومدى الإقبال عليها . ويبلغ متوسط المدة التي يستغرقها السفر من الإسكندرية إلى القاهرة نحو أربعة أيام ، إذ تهب الرياح عادة من الشمال إلى الجنوب ، غير أن المدة تزيد على ذلك كثيرا في غالب الأحيان . ويسير البحارة من أبناء العرب بأسرع مما يتوقع ، فإذا اعتدلت

الرياح نشروا جميع قلوبهم معرضين للخطر أرواح المسافرين ، إذ تدهمهم الرياح الهوج على غير انتظار ، حتى ليتولاهم العجب منها في بعض الأحيان . على أن الخطر الذي يتعرض له البحارة جد ضئيل ، إذ يكاد يستوى لديهم أن يكونوا في جوف الماء أم خارجه فهم في بيئتهم على الحلين . أما الذين تزهق أرواحهم في النيل بسبب إهمال البحارة من أبناء العرب فكثير ما هم . وإذا هبت الرياح في اتجاه مضاد نزل البحارة إلى البر وأخذوا يجرون السفينة على طول الشاطئ . وقد يحدث في بعض الأحيان أن يثبوا في مجرى الماء ويسحبوها وهم يسبحون ، ولو أن ذلك يؤدي إلى كثير من التعويق في الطريق . ولكن ما يصح قط أن يتوقع المرء أن تجتاز هذه المسافة دون أن ينزل إلى البر بين حين وآخر . وقصارى القول إن قيادة السفن تدل على كثير من الحنق والمهارة كما أن مسلك البحارة يتسم بالسرعة والشجاعة .

الملاحة النيلية :

ترعة المحمودية والنيل هما في الواقع أنشط طرق الاتصال بأهم الأسواق في مصر ، إن لم يكونا الطريقين الوحيدين . ففي هذين الشريانين من شرايين التجارة نشاط دائم تديره السفن من أصغر « قنجة » إلى أكبر « معاش » ، أى من السفن التى تحمل أربعة أطنان أو خمسة إلى تلك التى تبلغ حمولتها عشرين ومائة طن . أما بلاق ، ثغر القاهرة ، وأما المطف التى تتصل عندها التربة بالنيل ، فهما أهم أماكن الشحن والتفريغ . وتعرض أجور النقل لكثير من التقلبات ، ولا يرجع ذلك إلى المؤثرات العادية التى تنشأ عن العرض والطلب فحسب ، بل إنه يرجع كذلك إلى كثرة الاستيلاء على السفن خدمة لمصالح الحكومة ، وهو أمر يؤدي في بعض الأحيان إلى نقص شديد في عدد السفن التى تتطلبها التجارة دائماً ، كما يؤدي في أحيان أخرى إلى الإفراج عن عدد كبير من السفن لا يتوافق له ما يحمله . ومن ثم كان هذا التباين العظيم في أجور النقل ، ولكن هذه الأجور بصفة عامة شديدة الميل إلى الصعود على الرغم من ازدياد عدد السفن ازدياداً كبيراً .

السفن النيلية :

أنشئ في السنوات الأخيرة عدد عظيم جداً من السفن للملاحة النيلية . ففي عهد الاحتلال الفرنسى لم يزد عدد السفن التى تعمل بين أسوان والقاهرة على سبعةائة ، كما أن السفن التى تستخدم جنوبي القاهرة في فرعى رشيد ودمياط بلغ عددها تسعمائة . أما في عام ١٨٣٣ فقد كان للحكومة وحدها ثمانمائة سفينة ، وللأفراد خاصة ٢٥٠٠ ،

ولكن عددها زاد كثيراً منذ ذلك الحين . وأكبر هذه السفن لا تستخدم إلا في زمن الفيضانات العالية ، وتنتقل من الصعيد بين ألف وألْفِي إردب من الحنطة والشعير والبقول . ويطلق على هذه السفن اسم « الماش » ، وتستخدم في نقل البضائع فحسب . أما « الذهبيات » و « القنجيات » فتنتقل المسافرين ، وهناك نحو عشرين ومائة سفينة كبيرة من نوع الجروم تسير بين الإسكندرية ورشيد ، وتستخدم كذلك في نقل البضائع من دمياط إلى الجانب الآخر من البوغاز لشحنها في سفن راسية في البحر . وخلال فصل الصيف قد تصل سفن الجروم هذه إلى قبرص وسوريا ولكنها قلما تعود .

الصحراء :

الإبل هي الوسيلة التي يلجأ إليها عادة في اجتياز الصحراء بين القاهرة والسويس . ويمكن إتمام ذلك في يومين أو في ثلاثة أيام على الأكثر ، إلا إذا قامت بنفوس العراقيل . وسيزداد الأمر سهولة إلى حد كبير بإقامة ثلاث محطات يجري العمل الآن في بنائها . والنية متجهة إلى أن تحوى وسطاهن جميع ما في القنادق من معدات .

وتبلغ المسافة حوالي ثمانين ميلاً ، ولما كانت المدة قد اتخفت لاستبدال الخيول بعد كل مرحلة ، فإن من المستطاع أن تنقضى الرحلة في كثير من الراحة والسهولة . وليس ثم ما يدعو إلى الخوف قط ، فقد كف أبناء العرب منذ عهد بعيد عن التعرض للمسافرين بأكثر ضروب المضايقة ، ولم يكن ذلك راجعاً فحسب إلى خضوعهم لحكومة محمد علي خضوعاً تاماً ، بل إنه يرجع كذلك إلى ما يفيدونه من وراء نقل هؤلاء المسافرين . وفي الحق إنه لمن الممكن أن يقال بوجه عام إن السفر في مصر لا يقل أماناً عنه في أعظم بلاد أوربا مدنية وحضارة .

الخط الحديدي :

سبق أن أشرت إلى مشروع يجري بحته منذ عهد طويل بشأن مد خط حديدي بين القاهرة والسويس . وليس ثمة عقبات هندسية كثيرة ، فالأرض على طول الطريق صلبة حجرية مستوية السطح غدا أميال قليلة من الرمال يصادفها المرء عقب مبارحته القاهرة ، ومشافة أخرى قصيرة عند مدخل السويس تماثلها فيما تخلقه من متاعب . وقد علمت أن قضبان الميل الواحد في خط مفرد لا يتجاوز ثمنها ٦٨٠ جنياً ، وأن مصاريف الإنشاء والنفقات الأخرى لا تزيد على هذا المبلغ ، غير أنه لما كان مقدار البضائع وعدد المسافرين

لا يمكن حتى الآن أن يعودا بما يكاد يوازي النفقات ، فقد أرجى المشروع إن لم يكن قد أهمل . ومع هذا فقد مندرت إلى مصر الفضيحة التي تستلزمها عدة أميال من سكة حديد السويس ولكنها استخدمت في أغراض أخرى على ما ذكرت في غير هذا المقام .

بواخر البحر الأحمر تمر به بالقسم من القاهرة :

إن البواخر التي تسير في البحر الأحمر ، وهو طريق مواصلات شركة الهند الشرقية ، تمر بالقسم من القاهرة . وهذا القسم يرسل إلى القاهرة من مخازن الإسكندرية في سفن من نوع الجروم . ومقدار ما يطلب منه في اليوم ثلاثون حمل بعير ، ومتوسط ما يحمله البعير خمسة قناطير ، أي أن متوسط ما يجب إيصاله إلى السويس يوميا ستة أطنان ونصف الطن ، وبذلك يكون الاستهلاك السنوي ٢٧٠٠ طن . ويصل هذا المقدار إلى السويس بفضل ما يبذله الموظفون البريطانيون من جهود جبارة ، وما يلقونه من تعاون ودي من جانب الباشا .

وجهة نظر الباشا في الطريق البري :

إن الباشا يقدر تمام التقدير الأهمية التي يعلقها الرأي العام على إيجاد طريق آمن مريح يصلنا بامتلاكنا الآسيوية . وكثيرا ما كان هذا الموضوع محل بحث مع جنابه العالي ، فلم يقتصر في كل مرة على إظهار خالص الرغبة في تقديم معونته ورعايته ، بل بذل من الجهود وتحمل من التضحيات ما يفوق حد الوصف ، وذلك حتى لا يتعطل طريق الاتصال . فبفضل ما أصلحه في مسابكه من آلات محطمة ، وما زودنا به من الإبل حين لم يكن في وسعنا أن نحصل عليها دون مساعدته ، وما أسدده من أوامر حازمة صارمة إلى مختلف السلطات حتى تعاون معنا وتقدم إلينا ما نطلبه ، بفضل هذا كله ، ذلت عقبات كثيرة لولاء ما أمكن تذليلها ، وهيئت وسائل كان لها أكبر الأثر في إرسال البريد في سرعة وانتظام .

تجارة البن اليمني :

لم تسر تجارة البحر الأحمر بعد في طريق النمو ، ولو أتبع لها أن تتخلص من ضروب الاحتكار التي تنوء تحتها لما كان هناك شك في أن المجال قد ينفس أمامها انفساحا بعيد المدى ، لأن محمد علي يحتل جميع الثغور الواقعة على هذا البحر في شبه الجزيرة العربية . وعلى الرغم من أن الاتصال بالداخل كانت تمرقه في كثير من الأحيان ثورات يقوم بها العربان بغية النهب والسلب ، فقد سادت الطمأنينة الآن ، وغدت القوافل تسير دون أن نخشى شيئا يرعبها .

وقد كسدت تجارة البن في مخا كساداً عظيماً بسبب احتكار الحكومة هذه التجارة ، ولو أصبح ثمر عدن ملكاً لبريطانيا لما كان ثمة شك في تحول تلك التجارة إليه ما لم يطرأ على النظام القائم تغيير واسع المدى . ويقال إن الأثمان التي تدفع لزراع البن لا تكاد تسد نفقات الزراعة ، ولهذا كانت النتيجة التي لا معدى عنها أن ينصرف القوم عن إنتاج هذا الصنف .

سهولة المواصلات :

هناك أمور من شأنها تسهيل المواصلات إلى حد كبير ، فقد أشرت إلى ما هنالك من أمن شامل ، وأزيد على ذلك أن رجال الشرطة لا يقيمون من جانبهم أية عراقيل في ممتلكات الباشا ، فليس ثم ما يدعو إلى الحصول على جوازات للسفر أو المرور عند الانتقال من جهة إلى أخرى ، بل حتى عند القدوم إلى مصر أو الرحيل عنها . ويطلب المسافرون في بعض الأحيان فرمانات للسفر ، وهي عبارة عن توصيات رسمية للحكام والسلطات قد تفيد في التماس العون والحماية ، وفي علاج ما يرتكبه الأهالي من أعمال الغدر والخيانة ، غير أنها لم تكن ذات قيمة كبيرة إلا في حالات نادرة .

بريد الحكومة بين القاهرة والإسكندرية :

هناك بريد يومي بين القاهرة والإسكندرية وبالعكس ينقل الخطابات في زمن يتراوح بين ثلاثين وست وثلاثين ساعة ، ولكنه لا يحمل غير الرسائل الحكومية ، وما قد تتعهد به الحكومة من رسائل الأفراد ، وكثيراً ما تفعل ذلك .

بريد التجار :

لتجار الإسكندرية على الرغم من ذلك بريد خاص يصل إلى القاهرة ثلاث مرات في الأسبوع ، وتوزع الخطابات في اليوم الرابع . وهناك إلى جانب ذلك « خط تليفاني » بين القاهرة والإسكندرية يمكن الاتصال عن طريقه دائماً . ولا يعرقل الضباب عمله في غالب الأحيان ، ويقوم كل يوم بنقل الأخبار عدة مرات كلما دعت الحاجة .

البريد الحكومي :

أنشأت الحكومة بريداً منظماً للاتصال بجميع الهيئات الحاكمة من أقصى أطراف مصر إلى أقصاها ، غير أنه يحدث في المناسبات الخاصة أن يبعث بالرسائل على ظهور الهجن فتقطع في الساعة سبعة أميال أو ثمانية ، وقد يحمل الخطابات رسل يسرون على الأقدام .

تجارة الإسكندرية :

إن شطرا كبيرا جدا من تجارة مصر مركزه الإسكندرية ، فأغلب ما يصدر إلى أوروبا مقصور على هذا الثغر في حقيقة الأمر ، وسوف يتضح من آخر بيان حصلت عليه ، وهو خاص بعام ١٨٣١ أن أولى الدول المستوردة من مصر هي تركيا ، والثانية النمسا ، والثالثة بريطانيا العظمى ، والرابعة تسكانيا ، والخامسة فرنسا . غير أنه سوف يتبين من قوائم السفن التي قدمت إلى مصر وتلك التي غادرتها في عامي ١٨٣٦ و ١٨٣٧ ، أن ترتيب هذه الدول قد اعتوره تغير كبير ، كما أنه سوف يتبين أن التجارة الحرة بين مصر وبريطانيا العظمى في ازدياد عظيم ، في حين أن التجارة المصرية عامة آخذة في النقصان .

تبين الجداول التالية عدد السفن التي قدمت إلى ثغر الإسكندرية وتلك التي غادرت في عام ١٨٢٦ و ١٨٣٦ و ١٨٣٧ . ومع أن السفن التي جاءت في عام ١٨٢٦ بلغ عددها ٦٩٨ فإن جميع ما جاء من بريطانيا العظمى لم يزد على ثلاث عشرة سفينة ، ومع أن السفن التي غادرت الإسكندرية بلغت ٦٧٨ فلم يقصد منها إلى بريطانيا سوى خمس وعشرين . وفي عام ١٨٣٧ قدمت من الثغور البريطانية تسع وأربعون سفينة من مجموع السفن القادمة وعددها ٥٢٣ . ومن بين ٣٧٩ سفينة غادرت الإسكندرية رحلت إلى تلك الثغور ثلاث وثلاثون . وقد شحنت إلى لقربول تسع عشرة سفينة في عام ١٨٢٦ ، وثلثان وثلاثون في عام ١٨٣٧ . أما التدهور الشديد فقد أصيبت به التجارة التركية ؛ ففي عام ١٨٢٦ قدمت من الثغور التركية ٣١٦ سفينة ورحلت إليها ٢٩٥ ، أما في عام ١٨٣٧ فلم يصل من تلك الثغور سوى ١٧٢ سفينة ولم يقصد إليها سوى ١٥٣ ، أي أن التدهور بلغ حوالي ٥٠ ٪ ، وسوف يتضح أن تجارة تسكانيا قد أصابها مثل هذا المهبوط .

السفن التي قدمت إلى الإسكندرية في عام ١٨٢٦ :

فكرة عامة عن السفن التي قدمت إلى ثغر الإسكندرية ومن أين جاءت وإلى أين تقصد ، وذلك في المدة الواقعة بين أول يناير و ٣١ ديسمبر ١٨٢٦ . يضاف إلى هذا بيان عن السفن التي ظلت بالثغر في أول يناير ١٨٣٧ .

أعمال السفن														جهة القيام
البحر	غابوية	دغركية	قرلية	مقدسية	البحرية	أيونية	هولندية	روسية	سردينية	ناپوليتانية	ألبانية	سويدية	تلكانية	
٤٩	٢١	—	—	—	—	١٢	—	٥	—	—	١	—	—	جزر الأرخبيل
١٨	٧	—	١	—	—	—	—	—	١	—	—	—	—	وجارات العرب
٦٠	٢٩	١	—	—	٨	—	٢	٨	٢	—	—	—	—	القسطنطينية
٧٣	٤٧	—	—	—	—	٥	—	—	١	٢	—	—	—	كرمانيا
٦	١	—	—	—	—	—	—	—	٢	—	—	—	—	جنوه
٤	١	١	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	جبل طارق
١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	جوتبرج
٧	—	—	—	١	—	—	—	—	—	—	٢	—	—	الجزر الأيونية
١٦	٦	—	٢	—	٣	—	—	—	—	—	—	—	—	سكرت
٣٣	١٤	—	١	٢	٤	—	—	١	٤	—	٣	—	—	قبرص
١٠	٤	—	—	—	٤	—	—	١	—	—	—	—	—	رودس
٤٩	٢٦	—	١	—	٥	—	—	٣	٧	—	—	٤	٣	ليقورنة
٢	—	—	—	—	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	لندن
١١	—	—	—	—	١١	—	—	—	—	—	—	—	—	لهرنول
٦١	١	—	٥٩	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	مهسليا وطولون
٢٤	٣	—	—	—	١٧	٢	—	—	—	—	—	—	—	مالطه
٤	—	—	١	—	١	—	—	—	—	—	٢	—	—	ماهون
١٤	٥	—	—	—	٤	—	—	—	٣	—	—	—	—	للوره
١	—	—	—	—	—	—	١	—	—	—	—	—	—	هولنده
٢	—	—	—	—	١	—	—	—	—	—	—	—	—	بطرسبرج
٧	٧	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	
١٠٩	٦٤	—	٤	—	٢٧	٤	—	٧	٢	—	١	—	—	أزمير وغيرها
١٠	٣	—	١	—	—	٤	—	٢	—	—	—	—	—	سلانك
٢١	٩	—	—	—	٤	—	—	—	١	٢	١	—	—	سوريا
١٠٦	٩٤	١	١	—	٩	—	—	—	١	—	—	—	—	تريستا والبندقية
٦٩٨	٣٥٢	٣	٧٩	٣	١١٧	٤٣	٤	٢٧	٢٧	٦	١٧	٧	١٣	المجموع
٧١٠	٢٥٨	١	٧١	—	١٦٦	٢٧	٢٠	٣٥	٢٧	١	٣٨	٢٥	٣٥	المجموع في عام ١٨٢٥

أعلام السفن

جهة الوصول	المجموع	فلسطينية	دغرية	قزبية	مقدونية	انجليزية	أيونية	هولندية	روسية	سردينية	فاوليانية	أسبانية	سويدية	تلاتية
جزر الأرخبيل	٧٣	٣٤	—	—	—	٥	٢٠	—	٨	١	٢	—	—	٢
أستردام	٢	—	—	—	—	١	—	١	—	—	—	—	—	—
أقرس	٣	—	—	—	—	١	—	٢	—	—	—	—	—	—
وجاقات الغرب	٦	—	—	١	—	٤	—	—	٥	—	—	—	—	—
كوبنهاجن	١	—	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
القسطنطينية	٧٥	٥٨	—	—	—	٨	—	—	٦	٣	—	—	—	—
كرمانيا	٦١	١٦	—	—	—	٥	٣	—	—	—	١	٥	—	٢
دنياط	١	—	—	—	—	—	١	—	—	—	—	—	—	—
جنوه	٩	—	—	—	٢	—	—	—	٦	—	—	—	١	—
الجزر الأيونية	٢٧	١٨	—	—	—	٢	٤	—	١	—	١	—	—	١
كريت	٣	—	—	٣	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
قبرص	٣٣	١٧	—	—	٢	٤	٤	—	١	٢	—	٣	—	—
رودس	١٥	٨	—	—	—	٤	٢	—	—	—	—	—	—	—
لثربول	١٩	—	—	—	—	١٩	—	—	—	—	—	—	—	—
لندن	٦	—	—	—	—	٦	—	—	—	—	—	—	—	—
ليقورة	٤٣	٢١	—	—	—	١	—	—	١	٨	—	١	٢	٥
مرسيليا	٨٥	٢	—	٧٧	—	١	—	—	—	٢	—	—	٢	١
مالطه	٤٤	١٢	—	—	—	٢٣	٣	—	—	٣	—	١	١	—
ماهون	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	—	—
بطرسبرج	١	—	—	—	—	—	—	—	١	—	—	—	—	—
أزمير وغيرها	٩٦	٥٦	—	—	—	٢٨	٣	٢	٥	—	—	١	—	١
سوريا	٢٥	١٥	١	—	—	٢	—	—	—	١	١	٢	—	٣
سلانيك	٥	١	—	—	—	—	٤	—	—	—	—	—	—	—
تريستا	٤٣	٣٨	١	—	—	—	—	—	—	—	—	١	١	٢
المجموع	٦٧٨	٣٢٧	٣	٨١	٢	١١٦	٤٤	٥	٢٤	٢٦	٦	١٥	١١	١٨
المجموع في عام ١٨٢٥	٨١٢	٣١٩	١	٧٠	—	١٩٥	٢٠	١٩	٣٦	٣٤	٦	٥٣	٢٨	٢٨

السفن التي قدمت إلى مقر الاسكندرية
من أول يناير إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٣٦

سويدي	هولندي	ألماني	روسية	سورية	تونسية	مردنية	تلالية	غلاوية	فريسية	الجزائرية	المجموع	جهة القيام
—	—	—	١	—	—	١	٢	١	—	٣٥	٤٠	مالطة
—	—	—	—	—	٤	٢	٢	٦	٢١	٤	٣٩	وجاقات الغرب
—	—	—	٥	—	٦	١	—	٥٩	١	٢	٧٣	تريستا والبندقية
—	—	—	١	٦	٦٣	—	—	٣	٢	١	٧٧	جزر الأرخبيل
—	—	—	—	—	١	١	—	١	٤٣	—	٤٦	مرسيليا
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٥	١٥	لندن
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٥	١٥	كارديف ونيوكاسل
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	٢	لقربول
—	—	—	—	—	—	—	—	٢	—	٢	٢	واجوزه
—	—	—	١	—	٣	—	—	٢	٨	٢	١٧	أزمير والبقاات
—	—	٢	٩	—	١٤	—	—	٦	—	—	٣١	القسطنطينية
—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	١	٢	جبل طارق
—	—	—	١	٦٥	١٨	—	٢	٦	—	١٤	١٠٦	سوريا وكرمانيا
—	—	٢	٢	—	٢١	١	—	١	١	١	٢٩	كريت
—	—	١	١	٢	٨	—	—	—	—	—	١٣	رودس
—	—	٢	—	٢	١٢	—	—	١	١	١	٢٠	قبرص
—	—	—	٥	—	٤	٣	١٠	٦	—	—	٢٩	ليفورنة
—	—	—	—	—	—	١٠	—	—	—	٢	١٢	جنوة
—	—	—	—	—	—	١	—	—	—	١	٦	مولده
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	دمياط
١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	السويد
١	٦	٩	٢٧	٧٦	١٥٤	٢٠	١٦	٩٢	٧٨	١٠١	٥٨٠	المجموع

السفن التي غادرت الإسكندرية
من أول يناير إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٣٦

وجه الوصول	البحر	البحرية	فرنسية	عسائية	تلاية	تركية	يونانية	عزيرة	روسية	أبونية	هولندية	سويدية
مالطة	٤٦	٢٩	—	٢	٢	٢	—	—	—	—	—	—
وجبات الغرب	٦	١	—	٢	—	—	٢	—	—	٥	—	—
جزر الأرخبيل	٢٧	١	—	٢	—	—	٢٠	—	٢	—	—	—
مهميليا	٤٥	—	١٣	١	١	—	—	—	—	—	—	—
تريستا والبندقية	٦٨	٢	—	٥٠	٢	٥	٨	١	٢	—	—	—
لبفورة	٢٦	٤	—	٤	١١	٢	٢	—	٢	—	—	—
جنوه	٤	—	—	—	٢	—	—	—	—	—	—	—
لندن	٢	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
ليربول	١٨	١٧	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
أزمير واليقات	٤٠	٤	٥	١٢	—	٣	١١	—	٢	—	—	—
القسطنطينية	٢٢	٩	—	٩	—	٢	٦	—	٥	—	—	—
جبل طارق	٢	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
كريت	٦	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
رودس	٧	٢	—	٢	—	—	٢	—	—	—	—	—
لبرس	٨	—	—	٢	—	—	٢	—	—	—	—	—
كرمانيا وسوريا	٨٨	١٢	٢	١	٢	٢	١٥	٤٦	—	—	—	—
راجوزة	٢	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
هولنده	٦	١	—	١	—	—	—	—	—	—	٢	٩
دمياط	٦	—	—	٢	—	—	—	—	٢	—	—	—
المجموع	٤٤١	١٠٠	٥٣	٩١	٢١	١٦	٧٨	٤٩	٢١	٨	٢	١٠

السفن التي قدمت إلى ثغر الإسكندرية
من أول يناير إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٣٧

جهة القيام	المجموع	انجليزية	فرنسية	تتارية	تلاينية	مردينية	يونانية	سورية	روسية	أبونية
مالطة	٣٨	٣٠	١	٧	—	—	—	—	—	—
وجالات الغرب	٢٤	٣	١٢	٤	٢	٣	—	—	—	—
تريستا والبندقية	٦٦	٣	٦	٤٧	—	—	١٠	—	—	—
جزر الأرخبيل	٧٥	١	٧	٥	—	١	٥٤	٢	٤	١
لندن	١١	١١	—	—	—	—	—	—	—	—
لقربول	١٠	١٠	—	—	—	—	—	—	—	—
نيوكاسل	٢٨	٢٨	—	—	—	—	—	—	—	—
مرسيليا	٣٩	—	٣٥	٤	—	—	—	—	—	—
أزمير	١٠	—	٤	—	—	—	٤	١	١	—
القسنطينية	٣٦	—	—	٦	—	—	١٦	—	١٣	١
كرمانيا وسوريا	١١٣	١٧	٦	٣	١	—	١٦	٦٨	٢	—
كريت	١٧	١	—	—	—	—	١٤	١	١	—
رودس	٤	١	—	٢	—	—	١	—	—	—
قبرس	١٩	—	١	—	—	—	١٢	٦	—	—
راجوزة	٥	—	١	٣	—	—	١	—	—	—
ليفورنة	١٩	—	١	٥	١١	١	—	—	—	١
جنوه	٨	١	١	—	—	٦	—	—	—	—
دمياط	١	—	—	—	—	—	١	—	—	—
المجموع	٥٢٣	١٠٦	٧٥	٨٦	١٤	١١	١٢٩	٧٨	٢١	٣

السفن التي غادرت الإسكندرية

من أول يناير إلى ٣١ ديسمبر عام ١٨٣٧

جهة الوصول	المجموع	البحرية	فرنسية	غابرية	تلاية	لوردية	يونانية	سورية	رومية	أبونية	مولدية
مالطه	٢٠	١٤	—	٤	١	—	—	—	—	١	—
وجاهات الغرب	١	—	—	١	—	—	—	—	—	—	—
تريستا والبندقية	٥٩	٦	١٤	٢٦	١	٤	٥	—	٣	—	—
جزر الأرخبيل	٣٤	١	١٠	١	—	—	١٧	١	٣	—	—
لندن	١	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—
لقربول	٣٢	٣٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—
مارسيليا	٤١	—	٤١	—	—	—	—	—	—	—	—
أزمير والبقا	٤٤	١٨	—	١٦	—	—	٥	—	٥	—	—
القسطنطينية	٢٥	—	٢	١٠	١	٤	٥	—	٣	—	—
جبل طارق	٢	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—
كرمانيا وسوريا	٦٦	٩	—	١	٢	—	٦	٤٨	—	—	—
كريت	٣	—	—	—	—	—	٣	—	—	—	—
رودس	٢	١	—	—	—	—	—	١	—	—	—
قبرص	١٦	٣	٢	٢	١	—	٤	٣	—	—	—
راجوزه	٢	—	٢	—	—	—	—	—	—	—	—
ليقورة	١٦	—	٥	١	٧	١	—	—	—	—	—
جنوة	٢	—	—	—	—	٢	—	—	—	—	—
هولندة	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
دمياط	١٢	—	٤	٢	—	—	٣	٢	١	—	—
المجموع	٣٧٩	٨٧	٨٠	٦٤	١٢	١٢	٤٨	٥٥	١٦	٤	١

أثمانه المأكولات في الإسكندرية :

في ١٢ يناير ١٨٣٨ كانت أسعار اللحوم والحبوب وما إليها بمدينة الإسكندرية على

النحو التالي :

اللحم البقرى	ثمان الأفة (٢٤ رطل) [بجلىزى]	من ٥	إلى ٥ ١/٢ قرش
لحم الضأن	» »	» ٥	» ٥ ١/٢ »
لحم الجاموس	» »	» ٣	» ٣ ١/٢ »
الدجاج	» الدجاجة	» ٣ ١/٢	» ٤ قروش
السمك (من الأنواع الرديئة)	» الأفة	» ٤ ١/٢	قرش
القمح	» الإردب (١٠٠)		
	إردب تعادل ٦٣ كوارترا	» ١١٠	» ١٢٠ قرشاً
الشعير	ثمان الإردب	» ٧٢	»
القول	» »	» ٨٠	» ٨٤ »
البن	» الرطل (ويقل عن		
	الرطل اقوازديوا بحوالى ٢ ٪)	» ٤ ١/٢	قرش

هوائى الدفولية :

تحصل الموائد الآتية لحساب الحكومة عند مداخل المدن : —

- ٧٤ قرشاً عن كل رأس من الثيران المعدة للذبح
- ٤ ٢ ١/٢ قرش » » » » الجاموس » »
- ٣ ١/٢ » » » » الأغنام » »
- ينزل الصيادون عن ثلث ما معهم من السمك
- ٢٠ قرشاً ضريبة استهلاكية عن كل إردب من القمح
- ١٥ » عن كل إردب من الشعير والقول والذرة والبقول

أجور الشحن في الإسكندرية :

كانت أجور الشحن بالإسكندرية في ١٢ يناير ١٨٣٨ على النحو التالي : —

لندن القطن ٢/٣ البنس عن الرطل في البالة — مكبوس

» البذور ٩ شللات و ٦ بنسات عن الكوارتر

اندىن البضائع الثقيلة ٥ جنيهات عن الطن
 ريسا القطن ٧٠ كروتزرا عن القنطار الذى وزن ٤٤ أقة
 » البذور ٦٠ » » الإردب

الصمغ والبضائع الثقيلة وهى :

» البذور
 » البخور وغير ذلك { من ٣٠ إلى ٣٣ كروتزرا عن القنطار (٤٤ أقة)

نميسيليا القطن ٤ فرنكات عن القنطار (٣٣ أقة)

» البضائع الثقيلة ٢ ١/٢ فرنك » » » »

» البذور { ٢ ١/٢ » » » »
 » البخور » » » »

ليفورنة القطن ٣ جنيهات (طبقا لتعريف ليفورنة) عن القنطار (زنة ٣٦ أقة)

» الكتان ٢ ١/٢ جنيه » » » »

» البضائع الثقيلة ٢ ١/٢ » » » »

» المواد الغذائية ٢ من الجنيهات » عن الإردب الكبير

الأسعار الجارية :

رغبة فى إيضاح الحالة بسوق الإسكندرية سوف أذكر الأسعار الجارية لأهم السلع المصدرة
 والمستوردة مع رسم العلامات التى وضعها الوسطاء (السماسرة) إلى جانب تلك السلع .

الإسكندرية فى أول يناير ١٨٣٨

الأسعار الجارية للبضائع من صادرات وواردات

الأسعار المكتوبة هى أسعار البضائع فى الجملة . ويبدل حرف « ا » على أن الصنف وفير ،
 وحرف « ث » على أن سوقه كاسدة ، وحرف « م » على أنه معدوم ، وحرف « ر » على أنه
 مطلوب ، وحرف « س » على أنه نادر ، وحرف « ف » على أن بيعه ممكن .

سلع حكومية تباع بالمزايدة العلنية

المواد الغذائية	:	السكران
القطن	:	الأفيون
البن اليمني	:	الأرز
سن القيل	:	بذر البكتان
الصمغ العربي	:	الزعفران
السكر الروسي	:	ملح البارود
النيلة	:	

سلع تباع بأثمان تحددها الحكومة

جلود الجاموس	:	جلود البقر
--------------	---	------------

مبيعات بالمزايدة في شهر ديسمبر

أرز دمياطي	:	١٥٠٠ إردب - سعر الإردب ٤١٣٣٤ ر٢	قرش
أرز رشيدى	:	١٥٠٠ - - - - -	٢٥٦٢٤ ر١
وزن الإردب في رشيد ١٥٦ أقة			
» دمياط ٢٢٥ » » »			

بضائع حرة التداول

الصبر السقطرى «م»	٣٢٠	قرشا للقنطار الذي وزن ٥٤ أقة تقريبا
صبر الكاب	٦٥٠	» » » » » »
أبو كبير (مصنف)	٤٠٠	قرش » » » » » »
» نقي «م»	٦٥٠	قرشا » » » » » »
جاوى (مصنف)	٣٢٠	» » » » » » ٣٩٩ صافية

عنبر خام أو متهجج «ف» من نمرة ١ إلى ٦	٧٠ قرشا
» شفاف	» » » ١ » ٥ من ٢٢١ إلى ٢٣٠ قرشا للأفة
حجر الشب «ث»	٨٠ قرشا للصندوق (٥٤ أفة)
الواح إنجليزية «س ف» من ١٩٠ إلى ١٩٥	قرشا للصندوق (٥٤ أفة)
زرنبيخ أبيض	» ١٨٦ قرشا للصندوق (٣٩٦ أفة صافية)
زئبق «ث»	١٨٠٠ قرش لكل ٣٦٦ أفة صافية
صلب نمرة ١، ٢ «ف» من ١٢٥ إلى ١٣٠	قرشا لكل ٤٤ أفة صافية
ماء الورد «ث»	» ٥٦ » ٦ قروش للأفة
الواح من الصفيح «ف»	» ٢٣٠ » ٢٣٥ قرشا للصندوق الذي يحوى ٢٢٥ لوحا
طرايش Cardoso «ث» من نمرة ٢٢ إلى ٣	
» ٢٦، ٢٧ درجة أولى	من ٦٥ إلى ٧٦ قرشا للدسته
» ٢٨ درجة ثانية	» ٥٥ قرشا
» ٢٩ ثلاثة	» ٥٠
طرايش Cardoso نمرة ٥ طراز تونس	
» ٣٠ درجة أولى	من ١٢٥ إلى ١٣٠ قرشا للدسته
» ٣١ ثانية	» ٩٥ إلى ١٠٠ قرش
» ٣٢ ثلاثة	» ٨٠ إلى ٨٥ قرشا
» D'alberti - حجم صغير «م»	
» » » كبير	
» تونس (Calabush)	
» ٣٣ درجة أولى	من ٢٨ إلى ٣٠ قرشا للدسته
» ٣٤ ثانية	» ٢٠ إلى ٢١ »
» ٣٥ ثلاثة	» ١٤ » ١٥ »
اسفيداج «ف»	» ١٠٠ » ١٢٠ » للصندوق
	(٣٦ أفة)
قرمز أبيض من ٢٢ إلى ٢٤ قيراطا «ف»	من ١٠٥ إلى ١١٠ قروش للأفة

قرمز أحمر من ٢٢ قيراطا « ث »	من ٩٠ إلى ٩٥ قرشا للأنة
خيوط قطنية من نمرة ٢٠ إلى ٣٠ « ث »	١٨ قرشا للأنة
شلال خيط من القطن من ١٢ إلى ١٨ « ث »	١١ « (للورقة)
راى (نوع من السمك) « ث »	٦٥ إلى ٧٠ قرشا للبرميل
	(١٢٠ أنة)
مسامير نمرة ٩، ١٢، ١٨ « ث »	من ٢٤٠ إلى ٢٤٥ قرشا للكيس
« ١٨ « ث »	٢٦٠ قرشا
« half canal of 40000 « ث »	٣٦٠ «
ورق خشن « ث »	١٢ قرشا للرزمة
ورق مصمغ « ث »	١٥ «
ورق ذو ثلاثة أقمار — من البندقية « ث »	من ٣١ إلى ٣٣ قرشا للرزمة
royal « ث »	٧٥ « ٨٠ «
half royal «	٦٠ « ٦٥ «
imperial «	١٩٠ « ٢٠٠ قرش «
« ذو ثلاثة أقمار — من ليقورنة	
درجة أولى	٣٦ « ٣٧ قرشا «
« ثانية	٣١ «
« ثالثة	٢٥ « إلى ٢٦ «
mezzanina « (الحزمة سبع رزم)	٦٠ « ٦٥ «
(« ست «)	٨٥ « ٩٠ «
(« أربع «)	١٨٠ «
(« رزمتان «)	٢١٠ «
« Fioretta — جنوة (عشرون رزمة)	من ٢٢ إلى ٢٣ «
غاب (بوص)، لوان، أبيض وأحمر « ث »	٩٠ « ٩٥ قرشا للقطار
	(٣٧٢ أنة)
Coral berries « ث » نمرة ١٢٠، ١٤٠	١٥ قرشا للورقة
« ١٨٠ « ث »	

الوان ، نصف رطل ، أزرق وأبيض	من ١١٠ إلى ١١٢ قرشا للقنطار
وأحمر « ث »	(٣٧ ١/٢ أقة)
الوان ، نصف رطل ، أسود وأزرق	» ١٢٠ »
» ، أربعة أرطال من أربعة ألوان ،	» ١٤٠ إلى ١٥٠ »
أصفر وأسود وأخضر وأزرق	» ٢٨٥ »
» ، أربعة أرطال أخضر أزرق	
ولازوردي « ث »	
الوان من هولندية أزرق وأبيض	٨ قروش للحزمة
وأصفر « ث »	(١٠٠٠ جرام)
مرجان نظيف كبير الحجم قاتم اللون « ث »	من ٥٥ إلى ٥٦ قرشا للأقة
	(٤٢٠ درهما)
» ويتوفى اللون من أوقيتين إلى ثلاث	
أوقيت « ث »	من ٣٨ إلى ٤٠ قرشا للأقة
مرجان زيتوني اللون من أربع أوقيت	
إلى ست « ث »	من ٥٥ إلى ٥٦ قرشا للأقة
حرير أسود من فلورنسا « ث »	» ١٩ » ٢٠ » للذراع
أسلاك من الحديد	» ٣٢٠ » للحزمة
» النحاس	» ٦٢٠ » للقنطار (٣٧ أقة)
» الذهب الروسي	من ٦ إلى ٦ ١/٢ قرش للمقال
» » النمازي « س »	» ٥ ١/٢ » ٥ ٢/٣ »
» » الفرنسي « ث »	» ٤ ١/٢ »
حديد إنجليزي (مصنف) »	» ١٢٥ » ١٣٠ قرشا للقنطار (من ٨٢
	إلى ١٣٩ أقة)
» روسي	» ١٥٥ » ١٥٦ » للقنطار
قرنفل « ث »	» ١٢ ١/٢ » قرش للأقة
Gelamine « ث »	من ٢ ١/٢ إلى ٢ ٢/٣ قرش للأقة

الواح من النحاس الأحمر والأصفر

madonna ، ٧ ٢/٣ صفراء ، ٢ ٢/٣

بيضاء «ث» ١٠ قروش

حرير أطلس أصفر وأسود من

فلورنسا «ا.ث» من ١٠ إلى ١٠ ١/٢ قرش للذراع

حرير أطلس من ألمانيا «ا.ث» ١١ قرشا

مبارد ألمانية «س.ف» من ٣ إلى ٣ ١/٢ قرش للمبرد

لحوم لليهود «س.ف» ١٤٥ » ١٥٠ قرشا . صندوقان بهما

ستون قطعة

خشب Santa Martha «ث» ٨٠ » ٩٠ » للصندوق (٤٣ ١/٢ أقة)

سلاقون «س.ف» ١٩٠ » للقنطار (٥٤ أقة)

علب أزميز «س.ف» ٢٦٠ » ٢٦٥ » » (٤٤ »)

المصطكا من جزيرة ساقز «ا.ث» ٢٢ » ٢٣ » للآقة

اللوز (من صقلية أو فرنسا) «م.ف» ٧ » ٨ » قروش

الزيت (من أوريا) «ف» ٦ » »

» (من وجقات الغرب) » ٥ » »

» (من تركيا) » ٥ » ٥ ١/٢ قرش

» (من الشام) » ٥ قروش

الرصاص » ١٨٠ » قرشا للقنطار (٧٨ أقة)

البيريتروم — عود القرح «ا.ث» ٣٥٠ » » (٨٦ أقة)

الفلفل «س» من ١٨٥ إلى ١٩٠ » » (٣٦ ١/٢ أقة)

منسوجات فرنسية عادية «ا.ث» ٧ ١/٢ قروش للذراع

» عادية قرمزية اللون » ٨ » ٨ ١/٢ » للذراع

» Londrini, 2 Fouses aîné ١٣ قرشا »

» منسوجات قرمزية اللون » ١٤ ١/٢ قروش »

منسوجات Freres Floth من ذوات التيجان الثلاثة من ٢٣ إلى ٢٤ قرشا للذراع	
» » » » » الأربعة » ٢٥ » ٢٦ » » »	
» » » » » الخسة » ٢٩ » ٣٠ » » »	
» » » » » Forcals » » » » » الثلاثة ٢٤ قرشا »	
» » » » » » » » » الأربعة ٢٦ » » »	
» » » » » » » » » الخسة من ٢٩ إلى ٣٠ » » »	
» » » » » Siau (نصفها أحمر ونصفها قرمزي) » » » ١٤ » » »	
» » » » » جميعها قرمزية اللون » » » ١٤ ١/٢ » » »	
» » » » » ألمانية Mautsarai » » » من ٢٠ إلى ٢١ » » »	
» » » » » من ذوات التيجان الثلاثة » » » ١٣ » ١٤ » » »	
ساتان أحمر وأخضر وأزرق (من فلورنسة) « ف » من ١٢ ١/٢ » ١٣ قرشا للذراع	
حرير « ف » » » ١٣٠ » ١٤٠ » » للأنة	
المشبة (حشيشة المحمودة) « س . ف » من ٩٠٠ إلى ١٠٠٠ » للقنطار (٣٦ ١/٢ أنة)	
الكبريت النباتي « ف » ١٧٠ قرشا للقنطار (٥٠ أنة)	
كبريت مكرر « ث » ٦٠ » » (٥٤ أنة)	
إشمز أبيض (صبغ) « ف » ٦ قروش للورقة	
صفيرج إيجازي « ا . ث » ٤٩٠ قرشا للقنطار (٣٦ ١/٢ أنة)	
دخان سالونيك « ث » ٣ ١/٢ قروش للأنة	
» » » Giardina » » » » »	
» » » Jani Coi » » » » »	
» » » Enos or Cheserdeli » » » ٤ ١/٢ » » »	
» استامبول أو بفرة » من ٣ ١/٢ إلى ٤ ١/٢ قروش للأنة	
القطيفة ٢/٣ أحمر ، ١/٣ أسود من جنوة « س . ر » ٤٠ » ٤٥ قرشا للذراع	
البراقع « ف » من ١٥٠ إلى ١٥٥ قرشا ذراعان على حسب اللون	
الزاج الأخضر (سلفات الحديدوز) « ث » ٧ قروش للأنة	
الزاج « ث » ٥٥ قرشا للقنطار (٩٣ أنة)	

من ٩٠ إلى ١٠٠ قرش للرطل (١٤٤ درهما)	الزعفران (الإنجليزي) «ف»
» » » ٨٠ قرشا »	» (الأوربي)
» » » ٤٢ قرش للأنة	سكر فرنسي (دومس) «ث»

أخشاب من تريستا

من ١٥٢ إلى ١٦ دولارا لكل ١٠٠ كتلة	كتل من البندقية «ث»
» » » ١٧٢ دولار »	» تريستا «ث»
» » » ١٠ دولارات »	» » » ٢٢ «ث»

ألواح ١٥ قدما » ٧٢ » ١٨ قرشا

» من جميع الأحجام » ٣٥ » ٤٠ »

عروق » ٥٢ » ١٤ »

خشب اسلا مبولى من جميع الأحجام » ٣٢ » ٩٠ »

ألواح وقضبان صغيرة » ١٢ » ٣٢ قرش

ملاحظة : هناك سلع مختلفة من المؤلف يبيعها كالفسوجات الفاخرة ذات الألوان العصرية التي ترد من فرنسا وإنجلترا ، والآلات القاطعة والبضائع الحديدية والشعوع والأواني الخرفية والصينية ولكننا لم نستطع إدراجها هنا لتعدد أنواعها .

وقد أصدرت الحكومة أمرا عاليا بأن تكون الأنة ٤٠٠ درهم والقنطار ٣٦ أنة أو مائة رطل ، وذلك في جميع الحالات ، وعلى هذا الأساس يجب تنظيم الأمور .

الأسعار الجارية للمصنوعات :

الإسكندرية في اليوم العاشر من يناير ١٨٣٨

الأسعار الجارية للمصنوعات المستهلكة في مصر مع أسعار الكبيو وقيمة العملة :
 علامة « ا » = موفور ، « ث » = كاسد ، « م » = معدوم ، « س » = عليه
 إقبال ، « ن » = نادر ، « ق » = من الممكن أن يباع .

المصنوعات الإنجليزية

بالقروش			
من ٩٥ إلى ١١٢	« س . ف »	منسوجات طويلة	
٨٥	« م . ف »	»	»
٦٢ » ٦٠ »	»	» من مصانع أخرى « ث »	»
١١٠ » ١٠٠ »		منسوجات طويلة Peel	
٥٦ » ٤٤ »	»	» عادية ومتوسطة « ف . ث »	»
٨٨ » ٤١ »	»	» أو سمراء « ف »	»
» ٧٥	»	Pennington, Mahmoudies « ف . م »	
٦٢ » ١٦ »	»	منسوجات من مصانع أخرى « ث »	
٩٠ » ٣٨ »	»	Madapolams « ف »	
٤٠ » ٢٤ »	»	موسلين « ف »	
٤٢ » ٢٦ »	»	Lappets « ف »	
٢٧ » ١٥ »	»	Doreas « م . ف »	
٨٤ » ٢٩ »	»	منسوجات تباية رفيعة « ف »	
٣٠ » ١٩ »	»	» مصقولة « ا . ث »	
٨٠ » ٤٢ »	»	» مخططة « س . ف »	
٨٥ » ٥٠ »	»	» مطبوعة « ث »	
٥٠ » ٣٨ »	»	» عادية « ف »	
للديستة ١١	»	Balazor مناديل « ث »	
» ١٥ » ١٤٠ »	»	Bandanoes « ف »	
» ٥٠ » ٢٨ »	»	شيلان غير أصلية « ف »	
» ٦٥ » ٦٣ »	»	Nankeens منسوجات قطنية « ا . ث »	

المصنوعات السويسرية

من ١٢ إلى ٣٢ قرشا للديستة	»	مناديل « م . ف »	
» ١٢ » ١٠ »	»	» فاخرة « ف »	

منسوجات قطنية « ث »	من ٣٤ إلى ٤٤ بارة للذراع
» مطبوعة « ث »	» ٨٥ » ١١٥ »
» موسلين »	» ١٧ » ٣٢ »
» منسوجات تيلية رفيعة »	» ٣٨ » ٤٠ »
» » فاخرة « ث »	» ١ » ٢ »
طرايش « م »	» ٢٢ » ٢٣ قرشاً للدستة
موسلين حرير مشجر « ث »	» ٣٦٠ » ٣٨ للذراع

أسعار الكمبيو

لندن	من ٧٤ إلى ٧٥ قرشا
مرسيليا	» ١٠٥ » ١١٥ »
ليقورنة	١٢٣ صليدا للريال
تريستا	من ١٢٢ ١/٢ إلى ١٢٣
القاهرة	١ في المائة
العمدة :	

سعر النقد

الإسلامبولي الجديد	قرشا ١٨ ١/٢
» »	» ٢٠ ٢/٥
الجنيه الإنجليزي	» ٩٧ ١/٢
الريال الأسباني ذو الأعمدة (أبو مدفع) :	» ٢٠ ٢/٨
الريال	» ٢٠ ٧/٢٠
الريال الأمريكي	» ١٩
البندق	» ٤٦ ١/٧
المجر	» ٤٥ ٢/٦
الدبلون	» ٣١٣ ٢/٦
الخمس فرنكات	» ١٩ ١/٢
الونقو الفرنسي	» ٧٧ ٢/٦

أفرينو S. Avierino ، من أصحاب رموس الأموال اليونانيين - حياة إنجليزية (من
حرائر الأونيان)

فانتوزی و إخوة Fantozzi ، تجار نمساویون .

- جبارا G. Gibbara ، نـمـاوى ، رئيس إدارة التجارة لدى باشا مصر .
 جالوى وتيالىدى وشركاؤهما Galloway, Tibaldi ، تجار إنجلز .
 جليدون G. Gliddon مدير بنك النيل للسيكورتاه (قنصل أمريكا) .
 ستيفن جوتييه Stephen Gautier ، تاجر فرنسى ، فى الإسكندرية مؤقتا .
 هاريس وشركاؤه Harris ، تجار إنجلز .
 فرانسيس هنرىسى Francis Henricy ، تاجر فرنسى .
 جويس ثورن وشركاؤه Joyce Thurburn ، تجار إنجلز .
 اسمالام وشركاؤه G. Ismalam ، من أصحاب رؤوس الأموال الليثانتيين ،
 حماية نمساوية .
 لشرج وشركاؤه Lechesig ، نمساويون من أصحاب المصارف والوسطاء فى شراء السفن
 لروزو وشركاؤه Lumbroso ، تجار تونسيون ، حماية تسكانية .
 لكونر وشركاؤه Lochner ، تجار فرنسيون .
 مونتكوربولى وشركاؤه Montecorboli ، تاجر تسكانى .
 مورجاردانو Mauregardato ، تاجر يونانى ، حماية يونانية .
 دى أ. مونتكوربولى S. A di I. Montecorboli ، تاجر تسكانى .
 ميور S. Muir, Senior ، تاجر إنجليزى .
 مورپورچو وشركاؤه J. Morpourogo ، تجار نمساويون .
 ماتيسوروفيتش G. Matissorovich ، رأسمالى من راجوزة ، حماية نمساوية .
 مونتكوربولى وأخوته Montecorboli ، تجار تسكانيون .
 ناشمبيني E. Naschembeni ، تاجر نمساوى .
 نوفل ، تاجر ليثانتي ، من رعايا باشا مصر .
 أوت وشركاؤه Olt ، تجار سويسريون ، حماية فرنسية .
 پيل وشركاؤه W. Peel ، تجار إنجلز .
 پروا وشركاؤه Proi ، تجار يونانيون ، حماية يونانية .
 پاستريه وأخوته Pastré ، تجار فرنسيون .
 پوما وشركاؤه C. Poma ، تجار فرنسيون ، حماية فرنسية .
 پوپولانى G. Popolani ، تاجر يونانى (أيونى) ، حماية إنجليزية .

رينلين وبويه Reinlein and Boyer ، من أصحاب المصارف والوسطاء الفرنسيين .

روكيرب وشركاؤه Roquerbe تجار سويسريون ، حماة فرنسية ، (مستر روكيرب قنصل بروسيا) .

رولان وشركاؤه Rolland ، تجار فرنسيون .

ريجيا جيرو A. Riga Giro ، تاجر يوناني (أبوني) ، حماة انجليزية .

ريني وشركاؤه Regny ، تجار فرنسيون .

روسيتي A. De Rossetti ، تاجر تسكاني (قنصل تسكانية) .

روسانو وأدا Rossano and Adda ، تجار ليفانتيون ، حماة تسكانية .

شيف وشركاؤه Chiff ، تجار نمساويون .

شيتمبرجر J. F. Scheidtemberger ، تجار نمساويون ، إقامتهم مؤقتة .

سنيانو وشركاؤه J. Sonnino ، أصحاب مصارف ووسطاء من ليثورنة .

سكاكيني وشركاؤه D. Sakakini ، تجار فرنسيون .

سكارامانجا G. Scaramanga ، تاجر يوناني ، حماة يونانية .

جيفاستوبولو G. Gevastopulo ، تاجر يوناني حماة نمساوية .

ساير وأخوته Sayur ، تجار ليفانتيون ، حماة نمساوية .

سلامة ونكلا ، من الصيارفة الليفانتيين ، حماة تسكانية .

سربوزيان M. Serposian ، تاجر أرمني ، حماة نمساوية .

تود A. Tod ، تاجر انجليزي .

توسيجه وإخوته Tossizza ، تجار يونانيون (مستر توسيجه قنصل

اليونان) .

فيرو G. Vuro ، تاجر يوناني ، حماة نمساوية .

صقالي N. Zaccali ، تاجر يوناني ، حماة نمساوية .

زيزينيا S. Zizinia ، تاجر يوناني ، حماة يونانية .

د. وزغيب D. and N. Zogheb ، تجار ليفانتيون ، حماة تسكانية .

قائمة بأسماء القناصل وكبار الملحقين بالقنصليات

في مدينة الإسكندرية (مصر)

القناصل بالسكندرية :

- مسيو كوشيليه Cochelet ، قنصل فرنسا العام .
- الكولونيل كامبل P. Campbell ، الوكيل والقنصل العام لبريطانيا العظمى .
- لاورين Laurin ، قنصل النمسا العام .
- الكونت ميدم Medem ، قنصل روسيا العام
- مروتى Cerruti ، قنصل سردينيا العام .
- كامب Camps ، قنصل أسبانيا العام .
- شوتز Schutz ، قنصل هولندا العام .
- فانتوزي Fantozzi ، القنصل العام لملكة نابلي .
- أنستاسي D'Anastasy ، قنصل السويد العام .
- دمريشر Dumreicher ، قنصل الدنمارك .
- جليدون Gliddon قنصل الولايات المتحدة الأمريكية .
- روسيتي De Rossetti قنصل تسكانيا العام .
- توسيجه Tossizza قنصل اليونان العام .
- كاردان Cardin مأمور ومترجم القنصلية الفرنسية العامة .
- دانثا Danta المترجم الأول بالقنصلية » »
- جيو فروي Geoffroy المترجم الثاني » » »
- ثربورن R. Thurburn قنصل إنجلترا (للشئون التجارية) .
- شارل سلون Charles Sloane نائب قنصل ومأمور القنصلية الإنجليزية .
- جيربي Jerpi مأمور القنصلية النمساوية .
- بايش Babich المترجم الأول بالقنصلية النمساوية .
- لافيزون Lavison نائب قنصل بالقنصلية الروسية .
- جان Jean مأمور القنصلية الروسية .

برزيو Brizio مأمور قنصلية سردينيا .

لنزي Lenzi مأمور قنصلية تسكانيا .

إيفو Ivo مأمور القنصلية اليونانية .

دمياط ورشيد :

يظهر أن موقع ثغرى دمياط ورشيد على مصب النيل يعود على التجارة بقوائد عظيمة ، غير أنه نشأ عن سوء حالة ميناءيهما ، وسهولة الاتصال بطريق ترعة المحمودية التي تربط الإسكندرية بالنيل عند المطب ، أن أخذت تجارتهم في الهبوط شيئاً فشيئاً . وأكثرما يتجر الثغر الآن مع سوريا وقبرص وكريت ، وقلما يجيء إليهما السفن الإنجليزية ، ولو أنه يحدث بين حين وآخر أن تحيى إلى دمياط سفينة من الجرار الأيونية .

ريالات أسبانية ريالات أسبانية

في عام ١٨٢٣ بلغت الصادرات من دمياط ٣٨١١٧٠ والواردات ٨٦٧٠٠٠

» » ١٨٢٤ » » ٦٢٨٥٠٠ » » ٨٢٢٠٠٠

» » ١٨٢٥ » » ٣١١٨٠٠ » » ٢٤٦٠٠٠

الأرز :

الأرز أهم الصادرات غير أن زراعته آخذة في النقصان .

تجارة القاهرة :

عانت القاهرة نقصاً كبيراً في تجارتها ، ولم تعد كما كانت في الماضي مستودعاً للصادرات والواردات ، بل خلفتها في أهميتها مدينة الإسكندرية ، إذ هيأ لها موقعها من ضروب المساعدة ما لم يهيئه موقع القاهرة . وليست القاهرة الآن سوقاً عظيمة إلا في تجارة الصمغ وغيرها من السلع الثابتة . أما البضائع المخزونة بها فقد خصص أغلبها للاستهلاك المحلي ، إذ رأى التجار الذين يسمون سلمهم في داخل البلاد ، أن شراء ما يحتاجون إليه من مخازن المستوردين في الإسكندرية أعود عليهم بالفائدة . وليس في القاهرة أية مؤسسة تجارية إنجليزية

سعر الفائدة :

الأموال قليلة بوجه عام ، ومن المستطاع الحصول على قرض ربحه ٢٪ في الشهر لقاء ودیعة من الماس على سبيل الضمان ، فقد رأى المقرضون أن يكون الماس ضماناً للأموالهم لخفة حمله وسهولة نقله ، ولهذا جرت العادة بأن تكون الودائع منه في الوقت الحاضر .

والشكوى عامة من كساد التجارة ، وعندى أن هذه الشكوى تقوم على أساس متين ، فقد ضعف الإقبال على أدوات الترف إلى حد كبير ، كما يرجع السبب في انخفاض أثمان ما يرتديه ذوو اليسار من السكان إلى تدهور ثروتهم . ومنذ عهد قريب صدر قدر عظيم من اللاس والأحجار الكريمة من القاهرة إلى كالكتا وجهات أخرى في جزائر الهند الشرقية .

القروض :

مدة القروض في سوق القاهرة أربعة شهور اسميا ، ولكنها تمتد غالبا إلى أكثر من ستة شهور أو ثمانية ، لأن ارتفاع سعر الفائدة عامل يؤدي دائما إلى تأجيل الدفع . وقل أن تشتري بضائع لقاء حوالات مالية يؤجل دفعها إلى موعد محدد . وفي القاهرة نحو :

٢٤ تاجرا أجنيا من الأتراك

١٥ بيتا أوريبا .

١٠ من اليونانيين الكاثوليك .

٦ » » الدين لا يقبضون الكنيسة

الأوزان والمقاييس والمطاليل المصرية :

من العسير أن نذكر وحدة خاصة للقياس تتخذ معيارا للأوزان والمقاييس والكاييل المصرية ، ذلك بأن هذه الأوزان والمقاييس والكاييل لا يقتصر أمرها على أنها تتفاوت في جهات القطر المختلفة ، بل لقد غيرتها تشريعات لعبت بها الأهواء ، كما غيرت فرمانات القسطنطينية العملة في أوقات متفاوتة . وكثير من المقاييس تعمل فيه جميع صفات البدانة في الجماعات البشرية الأولى ، وآية ذلك الفتر وهو عبارة عن المسافة بين طرف الإبهام والسبابة ، والشبر وهو المسافة بين طرف الإبهام والخنصر ، والذراع البلدى وهو حوالى اثنين وعشرين بوصة ، والذراع الهندى وهو خمس وعشرون بوصة ، وذراع القسطنطينية وهو ٢٦ ١/٢ بوصة .

وقد سبق لى الحديث عن الفدان وهو يقارب الفدان الإنجليزى و « الملاء » هى المسافة بين محطة وأخرى ، غير أن الفكرة التى تعطىها عن هذه المسافة جد غامضة ، فهى تختلف بين مليون وستة أميال .

٤ أرباع = ١ وية .

٦ ويات = ١ إردبا = ٥ بوشلات إنجليزية .

القمحة أى حبة القمح حوالى $\frac{2}{3}$ حبة إنجليزية .

الحبة من الشعير تساوى حبة إنجليزية .

القيراط يساوى ثلاث حبات إنجليزية .

الدرهم » ٤٨ حبة .

الرطل » ١٢ أوقية و ٣١ درهما أوقارديبوا .

الأمة تساوى $\frac{2}{3}$ رطل .

مائة رطل » قنطارا = $98\frac{2}{3}$ رطل إنجليزى .

النقود

العملة :

العملة المضروبة فى مصر هى الخيرية بتسعة ، وزنتها أربعة قرايط ونصف القيراط ، منها ثلاثة من الذهب الخالص ، وقيراط ونصف القيراط من مزيج معدنى والسعدية بأربعة ، وتزن قيراطين ، وثلاثاها من الذهب الخالص ، والثالث الباقي من مزيج معدنى

والعملة المفضية هى القروش ، والقطع من ذوات العشرين والعشر والخمس بارات أما العملة التى هى أدنى من ذلك فتدخل فى صنعها معادن كثيرة قليلة القيمة .

وتحمل العملة طغراء السلطان وقاريخ تولى محمد على حكم الباشوية أى عام ١٢٢٣ هجرية (١٨٠٨ - ١٨٠٩ م) .

الحماسة :

تجرى الحسابات عادة بالقرش وبالبارة (نى الفضة) ، أما إذا كان المبلغ كبيرا فيكون الحساب بالكيس ، وهو يساوى خمسمائة قرش أى خمسة جنيهات استرلينية .

النقود المتداولة :

النقود الأخرى المتداولة فى البلاد هى الإسلامبولى ، وقيمته عشرون قرشا ، ولكنه يساوى $17\frac{1}{4}$ قرش عند التداول . أما الليلون الأسبانى والبندقى والمجر والريال الأسبانى والريال النمساوى والجنيه الإنجليزى فتحتفظ بقيمتها عند التداول .

الرق وتجارة الرقيق

لما كان الرق وتجارة الرقيق مسألة يوليها أهل هذه البلاد بالغ اهتمامهم ، فقد رأيت من المرغوب فيه أن أضع تقريراً خاصاً عن هذا الموضوع . وسوف أتمتع في تنظيم المعلومات التي استطعت الوقوف عليها في مصر عن تجارة عبيد إفريقية بها ، من حيث طبيعة تلك التجارة ومدى انتشارها ، طريقة مؤداها أن أذكر أولاً ما أعرفه عن وسائل قنص الرقيق ونقله إلى الأسواق المصرية ، وأن أبدى ثانياً بعض الملاحظات عن حالة العبيد في مصر ، ثم أبين ثالثاً ما تم عمله فعلاً ، وما يخيّل إلى أن من الخير أدائه تخفيفاً لوطأة تجارة الرقيق في شمال شرق إفريقيا وتضييقاً لدائرتها واستئصالاً لشأقتها .

الغزوات :

كان قنص الرقيق أو « الغزوات » من أهم مصادر الإيراد في الجهات الواقعة على حدود ممتلكات محمد علي . وكان جنود الباشا و غالب الأحيان يتقاضون مرتباتهم عبيداً تقدر أثمانهم بما يفوق سعر السوق بكثير . ولا كان التأخر في دفع رواتب الجنود أمراً كثيراً الحدوث ، فقد أظهروا نشاطاً غير قليل في قنص الرقيق ، لاعتمادهم على ما يحصلونه من بيعه في استيفاء رواتبهم المتأخرة . والأدلة موفورة على أن صيد العبيد يقترن غالباً بضروب من الأعمال الوحشية تقشعر لها الأبدان . ففي بعض الظروف التي يلجأ فيها العبيد إلى المخاور والكهوف ، توعد النيران عند مداخلها في القش وأغصان الشجر ، حتى يدفعهم الخوف من الاختناق إلى مغادرتها . فإذا عمدوا إلى المقاومة ، استتبع ذلك قيام شجار تسيل فيه دماء غزيرة ، ولكن قنص العبيد التمساء يجري عادة إما على يد رجال يكمنون لهم ويترعونهم من أمهاتهم في الحنول ، ومن بين جماعاتهم الصغيرة التي يدهمها الجنود أو يقطعون عليها الطريق ، وإما على يد أفراد يختطفونهم اختطافاً . وقد يخاض غمار الحروب بغية الحصول على عدد من الأسرى يباع بيسع الرقيق . ويقوم العراقي بين الطوائف الصغيرة حتى يكون أضعف الجانبين من نصيب الجلايين . ويبيع الأقوياء في بعض الأحيان ضعاف الأفراد ، ولو كانوا من نفس القبيلة التي ينتمون إليها . وصفوة القول إنه ما من جريمة لم ترتكب في البقاع التي كانت مهداً لتجارة الرقيق . وأكاد لأجد وسيلة خيراً من اقتباس أقوال المستر « هولرويد » Holroyd لإعطاء فكرة واضحة عن الغزوات ، فقد رآها بنفسه رأى العين .

تقرير ستر هولروب :

« عندما كنت بمدينة الخرطوم في شهر مايو، تعرفت إلى ضابط من الحجاز، ذكر لي أن بلديه أوامر بإعداد مجندين عدتهم ثلاثة آلاف . ولكنه رغم الشهرة الطويلة التي أمضاها هناك لم يستطع تجنيد رجل واحد، فأخذ يمل نفسه بأن الغزوة سوف تهيب له العدد المطلوب من الرجال . وفي شهر يونية، وجدت كذلك في بربر ضابطا قدم من الحجاز لتجنيد العبيد، وقد أقام بها ستة أشهر، وحشد من الرجال ثمانمائة، بعد أن لجأ في سبيل تحقيق غايته إلى وسيلة جديدة عجبية، لعل مركز القيادة هو الذي أوعز بها، ذلك بأنه كان يلقى القبض على من في حوزة الفلاحين من العبيد، ثم يضطر الفلاحين إلى الموافقة على بيعهم، لقاء ثلاثمائة من القروش للعبد الواحد، مع أنه كانت من المستطاع في أغلب الحالات أن يباع العبد في السوق بما يزيد كثيرا على الثمن الذي يضطر الفلاح إلى قبضه من مندوب الباشا . ولعله لم يلجأ في ملء صفوف جيشه وزيادة دخله إلى وسيلة أشد قسوة من الغزوة أي الحرب السنوية التي يشنها على العبيد، فهي أمر لا مثيل له في المصور الحديثة . وكانت ترسل لهذا الغرض في شهرى سبتمبر وأكتوبر حملتان أو ثلاث حملات إلى جهات مختلفة، فالجنود المرابطون في كردفان كان يبعث بهم عادة إلى جبل نوبا، وجنود سنار وواد مدنى كانوا يتوجهون إلى جبل فتح أو جبل Lidduk أو الدنكا . أما الموحودون في الخرطوم فكانت تأتيهم أمداد من واد مدنى ثم يذهبون إلى بلاد الشوك على النيل الأبيض أو تخوم الحبشة على نهر رهد . على أننى لم أكد أبلغ كردفان في شهر مارس، حتى بادرت بزيارة حاكمها إذ ذاك ويدعى مصطفى بك، إثر عودته من الغزوة التي قام بها في جبل نوبا، وكان معه من الأسرى ٢١٧٨ (١) بينهم رجال ونساء وأطفال . وكان طبيب الحملة ينتقى ذوى البنية القوية ليلتحقوا بالجيش، غير أن حملات الباشا على هذه الجهات الجبلية تكررت إلى حد قضى على العناصر الصالحة من سكانها قضاء تاما، ولهذا لم يصلح للخدمة العسكرية من العدد السابق ذكره سوى خمسين، وقد سبق هؤلاء النساء إلى الخرطوم قبلنوها بعد مسيرة أربعة عشر يوما، وهم عراة الأجسام، وزاد في يؤسهم أن وتدا من الخشب طوله ست أقدام أو سبع ينتهى أحد طرفيه بشعبتين، كان يشد إلى عنق الواحد منهم بقضيب مستعرض ويثبت في مكانه بسيور من جلد الثيران، أما الطرف الثانى من الوتد فكانت به حلقة من الحديد تطوق عنق آخر من هذه المخلوقات التعسة التي

(١) كان هذا عدد الأسرى ولكنى علمت بعد ذلك علما ليس بالظن أن رجال الجيش قتلوا كثيرا من العبيد وهم يدافعون عن أنفسهم .

لا تقدر على الأذى . وهكذا سيقوا في غير رحمة أوشفقة إلى مدينة الخرطوم ، دون أن يكون معهم ما يقتاتون به في الطريق ، وأرغموا على اجتياز جهات صحراوية محرقة وليس لديهم غير القليل من الماء . وكانوا يرسلون أفواجا في كل فوج خمسون . وقد أضناهم الحرمان والنصب في أثناء السفر أيما إضناء ، حتى لقد وصل إلى كردفان من خورشيد باشا حاكم دار السودان في الخرطوم ، خطاب باسم مصطفى بك تلي جهار وأنا أזור البيك في ديوانه ، فإذا بالحكماء ينبئونه بأنه لم يبلغ الخرطوم حيا مع القافلة سوى خمسة وثلاثين من بين خمسين عبدا غادروا كردفان منذ أيام قلائل . غير أن ذلك لم يكن أشد وأنكى ما أسفرت عنه الغزوة من أمور يتمزق لها القلب ويضطرب لها الفؤاد ، وإلا لكان من بواعث سروري ألا أكلف نفسي مشونة مرد حقيقة شاعدها بعيني رأسي . ولكن لما كان التصرف فيمن بقي من الأسرى قد تم في ظروف تكاد تكون مجهولة لدينا ، بل قل أن نجد ، حتى في القاهرة ، من يتحدث عنها بالخير ، فليست بنادم على أن أروى حقيقة ما شهدت . ذلك بأنني عندما زرت مصطفى بك لأول مرة في الثلاثين من شهر مارس ، وهو يوم وصولي إلى كردفان ، ألفتته في ساحة الديوان يفرز حوالي ثلاثمائة أو أربعمائة من العبيد ، هم بعض من قنصهم في حملته ، بغية توزيعهم على الجنود بدل مرتباتهم . وكان يراعى في فرز أولئك العبيد نوعهم ومدى نموهم الجسماني . فهناك قسم لمن تقدمت بهن السن ووهنت منهن المظام ، وكذلك للحوامل وصغار الفتيات . وقسم ثان للصبيان من الثامنة إلى الثانية عشرة ، وثالث للأطفال من الرابعة إلى الثامنة ، ورابع للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة ونصف وأربع سنوات . وإذا بدت على النساء والفتيات مسحة من الجمال أو كانت بهن مظنة النفع ، قسم كذلك تبعا للشكل والهيئة . غير أن النساء كن حثالة الجنس اللطيف ، إذ بيعت الجيلات من قبل للترك وأبناء العرب للإقامة في الحريم . وكانت رتبة الفرد العسكرية تراعى عند التوزيع ، كما كان الفرد مضطرا إلى أن يتسلم مخلوقات آدمية في مقابل نصف المتأخر له ، ومالا في مقابل النصف الآخر . وكان يراعى كذلك أخذ واحد أو اثنين من كل قسم ، فيأخذ من بلغ رتبة اليوزباشي من الضباط أربعة غلمان أو ثلاثة أطفال بدلا من ١٨٠٠٠ قرش ، ويعطى اثنان من الجنود غلاما واحدا . وما كاد الضباط والجنود يتسلمون العبيد حتى اقتادوهم إلى مساكنهم . وقد استرعى نظري ، حين كانت أحد الضباط يغادر ساحة الديوان ، طفل عمره سنتان ونصف يندفع نحو امرأة ، عرفت فيما بعد أنها والدته ، فلم يكذبيلنها حتى تشبث بها مبديا أسى عواطف البنوة ، ضارعا إليها أن يظل في كنف رعايتها ، تلك الرعاية التي يقدرها أعظم تقدير .

وقد بقي الحال على هذا النوال حتى استثار الطفل بمويله جندياً تركياً لميلد الحس ، فممد إلى انتزاعه من أعز الناس عليه ، وسارع إلى التفريق بينه وبين أمه ، التي لم يكن في مقدور أحد سواها أن يهيه له أسباب الراحة ويبيث إلى نفسه العزاء ، في مثل هذا الوقت الذي يشعر فيه بحاجة وقلة حيلته . ومع أن الرجل الإنجليزى يستبشع مثل هذه المناظر ، إلا أنه لا يستطيع أن أغفل ذكر حادثة أخرى . ذلك أن جندياً كان قد قنص من جبل النوبة منذ عام ونصف ذهب إلى الديوان ليأخذ نصيبه من غنائم الغزوة ، فمرف وسط الجمع المحتشد أخاه الأصغر ، وهو علام في الخامسة أو السادسة من عمره ، لم يعض عليه في الأمر غير زمن وجيز . فأجلسه على ركبته وأخذ يماثقه في حنوطاها . ورأى مصطفى بك ذلك المنظر فسأل الجندي عن الغلام ، ولما عرف أنه أخوه ، التفت إلى الكاتب وسأله عن نعمه ، فقيل له « أربعة أو خمسة من الريالات » فقال « إذن دع الجندي يأخذه بثلاثة وقيد المبلغ على حسابه » . وهكذا اضطر أحد جنود محمد علي باشا « محمد » مصر و « باعث نهضتها » إلى أن يشتري أخاه ببعض ما تأخر من راتبه . وإذا غضضنا الطرف عن قسوة هذه الطريقة في دفع رواتب الجنود ، فإن أولئك الجنود يتعرضون كذلك لمن فاحش ، ذلك بأن العبد الذي تبيعه الحكومة لقاء ثلاثمائة ، أو خمسين وثلاثمائة قرش ، لا يمكن أن يباع بأكثر من نصف هذا المبلغ أو ثلثيه . وبهذه الطريقة يبدو المبلغ الذي يقيد على حساب الجندي أضخم بكثير مما يحصل عليه فعلاً . وفي جهات أخرى من السودان تصرف للجنود منسوجات مصنوعة في داخل البلاد من الأقطان الخشنة على أنها جزء من مرتباتهم ، ويصيبهم من الغبن في هذه الحالة ما يصيبهم في موضوع الرقيق .

ويموت عدد كبير جداً من العبيد الذين يبعث بهم إلى الخرطوم لإلحاقهم بالجيش عند ما يبدأ تدريبهم على النظام العسكري . وقد اتضح أن أهم أسباب الوفاة مبعثها حنينهم إلى الوطن وتغير طعامهم ، وما يصيبهم من النصب وهم يجتازون الصحراء من كردفان إلى الخرطوم ، وقلة ما لديهم من الماء والغذاء في أثناء السفر ، كما ترجع إلى ذلك الوجد الخشبي المذيب الذي يجبرون على إبقائه مشدوداً إلى أعناقهم لا يفارقها نحو شهر أو ستة أسابيع :

ضحايا الغزوات من العبيد :

نشأ عن الغزوات نقص عظيم في سكان المناطق التي تعرضت لها . وليس الأمر بمقصود على ما يحدث من الخسائر الفادحة في الأرواح عند محاولة قنص الرقيق ، فقد ثبت لدى أن هؤلاء العبيد يلاقون عقب القبض عليهم ألواناً من سوء المعاملة وخروباً من القسوة تقضي ،

خلال الأيام المشرة الأولى من وقوعهم في الأسر ، على ما لا يقل عن ثلاثين في المائة منهم . هذا إلى أنهم لا يقاسون مرارة الإهمال فحسب ، فهناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الفتيات الزنجيات اللواتي يقعن في أيدي الجلايين كثيرا ما يصبحن فرائس لشهواتهم البهيمية قبل انتقالهم إلى حوزة سادتهن ، بل كثيرا ما يتعرضن لتصرفات تحمل طابع العنف . وقد حدث خلال ما أجريته من أحاديث مع العبيد الذين يعملون خدماً بالمنازل في المدن المصرية ، أن وصفوا ، والرغبة تملأ قلوبهم ، ما قاسوه من متاعب عند ما تجرعوا مرارة الرق لأول مرة . ولم تكن هذه المتاعب إلا بداية أحزانهم ، إذ مات منهم كثيرون جوعاً ونصباً ، وهم يجتازون الصحراء . وقد سمعت الشيء الكثير يروى عن مظاهر شقائهم وهم في طريقهم إلى النيل . ذلك بأنه نظراً لفقر الجلايين وقلة القوافل قلة دعت إلى أن يناط بها في كثير من الأحيان الإشراف على عدد من العبيد يجاوز طاقتها ، نظراً لذلك ، كان يقدر أقصى عدد يكفي ما بقي من الماء للمحافظة على حياته . أما سائر العبيد فكانوا جميعاً يتركون للموت عطشا بين رمال الصحراء .

متاعب الصحراء :

وإليك ما روته امرأة من العبيد في القاهرة بلسانها ، وأكاد أقول بنفس ألفاظها ، عما حدث لها في رحلة إلى أسيوط عبر الصحراء . قالت « لم يكن معنا ما يكفيننا من الطعام ، ولم يكن معنا في وقت ما شراب على الإطلاق ، حتى أخذ المطش منا مأخذه . فلما كفنا عن السير ، والظما يكاد يقتلنا ، نهروا بعيراً وأعطونا دمه لشربه . ولما عجزت الإبل نفسها عن مواصلة السفر ، كان مألها الذبح ، واستغنينا بلحمها عن الطعام ، وبدماؤها عن الماء . وبلغ الضعف من بعض الأشخاص مبلنا أقدمهم عن متابعة السير ، فتركوا في الصحراء يلاقون حتفهم . وكان بعض الجلايين ذوي قلوب رحيمة ، فكانوا يسمحون لنا بركوب الإبل كلما أصابنا الإعياء ، غير أن طائفة كبيرة منهم لم تسمح قط للعبيد بالركوب ، بل اضطروهم إلى السير على الرمال . فلما قضينا عدة أيام بلا ماء ، سقط من بيتنا الكثير وتر كناهم رقاداً على الرمل ، حتى إذا بلغنا مستقرنا كان قد هلك كثير من الرفاق » .

مخادعة الأعباسه :

بلغني أن كثيراً من العبيد الأحباش ، الذين جرى بهم إلى مصر ، قد تم بيعهم على يد آبائهم وأقاربهم ، كما اختطف عدد كبير منهم على أيدي أناس من بني جلدتهم وأسلافهم إلى الجلايين النوبيين . وقد علمت من مبشر أوربي ، أكاد لي وقوفه على جليلة الأمر ، أن

قسيسا حبشيا يتظاهرا بالدين ، أخذ غلامين من أسرتهما ، بعد أن قطع على نفسه عهدا بأن يسير بهما إلى بيت القدس ، ولكنه باعهما بيع الرقيق في مدينة مصوع ، وهي ثغر بلاد الحبشة ، حيث أطلق سراحهما على يد زملاء من أبلغنى الخبر . وقد ثبت لدى أن مثل هذه الحوادث من الأمور المألوفة . وهناك ما يدعو إلى الظن أن من أنشط تجار الرقيق في تلك البلاد جماعة من الأوربيين الذين استوطنوها .

سوق الرقيق في أسيوط :

كانت أسيوط إلى ما قبل سنوات قلائل ، أعظم سوق لتجارة الرقيق في مصر ، إذ كانت تأتي إليها في كل عام قوافل من دارفور وسنار ومعها ألوف العبيد لتموين أسواق مصر وسوريا وتركيا . وكانت المدينة تعج بالرقيق عادة ، غير أنني في المرتين اللتين مررت فيهما بأسيوط ، لم أر عبدا واحدا يعرض للبيع . فلما سألت المدير أبلغنى أن المدينة لم تأت إليها منذ بضع سنوات قافلة واحدة من قوافل الرقيق . ولما كان النيل يؤدي إلى زيارة تسهيل المواصلات ، فإن ذلك يغرى الجلابين بالقدوم عن طريقه في القوارب ، بدل اجتياز الصحراء على ظهور الإبل . وقد علمت أن قافلة قدمت إلى أسيوط هذا العام (١٨٣٧) ومعها عدد كبير من الرقيق .

قوافل دارفور :

تستغرق القافلة القادمة من دارفور ، وتبدأ عادة من Souini ، من أربعين إلى خمسين يوما في سفرها . وأهم جهة يجمع منها العبيد هي واحات الفريت . وتم الرحلة بأجمعها عن طريق البر . أما قوافل سنار فتذهب أحيانا إلى بربر في ستة أيام ، ثم تسير بطريق النيل حتى تبلغ دراو في حوالي أربعين يوما . أما إذا اجتازت القوافل الصحراء عن طريق Negim و El Nababah فإنها تتم الرحلة مبتدئة من بربر ، فيما يتراوح بين عشرين وخمسة وعشرين يوما . وأما قوافل دنقلة فتسير في النيل عادة ، ولكن قل أن يزيد عدد العبيد فيها على المائة . ويجمع العبيد الذين تأتي بهم قوافل سنار من الواحات المختلفة كواحات « الشلك » و « ثقل » ، وهي لا تبعد عن سنار غير مسيرة أيام قليلة ، ولكن يؤتى بآخرين من « الحفير » و « بندة » ، وبينهما وبين سنار مسافة تستغرق اثني عشر أو خمسة عشر يوما .

: قافلة في عام ١٨٢٧ :

وقد أدت الحروب التي أشاعت الخراب في تلك المناطق إلى كساد تجارة الرقيق وجميع ماعدهاء . إلا أنه في عام ١٨٢٧ قدمت إلى أسيوط في شهر يولية قافلة واحدة تتألف من ٣٤٦٦ بعبراً . وإذا غصصنا النظر عما جاءت به من المحصولات الإفريقية الكثرية ، فقد جلبت ٢٨٢٠ من الرقيق . ويتفاوت دائماً عدد العبيد الذين تأتي بهم القوافل إلى أسيوط تفاوتاً كبيراً ، فتارة يهبط إلى خمسةائة ، وتارة أخرى يرتفع إلى خمسة آلاف . ويوازي عدد الإبل في كثير من الأحيان عدد العبيد . وتمكث القوافل في أسيوط مدة تتراوح بين شهر وخمسة مشهور ، حتى يبيع رجالها بضاعتهم ، وبمض الإبل التي لا حاجة بهم إليها في نقل ما يعودون به من السلع . وهم يسافرون عادة إلى القاهرة حيث يبيعون ما يعجزون عن بيعه في أسيوط .

: الرسوم المفروضة على استيراد الرقيق :

وتدفع عن العبيد المستوردين إلى مصر رسوم جركية في ثلاثة أماكن مختلفة ، كما سيدكر مفصلاً فيما بعد . ففي كردفان ، تتراوح الضريبة بين عشرين وثمانين قرشاً ، أى من أربعة شلنات إلى ستة عشر شلناً ، تبعاً لقيمتهم . وفي دنقلة يدفع عنهم خمسة عشر قرشاً ، دون تمييز بينهم ، أما في أسوان فأربعة وثلاثون قرشاً ونصف القرش ، حتى إذا بلغوا القاهرة فرضت عليهم ضريبة قدرها أحد عشر قرشاً . ومتوسط الرسوم المقررة على العبيد خمسة ومائة قرش ، أى واحد وعشرون شلناً ، وذلك مع احتساب جميع المبالغ المدفوعة . ولهذا فإن إلغاء تجارة الرقيق سيؤدى فيما يتصل بالدخل إلى تضحية طفيفة لا تجاوز عشرة آلاف أو اثني عشر ألفاً من الجنيهات الاسترلينية في السنة ، بل إن قيمة العبيد المستوردين لا يمكن أن تزيد في مجموعها على ثمانين ألف جنيه استرليني في العام على أكثر تقدير . واعتقد أن متوسط أرباح الجلاليين أو تجار الرقيق لا يبلغ عشرة آلاف جنيه كل عام . فما أفظع الجرائم التي ترتكب ، وما أشد ما يعانيه الناس من آلام في سبيل مثل هذا الكسب المادى الضئيل ! وقد استطعت بفضل ما أبداه المستر « هولرويد » Holroyd نحوى من عطف ، أن أقف منه على المعلومات الآتية عن تجارة الرقيق في بلاد النوبة .

: تجارة الرقيق في بلاد النوبة :

الترم سليمان أغا بتحصيل الرسوم المقررة في دنقلة الجديدة ، ويبلغ ما فرض على العبيد الواحد خمسة عشر قرشاً ، أى ثلاثة شلنات . ويرسل هؤلاء العبيد إلى سوق القاهرة . ويزيد

سعرهم في دنقلة الجديدة على سعرهم في الخرطوم بنحو ثلاثة ريالات . ويشترى التجار الذين تربطهم بدنقلة الجديدة علاقات تجارية عبيداً من الجلايين في الخرطوم وكردقان ، لأن أولئك الجلايين مضطرون في غالب الأحيان إلى بيع من في ركبهم من الرقيق ، حتى يستطيعوا الإنفاق على الباقين . ويسافر التجار عادة بطريق الضفة الغربية للنيل ، إذ أن السلع التجارية بها أوفر . ويجبر العبيد على قطع المسافة بأكملها إلى وادي حلفا سيراً على الأقدام ، طالما كانوا على المشى قادرين ، إلا إذا قلت أعمارهم عن أربع سنوات ، أو كانوا يمانون آلام المرض . وهم يسرون في كل يوم من ثمان ساعات إلى عشر ، ويتمون رحلتهم عادة في نحو تسعة أيام أو عشرة . ويميج سوق دنقلة بالعبيد في شهرى مايو ويونيه ، وكذلك في أكتوبر ونوفبر . وفي الشهرين الأولين تسير القوافل إلى القاهرة قادمة من سنار والخرطوم ، ومعها عبيد الغزوة الذين باعهم الحكومة أو جنودها . أما قوافل كردقان التي تمر صحراء Simrie إلى « دبة » فإنها لا تبدأ سيرها حتى يحين فصل الخريف ، وذلك بسبب حاجتها إلى مقادير من مياه الأمطار الموسمية التي تسقط في هذه الفترة .

ببر :

وبذكر البستر « هولرويد » الحادثة التالية التي وقعت في ببر ، وهي تصور حالة المجتمع وحالة الرق في بلاد النوبة . قال : « كنت مع عباس أغا حاكم ببر ذات صباح ، فجاء إلى الديوان رجل يصحب امرأة حبشية على جانب كبير من الجمال ، وامرأتين أو ثلاثاً أخريات . وذكر الرجل أنه اشترى الفتاة وحملها على احترام الدعارة سعياً منه وراء الكسب المادى ، كما أنه جمع مبلغاً طائلاً من المال نتيجة اشتغالها بالرقص . ثم ذكر أن شخصاً سبق لها الاتصال به أبدى رغبته في شرائها وتحريرها ليتزوجها . وقد أوحى إليها هذه الظروف أن ترفض المضي في استقبال رجال آخرين ، فساقها إلى الشرطة ، وأصدرت المحكمة قراراً يقضى بأن له حق التصرف فيها ما دامت « ماله الخاص » . عند ذلك طلبت أن تستدعى للحضور أمام عباس أغا ، فأرصى مالكها ببيعها . وقد أرضاها هذا الحكم ، ولكنه لم يرض سيدها إذ قال إنها كلفته خمسة آلاف قرش ، أى خمسين جنياً ، ولهذا سيقول لكل من يريد شراءها « يفتح الله » حتى يدفع فيها هذا المبلغ . غير أنني علمت فيما بعد أنه اشتراها بثمانئة قرش لا بخمسة آلاف .

وببر ملتقى تجار الرقيق القادمين من سنار والخرطوم للسفر إلى القاهرة عن طريق صحراء كورسكو . وتجارة الرقيق فيها رائجة ، ويبلغ ثمن الغلام خمسين وأربعمائة قرش ، أى

أربعة جنيهات وعشرة شلنات ، وعن الفتاة من خمسمائة إلى ستمائة قرش أى من خمسة جنيهات إيجازية إلى ستة .

الآباء يسلمونه أبناءهم للرق :

يحدث في بعض الأحيان أن يرغب الآباء في تسليم أبنائهم إلى أشخاص من الطبقات الراقية على أن يكونوا عبيداً أو مماليك لأولئك الأشخاص . فقد ذكر لي مستر « هرلويد » أنه شهد في بلاد النوبة فلاحاً يحضر ابنه وهو في الخامسة أو السادسة من عمره إلى حاكم الحفير ، ويعرض عليه أن يسلمه الغلام ، وأن يعلن موافقته على ذلك أمام أحد رجال الدين . فلما سئل عن سر ما يبيده من رغبة ملحة في الافتراق عن ولده ، أجاب بأن والدته ماتت ، وأنه لا يملك من الطعام يعطيه الغلام ، ولهذا أراد أن يأخذه الكاشف حتى لا يموت جوعاً . وقد أبلغني مستر « هرلويد » أن من أكبر تجار الرقيق في السودان رجلاً فرنسياً يدعى فيسير Vissiere ، يحمل وسام جوقة الشرف ، ويقال إنه يقتاد عبيده من وادى حلفا مستظلاً بأراية الفرنسية ذات الألوان الثلاثة ، وكان قبل ذلك يتاجر في البن الحبشي على نطاق واسع ، حتى لقد روى عنه أنه أرسل إلى القاهرة في إحدى الرار أربعمائة حمل بغير . وقد أدى اتساع نطاق هذه التجارة إلى أن ينقل الباشا احتكار تجارة البن إلى يد الحكومة . وكان من النتائج التي أسفر عنها هذا العمل انتشار تجارة الرقيق ، إذ أصبح العبيد هم السام التي تدفع بمقتضاها أثمان واردات السودان . وكذلك يتجر حاكم الخرطوم سليمان أغا في العبيد على نطاق واسع ، ويتسلم في مقابل ذلك من القاهرة سلماً أوربية . ويكاد يكون من المحقق أن الخرطوم بموقعها البديع في إحدى دالات نهر النيل لو اتخذت مركزاً تجارياً لاستقرت بها تجارة واسعة مشروعة ، تحمل رويداً رويداً محل تجارة العبيد . ويبيع الرقيق الآن في الأسواق ، إما بالزيادة العلفية على يد اللالين ، وإما بطريق التعاقد الشخصي . ويزداد تدفق العبيد بعد الغزوات ، وفي أوائل فصل الأمطار في مايو ويونيه ويولية . وعندما كان مستر « هرلويد » هناك في شهر مايو ١٨٣٧ كانت أثمان العبيد على النحو الآتي :

أثمانه العبيد :

شلن جنيه جنيه

الغلام المراهق سليم البنية من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ قرش أى من ٤ إلى ٥

الغلام الساذى ١٥٠ » ٣٠٠ » » ١٠ » ٣

الذكر من الدنكا ٧٠ » ١٠٠ » » ١٤ » ١

شلتن جنبه جنبه

الولد الحبشى من ٦٠٠ إلى ١٠٠٠ قرش أى من ٦ — إلى ١٠

المقاتة فى سن المراهقة » ٢٠٠ » ٤٠٠ » » » — ٢ » ٤

المرأة من الدنيا » ١٠٠ » ٢٠٠ » » » — ١ » ٢

البنات الحبشية » ٦٠٠ » ١٥٠٠ » » » — ٦ » ١٥

وتمن الأطفال أقل من ثمن المراهقين إلا إذا كانوا قد أمضوا مدة فى البلاد فتعلموا العربية أو الخدمة فى المنازل . ويؤتى بالعبيد عادة من الخرطوم ، إما عن طريق بربر والصيحاء النوبية الكبرى إلى كورسكو ، وإما عن طريق « التمة » « وأمبا كول » ودنقلة الجديدة وغيرها .

الخرطوم :

يمتد مستر « هولرويد » اعتقاداً راسخاً أن مدينة الخرطوم ذات أهمية عظيمة ، من حيث كونها مركزاً تجارياً وموقعاً بديعاً لتنفيذ ما انتواه الباشا من إلغاء الرق . ويزداد عدد سكانها فى سرعة كبيرة ، وآية ذلك أنه لم يكن بها منذ خمسة عشر عاماً أكثر من مائتين من السكان ، أما الآن فإنهم يتراوحون بين ١٤٠٠٠ و ١٥٠٠٠ مع اطراد الزيادة فى عددهم يوماً بعد يوم .

سنار :

هناك فى سنار ، على ما يقول مستر « هولرويد » ، جماعة من كبار التجار الوطنيين من بينهم حسن طنطا لوبر ، الذى يتجر فى الرقيق على نطاق واسع . ولديه مائة من العبيد منهم نحو خمسين امرأة تحترف الدعارة وتدفع إليه كل منهن ريالاً فى كل شهر ، إلى جانب قيامها بشؤونها المعيشية . أما الأطفال الذين يتمخض عنهم هذا الاتصال الجنسى غير المشروع فيدعى حسن طنطا لوبر ملكيتهم ، وما يكاد فصلهم عن أمهاتهم يغدو فى حيز الإمكان حتى يبادر إلى بيعهم . وفى سنار لا يستخدم العبيد فى الشؤون الزراعية فحسب بل يستخدمون كذلك فى أعمال الصناعة . فقد رأى مستر « هولرويد » فى Mougara من ثمان عشرة إلى عشرين زوجاً من العبيد يشتغلون بنشر الخشب ، ويتقاضون عشرة قروش فى الشهر ، أى شلنين بالإضافة إلى ما يصرف لهم من جراية . ويقول مستر « هولرويد » إن جل أهل كردفان تجار رقيق ، ولا يترددون فى بيع أسراهم النساء ، إذا وجدوا أنهم سيكسبون من وراء ذلك ولو بضعة قروش . ويواصل حديثه فيقول « ما دخلت بيتاً فى « الأبيض » إلا رأيت

عبداً أو أكثر في قيد من الحديد . « وقد علمت أن وضعهم في الأغلال كان أمراً لا معدى عنه للحيولة دون هربهم إلى جبل الدير ، وهو عبارة عن سلسلة من الجبال بينها وبين كردفان مسيرة يوم واحد ، وهي خارجة عن دائرة نفوذ الباشا . ويقل عن العبد في كردفان حوالي خمسة وعشرين قرشاً عنه في الخرطوم . وأكثر ما يمرض العبيد للبيع في مارس وإبريل ومايو ، بعد عودة الجنود من الغزوة .

بمور السردام :

عند شراء العبيد في بلاد السودان يسمح للمشتري قبل إتمام الصفقة بإيواء العبد في داره ثلاث ليال ، ذكراً كان أم أنثى ، وذلك بعد دفع عربون قدره ربع الثمن المتفق عليه أو خمسة . ويعيب العبد أن يكون به مس من الجنون ، أو يكون قد ألف التبول في الليل أو الشخير عند النوم ، أو أن يكون مصاباً بالزهري ، فإذا ما خلا من هذه العيوب تمت الصفقة ، وإلا أعيد إلى البائع واسترد العربون . أما إذا كانت الجارية بكرًا ، وعاشرها الراغب في شرائها معاشرة الأزواج في أثناء مدة الاختبار ، فلا يمكن ردها ، بل يصبح الاحتفاظ بها أمراً لا مناص منه . ويزيد في قيمة العبد أن يكون قد أصيب بالجذري ، ولهذا كانت إصابة العبد بذلك المرض من أوائل الأمور التي يسأل عنها .

فحص الذكور :

أبلغني مستر « هولرويد » أن خصي الأولاد الذين يخدمون السيدات التركيات في الحرمين يجري في كردفان على نطاق واسع يدعو إلى الفزع . ومن أهم الذين يقومون بهذا العمل شقيق ملك دارفور السابق ، فهو يتر عضو التذكير في نحو خمسين ومائة غلام كل عام . ويبلغا غيره من الأوغاد إلى مثل هذه الطريقة الوحشية مع عدد من الغلمان يقارب ذلك العدد . والمعروف عن أسويط ، عاصمة الصعيد ، أنها كذلك مورد لهؤلاء الخصيان . إلا أن ما تتطلبه عملية الخصي من إجراءات يتم في الخفاء بحيث لا تقع عليه أنظار السامعين . ولا شك في أن الطلب عظيم على أولئك الخصيان ، فقلما يخلو حريم رجل ذي مكانة من هذه المخلوقات التي هوت إلى الحضيض . وأقامى السودان معين لتوريد العدد المطلوب .

ويقال عن مسيو « مارتان » Martin ، وهو رجل فرنسي ، إنه يتر بيده في دفلة عضو التذكير لواحد من عبيده ، ثم باع العبد بعد ذلك ؛ كما يقال إن هناك فرنسيا اعتنق الإسلام ، وأطلق على نفسه اسم مصطفى افندى ، ويشغل الآن صيدليا في كردفان ، درج على أن يشتري العبيد ويبيع بهم إلى من يخصيهم ، ثم يبيعهم ليربح الفرق بين سعر العبد

الخصى ومن اكتملت فيه أعضاء الرجولة . وكان يرسل إلى السلطان « تيمة » في كل مرة عشرة أو اثني عشر عبدا ليقوم بخصبهم ، على أن يأخذ ثلث المدد ويرد الثلثين الباقيين خصيانا . ويقدر الفتى في سن النضوج بعشرة أو اثني عشر ريالاً . ويتقاضى « تيمة » سبع ريالات ونصف الريال لإجراء عملية الخصى للفتى الواحد . ويبيع الخصى صغير السن بثلاثين ريالاً . ويخصى كثير من العبيد الأحباش في الحبشة نفسها ، وليس مستغرباً من الأتراك أن يخصصوا عبدا خدمهم عدة سنوات في أمانة وإخلاص .

الرسوم المفروضة على الرقيق في كردفان :

يقول مستر « هولرويد » إن الرسوم المقررة في كردفان هي أربعة وخمسون قرشاً على كل عبد ، سواء أ كان أسود اللون أم حبشياً ، ذكرًا كان أم أنثى ، وسواء أ كان شاباً فتياً أم حراً صغير السن . والرسوم المقررة في الخرطوم ستون قرشاً على كل حساناً بارعة الجمال من الزنجيات أو الحبشيات ، وأربعة وخمسون على العاديين من السيد ، وإذا كانت الرسوم قد دفعت في كردفان فلا تدفع رسوم إضافية إذا سار العبيد بطريق الخرطوم ، إلا إذا قام التجار بعمليات البيع ، فمنذ ذلك مجيئ ضريبة إضافية قدرها خمسة وعشرون قرشاً على كل رأس . أما إذا سار التاجر بمن معه من العبيد إلى القاهرة عن طريق الصحراء النوبية وكورسكو ، فإنه لا يدفع شيئاً في التهمة أو بربر ، إلا إذا باع بعض العبيد فإنه يدفع ضريبة قدرها خمسة وعشرون قرشاً ، أى ما يعادل الضريبة التي سبق دفعها في مدينة الخرطوم .

الرسوم المقررة على العبيد :

ويدفع في أبي حمد رسم قدره قرش ونصف القرش عن العبد الواحد ، في حين أنه يبلغ خمسة عشر قرشاً عن العبيد على اختلاف أنواعهم ودينهم الجديدة . أما في دراو فقدره أربعة وثلاثون قرشاً ، وفي مصر القديمة أحد عشر قرشاً ونصف القرش . ويدفع تجار الرقيق القادمون من دار فور عن الرأس الواحد رسماً قدره خمسة وعشرون قرشاً في أسيوط ، وأحد عشر قرشاً ونصف القرش في مصر القديمة . ويعادل الرسم المقرر على الخصيان ما هو مقرر على سواهم من العبيد . وتدفع الرسوم عادة من قبل البائعين .

معاينة العبيد :

قبل وصول مستر « هولرويد » إلى كردفان بشهور قلائل ، قتل أحد التراجمة بيد عبد من العبيد ، فلما ثبتت إدانة القاتل ، حكم عليه مصطفى بك بأن تبقر بطنه ، فبرزت أمعاؤه ،

وترك في المدينة على هذه الحال ، فظل يومين أو ثلاثة وهو على قيد الحياة . وثمة عبد آخر قتل سيده ، فعاقبه مصطفي بك على النحو التالي . قطع لسانه أولا ورشق جسمه بمخاطيف تحت أضله تماما ، ثم ربطت الخطاطيف بحبال صار بها مدلى في الهواء . وبعد ثلاثة أيام ، وكان ما يزال على قيد الحياة ، أمر البيك بإعدامه فنفذ الأمر . وكانت جثث المجرمين وجميع السيد يلقى بها خارج المدينة لتلهمها جوارح الطير والكلاب وكواسر الوحوش . وأكثر الأوربيين اشتغالا بتجارة الرقيق على شواطئ النيل هم رعايا فرنسا ، ويعرف ولاية الأمور الفرنسيون أسماءهم معرفة تامة . وقد رأيت من واجبي أن أبث برسالة خاصة إلى لورد « جرانفيل » Oranville ، طالبا إليه أن يلفت نظر الوزارة الفرنسية إلى هذا الموضوع .

أثر المسيحيين من تجار الرقيق في المسلمين والوثنيين :

كيف ينتظر من الجلايين المسلمين والوثنيين أن يمتنعوا عن مزاولة تلك التجارة الشائنة وهم يلقون من رعايا الحكومات المسيحية التحضرة كل عون وتشجيع ؟ فهما تكن العقوبات التي يقرن بها إلغاء الرق في المستعمرات الفرنسية ، فإن من الواجب ألا يوجد من هذه العقوبات ما يحول دون تحريم تجارة الرقيق في بلاد تترف بسلطة القنصل العام ، وليست على استمداد لحماية المجرمين ، فضلا عن أن تجار الرقيق فيها لا يستطيعون التذرع بأن لهم حقوقا تخولهم امتلاك الزنوج . على أن الجلايين الفرنسيين بها في الوقت الحاضر هم أكثر الأوربيين اشتغالا بهذه التجارة البغيضة . ولكني أعتقد أن فرنسا حكومة وشعبا قد بلغت من الرق حدا لا يسمح بأن يظل هذا المار لاصقا بسمعتها القومية .

الحروب الحبشية :

نشبت الحرب مع الحبشان منذ أمد طويل ، وقد علمت أنه اشترك فيها حوالي ستة آلاف من جنود الباشا . والمعروف أن المفاوضات تقدمت بعض الشيء ، وأن رحى الحرب أوشكت أن تكف عن الدوران .

تجارة الرقيق لا تعود برمج :

قابلت عند حدود النوبة رجلا فاضلا عاش أكثر من عشر سنوات في كردفان فأكد أن الجنود كثيرا ما يشتركون في قنص الرقيق ، وعنها السبب الأكبر في اكتظاظ الأسواق

بالعبيد وهبوط سعرهم ، إلى وفرة من تتمخض الغزوات عن اقتناصهم . وكان الرجل خبيراً بتجارة الرقيق وعليها بكبار من يزاولونها من الجلايين . وقد أكد لي أن الفرق بين أسعار العبيد في كردفان والقاهرة لا يترك أمام تجار الرقيق مجالاً للربح في الوقت الحاضر ، كما أكد أنه لم يكن من المستطاع أن تستمر هذه التجارة ، والأسعار على ما هي عليه ، لولا أرباح السلع التي ترد في مقابل ذلك من القاهرة لاستهلاكها داخل القارة . فمتوسط ثمن العبد في كردفان لا يقل عن عشرة ريالات ، قيمة كل منها خمسة عشر قرشاً ، أي ما يوازي نحو ثلاثة جنيهات استرلينية . ولا تقل نفقات السفر إلى القاهرة عن هذا القدر ، وبذلك يكون المجموع ستة جنيهات ، وهو مبلغ يفوق سعر العبد في القاهرة . إلا أن هذه الأسعار المنخفضة أدت إلى استخدام العبيد في الشئون الزراعية ، وهو أمر لم يكن معروفاً منذ عهد قريب . وقد كان الرجل يعرف أناساً يستخدمون في مثل هذه الشئون عدداً من العبيد يتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ ، وهو يرى أن استخدامهم كان أمراً له فائدة وجدواه . ولهذه الحقيقة قيمتها الكبرى ، إذ أنها تظهر ضرورة القيام بمجهود سريعة جارية لوقف التوسع في طلب العبيد لهذا النوع الجديد من العمل .

تجارة الرقيق تفضي على الزراعة :

ترتفع أثمان المحصولات الزراعية بمقاطعة كردفان ارتفاعاً كبيراً في بعض الأحيان ، فقد بيع القمح بسعر خمسة وتسعين شلناً للكوارتر ، أي بسعر ثلاثمائة قرش للإردب . وقد أكد لي المصدر الذي أرجع إليه ، أننا إذا غضضنا النظر عن العبيد الذين يمكن الحصول عليهم باختطافهم ، فإن هناك كثيرين باعهم أبائهم بأنفسهم . وقد جرت بعض محاولات لإلحاق الشبان من العبيد بالجيش ، ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل إذ كان فرار أولئك الشبان وموتهم بسبب حنينهم إلى أوطانهم عقبات كأداء . ويتراوح عدد من يرد إلى كردفان سنوياً من العبيد بين عشرة آلاف واثنى عشر ألفاً .

العبيد المستقلون بالزراعة :

لم تنجح زراعة الأرض في مصر على يد العبيد ، فقد علمت من أحد كبار الملاك في أسيوط أن التجارب التي أجريت لاستخدام السود في العمل الزراعي كانت فاشلة ، ذلك بأن العبد الذي اكتمل نموه يتراوح ثمنه بين ثمانمائة وتسعمائة قرش ، (أي من ثمانية جنيهات إلى تسعة) . ورغبة في تشجيع العبيد على العمل كان من الضروري تزويجهم والعمل على استقرارهم .

وهكذا كانت الأسرة الواحدة من هؤلاء السود تكلف المالك في العام ما يقرب من عشرين ألف قرش ، أى عشرين جنيتها ، وهو مبلغ يزيد كثيرا على ما يتقاضاه الفلاح نظير عمله . غير أنه كانت لهم في مقابل ذلك مزية الإعفاء من التجنيد ، وهو آفة عمت شرونها أرجاء مصر ، إذ أنه على الدوام ينتزع من الأرض عمالها ، تاركا أخصب بقاع القطر وليس هناك من الوسائل ما يكفل زراعتها .

العبير في بلدة العطف على النيل :

كثيرا ما التقيت بفرق من العبيد كلما وقفت على شواطئ النيل ، وقد وجدت منهم جميعين في بلدة العطف ، حيث تقصّل نرعة المحمودية بالنيل متجهة صوب الإسكندرية . وكانوا كثيرين جلسوا على الشاطئ ، وذقون أكثرهم تستند إلى أيديهم ، يرقبون السفن وهي تروح وتغدو ، ولا سيما تلك السفينة التي أعدت لنقلهم إلى الإسكندرية . وكانت جهرتهم العظمى من الأطفال وصفار الفتيات . فمنا دنوت منهم أخفت الفتيات وجوههن كما جرت بذلك العادة في بلاد الشرق . وكان بينهم قليل من الأحباش الذين تميزهم من الأجناس النوبية ملامحهم السمحة وبشرتهم السمراء وشعرهم الطويل وقد وجدت أن حركة استيراد العلمان كادت تقف إذ لم تكن هناك حاجة إليهم في الأعمال الزراعية ، ولما انتفع بهم في هذه الناحية ولهذا لا يباعون بأثمان مناسبة . ويفضل الشراة عند ما يشترون العبيد للخدمة في المنازل ، أن يكون أولئك العبيد قد درّبوا على ذلك منذ الصغر . ذلك بأنهم في هذا الدور من أدوار الحياة لا يشق عليهم فراق أهلهم وبلادهم وأقاربهم ، كما أنه لا يعيهم أن يكتسبوا عواطف وعادات وتقاليد جديدة ، وفي ذلك شيء من السلوى والذواء .

في بلدة القرنة :

وعند سفري من القرنة إلى حدود النوبة ، صادفتني الحوادث التالية ، وهي ذات صلة بتجارة الرقيق . فعلى مسافة من القرنة مر بنا مركب يعج بالعبيد ، آت من أعالي النيل . وقد أفرغت بعض المراكب القادمة من سنار حولتها في إسنا ، بعد أن سلخت في سفرتها خمسة شهور أو ستة . وكان كثير من هؤلاء العبيد يزبنون أعناقهم وسواعدهم ، غير أنهم أطلقوا ضيقانهم للريح متصايحين ، عند ما أخذنا تقترب منهم ، ولعل ذلك راجع إلى أننا أول من رأوا من الأوربيين أو المسيحيين . وكان في المركب أربع زرافات وأسد واحد ، وقد لاحظنا

أن الشواب كن يخفين وجوههن غير عابثات بترك نساء الأعضاء نهبا للسيون ، فلم يكن لدى بعضهم من الأسمال ما يستر أبدانهم .

في فرشوط :

وفي إحدى مزارع أشجار الدوم قرب فرشوط عثرت على جماعة كبيرة من الرقيق ، أنزلها الجلابون إلى البر ، لتتال قسطا من الراحة ، وتصيب شيئا من الطعام . ودرست السفينة قرب الشاطئ ، وسرت نحو هؤلاء العبيد ، فلم أجد بينهم من جاوز الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة من عمره . وتسالت المتيات جميعا واختفين بين الأشجار ، أما الأطفال فقد ثبتوا في أماكنهم . فدونا منهم ، وفحصنا عنهم ، ولكننا لم نجد بينهم واحدا يتكلم العربية . وجرى بيني وبين الجلابين بعض الحديث فتظاهروا بالعزة والكرامة ، ولكنهم عندما أدركوا أننا لن نقشري منهم شيئا ، أظهروا قحة وكبرا . وهؤلاء الجلابون يحتقرون الفلاحين المصريين إما احتقار ، ويرتدون الفاخر من اللباس في بعض الأحيان ، ويعتبرون أن لهنتهم احترامها ومقامها بين نساء المهن . وليس هناك ما يحد من شرورها سوى أن لهم مصلحة تتصل بمن في حوزتهم من العبيد ، فذلك هو الشيء الوحيد الذي يحفزهم إلى العناية بصحة هؤلاء العبيد والمحافظة عليهم . وقد كنت مسافرا مع رجل فاضل من الترك أخذ يسأولهم على شراء بعض الأولاد ، فلم يشأ التجار أن يحددوا له ثمننا ، بل تركوه يعرض الثمن الذي يراه . وقد عرض عليهم أربعة جنميات وعشرة مثلنات أى خمسين وأربعمائة قرش ، ثمننا لنلام جميل المنظر في نحو الثانية عشرة من عمره ولكنهم أبوا ، ويخيل إلى أنه لو عرض خمسمائة قرش لتمت الصفقة .

في قنا :

كان في قنا ثلاث سفن تحمل عبيدا نزلوا إلى البر ، واجتمع أكثرهم حول نيران أوقدوها على الشاطئ . ومع أن درجة الحرارة كانت فوق السنتين ، إلا أنه كانت تبدو عليهم دلائل التأفف من البرد . وقد لاحظت أن العبيد كانوا يبادرون حينما حلوا بجمع أغصان الشجر ليتخذوا منها وقودا . ولم يكن بين جميع أولئك العبيد من بلغ حد الرجولة الكاملة . وقد استفسر بعض المسافرين عن وجود الخصيان ، ولكن لم يكن بين هذا الجمع غير خصى واحد ، لم يتيسر عرضه على الناس لرضه . وقد وضحت لي أن جميع هؤلاء العبيد من الضاريين حول سنار ، أما الجلابون فكانوا يزعمون أن بينهم كثيرا من الحبشان ، لأن الحبشان أغلى ثمننا من سواهم . غير أن الأحباش الزعوميين كانت رؤوسهم مغطاة بشعر صوفي كسائر زملائهم ،

وغاية ما هنالك أنهم ربما جرى بهم من الجملات الواقعة على حدود الحبشة .

في أسرارهم :

بين جرجا والمنشأة صرنا بعدة مراكب تحمل العبيد قادمة من أسوان ، قاصدة سوق القاهرة . وعند ما يبلغ العبيد شواطئ النيل يزول عنهم أشد ما يقاسون من ألوان العناء ، وقد يؤمرون بالنزول إلى البر في مواضع مختلفة ، رغبة في بيع عدد معين منهم . وكلما ساروا في النيل صوب الشمال ، زادت قيمتهم وارتفعت أثمانهم . وتبلغ تلك الأثمان أقصاها في الإسكندرية ، إذ يكونون في الثغر الذي يصدر منه إلى أوروبا . وقد لقيت في أسوان كثيراً من العبيد القادمين من النوبة ، منتشرين فوق الرمال إلى جنوب المدينة ، وعلى شواطئ النيل قرب الشلال الأول ، في مساحة تبلغ نحو ميل . وكانت الكثيرون منهم يحملون أثقالاً منها كتل ضخمة من خشب الوقود ، وأدوات للطبخ ، وحبوب القذرة لصنع الطعام . وكانت أجسام النساء عارية في أكثر مواضعها ، إذ لم يكن يسترها غير ما كن يلبسنه فوق أردافهن من أهداب مصنوعة من الجلد ، وموشاة بالودع والخرز وغير ذلك من أدوات الزينة . وقد علمت أن هؤلاء العبيد قاسوا كثيراً خلال إحدى مراحل رحلتهم عبر الصحراء ، إذ ظلوا عشرة أيام بغير ماء ، لأن فقر الجلايين حال بينهم وبين إعداد ما يكفي من الإبل لحمل الطعام والشراب . وقد جرى بهؤلاء الزنوج من جهات سنار ، وقديماً كان عبيدها يرسلون في قوافل إلى أسيوط ، أما الآن فإنهم يجهثون إلى أسوان ، لأن المواصلات المائية أسهل وأيسر . وكان بعضهم يستحم في النيل بعد أن غسل ما لديه من ملابس قليلة وتركها تجف . وكان بينهم كثير من الأحباش . وكانت الفتيات الحبشيات تباع بثمن أعلى من الثمن الذي تباع به فتيات دارفور أو سنار ، أما الفتيان فكان الفرق بين أثمانهم ضئيلاً . وقد حدث أن عهد أحد رفقاتنا المسلمين إلى رجل من سماسرة الرقيق بأن يشتري له غلامين ، فوقع الاختيار على ثمانية من الغلمان في أول الأمر ، ثم اجتمع مجلس على هيئة محكمة للبحث والاستقصاء ، كل عضو من أعضائها يبدى رأيه في دوره . وبعد أن فحص عن الغلمان المرة بعد المرة قر الرأي على اختيار غلامين يعتبران خير الجميع . وقد عرض على الجلايين عشرة آلاف قرش ، أي عشرة جنيهات ، ثمناً لهما ، ولكنهم رفضوا قبول المبلغ رفضاً باتاً ، فبدت على الغلامين البائسين سيما الحزن العميق ، إذ أفلتت منهما فرصة الانتقال إلى يد سيد واسع الثراء .

سفن الرقيق في نهر النيل :

ولم نكد نتابع السير في النيل صوب الشمال ، حتى وجدنا في قنا إحدى سفن الرقيق .
وهناك حضرنا صفقة تعقد بشأن غلامين ، تتراوح سنهما بين العاشرة والثانية عشرة . وقد
دفع في أصغرهما خمسون وأربعمائة قرش ، أى أربعة جنيهات وعشرة شلنات ، أما الأكبر
فدفع فيه خمسون وخمسمائة قرش ، وتقاضى الوسيط لقاء أتعابه عشرين قرشا ، أى أربعة
من الشلنات .

المسامة بشأنه الرقيق :

لم يحدد الجلاب ثمننا ، بل أخذ الشارى والبائع يتبادلان الرأى ، حتى انتهى الأمر بعرض
مبلغ قبله الجلاب . وقد سألت الفلامين عن خلفاء في موطنهما من أقارب ، فقال الصغير :
« لم أرك ورأى غير والدتى فقد مات أبى ، وليس لى إخوة ولا أخوات » ، وأجاب الآخر
بأن له أخا كان معه فى السفينة ، ولكنه لم يطلب أن يراه أو يودعه عند ما حانت ساعة
الفراق ، ومن يدرى لعله كان فراقا إلى الأبد . وقد بلغ من ابتهاج الفلامين حين استبدلا
بأسمالها البالية جلبابين زرقاوين جديدين ، وأصابا من طيب الطعام حظا ، أن عادا وسط هذا
الابتهاج لا يفكران فى شيء آخر . وقد رأيت هذين المبددين فى القاهرة يلاعبان أحد
أطفال الطبقة الراقية ، وهما فى هندام بديع ، يبدو عليهما الاغترباط بما قدر لهما من
طالع سعيد .

التشريع الموسوى بشأنه العبيد :

يظهر أن التشريع الإسلامى بشأن الرق والرقيق يعتمد فى أساسه على التشريع اليهودى^(١)
ففى البلاد التى حلت فيها الشريعة المحمدية محل الشريعة الموسوية ، أقرت القوانين والتقاليد
الإسلامية حق شراء العبيد والإماء من بين الوثنيين ، بل ومن بين أطفال المستوطنين
الأجانب ، كما أقرت امتلاكهم وتوارثهم ، وهذا ما يقره التشريع الموسوى . وليس لى
البشرة مما يحيط من قدر العبد فى بلاد الشرق ، فلا ينظر الناس إلى الأجناس السوداء بعين
الاحتقار . وعلى العكس من ذلك يعتبر النوبى ذو الشعر العصفوفى نفسه من طبقة أرق بكثير من
طبقة أبناء العرب الفلاحين . هذا إلى أن كثرة ما يحظى به المالك أو الرقيق الأبيض من

(١) سفر اللاويين « فى التوراة » ١٥ (٤٤ ، ٤٥) .

الترقى إلى أرفع مناصب الدولة ، من شأنها أن تزيل عن الرق نفسه وصمة العار إلى حد كبير . وقد يشبه شعور المسلمين عامة إزاء عبيدهم شعور قدامى المرانين ، الذين استباحوا لأنفسهم أن يتخذوا « من جيرانهم الوثنيين » « عبيدا أو إماء يملكونهم ويتوارثونهم إلى الأبد » ، مع أن تعاليمهم تقضى عليهم بالألا يعتبروا التمساء من إخوانهم سوى خدم مأجورين ، لا يصح إرغامهم على خدمتهم بوصفهم عبيدا . (سفر اللاويين في التوراة ١٥ (٣٩ ، ٤٦) . وقد أقر محمد وأباح أغلب ما جرى عليه العرف في عصره ، كما أخذ بالتشريع اليهودى في موضوع الرق ، وبذلك كانت حالة مصر في هذه الناحية كبيرة الشبه بحالتها أيام آباء العهد القديم .

العبيد في مأمن من التجنيد :

كان يعصم العبيد من التجنيد شهادة يمطيها البائع عند البيع . ومن الواجب أن نذكر تكريما للمسلمين أنهم بعبيدهم رحماء ، فالواقع أن العبيد كثيرا ما يستمتعون بمقام ملحوظ في بيوت ساداتهم . ويرتدى الخصيان بنوع خاص ملابس أنيقة للغاية . وهم محل تبجيل الحريم رجالا ونساء . وإذا خرج النساء إلى الحمامات العامة ، أو ركن للترهة ، فكثيرا ما يتقدمهن خصى عليه ثياب زاهية اللون ، متمنطقا سيفيا عربيا محدودب النصل ، وعلى سياه غير قليل من الزهو والكبرياء . وليس بين الفيورين على الدين طائفة أكثر تعصبا من الخصيان ، وليس هناك من هو أكثر منهم ميلا إلى ازدراء المسيحيين ، ومرد ذلك إلى مرافقتهم النساء المسلمات ، اللواتى حال احتجاجهن عن المجتمع ينهن وبين التقدم السريع ، إذ لم تؤثر فيهن روح التسامح ، تلك الروح التى أشربتها نفوس الرجال لأنهم أكثر اختلاطا بالفرنجة منهم . ومع هذا فليس ثمة شك في أن العبد يختلف حالته تبعاً لأخلاق مولاه . والعبيد في مصر ، ولا أكاد أستثنى منهم أحدا ، يشتغلون خدما في المنازل ، وقل أن يطلب إليهم الاشتغال في الحقول . ولا ينفر أبناء العرب من أحد بسبب لون بشرته ، ومن ثم كان زواج الحبشيات أمرا ميسورا ، لأن مقامهن في حريم الأغنياء ، يغرى بالزواج منهن تلك الطبقات التى لا تنعم بالعيش الرخى .

العبيد ينسوبة ذكريات الطفولة :

مرعان ما تنمحي ذكريات الطفولة من أذهان العبيد ، وتحمل محلها ذكريات أقرب عهدا وأكثر اتصالا بحاضرهم ومستقبلهم . فن بين طائفة من الفتيات الحبشيات اللاتى كن يتعلمن الولادة في مدرسة الطب بالقاهرة ، لم توجد فتاة واحدة تعرف مسقط رأسها ،

أو تستطيع الإدلاء ببيان واضح عن المكان الذى قضت به عهد طفولتها .

التمييز بين الأولاد في مصر :

إن اختلاف اللون لا يستدعى التمييز بين الرتب والمراكز في أية ناحية من نواحي القطر المصرى ، فالرأى العام ينظر إلى السود والبيض نظرة واحدة ، ولهذا سرعان ما تمتزج الأجناس ، فالزيجات بين السود والمصريات أمر شائع ، وأكثر منه شيوعا زواج الزنجيات من الرجال السمر والبيض ، بل إن الزوج الذين ألفوا الخدمة في المنازل - وهذا شأن جمهورهم العظمى - ليعتبرون الفلاحين أقل منهم شأنًا^(١) .

التفريق في السفن النيلية وفي القاهرة :

ليست هناك أية عقبة تمنع الزنجى من أن يكون له في الهيئة الاجتماعية شأن ، فكثير من العبيد يفدون من بلاد النوبة ويقيمون في القاهرة . وكثيرا ما رأيت « ريسا » (أبى ربانا) نوبيا ، يرأس بحارة من المصريين في السفن النيلية . ويمتزج كثير من العبيد بجنود الباشا من الوطنيين ، دون أن يعتبرهم زملاؤهم أقل منهم شأنًا في أية ناحية من النواحي . غير أنهم يعانون كثيرا بسبب حنينهم إلى أوطانهم ، فإذا تألفت منهم الألاليات ، فإن رغبتهم الملحة في العودة إلى أهلهم تصيبهم غالبا بمرض يرثهم الهزال ويستعصى على الطب علاجه ، فيموت منهم عدد وفير . ولقد اختلطت بالسود ، وبخاصة من بلاد النوبة السفلى ، فلم أجد البيض يفضلونهم قط من الناحية العقلية . ورأيت السلطة توضع مرارا في أيديهم ، فأظهروا من حسن التصرف في استخدامها ما أظهره أقرانهم . ولا يبدو على الأجناس الأخرى أنها تعزف عن الزواج من العبيد ، غير أن المشاهد عادة أن العبد الأسود ، إذا اعتق بعد أن يكون قد أمضى صدر حياته في أغلال العبودية ، يصبح سيدا فظا غليظ القلب كما أنه يعمى في الاستبداد بمن يخضعون لأمره ، بل إن فيه لغلظة وقساوة إزاء من يسيطر عليهم بأية صورة من الصور ، حتى وهو ما يزال في ظل العبودية .

نصب العيب وأهمل قهرهم :

إن العبيد الذين يشتغلون في المنازل بخدمة الأسر المسلمة ، لا يكاد يوجد بينهم فارق في تعصبهم الدينى الشديد . ولو عرفت الأخلاق الشائنة بينهم فلن تجد ما هو أشد تناقضا منها .

(١) حدثني جراح ذائع الصيت يعمل في خدمة الباشا ، أنه لم يكذب يفتنى من بتر ساق أحد الجنود حتى أخذ يمتدح شجاعته ، لأنه تجلد خلال إجراء العملية فلم يبد عليه أى مظهر من مظاهر الجزع . وكان الرجل زنجيا فقال ، « أنتظن أن المراسى يصفيه الألم ؟ ألسنت ترى خيرا من الفلاح ؟ »

وقد سمعت ساداتهم يكيلون لهم المديح ، أو يرشقونهم بسهام اللوم والتقريع ، تبعاً لما أوجت به إليهم تجاربهم . فقد جرت حوادث تدل على تقانيمهم في حب أسيادهم تقانياً لا مزيد عليه ، كما سمعنا في الوقت نفسه عن حوادث حاول العبد فيها أن يدس السم لسيده ، أو يقضى على من اشتراه بأية وسيلة أخرى .

الجنس الإفريقي :

كلما سرت في النيل سعدا واقتربت من حدود النوبة ، بدا على الزوج طابع الاستقلال ، وذلك على عكس ما هو شائع بين الفلاحين العرب من روح الخضوع . وقد قابلت في المنشأة كثيراً من السود مسلحين بالحراش ، تظهر عليهم سيما البسالة والاحترام . ويخيل إلى أنه لا يقع في الأراضي التابعة لمصر أى من حوادث اختطاف الزوج ، مع أن كثيراً من العبيد يتجرون في الرقيق ، كما أن الجلايين عادة من الجنس الأسود .

عدد العبيد :

ليس من السهل أن نكون فكرة صحيحة عن عدد العبيد في مصر ، فليس هناك أى إحصاء تقريبي لأية طائفة من السكان ، فضلاً عن العبيد الذين يعيشون في الحرم ، وهو أبعد نواحي المجتمع الشرق منالا . ويظهر أن عدد السود آخذ في التناقص ، على الرغم من أن الهجرة لا تنقطع ، وكثير من الزوجيات أمهات ، غير أن حوالى نصف أبنائهن يتخطفهم الموت ، كما أن أغلب أطفالهن ينتمون إلى آباء من الجنس الأبيض .

كثرة الوفيات بين العبيد :

إن نسبة الوفيات بين الأرقاء السود في مصر تدعو إلى الانزعاج . إذ يمحصد وباء الطاعون عند ما يحل بالبلاد أرواح الكثيرين منهم ، كما أنهم أول من يذهب ضحية لأغلب ما يفشو من سائر الأمراض ، حتى لقد سمعت أن خمسة أعوام أو ستة كافية للقضاء على جيل من العبيد ، ومن ثم يصبح من الضروري في نهاية هذه الفترة أن يستبدل به جيل آخر . ولعل هذا من العوامل التي تؤدي إلى خفض أسعارهم في السوق . وإذا ما تزوجوا فقلما يعيش نسلهم ، كأنما تأبى نواميس الطبيعة أن يظل الرق متوارثاً ، فيأتى الموت ليحطم أغلال العبودية الموروثة ، وبذلك لا يستبقى الإنسان ما له من حق جائر إزاء أخيه الإنسان ، غير سنوات قلائل ، لأن الخلاص على يد الموت قريب في كل آن .

أسواق الرقيق :

في كبريات المدن المصرية أسواق للرقيق . وفي الساحة الوسطى من السوق ، تجلس الأفرفصاء جماعات كبيرة من الرقيق الأسود أغلبها من الأطفال . وتحيط بالساحة مساكن عادية يقيم بها الشباب ، وأغلبه من النساء . أما اللواتي يصلحن للحريم من الرقيق الأبيض فيأوين إلى مساكن خير منها . على أننا إذا مرنا خلال الشوارع القريبة من أسواق الرقيق ، فكثيرا ما تقع أبصارنا على أشخاص من السود ، هائمين على وجوههم ، زراقات تارة ، ووحدا نا تارة أخرى . وكثيرا ما يسير التجار بعبيدهم هنا وهناك استرعاء للأنظار . ولكن أسعار الحبشيات أعلى الأسعار ، إذ تباع الجمهرة العظمى منهن للمتاع البدني ، ولهذا يتوقف سعر كل منهن على ما لديها من وسائل الإغراء .

وأغلب العبيد من النوبيين ، وقل أن تجد على أجسادهم ما يسترها حين يعرضون للبيع . وتزين البنات الحبشيات شعورهن بالصدف ، وتبدو على محيا الكثيرات منهن مخايل الذكاء . أما قسما وجوههن فجميلة ، تبلغ في بعض الأحيان حد الروعة . ويمكن التمييز بين الأجناس المختلفة من العبيد بملاحظة وجوههم ، ومدى صبرهم على ما كتب لهم في لوح القدر ، فأولئك الذين جيء بهم من السودان ودارفور ، يبدو عليهم في الغالب أنهم مستسلمون للقضاء غير آبهين لما يدور حولهم ، ولهذا لا يكاد يطرأ على ملاحظهم أى تغيير . أما الأحباش فكثيرا ما تظهر عليهم دلائل الحزن والكآبة ظهورا واضحا ، وينم مظهرهم عن المواطن التي تستبد بهم فجأة واحدة تلو الأخرى ، إذ يرقبون في لهفة ما يجري بشأنهم من مساومات . وقد لاحظت مظاهر الارتياح تبدو عليهم ، إذا ارتسمت للشارى في أذهانهم صورة تروقيهم ، كما لاحظت عليهم دلائل الاشمئزاز إذا استثقلوا ظله . وليس من المستطاع — إلا في الأحوال النادرة — معرفة شىء عن تاريخ أى من العبيد حين يبلغ سوق الرقيق ، فقلما يعرف هؤلاء العبيد لغة يفقهون بها ، حتى مع من هم في حوزته . ولما كان الجلاب نفسه لا يسأل عن الطريقة التي اقتنأهم بها ، وكان المشتري عادة قليل الاهتمام بالوقوف على تاريخ العبد الذي يشتريه ، لم يجد الجلاب دافعا قويا يحفزه إلى معرفة شىء من ذلك . ويتعلم العبد بمرور الزمن لغة البلاد التي يعيش فيها ، سواء أكانت التركية أم العربية ، أما ذكريات بلاده الأصلية ، فيطويها النسيان في غالب الأحيان .

العير الأعباسه :

ويبدو أنه لم يخطر قط ببال الجلاب أن يصطنع شيئاً من الكياسة وهو يعامل النساء ،
فمنذ ما ذهبت إلى أسواق الرقيق كان التجار ينزعون الأسمال التي تكتسى بها الشواب .
وكثيراً ما رأيت البنات يخفين وجوههن بملابسهن ، تاركات سائر أعضاء الجسم عارية .
وذات مرة ، استلفت نظري بوجه خاص مرأى فتاة حبشية ، في التاسعة أو العاشرة
من عمرها ، كانت حقا ذات وجه جميل ، على الرغم من أنه لم يكن يكسوها سوى قطعة
قدرة من المنسوج الأسود تتدلى من رأسها على أكتافها . فقد كانت طلعتها جميلة بل
جليلة ، حتى خيل إلى أنها لا بد أن تكون من الطبقات الراقية في بلادها . ونظرت إلى
الفتاة ضارعة على نحو أحسست معه باغراء شديد إلى شرائها منها حزمة القانون ، دون
أن يكون لي من وراء ذلك مأرب في الواقع سوى تعليمها وإطلاق سراحها . وقد أيقنت
بعد تفكير أن تحريم شراء الرقيق إجراء ينطوي على الحكمة والرحمة ، حتى ولو كان المقصود
من شرائه عتقه ، أو أى عمل آخر من أعمال الخير ، لأن وجود الشراة يستتبع وجود الباعة ،
ولو أقرت شرائنا حق شراء العبيد لا نفصح المجال لحدوث مساوئ لا حصر لها ، ولا سبيل
للسيطرة عليها . وعلى جبين الفتاة الحبشية ، وإلى ما تحت جيدها ، كان يتدلى شعرها الطويل
الفاحم ، بتجاعيده الطويلة البديعة كما كانت تتدلى بين خصلات الشعر حبات البصاف
الصغيرة البيضاء . فلما وقفت لحظة لأشبع عيني من مآها ، أزاح التاجر تلك الأسمال التي
كانت تنسدل فوق أكتافها ، فبدت أمامي عارية لا يستر جسمها شيء على الإطلاق .
وقد طلب إلى أن أدفع ألفي قرش ، ظناً منه أني أريد شرائها ، ثم خفض الثمن شيئاً فشيئاً
إلى ألف قرش ، أى عشرة جنيهات ، لأنه لم يسد على أى مظهر من مظاهر التللف على
اقتنائها . ولم تكن تلك الفتاة سوداء ، بل كانت سمراء ، كما كانت قسماها متسقة ، وعيناها
صافيتين لا معتين . وبدت حولها هالة من تقوى الصابرين ، فطفر اللمع من عيني إشفافاً
عليها ، لا سيما أنها كانت إلى جانب ذلك من أتباع السيد المسيح .

الرقيق الأبيض :

أما العبيد الذين هم خير من أولئك ، فيستبقون في الأدوار العليا من مباني السوق ،
حيث تحتجز الجركميات ونساء جورجيا دائماً . ولا يعرض الرقيق الأبيض من النساء
على المسيحيين الأوربيين ، ولا يباع لهم إلا في أحوال نادرة . أما الجموع التي تجلس القرفصاء

على الأرض ، فن العبيد العاديين وأغلبهم من الأطفال ، ويندر أن نجد بينهم من يعرف شيئا من العربية أو التركية .

سوق الرقيق في القاهرة :

رأيت في سوق الرقيق بالقاهرة جماعة من العبيد يمشون بسوط مزخرف مصنوع من جلد الكركدن يضربون به ، ألقاه الجلاب بينهم . وكان بعض العبيد يتجاذبون أطراف الحديث ، ولكن أكثرهم كان صامتا ، كما تصمت النعاج حين تضمها الحظيرة . ولم يظهر إلا ككتاب أو الحزن إلا على واحد أو اثنين من بين عشرات العبيد المجتمعين . ومع أن كثيرا من العبيد كانوا ينظرون نظرات لا معنى لها كما كان بعضهم يتجلى البله في نظراته ، فإن سوق الرقيق عادة مكان يسوده المرح والابتهاج . والحق إن ما يبدو على وجوه العبيد في السوق لا يدل في الغالب على وجوم أو أسى ، إذ أنهم يجلسون جماعات يلعب بعضهم مع بعض ، وينظر بعضهم إلى بعض تغمرهم السعادة ، لأنهم بلغوا مكانا ينالون فيه قسطا من الراحة بعد سفر طويل شاق . ولدى الجلايين من الدوافع ما يحفزهم إلى الرفق والعناية بعبيدهم ، فكلما بنت على أولئك العبيد مظاهر الصحة والابتهاج ، كان طبيعيا أن يقبل الناس على شرائهم . ويمكن القول إن كل عبد من العبيد يبدى بجميع ما في وسعه من وسائل التعبير ورغبته في أن يباع ، لأن حب الاستطلاع ، والميل إلى التغيير ، وتوقع أسباب الراحة ، كل ذلك يولد فيه شغفا بالانتقال إلى مكان جديد . ولما كان يلحق العبد شيئا من لثة شاريه ، فلم يكن يتعلم غير اسم البلاد التي جاء منها ، ولم تكن قدرته على التعبير تتجاوز قوله « حبش » إذا كان من الحبشة ، « ونوبا » إذا كان من أنيوريا . وقد يحدث في بعض الأحيان أن يجتمع عبيد كثيرون من أصقاع وشعوب متباينة ، فلا تكاد نجد بينهم اثنين يستطيع أحدهما أن يفهم ما يريد الآخر . والفكرة العامة التي تنطبع في ذهن المتفرج والشارى والبائع ، أن الاتجار في الرقيق ليس إلا اتجارا في صنوف من الحيوان يعيها النطق ، ولهذا يفحص عنها كما يفحص عن غيرها من الماشية التي لا تستطيع أن تروى عن نفسها حديثا . ويطلب العبيد بالسيرة قارة ، وبالجرى قارة أخرى ، وقد ترفع أذرعهم أو تنخفض للتحقق من مرونتها ونجس عضلاتهم لتقدير مدى ا كتنازها باللحم والشحم ، ويفحص عن أسننهم فحسا دقيقة للتحقق من سلامتها ، كما يطالبون بالدوران حول أنفسهم المرة بعد المرة ، لإظهار ما هم عليه

من اتساق الأجسام . وفي الشواب ولوع بالكشف عما ليهن من مفاتن ، لاسيما إذا كان في شخص المشتري أو مظهره ما يجذبهن إليه .

وقلما رأيت في سوق الرقيق بالقاهرة عددا يقل عن مائة أو مائتين . وقد شاهدت من تقدمت بهم السن من العبيد ، ولهم في العادة مكان خاص ، جامعين على أردافهم في حزن صامت كأنهم قردة مقمية . وكانوا يصوبون أنظارهم إلى المتفرجين ، دون أن يبدو عليهم ما يدل على ما يكونونه من أمل أو رهبة ومن انفعال أو رغبة ، بل تلوح عليهم كآبة الاستسلام لقضاء الله كائنا ما كان ، وينتقلون من جهة إلى أخرى كما تتحرك الخيول الملجمة المرسجة طوع إرادة أصحابها . أما الأولاد والبنات والأطفال من العبيد ، فقد بدت عليهم مظاهر الألفة ، فانقسموا جماعات صغيرة ، استغرقها تجاذب الأحاديث ، دون أن يخلو ذلك من الابتهاج والضحك والسرور . وكانوا ينتقلون بأبصارهم من زائر إلى آخر ، يدفعهم إلى ذلك حب الاستطلاع ، باديا عليهم أنهم في طفولتهم السعيدة مازالوا يتمتعون بالحياة ، وأن صحيفة آلامهم الماضية قد طواها النسيان ، وأن الغد المرقوب سيكون أبهى على سرورهم منه على تنغيصهم ، وكانت أعمار هؤلاء العبيد الصغار تتراوح بين الخامسة والخامسة عشرة . وكثيرا ما رأى الإنسان بينهم وجوها ، إن لم تخاب اللب ، فإنها تبعث السرور إلى القلب ، وإن لم تكن جميلة ، فإنها متناسقة . وما أوسع الفرق بين بعض شعوب النوبة بجباهاها الفائرة ، وعظام خدودها البارزة ، وعيونها الضيقة ، وأنوفها الفطساء ، وشفاهها الغليظة ، وخصلات شعرها القليلة المجمدة ، وبعض الأحباش الذين ولدوا من والدين مسيحيين وبيعوا ليعمل أكرهم في الحرم التركي ، بما لهم من منظر وسيم ، وقسمات حلوة ، وعيون سوداء لامعة ، وأنوف بدیعة التكوين ، وأفواه صغيرة ، وغدائر طويلة من الشعر المتموج . ويتزين الكثيرات من هؤلاء بما يتزين به النساء في أوطانهم ، ولا تموز بعضهن القدرة على المزج بين جمال الفن وجمال الطبيعة ، كما هو شأن النساء في جميع الأقطار . وقد رأيت كثيرا من بنات الحبشة وعيونهن من حولها خضاب أزرق سماوي ، وأظافرهن مخضبة بالحناء . وليس من النادر أن يكون الكرباج ، أو السوط المصنوع من جلد الكركدن ، ماتي في الفناء ، بينما يسير الجلابون جيئة وذهوبا أو يجلسون إلى « الشبك » يدخنونه ، في فتور ظاهر ، إلى أن يطيل سائل أو شار النظر في أحد العبيد ويبدأ المساومة في الثمن . وقد جرت العادة بأن يحاول التاجر معرفة الثمن الذي يتقدم به المشتري ، أما هو فيأبى أن يحدد ثمنه .

سماصة الرقيق :

رغبت ذات يوم في شراء فتاة صغيرة ، فطلب التاجر ستاة قرش ، أى ستة جنيهات ، ثمناً لها . وعرض أحد الحاضرين خمسين وثلاثمائة قرش فرفض العرض ، ولكن أيا من الرجلين لم يقترح ثمناً وسطاً بين الاثنين . ويستخدم سماصة الرقيق في بعض الأحيان . وقد رأيت الشارى والبائع يتبادلان الحديث عشرين مرة ، وعلت أن البائع يدفع جملاً محدداً على سبيل السمسرة ، أما الشارى فيقدم هدية إلى الوسيط ، إذا راقته الصفقة . أما العبيد الذين يفضلون هؤلاء ، لأنهم تعلموا العربية أو دربوا على خدمة المنازل أو أقاموا في الحرم ، فإنهم — كما ذكرت آنفاً — يحتجزون في الغرف العليا بسوق الرقيق . وقد لاحظت أن أولئك العبيد كانوا جميعاً يضعون النقاب على وجوههم ، عند مقدم أحد المسيحيين ، كما كانت تصدر عنهم عبارات تدل على الاستمزاز والاستفطاع . ويتجلى فيهم على أكل وجه جميع ما يقسم به المسلمون من ضروب التحيز والتعامل ، فكما ظهر مشتم مسيحي ، علت أصواتهم بالاحتجاج كراهية منهم لثل هذه الصفقة . وقد يكون بين هذه الطبقة من العبيد أشخاص على جانب كبير من أناقة اللبس ، لفظهم الحرم في بيوت المومنين . والرأى في أمثال هؤلاء العبيد ، على ما علمت ، غير حميد ، ولهذا عرض الكثيرون منهم للبيع ، بسبب غدرهم وحدة طبعهم ، أو غير ذلك من وجوه النقص الخلقى . ومع هذا فلم يبد عليهم قط أنهم يستشعرون الضعة والمهانة ، بل كان يبدو عليهم أنهم يعتبرون أنفسهم جنساً يختلف كل الاختلاف عن أولئك العراة البائسين غير المدربين من العبيد ، الذين يعج بهم الفناء الأسفل . كما يعتبرون أنفسهم أرق منهم .

سوق الرقيق بالإسكندرية :

لا يقام سوق الرقيق في الإسكندرية بصفة دائمة ، وعند ما يكون مغلقا يساق العبيد في الشوارع ، فيستوقفهم من يريد الشراء ، ليختبرهم كما تختبر الدواب ، ويطلب إليهم أن يديروا أجسامهم مرة بعد أخرى ، ويفحص عن ألسنتهم وعيونهم فحصاً دقيقاً ، ويجذب أطرافهم في أوضاع شتى ، كما يؤمرون بالسير أو الجرى . وتختلف الأسعار من خمسمائة إلى خمسة آلاف قرش ، أى من خمسة جنيهات إلى خمسين .

غذاء العبيد :

كثيراً ما راقبت جماعات العبيد وهم يأكلون ، فإذا بطعامهم لا يختلف في شيء عما ألف الفلاحون تناوله من العدس المسلوق والترمس واللخن وخبز الذرة المعروف ، كما أن

الخضر الرخيصة الأخرى التي تنتجها مصر هي أهم ما يستهلكونه من مواد الغذاء . أما الترف عندهم ، فقل أن يمدوا الاستمتاع بقطعة من القصب ، أو قليل من التمر . وليس لهم قط غير الماء من شراب . ولسكنهم عند ما يلحقون بخدمة الأسر المصرية ، يأكلون مما يأكل أسيادهم . وتتألف الوجبات الشرقية من ألوان كثيرة مختلفة ، توضع على المائدة ثم ترفع عنها واحداً بعد الآخر ، حتى إذا فرغ كبار الأسرة من طعامهم ، كان للخدم منه نصيب .

نقل الفجاج يؤدي إلى الإقبال على شراء الرقيق :

كثيراً ما يؤدي مرور الفجاج بمصر إلى شيء من الإقبال على شراء الرقيق ، ولولا أن موارد الفجاج المالية تنضب عادة قبيل انتهاء سفرتهم ، ل زاد الطلب عليه . ومع هذا فإن ارتفاع أسعاره ارتفاعاً عظيماً في تركيا عنه في مصر دفع قوى بغرى بالإنجار فيه . فقد حدث أن وجدت في إحدى البواخر التي سافرت عليها من الإسكندرية إلى استانبول سيدة تركية أنفقت في شراء العبيد جميع ما لديها من نقود ، حتى كادت في نهاية رحلتها لا تجد إلاّ واحدة تدفعها ثمناً لطعامها .

الخصيان :

والطلب كبير على اقتناء الخصيان السود خاصة ، وقلما يعود إلى تركيا أحد المسلمين اللوسرين دون أن يلحق بحريمه واحداً أو اثنين من هذه المخلوقات البائسة . وفي الصعيد تجرى عملية استئصال أعضاء الذكر في الشبان على نطاق واسع ، تمهيداً لاستخدامهم في الحريم ، وهو أمر يضاهف ما يقترن بتجارة الرقيق من ألوان البؤس والشقاء . وقد اتصل بي أن بعض القساوسة من القبط كانوا يشتغلون بتلك التجارة البغيضة ، غير أنى لم أظفر بما يؤيد هذه الحقيقة تأييداً صريحاً . وقد ذكرنا آنفاً أن شقيق ملك دارفور السابق كان من أكبر الذين يزودون أسواق مصر بالخصيان . ويكاد العبد الخصى يساوى ضعف ما يساويه غير الخصى إذا كانا في سن واحدة وظروف متشابهة . وليس من السهل أن تقدر نسبة الخصيان إلى مجموع العبيد ، ولكن يخيّل إلى أنها نسبة ضئيلة ، إذ أنه لم يكن هناك أحد من الخصيان بين أفراد ثلاث من الجماعات الأربع التي التقينا بها فيما بين القاهرة وأسوان . أما الجماعة الرابعة ، فلم يكن فيها غير واحد أو اثنين . وبينما كنت مسافراً مع أحد بكوات الأتراك ، وكان يتحدث عن خصيان لحريمه ، لاحظت أماًى فرصة القيام بكثير من ضروب التحري والوقوف على كثير من المعلومات . وهناك ما يدعو إلى الظن أن الآباء في بعض جهات Nigritia يعمدون أحياناً إلى خصى أطفالهم ، رغبة في رفع أسعارهم . وقد تحريت

في أسبوط عن حقيقة ما يحدث من خصى العبيد في هذه العاصمة ، ولكنني لم أستطع الوقوف على ما يجاوز غوامض هذا الموضوع ، وهو في الواقع موضوع بطيب التحدث فيه إلى مسيحي أوروبي .
لم يكن في مقدوري أن أعرف على وجه التقريب عدد الخصييان الذين يرسلون إلى مصر وقد اتصل بي أن عدد من بيع منهم في القاهرة وحدها بلغ ثلاثمائة في العام ، كما قيل لي إن الأوربيين كان لهم على وجه التحقيق ضلع في خصى العبيد ، ولكنني لم أعثر على داييل مادي يؤيد هذه الحقيقة ، وإن كان من المقطوع بصحته أن بين من يستوطنون مصر والأصقاع النائية في سنار وجنوب النوبة وجهات دارفور خاصة عدداً من الإفرنج على أكبر جانب من الطيش والحماقة .
أمر الروي في أمهال السلطنة :

من أظهر عيوب نظام الرق في الشرق عامة ومصر خاصة أنه يباعد تماماً بين الطبقات الغنية الممتازة وسائر طبقات الشعب . فما دامت أعمال الخدم مقصورة على العبيد ، فإن الطبقات الراقية لا يتاح لها الاختلاط بنيرها إلا في الأحوال النادرة . وهكذا أصبحوا حاجزاً يفصل بين الفقراء والأغنياء فخرموا أولئك عطف هؤلاء ، وتزهوا الأغنياء عن أن يخدمهم الفقراء . وليس من شك في أن حالة العبيد أفضل بكثير من حالة العامل الأجير ولهذا ينظرون إليه دائماً بعين الزرابة والاستخفاف . ويعتبر العبد نفسه منتمياً إلى أسرة سيده ، بل عضواً من أعضائها ، كما يرى أنه يمثل سيده في نفوذه ومركزه على صورة من الصور . وهو يستبد بمن هم دونه من الفلاحين التمساء حين يمارس ما في يده من السلطة . وله في تحقير كل من يستطيع تحقيره عزاء عما يتعرض له من ضروب الإذلال والمهانة . وهكذا كان الرق مصدراً للمسف والبؤس ، يصيب شره حتى أولئك الأحرار ، الذين لا يعرضون لبيع أو شراء .

الوسائل التي اتخذت لإلغاء تجارة الرقيق :

سأذكر الآن ما اتخذ من الوسائل لإبطال تجارة الرقيق خلال إقامتي في مصر ، فعندما اكتملت لدينا الأدلة التي تخولنا حق الاعتراض على الباشا في موضوع التزوات التي يقوم بها جنود عظمته في سنار وغيرها من الجهات الواقعة على حدود دولته بغية اقتناص العبيد ، عول القنصل العام وعولت معه على أن تعرض عليه هذا الأمر في عزم وقوة . وإله ليسرني أعظم السرور أن أبوه في هذا المقام بما لقيته من الكولونيل « كامبل » في هذه المناسبة ، وفي جميع المناسبات الأخرى ، من تعاون أكيد ورغبة صادقة في استخدام كل ما لديه من نفوذ لتأييد كل عمل سياسي ينطوي على التبل والرحمة . وما من شك في أنه كان هناك

بعض الحرج في التحدث إلى أحد الباشاوات المسلمين ، في موضوع كل ما يقال فيه جديد عليه غير متوقع لديه . ومهما تكن العبارات التي نحاول أن نحقق بين ثناياها ما لدينا من اعتراضات فلامعدى عن أن يستشف الباشا ما في أطوائها من تقريع يثير فيه روح المقاومة . غير أنه لم يكن في وسعنا أن نلتصم الدواء ، أو نحصل عليه ، إلا إذا كشفنا عن الداء . وقد كان من دراغى ارتياحنا دون ريب شعورنا ، ونحن نقوم بواجب ثقيل له خطره ، بأننا لا نمحركنا غير دوافع إنسانية . وكان في صرجونا ، إذا لم يظهر الباشا استعداداً للأخذ بآرائنا ، أن نقالج على الأقل في إقناعه بأن تدخلنا ليس فيه ما يمكن اعتباره أمراً غير ودي . وقد رأى القنصل العام ، ورأيت منه أن نجاح مهمتنا ربما كان أسهل مثلاً إذا عرضنا القضية على الباشا في صورة نصيحة ودية أكثر منها في صورة تدخل دبلوماسي رسمي ، لأن الحاكم السلم ، حين يرى الرق متغلغلا من حوله في جميع نواحي النظام الاجتماعي ، لا بد أن يقف منوقف المعارضة ، كما أن عواطف رعاياه ، وما تنطوى عليه جوانحهم من تحامل تشجعه على أن يقاوم أى تدخل رسمي يحس ما لديهم من تقاليد يرجع تاريخها إلى عهد مسحيق ، وهي تقاليد أقرها النبي بما تفرد به من سلطان .

عرض الأمر على الباشا :

كنّا في شهر رمضان حين أخذنا طريقنا إلى قصر الباشا في شبوا ، وكانت هذه هي المحاولة الثانية ، التي قسبها لمقابلته في شأن هذا الموضوع . فقد ذهبنا في اليوم السابق إلى قصر ابنته أرملة الدفتردار بك ، الواقع في الناحية الأخرى من القاهرة ، ولكننا علمنا أن الباشا غادرو . وقد ألفينا جنابه العالي يدخن غليوننا بديع النقش ، رصعت جوانبه بقطع كثيرة من اللاس ، يخطف لألأوها الأبصار ، وهو من النوع الذي يستخدم في الحفلات الكبرى . وكان على « الديوان » إلى جانب الباشا علبة السموط ، تسطع منها أضواء أحجارها الكريمة . وهو حاد الذكاء ، في وسعه أن يستشف سلفاً ما إذا كانت الأحاديث التي توشك أن تجري معه ، من النوع الذي يسر أم من النوع الذي يسوء . ولهذا لم يكده يمضي قليل من الوقت ، حتى بدر منه ما جعلنا ندرك أنه يعلم أننا سنتحدث إليه في موضوع ليس فيه ما يشوق السامع . ولاريب في أن ترجمانه الأرمنى الأريب أرتين بك أنباء بذلك من قبل ، إذ سبق لما أن أبلغناه عزمنا على أن نعرض موضوع الرقيق على مسامع سيده . وقد بدأ الكولونيل « كامبل » حديثه قائلاً إنه يؤله أن يرى نفسه مضطراً إلى أن يتحدث إلى جنابه العالي في أمر يحس ضباطه وجنوده إلى حد كبير ، ولكنه لو علم مدى الضرر الذي يصبب سمعته ، وإلى أى حد تثير

مسألة استرقاق العبيد نائرة الرأي العام في إنجلترا ، لغفر لنا هذا التصرف من جانبنا ، بل لوافقنا عليه ، ولعدها خدمة جليلة نسيها إليه ، حين تقترح عليه أن يبادر على الفور بإبطال حديد الرقيق في الجنوب من تلقاء نفسه ، قبل أن يطلب إليه ذلك بطريقة رسمية . وكان الشرر يتظار من عيني الرجل المعجوز ونحن نتحدث إليه ، ثم أمسك بسيفه الموضوع على ركبتيه ، كما هوشأته في غالب الأحيان ، إذا حدث ما يستثيره . وكانت جميع حركاته تدل على أنه في حالة هياج شديد ، غير أن أساريه أخذت تتبسط رويدا رويدا ، حتى بدا عليها شيء من البشر ، ثم قال إنه يشك كثيرا في أن جنوده تقاضوا مرتباتهم عبيدا في يوم من الأيام ، وأن ذلك لم يصل إلى مسامعه قط . كما قال إنه علم أن ضباطه كانوا يتجرون في الرقيق حقا ، ولكنه استنكر ذلك منهم استنكارا شديدا ، فهو يكره تجارة الرقيق ، وكم يكون سعيدا إذا استطاع القضاء عليها قضاء مبرما ، ولكن في خطوات وثيدة فما هناك سبيل آخر لتحقيق هذا الغرض فقلنا له إننا ما كنا نجرؤ على أن نعرض هذا الأمر عليه ، ما لم تكن لدينا الأدلة التي لا تدفع على أن جنوده يقومون بغزوات لقنص الرقيق ، وأن هؤلاء الجنود يتقاضون أجورهم عبيدا ، وأن هذا النظام تمخض عن فواجع مروعة ، وخسائر في الأرواح فادحة . وقد تساءل الباشا « كيف يمكن أن تدفع مرتبات جنودي عبيدا ، إذا لم يكن ثم جندي واحد يجاوز ما يستحقه خمسة وسبعين قرشا ، أي خمسة عشر شلنا ، في حين أن أقل ما يدفع ثمننا للعبيد ، هو خمسون ومائة قرش . فقلنا له إن العبيد كانوا يوزعون جماعات طبقا للمبالغ المستحقة للجنود ، وبهذه الطريقة كان يعطى لكل مائة من الجنود خمسون من العبيد ، قيمة كل منهم خمسون ومائة قرش ، نظير خمسة وسبعين قرشا متأخرة لكل جندي . فبدا عليه أنه ما زال يشك فيما أدلينا به ، وعرض علينا أن يرسل إلى تلك الجهات ضابطا يصحب أي شخص يقع عليه اختيارنا ، لكتابة تقرير عن الحالة ، حتى إذا تبين أن الأمور تسير وفق ما ذكرناه ، أصدر أوامره بوضع حد لهذا العمل الشائن فأجبناه بأننا عرفنا تلك الحقائق لامن الجانب فحسب ، بل ومن بعض السامعين الإنجليز ممن لا يشك في صدقهم ، ولهذا يجدز به أن يكون على ثقة من أننا لانضله بذكر أمور غير صحيحة أو مبالغ فيها ، كما قلنا له إن اللهجة التي تحدث بها عن إلرق تضيق عليه شرقا ليس بعده شرف ، وأن قيامه بتنفيذ مشروع ينطوي على النبيل والرحمة ، يكسب إدارته وسمعته شهرة مابعدا شهرة . فقال إنه سيبعث في نفس هذا المساء برسالة إلى حاكم ذلك الإقليم ، ينهيه تماما عن استخدام جنوده في قنص الزنوج ، وعن إعطائهم عبيدا نظير أجورهم ، كما قال إن صورة من هذا الأمر

سترسل إلى القنصلية . فضمنت أطراف شجاعتي وقلت له إنني لا أشك في أن نواياه الطيبة سيذاع أمرها في إنجلترا ، وأن العقبات التي تقف في سبيل إلغاء تجارة الرقيق وإن بدت كأداء لا بد من أن تذللها المثابة المقرونة بالعزم والتصميم ، وأنه إذا أمكن تذليل تلك العقبات فيكون النجاح أعود بالفخر والثناء . وقد ذكرت له أن جاره إمام مسقط ، وهو أمير مسلم مثله ، قد ضرب أحسن الأمثال بالغائه تصدير الرقيق ، مع ما في ذلك من تضحية بدخل سنوى كبير فقال الباشا إنه بقدر خلق الإمام كل التقدير ، وإن أراصر الصداقة الوثيقة تربط بينهما . فذكرنا للباشا أن بعض الفرنسيين كذلك يشتغلون بتجارة الرقيق ، وقد رأى القنصل العام أن الضرورة تحتم اطلاع القنصل الفرنسي على اسمائهم ، حتى تتدخل الحكومة الفرنسية وتضع حدا لتصرفاتهم المزرية . فأجاب الباشا بأنه لم يخول أحدا من الأجانب قط حق الاتجار في الرقيق . وقد عرضتم على البرلمان يا جناب اللورد الرسائل الخاصة بالمحادثة السالفة الذكر وستجدون سورا منها في أسفل الصفحة .

من الكولونيل « كامبل » إلى اللورد « بلمرستون » :

مصر

رقم ٨١

من اليفتنانت كولونيل « كامبل » إلى اليفيكونت « بلمرستون »

(سلم في ٧ يناير ١٨٣٨)

(مستخرج)

القاهرة في أول ديسمبر ١٨٣٧

لي الشرف أن أبلغ فخامتكم أنني لم أكّد أعلم بأن جنود الباشا في قلب إفريقية ، أي في بلاد النوبة ودنقلة وما إليها ، يستخدمون في جمع العبيد وأن أجورهم تدفع من الإيراد الناتج عن بيع هؤلاء العبيد ، حتى رأيت الواجب يتقاضاني أن أسارع إلى عرض الأمر على الجناب العالي بصفة جدية . وقد قابل الدكتور « بورنج » في الوقت نفسه الدكتور « هولرويد » ، عقب قدومه من تلك الجهات ، فأطلعه على ما سلف ذكره من حقائق ، ومن ثم لا يمكن الشك في صحتها على الإطلاق .

ولما كان الدكتور « بورنج » شديد الاهتمام بأن يجمع عن هذا الموضوع تفاصيل كثيرة أبلغنيها ، فقد وافق على أن يصحبني في زيارتي إلى الباشا ليدعم حججتي ويؤيد ما أؤيده من رغبات في هذه المناسبة . وقد ذهبت إلى الباشا مساء أمس ومعى الدكتور

« نورنج » ، وبعد أن تحدثنا في بعض الموضوعات العامة ، قلت إنني وجدت من الجثم على أن أتصل بجنابه العالي مجردا عن صفتي الرسمية ، ملتصقا أن يوجه اهتماما جديا إلى موضوع يؤليه الشعب الإنجليزي أهمية خاصة ، وأنه قد تراءت إلى سمعي إشاعات عن هذا الموضوع منذ عهد طويل ، ولكنني لم أشأ أن أذكر منها شيئا ، حتى حصلت على أدلة وتفاصيل جعلتني أعتقد اعتقادا جازما أنني إذا لم أنتهز هذه الفرصة لعرض الموضوع بصفة ودية غير رسمية ، فسوف أضطر قبل مضي وقت طويل إلى أن أقوم بهذه المهمة بصفة رسمية ، وهو أمر أود خلاصا أن أنقادي وقوعه .

وقد علمت حكومة إنجلترا وشعبها من شهود العيان أن ضباط الباشا وجنوده يقومون بعمليات قس الرقيق أي الغزوات ، وأن كثيرا من الزوج يقبض عليهم ، ويوزعون بين الجنود ، استيفاء لما قد يتأخر من رواتبهم ، وأن الغزوة أسفرت في بعض المرات عن جمع ٢٧٠٠ من العبيد ، أرغم ٢٥٠ منهم على الانخراط في سلك الجيش ، أما الباقون فقسّموا بين الضباط والجنود بأثمان محدّدة ، تبعا لمقدار التأخر من مرتباتهم .

وقد أتق جنابه العالي السمع إلى هذه الأقوال في انتباه شديد ، وقال إنه يعلم أن ضباطه يمارسون تجارة الرقيق لحسابهم الخاص ، وأنه لا يقر هذا التصرف بحال من الأحوال ، إلا أنه لم يسمع ولا يصدق أن جيشه يستخدم في قنص الرقيق لتسديد التأخر من الرتبات ، وأنه لا يدري كيف يمكن تقسيم العبيد بين الجنود ، في حين أنه لم يكن متأخرا لأى من الجنود مبلغ يوازي ثمن عبد واحد . وقد أظهر الباشا رغبته في إجراء تحقيق شامل في الموضوع . كما أظهر أنني إذا شئت تعيين أحد الأفراد ، ولو كان الشخص الذي استقيت منه معلوماتي ، فإن جنابه العالي يمين فردا آخر معه ، ويدفع جميع نفقات الرحلة ، فإن اتضح أن الأمور تسير على نحو ما ذكرت ، فلا بد من رفع هذه المظالم . وكان جواب الدكتور « نورنج » وجوابي أن وجود المظالم أمر لا شك فيه ، إذ أننا استطلعنا الحصول على أوفى المعلومات . وصحيح أن ثمن العبد كان يزيد على استحقاق الجندي الواحد ، غير أن الذي يحدث ، هو أن يعطى عدد معين من العبيد طائفة معينة من الجنود يقسم أفرادها فيما بينهم ما يحصلون عليه من بيع العبيد . ولما كانت هذه الحقائق قد اتصل خبرها بإنجلترا ، فقد صار من الأهمية بمكان عظيم ، أن يصدر الباشا على الفور أمرا كتابيا بوقف هذه التصرفات وقفا تاما . وقد رجوت أن يكون في استطاعتي أن أبعث إلى اللورد « لمرستون » بهذا الأمر الكتابي ، مع أول بريد أرسله ، حتى إذا ما عرضت هذه المسألة على البرلمان ، أمكن نخامته أن يوضح ما لجنابه العالي إزاءها

من موقف ينطوي على الرحمة وحب الخير . فقال الوالى إن الأمر سيتم إعداده فى نفس الليلة ، وسترسل صورته المترجمة إلى فى اليوم التالى ، كما قال جنابه العالى فى سياق الحديث إنه ليس أحب إلى حكومة إنجلترا وشعبها من الخطوات التى يتخذها لتحقيق هذه الغاية ، وأن جاره إمام مسقط ، وهو أمير مسلم ، قد وضع حدا لتجارة الرقيق فى أملاكه ، مضحيا بدخل سنوى كبير . فقال جنابه العالى إنه يقدر إمام مسقط كل التقدير ، فهو رجل ذكى ممتاز . ثم قال غير مرة إنه يكن للإمام كل تقدير واحترام . فذكرت بعد ذلك أنه قد ثبت لدى أن جماعة من الفرنسيين ، بينهم مسيو « فسيير » Vessière ومسيو « تيبو » Thibaud ، يتجرون فى الرقيق لحسابهم الخاص ، وأظن أنه من واجبى أن أبلغ عنهم قنصلهم العام . فقال جنابه العالى إنه لم يوافق قط على اشتغال الأجانب بتجارة الرقيق ، ولم يصرح لأحد منهم بذلك فى يوم من الأيام . ثم قال : إنه يشكر لنا اهتمامنا برض هذا الأمر عليه ، فقد سره ذلك ، كما يسره فى كل مناسبة أن يقوم بأى عمل من شأنه إرضاء الحكومة البريطانية ، التى يقدر لها حسن ظنها به .

وسأعرض قضية مسيو « فسيير » Vessière ومسيو « تيبو » Thibaud فى أقرب فرصه على المسيو « كوشيليه » Cochelet قنصل فرنسا العام ، وهو الآن فى طريقه إلينا قادما من الإسكندرية .

وفضلا عن ذلك فقد تراءى إلى سمى أن عددا من الأجانب الذين ينتمون إلى دول أخرى يشتغلون بهذه التجارة نفسها ، وسأعرض مسألتهم على قنصلهم العام فى مصر ، عقب التثبت من أسمائهم ، والحصول على معلومات قاطعة بشأنهم . وإنه ليسرنى أن أقرر أنه ليس بين رعايا بريطانيا شخص واحد يمارس هذه التجارة الشائنة .

وقد تسلمت الآن من أرتين بك ترجمان الباشا خطابا إلى الشرف أن أرسل صورة منه إلى فخامتكم ، وعو يحتمى على الأمر الذى بعث به الوالى إلى خورشيد باشا حاكم سنار . وإنى لألفت نظر فخامتكم بكل احترام إلى الفقرة الأخيرة منه ، إذ ورد فيها قول الباشا إنه على استعداد لتحمل أية تضحيات قد يتطلبها إلغاء تجارة الرقيق . ولن أقصر فى استغلال هذا التصريح الذى أعلنه جنابه العالى ، إذا تطلب ذلك ظرف من الظروف فى قابل الأيام .

رماند أرتين بك إلى الكولونيل « كامبل » :

المرافقة لرسالة رقم ٨١

من أرتين بك إلى الكولونيل « كامبل »

(ترجمة) .

القاهرة في أول ديسمبر ١٨٣٨

ياجناب الكولونيل :

لى الشرف أن أرسل لكم طى هذا ترجمة الخطاب الذى بعث به سيدى صاحب العظمة
إلى حاكم سنار ، حتى يمتنع عن تسليم العبيد إلى الجنود لقاء مرتباتهم . وقد كلفنى جنابه
العالى أن أرسل إليكم ترجمة خطابه ، ليبرهن لكم والدكتور « بورنج » على ارتياحه إلى
الشعور الطيب الذى اقترنت به مشاركتكم فى عمل يدل على ما تكتنانه من صداقة .

وإنى لأنتهز هذه الفرصة الخ

(التوقيع) أرتين بك .

مترجم صاحب العظمة

رسالة محمد على إلى فوزشير باشا :

مرافقة أيضا للرسالة رقم ٨١

(ترجمة) .

ترجمة خطاب عظمة والى مصر وملحقاتها إلى حاكم سنار خورشيد باشا ، بتاريخ أول
ديسمبر ١٨٣٨ .

نحدث إلى الكولونيل « كامبل » وكيل صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا وقنصلها الدام ،
ومعه السيد المحترم الدكتور « بورنج » ، بشأن تقرير قدمه إليهما سائح إنجليزى ، وفيه أن
الجنود الذين تحت قيادتكم يتسلمون عبيدا لقاء مرتباتهم . وعندى أنه لا يصح توزيع العبيد
على الجنود ، وإن كان الضباط يشترونهم ويبعثون بهم إلى القاهرة ، ليجنوا من وراء ذلك
ربحا لأنفسهم . وكان طبيعيا أن أعتقد أن هذين السيدين إنما تحدثا إلى فى الموضوع الأخير ،
لولا أنهما أكدا لى أن الأمر لم يقف عند حد شراء الضباط العبيد سعيا وراء ربح يجنونه ،
بل إن مرتباتهم وأجور الجنود كان يعطى لهم بدلها ما يوازىها من العبيد .

وإذا كان هذا الأمر صحيحا ، فليكن معلوما لديكم أن ذلك مخالف لرغباتى ، وأنه لا يشرقتى
أمام جميع الشعوب المتحضرة ، وبخاصة أمام الحكومة الإنجليزية ، التى تقوم بينها وبين
حكومتى علاقات ودية . ولهذا آمركم بأن تكفوا فى المستقبل عن إعطاء العبيد إلى الضباط
والجنود وغيرهم من الموظفين لقاء مرتباتهم . واعلم أننى لا أحب أن أجر مغنا من تجارة
لا تشرفنى ، بل إننى على استعداد لأن أحتمل بعض التضحيات التى قد يتطلبها إبطال هذه

التجارة . وعسى أن تصلني كذلك معلومات وافية عن العوامل التي هيأت الظروف لكتابة تقرير السائح الإنجليزى الذى سبقت الإشارة إليه .

رسالة الفيكونت بلهرستون إلى الكولونيل « كاميل » :

رقم ٨٢

من الفيكونت بلهرستون إلى الكولونيل « كاميل »

وزارة الخارجية في ١٧ يناير ١٨٣٨ .

سيدى :

تسلمت رسالتك التي بعثت بها أول الشهر الماضى عن تجارة الرقيق ، التي يشتغل بها جنود الباشا في داخل إفريقية . وقد بادرت بعرضها على الملكة ، وأحب أن أبلغك موافقتي التامة على عرضك هذا الموضوع على الباشا .

أما فيما يتصل بما أسفر عنه هذا العرض من تعليقات صددت إلى حاكم سنار ، حتى يكف في المستقبل عن تسليم العبيد إلى الضباط والجنود وغيرهم لقاء مرتباتهم ، فإننى أشير عليك بأن تؤكد للباشا أن حكومة جلالة الملكة تقدر كل التقدير تلك العواطف الكريمة الرحيمة التي دفعته إلى إصدار أمر يكسبه شرفا عظيما . ومع ذلك فإننى ألاحظ أن هذا الأمر ما يزال في ظاهره يسمح للضباط في جيش الباشا بأن يحشدوا العبيد أو يقنصوهم ويبعثوا بهم إلى القاهرة ، حيث يباعون . ومن أجل هذا يجدر بك أن تنهز هذه الفرصة فتبلغ جنابه العالى أنه إذا منع جميع ضباطه منعا باتا من الاتجار في الرقيق على أية صورة من الصور ، فإن ذلك يرفع من قدر جيشه في نظر سائر الدول ، ويجعل بقاء جنوده أقل إرهاقا وعنتا لسكان الجهات التي قد يتخذها هؤلاء الجنود مقرا لإقامتهم . وقد أبلغت السفير الفرنسى ماحوته رسالتك من بيانات عن تجارة الرقيق ، إذ قررت أن رعيا فرنسا المقيمين بالقاهرة يمارسونها في شرق إفريقية .

إلى الليفتينانت كولونيل كاميل ... الخ ... الخ .

(التوقيع) بلهرستون .

رسالة اللورد بلهرستون إلى الكونت سيامباني :

فرنسا

رقم ٦٦

من اللورد پلمرستون إلى الكونت سباستياني .

وزارة الخارجية في ١٧ يناير ١٨٣٨ .

الموقع على هذا له الشرف في أن ينتقل إلى سعادة الكونت سباستياني المقتطفات المرافقة من رسالة بعث بها القنصل العام لجلالة الملكة في مصر ، فيما يتصل بتجارة الرقيق ، فقد ثبت أن الرعايا الفرنسيين بالقاهرة يمارسونها في إفريقية الشرقية .
سعادة الكونت سباستياني ... الخ ... الخ .

(التوقيع) پلمرستون

مقدمة الظروف لإلغاء الرق :

يخيل إلى أنه ليس هناك ما هو أنسب من الوقت الحاضر لخدمة قضية إلغاء الرق في بلاد الشرق ، ذلك بأن الدول الشرقية الكبرى أخذت شعورها يزداد بأنها تعتمد في الاحتفاظ بكيانها على تأييد ملوك أوروبا ، فإذا اشترط أن يكون القضاء على تجارة الرقيق ثمنًا لهذا التأييد ، فلاريب في أن تلك الدول ستضطر إلى أن تخضع لهذا الشرط ، فتسمح بأن يتخذ من الوسائل ما يؤدي إلى استئصال شأفة تلك التجارة شيئًا فشيئًا . وإنه لمن حسن الطالع أن الريح المأدى الذي يهود على حكومات الشرق من وراء هذه التجارة غير كبير ، لأن المبلغ الناتج عن استيراد العبيد ونقلهم لا يقام له وزن . فإذا ألغيت أسواق العبيد ووضع حد لقنصهم واختطافهم ، فإن انتعاش الزراعة لن يقتصر على بلاد العبيد . وقد أخذ الأوروبيون يزدادون خبرة بها ، وزوجا إليها ، بل إن أهل مصر لا بد وأن تتحسن أحوالهم ، لأنه سيطلب إليهم القيام بخدمة المنازل ، وهم الآن مبهدون عنها ، بفضل نظام الرق . وعلى هذا فنع استيراد الرقيق سيحدث فراغًا لن يملأه غير أبناء العرب من المصريين . وأعتقد أن هذا التنوير سوف يفيد ملاك العبيد الحاليين من الناحية المادية في النهاية ، لأن حياة العبد النوبي قل أن تطول في مصر . فقد سبق أن قدمت في ملاحظاتي أن مختلف الأوبئة تجدد في هذه الطائفة مرعاهما الخصب . ويحصد الطاعون بنوع خاص كثيرا من الزوج . وإيست أرباح تجارة الرقيق وفيرة في الوقت الحاضر . ولو أن تجارة مشروعة أسست وشجعت وأزيلت من طريقها العقبات ومختلف ضروب الاحتكار ، لحل تبادل المصنوعات الأوروبية بالمنتجات الزراعية في البلاد دون ريب محل الاتجار في المخلفات الآدمية في مدى سنوات قليلة .

وعندما جرت المحادثات بيني وبين الكولونيل « كامبل » من ناحية ، وعمد على من الناحية الأخرى ، في شأن تجارة الرقيق ، وأمكنا أن نحصل منه على تصريح بأنه يريد

اتخاذ خطوات مبدئية في سبيل القضاء عليها ، اشتد خوف الجلايين ، خشية أن تكون نهاية تجارتهم قد اقتربت . فانتدبوا شخصا لمقابلتي ، ظنا منهم أنني حصلت من محمد علي على فرمان بمنع استيراد الرقيق إلى مصر في المستقبل . وقد أظهر عدد من هؤلاء الجلايين رغبتهم في التخلي عن تجارة الرقيق ، إذا سمح لهم بالتجارة في الصمغ وغيره من المحاصل الإفريقية دون أن يخضعوا لما يفرضه الباشا من ضروب الاحتكار ، وبعبارة أخرى إذا سمح لهم بجمعها وبيعها لحسابهم الخاص دون أن يلقوا في ذلك عنتا :

انخفاض الأسعار :

كانت السوق تبيع بالعبيد طول إقامتي في مصر ، فهبطت الأسعار هبوطا غير عادي . فإذا قدرنا أن المكان الذي جئ به بالعبيد منه بعيد جدا ، وأضفنا إلى ذلك ما أفق من وقت ونال في سبيل إطعامهم ونقلهم ، وكثرة من مات منهم في مثل هذا السفر الطويل ، إذا قدرنا ذلك كله فإن هناك ما يدعو إلى الظن أن شكاوى الجلايين من ضالة أرباحهم تقوم على أساس صحيح . وما دام الأمر كذلك ، فإن هذا الوقت هو أنسب الأوقات لمحاولة القضاء على تجارة الرقيق ، إذا شجعنا استيراد سلع أخرى من النوبة والسودان وسنار ودارفور والحبشة وغيرها من الأقطار الواقعة في جنوبي مصر . ولإني لأميل إلى الظن أنه إذا أنشئت محطات تجارية أو مراكز للتجارة في كردفان والخرطوم وغير ذلك من أماكن ذات موقع ملائم على النيل ، وإذا شجع الأهالي على أن يجلبوا بدل العبيد أنواعا من الصمغ وسلما من المحاصل الأخرى ، فإن تجارة الرقيق خائفة أن تتلاشى من تلقاء نفسها ، وأن تحمل محايها تجارة مشروعة في ظل السلام ، ليست أقل ربحا ولكنها أكثر شرفا ، وأدعى إلى الرضى من تجارة عمادها أطنال يسرقون ، فتعالى أصواتهم بالصياح :

إقامة وكلاء من الإنجليز في إفريقية الشرقية :

لعل خير ما يؤدي إلى إلغاء تجارة الرقيق ، أن يقيم وكلاء من الإنجليز في الخرطوم وفي كردفان وغيرها من الجهات التي يسهل اتصالها بالنيل في إفريقية الشرقية ، وأن تؤسس هناك مراكز تجارية ، إذا كان ذلك مستطاعا . ومن الممكن أن توجه إلى تجارة الرقيق ظعنة في الصمغ ، وأن يقضى على الإجرام والبؤس في البداية ، إذا يسرت سبل الاتجار في السلع الإفريقية ، ووضعت المراقيل في طريق تجارة الرقيق ، وساعد باشا مصر على تنفيذ فكرة الإلغاء ، التي أبدى رغبته في مؤازرتها . وقد كان ينخيل إلى في كل حين أن الداء لم يعالج وهو لا يزال في بدايته ، بل ترك وشأنه حتى اشتدت وطأته ، واستحال التغلب عليه ،

واستشرى حتى استعصت مقاومته . هذا إلى ما هنالك من مصالح أوجدها ، وأموال أنفقت في سبيله بغير حساب . وقد أخذنا نستخدم نفوذنا بعد أن بلغ السيل الزبى ، وزاد ثمن العبد زيادة كبيرة ، لقاء ما يتعرض له الجلابون من أخطار ، وما يقومون به من مغامرات . غير أنه إذا أمكننا الوصول إلى مواطن الرقيق الأصلية ، حيث لا يكاد يساوى العبد شيئا في نظر من يخططونه في البداية ، كان علينا أن نناعض أرباب صفرى المصالح لا كبراهها مما ييسر علينا مهمة قهرهم والقضاء عليهم .

مقدمة الموضوع :

وعلى الرغم من أن الأقوال التي أدليت بها تحوى أغلب الحقائق التي أعرفها ، فإننى أحب أن أضيف إلى ذلك التلخيص التالى ، وقد أعطيته بناء على موافقة نخامتك ، لمستر « توماس فاول بكستون » Thomas Fowell Buxton ، ردا على طائفة من الأسئلة وجهها إلى .

مقار العبيد المصريين من إفريقية إلى الأسر الإسلامية :

أولا — ليس من المستطاع فيما أظن تقدير العبيد الذين يصدرون من إفريقية إلى الأسواق الإسلامية تقديرا مضبوطا ، وقد يكون من الممكن محاولة تقدير عددهم تقديرا تقريبا ، عندما تصل جماعات كبيرة منهم مع القوافل التي لا تجتاز الصحراء إلا في فصول معينة من السنة ، غير أن المواصلات التي تزداد سهولة يوما بعد يوم ، والأمن الذى يشمر به المسافرون حين ينتقلون في مصر من جهة إلى أخرى ، كل ذلك أحدث تغييرا في تجارة الرقيق . فقد أخذ العبيد يتسربون إلى مصر إذ يرد إليها في كل يوم تقريبا جماعات صغيرة ، لا تزيد في بعض الأحيان على حمولة أحد المراكب النيلية ، ولكنها في العادة لا تتجاوز ثلاثة مراكب أو أربعة مجتمعة . ويخيل إلى لفرط السهولة التي يشحن بها العبيد من مصر إلى مختلف أنحاء الدولة العثمانية أنها هي موطنهم الأصلي . أما وجاقات الغرب فلا تستطيع الانصال بداخل إفريقية بمثل هذه السهولة ، كما أنها لا تستمتع بما تستمتع به مصر من مزايا حين ترسل العبيد إلى تركيا آسيا وأوربا .

ورود العبيد إلى مصر :

ثانيا — قد يتراوح عدد من يبعث بهم إلى مصر سنويا من العبيد بين عشرة آلاف واثني عشر ألفا ، ولكنى أشك في وصول ما يزيد على ثلثي من يقنضون منهم . وتتطلب السوق المصرية أن ينتزع من مواطن العبيد بين خمسة عشر ألفا وثمانية عشر ، لتجارة المرور والاستهلاك المحلى في تلك البلاد .

مصر أرض خص مورو للرقيق :

ثالثاً : أن استيلاء الفرنسيين على الجزائر ، وحالة الارتباك والفوضى والكساد التجارى فى طرابلس ، وضعف مركز تونس من الناحية التجارية ، وبعد مرا كش عن الولايات العثمانية ، كل ذلك أكسب الأطوار التى تتصل بالنيل مزية عظيمة هى انخفاض أسعار الرقيق^(١) وما بها من وسائل النقل كما أدى شيئاً فشيئاً إلى جعلها مستقراً لما يرسل من العبيد إلى بلاد الليقانت وشرق إفريقيا ، وفى اعتقادى أن بعض العبيد يرسلون من القاهرة والإسكندرية إلى مدن إفريقية الشمالية .

ضعف الإقبال على اقتناء العبيد فى بلاد العرب :

رابعاً : يخيل إلى أن إقبال العرب على اقتناء الرقيق غير شديد . ويرد إليهم عن طريق مصنوع ما هم فى حاجة إليه من الأحباش ، غير أنى لم ألتق بقوافل من العبيد تسير فى الطرق التى تربط بين مصر والبحر الأحمر ، كالطريق من قنا إلى القصير ومن القاهرة إلى السويس وغيرها . ويرافق كثير من العبيد حجاج بيت الله الحرام إلى المدن المقدسة ، ولكنهم قلما يبقون فى بلاد العرب . وكثيراً ما يشتري المسلمون عند عودتهم بطريق النيل إلى بلادهم من مكة والمدينة بعض الرقيق ، لخدمتهم الخاصة ، ويبيعونه فى القسطنطينية وغيرها من البلاد . وأغلب العبيد الذين يمتنعون الإسلام شديدو التعصب ، يتهجون إذا واثمهم الفرصة لأداء فريضة الحج . وليس بين أتباع محمد من هو أشد تمسكاً منهم بجميع المظاهر الخارجية ، سواء أكانوا من المالك أم من الحبشان والزوج .

مواطن الرقيق :

خامساً — إن أهم الجهات التى تعد السوق المصرية بالرقيق هى بلاد الجالا ودارفور وكردفان وسنار والحبشة . أما فزان فهى أهم مورد لطرابلس ، كما هو شأن زنجبار ، بالقياس إلى جنوبى بلاد العرب .

قنص الرقيق :

سادساً — إن الجبهة العظمى من الرقيق يمكن اقتناصها خلال الغزوات التى يشنها الجنود المصريون على حدود الحبشة ودارفور فى أوسع نطاق . وكثير من العبيد يقعون فى أيدي عصابات صغيرة من قطاع الطرق ، وبعضهم يختطفه الأفراد . ويبلغ التخريب فى

(١) أبلغنى السيوف « ديوى » Dupuis أن متوسط ثمن العبد المراهق فى تونس وطرابلس مائة دولار أى عصفون جنياً استرلينياً ، أى ما يوازي ضعف ثمنه فى مصر ، أو ثلاثة أمثال ذلك الثمن .

مواطن الرقيق حداً مروعاً خلال الغزوات ، إذ يهلك عدد كبير من الناس ، ويتلف كثير من المتاع . وثم تقديرات مختلفة لعدد الوفيات ، ارتفع بعضها في بعض الأحيان إلى ٥٠ ٪ ويقع في الأمر كثيرون خلال ما يثن على الحبشة ودارفور وغيرها من الأقطار التي لا تخضع لمحمد علي من حروب يقصد من ورائها السلب والنهب . ويموت عدد كبير من العبيد أحياناً عند اجتيازهم الصحراء ، قبل أن يبلغوا أسواقاً من الأسواق . ويرجع ذلك إلى قلة ما يقدم إليهم من الطعام والماء ، كما يعزى إلى ما يصيبهم من إرهاق أو إلى اشتداد وطأة الجدري وغيره من الأمراض الوبائية . فإذا نظرنا بعين الاعتبار إلى جميع هذه العوامل التي تقضى إلى الهلاك كان من الممكن أن يقال إن كل مائة من العبيد تصل إلى أسواق القاهرة والإسكندرية ، يهلك في مقابلها مائة أخرى على الأقل . ومع هذا فإنهم حتى حين يبلغون المدن المصرية ويستقرون بها ، تقصر أعمارهم إلى حد يدعو إلى الأسف . وليس ذلك راجعاً إلى سوء معاملتهم ، فإن المسلمين يعاملونهم بوجه عام معاملة تنطوي على شيء من الرحمة ، وإنما يرجع إلى تغير المناخ واختلاف طرق المعيشة ، كما يرجع إلى حياة العزلة التي يحيونها ، وإلى الأوبئة التي تفشو بينهم من آن لآخر .

التجارة المشروعة يمكن أنه تول محل الرقيق :

سابعاً — لا أظن أن من المسير القضاء على تجارة الرقيق في مهدها ، واستمالة الجلايين إلى احتراف تجارة أكثر منها رحمة ، وقد تكون أوفر منها ربحاً في نهاية الأمر . والعبيد الآن أهم سلعة تستبدل بها بضائع أوروبا ، غير أني أعتقد أنه إذا اتخذت وسائل مهيمنة بالاتفاق مع الباشا ، فإن من الممكن أن تزداد حاصلات البلاد التي يرد منها العبيد زيادة عظيمة ، بحيث يستطيع دفع أثمان البضائع التي تحتاج إليها تلك البلاد من مصر . وثم حقيقة من الأهمية بحيث لا يستطيع الكف عن ترديدها ، وهي أنني كنت في مصر ، شاع وذاع أنني نجحت في القضاء على تجارة الرقيق قضاء مبرماً ، وأن الباشا قد عقد النية على إصدار فرمان يحرم مرور العبيد ، ويبيعهم في الأقطار التابعة له . وكان من أثر ذلك أن سرى الرعب في نفوس الجلايين ، وبعثوا إلى يتحرون عن صحة ما أذيع من أقوال ، كما قرروا أن أرباحهم من وراء تجارة الرقيق جد ضئيلة ، وأنه إذا ألغى احتكار الصمغ وما إليه ، وقالوا من التشجيع ما يمكنهم من أن يعرضوا في السوق سلعاً تجارية أخرى ، فإن هذه التجارة تعود بما تعود به تجارة الرقيق من أرباح .

المفارضات المباشرة قد يكون لها أثرها في الباشا :

ثامناً — أما من ناحية باشا مصر ، فإن لي ملء الثقة في أن المفاوضة المباشرة معه ستجمل من الممكن الوصول إلى إلناء تجارة الرقيق في ممتلكاته تدريجياً ، ولكن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا بإجراء مفاوضات مباشرة مع الباشا . فإذا تيسر بأية وسيلة من الوسائل أن تكون تجارة الرقيق موضوع اتصال ودي ، فلا يخامرني أدنى شك في أنه سيقضي عليها في شرق إفريقية قضاء مبرماً . (وهذا ما أقوله بعد أن تحدثت إلى الباشا طويلاً واتصلت به اتصالاً وثيقاً) . ولا شك عندي كذلك في أنه من الميسور أن تقوم مع الحبشة ودارفور وبلاد الجالا وجميع الجهات الواقعة في وسط إفريقية وشرقها علاقات تجارية واسعة المدى ، تنق للحضارة طريقاً . كما أنه مما لا شك فيه أن محمد علي ، بما لاسمه وقوته من هيبة وسلطان ، يستطاع في سنوات قليلة أن يعمل وحده في سبيل استئصال هذه الشرور الويلة ، ما لم تستطع الحكومات والأمم الأوروبية مجتمعة ، ذلك بأنك في هذه الحالة تصل إلى أصل الداء فتعالجه في منبته . فتمد يكون في مقدورك أن تجعل للقوم مصلحة في أن يبقى الزنجي في موطنه حيث تزداد قيمته باعتباره وسيلة لكسب المال . ومنذ أيام قليلة — وأنا أكتب الآن في التاسع من يناير ١٨٣٩ — تلقيت خطاباً من رجل فاضل يشق به الباشا ثقة عظيمة ، يبلغني فيه أن الباشا يرى أن من الممكن إيجاد وسائل تكفل الانتفاع بالبعد في موطنه فيما هو أكثر فائدة مما لو سمح باسترقاقه وبيعه . وهكذا اتضح أن الآراء التي أشرت إليها قائمة في ذهن محمد علي ، وإنني لوائق من أن العمل على زيادة التجارة مع بلاد الزوج من بين الأغراض التي يسمي إليها ، وهو الآن في طريقه إلى حدود الحبشة . ولهذا أكرر القول بأن الوقت الحاضر جد مناسب لإجراء مفاوضات في موضوع الرق والعلاقات التجارية مع وسط أفريقية .

المفارضات مع الحبشة :

ثاسماً — منذ عهد قريب كانت المفاوضات تجري مع السلطات الحبشية لإنشاء علاقات تجارية على نطاق أوسع إذ يملك محمد علي مصوع أهم ثغور الحبشة . وقد ظلت الحرب قائمة بين محمد علي والأحباش دهوراً طويلاً ، وبذات ما في وسعي خلال إقامتي بمصر حتى أمهد لتسوية ما بين الباشا وبينهم من مشاكل . غير أنني أجهل ما حدث بعد ذلك ، وأرى أنه ليس من العسير أن يتم الاتفاق مع محمد علي على تأسيس مركز للتجارة في أمم جهات Nigritia الشرقية . فالتجارة الآن محسنة لمصلحته وحده ، بحجة أن التجار لا يستطيعون حماية

أنفسهم في هذه الجهات ، مما يجعل سلطته ضرورية حتى تسير الشؤون التجارية سيرا آمنا . ولكن عندي من المعلومات الوثيقة ما يجعلني أعتقد أنه إذا اتخذت تدابير محكمة ، فقد تصبح الحبشة سوقا عظيمة لاستهلاك البضائع الأوربية والهندية معا ، وقد تكون وسيلة لإحياء ما كان لإثيوبيا وعصب من تجارة في سالف الأزمان . ويخيل إلى أنه من الممكن الانتفاع بما قدمه أحد ملوك (الحبشة) ورجال الدين فيها من اقتراحات في هذا الصدد .

ومعلوم أن مستر « صوات » Salt واللورد « فالنتيا » Valentia قاما بعدة محاولات لإنشاء علاقات تجارية مع الحبشة . ويقدر سكانها بأكثر من أربعة ملايين إذا حسن استخدامهم فربما عاد من وراء ذلك خير على الشعوب الإفريقية في جنوب الحبشة وغربها ، وربما استطاعوا التخلص مما جرته عليهم تجارة الرقيق من دمار وفساد خاقي . ولما كنا نستمتع في البحر الأحمر بنفوذ عظيم يزداد على مر الأيام ، فمن الممكن الانتفاع بهذا النفوذ في تحقيق أنبل الأغراض الإنسانية .

لا يمكن استرقاق المسلمين بحكم القانون :

عاشرا — لا يمكن استرقاق أى من المسلمين طبقا لما ورد في القرآن ، فإذا قال أشهد ألا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، فإن في هذه الشهادة حماية له من العبودية ، طبقا لآراء أكبر الثقات من المفسرين . ولا ريب في أنه كثيراً ما تخالف أحكام القانون خلال ما يقرن بقصد الرقيق من أعمال العنف والفساد ، ولكن القانون لا يجوز لأحد أن يستعبد سوى الذين لا يؤمنون بالله . وليس معنى هذا أن اعتناق الإسلام يؤدي إلى التحرر من العبودية ، فأغلب العبيد كما أسلفت ، متدينون مخلصون لعقيدتهم إلى حد التعصب ، أما جمهرة الزنوج الذين يقومون في الأمر فهم من الوثنيين ما في ذلك ريب .

لا يمكن إلغاء تجارة الرقيق إلا بزراعة الأرض والالتجار في ماصولها :

حادى عشر — لا أعرف وسيلة لإلغاء تجارة الرقيق أجدى من قيام تجارة مشروعة رابحة ، لأن تحريم الاتجار في الرقيق بفرمان من الباشا ، أو من أية سلطة أخرى في إفريقية لن يضر حدا لهذه التجارة إلا إذا أمكن إيجاد وسيلة أخرى ، تستطيع بها الشعوب الإفريقية أن تدفع أثمان ما تستهلكه من بضائع . والرقيق والتبر أهم ما يؤدونه في سبيل الحصول على جميع المنتجات الأجنبية . وقد أصبح الزنوج — بحكم ما تأصل فيهم من عادات ، وما يحسونه من اضطراب الأمن ، وما ينشأ بينهم دائما من حروب — لا يميلون إلى الاعتماد على استثمار أراضيهم ، والاشتغال بالصناعات الشريفة ، في الحصول على ما يستوردونه من الدول الأخرى .

أما تغير طبائع ملايين الرجال وما يحترفونه من أعمال ، فمرعان ما يتحقق بإنشاء مراكز للتجارة بحميتها تقام حقيقى مع السلطات ، وقدم مستوطنين يقدرون قيمة العمل ويبتشون فى المعاملات التجارية روح النظام والأمانة ، أى قدم رجال يرجى منهم أن يلتزموا جادة الإنصاف حين يبيعون الزوج ما يريدون اقتضاه من سلع كالية ترد من الخارج . وإنه لسكارة فادحة ألا يطلب إلى مثل محمد على الاشتراك فى هذا الأمر الخطير .

إمام مسقط :

ثانى عشر — يصرح إمام مسقط بأنه ألغى تجارة الرقيق مضمحيا بمائتى ألف دولار فى السنة . وليس فى مقدورى أن أتحدث عن التجارة التى يشتغل بها رعاياه ، ولكن عندى ما يؤيد مخاوفى من وجود الرق هناك على نطاق واسع ، ومن أن الجمهرة العظمى من العمال الزراعيين أرقاء .

استخراص الرقيق فى العمل بالحقول :

ثالث عشر — لقد ترمى إلى سمى أن العبيد فى زنجبار يستخدمون فى العمل بالحقول ، كما أعلم أن هذا شأنهم فى كردفان ، ولكنى لأعرف مدى ما يعملون .

لأبر من القيام بحركة مرمزة فى مصر ومسقط والحبشة .

رابع عشر — أعتقد أن إمام مسقط عرض على البريطانيين ، منذ عهد جد قريب ، أن يختاروا أية بقعة فى بلاده ليستوطنوها ، كما أنه يبدى رغبته فى المعاونة على إلغاء تجارة الرقيق . ومن الممكن أن تتخذ مع إمام مسقط تدبيرات يجرى العمل بها فى وقت واحد مع نظائرها فى مصر وملحقاتها ، ولن تفشل تلك التدبيرات فى تحقيق الغرض المطلوب منها . ولهذا كان الاتفاق مع الباشا والإمام والسلطات الحبشية للقيام بعمل مشترك ، كبير الفائدة فى القضاء على تجارة الرقيق ، فى جميع إفريقيا الشرقية إلى جنوبى خط الاستواء . وعقد مثل هذا الاتفاق ميسور فى الوقت الحاضر .

الطاعون

الطاعون :

لقد انتهزت الفرص الثمينة التى منحت لى بفضل إقامتى فى الشرق ، فجمعت كل ما أمكننى جمعه من حقائق عن موضوع الطاعون ، وعن الوسائل التى اتخذت ، عن طريق

التشريع أو بإنشاء المحاجر الصحية ، لمنع دخوله إلى البلاد وانتشاره فيها . وقد أبحثت
لنفسى فى مثل هذا الموضوع النافع أن اذكر فى ملحق التقرير ، زبدة الملاحظات التى
وجهتها إلى القسم الطبى فى الجمعية البريطانية بمدينة نيوكاسل فى شهر أغسطس الماضى ، مما
حدا بتلك الهيئة العلمية إلى أن تقرر بإجماع الآراء ضرورة مطالبة الحكومة بإجراء تحقيق
رسمى فى الإثبات ، على يد لجنة من ذرى الكفاية ، يناط بها التحرى عن عدوى الطاعون ،
وعن الضمانات التى اتخذت فعلا ، أو من المفروض أن تكون قد اتخذت بما سن من قوانين
المحجر الصحى لمنع انتشاره .

المجلس الصحى بالإسكندرية :

تفضل الكولونيل « كامبل » فأمدنى ببيانات على أكبر جانب من الأهمية سوف أدلى
بها الآن . ومن حق المجلس الصحى وحده تقديم هذه البيانات ، فى تقريره عن مدى ما أدركه
نظام المحاجر الصحية بالإسكندرية من نجاح . ولما كانت جداول الوفيات تحوى بيانات مقنعة ،
فليست هناك حاجة إلى قيام جدل طويل بشأنها . وهى تدل على أن الطاعون لم يمكن التغلب
عليه ، أو الحد من انتشاره ، وأنه ما يزال قويا فتاكا كما كان فى الماضى ، على الرغم مما بذل
فى هذا السبيل من خبرة طويلة ونفقات باهظة .

تبين هذه الوثيقة أن الفوائد التى يسعى عظمة وإلى مصر إلى أن تعود على رعاياه من
وراء تعديل القوانين الصحية واضحة وضوحا كافيا . ورغم ذلك فقد اتخذت بعض التدابير
فى مينائى الإسكندرية خلال شهر أكتوبر ١٨٣١ ، للمحافظة على الصحة العامة ، بتطبيق
قوانين المحجر الصحى على السفن القادمة من جهات موبوءة ، ابتداء من أول ديسمبر من
ذلك العام . وقد منحت الفرصة للتحقق من وجود الطاعون على ظهر سفينة تركية ، غادرت
القسطنطينية بقيادة القبطان حسين فى ٣ نوفمبر ، وعلى ظهرها خمسة عشر بحارا وخمسة
وتسعون مسافرا ، مات اثنان منهم بعلّة مشكوك فيها . غير أن طبيبين فى المجلس الصحى ،
هما السيدان « جراسى » Grassi و « سرڤيللى » Cervelli ، صرحا وكدا ، فيما يتصل
بأثنين آخرين ، أن جميع الأعراض التى ظهرت عليهما إنما هى أعراض الطاعون الدملى
المنتشر فى بلاد الشرق . وقد مات الاثنان بسببه ، أحدهما فى ليلة ٣٠ نوفمبر ، والآخر فى
صبيحة أول ديسمبر .

انتشار الذاعورة :

كان من سوء الطالع فى ذلك الحين أن المجلس الصحى بالإسكندرية ، ولا بعض على

إنشائه غير زمن وجيز ، كان يعوزه محجر صحي يعمل فيه موظفون أكفاء ، كما كانت توزه المواد اللازمة للتبخير . ونظرا إلى أنه لم تكن ثم وسيلة خير من هذه الوسائل ، فقد أُنْجِبت الرغبة إلى إبعاد السفينة عن الموانئ والسواحل المصرية ، فسار بها القبطان حسين إلى بيروت ونقل المسافرون الطاعون إلى تلك المدينة ، كما نقلوه إلى دمياط .

ما اتخذ من تدابير :

اضطرب المجلس الصحي لهذه الحادثة . ولما كان يخشى انتشار الوباء ، وله ما يبرر هذه الخشية ، فقد أشار على الحكومة بأفضل الوسائل التي تكفل وضع حد له ، كما بعث إلى دمياط بالداكتور « جراسي » وهو أحد أعضائه . فكان أول ما عمله أن أقام معزلا ثم شرع في فصل الأصحاء عن الرضى وتبخير المدينة ، واستطاع في ظرف ثلاثة شهور ، بفضل إحراقه ما كان لدى السكان من متاع ، أن يخفف وطأة الوباء ، بل لقد استطاع لجسن الحظ أن يقضى عليه .

وفي اليوم الثامن عشر من سبتمبر ١٨٣٢ ، وصلت من القسطنطينية السفينة النمساوية « سافيريو دلا ايندي » Saverio delle Indie ، وهي من نوع الإبريق ، ويقودها القبطان « ماركو سكوجلارين » Marco Scoglearin . وقد حدثت بعض الوفيات بين البحارة في أثناء الرحلة ، ولكنه لم يعلن ذلك حين وصوله ، فانتشر المرض بين البحارة بعد أيام قليلة ، وكانوا ستة رجال ، لم ينج منهم غير رجل واحد هو القبطان .

وفي السادس والعشرين من نوفمبر ١٨٣٣ ، وصل القبطان « پانا » Paua ، يقود سفينة أيونية من نوع الإبريق تدعى « ليونيداس » Leonidas ، وعلى ظهرها واحد وثمانون مسافرا أنزلوا في المحجر الصحي . وقد ظهر الوباء خلال بضعة أيام . وفي الجداول الملحقة يتضح عدد الموتى ، وعدد من قدر لهم الشفاء .

ظهور الطاعون في أهم البُيرة اليونانية :

وفي اليوم السابع من شهر يوليو ١٨٣٤ ظهر الطاعون في ديريوناني ، فرض راهبان مات أحدهما . وقد اتخذت جميع التدابير اللازمة لحصر الوباء بين جدران الدير ، وكل هذا العمل بالنجاح . وعند ما أريد البحث عن هذا الطاعون ، ثبت ثبوتاً قاطعاً أنه نجم عن وصول سكرتير البطريق اليوناني في القدس إلى الدير ، وكان الوباء منتشراً في تلك المدينة . ولم تكن الحقائق التي تحوى أمتعة هذا الشخص قد فتحت قط خلال رحلته بطريق البر

أو البحر ، ولا خلال الأيام السبعة ، وهي الفترة القصيرة التي طلب إليه أن يقضيها في المعزل الصحى عند وصوله من قبرص . ولكن هذه الحقائق لم يكد يفتحها أحد خدم الدير حتى أصابه المرض ، وعاجله الموت في ثمان وأربعين ساعة . وكاد هذا الحادث يمر دون أن يلتفت إليه أحد ، لولا أن الراهبين اللذين ساعدا الخادم ، مرضا في صبيحة يوم وفاته .

وفاة قبودانه تركى :

وفي اليوم الخامس من أغسطس ، مات القبودان ديمترى ، وكان يقود سفينة تركية من نوع الإبريق ، تدعى « ليونيداس » Leonidas ، وكانت إذ ذاك راسية في الميناء القديم . وقد وجدت على جسمه آثار الطاعون ظاهرة ظهوراً واضحاً . وثبت عند تحرى أسباب الوفاة ، أن القبودان اتصل بيمض الفتيات السود في قرية فوة ، وكن يقمن قبالة المستشفى الأوربى .

الوباء في فوة :

في اليوم الثالث عشر من أغسطس ، توات عدة وفيات خلال أيام قليلة ، في القرية التي سبقت الإشارة إليها وفي قرية أخرى تجاورها ، وهما قرىتان يقطنهما الزنوج . وقد ظهر الطاعون فيهما . وعند التدقيق في تحرى منشئه ، اتضح أن غسالتين زنجيتين ، تقطنان إحدى القرى ، كانتا تقومان بعملهما في الدير اليونانى لأول مرة ، حين كانت تجمع أمتعة الراهبين اللذين ماتا بالطاعون .

انتشار الطاعون في القرى :

وقد صدرت الأوامر بإخلاء هاتين القرى ، وتبخيرهما تبخيراً جيداً ، كما بنحرت بالجير المحروق أمتعة الأهالى كل على انفراد . وبذلك أمكن القضاء على الوباء ، وظل الأهالى تبدو عليهم مظاهر الصحة والطمأنينة ، حتى إذا كان اليوم الحادى عشر من شهر نوفمبر ١٨٣١ ، أثبت الدكتور « جراسى » أن خادم الصراف اليهودى « أغيو » Aghio مصاب بالطاعون . وقد أدت هذه الحادثة المشثومة إلى وقوع تلك النكبات التي توات في اليوم العشرين من الشهر نفسه . فقد ذهب عدد عظيم من المصريين نخبة هذا الوباء ، في الفترة الواقعة بين ذلك اليوم ، واليوم الثانى من شهر سبتمبر ١٨٣٧ .

معارضة الأهالى :

أنهمك المجلس الصحى في إيجاد علاج لهذا البلاء ، ولكن شاء سوء الطالع أن تذهب أكثر جهود المجلس عبثاً ، بسبب معارضة الأهالى ، فقد كانوا يقاومون ما يشير به القسم الطبى من وسائل .

الطاعون من ١٨٢٨ إلى ١٨٣٧ :

ظل الطاعون منتشرا في بلاد الليقانت ، من ٢٧ أكتوبر ١٨٢٨ إلى ١٧ يناير ١٨٣٧ . وكان مصدره الحجاج القادمون من جهات الليقانت التابعة للأتراك . وتوضح الجداول عدد الإصابات والوفيات ، وعدد من نالوا الشفاء .

الطاعون في ١٨٣٦ :

وفي شهرى سبتمبر وأكتوبر عام ١٨٣٦ ، ظهر الطاعون مرة ثانية في دمياط . غير أن الوباء لم يلبث أن قضى عليه ، لا في المدينة فحسب ، بل وفي خمس وسبعين ومائة من القرى التي ظهر فيها ، وذلك بفضل نشاط الدكتور « جراسى » وسرعة ما اتخذته من تدابير .

الوباء البحرى :

وفي فبراير ١٨٣٧ ظهر الطاعون في المنصورة والوجه البحرى ، فأسرع الدكتور « جراسى » إلى هذه الجهات ، ونجح في القضاء عليه بفضل نشاطه وتفانيه في العمل .
(التوقيع) « باتريك كاميل »

وفيات الطاعون في عام ١٨٣٤ :

جدول « ١ » سنة ١٨٣٤

ملاحظات	عدد الوفيات	
راهب في الدير اليونانى .	١	يولية
في إحدى قرى السود .	٤٨	أغسطس
	—	سبتمبر
	—	أكتوبر
{ من السكان عامة	٣٨	نوفمبر
	١٥٠	ديسمبر
	٢٣٧	

ليس ثم بيان عن الأمراض المعادية في هذه السنة .

جدول «ب» سنة ١٨٤٥

حالات الطاعون في عام ١٨٢٥ :

يناير			فراير			مارس			ابريل		
طاعون	كوليرا	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	أمراض عادية
١	—	١٠	٩	—	١١	٦٨	—	—	١٣٥	—	—
٢	—	٦	١٧	—	١٢	٦٦	—	—	١٢٠	—	—
٣	—	٨	١١	—	٢٢	٩٧	—	—	٩٦	—	—
٤	—	٥	١٢	—	١٢	١٤٦	—	—	١٠٠	—	—
٥	—	٧	٩	—	١٨	١٤١	—	—	١٠٣	—	—
٦	—	٥	٧	—	٢١	١٣٦	—	—	٩٥	—	—
٧	—	٥	١٨	—	١٢	١٤٠	—	—	٨٣	—	—
٨	—	٩	١٢	—	٢٢	١٤٤	—	—	٨٠	—	—
٩	—	٦	١٥	—	١٦	١٥٦	—	—	٨٣	—	—
١٠	—	٨	٢٢	—	٢٢	١٤٦	—	—	٦٠	—	—
١١	—	٧	٣٦	—	٢٥	١٨٤	—	—	٦٨	—	—
١٢	—	١٠	٣١	—	٣٠	١٦٢	—	—	٧١	—	—
١٣	—	١٣	٢٥	—	٢٩	١٧١	—	—	٥٢	—	—
١٤	—	١١	٢٣	—	٢٦	١٥١	—	—	٦٢	—	—
١٥	—	١٠	٤٣	—	٢٦	١٥٥	—	—	٧٧	—	—
١٦	—	٨	٢٧	—	٢٧	١٦٥	—	—	٦٣	—	—
١٧	—	١١	٢٧	—	٢٤	١٥٩	—	—	٤٨	—	—
١٨	—	٩	٢٤	—	١٨	١٥٢	—	—	٦٠	—	—
١٩	—	١٠	٣١	—	١٨	١٤٤	—	—	٤١	—	—
٢٠	—	٩	٢٨	—	٢٤	١٤٩	—	—	٢٩	—	—
٢١	—	٤	٣٥	—	٢٩	١١٥	—	—	٥١	—	—
٢٢	—	١٢	٢٦	—	١٩	١٤٨	—	—	٥٥	—	—
٢٣	—	٨	٣٩	—	٣	١٣٨	—	—	٣٩	—	—
٢٤	—	٧	٤٠	—	٢	١٣٥	—	—	٢٩	—	—
٢٥	—	٩	٦٦	—	—	١٢٣	—	—	٣٨	—	—
٢٦	—	٨	٥٠	—	—	١٢٩	—	—	٢٤	—	—
٢٧	—	١٠	٥٣	—	—	١٣٠	—	—	٣٤	—	—
٢٨	—	١٢	٦٦	—	—	١٣٣	—	—	٢٦	—	—
٢٩	—	١٠	—	—	—	١١٦	—	—	١٨	—	—
٣٠	—	١١	—	—	—	١٤١	—	—	١٥	—	—
٣١	—	١٨	—	—	—	١٥٩	—	—	—	—	—
١٠٦	—	٢٧٩	٨٠٢	—	٤٧١	٤٢٥٢	—	—	١٨٥٤	—	٩

١ — منذ انتشر الطاعون انتشاراً واسع المدى ، لم تعمل إحصاءات لما عناه من الأمراض ، فلم تصدر نشرات في يوليو وأغسطس وسبتمبر وأكتوبر .

ملاحظات المأخوذة في عام ١٨٣٥ : تابع جدول (ب) سنة ١٨٣٤

	مايو			يونيو			يولية			أغسطس		
	مطعون	كوليرا	أمراض عادية	مطعون	كوليرا	أمراض عادية	مطعون	كوليرا	أمراض عادية	مطعون	كوليرا	أمراض عادية
١	٢٢	—	—	٢	—	٥	—	—	—	—	—	—
٢	١٢	—	—	٢	—	٢	—	—	—	—	—	—
٣	١٢	—	—	٢	—	٢	—	—	—	—	—	—
٤	٥	—	—	٢	—	٨	—	—	—	—	—	—
٥	١٦	—	—	٢	—	٥	—	—	—	—	—	—
٦	٢٤	—	—	٢	—	٣	—	—	—	—	—	—
٧	٢٦	—	—	٢	—	٥	—	—	—	—	—	—
٨	٢٢	—	—	٢	—	٤	—	—	—	—	—	—
٩	٨	—	—	٢	—	٥	—	—	—	—	—	—
١٠	١٩	—	—	٤	—	٢	—	—	—	—	—	—
١١	١٢	—	—	١	—	٢	—	—	—	—	—	—
١٢	١٠	—	—	١	—	٢	—	—	—	—	—	—
١٣	١٣	—	—	٥	—	١	—	—	—	—	—	—
١٤	١٢	—	—	٧	—	٥	—	—	—	—	—	—
١٥	١٠	—	—	١	—	٥	—	—	—	—	—	—
١٦	٩	—	—	٢	—	٦	—	—	—	—	—	—
١٧	٦	—	—	٢	—	٧	—	—	—	—	—	—
١٨	٦	—	—	٢	—	٦	—	—	—	—	—	—
١٩	٥	—	—	٢	—	٢	—	—	—	—	—	—
٢٠	٢	—	—	٢	—	٢	—	—	—	—	—	—
٢١	٦	—	—	٧	—	٢	—	—	—	—	—	—
٢٢	٦	—	—	٢	—	٢	—	—	—	—	—	—
٢٣	٧	—	—	٢	—	٧	—	—	—	—	—	—
٢٤	٤	—	—	٢	—	٥	—	—	—	—	—	—
٢٥	٥	—	—	٢	—	٧	—	—	—	—	—	—
٢٦	٢	—	—	٢	—	٢	—	—	—	—	—	—
٢٧	٤	—	—	٢	—	—	—	—	—	—	—	—
٢٨	١	—	—	٢	—	—	—	—	—	—	—	—
٢٩	١	—	—	٢	—	—	—	—	—	—	—	—
٣٠	٢	—	—	٢	—	—	—	—	—	—	—	—
٣١	٣	—	—	٧	—	—	—	—	—	—	—	—
—	٢٩٦	—	١٠٠	٤١	—	١٢١	—	—	—	١٣	١	—

ملاوت الطاعون في عام ١٨٣٥ :

تابع جدول «ب» سنة ١٨٣٥

	سبتمبر			أكتوبر			نوفمبر			ديسمبر		
	طاعون	كوليرا	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	أمراض عادية
١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٣	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٤	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٥	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٦	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٧	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٨	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٩	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١٣	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١٤	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١٥	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١٦	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١٧	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١٨	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١٩	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٢٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٢١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٢٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٢٣	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٢٤	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٢٥	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٢٦	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٢٧	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٢٨	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٢٩	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٣٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٣١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
	٣	١٥	—	٣	٥١	—	٦	٤٠	٢٦٣	١٤	١	٢٢٩

محالات الطاعون في عام ١٩٣٦ :-

جدول « ج » سنة ١٨٣٦

	يناير		فبراير		مارس		أبريل		مايو		يونية	
	طاعون	أمراض عادية	طاعون	أمراض عادية	طاعون	أمراض عادية	طاعون	أمراض عادية	طاعون	أمراض عادية	طاعون	أمراض عادية
١	—	٤	—	٤	٢	٥	—	٤	—	٢	١	١٠
٢	—	١٤	—	٤	—	٤	—	١	—	١٠	—	١١
٣	—	١	—	٧	١	٤	—	١٠	—	١٠	—	٧
٤	—	٦	—	٨	—	٤	—	٥	—	٥	—	١١
٥	—	٨	—	٤	—	٩	—	١١	—	٥	—	٧
٦	—	١٧	—	٥	—	٨	—	١٢	—	١٢	—	٦
٧	—	٩	—	٧	١	٣	—	٤	—	٤	—	٤
٨	—	٦	—	١٠	٥	١٠	—	٣	٢	٣	—	٣
٩	١	١٤	٢	٧	١	٤	٣	٦	٢	٦	١	٤
١٠	—	١٨	٢	٩	—	٣	—	٩	—	٣	٢	٨
١١	—	١١	١	٢	—	١٠	—	٧	٣	٩	—	٥
١٢	١	٩	—	٦	—	٥	—	٧	١	٧	—	١١
١٣	—	٤	—	٥	—	٥	—	٧	١	٧	—	١٢
١٤	—	٦	٢	٤	١	٦	—	٧	١	٧	—	٥
١٥	—	١٠	—	٥	١	٣	—	٤	٢	٤	—	١٣
١٦	—	١٠	—	٦	—	٤	—	٤	—	٤	—	٨
١٧	—	٨	—	٥	—	٧	—	٥	١	٥	—	٧
١٨	—	٣	—	٨	—	٦	—	١٠	١	١٠	—	٧
١٩	—	٦	٢	٤	—	٦	—	٥	٢	٥	—	١٠
٢٠	—	٨	—	٨	—	٦	—	٩	—	٩	—	١١
٢١	١	٦	—	٣	٢	٤	١	٧	١	٧	—	٣
٢٢	—	١٠	—	٦	١	٨	—	٩	١	٩	—	١٠
٢٣	—	٩	—	٦	—	٤	—	٨	٤	٨	—	١٤
٢٤	١	١١	—	٦	—	٤	—	١٠	٢	١٠	—	٨
٢٥	١	٩	—	٨	—	٤	—	٧	١	٧	—	٧
٢٦	—	٦	—	٨	—	٩	—	٦	—	٦	—	٦
٢٧	١	٨	—	١	—	٣	—	٧	—	٧	—	٧
٢٨	١	١٣	—	٣	—	٤	—	٧	١	٧	—	١٣
٢٩	—	٨	—	٣	—	٣	—	٩	—	٩	—	١٠
٣٠	—	٩	—	—	—	٦	—	٦	—	٦	—	٦
٣١	—	١٠	—	—	—	٣	—	٧	—	٧	—	—
	٨	٢٧٥	١٨	١٧٢	١٧	١٦٣	٦	١٨٠	٢٧	٢١٦	١٢	٢٤٤

ملاحظات الطاعنة في عام ١٨٣٦ : (تابع) جدول « ح » سنة ١٨٣٦

ديسمبر		نوفمبر		أكتوبر		سبتمبر		أغسطس		يولية		
أمراض عادية	طاعون	أمراض عادية	طاعون	أمراض عادية	طاعون	أمراض عادية	طاعون	أمراض عادية	طاعون	أمراض عادية	طاعون	
٦	—	٥	—	—	٦	٢	—	٢	١	٦	—	١
٦	—	١٢	—	—	١٠	٤	—	٥	—	٦	—	٢
٤	—	٦	١	—	٨	٧	—	١١	—	١٢	—	٣
١٢	—	١٢	٢	—	١١	٧	—	٧	—	١٤	١	٤
١٣	١	٥	—	—	٤	١٢	١	٨	—	٨	١	٥
١٨	—	١٦	—	—	١١	٥	—	٥	١	٩	—	٦
٨	—	١٢	—	—	١٢	٤	—	٥	—	١١	—	٧
١٠	—	١٢	—	—	٩	٦	—	٨	٢	١٢	—	٨
١	—	٩	—	—	١٢	١٠	—	١١	—	٨	٢	٩
١١	—	١٤	—	—	١١	٩	—	١٢	—	٨	—	١٠
٧	—	٨	—	—	١٤	١٠	—	١٠	—	١٠	—	١١
٦	١	٨	—	—	١١	٨	—	١٢	—	١٠	—	١٢
٦	—	١٠	١	—	١٠	٩	—	١٢	١	٨	—	١٣
٧	١	٨	٢	—	٤	٧	—	٦	٢	١٢	—	١٤
٧	—	١٢	—	—	٧	٨	—	٩	١	٦	—	١٥
٨	—	١٢	—	—	١٢	١٠	—	٨	—	٨	—	١٦
١٣	—	١١	—	—	٧	١٢	—	٥	—	٩	—	١٧
٩	—	١٢	—	—	١٢	١٢	—	٨	—	١	—	١٨
٥	١	٧	—	—	٦	٧	—	٨	٢	٩	١	١٩
٨	—	٩	—	—	٩	٩	—	١١	—	١٢	—	٢٠
٧	—	١٠	—	—	١١	٩	—	١٠	—	٩	—	٢١
٤	—	١٢	—	—	١٥	١٢	—	٧	—	٢	—	٢٢
٤	١	١٢	—	—	٩	١١	—	٤	١	٩	١	٢٣
١٢	—	١٥	—	—	٨	١١	—	٦	—	٩	—	٢٤
٧	١	٤	—	—	٨	١٢	—	١٤	—	١٠	—	٢٥
٤	—	١٥	—	—	٦	١٤	—	٦	—	٨	—	٢٦
٩	—	٩	—	—	٦	٧	—	١١	—	٨	—	٢٧
١١	—	١١	١	١	١٤	٤	—	٦	—	٩	١	٢٨
٦	—	٧	—	١	٩	٤	—	١٢	—	١٢	—	٢٩
٩	—	١٠	—	١	٤	٩	—	٦	—	١١	١	٣٠
٦	—	—	—	—	١٢	—	—	٦	—	٥	—	٣١
٢٥٢	٦	٣١٠	٧	٣	٢٩٢	٢٥٥	١	٢٥٣	١١	٢٨٠	٨	

محالات الطاعون في عام ١٨٣٧ :

جدول « ٥ » سنة ١٨٣٧

	يناير			فبراير			مارس			أبريل		
	طاعون	كوليرا	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	أمراض عادية
١			٤			٨						١
٢			٦			٦						٢
٣			٦			٨						٣
٤			٨			٧						٥
٥			٨			٦						١٢
٦			٣			٦						١٢
٧			٨			٦						١٠
٨			٨			٦						١٠
٩			١٢			١١						٥
١٠			٩			٧						٦
١١			٤			٦						٤
١٢			٤			١٤						١٢
١٣			٥			٤						٧
١٤			٩			١٠						٥
١٥			٩			١١						١٠
١٦			٨			٨						٤
١٧			٥			٤						١٠
١٨			٧			١١						١٢
١٩			٥			١٠						١٠
٢٠			٩			١٣						٨
٢١			٥			١٠						١٠
٢٢			٤			٤						١٨
٢٣			٥			٦						١٣
٢٤			١٠			٨						١٤
٢٥			١٠			٤						١٠
٢٦			١٠			١٠						١٥
٢٧			١٣			٤						١٣
٢٨			١١			١٠						١٤
٢٩			٤			٨						١٠
٣٠			٧									١٦
٣١			١٣									
	٦		٢٢٨	١		٢٢١	١٠			٢٤١		٢٨٩

حالات الطاعون في عام ١٨٣٧ : (تابع) جدول « د » سنة ١٨٣٧

أغسطس			يولية			يونية			مايو			
أمراض عادية	كوليرا	طاعون	أمراض عادية	كوليرا	طاعون	أمراض عادية	كوليرا	طاعون	أمراض عادية	كوليرا	طاعون	
١٧	—	—	١٥	—	—	١٣	—	—	١١	—	١	١
١٧	—	—	١٢	—	—	١٥	—	—	١٣	—	—	٢
٩	—	—	١٤	—	—	١٨	—	—	١٣	—	١	٣
١٣	—	—	١٧	—	—	١٣	—	—	٩	—	—	٤
١٤	—	—	١٣	—	—	١٥	—	—	٩	—	١	٥
٨	—	—	١٣	—	—	٢٣	—	—	١٧	—	٢	٦
١٦	—	—	١٥	—	—	١٨	—	١	١٢	—	١	٧
١٥	—	—	١١	—	—	١١	—	—	٢١	—	—	٨
١٣	—	—	١٢	—	١	١٦	—	—	١٧	—	—	٩
١٠	—	—	١٢	—	١	٦	—	—	١٩	—	١	١٠
١٧	—	—	١٨	—	—	٩	—	—	١٥	—	—	١١
١٠	—	—	١٣	—	—	١٠	—	—	١٥	—	—	١٢
١٠	—	—	٨	—	—	١٨	—	١	٢٠	—	—	١٣
١٣	—	—	١٠	—	—	١٥	—	—	٨	—	١	١٤
٩	—	—	١٧	—	—	١٠	—	—	١٧	—	—	١٥
٩	—	—	١٥	—	—	١٥	—	—	٩	—	—	١٦
٨	—	—	٧	—	—	١٦	—	١	١٤	—	—	١٧
١٦	—	—	١١	—	—	١٥	—	١	٩	—	١	١٨
٩	—	—	٥	—	—	١٤	—	—	١٣	—	—	١٩
١١	—	—	١٢	—	—	١٨	—	—	٩	—	١	٢٠
٩	—	—	١١	—	—	١٥	—	—	١٦	—	—	٢١
١٠	—	—	٩	—	—	١٨	—	—	٧	—	١	٢٢
٧	—	—	١٠	—	—	١٥	—	١	٨	—	١	٢٣
١٠	—	—	١٠	—	—	١٥	—	١	١٧	—	١	٢٤
٩	—	—	١٢	—	—	٢٠	—	—	١١	—	—	٢٥
٦	—	—	١١	—	—	١٨	—	—	١٤	—	—	٢٦
١٢	—	—	٨	—	—	١٣	—	—	١٦	—	٢	٢٧
٨	—	—	١٥	—	—	١٣	—	—	١٩	—	—	٢٨
١٣	—	—	١٢	—	١	١٨	—	—	١٧	—	١	٢٩
٥	—	—	١٤	—	—	١٠	—	—	٢١	—	١	٣٠
٢	—	—	١٦	—	—	—	—	—	١٤	—	١	٣١
٢٢٥	—	—	٣٧٨	—	٣	٤٤٢	—	٦	٤٣٠	—	١٨	

ملاحظات الطاعون عام ١٨٣٧ : (تابع) جدول (٤) سنة ١٨٣٧

	سبتمبر			أكتوبر			نوفمبر			ديسمبر		
	كوليرا	طاعون	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	أمراض عادية
١	—	—	١٠	—	—	١٢	—	—	١٢	—	—	١٢
٢	—	—	١٥	—	—	١٦	—	—	١٦	—	—	١٦
٣	—	—	١٥	—	—	١٨	—	—	١٦	—	—	١٤
٤	—	—	١٥	—	—	٢٠	—	—	١٦	—	—	١٢
٥	١	—	١١	—	—	١١	—	—	١٤	٣	—	٨
٦	١	—	١٩	—	—	١٥	—	—	١١	—	—	٩
٧	—	—	١٥	—	—	١٦	—	—	١٨	—	—	٥
٨	—	—	٦	—	—	٢٤	—	—	١٩	—	—	١٣
٩	—	—	١٨	—	—	١٨	—	—	١٠	—	—	١٢
١٠	—	—	١٥	—	—	١٢	—	—	١٤	—	—	١٣
١١	—	—	٧	—	—	١٩	—	—	٨	—	—	١٠
١٢	—	—	١٨	—	—	١٩	—	—	٢٠	—	—	١١
١٣	—	—	١٣	—	—	١٧	—	—	١٨	—	—	١٢
١٤	—	—	٧	—	—	٢٢	—	—	٢٠	—	—	٧
١٥	—	—	١٠	—	—	١٨	—	—	١٠	—	—	١٠
١٦	—	—	١١	—	—	٢١	—	—	٩	—	—	٥
١٧	—	—	١٣	—	—	٢٠	—	—	١٨	—	—	٨
١٨	—	—	١٨	—	—	١٩	—	—	١٣	—	—	٧
١٩	—	—	١١	—	—	١٢	—	—	١٤	—	—	١٤
٢٠	—	—	١٤	—	—	٢١	—	—	١٢	—	—	١٣
٢١	—	—	١١	—	—	٢٣	—	—	١٣	—	—	١١
٢٢	—	—	١٢	—	—	٢٣	١٩	—	١٤	—	—	١٥
٢٣	—	—	١٧	—	—	٣١	١٩	—	١٠	—	—	١١
٢٤	—	—	٨	—	—	٢٢	١٩	—	١٣	—	—	١٦
٢٥	—	—	١٠	—	—	٣١	٢١	—	٩	—	—	١١
٢٦	—	—	١٢	—	—	٢٢	٣	—	١٠	—	—	١٣
٢٧	—	—	١٤	—	—	٢٩	١٣	—	١٢	٧	—	١٢
٢٨	—	—	١٥	—	—	٢٣	١١	—	١٢	١٢	—	٩
٢٩	—	—	٩	—	—	١٩	١٠	—	٧	—	—	١١
٣٠	—	—	١٨	—	—	١٨	٧	—	١٢	—	—	١٤
٣١	—	—	—	—	—	١٩	٤	—	—	—	—	١٣
	٢	—	٢٨٧	—	١٢٦	٦١٠	—	٢٨	٤٠٦	—	—	٢٤٩

في الجزء الأخير من عام ١٨٣٧ انتشرت الحميات والجذري .

جـ جدول « ٤ »

المراجعة العادية في عام ١٨٣٨ :

ملاحظات	يناير	فبراير
١	١٠	١٣
٢	١٣	٥
٣	٨	٧
٤	٧	٧
٥	٧	٨
٦	١٠	١
٧	٩	٦
٨	٩	٦
٩	١٦	٦
١٠	٦	٩
١١	٥	١١
١٢	٧	٩
١٣	١٠	٧
١٤	١٦	٦
١٥	١٢	١٥
١٦	٨	٦
١٧	١٣	٩
١٨	١٤	٧
١٩	١١	٦
٢٠	١١	١١
٢١	١٢	٧
٢٢	١٠	١٠
٢٣	١٥	٦
٢٤	١٤	٧
٢٥	١٦	١٠
٢٦	١٥	٦
٢٧	٨	١١
٢٨	٤	٦
٢٩	٦	—
٣٠	٧	—
٣١	١٠	—
	٢١٩	٢١٨
	٥٣٧	

لم تحدث إصابات بالطاعون خلال عذبة المهرين

ملاحظات الطاعون من عام ١٨٣٤ إلى عام ١٨٣٨ :

جدول « ٦ » - ملخص

الأشهر	١٨٣٤		١٨٣٥			١٨٣٦		١٨٣٧			١٨٣٨
	طاعون	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	أمراض عادية	طاعون	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	أمراض عادية	أمراض عادية
يناير	—	—	١٩٦	—	٢٧٩	٨	٢٧٥	٦	—	٢٢٨	٣١٩
فبراير	—	—	٨٠٢	—	٤٤١	١٨	١٧٢	١	—	٢٢١	٢١٨
مارس	—	—	٤٢٥٢	—	—	١٧	١٦٣	١٠	—	٢٤١	—
أبريل	—	—	١٨٥٤	—	٩	٦	١٨٠	١٤	—	٢٨٩	—
مايو	—	—	٢٩٦	—	١٠٠	٢٧	٢١٦	١٨	—	٤٣٦	—
يونية	—	—	٤١	—	١٢٤	١٢	٢٤٤	٦	—	٤٤٢	—
يولية	١	—	—	—	—	٥	٢٨٠	٣	—	٣٧٨	—
أغسطس	٤٨	—	١	١٣	—	١١	٢٥٣	—	—	٣٣٥	—
سبتمبر	—	—	٣	١٥	—	١	٢٥٥	٢	—	٣٨٧	—
أكتوبر	—	—	٣	٥١	—	٣	٢٩٣	—	١٢٦	٦١٠	—
نوفمبر	٣٨	—	٦	٤٠	٢٦٣	٧	٣١٠	—	٢٨	٤٠٦	—
ديسمبر	١٥٠	—	١٤	١	٢٥٩	٦	٢٥٢	—	—	٣٤٩	—
المجموع	٢٣٧	—	٧٤٢٨	١٢٠	١٥٠٥	١٢٤	٢٨٩٣	٦٠	١٥٤	٤٣٢٢	٥٣٧
المجموع الكلي للوفيات	٢٣٧	—	٩٠٥٣	—	—	٢٩١٧	—	٤٥٣٦	—	—	٥٣٧

الإسكندرية في أول مارس سنة ١٨٣٨

(عن المجلس الصحي العام)

المهاجر الصحية لم تمنع الطاعون :

يتضح من الوثائق السابقة ، أن اتباع مصر قوانين الصحة المعمول بها في أوروبا ، لم يحل دون ظهور الطاعون في كل سنة ، ولم يكسر من شرته عندما ينتشر بشكل وبائي ، كما حدث في عامي ١٨٣٤ و ١٨٣٥ . ولهذا فإن في مصر شعورا قويا ، يتزايد يوما بعد يوم ، بضرورة إدخال تعديلات جوهرية على النظام القائم . هذا من ناحية ، أما من الناحية الأخرى ، فإن الأمل في أن يؤدي الحجر الصحي إلى السيطرة على الوباء واستئصال شأفته ، يتضاءل رويدا رويدا ، بعد أن ثبت قصوره بحقائق ليس إلى نقضها من سبيل . وكان من أثر ذلك ، أن رأى المستر « ثربورن » Thurburn قنصلنا في الإسكندرية ، قبل أن يقبل منصب المصوية في المجلس الصحي ، أن يوجه إليه الخطاب التالي :

اقتراعات « ثربورن » :

الإسكندرية في ١٢ سبتمبر ١٨٣٨ .

« إلى أعضاء مجلس إدارة المجلس الصحي بالإسكندرية » .

حضرات السادة .

« أرى واجبا على عقب انتخابي عضوا بالمجلس الصحي ، في الاجتماع العام الذي عقده القنصل أخيرا ، أن أوجه إلى سائر أعضاء المجلس — قبل قيامي بأعباء منصبى — بعض ما ألاحظه بشأن الواجبات الملقاة على عواتقنا ، طبقا لما أرتئي بصدد هذه المهمة ، في الظروف الحالية التي يمر بها المجلس .

« فقد أنشئ المجلس الصحي منذ نحو سبع سنوات ، ووضع قانونا يشتمل على تعليمات لتنفيذ الحجر الصحي ، وإرشاد موظفيه إلى الطريقة التي يؤدي بها كل منهم عمله . وعين عضو فخري من هيئة القنصل وكيلا دائما للمجلس الإدارة .

« لهذا كانت واجبات أعضاء المجلس الصحي حتى الآن ، محصورة في دائرة ضيقة جدا . غير أنه يبدو لي أن هذا الوقت بالذات مناسب ليوسع المجلس دائرة تفكيره ، حتى تشمل أغراضا أخرى ، ليست أقل أهمية من ناحية الصحة العامة .

فقد كان الفرض الأول الذي يسمى بـ « الحجر الصحي » على الطاعون في مصر ، حتى إذا فرغ من ذلك ، عمد إلى رفع الحجر الصحي ، وإباحة الاتصال بأوروبا ، أو لعله يستطيع على الأقل خفض مدة الحجر إلى حد كبير ، غير أن غرضنا من هذه الأغراض لم يتحقق إلى

الآن ، وليس في المستقبل ما يدعونا إلى أن يزداد أملنا في الفوز بتحقيق تلك الأغراض ، في ظل النظام القائم .

« وقد اهتم أسلافنا اهتماما كبيرا بزيادة تنظيف الشوارع ، وإزالة كومات الأتجار ، وتحسين مساكن الطبقات الدنيا من ناحية البناء والتهوية ، وإنشاء البالوعات وتطهيرها ، ومساوى ذلك من الأمور . ولكن على الرغم مما تبديه السلطات المحلية ، من رغبة في معاضدة جهود المجلس فمن الواجب أن نعترف بأننا مازلنا بعيدين عن أن نميش في ذلك الجو الصحي ، الذي تدب له أغلب المدن الأوربية الكبرى بما يستمتع به أهلها الآن من هواء يعتبر على جانب كبير من النقاء ، بالقياس إلى ما كانت عليه الحال منذ أربعين أو خمسين عاما . ولما كانت التجربة قد علمتنا أن الطاعون لا يتخذ شكلا وبائيا إلا إذا تهيأت له ظروف جوية تساعد على انتشاره ، فإن المجال ما يزال متسما أمام اللجنة ، حتى تبذل جهودها للحد من تهيئة هذه الظروف ، لافي مدينة الإسكندرية وحدها ، بل وفي جميع أنحاء القطر المصري .

« وقد أصبح الآن من المقرر لدى رجال الطب عامة ، أن الطاعون يحدث بغض النظر عن الحالة الجوية التي سبقت الإشارة إليها ، وأن عدواه في هذه الحالة ليست أسرع انتقالا من عدوى سائر الحميات التي ألفتها البلاد ، وهذا ما يعرف بالوباء المتقطع . ويخيل إلى أن من واجبي أن ألفت نظر مجلس الإدارة ، إلى البحث في أنسب الوسائل لمعرفة أي نوعي الوباء يحل بالبلاد في فترة معينة ، لأنه إذا أمكن التمييز بينهما فسيوضح أنه لا يصح أن تتخذ وسائل صحية واحدة ، في ظروف بينها كل هذا الاختلاف .

« ويكاد الإجماع ينمقد على تحديد الفترة التي لا يظهر فيها الطاعون بشكل وبائي في القطر المصري ، إذ أنه بعد نهاية يونية لا يوجد من الحالات ما يدل على أن هذا المرض أشد فتكا من سائر الحميات ، التي تظهر عادة في هذا الموسم . على أن أغلب من يصيبهم الطاعون بعد هذه المدة ، ينالون الشفاء إذا عولجوا علاجاً صحيحاً .

« أما الفترة التي يظهر فيها المرض بشكل وبائي في مصر ، فلا يمكن تحديدها تماماً . غير أنني بعد التجارب التي كسبتها خلال إقامتي في البلاد نيفاً وثلاثين سنة ، أستطيع أن أقرر أن المرض لا يبدأ قبلاً واثلاً ينار .

« فإذا رأى مجلس الإدارة — بعد بحث يجريه أناس لديهم المؤهلات الكافية لمعالجة هذا الموضوع — أن لديه ما يبرر موافقته على ما تقدمت به إليه ، من تقسيم المرض قسمين ، فسيكون من نتائج هذه الموافقة ، رفع الرقابة الصحية عن المسافرين من مصر ، في سائر

الثغور التابعة للحكومة المصرية ، وذلك من أول يولية إلى آخر ديسمبر . أما ضروب الحيلة التي تتخذ بشأن البضائع ، فيترك أمر تعديلها للظروف .

« وسيكون من نتائج هذا التقسيم كذلك معاودة البحث في المبدأ المعمول به الآن ، والقاضي بمنع إصدار براءات صحية ، إلا بعد مرور أربعين يوماً على آخر حالة من حالات الوباء . ولعله يسمح لي في هذا المقام ، بملاحظة أن المجلس الصحي في مصر ، بدلا من أن يتطالع إلى أوربا ليتاقي عنها التعليقات الخاصة بما يحسن اتخاذه من ضروب الحيلة لمقاومة الوباء ، يجب أن تتطالع أوربا إليه للاستئناس بأرائه في مثل هذه الأمور جميعاً . إذ أن المجلس يملك خير الوسائل لمعرفة خصائص الطاعون معرفة تامة . ولم يسبق لهيئة أن توافرت لها مثل هذه المزايا المتابعة بحوثها بشأن طبيعة مرض الطاعون . فنحن نستمتع باستقلال تام ، ونؤدى عملنا دون أن نرجو من وراء ذلك ثواباً ، فضلاً عما نحظى به -- كما هي حالتنا الآن -- بتأييد كامل من جانب السلطات المحلية . لذلك أرى واجباً علينا ألا نضيع الفرص التي يتيحها لنا تكرر حدوث الطاعون لبحث جميع ما يتصل به بحثاً علمياً ، حتى ننقى أو تثبت ما يعلق به من شكوك ، وحتى نستوثق من المرض امتوطن هوام جيء به من الخارج ، وهل هو معد أم وبائي . وليس هذا الواجب ديناً علينا للحكومات التي تتشرف بخدمة فخجيب ، بل هو دين علينا للعالم أجمع .

والآن وقد بلغت البحوث في العلوم هذه المرحلة ، فلن يتقبل المستفيرون في العالم أن يتلقوا آراء أجدادنا على أنها حقائق لا يأنها الباطل من بين يديها أو من خلفها ، إلا إذا انتفعت صحتها بعد تمحيصها تمحيصاً علمياً . وليس في وسعنا أن نغمض أعيننا عن أن عدوى الطاعون صارت موضع بحث عدد كبير من أشهر علماء وظائف الأعضاء في أوربا ، والبارزين من رجال الطب في هذه البلاد بصفة خاصة . فقد كسب أولئك الرجال ، فضلاً عن واسع علمهم بشئون مهنتهم ، خبرة لا حد لها فيما يتصل بهذا المرض . وليس في مقدور لجنة تأسيست للنهوض بمجتمع وثير العدد ، أن تغض عن قيمة آراء تصدر عن أمثال هؤلاء . ولعله مما يشرف المجلس الصحي ، أن يسهم فيما يجري من بحوث ، على ضوء ما يستطيع أمثال أولئك الأفراد تقديمه من معلومات عن هذا الموضوع . وهكذا يستطيع الوصول إلى حل نهائي لهذه المسألة بتمحيص الحقائق تمحيصاً يتجلى فيه روح الحماسة والتجرد عن الهوى وعدم التأثر بفكرة سابقة . وليس يعوز مصر العلماء المستفيرون الذين لديهم المؤهلات اللازمة لمؤازرة اللجنة في مثل هذا العمل النبيل . وإني على ثقة من أن الفرص الثمينة السانحة لنا الآن ،

يمكن الانتفاع بها انتفاعاً يحول اللجنة بعض الحق في أن تظهر جهودها بشكر الجنس البشرى .
ورغبة في أن يكون نظام الحجر الصحي أخف وطأة على المسافرين ، وأقل مضايقة لهم ،
أحب أن ألفت نظر اللجنة ، إلى ضرورة الوصول إلى نتيجة حاسمة ، بشأن أطول مدة يكون
الفرد فيها حاملاً لأسباب العدوى ، لأن بحث هذا الموضوع ، في مكان ملائم كهذا المكان ،
قد يتضح منه أن تقصير مدة الحجر الصحي المفروضة على المسافرين في الوقت الحاضر أمر
لا خطر من ورائه ، كما قد يؤدي إلى السماح بالفحص عنهم في فترة أقصر مما تسمح به
الأنظمة الحالية .

ومهما يكن من شيء ، فمن الواجب أن نعترف بأنه من غير المعقول أن نسوى بين أحد
المسافرين وحزمة من السلع التجارية في مدة التطهير . وإذا كان من الميسور التخفيف من
وطأة الحجر الصحي ، مع مراعاة ما تقتضيه الصحة العامة ، فإن واجبنا إزاء الجمهور بتقاضانا
ألا نضيع أية فرصة لتحقيق ذلك .

وقبل أن أختم هذه الملاحظات ، أرى واجباً على أن أصرح بأنني في حالة ظهور الوباء
هنا من جديد ، أعارض كل المعارضة في جميع ما يتخذ من وسائل للقضاء على الطاعون ،
بإغلاق المنازل التي يظهر فيها المرض . فقد أقتنعتني الفطائع التي اقترنت بهذا الإجراء الفاشل
عند ما فشا الوباء في ١٨٣٤ — ١٨٣٥ بأن مثل هذه الوسائل ليست وحشية لحسب بل إنها
فوق ذلك عديمة الجدوى ، إذ اضطر أبناء العرب إلى دفن موتاهم في منازلهم ، أو إلقاءهم في
الشوارع ، تفادياً لقيود الحجر الصحي . وقد كنت وقتذاك عضواً في المجلس الصحي ،
وكنت أجد بعض العزاء كلما خطر ببالي أنني أسهمت في حث الحكومة على وقف هذا
الإجراء مؤقتاً . وأنا أعلم أن بعض الأفراد يعززون زوال الطاعون من مالطة في عام ١٨١٣
ومن أودسا أخيراً ، إلى استخدام مثل تلك الوسائل ، غير أن المرض في كلتا الحالتين سار
في طريقه عدة أشهر حتى إذا حان وقت زواله ، كان هناك سبب قوى يدعونا إلى الاعتقاد في
أن ذلك لم يكن نتيجة عزل المرضى ، بقدر ما كان أثراً من آثار تغير في الأحوال الجوية ،
مردّه إلى أسباب طبيعية ، كما هو الشأن في مصر . وقد يرجع زوال الوباء إلى بذل مزيد من
العناية في الأخذ بالوسائل التي تكفل تخفيف وطأته ، وإلى تزويد الطبقات الفقيرة بطعام
تقواغر فيه عناصر التغذية .

ويعزز رأيي هذا أن جميع ما اتخذته المجلس الصحي من تدابير في هذا الصدد منذ
إنشائه لم تسفر عن شيء ، كما يعزز رأيي بدوع أخص ، ذلك التقرير الذي تقدمت به عن

عن أعماله في الثامن والعشرين من الشهر الماضي ، في الاجتماع العام الذي عقدته هيئة
القناصل .

والآن وقد ذكرت في إيجازٍ وصراحة آرائي فيما يتصل ببعض الواجبات العاجلة للملقة
على طاق مجلس صحي ، أعضاؤه من الأوربيين ، ومقره مصر ، يجدر بي أن أعلن استعدادي
لتقديم خدماتي المتواضعة إلى أقصى حد يتفق وتلك الآراء . أما إذا رأت اللجنة الحالية أنه
مما لا يتفق ومهمتها أن تحيد عن ذلك الطريق الضيق الذي تسلكه ، وهو طريق سلكه
السلف من قبل ، فإن الواجب يتقاضاني في هذه الحالة ، أن أرفض شرف الاستمرار في
عضوية هذه اللجنة ، اعتقاداً مني أن خدماتي لن تكون من ورائها فائدة للصحة العامة
أول قضية الإنسانية .

ولي الشرف أن أكون . . الخ
« (التوقيع) ثربورن »

الطاعون في عام ١٨٣٨ :

أصيب بالطاعون في عام ١٨٣٨ ، حتى آخر فترة استطعت الحصول على بيانات بشأنها ،
٢٢٦ شخصاً ، ومات به ١٣٣ . وسوف أدلي بالتفصيلات ، مع ملاحظة أن الإسكندرية
ظلت أربعة شهور وهي في حالة قزم ، كما كانت تصدر إلى كل سفينة تغادر الثغر شهادة
تثبت وجود الوباء (مع ما يترتب على ذلك من طول فترة الحجر الصحي ، وزيادة أجور النقل ،
ووقوع خسارة محققة في الأرباح ، واحتمال ضياع الأسواق ، فضلاً عما يتعرض له المسافرون
أنفسهم من آلام ومضايقات ونفقات) ويرجع صدور هذه « الشهادات » إلى وفاة ١٣٣
شخصاً ، من بين ثمانين ألفاً على الأقل ، من بينهم رجال الأسطول والجيش والترسانة
وأسرهم . وفي استطاعتي أن أزيد على ذلك ، أنه لم تحدث إصابة واحدة بالطاعون على ظهور
السفن الأوربية الراسية في الميناء ، ولا في أثناء سفرها ، ولا بعد بلوغها الجهات التي
تقصد إليها .

بيان عن الأشخاص الذين أصيبوا بالطاعون أو شفوا منه أو ماتوا بسببه في مدينة الإسكندرية في الفترة الواقعة بين ٢٨ مارس و ٣٠ يولية سنة ١٨٣٨ .

الشهور	عدد المصابين	عدد الذين شفوا	عدد الوفيات
مارس	١	—	١
أبريل	٣٤	١٣	٢١
مايو	٧٧	٣٠	٤٧
يونية	٧٣	٣٠	٤٣
يولية	٤١	٢٠	٢١
	٢٢٦	٩٣	١٣٣

رجال الترسانة	٤٦
رجال فرق الأسطول	٦٣
أفراد أسر رجال الترسانة و فرق الأسطول	٤٩
أوربيون	٧
يونانيون	٤
أهالي الليقانت	٩
أهل الإسكندرية	٢٤
اليهود	٢
في الحجر الصحي	٧
جنود الصف	٨
سفن أجنبية رفع عنها الحجر الصحي	٤
المؤسسة الصحية	١
المستشفى	٢
	٦٨
	٢٢٦

المجلس الصحى بالإسكندرية :

تكرم القنصل البريطانى العام فزودنى بدقائق الإجراءات التى اتخذها المجلس الصحى بالإسكندرية منذ إنشائه . وقد كان محمد على أول من أنشأ وسمح للقناصل الأوربيين بتنظيم جميع أعماله وإدارتها ، على أن تتكفل الحكومة المصرية بدفع النفقات . فشيدت المازل الصحية ، وعين الموظفون ، بموافقة المجلس . ومع أنى صرت أعتقد اعتقادا راسخا أن هذا المجلس لا جدوى منه ، غير أنه مما لا ريب فيه أن أعضائه لا تموزم الحماسة والاهتمام . ويدل آخر تقرير دورى بعث به الكولونيل « كامبل » فى ٢٨ أغسطس عام ١٨٣٨ عن السنوات الثلاث الماضية ، على أن المجلس كان يعتمز إعداد تشريع صحى موحد متسق ، غير أن التقرير يشير فى صراحة إلى أن المحاولات التى بذلت فى هذا السبيل لم تكمل جميعها بالنجاح . ومع هذا فقد أزيلت الميوب والساوىء شيئا فشيئا ، وحل بمن لم يسلس قيادهم صارم العقاب . إلا أن أعضاء اللجنة يعترفون فى صراحة ، « بأن الحظ لم يسعدهم بالقضاء على الطاعون فى الإسكندرية رغم جميع المحاولات التى قاموا بها ، وبذلك ضاعت جهودهم فى مقاومته سدى » . ويضيفون إلى ذلك أن الطاعون لن يقتصر ظهوره على هذه السنة وحدها ، بل إنهم يتوقعون ظهوره مرة ثانية عندما يحين موسمه . ومن المسير عليهم ، على ما يقولون ، أن يجدوا تلميلا لظهور الطاعون فى اليوم التاسع والعشرين من شهر مارس ١٨٣٨ ، لأن الحالة الصحية فى المدينة كانت حسنة إلى أقصى حد ، خلال الشهور الستة السابقة ، وليس فى مقدور أعضاء اللجنة أن يزعموا أن أشخاصا قدموا من جهات موبوءة ، أو أن هناك إصابات فى المازل الصحية ، أو أن لديهم ما يثبت أن الطاعون بضاعة خارجية استوردتها مصر ، ولكنهم يقولون « إنه ليس من الشجاعة أن يقطعوا بأن الطاعون إنما انتشر لأن الحكومة لم تعمل بنصائحهم » . إذن فكيف كان ذلك ؟ قيل إن الحكومة منحت قائد الأسطول فى عام ١٨٣٧ قطعة من أراضى البناء ، سبق أن دفن بها فى عام ١٨٣٤ — ١٨٣٥ خمسمائة من نخايا الطاعون فلما نقلت جثثهم فسد الجو . ولا شك فى أنه نشأ عن ذلك طاعون ١٨٣٨ ، على ما يقولون . ويؤمن المجلس الصحى ، دون أن يكون لديه أى دليل يؤيد ما يزعمه من أن إخراج الجثث بعد أن ظلت مدفونة فى الأرض عدة أعوام ، كان السبب فى عودة الطاعون إلى الظهور . غير أنه لا يستطيع أن يذكر حالة واحدة ، أصيب فيها بالطاعون عامل واحد ، ممن اشتغلوا بنقل هذه الجثث . كما أن المجلس لم يحاول أن يجد تلميلا لظهور الطاعون فى فترة معينة لا تكاد تتغير . ومع أن توقف الماول على العلة يجب أن يكون وانحما وضوحا جليا ، فليس

في هذه الحالة أى دليل على وجود صلة أو تبعية وليس أدل على قلة اقتناع المجلس بنظريته من قوله بعد ذلك ، ٢ إن هذا رأى على أية حال ، ليس معناه استبعاد رأى آخر ، هو أن الطاعون يساعد على انتشاره بنوع خاص تلك الأكواخ (الأبراش) التى سكنتها ألوف كثيرة من الناس ، تعيش فى القذارة والرطوبة والعري والشتاء » ولذلك يقترح المجلس على الحكومة هدمها ، وهو فى ذلك على حق . ولا يخفى المجلس أن الجمهور يقبل على مساعدته فى تنفيذ جميع مشروعاته بصدر رحب . أما العاملون فى الأسطول ودار الصناعة ، فيتخذون موقفا آخر ، إذ يصرون على عدم الإبلاغ عن مرضى الطاعون ، ولا يسمحون بتطهير الغرف الموبوءة ، كما أنهم لا يريدون أى احترام لموظفى المجلس الصحى . إلا أن المجلس لا يكشف عن السر فى ذلك ، وهو أن السكان المسلمين لا يمتدنون فى عدوى الطاعون ، أوفى فائدة نظام الحجر الصحى . ويقول المجلس إن عدم اكتراثهم أدى إلى زيادة مرضى الطاعون إلى ٤٧ ٪ وقاته أن يسجل أن الزيادة فى ١٨٣٤ — ١٨٣٥ لم تكن ٤٧ ٪ ، بل أربت على ١٠٠٠ ٪ وذلك رغم ما اتخذه من ضروب الحيلة . ويعلن المجلس أنه بفضل همه مبعوثيه أمكن إقضاء على الطاعون فى سوريا وفلسطين ويافا والقدس والناصرية . غير أن البعثة لم تسكد تعود إلى الإسكندرية ، يدعو لها بالخير والبركات شعب توات علاجه ، حتى تفشى الطاعون من جديد ، وسار فى طريقه المشؤم . أما البعثة فقد بقيت فى مصر ، تاركة المرض يستأنف حملاته الفتاكة ، دون أن يلقى مقاومة . على أن التفاصيل التى يتقدم بها وكلاء مجلس الصحة العمومية فى مصر — وهم كثيرون — لا يمكن الاطمئنان إليها ، كما هو شأن التقارير التى يتقدم بها المجلس . وربما كان من المستطاع أن يؤخذ على سبيل المثال ذلك التقرير الذى قدمه الدكتور « جراسى » Grassi إذ أرسل إلى فلسطين فى عام ١٨٣٨ ، ليتخذ التدابير اللازمة لمكافحة الطاعون ، فعادر الإسكندرية فى مايو ، مزودا بسلطة واسعة . وقد وجد فى يافا « طاعونا خبيثا » ، بدأ بتفشى فى دار وكالة القنصلية الروسية ، حيث أصيب عشرة من بين أحد عشر شخصا ، ولم ينج غير واحد . وكان هناك خمس عشرة أسرة انتشر المرض بين أفرادها . أما السكان فكانوا فى حاجة إلى جميع أنواع المساعدات الطبية ، ولكنهم لم يحصلوا على شىء منها إلى أن جاء الدكتور « جراسى » ، فوضع الحراس على أبواب المنازل الموبوءة . ولكن الفائدة لم تكن كبيرة ، فقد استمر المرض آخذاً فى الانتشار ، حتى وصل إلى الحامية ، وقضى على عدد كبير من الجنود ، مما أدى إلى ضرب الحصار على أبواب المدينة . غير أن الدكتور جراسى يقول إن الطاعون انتقل عن طريق القوافل

اليونانية إلى القدس فلوث المدينة المقدسة . ومع هذا فالأدلة موفورة لدى على أن إصابات الطاعون في القدس ، إنما حدثت من تلقاء نفسها ، ولم يكن للمصابين أى اتصال بيافا أو أية جهة تعرضت لزيارة الطاعون . وقد عمد الدكتور « جراسى » إلى مرضى الطاعون فنقلهم إلى بقعة مجاورة ، ويقول إنه لم تحدث أية إصابة جديدة منذ أول يونية ، وهو الشهر الذى جرت العادة بأن يقف فيه الطاعون حملاته الفتاكة . وقد ذهب الدكتور جراسى بعد ذلك إلى القدس ، حيث فشا الطاعون في جميع أحياء المدينة ، وانتقلت عدواه إلى ستين مسكناً ، على ما يقول الدكتور . وقد أقيم على هذه المساكن حجر صحى ، غير أن ذلك لم يحل دون انتشار المرض ، على الرغم من أن النواطير بأعمال الحجر كانوا يتقاضون مرتبات سخية . وبدلاً من أن يعمد الدكتور جراسى إلى العمل على تحسين المازل ، قرر إزالتها ، وأباح الاتصال بالقرى المجاورة ، حيث كان الطاعون فاشياً ، وذلك على الرغم من أنه اضطر — على حد قوله — إلى توضيحية الواجب في سبيل التعقل ، والصالح العام في سبيل التعصب . غير أن جميع النتائج كانت حظها من التوفيق واحداً ، فقد أنشأ الدكتور خمسة مستشفيات للمسيحيين واثنتين لليهود . أما المسلمون فلم يطبقوا سماع ذلك ، فقام بتطهير المنازل حينما تيسر له التطهير ، وأطاع أوامرهم من كان عنده استعداد لأن يطيع . وبعد كفاح دام ثلاثة وأربعين يوماً ، أى في اليوم الثالث عشر من شهر يولية ، أمسكه التغلب على الطاعون . غير أن الدكتور « جراسى » لم يشر إلى حقيقة يعرفها الباحثون وهى أنه في هذه الفترة من السنة دائماً يزول الطاعون من تلقاء نفسه . ولم يذكر كذلك أنه حينما ظهر الطاعون بالقدس في عام ١٨٣٢ ، ولم تسم المدينة إذ ذاك بوجوده فيها اختفى الطاعون في شهر يولية . أما الدكتور « جراسى » فيذكر في تقريره أنه « قضى على الوباء قضاء مبرماً » ، غير أنه عندما انخفضت الحرارة في شهر أكتوبر التالى ، ظهر الوباء في القدس من جديد ، دون أن يزعم أحد أن الطاعون إنما انتقل إليها من يافا أو أى مكان آخر .

وفي المكاتبات التى بعث بها الدكتور « جراسى » إلى مجلس الصحة العمومية بمصر أدلى بتميل ملؤه الخلط والاضطراب ، لما زعمه من انتقال الطاعون إلى يافا عن طريق سفينة وصلت في السادس عشر من شهر مارس ، وعلى ظهرها مسافرون من اليونانيين ، سبق أن قضوا أربعة عشر يوماً محجوراً عليهم حجراً صحياً في بيروت ، وأحضروا معهم « براءة الصحة » غير أن الرحلة من بيروت استغرقت اثني عشر يوماً ، وكان من أثر الموانئ التى صادفها المسافرون ، أنهم لم ينزلوا إلى البر إلا في اليوم الثامن والعشرين من

شهر مارس . وقد توفي أحدهم بعد نزولهم إلى البر ، ولم يكن الطاعون سبب الوفاة . وبعد ذلك بردح من الزمن ، ماتت بين يافا والقدس أرملة وصلت على ظهر هذه السفينة . ويرى الدكتور « جراسى » أنها ماتت بالطاعون ، ولكن طبيباً آخر صرح بعكس ذلك ، ولم يتضح أن هناك أية علاقة بين هذه الأرملة وأمرة نائب القنصل الروسى ، وهى أول أسرة ظهر الوباء بين أفرادها فى مدينة يافا . أما فيما يتصل بحالة المازل فى الشرق ، فيكفى أن أذكر قول الدكتور جراسى فى وصف معزل بيروت الصحى ، « إنه ليس معزلاً صحياً مع أنه هكذا يدعى ، ومن أجل ذلك أقيم . إن موقعه لا بأس به ، إذ أنه يبعد عن المدينة ، وعن حاجز الأمواج القائم خارج الميناء ، مسافة مقبولة ، ولكن يعوزه منظر الحجر وهندسته ، فهو يتألف من أبنية منفصلة ، فى مستوى واحد ، لا نظام لها ، ولا تناسق بينها ، فضلاً عن أنها لا تلائم المسافرين ، الذين يمضون مدة الحجر فيها . ولهذا كانوا على حق إذ يشكون من أنها غير مستوفية الشروط الصحية ، فهى رطبة يعوزها ما يدرأ عن فيها قسوة الجو . وليس ثمة فواصل تحول دون اتصال الطوائف المختلفة التى يضمها الحجر ، فالمرحاض فى متناول الجميع ، فضلاً عن أنها مكشوفة من ناحية البحر . أما مخازن البضائع فربما كانت أسوأ حالا ، فليس يفصلها عن بعضها البعض أبواب أو خنادق أو حواجز . وأما الخدمة العامة ، فلا تقل عن ذلك فى سوء نظامها . »

ويرى الدكتور « جراسى » أن جميع موظفى السواحل تقريباً مرتشون ، وأن مرتباتهم ضئيلة ، وأنهم على استعداد لإعطاء شهادات زائفة ، وأن وقف الاتجار فى المنوعات أمر مستحيل ، وأن أشخاصاً يقيمون فى جهات خاضعة للحجر الصحى كثيراً ما يتسربون إلى سوريا فى الخفاء . ومن الحق أن يتساءل المرء فى مثل هذه الحالة المليئة بالتناقضات ، لماذا يثقل كاهل التجارة بالنفقات الباهظة ؟ ولماذا يتعرض المسافرون لمضايقات لا حد لها بسبب نظام الحجر الصحى ، وهو نظام بلغ الغاية فى قلة جدواه وعدم استقراره وعدم قابليته للإصلاح ؟ أما فيما يتصل بنوع الكفاية الطبية فى محاجر الليقانت ، فسأدلى بما يذكره الدكتور « جراسى » عن طبيب الحجر فى بيروت قال ، « غاية ما أعلمه أنه يعرف عمله معرفة حسنة ، ولكن تعوزه السرعة فى كشف حالات الطاعون ، وكنت حاضراً وهو يعترف بذلك فى صراحة للوالد المحترم . » أما سلفه ، فقد طرد لأنه لم يكن يستطيع التمييز بين جرح عادى متعفن ، ودمل سببه الطاعون ، ولو أن الدكتور « جراسى » يقول إنه كان أكفأ الرجلين . وإلى زجال لهم مثل هذه الكفاية يسهل بالمصالح التجارية وأرواح الأفراد ،

ولست أظن أنه من الضروري أن أذكر جميع مآثره من الحالات التي يتجلى فيها الخلل والسخف وسوء التصرف في نظام الحجر الصحي ، لأن النظام بأكمله إما أن يجدد أو يهدم ولو أعيد بحته بروية وإيمان ، لاستدعى الأمر إحداث تغييرات على جانب كبير من الأهمية إذ تصادف المرء في كل خطوة بخطوها ضروب من التناقض والاضطراب ، ليس هناك ما هو أشد منها استعاء للنظر . ففي جميع نواحي التشريع الصحي ، ترى الجهل مكان العلم ، والإسراف محل الاقتصاد ، والقلق بدلا من الأمن والسلامة ، والشر حيث يجب أن يكون الخير .

(الحالة الاقتصادية)

دبراهه التجار :

في عام ١٧٢٦ أنشئت في القاهرة محكمة تجارية ، منحها الوالي حق الفصل في جميع المنازعات التجارية بين الدمين أنفسهم (المسيحيين الوطنيين) وبينهم وبين الأوربيين ، إذا كان المدعون منهم . وتبحث المحكمة جميع مسائل الحسابات المتنازع عليها ، حتى حسابات المدينين للحكومة . أما أعضاء المحكمة ، فيختارون من بين أفراد الشوب المختلفة التي استقر بها المقام في مصر . فهناك تاجران من الأتراك ، وثلاثة من المصريين ، واثنان من المغاربة ، واثنان من الليقانتين اليونانيين ، واثنان من اليونانيين الذين لا يقبضون الكنيسة اليونانية ، واثنان من الأرمن ، واثنان من اليهود . ويرأس الجميع تاجر تركي . وتعقد المحكمة جلساتها ثلاث مرات في الأسبوع لإنجاز أعمالها . وللرئيس الحق في أن يقبض على المدين المفلس ، ويبقى به في غيابة السجن . وليس من شك في أن الحكم كثيراً ما يؤثر فيه تدخل الوسرين وذوى النفوذ ، كما أن مطالب الفقراء لا تلقى ما تستحقه من العناية لأنه الدس والرشوة لا بد وأن تكون لها آثار سيئة . وفي الإسكندرية محكمة تشبه هذه المحكمة .

مصرف في القاهرة :

منذ سنوات قليلة ، وضع مشروع لتأسيس مصرف بالقاهرة ، كان في نية الحكومة أن تخصص له رأس مال قدره ستون ألف كيس ، أي ثلاثمائة ألف من الجنيهات الاسترلينية . وكان الغرض منه إقراض الأموال وخصم الكمبيالات ، بسعر ١٪ في الشهر . على أني أعتقد

أن المبلغ الذى قدمته الحكومة لم يتجاوز ستة آلاف أو سبعة آلاف كيس ، لأن الدولة فى حاجة دائمة إلى مالها فى الصرف من أموال لاسد نفقاتها . وطبيعى أن يزداد الإقبال على اقتراض المال بفائدة قدرها ١٢ ٪ ، لأن متوسط السعر بين الأهالى الوطنيين لا يقل عن ٢ ٪ فى الشهر ، حتى ولو أودع من الحلى والجواهر ما يضمن سدادها .

النقابات فى القاهرة :

فى القاهرة مالا يقل عن ١٦٤ نقابة تتولى حماية ما تمثله من مختلف الحرف ، وتعمل على النهوض بها . ولكل نقابة شيخ أو رئيس يرجع إليه فيما يتصل بطائفته من شئون . وله على أفرادها نوع من الولاية القضائية ، ففى رسمه أن يعاقب من تصدر منهم مخالفات . وهناك شيخ أعلى أو شيخ الشيوخ ، وهو يشتري مركزه من الحكومة وله على الجميع سلطة تامة ويشير المسلمون دائماً إلى الآية القرآنية ، « وهو الذى جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيها آتاكم إن ربك سريع العقاب وإنه لغفور رحيم » ، على أنها أساس النظام الذى بنيت عليه نقاباتهم المتمددة ، كما أنها تسيبغ على تلك النقابات صفة دينية فى أعين الشعب . غير أن هناك ما يجعلنا نعتقد أن مثل هذه النقابات كان موجودا فى بلاد الشرق قبل أيام الرسول .

النقابة نحمى أعضائها :

فى الدول الاستبدادية ، يكون اتحاد الهيئات أكبر ضمان للجميع من أعمال العنف التى ترتكب ضد الأفراد . والشيخ فى النقابات المصرية مسئول عن دفع ما هو مفروض على جميع أعضاء نقابته من أتاوة أو فردة الرأس . أما الأعضاء فليسوا مسئولين شخصياً أمام الحكومة ، كما أنهم بآمن من أعمال الابتزاز ، التى كان من الممكن أن يتعرضوا لها ، لو أنهم لم يكونوا أعضاء فى النقابة ، نتيجة لجشع موظفى الحكومة . وتحقيقاً للغرض نفسه ، وثقت النقابات المختلفة علاقتها بالطقوس والحفلات الدينية ، التى تقام فى البلاد ، فصارت تشترك فى المواكب العظيمة ، تخرج القوافل إلى الأماكن المقدسة ، وذلك حتى يبسط الرأى العام على هذه النقابات ظلاً وارفاً من حمايته .

البرصارات الحكومية :

وبفضل هذا النظام ، تسيطر الحكومة على جماعات كثيرة من الأفراد عن طريق الشيوخ . فإذا حدث ما يستدعى الشكوى من صانع أو أى فرد ينتمى إلى إحدى النقابات .

فإن أيسر طريقة يرد بها الحق إلى نصابه ، أن يرفع الأمر إلى الشيخ ، فسلطته تكاد لا تعرف حداً ، فضلاً عن أنه في الأحوال العادية ، يميل إلى التدخل لإزالة آثار ما يكون قد حدث من اضرار أو أخطاء . على أن خدم المنازل والسقائين وسائقى الحبر وغيرهم ممن يمارسون أخط الأعمال وأحقرها ، ينتمون إلى نقابة من النقابات ، ولهم شيخ يعترفون بسلطته . ومن حق الشيوخ أن يتصلوا بالبasha . وهم يمارسون هذا الحق ، إذا وقع أمر ذوبال . وقد جرت العادة ، عندما يجتمع أعضاء النقابات للاشتراك في الحفلات والمواكب الكبرى ، أن يعرض من تكون له من بينهم صلة بالصناعات ، بعض نماذج ممتازة من فنه . وإذا حدث لإحدى النقابات أن تناقص عدد أعضائها إلى حد لا يسمح باستمرارها ، سواء كان ذلك التناقص راجعاً إلى الوفاة أو التجنيد أو أى سبب آخر ، فإن للشيخ الحق في أن يقبل أعضاء جدد من بين الفلاحين أو المشتغلين بالزراعة ، الذين يتوقون إلى الحصول على حماية هذه الهيئات المنظمة ، والمشاركة في أعفائها . فقد جرت عادة الفلاحين أن يشتغلوا بالزراعة وإلا فبالصناعة وإلا فباللحاة . ويدعوهم إلى الالتحاق بأى من هذه الأعمال ، إما قلة الأيدي العاملة في إحدى تلك الحرف ، أو زيادتها في أخرى . ولا تلزم النقابات أعضاءها بأن يتعلموا على يد معلم في الصناعة لا تجوز لهم مفارقتها ، بل تترك لكل شخص الحرية في أن يفارق من يشتغل عنده كلما أراد ذلك . هذا إلى أنها لا تتدخل في مسائل الأجور ، ولا فيما يقع من المنازعات بين الشراة والبائعين ، تاركة جميع المسائل المتعاقدة عليها حرة من كل قيد .

القناصل :

إن قناصل الدول جميعاً ، باستثناء بريطانيا العظمى وفرنسا والنمسا والروسيا وأسبانيا وبلجيكا ، تجار بينهم وبين البasha معاملات تجارية . وقد جمع كثيرون منهم ثروات طائلة ، من وراء تعاملهم مع الحكومة . ومن أجل ذلك لا يمكن أن يكون لهم نفوذ ، ولا يستطيعون أن يأتوا عملا يدل على استقلالهم . فقد اعتمد البasha بعضهم وكلاء في استيراد ما تحتاج إليه الحكومة من الخارج ، وفي تصريف الحاصلات المصرية ، عند ما ترسل إلى أوروبا ، حتى تباع لحساب الوالى . وكثيراً ما كانت تتعارض المصلحة والواجب ، فعند ما طرح على بساط البحث موضوع إباحة الاتجار في الغلال استوردت بأمر البasha ألوف « الكوارترات » عن طريق البيوت التجارية ، التى يتصل بها بعض القناصل . وهكذا كانوا الراجح من نظام يلحق بالصالح العام بالغ الأذى .

معرفة لغة البعور أمر واجب :

إنه إن الأهمية بمكان عظيم لملاقاتنا التجارية مع الشرق ، أن يستطيع قناصلنا ووكلاؤنا التفاهم مع من حولهم من ولاية الأمور والوطنيين ، دون وساطة الترجمة ، لأنهم ليسوا أهلا للثقة دائما . وربما كانت هناك عقبة في الوقت الحاضر ، في ملء مناصب القناصل بأفراد يجب أن تتوافر فيهم ميزة خاصة هي معرفة اللغات الشرقية ، إلى جانب ما يتطلب فيهم من صفات عامة . ولهذا الأهمية أهمية خاصة في بلاد الليثانات ، إذ أن استمساك الأهالي بقول الصدق أمر مشكوك فيه إلى حد ما ، هذا إلى أن اللغات الأوربية إذا ما ترجمت إلى لغة شرقية ، فإن المترجم يصوغها ، من حيث الأسلوب والمادة ، صياغة قل أن تعبر عما يريد المتكلم .

الخاتمة إلى مدارس اللغات :

لهذا كان إنشاء مدرسة خاصة بتعليم اللغات ، لرجال السلكين السيامي والقنصلي ، وسيلة لها قيمتها ، تضاف إلى الوسائل التي تؤدي إلى زيادة نفوذنا . وليس ثمة حكومة تعدل الحكومة الروسية في اهتمامها بأن تختار لوظائفها أناسا يجيدون لغة البلاد التي يعينون فيها ومن الممكن أن نعزو ما للروس من نفوذ إلى هذا التصرف ، ومن ثم لا نجد موظفا روسيا قط تحت رحمة مترجم من الوطنيين ، أما الموظف البريطاني فغالبا ما يكون . على أن مصلحة المترجم ، وما أشأها ، كثيرا ما تتعارض وما يجب عليه حيال من يستعين به من الأوربيين . بل إنه حتى في الحالات التي لا تشف فيها هذه المصلحة عما تنطوي عليه من أمور تجسافي الاستقامة ، فإن الموقف الدليل الذي يقفه المترجم في حضرة ولاية الأمور الشرقيين ، والمبارات التي يستخدمها في نقل آراء المندوب الأوربي ، لا تليق عادة بحكومات الدول الأوربية العظمى من مقام رفيع وكيان مستقل .

الحماية القنصلية :

إن أنواع الحماية القنصلية التي يسبغها القناصل الأجانب على المتمدنين في بلاد الشرق ، كثيرا ما تكون عقبة كأداء في سبيل تسديد الديون بالطرق القضائية المألوفة . فهذه الحماية ، التي أسى استعمالها زمنا طويلا بصورة مزرية ، تخرج الممتعين بها من اختصاص المحاكم الوطنية ، وتدفعهم في اختصاص محاكم هؤلاء القناصل وخدم . ويهتم أصحاب الأمر من الإنجليز اهتماما كبيرا ألا ينسطوا حمايتهم إلا على الرعايا البريطانيين . وقد

بلغ اهتمام قناصلنا بتنفيذ تعليمات الحكومة البريطانية حداً يجعلني أعتقد أنهم لم يمنحوا الحماية غير مستحقة، إلا في حالات نادرة جداً . ولكن ليس هذا هو الحال فيما يتصل بقنصليات الدول الصغرى ، فإنها تسمى التصرف غالباً إذ تمنح حمايتها من لاحق لهم في الحماية ، نظراً للأرباح الطائلة التي تعود من وراء ذلك . ومهما يكن من شيء فإن التعليمات التي تصدرها وزارة خارجيتنا بشأن الرعايا البريطانيين ، كان من أثرها أن صارت تصلح شيئاً فشيئاً ما تقع فيه القنصليات الأخرى من مخالفات ، إذ أن الحقوق ، أو على الأصح الادعاءات ، التي لا تتمسك الدول الكبرى بها ولا تسمى وراء الحصول عليها ، لا تستطيع الدول الصغرى بطبيعة الحال أن تطيل التشبث بها ، وإساءة استخدامهما . وفي الحق إن تجارنا هم الذين يلقون عنتاً من وراء ذلك ، فكثيراً ما يحدث في الحالات التي يكون المدين فيها أحد الوطنيين ، أو فريقاً يخضع للسلطات الوطنية ، أن يؤدي استصدار حماية من إحدى القنصليات الصغيرة بطريق التزوير ، أو بطريقة أخرى غير مشروعة ، إلى غل يد الحاكم العادية عن التصرف .

أثمان السلع :

إن ثبات الأسعار في مصر قليل الاطراد ، وبخاصة خارج الأسواق الكبرى . ولا كان الفلاحون يتعرضون لكثير من ضرور الابتزاز ، فإنهم كثيراً ما ينتهزون فرصة حاجة المسافرين الذين يمرون بها ، ليحصلوا منهم على أثمان باهظة ، لقاء ما يبيعونهم من الحاجات فقد اشترت بنفسى نمجة بثمانية وعشرين قرشاً ، ولقيت في ذلك عنتاً ، بينما عرض على في القرى التي مررت بها بعد ذلك ، أن أشتري نمجتين مثلها بالثمن نفسه . وقد يحدث في بعض الأحيان أن يرفض الفلاح بيع ماله للفرءاء ، مهما كان الثمن . وفي مثل هذه الحالة يصبح من الضروري أن يصدر الباشا أمراً حتى يمكن الحصول على المواد الغذائية المطلوبة ، بأسعار تحددها السلطات المحلية . غير أنه حدث في السنوات الأخيرة أن ارتفعت أثمان الحاجات التي تستهلك في مصر عادة ارتفاعاً عظيماً ، وذلك فيمعددا السلع التي تستورد من البلاد الأجنبية .

ارتفاع الأسعار :

وقد علت ممن أقاموا بالقاهرة زمناً طويلاً ، أن نفقات المعيشة في تلك العاصمة منذ ثلاثين عاماً ، لم تكن تجاوز ربع النفقات الحالية . وقد كانت الزيادة في مواد الغذاء وإيجار المنازل بنوع خاص . غير أن الإيجار المرتفع يشاهد غالباً في الأحياء الإفرنجية ، لأن أجور السكن في أحياء المسلمين واليهود مازالت جد ضئيلة .

الموبس :

إن الأموال التي ينفقها الوطنيون على اقتناء الملابس أقل كثيرا مما كانت عليه في الماضي . ومن الممكن أن يعزى ذلك إلى أن الأوربيين يرتدون ملابس أكثر بساطة من ملابس الوطنيين ، كما يعزى إلى انتقال جزء كبير من تجارة البلاد إلى أيدي المستوطنين الأجانب ، وإلى الضعف المالي الناشئ عن الضرائب الجبركية العالية والأثمان الفادحة التي تشتري بها ما تستلزمه المعيشة من ضرورات . غير أن التجار الوطنيين عامة يجارون بالشكوى من سوء الحال ، إذ قل الدخل بينما ازدادت نفقات المعيشة .

وعندى بيانات رسمية عن أثمان السلع المختلفة المستهلكة في القاهرة في عام ١٢٤٤ هجرية (١٨٢٩) . وهي كما يلي : -

المراد المستهلكة :

شطن	بنس				
—	$\frac{١٧}{٨}$	=	حوالي	٢٤	لحم الضأن
—	$\frac{١٢}{٨}$	=		» » ٢٣	لحم الماعز
—	١	=		» » ١٥	لحم الجاموس
—	٢	=		» » ٣٠	دهن الغنم
—	٣	=		» » ٥٠	رأس الخروف
—	$\frac{١٧}{٨}$	=		» » ٢٥	جلد الماعز
—	$\frac{١١}{٤}$	=		قرش ٤٢	أرجل الجاموس
—	٥	=	من القروش للرطل	٢	أرجل الجاموس
٤	٧	=	»	قرشا ٢٢	النعجة
٢	١١	=	»	» ١٤	الناعز
٤٠	—	=	»	قرش ٢٠٠	الجاموسة
—	٥	=	»	بارة ٧٥	جلود الغنم
١	٦	=	»	قروش و ٢١ بارة ٧	جلد الجاموس
—	٢	=	»	بارة ٣٠	أرجل الخروف الأربعة

المقادير المستهلكة :

تحتكر الحكومة حق تموين القاهرة بلحوم الحيوان .

وقد كان استهلاك مدينة القاهرة في عام ١٢٤٦ هجرية (١٨٣٠ - ١٧٣١) على النحو التالي :

بارة	قرش		
٣٦	٣٨٥٨٦٨٩ ر	تساوى	١٣٥٧٨٢ ر
١٤	٢٠٥٥٨٤ ر	كبشا خصيا نفقاتها	٣٠٥٧٨ ر
١٠	٤٠٦٤٢٧٤ ر	جاموسة وثورا	٩٢٤٩ ر
١	١٢١٢٨٤١ ر	الربح	
١١	٥٢٧٧١١٥ ر	ثمن البيع	

بارة قرشا	بارة قرشا		
٢٠	متوسط ثمن البيع	٣٤	ثمن شراء النعجة
٢٢	»	٣٨	» الكبش الخصى
٨٤	»	٢٧	» الجاموسة أو الثور

التفصيل :

يتنفس في مصر سنويا من خمس عشرة إلى عشرين مليونا من الكتاكيت ، بإحداث حرارة صناعية . وفي مقابل كل بيضتين ينتج كتكوت واحد . ويتراوح ثمن الدجاجة بين قرش وثلاثة قروش أو أربعة في نواحي القطر المختلفة ، (أى من بنسين ونصف البنس إلى عشرة بنسات) . أما الحمام فله أهمية عظيمة بين المواد الغذائية في جميع أرجاء مصر . ويربى الفلاحون عدداً كبيراً منه . ويبيع الحمام بثمان يتراوح بين ٢٠ بارة (١ ١/٤ بنس) و ٤٠ بارة (٢ ١/٢ بنس) لكل واحدة منه . أما السلع الأخرى فأسعارها كما يلي : -

الزبد من ٢ إلى ٣ قروش للرطل = من ٥ إلى ٧ ١/٢ بنس للرطل الإنجليزي
الطباق » » » ٢٠ قرشا للأنة = ٤ بنسات » شلن و ٤ بنسات »
رأس السكر (المصرى) قرشان للرطل = ٥ بنسات »
الخشب من ١٠ إلى ١٢ قرشا للحمل الصغير = من شلنين و بنس إلى شلنين و ٦ بنسات

الصابون قرش وثلاثون بارة للرطل : $\frac{4}{3}$ بنس . للرطل الإنجليزي .

الشمع ثمانية قروش ونصف الأفة = ٧ بنسات للرطل الإنجليزي

الأجور :

تختلف نسبة الأجور في جهات مصر اختلافاً كبيراً ، إذ أنها تتوقف بطبيعة الحال على مهارة العامل . وفي أغلب الصناعات الأولية يشتغل عدد كبير من العمال الأوربيين ، أكثرهم من مالطة . ومتوسط أجورهم من شان إلى خمسة شلنات في اليوم ، تبعاً لكفائتهم .

الصناعات الأولية :

يظهر أبناء العرب في غالب الأحيان مهارة فائقة في الصناعات الأولية . فقد جرت عادة الخراطين على أن يصنعوا بأقدامهم الخشب الذي يعملون فيه . وقد يرى أبناء العرب في بعض الأحيان وهم يلتقطون بأصابعهم أقدامهم أشياء من الشارع . ومع هذا فقل أن يزيد أجر عامل اليومية المصري في اليوم على قرشين أو ثلاثة قروش (من ٥ بنسات إلى ٧ بنسات) .

تنفيذ الأعمال على نحو سي :

يقترن العمل في بلاد الليقانت بسوء الإدارة ، وكثرة ما يتخلف عنه من نفايات ، وقلما يكون ذلك في الحرف العادية . فإذا كان ثمة فضلات يراد نقلها مثلاً ، فإن جزءاً كبيراً منها يقع من السلال أو العربات التي تلتقى فيها . ولا يراعى في أعمال النجارة أن تكون الأجزاء المختلفة بحكمة التركيب . فقبل أن تجدد حجرة لا يدخلها الهواء من الباب أو النافذة ، أو سداً تتساوى درجتيه في ارتفاعها . ويقوم بالأعمال الزراعية أفراد يتراوح أجرهم اليومي بين قرش واحد وقرش ونصف القرش (أى من ٢ بنس إلى $\frac{3}{4}$ بنس) .

العمل المشترك :

يوزع العمل في بعض الأحيان بين جماعات صغيرة من العمال . وقد شاهدت في الصعيد طريقة تدل على ذلك ، يوزعون بها العمل فيما بينهم بالتساوى . فإذا كان هناك عدد معين من الفلاحين يريد أن يفتسم العمل في الحقل مع عدد مساو له يعمل في رفع الماء بالشادوف ، عمدوا إلى صنع مزولة من النوع القديم ، وذلك بأن يفرسوا في الأرض قطعة من الخشب ،

وعلى مسافات متساوية يضمنون بقطع من الطباشير علامات تحدد ساعات العمل . فإذا بلغ الظل العلامة المتفق عليها ، حل الذين يشتغلون في الحقل محل من يرفعون المياه ، وهكذا يتبادلون العمل فيما بينهم . وقد سألتهم عن الطريقة التي يعالجون بها هذا الموضوع إذا غابت الشمس ، فقالوا إنهم يتحدثون ثعبا صغيرا في إناء من الفخار يماثونه ماء ، حتى إذا نفذ الماء تبادلوا العمل ، ثم يعمدون إلى ملء الإناء مرة أخرى ليعرفوا كم يلبث الزملاء الجدد .

الأقسام الجغرافية :

سأذكر في إيجاز أقسام مصر الجغرافية ، وكذلك وظائف السلطات الرئيسية . إن موقع مصر من شأنه أن يسهل إدارتها إلى حد كبير ، فوسائل الاتصال سهلة رخيصة في كل مكان ، إذ يجري النيل وسط البلاد ، وترسم الجبال والصحراء حدود الجهات المعمورة ، وهي حدود لا تبعد كثيراً عن النيل نفسه . ومن السهل أن تمسح الأراضي مسحاً دقيقاً ، كما أن سرعة الاتصال ، وهي الآن متوافرة إلى حد كبير ، يمكن العمل على أن تزيد البواخر كثيراً ، لا سيما أن استخدام تلك البواخر في النيل على نطاق أوسع لا يمكن أن يتأخر مدة طويلة .

أما السكان ، فيكاد وادى النيل الخصيب يضمهم جميعاً بطبيعة الحال ، ولو أن عدداً كبيراً منهم يشتغل بالملاحة في النهر على الدوام .

أقسام مصر الإدارية :

كانت مصر فيما مضى تنقسم ست عشرة مديرية ، ولكنها تتألف الآن من أربعة وعشرين قسماً ، تنقسم بدورها مراكز وأخطاطاً ، طبقاً للطريقة الفرنسية في التنظيم الجغرافي .

في الوجه البحري

المديريات : ١ — قليوب المراكز ١ — قليوب (٣ أخطاط)

٢ — ينها (٥)

٣ — طوخ (٥)

١ - بلينس (٣ أخطاء)	المدرجات : ٢ - الشرقية
٢ - أبو كبير ()	قسان
٣ - كفور نجم (٤)	١ - بلينس
٤ - المزينة ()	ب - شيبة
٥ - شيبة (٣)	
٦ - مهبيا ()	
١ - ميت غمر (٤)	٣ - المنصورة
٢ - السبلاوين ()	قسان
٣ - المنصورة (٥)	١ - ميت غمر
٤ - محلة دمنة (٤)	ب - المنصورة
١ - دمياط (٣)	٤ - دمياط
٢ - فارسكور ()	
٣ - المرة ()	
١ - طنطا (٤)	٥ - الغربية
٢ - الجعفرية ()	ثلاثة أقسام
٣ - زفتى ()	١ - طنطا
٤ - المحلة الكبرى ()	ب - المحلة
٥ - نبوه ()	ح - فوة
٦ - كفر الشيخ ()	
٧ - فوة ()	
١ - بيبك ()	٦ - منوف
٢ - منوف ()	قسان
٣ - مليج ()	١ - مليج
٤ - إيسار ()	ب - منوف

- (١) الدريات ٧ - البحيرة - (٢) النخيلة - (٣) أخطاط (٤) « (٥) قيمان - (٦) النخيلة - (٧) ديمور - (٨) « (٩) « (١٠) « (١١) « (١٢) « (١٣) « (١٤) « (١٥) « (١٦) « (١٧) « (١٨) « (١٩) « (٢٠) « (٢١) « (٢٢) « (٢٣) « (٢٤) « (٢٥) « (٢٦) « (٢٧) « (٢٨) « (٢٩) « (٣٠) « (٣١) « (٣٢) « (٣٣) « (٣٤) « (٣٥) « (٣٦) « (٣٧) « (٣٨) « (٣٩) « (٤٠) « (٤١) « (٤٢) « (٤٣) « (٤٤) « (٤٥) « (٤٦) « (٤٧) « (٤٨) « (٤٩) « (٥٠) « (٥١) « (٥٢) « (٥٣) « (٥٤) « (٥٥) « (٥٦) « (٥٧) « (٥٨) « (٥٩) « (٦٠) « (٦١) « (٦٢) « (٦٣) « (٦٤) « (٦٥) « (٦٦) « (٦٧) « (٦٨) « (٦٩) « (٧٠) « (٧١) « (٧٢) « (٧٣) « (٧٤) « (٧٥) « (٧٦) « (٧٧) « (٧٨) « (٧٩) « (٨٠) « (٨١) « (٨٢) « (٨٣) « (٨٤) « (٨٥) « (٨٦) « (٨٧) « (٨٨) « (٨٩) « (٩٠) « (٩١) « (٩٢) « (٩٣) « (٩٤) « (٩٥) « (٩٦) « (٩٧) « (٩٨) « (٩٩) « (١٠٠) «

- المراكز ١ - الأشمونين ٢ - النيا ٣ - ملوى ٤ - منفوط

- في الصعيد (١) « (٢) « (٣) « (٤) « (٥) « (٦) « (٧) « (٨) « (٩) « (١٠) « (١١) « (١٢) « (١٣) « (١٤) « (١٥) « (١٦) « (١٧) « (١٨) « (١٩) « (٢٠) « (٢١) « (٢٢) « (٢٣) « (٢٤) « (٢٥) « (٢٦) « (٢٧) « (٢٨) « (٢٩) « (٣٠) « (٣١) « (٣٢) « (٣٣) « (٣٤) « (٣٥) « (٣٦) « (٣٧) « (٣٨) « (٣٩) « (٤٠) « (٤١) « (٤٢) « (٤٣) « (٤٤) « (٤٥) « (٤٦) « (٤٧) « (٤٨) « (٤٩) « (٥٠) « (٥١) « (٥٢) « (٥٣) « (٥٤) « (٥٥) « (٥٦) « (٥٧) « (٥٨) « (٥٩) « (٦٠) « (٦١) « (٦٢) « (٦٣) « (٦٤) « (٦٥) « (٦٦) « (٦٧) « (٦٨) « (٦٩) « (٧٠) « (٧١) « (٧٢) « (٧٣) « (٧٤) « (٧٥) « (٧٦) « (٧٧) « (٧٨) « (٧٩) « (٨٠) « (٨١) « (٨٢) « (٨٣) « (٨٤) « (٨٥) « (٨٦) « (٨٧) « (٨٨) « (٨٩) « (٩٠) « (٩١) « (٩٢) « (٩٣) « (٩٤) « (٩٥) « (٩٦) « (٩٧) « (٩٨) « (٩٩) « (١٠٠) «

إن أكبر سلطة تلي الوالي هي سلطة ابنه الأكبر إبراهيم باشا ، القائد العام للجيش ، وليه عباس باشا ، (حفيد محمد علي وابن طوسون باشا) ، وهو رئيس النظارة . أما النظارة (الحاكميون ، وهم بوعوص يوسف بك ناظر الخارجية والتجارة ، ومحمد بك ناظر البحرية ، وأدهم بك ناظر المعارف والأشغال العامة ، وحسن بك ناظر البحرية ، ومحمد أفندي ناظر المالية)

أعضاء المجالس الثورية :

وللباشا هيئة صغيرة لا علاقة لها بالنظارات، تتألف من مستشارى الباشا الخصوصيين ، يسألهم الرأى فى شئون الدولة . ويعقد بالقاهرة فى كل عام اجتماع بإسطة عباس باشا ، يحضره جميع حكام المديريات ، وتبحث فيه المسائل الهامة ، ثم ترفع نتائج الداوات إلى الوالى للتصديق عليها .

الوزارة العامة :

يتمتع الحكام الذين يشرفون على شئون المديريات بقلب مدير ، ولهم السيطرة على الأمور ، وهم حكام المراكز . وتحت إمره الأمور كشاف يستمدون السلطة منهم ، ويلبهم فى الرتبة موظفون يلقب كل منهم بحاكم الخط . أما رئيس القرية — ويكاد يكون دائما من أبناء العرب — فيدعى شيخ البلد . بينما يكاد يكون جميع من فوقه من أصحاب السلطة من النمالي ، وفى كل مركز خولى منطاط مسح الأراضى ، وضراف قبطى تساعد السلطة المدنية وشيخ البلد فى تحصيل الأموال الأميرية . وينوب الشاهد عن القاضى فى تصريف الشئون القضائية .

حكومة القاهرة :

حاكم القاهرة هو عباس باشا . وتنقسم المدينة ثمانية أقسام (أزائمان) ، لكل منها شيخ «تجن» . وفوق كل اثنين من شيوخ «الأزمان» شيخ ربيع . ويسيطر على الجميع ناظر أشغال المحروسة ، وهو تركى . ولبلاق ومصر المتبقية أيضا شيخ «تجن» . ويكلف هؤلاء الشيوخ جمع الفردة وترويد المدارس بالأطفال والمصانع بالعمل . وهم جميعا موظفون يتقاضون مخرقات من الحكومة . وفى كل حى من أحياء المدينة شيخ حارة ، وهو لذائمه مرتبة ولكنه لا يتقاضى مرقيا من الحكومة .

شيخ البلد : الشيخ شيخ البلد : شيخ البلد : شيخ البلد : شيخ البلد : شيخ البلد : شيخ البلد : شيخ البلد : شيخ البلد : شيخ البلد :

مشيخة البلد فى القرى وراثية عادة ومع هذا فكثيرا ماتعزل الحكوماتية الأفراد وتبعهم .

الشرطة : الشرطة : الشرطة : الشرطة : الشرطة : الشرطة : الشرطة : الشرطة : الشرطة : الشرطة :

الشرطة الكفيا منوط بشرطة القاهرة ، وهو القاضى الجنائى لمؤقتى الشرطة معا ، ويرفع إلى الوالى تقريرا يوميا عن جميع ما يقع من الجوارث . وتحت إمرته ضابط برقية قائم بمقام ، له الإشراف المباشر على النظام فى المدينة ، فائق القيقن على المجرمين ، ويقوم بالتفتيش على

اليومية ، ولكنه رغم حالته هذه لا يتيسر لأغلب الناس اقراءه ، شأنه في ذلك شأن الكتاب المقدس ، عند ما كان مكتوبا باللغات الميتة وحدها . وقد حاول قليل من المسلمين الذين اهتمت بصايرهم اكثر من سواهم ، ان يطبعوا نسخا من القرآن ، ولكن كان الإحفاق نصيبهم ، لأن طبع القرآن يعتبر اعتداء على قدسيته ، وامتهانا يجب ألا يتعرض له .

احترام القرآن :

لقد تفلل احترام القرآن في نفوس اتباع الرسول إلى حد أنهم يؤمنون : انا ملأه الإجلال والتوقير بأية عبارة ورد في نص الكتاب تدبر لها أو وافقه عليها . ولما كان القوم يحترمون تعالم القرآن دون مناقشة ، فإن إدخال نوع من المقه الفاسد في بلاد الشرق أمر عسير ، إلا إذا أمكن أن تكون له صلة بتماليم الرسول على صورة من الصور .

الاتصال بالحرمة أمر لا سبيل إليه :

هناك عقبة أخرى كاد أن تصادف الشرع منذ البداية ، وهي أن أكثر من نصف السكان لا تصل إليه يد القانون على الإطلاق . فعدد الإناث في بلاد الشرق يزيد كثيرا على عدد الذكور ، ومركزهن عقبة يكاد يستحيل تذليلها إذا أريد وضع نظام شامل لتشريع عادل . وليست هناك قوة تستطيع أن تنفذ إلى داخل الحرم . ومهما ارتكب فيه من آثام ، فإن يد الشرطة والقانون والرأي العام لن تستطيع الوصول إليه . وهذا الحجب الشديد ليس مقصورا على المسيحيين ، فما من مسلم حذت تربيته يرضى أن يشير في حديثه إلى من في أسرة رجل آخر من الإناث ، أو إلى أنه يعرف شيئا عنهن ، بل تتعمل عند التحدث عن الحرم عبارات عامة فإذا وجهت في هذا الشأن أسئلة ، أو أدلى ببعض المعلومات ، فإن ذلك يكون دائما استعمال عبارات غامضة مثل « بيتي » أو « جماعتي » . وليس من شك في أن جرائم سرقة وأعمالا رهيبة ترتكب في هذه المعزلات التي لا تخضع لأي تفتيش أو تدخل أو رقابة . وهكذا يقف نظام المجتمع نفسه في طريق العدالة ، فقد تطلق الدوافع الملتهمية من عقابها ، وقد تخلف وراءها ألوانا من الضر والبأساء ، ومع هذا تظل جميعها بمنأى عن أن تمتد إليها يد القانون . ويسير أن تتخيل بعض ما يتمخض عنه ذلك من نتائج ضارة .

التمويل بالمقربة :

في بلاد الليقة نتوقع المقربة على المذنبين في الظروف العادية على الفور . ومع أنها تكون في غالب الأحيان خاضعة للأمواء ، وليس ثمة ما يضمن ثقتها ، فإعمالها في كثير من

للمناسبات أجدى من تلك الإجراءات التأديبية التى تلجأ إليها أئمة أعرق حضارة، إذ تأخذ بنظام السجون، وهو نظام سيء، كما تعتمد على النفي والحكم بالإعدام. فالذنب الذى يضبط مثلنا يجرمته توقع عليه عقوبة الجلد عادة فى غير إبطاء. أما الضرب فيكون خفيفاً أو شديداً تبعاً لما يحكم به قاضيهم. وهو لا يتردد فى الاعتراف بما للقاضى من سلطة، بل يخضع لما ينزله به من عقوبة فى غير تذمر. والحق أنه حينما وجدت القوة وجدت الطاعة، فلئن الإنسان ليخضع حتى للمطالم التى يرتكبها الأقوياء.

ذكر بعض القضايا :

إن عدداً قليلين من القضايا قد يوضح الوسائل التى تتخذ لحماية المجتمع وتوزيع العدالة من أقصر سبيل، مع رعاية المصالح العامة رعاية حسنة بصفة عامة. فقد حدث جوالى الوقت الذى كنت فيه بالإسكندرية، أن لجأ إلى محافظ المدينة رجل يتجر فى البضائع الأوربية، كان قد اشترى كمية منها ليبيعهما فى سوق القاهرة، ثم حملها إلى مسكنه، ولكن المسكن اقتحم وسرقت منه جميع البضائع. فكان أول ما أجاب به المحافظ على هذه الشكوى أن قال « يا سيدى لا بد أنك كنت ثملاً بالجر ». فلما ثبت الرجل أنه لم يتناول مسكراً، قال المحافظ : « إذا كنت لم تشرب خمرًا، فلن يستطيع أحد أن يرتكب هذه السرقة سوى فلان »، وذكر اسمه، « ولو أن ذلك مستحيل، لأنه مكبل بالأغلال فى دار الصناعة، ومع ذلك فيجب أن نبحث الأمر ». فلما جرى الاتصال بالدار اتضح أن الرجل كان قد هرب منذ يومين. وأرسل رجال الشرطة للبحث عنه، فعثروا عليه مخبئاً فى المقابر فى الجهات الواقعة قرب عمود يومى. وعند ما أحضروه بين يدي المحافظ صرح فيه « لقد ارتكبت هذه السرقة » فأعترف الرجل بجرمه ظناً منه أن الأدلة على إدانته حاضرة، وتوقعاً منه أن يخفف عنه العقاب إذا قال الحق واعترف بما اقترف. وعلى إثر هذا قال الأندى فى غير عمل أو تصنع، « لقد عفوت عنك أربع مرات قبل ذلك، ولكن دون جدوى، فأخرج الآن لتشنق »، فخرج الرجل وشنق على الفور.

وكنت ذات يوم جالسا مع حبيب أئندى محافظ القاهرة فى بهو الديوان وهو يصدر فى القضايا أحكاماً سريعة ولكنى أعترف بأنه أظهر فى ذلك كثيراً من الحكمة والسداد. وقد أبلغنى نبأ حادثة وقعت منذ زمن وجيز، إذ جرى إليه بلبص معروف للمرة الأخيرة. وكان الرجل مشهوراً بجرأته وحذقه. ارتكب من حوادث السرقة عدداً ضخماً فى مختلف

نواحي العاصمة ، وكثيرا ما ألقى عليه القبض ، ووقع في كل مرة تحت طائلة العقاب .
أما وقد ارتكب حادثة سطو كبيرة ، فقد قبض عليه ثانية ، وجرى به إلى القلعة ، فقال له
السخيا ، « ما جدوى معاقبتك المرة تلو المرة ، طالما كنت تعود إلى الإجرام من جديد
وتلأى بنفسك في مآزق أخرى ؟ لابد من أخذك بالشدة » فأجاب الالص « إنك غلى حق ،
ولا فائدة من إزال العقاب بي مرة بعد أخرى ، لأنى سأسلط الطريق نفسه ، فرب شنى
وتوكل على الله » فكان جواب الحاكم « إن شاء الله » ، وسبق الرجل إلى الخارج وشنق
على باب المدينة في غير تدمر .

١٠ المصادفة في نظر الشرقيين :

١١ إن المحادثة التالية التى دارت بين أحد الحكام المسلمين وسائح انجليزى ، تعطينا صورة
تمثل آراء الشرقيين فى العدالة .

الحاكم : أصبح أنكم فى انجلترا تنفون اللصوص والأشقياء إلى بلاد بعيد ؟

السائح : نعم .

الحاكم : وكم يكلف نفى الواحد منهم ؟

السائح : نحو مائة جنيه استرلينى أى عشرة آلاف قرش .

الحاكم : وما ثمن السيف ؟

السائح : حوالى عشرة جنيهات أى ألف قرش .

الحاكم : وكم يساوى جبل من القنب ؟

السائح : لا يكاد يساوى شيئا .

١٢ الحاكم : ومع ذلك تدعون أنكم شعب متحضر متعلم ! أنتم الذين تستطيعون أن تشتروا
سيفا بألف قرش ، وجبلا بغير ثمن تقريبا ، فتحجزون بالسيف رقاب أشقياء كثيرين ، وتشنقون
بالجبل اصروا غير قليلين ، تأبون إلا أن تدفعوا عشرة آلاف قرش للتخلص من فرد واحد ؟
أهذه مدنيتكم ؟

عدد حوادث السرقة :

قلت حوادث الشنق فى مصر إلى حد كبير ، إذ قلت الجرائم تبعا لزيادة كفاية رجال
الشرطة ، وغدا الالتجاء إلى عقوبة الإعدام أمرا نادر الحدوث . ويحكم على المجرمين الذين
يرتكبون جريمة القتل بتقييدهم فى السلاسل مدى الحياة ، وبالسمل فى دور الصناعة ، أو

الأشغال العامة ، ما بقى من حياتهم . والطريقة العادية في تنفيذ عقوبة الإعدام هي الشنق ، إلا إذا كان المجرم من الطبقات الراقية ، فتمتد ذلك يستخدم السيف أو القوس . ولقد ذهبت غير مرة إلى بوابة القاهرة ، حيث تنفذ عادة أحكام الشنق ، وحيث كانت جثث المشنوقين فيما مضى ترى معلقة في غالب الأحيان ، غير أنى لم أر أثرا لتنفيذ عقوبة الإعدام . وعلمت من سكان المنازل المجاورة ، أن هذا الأمر نادر الحدوث الآن . وقد تحدثت إلى الجلاد ذات مرة فقال في كثير من المصراحة « إن عملي قليل في الوقت الحاضر » .

ضمائم الممتلكات :

إن من أعظم النتائج التي أسفرت عنها سياسة الباشا ذلك الأمن الذي توطدت أركانه في جميع أنحاء القطر المصري ، سواء أكان ذلك في النيل أم في وديانه ، في البقاع المطروقة أم في الجهات المقفرة من الصحراء حيث يقل عدد السكان . فقبل عهده لم يكن المسافرين يستمتعون بالأمن عند سفرهم في النيل ، أو اجتيازهم القرى والجهات الخلفية ، إذ كانوا معرضين لعدوان البدو ، كما كانوا معرضين للشتائم والأخطار والسرقات من قبل الفلاحين في الريف . وكانت هناك جهات برمتها يسكنها جماعة ممن يحترفون قطع الطريق ، فكان من الضروري في غالب الأحيان أن يشتري الإنسان سلامته حين يجتاز جهات معينة ، بدفع الإتاوات الفدحة . أما الآن فالأمن الشامل يسود ربوع مصر جميعها ، من النوبة إلى البحر المتوسط ، ولا يكاد المرء يسمع عن وقوع مرقعة باكرام . وليست هناك قرية يرفض أصحاب الأمر فيها معالجة ما يقع من حوادث العدوان على الممتلكات ، بغية إرجاع الحقوق إلى أصحابها .

النصب الديني :

غير أنه إلى جانب ما شهدته مصر من تحسن في توزيع العدالة ونظام الشرطة ، ما يزال بها الكثير من آثار الظلم القديم . فلا استبداد المحلى شديد في كل مكان ، كما أن الأفراد متمسكون من ناحية الدين . وكانت تحدوني رغبة خاصة في أن أعرف على وجه التحقيق موقف الأقباط أي المسيحيين المصريين . ولا شك في أنهم بصفة عامة أحسن حالا مما كانوا عليه تحت حكم بكوات المماليك .

الكنائس القبطية :

لقد زرت جميع الكنائس القبطية في مصر على وجه التقريب ، بعد أن وجه البطريق إلى الأساقفة ومن إليهم من موظفي الكنيسة جميعاً منشوراً قوياً باللهجة يامرهم فيه « بأن يعاملوني

بمتمنى الأدب والاحترام ، وأن يفتحوا لي كنيائهم ، ويبحثوا معي عما يبتغيهم من الشؤون ، هذا فضلا عن الترحيب بي عند القدوم ومباركتي عند الرحيل . وهكذا استطعت أن أتصل بطائفة لا يعرف الأوربيون عن أحوال معيشتها غير الليل . ولما كانوا قد تحدثوا إلى عما يقع عليهم من مظالم حديثاً مؤه الصراحة ، فقد كان في وسعي غير مرة أن أعرض تلك المظالم على الباشا ، وأمكنني بفضل ما أسداه إلى القنصل العام دائماً من مساعدة أخوية ، أن أصل إلى علاج يكفل إزالة ما لحق بهم من أذى . وإنى لأرجو أن أكون قد حصلت لهم كذلك على ضمان يحول دون تعرضهم لهذه المظالم مرة أخرى .

من الملكية :

تحتاج ملكية الأرض في مصر إلى شيء من الإيضاح . فامتلاك الأرض امتلاكاً حقيقياً يعتبر من حق الحاكم ، وذلك فيما عدا الهبات التي تم تسجيلها في المحكمة ، سواء أكانت هذه الهبات لهبات متضامنة — كما هو الشأن في ممتلكات الرهبان — أم كانت لأفراد . وعند ما قضى على المالك انتقلت أراضيهم إلى حوزة محمد علي ، غير أنه كان منظوراً إليهم دائماً على أنه لم يكن لهم سوى حق الانتفاع بتلك الأراضي ، لا حق التصرف فيها تصرفاً حراً . ولم يبلغني نبأ حادثة واحدة انتزعت فيها الأرض من أحد الأفراد إلا إذا كانت ضريبة الأرض لم يتم دفعها . وكثير من الأراضي تمتلكه الهيئات الدينية ، وكثير غيرها في أيدي الدمين ، أي الوطنيين المسيحيين وقد سجلت جميعها في المحكمة طبقاً للأصول الرعية . أما الأراضي المنقولة بالضرائب المتأخرة ، فندسها الحكومة إلى جماعات تتعهد بدفعها . على أن نقل الأراضي من يد إلى أخرى أمر من الصعوبة بمكان ، ولو لم تكن عليها ضرائب متأخرة . ومع هذا فإن عملية النقل ليست شاقة على الدوام ، في الجهات التي تزاد فيها حصوبة التربة . وقد وجدت أن الأراضي يمكن الحصول عليها ممن هي في حوزتهم ، لقاء مبلغ من المال . يعادل ربع هذه الأراضي مدة أربع سنوات أو خمس . على أن هذه الأراضي تعود بريح يتراوح بين ١٥ و ٢٠ ٪ من رأس المال ، إذا أحسنت إدارتها .

الملكية المكتسبة بطول المدة :

على الرغم من أن الحكومة تدعى حق التصرف المطلق في الأراضي التي لم تسجل في المحكمة فقد ظهر نوع من حق التملك المكتسب بطول المدة . وفي جميع جهات القطر ، كثير من أصحاب الأرض يعتبرون أنفسهم ملاكاً مطلقاً التصرف في ممتلكاتهم . وطبقاً لوجهة النظر هذه فإنهم لا يلتقون عنقاً ولا تدخلا ، بل لهم مطمشون على أملاكهم .

١٠. الأملاك المحبوسة على المساجد :

إن الممتلكات التي تعتبر في خرز حرير من الاعتداء عليها ، هي الأملاك المحبوسة على المساجد . فلا الحكومة ، ولا قوة الحجة ، تستطيع نقل ملكيتها ، حتى ولو أريد من وراءه ذلك تحقيق خير عام ، لا سبيل إلى الشاك فيه . فقد أرادت الحكومة منذ زمن طويل أن تمتلك قطعة أرض معينة في مدينة الإسكندرية ، لتقيام بإصلاحات عامة ، فلما لم يمكن التعليل على معارضة الأملاك عليها ، لأن الأرض كانت من الأملاك المحبوسة على المساجد ، لم يكن من المستطاع امتلاكها ، وذلك على الرغم من أن الحكومة بذلت كل ما تملكه من نفوذ لتحقيق هذا الغرض .

١١. ممتلكات القطار من الإفرنج :

هناك مسألة على جانب كبير من الأهمية تتعلق بمصلحة الإفرنج ، الذين استوطنوا بلاد الشرق . ومن المرغوب فيه أن توضع بشأنها بعض الشروط ، حتى يمكن التوفيق بين الملكية والأوضاع انراهنه .

١٢. الامتيازات :

عند ما يتم الاتفاق على الامتيازات في بادئ الأمر بين السلطان والدول المسيحية الكبرى في أوروبا ، لم يكن للتجار الذين يقبضون التاجر مع الولايات التابعة للدولة العثمانية أي وضع مستقر في مختلف المراكز التجارية ، ولم يكن يراد لهم أن يستمتعوا بشيء من ذلك . وكان الغرض الذي تستهدفه الامتيازات ، أن تحقق لهم مركزا ممتازا يبعدهم كل البعد عن الخضوع للتشريع العثماني ، وأن ينشئ لهم محاكم خاصة ، وقضاري القول أن يظلوا تحت رعاية حكوماتهم مباشرة . ومع أنه ليس في الامتيازات ما يمنع الإفرنجي من أن يشتري أو يمتلك البيوت أو الأراضي ، أو ما سوى ذلك من أنواع العقار ، إلا أن المادة التي تعفى الإفرنجي من جميع الضرائب ، تمنحه بالضرورة من شراء العقار الثابت واقتنائه ، لأن جميع المقارنات الثابتة خاضعة للضرائب ، إذ أنها أهم مورد للدخل في جميع بلاد الشرق . وبناء على ذلك عمدت الحكومات الأوروبية المختلفة ، من ذوات الصلة بالامتيازات ، إلى إصدار تعليمات تمنع رعاياها من امتلاك الأرض . بل لقد وصل الأمر إلى حد أن أمرت القناصل أن يبيعوا بيما جيريا الأراضي التي قد يحدونها في حوزة رعايا الدول التي يمثلونها .

ممتلكات الإفرنج في الوقت الحاضر :

كان من أثر ازدياد علاقات الصداقة والتسامح التي توطدت أركانها بين المسلمين

والسيحيين ، بمضى الزمن وتقدم الحضارة ، أن نشأت حالة جديدة . إذ أن مساحات واسعة من الأرض ، وعددا عظيما من المنازل والمخازن ، أصبح في حوزة المستوطنين من الإفرنج ! وكان التسجيل في أغلب الحالات باسم السيدات الإفرنجيات ، إذ اتضح أن هذه الطريقة أنسب وأمهل . غير أن هناك كثيرا من الحالات التي يظن أنها تتعارض وأساس الشرع الإسلامى . ذلك بأن سجلات المحكمة تحوى أسماء الإفرنج المسيحيين بوصفهم ملاكا معترفا لهم بما في حوزتهم من الأراضى ، ولا يدري أحد في مثل هذه الحالة ما إذا كان في استطاعة أية قنصلية تنفيذ بيع مثل هذه المتاعكات ، وهل توافق المحكمة على أن يتدخل أحد في أعمالها ، وهل تهم بأوامر صادرة من القنصل . ومهما يكن من الأمر فإن التشريع الحالى يتطلب تغييرات هامة ، وليس هناك تغيير أدمى إلى الارتياح من أن ينال مثل هؤلاء الإفرنج الذين يرون الإقامة في الليقات ، كل تشجيع وضمان لما يشتركون ويقتنون من أملاك .

لجنة تنظيم الإسكندرية :

من بين المؤسسات التي يدل وجودها على أن مصر تسير في طريق الإصلاح - نيرا مطردا ، لا أستطيع أن أغفل ذكر لجنة التنظيم في الإسكندرية . فقد أسست لهذه المدينة الهامة ، من حيث نظافتها وتوافر الشروط الصحية فيها ، وجمال منظرها . وقد سنحت لي فرصة للبحث فيما اتخذته هذه الهيئة من اجراءات منذ نشأتها ، فوجدت أنها عملت الشيء الكثير في سبيل رفاهية الإسكندرية ، إذ اهتمت بتسهيل الحركة في الشوارع ، وتهوية المنازل ، وملاحظة المباني القائمة أو المراد إقامتها بوجه عام ، فلا يمكن أن يشيد بناء جديد إلا إذا أقرته اللجنة ، كما أن لها أن تأسر بإزالة جميع ما يخلق الراحة ويؤثر في الصحة العامة . والقنصل البريطانى العام هو رئيس اللجنة على الدوام . وهى مؤلفة من بعض رجال الهيئة الحاكمة من المصريين ، ومعهم عدد أكبر من الأوربيين . وهناك مهندس مدنى متفرغ لأعمالها . وقد أفلحت اللجنة في إدخال كثير من ضروب التحسين ، وفي التخلص من عوامل كثيرة تخلق الراحة مما جعل المدينة أكثر ملاءمة للصحة . وقد حظيت اللجنة بتأييد الحكومة تأييدا خالصا في جميع المناسبات .

ويخضع الوالى نفسه وجميع موظفى حكومته لأحكام اللجنة . وأراضى الأوقاف من أهم البعثات التي تقوم في سبيل شق شوارع جديدة ، وإزالة عوائق المرور ، فهذه الأراضى خاضعة لتشريع استثنائى هو فى الوقت نفسه أسمى التشريعات وأوسعها سلطانا . وأملاك

المساجد ، كما ذكرت آنفا ، لا يمكن أن يتدخل حتى الحاكم في شؤونها إذا كان القانون الوحيي المعترف به في المحكمة العليا (المحكمة) هو القرآن ، ويجب أن نخضع له كل تشريع آخر ، كما أن الاعتراضات التي تبديها هذه المحكمة تقضى على أية محاولة لنقل الملكية من يد إلى أخرى .

إزالة الجبانات :

من بين الاقتراحات المفيدة ، التي أعرف أنها صدرت عن هذه اللجنة ، نقل جميع الجبانات إلى خارج أسوار الإسكندرية . فللمسلمين الآن مدافنهم ولكل من الطوائف المسيحية كالأقباط واليونانيين والأرمن والكاثوليك والبروتستانت وكذلك لليهود مقابر لوتهم على مسافة من المدينة .

الآثار القديمة :

ولكن بينما عمل الشيء الكثير في سبيل الإصلاحات الحديثة ، تعرضت الآثار المصرية القديمة منذ سنوات لتخريب لا مثيل له . ومهما قيل عن التمسك الديني الذي كانت تتم به جموع الفرس تحت قيادة قبيل ، ومهما قيل عن إهمال العرب وطيش الأتراك ، فإن جيلا واحدا من الأوربيين الذين انتشروا في جميع أنحاء مصر بدعوى حب الفن والتعقيب عن الآثار القديمة ، قد أحدث في الآثار المصرية القديمة من التحطيم والتشويه والهدم ما لم يحدثه الحكم الإسلامي طوال قرون كاملة . فهذه البعثات المؤلفة من بعض المفكرين المحدثين ، تقوم بأعمال شائنة تدعو إلى الأسى . وقد شجعتني نجاح لجنة التنظيم ، وهي مؤلفة من مسلمين ومسيحيين ، على أن أنصح لها بالمحافظة على الآثار المصرية القديمة التي أنثرت إليها آنفا في صفحة ٤٩٣ رغبة في حماية ما بقي من تلك الآثار .

التمهيد

لما كان موضوع التعليم لحسن الحظ من الموضوعات التي يوليها العالم المتحضر بالغ اهتمامه ، ولا كانت حكومة محمد علي قد نالت شهرة تسع عليها شرقا عظيما لما أسدته من مساعدة كبيرة سخية لمشروع واسع النطاق راد به تعليم الشعب ، فقد رأيت أن أدلى ببيان على شيء من الإسهام عن النظام المتبع ، وأن أذكر بعض ما يعين لي من ملاحظات عن أرجح النقص ووسائل العلاج .

شورى المدارس :

هناك مجلس للتعليم يدير جميع المدارس في مصر ، وهذا المجلس ليس متوطنا بالإشراف العام فحسب ، بل عليه إلى جانب ذلك إجراء تفتيش شامل على جميع المدارس ، وترشيح المدرسين ليصادق عليهم ناظر الشورى ، وتعيين جميع صفار الموظفين ، ووضع نظم العقاب والإجراء ، هذا فضلا عن القيام بكل ما يتصل بأعمال التعليم من مكاتبات . ويطلب إلى أحد أعضاء الشورى كل ثلاثة أشهر زيارة المدارس وتقديم « جورنال » عنها . أما نظارها ومديروها فيطالبون بتقارير شهرية ترفع إلى المجلس . ويرأس أحد أعضائه الإمتحان السنوى الذى يعقد لاختيار الطلبة . ويتألف المجلس من رئيس وثلاثة أعضاء داعمين وستة استشاريين ، وله سكرتير ليس له حق التصويت . وهناك قوانين كثيرة لتنظيم المدارس أعدت باللغة الفرنسية ، ثم طبعت باللغة العربية . وهكذا أصبح للتعليم نظام يشرف عليه ناظر المعارف العمومية ، يعاونه مجلس فها يحتاج إلى الداولة . وهناك مدارس ابتدائية وثانوية وخاصة يجب أن يمر الطلبة بها جميعا .

وقد عهد بمشروع تنظيم المدارس في مصر إلى مختار بك و « كAUT » بك و « كيانى » بك Kiany و « أرئين » أفندى وإسطفان أفندى و « هامون » Hamond و « قاران » Varin وحكيكيان ورقاعة ويوى و « لامبير » Lambert و « دوزول » Duzol . فاستشاروا « لينان » Linant و « برينو » Bruneau و « بولونينى » Bolognini بوصفهم إخصائين . وأنشئت مدارس ابتدائية ومجهزية وخصوصية .

المدارس فى مصر :

الابتدائية (خمسون مدرسة) ، موزعة على المديرية تبعاً لعدد السكان ، وتستوعب ٥٥٠٠ طالب . أما نظام التعليم فواحد فى الجميع .

التجهيزية (مدرستان) فيها ١٥٠٠ طالب فى القاهرة و ٥٠٠ فى الإسكندرية .
المدارس الخصوصية : مدرسة الألسن للترجمة من التركية والعربية والفرنسية .

مدارس الهندسة :

الغرض منها إعداد طلبة للمدفعية ، ومهندسين للطرق والكبارى ومعدنين وغير ذلك .

مدرسة المدفعية

« السوارى »

« البيادة »

مدرسة الطب

« الطب البيطري » :

الموضوع لنظام واحد في التعليم :

يتبع نظام واحد في التعليم ، فيعقد امتحان سنوى في شهر شعبان ، وتبدأ المظلة من أول رمضان ، وتنتهى في ٤ شوال ، وتدرس حالة المدارس كل ثلاثة أشهر ، وتقدم كل مدرسة تقريراً شهرياً .

الأستاذة والتلميذ

لجميع الأستاذة رتب عسكرية ومرتبات و « تعيينات » .

أما التلاميذ فيتلون في : —

الابتدائية	السنة الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة
٨	١٠	١٢	١٢	١٢	١٢
١٥	٢٠	٢٥	٣٠	٣٠	٣٠
٤٠	٥٠	٦٠	٧٠	٨٠	٨٠
٨٠	٩٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

« التعيينات » :

« التعيينات » المخصصة هي :

الخبز	البدن	الملح	الفول	الزبد	الزيت	الصابون	الشمع
٣٠٠ درهم	٤٠ درهما	٦ دراهم	٣٠ درهما	١٠ دراهم	٤ دراهم	٢ درهما	٣ دراهم
٣٠٠ درهم	١٠ دراهم	٥ دراهم	—	١٤ درهما	٤ دراهم	—	٣ دراهم
٣٠٠ درهم	١٠ دراهم	٥ دراهم	—	١٨ درهما	٤ دراهم	—	٣ دراهم

الوقود	٢٠٠ درهم	٤٠٠ درهم	٤٠٠ درهم
الضأن	—	٦٠ درهما	٨٠ درهما
الأرز	٤٠ درهما	٥٠ درهما	٥٠ درهما
الدقيق	٢٠ درهما	٢٠ درهما	٢٥ درهما
العسل الأسود	٥ دراهم	٥ دراهم	٥ دراهم
الخضراوات	١٠٠ درهم	١٠٠ درهم	١٢٠ درهما
المدراس التجهيزية والخصومية :			

تتلقى طلبة المدارس التجهيزية والخصومية زى خض، يتألف من صديري وسروال وخزام .
أما المدارس الابتدائية فيصرف للتلميذ بها في كل سنة قميصان و « لباسان » وتكفن
وجلباب وزوجان من الراكب ومنشفتان ، كما يصرف له طربوش واحد و « زعبوط »
واحد من الصوف كل ثمانية عشر شهرا .

غير أن منحصات الطالب تزيد على ذلك بمقدار الثلث تقريبا في المدارس التجهيزية
والخصومية . وهناك تمليات بشأن الأثاث في مختلف المدارس ، ففي المدارس الابتدائية ينام
الأولاد على الحصير ، وأكل منهم بطانية وملاية وحرام ، أما في المدارس التجهيزية
والخصومية فيصرف للتلميذ سرير جديد بفراش عادى .

المدراس الابتدائية :

خمسون : ٤ في القاهرة وواحدة في الإسكندرية في كل منها ٢٠٠ تلميذ .
٤٥ في الديريات في كل منها ١٠٠ تلميذ .

مدة الدراسة :

يؤخذ التلاميذ من سن السابعة إلى الثانية عشرة تبعا لعدد السكان ، ويتلقون
العلم مدة ثلاث سنوات ، يتعلم التلميذ فيها القراءة والكتابة واللغة العربية والدين
ومبادئ الحساب .

وشورى المدارس منوط بتوجيه الدراسة في المدارس الابتدائية ، غير أن لكل مدرسة
ناظرا وبها اثنان من المدرسين ووكيل و « طبله جى » للخروج (كلارجى) وكاتب وطاء
وترزى واثنان لنسёл الملابس وخادمان (فراشان) وسقاءان وبواب وحلاق وصبي

حلاق . ويقدم الغذاء والكساء للتلاميذ في المدرسة ، كما أنهم يبيتون بها . أما العقوبات فهي التأديب العلني أولاً والحجز في المدرسة ثانياً ، والحجز مع الاقتصار على تناول الخبز والماء ثالثاً ، والكرباج أى الضرب . على الأقدام رابعاً ، والطرده خامساً ، ومدى السلطة في توقيع هذه العقوبات تحددها الأوامر واللائح . وفي كل ثلاثة أشهر يقوم بالتفتيش على المدارس الابتدائية مندوب عن شورى المدارس ثم يرفع تقريراً إلى المجلس . ويسعد امتحان سنوى تحت إشراف أحد أعضاء الشورى لاختيار التلاميذ الذين ينقلون إلى المدارس التجهيزية .

وهناك سجل يعرف منه مدى تقدم جميع التلاميذ ، ترفع بياناته سنوياً إلى الشورى حتى يقف على مدى تقدمهم ويقرر نقلهم إلى مدارس أرقى . ومكاتب المبتدیان التي أنشئت هي : —

مكاتب المتدربين :

مكاتب المتدربين

المديرية	المدن	عدد المدارس	التلاميذ	ملاحظات
القليوبية ...	قليوب	١	١٠٠	ملحق بمكتب قليوب
	بنها	١	١٠٠	
الجيزة ...	الجيزة	١	١٠٠	
	حلوان	١	١٠٠	
المنوفية ...	منوف	١	١٠٠	
	أشمون	١	١٠٠	ملحق بمكتب أشمون
	شين الكوم	١	١٠٠	
	أيار	١	١٠٠	
	الحلة	١	١٠٠	
	زفتى	١	١٠٠	
	شرين	١	١٠٠	
الشرقية ...	فوة	١	١٠٠	
	طنطا	١	١٠٠	
	الجعفرية	١	١٠٠	
	نبوه	١	١٠٠	
الشرقية ...	بليس	١	١٠٠	
	ميت غمر	١	١٠٠	
	النصورة	١	١٠٠	
	المنزلة	١	١٠٠	
الدقهلية ...	ميت العز	١	١٠٠	
	العزيزية	١	١٠٠	
	الزقازيق	١	١٠٠	
	كفور نجم	١	١٠٠	

(تابع) مكاتب المتديان

المديريات	المدن	عدد المدارس	التلاميذ	ملاحظات
البحيرة	النجيلة	١	١٠٠	ملحق بمكتب الرحانية
	دمهور	١	١٠٠	
	الرحانية ..	١	١٠٠	
	بنى سويق	١	١٠٠	
نصف أول ...	بوش ...	١	١٠٠	
	الفيوم	١	١٠٠	ملحق بمكتب الفشن
	الفشن	١	١٠٠	
نصف ثان	بنى مزار	١	١٠٠	
	النيا	١	١٠٠	
	صليو	١	١٠٠	
	مفلوط	١	١٠٠	
	أسيوط	١	١٠٠	
	أبو نبيج	١	١٠٠	
نصف أول	الاحل	١	١٠٠	
بلى	جرجا	١	١٠٠	
	طهطا	١	١٠٠	
	سوهاج	١	١٠٠	
	أخميم	١	١٠٠	
قنا	فرشوط	١	١٠٠	
	قنا	١	١٠٠	
إسنا	قاموله	١	١٠٠	
	إسنا	١	١٠٠	
القاهرة	القاهرة	١	١٠٠	المكاتب الأربعة بالقاهرة يضمها بناء واحد فى الحانقاه
الإسكندرية ...	الإسكندرية	١	١٠٠	

المدارس التجهيزية :

تتلقى المدارس التجهيزية تلاميذها من مكاتب الابتدائي ، وتعمل على إعدادهم لمدارس الخصوصية ، حيث يستغرق منهج الدراسة أربع سنوات ، قد تمتد إلى خمس ، إذا استمدت ذلك ظروف خاصة . وهناك أربع فرق دراسية تمثل المراحل المختلفة لتقدم التلاميذ ، ويمر التلاميذ بتلك المراحل واحدة تلو الأخرى ، عقب امتحانات تمهيد لهم . وتشمل المناهج اللغة العربية والتركية والفارسية ، وكذلك الحساب ومبادئ الجبر ومبادئ الجغرافية والتاريخ العام والجغرافية العامة والخط والرسم الخطي والرسم . ويتولى شورى المدارس تنظيم المناهج . ولكل مدرسة مدير ، ووكيل ، وثلاثة من مراقبي الدراسة واثنان عشر مدرسا ، واثنان عشر أستاذا للغات العربية والتركية والفارسية ، وأستاذا للتاريخ وآخر للجغرافية ، وثلاثة مدرسين للرسم ، وأستاذان للخط الثلث ، ومناهما للرقعة .

وعلى المدير أن يتصل بشورى المدارس في كل ماله صلة بالمدرسة ، وللمراقبي الدراسة سلطة كاملة على المدرسين والأساتذة ، وهم مكلفون بحفظ النظام بالمدرسة ، وعلى المدرسين أن يتصلوا بهم دائما لتلقى تعليماتهم . ويعهد إلى المدرسين خاصة بالإشراف على الطلبة في غير أوقات الدراسة ، فيصحبونهم في زياراتهم ، ويشرفون على المنابر التي ينامون فيها . ويتلقى الأساتذة تعليماتهم من المدير والوكيل . أما الموظفون الآخرون فهم الناظر وكاتب الحسابات والكاتب الثاني ووكيل الخرج و« مخزنجي » « لبياضات » وآخر لباقي الأدوات والطايع الأول والطايع الثاني ومساعد الطبايع والقباني و« التريزية » وصانعو الأحذية والغسالون والحلاقون ورئيس الخدم ومساعدوه والسقاء ومساعدوه وخدم الحمامات وخدم الإضاءة وقارعو الطبول والناخون في الأبواق والبوابون والحظابون . وهناك هيئة طبية تتكون من طبيب ومساعد أول ومساعد ثان وصيدلي ومساعدين له وناظر وكاتب وممرض واثنين من الغسالين وترزي وعامل الصيدلية وفراش المخزن وحلاق وسقاء وبواب . والمدارس خاضعة للنظام العسكري ، فيعيش الطلبة في ثكنات ، ويؤلفون ثلاث كتائب ، في كل منها أربع سرايا ، وفي كل سرية ١٢٥ طالبا . ويحصل الطلبة على ما يناله الضباط من رتب عالية . ويتولى مراقب الدراسة قيادة الكتائب ، أما المدرسون فيتولون قيادة السرايا . والمقوبات المسموح بها هي (١) الإندار (٢) التأنيب على مسمع من جنود الكتائب (٣) عزل الطلبة الذنبيين عن غيرهم (٤) الإزالة من الرتبة (٥) الحرمان منها (٦) ارتداء السكرة مقلوبة (٧) الحجز في غرفة خاصة (٨) الحبس (٩) الحبس مع الاقتصار على تناول الخبز والماء (١٠) الحبس في

غرفة مظلمة « الزنزانة » (١١) الضرب بالكرباج (١٢) الطرد من المدرسة . وقد حدد قانون التعليم الحالات التي توقع فيها هذه العقوبات .

. وفي المدرسة مجلس للتعليم والنظام يجتمع في كل شهر ويقدم تقريرا إلى شورى المدارس . ويتألف مجلس إدارة المدرسة من المدير رئيسا والوكيل وأحد مراقبي الدراسة واثنين من الأساتذة وسكرتير يختار من بين المدرسين ، دون أن يكون له حق التصويت . ولا يمكن فصل طالب بغير قرار يصدره مجلس إدارة المدرسة بعد أن يسمع من الطالب دفاعه ، ولا بد من أن يصادق شورى المدارس على قرار الفصل : ويجب أن يستخدم الطالب الفصول في إحدى الوظائف الصغرى : ويتجدد اختيار أعضاء مجلس إدارة المدرسة سنويا ، وبذلك يشترك كل موظف في المجلس حين يأتي دوره . وبعد كل ثلاثة أشهر يجب إجراء تفتيش على المدارس والتجهيزية ، بحضور عضو من أعضاء الشورى ، أو مندوب عن ذلك المجلس . وعلى المندوب أو المندوب أن يقدم إلى الشورى تقريرا عن حالة المدرسة ومستقبلها ووسائل إصلاحها . ويعقد امتحان سنوى لنقل الطلبة إلى فرقة أعلى ، ثم إلى المدارس الخصوصية ، على أن ترفع إلى الشورى كل حالة بالتفصيل . أما الطلبة الذين لا يقبلون فينقلون إلى وظائف حكومية صغيرة . ويبين الوالى المديرين والوكلاء بترشيح من الشورى . وستضم المدرسة التجهيزية بالإسكندرية ٥٠٠ من الطلبة ، وسوف تطبق عليها جميع النظم السابقة .

أما المهندسخانة فقد أنشئت على غرار زميلاتها في باريس ، والغرض منها تخرج ضباط للخدمة في سلاح المدفعية برا وبحرا ، وضباط مهندسين ، ومهندسين للأشغال العامة والمناجم ، ومديرين لمصانع البارود وملح البارود ، وضباط يرفقون علم هيئة الأرض ومساحتها « الجيوديزيا » لأعمال أركان الحرب ، وأساتذة في علوم الرياضة والطبيعة .

ويؤخذ طلبتها من المدارس التجهيزية ، ومدة الدراسة ثلاث سنوات ، وعدد الفرق ثلاثة ، والمواد التي تدرس هي : (١) الهندسة العالية (٢) الجبر العالى (٣) حساب المشاتل (المستقيمة والكروية) (٤) الهندسة الوصفية (٥) الإحصاء (٦) الهندسة التحليلية (٧) التفاضل والتكامل (٨) الميكانيكا (٩) هيئة الأرض ومساحتها (الجيوديزيا) (١٠) الآلات . (١١) الطبيعة (١٢) الكيمياء (١٣) الفلك (١٤) علم المعادن (١٥) هندسة المباني (١٦) الجيواوجيا (١٧) فكرة عامة عن الآلات وتركيبها (١٨) رسم الخطط (١٩) الرسم الخطى والطبوغرافى .

ويقوم مجلس إدارة المدرسة بتنظيم منهج الدراسة سنة بعد أخرى ، وبصادق على ذلك

شورى المدارس . والموظفون هم المدير والوكيل واثنان من أساتذة الرياضة واثنان من
المساعدين وأستاذ للطبيعة والفلك والكيمياء وأحد المساعدين وأستاذ للجيوديزيا وتصميم
المشروعات والرسم الخطى وأستاذ للمناجم والجيولوجيا والمعادن وأمين لحفظ الأثاث وأستاذ
للمهندسة المعمارية وفن البناء وأعمال الهيدروليكا وأستاذ لصنع الآلات وأمين لحفظ النماذج
وصانع لها واثنان من الخراطين .

وتسير المهندسخانة ، فيما يتصل بموظفيها الإداريين ، والقسم الطبي التابع لها ، وتنظيمها
العسكري ، ونظام العقوبات بها ، والنظم الموضوعة لتفتيشها ، ورفع تقرير عنها إلى شورى
المدارس كل ثلاثة شهور وفي نهاية كل سنة ، وفي تأليف مجلسها الخاص ، على النحو المتبع في
المدارس التجهيزية ، وقد سبق تبيانها .

وتلاميذ المهندسخانة الذين ينجحون في إتمام دراستهم يرشحون لرتبة الملازم الثاني
بعد الحصول على موافقة الوالى . أما الراسبون فيصحبون صف ضباط .

وفي قسم المعادن تتبع المناهج الآتية : (١) الكيمياء والصناعة وتطبيقها على
المصنوعات والمواد الخام وعلى الأشياء النافعة الموجودة في مصر أو المستوردة من الخارج على
أن يشتغل الطلبة بأيديهم ويوزوروا المصانع بأنفسهم (٢) مناهج في الجيولوجيا وعلم المعادن
مع السفر إلى الجهات الجبلية والقيام برحلات أخرى (٣) الآلات وإدارة المناجم
(٤) رسم الآلات والأفران وما إليها ، وكذلك رسوم المهاجر وصنع الزجاج
(٥) صنع الآلات والخراطة .

وفي قسم الأشغال العامة (١) مناهج عن أعمال الهيدروليكا والكبارى وفتحات القنوات
وحواجز لصد الأمواج خارج الموانى والمدود والترع والطرق وما إليها (٢) الهندسة الوصفية
مع تطبيقها على بناء السقوف وقطع الأحجار (٣) علم المعادن .

المهندسخانة :

أنشئت المهندسخانة في عام ١٨٣٤ ، وكان بها ٢٢٥ طالباً عند ما زرتها في العام الماضى .
وكان مديرها حكيكيان أفندى ، وقد تعلم في إنجلترا . وتوضح الجداول المرافقة منهج الدراسة
توضيحاً تاماً .

(تابع) خطة الدراسة للطلبة المهندسين خاتمة

١٢٥٥ هجرية						
قسم الطرق والكبارى						
النوم						
دراسات علمية						
المساء والفسحة						
رسم						
استذكار لغة عربية						
القضاء والامعة						
رسم						
لغة عربية						
الإنتظار						
طبوغرافية	فن البناء	طبوغرافية	فن البناء	طبوغرافية	فن البناء	طبوغرافية
الاستقفاط						

١٢٥٤ هجرية						
قسم الطرق والكبارى						
النوم						
دراسات علمية						
المساء والفسحة						
دراسات علمية						
استذكار لغة عربية						
رسم						
القضاء والفسحة						
رسم						
لغة عربية						
الإطار						
طبوغرافية	فن البناء	طبوغرافية	فن البناء	طبوغرافية	فن البناء	طبوغرافية
الاستقفاط						
الأيام	الجمعة	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	

(تابع) خطة الدراسة لطلبة الهندسة

- ٦٥١ -

١٢٥٥ هجرية		١٢٥٤ هجرية	
قسم المادون والتأجير		قسم المادون والتأجير	
النوم	النوم	النوم	النوم
دراسات علمية	دراسات علمية	دراسات علمية	دراسات علمية
العشاء والفصحة	العشاء والفصحة	العشاء والفصحة	العشاء والفصحة
رسم	رسم	رسم	رسم
استذكار اللغة العربية	استذكار اللغة العربية	استذكار اللغة العربية	استذكار اللغة العربية
الغداء والفصحة	الغداء والفصحة	الغداء والفصحة	الغداء والفصحة
رسم	رسم	رسم	رسم
لغة عربية	لغة عربية	لغة عربية	لغة عربية
الإفطار	الإفطار	الإفطار	الإفطار
كتابة	كتابة	كتابة	كتابة
هندسة	هندسة	هندسة	هندسة
صناعة	صناعة	صناعة	صناعة
الاستيقاظ	الاستيقاظ	الاستيقاظ	الاستيقاظ
النوم	النوم	النوم	النوم
دراسات علمية	دراسات علمية	دراسات علمية	دراسات علمية
العشاء والفصحة	العشاء والفصحة	العشاء والفصحة	العشاء والفصحة
رسم	رسم	رسم	رسم
استذكار اللغة العربية	استذكار اللغة العربية	استذكار اللغة العربية	استذكار اللغة العربية
الغداء والفصحة	الغداء والفصحة	الغداء والفصحة	الغداء والفصحة
رسم	رسم	رسم	رسم
لغة عربية	لغة عربية	لغة عربية	لغة عربية
الإفطار	الإفطار	الإفطار	الإفطار
آلات	آلات	آلات	آلات
صناعة	صناعة	صناعة	صناعة
كتابة	كتابة	كتابة	كتابة
إمساك	إمساك	إمساك	إمساك
القفاز	القفاز	القفاز	القفاز
آلات	آلات	آلات	آلات
هندسة	هندسة	هندسة	هندسة
وصفية	وصفية	وصفية	وصفية
الاستيقاظ	الاستيقاظ	الاستيقاظ	الاستيقاظ
السبت	السبت	السبت	السبت
الأحد	الأحد	الأحد	الأحد
الاثنين	الاثنين	الاثنين	الاثنين
الثلاثاء	الثلاثاء	الثلاثاء	الثلاثاء
الأربعاء	الأربعاء	الأربعاء	الأربعاء
الخميس	الخميس	الخميس	الخميس

توزيع المناهج والتمرينات بالهندسة في القاهرة في عام ١٢٥٣ — ١٢٥٤ هجرية

القسم الأول يتألف من ثلاثة وعشرين طالباً يعدون ليكونوا أساتذة . وقد شرعوا هذا العام (١٢٥٤ — ١٢٥٣) في دراسة المنهج المقرر على طلبة السنة الأولى بدرجة الهندسة في باريس

نصف ساعة	النوم
ساعة ونصف	أسئلة يوجهها الأساتذة (بالفصل)
ساعة ونصف	الفسحة والعشاء
من ساعة إلى ١ ½ ساعة	استذكار (بالفصل)
ساعة واحدة	رسم خرائط (بالفصل)
ساعة واحدة	خط ورسم (بالفصل)
من ١ ½ إلى ساعتين	الفسحة والفداء
من ١ ½ ساعة إلى ساعتين	من ١ ½ ساعة إلى ساعتين
ساعة إلى ساعتين	ساعة إلى ساعتين
من ١ ½ ساعة إلى ساعتين	من ١ ½ ساعة إلى ساعتين
نصف ساعة	الإفطار
١ ½ ساعة	لغة عربية وتركية وفارسية في الفصول
نصف ساعة	الاستيقاظ
...	الرياضة
الاجتماع	الاجتماع
الاجتماع	الاجتماع
الاجتماع	الاجتماع
الاجتماع	الاجتماع

(تابع) توزيع الدروس والمقرينات بالهندسة في القاهرة في عام ١٢٥٣ - ١٢٥٤ هـ

القسم الثاني يتألف من اثنين وعشرين طالباً يبدون للتخرج في آخر عام ١٢٥٤ لعمول بالمصانع

النوم							
أسئلة يوجهها الأساتذة ليلاً (بالفصول)							
الفصحة والمشاء							
		خط (بالفصول)	الذهاب إلى المصانع لفتح الآلات	استذكار (بالفصول)			
		رسم (بالقاعة)		رسم (بالقاعة)			
		خط (بالفصول)		خط (بالفصول)			
الفصحة والمشاء							
	مذبح	رسم الآلات (بالفصول)	خط (بالفصول)	رسم الآلات (بالفصول)			
			حاسبة (بالفصول)				
		ميكانيكا (بالفصول)	طبخية (بالفصول)	هندسة وصنية (بالفصول)	كيمياء		
						ميكانيكا (بالفصول)	ميكانيكا (بالفصول)
الإفطار							
لغة عربية وتركية وفارسية (بالفصول)							
الاستيقاظ							
الجنين	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء			
				الخميس			

(تابع) توزيع الدروس والتمرينات بالمهندسخانة في القاهرة في عام ١٢٥٣ - ١٢٥٤ هجرية

القسم الثالث يتألف من ١٨٠ طالبا من مدرسة أبي زعبل يتقون بالمدرسة ثلاث سنوات لإتمام منح الدراسات الهندسية المقرر عليهم إذا أريد إنشاء المدرسة المعمورة للطرق والسككبارى

السوم					
أستة يوجهها الأساتذة ليلا بالمدرج					
الفسحة والمشاء					
مدرج الجغرافية					
مراجعا					
بالفصول مع « الألفوات » أى المبدئين					
مدرج الهندسة					
ن					
خط (بالفصول)					
الفسحة والفداء					
رسم بالطباشير على حسب طريقة فرانكفور Francoeur (بالفصول)					
مدرج الجبر					
مدرج الهندسة					
مدرج الاستدكار					
مدرج الجبر					
مراجعات مع « أنفوات » والفصول					
مدرج الاستدكار					
الإطار					
لغة عربية وتركية وقربية ، بالفصول					
الاستيفاظ					
السبت					
الأحد					
الاثنين					
الثلاثاء					
الأربعاء					
الخميس					

مدرسة البيادة :

يلتحق بمدرسة البيادة كذلك تلاميذ من المدارس التجهيزية ، ومدة الدراسة بتلك المدرسة ثلاث سنوات ، وبها فرق ثلاث ، يدرس فيها (أولاً) مبادئ التحصين والهجوم على الحصون والدفاع عنها (ثانياً) الطبوغرافية ورسم الخطط (ثالثاً) مناورات المشاة والتدريب على استخدام السلاح (رابعاً) واجبات الخدمة الداخلية والشرطة ونظام الحاميات والأورط والبلوكات .

والفائزون بالتعلم هم مدير المدرسة (قومندان) ووكيل المدير ووكيل القومندان وأستاذ للطبوغرافية والخطط وآخر للتحصين والهجوم والدفاع وأربعة يوزباشية من المشاة وأربعة ملازمين ومدرّب للسلاح ومعلم للرياضة البدنية .

وهي تشبه المدارس التجهيزية في إدارتها الداخلية . ويرأس هيئة الامتحان السنوى عند عقده أحد جنرالات الجيش .

مدرسة السوارى :

يلتحق بمدرسة السوارى (أولاً) ضباط يعدون ليكونوا معلمين بالجيش ، (ثانياً) تلاميذ من المدارس التجهيزية ، (ثالثاً) جنود من الشبان ليكونوا ضباط صف وأمرأه آلايات و « بروجية » وعلى كل ألى من الفرسان والمدفعية الراكبة من آلايات الحرس والجيش أن يرسل فى كل عام ضابطاً إلى مدرسة السوارى . أما بلوكات المدفعية المشاة (على العربات) وسلاح المهندسين والمهمات ، فترسل كل سنتين ضابطاً برتبة ملازم لا تقل سنه عن الثلاثين ويجب أن ترشحه هيئة الضباط للمفتش العام ، وأن يكون هذا الترشيح راجعاً إلى كفايته وحسن مسلكه . ويقضى هؤلاء الضباط سنتين أو ثلاث سنوات على الأكثر فى مدرسة السوارى ، وعليهم أن يستحضروا معهم خيولهم ، وأن يظلوا تحت الاختبار ثلاثة أشهر يقبلون فى أثنائها بالمدرسة رسمياً .

أما تلاميذ المدارس التجهيزية ، فعليهم أن يجتازوا ما يعقد لهم من امتحانات مبدئية . ومدة الدراسة ثلاث سنوات أو أربع على الأكثر ، يوزعون بعدها على آلايات الجيش المختلفة .

والتعليم فى مدرسة الفرسان عسكرى من أوله إلى آخره . ويشمل خدمة السوارى فى الميدان وفى الحصون والمسكرات ، كما يشمل الفروسية وتعليم البيادة والسوارى وإطلاق

البنادق والمسدسات والمناورات وسياسة الخيل . أما نظام الامتحان والترقي فعلى غرار ما يجرى في غيرها من المدارس الخصوصية .

والقائمون بالتعليم هم القومندان (المدير) ونائب المدرس واثنتان من البباشية وثمانية يوزباشية ورئيس الاسطبلات ومساعد له ورئيس الملاحظة الخيول ومدرّب لركوبها ومدرس رسم ومدرس موسيقى ومعلم لألعاب السيف واثنتان من الرؤساء وأستاذ للطب البيطرى وثلاثة من الضباط برتبة صاغة قول أغاسى

أما الموظفون الإداريون فهم الناظر وأمين البلوك وكاتب الحسابات ووكيل الخرج و « المخزنجى » ومساعد الطبيب البيطرى وبيطاران ويوزباشى وأمير ألاى « للبروجية » وستة عشر « بروجيا » وأربعة من صانعى الدروع وأربعة من السروجية وأربعة من التريزة وأربعة من صانعى الأحذية ورئيس للطهارة وبعض الطهارة ومساعدوهم وغسالون وحلاق و « كلاف » وصانعو السيوف وسقائون وسائى لكل أربعة من الخيول .

وتم هيئة طبية على غرار ما فى سائر المدارس . ويطلب إلى التلاميذ فى الشهور الثلاثة الأولى من دراستهم أن يتعهدوا خيولهم بأنفسهم . ويؤاخذ الطلبة فى مدرسة الفرسان كتيبتين كل منهما تتألف من :-

١ رئيس البيطارية .

٨ بيطارية .

١ رائد .

١٦ أمير الأيا .

١١٢ تلميذا .

٤ من « البروجية » .

ويختار الضباط وأصراء الأليات من بين التلاميذ . وتطبق على الفرسان قوانين الخدمة العسكرية . أما العقوبات التى توقع على التلاميذ طبقاً لما يحدده القانون فهى : ١ - الاعتقال ٢ - المحاكاة أمام ضباط النظام ٣ - السجن - أو السجن مع الاقتصار على الخبز والماء ٤ - الحبس فى غرفة مظلمة (الزنزانة) ٥ - الجلد ٦ - الطرد . أما عقوبات الضباط فهى ١ - الحبز ٢ - الحبس ٣ - السجن ٤ - الطرد .

ويتبع فى إجراءات الطرد ما يتبع فى سائر المدارس الخصوصية ، فلا بد من سماع أقوال التهم ورفع الأمر إلى شورى المدارس .

ويعقد كل ثلاثة شهور وفي آخر كل سنة امتحان كما هو الشأن في سائر المدارس .
ويرفع إلى الشورى تقرير خاص عن مدى تقدم كل تلميذ .

مدرسة الطوبجية :

تستمد مدرسة الطوبجية تلاميذها من المهندسخانة ، فإذا لم يكن العدد كافياً أخذ الباقي من مدرسة طرة . ويقسم الطلبة الثلاثمائة الذين تضمهم الآن مدرسة بلاق أربعة أقسام في كل منها خمسة وسبعون طالباً يتعلمون : —

١ — الرياضيات : أى الحساب ومبادئ الهندسة والجبر وحساب الثلثات والهندسة الوصفية .

٢ — الطبوغرافية الخطية ورسم الخطط .

٣ — مناورات البيادة والسوارى .

٤ — » المدفعية .

٥ — إنشاء البطاريات .

٦ — عمل المفرقات الحربية .

٧ — عمل المدفعية في الآليات والميدان والحصون .

٨ — منهج في الاستحكامات المؤقتة والدائمة ومهاجمة الحصون والدفاع عنها .

٩ — بناء الكبارى .

١٠ — الاحتطاب وعمل فتيل البارود وأكياس الرمل الخ .

ويدرب التلاميذ في الميدان . وتتألف الفرقة الأولى من تلاميذ يلحقون بالجيش في نهاية العام برتبة الملازم الثانى . أما رتب الفرق الأخرى فتتناسب ومدى تقدمهم .

أما القائمون بالتعليم فهم قومندان يشغل منصب مدير المدرسة ، ووكيل ، واثنان من اليوزباشية قسم المدفعية ، واثنان من الملازمين ، وأستاذ للرياضة ، وأستاذ للاستحكامات ، ومدرس للمناورات والمدفعية ، ومعلم لاستخدام السلاح ، ومدير للأسلحة وثلاثة مساعدين من ضباط الصف .

وتشبه هيئة الإدارة والقسم الطبي وقوانين النظام وقواعد الامتحان والنقل مثيلاتها في المدارس الأخرى الخصوصية . وللمدرسة مجلس للتعليم يعقد جلسات شهرية ويعرض عليه تقرير الوكيل فيقترح ما يراه من ضروب الإصلاح . ونظام المدرسة هو النظام الذى تتبعه المدارس

التجهيزية والمدارس الخصوصية . أما قوانين الامتحانات والنقل ، فعلى غرار ما أوضحناه في المدارس التي سبقت الإشارة إليها .

مدرسة الآلس :

الغرض من مدرسة الآلس إعداد مترجمين للمصالح العامة المختلفة في «ألفوات» (تلاميذ مدرسين) للمدارس التجهيزية . ويؤخذ تلاميذها من المدارس التجهيزية . ومدة الدراسة خمس سنوات قد تمتد إلى ست . وهناك خمس فرق تمثل مراحل التعليم المختلفة ، ولكن الانتقال من فرقة إلى أخرى لا بد أن يكون نتيجة امتحان . والواد التي تدرس هي اللغات العربية والتركية والفرنسية ومبادئ الرياضيات والتاريخ والجغرافية . ويستطيع شوري المدرسة النظر في تعديل المناهج خلال الاجتماعات السنوية التي يعقدها .

أما المدرسون فهم المدير واثنان من مراقبي الدراسة وأستاذان من الدرجة الأولى اللغة العربية وأستاذ من الدرجة الأولى للتركية وثلاثة أساتذة للفرنسية يكلفون فوق ذلك تدريس الرياضيات والتاريخ والجغرافية . ويمهد إلى مراقبي الدراسة بملاحظة دراسات الطلبة في غير أوقات الدراسة . أما الموظفون الآخرون الذين يتولون الإدارة والقسم الطبي فإنهم يسيرون وفق النظام المتبع في المدارس الخصوصية التي سبقت الإشارة إليها . ونظام المدرسة عسكري ، ويوزع الطلبة على بلوكين يضم كل منهما خمسة وسبعين طالبا ويرأسهما مراقبو الدراسة ، أما أمناء البلوكات فيختارون من بين التلاميذ .

وقانون العقوبات هو نفس القانون المتبع في سائر المدارس الخصوصية ، وكذلك الحال فيما يتعلق بشوري المدرسة والنظام والتفتيش كل ثلاثة شهور أو كل سنة . ويتألف المجلس السنوي من أحد أعضاء شوري المدارس ومن المدير وسائر أعضاء مجلس إدارة المدرسة .

مدرسة الطب :

الغرض من مدرسة الطب تخرج ضباط للقسم الطبي في الجيش وللخدمة المدنية . ويستمد طلبتها من المدارس التجهيزية . أما مدة الدراسة فأقلها خمس سنوات قد تمتد إلى ست ، إذا قدم لشوري المدرسة ما يستدعي ذلك من الأسباب .

وهناك خمس فرق تمثل سنوات الدراسة . أما المناهج فهي : ١ — علم التشريح ٢ — علم وظائف الأعضاء ٣ — الباثولوجيا الجراحية ٤ — الباثولوجيا الطبية ٥ — علم الصبغة ٦ — الجراحة الكيماوية ٧ — الطب الكيماوي ٨ — علم الأقرباذين ٩ — علم

الطبيعة ١٠ — علم النبات ١١ — علم الحيوان ١٢ — العقاقير الطبية ١٣ — الصيدلة (تركيب الأدوية) ١٤ — الولادة .

وتوضع المناهج السنوية بمعرفة مجلس إدارة المدرسة وبمصادقة شورى المدارس . والقائمون بالتعليم هم المدير ، ويتولى تدريس أجد المناهج ، وستة أساتذة وثلاثة أساتذة مساعدين وسبعة معيدين ، يختارون من بين الطلبة الذين أتموا دراستهم ، ومدرس للرسم ومترجمان ومصححان .

على أن الأساتذة والمساعدين والأطباء والجراحين مطالبون ، إلى جانب اشتغالهم بالتدريس بأن يشرفوا على المستشفى ، فيكون مدير المدرسة كبير الأطباء ، وأستاذ الصيدلة كبير الصيادلة ، وباقي الأساتذة رؤساء الأقسام .

ويحل محل المدير عند مرضه أستاذ يرشح من قبل ويحل الأساتذة المساعدون محل الأساتذة في حالة غيابهم ، ويمهد إليهم بالإشراف على المكتبة والمتحف والمجموعات .

ويكلف المعيدون مراجعة المحاضرات مع الطلبة . ويقوم المترجمون بترجمة ما يقدم إليهم من الكلمات أى من المحاضرات التى يلقونها الأساتذة الأوربيون . ويمهد إلى المصححين بالتحقق من صحة الترجمة .

وهيئة إدارة المدرسة كهيئة إدارة المستشفى التى توجد فيه زيادة اثنين من المساعدين إلى قسم التشريح ، وموظف يقوم بحفظ الآلات الجراحية وإصلاحها ، وبستانين وصبيان للمعامل وخياطين وغسالين وحلاقين وخدم للأهباء وعنابر النوم وغرف الأكل . ويخصص جناح للمرضى ويعاملون معاملة الضباط .

وتخضع المدرسة للنظام العسكرى ، فيعيش الطلبة فى ثكنات ، ويقسمون لثلاثة بلوكات كل منها يتألف من مائة ، ويختار أمناء البلوك من بين الطلبة . ولا تختلف العقوبات بالمدرسة عنها فى سائر المدارس الخصوصية .

ويؤلف مجلس إدارة المدرسة على نمط المجالس فى المدارس الأخرى ، كما يتبع النظام نفسه فى الامتحان والنقل . وكل من يطرد من الطلاب يعين فى خدمة المستشفى أو يصبح جندياً فى الجيش .

وفى كل عام يحدث تغيير بين الأساتذة الأربعة فى مجلس إدارة المدرسة ، إذ يقتعد كل منهم مكانه فى هذا المجلس بالتناوب طبقاً لنظام الأقدمية .

مدرسة الطب البيطرى :

يلتحق بمدرسة الطب البيطرى تلاميذ من المدارس التجهيزية ومدرسة الألسن . وتستغرق الدراسة خمس سنوات قد تصل إلى ست على الأكثر . أما الفرق التى تمثل مراحل التقدم من سنة إلى أخرى فخمس .

والمناهج هى : ١ — علم التشريح ٢ — علم وظائف الأعضاء ٣ — الباثولوجيا الجراحية ٤ — الباثولوجيا الطبية ٥ — علم الصحة ٦ — الجراحة الكيميائية ٧ — الطب الكيميائى ٨ — الكيمياء ٩ — الطبيعة ١٠ — علم النبات ١١ — العقاقير الطبية ١٢ — العيادة الخارجية ١٣ — البيطرة . ويقوم شورى المدرسة بتوزيع مواد الدراسة سنويا .

والقائمون بالتعليم هم المدير ، ويدرس إحدى المواد ، وثلاثة أساتذة ، وأستاذان مساعدان ، وأربعة معيدين ، ومترجمان ، ومصححان ، وبيطار . ويشتغل الأساتذة الأطباء فى المستشفى ، شأنهم فى ذلك شأن زملائهم فى مدرسة الطب . وينطبق هذا القول أيضا على الإدارة والنظام العام بالمدرسة فيما يتعلق بالثواب والعقاب .

التعليم الإجبارى :

هذه النظم تغلب عليها روح الحكمة والسداد وتلائم الشعب المصرى . ويلاحظ أن النظام إجبارى من أوله إلى آخره لأن طريقة التجنيد تمتد حتى تشمل التعليم نفسه ، إذ يطلب إلى الجهات المختلفة أن تقدم عددا معينا من الأطفال الصغار يرسلون إلى المدارس العامة ، حيث تتكفل الحكومة بطعامهم وكسائهم ومسكنهم وتعليمهم على نفقتهم . وكثيرا ما يحدث أن يزيد عدد التلاميذ الذين تضمهم جدران المدارس على عدد من انزعوا بالقوة فقد يطنى على المدارس فى بعض الجهات سيل من التلاميذ يحضرون بملء إرادتهم ، وقد وجدت فى إحدى المدارس ذات مرة ثلاثين ومائة تلميذ ولم يكن السكان معداً لغير مائة . ولما كانت الحكومة تقوم بجميع ما يحتاج إليه الأطفال ، فقد يوافق آباؤهم فى بعض الأحيان على إرسالهم إلى المدارس ، غير أنه تبدو على الآباء فى أحوال كثيرة دلائل السخط ، خشية أن يحتجز أبنائهم لإلحاقهم بالجيش ، وبذلك يجبرون على مفارقة نيلهم المحبوب ، والابتعاد عن مواطن يكونون لها كل حب وتقدير .

مادة التعليم بوجه عام :

لا جدال فى أن المدارس التى أنشأها الباشا كانت خيراً من المدارس التى أنشئت قبل ذلك ،

ولو أنها دون المدارس الأوربية التي تفوقها كثيراً في حسن النظام . ولعل أظهر وجوه النقص هي الحاجة إلى مدرسين أكفاء ، وكتب ملائمة ، وتغيير طريقة التأديب القائمة على العقوبة البدنية وحدها . فالؤلقات التركية والعربية التي تطبعها مطبعة الحكومة في بلاق عسيرة الفهم على تلاميذ المدارس الابتدائية ، إذ تغلب عليها الصبغة العلمية . وربما كان الخطأ راجعاً إلى أن الرغبة منصرفه إلى إيجاد تعليم عال لعدد قليل ، أكثر من انصرافها إلى إيجاد وسيلة لنشر التعليم الابتدائي بين عدد كبير . فضعف التعليم الابتدائي ظاهر الأثر حتى في المدارس العالية ، إذ أن المواد التي تدرس بها تستند إلى أساس متداع إلى أبعد الآماد ، حتى أن الجمهرة العظمى تجهل البديهيات الأولية في العلوم . وتشبه الجهود التي بذلت في سبيل التعليم تلك الجهود التي بذلت في سبيل إدخال الآلات الصناعية الأوربية في مصر ، فقد استورد عدد وافر من تلك الآلات تلائم أمة على جانب كبير من التقدم في العلوم الآلية ، ولكنها لا تلائم قط شعباً بدأ يزابل أسوأ حالات البداوة والجهل التي كان عليها ، ذلك بأن الرغبة منصرفه إلى بلوغ حد معين دون المرور بالمراحل الأولى ، وإلى جمع الثمر قبل أن يمضي من الوقت ما يكفي لنضجه ، وإلى جنى المحصول غب إلقاء البذور .

عقبات في الطريق :

غير أن هناك كثيراً من الآراء المستقرة في الأذهان يجب التغلب عليها ، وما بذل من الجهود في هذا السبيل حتى الآن يستحق كل تقدير . فليس للقراءة عند المسلمين قيمة أكثر من أنها تساعد على فهم الكتب المقدسة . وما زالت روح الخليفة عمر مسيطرة على العلماء ، وقد يرد على السذم في بعض الأحيان كلام يشبه ما أتر عن الفاتح العربي ، فهم يقولون « إن القرآن يحوى كل شيء وجميع ما لم يرد فيه لا وزن له ولا قيمة » .

أثر الأوربيين

لما كان الأوربيون يضطلعون بالنصيب الأكبر من التعليم في مصر ، فإنهم يصادفون عقبات كأداء بسبب اختلاف طرائق التفكير والمشاعر بين المسلمين والمسيحيين . فثم ذلك التباين في المراتب العقلية ، والأسلوب اللغوي ، وتلك الحيرة التي تصيب العلماء الأوربيين كلما هموا بالبحث في اللتين العربية والتركية عن ألباظ وآراء تعبر عما في أذهانهم . وثم التقاليد المنزلية والاجتماعية والدينية التي رسخت في الأذهان . ولكن يجب أن نضيف إلى ذلك أن عدداً قليلاً جداً من الأوربيين أنفسهم هم الذين حصلوا في بلادهم على قدر كاف من التعليم يؤهلهم لأن يكونوا معلمين ومشرفين على التعليم في الخارج .

زيارة المدارس :

لما كنت قد قمت بزيارة المدارس في الجهات التي مررت بها ، فإن بعض الملاحظات التي دونتها في التور والساعة عن بعض تلك المدارس ، تكفي لإعطاء فكرة صحيحة إلى حد كبير عنها جميعاً .

مدرسة :

وجدت في مدرسة حلوان سبعة وتسعين تلميذاً ، وقد أخبرني رئيسها أن الفلاحين أرسلوا أبناءهم باختيارهم ، وكان من الممكن أن يكون لديه عدد أكبر لو اتسع البناء . ولم يكن المكان أحسن بكثير من كوخ كبير من أكواخ الفلاحين ، فقد كان مؤلفاً من طابقين ، ولم تكن الأرض منقطعة بالواح من الخشب ، هذا إلى أن حجرات النوم كانت مظلمة رديئة التهوية . غير أن المكان في مجموعه كان أجلب للراحة من تلك الأبنية التي يقيمها الشعب من الطين لسكناء . وتقام أبنية المدارس في بعض الجهات على أن تسع ٤٧ تلميذاً . وللناظر سلطة الإشراف العام على المدرسة . ويتقاضى كبير المدرسين (الباشخوجة) مائة قرش في الشهر ، أى اثني عشر جنيهاً في السنة ، مضافاً إليها « تعيين » يوازي ما هو مخصص لمن كان في رتبة اليوزباشي ، كما أن هناك اثنين من مدرسي الدرجة الثانية يتقاضى كل منهما خمسة وسبعين قرشاً في الشهر و « تعيين » ملازم . وتقوم الحكومة بإعداد النور والوقود ، كما تقوم بإطعام التلاميذ وكسوتهم وإيوائهم على نفقتها . واسكل تلميذ في السنة قيصان وحذاء وجلباب . ويعلم القرآن في كل مكان ويقسم التلاميذ ثلاث فرق . ويتقاضى تلميذ السنة الأولى في الشهر عشرة قروش ، وتلميذ الثانية ثمانية ، والثالثة ستة ، وذلك عدا ما يتناولونه من مخصصات أخرى . وبعد الانتهاء من التعليم الأولي ينقلون إلى المدارس التجهيزية أو الخصوصية .

مدرسة :

زرت المدرسة الابتدائية في جرجا ، وبها نحو مائة طفل ، كانت ملابسهم خيراً من ملابس الأهالي عامة . وقد قال رئيسها إن الأطفال جاءوا إليها بإرادتهم ، لأن حصولهم على الملابس والسكن بالمجان دافع فيه كل الكفاية . وقد اختبرت بعض الصبية فوجدتهم يقرءون العربية ويكتبونها على نحو مرضي ، غير أن الحاجة إلى كتب أولية هي أظهر وجوه النقص في هذه المدرسة ، كما هو الشأن في سائر المعاهد العلمية . وليس هناك رأي عام يناقض تلك

المعاهد ، أو يهتم بنجاحها وإصلاحها ، بل يتوقف كل شيء على تدخل ديوان المدارس ، ولكن أعماله لسوء الحظ من التنوع وسوء التوزيع بحيث لا يمكن التوسع في أغراض الباشا إلا على صورة تشبه تلك الأغراض إلى أبعد الآمال ولو أن نصفت ما ينفق الآن على التعليم أحسن التصرف فيه لكان الخير مضاعفا .

إسنا :

كان بالمدرسة الأميرية في إسنا ستة وتسعون طفلا ، تبدو على سيئاتهم دلائل البشر والسعادة والرغبة في التعليم . ولكن التعليم في هذه المدرسة ، كما هو الحال في المدارس الأخرى ، دون المستوى الذي يجب أن يكون عليه بكثير . والحاجة إلى الكتب الملائمة ظاهرة في كل مكان . وإلى أن يتم إعدادها فلن تفلح الوسائل التي تصطنعها الحكومة في تحقيق الغرض المطلوب .

قنا :

كان في مدرسة قنا الابتدائية (٤٤) فتي ، وكان تقدمهم في الكتابة كبيرا ، حتى لقد وضحت رغبتهم في اطلاعنا عليه . وهم يستعملون ألواحا من الصفيح يسهل نحو ما عليها من الكتابة ، حتى يصبح سطحها لامعا نظيفا يمكن أن يكتب عليه من جديد . وتبدو على وجوه الأطفال بصفة عامة دلائل الذكاء . وكان ظاهرا أن رغبتهم في التعليم شديدة . وطريقة التعليم هي نفس الطريقة المتبعة في جميع أنحاء الدولة العثمانية . وفي أثناء الدرس يهتز رأس المدرس على الدوام إلى الوراء وإلى الأمام ، ويحاكيه في ذلك الأطفال . وغدد الوفيات بينهم سنويا بسيطة « والتعيينات » المخصصة لهم يوميا هي ٣٠٠ درهم^(١) من النحاس و٤٠ درهما من الفول ، ومن الشمع ثلاثة دراهم ومن الزيت درهم ومن الصابون درهما ومن الملح ستة دراهم ومن الزيت عشرة ومن الوقود مائتا درهم ومن اللحم خمسة وسبعون (مرة في كل أسبوع) . ويقسم الأطفال ثلاث فرق . وفي ضلالتهم « التعيينات » المخصصة لهم يتقاضى تلميذ السنة الأولى في الشهر ١٢ قرشا ، وتلميذ الثانية عشرة قروش ، وتلميذ الثالثة ثمانية . وجميع الأطفال تدفع لهم « ماهيات » من الحكومة مهنا كان مركز آبائهم . ويتقاضى « الباشخوجة » أي كبير المدرسين خمسة وسبعين قرشا في الشهر ، أما « تعيينه » اليومي فمقداره ٦٠٠ درهم من الخبز ، وثمانون من النحاس ، وأربعون من الأرز ، وأربعة وعشرون من الزيت واثنا ونصف من الصابون وثمانائة من

(١) الدرهم ٤٨ حبة .

الوقود وثلاثون من اللحم ، وأربعة من الملح . وللمدير أو الناظر هذه المخصصات عينها ، غير أن مرتبه مائة قرش في الشهر . وهناك ثلاثة مدرسين آخرين راتب كل منهم شهرياً أربعون قرشاً ، وكاتب راتبه خمسون ، أما « التعيين » اليومي لكل منهم فهو ٣٠٠ درهم من الخبز ، وأربعون من العسل وأربعون من الفول وستة دراهم من الملح وعشرة من الزبد وأربعة ونصف من الزيت ودرهم ونصف الدرهم من الصابون وخمسة عشر درهماً من اللحم وعشرون من الأرز وأربعمائة درهم من الوقود . أما الخدم فيتراوح أجرهم الشهري من ١٥ إلى ٢٥ قرشاً هذا فضلاً عن « تعيين » يومي قدره ثلاثمائة درهم من الخبز .

المدارس الأخرى :

وإذا تركنا المدارس الأميرية جانباً ، فهناك نحو خمسة آلاف من الأطفال يتعلمون في المؤسسات الدينية بالأقاليم وخمسة آلاف آخرون في المؤسسات الدينية بالعاصمة . ويكاد التعليم في تلك « الكتاتيب » يقتصر على حفظ القرآن ، وعلى معرفة الكتابة ، ولو أن تعليم الكتابة لم يكن عاماً . وأغلب هذه « الكتاتيب » ملحق بالمساجد ، ومعلموها من رجال الدين المسلمين . ويقوم الآباء بقسط من التعليم ، فكثيراً ما يتعلم الأطفال في المنازل والخوانيت آيات من القرآن .

المعاهد الدينية :

إن التعليم الذي يقوم به أساتذة الشريعة في المعاهد الدينية لتنشئة رجال الدين المسلمين ، قليل الجدوى ، بل إنه ليهبط في مستواه حتى يبلغ من التفاهة حداً الأقصى . فقلما يلقى درس في الأخلاق . أما الآيات القرآنية التي تحض على الفضائل فإن حفظها من الذكر والتفسير أقل كثيراً مما تحظى به آيات تتصل بالأمور الشكلية في الإسلام . فالسائل التي يحتمل حولها الجدل ، وتعتبر على أعظم جانب من الأهمية ، حتى أن التوصل إلى حلها قد يضيق على العلماء شهرة واسعة ، هي البحث في مدى الفساد الذي يجعل الماء غير صالح للوضوء ، وإعراب ما يتلى في الصلوات من آيات ، والحالات التي يجوز فيها تعديل أحكام الصيام ، والإشارات التي تصدر في أثناء الصلاة وتكون أكثر قبولا عند الله ، وقداسة الجهات المختلفة بالقياس إلى بعضها البعض ، وما شاكل ذلك من الموضوعات .

المدارس القبطية :

مدارس الأقباط كمدارس المسلمين ، إلا أنه بدلاً من القرآن تتلى الزمير مترجمة إلى العربية ،

على أنها الكتاب الذى يدرس فى أغلب المدارس الأولية . ويشير المدرس إلى الحروف بقضيب من الخشب فيتبعه التلاميذ على الأثر فى صوت له رنين ونغم . وفى جميع أنحاء مصر ترتل الدروس ترتيلاً . وقد جرت عادة التلاميذ وهم يحفظونها أن يهزوا رؤوسهم إلى الخلف وإلى الأمام دون انقطاع ، كما هو الحال فى المدارس الإسلامية . وتكاد أحسن المدارس القبطية تكون فى مستوى أسوأ المدارس القروية فى إنجلترا ، وليس هناك غير فارق واحد ، هو أن الأقباط جميعاً ، خلا القليل منهم ، يتعلمون الكتابة لأن جلهم يعدون لشغل وظائف الكتبة . وعدد الأطفال الأقباط فى المدارس حوالى الألفين .

المدارس الإنجليزية :

أدت المدارس التى يديرها قسس إرسالية الكنيسة الأنجليكانية خدمات جلى للتعليم . ويعيش هؤلاء القسس فى القاهرة ، ويؤدون وظائفهم فى الكنيسة الإنجليزية بها ويعلمون عدداً كبيراً يبلغ عادة حوالى مائة من الأطفال ، أمحدرت جمهورتهم المظمى من آباء مسيحيين أقباط ، ولكن بينهم عدداً قليلاً من المسلمين . ويتعلم الأطفال القراءة والكتابة باللغة العربية ، كما يتعلمون مبادئ الجغرافية والتاريخ الطبيعى والحساب والقواعد الهندسية التى لا يعسر حلها ، ويتكلم عدد قليل منهم اللغة الإنجليزية . والمبشرون الذين تولوا إدارة هذه المدارس حتى الآن من الألمان ، ويخيل إلى أنهم يؤدون ما عليهم من الواجبات فى همة وحكمة واقتدار . غير أن المدارس الأوربية لم تفلح حتى الآن فى إزالة ما وقر فى الأذهان بشأن الفوارق بين الطبقات ، ولا فى إيصال التعليم إلى الطبقات الدنيا من الشعب . فما يكاد الفتى يتعلم القراءة والكتابة ، حتى يزهد فى احتراف أية صناعة ، ولو كان من ورائها الشهرة والمفعة بل ولو كان من ورائها الثراء . فهو يؤثر أن يكون كاتباً ضئيل الإيراد ، على أن يكون صانعاً يكسب المال الوفير . ذلك بأن الحصول على لقب أفندى مطمح أسمى من السعى وراء الفنى واليسار . وهذا النقص متغلغل فى المجتمع الشرقى كله ، وعقبة كأداء تحول دون انتشار الرخاء . وهكذا نجد الكبير يورث الفقر فى كل خطوة نخطوها . ومع أن الفقر معلم شديد المراس إلا أنه عاجز عن أن يفهم المسلم أن من الخير له أن يكون ناجحاً فى عمل وضع ، من أن يتهذه الجوع بالموت وهو فى منصب رفيع .

ويلحق بمدرسة البنين الثانية لإرسالية الكنيسة ، ويرتبط بها من بعض الوجوه ، مدرسة للبنات تحوى نحو مائة من الطالبات ، تحت إدارة الآنسة « هوليداي » Holliday ، التى

جاءت إلى مصر على نفقة « جمعية السيدات للنهوض بتعليم المرأة في الشرق » (Ladies' Society for Promoting Female Education in the East). وقد زرت المدرسة وكان طبيعياً أن يغمرنى السرور لتقدم البنات في دروسهن . وقد نبئت أنه لو عرف من قبل أن رجلاً أوربياً في نيته أن يجوض خلال المدرسة ، لتخلف العدد الأكبر من التلميذات عن الحضور . وبين الفتيات عدد كبير من المسلمات ، أما الجبهة العظمى فن القبطيات . وعندما دخلت المدرسة ، كان البنات مشغولات بدرس من دروس المطالعة العربية ، وهو أمر لا يقبلن عليه إقبالهن على أشغال الإبرة وعلى التطريز بنوع خاص ، لأن التطريز هو العمل الذي يؤثره على سواء ويشغفن جميعاً بالانهماك فيه شغفاً كبيراً . على أن ما أنتجه بنات هذه المدرسة قد استطاع أن يشق طريقه إلى حريم الباشا وابنته أرملة الدفتردار بك ، وأثار كثيراً من الدهشة وحب الاستطلاع ، حتى لقد أرسل في طلب الأنسة « هوليداي » ، لتعلم سيدات البيت المالك ، وهي خطوة أولى جليلة الخطر ، قد تتمخض عن نتائج بالغة الأثر ، إذ أنه من المستحيل أن تزدهر في الشرق حضارة ، أو يتم إصلاح ، إلا بانتشال النساء من المركز الوضع الذي انحدرن إليه . ولن يمكن تحقيق ذلك ، إلا إذا تذوق نساء الحريم هذا اللون من التعليم الأولى ، حتى يتطلعن إلى ما هو خير منه . فهاذا يرجي من الأطفال إذا كانت عقول الأمهات عاجزة عن تقدير فوائد العلم ومزاياه ؟ . إن جميع ذكريات الطفولة والصبا ، في الحريم نشأت ، وعلى غماره طبت . ولهذا لا يمكن التقليل من قيمة التعليم ، إذا كان في سن مبكرة ، وتولته عقول مفكرة . ولو أمكن بدء التعليم في داخل الحريم ، لكان المضي فيه أسهل خارج جدرانها . وتسير هذه المدرسة إلى الأمام رويداً رويداً فتوسط التلميذات في سنتها الأولى حوالي الثمانين ، وفي الثانية نحو التسعين ، وفي الثالثة يجاوز المائة . ويبقى التلميذات بالمدرسة تسع ساعات من الثامنة صباحاً إلى الخامسة مساءً .

السفي في سبيل تعليم البنات :

كان حكيكيان بك ، وهو من تلم في إنجلترا ويشغل الآن منصب مدير الهندسة ، ذا أثر بارز في لفت أنظار الباشا إلى موضوع تعليم البنات ، وهو موضوع له أهمية الكبرى . ولو قدر للجهود التي تبذل في الأوساط الراقية من المجتمع أن تنزل إلى مستوى الطبقات الدنيا ، وهو أمر يحتمل حدوثه ، فإن ما قد تتمخض عنه تلك الخطوة الهامة من خير في نهاية الأمر أكثر من أن يقدر .

المدارس الطبية :

إن المدارس الطبية في مصر تثير اهتماما خاصا لكثر الأوهام التي كان من الضروري التغلب عليها ، حتى يمكن إنشاء تلك المدارس . فعندما اعتزم محمد علي أن يدخل في مصر النظام العسكري المعمول به في أوربا ، واستخدم لتوطيد أركان هذا النظام الغربي ضباطا من الإفرنج جهرتهم العظمى من الفرنسيين ، وجد نفسه مسوقا بحكم الضرورة إلى تهئية وسائل الإسعاف الطبي للجنود ، وسرعان ما أعترف بما له من قيمة وخطر . غير أنه أتضح أن نفور المسلمين من مس الموتى ، وبالأحرى من تشريح جثثهم ، يقيم صعوبات لا يمكن تذليلها . ولكن المثارة الدائمة من جانب « كلوت » بك ومساعديه ، ذلت جميع العقبات . فاستخدمت جثث الرعايا المسيحيين في البداية ، وبغذ زمن وجيز بلغ اهتمام الطلبة بالأمر حدا جعلهم يحملون معهم إلى منازلهم بعض أجزاء الجسم لدراستها ، وبهذه الوسائل قل نفور أصدقائهم من تلك الأعمال . ولما كان الجراح الناجح يحظى بالمكافأة والترقية دائما ، فقد أخذت الاعتراضات تتلاشى رويدا رويدا ، حتى لقد بدأ الطلبة يلقون من آبائهم كل تشجيع على أن يمضوا في طريقهم . وقد أدى انتشار علم الطب إلى زيادة الإقبال عليه والأطمئنان إليه ، حتى أن المرضى ليسافرون الآن مئات الأميال بل ألوفا لتجرى لهم عمليات جراحية . وكثيرا ما يفد زوج من سنار وعرب من الضميد وبدو من أقصى الصحراء . وقد شاهدت عمليات تجرى في مدارس القاهرة لأشخاص قدموا من أقطار نائية ، فوجدتهم يسلون أنفسهم إلى مبضع الجراح في بشر وشجاعة ، لم أر لها ضربا في أي مكان آخر .

وتقبل الحوامل في مدارس الطب لإجراء عمليات الولادة هن . وشم طائفة من الشواب يعلمن الولادة علما وعملا . وهذه الطائفة لا تقتصر على الفلاحات الصريات القادمات من تخوم النيل بل إنها لتشمل كذلك زنجيات من النوبة وبنات من الحبشة . وهن يلقن المبادئ العامة في علم التشريح ، وكان في مقدور بعضهن أن يجبن على جميع الأسئلة الخاصة بنحوه الموضوع . وقد قامت عقبة بسبب صعوبة التوفيق بين اللغة العربية وفن الطب في حالته الحاضرة ، غير أنه إذا تعذر إيجاد كلمات مرادفة في العربية ، استعملت الاصطلاحات الفرنسية . ولم يظهر البنات قط قصورا في الناحية العقلية ، فقد كن يجبن على الفور إجابة تدل على الذكاء ، إذا ما وجهت إليهن أسئلة ، بشأن ما يجب اتباغه في حالات الولادة العسرة :

وفي نية الوالى ، عندما يتم تعليم عدد كاف من النساء ، أن يوزعن في جميع أنحاء البلاد ، ليقمن بتعليم غيرهن ، وللساعدة من تكون في حاجة اليهن . وقد أتيح لبعض البنات اللواتي كان لهن حظ أوفر من الذكاء ، أن يحصلن من مكتبة المدرسة على معلومات عامة إلى جانب دراسة الطب .

تقرر كلوت بك هي المدارس الطبية :

قدم « كلوت » بك إلى البيان التالى عن حالة المدارس الطبية في مصر .

بيان تاريخى مدعم بالإحصاءات عن حالة الطب بمصر في الوقت الحاضر

تنظيم الخدمة الطبية

قبرت جميع العلوم في مصر وغيرها من بلاد الشرق تحت أنقاض الإمبراطورية التي شادها الخلفاء المسلمون ، ولهذا لقينا أشد العنت حتى استطعنا الحصول على صورة غامضة لذلك العهد الحافل بالفاخر وآيات الذكاء ، رسمتها لنا مخطوطات شوهاء ، لم يفهم ما فيها على الوجه الصحيح . وكان من أثر ذلك أن حل الدجل محل الطب ، كما انتقلت الجراحة إلى أيدي الحلاقين ، والصيدلة إلى أيدي التجار . غير أنه لما ازداد الاتصال وغدا أيسر وأسهل بفضل العلاقات السياسية الطبية التي قامت بين تركيا وأوربا المسيحية ، نزح إلى بلاد الشرق كثير من الأطباء الذين استطاعوا أن يثبتوا تفوقهم على الجهلاء من أدعياء الطب . ومنذ ذلك الحين ذاعت شهرة الأوربيين في جميع فروع الطب بين أهل الشرق ، حتى أنه كثيرا ما يحدث الآن أن يستغل سذاجة الجمهور رجال كل مؤهلاتهم العلمية أنهم ينتمون إلى أصل أجنبي .

« وعند ما شرع محمد على في تنفيذ الإصلاحات العظيمة التي استقر رأيها ، سعى في استخدام ضباط أوربيين من جميع الرتب والأسلحة ، وكان من أثر ذلك القيام بتنظيم شؤون الجيش عامة ، واستتبع هذا التنظيم إنشاء قسم طبي يتولى المحافظة على صحة القوات المصرية .

« ولما عين كلوت بك طبيبا وكبيرا للجراحين في الجيش الجديد ، قدم إلى مصر ومعه عدد من الضباط الأطباء ، عينوا على الفور في مختلف الأليات والمستشفيات ، التي كانت

وقتئذ في سبيل الإنشاء ، وهكذا بدأت خدمة طبية منظمة .

« وقد تألف مجلس عام للشئون الصحية (شورى الأطباء) من جراح وطبيب وصيدلى .
ويخضع هذا المجلس لناظر الحربية مباشرة ، فيما تخضع له بدوره مجالس ثانوية للقوات البرية
والبحرية في جميع أملاك الجناح العالى .

« وتغلب الروح الفرنسية على ماوضع للخدمة الطبية من أنظمة .

« ومع هذا فإن الأطباء والصيادلة الأجانب الذين استخدموا في الجيش أو في المستشفيات
العسكرية ، ينتمون إلى شعوب أوروبا المختلفة . ويتضح من جدول الأطباء أن النسبة بينهم
كانت على النحو التالي : —

إيطاليون	١٠٥
فرنسيون	٣٢
إنجليز	٦
ألمان	٥
بولنديون	٤
أسبان	٢
	<hr/>
	١٥٤

« ومن يكون حاصلًا على لقب « دكتور في الطب » من إحدى الكليات الأوربية
يحوز رتبة البكباشى .

« ويتألف شورى الأطباء في الوقت الحاضر على النحو التالي : —

كلوت بك	: المفتش العام — الرئيس .
جيطانى بك	: الطبيب الخاص للجناح العالى — عضو فخرى .
دلسينور Delsynore	: مفتش طبي — عضو عامل .
ديتوش Destouches	: مفتش صيدلى — عضو عامل .

« أما مراتب الرتب المختلفة فكانت على الوجه التالى : —

فرنك	
مفتش عام القوات البرية والبحرية ورئيس شورى الأطباء	٣٠٠٠ ر

قرنك	
١٠ر٠٠٠	المفتشون وأعضاء شورى الأطباء
٨ر٥٠٠	مفتشو الجيش
٥ر٠٠٠	الرؤساء
٣ر٤٠٠	جراحو الألايات
٢ر٢٠٠	مساعدو جراحى الألايات
١ر٥٠٠	صفار المساعدين

إنشاء مستشفى ومدرسة الطب في أبي زعبل

« يرجع افتتاح مستشفى أبي زعبل إلى عام ١٨٢٥ . وبالقرب منه يقع معسكر التدريب ، وهو يضم الشاة وأركان الحرب ومدارس المدفعية ، وعددهم جميعاً خمسة وعشرون ألف رجل . وكان المرضى الذين يردون من المعسكر إلى المستشفى يتراوح عددهم في المتوسط بين ١٥٠٠ وألفين .

« وقد أوجى انعدام الأطباء الوطنيين ، ووجود المواد اللازمة لإنشاء مدرسة ، إلى كلوت بك بفكرة إنشاء فصل في داخل المستشفى نفسه لتعليم الطب ، يتخرج فيه جراحون وصيادلة لخدمة الجيش فصادفت آراؤه قبولا ، ووقع الاختيار في عام ١٨٢٧ على طائفة من شبان المعاهد الدينية ، فكانوا أول من تذوق حكمة ابن سينا وأبي القاسم .

« ويشمل برنامج الدراسة المواد الآتية : —

١ — التشرح وعلم وظائف الأعضاء .

٢ — الباثولوجيا والعيادة الخارجية .

٣ — « « الداخلية .

٤ — العقاقير الطبية وعلم الأقرباذين .

٥ — الصحة والطب الشرعى .

٦ — الطبيعة والكيمياء .

٧ — النبات .

« وقد عين كلوت بك مديراً للمدرسة وأستاذا لعلم الباثولوجيا والعيادة الخارجية .

وتخرج في هذه المدرسة في السنوات العشر التي تلت إنشائها ٤٢٠ ضابطا وطبيباً ، التحقوا بالجيش والأسطول برتبة جراحين أو مساعدين أو صغار المساعدين .

« وقد أحضر كلوت بك إلى باريس في عام ١٨٣٣ اثني عشر شاباً من أبناء العرب لإكمال دراستهم الطبية عين ستة منهم ، عقب عودتهم إلى مصر ، في وظائف أساتذة مساعدين في مدرسة أبي زعبل الوطنية حيث تعلموا الفن الذي يمارسون حين كانوا من طلبتها . أما الستة الآخرون فما يزالون في باريس وسيمودون إلى بلادهم للانتفاع بعلومهم كما انتفع بعلم من تقدمهم .

إنشاء مدرستين أنمريين في الإسكندرية وحلب

« في عام ١٨٣٧ أنشئت مدرستان ثانويتان للطب ، إحداهما في الإسكندرية والأخرى في حلب ، لرفع مستوى التلاميذ الذين يتخرجون في مدرسة أبي زعبل من الناحية العملية فكانوا يتعلمون التشريح الوصفي وعلم الباثولوجيا والعيادة الداخلية والخارجية والصيدلة العملية . وصار التعليم في يد كبار الأطباء والجراحين والصيدلة في الجيش والأسطول .

نقل المستشفى ومدرسة الطب من أبي زعبل إلى القاهرة

نشأ عن إلغاء المسكرات الذي كان السبب في إنشاء المستشفى والمدرسة في أبي زعبل أن أصبح الجناح المخصص للمرضى لا يستقبل غير أفراد يشكون عللاً مزمنة . ومنذ ذلك الحين ، انعدمت فائدة المؤسستين ، ووقف تقدمهما ، وأصبح نقلهما إلى مكان أكثر ملاءمة للمرضى والتعليم ضرورة لا مفاص منها . وقد قدر لبناء قصر العيني الفسيح ، وكانت به مدرسة تجهيزية ، أن يحمل به المرضى وتلاميذ مدرسة أبي زعبل والعكس بالعكس . وكان هذا التبادل في مصلحة العلم والإنسانية .

ويقع بناء قصر العيني على ضفة النيل الشرقية بعيداً عن القاهرة بنحو ربع فرسخ ، في موضع كان إبراهيم بك قد اتخذ مكاناً للمزرعة كما أقام عليه الفرنسيون مستشفياتهم العسكرية عندما فتحوا مصر .

« وقصر العيني عبارة عن أربعة صفوف من الأبنية على شكل مربع وفيه أربعة وستون عنبراً فسيحاً يسع كل منها أربعين سريراً . وهو مؤلف من طابقين ، وفيه بناء

منفصل للميدلة والمعمل الكيماوى ومتحف الطبيعة والتاريخ الطبيعى والدرج والحمامات والطابخ... الخ .

» ومنذ إنشاء مدرسة الطب ترجمت إلى اللغة العربية مؤلفات فى المواد الآتية : —

- ١ — علم التشريح .
 - ٢ — الباثولوجيا الجراحية .
 - ٣ — علم وظائف الأعضاء .
 - ٤ — الطبيعة .
 - ٥ — الكيمياء .
 - ٦ — علم النبات .
 - ٧ — العقاقير الطبية .
 - ٨ — علم السموم .
 - ٩ — علم الصحة .
 - ١٠ — فن الولادة وأمراض النساء والأطفال .
 - ١١ — رسالة فى التشريح العام .
 - ١٢ — علاج الاختناق .
 - ١٣ — مرشد فى الجراحة العسكرية .
 - ١٤ — رسالة فى الضمادات .
 - ١٥ — أمراض الجلد .
 - ١٦ — قوانين المستشفيات العسكرية .
- » ومدة الدراسة الطبية خمس سنوات .

» ويجدد خمس الطلبة كل سنة . ويلبسون كسوة رسمية ، ويخضعون للقانون العسكرية ، ويحصلون على الغذاء والكساء والسكن على نفقة الحكومة . وفضلا عن ذلك فإنهم يتقاضون مرتبات تختلف تبعاً للفترة التى يكونون بها . فيتقاضى طالب السنة الأولى أربعين قرشا فى الشهر (أى عشرة فرنكات) وطالب السنة الثانية خمسين ، وتستمر الزيادة على هذا النوال حتى السنة الخامسة .

» وبمين فى وظائف التدريس الحائزون رتبة قائم مقام ، وقد يمهدها فى بعض الأحوال إلى من أدوا خدمات تستحق مثل هذه الكفاءة .

« وراتب الأستاذ خمسة آلاف فرنك في العام ، أما راتب مدير المدرسة فسبعة آلاف .

« وفيما يلي بيان عن الأساتذة ومناهج الدراسة : —

مسيو دفينو Duvigneau : مدير — لعلم الباثولوجيا والعيادة الداخلية .

شيزون Scisson : للباثولوجيا والعيادة الخارجية .

فشر Fischer : للتشريح وعلم وظائف الأعضاء .

پرون Perron : للطب والكيمياء .

فيجاري Figari : لعلم النبات والمقايير الطبية .

پاكثود Pacihod : للصيدلة .

پرونر Pruner : كبير أطباء المستشفى العسكري — لطب العيون (١) .

« ولكل أستاذ أوروبي مساعد من أبناء العرب يعرف الفرنسية .

انشاء مدرسة الولادة

« إن إحساس الناس في مصر مرهف فيما يتصل بأهمية الولادة ، ولهذا يترك أمر العناية بالنساء عند الوضع إلى قابلات ليس هناك من هو أشد منهن جهلاً وإيماناً بالخرافات . »

« وقد اقترح كلوت بك في عام ١٨٣٢ إنشاء مدرسة للقابلات ، ونفذ اقتراحه في نفس العام . فخشد عشرون من الزنجيات والحبيشيات في مكان لهذا الغرض ، تحت إشراف قابلة من دار الولادة ببواريس ، وطبيب من أبناء العرب تخرج في فرنسا ، وأحد العلماء لإلقاء دروس في الدين وآداب اللغة . ويقرا التلميذات ويكتبن اللغة العربية ، ويتعلمن فن التوليد علماً وعملاً . وهذه المدرسة الخاصة بالولادة تزداد أهميتها يوماً بعد يوم ، وعدد طالباتها خمسون في الوقت الحاضر . وقد وكل أمر تعليمهن إلى أكفأ خمسة بينهن ، تحت إشراف معلم المدرسة وحكيمها وأحد العلماء .

(١) يمكن الاستدلال على شيوع الرمد وغيره من أمراض العيون في مصر منذ أزمنة سحيقة ، من تلك الحقيقة التي ذكرها « هيرودوت » ، وهي أن « قبيز » بحث إلى « أمازيس » يطلب طبيباً ماهراً في معالجة هذا النوع الخاص .

إنشاء المستشفى المدني

« أدى نقل المستشفى من أبي زعبل إلى قصر العيني إلى إنشاء مستشفى القاهرة القائم بميدان الأزبكية الفسيح ، فقد حول إلى مستشفى مدني ، يتألف من خمسة أقسام . مستشفى للرجال ، وآخر للنساء ، ودار للأمومة ، ومستشفى للولادة ، وآخر للأمراض العقلية . ويتسع هذا المستشفى لإيواء خمسمائة مريض .

« وهذا المستشفى المدني بالقاهرة أول مستشفى من نوعه أقيم في الدولة العثمانية من عهد الخلافة . فع أن الخلفاء أنشئوا بعض المستشفيات وهم في أوج سلطانهم ، إلا أنها لم تبلغ من الكمال ما بلغت تلك المبرة ، التي افتتحها محمد علي لتخفيف آلام الإنسانية .^(١)

« وهكذا كان الطب — كما هو الواجب — من أقوى العوامل التي ساعدت على النهوض بمصر .

« فإن ما كان يستمتع به رجال الطب بين جميع طبقات المجتمع من مقام رفيع بفضل ما يؤدونه من خدمات لخير الإنسانية ، قد زاد في توثيق عرى الاتحاد بين شعب يمتنق أفرادهم ديانتين مختلفتين إذ انتزع الشكر من طائفة وغرس فضيلة الإخلاص في الأخرى ، كما أنه حطم ذلك الحاجز الذي أقامته بين أتباع المسيح وأتباع محمد أحقاد ألفها الجمهور وإن كانت تقوم على أساس من الخرافات .

« وقد كان لإخلاص الأطباء الأوربيين وكفاحهم الباسل ضد أخطر الأمراض وعدم مبالاتهم قط بأرواحهم ، وهو ما يستحقون من أجله الحمد ، كان لهذا كله نتائج قيمة لا يمكن تقديرها ، إلا أن إنشاء مدرسة أبي زعبل خاصة بدأ في مصر عهداً جديداً للعلم والطب بل عهداً مجيداً لحاكم رحيم لا تبلى على الدهر ذكراه .

« ذلك بأن طلبة الطب الذين بدءوا يدرسون مختلف العلوم التي تتصل بهذا الفن ، وتعمل على تكوين رجل واسع الخبرة به ، أصبحوا رسلاً كثيرين عليهم أن ينشروا نور العلم بين شعب ما زال أسير الجهل وإساءة الظن .

(١) في عام ١٢٥٢ هجرية (أي ١٨٣٦ — ٧ م) دخل المستشفى البحري بالإسكندرية ٨٢٢ مريضاً ، مات منهم ٤٢٦ ، ومع أن هذا المستشفى وقف على الجنود والبحارة وغيرهم من موظفي الحكومة إلا أن ولاية الأمور كثيراً ما كانوا يعثون إليه بمرضى آخرين ، كما كانت تقبل فيه الموامل لتلدن به .

« ومنذ ذلك الحين لم يعد استخدام مبضع الجراح في تشريح جثث الموتى انتهاكاً للحرّمات يستحق فاعله اللعنة ، ولم يعد الناس يحسبون ما يأتيه الطب والكيمياء من عجائب أثرا من آثار السحر أو عملا من أعمال الشيطان

» بل لقد أخذ علماء الدين أنفسهم يسرون في طريق التقدم ، فحذوا تعاليم الفتيات اللّغة العربية كما يتعلمها التلاميذ في المساجد ، وغدا في مقدور أولئك الفتيات شرح تركيب الأعضاء ، وتفسير ظاهرة الحمل ، وأهم وظائف الحياة ، والكشف العظيم الذي اهتدى إليه « هارفى » Harvey ، وتحليل الهواء تحليلاً كيميائياً ، والنسب الهندسية لتجويف الحوض ، والولادة الطبيعية وغير الطبيعية ، كما غدا في مقدور هن الاستشهاد بأقوال « سملى » Semlie و « بوديلوك » Baudeloque في الوقت المناسب .

« وكانت مدرسة الطب أول من دفع حركة التجديد إلى الأمام ، ولم تكف عن ذلك لحظة واحدة ، بل مضت في خطا موفقة ، تواصل عملها الإنسانى الثقافى الذى تكفلت بأن تحسن أدائه ولا غرو فهى أم المدارس المصرية جميعاً ، وقدرتها في حسن التنسيق ، واستقرار النظام ، وفي رتب الأستاذية التى تمنح نتيجة للامتحانات السنوية المامة أو تقديراً لكفاية ممتازة تستحق رعاية من يهيمن على مصائر البلاد وإقرار الشعب بفضائها ، وكذلك في الرسائل العلمية الكثيرة التى يؤدى تعريبها إلى صبغها نوعاً ما بالصبغة المصرية .

« ٢٧ ديسمبر ١٨٣٧ »

المستشفيات الأهلية :

سأحاول رسم صورة توضح حالة المستشفيات الأهلية القديمة في مصر .

المارستانه :

· ألحق بأحد جوامع القاهرة الكبرى ، وهو جامع المجاذيب ، مستشفى المارستان . وينفق عليه من إيراد وقف خيرى يديره أئمة المسجد . ويضم هذا المستشفى بين جدرانه المرضى والمجانين ، وكان إلى عهد جد قريب يعتبر مثالا لأقصى ما يصل إليه بؤس الإنسان من وحشة وألم . فكان المجانين يصفدون بالأغلال داخل أقفاص من الحديد ، وكان كثير منهم يشاهدون بغير لباس يستر أجسادهم ، وهم يصيحون في المتفرجين من خلال قضبان سجنهم . وعند ما كنت أزور هذا المكان كان كثير من المتفرجين يسخرون منهم ، كما كان بعضهم يجذب السلاسل المتصلة بأجسامهم . وصاح أحد المجانين قائلاً « الخبز الخبز فقد مضى على

ثلاثة أيام دون أن أذرق له طمعا . أما الفناء الذي بنيت حوله مساكنهم ، وهي شبيهة بمغاور الخوخ ، فمن اليسير على أى من المارة أن يبلغه . ومع هذا فإن الاحترام الذى يلقاه المجانين من المسلمين كثيراً ما يسمح لأشد المجانين خطراً بأن يظل مطلق السراح ، فقد أحضروا إلى المستشفى قبل زيارتي بيوم واحد شخصاً ارتكب عدداً من حوادث القتل قبل أن يتدخل ولاة الأمور لا اعتقاله . وفي قسم النساء وجدت بعضهن عاريات من قمة الرأس إلى أخمص القدم ، وأقذارهن ملقاة على الأرض لأن مغاورهم غير مبلطة ، هذا فضلاً عن رطوبتها وإظلامها ووخامتها .

أما موقف المرضى فلم يكن أقل من ذلك سوءاً ، إذ كانوا يعيشون فى أما كن مظلمة رطبة معرضة للريح والمطر ، ليس لها سقف أو نوافذ أو بلاط . ولم يكن لديهم « بطاطين » أو أغطية من أى نوع ، وإنما كانوا ينامون على ألواح قشرة من الخشب . وكان هذا المكان مرتعاً للملايين الهوام ، ومبعثاً لكثيره الروائح ، ومصدراً لأتقن الأذى ، ومبابة لأخطر الأمراض . تلك كانت الحال منذ عهد سحيق ، ولهذا لفت كلوت بك أنظار الباشا إلى ما فى ذلك المارستان عن عيوب شنعاء ، فأمر جنابه العالى بإعداد مستشفى آخر فى الأذربكية ، زرتة بعد أن نقل إليه الكثيرون من مرضى المارستان . وقد استمتعوا فيه بالغرف المريحة ، والأميرة النظيفة والهواء العليل ، والعناية البالغة ، والعلاج الطبى الناجع . وليس هناك ما هو أقوى من عبارات الشكر التى جرت على ألسنتهم بسبب هذا التغيير .

و ثم ما يبعث على الظن بأن المارستان يستخدمه فى بعض الأحيان أشخاص ممن لهم نفوذ لدى العلماء أو ولاة الأمور ، للتخلص من أولئك الذين لا يرتاحون إلى وجودهم . فقد اتصل بى أن سيده وجهت إلى بعلمها تهمة الخيانة الزوجية ، فاعتقلت فى مغاور المارستان الرهيبة ما يزيد على ثمانية أشهر . ومع أن عقلها كان فى البداية سليماً إلى أقصى حد ، فقد صرحت بأنه كاذب يضيفها الخيال لما تلقاه فى هذا المكان من بؤس شديد . وقد عرضت قضيتها على كل زائر تنشد العدالة ، وبسطت قضيتها هادئة باكية كلما وجدت سميعاً ، ولكن على غير طائل .

استسوم أبناء العرب :

يستسلم المرضى من أبناء العرب لما يصيبهم على نحو يدعو إلى العجب ، فقل أن تنفرج شفاههم عما يشكون منه ، بل يحتملون آلامهم فى غير تدمر ، حتى ليندو عليهم كأنهم

لا يبالون قط بالموت سواء أعدا عليهم أم على رفاقهم . وهم لا يخضعون لنظام العلاج الطبي عن طواعية واختيار ، ولكنهم في معارضتهم يلجئون إلى الصمت أكثر مما يلجئون إلى العنف . وهم قلما يتحدثون عن آلامهم ، وليس هناك في واقع الأمر ما هو أشق من أن تحصل منهم على معلومات غما يحسونه من آلام ، أو يعانون من مضايقات ، ذلك بأن الخوف من أن يحال بينهم وبين أكل ما يشتهون ، أو من أن يحرموا بعض طعامهم ، أقوى عندهم من الرغبة في تخفيف آلامهم . وبمحاول المريض في أغلب الأحيان أن يحصل من الطبيب على غذاء مناسب لا يستطيع الحصول عليه خارج المستشفى . ومن الممكن أن يقال بصفة عامة إن الصدق ليس فضيلة شائعة بين العرب ، فهم لا يترددون في أن يكذبوا ، إذا كان من شأن الكذب أن يجلب لهم لذة ، أو يجنبهم ألما ولا تعوزهم الشفقة ولا رعاية بعضهم بعضاً عند المرض ، ولكن قلما يؤثر فيهم فقد الأصدقاء . وإنه لمن الطبيعي ألا يأبهوا لأحزان الآخرين وآلامهم ، طالما كانوا يواجهون أحزانهم وآلامهم الخاصة مستسلمين دون أية بادرة من بوادر التذمر .

وقد ذكر لي طبيب أوربي في الإسكندرية ، أنه وصف دواء لمريض أخذ منه المرض كل مأخذ ، ولكنه رفض تناوله ، وعجز المرض عن حظه على ذلك ، فلما عاد الطبيب إلى المستشفى وجد المرض وهو من أبناء العرب يضرب المريض على رأسه ضرباً مبرحاً عقاباً له على عصيانه .

الكتب المطبوعة في القاهرة :

طبع في القاهرة عدد كبير من الكتب باللغتين التركية والعربية على نفقة الحكومة ، وفيما يلي بيان بهذه الكتب اعتقد أنه يكاد يكون شاملاً : —

طبقات الأمم	: سجل لأهم الحقائق في التاريخ العثماني ، لوصف .
تاريخ بونابرت	: تاريخ نابليون .
تاريخ إيطاليا	: التاريخ الإيطالي تأليف « بوتا » .
قترينة تاريخي	: تاريخ روسيا تحت حكم كترين .
سليمان نامه	: التاريخ الخاص بالسلطان سليمان .
ذيل سير نبوي	: (ذيل السيرة النبوية) .
سير وهي	: عن الخلفاء والعقيدة الإسلامية .

سيرة حلبى :	: نفس الموضوع .
: أخلاق أعلام :	:
ديوان على :	: قصائد على .
إنشاء خيرت :	: مجموعة رسائل خيرت لأهم شخصيات الإمبراطورية ، وصور المرائض وغيرها .
إنشاءات مرعى :	: نماذج الرسائل ، المرعى .
إنشاء المطار :	: » » ، للمطار .
إنشاء عزيز :	: » » ، لعزيز .
محفة وهبى :	: مرادفات شعرية بالفارسية والتركية والعربية ، لوهبى .
محفة خيرت :	: » » » » ، لخيرت .
محفة وهبى :	: مرادفات عربية وفارسية .
كلاستان :	: حديقة الورد ، قصيدة فارسية .
سبحة صبيان :	: معجم عربى وتركى بالشعر للأطفال .
مثنوى شرحى :	: رسالة فى الفلسفة الأدبية لجلال الدين وتفسير كفروى .
شرح القاموس :	: قاموس عربى وتركى كبير .
بركلى شرحى :	: محاورات دينية وتفسير البركوى .
دريكتا :	: الدرة الفريدة (شعر) .
كتاب الجراحة :	: فى الجراحة (عن الفرنسية) .
كتاب التشرىح البشرى :	: التشرىح البشرى بالعربية (عن الفرنسية) .
رحلة رفاعه :	: أسفار الشيخ رفاعه فى فرنسا .
قلائد المفاخر :	: (فى غريب عوائد الأوائل والأواخر) .
كليلة ودمنة :	: أساطير يديا ، عن الهندستانية .
ديوان نديم :	: بعض مقطوعات شعرية لنديم .
طوطى نامة :	: قصة البيغاء لطوطى Touti .
ألف ليلة وليلة :	: الليالى العربية .
ابن عقيل :	: شرح الألفية لابن عقيل فى النحو العربى .
ديوان فاطمة :	: قصائد سيدة من القسطنطينية .

الشذور	: في النحو العربي .
الشيخ خالد	: » » »
الألفية	: خلاصة النحو العربي شعرا لجمال الدين محمد .
الأزهرية	: النحو العربي .
معرفة نامة	: فلسفة وطنية لإثبات وجود الله ، لإبراهيم حقي .
كليات أبي البقاء	:
الجغرافية	: ترجمة جغرافية « ميشلان » Michlant لرعاة أفندي — مدرسة الألسن .
الفيزيولوجيا	: علم وظائف الأعضاء ، عن الفرنسية .
الپاثولوجيا	: علم الأمراض .
ديوان حافظ	: شعر حافظ .
جملة الصرف	: في تصريف الأفعال .
كتاب الصباغة	: فن الصباغة .
الأجرومية	: متن النحو العربي .
كتاب الترجمان	: معجم عربي تركي .
حديقة السعداء	:
شرح ديوان حافظ	: تفسير لديوان حافظ .
برهان قاطع	: قاموس فارسي وتركی .
خوبان نامة	:
قانون الزراعة	: التقويم الزراعي .
قانون الصحة	: رسالة في الصحة .
الكفراوى	: النحو العربي .
شرح المحمدية	: تفسير للمقيدة الإسلامية .
التشريح البيطرى	: التشريح المقارن .
الهندسة الوصفية	: الهندسة الوصفية ، ليوى أفندي أستاذ الرياضة .
أصول هندسة	: مبادئ الهندسة .
جملة الهندسة	: رسالة في الرياضة العملية .

مجموعات المهندسين	: كتاب الجيب للمهندسين
الطب البيطرى	: الطب البيطرى
تعليم نامة المشاة	: معلم المشاة
تعليم نامة الفرسان	: معلم الفرسان
قانون نامة المشاة	: قانون المشاة
قانون نامة الفرسان	: الفرسان
قانونندارى سوارى	: قيادة الفرسان
أشكال سوارى	: رسوم أشكال التعليم السوارى
قانون الاسبتالية	: قانون المستشفيات
تعليم البحرية	: معلم البحارة
قانون البحرية	: قانون البحرية
ديوان نشأت	:
تعليم نامة طوبجيان جهادية برية	: معلم المدفعية
قانون نامة ملكية	: قانون الإدارة
اللوغاريتمات	: جدول اللوغاريتمات
سفر قانون نامة سى	: قانون الحرب
أعماله الكتب :	

أما الأثمان التى تباع بها الحكومة بعض المؤلفات الآتية فهى : —

بالقرش

القاموس ، ٣ مجلدات	: تركى وعربى	٢٦٠
مثنوى شرحى ٣ مجلدات	: تركى عن الفارسية	٣١٠
إنشاء خيرت افندى	: تركى	٤٣٠
إنشاء العطار	: عربى	١٠
إنشاء مرعى	: تركى	٧
أخلاق اعلام	: تركى (تاريخ)	٢٩
سيرة حلى	: تركى (تاريخ)	٢٧
دروسة الأبرار	: تركى	٣٨

بالقرش

تاريخ واصف	:	تركي	٣٧
تاريخ إفريقية	:	»	٥٥
» بونابرت	:	»	٣٢٥
» إيطاليا	:	»	٣٢٥
سيرويسى	:	» (تاريخ)	٢٢
ذيل سير نبوى	:	»	٢٥
سليمان نامه	:	»	٣٥
مجموعة المهندسين	:	»	٣٠
الهندسة الوصفية	:	عربي	٦
هندسة آدم بك	:	تركي	٣٠
ألف ليلة	:	عربي	١٠٠
كايلة ودمنة	:	»	١٥٥
قلائد الفاخر	:	»	١٦٥
رحلة الشيخ رفاعه	:	» (رحلة)	١٦٥
الجغرافية	:	»	٢٩
تاريخ قدماء الفلاسفة	:	»	١٥
تحفة وهبى	:	تركي وفارسى	٦٥
تحفة خيرت	:	»	٥٥
بند عطار	:	فارسى	٤٥
كلستان	:	»	٢٧
أجرومية	:	عربي	١٥
الألفية	:	»	٤
الكفراوى	:	»	١١
ابن عقيل	:	»	١٦٥
الشيخ خالد	:	»	٥

بالقرش

٦٥ر	عربي	:	شرح الأزهري
٦٥ر	»	:	جملة النحو
٦٥ر	»	:	جملة الصرف
١٤٥ر	تركي	:	شرح البركلي
٥٥ر	»	:	در يكتا
١	»	:	علم حال
٦	عربي وتركي وفارسي	:	سبعة صبيان
١٦٥ر	تركي	:	تاريخ بتر
٢٨	»	:	التشريح البشري
١٠	عربي	:	ديوان سيدنا علي
٧٥ر	عربي وتركي وفارسي	:	نخبة وهي
١١	»	:	قانون الصباغة
١٠	تركي	:	كتاب المعادن
١٠	قاموس فارسي وتركي	:	برهان قاطع
١٢٠	تركي (آداب)	:	فيديو شرحي
١١٠	عربي (أجرومية)	:	كليات أبي البقاء
٤٥	فارسي	:	ديوان سامي
٤٠	»	:	ديوان نديم
٣٠	تركي	:	طوطي نامه
٣٥	»	:	حلية الناجي
٥	(حكايات)	:	خوبان نامه
٢٠	»	:	ديوان برتو
١٨٠	»	:	شرح المحمدية
٢٥	»	:	ديوان راغب
٢٥	»	:	ديوان نفی
١٠٠	»	:	ديوان فاطمة

بالقرش

حديقة السعداء ... : تركي ... ٤٠

معرفة نامه ... : » ... ١٥٠

همایون نامه ... : » (حكايات) ... ١٠

٢٢٢٣ر٥

الترجمة :

المؤلفات التي ترجمت في بلاق وتستعمل الآن هي : —

« لچاندر Legendre بالتركية لأدم بك والمقالات الأولى بالعربية لمصمت أفندي .

كتاب الحساب ترجمة السيد بن عياد وحفا مسرة — كامل — جزآن طبعا على الحجر —

يقوم الشيخ سالم بتصحيحه .

كتاب الجبر تأليف « ماير Mayer ترجمه إلى العربية بيوى — كامل — غير مطبوع .

مبادئ الهندسة الوصفية تأليف « دوشين Duchesne — ترجمه إلى العربية بيوى —

مطبوع .

مبادئ اللوغاريتمات — ترجمه إلى العربية بيوى — كامل — غير مطبوع .

وهناك كتب أخرى في دور الترجمة أو مستترجم للانتفاع بها في المدارس وهي : —

١ — ميكانيقا تأليف « تركم Terquem ، جزء واحد ، تعريب بيوى

٢ — كتاب الطبيعة ، تأليف « پكليه Peclet ، جزآن ، » فايد

٣ — ميكانيقا ، تأليف « لاوس » و « بتانكور Laus et Betancourt ، جزء

واحد . تعريب طائل

٤ — مبادئ الطبوغرافية ، تأليف « ثيوليه Thiollet ، جزء واحد . تعريب

إبراهيم رمضان .

٥ — أيدروليك ، تأليف « دوبيسون d'Aubuisson ، مجلد واحد . تعريب دقلة .

٦ — رسالة في المنشآت ، تأليف « نافيه Navier ، جزء واحد ، تعريب دقلة .

٧ — كتاب الكيمياء تأليف « دوماس Dumas (مختارات) ، ستة مجلدات ،

تعريب فايد

٨ — كتاب الجغرافية الطبيعية تأليف « لاكروا La Croix ، جزء واحد ، تعريب دقلة .

٩ — كتاب الجيولوجيا البسطة تأليف « بويه Boubée ، جزء واحد ، تعريب فايد .

- ١٠ — كتاب قطع الأحجار تأليف « دويو » Duillot ، جزء واحد ، تعريب بيوى .
 - ١١ — كتاب الأخشاب تأليف « دويو » ، جزء واحد ، تعريب بيوى .
 - ١٢ — رسالة فى الحرارة تأليف « بكتيه » Pictet ، جزآن .
 - ١٣ — رسالة فى الإضاءة « » « » ، جزء واحد .
 - ١٤ — رسالة فى استغلال المناجم تأليف « برار » Brard ، جزء واحد .
 - ١٥ — رسالة فى التركيب العدى تأليف « جريميه » Gremilliet ، جزء واحد .
- تعريب دقلة .

- ١٦ — كتاب الكيمياء تأليف « ثنار » Thenard
 - ١٧ — كتاب الكيمياء تأليف « جراى » Gray .
 - ١٨ — « » « » « شابتال » Chaptal .
 - ١٩ — جريدة المعارف العادية .
 - ٢٠ — مبادئ المنتجات الكيماوية .
 - ٢١ — مبادئ التجارة .
 - ٢٢ — استخراج الحديد وصناعاته تأليف « كارستون » Karston .
 - ٢٣ — علم الخراطة .
- الصحافة المرقية :

تصدر فى القاهرة صحيفة عربية تركية أغلب مادتها وثائق رسمية ، وليس لها يوم محدد أو وقت معين للظهور . وهناك صحيفة فرنسية تدعى « المونيتور ايجيپسيان » Moniteur Egyptien كانت تصدر فى الإسكندرية أسبوعياً فيما بين أغسطس ١٨٣٣ ومارس ١٨٣٤ ، ولكنها احتجبت منذ ذلك الحين . وكانت الحكومة تمدّها بالمال ، غير أنها لم تكن واسعة الانتشار .

وسائل التسلية عند المصريين :

أهم وسائل التسلية لدى الشعب المصرى مشاهدة أعمال خفة اليد وحيل الحواة ، والاستماع إلى نوادر وحكايات يرويها جماعة من القصاصين المحترفين أو إلى فرق موسيقية تجمع الناس حولها وبخاصة فى أيام المظلة . ولما يلجأ المصريون إلى القراءة للترويح عن أنفسهم . وهم لا ينقطعون عن العمل خلال أعيادهم الدينية ، وإن كانوا يقومون به فى شيء من التراخي .

ويحب أبناء العرب المشاهد التمثيلية التى يعوزها التهذيب ، وغالباً ما تدور حول أحد الموضوعين اللذين يهتمون بهما أبلغ اهتمام ، وتعنى بهما الدين والضرائب . وقد جرت العادة

في الروايات التي تتناول موضوعاً دينياً أن يظهر فيها مسيحي مهين ، يراد تحويله عن دينه بجملده جلدأ شديداً . ولا بد من أن ينتهي الأمر دائماً بفوز الإسلام ، ذلك بأن المسيحي المذبذبة يأخذ في التسليم رويداً رويداً ، فكما زادوه ضرباً ازداد إيماناً حتى تجيء النهاية : أما النوع الآخر من الروايات ، فغالبا ما يظهر فيه الجاني وهو يطلب فلاحاً فقيراً لا يملك من دنياه سوى عشرة قروش بأن يدفع مائة قرش ، ثم يضرب المسكين على قدميه ضرباً مبرحاً بين ضحك المشفقين عليه لأنه لا يعمل المستحيل .

تاريخ محمد علي وأهله :

في جميع الدول الشرقية حيث يضؤل أثر الأنظمة الحرة والرأى العام ، يتوقف الشيء الكثير على صفات حكامها من الناحيتين العقلية والخلقية . لهذا ألتمس لنفسى العذر إذا أشرت في إيجاز إلى تاريخ محمد علي وأخلاقه ، وعمدت إلى شيء من الإسهاب ، عند ذكر بعض ما دار بينه وبين من محادثات في مختلف المناسبات .

ولد محمد علي في مدينة قولة بالروملى في عام ١١٨٢ هجرية (١٧٦٩ م) . وكان والده إبراهيم أغا رأس الشرطة في ناحيته . وفي عام ١٨٠٠ جاء محمد علي إلى مصر وكيلا للقوة العسكرية التي أعدها قولة ، وكانت تتألف من ثلاثمائة رجل استدعوا لرد غزاة مصر من الفرنسيين . ثم غدا نافذ الكلمة بفضل ما أظهره من الشجاعة والحكمة والنشاط^(١) خلال الفوضى الشاملة والارتباك السائد وما وقع من دسائس وخلفات وما جرى مع المالك من معارك ومفاوضات . وعند ما قامت الثورة في القاهرة عام ١٨٠٥ بعد رحيل الفرنسيين ، ورفض البارزون من شيوخ المالك قبول خو رشيد باشا ، دعى محمد علي لتولى مقاليد الحكم ووافق السلطان على تثبيتته في منصبه . غير أن بكوات المالك كانوا يراون يستمتعون في البلاد بنفوذ عظيم . وقد ثبت أنهم كانوا يتآمرون عليه ، حتى إذا آن الأوان لتنصيب ابنه طوسون باشا قائداً للحملة ، التي كان يراد تسييرها لمقاتلة الوهابيين ببلاد العرب في

(١) لما ثبتت الثورة بفسطين في عام ١٨٢٤ ، كتب إبراهيم باشا إلى أبيه يبلنه أن مركزه قد تخرج . فأمر الباشا بأن يرسل إليه من القاهرة عدد من الجنود ، يتراوح بين ثمانية وتسعة آلاف جندي . وقد اجتمعوا في الإسكندرية خلال تسعة أيام ، وسافر مع هؤلاء الجنود إلى يافا ، حيث بقى سبعة عشر يوماً لحسب . ثم ضرب أعناق ثلاثة من زعماء الثورة ، وعاد إلى مصر في أقل من شهر ، بعد أن قضى على الفتنة قضاء مبرما . وقد أشار إلى ذلك في حديث له فقال : « أخبرني مسيو د » ذات يوم ، أنني أزداد عظمة إذا قرأت كتب التاريخ ووعيت ما أعره عليه فيها من كلمات منمقة ، ولكننى رجل أعمال لا رجل أقوال ، وسأروى لك كيف قضيت على ثورة سوريا ، ثم ذكر لى ما فرغت الآن من تسجيله .

الحادى عشر من شهر مارس ١٨١١ ، دعى زعماء المماليك إلى الاجتماع فى قلعة القاهرة وذبحوا بها^(٢) ، فبقيت حكومة مصر محصورة فى يديه . وقد وافق الباب العالي على أن تكون له هذه السلطة ، وسرعان ما امتد نفوذه جنوباً إلى النوبة ، وشرقاً إلى بلاد العرب ومن ثم إلى آسيا ، فاحتل الحجاز ونجد ودنقلة وبربر وكردفان وكريت كما احتل المورة مؤقثاً . وفضلاً عن ذلك فقد انتزع من سيده خلال صراعه الأخير مع الباب العالي جميع باشوية سوريا ، ثم تقدم حتى إذا بلغ كوتاهية فى آسيا الصغرى ، حال بينه وبين المضى فى طريقه تدخل الحكومات الأوربية ونزول الجنود الروسية إلى البر . ولا جدال فى أن انتصاراته العسكرية ألهمت مطامعه ، كما أن قلة ما لقينته أعماله من فشل ، ولت فيه روح الثقة بمشروعاته ، وجعلته يمتد — على حد قوله — أنه ولد فى السماء كوكب سعيد .

وليس من المستطاع دائماً أن نغزو ازدياد قوة باشا مصر وامتداد نفوذه إلى أنه يستهدف غرضاً معيناً أو ينفذ سياسة مرسومة بل كان ذلك أمراً محتوماً أملتته القوة على الضعف ونشاطاً أبداه نظام حسن إزاء نظام سيئ على أن تقدم عهد على كان يسير خطوة خطوة ، فقد أنشأ فى بادى الأمر جيشه وأسطوله حتى يقوى على رد ما يتعرض له من هجوم ، وأوحى إليه اتصاله بالأوربيين عدة إصلاحات قام بها فى ريث وأناة ولكن فى دأب ومثابرة ، إلا أن ما ينشأ للدفاع يسهل اتخاذه وسيلة للعدوان . فقد جرت العادة فى بلاد الشرق أن يظل الباشا فى منصبه سنوات لا عدد لها ، ولكنه على الرغم من أدائه الجزية المقررة بانتظام ، مهدد دائماً بأن يخلعه سواء ، إذا استطاع أن يجد من أصحاب النفوذ من يؤيده فى القسطنطينية تأييداً كافياً . غير أن محمد على سرعان ما اعتزم أن يعمل على تقوية نفسه بحيث لا يستطيع عزله ، وقد صدرت ضده فرمانات كثيرة ، وعزل المرة تلو المرة ، ولكنه كان دائماً ينال الاعتراف بولايته ويعاد إلى منصبه .

وقد قضى محمد على بيده القوية على أولئك المستبدين الذين كانوا يفرضون المغارم على الشعب فى مختلف نواحي مصر ، كما اقترنت مظالمهم بفوضى شاملة . إلا أن استبداد كل منهم كان يتوقف إلى حد كبير على أخلاقه الشخصية . فإذا وجد أحد البكوات الأشرار ، فكثيراً

(٢) أخبرنى محمد على أنه حاول سراراً إغراء المماليك قبل ذبحهم بالاستقرار فى الوجه القبلى ، بل لقد عرض عليهم حتى بعد أن اجتمعت لديه الأدلة على أنهم يتآمرون على حياته — إذ وقعت مكائباتهم فى يده — أن يستولوا على بعض الأراضى ، على شريطة أن ينزحوا عن العاصمة ، ولكنهم رفضوا ذلك العرض . وقد بلغ عدد من قتل منهم حوالى خمسين وثلاثمائة .

ما كان يوجد إلى جانبه أحد الأخيار ، وإذا حل الظلم بإحدى المديريات وجد في غيرها ما يقابل ذلك من حسن الإدارة . أما الآن فما من شك في أن النظام قد حل محل الفوضى وأن البلاد لم تعد أجزاء متنافرة كما كانت من قبل ، إذ أقيمت حكومة مركزية ، خلقت في البلاد ما يشبه الشعور العام ، ولكن القدرة على الابتزاز زادت في الوقت نفسه زيادة عظيمة . وصحيح أن حماية المزارعين وبث الطمأنينة في نفوسهم ساعدتهم مساعدة كبيرة على زيادة منتجاتهم ، غير أنهم اتخذوا في الوقت نفسه ذريعة لطالبتهم بأموال كثيرة . وقد أدى رأس المال المستخدم في الزراعة كذلك إلى زيادة المحصولات زيادة تدعو إلى الدهشة ، إلا أن أثرها يظهر بوجه خاص في إيرادات الحكومة التي ارتفعت إلى حد لا مثيل له ، لا عن طريق التوسع الزراعي فحسب ، بل وبالقدرة على جمع الأموال واغتصابها ، تلك القدرة التي تهيأت أسبابها للحكومة بوجود نظام إداري تناولته يد الإصلاح والتحسين .

على أن القلق الذي يساور ذوى العقول الجبارة في كثير من الأحيان ظاهر في خلق محمد علي . فمواطنه وقواه يجب أن يهيا لها مجال العمل . وقد استخدمت في تذليل عقبات ضخمة ، ولكنه على الرغم من حسن طالعها في أغلب المواقف كثيرا ما ألت به كوارث فادحة فقضى الطاعون عدة مرات على عشرات الألوف من أفراد شعبه ، واستنفدت النفقات الباهظة موارد دخله المرة تلو المرة ، كما هددت الحروب الطاحنة بلاده بالإفقار من السكان . غير أنه تقلب على البكوات ، وقضى على الممالك ، حين خيل إلى الناس أن الوقوف في وجههم أمر لا سبيل إليه ، وخلص مصر من طغاتها وناهبيها وهم ألوف ، كما لازمه التوفيق في كل خطواته إبان نضاله مع مولاه السلطان ، فسار النصر في ركابه من جنوبي فلسطين حتى قلب الأناضول . وفضلا عن ذلك فقد أعاد فتح المدن المقدسة بعد أن انتزعت من الخلافة ، ثم أبقاها في حوزته . ولما كان حاكما يشتغل بالتجارة ، فقد أحال البلاد إلى مصرف للمعاملات المالية والتجارية ، وملا مخازنه بالقطن والأفيون والنيلة وغير ذلك من السلع القيمة ، حتى تصدرها إلى أقطار نائية بلاد كانت تجهل في الزمن القديم كل شيء من أمثال هذه المنتجات .

وما من شيء ساعد على تكوين شخصية محمد علي مثل ما امتاز به من الشغف بتحصيل العلم ، فقد أمر بأن يترجم له عدد كبير من المؤلفات التي قامت بطبعها « جمعية نشر الثقافة النافعة Society for the Diffusion of Useful Knowledge » ، وما من سائح واسع المدارك زار مصر إلا اتصل به حتى يضيف جديداً إلى ما لديه من علم ومعرفة . فجهه للاستطلاع لا يقف عند حد ، كما أن لديه ما لا يتوافر إلا للقليلين من لباقة تساعده على أن

يقتنص من زائريه ما جذ قوه من فروع العلم . فهو يحدث كلا منهم في الموضوع الذي يجيده ، وقد عرفت أنه كثيراً ما يعود بعد تفكيره فيما حدث إلى مناقشة الموضوعات التي لم يسفها عقله ، إما لاستكمال بعض ما يكون في المعلومات ذاتها من نقص ، وإما لإزالة ما يشك في صحته أو يستغلق عليه فهمه . وأسماء جميع رجال السياسة البارزين في أوروبا تكاد تكون معروفة له معرفة تامة ، كما أنه يعرف تاريخ البارزين منهم . وليس هناك ما يسترعى انتباهه أكثر من تقدم الصناعات الآلية ، فكثيراً ما يطالب بوصف مسهب لعدد الآلات بعد أن يوضح له عملها .

ورغبة في عرض صورة تقريبية لمقلية محمد علي ، سأعتمد عند ذكر التفاصيل الخاصة بحادثاتي الشخصية معه إلى إثبات ترجمة صحيحة لعباراته قال :

« لا تحكموا على طبقاً للمستوى العلمي الذي بلنتموه ، بل وازنوا بيني وبين الجهل الذي يحيط بي ، فليس في استطاعتنا أن نطبق في مصر الأساليب التي تطبق في إنجلترا ، إذ أنكم لم تصلوا إلى الحالة التي أنتم عليها الآن إلا بعد قرون طويلة ، أما أنا فلم أعص على غير سنوات قليلة . ولديكم كثير من ذوى الفطنة يفهمون حكامهم وينفذون مشروعاتهم ، ولكنني لا أجد إلا أفراداً جديلاً يفهمونني ويعملون ما أوصي به . وكثيراً ما أكون فريسة الخداع والتضليل ولكنني أعرف أنني غدوع ، أما الكثيرون فيخدعون ولا يعرفون . إنني أبحث عن كل من أستطيع أن أفيد منه علماً ومعرفة . »

وقد ذكرت في ملاحظة (بصفحة ٦٨٥) إشارة محمد علي إلى قمة ثورة فلسطين ، وقد تحدثت عن تلك الثورة في مناسبة أخرى فقال :-

« التدريب والعمل هما كل شيء . ففي أثناء الثورة السورية نصحتي الكولونيل « د » ومسيو « م » بدراسة التاريخ حتى أتبعهم منه فن الحكم ، ولكن تقدي في السن لا يسمح بدراسة التاريخ . وقد كتب إلى ابني في طلب تعليمات ، إذ كانت تحيط به المصاعب من كل جانب ، فرأيت أن خير ما أعمله أن أذهب بنفسى ، فسافرت إلى يافا وقضيت على الثورة في الحال ، وهكذا تكون الطريقة العملية في الحكم . »

« وزرت كريت منذ عهد قريب ، فوجدت بالجزيرة من السكان أكثر مما كنت أتوقع . وقد شكوا إلى كثرة الضرائب ، وقالوا إنهم يكونون أسعد حالا في ظل الحكم اليوناني ، فعرضت عليهم أن ألغى جميع ما يدفعونه من ضرائب ، وإن أتبع الطريقة اليونانية

في تنظيمها مع خفض مقاديرها خفصاً عظيماً ، ولكنهم رفضوا قبول اقتراحى . وشكوا
المسيحيون من أنهم يدفعون ضريبة الروس في حين أن الأراك لا يدفعونها ، فعرضت أن
تتفق على ضريبة تفرض على المنازل ، غير أن المسألة لم يفصل فيها حتى الآن .
« ولقد قضيت الشطر الأكبر من حياتى وحيداً لا أجد من يؤازرنى غير بوغوص بك ،
وأستطيع أن أقول إننى لم أعش سوى الخمس عشرة سنة الأخيرة . وفى مقبورى الآن أن
أعمل فى أربع سنوات أكثر مما عملت فى السنوات الخمس عشرة الماضية . وكنت أشك
فى كفاية أبنائى ، حتى إبراهيم باشا نفسه ، ولكننى أدركت الآن أن من الممكن أن يعتمد
عليه وأثق فيه كل الثقة . ومع هذا فليس فى وسعنا أن نسير بالسرعة التى نريدها ، ولا أن
نعمل كل ما نريد عمله ، فهبى لبست ملابس الكولونيل « كاميل » (ناظراً إلى القميص
الهام وظوله ست أقدام) فهل هذا يجعلنى شبيهاً بالكولونيل « كاميل » ؟
« وكثيراً ما يظن الأوربيون الذين يقدرون إلى مصر أن فى مقدورهم أن يسلحوا مع
أبناء العرب مسلحتهم مع أبناء جلدتهم ، ولكنهم يطلبون الحمال ويخيل إليهم أن أبناء
العرب سوف يعملون كما يعمل الأوربيون ، وهذا ما لا يمكن أن يكون . فعند ما سافرت إلى
الصعيد أوصيت خيراً بموظف قبل عنه إنه ممتاز جداً فى عمله ، وطلب إلى أن أعمل على
استبقائه فى خدمتى بكل الوسائل ففعلت . ثم جاءنى الرجل وسألته رأيه فيما يجب عمله
لتستقر الأمور ، فقال لى « لا بد لك من كيت وكيت وكيت » فأجبت « بأن كيت وكيت
وكيت هذه لا يسبيل إليها » ثم أعدته إلى عمله .
« وقد عرضت آرائى على الكولونيل « دو هاميل » القنصل الروسى ، وأفهمته أن
كل شئ لا يمكن أن يعمل فى وقت واحد فاستصوب رأى ، إذ لاحظ أن مدينة بطرسبرج
لم يكن بها فى وقت من الأوقات غير النى منزل كلها من الخشب ، أما الآن فإنها أكثرهم
من النى قصر .

« وعندما كنت فى الصعيد زارنى « كونت » روسى و « كابتن » من البحرية الإنجليزية ،
وبدا الكونت الروسى يتحدث عن أسطولى وأسرف فى مدحه أعما إسراف ، فقلت له « وماذا
يعرف كونتات الروس عن السفن ؟ خير لى أن أسأل الكابتن الإنجليزى ، لأنه يعرف
شيئاً عن مثل هذه الأمور » ثم قلت للكابتن الإنجليزى « ما رأيك فى أسطولى ؟ » فقال
« لا بأس به » .

« وحين سافرت إلى كريت ، كان هناك قنصل فرنسى لا يكف عن الثثرة ، حتى أنه

لو كان معه عشرون أو ثلاثون شخصاً لتحدث بأكثر مما يتحدثون جميعاً ، فما كان فيه وسع أحد سواء أن يتكلم . وما هوذا قد سافر إلى البرازيل فإذا تكلم الآن وأسرف في الكلام فإنه أبعد من أن نسمعه .

« قد يخدعني غيري في بعض الأحيان ، وقد أخدع نفسي في أحيان أخرى ، ولكن هذا الخداع لا يعيش طويلاً . »

وقد اجترأت على أن أقول له إن الحكم كثيراً ما يحيط بهم قوم يرون من مصالحتهم ألا يفتقروا إليه الأمور على حقيقتها بدلاً من إطلاعه عليها فقال .

« إن بي حاجة إلى النصيحة الخاصة ، ولهذا أتفت حولي باحثاً عنها ، وأمنيتي أن يكون لدى مجلس شوري من الرجال الأمناء . »

« إن ما يعجز تركيا هو ما يتوافر لدى إنجلترا ، أغني بذلك الرجال الذين يضلحون للحكم ، غير أن الأتراك متكبرون جهلاء وسيودى بهم كبرهم وجهلهم . »

« ولقد أتيت إلى مصر فوجدت البلاد يسكنها جماعة من التبريرين ، ولم يكن بها فرد واحد يعرف القراءة والكتابة ، بل إنني لم أجده سوى شخص واحد يصلح لأن يكون سكرتيراً في مثل كل ما في وسعي لإدخال المدنية في البلاد . وكنت أعرف أن أوروبا أسبق من مصر في ميدان الحضارة ، فحاولت أن أنقل إلى هذه علوم تلك . »

« ولو أتيت لي أن أكرس نفسي عشر سنوات لإصلاح مصر ، إذا قدر لي أن أعيش هذه المدة ، فسوف أحدث في البلاد تغييراً شاملاً . لقد تمت على يدي بعض الأعمال ، ولكنها لن تكون شيئاً بالقياس إلى ما سوف أقوم به في المستقبل . »

« وقد علمت ألوقا من الأفراد على ثقفي الخاصة ، وأرسلت بعضهم إلى أوروبا ، وقد بلغني أن كثيراً من أبنائي الشبان تقفوا على أقرانهم حتى في المدارس الأوربية . »

« إن بلادكم ، أغني إنجلترا ، إنما بلغت مكانتها الحالية بفضل جهود أجيال كثيرة ، وليس في مقدور أية دولة أن تطفز دفعة واحدة نحو المظلة والازدهار . ومع هذا فقد أدت مصر بعض الشيء ، وبدأت تعمل على إصلاحها ، حتى إنه لمن الممكن أن توازن من بعض الوجوه بينها وبين دول أوربية ، لا بينها وبين دول شرقية فحسب . إن أمامي وأمام شعبي شيئاً كثيراً يجب أن نتعلمه ، وقد أرسلت أدم بك ومعه خمسة عشر شاباً ليتعلموا فالتطوع بلادكم أن تلقبهم إياه من العلوم ، وإن عليهم أن يروا بأعينهم ، ويعملوا بأيديهم ، ويتعرفوا أثار صناعتكم

كما أن عليهم أن يعرفوا كيف تفوقتم علينا وأسباب هذا التفوق ، حتى إذا أمضوا بين ظهرانيكم مدة كافية ، عادوا إلى بلادهم وتولوا تعليم شعبي .

« ولقد توصل الإنجليز إلى اختراعات عظيمة ، ولكن السفن التجارية أعظم ما اخترعوه . فقلت للباشا إن الذي اخترع السفن البخارية رحل أمريكى ، فأجاب « لو لم يكن للأمرىكين آباء مثلكم ما كانوا أبناء على هذه الدرجة من الذكاء .

« إن الخط لم يسعدنى بأن أتلم فى مصرى ، حتى لقد بدأت فى تعلم القراءة والكتابة وأنا فى السابعة والأربعين من عمرى ، ولم يتح لى أن أرى بلداً أرقى مدنية من بلادى ، ولهذا فلتأتوقع أن أعمل ما تستطيعون أنتم عمله ، ولا أن أبلغ درجة الرقى التى بلغتوها . « إن العسوية فى البداية ، وقد كان على أن أبداً بدبوس أنبش به أرض مصر . وقد توصلت الآن إلى أن أستهين بانفاس ، غرأنى أريد أن أتنفع بكل مزايا المحراث .

وكثيراً ما تحدث عن الفوارق بين أساليب الحكم فى أوروبا والشرق ، فقال لى ذات مرة « إنه لا بد لكم فى بلادكم من استخدام أيد كثيرة لإدارة شئون الدولة ، ولكنى أقوم بذلك وحدى . لأننى لا أعرف دائماً على وجه التحقيق خير ما يجب عمله ، ولكننى إذا عرفته أمرت بتنفيذ رغباتى على الفور فيؤدى على خير وجه ما يبدو أنه خير ما يعمل .

« إن الأتراك الذين يقدون إلى مصر من أوروبا يخشون الظهور بأنهم يعتقدون الآراء الأوربية ، فقد قلت لرجل ذات مرة (والآن وقد عدت من أوروبا فلا بد أنك ستعمل على أن تكون إنجليزياً) ، فتألم من هذا القول ، معتبراً إياه زبابة به وتقرباً له ، ولهذا ظل يظهر بعد ذلك فى كل مناسبة كراهية شديدة للإنجليز ، ولم يكن هذا ما أقصده .

وكثيراً ما بحثت مع محمد على بعض مسائل تتعلق بالاقتصاد السياسى فوجدته شديد الرغبة فى الافتتاح عن طريق المناقشة ، وقد قال لى ذات مرة « رغبت إلى حكى كيان فى أن يعد لى بياناً عن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية و وارداتها ، إذ أنها تصدر من البضائع أكثر مما تستورده من الآخرين ، ولهذا لا بد أن تكون تجارتها رابحة . وقد جاوت أين أوضح له أن التجارة إذا كانت رابحة ، فلا بد من أن تزيد الواردات على الصادرات والفرق بينهما هو الربح ، وأنه فى جميع بيانات الواردات لا تذكر فى الجداول الرسمية سبائك الذهب والفضة والبضائع المهربة . وقد سأل عن سعر الفائدة فى الولايات المتحدة وقال « أليس مما يؤسف له ألا يكون عليهم دين أهلى ، لأن الدين يساعد على تنمية موارد الأمة ووجوده أمر مفيد ؟ » فأجبتته بأننا على استعداد لأن نأق على عاتقه جزءاً من ديننا ، فأظهر رغبة شديدة

في أن يعرف مقدار ما جددناه من الدين منذ بداية السلام . . . ثم ذكر أنه غامر بالأبحار مع المدول النائية ، فقد قام ثلاث مرات بمضاربات تجارية كبيرة في جزائر الهند الشرقية ، وكانت النتائج مخيبة لآماله في المرات الثلاث . . . والباشا من زوجته المحبوبة خمسة أبناء أكبرهم إبراهيم ، وبينه وبين أخته أرملة اللقتر دان بك محبة شديدة . أما الابن الثاني فهو طوسون ، وقد مات بالطاعون معقبا عباس باشا حاكم القاهرة الحالي . أما ابنه الثالث إسماعيل باشا فقتله السودانيون في شندى بإقليم سنار ، وأما سعيد بك قائد إحدى الفرقاطات ، وقد تعلم على يد مسيو « كونيغ » König ، وهو رجل فرنسي غلي جانب كبير من الذكاء . وهناك عدد من الأبناء أسرى من هؤلاء . . . وكانت زوجة محمد علي الأولى روميلية مثله ، كما كان تفوذها عليه عظيما .

وعند الشروع في البحث عما يحتمل من زيادة رخاء الشرق في المستقبل ، تظهر مسألة غلي جانب كبير من الأهمية ، وهي ما إذا كان تحول دون تقدمه قدما عظيما مطردا عقبات لا يمكن تذليلها من ناحية العادات والآراء والنظم الشرقية ، وما إذا كانت التقاليد الاجتماعية والتعاليم الدينية والأساليب الحكومية لا تقضي على كل أمل في القيام بإصلاح حاسم مشعر بالدين الإسلامي . . .

لا زب في أن ثمة عقبات يحسب لها ألف حساب ، ولكنها ليست من النوع الذي يستعصى التغلب عليه . . . فمستوى الرأي العام في أرفع درجاته متخفض إلى حد يدعو إلى الأسف ، كما أن رؤية الواهب العقلية والحقيرة التي تقوم عليها عظمة الرجال والأمة لا تأتي إلا القليل من التشجيع ومن ثم انعدم الابتكار في ميدان الفنون والعلوم ، وضؤل التقدم في مجال الصناعة ، وقل وجود الإصلاحات الجوهرية الدائمة . أما الكتب الأجنبية فلا تقرأ إلا نادرا ، وأما الأقطاب البنائية فإن أسباب تقدمها قلما تكون محل بحث . وطبيعي ألا ينطبق هذا القول على جميع الحالات ، ففي بلاد الليقات حالات تخرج عن دائرة هذا التدهور الذي يكاد يكون شاملا ، غير أن هذه الحالات الشاذة من القلة وضالة الأثر فيما حولها ، بحيث تتضح الفروق الكبيرة بينها وبين ما يحيط بها من ظلام دامس وضوحا ملموسا . هذا إلى أنها لم يكن لها في المجتمع عامة سوى أثر ضئيل . . .

ومع هذا فما يزال لهذه الناحية من الموضوع جانبها المفقء وبخاصة في مصر ، ذلك بأنه زغم الكثير مما بقي في نفوس رجال الدين المسلمين من تعصب شديد ، وزغم الممارسة القوية

التي يلتقاها كل جديداً فهما تكن قائدة والخيز الذي يربى منه . فقد ارتقت الأفكار من بعض الوجوه ارتقاء يدعو إلى الدهشة . فقد استطاعت الحكومة ، حتى في الجهات التي لم تشهد هذا الرقي الفكري ، أن تفرض على الناس ، بما لها من سطوة وما تقويه من مثل ، أن يحترموا ويشملوا بالرعاية أشخاصاً وأشياء ليس لها من الصبغة الإسلامية وما ينجم عليها ثوب القداسة .

التسامح في مملكات محمد علي :

في جميع بلاد الشرق ، وفي مصر وسوريا بنوع خاص ، خطا التسامح في السنوات الأخيرة خطوات فسيحة إلى الأمام ، وأخذت الفوارق بين المسلمين والمسيحيين تختفي شيئاً فشيئاً . فترقية الموظفين المسيحيين إلى أرفع مناصب الدولة ، وكثرة الزيارات التي يقوم بها الأوروبيون لبلاد اليقاعات ، وما أحدثته السفن البخارية وغيرها من ضروب التقدم في الشؤون البحرية من سهولة في المواصلات ، وإدخال المصنوعات الأوربية ، والملاقات التجارية التي ازداد نشاطها واستقرارها ، كل ذلك كان من شأنه تخفيف حدة الخلافات الدينية ، وتهيئة جو تزول فيه الفوارق بين الأديان إلى حد كبير . فقد أصبح من السهل على الأجانب أن يزوروا المساجد التي كان الإفرنج لا يجرون على دخولها فيما مضى ، ولم يعد الإنسبان يتعرض بسبب زيه الإفرنجي للسلب والعتك كما كانت الحال فيما مضى ، بل لقد صار هذا الزمى يسبق على صاحبه نوعاً من الحماية في جميع أنحاء القطر ، إذا صبح أنه يستدعى أى التفات من جانب الأهالي . وما يزال الإنسان يذكر أنه لم يكن في طوق المسيحي أن يدخل الأحياء الإسلامية في المدن المصرية وهو آمن على نفسه ، وكان أقل أمناً إذا جاز خلال الديار من ناحية إلى أخرى ، أما إذا اجتاز الصحراء فإن شعوره بالأمن يتضاءل إلى أقصاى الحدود .

المسيحية في أمارة :

ليس هناك في الوقت الحاضر من يتعرض لأقل مضايقة بسبب عقيدته الدينية . وقد قال الأسقف القبطي الكاثوليكي بالقاهرة إن التحسن في هذه الناحية لا يكاد يصدق ، إذ كانت العقيدة المسيحية فيما مضى تعرض الفرد لمضايقات لا حد لها ، وكان إظهار أية هلامة من علائم المسيحية يعرض الشخص لخطر شديد . وقد علمت من الأسقف أنه يذرع الآن الشوارع في كل وقت ، والصليب على صدره ، وعصا الأسقفية في يده دون أن يلقى أية مضايقة . وليست هذه الحالة مقصورة على العاصمة وحدها ، فإن القبط يؤدون بشمارهم الدينية في حرية تامة ، حتى في المدن المصرية ، ويؤدي ولاية الأمور استعدادهم لتأدية النداء

على الفور ، عند أية بادرة من بواذر التدخل في طغوس المسيحيين ^(١) ، وفيما يجب عليهم مراعاته من شئون دينهم .

(١) الإجماع بالقضاء والقدر :

كل ما يحدث في بلاد الشرق خاضع إلى حد كبير للمذاهب الشائعة عن عقيدة القضاء والقدر ، وكل تغيير في سبيل الإصلاح إن هو إلا مهاجرة لتلك العقيدة المسيطرة على العقول . فالتغيير في حد ذاته إصلاح . وقد جرت العادة في بلاد الليقانت أن تترك الأمور تأخذ مجراها ، دون قلق على مصيرها أو تدخل في مسيرها . فلا تحطم ولا تجديد ولا ترميم ولا تشييد ، لأن جميع الأنظمة والأعمال قائمة على أساس مبدأ ديني ، هو أنه ما دامت إرادة الله فوق كل شيء فلا بد من تقاض تلك الإرادة . ومن ثم أصيبت جهود الإنسان بالشلل وعواطفه بالجمود . غير أن في مصر ، وفي غيرها من بلاد الليقانت ، عدداً قليلاً من الرجال يشعرون بضرورة افتتاح عهد جديد يقوم على مبادئ جديدة . وبفضل هؤلاء أخذ النشاط يحمل على الجمود ، فكان ذلك قاعة تبدل عجيب . وقد قال لي محمد علي ذات مرة ، « أريد رجالاً يفهمون ، حتى إذا فهموا عاوتوني . » غير أنه ليس هناك ما هو أشق من تغيير جميع تلك الآراء التي صارت عثرة على النفس منذ أمد طويل ، وتلك الشاعر التي تجد الراحة في أن تؤمن بأن لله تدبيراً خاصاً وقضاً عاجلاً ، كما تجد العزاء في أن أحكامه لا تقبل التبديل . ولو كان في مصر عدد كاث من الرجال ، يتنازل آراء محمد علي فيصقلها ، وأغراضه التي يرى من ورائها إلى نشر الحضارة فيزبل ما بها من أبس وغموض لتنت إصلاحات ضخمة في زمن وجيز . فليس لدى الباشا في كل آن فكرة واضحة عما يقترحه بنفسه ، ذلك بأنه نظراً لجده وطموحه وقلة صبره ورغبته في الوصول إلى نتائج عاجلة ، قلما يسمح بالوقت الكافي للتفكير في وضع الأسس التي يتوق إلى أن يشيد عليها ذلك البناء الشامخ . لهذا يسرع في غرس الشجرة ، وهو أمر محمود ما في ذلك ريب ، ولكنه يتمجل قطف الزهرة واجتنا الثمرة ، فليس أبنض إليه من أن يرقب الشجرة ويثنيها ويقيها ، ثم يقف موقف الانتظار . وقد سمع يقول ، « لقد أدركني الكبر فلا أستطيع أن أنتظر كما يستطيع ذلك من هم أسغر مني ، لهذا يجب الإسراع في تنفيذ كل ما أريد » . ولعل هذا هو السر في حبط كثير من أغراض الباشا لأنه بدلاً من أن ينتظر حتى ينمو النبات مع الزمن ، وترسخ جذوره في الأرض ، يعمد إلى

(١) لما أبلغت محمد علي دهشة من أن الحجاج الناهيين إلى مكة يستعملون بواخر السفن التي تمر بعباب البحر الأحمر قال الباشا ضاحكاً ، « إن القرآن لم ترد فيه كلمة واحدة ضد هذه البواخر » .

الغاية فينقل منها أشجارا ضخمة قد تزهى سويقات قلائل — أو تبدو عليها علام الإزهار — ثم ينتهي بها الأمر إلى الذبول .

البطء في إمرات التغيير :

لا بد أن يمضي زمن طويل قبل أن يستطاع تغيير طابع الحكومات الشرقية ، إذ أن الرأي العام بطيء الأثر ، وتصريف العدالة يجري على سنن هادى . منتظم . أما إذا لم يكن هناك أى نظام يمثل الصالح العام تمثيلا كافيا ، فلا مناص عند ذلك من استخدام القوة ولو أنها الشر الذى ما بعده شر . والظاهر أنها تستطيع أن تحسم جميع المسائل ، وهى تستخدم أول الأمر فى معازل الحرب ، ثم تتغلغل بين جميع طبقات المجتمع ، ومن ثم يعتاد كل فرد أن يمارسها أو يخضع لها تبعا لما يجد من المسائل بينه وبين من هم أقوى أو من هم دونه . وهكذا تصبح القوة آية النفوذ التى لا آية سواها ، أما العقل وأما الحق فلا يقام لهما كبير وزن . فالصالح الفصيل ، ومن ثم لا ينفذ الناس العدالة ، وإنما يتشدون القوة والقدرة على إيقاع الأذى البدنى . فمن كان يملك تلك القوة فله فى المجتمع شأن ، ومن أعوزته فهو صفر على اليسار ، وضحية لما يصدر عن تلك القوة من تصرفات سيئة عليها الأهواء .

مظاهر الإصلاح :

على أن مظاهر الإصلاح ظاهرة ولو إلى حد ما حتى فى هذه الناحية ، وقد أثنا عليها الدليل فى ثنايا هذا التقرير . إذ قلت أعمال العنف عن ذى قبل ، ولم تمد الفوارق بين الطبقات واسعة كما كانت فى الزمن القديم ، فقد ازداد الاتصال بين مختلف الأجناس وأخذت عادة النظام التى تبثها أداة الحكم الصالح ترسخ يوما بعد يوم . ولما كان الناس قد درجوا منذ أجيال طويلة على أن تكون القوة البدنية الفاشمة هى التى تسيرهم وتتحكم فى شئونهم ، فليس عجيبا أن تظل قوة الفكر والتشريع من الضعف بحيث لا يمكن أن تحمل محل عادات خلفها المصور الخوالى : وهذه العادات عقبة كأداء فى طريق الإصلاح .

آداب الشرقيين :

تتوافر لدى الشرقيين فضيلتا حسن الضيافة والكرم ، أما فضيلتا الصدق والأمانة فلا يكادون يعرفون أيامهما . ولا تملو وجوههم حمرة الخجل إذا افتضح كذبهم ، لأنهم يشحنون الكذب وقاء لهم من شدة الاستبداد وهول الابتزاز . أما السخاء فيعوض جميع ما عداه من سجايا . وخير ضمان للأمانة فى الصفقات التجارية أن يحس الشرق أنه سيكون فى حاجة إلى خدمات الأوربيين فى المستقبل ، ذلك بأن المستوى الخلقى منخفض ،

واملة أحبط عند المسيحيين في بلاد الليقانت منه عند المسلمين . فقد أحس المسيحيون أنهم أشد حاجة إلى اصطناع الحيلة والدهاء اتقاء للظالم ، لأن الظلم إذا لم يولد الشاعر أربقت العقل ، فيعمد المظلومون إلى أقانين الكذب ، حتى يدفعوا عن أنفسهم شرور الظالمين . ولا تجادل في أن ازدياد التسامح أدى إلى ارتفاع المستوى الخلقى العام ، كما أن الاتصال بالأوربيين يعلم الأهالي أن الاستقامة والإخلاص والمثابرة تعود في نهاية الأمر بفوائد تربي على الفوائد التي يمكن الحصول عليها إذا انهدمت تلك الفضائل .

فضائل الأتراك : إن الفضائل التي يتميز بها الأتراك من الوضوح بحيث تراها السامع ، لأنها من النوع الذي يفيد خاصة ، ويزيد أسفاره راحة ومثمة ، إذ يلقى الزائر ضيافة كريمة ينفق عليها بسخاء ما وجد المال ، وقد تقترن بمظاهر الزهو والباهة في بعض الأحوال . وقلنا يلحظ الزائر ما في الخلق التركي من نقائص ، أما العيب الذي يلزم نظام الحكم عندهم فهو ما ينطوي عليه ذلك النظام من عنف وظلم ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك منذ حين ، لأن القوة هي الأداة الوحيدة التي يستخدمونها في بسط نفوذهم . وأما انعدام الصدق والنزاهة في علاقات الحياة المادية فيكاد يكون أمراً شائعاً بينهم . ويضاف إلى ما سبق من النقائص الخلقية ، عقبة في سبيل التقدم تدعو إلى الجزن والأمنى ، ألا وهي احتقار المسلم من جانب الشعب عامة . وربما كان الكسل والتراخي مصدر ما في الخلق التركي من نقائص ، فإن يوماً واحداً يقضيه الإنسان مشتركاً في حرب ظافرة قد يهيء له من أسباب الشهرة والنفوذ ما لا يهيئه التفاني في خدمة الصالح العام دهنراً طويلاً . فالشجاعة التي تبهر الأبصار ، ولو إلى أمد قصير ، أيسر بكثير من تلك الفضائل التي يتطلبها الاختلاط بالأس يومياً وبساعة فساعة . ولما كانت هذه الفضائل تظل محجوبة عن الأنظار ، فن النادر في بلاد الليقانت أن تجد فرداً يسمى وراء الشهرة أو حتى السلطة إلا بأحط الوسائل وأكثرها ابتذالاً .

عيب الحكم :

لقد عمل في مصر الشيء الكثير في سبيل النظام والركزية بل والحكم ولكن في أي عمل ما هو أكثر من ذلك ، إذ تحصد أرواح الشعب في حروب لا مصلحة له فيها ، ولا يكاد يفهم أن تكال النصر . فلو ألقى التجنيد الإجباري ، أو على الأقل لو امتنع القضاء على جميع العناصر القوية من بين أفراد الشعب ، ولو وقفت المحاولات التي ترمي إلى إدخال الصناعة ،

وحى محاولات مرهقة باهظة النفقة ، ولو ظل قدوم السامحين في زيادة مطردة ، ولو امتدوى جمال المناخ وخضب التربة بعض ذوى الفطانة من الزراع الأوربيين فاستقروا على ضفاف النيل ، لو حدث ذلك لما استطاعت دولة مهما عظمت أن تضارع مصر في تقدمها ، فقد بدأت حقوق الملكية تصبح موضع الاحترام كما شرعت قوانينها في الاستقرار رويداً رويداً .

التغيير في تركيا

كان لتغيير الأحوال في تركيا الأوروبية والآسيوية أثره في مصر بحكم الضرورة ، فقد كاد يقف نزوح المالكين الذين كانوا فيما مضى يملثون صفوف الأتراك المقيمين على ضفاف النيل ، وصارت الجمهرة البظمية من الأتراك الذين استوطنوا مصر ترتبط الآن بالأرض ، ولم يند الترك زواجا يرتحلون إلى إحدى المستعمرات وفي نيتهم أن يعودوا إلى مسقط رأسهم بما جمعه من أموال ، بل استقر بهم المقام وصارت لهم في مصر مصالح لا تمت بآية صلة إلى بلادهم الأصلية . ويزداد في كل يوم عدد ملاك الأرض من الترك وأبناء العرب ، كما يزداد الشعور بالقومية والوطنية والتعلق بالأرض . وليست هناك صحافة تعب عن هذه المشاعر ، ولا ثواب يملؤها مع وجودها وازدياد قوتها ساعة بعد ساعة ، بل هي قائمة بذاتها ، لا صلة لنا بهذا الحاكم أو ذاك . وليس من شك في أن الحكومة تستطيع إرهابها أو إضعافها بما تصطنعه من حكمة وسداد ، إلا أنها لا ترتبط قط بفرد من الأفراد أياً كان شأنه أو طالعاه . وقد أزهقت هذه المشاعر ولا تزال ، على الرغم مما اقترنت به عصور الحكم الفاسد من نهب وتدمير ، كما اعتصرت البلاد حتى آخر قطرة من دماؤها على يد من تتابع عليها من ضيوف جشعين ، ومع هذا فما يزال أهلها من الرح وأرضها من القدرة على الإنتاج بحيث لم تستطع أعمال الابتزاز ولا أحوال الركود أن تقف نمو الشعور المعرى ، ذلك الشعور الذي لا معدى عن أن يوحد بين الظالم والمظلوم ، في سبيل المصلحة المشتركة .

«العثماني» في مصر :

للعثماني في مصر مقام ملحوظ ، فهم يستثمعون بنفوذ عظيم ، ويشغلون أكثر المناصب الرفيعة في الدولة ، كما أنهم مصدر السلطة في جميع أنحاء البلاد . غير أنهم لا يملكون من المواهب المالية أو الكفاية الخاصة أو الثراء الواسع ما يجعلهم أهلاً للثراء . وهم قليلون ولكنهم يتجبرون أما أبناء العرب فكثير ومع ذلك يطيعون . ولا يربط الترك بالأرض إلا أضعف العلات ، ولا ينظر إليهم إلا على أنهم قوم يقيمون رديحاً قليلاً من الزمن ، في بلاد يهزونه ويسلبونه .

الأمتار التركية :

فهمت ممن في خدمة الباشا من الإفرنج أن مايلسون من أحقاد وما يصادفون من عراقيل إنما يصدر دائماً عن الأتراك ، أما أبناء العرب فقلنا تيدر منهم مادرة تدل على سوء الية أو الجفاء . غير أنه من الضروري أن تذكر أننا إذا وجدنا بين الإفرنج المقيمين في مصر كثيراً من الفضلاء ، فإن البلاد تسج بشتى صنوف الأدعياء الجهلاء ، الذين يحاولون استغلال ما عليه الترك وأبناء العرب من جهول يفوق جهلهم .

أثر الفرنسيين :

لم يسهم شعب في إصلاح مصر وإدخال الحضارة فيها بأكثر مما فعل الفرنسيون . ولا جدال في أن بعض الإنجليز قد أدوا للبلاد خدمات لها قيمتها ، غير أن مصر مدينة للفرنسيين بالكثير في جميع النواحي . فقد أنشئ الجيش على النظام الأوربي ، ودرب على الحطط الحربية الحديثة على يد سليمان باشا ، وبلغ الأسطول ما بلغه من مستوى رفيع بفضل « سيريزى » بك Cerisy . و « بسون » بك Besson ، كما أن مدارس الطب وعلومه عامة مدينة أكبر الدين لكلاوت بك Clot ، هذا إلى أن مسيو « لينان » Linant وكثيرا غيره من الفرنسيين ، بثوا — كل في ناحيته — روح التقصى وحب التعلم ، وتمهدوا هذه الروح بنصائحهم الثمينة . وممن يستحقون الذكر من الإنجليز « جلوى » بك Galloway ، فقد قام بمخدمات جليلة الشأن ، كما أضاف الأسبان والبولنديون والألمان جديدا إلى العلم . وعلى الرغم من اندساس كثير من الأوغاد والجهال بين من هاجروا من أوربا ، فلا ريب في أن النتيجة العامة التي تمخض عنها وجود الأوربيين وامتزاجهم بالوظفين الشرقيين ، كانت جزيلة الفائدة .

أهوار النهرين المصريين :

كلما أنسنا النظر في أحوال الطبقة السائلة في مصر ، ازدادنا شعورا بضرورة الاهتمام برقايتها . فليس هناك من يضارع فلاحي وادى النيل في الصبر على طول الأذى ، والتخضوع لدرى السلطان ، والبشر عند الشدائد ، ولا في روحهم المرحه ، وابتهاجهم على الدوام . فما يبدو على الرجال ، وهم مصفدون بأثقل الأغلال خلال قيامهم بالأشغال العامة ، أنهم أقل ابتساما من أى زميل لهم مهما أرهاقهم تلك الأغلال ، التى تهرا منهم اللحم حتى تبلغ العظم . والنساء والموسيقى يلازمان العمل مهما شق . وقد ترى الجموع السوط فى يد من يشرف عليها

وهو يلهب به ظهور المآل في غالب الأحيان ، ومع ذلك فإن العناء لا ينقطع ، والروح المعنوية لا يعتورها الوهن على الإطلاق . ومن العسير أن يجد الإنسان وسط هذا الجهور فردا تلازمه السكابة وانكسار الخاطر . فهذه الروح الرحمة التي تتقبل المصائب على أنها أمر لا محيص عنه ، لا يستطيع شخص أن يجد منها أو يقضى عليها ، بل إنها لتثبت في الوقت نفسه بكل ما تبدو عليه مسحة البهجة أو السرور ، سواء أ كان ذلك حقيقة أم خيالا . على أن الموت نفسه يقترن في مصر بمظاهر الابتهاج ، إذ تسير المواكب في خطا مريضة كأنها مواكب النصر ، وتنطلق الصيحات وتعزف الموسيقى ، على نحو لا يمت إلى الحزن بسبب .

توقير السن :

إن احترام السن الذي ذكره هيرودوت على أنه من مميزات قدماء المصريين ، ما زال شائعا بين أبناء مصر الحديثة . وجميع من أدركهم الهرم يطلقون لحظهم ، وما يلقونه من توقير في جميع الأوساط العربية أمر يدعو إلى كثير من العجب ، قلما يخالف العنار آراء الكبار وقلما يبدون أي تردد في الأخذ بنصائح من يكبرهم من الشيخ .

القموعية :

الفلاحون المصريون أكثر شعوب العالم وداعة وحباً للسلام . ولو أتبع لهم أن يزرعوا أراضيهم الخصبية في أمان ، ما دار بخلافهم قط أن يشنوا حربا أو يخوضوا لها غمارا . فإذا يدعوم إلى مفارقة بلادهم ونهرهم الذي يرونها ، وهم يقدرونه تقديرا يشبه العبادة ؟ وأين يجدون بلادا تضارع بلادهم في جمالها ووفرة خيراتها ؟ صحيح أنهم تعرضوا منذ عهد سحيق لظلم فادح ، ولكن هذا الظلم لم يفسد هم ، فقد أحنوا رءوسهم في ذلة وخضوع ، ووضعوا على أعناقهم النير ، كما كان يفعل أجنادهم في كل آن . وليس هناك شعب أجدر بالثناء من هذا الشعب في ماضيه وحاضره .

ثنائس أبناء العرب :

من المفروض بطبيعة الحال أن في أبناء العرب تقائض ، ولعل التواكل من أظهر خصائصهم . فكثيرا ما يتلمسون الأعذار حتى لا يؤدوا عملا . فالبحار من أبناء العرب وهو في سفينته النيلية يعتذر عن عدم العمل وقت هبوب الرياح بقوله « لماذا أشتغل ؟ أليست هناك ريح ؟ » فإذا لم تهب قال « لماذا أشتغل وليست هناك ريح ؟ » وليس هناك ما يخرج ابن العرب إذا لم يجد ما يعتذر به على الفور ، فإن لديه كلمة « كده » أي هذا هو الحال . يقولها في

جميع المناسبات بوضعها تدليلاً أو عذراً أو مخرجاً له من أى سؤال مخرج .
عادة تأجيل الأعمال :

وشبهه بما لدى الشعوب الشرقية والجنوبية جميعاً من ميل إلى الراحة ، ماشاع فيها ميل
ميل إلى تأجيل الأعمال ، إذ يؤجل ما يمكن تأجيله إلى غد أو بعد غد . فإذا طلب إلى الشخص
أن يبذل جهداً ، كان الجواب « بكره أو بعد بكره » ذلك بأن نشاط المرء من تلقاء نفسه
أو باختياره صفة يميز وجودها في بلاد الشرق .

بقاء أموال الفدوميين على نهائى عليه :
لو أريد السؤال عما إذا كانت حالة الفلاح المصرى في الوقت الحاضر خيراً من حالة أجداده
أم أسوأ منها ، فإننى أخشى أن يكون نصيب القوم جميعاً منذ عهد سحيق ميراً من
الذل والعبودية .

موانع بين الحكم المالى والحكم فى غير المال :
فى استطاعتنا أن نقول بحق إن عبء المظالم وأعمال الابتزاز التى تحدث الآن أثقل
بكثير منه فى اليهود السابقة . ففى ظل بكوات المالك كانت هناك مقاطعات بلى أمرها
حكام ألين عريكة وأقل جشعاً ، وكانت أعمالهم أخف عبثاً على الفلاحين من المطالب التى
يفرضها نظام الحكم الحاضر ، وهى مطالب مطبوعة على غرار واحد وتؤدى بصورة منظمة ،
غير أن أعمال العنف التى كان يرتكبها الجنود ، وعدم الاطمئنان إلى سلامة الممتلكات ،
واستمرار حوادث السلب والنهب والفسوة فى معاملة الأفراد ، كل ذلك كان يروضه إلى حد
كبير ما يتجلى فى حالات قليلة من رفق ورحمة . أما قدرة البلاد على الإنتاج فقد اضمحلت ،
كما قلت مواردنا إلى حد لا يمكن تصوره . ولم يكن ذلك راجعاً إلى عزوف المالك عن
ابتزاز الأموال ، وإنما كان راجعاً إلى هجز الشعب عن أداء ما يفرضون من مغانم .
تحويل مرفوع إلى الحكومة المصرية :

طلب إلى رئيس النظار بوغوص بك قبل أن أغادر مصر أن أسله نياتاً موجزاً عن أهم
الموضوعات التى كان لى شرف بحثها مع الوالى ، والتى أبدت بشأنها ملاحظات كتابية لأجناب
الدالى . وقد شرفنى سموه فى مناسبات عدة ، بأن رغب إلى أن أكتب بعض التقارير
عما شهدت من أرجه النقص فى فروع الإدارة المختلفة ، وأن أقترح من وسائل الملاج ما أراه
مناسباً لإصلاح أداء الحكم فى البلاد . وفيما بلى ترجمة خطابى إلى سعاده :-

« الإسكندرية فى ٤ مارس ١٨٣٨ »

« لا كنتم ترغبون في أن أقدم إليكم بياناً موجزاً عن أهم الموضوعات التي كان لي شرف
 للتحديث بشأنها إلى الجنب العالي ، ويدولي أن لهذه الموضوعات أهمية كبرى فيما يتصل
 برفاهية مصر ، فإنه يسرني أعظم السرور أن أحقق هذه الرغبة ، فليس هناك ما يروق
 للرأي العام في أوروبا ، وفي إنجلترا خاصة مثل العمل على إسماع مصر ، وليس هناك موضوع
 آخر ينجسه كما بحث هذا الموضوع صراحة مع المستر « كامبل » ، ذلك الرجل الذي طالما
 لنهز الفرصة للإبلاغ ما يعتقد إلى مسامع جنابه العالي ، وفي وسمى أن أقول إنه يوافقني
 على جميع ما سوف أعرضه عليكم من آراء ، وقد درجت الحكومات في كل الأزمان ، وفي
 هذا الزمن خاصة ، على أن يكون الآراء التي تطلقها شأن لديها ، كبيراً كان ذلك الشأن
 لم صغيراً ، وإذا صح أن هناك حكومة أكثر استجابة لأفكار الشعب الذي تمثله ، فهي
 حكومة صاحبة الجلالة البريطانية دون ريب .
 « لم أكن أبلغ القاهرة حتى اشتركت مع المستر « كامبل » في التحديث إلى جنابه
 العالي بشأن تجارة الرقيق وما يقوم به جنوده من الغزوات في سنار وغيرها من الجهات ،
 ولعل سعادتكم تعلمون أن تجارة الرقيق موضوع ارتقت بشأنه جميع الأحزاب عندنا ، وأتينا
 قد ضحينا بمائة مليون من الدولارات حتى نضع حداً لها في مستعمراتنا ، وأن القضاء على
 هذه التجارة هدف تنطوي عليه خواص الشعب البريطاني مباشرة . وقد أحسن الجنب العالي
 بوجهة ملاحظتنا ، فأصدر الأوامر إلى حاكم كيردغان بالألا يسمح لجنوده بهذا الآن بالقيام
 بغزوات الرقيق ، وبأن يكف عن دفع المتأخرين زواتهم عبيداً . بل لقد أبلغنا أنه على
 استعداد للموافقة على إنشاء الاتجار في الزواج بوسائل تحقق الغاية السعيدة زويداً .
 وأؤكد لكم أن كل خطوة تخطوها حكومة جنابه العالي في سبيل تحقيق غاية كهذه ماؤها
 النيل والخير ، سوف تنظر إليها إنجلترا بمنتهى التبهة والارتياح . ولا شك عندنا في أن
 البرلمان سيعلم في الوقت المناسب ما يتخذه جنابه العالي من الإجراءات ، وأن جنابه العالي
 سوف ياتي من الإنصاف ما يستحقه لقاء ما اتخذته منها حتى الآن ، وأن مسلكه في المستقبل
 إزاء تجارة قسم النوع الإنساني يحسم الدل والمار إلى هذا الحد ، سيكون مثار اهتمام كبير .
 « وتعلمون سعادتكم ما قد يؤدي إليه التجنيد الإجباري من مساوي لها خطرهما . غير
 أنني على ثقة من أن جنابه العالي لا تصل إلى مسامحة المعلومات الكافية عما يترتب به
 التجنيد من ألوان الشذوذ ، ولا عن الشرور الكثيرة التي يتمخض عنها بطريق غير مباشر ،
 وما يتعرض له الفلاحون من ضرور البتر والتشويه ، وما يرتكبه ولاية الأمور

المحليون كل في دأرتة من أعمال استبدادية ووسائل انتقامية حقيرة ، وما إلى ذلك من كوارث عدة يصحبها التجنيد على رؤوس الناس . وقد أضنى إلى جنبه البالي في عطف شديد ، حينما ألححت عليه بضرورة تنظيمه على أساس إحصاء السكان وتوزيع مطالب الحكومة بينهم توزيعاً أكثر انطباقاً على العدالة . ولا جدال في أن كل حكومة تسمى إلى أن يكون لها جيش ، وأن على كل فرد من أفراد الرعية أن يسهم بنصيبه في هذه الناحية ، غير أن خير سياسة هي الحصول على النتيجة البتة بأقل ما يمكن من دواعي الألم والاضطراب ، وإن يتحقق ذلك إلا باستناع الحق والمساواة فيما يطلب إلى الناس أدؤه طبقاً لعدد السكان . ويمكن البدء في إجراء إحصاء منظم بتسجيل عدد النازل ، حتى يمكن عمل تقدير تقريبي لعدد من يسكنونها . ومن المستطاع الحصول تدريجياً على عدد المواليد والوفيات ، ومن ثم يمكن الحصول على تقدير قريب من الحقيقة لجميع السكان في النهاية . وفي مقدور الباشا أن يتغلب بفضل إرادته القوية على جميع العقبات . وعندما يتضح أن هذه التديرات إنما يقصد من ورائها حماية أولئك الفلاحين الذين يطلبون للتجنيد من القبض عليهم ، أو من أي عمل استبدادي آخر ، وأن الجهات التي أدت نصيبها لاخطر من أن يطلب إليها أدائه مرة أخرى ، وأن الفلاحين بعد أن قدموا نصيبهم من المجندين إلى الجيش يستطيعون أن يشتغلوا بالأعمال الزراعية آمينين ، إذا اتضح ذلك كله امتنع تشويه أعضاء الجسم ، وانتمت الزراعة ، وازداد عدد الجيش بأقل مما يدفع في الوقت الحاضر من نفقات وما يحدث من متاعب . وفضلاً عن ذلك فقد وجدت من الملاك في كل مكان استعداداً لإعداد فرق من الفلاحين لديهم تنضم إلى الجيش ، إذا ضمنوا هدوء البال لأولئك الذين لم يقع عليهم الاختيار ، أما اليوم فكثيراً ما يتواطأ ولاة الأمصار مع الفلاحين ، فتظل الحكومة مغفلة ، ويزداد الفلاحون بؤساً ، فإذا أصررت كل الإصرار على أن لهذه الإصلاحات أهمية كبرى ، فأعلاهم يرجع ذلك إلى ما أعمره من اهتمام كثير من الحكومات الأوروبية بمساوي التجنيد ، وإنه لصادق الرغبة في أن يتمكن جنبه العالي من أن يقول إنه قد اتخذ التديرات اللازمة للسهر على نهج الحكومات الأخرى .

« وقد تحدثت إلى جنبه العالي كذلك عن عدم المساواة في توزيع الأراضي ، وما يتعرض له من الخسائر الفادحة بسبب هذا التوزيع . فهناك قرى تزرع من الأرض أقل بكثير مما تستطيع ، وهناك غيرها تزرع ما يزيد كثيراً على ما تستطيع . ومن ثم كان مسح جميع الأراضي عامة ، وإحصاء السكان التقيمين في مختلف الجهات لإحصاء تقريبي ، أمراً يعود

على البلاد بأكثر فائدة ، فضلا عن أنه يؤدي بالضرورة إلى زيادة دخل الحكومة ، لأن التمسك في تقدير الضرائب ، أقل بكثير مما يقتضيه فرضها وجمعها من مساوى الإدارة وأعمال تخالف القانون . ويدفعنى ذلك إلى أن ألاحظ أنه على الرغم من أننى وجدت تحسناً كبيراً فى دفاتر الحسابات العامة التى عرضها على جنابه العالى ، وبخاصة بعد استعمال طريقة الفيد المزدوج (الدوبيا) التى يتبعها ذوى الإدراك السليم من التجار ، فقد يكون من المفيد جداً أن تعمل ميزانية للمصروفات والإيرادات قبل بداية العام ، وأن تودع جميع الإيرادات ، بغير استثناء ودون أن يخضع منها شئ ، خزنة عامة ، ثم يوزع ناظر المالية هذا الدخل فى أول كل شهر بين سائر النظار ، طبقاً لطباقتهم وقدره الخزنة على الدفع ، ويجب ألا يكون فى يد النظار سلطة تمكّنهم من بيع ممتلكات الحكومة من أى نوع رغبة فى الحصول على أموال لأنفسهم ، بل يجب أن يدفع جميع ما يحصل للخزنة على الفور دون إبطاء ، ولا يجوز التصرف فيها لغير ناظر المالية وحده . وكذلك يجب ألا يسهل بصرف المال إلى من يسهل إليهم الفحص عن الحسابات . تلك مبادئ أولية قليلة من مبادئ المحاسبة العامة ، رفعتها إلى جنابه العالى وسوف يؤدي الأخذ بها فى آخر الأمر إلى إصلاحات كبيرة أخرى .

« وقد شرفنى الجناب العالى كذلك بأن رغب إلى فى وضع خطة لتأليف لجنة يسهل إليها بالمحافظة على الآثار القديمة ، وإنشاء متحف للمعاديات بمدينة القاهرة . وهذا موضوع يعنى به رجال العلوم والآداب فى أوربا عناية تامة ، وإنى لوائق من أن تأليف مثل هذه اللجنة سيؤيد الجناب العالى شرفاً . فإن إعانة مائة سنوية قدرها أربعمائة أو خمسمائة كمين تكفل اتخاذ المدة للمحافظة على الآثار القائمة ، والمضى فى أعمال جديدة هدفها الكشف والتنقيب . وينبغى أن تعين اللجنة شخصاً أو أشخاصاً يصلحون لزيارة الجهات المختلفة وكتابة تقرير سنوى عن حالة الآثار ووسائل المحافظة عليها ، كما يجب أن يكون فى وسع اللجنة أن تمنح ضروب التسهيل لمن يرغبون فى زيارة الآثار المصرية أو يريدون القيام بأبحاث جديدة عنها . ومن الضرورى أن يمنع هدم الآثار إلا إذا أقرت اللجنة ذلك بتصريح منها . وهكذا تصبح اللجنة فى وقت قصير وسيلة اتصال وارتباط بالعالم المتمدّن . ويمكن أن تؤلف اللجنة من بعض كبار الموظفين فى حكومة جنابه العالى ، ومن القناصل المأهولين للدول الأربع الكبرى ، ومن رجال آخرين لهم بالوضع نفسه شغف ودراية . ولاشك فى أن الجناب العالى قد سلمكم الوثيقة التى كان من دواعى سرورى أن أرفعها إليه .

« وقد سررت كثيراً أن أشهد جميع ما قام به جنابه العالي بالنشر التعليم العام ، وإني لأرجو أن يعمل على زيادة عدد المدارس الابتدائية ، وأن يمدّها ناظر المعارف بما يكفيها من الكتب الأولية المناسبة ، (وقد صرح سعادة مختار بك بأنه يزمع ذلك) ، لأن المدارس تعوزها هذه الكتب إلى حد يدعو إلى الرثاء ، ذلك بأن جنابه العالي يستطيع عن طريق التعليم العام أن يضع لحكومته أساساً ثابت الدائم ، كما يستطيع أن يكسب عطف خيانت الناس جميعاً . »

« وقد كنت أود أن أستطيع التحدث إلى سعادتكم في موضوع موصلاتنا مع جزائر الهند الشرقية ، ولكن ليس هناك ما يدعو إلى ذلك ، إذ أن ما تطلبونه عن أهميتها وهو كثير . يحول ما أبدية من الملاحظات أمراً تافهاً لا يتصل بالجوهري : فهذه الموصلات في حد ذاتها تخفق رغبة شديدة في أن تتمتع مصر بالأمن والسعادة ، كما تساعد على توثيق أواصر الصداقة بين هذه البلاد وبريطانيا العظمى ، هذا إلى أنها سوف تؤدي إلى تبادل الخدمات على نطاق واسع ، كما أنها سوف تزيد مالية مصر ورخاء إنجلترا . »

« وإني لأطلب إلى سعادتكم أن تغفروا لي تلك الجزية التي أيديت بها ملاحظاتي ، وسأرقب عن بعد ما يجري في هذه البلاد ، وكما أكون سعيداً إذا رأيتهما تتقدم تقدمًا حثيثاً مطرداً . »

المضى في طريقه إلى مصر .

« لقد أتيت على ظروف كثيرة باحث فيها بما جنابه العالي فيما بدا لي من أوجه النقص في نظامه الزراعي والتجاري ، ولأنه ليكفي أن أرى خبروط كثيرة من الاحتكاك قد ألغيت أو في طريقها إلى الإلغاء . على أن قبول الباشا معاهدة القسطنطينية يحمل من غير الضرورى أن أعيد الرأي الذي أبديته في نواح كثيرة من هذا التقرير ، وهو أن التوسع في الزراعة ، والعمل على تسير الاتصال ، وإلناء جميع أنواع الالتزامات المالية التي لا ضرورة لها ، وتخفيض رسوم المرور بجمعها ، وتبسيط نظام الإيرادات بأكمله ، كل ذلك لن يقتصر أثره على زيادة الإنتاج وتوسيع مجال التجارة وتتميم الرخاء ، بل سوف يؤدي كذلك في نهاية الأمر إلى ازدياد موارد البلاد زيادة ملحوظة ، على الرغم من وفرتها في الوقت الحاضر . »

الملاحق

ملحق « ا »

تقرير الكولونيل « كامبل »

وكيل صاحبة الجلالة البريطانية وقنصلها العام في مصر وملحقاتها

القاهرة في ١٨ يناير سنة ١٨٣٨

عزيزى الدكتور « بورنج »

منذ تسلمت خطابك المؤرخ ١٧ أكتوبر الماضى حاولت أن أشغل نفسى بأن أعد وأرتب ما يكفل وضع إجابة مفصلة عن مختلف الأسئلة التى وجهتها إلى ، ولكنك تعلم أن هناك نقطاً كثيرة من المسير أن نحصل على معلومات صحيحة بشأنها فى هذه البلاد ، كما تعلم أن حالتى الصحية يكاد يكون من المستحيل معها أن أبذل جهداً كبيراً بدنياً كان ذلك الجهد أم عقلياً . على أنه كان فى مقدورك أن تجمع كثيراً من النقط التى تضمنتها أسئلتك من مذكراتى الضخمة عن حالة مصر ، وقد وضعتها بين يديك . ففيها بيانات شاملة مفصلة عن مصانع الباشا المختلفة ، واحتكاراته المنوعة ، وزراعة ما تنتجه مصر من مختلف المحصولات ، وعن المصالح المختلفة الخاصة بالحرب والمالية والزراعة ، ومساحة الأرض المزروعة فى مصر ، ومقدار كل صنف من المحصولات المصرية ، وكذلك عن قوة مصر البحرية والحربية ووسائل التجنيد ، وتلك القناطر التى يزمع الباشا إنشاءها عند رأس الدلتا ، هذا إلى كثير من المسائل الأخرى ، لا داعى لتفصيلها إذ يشغل على النفس ترديدها .

والآن أحاول الإجابة عن النقط المتعددة التى تضمنها خطابك .

إن تأسيس المصانع فى مصر يرجع إلى عام ١٨١٦ ، ومنذ ذلك التاريخ يمكن البدء فى تقدير المبالغ الضخمة التى أنفقها الباشا فى تشييد المؤسسات العظيمة ، لا فى القاهرة وحدها بل وفى الأقاليم أيضاً ، وكذلك فى إحضار العمال من إنجلترا وفرنسا وإيطاليا ، لقاء أجور عالية . هذا فضلاً عن شراء الآلات من جميع الأنواع حتى يمكن تسيير تلك المؤسسات .

ومن الممكن أن نقدر على وجه التقريب المبلغ الذى أنفق على هذه المصانع منذ بدايتها إلى أن شرعت فى إنتاجها بمبلغ ٢٠٠.٠٠٠ كىس ، أى خمسة ملايين من الدولارات . ولم يعد هذا المال بأى ربح ، بل هو خسارة لن يستطاع تعويضها . فمن الواضح أن كل شيء سائر فى طريق التدهور ، كما يطلب فى كل يوم أجراء إصلاحات باهظة النفقات . وكثير من الآلات مبعثر هنا وهناك ، لعدم دراية من يتولى إدارتها من العمال . و ثم أسباب تحول دون نجاح هذه المصانع سأحاول تفصيلها .

وأول هذه الأسباب أن أكثر تلك المصانع تديره الثيران ، وسواء أكانت بطيئة أم سريعة فى سيرها فإن خطواتها وحركاتها غير المتسقة تحدث فى هذه الآلات ارتجاجا واهتزازا ، مما يؤدى إلى وقفها وتلفها .

أما ثانى الأسباب فذلك الغبار الذى لا ينقطع لحظة وليس له من علاج ، إذ يتسلل إلى العجلات وإلى الأجزاء الدقيقة من الآلات ، فيضطر العامل إلى أن يمضى وقتا طويلا فى تنظيفها . وهذا الغبار أكثر ما يكون ضرره بآلات التمشيط والنسيج .

وثالث الأسباب أن ناظر كل مصنع أى مديره معهود إليه بحساباته ، وهو لا يعرف عنها أكثر مما يعرف عما يجرى فى داخل المصنع . فقصاراه أن يوجه كل شيء الوجهة التى تحقق له مصلحته الخاصة . هذا إلى ما يرتكبه رئيس الكتبة وأمين المخزن والوزان (القباني) فى كل يوم من اختلاسات .

ورابع الأسباب أن المصانع تستخدم حوالى ثلاثة آلاف ثور ، يكلف كل منها فى اليوم الواحد مبلغا يتراوح بين أربعة قروش وخمسة . ولو أديرت هذه المصانع بقوة المياه لأمكن تقادى هذه النفقات .

أما السبب الخامس فهو أن عدد من يشتغلون بالمصانع من العمال لا يقل كثيرا عن ثلاثين ألفا . وتتبع فى إحضارهم نفس الوسائل التى تتبع فى تجنيدهم للخدمة العسكرية ، إذ يؤخذون قسرا رجالا ونساء وأطفالا ، ويرسلون إلى المصانع فى غير نظام ويمكنون بها حتى يجدوا وسيلة للفرار منها . وعلى الرغم من أن مرتباتهم متواضعة ، فإنها لا تدفع لهم بانتظام ، بل يبقى لهم على الدوام متأخرات عن عدة أشهر . وكثيرا ما يضطرون إلى « بيع » مرتباتهم بعد خصم ١٥ أو ٢٠ أو ٢٥ فى المائة منها تبعا للظروف . وتوحى طبيعة هذه المقبات كلها بأن منتجات المصانع لا يمكن أن تغطى نفقاتها ، فضلا عن أنها لن تستطيع أن تبلغ ما بلغت المنتجات الأوربية من جودة وإتقان . وإنى لأذكر أننى كنت

مع الباشا ذات مساء فأحضر عبد الرحمن بك صندوقاً يحوى آلات جراحية مصنوعة في مصر وعرضها على الباشا . وبعد أن فحص الباشا عنها ، التفت إلى وقال إن هذه الآلات كلفته أقل مما تكلفه مثيلاتها التي تستحضر من باريس ، وبدأ يدخل في تفصيل أثمانها بالقياس إلى بعضها البعض . إلا أن الباشا في هذا التقدير لم يدخل في حسابه غير الثمن الأصلي الذي اشترت به الخامات التي استخدمت في صنعها . فقلت للباشا بعد ذلك إن تقديره غير صحيح فيما يبدو لي ، لأنه إلى النفقات التي ذكرها يجب أن تضاف نفقات إنشاء المصانع ، وأثمان الآلات ، ومرتببات النظار والكتابة والعمال ، وكذلك ما يتفق على إصلاح البناء والآلات ، وما يضيع من مبالغ بسبب انتزاع جميع هؤلاء العمال من الزراعة وغيرها من الأعمال النافعة . وإلى جانب ذلك فإن نفقات الآلات الجراحية لا تبلغ في السنة غير آلاف قليلة من الدولارات ، وهو مبلغ لا يمكن أن ينطى ربح المبلغ الذي أنفق على البناء وما إليه بالإضافة إلى رواتب من يشتغلون في المصنع من العمال .

ولا بد أن يكون الباشا عالماً بذلك كله ، ولكن حب الزهو وسوء التدبير حببا إليه أن تكون مصر مستقلة عن الدول الأجنبية في كل ما تنتجه الصناعة . على أن الإسراف وقلة التبصر ، وهما ناشتان عن السبب نفسه ، ظاهران في أكثر مصانع محمد علي الأخرى . وقد ألحقت بعض مصانع الباشا ضرراً ببيع المنسوجات القطنية الإنجليزية ، إذ قل استهلاك هذه المنسوجات قلة واضحة ، لأن السكان يستخدمون مصنوعات هذه البلاد ، بل إن تلك المصنوعات لتصدر إلى سوريا والحجاز وتركيا . ومع هذا فقد أظهرت التجربة أن مصر بلد زراعي ولا يمكن أن تكون بلداً صناعياً .

وإذا كانت مصانع الباشا ضارة بالبلاد فليست احتكاراته أقل ضرراً . فاحتكار الحبوب يؤدي إلى شقاء الشعب ، وقد ألقى في الوقت الحاضر ، وأطلقت حرية الاستيراد وبيع الحبوب في جميع أنحاء البلاد . والفضل الأكبر في ذلك راجع فيما أعتقد إلى ما أبديناه نحن الاثنين للباشا من اعتراضات . فاحتكار تجارة الصادرات يودي بالتاجر وينضب معين ثروته ، واحتكار الصناعة يفقر الصانع ويجرده من أملاكه . ولو أن القناصل العاملين الذين كانوا هنا في ذلك الوقت أظهروا الحزم في معارضة هذه الاحتكارات ، وقدموا احتجاجات جديّة في هذا الموضوع ، لألغيت جميعها إلقاء تاماً أو جزئياً . غير أن كثيرين منهم كانوا يشتغلون بالتجارة ، فكان الباشا صاحب فضل كبير عليهم ، ومن ثم كانوا مندوبين لا يملكون حرية التصرف . وبظاهر أن بعض القناصل العاملين الآخرين لم يقيموا

وزنا لهذه الاحتكارات ، هذا فضلا عن أن الجمهرة العظمى من التجار الأوربيين كانت مدينة للبasha . وكان لسائر التجار مصلحة في بقاء الاحتكارات ، ولهذا لم يتقدموا بأى احتجاج إلى القناصل العاملين

وأستطيع أن أذكر على سبيل المثال احتكار النيل ، إذ يستهلك منها قدر عظيم فى صنع ما يستعمله الأهالى من منسوجات أكثرها أزرق اللون . ذلك بأن الباشا ، وهو المالك الوحيد للأراضى ، يجبر صابغ الملابس على أن يشتري ما لديه من النيل بسعر الآفة مائة قرش فى حين أنها تباع للتاجر الأوروبى لتصديرها بثلاث ما يدفعه الوطنى . فكانت نتيجة ذلك أن بعض التجار الأوربيين يهربون ما اشتروه من النيل ، ويبيعونه للأهالى بدلا من تصديره . ويحاول من يستغلون الاحتكار لإقناع الوالى بفائدته ، وبأنه لا يستطيع بدونه أن ينهض بنفقاته الطائلة ، ولهذا يعفى الباشا فى ممارسته . ومهما يكن من الأمر فإنه يسرنى أن أصرح بأنه نظراً للمساعى التى بذلها القنصل « ثوربورن » Thurburn وبذلها معه ، انتوى بوجوص بك أن يقترح على الباشا أن يسمح لجميع من يشاء من الأوربيين ببناء سفن للملاحة فى النيل ، على شريطة أن يستخدموا بحارة من أبناء العرب . وسيكون لذلك فائدة كبرى ، لأن المسافرين الإنجليز الكثيرين القادمين من الهند والبنجابيين إليها كثيرا ما لقوا عتقا فى تأجير السفن

ولو كان الزارع حرا يزرع فى أرضه ما يعتقد أنه أنسب لها ، ولو كان جرا يبيع محصولها من يراه أحق بالشراء ، لتحسنت زراعة الأرض ، لأن عنايته بالزراعة تزداد إذا أدرك أنه يعمل لمصلحته الخاصة . ولو كان حرا خلف الظلم عنه ، لأنه لن يكون معرضا للاضطهاد ولا يتراز الأموال من جانب المديرين والحكام ، ولسهل عليه أن يدفع الضرائب ، ولكان لديه من الأموال ما يكفى لانتخاذ الوسائل الكفيلة بربى الأرض ، إما بزيادة عدد السواقى ، وإما بزيادة العناية بتطهير الترع ، التى تحمل الخصب إلى ما تجرى وسطه من جقول .

وسوف يؤدى ذلك بطبيعة الحال إلى أن تكون أثمان ضرورات الحياة معتدلة على الدوام ، كما أن الأسواق سيتوافر فيها جميع ما يلزم الشعب من حاجات . وحين يحس الشعب أنه قد استراح مما كان يعانيه من آلام ، فإنه سيبارك اليد التى وهبته حياة جديدة

ومن المحتمل أن يقل دخل الباشا ودخا من الزمن ، بانتقاله طفرة من نظام الاحتكار إلى الأخذ بمبدأ حرية التجارة ، إذا هو ألغى نظم الاحتكار على الفوز ، ولكن فى وسعه أن يلغىها رويداً رويداً ، وفى وسعه كذلك أن يخفض كثيراً مما تتطلبه مصانعه من نفقات

لا فائدة منها ، كما يستطيع خفض نفقات بلاطه ، وفي مقدوره كذلك أن يقلل عدد جنوده ، وينزع الأسلحة من أكثر قطع الأسطول ، وبذلك لن تكون به حاجة إلى انتزاع رجال من عملهم في الريف لإلحاقهم بجيشه وأسطوله ومصانعه .

إن ما لدى الوالى من أسلحة ضخمة ، عبء على مصر جد ثقیل . وحجة الباشا في الإبقاء عليها خوف وهى يساوره من أن يهاجمه الباب العالى . ومن ثم كان مضطرا إلى الاعتماد على موارده الخاصة ، والاحتفاظ بمقادير وافرة من السلاح ، لأن الدول الكبرى لا تضمن له بقاء الحالة الراهنة على ما هى عليه . ومن أجل هذا يتعذر اعتباره في حالة سلم . فليس الأمر سوى هدنة قد يضع حدا لها أتفه الحوادث . ورغبة في القضاء على هذه المساوىء التى تزعج مصر تحت أثقالمها ، وتعرض مستقبلها للقلق وعدم الاستقرار ، يجدر بالباشا أن يعيد شطرا كبيرا من رجال جيشه وأسطوله إلى العمل في الحقول .

... وعليه أن يمدم بالآلات الزراعية فذلك وحده هو الذى يكفل هدوء البلاد وسعادة أهلها . وما من شك في أنه كان من المستطاع أن يعرف الوالى هذه الحقائق لولا من حوله من المتلقين . فقصارا من إخفاء كل شيء عنه ورعاية مصالحهم الخاصة دون مبالاة بالصالح العام . وهؤلاء القوم لا تربطهم بمحمد على إلا مصالحتهم الشخصية ، وقل أن يوجد بينهم من يكن له الإخلاص والولاء على الرغم من أنه يغمرم بما يرفعهم إلى مراتب الشرف والثراء ، كما أنه يفض الطرف عما يرتكبون من أعمال السف ، ومن يدري لعله يجهل تلك الأعمال .

وربما كان ذلك من أكبر ما في مصر من عوامل الشر ، إذ يؤدي إلى عدم المبالاة بالمصالح العامة ، وإلى رغبتهم في الإثراء على حساب الشعب المسكين . ومع هذا فليست هناك دولة تهيأ لها من أسباب الرخاء أكثر مما تهيأ لمصر لو استغلت مواردها على يد حكومة رشيدة ، فوارد مصر لا تنفذ بسبب خصوبة أرضها وموقعها الجغرافى .

ولدى مصر الآن سفن بخارية تمخر عباب البحار ، تلك البحار التى تطنى أمواجهها على سواحل مصر ، فتنشئ بينها وبين الهند وأوربا اتصالا مباشرا منتظما ، فضلا عن أنها سوف تفجر لتجارتها ينبوعا جديدا ، وستعود بالنفع على صناعاتها بفضل المسافرين الكثيرين من جميع الأمم الذين يمرون بها على الدوام . وما من شك في أن الوالى يشجع الاتصال بالهند عن طريق الملاحة البخارية ، إذ يمنح في كل مناسبة خروجا من التسهيل لولاها لصادفتنا

عقبات كثيرة تودى بتلك الملاحظة . ومن الممكن أن أضيف إلى جميع ما أدليت به من ملاحظات وتفصيلات ملاحظة أخرى لا تقل أهمية عنها ، وأعني بها إدارة الشئون المالية ، وهي مدار كل شيء بالضرورة . فهي في فوضى شاملة لا يتصورها العقل ، وأسوأ من ذلك أنه لا تبذل أية جهود ، ولا يجري البحث عن أية وسائل ، لإصلاح هذا الخلل في الإدارة المالية . وربما قيل إن الآلة تسير ، ولكنك تعلم كيف تسير ، فإن هذا الخلل نفسه سيظل موجودا ما لم توضع ميزانية منظمة ، وما لم ينشأ مكتب للمراقبة يعهد إليه كذلك بتنظيم أعمال صغار الموظفين الإداريين جميعا . وإنه لمن الضروري لاتخاذ مثل هذا الإجراء أن يعلم الشبان في هذا السلك كيف يمكن دقّار الحسابات ، وأن يجعلهم يألّفون النظام المتبع في دواوين المصالح العامة في أوروبا .

إذ كيف يمكن أن يكون هناك نظام أو حسن ترتيب أو إدارة صحيحة ، إذا كان مقدار الإيرادات والمصروفات غير معروف ؟ إن مثل هذه الحالة لا بد أن تقضي إلى السخط في أجلى مظاهره .

وإنه لواجب على الباشا بعد أن اتبع كثيرا من الأنظمة الأوربية أن يحس الحاجة إلى تحسين نظامه المالي ، فإن هذا التحسين سوف يلمس أثره الحميد في جميع فروع الإدارة الحكومية ، كما أن مزاياه ستتجلى في تحسين موارد البلاد وفي زيادة رفاهية الشعب .

وقصارى القول إن الاحتكار مازال قائما ، وإنه كان وما يزال سببا في إلحاق أبلغ الأضرار بمصر .

ومادامت الحكومة تأخذ لنفسها جميع الحبوب وضرورات الحياة والسلع التجارية بأثمان تحددها هي أيضا وفق رغائبها ، فإن ذلك يستتبع المساواة الآتية : —

أولا — أن الفلاح مادام قد حرم محصوله ، فلن يكون قادرا على إعداد ما تتطلبه زراعة أرضه ، كشرء الماشية والبذور وغير ذلك من الأشياء الضرورية .

ثانيا — أن هذا المحصول مادام قد أخذ منه في وقت يساوى فيه غالبا أقل من قيمته الأصلية ، فإن الفلاح يظل دائما مدينا للحكومة لمجزئه عن تسديد ضريبة الأرض وغيرها من الضرائب ، مما يعرضه للمضايقة والجلد حتى يضطر إلى تسديد ديونه ، ويؤدى بالنال إلى تدهور الزراعة . وعلى عكس ذلك لو أن الحكومة تركت للفلاحين الحرية في بيع محصولاتهم على أن تكتفى بمطالبتهم بالضرائب المناسبة عند بيعهم تلك المحصولات ، لاستطاعوا أن يجنوا

ربحا من بيعها ، ولأمكنهم في غير عناء أن يتخذوا للمحصول الجديد عدته ، ولسدوا ما عليهم من الديون بانتظام ، وعن طوعية واختيار .

أما ارتفاع أثمان حاجات المعيشة ، فينشأ عن عدة أسباب :

أولا — أن تدهور الزراعة يقلل ما ينتج من السلع من حيث عددها ومقاديرها . وطبيعى أن يقاسى الناس من جراء ذلك الشيء الكثير ، لأن الأشياء التى يطلبونها إما أن يتعذر الحصول عليها ، وإما أن يستطاع شراؤها ولكن بأهبط الأثمان .

ثانيا — أن الباشا فرض ضرائب عالية ، لم يكن أكثرها موجودا من قبل ، وما كان موجودا منها لم يكن باعظا إلى الحد الذى هو عليه الآن . وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أثمان ضرورات الحياة ، لأن الفلاح مضطر إلى إضافة هذه الضرائب إلى الثمن العادى للأشياء التى يملكها ، حتى يقوم بأداء هذه الطلبات .

ثالثا — أن الحكومة تأخذ السلع الضرورية لتموين جيشها وأسطولها ، وكذلك للجرايات اللازمة لمن تستخدمهم فى المصانع بأثمان منخفضة جدا تحدها بنفسها ، وهى بذلك تجبر الفلاح على أن يبيع الأفراد تلك السلع بأعلى ثمن يستطيعه ، حتى يدرأ عن نفسه عسف الحكومة . وهذا كله يؤدي إلى شقاء الشعب عامة والفقراء خاصة .

ومادامت الحكومة كما ذكرت تستولى على جميع السلع التجارية بأثمان تحدها وفق مشيئتها ، مستخدمة فى ذلك موازين ومقاييس أكبر من الموازين والمقاييس العادية ، حتى تعيد بيع هذه السلع بأثمان أعلى فلا معدى عن تدهور التجارة ، كما أن جميع الأرباح التى يمكن أن يجننها التجار الأجانب من ورائها تتعرض للضياع . وليس غريبا أن يكون النظام الذى تتبعه الحكومة المصرية هو السر فى أن كثيرا من مصانع الباشا تعود عليه بالخسارة بدلا من أن تعود عليه بالربح . فنذ شرع محمد على فى تحويل هذه البلاد الزراعية إلى دولة حرية قوية ، بحجة الاستعداد ضد الباب العالى ، ظل يحشد لقواته البرية والبحرية ولمصانعه المختلفة أفرادا حاجة الزراعة إليهم جد شديدة . وقد نتج عن ذلك أن هؤلاء الرجال القادرين ، بدل أن تعود من ورائهم فوائد كثيرة إذا ظلوا فى أعمالهم الزراعية ، صارت تنفق عليهم الأموال الطائلة . وهذا التصرف ضار بتجارة البلاد كما هو ضار بالتجارة الأجنبية

ولو أن الحكومة المصرية اكتفت بقوة حرية تناسب وسكان مصر وسوريا وممتلكاتها الأخرى ، واقتصرت على عدد قليل من المصانع لإنتاج ما يلزم جنودها ، ما استثارت حسد الباب العالى أو الدول الكبرى ، ولا تسمت تجارتها باستيراد ما لا غنى للشعب عنه من السلع

الستهلكة ، وهكذا يستطيع الشعب الحصول عليها بما هو أرخص من ذلك كثيرا .
وقد يشق على الغريب الوافد إلى مصر أن يكون فكرة صحيحة عن حالة البلاد الحاضرة
بالمقاييس إلى ما كانت عليه في الماضي ، غير أنه إذا عرف أن البلاد كانت في تدهور مستمر
منذ عام ١٨٢٤ إلى الآن ، بسبب التوسع في التجنيد بين حين وآخر توسعا كان يجري في
الغالب على نحو ظالم فيه غلظة وفطاطة ، وبسبب الضريبة الفادحة المقررة على كل فرد في
البلاد وهي الفردة أي ضريبة الرأس ، ونتيجة مضايقات أخرى سبق ذكرها ، إذا عرف
ذلك كله وضع على الفور سرا ما انتاب البلاد من تدهور .

أما سوء الإدارة في مصر ، فيرجع إلى أن محمد علي ، نظرا لكثرة أعماله ، اضطر إلى
أن يضع ثقته في بعض الناصرين الوافدين من جميع أنحاء أوروبا . وهؤلاء الأفراد ، الذين
يعوزهم الخلق والأمانة ، لاهم لهم إلا الإثراء على حساب الباشا . ولو اقتنع محمد علي بأنه ليس
هناك ما يخشاه من جانب الباب العالي ، وأن عليه أن يحدد من أطاعه ويقصر اهتمامه على
رخاء البلاد وأهلها ، لا تسع أمامه الوقت لتعليم الموهوبين من أبناء البلاد تعليما مشمرا ،
ولعرف أيهم أصلح للإدارات التي قد يعهد بها إليهم وما بقي أسير الفس والخداع كما هي
حاله الآن .

أما جميع الحسابات المالية فيقوم بها الأقباط ، فاستطيع أن ينهض بذلك غيرهم من أهل
البلاد في واقع الأمر . ولكنهم جميعا لصوص خبيثاء يجرّون عملياتهم الحسابية بطريقة
لا يستطيع معها محمد علي أن يعرف كيف يضلّونه ، على الرغم من أنه يعتقد اعتقادا جازما
أنهم يخدعونه .

أما فيما يتصل بارتفاع أثمان المحصولات عامة ارتفاعا غير مألوف ، فيجب أن يكون مفهوما
أن جميع الأراضي التي كانت تزرع في عهد المماليك كان الشطر الأكبر منها مخصصا لإنتاج
المواد الغذائية كالقمح والشعير والفول والذرة الشامية والفواكه وغيرها . وقد كان محصولها
واقرا وكان في مقدور الأهالي أن يقوموا بتربية الدجاج والأغنام والماعز وما إليها . وترتب
على ذلك أنه إذا قيست تلك الأسعار بما هي عليه في الوقت الحاضر ، لم تبلغ السدس أو الثمن
بله العشر في بعض الحالات .

وكان جزء آخر من الأرض مخصصا لزراعة الزعفران ، وكان محصوله يتراوح من عشرة
آلاف إلى اثني عشر ألف قنطار في السنة . وكانت الأرض تنتج كذلك من ٣٠ إلى ٥٠

ألف قنطار من الكتان سعر الواحد منها ثلاثون دولارا ، كما كان هناك مقدار كاف من الذيلة يستعمله الصباغون ، وكمية من القطن تستهلكها البلاد ، وقدر من الطباقي يكفي الفلاحين . وقد ظلت هذه الطريقة متبعة في الزراعة حتى نهاية عام ١٨٠٥ ، حين أصبح محمد علي واليا على مصر . ومنذ ذلك الحين إلى وقت إنشاء محمد علي نظام الاحتكار ، أخذ ثمن كل سلعة يرتفع شيئا فشيئا ، ولكن الارتفاع العظيم في ثمن السلع جميعا إنما حدث منذ عام ١٨٢٤ ، وهو وقت الذي أنشأ فيه محمد علي جيشه النظامي . وكان عليه أن يتخذ من التدبيرات ما يكفل إمداده بحاجاته ، علاوة على ما كان يستلزمه أسطول له وجميع من يستخدمهم الباشا في مصادمه المختلفة .

وإليك الآن بعض التفاصيل عن موضوع المواصلات بالسفن البخارية بين أوروبا والهند بطريق البحر الأحمر . وقد أخذت أهمية هذا الموضوع تزداد يوما بعد يوم . فالسفن البخارية (في هذا الطريق) لا تنقل الآن سوى الخطابات والمسافرين ، ولكن ينتظر قريبا أن تنقل الجواهر وغير ذلك من المتاجر ذات الحجم الصغير .

ومنذ بضع سنوات أخذ استخدام السفن التجارية بين إنجلترا والهند في طريق البحر الأحمر يثير اهتمام الحكومة ومجلس الإدارة (في شركة الهند الشرقية التجارية) والشعب البريطاني في كل من أوروبا والهند ، حتى غدا في النهاية مثار اهتمام شديد من جانب الحكومة ومجلس الإدارة . وقد بدأ الآن في الانتفاع بتلك السفن إلى أقصى الحدود .

وتقادر سفن البريد التجارية الذهاب إلى الإسكندرية إنجلترا في السبت الرابع من كل شهر ، ولهذا تصل إلى الإسكندرية في أيام مختلفة من الشهر ، أي أنه إذا كان الشهر السابق واحدا وثلاثين يوما ، وكان ينتظر وصول الباخرة إلى الإسكندرية في اليوم العشرين من الشهر التالي مثلا فإن سفينة البريد التي تتلوها ينتظر وصولها في اليوم السابع عشر من الشهر التالي ، أي أن هناك فرقا يبلغ ثلاثة أيام بسبب مبارحة السفينة إنجلترا إلى الإسكندرية كل ثمانية وعشرين يوما ، ولم يتسع الوقت بعد لاتخاذ ما يلزم من التدبيرات لتصل الباخرة القادمة من بمباي إلى مدينة السويس في وقت يتفق وموعد وصول الباخرة الإنجليزية إلى الإسكندرية حتى لا ينشأ عن ذلك إلا أقل ما يستطاع من التعويق في نقل الرسائل والخطابات التي تصل إلى الإسكندرية والسويس عن طريق هذه البواخر ذهوبا وجيئة . غير أن ذلك يتطلب بالضرورة بعض الوقت ، كما أن كثيرا من العوائق والمصاعب قد نتجت في بداية العمل بهذا

النظام ، ولكن الخبرة وسرور الزمن كفيلا بتدليلها .
والقائمون بأعمال شركة الهند في مصر الآن هم مندوب رئيس ، (وهو أنا) ، ووكيل
له هو الكابتن « جون ليونز » John Lyons من بحرية جلالة الملكة ، وسيكون مقره
غالبا في القاهرة ، وخمسة مندوبين للبريد يقيمون في الإسكندرية والقاهرة والسويس
والقصر وجدة ، وستعين حكومة بمباي مقبا عسكريا في غا .

وهناك ثلاثة مستودعات كبرى للفحم أسست لفائدة البواخر بين بمباي والسويس ،
ومقر هذه المستودعات بمباي ونجا والسويس .

وقد طلبت شركة الهند الشرقية أن يرسل ١٥٠٠ طن من الفحم إلى نجا عن طريق
رأس الرجاء الصالح ، كما أن ألقى طن ، (وصل أكثرها فعلا إلى الإسكندرية) ، ستنتقل
بطريق النيل إلى القاهرة ، ومن ثم تنقل إلى السويس على ظهور الإبل . ولقد قامت في
سبيل هذه الخطوة الأخيرة عوائق لم أكن أتوقعها ، ولم يكن في وسعي اجتيازها .

ذلك بأن الفحم بدل أن يرسل بحيث يصل إلى الإسكندرية بين منتصف يولية ومنتصف
سبتمبر ، وهي المدة التي تستطيع فيها الجrooms الحملة بالفحم المرسل إلى القاهرة أن تجتاز في
غير صعوبة السد القائم عند رشيد حتى تدخل بحري النيل ، لم يصل إلى الإسكندرية إلا في
الخامس عشر من نوفمبر ، حين انخفض النيل وانحسر الماء عن السد . هذا من ناحية ،
ومن ناحية أخرى ، فقد حل فصل الشتاء ولم يعد في مقدور أية سفينة أن تنادر الإسكندرية
إلى رشيد في سفرة طويلة متصلة . وكانت هناك عقبة أخرى ، إذ لم تكن لدينا غرارات
نستطيع أن ننقل فيها الفحم في أي وقت من السنة عن طريق ترعة الحمودية إلى العطف ،
ومن ثم إلى القاهرة فالسويس . ومع أنه كان لدينا وعد بأن يرسل إلى الإسكندرية ألف
غرارة للفحم ، وعدد من المجارف والموازين ، فقد وصلت الإسكندرية خمس سفن تحمل نحو
١٥٠٠ طن من الفحم يراد إرسالها إلى السويس ، دون أن يصل شيء من تلك الأدوات
التي كان الواجب يقضى بأن ترسل في أول سفينة . وقد نشأ عن تأخر وصول الفحم إلى
الإسكندرية أن قامت عقبة أخرى كان علينا أن نواجهها ، وهي صعوبة الحصول على الإبل
لنقله من القاهرة إلى السويس . وترجع هذه الصعوبة إلى سببين ، أولهما وصول عثمان
باشا مبعوث السلطان بالكسوة الشريفة التي أعدت لقبه الرسول في المدينة ، ومعه
حاشية تتألف من ستين شخصا ، فضلا عن نسايتهم وخصيانهم وعبيدهم وخدمهم
وأمتعتهم ، وكان على محمد علي بطبيعة الحال أن يعد الإبل اللازمة لهؤلاء جميعا . أما ثاني

السببين فهو أن الحجاج في هذا الوقت كانوا يتقاطرون من جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية ، كما أن كثيرا من الرعايا الروس المسلمين سكان القرم وغيره من الجهات يقادرون الإسكندرية قاصدين مكة لأداء فريضة الحج . ولما كانوا يستأجرون الإبل لقاء أجر باهظ ، فقد أصبحت قدرتنا على استئجارها محدودة بطبيعة الحال ، وصارت نفقات نقل الفحم إلى السويس أكثر مما يجب أن تكون عليه في ظروف غير تلك الظروف .

لهذا لا يصح أن تتخذ هذه التجربة الأولى مقياسا صحيحا لما سيحدث في السنوات القادمة ، إذ تقوم الآن عقبات تساعدنا الخبرة التي كسبناها هذا العام على تفاديها في المستقبل . على أن الأمر الذي أوليه الآن بالغ اهتمامي هو أن يكون لدينا مقدار كاف من الفحم في السويس ، حتى تستطيع البواخر أن تعود منها إلى مصر . وكل ما يبذل من الجهود يستهدف هذه الغاية ، وسأعد نفسي سميذا إذا وفقت في ذلك . وكثيرا ما أثير في مصر موضوع إنشاء خط حديدى بين السويس والقاهرة ، وقد تقدم إلى الباشا بهذا الاقتراح مستر « جالوى » Galloway ، وهو مهندس مدنى فى خدمة الباشا وابن المستر « إسكندر جالوى » Alexander Galloway صاحب أحد مسابك الحديد فى لندن ، وكان المفهوم أنه هو الذى سيقوم بتوريد المواد اللازمة . وقد أرسل أكثر الحديد اللازم لهذا العمل إلى مصر فعلا ، وتكبد الباشا فى سبيله أموالا طائلة . غير أنه الآن لا ينتفع به بعد مادفع فى سبيله من قاذح النفقات . وعندى أن إنشاء خط حديدى بين القاهرة والسويس سيظل مدى سنوات عدة أمرا لا تقتضيه الضرورة ، كما أنه يكاد يكون من المستحيل الاحتفاظ به فى حالة تسمح بدوام الإفادة منه ، نظرا لما ينتظر من تراكم الرمال فوقه . فضلا عن ذلك فليس من المحتمل أن تكون مصر فى يوم من الأيام طريقا يمر منه البضائع ذات الوزن الثقيل من أوروبا إلى الهند والعكس بالعكس . أما البضائع ذات الوزن الخفيف فإن نقلها على ظهور الإبل بين السويس والقاهرة فى مدى يومين أو يومين وربع ميسور على الدوام . ومن ذلك ترى كيف أن ذوى المآرب يخدعون الباشا ويكلفونه نفقات باهظة فى سبيل أغراضهم الخاصة . وقد كان هذا دأب الأوربيين جلهم بل أقول كلهم ، عدا بعض تجار من البريطانيين يمارسون تجارتهم المشروعة ، أو يأتون إلى الباشا بتوصيات من إنجلترا عن أعمال يريد إنجازها هناك . ولا بد أنك شاهدت بنفسك سلما وآلات مختلفة فادحة الثمن مبعثرة هنا وهناك لا يكاد ينتفع بها إذ استحال استخدامها عقب ورودها . وهكذا أترى التاجر الأوروبى وبعثر الباشا أموالا كان يمكن الانتفاع بها فى تحسين أحوال البلاد ، وفيما يفيد الزراعة ويسعد الشعب .

وإذا قلنا إن محمد على يبذل في سبيل حركة النقل التجاري كل ما في طوقه من معونة خالصة ، فإن يكون ذلك إلا مجرد إنصاف له . فلو لا هذه المعونة لأدت الظروف التي شرحتها آنفا إلى قيام صعوبات كبيرة يتعذر تذييلها . وقد بذل لنا كل ضروب المساعدة ، وأرسلت الأوامر المشددة إلى محافظى الإسكندرية والقاهرة ومن إليهما بأن يقدموا إلينا كل ما في وسعهم من معونة في سبيل الحصول على السفن والإبل وغيرها . وفضلا عن ذلك فقد أمر من تلقاء نفسه بأنه في حالة تأخر ورود الفحم إلينا من الإسكندرية ، فإن لنا أن نأخذ من مستودعه بالقاهرة أية كمية من الفحم الإنجليزي نريد إرسالها إلى السويس . هذا إلى أنه منحنا قطعة أرض على ضفاف النيل قرب القاهرة لنقيم عليها مستودعا للفحم . وأخيرا عند ما كانت الباخرة « برنيس » Berenice قادمة من بمباي ، وانكسر في إحدى آلاتها الكباس وأعطية الاسطوانات ، ولم يكن من المستطاع إصلاحها في بمباي ، أمر مهندسها الإنجليزي في القاهرة أن يقوم بصنعها تاركا جميع أعماله الأصلية ، كما أطلق يده فيما قد يحتاج إليه لإصلاح آلات تلك الباخرة . وزيادة على ذلك فقد صرح لنا ، بناء على طلب حكومة بمباي ، أن ننشىء مستودعا للفحم في جزيرة « قران » Kamaran بالبحر الأحمر ، وأقام لنا في القصير مستودعا يسع ألف طن من الفحم ، كما تخلى لنا عن مستودع آخر في السويس . ولولا ما لقيناه من مساعدة الباشا في هذه النواحي وغيرها من المسائل التي تتصل بحركة النقل البحري عن طريق البواخر ، لاضطرت أمورنا إلى حد نعجز معه عن مواصلة هذه الحركة . ولعلك تعرف جيدا موقف المعارضة الشديدة الذي أقفه إزاء السياسة الإدارية التي يتبناها الباشا في كثير من الشؤون ، وقد كنت حاضرا عند ما صارحته بذلك ، والتمست منه أن يستبدل بالاحتكار نظاما آخر ، وأن يعمل على إنقاص جيشه وأسطوله ، غير أنه من الواجب على أن اعترف بأنه لو قدر لمصر أن تخضع لنوع آخر من الحكم كما حدث في الماضي ، وأن يكون الباشاوات قابلين للعزل في كل عام ، أو طبقا لرغبة الباب العالي ، لقصر هؤلاء الباشاوات تفكيرهم على جمع الثروة لأنفسهم خلال حكمهم المزعزع ، وما كان هناك ما يكفل سلامة الأوربيين أو السائحين ، ولعاد البدو إلى ما ألفوه فيما مضى من عادة السطو وقطع الطريق . ومن يدري فقد يبلغ الأمر حدا يجعل اجتياز الصحراء من القاهرة إلى السويس غير مأمون العاقبة تماما . أما المعاونة في إصلاح آلات بواخرنا ، أو في تمويننا بالفحم إذا اقتضى ذلك ظرف مفاجيء ، فإمر لا يمكن أن يكون موضع تفكير بعد الآن . وهناك قاعدة أخرى عادت يقينا على الأوربيين من حكم محمد على ، وهي استمتاعهم استمتاعا

تأما بالتسامح الديني والاطمئنان على أرواحهم وأملأ كهم ، فضلا عن امتزاجهم بأهل البلاد المسلمين امتزاجا يكاد يكون اندماجا . ولا شك في أنك تعلم مما رأيته بنفسك أن الزى الأوربي جواز يحظى حامله بالرعاية والاحترام في جميع أنحاء الديار المصرية وبلاد النوبة ودقلة وغيرها ، وأنا أعلم من خبرتي الشخصية أن ذلك ينطبق على سوريا سواء بسواء .

وقد حدث أخيرا نزاع بين حكومة بمباي وسلطان عدن بسبب اعتداء وقع على إحدى بواخرنا . وهذا الثغر يصح أن نجعل منه مستودعا ممتازا للفحم في منتصف الطريق بين بمباي والسويس ، فضلا عن أنه يقضى على ضرورة إنشاء مستودع آخر في غما . وموقع عدن حصين فيما اعتقد ، ولا يحتاج الدفاع عنه إلا إلى حامية صغيرة جدا إذ أن مساحة الأسقاع التابعة لعدن محدودة للغاية .

ويخيل إلى أن الاستيلاء عليها يعود على مصالحنا بأكبر الفوائد ، لاسيما أنه يكاد يكون من البقوع به أن الأنجار في البن اليمني سيكون عن طريق عدن ، نظرا للحرب القائمة الآن بين محمد علي من ناحية والوهابيين وعرب عسير من ناحية أخرى . هذا إلى أن امتلاك عدن من شأنه أن يضع حدا نهائيا لما قد يجول في ذهن محمد علي من مشروعات الفتح والتوسع في هذه الجهات .

وبعد فمسي أن تكون التفاصيل التي أدليت بها إليك بحيث ترضيك ، ولكنك تدرك تمام الإدراك مدى الصعوبة في الحصول على معلومات صحيحة عن إدارة هذه البلاد ، وعن التغييرات التي تحدث كل يوم في كل فرع من فروع الشؤون العامة في مصر وسوريا ، بسبب ما تحسه الحكومة من مساوئ في كثير من نواحي نظامها ، وبسبب رغبتها في علاج تلك المساوئ ، دون أن تعرف السبيل إليه ، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار ودوام التغيير فيما تتخذه من تدابير .

ورغبة في إيضاح ما سبق أن ذكرته عن النيلة ، أضيف أن مصر تنتج ثلاثة أصناف منها . وقد حددت الحكومة أسعارها على النحو التالي : — فالأقة من الصنف الأول تساوي خمسة وسبعين قرشا ، ومن الثاني خمسة وخمسين ، ومن الثالث خمسة وثلاثين . ويصدر الصنفان الأولان إلى أوروبا وتركيا ، أما الثالث فيستهلك غالبا في مصر ، كما يستهلك جزء صغير في سوريا . وتبيع الحكومة مقادير متساوية من هذه الأصناف الثلاثة معا في الإسكندرية بطريق الزاد ، بسعر يتراوح في المتوسط بين ستين وثلاثة وستين قرشا ، ولكنها في الوقت نفسه تقصر الفلاح من أهل البلاد على أن يدفع في الأقة من هذا الصنف

مبلغا قدره مائة قرش . وكان من أثر ذلك أن التجار الذين يشترون النيل في الإسكندرية ، يرسلون إلى أوروبا الصنف الأول والثاني فحسب ، ويقومون بتهريب الصنف الثالث للتجار فيه ، إذ يبيدون بيعه في مصر بأعلى ثمن يمكنهم الحصول عليه ، وهو ثمن يعود بربح كبير على التجار والصباغين معا .

وما زلت يا عزيزي الدكتور « بورنج » صديقك المخلص .

باتريك كامبل

ملحق « ب »

أسئلة موجهة إلى حكومة مصر

ما عدد سكان مصر في مختلف الجهات وفي المدن الكبرى ؟ ما نسبة الرجال إلى النساء ؟ ما عدد المواليد ؟ ما عدد الوفيات ؟ ما متوسط عدد أفراد الأسرة ؟ ما النسبة بين الوفيات في المدن والوفيات في الريف ؟ هل عدد السكان يتزايد أم يتناقص وما الأسباب ؟ ما عدد من يشتغلون بالزراعة والصناعة والتجارة وغير ذلك من الحرف ؟ ما الذي الذي بلغته المهاجرة ؟ ما عدد السكان المسلمين والأقباط والأرمن واليونانيين والكاثوليك وغيرهم ؟ (إنه لأمر هام أن نقف على المعلومات التي اتخذت أساسا لمعرفة هذه الحقائق)

ما مساحة البلاد ؟ ما الظواهر والحاصلات الزراعية ؟ أي الحاصلات تتزايد زراعتها وأياها تتناقص وما النسبة بينهما ؟ ما أسباب الزيادة والنقص ؟ وهل يمكن التوسع في زراعة هذه الحاصلات إلى حد كبير ؟ من المرغوب فيه أن توجه عناية شديدة للوقوف على تاريخ حاصلات البلاد الهامة ومدى تقدمها ، وإلى مقدار ما ينتج منها في الأوقات المختلفة ، وإلى أثمان الجملة والقطاعي ، وإلى الجهات التي تنتج هذه الحاصلات ، ومقدار ما ينتج في كل منها من القطن وأشجار التوت ودود القز والنيلة والسكر والأفيون والبن والغلال وملح البارود وماء الورد والقنب والجلود المدبوعة وغير المدبوعة والملح وغير ذلك من المنتجات التي استخدمت أو يمكن استخدامها في التجارة .

التمارة : — ما حالة الاستيراد بالقياس إلى كل سلعة وكل دولة مصدرة ؟ ما الثغور التي تفرغ فيها السفن من البضائع ؟ ما أهم التغيرات التي طرأت على تجارة البلاد منذ تولى أمرها

الجناب العالى ؟ ما المعروف من أسباب التقلبات التجارية ؟ ماذا هنالك من تفاصيل عن التجارة مع الدول الأجنبية فيما يتصل بنقلها براً ، وماذا هنالك من تفاصيل عن التجارة الداخلية كذلك ؟

المقدمة : — ما عدد السفن التى تستخدم لنقل المتاجر فى البحار أو المرور بالسواحل المصرية رافعة العلم المصرى وما حمولتها وعدد بحارتها ؟ ما عدد سفن كل نوع من تلك التى تدخل أو تغادر موانئ مصر سنوياً مع ذكر البلاد القادمة منها أو الذاخرة إليها ومع التفريق بين ما هو أجنبى من تلك السفن وما هو مصرى ؟

التعريفات الجمركية : — ما الرسوم الجمركية التى يدفعها الوطنيون والأجانب ؟ وما عوائد المكوس ؟ هل هناك ضرائب أخرى على الاستهلاك وما هى ؟ وما العوائد التى تدفع بطريق الالتزام وما شروطها ؟ هل هناك تفكير فى تعديل التعريفات الجمركية الإنجليزية يمكن أن يؤدى إلى زيادة علاقاتنا التجارية بمصر ؟ .

الصناعات : — ما منتجات البلاد الصناعية ، وما مدى انتشارها وما ثمنها بالجملة والقطاعى ؟ أى الصنوعات ينتفع بها فى الخدمة العامة ؟ والجيش ؟ والأسطول ؟ وأياً يصدر إلى البلاد الأجنبية ؟ ومما له قيمته معرفة كافة البيانات الخاصة بالمصانع التى أسسها سمو الجناب العالى ، مع ذكر تفاصيل عن عدد العمال وأجورهم وإنتاجهم ونفقات ذلك الإنتاج وإدارة المصانع وتاريخها وحالتها الحقيقية والخيوط والمنسوجات القطنية والصوفية والكتانية والطرايش والسكر المكرر والروم والمنسوجات الحريرية والبارود والذخائر وغير ذلك من المصنوعات .

المناجم والمعادن : — ما الوسائل التى تتخذ للكشف عن ثروة البلاد المعدنية ؟ ومن تتألف تلك الثروة .

المواصلات : — ما الطرق الموجودة فى مصر ؟ وماذا يكلفه نقل البضائع من جهات القطر المختلفة ؟ ما الترع التى حفرها الجناب العالى وما الترع القديمة التى أصلحها ؟ ما الطرق التى تسلكها قوافل الإبل فى سبيل الاتجار مع مصر ؟ ما الخطوط الحديدية الموجودة أو التى يجرى العمل فى إنشائها ؟ .

الأعمال العامة : — ما أهم الأعمال العامة التى بدأها أو أنعمها الجناب العالى ؟ ما حالة الأحواض بمدينة الإسكندرية فى الوقت الحاضر ؟ وما الأعمال القائمة فى سائر أنحاء البلاد ؟ المرتبات : — كم يكسب العامل الزراعى فى اليوم ؟ وكم تكسب طوائف الصناعات المختلفة ؟

ما أجر الخدم في المدينة وفي الريف ؟ ما أهم السلع التي تستهلكها طوائف العمال ؟ وما أيام العطلة التي تستمتع بها ؟ .

التعليم : — ما حالة التعليم العام في الوقت الحاضر ؟ ما عدد المدارس والطلبة والمدرسين ؟ ماذا يدرس بالمدارس الابتدائية والتجهازية ؟ ماذا هناك من المدارس الخصوصية من طبية وحربية وبحرية وغيرها ؟ ما عدد تلاميذها وأساتذتها وما النظام الذي يتبع فيها ؟ كيف يعلم الدين ؟ .
النقمة : — في أي الظروف تقدم الدولة إلى الفقراء ما هم في حاجة إليه ؟ ما الملاجي ، والمستشفيات وغيرها من المؤسسات الخيرية ؟ وهل يستطيع إعطاء فكرة عن مواردها والغرض منها ؟ .

النقضاء : — ما المحاكم القائمة لإجراء العدالة من شرعية ومدنية أو جنائية ؟ هل من الممكن الحصول على إحصاء قريب من الصحة عن الجرائم التي ترتكب والعقوبات التي توقع وعدد المسجونين الذين يحكم بإدانتهم وينالون جزاءهم في كل سنة ؟ ما القوانين والأنظمة ؟ وكيف يتسنى للجمهور معرفتها ؟ ما التشريع التجاري الخاص بما قد ينشأ من مشا كل بين الأجانب والوطنيين وبين الوطنيين أنفسهم ؟ .

العملة : — ما النظام النقدي المعمول به في البلاد ؟ وما العملة القانونية المصنوعة من النحاس والفضة والذهب ؟ وما القيمة الحقيقية لأنواع العملة ؟ وما الموازين والمكاييل والمقاييس المستعملة في البلاد ؟ .

قوانين الملكية : — ما قوانين التورث لدى المسلمين والأقباط واليهود والمسيحيين ؟ وبأي الشروط يستطيع غير المسلم أن يكون مالكا ؟ هل تسجل الحكومة المبيعات عند انتقال الملكية ؟ .

الميزانية : — ما إيرادات الدولة بالتفصيل ؟ كيف تفرض وكيف تحصل ؟ ما مصروفات الدولة بالتفصيل ؟ هل هناك دين عام ؟ ما مقدار المعاشات وغيرها ؟

الجيش : — ما عدد الفرسان والمشاة والمدفعية والجنود غير النظاميين وما عدد الضباط والجنود ؟ ما المرتبات و « التعميمات » المخصصة للرتب المختلفة ؟ ما عدد المجندين الذين يقيدون سنويا ؟ كيف يوزع ما يؤخذ من الصالحين للخدمة العسكرية على أقاليم القطر ومديرياته ؟ .

الأسطول : — توجه الأسئلة نفسها عن الأسطول — ما قوة البلاد البحرية ؟ ما عدد السفن ؟ وما القانون العسكري ؟ .

النيل :- ما أثره في المنتجات الزراعية ؟ إلى أي حد ترتفع مياه الفيضان حتى تكون أكثر إخصاباً للأرض ؟ ما أثر الفيضانات في مختلف المحاصيل والأوقات ؟ ماحلة القنطرة ؟

ترجمة تقرير لسماعة مختار بك ناظر المعارف العمومية في مصر

لا يتسنى لغير البلاد التي نعمت بالمدنية دهرًا طويلاً أن تجمع العناصر التي تتألف منها إحصاءات صحيحة ، لأن هذا الفعل يتطلب أن يسود النظام حياة المجتمع ، وهذا النظام في ذاته وليد تقدم الحضارة . غير أن مجرد استعراض أحوال مصر قبل أن يليها الجانب المالي ، تكفي للاقتناع بأنه كان مصدر جميع ما هنالك من تنظيم سياسي وحرابي ورقى تجارياً وصناعياً وتحسن زراعي بل وتقدم ثقافي . فقبل عهد الباشا كانت الفوضى ظاهرة بشكل يندفع إلى الأسف في استعمال السلطة التي كان يشترك فيها ممثل الباب العالي وعماله مع بكوات المالك وأتباعهم ، وكانت حامية البلاد بأجمعها عبارة عن طوائف قايلة العدد من الأجانب المأجورين ومن الرقيق الأبيض ، وكانت المصنوعات مقصورة على أخشن أنواع المنسوجات ، وكاد يقضى على الصناعة قضاء مبرماً بسبب طمر الترع وغارات البدو ، وانعدمت التجارة الخارجية لافتقار المعاملات التجارية إلى الثقة والطمأنينة ، ولم يفكر الحكام في تعليم الشعب الذي يتولون أمره . أما حالة المصريين الاجتماعية فكانت في الحقيقة حالة شعب تعوزه كل أسباب القوة والاستقلال والتقدم والأخلاق الفاضلة . غير أن الجانب المالي استطاع بفضل ما بذل من جهد عظيم متواصل أن يبعث من جديد تلك العوامل التي تقوم عليها رفاهية البلاد وقوتها علمياً وإرغماً . فأعاد توحيد السلطة العامة ، وكانت في حاجة إلى هذا التوحيد ، مما أسبغ على عملها النظام والانسجام ، وهما للشعب من الضرورة بمكان ، وأنشأ جيشاً مصرياً وأسطولاً ، كما أقام معامل ودوراً للصناعة لا يقتصر أمرها على تزويد البلاد بما هي في أمس الحاجة إليه ، بل هي فوق ذلك مدارس فنية للطبقات الدنيا ، يتخرج فيها إلف من خيرة العمال . هذا إلى أنه طهر وشق عدداً من الترع ، ووضع حداً لما كان يشنه البدو من غارات لالسط والنهب ، ووزع الأراضي توزيعاً يفضل سابقه ، وأدخل في البلاد خير الأساليب الزراعية مما كان له أثره في إحداث توسع زراعي كبير ، وذلك بزراعة أراض جديدة ، وبالعامل على تحسين نوع المحصول . كما أنه أعاد إلى مصر تجارتها بما به فيها من روح الثقة ، وما أولاهها من تشجيع ، وما تحمله في سبيلها من تضحيات .

وفضلاً عن هذا كله فقد عمل بإطراد على وضع نظام شامل كامل للتعليم العام يتناسب وما تقتضيه الحالة الاجتماعية في أرقى درجاتها .

لهذا لا يمكن الشك في أن شعب مصر يسير في طريق التقدم ، وفي أن محمد علي بصفته والياً سيجنى في القريب ثمرة كده وجهوده ، ولكنه وسط المشاغل الكثيرة المتوعدة التي تصادفه وهو يتابع ما بدأ من إصلاحات وما استحدث من أنظمة محل عمل الأنظمة القائمة كان أكثر اهتماماً بأن تسفر أنظمته عن نتائج أدبية واجتماعية منه بتتبع ما يوضع بشأنها من إحصاءات . لهذا يكاد يكون من المستحيل إعداد الوثائق اللازمة لوضع تقارير تستند إلى إحصاءات دقيقة . ولم يستطع جنابه العالي أن يتفرغ لمسائل غير مستعجلة إلا في العام الماضي ، فلما أحس حاجته إلى أن يقدم الدليل على أن مصر تتقدم في جميع النواحي معتمداً على بيانات صحيحة لا على مجرد التعميم ، أصدر أوامره بوضع مؤلف أحضرت من أجله وثائق مشتملة على إحصاءات من مختلف الحكومات . أما مصر فإنها حديثة العهد بمثل هذا النوع من العمل ، حتى أن أغلب ما لديها من البيانات يعتبره الخطأ أو النقص ، وأما سائر البيانات فلم تجتمع بعد . ومع هذا فلا يمكن الانتفاع بها إلا بعد استقصاء طويل دقيق . ولذلك فلن يستطاع الحصول على أية نتيجة إلا بعد الفراغ من هذا الاستقصاء ، وعند ذلك نحسب تكون نعمة مبادئ على شيء من التفصيل عن الإحصاء في مصر بحالته الحاضرة . ولكن هذه المبادئ لن تكون وافية إلى الحد المطلوب ، ولن يكون ذلك سوى الخطوة الأولى في سبيل اتباع طريقة الإحصاء في مصر . وقد كان من الضروري الدخول في مثل هذه التفاصيل ، حتى يتضح أن بلداً لم يحل فيه النظام محل الفوضى الشاملة إلا منذ عهد قريب ، وما زال يحبو في طريق الحضارة ، فضلاً عن أن مظاهر تلك الحضارة لا تبدو إلا في كل ما يثير الاهتمام من الشؤون العامة ، يستحيل فيه الحصول على بيانات دقيقة صحيحة عن مشاكل لن يستطیع حلها على وجه مرضي غير العلم الحديث في أرق المجتمعات .

غرد السطر : — لما كانت التقاليد لا تبج إحصاء كل فرد ، فإن مقدار السكان لا يمكن معرفته على حقيقته إلا إذا أدرك الأهالي عن طريق التعليم مزية الوقوف على حقيقة عددهم (وقد صدرت الأوامر فعلاً بالاستعداد لذلك) . غير أنه طبقاً لأوثق البيانات ، يظهر أن سكان مصر في الوقت الحاضر يبلغون حوالي ٣٠٠٠٠٠٠٠ نسمة ، وسيصبح من الميسور حين ينتشر التعليم في أنحاء البلاد عن طريق المدارس الابتدائية ، أن تستقر الشؤون المدنية . وتبلغ نسبة الرجال إلى النساء بوجه عام ٢٠ إلى ٢٧ .

مسألة الأراضي : — لقد مسحت الأراضي بصفة عامة ، غير أن التفصيلات الخاصة بذلك في حاجة إلى كثير من العقل . ولما كان إدراجها في المؤلف الذي يخرجها جنباً إلى جنباً أمراً محتملاً ، فمن المستحسن الرجوع إلى ذلك المؤلف .

التجارة : — راجت التجارة بطريق البحر وراجا عظما تحت حكم الجناح العالي ، فقد زاد مقدارها في عام ١٨٣٦ من حيث الصادرات والواردات حتى بلغ أكثر من ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ من الفونكات . ولم تكن الملاحة أقل تقدماً ، فقد بلغ عدد السفن التي تغادر الإسكندرية وتعود إليها ٢٣٨٢ سفينة . ومن الواضح أن زيادة الواردات قد نشأ عنها زيادة تماثلها في التجارة الداخلية في جميع السلع التي ترد عن طريق البحر ، ولهذا كانت السفن النيلية وعددها ٤٤٣٦ غير كافية لعمليات النقل . أما التجارة الخارجية عند الحدود فمن العسير تقديرها تقديراً دقيقاً ، إذ أن جنباً إلى جنباً لم يأمر بإعداد بيانات عامة عنها إلا خلال العام الماضي .

الضرائب الجمركية : — تدفع السلع التجارية الواردة من أوروبا لحساب الأجانب والوطنيين ٣٪ طبقاً للوائح الجمركية . وهناك سلع أخرى تفرض عليها الحكومة زيادة على ذلك ضريبة خفيفة إذا كانت من المواد الخام . غير أن التجار الوطنيين يدفعون كذلك رسوم استيراد عن هذه السلع التجارية نفسها بنسبة ١٠٪ .

وتبلغ الضرائب الحكومية في القاهرة والإسكندرية ورشيد ودمياط ١٨ قرشاً على القمح و ١٣ قرشاً على الشعير ، و ١٣ قرشاً على الفول ، و ٤٠ قرشاً على البقر والثيران و ٣ قروش على النعم . أما السلع التي وضعت لها أسعار محدودة فتدفع الفوائد التي يدفعها الفلاحون عنها .

المصنوعات : — ستوجد تفصيلاتها في المؤلف الذي أمر الجناح العالي بنشره حارياً كل ما يتصل بهذا الموضوع .

المناجم : — منذ عهد قريب عثر على مناجم للفحم في جبل الدروز ، كما عثر على الرصاص والنحاس والحديد في جبال طوروس . وإلى جانب المهاجر المصرية التي يؤخذ منها الحجر الجيري الجيد ، يوجد الحجر الرملي والجرانيت والرخام الشرقي والبازلت ومناجم الكبريت ، ويجرى العمل الآن في التنقيب عن مناجم الذهب في سنار .

المواصلات : — أهم طرق المواصلات هي النيل والترع التي تستقى منه ، وفضلاً عن أن هذه الترعة وسيلة من وسائل المواصلات فإنها تستخدم في ري الأراضي . وقد أصلح

جناحه العالي واحترف عدداً كبيراً منها ، ويجرى الآن إعداد بيان دقيق عن الترع التي شقت .
 المؤلف العامة : — إن المنشآت التي قام بها الجناح العالي في هذه الناحية كثيرة ،
 وتشتمل على مؤسسات من جميع الأنواع كالتربسات والمصانع والمعامل والنسبك والورش
 والمدارس والمستشفيات والمساجد والقصور والشكنات والترع والأهوسة والجسور والمصارف
 والبرق والاسطبلات وحظائر الأنعام وما إليها . وسوف يلحق بالمؤلف الذي سينشره جناحه
 العالي بيان على شيء من الإسهاب عن كل هذه الأشياء .

المرتبات : — يحصل العامل في المتوسط على قرش وعشرين بارة ($٣\frac{٢}{٣}$ بنس) أما في
 المدن فيحصل الضائع على ثلاثة قروش . ويتقاضى الخادم في المدينة عادة خمسة وعشرين
 قرشاً زيادة على الطعام والسكن ، أو ستين قرشاً بدرسهما ، ويوم الجمعة هو يوم العطلة الوحيد
 في الأسبوع ، ولكنه لا يخصص بأكله للراحة كما هو الشأن في أوروبا . والميدان الكبير
 والصغير وعدتهما نحو سبعة أيام يحقسان أيضاً من أيام العطلة .

التعليم : — إن مصر مدينة لجناحه العالي بإدخال التعليم الأولي والتعليم الخاص . ونظام
 التعليم العام كما يأتي :

خمسون مدرسة ابتدائية : —

٦٠٠	تلميذ	٣	في القاهرة بها
٢٠٠	»	١	في الإسكندرية بها
٢٠٠	»	١	في أسيوط بها
٤٥٠٠	»	٤٥	في مدن أخرى بالأقاليم في كل منها مائة تلميذ
٥٥٠٠	»		المجموع خمسون مدرسة ابتدائية بها

وفي هذه المدارس يتعلم التلاميذ القراءة والكتابة باللغة العربية ، والقواعد الأربعة
 الأولى في علم الحساب . ويلتحق التلاميذ بعد ثلاث سنوات بالدرستين التجهيزيتين ، وقد
 أنشئت إحداها في أبي زعبل والأخرى في الإسكندرية .

١٥٠٠	تلميذ	١	مدرسة تجهيزية في أبي زعبل بها
٨٠٠	»	١	» » » الإسكندرية بها
٢٣٠٠	»	٢	المجموع مدرستان تجهيزيتان بهما

وفي هاتين المدرستين تعلم اللغات العربية والفارسية والتركية وجميع القواعد الحسابية

ومبادئ الهندسة والجبر وكذلك الجغرافية والتاريخ والرسم . وفي خلال أربع سنوات تعد المدرستان اللتان سلف ذكرهما تلاميذهما لدخول المدارس الخصوصية وهي إحدى عشرة .

مدرسة الطب وبها	٣٠٠ تلميذ
» الطب البيطرى وبها	١٢٠ تلميذا
» الفرسان وبها	٣٠٠ تلميذ وكذلك فرقة من « البروجية »
» المدفعية وبها	٣٠٠ »
» المشاة وبها	٨٠٠ »
» المهندسخانة وبها	٢٢٥ تلميذا
» الألسن وبها	١٥٠ »
» الموسيقى وبها	١٥٠ »
» الزراعة وبها	٥٠ » على أن يزيد العدد فيما بعد
» الولادة وبها	٢٠ تلميذة وهي معدة لمائة
» المحاسبة وبها	٣٠٠ تلميذ

المجموع ١١ مدرسة خصوصية بها ٢٤١٥ تلميذا

٢ » تجهيزية بها ٢٨٠٠ تلميذ

٥٠ » ابتدائية بها ٥٠٠٠ »

المجموع الكلى ٦٣ » بها ١٠٧١٥ تلميذا

وجميع هذه المدارس مزودة بأساتذة من الأوربيين والوطنيين سواء بسواء ، وتختلف مدة الدراسة من ثلاث سنوات إلى خمس . ويتكفل جنابه العالى بإيواء تلاميذ جميع هذه المدارس وتقديم الكساء والغذاء لهم مع تطبيق النظام العسكرى عليهم .

السنة الأولى السنة الثانية السنة الثالثة السنة الرابعة السنة الخامسة

و

ويقتضى تلاميذ المدارس الابتدائية ٨ ١٠ ١٢

» » » التجهيزية ١٥ ٢٠ ٢٥ ٣٠

» » » الخصوصية ٤٠ ٥٠ ٦٠ ٧٠ ٨٠

وإلى جانب مدارس التعليم العام المنظم أنشئت مدارس للجنود فى الفرق العسكرية ، كما يتعلم فى مدارس المساجد بالقاهرة عدد يتراوح بين ٤٠٠٠ و ٥٠٠٠ تلميذ . وفى مساجد

المدن المصرية الأخرى وكذلك في القري نحو ١٥٠٠٠، وفضلاً عن ذلك فقد أنشئت تحت إشراف جنابه العالي مؤسسات خاصة يديرها: أجنب. لنشر التعليم بين جميع الطبقات دون مراعاة الجنس أو العقيدة .

الفقر: أنشأت الحكومة ملاحى. لإيواء العاجزين عن العمل ، رغبة منها في القضاء على التسول . وفضلاً عن ذلك فقد أسس في القاهرة منذ عهد طويل مستشفى يدعى بالمارستان حبست عليه موارد وهبات يعالج الغرباء في جزء منه ، كما أنشأ جنابه العالي في القاهرة منذ عهد قريب مستشفى المرضى الفقراء يحوى من الأسرة ثلاثمائة للرجال ومائتين للنساء . وقد ألحق بمدرسة الولادة مستشفى للتوليد يشرف عليه أساتذة المدرسة وتلميذاتها . على أن مساعدة الجناب العالي بعض اليتامى من الأطفال وصدور أوامره بتقديم جرايات الخبز وخمسة قروش في كل شهر إلى أبناء الجنود ، وقيامه بتنفيذ مشروعات كثيرة بين عامة وخاصة يشغل فيها المال ، كل ذلك جعل الفقر محسوراً فيمن يؤثر التسول على العمل . ولعله مما يسترعى النظر أن عدد العمال لا يكفي الأعمال التى يجرى القيام بها .

العقوبات : لما كانت السلطات الدينية هى المهيمنة على إحراء العدالة ، كان من المستحيل فى هذا المقام تقديم ما يطلب من تفصلات عن هذا الموضوع ، كما يستحيل تقديم إحصاءات عما ارتكب من جرائم أو وقع من عقوبات . غير أن من الممكن الجزم بأن عدد الجرائم والجزاءات قليل جداً بالمقاييس إلى عدد السكان فى مصر . أما الأنظمة والأوامر العامة فتطبع وتعلن للجمهور . ويفصل فى الجرائم والأخطاء التى تقع فى مختلف المراكز من مندوبى الحكومة عند تأدية وظائفهم أمام مجلس كل مركز ، طبقاً لنظام يحدد طبيعة الجرائم والأخطاء والعقوبة التى تناسب كلا منها . ومنذ بضع سنوات أنشأ جنابه العالي لجاناً مختلطة من تجار أجنب ووطنيين للفصل فى المنازعات التى تقع خلال المعاملات التجارية بين الوطنيين والأجنب . وقد ألفت واحدة منها فى الإسكندرية والأخرى فى القاهرة . هذا إلى أنه توجد محاكم تجارية وطنية تمقد إحداها فى القاهرة والأخرى فى الإسكندرية وذلك للفصل فى الخلافات التجارية التى تقع بين الوطنيين .

العملة : — العملة المستعملة فى البلاد طبقاً للنظام الذى وضعه الجناب العالي أخيراً هى : وحدة النقد هى القرش ، وهو يساوى من حيث وزنه $\frac{1}{4}$ من ريال مارياتيزا والقرش أربعون بارة . ومن النقود الفضية قطع ذات عشر بارات وعشرين بارة وقطع من ذوات القرش الواحد والخمسة قروش والعشرة قروش والعشرين قرشاً . ويتم قطع من النقود

النحاسية من ذوات البارة والخمس بارات . وهناك من العملة الذهبية قطع من ذوات الخمسة قروش والعشرة قروش والمشرين قرشاً والمائة قرش . وقيمة النقود الذهبية تعادل الدبلون الأسباني . وقد كان من حسن الطالع أن حل هذا النظام محل نظام آخر أحدث تدهوراً تدريجياً في العملة المتداولة . ويسمح النظام الجديد بتداول القدر الأجنبي . وما دام يكفل تداول العملة المصرية بطريقة قانونية فإنه سيؤدي إلى التوسع في استعمالها وإلى تسهيل المعاملات التجارية .

الموازين والملايل والمقاييس : — وحدة الأوزان هي الدرهم ، وكل أربعة وأربعين ومائة درهم تساوي رطلاً ، وكل أربعمائة درهم تساوي أقة ، وكل مائة رطل تساوي قنطاراً . أما وحدة الملايل فهي الربع ، وهو عبارة عن مخروط قطع طرفه الأعلى ، وارتفاعه ٩ر٥ بوصة ، ومتوسط قطره $٥\frac{3}{4}$ ، والربع أربعة أقداح ، والقدر أربع ربات ، والرابعة نعمتان ، وكل ٢٤ رباعاً تساوي إردبا . على أن الفوضى التي كانت تسود مقاييس الأطوال دفعت جنباً إلى اختصار النظام المصري ووحدة المتر الفرنسي .

قوانين الملكية : — تنظم الشريعة الملكية في مختلف أوضاعها من حيازة واستبدال وتوراث كما هو الشأن في جميع الأمم التي تعتق الإسلام . وهذا النظام ينطبق على جميع الرعايا الذين يحوزون أملاكاً طبقاً للأصول الإسلامية مهما كانت ديانة هؤلاء الرعايا ، ولا يستثنى من ذلك غير التصرفات الفردية . وجميع الإجراءات الخاصة بتغيير الملكية وتسجيل عقودها وإبرام تلك العقود من اختصاص القاضي .

الميزانية : — إن التنظيم الذي أخذ جنباً إلى الأعلى نفسه به منذ بدء ولايته ، وكذلك التغيرات الكثيرة التي أحدثها في مختلف فروع الشؤون العامة حتى ينهض بها ، كل ذلك لم يسمح بجمع مفردات الميزانية ولهذا فإن جميع ما نشر حتى الآن عن هذا الموضوع يمكن اعتباره غير صحيح . ولما كانت الإدارة المصرية لم توضع على أسس منظمة إلا خلال هذا العام ، فقد أصبح من المستطاع جمع البيانات التي يتطلبها إعداد الميزانية . ويجري العمل الآن في وضع جداولها العامة ، وستظهر هذه الجداول في المؤلف الذي أمر جنباً إلى الأعلى بنشره . وعلى الرغم من صعوبة الإدلاء ببيان مفصل عن إيرادات مصر ومصروفاتها للأسباب التي سبق ذكرها ، فإن من اليسور معرفة أرقامها بالضبط . وتبلغ الإيرادات ٩٠٠ ألف كيس ، والمصروفات العادية ٦٢٦ ألفاً ، وغير العادية ٧٧ ألفاً . وعلى ذلك يتبقى بعد دفع المصروفات ١٩٧ ألف كيس .

المدير : ليس في معبر ديون عامة . وكثيراً ما اقترحت بعض الشركات الأوربية على الجتاب التالي اقتراض مبالغ كبيرة ، ولكن سموه لم ير من الصواب قط أن يوافق على مثل هذه الاقتراحات .

المعاشات : يبلغ مجموع المعاشات من جميع الأنواع ١٥٧٩١ كيكاً في السنة موزعة على ١٦٠٣٧ شخصاً من مختلف الدرجات .

الجيش : يتألف الجيش المصري من ٢٩ ألياً من المشاة وثلاثة أليات من الحرس ، وإذا احتيقت إليها كتيبتان كل منهما قائمة بنفسها وإذا أضيف إليها كذلك معسكر النجيلة ، بلغ العدد ٩٧٨٢٠ رجلاً . ويتألف الفرسان من خمسة عشر ألياً واثنتين من أليات الحرس ومجموع رجالها ١٢٧٥٠ . أما العساكر « للبلطه جيه » فيبلغ عددهم ١٣٨٦ ، وأما المدفعية فعدد جنود الحرس وجنود الصف متساو سواء أ كانوا مشاة أم فرساناً وهم يبلغون ٧٦١٤ رجلاً . وفضلاً عن ذلك فهناك من المحاربين القداماء المجريين عدد يبلغ ٥٧٦٥ تنظمهم سبع كتائب ، كما أن في المستشفيات خمس عشرة سرية تؤلف مجموعتين من الجنود عددهم ١٨١٥ رجلاً أي أن مجموع رجال الجيش يبلغ ١٢٧١٥٠ ، ويتراوح عدد الجنود الأتراك غير النظاميين من عشرة آلاف إلى اثني عشر ألف رجل ، وقد يشترك من البدو في الجيش ثلاثون ألفاً . أما المرتبات والنفقات فمحدودة على النحو الآتي :

المير ميران	١٥٠ر٠٠٠	قرش	في	السنة
مير لواء	١٢٥ر٠٠٠	»	»	»
الأمير الألي	١٠٠ر٠٠٠	»	»	»
القائم مقام	٣٦ر٠٠٠	»	»	»
البباشي	٣٠ر٠٠٠	»	»	»
صاغقول أغاسي	١٦ر٠٠٠	»	»	»
اليوزباشي	٦ر٠٠٠	»	»	»
الملازم أول	٣ر٦٠٠	»	»	»
» الثاني	٣ر٠٠٠	»	»	»
الباشجاريش	٤٨٠	قرشاً	»	»
الجاريش	٣٦٠	»	»	»
الأومباشي	٢٤٠	»	»	»

جندى الحرس	٣٠٠	قرش فى السنة
الفجر	١٨٠	قرشاً » »
الجندى العاجز عن الخدمة فى الميدان	١٤٤	» » »

النيل : جميع المسائل الخاصة بالزراعة سوف تدرج فى المؤلف الذى تقوم الحكومة بطبعه ، وسيعالج فيه موضوع النيل علاجاً وافياً .

القناطر : البيان التالى هو كل ما يمكن الإدلاء به الآن عن جميع ما يتصل بالقناطر ، فأكثر الورش والمخازن العامة تم إنشاؤها فعلاً ، كما انتهى الكثير من عمليات الحفر . غير أنه من الضرورى الآن أن تجمع فى صعيد واحد المواد التى لا يمكن أن يسير العمل بدونها سيراً منتجاً . ولتحقيق هذا الغرض جىء بأنواع مختلفة من الحجر لإنفاذ المشروع ، كما أن قطع الأحجار من محاجر طرة قرب القاهرة يسير الآن بنشاط أعظم من ذى قبل . ويمجرى الآن إنشاء خط حديدى حتى يسهل نقل الكتل الحجرية من الجبل إلى النيل ، كما أرسل مهندس إلى سوريا ليختار ما هو ضرورى من الأخشاب . وعند ما تجمع كل هذه المواد فى الجهات المخصصة لإقامة السدود ، فسوف يبدأ العمل ويستمر دون انقطاع حتى النهاية . أما تصميم المشروع وطريقة بنائه فقد تم بحثهما واختيارهما وطريقة تنفيذهما .

أموال السفن لقد تقرر بعد البحث الطويل اختيار موقع أحواض السفن وبها سوف يكتمل عدد المنشآت التى تتألف منها دار الصناعة البحرية فى ثغر الإسكندرية . وقد جمعت كمية كبيرة من المواد ، كما أن لجنة المهندسين التى عينت لوضع تصميم المشروع أنهضت عملها ووافق عليه مجلس البحرية بعد فحص دقيق . على أن اللجنة نفسها قد اختارت أحد أعضائها لإدارة العمل ، وهم الآن منهمكون فى اختيار الأرض ، حتى إذا عرفوا طبيعة التربة قرروا الطريقة التى يتبعونها فى وضع الأساس . وقد دعت إقامة الأحواض والقناطر إلى إنشاء خط حديدى لنقل الحجارة من المحاجر الواقعة قرب الإسكندرية إلى حافة الطريق المعد لشحن السفن .

الخطوط الحديدية : الخطوط الحديدية فى كل من طرة والإسكندرية هى الخطوط الوحيدة التى أنشئت فى مصر أو يجرى العمل فى إنشائها . ويبلغ طول خط طرة ٢٢٩٥ متراً . وأول خط أنشئ فى الإسكندرية طوله ١٢٠٠ متراً ، أما الخط الذى يجرى فيه العمل الآن فسيبلغ طوله — من الأمتار .

البحرية : تتألف بحرية الجناح الدالى فى الوقت الحاضر من ١٣ سفينة حربية أنزات منها اثنتان فى البحر منذ عهد قريب . وما تزال واحدة فى « مقلق الخشب » وأخرى يجرى بها العمل للآن ، كما أن هناك خمس سفن من نوع الفرقاطة ، وأربعا من نوع القرويت ، وستا من نوع الإبريق ، وواحدة من نوع الكوثر ، وثلاث بواخر . هذا فضلا عن فرقاطات فى حاجة إلى الإصلاح ، وسفن أخرى للنقل .

ملحق (ج)

تقرير أحد المهندسين الميكانيكيين الأنجليز عن الصناعة وحالة
الطبقة العاملة في مصر .

القاهرة في الثالث من فبراير ١٨٣٨ .

سيدي :

سأحاول بكل ما يسعني من جهد أن أرسم لكم صورة صادقة عن حالة سواد الشعب
المصرى في وقتنا الحاضر .

أعتقد أن محمد علي باشا قد عمل كل ما يستطيع عمله لتنوير أذهان الأهالي ، وحضهم على
الأخذ بأسباب الحضارة ، متحملا نفقات طائلة في سبيل إنشاء الماهد العلمية ، واستخدام
الأجانب لتعليم أبناء الفلاحين المصريين .

ويجري القضاء بين أبناء العرب في المدن الآن على نحو أكثر انطباقا على العدالة مما كان
عليه الحال عند ما جئت إلى القاهرة لأول مرة . وهم يضطلعون الآن بمناصب كثيرة ذات
مسئولية كقضاة المحاكم الصغرى وحكام الأقاليم ومديري المصانع وغير ذلك ، بعد أن كانت
هذه المناصب فيما مضى وقفا على الأتراك .

وأكثر ما يشكو منه الفلاح أن الحكومة تتصرف في حياته وأرضه وحريته على النحو
الذى يروق لها . ولولا أن المسكين يعتمد إلى إخفاء بعض محصوله ، ما بقى له غالبا في أواخر
الخريف شيء يقيم به أوده وأود أسرته خلال فصل الشتاء .

وإنه لمن المستحيل إعطاء بيان صحيح عن القواعد التى تنظم العلاقة بين حكومة الباشا
والزراع ، لأن هذه القواعد تتغير كل عام وفق مصلحة الباشا . وبأخذ الملاح في الوقت
الحاضر أرضا مساحتها عشرة أفدنة مثلا بإيجار معين ، فتأمره الحكومة بأن يزرع اثنين
منها نيلة أو قنبا أو قطنا . وتشتري محصول الفدانين بالثمن الذى تقدره .

وعلى الفلاح زيادة على ذلك أن يدفع ضريبة تبلغ عشر دخله السنوى تقريبا . أما من يعمل
في أحد مصانع الباشا فيخضع من أجره السنوى ما يستحقه عن ثلاثة وثلاثين يوما من أيام

العمل . هذا إلى أن الحكومة تأخذ التبن كما تأخذ رطابين من الزبد عن كل فدان . ومنذ سنوات قليلة كان الباشا يأخذ من الفلاح جميع المحصول بالتمن الذي يرتثيه . على أنه حتى في الوقت الحاضر لا يكاد يترك للعالم الساكن ما يكفيهم من القوت .

ومن أثقل الأعباء التي يروح تحتها ابن العرب المسكين أنه إذا عجز جاره عن دفع ما عليه من الإيجار أو الضرائب وما إليها ، استولى الحاكم على ما يملكه شخص آخر في القرية عوضاً عن المبلغ المطلوب ، وإذا تأخرت قرية في سداد ما عليها ، عمد إلى إرغام القرية التي تجاورها على سد النقص ، وكان من أثر هذه الطريقة أن ركن الناس إلى الإهمال ، وأصبحوا لا يبذلون من الجهد ما كان يجب أن يبذلوه .

ويؤثر الملاح أن يفقد عضواً من أعضائه على أن يكون جندياً في الجيش ، وقد لاحظت في طريقى إلى جنادل النيل أن أغلب الأمهلى لا يصرون بالعين اليمنى ، وأن عصب الإبهام مقطوع قطعاً عرضياً ، أو أن أسنان الجانب الأيمن من الفك مخلوعة ، وقد فعلوا ذلك بأنفسهم حتى لا يقبض عليهم ويلحقوا بالجيش .

وفي اعتقادى أن مصر إذا غزاها أى جيش ، فإن أغلب جنود الباشا سيولون الأدبار . وعندى أن ما فى مصر الآن من ضروب البؤس ترجع إلى قلة السكان التى ينشأ عنها ، فيما ينخيل إلى ، ترك ما يقرب من نصف الأرض بوراً ، لأن ظهور الطاعون والكوليرا منذ سنوات قليلة ، وإلحاق العدد الكبير من الرجال بالجيش والأسطول ، كل ذلك أنقص عدد السكان إلى حد كبير .

وإنى لأعتقد اعتقاداً جازماً أن الباشا لو أجر الأرض أرباعها وسمح للأهالى بأن يتصرفوا فى المحصول كيفما شاءوا لكان ذلك خيراً له ولهم .

وقد كان طعام الفلاح فى عهد المالك أحسن وأوفر مما هو عليه الآن . أما فيما يتصل بسلامة الأرواح فإن الملاح الآن أكثر أمناً على حياته منه فيما مضى . وليس هناك ما يستثير الغيرة من الأوربيين غير اختلاف العقائد الدينية . فإن العرب يعلم أن الأوربى أحد منه ذكاء وأصوب آراء ، ولهذا يعمل على محاكاته قدر ما يستطيع فى جميع نواحي الفنون والعلوم .

أما الغيرة والحسد فإنهما يوجدان بين التركى وابن العرب ، وبخاصة منذ عهد جنابه العالى إلى ملء الوظائف الحكومية الصغرى بأفراد من أبناء العرب .

وينخيل إلى أن محمد على لو ظل حاكماً على مصر عشر سنوات أخرى ، لشغل الوطنيون

من أهل هذه البلاد أغلب الناصب المدنية . ولكن يجب ألا يظن أن من مصلحة الفلاح أن يحكمه موطنوه ، فإن حالته على العكس من ذلك ، فهو أكثر من ذى قبل ، لأن التركي وإن كان يضارع ابن العرب في جشعه ، إلا أنه أقل منه خبرة في استلاب الأملاك . فقد كان المشايخ من أبناء العرب إلى سنوات قليلة جداً في عداد الفلاحين ، ومن ثم كانوا يعرفون جميع الطرق والوسائل التي يلجأ إليها أولئك النصارى في إخفاء ملكهم عن السكون .

وليس ما يأخذه الباشا هو كل ما يزيد حالة الفلاح بؤساً ، فإن لحاكم الإقليم ضلماً كبيراً في سلب القليل الذي يتبقى له . فمن كان لا يمكن شروى فقير من أبناء العرب لا يلبث أن يمتلك ثلاثة خيول أو أربعة وعشرين أو ثلاثين رأساً من الماشية خلال ثلاثة أعوام من تعيينه شيخاً أو حاكماً ، وكل ذلك مقتصب من الفلاح المسكين .

ويهجّر الفلاح قريته على الدوام ، وكثيراً ما يهرع إلى المدن ليستغل بأي عمل يستطيع الحصول عليه . وفي فصل الربيع والحريف يزور مشايخ كثيرين من القرى مدينتى القاهرة والإسكندرية ، كل يبحث عن المهارين من ناحيته ، حتى إذا عثروا على أكبر عدد يستطيعون العثور عليه ، أودعهم سجن الحكومة ثم يسوقونهم زسماً إلى قراهم ، بعد أن يوثقهم جميعاً ويضعوا عليهم الحراس .

وأكثر ما يشكو منه « الميكانيكي » الأوربي الموظف في الحكومة ، أنه يفصل من عمله يوم يستطيع أنى من أبناء العرب أن يحمل محله ، ولو أدى ابن العرب عمله على نحو يختلف اختلافاً بيناً عن طريقة الأوربي . ولهذا كان السر في أن الأهالي لا يتقدمون في الصناعة ، أن الأوربي يدرك تمام الإدراك أنه سيفصل من وظيفته في اللحظة التي يقف فيها الفلاح على قليل من أسرار العمل الذي يزاوله . ومن ثم يبذل الإفرنجى كل ما في وسعه ، حتى يظل ابن العرب قليل الحظ من المعرفة .

على أن أهم الأسباب التي أدت إلى بقاء تقدم الأعمال الآلية إلى هذا الحد أن مديري المصانع أنفسهم لا يعينهم أسرارها . فمدير أى مصنع من مصانع الباشا لا يعنيه كثيراً أن تزيد أجور العمال أو تنقص ، بل إنه لا يكاد يبالي إذا لم يتقاضوا شيئاً على الإطلاق ، وسواء لديه أتوافرت المواد الضرورية في المصنع أم لم تتوافر ، فكل ما يشغل باله إنما هو مرتبه وتقدي توجيه اللوم إليه . أما إذا رفض الرجال العمل فالسوط حاضر ، ومن ثم كانوا يحضون إلى عملهم والحد يملأ صدورهم . وفي كل مصنع يشتغل به خمسة عاملين ، ما لا يقل عن خمسة

أشخاص أو ستة ، ينهكون على الدوام في البحث عن الغائبين ، وعلى الرغم من شدة تيقظهم فقلما يتكامل العدد ، وقد لا يتكامل قط .

ويبذل جميع الأفندية والمديرين كل ما في طوقهم لخفض المصروفات اللازمة للمحافظة على المصانع ، إذ أن جميع المصانع الجديدة التي يقيمها الباشا كثيرا ما تعوزها قطع الفيار ، ولهذا سرعان ما تبلى آلاتها وتقود قليلة الجدوى . ويلاحظ ذلك في مصانع القطن بنوع خاص .

ويتبارى مديرو المصانع في إنفاق أقل ما يمكن من المصروفات . ولما كان المفتشون والأهالي لا يعرفون شيئا عن تركيب الآلات ، ولا يدركون ما تمس الحاجة إليه ، فطبيعي ألا يجرؤ أى منهم على طلب المزيد من الرجال والمواد ، إذا أراد المحافظة على انتظام العمل في مصنعه ، حتى لا يمرض للزجر والتأنيب . ومن أجل ذلك يعتمد المديرون إلى استعمال الآلات طالما كانت قادرة على الدوران ، رغم ما يستتبعه ذلك من تحطيمها ورداءة إنتاجها . والباشا في مصر أربعة وأربعون مصنعا للقطن ، مقسمة ثلاثة أقسام يشرف على كل منها مفتش عام . ويتبارى المفتشون الثلاثة في أيهم يستطيع أن ينتج البفطة بثمان أرخص مع طلب أقل ما يمكن من نفقات الإصلاح . وهذه الطريقة هي التي أوصلت الآلات إلى الحالة السيئة التي هي عليها الآن ، حتى غدت هذه المؤسسات لا تكاد تستحق أن تدعى مصانع .

وقد أنفق الجنب العالي مبالغ طائلة من المال على الآلات والميكانيكيين ، ولكن طالما بقي نظام الإدارة الحالي ، فلن يكون لديه منها ومنهم ما يصلح للموازنة مع الأمم الأخرى . ويرى كل من تحدث إليهم من ذوى الدراية أن خير طريقة بلجأ إليها الباشا أن يتخلى عن مصانعه لأفراد معينين ثم يقسم معهم أرباحهم في نهاية العام . وينحى إلى أن الباشا يوافق على هذه الطريقة عن طيب خاطر ، إذا استطاع أن يعرف ما تستتبعه من مزايا . ولكن لما كان من غير المستطاع أن يقف على كل شيء بنفسه فهو مضطر إلى أن يحيل إلى مجلسه جميع ما يقدم إليه من المقترحات ، ويبذل هذا المجلس في أغلب الأحيان كل ما في وسعه ليحول دون قبولها . وقد كان هذا هو الشأن على الأخص فيما يتصل بمشروع قدم إلى جنابه العالي منذ ثمانية شهور أو تسعة ، إذ عرض أحد الإنجليز أن يستولى على مسبك الباشا مدة خمس سنوات ، وأن يشتري الفحم والحديد والأخشاب وما إليها على حسابه الخاص ، وأن يسلم ما ينتهى من صنعه بثمان يقر كثيرا عما ينفقه الباشا في الوقت الحاضر ،

وقد أحاله الباشا على ناظر المعارف فأبدى من الاعتراضات ، واصطنع من ضروب الماطلة والتسويق ، ما اضطر الرجل إلى التخلي عن الشروع نهائياً .

وكان هناك اقتراح آخر بشأن ضرب الأرز تقدم به أنجليزى ، وقد أحيل الاقتراح إلى ناظر الخارجية ، فكان فى تصرفه شديد الشبه بزميله .

ولست أظن أنه فى استطاعة أحد أبناء العرب أن يكون فى يوم من الأيام صانعاً مجيداً إلا إذا اشتغل بإحدى الصناعات منذ نعومة أظفاره ، ومع هذا فقد يصبح بعد ذاك متوسطاً فى كفايته . أما الذين يستطيعون أن يكونوا ميكانيكيين من الدرجة الأولى فجد قليلين ، وقل أن يوجد بين الميكانيكيين الحاليين فى القاهرة ، من يستطيع الحصول على خمسة عشر شلناً فى الأسبوع ، إذا اشتغل فى لندن .

على أن الصناع لا يأتى أى تشجيع وإدارة الصناع على ما هى عليه . ولهذا يستوى لديه أن يؤدى عمله أداء حسناً أم سيئاً ، إذ أنه يذهب إلى عمله فآراهمه ، وكل ما يعنيه أن يقترب الليل حتى يغادر المصنع .

وشبيه بهذا موقف المديرين فهم بعيدون عن أن تراهم عين مولايم . والفرق جد كبير بينه وبينهم من حيث الاهتمام بالعمل . ولو شاء المدير — على سبيل القرض — أن يزيد أجر عامل من ذوى الكفاية ، لكان من العسير تحقيق رغبته ، فمن الضروري أن يكتب أولاً إلى رئيسه المباشر ، ثم يعرض الطلب على ثلاثة دواوين أو أربعة حتى يصل إلى لجنة الشؤون التجارية ، وتتألف من رجال ذوى كفايات عادية للغاية يكادون يجهلون كل شئ عن الموضوعات التى يطلب إليهم الفصل فيها . ويجب أن يرفع الطلب بعد ذلك إلى الجنب العالي ، فإذا لم يوافق عليه أحد تلك الدواوين رفض الطلب ، وقد يلام صاحب الاقتراح على إصرافه فى بعض الأحوال .

ويحدث فى بعض الأحيان أن يرفع الرجل الذى يريد زيادة أجره عريضة إلى أحد الدواوين العليا ، فيستشير الديوان المدير ، فإذا كان صاحب العريضة حسن العلاقة برئيسه ، عاد إليه الرد بما يرضيه ، وإن كانت الأخرى فلا يلتفت إلى طلبه ، دون مبالاة بما يستحقه لقاء كفايته . ويرجع ذلك إلى عدم اهتمام المدير بالعمل .

وخير الصناع من أبناء العرب هم الحدادون وأظهر نقائصهم حاجتهم إلى بعد النظر ، وهذه النقيصة شائعة فيهم .

ولأنه ليدهشنى أن الباشا لم يفلح جميع مصانعه منذ عهد طويزل ضجراً مشمراً ، فكثيراً .

ما خدعه الأتراك والعرب والأوروبيون . وإنى لأعلم أن مشروعات قدمت ونفقات قدرت ، حتى إذا حان وقت التنفيذ ، بلغت النفقات ما يوازي التقدير الأصلي عشرين مرة . و كثيراً ما يكون العمل أقل مما قدر بمثل هذه النسبة .

وقد سألتني كم مرة يذير أبناء العرب ملائمتهم ؟ والحقيقة أن الواحد منهم لا يكاد يملك ما يستحق هذه التسمية : فلا يلبسه في العادة قميص من القطن ، وهو يعد نفسه سعيداً إذا كان لديه جلباب خشن من الصوف يرتديه فوق القميص . وقل أن تجد قميصين . للذي أى من أبناء العرب . واعتقد أنه لا يغسل قميصه قط ، حتى إذا تهيأت له بعض أوقات الفراغ أحياناً ، جلس في الشمس ونضاه عن جسده لئلا يهلك ما يتراحم على بدنه من حشرات . وقد رأيت أحد أبناء العرب ما كاد يشتري قميصاً جديداً من السوق حتى خلع قميصه القديم ، وشرع ينهش بأسنانه جميع « غرز الخياطة » ليقتضي على ملابها من القمل .

وسكان المدن الآن أكثر نظافة مما كانوا عليه حين قدمت إلى مصر لأول مرة . وإذا توافق لدى ابن العرب مال ، فكثيراً ما يلجأ إلى تغيير زوجته ، فإن أعظم أمانيه أن يكون قادراً على أن يضم حريمه من يصبو إليها .

وقد تحدث إلى شيخ البلد الحالى في القرنة فقال إنه لم يحتفظ قط بزوجة بعد أن تكون قد أنجبت طفلاً ، وأظن أنه قال إنه تزوج خمساً وعشرين مرة .

وليس أبناء العرب بالشعب النشيط اليقظ ، ومن المستحيل أن تدرك نوع التغيير الذى يجب أن يتناول أداة الحكم ، حتى يبعث فيهم النشاط واليقظة . على أنهم يحبون المال حباً جماً ، وربما كان ذلك حافزاً يدفعهم إلى العمل .

ولو أجر الباشا أرضه أو باعها لكان حظ الفلاح منها ضئيلاً على ما اعتقد ، ولهزاع الأتوف من أوروبا لاستيطان هذه البلاد ، ولأدى ذلك إلى زيادة ثروتها وسكانها ، ولإرداد دخلها كثيراً في سنوات قلائل .

ولا يتوهم أحد أننى أضع اللوم كله فيما أصاب سكان مصر من جميع ضروب البؤس والشقاء على عاتق واليها الحال . فإنى على خلاف ذلك أرى أن أخطاءه قليلة جداً ، وأن الظروف هى التى أجبرته فى أغلب الحالات على أن يعمل ما عمل .

وقد نمت محمد على بأنه طاغية مستبد قاس ، إلا أن طول إقامتى فى هذه البلاد تدفعنى إلى نفي هذه التهمة عنه تقياً باتاً . إذ يظهر فى تصرفاته من دلائل الرحمة أكثر مما يظهره القانون الإنجليزى ، فقد اتضح له مئات المرات أمر رجال يهبونه ويسلبونه بوسائل وضيعة ،

في حين أنه يصدق عليهم مراتب سخية ، ولو حوكم هؤلاء الرجال في «نيوجيت» Newgate المكان من المحقق أن يكون مصيرهم النفي المؤبد . أما هو فيعمد في الغالب إلى سجنهم مدة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات ، وإذا كانوا من ذوى المكانة والجاه ، اعتقلوا في مبنى منبزل قرب الإسكندرية ، حيث لا يألون لشيء سوى ضياع حريتهم .

وعندما عين محمد على باشا على مصر ، كان عليه أن يصارع كثيرا من الخصوم أخطارهم الماليك ، وهم طائفة من اللصوص خارجة على القانون . وكانت البلاد مدة وجودهم بها تعاني أهوال الثورات دون انقطاع ، فقد كانت الشجار ينشب على الدوام فيما بينهم ، كما كانوا يعمدون إلى نهب الأهالي . وقد أكد لي أناس كانوا بمصر في ذلك الوقت أن المالك كانوا يقتلون الفلاحين دون أن يكثروا لذلك أكثر مما يكثر الصيد حين يصيب أرنباً . وإذا أراد أحدهم تجربة غدارة جديدة اشتراها ، فإنه لا يتردد في إطلاقها على أحد المارة من أبناء العرب . وقد اختار الجناب العالي للتخلص من المالك طريقة في أطواها القسوة والهلاك ، ولكنني أعتقد أنه كان مصيبا كل الصواب في تصرفه إذ كان المالك أعداءه ، ولو قدرُوا لفعلوا به مثل الذي فعله بهم ، هذا إلى أنهم كانوا طغاة لامبأدي لهم ، يذبحون في كل يوم الأهالي الوادعين ممن لا حول لهم ولا قوة . وليس من شك في أن كل قطرة من الدماء أراقها محمد على في ذلك اليوم عصمت أكثر من روح بريئة . على أن محمد على لم يكبد يطهر البلاد من المالك حتى شرع يعمل على إقرار النظام في مصر . ولكن ظلت أمانة عقبات كثيرة كأداء كان عليه أن يواجهها ، وأعظم هذه العقبات الجنود غير النظاميين من الترك والأرثوذكس ، إذ كانوا لا يقلون عن المالك سوءاً من جميع الوجوه ، يفارق واحد هو أنهم في سلك الجندية أقل من المالك خبرة ، وأصعب قياداً . ولما لم يكن في البلاد غيرهم من الجنود ، فقد كان لزاماً عليه أن يضطلع الحذر ، فلو كان لديهم أقل فكرة عما بيته لهم من النوايا ما كانت حياته عندهم تساوى شيئاً يذكر .

وكانت أول خطوة خطاها أن نظم في جهة منفردة في القطر المصري الأيمن أظهم من الجنود الوطنيين ، على رأسهم ضباط من رقيقه الأبيض وبعض الأعيان . ولم يكبد يتم تدريبهم حتى بعث بأولئك الجنود غير النظاميين في حملات بعيدة إلى مكة وسنار والمورة ، وسير الجنود المدربين إلى المعسكرات القريبة من القاهرة . ولما صار زمام القاهرة في أيدي الجنود النظاميين ، سارع بأقصى ما يستطيع إلى تكوين جيش من الفلاحين يرأسهم ضباط من الأتراك ، شجعهم على دخول الخدمة النظامية ما وعدوا به من مراتب عالية . وهكذا أصبح لديه في وقت قصير عدد كاف من الجنود أعدوا إعداداً يمكنهم من أن يقفوا موقف التحدي

إزاء الأوشاب غير النظاميين ، الذين سرحوا بمجرد أن وطئت أقدامهم مدينة القاهرة . ومن لم يشأ منهم الالتحاق بالجيش النظامي ، اضطر إلى الرحيل تحت حكم الظروف . وهكذا استطاع محمد علي دون أن يطلق رصاصة من غدارته أن يطهر البلاد من طائفة من السفلة الخارجين على القانون ما يزال كثير منهم يعيشون في القاهرة على مرتبات ضئيلة . وقد تحدثت إلى بعضهم فكان يسرهم جميعا أن يقصوا من جديد نبأ ما قاموا به من أعمال مجيدة في الأيام السوالف . وإنه ليحضرني بنوع خاص مثل من أسفل الأعمال التي سمعت بها وأدلمها علي القسوة البالغة . ارتكبه رجل معروف بالصلاح ، يؤدي صلواته الخمس كل يوم بانتظام . ذلك بأن الأقباط يحتفلون بعيد يشبه عيد أول مايو عندنا ، ويخرجون جميعا في هذا العيد إلى الحدائق التي تحيط بالقاهرة ، ويشارك أهل المدينة كافة في الاحتفال بهذا العيد . وقد قابلت رجلا من المسلمين صبيحة ذلك اليوم وقلت له : « ألسن اليوم مبهجا بهذا العيد يا محمد أغا ؟ » فأجابني بأنه ليس هناك ما يدعو إلى ابتهاجه وقال ، « منذ سنوات قلائل لم يكن يمر مثل هذا اليوم دون أن أقتل ثلاثة من الأقباط علي الأقل » فسألته وكيف كان ذلك ، فقال « لقد كنت أحشر نفسي في زميرهم ، وأنا ملتفت بعناية حول جسمي ، حتى إذا أخذتهم نشوة الفرح ، أطلقت غدارتي من تحت العباءة . ومنذأ يجرؤ علي أتباعي ؟ » .

ولم يكبد محمد علي بطهر البلاد من الجنود غير النظاميين حتى شرع في تأسيس المصانع والمدارس وغيرها . ولو أراد شخص قبل أن يلي محمد علي زمام الحكم في القاهرة أن يصنع مفتاحا لقفل ما استطيع . أما الآن فلدي محمد علي المنسوجات والمدافع والنحاس والحديد والفضة وغير ذلك مما يمكن صنعه في أملاكه ، وذلك من دواحي نفجره ، إذ كان في سني حياته الأولى يختلط بجماعة من الهمج ، ولم تتح له قط الفرص التي تجعل منه حاكما متمدينا . ولاشك في أن آلائه في حالة سيئة جدا ، ولكن ذلك لا يرجع إلي خطأ من جانبه ، فقد دفع في سبيلها من الأموال أكثر مما كان يدفعه في شراء أجسن الآلات ، واستخدم رجالا أكفاء في إدارتها . ومع ذلك فإن البلاد تسير بسرعة في طريق الحضارة تحت حكم محمد علي . وصحيح أنه يضايق الزارع السكين ، ولكن الوضع الذي وجد نفسه فيه ، والحروب الدائمة التي خاض غمارها ، والنفقات الباطلة التي استنزمتها مصانعه ومعاهده العلمية ، كل ذلك كان يضطره إما إلى صرف النظر عن فتوحه وعن مشروعه العظيم في النهوض بمصر ، حتى تصبح دولة لها مقامها تضارع غيرها من الدول المتحضرة ، بدلا من أن يتركها مغارة

للصوص كما وجدها ، وإما أن يلجأ إلى تدبيرات غير مألوفة لإنفاذ مشروعاته . ويماني
الفلاحون متاعب شديدة إلا أن ما أسفر عنه حكم محمد علي من نتائج حميدة سيقدر حق قدره
في قابل الأيام .

ومن أحسن ما يتحلى به محمد علي أنه يشجع الكفاية حيثما وجدت . وتتضح سياسته الحرة
من أنه أنعم بـلقب البيكوية على كثير من السـيحيين ، وهو أمر ظلت ممتلكات الدولة العثمانية
لاعهد لها به حتى استحدثه محمد علي . ومثل هذا الشرف ليس بعيدا عن متناول الأقباط .
والآن أعتقد أنني أجبت عن أهم الأسئلة التي وجهتها إلي ، وسأختم إجابتي بأن لاحظ
أنه إذا كان في هذا التقرير ما يعتبر تعلقا لحاكم مصر الحالي ، فإني أقر في صراحة ووضوح
أن محمد علي لافضل له على في منصب أو معاش . أما عن المستقبل ، فليس لي غرض أسعى
إلى تحقيقه ، لأنني موطن العزم على أن أترك خدمته في القريب .

ومن جهة أخرى فإنني قد أدليت ببيان صحيح عن حالة الطبقة الدنيا من الأهالي في هذه
البلاد ، وبخاصة سكان القرى .

أما أهل المدن فأحسن حالا من أهل الريف ، وللملكية الخاصة من الاحترام في المدن
مثل مالها في لندن .

وأغلب ضروب البؤس التي يلقاها الفلاح يمكن إرجاعها إلى المحاكم ، فهم جشعون
مرتشون . وما يجدي الفلاح كثيرا أن يشكو حاكمه ، فبين ذوى الناصب قوم لا مبدأ لهم
يتصل بعضهم بالقصر ، ومن ثم كان من المستحيل على رجل فقير أن يعرض قضيته على الباشا
عربيا تسعين منه الحقيقة .

ولم أعرب قط شيئا عن محاكمهم ، إلا أنه كثيرا ما يقال إن رشوة القضاء أمر يسور .
على أن محمد حبيب ناظر الداخلية وكبير القضاة في القاهرة يستمتع بسمعة حسنة في
المدينة لنزاهته ، إلا أن كثيرا من مرءوسيه يقيمون العدالة في بعض الأحيان علي نحو يدعو
إلى مزيد من العجب والدهشة .

إلى السيد المحترم جون بورنج ، دكتور في الآداب .

ملحق (١)

تقرير أحد الصناع الانجليز عن الصناعة والزراعة في مصر

٢٥ ديسمبر سنة ١٨٣٧

وصف موجز لصناعات مصر وزراعتها

ينطوي على رأي يتصل بمدى صلاحية مصر لقيام الصناعة بها

يجب أن يعرف قبل كل شيء هل مصر بلاد تستطيع إنتاج المصنوعات على نحو يفيد بها، والأسئلة اللازمة للقيام بهذا البحث هي : هل الأيدي العاملة فيها موفورة؟ وهل لديها من رؤس الأموال ما هو فوق الكفاية؟ وهل أهلها مستعدون إلى حد يؤهلهم لأن يكونوا صناعاً يشتغلون في المصانع؟ هذه هي المسائل التي يجب أن يبحثها الأجنبي قبل أن يبدى رأياً قاطعاً في الموضوع. ولكن لمصر موقفاً فريداً في بابها، ولهذا كانت هناك اعتبارات أخرى مقدمة على الاعتبارات السابقة. فإذا لديها من القوى التي تحرك الآلات؟ إن مصر تختلف عن الجمهورية العظمى من البلاد، فليس فيها أنهار أو بحار مائية يمكن استخدامها في إدارة المصانع، وقد تقدم المصير بالصناعة حتى أصبح من السير أن ترجع إلى اليهود التي كان العمل اليدوي فيها قوام الصناعة. وكثير من المصنوعات هنا تقوم بعمله الأيدي، أما في البلاد الأخرى التي تفوقها في الميادان الصناعي فتقوم به الآلات، وكثيراً ما تدار الآلات باليد. وبعد فما موقف مصر إزاء وفرة العمل اليدوي بها؟ إنني أعتقد أنها ستبقى بلداً زراعياً خالصاً، حتى ولو غدا سكانها أربعة أضعاف ما هم عليه. فخصائصها الزراعية أوفر من حاصلات أكثر الممالك، ومناخها يلائم الكثير من مختلف المحصولات، ولا تحتاج مزارعاتها حتى تبلغ حد النضج إلا إلى قليل من العناية والاهتمام والعمل، مما يعتبر مضرب الأمثال، هذا إلى أن فصولها متشابهة حتى لا يكاد الزارع ياتي بالله إليها. أما أم ما يعميه في عملة فهو زيادة مياه النيل زيادة فاحشة ونقصها نقصاً شديداً وهي أمور بالغ من ندرة حدوثها أنها لا تختلف كثيراً عما يقدره، بل إن هذه الأمور لو حدثت فعلاً، ما كان لها من الأثر فيه ما يكون لها في البلاد الأخرى، إذ أنه لا يتكبد نفقات إعداد الأرض وتسميدها وبذر التقاوي وأعمال الزراعة

وتعهد المحصول حتى ينضج ، وكل ما عليه أن يقوم بعملية الحصاد . أما إذا كان
الفصل غير ملائم لنضج المحصول ، فمعد ذلك فحسب يتحمل ما تستتبعه جميع الأعمال السابقة
من خسائر . غير أن العلاج كثيرا ما يعرف من حالة النيل ماسوق يكون لها من الأثر
في محصولاته . ولهذا يتخذ من التدابير ما يلائم هذه الحالة ، حتى إذا لم يربح شيئا
لم يخسر كثيرا .

أما الخطوة التالية ، (وربما كانت معاصرة للعمل اليدوي) فهي استخدام الحصان . وقد
أصبحت هذه القوة في الوقت الحاضر عديمة القيمة في كل دولة غدت فيها المصنوعات مصدرا
للتجارة . فما موقف مصر إزاء هذه القوة الحيوانية ؟ إن مصر تربي المليل من المواشي ،
لأن الأرض إذا استغلت في الزراعة ، كانت أكثر فائدة منها إذا غلما فيها البكلا وزرعت
الثرة لإطعام الماشية . وإكثر الخيول والمواشي تستورد من الخارج ، أما ما يربي منها في مصر
فأكثره يربيه البدو ، ممن يجتازون الصحراء والجهات التي لا زرع بها ، سعيا وراء الرزق ،
وكثير من تلك الجهات كان من الممكن زراعته لو توافرت الأيدي العاملة ، ووجد التشجيع
الكافي ، وبمباراة أوجز لو كان هناك ضمان للأرواح والممتلكات ، لأنني أعتبر هذا الضمان
ضرورة لا معدى عنها حتى تصبح مصر من جديد بلادا أهلة بالسكان وفيرة الثراء . ولانلائم
مصر تربية المواشي ، فمحصولاتها سنوية ، وليس بها من الأعشاب إلا ما تنبتة الأراضي
البور وما تجود به الصحراء . وعندى أن مصر يجب أن تعتبر تربية المواشي أمرا ثانويا ،
وأن أهم المواد الغذائية يجب أن تكون من المحصولات الزراعية الكثيرة الحالية أو التي يمكن
إنتاجها ، فهي محاصيل تؤكل وتتوافر فيها عناصر التغذية .

ولقد ذكرت فيما مضى أن مصر ليس بها من الأنهار أو البحار المائية ما يمكن استخدامه
في إدارة المصانع . وليس هناك ما يجب إضافته إلى ذلك سوى أن المياه أهم القوى المحركة
وأقلها نفقة في جميع البلاد . ولهذا يظهر أنه من الضروري جداً أن تكون لدى مصر هذه
القوة حتى تكون بلادا صناعية .

ولا يثنى من القوى المستخدمة في الصناعة غير البخار . فهل يمكن الاستفادة من هذه
القوة في الصناعة بمصر ؟ وهنا نقف مصر مرة أخرى موقفا فريدا في بابها . فالظاهر أن الطبيعة
والفن غير كافيين لإمداد مصر بالوسائل الضرورية لجعلها دولة صناعية ، إذ أنها فقيرة جدا
في جميع أنواع الوقود كالقحم والخشب والمواد النباتية ، وهي القنصر الأساسي في قيمة القوة
البخارية وعملها .

وإنه لمن الضروري قبل الإدلاء بأى بيان عن مصانع مقتر أن نقول شيئاً عن زراعتها ،
فمصر قديماً المهد بالشئون الزراعية . وترحف الصحراء فى كل عام على الأراضى البور ،
ويشتد هذا الزحف لأنه لا يوجد من الأيدي العاملة وزعمس الأموال واستقرار الأمن
ما يكفى حتى زراعة الأرض الواقعة على ضفاف النيل . وقد أصبح خمس الأراضى أو سدسها
غير صالح للزراعة ، (على أن ما أعرفه لا يعدو الوجه البحرى وعصر محمد على) . غير أن
أوثق ما حصلت عليه من البيانات يدل على أن مساحة الأراضى المزروعة فى الوقت الحاضر
لا تجاوز ثلثى ما كان مزروعاً منها قبل تولية محمد على . ولم يقف الأمر عند تناقص مساحة
الأرض الزراعية فإن محصولها قد انخفض بهذه النسبة عينها . فإى مساحة محدودة من
الأرض مثلاً لا تنتج الآن أكثر من ثلثى ما كانت تنتجه فيما مضى ، إذ تناقصت كمية
المحصول بالنسبة نفسها . وفى ذلك ما فيه من دلالة على أن الزراعة قد انحطت فى عهد الباشا
بنسبة ٧٠٪ ، وهو أمر كان من المحتمل أن يؤثر فى دخل البلاد تأثيراً ملموساً ، لولا إدخال
القطن الذى أصبح مصدر إيراد كبير للباشا . وعلى الرغم من أن جميع ما ذكرته حقائق
خالصة ، فإنى لا أملك على سمعتها دليلاً ، إلا أن بسط الأسباب قد يرقى إلى مرتبة الدليل .
فقد كان الفلاح فى بداية عهد محمد على هو بعبينه الفلاح الذى يتولى الآن زراعة الأرض ،
وكان لديه فى ذلك الوقت بعض المال ، وكان فى استطاعته — قبل أن يحتكر محمد على
جميع الحاصلات الزراعية — أن يحصل على قروض تضمنها محصولاته ، مما يدل أوضح
دلالة على أن العمل كان إذ ذاك أكثر من رأس المال . غير أن هذه الطريقة عادت بالخراب
فى النهاية على أغلب المقرضين ، لأن محمد على ادعى لنفسه دون سابق إنذار حق الأسبقية فى
تصرف المحصول ، وتركهم يستردون قروضهم من الفلاحين بكل ما فى استطاعتهم من
وسائل . واعتقد أن هذه كانت أول ضربة أصابت الزراعة إبان حكمه ، وكان من نتائجها
أن نقصت مساحة الأراضى المزروعة ، وقلت العناية بفلاحتها ، كما اعتقد أنه منذ ذلك الحين
أخذ المحصول يهبط تدريجاً كما ونوعاً ، وأصبح الفلاح قار الهمة بطيء الحركة فاقده الإحساس
قائماً بمجرد وجوده على قيد الحياة . ومما قاله « ريكاردو » Ricardo « فى البلاد التى تملك
طبقاتها العاملة أقل ما هى فى حاجة إليه ، وتتنع بأردأ أنواع الطعام ، يصبح الناس عروطة
لأعظم الانقلابات ، وأشنع ضروب البؤس . » وهذا القول ينطق بنوع خاص على هذه
البلاد ، فعلى أكثر بلاد العالم شهرة بالقدرة على الإنتاج . غير أن أهلها يقتنعون بأن

يعيشوا في مستوى أقل مما يقبله أى شعب آخر من شعوب العالم . وقد أدت ضروب الاحتكار وأعمال النصب التى قام بها الباشا إلى أن يصبح الفلاح فى حالة من الفقر بحيث أصبحت زراعة الأرض تعتمد فى تقدمها الآن على ما يهيئه الباشا من وسائل . فهو يزود الفلاحين بالسواقى والثيران والآلات والحبوب وغيرها ، بل إنى لأعتقد أنه يقدم جزءاً مما يعتمد عليه العامل فى معاشه . أما الأمر الثانى الذى أدى إلى انحطاط الزراعة فى هذه البلاد ، فهو إنشاء جيش وأسطول مع جميع ما يتطلبه ذلك من مصروفات طارئة ، هذا فضلاً عن إنشاء المصانع . فإن هذه المشروعات الحديثة لم يقتصر أمرها على اجتذاب الكثيرين من الأعمال الزراعية ، بل إنها فوق ذلك انتزعت أكتفاً طائفة من الزراع . ويضاف إلى ذلك إدخال زراعة القطن ، فقد غدا من مساوىء الزراعة ، ولا فائدة للفلاح من ورثته ، ويتضح ذلك جلياً من تكرار إحراق المحصولات ، على أن إدخال القطن فى هذه البلاد له فائدته الكبرى ، غير أن الزراع لا يفيد منه شيئاً ، إلا إذا ألتى نظام الاحتكار . فعند ذلك تزداد فوائده زيادة كبيرة تتجاوز ما هى عليه الآن . هذا إلى أن المنفعة ستزداد بزراعته وجنيته ، كما أن زيادته كما ونوعاً من شأنها أن تجعل لزراعته شأنًا لا سبيل إلى إنكاره ، وربما كان من المحتمل أن تودى إلى إنتاج جزء عظيم من الدخل العام كما هو شأن حشيشة الدينار فى إنجلترا . على أن مدارس الباشا باب آخر من أبواب المصروفات ينفق عليه من دخل الزراعة والأهالى لأن جميع الدخل يأتى عن طريق الفلاح . وفضلاً عن ذلك فإن هذه المدارس تضم عدداً كبيراً من أفراد الشعب . وأنا أعلم أن تلك الماهة العلمية من أعظم الأعمال التى تمت فى عهد الباشا ، إذ أنه يريد بها تنوير أذهان رعاياه . ولو ازداد الفلاحون ميلاً إلى الاستمتاع بوسائل الراحة ومباهج الحياة ، وبأسباب الترف والنعم ، لكان تقدم التعليم أسرع مما هو عليه فى حالته الحاضرة . وعندى — ولو أنى أخالف الجمهرة العظمى فى هذا رأى — أن التعليم لن يعود بفائدة على أى من الأفراد أو على الأمة عامة ، لأننى أعتقد أنه لا يكون دائم الأثر ، إلا فى كل دولة تنشط فيها التجارة والصناعة ويسم الرخاء ، كما أنه يتدهور بالنسبة عينها ، إذا كسدت التجارة والصناعة وقل الرخاء .

على أننى لم أدل بآية ملاحظة عن الجيش والأسطول الكبيرين وما يستلزمانه من مصروفات طارئة ، لأننى أعتبر ذلك مسألة يجب أن ينظر إليها من الناحية السياسية . وأرانى غير أهل للمخاطرة بإبداء رأى من الآراء . ولهذا يكفى أن تذكر أن إنشاء الجيش والأسطول من أكبر الكوارث التى أصابت شئون مصر الزراعية ، إذ أن ذلك خربها خربة خيرة

عمالها ، وهي في أشد الحاجة إليهم ، كما أن ما استدعاه من أعمال الابتزاز والاحتكار جري على الأهالي أقصى ضروب الفقر وألوان الشقاء
ولا داعي للدخول في تفاصيل دقيقة عما أصاب الفلاحين من أعمال الاحتكار والابتزاز والسلب ، فما ينكر أحد أن تلك الأعمال كانت أهم العوامل التي أدت إلى التدهور الحالي في حالة الزراعة بهذه البلاد . ولهذا يباع الآن إردب القمح (وهو يعادل نحو خمسة بونسلات انجليزية) بثمان قدره ١٦٦ قرشاً (٩٧¼ قرش تعادل جنيهًا استرلينياً) ، ومع ذلك لا يمكن الحصول عليه إلا في طي الخفاء . وهذه هي الحال قبل حلول موسم المحصول التالي بأربعة شهور ، ولذا يتوقع الأهالي أن تتيخ عليهم المجاعة بكابها قبل أن يحل هذا الموعده وقد ينجيل إلى الغريب عن البلاد أن ذلك ناشئ عن فعل قوة تفوق القوى الطبيعية حين يرى قلة سكانها والبؤس الذي يعيشون فيه وضرورات الحياة القليلة التي يحتاجون إليها ومساحة الأرض البور واعتدال المناخ وخصوبة التربة ، إذ يندر أن ترى الأراضي من يناير إلى ديسمبر دون أن يكون فيها محصول من الحبوب قارب النضج . وصفوة القول أن الفلاح لا يستطيع أن يحصل من وراء جهوده ومتاعبه على ما يكفي شتونه المعاشية إلا إذا اختلس جزءاً من محصوله .

واقده حاولت تبين الأسباب التي أدت إلى كساد التجارة وتدهورها في هذه البلاد ، ويلاحظ أنها ناشئة في الغالب عما يقوم به اليأشا من أعمال الابتزاز والتسخير والاحتكار ، ولهذا صار لزاماً على كل حكومة حرة رشيدة أن تتخذ من التدابير ما يساعد على إصلاح الشؤون الزراعية . وأول خطوة في سبيل إنهاضها هو ضمان سلامة الأرواح والممتلكات ، وبدون ذلك لا تستطيع أية حكومة أن تستغل رأس مالها أو جهدا بطريقة مضمونة أو نافعة . ولهذا كان من الواجب من قوانين معينة للمحافظة على الأرواح والممتلكات ، لأن ذلك من شأنه أن يغري الطبقة الراقية وكبار الضباط في الدولة بأن يستغلوا ثروتهم في اقتناء الأراضي ، ومن شأن ذلك أن يربطهم وذريتهم بالأرض ، إذ يعزى أكثر ما يصدر عن كبار الضباط من حوادث الاختلاس والنسائس والهجرة إلى عدم استمتاعهم في الوقت الحاضر بحق الوراثة ، كما أنه من شأن ذلك أيضاً العمل على توطيد دعائم الحكومة إلى حد كبير ، لأن أفراد الطبقة الراقية سيحتاج لهم حظ أوفر من نفوذ ، يمكنهم عن طريقه أن يحولوا دون الضنى في إتخاذ إجراءات استبدادية تناق العدالة ، هنا فضلاً عن أنه سيكون من مصلحة من أن يبذلوا كل ما لديهم من نفوذ في سبيل استقرار القوانين وتأييد الحكومة .

ومن ناحية أخرى فإن مراعاة هذه الضمانات سيكون من شأنها إغراء المهاجرين من جميع الأقطار باستغلال رءوس أموالهم وجهودهم (في مصر) ، وهو أمر ضروري لتنمية ثروة هذه البلاد وزيادة سكانها .. وجدير بالباشا أن يقدم مثل هؤلاء الأفراد جميع وسائل التشجيع فهم الذين يستطيعون أن يرفعوا قيمة الأراضي بفروءب من التجديد والتحسين .

على أن كلمة الاحتكار لا تعبر تماماً عما يرزح الفلاح تحته من مظالم ، ولو أن هذا المعنى هو المفهوم منها غالباً . فإن الباشا لا يكتفى بالاستيلاء على محصول الأرض بالأثمان التي يحددها طبقاً لهواه ، بل إنه يجبر الفلاح على زراعة المحصول الذي يريده هو ، إذ تصدر أوامر الباشا إلى كل شيخ بأن يخصص عدداً من الأفدنة لكل محصول على حدة . ولو ترك الملاح وشأنه يتصرف وفق تقديره الشخصي ، لجعل الأرض تنل أكثر مما تنله الآن ، إذ أنه من غير المتوقع أن يدخل الباشا في تفاصيل عن صلاحية التربة أو ملاءمة الفصل . وتلف المحصول أو جزء منه — وهو أمر لا مناص من حدوثه في أوقات خاصة — يسبب خسائر فادحة للفلاح ، ولو تركت له حرية التصرف لقلل من خسائره إلى حد كبير ، إذ يزرع محصولاً آخر بدلاً من أن يترك المحصول الأول يستكمل نضجه ، مع أنه قد لا يوازي نفقات حصده ، ولهذا كان جديراً بالباشا أن يلغى جميع أنواع الاحتكار في الزراعة .

أما الجهات التي يريد الباشا أن يشتغل فيها بالأعمال الزراعية ، فعليه أن يرسل إليها وكلاء عنه ، يقومون بالإشراف على الأراضي ، دون أن يكون لهم من الامتيازات ما ليس لغيرهم من الفلاحين .

وقد يكون من عوامل النجاح منح مكافآت لمن يوقعون في زراعة أى محصول جديد كما أنه من المستطاع إدخال زروعات متنوعة قد تصبح من المحصولات الأساسية ، وقد تؤدي إلى زيادة كبيرة في دخل البلاد ، كما هو شأن القطن . هذا إلى أن تخصيص مكافآت للمحصولات الحالية من حيث نوعها ومقدارها قد يؤدي إلى حدوث تحسن كبير في نوع المحصولات التي لا تلقى اهتماماً كبيراً في الوقت الحاضر .

والرى أهم نواحي الزراعة المصرية ، وأكثرها حاجة إلى الرعاية . أما ما يلزم الأرض في غير مصر من سماد وري فيحتويه ماء النيل ، ذلك الماء الذي تزداد قيمته الغذائية للتربة أيام الفيضان ، ولو أنه يحوى في جميع فصول السنة ما يكفي لإخصاب الأرض . وقد كان للنيل فيما مضى سبعة فروع ، وربما كانت الزراعة في ذلك الحين أوسع نطاقاً مما هي عليه الآن . وقد هيأت الطبيعة للنيل جميع المرايا التي كان في وسع الفن أن يوحى بها ، إذ زادت فروع

النيل تبعاً لا تساع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة . وليس بين نواحي الجد والنشاط ما هو أكثر قابلية لزيد من التدبير والتحسين من الرى فى هذه البلاد ، لأن حسن إدارته تتطلب تعيين مساحين ومهندسين أكفاء بصفة مستديعة ، ولن يؤدي ذلك إلى زيادة الاقتصاد فحسب ، بل إنه ليزيد المحصولات كذلك زيادة كبيرة . ولو أمكن الانتفاع بالنيل على الوجه الصحيح ، لأفادت مصر ما أفادته « باترسى » Battersea وضواحيها من مدينة لندن ، وما انتظم إنتاج المحصولات .

أما أهم الصناعات فهي :

الجلد المدبوغ	غزل القطن
الحصر	نسيج
الأواني الفخارية	تبييض
الزجاج	صبغ
أحجار الصوان	طبع
الكونياك	الكتان
المستحضرات الكيماوية	المنسوجات الصوفية
الزيت	الطرايش
الأرز	الورق
الدقيق	صب الحروف
سبك الحديد	الطباعة
صنع النحاس	السكر
المدافع النحاسية	الروم
البنادق	الملح
الأسلحة الصغيرة	ملح البارود
المهمات الحربية	النيلة
دار الصناعة وتوايها	النظرون
الأشغال العامة	الحناء
	البارود

ملحق (هـ)

هو عبارة عن تقرير وضعه « آرثر . ت . هولرويد » Arthur T. Holroyd بتاريخ ١٧ فبراير ١٨٣٨ عن النوبة والسودان وكردها . الخ . وسلمه إلى الدكتور جون بورنج فاعتمد عليه بورنج اعتماداً كبيراً فيما ذكره عن تجارة الرقيق في السودان وأثبت كثيراً من الفقرات الخاصة بهذا الموضوع في صلب تقريره ، وفي ذلك غناء .

ملحق (و)

عدة ملاحظات من الطاعون ونظام الحجر الصحي في بلاد الشرق أرسلت إلى الجمعية العلمية البريطانية British Association of Science المنعقدة بمدينة نيو كاسل في أغسطس ١٨٢٨ ، وهي مذيلة بخطاب من صاحبها الدكتور « جيمس ليدلو » James Laidlaw إلى الدكتور جون بورنج بتاريخ ٦ أغسطس ١٨٣٨ . وقد اعتمد بورنج أيضاً اعتماداً على هذه « الملاحظات » وما حواه الخطاب المرسل إليه فيما ذكره عن الطاعون ونظام الحجر الصحي في مصر ، كما أسهب في الحديث عن هذين الموضوعين إسهاباً يفنى عن تعريب هذا الملحق خشية التكرار والإملال .

تقرير كامبل

(١) باتريك كامبل Patrick Campbell

أشار « بورنج » في عدة مواضع من تقريره إلى الخدمات التي أسداها إليه « باتريك كامبل » القنصل الإنجليزي العام في مصر ، إذ زوده بإحصاءات وبيانات أعانتة على كتابة تقريره الضخم ، كما أشار إلى أن « كامبل » رافقه عند مقابلته محمد علي في قصر شبرا للتحدث إليه في موضوع الرق والنخاسة في السودان . وجاء ذكر « كامبل » أيضا عند الكلام عن مهمة البارون « دي بوالسكت » في عام ١٨٣٣ ، كما روى « دوها ميل » طرفا من رحلة القنصل الإنجليزي في الشام عام ١٨٣٦ . وإذا دل هذا على شيء فإنما يدل على أن « كامبل » كان واسع المعرفة بشئون مصر وأهداف حاكمها العظيم . ولم تكن تلك حالة عند مقدمه إلى هذه الديار ، فقد وصفه زميله القنصل الفرنسي « ميمو » Mimaut ، في رسالة بعث بها إلى وزير خارجيته الدوق « دي بروجلي » de Broglie ، من الإسكندرية في ١٣ فبراير ١٨٣٣ ، فقال إن الجميع متفقون على أن « كامبل » رجل يمتاز بما هو عليه من حميد الخصال ولكن تموزه معرفة مصر وأهلها وذوى الشأن من رجالها ، كما أنه لا يدرى شيئا عن ماضيها ، وهذه المعرفة لا غنى عنها لمن كان في مثل وظيفته . ومع أن قول القنصل الفرنسي كان صحيحا فإن « كامبل » سرعان ما أكمل هذا النقص ، واستطاع خلال السنوات التي قضاها في هذه الديار ، أن يلم بكثير من الشئون ، كما تمكن من اكتساب ثقة الباشا حتى صار من المقربين إليه ، على الرغم من فتور العلاقات بين الرجلين فترة قصيرة ، إبان اشتداد الأزمة السياسية في عام ١٨٤٠ حين وقفت الدول الكبرى ، وفي طليعتها إنجلترا ، موقف المعارضة من محمد علي ومشروع استقلاله عن الباب العالي . وليس أدل على إلمام « كامبل » بشئون مصر بعد أن أقام بها حوالي ست سنوات ، من المعلومات الغزيرة التي زود بها بورنج ، والبيانات التي أرسلها إلى حكومته ثم استند إليها في كتابة هذا التقرير الذي سوف نشره لأول مرة ، منقولا عن الأصل الإنجليزي بين محفوظات وزارة الخارجية البريطانية في لندن .

وكان يمثل الحكومة الإنجليزية في مصر قبل مجيء « كامبل » القنصل الإنجليزي العام « باركر » Barker ، وهو الذي شهد زحف جيش إبراهيم علي سوريا للمرة الأولى . ولما

كانت سياسة الحكومة الإنجليزية تهدف إلى المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية، والحيولة دون تجزئتها أو تفككها، فقد وقف «باركر» دائما موقف المعارضة من مشروعات الباشا. ومن ثم انعدم التفاهم بين محمد علي والقنصل الإنجليزي، وبات لزاما على حكومة إنجلترا، ما دامت ترى إلى إنهاء المسألة الشامية بالطرق الدبلوماسية، بعد انتصار إبراهيم في قونية ومناصرة روسيا إلى نجدة السلطان، أن تختار لهذه المهمة السلمية رجلا غير باركر، اعفاء يستطيع أن يستميل الباشا إلى قبول المقترحات الجديدة. وقد تقدم عند الكلام عن مهمة البارون «دي بوالكت» أن الحكومة الفرنسية رأت أن توفد البارون لإقناع محمد علي بضرورة الاتفاق مع خليل باشا رسول السلطان إلى مصر، وسحب جيش ولده إبراهيم من الأناضول إلى ما وراء جبال الطوروس، تمهيدا لمقد الصلح، ورأت الحكومة النمساوية أن تسلك السبيل نفسه فأوفدت إلى مصر «بروكش أوستن» Prokesh-Osten. فوصل إليها في اليوم الثاني من إبريل ١٨٣٣، ولما كانت لندن وباريس على اتفاق بضد الخطة التي يجب اتباعها في هذه المسألة، فقد سارع «پلرستون» وأصدر في ٧ يناير ١٨٣٣ أمرا بتعيين «باتريك كامبل» في مصر، لأن «باركر» على ما يقول الدوق «دي بروجلي» وزير الخارجية الفرنسية، «لا يستطيع إقناع الباشا بضرورة عقد السلام مع تركيا بسبب موقفه العدائي إزاء محمد علي». وفي اليوم الثاني من فبراير فصل پلرستون مهمة «كامبل» في التعليمات التي أرسلها إليه، وفيها توجه الحكومة الإنجليزية اللوم إلى الباشا لأنه كان البادئ بالعدوان رغبة في إسقاط السلطان، كما تستبد به فكرة السيطرة على الأقاليم الممتدة شرقا إلى الخليج الفارسي والاستحواذ على طرق التجارة الموصلة إلى الهند. هذا إلى أن «الحكومة جلالة الملكة» تعلق أهمية عظيمة على الاحتفاظ بكيان الإمبراطورية العثمانية معتبرة بقاء هذه الدولة عاملا مؤثرا في التوازن العام بين الدول الأوروبية، كما ترى هذه الحكومة أن أي عدوان على أراضي السلطان الآسيوية، أو أي انتقاص من الموارد التي يمكن السلطان أن يستخدمها في الدفاع عن أملاكه، لابد أن يكون له نفس الأثر في مركزه إزاء الدول المجاورة له، ولا معدى عن أن يكون له تأثير ضار في مصالح أوروبا عامة. ولهذا فإن حكومة جلالة الملكة تعتقد أنه من الأمور الجوهرية ألا تنكث في منع انحلال الإمبراطورية العثمانية بل يجب عليها كذلك أن تحول دون اقتطاع أي جزء من أجزاء هذه الإمبراطورية. وفي خطاب أرسله الدوق «دي بروجلي» إلى «فيمو» في ٧ فبراير ١٨٣٣، جاء أن التعليمات التي أرسلت إلى «كامبل» أعدت في الحقيقة لمواجهة أحد احتمالين: فإما أن تكون

المفاوضات الباشرة بين محمد علي والباب العالي قد انتهت إلى النتيجة المطلوبة وتم الصلح بين الباشا والسلطان ، وفي هذه الحلة تكون مهمة « كامبل » دعم العلاقات المادية بين حكومة جلالة الملكة « فكتوريا » وحكومة الباشا ، وإما أن تكون هذه المفاوضات لم تسفر عن شيء ، وفي هذه الحالة يجب أن « يتفق ما يقوله كامبل وما يقوله ميمو » ، أي عليه أن يبذل قصارى جهده حتى يقنع الباشا بضرورة إقرار السلام وقبول الصلح .

وفي ٣٠ مارس كتب « ميمو » من الإسكندرية أن « كامبل » وصل إليها في يوم ٢٦ مارس ١٨٣٣ على ظهر قرويت حربي ، بعد شهر تقريباً من مغادرته « بليموث » .

ويصف القنصل الفرنسي الحفل الرسمي الذي أقيم لاستقبال زميله « كامبل » باعتباره وكيلاً وقنصلاً عاماً لجلالة ملكة بريطانيا في مصر ، فيقول إن « كامبل » قدم إلى الباشا في هذه المقابلة خطاب لمبرستون ، وكان ممجولاً بعبارات الاحترام ، والرغبة في إقامة صلات الود والصداقة بين البلدين ، ولم يكتبف « كامبل » بتقديم هذا الخطاب « الرسمي » بل أنشأ ياق في هذا المعنى خطاباً قصيراً باللغة الفرنسية ، سلم نسخة منه إلى بوغوص بك — وكان الباشا قد رقبه قائداً ومنحه رتبة البيكوية ودعاه وزير الخارجية في حفل اجتماع في قصره بالإسكندرية في الثامن من شهر مارس ١٨٣٣ — وعندئذ رحب به الباشا ترحيباً كبيراً ، ثم تبلم « كامبل » نسخة من رد الباشا . ويقول « ميمو » إن « كامبل » في هذا اليوم نفسه شهد الحفل الذي أقيم بمناسبة إزال إحدى بوارج الباشا إلى البحر . وقد حضر محمد علي بنفسه كما حضر خليل باشا ميموث الباب العالي ، وكان قائداً (أو قبطان باشا) للأسطول العثماني سابقاً .

وفي الأسابيع القليلة التالية سارت المفاوضات بين محمد علي والمبعوث العثماني ، وخاصة بعد وصول البارون « دي بوالكت » . وقد تقدم ذكر مراحل هذه المفاوضات موجزة عند الكلام عن مهمة المبعوث الفرنسي منذ وصوله إلى أن وردت الأخبار إلى الإسكندرية في مساء ١٤ مايو ١٨٣٣ بعقد سلام كوثاهية نهائياً . وبذلك انتهت الأزمة وانتهى الشطر الأول من مهمة « كامبل » .

أما الباشا فقد غادر الإسكندرية في صباح ١٨ مايو للقيام برحلة في الوجه البحري للملاحظة شئون الزراعة في الدلتا قبل الذهاب إلى القاهرة ، وأصبح عمل « كامبل » بعد ذلك مقصوراً على توثيق العلاقات « المادية » بين حكومته وحكومة محمد علي ، وهي مهمة عني « كامبل » بتأديتها على خير وجه . فقد ذكر « ميمو » في رسالة له من الإسكندرية

في ٣٠ مارس أن « كاميل » على الرغم من أنه لم يكن يتمتع بلقب دبلوماسي ولم تكن له صفة دبلوماسية ، فقد بادر بتنظيم القنصلية البريطانية العامة على نحو يفصل بين أعمالها الاقتصادية وأعمالها السياسية ، فعهد بالأولى إلى القنصل الإنجليزي بالإسكندرية « روبرت ثربورن » Robert Thurburn ، وجعل الثانية من نصيبه هو ، ثم أصدر منشوراً يعلن فيه خبر هذا التنظيم الجديد ، وقد وزع هذا المنشور على قناصل الدول .

وعندما اعتزم الباشا زيارة كريت دعا كلا من القنصل الفرنسي « ميمو » وزميله الإنجليزي « كاميل » إلى مصاحبته في هذه الزيارة ، وقد قبل « كاميل » الدعوة واعتذر زميله الفرنسي . وفي ٢٧ يولية غادر الباشا الإسكندرية على ظهر الغليون « المحلة الكبرى » بقيادة « هوسار » Hossart ، وخرج معه في هذه الرحلة أغلب قطع الأسطول المصري بقيادة أمير البحر عثمان نور الدين باشا . أما « كاميل » فقد حملته سفينة إنجليزية من نوع القرويت تسمى « شامبيون » Champion . وقد ذكر « ميمو » أخبار هذه الرحلة في رسالته ، فقال إن هذا الأسطول أتى مراسيه عند شاطئ « قرمانيا » للتزود بالمياه ، ثم وصل إلى فرسة « سودا » ، بعد رحلة استغرقت سبعة عشر يوماً منذ أبحر الإسكندرية ، كما ذكر أن « باستريه » Pastre عميد البيت التجاري الإسكندري المبروف ، و « توسيجو » قنصل اليونان العام وصديق الباشا ، كانا يصحبانه في هذه الرحلة وقد عايد الجميع من زيارة كريت في ٤ سبتمبر من العام نفسه .

وفي العام التالي اعتزم محمد علي زيارة الشام بسبب القلاقل والاضطرابات التي حدثت في فلسطين . فكتب القنصل الروسي « دوهاميل » إلى حكومته في الإسكندرية في ٢٣ يونية ١٨٣٤ أن الباشا يريد السفر إلى الشام ، وأن « كاميل » يريد أن يصحبه في هذه الزيارة ، وقد غادر محمد علي الإسكندرية على ظهر إبريق حربي في ٢٦ يونية مع عدد قليل من موظفيه ، ووضع « التمساح » — وهو إحدى السفن المصرية — تحت تصرف القنصل الإنجليزي ، فلتحق به « كاميل » في اليوم نفسه . وبعد ثلاثة أيام وصل الباشا إلى يافا ، وسرعان ما جاءت الأخبار إلى الإسكندرية تنبئ بنجاح الباشا في القضاء على حركة العصيان في جبال نابلس وبيت المقدس وجبل الخليل . وفي أغسطس كان محمد علي و « كاميل » بالإسكندرية .

وهكذا ظلت العلاقات طيبة بين الباشا والقنصل الإنجليزي ، حتى جاءت الأخبار إلى مصر

بمخرج الأحرار من الوزارة الإنجليزية وتسلم حزب المحافظين أو « التورى » Tories .
أزمة الحكم في إنجلترا ، إذ شكلت الوزارة منذ آخر ديسمبر ١٨٣٤ برئاسة السير « روبرت
پيل » Peel . فظهر محمد على استياءه من هذا التغيير ، لأن المحافظين كانوا في رأيه أكثر
عطفاً على تركيا وتأيداً لمصالحها من الأحرار . لهذا كتب « دوهاميل » إلى الوزير
« نسلرود » من إسنا في ٣٠ مارس ١٨٣٥ « أن الباشا يبدي مزيد العناية بكل ما تقتبأ به
الصحف عن قرب سقوط الوزارة الإنجليزية » . ولما كان « كاميل » ، على ما يقول القنصل
الروسي ، « من البارزين في حزب المحافظين ، فقد كان له من انصراف الباشا عن حزبه
نصيب » .

وقد حدث في آخر العام نفسه (١٨٣٥) ، أن قرر الباشا السفر إلى الصعيد في زيارة
تفتيشية فرأى « كاميل » وزميله « لاورين » Laurin و « دوهاميل » القيام برحلة إلى
الشام . وقد غادر « كاميل » مع زميله النمساوي ثور الإسكندرية إلى بيروت في الأسبوع
الأول من شهر مارس ١٨٣٦ ، وبعد أن احتجزا فترة قصيرة تحت الحجر الصحي في معتزل
بيروت ، استأنفا السفر إلى فلسطين . وقد تقدم عند الكلام عن « دوهاميل » أنه استطاع
الذهاب إلى بيروت واعتزم عقب وصوله إليها في ٩ إبريل أن يلحق بزميله . أما « كاميل »
و « لاورين » فقد جالا في أنحاء الشام حتى وصلا إلى حلب ، واستطاع « كاميل » زيارة
إبراهيم باشا في معسكره على بعد عشرين ميلاً منها في ٤ مايو ، ثم عاد إلى بيروت ، ولحق به
إليها زميله « لاورين » . وقد آثرا البقاء بها عندما بلغهما أن الباشا يعتزم زيارتها ، ولكن
محمد علي عبد عن رأيه في آخر الأمر ، فعاد القنصلان إلى مصر . وليس من شك في أن
« كاميل » قد أحس منذ عودته بسخط الباشا عليه ونفوره منه .

ويفسر « دوهاميل » هذا السخط وذلك النفور في رسالة بعث بها من الإسكندرية في
٢٧ يونية ١٨٣٦ إلى الكونت « نسلرود » ؛ فقد ذكر في هذه الرسالة أن بوغوص يوسف
أخبره بأن الحكومة الإنجليزية غيرت موقفها إزاء الباشا ، وأن ذلك يرجع إلى التقارير
المفرضة التي كان يبعث بها « كاميل » إلى حكومته ، إذ كان يتحدث فيها عن ولجود
معاهدة سرية بين روسيا ومصر ، هذا إلى أنه كان من خطة الحكومة الإنجليزية ، كما كتب
« دوهاميل » ، « أن تجعل محمد علي تابعا للباب العالي تبعية مطلقة » ، وذلك بإرغامه على
إنقاص جيشه وأسطوله ، كما أن إنجلترا لم تكن مترددة في انتزاع الشام من يده إذا دعت

الحاجة ، وقد علم « دوها ميل » بذلك كله من المستر « ثورن » Thorn القنصل الإنجليزى العام فى دمشق عندما زار سوريا .

والحق أنه كان من المتعذر أن تصفو العلاقات تماما فى الأعوام الثلاثة التالية بين الباشا و « كامبل » لسبب ظاهر ، هو أن محمد على كان فى هذه الفترة يفكر تفكيراً جدياً فى إعلان استقلاله عن الإمبراطورية العثمانية ، وهو ما كانت تعارضه الحكومة الإنجليزية أشد المعارضة ، وكان على قنصلها العام فى مصر أن يبلغ تحذيرات حكومته وآراءها فى هذا الصدد تباعاً إلى محمد على . وقد طرأ بعض التحسن على هذه العلاقات بين « كامبل » ومحمد على فى أثناء زيارة الدكتور « بورنج » هذه الديار ، لأن « بورنج » لم يكتف بتجسيد مشروعات الباشا الاستقلالية واتساع رقعة أملاكه ، بل استطاع كذلك التأثير فى « كامبل » إلى حد أخرج موقفه إزاء حكومته ، على ما قاله الكونت « ميدم » Medem القنصل الروسى فى ذلك الحين . ولكن هذا التحسن فى جو العلاقات لم تلبث أن توالى بعده النذر منبهة بأن العواصف توشك أن تثور ، فقد أطلع « كامبل » زميله « ميدم » على التلميحات التى أرسلها إليه اللورد « بلرستون » فى ٢٦ إبريل ١٨٣٨ حتى يطلب إلى محمد على الكف عن القيام بفتوح جديدة لتوسيع ممتلكاته فى أية جهة من الجهات ، وأن يقصر جهوده على النهوض بأحوال بلاده الداخلية . فلما أصر الباشا على إعلان استقلاله وحسم كل خلاف بينه وبين السلطان ، وصلت إلى « كامبل » من حكومته فى ٢ أغسطس ١٨٣٨ تعليمات تقضى بمنع الباشا من اتخاذ هذه الخطوة . وقد كتب « توسيجة » القنصل اليونانى فى ٤ أغسطس أن « كامبل » أبلغ محمد على رسمياً أن حكومته لا يسمعها أن توافق قط على مشروع استقلاله ، وأن عليه أن يظل تابعا للسلطان ، وإلا فإن الدول الأربع الكبرى ، إنجلترا وفرنسا وروسيا ، والنمسا بالاتفاق فيما بينها ، سوف تمنعه بالقوة المسلحة من الإقدام على أى عمل عدائى . وفى ٢ أغسطس ، وهو اليوم التالى لهذا التبليغ الإنجليزى ، زار القنصل الروسى محمد على ، فقال له الباشا إنه لا يريد أن يتمجّل الأمور حتى لا يحدث أزمة ، ولهذا سوف يمتنع عن مهاجمة الباب العالى ، تاركا للدول الكبرى الوقت الكافى حتى تصل إلى قرار أكثر انطباقاً على العدالة ، ولو أنه لن يتنازل عن فكرة الاستقلال . كما أنه ينتظر أحمد باشا أمير البحر ، وهو الذى تبنى أخبار الآستانة بقرب حضوره حاملا تعليمات خاصة من السلطان ، للمفاوضة فى تسوية الخلاف القائم دون تدخل من جانب الدول . وعند ذلك فإنه — أى محمد على — سوف يكتبنى مؤثقا بالوراثه فى أسرته ، مخرجنا طلب الاستقلال .

وذكر « ميدم » في رسالته تلك التي بعث بها إلى السكوت « نسلرود » من الإسكندرية في ٦ أغسطس أن الباشا تكلم بعد ذلك عن رحلة يعترزم القيام بها إلى سنار ، للوقوف بنفسه على قيمة تراب الذهب في هذا الإقليم ، فقال للقنصل الروسي « إذا مارجت من فازوغلي بمركب محمل بالذهب ، فسوف أفض كل منازعاتي وفق رغائبي دون معونة أحد ، لأنه إذا وجد المال لا يعدم الإنسان الأصدقاء أو الجيوش التي تسهل الاتفاق . ومهما يكن من الأمر فإنني لن أتعجل الأمور كما ترى فقد تأخذ الأمور اتجاهها يكون أقرب إلى مصلحتي خلال هذه الرحلة التي تستغرق بضعة شهور » . وقد ردد الباشا هذا القول كذلك في مقابلة مع القنصل الفرنسي الجديد « كوشليه » Cochelet الذي خلف « ميمو » منذ ديسمبر ١٨٣٧ ، وبحضور الكولونيل « كامبل » فقال إنه سوف يذهب إلى سنار ، وعندئذ لا يستطيع إنسان أن يدعى أنه سيكون البادية بالمدوان .

وهكذا شغل الباشا في الأيام التالية بالاستعداد لرحلته التاريخية إلى السودان ، وكان واضحاً أن الأزمة سوف تؤجل إلى حين عودته من هذه الرحلة . وفي ١٦ أكتوبر سنة ١٨٣٨ غادر محمد علي القاهرة إلى الصعيد في طريقه إلى سنار . وبعد ١٥٩ يوماً رجع الباشا من رحلته ، نجى قناصل الدول الأربع الكبرى « كامبل » و « كوشليه » و « ميدم » و « لاورين » إلى سرايه بشبرا في الخامس عشر من شهر مارس وهو اليوم التالي لوصوله . ولكن أيام « كامبل » في مصر بعد ذلك بانت معدودة . فقد وقع اختيار اللورد « پلهرستون » منذ نوفمبر ١٨٣٩ على الكولونيل « هودجز » Hodges . وفي أواخر العام نفسه وصل القنصل الجديد إلى الإسكندرية ؛ فاستأذن « كامبل » في السفر . وهكذا غادر البلاد على مايقوله المؤرخ « هنري دودويل » Dodwell « أقدر الممثلين البريطانيين في مصر أيام محمد علي ، وأعظمهم إدراكا وفهما » لشئون البلاد وأهداف عاهلها العظيم .

والحقيقة أن « كامبل » استبطاع أن يظفر بقلب « صديق الباشا » على الرغم من الفتور الذي طرأ على علاقتهما عند اشتداد أزمة « الاستقلال » ، لأن كفايته وحسن تصرفه ، كانا من الصفات التي ساعدته على أن يحظى بمطاف محمد علي ، وأن يلم بأحوال البلاد التي جاء إليها إلهاً كاملاً . يظهر أثره في التقارير الكثيرة التي بعث بها إلى حكومته ، لا عن مصر وجدها ، بل وعن بلاد الشام ، بوصفها أهم ممتلكات الباشا ، مما جعل تلك البلاد موضع اهتمام الدول عامة وإنجلترا خاصة لاسيما في تلك الآونة . ولكامبل في ذلك تقرير كتبه عن سوريا في ١٥ إبريل سنة ١٨٣٤ ، وآخر كتبه في ٢٣ أغسطس ١٨٣٦ . ومع

هذا فلم يكفد يعود إلى بلاده حتى وضع تقريراً مطولاً عن مصر قدمه إلى حكومته في ٦ يولية ١٨٤٠ ، وهو تقرير يضارع في أهميته ذلك التقرير الضخم الذي قدمه صديقه « بورنج » قبل ذلك بمقام واحد إلى مجلسي البرلمان . وقد رأى « كامبل » عن قصد أن يغفل كثيراً من التفاصيل ، مكثفياً بالإشارة إلى المعلومات الصافية والإحصاءات الواقية التي كان يرسلها تباعاً إلى حكومته . على أن قراءة هذا التقرير وحده كافية لإبراز ما كان يتحلى به صاحبه من ائزان وشجاعة أدبية ، لاسيما إذا ذكرنا أنه كان مرفوعاً إلى اللورد « بليرستون » وهو إذ ذاك أعظم المعارضين في استقلال مصر وأكبر المناهضين لمشروعات واليها العظيم .

(ب) مصدر التقرير

هذا التقرير رفعه « باتريك كامبل » إلى اللورد « بليرستون » في ٦ يولية ١٨٤٠ ، وهو ينشر الآن للمرة الأولى ، منقولاً إلى اللغة العربية عن الأصل الإنجليزي الموجود بدار محفوظات وزارة الخارجية الإنجليزية بلندن تحت نمرة ٧٨ المجلد ٤٠٨ (ب) بعنوان « تقرير عن مصر » .

(ج) موضوعات التقرير

ملاحظات عامة — السياسة الزراعية وإدارة الأراضي — الصناعات — الآلية — الإيرادات — المصروفات — حكومة مصر — عدد السكان — الجيش — البحرية — الجمارك والاحتكار — التعليم — التحسينات العامة — « البوسطة » — الشرطة — الدين والتسامح — الباشا وأسرته — طريق الهند .

(د) نص التقرير

تقرير عن مصر

ملاحظات عامة

الآن وقد عدت إلى أوروبا ، أرجو أن تأذنوا لي أن أقدم تقريراً عن الأثر الذي تركته في ذهني إقامةي الرسمية ببلاد الشرق فيما يتصل بأحوال مصر ومستقبلها ، كما أرجو أن أذيل هذا التقرير بإحصاءات وملاحظات تساعد على توضيح ماورد فيه . ولما كان لي الشرف

في أن أبث إلى وزارة الخارجية من آن لآخر بتفصيلات كثيرة تشتمل على إحصاءات وبيانات شتى ، فإنني أريد الآن إعطاء بيان موجز عن هذه التفصيلات ، أكثر مما أريد الإدلاء بمعلومات دقيقة عن تلك الحقائق التي بنيت عليها حكمي وتقديري . وإنني حين أسجل هذه الآراء ، التي عنيت بتمحيصها وآمنت بصحتها ، لوائق من أنها ستنال من حسن التقدير ما يثني وصادق رغبتى في تحرى الحقيقة والانتفاع بها في خدمة المصالح العليا لبلادي . ولست أنكر أنني غيرت من آرائى كثيرا عندما ازدادت خبرة بسير الأمور في هذا الجزء من الشرق ، الذي وجهت إليه أكثر اهتمامى ، وسنحت لى فيه أنسب الفرص لمراقبة الحوادث .

أما أن البلاد قد عانت كثيرا من جراء الشدة في ابتزاز الأموال ، وأن عدد السكان قد تناقص بسبب التجنيد والحرب ، فأمر لا يستطيع إنكاره أحد . غير أن من الواجب الآنسى كيف كان مركز الباشا ، فقد طلب إليه أن يقدم تضحيات هائلة لغزو اليونان ، وكان عليه بمقتضى أوامر صريحة في فرمان من السلطان أن يفتح بلاد العرب وينزعها من الوهابيين ، ثم اضطر إلى أن يبذل جهودا عظيمة ليخضع الثورات في سوريا . وفضلا عن ذلك فقد دخل في عدااء مستحكم طويل مع السلطان ، كما أنه كان مهددا أكثر من مرة بغزو بلاده وخلعه عن العرش . وليس من شأنى أن أحكم على سياسته أو أن أدافع عنها ، فحسبى أن أوضح أسباب تلك الجهود الجبارة التي ترجع في الحقيقة إلى عدم استقرار مركزه ، وعدم تأمينه على ولايته . وإذا نظرنا إلى مركز محمد على وجدنا أنه يشغل مكانا يكسبه من نواح كثيرة نفوذا عظيما في العالم الإسلامى ، فأغلب أمراء المسلمين في العصر الحديث ممن ساء طالعهم ، إذ اجتاحت الأجانب أراضهم ، وأصبحت حكوماتهم ضئيفة متصدعة في الداخل ، ومعرضة للتأثر بتقلبات السياسة في الخارج . غير أن محمد على أحرز نجاحا عظيما في الدور الذي قام به ، إذ امتازت حياته بسلسلة من الانتصارات ، فقد استرد الأماكن المقدسة بعد أن انتزعها طوائف الوهابيين من الخليفة ، كما حالفة التوفيق بشكل ظاهر حتى في المنازعات التي قامت بينه وبين السلطان . ولما كان للسيف البار هيته في نظر المسلمين ، وكان المنتصر في اعتقادهم من القربين إلى رسول الله ، فإن محمد على يستمتع بهذه المكاة بين أبناء دينه ، لأن من يستولى على مكة والمدينة في بلاد العرب ، وعلى دمشق وبيت المقدس في سوريا ، وهى المدن الأربع المقدسة لدى المسلمين ، ومن يحمى الحجاج ويساعدهم بنفوذه على أن يؤدوا في يسر وأمان فريضة الحج وهى أقدس الفرائض في الإسلام ، من يفعل ذلك في

وسعه أن يكون له نفوذ أدبي وديني عظيم في بلاد الشرق . على أن أظهر ما في أخلاق محمد على أنه ، مع تمتعه بقدر كبير من ثقة رجال الدين المسلمين ، استطاع أن يطبع حكومته بطابع التسامح ، إذ يشغل المسيحيون أسمى مناصب الدولة ، فمستشاره الحميم ووزيره الأول بوغوص بك مسيحي أرمني ، وهو رجل تربطه بالإنجلترا صلات وثيقة ، (إذ التحق بخدمتها في صباه مترجماً بمدينة أزمير) ، كما أن أخلص أصدقائه كانوا دائماً من الإنجليز . ولما كان الأمر مقصوداً على أن يشغل المسيحيون كثيراً من المناصب العالية ، بل إن هناك بعض المسلمين تزوجوا من الإنجليزيات ، ومازالوا يعيشون مع زوجاتهم المسيحيات مكفين بزوجة واحدة طبقاً للتعاليم الأوربية ، ولم يحدث أن تعرضت هؤلاء الزوجات لتقريع أو اضطهاد . وعلى هذه النحو توطدت أركان التسامح بطريقة عملية ، فلا تستطيع أية هيئة إسلامية أن تخرج على مبادئه ، دون أن تلقى جزاءها ، والفضل في ذلك راجع إلى كرم الوالي ونفوذه على السواء .

— صحيح أن عدد الفرنسيين الموجودين في خدمة الباشا يزيد كثيراً على عدد الإنجليز ، وقد أول ذلك بأنه إيثار للأمة الفرنسية . وفي وسعي أن أؤكد أن الوالي كان يميل إلى تفضيل الإنجليز في كل مناسبة أمكن أن تعرض عليه فيها خدمات من جانب الإنجليز والفرنسيين ذوي المؤهلات الواحدة . فإذا كانت نسبة الضباط الفرنسيين في جيشه وأسطوله كبيرة ، فإن ذلك راجع إلى أن الحكومة الإنجليزية لم تكن راغبة في مساعدته ، بينما كان موقف الحكومة الفرنسية على عكس ذلك . ومن الواجب ألا يغيب عن أذهاننا أنه حين تسلم الباشا زمام السلطة ، لم يكن في بلاد الشرق ما هو أكثر اضطراباً وتقلقاً من مصر . أما الآن فليس في العالم بلد يفوق مصر في استقرار الأمن ، إذ يعبر السافرون الصحراء دون أن يتعرضوا لأي خطر ، بل إن السلام ليمد رواقه حتى يشمل الأقاليم الاستوائية الخاضعة لحمد على ، فلا يمتدى على الناس ولا على أملاكهم . وكنت أتق رغبة صادقة في رفع المظالم كلها وملتني شكوى من الشكاري ، حتى أنني عند ما غادرت مصر ، لم يكن هناك مطالب من الحكومة لم يفصل فيه . وبذلك تسنى لي أن أسلم السجلات إلى من خلفني في منصبى ، دون أن يكون هناك موضوع واحد في حاجة إلى أن نطلب تسويته من أصحاب الحل والعقد .

أما الحكومة المصرية ، فترجع الشكوى منها إلى ثلاثة أمور جوهرية هي التجنيد ، والميرى أو ضريبة الأرض التي نشأ عنها الاحتكار ، وكذلك إضاعة الدخل في الإنفاق على المصانع المختلفة المنبثة في جميع أنحاء البلاد . وسأترك لنفسى الحرية في أن أقول بضع كلمات عن هذه الأمور فقد كان كل منها محل بحث مع الباشا في أوقات متفرقة ، كما كان بطبيعة الحال موضوع تحقيق منى في نواح مختلفة من جهات القطر .

أما التجنيد في جميع الأمم الإسلامية فإنه يتم بطريقة تتم عن الخشونة وعدم النظام ، إذ أنه يقوم في الأصل على حق الحاكم في أن يستدعى للخدمة العسكرية جميع الذكور من رعاياه دون استثناء ، لأن حمل السلاح في خدمة الحاكم من أجل الدفاع عن العقيدة الإسلامية أول واجب على كل مسلم . وما دام الأمر كذلك فعند ما تمس الحاجة إلى جنود فإن الرجال يقبض عليهم حينما وجدوا ، فينتزعون غدرأ وقوة واقتداراً من الحقول في أثناء قيامهم بأعمالهم أو من شوارع المدينة بل وهم بأبواب المساجد . ولما كان الفلاح في مصر يحب بلاده ، أو على الأصح النهر الذي يجري فيها ، حباً لا يقف عند حد ، فليس أبغض إلى قلبه من أن يرغم على الابتعاد عن قريته الأصلية وعن تيله المحبوب . حقيقة قد تتحسن حاله فيجد طعاماً ولباساً أفضل ومكباً أوفر راحة ، وقد تكون العناية الطبية به حسنة ، بل ربما صحبته زوجته أو زوجته ، ومع ذلك فإن الخوف من التجنيد بلغ حداً جعل مصر الوسطى والعليا تعج برجال شوهوا أجسامهم فراراً من الخدمة العسكرية . وقد اقترح على محمد علي مراراً أن ينظم التجنيد بإيجاد طريقة لا اختيار المجندين ، وتحقيقاً لهذا الغرض أصدر أوامره منذ بضع سنوات بعمل إحصاء للسكان ، ولكنه أتى في تنفيذ ذلك عقبات كثيرة ، بسبب معارضة جميع الطوائف ، حتى موظفي الحكومة ، ولهذا اضطر إلى إهمال المشروع .

وهناك نوعان من الدخل يمكن الحصول عليهما من الأراضي ، أما أحدهما فن دفع أموال الميرى أى الضريبة المباشرة على الأرض ، وأما الآخر فن تسليم المحصولات بسعر يقل عن سعر السوق ، وإقبال الأقاليم على تسليم مقادير معينة بذلك السعر المنخفض . وينطوي كل من النوعين على كثير من ضرور الخلل وسوء التصرف ، فقد كانت الضريبة المباشرة تفرض على الأقاليم المختلفة بحيث يتضمن أهل كل إقليم في أدائها ، فكان الفلاح المجد على الدوام مضطراً إلى تسديد ما عجز زميله المتكاسل عن دفعه ، وإلى عمل ما أهمل القيام به . ولم يكن من المستطاع منع المحاباة أو القسوة التي كانت تعصتها الإدارات الإقليمية المختلفة بدرجات متفاوتة . أما فيما يتعلق باحتكار المحصولات والتطن بتوع خاص ، فإن من عادة الباشا أن يعطى الزراع البذور والمواشي سلعاً ، كما يعاونهم بتوفير وسائل الري . ولما كان يعتبر نفسه مالك الأرض ، فقد رأى من حقه أن يأخذ محاصيلها بأقل من قيمتها في السوق . ومن المحقق أن هذه الطريقة تفتح الباب واسماً لحدوث مظالم صارخة مما جعلني أعتقد ، كما قلت للباشا في مناسبات كثيرة ، أنه لو أن ما يدفعه الزراع اقتصر على ضريبة مباشرة محدودة على الأرض ، لسكان ذلك أجدى وأكثر ربحاً ، فضلاً عن أنه يخفف

العبيد عن كواهل هؤلاء الزراع . ولقد قيل في تبرير النظام القائم إنه لولا هذه الوسائل ما كان من المستطاع فرض زراعة القطن وغيره من المحصولات الهامة ، وإن ما ألبه الفلاحون من الكسل والتراخي يقتضى استخدام نظام ينطوى على الشدة ، وإن أوروبا مدينة لهذا النظام وحده بما تستطيع مصر إمداد الأسواق به من مقادير القطن الوفيرة التى تبلغ فى بعض الأحيان عشرين ومائة ألف بالة فى السنة . فإذا زالت تلك السلطة أو تراخت قبضتها ، فسيكون من أثر ذلك إغفال زراعة القطن . ومع ذلك فما زلت أميل إلى الظن بأن للبasha لا تموزه الرغبة فى تعديل نظمته الحالية ، ومنح الزراع مجالا أرحب وحرية أوسع .

وواجب على فى هذا المقام أن أذكر أنه على الرغم من أن ملكية الأرض معتبرة من حق صاحب السلطان ، فإنى لا أعرف حالات طرد فيها الفلاحون من أراضيهم ، ما داموا يؤدون الضرائب المفروضة عليها بانتظام . وكثيرا ما كانت الأرض تنتقل من يد إلى أخرى ، ويسجل النقل فى المحكمة لقاء مبلغ يزيد كثيرا على قيمة ضريبة الأرض المقررة . وعلى ذلك فقد نشأ نوع من حق الملكية المكتسب . هذا عدا حق ملكية أراضي الأوقاف المحبوسة على المساجد لأغراض دينية أو خيرية .

على أن رغبة البasha الملحة فى أن يكون ذا أثر واضح فى كل ما يمت بصلة إلى مظاهر المدنية والحضارة ، كانت أكبر دافع له على أن يؤسس فى مصر تلك المصانع التى كلفته ملايين الدولارات . ولا جدال فى أن أولئك الذين كانت لهم مصلحة فى إنشاء تلك المصانع وإدارتها قد خدعوه إلى حد كبير . ومن الواضح لجميع من يراقبون الأمور عن كثب ، أن الإدارة مهما كانت قوتها لا تستطيع أن تحيل شعبا يعيش على الرعى إلى شعب صناعى كما أن مجرد استخدام آلات باهظة النفقات معقدة التركيب كاملة الأجزاء لا يكفى مطلقا لخلق صناعة ناجحة . غير أنه أصبح من القواعد التى يتبناها البasha أن يجرى جميع أنواع التجارب على الشعب المصرى ، فهو لا يرى عقبات يستحيل تذليلها ، بل إن مجرد علمه بنجاح أحرزه غيره فى جهة ما ، يولد فيه الرغبة فى أن يحرز مثل هذا النجاح على ضفاف النيل . ولكن هناك من العقبات ما لا يمكن تذليله ، فمناخ البلاد يتلف الآلات الدقيقة المعقدة التركيب ، وليست هناك وسيلة ناجحة لإصلاح ما يختل أو يتلف من تلك الآلات . ونظرا إلى أنه لم يكن ثمة عائق يحول دون ورود المنسوجات الرخيصة من أوروبا ، فقد ضاعت بسبب منافستها أموال طائلة فى محاولات غير مجدية . على أن إبراهيم باشا ، وهو ابن الوالى ، لا يوافق أباه على تحويل مصر إلى بلد صناعى . فهو يرى أن ثروتها تقوم على الزراعة

والتجارة ، وأن محاولة تأسيس العامل وصنع المنسوجات قبل أن تتهيأ لها الظروف ، ستنتهى بإضاعة رأس المال . غير أن محمد على يعز عليه أن يودع باختياره آمالا تعلق بها منذ عهد طويل ، كما أنه مشغوف بإظهار آثار جهوده . وما من شك في أن الدافع إلى ذلك سام نبيل ، غير أنه لامناص من أن تفشل التجربة في النهاية . على أن النجاح الذى لازم محمد على في أغلب مشروعاته جملة متغاليا في إيمانه بالنجاح في جميع ما يتولاه من عمل ، فليس في مكنة أحد أن يقنع رجلا أخضع بدو الصحراء الذين تمردوا كل سلطة منذ أمد بعيد ، وبسط سلطانه حتى الدرجة المباشرة من خطوط المرض الشمالية ، بأنه يمجز عن تذليل عقبات يتخطاها أحد رجال الصناعة الماديين من أهل أوروبا .

ومع أن الجيش المصرى ليس في مركز يمكنه من أن يوازن بينه وبين الجيوش الأوروبية التى نظمت تنظيمًا راقيا ، إلا أنه فيما يخيل إلى يفوق أى جيش آخر كونه حكومة شرقية ، كما أنه في حالة تجمله قادرا على أن يقهر أية قوة عسكرية يواجهها بها الباب العالى أو أية دولة إسلامية أخرى . وقد أثبتت التجربة ذلك ، إذ يسير الجيش وفقا للقانون العسكرى المتبع في فرنسا كما أن القسط الأوفر في تنظيمه راجع إلى الكولونيل سيف الفرنسى المعروف بسلامان باشا . أما مناوراته فإنها تؤدي بوجه عام أداء حسنا ، وأما ضباطه فإنهم يتعلمون في مدارس حربية يهيمن عليها رجال عمليون أكفاء ، قضوا أكبر شطر من حياتهم العسكرية تحت لواء نابليون . ومن المحقق أن عدم التناسب بين عدد الجيش وعدد السكان كبير ، فضلا عما يسببه ذلك من إرهاق للخزانة المصرية . ولكن يلتمس للبasha المذر ، إذ أنه مضطر إلى الدفاع عن نفسه ، كما أنه يخشى انتزاع جزء من الأراضي التى في حوزته . ومن واجبي أن أصرح بما أعتقد ، وهو أنه ما من شيء سوى القوة يستطيع أن يحمله على أن يتخلى عن جزء من أملاكه . ومع أنه ليس من حق أن أتجاوز ذلك إلى إبداء رأى في السياسة التى يصح انتهاجها إزاء الباشا ، إلا أنني لا أنهى القول بأن استخدام القوة ضده تحول دونه صعوبات لن يسهل التغلب عليها .

واسطول محمد على كجيشه يرجع الفضل الأكبر في تنظيمه إلى الفرنسيين ، هذا إلى أن القانون البحرى في فرنسا هو أساس ذلك التنظيم . وقد بنى كثير من السفن تحت إشراف أحد رؤساء دور الصناعة (الترسانات) الفرنسيين . أما السفن التى أنزلت إلى البحر منذ عهد قريب ، فقد أنشئت بإرشاد مهندس مصرى تاقى تعليمه في أحواضنا . وأما السفن القديمة فليست متينة البناء ، ولكن بحارتها مدربون تدريباً حسناً . والبحارة العرب خيز

من زملائهم الترك بكثير ، لأنهم اعتادوا الملاحة في النيل منذ صغرهم . ولهذا كان من المنتظر أن يؤدي اقتداء الأسطول التركي بالأسطول المصري إلى رفع مستواه من حيث النظام . وقد بدت عليه بالفعل آثار تحسن واضح منذ ألقى مراسيه في ثغر الإسكندرية ، إذ اعتاد رجاله إطاعة الرئيس واحترامه مسيحياً كان أم مسلماً ، حتى لقد دهش ضباطنا الإنجليز من التغيير الذي طرأ على مسلك البحارة الأتراك ، منذ زاد اختلاطهم بزملائهم الذين يعملون في أسطول الباشا .

ولا مناص لي من العودة إلى تبيان الزايات التي حصلت عليها بريطانيا العظمى في شأن مواصلاتها مع ممتلكاتها الهندية الشرقية من جراء استقرار النظام والأمن في مصر ، كما أنه لا يسعني إلا أن أنوه بالمساعدة القلبية الكريمة التي يوليها الباشا على الدوام أمراً له لدينا مثل هذه الأهمية الفائقة . فبذات سنوات قليلة كان اتصالنا بالهند عن طريق مصر على جانب كبير من الخلل والاضطراب ، إذ كانت تبحر من السويس من حين إلى آخر سفينة تحمل البريد ، وندر أن كانت الرحلة من الإسكندرية إلى السويس تستغرق أقل من ستة أيام أو سبعة ، بينما لم يعمل أى حساب للمواصلات مع الإسكندرية . أما الآن فالبريد الذي يفادر لندن في اليوم الرابع من الشهر ، يصل إلى الإسكندرية بانتظام في اليوم التاسع عشر ، ويكون مستعداً للسفر من السويس في مساء اليوم الثاني والعشرين . ومن الممكن أن تتم الرحلة كلها إلى بمباي في ستة وثلاثين يوماً . وقد اتخذت في مصر جميع المعدات على اختلاف أنواعها ، ففي ترعة المحمودية من الإسكندرية إلى العطف ، تسير المراكب التي تسهل النقل . وعلى امتداد النيل من العطف إلى القاهرة أنشئت أماكن للاستراحة في تلك الصحراء التي تجتازها عربات مريجة . وقد خزنت في السويس مقادير وافرة من الفحم ، لتكون في متناول البواخر الموجودة في البحر الأحمر . وعلى الرغم من أن قسماً كبيراً من الفضل يرجع دون ريب إلى الحماسة والنشاط اللذين يتصف بهما القائمون على خدمة البواخر — وهي من الأهمية بمكان عظيم — فقد كان من الممكن في أحيان كثيرة أن تعطّل هذه الخدمة تماماً ، لولا المساعدة الفعالة التي نحن مدينون بها للباشا . وبصرف النظر عما قد نلقاه في المستقبل من ضروب التسهيل في طريق الفرات ، فإنه مما لا يمكن إنكاره أن طريق مصر قد تغلب على كل صعوبة ؛ كما أنه أحرز نجاحاً يفوق ما كان ينتظره أكثر الناس ثقة وتفاؤلاً . ولا أظن أننا نلقى في طريق الفرات والخليج الفارسي ما نلقاه في طريق مصر والبحر الأحمر من الوسائل التي يتيسر بها ضمان الأمن والسرعة . ونحيل إلى أن إدخال بعض التحسين على

بناء البواخر المستعملة ونوعها ، سيجعل الاتصال بالهند سريعاً وواقعياً بالغرض إلى أقصى حد . وردا على الاعتراض بأن توطيد سلطة الباشا في سوريا يضع في يديه طريق الهند ، وأن امتلاك الباب العالي أحد هذين الطريقين أمنية عزيزة على إنجلترا ، وأن معاداة محمد علي سيكون من شأنها إغلاق الطريقين في وجوهنا ، أرجو أن تسمحوا لي في هذا المقام بأن لاحظ أنه ليس في مقدور الباب العالي حماية طريق الفرات ، وقد ظل عاجزاً عن ذلك دوماً طويلاً ، وأن يد الوالي القوية — ولا شيء غيرها — هي التي استطاعت أن تخضع العرب الذين يحومون حول حدود سوريا الشرقية ثم ينتشرون في الصحارى المجاورة لنهر الفرات . ولهذا فإن النزاع مع الباشا يمرض للخطر وسائل الاتصال عن طريق مصر وسوريا . ولو أدت الفوضى أو سوء الإدارة إلى إقصائه من أحد البلدين ، لكان قطاع الطرق والقرصان فساداً في الصحراء والبحر الأحمر .

وقد وجهت الحكومة الإنجليزية عنايتها أخيراً إلى موضوع الرق في شرق إفريقيا ومصر ، وهو موضوع كثيراً ما بحثته مع الباشا ، لأن إلغاء الرق — ولا سيما إذا وقع مفاجأة — قد تنشأ عنه مشاكل كثيرة بين المسلمين ، نظراً لارتباطه بما تعودوه في حياتهم المزرعية والاجتماعية ، فضلاً عن أنه جائز لديهم إلى حد ما بنص القرآن . ومع هذا فإنني أعتقد أن من الممكن التلطيف من حدة شروره ، بل واتخاذ المدة للقضاء عليه قضاء تاماً في المستقبل القريب ، وذلك بوضع قواعد يمكن استمالة الباشا إلى قبولها ؛ وبخلق عراقيل في سبيل قنص الرقيق و « تصديره » . ومن المحقق أن الباشا أصبح متأثراً إلى حد كبير بالرأي القائل بأن الانتفاع بجهود الرقيق في موطنه الأصلي أعود بالفائدة وأقرب إلى الإنسانية من السماح بخططه وبيعه وتصديره ، لأن هذه الأعمال تؤدي إلى نقص السكان في مساحات زراعية واسعة ، وإلى نضوب موارد الزراعة في بلاد وافرة الإنتاج . ولن يهد السبيل لإتمام هذا العمل الذي يتمناه الكثيرون ، غير الالتجاء إلى نفوذ قوى كنفوذ محمد علي . وقد ظل تفكير الباشا موجهاً إلى وسائل النهوض بالموارد الطبيعية العظيمة للبلاد الواقعة جنوبي ملتقى النيلين الأزرق والأبيض بصفة خاصة ، وبلاد الزنوج بصفة عامة ، حتى صرفته حوادث سوريا عن الاهتمام بامتلاكاته الإفريقية . ولكن عندما يحين الوقت لإعادة النظر في هذا الموضوع ، فسيكون هذا بخلاً واسماً تفيد منه التجارة والإنسانية على السواء .

ومع أن المعاهدة التجارية الأخيرة المعقودة مع الباب العالي لم يسر مفعولها بعد في

ممتلكات الباشا ، غير أنه لا يستعنى أن أسكت عما قد تخلفه من أثر إذا وضعت موضع التنفيذ .
ويظهر أنه كان المقصود من المعاهدة أن يجرى تطبيق نظام واحد في شتى أنحاء الإمبراطورية
العثمانية ، ولما كانت النظم المالية في مصر وسوريا تختلف كل الاختلاف عن مثيلاتها
في بلاد الترك الأصلية من حيث مقدار الرسوم الجمركية وطريقة جمعها وفرضها ، فإن
تطبيق شروط المعاهدة في مصر وسوريا ، لن يؤدي إلى زيادة الرسوم التي يدفعها التجار
الإنجليز على الصادرات والواردات فحسب ، بل إنه سيضعهم في مركز أقل بكثير من
مركز الروس واليونانيين وغيرهم من رعايا الدول التي لم تكن طرفا في المعاهدة .
والرأى السائد بين تجار الليقانت أن أى نظام يحدث تمييزا في الرسوم الجمركية لدى
الحكومات الشرقية لابد أن تصحبه ارتباكات على أعظم جانب من الأهمية ، لأن التجارة
يجب أن تسير بطبيعتها في أنسب الطرق لها ، ففي الوقت الحاضر مثلا لا تزيد الرسوم المقررة
على البضائع الإنجليزية في سوريا على ٢٪ من قيمة الواردات أو الصادرات ، نظراً لعدم
وجود الاحتكارات الداخلية ، أما يسمونه « التذكرة » . أما إذا نفذت المعاهدة فسيكون
من المستطاع فرض ١٢٪ على الصادرات و ٥٪ على الواردات ، يدفعها الرعايا البريطانيون
طبقاً لمشروع المعاهدة ، بينما يقل ما يدفعه الرعايا الروس بمقدار ١٠٪ في حالة الصادرات
و ٣٪ في حالة الواردات . ولا شك في أن المعاهدة ستحول بين مصر وفرض رسوم
الترانزيت المالية ، التي تجبى الآن على السلع القليلة المستوردة من بلاد السرب ومن وسط
إفريقية أو جنوبها ، ولو أن مقدار هذه الواردات قليل . أما فيما يتصل بتجارة الكبيرة
المصدرة أو المستوردة ، فإن المعاهدة تجعل من السهل على الباشا أن يجبي من البريطانيين
خمس أمثال الرسوم المفروضة على الصادرات ، وأكثر من ضعف الرسوم المقررة على
الواردات ، طبقاً للاتفاق القديم ، وهي رسوم سوف يستمر في دفعها رعايا الدول التي لم
تشارك في المعاهدة . وإذا كانت الشكوى مما ورد فيها لم ترتفع ، فإن ذلك راجع إلى عدم
تنفيذها حتى الآن . وقد تلقيت من اللورد « پونسنبي » Ponsonby فرماناً يطلب فيه قصر
تطبيق المعاهدة على ثغر الإسكندرية ، وهو فرمان من الواضح أن العمل به متعذر ، لأنه مادام
دفع الرسوم في إحدى نواحي الإمبراطورية يعنى البضائع من الدفع في أية ناحية أخرى ،
فن المستطاع اختيار ثغر آخر غير الإسكندرية للتصدير والاستيراد يكون العمل فيه جارياً
طبقاً للرسوم القديمة المعتدلة . ومن المستحيل الاحتفاظ بنظام جمركي ناقص لا يطبق إلا على
ثغر واحد فحسب . وعلى ذلك فلم يكن أمامي ما أفعله سوى رفع الأمر كله إلى حكومة بلادى

وطلب تعليمات محدودة أسترشد بها . ولما كانت النظم المالية في شتى نواحي الإمبراطورية تختلف بعضها عن بعض اختلافا كبيرا ، ففي وسمى أن أقترح بكل تواضع أن تراعى مطالب تلك النواحي في جميع الاتفاقات التجارية التي قد تبرم في المستقبل ، فليست الاختكارات التي يحق لنا أن نشكو منها في مصر تاجمة ، كما هو الحال في تركيا ، عن استثمار الدولة بكل امتياز ، أو عن فرض ضرائب على التجارة الداخلية ، وإنما هي منطوية على موضوع امتلاك الأرض ، فضلا عما تثيره من مشاكل نظراً لاتصالها باليرى ، وبما تقدمه الحكومة سلفا لتشجيع الزراعة ، وكذلك بالقوانين الإسلامية التي تتعلق بما للحاكم من السيادة على الأرض . ومع هذا فإنى أرى أن في الاستطاعة وضع أساس لشئون مصر الزراعية أفضل من الأساس الذى قامت عليه حتى الآن .

ومنذ بداية العام الماضى ، تنازل محمد على للأوربيين وبخاصة الإنجليز عن عدد من القرى والأراضي الملحقه بها ، لتكون في حوزتهم على الدوام ، وليس عليهم إلا أن يدفعوا اليرى أو ضريبة الأرض السنوية . وهذه الضريبة محدودة كما هو الحال في الهند ، ولا يمكن تجاوزها إلا إذا زادت الضريبة في جميع أنحاء البلاد . وقد منح هذا التنازل دون أن تكون هناك قيود تمنع من التصرف في محصول الأرض ، الذى يمكن تصديره بمطلق الحرية عند دفع الرسوم التى قد تحدد نهائيا إما باتفاق خاص مع الباشا ، وإما طبقا للماهدة التجارية التى أبرمت أخيرا بين بريطانيا العظمى والباب العالى . وقد كفت السلطات الحكومية يدها تماما عن التدخل في أمر القرى التى سلت للأوربيين على هذا النحو ، وسيسترشد الباشا بنجاح هذه التجارب في إدخال ضروب أخرى من التحسين على إدارة شئون الزراعة بمصر ، إذ أصبح الآن من المحقق أن رأس المال هو أهم ما يبعث على النهوض بموارد هذه البلاد إلى حد الكمال . ولن يكون من المستطاع الإفادة من استخدام رأس المال مادام مسموحا للصغار عمال الحكومة أن يحددوا ما يزرع ، وأن يأخذوا عينا ما يوازي مقدار الضرائب ، لأن هذه الطريقة تفتح الباب واسعا للظلم والظلم ، وهى أمور يرتكبها هؤلاء الصغار من موظفى الحكومة وحدهم ، فيزعزعون اطمئنان الناس على ممتلكاتهم ، مع شدة الحاجة إلى ذلك الاطمئنان لضمان تقدم الزراعة .

ومهما يكن من شيء فإنه ينبغي أن نعترف بأن هدوء الأحوال السياسية في مصر عامل هام جداً في اطراد تقدم البلاد ، وأن الخطوات التى اتخذها الباشا أخيرا ستساعد حتما على تعزيز السلام بمصر في المستقبل وعلى ترقية أحوال الشعب ، لأنه سوف يكون من فوائدها

رفع مستوى الزراعة واستخدام المال والدكاء في تحسين شئونها . وثمة نتيجة أخرى هي تنظيم دفع ضريبة الأرض في المستقبل ، وقد كان ذلك متروكا حتى الآن إلى حد كبير لأهواء حكام الأقاليم ، وما يستمتعون به من سلطة تكاد تكون مطلقة ، كما هو شأن جميع الحكومات في الشرق .

أما النظام الذي أدخل في معظم القرى التي يملكها الأوربيون فهو نظام « المقاسمة » وبمقتضاه يمد مالك الأرض الفلاح بالتقارص ورأس المال والنفقات على أن يشتغل الفلاح لقاء نصف المحصول ، ولا يمكن التكهن حتى الآن بما قد يدخل على هذا النظام من تعديل ، إذا حدث توسع في تطبيقه ، ولكن من الواضح أن أساسا قد وضع لتحديد مطالب الحكومة المالية ، وإيجاد ضمان يكفل عدم حدوث ما يضايق الملاح بغير حق .

وقد رغبت قبل أن أغادر مصر في أن أتحقق من المركز المالي لحكومة الباشا ، لاسيما وأنا أقدر عظم الجهود التي بذلها أخيراً . كما أنه كانت هناك فكرة مؤداها أن موارد قد اضمحلت وأن وسائل الدفاع لديه قد وضعت في سبيلها المراقيل ، بسبب حالة المالية ، غير أنني عندما طلبت إلى وزيره الأول بوغوص بك أن يطلعني على ما يعرفه في هذا الصدد ، أكد لي أن الجنب العالي مطمئن من هذه الناحية اطمئنانا كبيرا ، كما أشار إلى حقائق أعرف الكثير منها . فجميع ما عليه من الديون للتجار الأجانب لم يتجاوز مقدارها ٢٠٠.٠٠٠ ر.أو ٢٥٠.٠٠٠ دولار ، (أي أربعين أو خمسين ألف جنيه استرليني) . وقد دفعت كل رواتب رجال الأسطول بانتظام ، أما الجيش فكانت لاتزال رواتب رجاله متأخرة ، إلا أن جميع محصول القطن وغيره من محاصيل هذا العام لم يبع حتى الآن ، وينتظر أن يكون مورداً عظيماً للخزانة . أما فيما يتعلق بالبلاد الأخرى الخاضعة لنفوذ محمد علي ، فما لاشك فيه أن عمليات التجنيد المتكررة في سوريا قد أحدثت كثيراً من السخط بين سكانها المسلمين ، كما أن هذا العمل الظالم كان مثار شكوى مرة إذ يقترن غالباً بأعمال العنف والفساد . ولكن حكومة محمد علي أفادت سوريا من النواحي الأخرى فائدة عظيمة ، فقد نشطت التجارة أيما نشاط ، نظرا لسهولة المواصلات وأمنها . وقبل وقوع الحوادث الأخيرة كانت القوافل قد بدأت تستأنف سيرها بانتظام إلى أرض الجزيرة وبلاد المعجم وضاف الفرات ، كما كانت المؤسسات التجارية التي يشرف عليها الأوربيون تزدهر شيئاً فشيئاً في حلب وبيروت ودمشق وغيرها من الأسواق التي يزداد عددها زيادة مطردة . ولكن اضطراب الأمن في تلك البلاد ، وعدم استقرار مستقبلها السياسي ، أدى إلى عرقلة هذه الاتجاهات بل وتمطيلها .

وما يزال في سوريا تعصب ديني شديد يتجلى فيما يقع من اضطرابات كثيرة . ذلك بأن السكان المسلمين الذين ألفوا منذ قرون أن يسودوا الذميين من جميع الطبقات ، لا يرتاحون كثيرا لمنح التسامح والمساواة أولئك الذين طالما احتقروهم ووطئهم بالأقدام . وقبل أن يفتح إبراهيم باشا سوريا لم يكن في استطاعة أحد أن يسير في دمشق آمنا وهو مرتد ملبس إفرنجية ، أما الآن فإن بعض المناصب العالية يشغلها مسيحيون ، كما أن السائح لا يتعرض للإهانة في أى مكان . وعلى العموم فقد كانت الطرق قبل الحرب الأخيرة آمنة ، كما سار الناس وانتقات التجارة في أنحاء البلاد طولا وعرضا في غاية من الطمأنينة . وقد أفاد السكان المسيحيون كثيرا من حكم محمد علي ، ومن الطبيعي ألا يرتاح « الثمناني » ، وهم الذين يملكون السلطة ويوزعونها في ظل حكومة الباب العالي ، إلى الحالة الحاضرة ، إذ أنها تنقص من نفوذهم وسلطتهم . غير أنه يجب ألا يغيب عن الذاكرة ما كانت عليه البلاد من اضطراب الحال تحت حكم العثمانيين ، وكيف كان الباب العالي عاجزا عن الاحتفاظ بسلطانه بوسائل سليمة .

وقد أدى امتلاك محمد علي بلاد العرب إلى فداحة النفقات وحدوث الارتباك . ولما كانت معتمدة على مصر ، وهى البلد الذى تجميعها الإمدادات منه ، فقد أصبح من التعذر على غير رجل قوى أن يحتفظ بها في وجه القبائل العربية الرحل . ورأى في السياسة التى اتبعها الباشا في هذه البلاد ليس في صالحه ، إذ يبدو لى أن ما قام به من محاولات لإخضاع داخلية البلاد لم يقترب بما يعوضها من نجاح . فقد كان خيرا له أن يقتصر على سواحل البحر الأحمر ، وامتلاك المدن المقدسة ، وتلك المواقع الحربية التى قد تمكنه من إخضاع الوهابيين ، بدلا من أن يحاول مد فتوحه في أقاليم صحراوية رملية يستلزم غزوها من البسال والرجال ما يبلغ حد الإرهاق . ومن السير الحصول على إيراد من بلاد العرب في ظل أية حكومة ، ومع ذلك فستحتفظ على الدوام بأهميتها المظيمة في نظر المسلمين ، لمكانتها الدينية وصلتها بالحج إلى الأماكن المقدسة . ولكن هذه الأماكن المقدسة لا يمكن أن تنضوى تحت لواء الخلافة العثمانية إلا على يد حاكم مصر .

إن ثلثى سكان جزيرة كريت من المسيحيين ، وثلثهم من المسلمين . ولو أريد تغيير الحكومة لكان من المحقق أن يؤثر السكان المسيحيون حماية أى من دول أوروبا العظمى ، ولنفروا من الخضوع لملك اليونان ، ولما أصبح نظام الضرائب محل شكوى . وقد أظهر محمد على رغبته في أن يعيد النظام الذى كان قائما في عهد الأتراك ، ولكن السكان لم يوافقوا على

ذلك قط . وكذلك عرض محمد على أن يفرض نفس الضرائب المفروضة في بلاد اليونان ، ولكن أهل كريت رفضوا هذا العرض ، كما ورد في رسائلي في ذلك الحين . ومع أن سكانها اليونانيين يفضلون أن يكونوا تحت حكم بريطانيا العظمى أو فرنسا ، إلا أنني على ثقة من أنهم يؤثرون الحكم الحالي على أن يحكمهم اليونان ، أو أن يخضعوا للحكم الباب العالي مباشرة . وعندى أن الحكم التركي لن يستطيع أن يوطد سلطانه في كريت مرة أخرى ، وستنتهي محارباته في هذا السبيل بثورة من جانب السكان المسيحيين . على أن كريت ليست مورد ربح للبasha ، فإن مصروفاتها تستغرق إيراداتها ، ولا يعود على الخزانة المصرية شيء من هذه الإيرادات . وقد اتهم البasha بأن في نيته فتح بلاد الحبشة ، وشاركت غيرة في إساءة الظن به ، ولكنني أعتقد الآن أنه لا ينوي بتلك البلاد شرا . ولو أنه فكر في شيء من ذلك حقا ، لتوافرت لديه وسائل تحقيقه ، عند ما كان على مقربة من حدودها . ومع هذا فإنه لم يعمل شيئا يصح أن يكون سببا للخوف من أطعامه في امتلاك أى جزء من البلاد الحبشية . وفي ميدان السياسة الشرقية تتحكم أخلاق الشخص في سير الحوادث العامة أولا وأخيرا ، بل إنها في الحقيقة تخلق الحوادث التي تقرر مصائر الدول . ولما كان خلق محمد على يمتاز بصفات بارزة ، فإني لا أجد مندوحة عن الإشارة إليه بكلمات قصار . فليس هناك من يفكر عليه ما يستمتع به من حكمة بالغة وتأثير شخصي عظيم ، وشجاعة ومثابرة لا يتطرق إليهما وهن ، ورغبة شديدة في أن يكون بارزا في ميادين الفتح ونشر الحضارة على السواء . وهذه الصفات يملكها غيره من عظماء الرجل ، ولكن من النادر جدا أن نجد أميرا جاوز السبعين من عمره ، يأخذ على عاتقه اجتياز تلك الأقاليم الاستوائية التي ما زالت على حالتها البدائية في إفريقية ، مع ما يسببه ذلك من متاعب وأخطار لا يتصورها العقل ، وسط شعوب لا يشك في عدائهم له ، وفي أجواء قاسية وحر لا يطاق ، هذا فضلا عن أنه كان عرضة لسكل أنواع المضايقة التي يتعرض لها أحقر فرد بين أتباعه . وكم سخيا بالبل استجابة لرغبات العلماء ، وكم وافق على مساعدة الأبحاث الفلسفية وأمارات البشر بادية عليه . وعند ما طلب إليه في مناسبة قريبة أن يأذن بإقامة مرصد للنهوض بعلم الفلك ، لم يكتف بأن يتعهد بنفقات البناء ، بل عهد إلى الجمعية الملكية بلندن في أن تزود المرصد على حسابه الخاص بجميع ما تظنه نافعا من الآلات . وعنده الآن طائفة من العلماء الأوروبيين وأبناء العرب تعلموا في البحرية البريطانية ويستخدمون في التوغل جنوبا عن طريق النيل الأبيض لكشف منابعه وللمشاركة في الكشوف الجغرافية ، ومد يد المساعدة إليهم . وقد اصطنع الحكمة فيما

أدخله من ضروب التحسين المتعددة ، فلم يصدم شعور شعبه في شيء مما ألفه من عادات قومية أو اجتماعية أو معتقداته الدينية ، بل لقد استطاعت إصلاحاته أن تنال الاستحسان حتى من الشعوب الإسلامية الأخرى . وكان لكل خطوة من الخطوات الناجحة التي سارت بها مصر في طريق المدنية صدها في تزكيا . ولا ممدى عن أن تكون لأعماله آثار نافعة في سائر نواحي الإمبراطورية ، لأن هذه الأعمال التي قام بها كانت متسمة بطابع التوفيق ، وليس لدى الشعوب الإسلامية ما هو أقوى في تزكية الإنسان من أن يروا نجاحه حقيقة واقعة .

السياسة الزراعية وإدارة الأراضي

إن أعظم موارد الدخل أهمية في مصر هو ما تحصله البلاد من الزراعة وخصوبة الأراضي (أو الميرى) . فقد بلغ ما كان بمصر من الأراضي المزروعة في عام ١٨٣٥ أقل من ثلاثة ملايين من الأفدنة كانت تدفع الميرى . أما الآن فهناك على الأقل ثلاثة ونصف أو أربعة ملايين فدان . ومن المنتظر أن يزيد عددها إلى أكثر من ذلك بفضل إنشاء الترع الجديدة ، مما سوف ينجم عنه زيادة التحصيل من الميرى على شريطة أن تضع الحرب أوزارها . وفي هذه الحالة سيؤدي ازدياد عدد السكان إلى زيادة عدد الهال . ومقدار الرسوم المقررة على انتقال حق الملكية زعيد ، لأنها مقصورة على النازل والبساتين ، أما سائر الممتلكات فتابعة للحكومة . ومع هذا فينبغي أن نلاحظ أن الحكومة أو الباشا ليس المالك للأرض بالمعنى الذي يفهمه الأوروبيون من هذه الكلمة ، فكل ما يعمله الباشا هو أن ينظم المزروعات ويشتري المحصولات وسائر المنتجات . صحيح أنه يهب الأرض أناساً آخرين إذا لم يجد من الزراعة من ينتفع بها ، ولكن الباشا لا يحرم الزارع مطلقاً المال الذي أنفقه عليها . وعلى ذلك فالزارع المصري إذا أراد أن يبيع الأرض بما أقامه عليها من منشآت ثابتة ، استطاع ذلك ولا يعرقل الباشا هذه العمليات أو يفرض عليها رسوما طالما كانت الأرض تزرع على حسب ما يشاء وما دام المحصول يسلم إليه بالثمن الذي يحدده بنفسه . فهو لا يمنح أحدا ملكية الأراضي إلا إذا لم يكن هناك زراع ، أو أن المستحوزين عليها أصبحوا غير راغبين في الاحتفاظ بها . ولا كان هناك من خمسة إلى ستة ملايين من الأفدنة صالحة للزراعة في مصر ، فما زال في حوزة الباشا أراضٍ يستطيع التصرف فيها . وقد انقسمت أرض مصر في عهد المالك قسمين كبيرين ، أولهما أملاك البكوات وثانيهما الممتلكات الدينية . وكانت أملاك البكوات نوعين ،

الأول أرض الفلاح والثاني الأراضى المخصصة للالتزام أو الوراثة وتدعى أرض الوسية ، ويملكها الملتزمون وهم الذين خلفوا الأتراك الفاتحين . وكانت أراضى الفلاحين أهم الأراضى ، أما أرض الوسية فلم تكن تتجاوز عشر الأراضى ، كما كانت واقعة بأجمعها فى الوجه البحرى ، لسهولة استئجار العمال لزراعتها . وكانت أرض الفلاح تسلم إليه بمقتضى عقد إيجار يمكن تحويله من الأب إلى ابنه . وكان « الملتزم » المالك الوحيد ، وفى وسعه أن يطرد الفلاح إذا لم يزرع الأرض ، أو لم يدفع الإيجار . ومع هذا فقد كان للفلاح مطلق الحرية فى زراعة أرضه ، فله أن يزرعها قمحاً أو أرزاً أو أى نوع آخر من المحصولات . أما « الملتزمون » فكانوا لجهلهم بالشئون الزراعية ، يؤثر أن يعيشوا فى المدن كسالى مترفين على أن يقعدوا ممتلكاتهم فى الريف . فأصبح الأقباط وكلاء عنهم يجمعون لهم إيرادهم ، إذ أن هؤلاء الأقباط احتكروا شئون الإدارة والمال فى مصر منذ عهد سحيق . وكان فى وسع الفلاح أن يبيع الأرض التى يزرعها أو يهبها أو ينقلها إلى أولاده ، ومع هذا فقد ظل مطالباً على الدوام بدفع إيجار للملتزم ويستطيع الملتزم بدوره أن يرفع قيمة الإيجار . وكثيراً ما استغل الوكيل القبطى هذه السلطة لصلحته الشخصية على حساب الفلاح . فإذا مات الفلاح دون أن يعقب أبناء عادت أرضه إلى الملتزم ، أما بيوته ومنقولاته وقطعانه فتضاف إلى موارد الدولة . ولم يكن الفلاح فى أراضى الوسية إلا عاملاً صغيراً إذ يذهب جميع دخلها إلى جيب الملتزم ، بعد تسديد الميرى . وكانت إدارة هذه الأراضى معهوداً بها إلى وكلاء إداريين ينوبون عن أصحابها ، وتزرع على يد عمال مستأجرين أو بطريق السخرة . وكان فى مكنة الملتزم أن يهب أرضه أو يبيعها ملتزماً آخر ، أو أن يورثها أبناءه أو من يوصى بهم . وإذا مات ملتزم فإن على أولاده أو من أوصى بهم من ورثته ، أن يدفعوا ضريبة الميراث قبل أن يستطيعوا نيل موافقة الباشا على تسليم الأرض إليهم . أما إذا مات الملتزم دون أن يعقب ولداً أو يكتب وصية فإن أرضه تنتقل إلى الحكومة ، وتصبح من الأملاك العامة ، إذ لم يكن مسموحاً بتوريث الأقارب حتى الأعمام . وكانت جميع الممتلكات المخصصة لأعمال البر مندرجة تحت اسم عام هو الأوقاف ، وإذا كانت هذه الممتلكات أرضاً سميت « رزقة » . ولما كان أغلب هذه الهيئات سابقاً على الفتح العثمانى فقد حالت صبغتها الدينية دون المدوان عليها ، هذا فضلاً عن أنها أعفيت من ضريبة الميرى التى فرضها السلطان عند ما تم له إخضاع مصر . وكان لكل وقف ناظر منوط بإدارته طبقاً لبنود الوصية التى تركها الواقف ، وكان الناظر عادة من نسله . وكانت تزرع أراضى « الوقف » كأرض « الوسية » إما

باستئجار العمال ، أو بطريق السخرة ، كما كانت تؤجر في بعض الأحيان تحت إشراف « وكيل » أو نائب . أما أراضي القرى فكانت مقسمة أربعة وعشرين جزءا تتبع ملتزما واحدا أو أكثر وكانت القرية الواحدة تقسم بين عدد من الملتزمين وفي أحيان أخرى كان الملتزم الواحد يملك من القرى ثلاثا أو أربعا . غير أنه كان من الضروري أن يكون الملتزم مالكا لجزء معين من أراضي الفلاحين يتناسب وما في حوزته من أرض الوسية . وعمد كل ملتزم إلى الفلاحين الذين يعملون في أرضه فاختر فلاحا معروفا ليصبح رئيسا عليهم ، ولقب بشيخ البلد . وفي بعض الأحيان كان لكل عدة قرى شيخ واحد يشرف عليها جميعا ، بينما كان هناك عدد من المشايخ في كل قرية من سائر القرى . وكان على شيخ البلد أن يدير أعمال الفلاحين في الأرض التي عهد بها إليه ، كما كان مسئولاً أمام « المباشر » أو وكيل « الملتزم » عن تسديد الإيجار . وكان لكل قرية « صراف » يحتفظ بدفاتر « الميرى » ويعينه « المباشر » . أما « الشاهد » فكان قريب الشبه بمسجل العقود ، ويختار من بين الفلاحين الذين يعرفون القراءة والكتابة . وفضلا عن ذلك فقد كان هناك « الخولى » وقد عهد إليه بمسح الأراضي ، كما كان يدخل في عمله الاحتفاظ ببيان عن الأراضي التي لم تصلها مياه الفيضان ، حتى تعفى من دفع الإيجار في تلك السنة . ويرأس الملتزم ومن سبق ذكرهم من الأشخاص بكوات المالك ، ويديم كانت مقاليد الحكم فقد كانت البلاد المصرية مقسمة أربع عشرة مديرية أو بيكوية ، يرأس كل منها بيك ، يحكمها سنة واحدة فحسب ، خوفا من أن يعمل على الاستقلال . وكان على هؤلاء البكوات أن يشرفوا على الأمن ، وأن يحموا العمال من البدو ، كما كان عليهم أن يساعدوا وكلاء الملتزمين في تحصيل الإيجار .

وكان جميع البكوات ملتزمين ، ولكنهم لم يقنعوا بإيجار تلك الأراضي . ولما كان مسموحا لهم بفرض الإتاوات ، فقد استغلوا مدة حكمهم القصيرة للإثراء عن طريق الضرائب الجائرة بكافة أنواعها . وكان البيك لا يعيش في عاصمة إقليمه غير ثلاثة شهور أو أربعة ، وذلك لأنه كان يستدعى دائما إلى القاهرة وهي عاصمة البلاد ، ومسرح المؤامرات ومنازعات الأحزاب . وفي أثناء قيابه عن القرى التابعة له ، يستبد بالأمر كشافه أو وكلاؤه ومما يليكه إلى أقصى الحدود . وعند ما فتح الفرنسيون مصر ، كان عدد الضرائب المختلفة التي فرضها البكوات على الفلاحين أربعة وعشرين نوعا فرض بعضها إثر بعض . وكان أكثرها مستندا إلى أتفه الدوافع . ويكاد يكون من المستحيل أن نعدد ما فرضه البكوات على

الأجراء المصريين من المظالم وأعمال الإكراه والسخرة ، وجميع ما كان عليهم أن يسهموا به من مال أو عمل . وقد ساءت الأحوال إلى حد أن الفلاحين اجتنابا لسلب ما عندهم صاروا يكتفون بزراعة مقادير قليلة من الحبوب والبقول تقيم أودهم وخدمهم ، ولهذا بات من الضروري أن يضربوا بالسياط ويساقوا إلى العمل سوقا .

وعلى هذا النحو كانت النتائج السيئة لنظام الملكية وطريقة الحكم في مصر ، فقد قدر عدد الملتزمين بستة آلاف بينهم ثلاثمائة بيك ، وهذه الألوف الستة من الملاك كانت تسكن القاهرة أو بعض كبريات المدن في مصر . ولما كان عدد القرى ثلاثة آلاف ، فإن متوسط دخل كل ملتزم أو مالك هو إيراد نصف قرية وما يلحق بها من الأراضي . وقد استعاد البكوات نفوذهم السابق بعد جلاء الفرنسيين عن الديار المصرية ، ولم يكد محمد علي يصبح واليا ، حتى رأى أنه إذا أراد أن تكون سلطته في مصر فعلية لا إسمية ، وأن يعمل على تحسين حالة العامل ويزيد في منتجات البلاد وثروتها زيادة واضحة الأثر ، فعليه أن يخلص مصر من البكوات والملتزمين معا ، وأن يضع نظام الحكومة والملكية على أسس أكثر قبولا لدى الشعب . وقد رأى أن النهوض بالملكيات إنما يكون بتوحيدها ، فكما أنه حل محل البكوات في الحكم ، فقد حل محل الملتزمين في امتلاك الأرض ، مع اختلاف الوسائل في الحالتين . وقد قاومه البكوات ، وحاولوا القضاء عليه بما كان لديهم من القوة والنفوذ ، ولهذا أعمل فيهم السيف . ولكن مثل هذه التدابير العنيفة لم يكن من الضروري استخدامها ضد الملتزمين ، إذ أنهم لم يكونوا في مركز يساعد على معارضة محمد علي قاهر البكوات . ولهذا لم يكن في حاجة إلى استخدام الخديعة أو العنف . ومع ذلك فلا يمكن الزعم بأنه جرد الملتزمين من أملاكهم ، إذ أنه منحهم ما يوازي تلك الأملاك . وقد جرى في تقدير الثمن أو ما يوازيه على النحو الآتي : فقد وجد أن تقدير قيمة الأرض ، ودفع هذه القيمة نقدا عملية طويلة معقدة ، فضلا عن أن حالة ماليته لا تسمح بها ، ولذلك أمر بحسبان ما كان يحصل عليه كل ملتزم من الربح ، وتمهدت الخزانة العامة بدفع هذا الربح إليه سنويا مدى حياته . وقد أمر بأن تجمع له كل حجج الملكية ثم أحرقها بعد أن قيد أسماء أصحابها ومقدار ما في حوزة كل منهم . وبهذه الطريقة استولى محمد علي على هذه الممتلكات لنفسه . أما المعاشات السنوية فقير قابلة للتحويل من شخص إلى آخر ، كما أن أغلبها قد أوقف دفعه حتى بلغ مقدارها ١٢٠٠٠٠٠ ربية جنيهه فحسب في ميزانية عام ١٨٣٥ . وبهذه الوسائل أصبح الفلاحون يتصلون بالإدارة اتصالا مباشرا أكثر من ذي قبل ، إذ صار الأمر مقصورا على

زراع ينتفعون بالأرض وحكومة مالكة لها . على أن محمد علي في أثناء قيامه بإحداث هذا التغيير الكبير ارتأى في بادئ الأمر أن يعنى بعض أراضى الرزق حتى لا يصطدم بالشعور الدينى ، غير أن توحيد الملكيات جملة يضم إلى أملاكه جميع الأراضى التى كانت من قبل مخصصة للإتفاق على المساجد والمؤسسات الدينية . وعند ما وجد أن نظامه الجديد قد رسمت قواعده تمهد برعايتها والقيام بجميع ما تستلزمه فروض العبادة والدين ، ولم يبق من الأوقاف الآن غير ما هو خاص بالمنازل والبساتين .

ومع أن محمد علي أصبح يملك بهذه الطريقة الشطر الأكبر من الأراضى المصرية ، فإنه لم يرض بأن يترك الفلاحين أحرارا ، بل رأى أن تسير أعمالهم على حسب ما يريد . فقد كانت حماية البكوات للفلاح وبالا عليه ، إذ ناء كاهله بعبء الضرائب . أما محمد علي فأنقأها جميعا عدا الميرى . ولم يكتف بأن ييسط على الفلاح حماية تزيد اطمئننا ، بل دفع عنه كذلك غارات البدو . وعلى الرغم من أن محمد علي تركى الأصل فقد أوجد للعرب نوعا من القومية ، وبث فيهم روح الاستقلال . وقد نشأ ذلك عن طموحه دون ريب ، ولا يمكن أن تكون نتيجة موضع شك . وفى الحق إن مصر كلما زاد إنتاجها ازدادت ثروة الباشا ، وأصبح أكثر اقتدارا على تحسين أحوال الفلاح .

وتنقسم مصر الآن ست مديريات ، على رأس كل منها مدير . وتتألف هذه المديريات من ستين مركزا وفى كل مركز عدد من الأخطاط بكل منها عدة نواح . ويرأس كل مركز مأمور ، أما الأخطاط والنواحى فيدير شئون الأولى حكام الأخطاط وشئون الثانية رجال يدعى كل منهم قائم مقام ، أما قرى النواحى فيدير كلا منها شيخ البلد . ومهمة هؤلاء الموظفين على اختلافهم تتصل بالشئون الصناعية والإدارية فى وقت واحد . فهم يشرفون على المشروعات العامة ، كما يراقبون الفلاحين فى أثناء العمل . أما المديرون فيفحصون عن أعمال المأمورين إذ يزورون من وقت لآخر مراكز مديرياتهم حتى يستوثقوا من تنفيذ الأوامر الصادرة من المجلس العام ومن أن الترع والجسور والسدود معتنى بها . ولهم فوق ذلك الإشراف العام على المصانع والمهاجر وما يتبعها ، وكذلك أعمال الزراعة والملح وبعبارة أوجز جميع الأعمال الحكومية . ويقوم المأمور بنفس هذه الأعمال فى مركزه ، مع تدخل أكثر من جانبه فى الأمور التفصيلية ، فهو يشرف فى كل قرية على المساحة التى خصصت لزراعة هذا المحصول أوذاك ، كما أنه يأمر بأن توضع فى الشئون المختلفة المحصولات المتعددة إما لحفظها أو بيعها وتصديرها ، وعليه كذلك أن يشرف على جمع الأنفار للجيش

والأسطول أولغير ذلك من الأغراض . أما أعمال حاكم الخط فهي نفس الأعمال السابقة ، ولكنها مقصورة على خطه ، فهو يبلغ أوامر الأمور إلى كل قائم مقام ويعمل على تنفيذها ، كما أنه يحصى سنار الموظفين خلال قيامهم بأعمالهم . ويتصل القائم مقام اتصالاً مباشراً بمشايج البلاد ، فهو يبلغهم الأوامر التي يتلقاها من رؤسائه ، وينظم حسابات كل قرية ، وعليه كذلك أن يعمل على منع كل اختلاس أو احتيال . أما شيخ البلد فهو الرئيس الإدارى لقريته إذ يشرف على وضع البذور فى الأرض ، وطريقة الزراعة ، وعلى المحصول وتقل المنتجات ، وله كذلك أن يسلم الأرض للملاحين ، ويفض المشاجرات ، ويحسم المنازعات بطريقة ودية ، وهو فضلا عن ذلك رئيس الشرطة ، ويرجع إليه حتى فى أتفه الأمور . ويؤوى شيخ البلد السائحين الذين ييهم أوامر توصية من الباشا ، ويهيئ لهم جميع ما يلزمهم لاستئناف سفرهم من دواب وأدلاء وموئن .

وهناك إلى جانب هذه الوظائف ثلاث أخرى خاصة بتسجيل الأراضى والمالية والقضاء ، وقد ذكرت ذلك قبل الآن . فالخولى يحسب الأطنان ، ويقبض مرتبه من خزانة الحكومة ، وإذا أدى للفلاح خدمة تقاضى منه « أنمايا » تناسب وما قام به من عمل . وفى كل قرية صراف ينظم الحسابات بين الفلاحين والخزانة العامة ، وهو مسئول أمام مأمور المركز . و« الشاهد » يتولى القضاء بين الناس ، فعندما يعجز شيخ البلد عن مصالحتهم يطلب إليه الفلاحون أن يفصل فى منازعاتهم ، فيصدر حكمه من غير أن يتخذ أية إجراءات وفقا للحق الطبيعى والعرف الشائع . وفضلا عن ذلك فإنه يقوم بتسجيل العقود .

وللباشا مجلس عام (أو مجلس المشورة) يرسل إليه المأمورون « جرنالا » أسبوعيا بأعمالهم ومطالبهم ، فيفحص المجلس عن هذه الأعمال والمطالب ، حتى إذا فرغ من بحثها ، عرضها على الباشا لاستصدار موافقته عليها ، وترسل الأوامر بسرعة عظيمة كما أنها تنفذ على الفور بفضل ماتم من « ترتيب البوسطة » بين الإسكندرية والقاهرة على يد الساعة من أبناء العرب ، إذ يقطعون فرسخين فى كل ساعة سيراً على الأقدام ، ويستبدل بهم غيرهم فى كل محطة من محطات « البوسطة » .

ويدير محمد على كل شىء باعتباره مالكا ، ويعرف حدود أراضيه وطبيعتها وأحسن مايجود فيها من المحصولات ، ولذلك يحدد مع مجلسه فى كل سنة عدد الفدادين التى تخصص لزراعة القطن والأرز والنيلة والحبوب والأفيون أو غير ذلك من المحصولات ثم يبلغ هذه الأوامر إلى المديرين والمأمورين لتنفيذها . وفى استطاعته إذا عرف أقصى ارتفاع لفيضان النيل أن يقدر المحصول سلفا .

وإذا احتاج الفلاحون إلى مواش للأعمال الزراعية أو سواق للرى أو آلات للحراث أو بذور للتقوى فإن الحكومة تقدم بها ثم تقيد في حسابها ما تدفعه في ذلك ديناً عليهم . وتقوم الحكومة بتطهير الترع وإصلاح السدود ويختار مشايخ البلاد الأرض ، ويعملون على تنظيم زراعتها وتحديداتها تحت إشراف رؤسائهم . ويقوم الباشا في كل سنة مرتين برحلة تفتيشية ليقف على أحول الزراعة والترع و « الشون » وليطلع على الحسابات . وتصله تقارير عن مسلك موظفيه فيعاقبهم أو يكافئهم ، ويرقيهم أو ينقلهم ، كما أن وجوده بينهم يملأهم جداً ونشاطاً .

ويحضر الفلاح المحصول بعد جنيهه ، فتقدر الحكومة الثمن الذي تدفعه في كل نوع . ولو أن الحكومة أعطت الفلاحين الثمن الذي يمكن أن يباع به المحصول للتجار بعد أن تخضم لنفسها تعويضاً معقولاً ، (٨٪ أو ١٠٪) ، لقاء العمولة والنفقات ، لكان هذا النظام عادلاً ، ولما كان في مجلته ملاءماً لمصر . بيد أنه لما كانت الحكومة تريد أن تكون في مأمن من كل خسارة فضلاً عما تسعى إليه من الربح ، فقد اهتمت دائماً بأن يكون الفرق بين الثمن الذي تدفعه للفلاح والثمن الذي يمكن أن يباع به المحصول للتجار في الإسكندرية من ٦٠ إلى ٨٠٪ ، وقد يزيد على ذلك في بعض الأحيان . ونظراً إلى أن نفقات نقل البضائع وتخزينها لا يتجاوز ٧ أو ٨٪ ، فإن الباشا يحصل على مبلغ ضخم من المنتجات الخام . وقد بلغ مقدار هذا البند ، في ميزانية عام ١٨٣٥ حوالي ٤٨٠٠٠٠٠٠ قرش . ولو تمتعت التجارة بكامل حريتها ، لذهب جزء من هذا المبلغ إلى الفلاح ، وجزء آخر إلى التاجر . غير أن هذا النظام أصبح الآن ضرورياً للباشا ، نظراً لما تتطلبه حروبه من نفقات . ولو توطدت أركان السلام ، وأمكنه إنقاص جيشه وأسطوله ، وما يتطلبان من نفقات ، لاستطاع أن يعطى الزراع نصيباً أكبر ، وبذلك يعمل على تحسين حالتهم . وتقيد الحكومة المصرية على حساب الفلاحين ضريبة الميرى ، وكذلك أثمان ما تقدم إليهم سلفاً من مواش وبذور وما إلى ذلك مما يلزمهم في زراعة أراضيهم . ومن الفوائد التي تعود على الباشا من وراء الاحتكار ، أن تدخل الحكومة وحدها يساعد على تداول الإنتاج على نطاق واسع ، دون حاجة إلى وجود النقد تقريباً . ويلام الباشا على جعله القرى متضامنة فيما يتصل بالضرائب والمحصول ، فإذا عجزت قرية عن دفع نصيبها من الضرائب ، أو ما فرض عليها تسليمه من المحصول ، فإن على القرى المجاورة أن تسدد ما هنالك من عجز . وعلى هذا النوال تجري الأمور بين فلاحي القرية الواحدة ، فعلى المجدين أن يدفعوا ما يعجز عنه المتكاسلون ، وبذلك لا تخسر الحكومة قط ، صحيح أن هذه المسؤولية كانت مبدأً مقرراً قبل عصر محمد علي بزمان طويل ، كما أن تاريخها يرجع إلى نظام الملكية القديم ،

وإلى تقسيم الممتلكات قراريط ، ولكن من غير هذه المسؤولية قد يترك الفلاح لغيره من أبناء القرية الواحدة مهمة العناية بالزراعة . وقد يحدث ذلك أيضا بين القرى بعضها وبعض ، وبذلك لا يعمل أحد . على أن هذا التضامن في الحقيقة لا ينفذ إلا في أحوال قليلة ، وليس في الواقع أسوأ مافي نظام محمد علي . فعدم السماح للفلاح ببيع محصوله بقيمته الحقيقية ، أو بأخذه إلى السوق هو الخطأ الفاحش والظلم المبين . ومع هذا فلو لم ينشئ محمد علي نظام الاحتكار ، لاضطر إلى فرض ضرائب قاذحة على الفلاحين حتى يغطي في حروبه .

ولا تدخل المنازل والبساتين ضمن هذا الترتيب العظيم الذي استطاع به محمد علي أن يجعل من نفسه مالكا للأرض . والمنازل في مصر عادة يسكنها ملاكها ، وهؤلاء لا يمكن تجريدهم منها ، بل وفي مقدورهم أن ينقلوها إلى غيرهم بسهولة ، وذلك عن طريق البيع أو البذل وما إليهما ، ولذلك يظل هذا النوع من الممتلكات خاضعا لسلطان الحاكم . وعلى الرغم من ذلك فهناك في بعض المدن ، وفي القاهرة خاصة ، كثير من المنازل الخربة لا يملك أصحابها المال الذي يكفل إصلاحها أو بالأحرى إعادة بنائها . وقد سن محمد علي قانونا يقضى بأن تعود جميع المنشآت والمساجد والحدائق وما إليها إلى الحكومة إذا تخلى عنها أصحابها ، وآلت إلى الخراب في ظرف خمس سنوات . وقد استخدم الباشا أحد الفرنسيين مع عدد من سفار الموظفين لإدارة مزرعة كبيرة ، وذلك للعمل على تحسين الزراعة في الديار المصرية . فجاء المسيو جومار Jomard الفرنسي ، ومنحه الباشا سلطة لا حد لها ، ولكنه فشل فشلا ذريعا ، وعاد إلى فرنسا . ومع ذلك فقد تقدمت الزراعة كثيرا على يد إبراهيم باشا ، أكبر أبناء محمد علي . وكان إلى جوار القاهرة عدة تلال من الحصى والرمال يتراوح ارتفاعها بين خمسين وأكثر من مائة قدم ، وتبلغ مساحتها مئات من الأفدنة . وخطر لإبراهيم باشا أن الأرض التي تنطىها هذه التلال لا بد أن تكون مشابهة للأرض التي تجاورها ، وعلى ذلك فإزالة هذه التلال إزالة تامة لن تؤدي إلى تحسين الحالة الصحية في مدينة القاهرة فحسب ، بل إنها ستكون عاملا هاما في تجميل ضواحيها . وقد وضع هذا المشروع موضع التنفيذ ، وصارت الأرض التي كانت تشغلها تلك التلال حافلة بالمزروعات والأشجار ، كما أنشئت فيها الحدائق الغناء والطرق الجميلة التي يمشاها الجمهور . ولإبراهيم باشا حديقة على جانب كبير من الجمال بجزيرة الروضة القائمة في النيل قرب القاهرة ، إذ يملك بهذه الجزيرة نحو مائة فدان ، عهد بها إلى اثنين من البستانيين الإنجليز هما مستر تريل Trail ومستر ماكلو Mc Cullogh ويتقاضى أولهما مرتبا سنويا قدره ستمائة جنيه ، والثاني ثلاثمائة ، وقد مضى عليهما في خدمة إبراهيم

باشا نحو تسع سنوات . وقد أرسل مستر ماكلوه إلى بمباى وكلكتا للحصول على نباتات ولهذا كان هناك تبادل مستمر في أنواع النبات بين حديقة الروضة وحدائق النبات في الهند . ويستطيع أن يزور حديقة الروضة جميع ذوى المكانة ، على اختلاف جنسياتهم ودياناتهم . وقد أعد زورق لنقلهم إليها في كل وقت ، دون أن يدفعوا على ذلك أجرا . واستحضر إبراهيم باشا من جميعا اثنين من الإنجليز لإنشاء مزارع القصب الكبيرة ، ويتقاضى كل منهما مرتبا كبيرا . وفي حديقة الروضة أكثر من ثلاثمائة غلام تحت تصرف السيدين « تريل » و « ماكلوه » ، ويتناول كل منهم رايالا في الشهر ، فضلا عما حدده من كساء وغذاء . وقد خصصت ساعة في كل يوم للمدرسين الذين يملونهم القراءة والكتابة .

ولإبراهيم باشا الفضل في غرس ملايين الأشجار . ولم يقصر محمد علي في هذه الناحية فيرا أنه لا مشاحة في أن إبراهيم باشا كان أكثر شغفا من الوالى بكل ما يتصل بالزراعة ، ومما يرفع من قدره أن جميع الإنجليز الذين في خدمته — وكثير هم الذين خدموه سنوات طويلة — تربطهم به أكرم المواطف .

أما عمر افندى ، وهو الأمين على أسرار إبراهيم باشا ، فقد تعلم في كبرديج وهو الذى أرسل منذ سنتين إلى إنجلترا وجميعا لإحضار المشرفين على مزارع القصب . وهذه المزارع لا يعمل بها عبيد أرقاء ، وإنما يقوم بشئونها عمال مأجورون . وقد أدخل محمد علي في مصر زراعة القطن على نطاق واسع ، وكذلك زراعة النيلة والقطن من النوع الممتاز .

وقد أنشأ الباشا طريقا جميلا تظله الأشجار الباسقة لمسافة تقرب من خمسة أميال ، وهى المسافة من القاهرة إلى قصره في شبرا ، حيث يملك حديقة غناء تبلغ مساحتها نحو أربعين فدانا ، ويوردها كل ذى مكانة من الأفراد ، فضلا عن ذلك فقد حفر الترع ، وأنشئت الطرق حول القاهرة ، وكان من أثر ذلك إعداد مساحة كبيرة من الأرض للزراعة وزرعها . هذا إلى أن ميدان الأزبكية الكبير في القاهرة قد وسع وصار حديقة عامة .

أما زراعة القطن في ظل النظام الحالى فتسير على النحو الآتى . ففي المديرية الملائمة لنمو هذا الصنف ، يصدر المديرون أوامرهم إلى مستأجرى الأرض بزراعة القطن في مساحة معينة من الأفدنة ، وأيهم تعوزه البذور الجيدة يستطيع أن يحصل عليها من مندوبى الحكومة الذين يعدون الفلاحين فوق ذلك بالماشية أو ما يلزم سواقيهم . وعند ما يجنى المحصول ويفصل عن حبوبه أو أليافه ما يعلق بها من الشوائب ، يحمله الفلاحون إلى الشونة أو إلى المخزن العام للمديرية حيث يوزن ويقدر ثمنه بسعر مائتى قرش للقنطار ، وهو ست وثلاثون أقة ،

ثم يخصم من الثمن ما تستحقه الحكومة من الميرى أو إيجار الأرض الذى تحدده الحكومة وتمن المواشى وغير ذلك مما حصل عليه الزراع من أشياء ، وكذلك ما عليهم من إتاوات ، فإذا تبقى للزراع بعد ذلك شيء ، فلا يدفع إليهم نقدا ، بل يضاف إلى حسابهم فى السنة التالية ، أو تسوى به ديون أناس آخرين من أهل الأقاليم . ولهذا كان الفلاحون فى أشد الحاجة إلى النقود ولا يستطيعون أن يهيئوا ضرورات الحياة لأسرهم ، أو العلف لمواشيهم . وكثيرا ما يضطرم ذلك إلى بيع مالههم من القطن فى الخفاء ، ولو بثمانين أو مائة قرش للقنطار ، حتى يستطيعوا قضاء ما لا يحتمل التأخير من مطالبهم . على أن الفلاحين معرضون إلى جانب ذلك لكثير من المضايقات وضروب الابتزاز من ناحية عمال الحكومة . ولو سمح الباشا بحرية التجارة فى هذه الناحية ، لا استخدمت فى زراعة القطن تلك الأموال الطائلة المكدسة فى خزائن كبار موظفيه ، ولزاد المحصول زيادة عظيمة فى سنوات قليلة . أما فى ظل النظام الحالى ، فإن القطن لا يعود على الفلاح بأى نفع . ولما كان الفلاح مجبرا على زراعته ، فإنه يقصرها على أقل مساحة ممكنة من الأرض . ولو أقطع الباشا كبار موظفيه مساحات من الأرض الصالحة للزراعة على أن تكون ملكا خالصا لهم ، أو نظير إيجار ثابت معتدل ، لازداد سرورهم فى البلاد ثباتا ، ولأصبحت لديهم بواعث جديدة تدفعهم إلى توثيق علاقاتهم بحكومة الباشا . ولو زالت القيود الحالية ما كان هناك شك فى انجاء كثير من الأوربيين نحو الاشتغال بالشئون الزراعية . ولو ألغى نظام الاحتكار هذا ، لتخلص الوالى من جميع النفقات التى تتطلبها إدارة الأقاليم وما تستلزمه من موظفين كثيرين ينهبون حكومة البلاد وأهلها ، وما احتاج بدلا من هؤلاء إلا إلى إقامة جرك فى الإسكندرية تجبى فيه رسوم ال ١٢ ٪ بنفقات لا تكاد تذكر . ومهما يكن من الأمر ، فمن الممكن أن يقال إن محمد على قد بدأ يدخل على هذا النظام عدة تعديلات فى نواح كثيرة ، ولا سيما من حيث إعطاء الأوربيين الأرض ، كما ذكرت ذلك فى سلب تقريرى .

الصناعات

تكلف المصانع مبالغ طائلة ، إذ كان من الضرورى أن يجلب كل ما يلزمها من أوربا (حتى الملمين) . وقد قل الإيراد فى بعض الحالات عن النفقات ولذلك أرى أن محمد على يفيد كثيرا لو أنه قضى على تلك المصانع ، وعهد إلى استيراد جميع المصنوعات من أوربا . ذلك بأن جميع المصانع فى مصر ، عدا مصانع الغزل والنسيج ، تستخدم فى عمل أساسى هو

إنتاج المواد الحربية . وأهم هذه المصانع في بلاق قرب القاهرة كما يوجد عدد قليل منها في كلا الوجهين القبلي والبحري . ويقال إن إبراهيم باشا يمارض في أن يجعل من مصر بلدا صناعيا أكثر مما هي عليه الآن ، إذ يرى واجبا عليها أن تقصر خير جهودها على إنتاج المواد الخام والحبوب وما إلى ذلك . غير أن بعض القناصل المشتغلين بالتجارة ، وكذلك التجار وغيرهم من ذوى المصالح ، استطاعوا إقناع محمد علي بما بين الزراعة والصناعة من صلات وثيقة تحتم تحويل المواد الخام إلى سلع مصنوعة في نفس الجهات التي تنتجها . ولكنني رغم ذلك أعتقد أن محمد علي فيما بينه وبين نفسه كان مقتنعا بأنه لا ينتظر لمصر أن تصبح بلدا صناعيا . وغاية الأمر أنه أراد أن ينال شيئا من الشهرة في أوروبا وأن تقدق الأمة العربية لونا جديدا من التربية يحفز همها إلى العمل ، وإلى جانب ذلك فإنه كان يرى أن عدد السكان في مصر لا يكفي حاجته الزراعية وحدها فضلا عن الشئون الأخرى ، ولم يزد عدد المشتغلين في مصانعه على أربعين ألفا أعفوا على الدوام من الخدمة العسكرية وما إلى ذلك ، وفي استطاعتهم العودة إلى الاشتغال بالأعمال الزراعية .

ومن الشرور التي نجمت عن وجود هذه المؤسسات أنها أغرت الباشا بخوض غمار الحروب ، إذ أن مصانعه تكاد تكون وقفا على إنتاج ما يحتاج إليه الجيش والأسطول . فبعد أن كان في بداية أمره يشتري من أوروبا عتاده الحربي بكامل أنواعه من بنادق وسيوف ومعدات إلى جانب المدافع والسفن الحربية ، أصبح يصنع كل شيء الآن في مصر ، عدا أسلحة الحديد والمدافع والقذائف . ولما كانت المنسوجات والطرايش مما يحتاج إليه الجنود في كسائهم ، فقد أسس الباشا مصنعا للمنسوجات وآخر للطرايش ، ووضعت حاجة الجند إلى الجلود المدبوغة وغير المدبوغة في عتادهم الحربي ، فأنشأ مدبغة في مصر القديمة ، وأخرى في رشيد ، كما نظم بمساعدة عمال من الأوربيين مسابك ومعامل لصنع المدافع والبنادق والسيوف والخراطوش والصناديق وما يستخدمه الجنود من آنية وآلات موسيقية ، وعلى الجملة كل ما هو ضروري للجنود ، كما هو الحال في أوروبا . ولم يكن هذا كل ما قام به الباشا ، فقد شيد دار صناعة ، وهيا أمكنة لبناء السفن ، وأعد مدارس للبحرية ، وبنى في الإسكندرية سفنا من ثلاث طبقات . وهكذا سخر محمد علي فنون أوروبا وصناعاتها لخدمة أغراضه الحربية قبل كل شيء بيد أنه إذا شاء إنسان أن يجد في ذلك ما يدعو إلى توجيه النقد ، أجب الباشا ومؤيدوه أنه ما دام مبدأ القوة يسود الشرق ويلقى من الدين نفسه ما يضعه موضع القداسة ، فقد وجب عليه أن يوجد حوله قوة مرهوبة الجانب ، حتى يقضى على نزوات التعصب ويقاوم ما قد يثار

ضده من أنواع التحامل . وفي رأيهم كذلك أن الأخذ بهذا النظام أسفر عن نتيجتين موقعتين ، أولاها توحيد القوى وتأمين البلاد وإيجاد نوع من التجانس القومى فى مصر ، أما الثانية فتعليم الشعب مبادئ صناعة تفوق ما لديه منها بكثير . غير أننا ، حتى إذا سلمنا بالحجج السابقة إلى حد ما ، فإن هناك حقيقة أخرى هامة ، هى أن محمد على ما يبدو قد بالغ فى قيمة ما يستخدمه من وسائل لإدخال المدنية إلى بلاده ، كما أنه أسرف أيما إسراف حين اصطنع تلك الوسائل للسير بشعبه قدما فى طريق الرقى .

وعند حشد العمال لهذه المصانع تطيب نفوس أبناء العرب للاندماج فى زميرتهم ، على الرغم من قلة الأجور التى يتقاضونها . وربما كان ذلك راجعا إلى شعورهم بأن هذا يصممهم من التجنيد . ويبدى المصريون استعدادا عظيما لمزاولة جميع الأعمال « الميكانيكية » ، كما أن ما يصنع فى دار الصناعة والورش بالقاهرة والإسكندرية صالح ومفيد ، ولو أنه أقل مرتبة مما يصنع فى أغلب أنحاء أوروبا ، وفى إنجلترا بنوع خاص ، ويعوزه كذلك ما تتميز به الصناعة الأوربية من المتانة وجودة الصقل .

ولا يزال أبناء العرب من المصريين أصحاب ذوق ونشاط فى الصناعة ، ولو أن جودة ما يصنعونه لسد مطالب حياة السلم العادية تقل نسبيا عن جودة ما تخرجه مصانعهم من أدوات الحرب . ولكن يظهر أن محمد على قد تمجّل فى طرد الأوربيين المشرّفين على العمل ، كما أنه لم يعمل على إبقاء أعضاء البعثات من أبناء العرب مدة كافية فى أوربا حتى يتقنوا مختلف الفروع التى وجب عليهم أن يحذقوها ، ومن يدرى لعل الباشا يؤثر الكرم على الكيف . ومهما يكن من الأمر فإن المصنوعات المصرية تقل كثيرا من حيث الجودة عن المصنوعات الأوربية . ولهذا نشط الاستيراد من أوربا منذ قيام الصناعة فى مصر ، وما يزال مطرد الزيادة ، بدلا من أن يأخذ فى النقصان . فقد بلغت الواردات الأوربية فى عام ١٨٣٦ ١٢٩٠٠٠٠٠ قرش من مجموع الواردات الكلى وقدره ٣٥٥٠٠٠٠٠٠ ، ذلك بأن البضائع الأوربية لا تمتاز بجودتها فحسب ، بل وبرخص أثمانها أيضا . ويرجع ذلك إلى بلوغ ما لدينا من الوسائل الميكانيكية حد الكمال ، كما يرجع إلى استخدام الآلات التجارية على نطاق واسع .

وصحيح أن الباشا لم يحاول الانتفاع بقوة البخار فى مصانع القطن وفى صهر المعادن فحسب بل وفى تبييض الأرز كذلك ، ولكن الآلات التى أرسلت إليه من إنجلترا كافته نفقات طائلة ، كما اضطرته فوق ذلك إلى أن يستورد الفحم الذى يلزمها من إنجلترا بحوالى

جنبيين وخمسة عشر شلنا للطن الواحد ، وإلى أن يستخدم مهندسين من الإنجليز بمرتبات عالية للإشراف على تلك الآلات . ورغم جميع هذه الاحتياطات فقد تعطلت معظم هذه الآلات البخارية ، وحل محلها الآن عجلات بها تقص وخلل تديرها الثيران . فمن ثمان آلات بخارية في مصر ، لا يوجد غير اثنتين في حالة جيدة . وقد كان برشيد آلة بخارية نفحة لضرب الأرز تكلفت مع المباني اللازمة لها نحو عشرة ملايين قرش ، (أى مائة ألف جنيه) ولكن هذه الآلة بطل استعمالها ، وعاد العمل بالطريقة المصرية القديمة . ويعمل الباشا ذلك بأن المتعهدين بعثوا إليه بآلات من الصنف الرديء أما المتعهدون فيرجعون ذلك إلى عدم كفاية العمال المصريين ، وغباء النظار أو الملاحظين ، وعدم ملائمة المناخ ، إذ يقولون إن الغبار والرمال اللبينة وكذا الشمس والرطوبة عقبات كدء في سبيل استخدام الآلات في القطر المصري . وقد أنشأ محمد على جميع المصانع المصرية تقريبا على غرار المصانع الأوروبية ، فهي مستطيلة متوازية السطوح ، تتألف من طابق واحد أو اثنين ، وبها صف من النوافذ الواسعة وفضلا عن ذلك فهي مسطحة السقوف متينة البناء . ومصانع القطن موزعة في أماكن مختلفة ، وعددها جميعا خمسة عشر ، بها ١٤٥٠ دولا باللفل ، منها ١١٥ للفل الرفيع ، والباقي للمنسوجات الخشنة . أما آلات النسيج فتصنع ٣٦٠٠ ثوب يوميا في الشتاء ، وستة آلاف في الصيف . وفضلا عن مصانع القطن في الوجه البحري كثير من الأنوال لنسيج الكتان يحتمكرها الباشا ، وتمده سنويا بثلاثة ملايين ثوب يصدر بعض التجار الأوروبيين قدراً منها إلى تريستا وليفورنة ، ويرجع الفضل في ذلك إلى قلة أجور العمال فحسب . ويصنع سنويا نحو مليوني ثوب من المنسوجات القطنية ، و ٢٥٠٠٠ ثوب من الحرير ، واثنان عشر ألفاً من المناديل الملونة ، وكذلك خمسة عشر ألف ثوب من « المقصب » . أما معمل الدبغ فينتجان مائة ألف قطعة من الجلد ، كما تنتج معامل ملح البارود بطريقة البخر مائة ألف قنطار .

وكان للطبيعة أثر جوهري في أن تصبح مصر إقليماً زراعياً ، بفضل ما حبتها به من تربة خصبة غنية ، وبفضل تلك الآلة المائية المعجبية ألا وهي النيل ، الذي يمدّها بالسما والماء الرى في أوقات منتظمة . وقد فشل محمد على في مشروعاته بعد نفقات طائلة تكبدها في سبيل إنشاء المصانع وشراء الآلات البخارية وإعداد المهندسين والعمال ، ومع ذلك فإنه مازال متشبهاً بهذا الاحتكار الصناعي ، ولكنه سيعلم بالتجربة ، وبخاصة إذا توطدت أركان السلام ، أن

هذا الاحتكار يحول دون دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر ، كما يحول دون إنشاء مؤسسات دائمة فيها .

ولما كان الباشا يعلم مقدار الشهرة الدائمة التي تتمتع بها أفيون طيبة منذ عهد طويل في أوروبا ، فقد رغب في إحياء زراعته . وتحقيقا لهذا الغرض أرسل إلى أزمير يطلب بعض الأرمن الذين ألفوا زراعته في آسيا الصغرى . ويتراوح مقدار ما تنتجه مصر الآن من الأفيون بين ١٥ ، ٢٠ ألف أقة سنويا وتساوى الأقة حوالى رطلين وثلاثة أرباع الرطل .

أما ملح البارود فيبلغ ما ينتج منه بطريق البحر نحو مائة ألف قنطار يحتفظ منها الباشا بالكمية التي يحتاج إليها في صنع البارود ، ويبلغ ما يصدر منه حوالى سبعين ألف قنطار .

وقد زرع ما يربو على مليون من أشجار التوت لتربية دودة القز في السهل الذي يمتد من الدلتا إلى صحراء الشام ، كما زرعت هذه الأشجار في ثلاثمائة فدان في سهل أسيوط العظيم ، حتى أصبح مجموع ما يوجد منها في مصر أربعة ملايين شجرة . وتنتج الأوقية الواحدة من البيض عادة ٧٢٠ شرنقة . ويمكن الحصول على رطل من الحرير من كل ٢٥٠ إلى ٢٦٠ شرنقة . ولا تضارع أوراق شجرة التوت في مصر من حيث العدد أو الحجم مثيلاتها في سوريا أو أوروبا ، أما المنسوجات الحريرية المصنوعة في مصر فليست من النوع الجيد ، وقد بلغت قيمة ما استورد من هذا الصنف في عام ١٨٣٦ عشرة ملايين من القروش ، أما الحرير الذي تنتجه مصر فيبلغ مقداره عشرين ألف أقة سنويا .

ويزرع القصب بكثرة في الوجه القبلي حيث يصنع السكر وتجري عملية تكريره . غير أن السكر المستورد من فرنسا أرخص منه ثلثا . وقد استخدم إبراهيم باشا حديثا اثنين من جيميك في منشآت واسعة لعمل السكر بالصعيد ، ولكني لأعلم من نتائج هذا شيئا . وقد بلغت قيمة ما استوردته البلاد من السكر في عام ١٨٣٦ مليونين ونصف مليون من القروش . وتختلف كمية محصول القطن كثيرا تبعا لارتفاع النيل أو انخفاضه ، وتبعا لمساحة الأراضي التي يأمس الباشا بزراعتها قطنًا . أما القطن المصري فيمتاز في نوعه حقا .

وتوجد معامل للنيلة بجهات مختلفة في شبرا ومديرتي الشرقية والقليوبية ، وكذلك في متوف وأشمون وبني سويف والفيوم . ولكن النيلة التي تنتجها مصر من صنف ردى للفاية ، ويتراوح مقدارها بين خمس وعشرين وثلاثين ألف أقة ، وبلغت قيمة ما صدر منها في عام ١٨٣٦ سبعة ملايين من القروش .

وبعد فإن ما ذكرته آنفا هو أهم ما يتصل بالصناعة في مصر ، أما فيما يتصل بالصناعة

في الشام وكريت فإني أرجو الرجوع إلى مادونته من تقارير عن هذين البلدين في عامي ١٨٣٦، ١٨٣٣ .

المالية

لم تنشر في مصر أية ميزانية مضبوطة ، وإذا شئنا الدقة في التعبير قلنا إنه لم ينشر بها قط شيء . يتصل بهذا الموضوع . ولذلك فإن البيانات التي أدلى بها الآن عن ميزانية عام ١٨٣٥ ، مستقاة من مصادر مختلفة ، ولكنها فيما أعتقد مصادر يمكن الاعتماد عليها ، والوثوق من صحة معلوماتها إلى حد كبير .

ولقد كان كبار التجار من مختلف الجنسيات وبعض موظفي الحكومة المطلعين على حقائق الأمور أهم من حصلت منهم على بيان بالإيرادات ، أما المصروفات فقد أمكن معرفة مقدارها ونوعها من كبار الموظفين في كل مصلحة ومن مصادر أخرى أمكن الاتصال بها للوقوف على معلومات في هذا الشأن . ويقرر الباشا نفسه أن دخله السنوي يبلغ ١٢٠٠٠٠٠٠ ر كيس أي ٣٠٠٠٠٠٠ ر من الدولارات . غير أن هذا الرقم لابد أن يكون مبالغاً فيه ، لأنني أعرف من أوثق المعلومات التي أمكنني الوصول إليها أن دخل مصر يتراوح عادة بين ١٨ ، ٢٣ مليوناً من الدولارات ، ولم يزد على ٢٥٠٠٠٠٠ ر إلا في سنة واحدة فحسب .

الإيرادات

القيمة بالقروش

ضرائب على الأملاك

الميرى أوخراج الأراضي من ٢ إلى ٣ دولارات عن الفدان تبعاً لجودة الأرض ١٤٠٠٠٠٠٠ ر
عشور النخيل ١٠٠٠٠٠٠ ر
رسوم التركات (بيت المال وتشمل الممتلكات والمدايق في القرى ... ٣٠٠٠٠٠ ر
عوائد الوكيل والأسواق والمنازل ٣٥٠٠٠٠ ر

على الأشخاص

الفردة أو الضريبة الشخصية (وقدرها ٣٪) من دخل الأشخاص المعروف
أو المفترض وجوده ٣٧٠٠٠٠٠ ر
فرصة الرسوم على الذميين أي الوطنيين المسيحيين والرعايا اليهود ... ٥٠٠٠٠٠ ر

القيمة بالقروش

ضرائب أخرى

رسوم وعوائد المراكب والسماك ١٧٠٠٠٠٠ ر
الملح ٣٠٠٠٠٠٠ ر
المجازر (السلخانات) — الجلود والشحم ٥٠٠٠٠٠٠ ر
أرباح دار الضرب (الضربخانة) ٥٠٠٠٠٠٠ ر
رسوم صب الفضة وشغل المقصب ٢٢٥٠٠٠٠ ر

عوائد الدفولية

مكوس على المأكولات ١١٠٠٠٠٠٠ ر
ضريبة على الجبوب عند دخولها القاهرة ٧٥٠٠٠٠٠ ر

المحارك وعوائد الالتزامات

ضرائب جمر ك الإسكندرية ٤٧٥٠٠٠٠٠ ر
» دمياط ٢٥٠٠٠٠٠ ر
» بلاق (ميناء القاهرة) ٢٢٥٠٠٠٠ ر
» السويس ١٥٠٠٠٠٠ ر
» القصير ١٥٠٠٠٠٠ ر
» دراو ١٥٠٠٠٠٠ ر
» أسبوط ٣٥٠٠٠٠ ر
رسوم على البضائع الواردة من سوريا ١٢٥٠٠٠٠ ر

عوائد الالتزامات

عوائد عن صيد السمك في بحيرة المنزلة ٣٠٠٠٠٠٠ ر
» » » » الفيوم وبحر يوسف ٤٥٠٠٠٠٠ ر
» » النبيذ والكحول والمشروبات الروحية ٩٥٠٠٠٠٠ ر
» » السنامكي ١٢٥٠٠٠٠ ر
» » زيت بذر الكتان وغيره من البذور ٢٥٠٠٠٠٠ ر

أرباح بيع المحصولات

الربح المتحصل من القطن الناعم طويل الثيلة (نحو ٢٠٠٠٠٠٠ قنطار)	٣٢٥٠٠٠٠٠٠ ر
---	-------------

القيمة بالقروش

الربح المتحصل من القطن البلدى (من النوع الواطى للتجيد ١٦ر٠٠٠			
قنطار)	٢٥٠ر٠٠٠
» » السكر (٣٢ر٠٠٠ قنطار)	١ر٠٠٠ر٠٠٠
» » النيلة (٧٧ر٣٠٠ بعد تجهيزها ، ١٠٠ر٠٠٠ أقة قبل	٣ر٠٠٠ر٠٠٠		
التجهيز
» » الأفيون (١٥٠٠٠ أقة)	٣٠٠ر٠٠٠
» » المسل وشمعه	٧٥٠ر٠٠٠

أرباح بيع المحصولات

الربح المتحصل من الزعفران (٢ر٥٠٠ قنطار)	٢٨٠ر٠٠٠
» » الكتان وبذر الكتان (٥٠ر٠٠٠ قنطار من الأول ،			
٦٠ر٠٠٠ من الثانى)	٤ر٠٠٠ر٠٠٠
» » الحرير الخام (٦٥ر٠٠٠ أقة)	١ر٠٠٠ر٠٠٠
» » السمسم وما إليه	٦٠٠ر٠٠٠
» » الطباقي (١٠٠ر٠٠٠ قنطار)	٥ر٠٠٠ر٠٠٠
» » الأرز (٨٠ر٠٠٠ إردب من دمياط ، ٥٠ر٠٠٠ إردب			
من رشيد)	٢ر٦٠٠ر٠٠٠
» » القمح والفول والشعير والذرة والعدس ... الخ			
(٣ر٣٠٠ر٠٠٠ إردب)	١٣ر٠٠٠ر٠٠٠

أرباح من بيع المعنوعات

الربح المتحصل من ٢ر٠٠٠ر٠٠٠ ثوب من البضائع القطنية ،			
٣ر٠٠٠ر٠٠٠ ثوب من الكتان	٦ر٠٠٠ر٠٠٠
» » أنواع الحرير (١٥ر٠٠٠ ثوب من المقصب)	١ر٤٠٠ر٠٠٠
» » المناديل الملونة ١٥ر٠٠٠ ثوب من البفتة			
و ١٢ر٠٠٠ منديل	٦٤٠ر٠٠٠

القيمة بالفروش

الريح التحصيل من الجنود الخام والمذبذبة والقرون وخلافها

(١٠٠٠٠٠ من جلود المعجول والبقر والجاموس)

والماز والقم ٣٥٠٠٠٠

» » » النظرون (كربونات الصودا) ٢٥٠,٠٠٠

» » » ملح البارود (٥٠.٠٠٠ قنطار تباع للتصدير ،

٢٠٠,٠٠٠ ١٠٠,٠٠٠ قنطار تستعمل في عمل البارود) ٢٠٠,٠٠٠

» » » ملح النوشادر

» » » الجير والجص والبلاط (بلاط ناعم من الحجر

(لأرضية المنازل) ٢,٠٠٠,٠٠٠

» » » الحصر (تستعمل بمائة أبسطة) ر. ٤٠٠

» » » صمغ من سنار (٦٠٠٠ قطار) ٤٨٠,٠٠٠

» » » بن من اليمن ٢٠٠٠ ر ٤٠٠ ر

» « من القيل ٥٥٠٠٠

مجموع الإيرادات ٣١١,٣١٠,٠٠٠

المصروفات

ومواهب الجهادية (الجيش والأسطول)

مرتببات (ونفقات أخرى) للجيش ١٠٥٠٠٠٠٠٠٠٠

• للاسطول ... : ٢٠٠٠

مرتبات الباشوات والبكوات وكبار الضباط ٢٩٠٠٠٠٠٠

مرتبات الباشوات (الفرسان والمشاة الأتراك غير النظاميين) ... ٧٠٠٠ ٧٥٠٠

مربيات الفرسان البدو ١٠٠٠٠٠٠

نفقات إنشاء السفن الحربية ومصاريق دار البحرية (الترسانة) ... ٣٣,٥٠٠,٠٠٠

نققات المستشفيات العسكرية ومجلس الصحة ٥٧٠,٠٠٠

(••)

ويتضح من هذه الميزانية أنه كان هناك فائض في عام ١٨٣٥ يبلغ أقل من خمسة ملايين قرش أى ٢٥٠.٠٠٠ دولار. ويلاحظ كذلك أن محصول القطن كان ضئيلاً في تلك السنة بسبب انخفاض النيل ، كما أن مبلغ ٦.٠٠٠.٠٠٠ قرش قد أدمج في نفقات دار الصناعة ، وهو ما أنفق على الباخرة النيلية . وزيادة على ذلك فقد خفضت مرتبات الباشوات وكبار الضباط في ذلك الحين نحو الثلث على الأقل ، مع أنها كانت عالية حتى بلغت ٢٩.٣٠٠.٠٠٠ قرش في سنة ١٨٣٥ . أما الأعمال الخاصة بالقطار الخيرية وما يتطلب منها نفقات باهظة فقد تركت جانباً ، كما أنقصت مخصصات الباشا نفسه ، وبدأ الإصلاح يتناول جميع المرافق . وقد ازداد الدخل زيادة كبيرة نظراً لاطراد الزيادة في الأرضى المزروعة ، حتى لقد بلغت الآن ٢٥.٠٠٠.٠٠٠ دولار أى ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ قرش . على أنه كان من الضروري من ناحية أخرى أن تزيد المصروفات زيادة كبيرة نتيجة لنمو الجيش ، وما تتطلبه صيانة الأسطول التركي من نفقات وما يتقاضاه رجاله من رواتب . هذا فضلاً عن مرتبات الألبانيين الذين جرى بعدد كبير منهم إلى مصر وسوريا . أما معاشات الملتزمين فإنها تتناقص سنة بعد أخرى بسبب ما يحدث بينهم من وفيات . ويشتري الباشا الجزء الأعظم من المحصول بأن يخصم مقدار الميرى ، ثم يدفع في نظير الجزء الباقي أذونات على الخزانة . ويقيد الوالى كثيراً من وراء هذه العملية ، لأنه بذلك لا يكاد يدفع شيئاً ، فضلاً عن أنه يجنى أرباحاً وفيرة من بيع مختلف المحصولات . ومع أنه ليس هناك دين عام ، لأن الباشا كان يرفض على الدوام أن يستدين أى قدر من المال في صورة قرض وطنى رغم المبالغ الكبيرة التى قدمت إليه والإلحاح عليه في قبولها ، ومع أن الإيرادات تربي على المصروفات ، فما تزال الخزانة تتأخر كثيراً في دفع ما عليها . ويرجع ذلك إلى عدم وجود أى تنظيم مالى ، كما يرجع إلى اختلال نظام النقد ، فلو أن مصر اتخذت لنفسها أنظمة مالية سليمة ، ثم استخدمت في الزراعة ما نصيبه في الحروب من مال ورجال ، لأصبحت بلا مرء من أغنى دول العالم .

وجداول الصادرات والواردات يسترعى النظر حقاً .

السنوات	المصادر	الواردات
١٨٣٠	١٧٠ر٠٠٠ر٠٠٠ قرش	١٧٥ر٠٠٠ر٠٠٠ قرش
١٨٣١	» ٢٠٥ر٠٠٠ر٠٠٠	» ١٩٥ر٠٠٠ر٠٠٠
١٨٣٢	» ١٥٠ر٠٠٠ر٠٠٠	» ١٨٠ر٠٠٠ر٠٠٠
١٨٣٣	» ١٨٥ر٠٠٠ر٠٠٠	» ١٨٠ر٠٠٠ر٠٠٠
١٨٣٤	» ١٨٠ر٠٠٠ر٠٠٠	» ٢٦٥ر٠٠٠ر٠٠٠
١٨٣٥	» ٢٧٠ر٠٠٠ر٠٠٠	» ٢٦٠ر٠٠٠ر٠٠٠
١٨٣٦	» ٢٧٥ر٠٠٠ر٠٠٠	» ٣٤٥ر٠٠٠ر٠٠٠

(هذه الأرقام مقربة)

واطراد الزيادة في مقدار الواردات يحمل على الظن بأن الاستهلاك في ازدياد ، وأن أحوال المال لهذا السبب قد تحسنت .

مكرونة مصر

تتألف حكومة مصر طبقاً لأحدث تنظيم وضع لها من ستة دواوين كبيرة . فتشمل إدارة ناظر الداخلية شئون الشرطة والأسواق والتموين والنقابات والقضاء والتمرع . ويشرف ناظر المعارف العمومية على الزراعة والهندسة والحرس والأشغال والمباني العامة وكذلك الترع و « البوسطة » والمدارس والطبعة . أما ناظر الحربية فنوط به ما يتصل بشئون التجنيد وتعليم الجنود وتوزيعهم وتسليحهم كما يشرف على المستشفيات العسكرية وأعمال التحصينات . ويتبع نظارة المالية جباة الضرائب ورؤساء أقلام الصرف وموظفو « الضريبة » وما إلى ذلك . أما ناظر البحرية فيدخل في اختصاصه بناء المراكب الحربية والإشراف على دار الصناعة (الترسانة) كما يهيمن على جميع شئون « ديوان البحر » . وأما ناظر الخارجية والتجارة فنوط به أمر العلاقات الدبلوماسية جميعها مع قناصل الدول العموميين وكذلك الراسلات مع أوروبا كما أنه مهوود إليه بإدارة المخازن التجارية الحكومية أو (الشون) والإشراف عليها وكذا الجمارك والالتزامات والصفقات والمزايدات الخاصة ببيع غلات الحكومة كالقطن والحبوب وغيرها . ومع ذلك تتغير هذه الإدارات والمصالح من وقت لآخر تبعاً لإرادة الوالي وأهوائه .

عمر السطان

لقد تلقى المشايخ من رجال الدين والقضاء ممن يقومون بكتابة عقود الزواج والطلاق

أمرا من محمد على بإعداد سجلات بأسماء المواليد والوفيات في جميع المدن والقرى المصرية ، وقد تكون هذه السجلات مضبوطة فيما يتصل بالوفيات غير أن أطفالا كثيرين يولدون في داخل الحرم ، دون أن تصل أنباء ولادتهم قط إلى علم ولاية الأمور . وفي الوقت الحاضر أبعدت الجبانات خارج جميع المدن والقرى محافظة على الصحة ، كما اتخذت وسائل أخرى مماثلة لتحقيق هذه الغاية ، كنقل أسواق السمك وأما كن الذبح إلى أرض خلاء بعيدة عن الساكن .

ومن المتعذر التحقق من عدد سكان مصر ، لأن وجود العدد العظيم من الساكن المخصصة للحريم جعل من المستحيل معرفة عدد المواليد أو السكان على وجه التحقيق ، إذ يطبق نظام الحرم هذا على الساكن التي يقيم بها سيدات من القبط . ومع ذلك فقد أمكن تقدير سكان مصر تقديرا عاما بنحو ٢٠٠٠٠٠٠ ر ٣٠٠ ر ٢ نسمة كما يقدر بنحو ١٠٠٠٠٠٠ ر ٥٠٠ ر ١ نسمة عدد سكان النوبة ودنقلة وسنار مجتمعة ، وهي الأقاليم التي أخضعها الباشا من أهوام مضت وتمتع بهدوء شامل تحت حكمه . أما محمد علي فيقدر سكان مصر بحوالي أربعة ملايين ، وسكان النوبة وما إليها بأكثر من مليون

والبيان التالي فيما يخيل إلى يحوى أدق تقدير استطعت الحصول عليه لسكان مصر :

أراك	١٥٠٠٠٠٠
فلاحون	١٨٠٠٠٠٠
أقباط	١٤٥٠٠٠٠
نوبيون	٧٠٠٠٠
ممالك	٤٠٠٠٠
عرب (تعداد ست عشرة قبيلة من رعاة الغنم)	٥٠٠٠٠
يونانيون وشوام	٨٠٠٠٠
أرمن	١٥٠٠٠
يهود	٣٠٠٠٠
زواج (ذكور)	٥٠٠٠٠
زواج (إناث)	١٣٠٠٠
أوريون ومشملون بالحماية	٣٠٠٠٠
جملة السكان	٢٣٥٠٠٠ ر ٢

الجيش

في أوائل عام ١٨٣٧ ، كان هناك واحد وثلاثون آلايا من المشاة ، عدد رجالها (في حالة اكتمالها) ٩٤٠٠٠ جندي . وكان هناك ثلاثة عشر آلايا من الفرسان ، عدد أفرادها عشرة آلاف ، وستة آلايات من المدفعية تمدها ٤٨٠٠ جندي . وجميع هؤلاء الجنود من المصريين والسوريين . وفضلا عن ذلك فهناك نحو ١٠٠٠٠ من الفرسان والمشاة الأتراك غير النظاميين والألبانيين . ويتقاضى الجندي النظامي من المشاة خمسة عشر قرشا في الشهر ، ويتقاضى الجندي الواحد من الحرس — والحرس عبارة عن آلايين — خمسة وعشرين قرشا في الشهر ، ومثله الجندي من السوارى . أما الجندي في سلاح المدفعية فيتقاضى ثلاثين قرشا في الشهر ، هذا فضلا عما يصرف لكل هؤلاء من غذاء وكساء . على أنه كان هناك إلى جانب ذلك عدد من فرسان البدو والمغاربة يتراوح بين خمسة عشر ألفا وعشرين .

وكان كل باشا يتقاضى حتى عام ١٨٣٨ ، ٤٣٢ كيساً (أى ٢١٦٠٠٠ قرش) سدوياً ، بينما بلغ راتب البك ٢١٦ كيساً (أى ١٠٨٠٠٠ قرش) ولكن هذه الرواتب خفضت الآن بمقدار الثلث تقريبا . وفي نهاية عام ١٨٣٩ كان عدد الجيش قد زاد زيادة عظيمة فأصبح يتألف من أربعة وثلاثين آلايا من المشاة ، وخمسة عشر آلايا من الفرسان وستة آلايات من المدفعية المشاة ، وآلايين من المدفعية الراكبة (السوارى) وطابورين لنقل المهمات ، وطابور لهندسة الطرق والألغام ، هذا إلى ثمانى عشرة من بطاريات الميدان كل منها تتألف من ست قطع .

وفوق ذلك شرع الباشا في تأليف حرس وطني بالإسكندرية والقاهرة وغيرها من المدن الهامة في مصر ، كما أخذ يسلح الهال في مصانعه حتى يؤلف منهم قوة من الرديف قد يصل عددها إلى أربعين ألف رجل هذا إلى أنه ألحق بهذه الخدمة العربان الضاريين في الصحراء ، وقد يصل عددهم إلى ستة آلاف فارس من البدو .

ولناظر الحربية الحق في الترقية إلى جميع رتب الجيش ، غير أن من واجبه أن يستشير مجلساً من كبار الضباط عند إحداث تغييرات جوهرية أو إبرام أى عقد من العقود ، ويشرف قائد المدفعية إشرافاً مباشراً على دور الصناعة الحربية « الترسانات » والمسابك ومصانع الأسلحة وما إلى ذلك . غير أن كليهما — أى قائد المدفعية وناظر الحربية — يرسلان إلى الوالى تقارير « جرانيل » عن أعمالهما بانتظام . وترسانة القاهرة بناء كبير جميل . وينتج هذا المصنع شهرياً سبعمائة بندقية ، كما يجري به صنع « أطقم » الخيل وعربات المدافع

والخيام وكل أنواع العتاد الحربى . وهناك كذلك مسبك لصنع مدافع الميدان النحاسية ،
وفى الحوض المرصود مصنع لإنتاج ألف بندقية فى الشهر الواحد .

البحرية

لدى البحرية عدد من السفن لا بأس بها ، غير أن البوارج الثمان على جانب كبير من
الضعف إذ أنها أنشئت فى هجلة ، أما البحارة من نوتية وأنفار فعددهم أربعة عشر ألفاً ؛
يتقاضى كل منهم فى الشهر الواحد مبلغاً يتراوح بين خمسة عشر قرشاً وعشرين . وقد بدأ
العمل فى دار الصناعة فى عام ١٨٣٠ ، وهى الآن فى حالة حسنة ، فالمخازن جيدة الأثاث
وموضع عناية كبيرة ، ويشرف عليها جيمس لطيف بك ، وهو تركى كان قبوداناً لإحدى
بوارج الباشا ، وأما محمد بك كبير مهندسى بناء السفن ، فقد نشأ فى إنجلترا تحت إشراف
مستر « فتشام » Fitcham الذى بثنى على مواهبه ومقدرته ومهارته ثناءً عاطراً .

وتصنع فى ترسانة الإسكندرية أسرع السفن والحبال وغيرها كما يصنع بها بيت الإبرة .
ومنذ عهد قريب تولى أبناء العرب وخدم صنع قرويت كبير بديع بقوده الآن سيد بك
نجل الجناب العالى . وكل شئ فى هذا القرويت من صنع مصر عدا المدافع والقذائف .
ومع هذا فقد صنعت « دبانات » البنادق فى الإسكندرية كما كان يطرق النحاس فى مدينة
القاهرة ، وفى استطاعة كل ذى مكانة من الأوربيين أن يزور هذه « الترسانة » فى أى وقت
دون أن يعترضه الحراس ، ويبادر المشرفون على المصانع والمخازن بالإجابة عن كل ما يوجه
إليهم من أسئلة .

وقد أمر الباشا ببناء غرفة فى دار الصناعة كثيراً ما يذهب إليها عندما يريد تفقد أحوال
الدار واستقبال قواده البحريين ومن إليهم . وهناك فى بلاق ترسانة صغيرة ، تقع على النيل
وتبعد نحو ميل عن القاهرة ، تبنى فيها السفن البخارية ومختلف السفن النيلية التى يحتاج
إليها الباشا .

ولما كنت قد فقدت أو وضعت فى مكان لا أذكره الآن مذكراتى التى تحوى العدد
الصحيح للسفن التى يتألف منها أسطول الباشا ، فإنى مضطر إلى أن التمس الرجوع إلى آخر
بيان بعثت به إلى وزارة الخارجية . على أننى أعتقد أن هنالك إحدى عشرة بارجة صالحة
للعمل ، وبارجتين لا يزال العمل فىهما جارياً ، وست فرقاطات ، وعشرة قراويت وأباريق ،
هذا فضلاً عما هنالك من بواخر . ويقرر جميع ضباط البحر البريطانيين الذين شاهدوا أسطول

محمد على أن سفن هذا الأسطول وبجارتها وعتادها وإدارتها على أحسن ما يكون من النظام وجودة التنسيق .

المحارك والامتنار

تأتى الرسوم الجمركية بدخل زهيد جدا بالقياس إلى ما يمكن أن تأتى به وما يجب أن يبلغه الدخل المتحصل منها . وهناك من اقترح على الباشا أن يفرض ضرائب ثقيلة على الصادرات ، وأن يزيل قيود الزراعة ، ويطلق بيع المحصولات ، ولكن الباشا وجد ، أولاً : أن الجهد الزراعى فى مصر يستلزم دائماً تنظيماً ومجديداً فى جلته وتفصيله وأن الفلاح إذا ترك وشأنه رجع إلى ما اعتاده من الإهمال والكسل واقتصر على زراعة الفول والذرة ، وثانياً : أنه سوف يترتب على ذلك أن يصبح فرض الضرائب على الصادرات أمراً خيالياً يستحيل تنفيذه ، وثالثاً : أن هذه الرسوم مهما زادت قيمتها فلن تتعادل مع الأرباح المتحصلة من بيع المحصولات فضلاً عن أنها ستكون مبعثاً لشكاوى صرّة من جانب التجار الذين تشغل أعمالهم بسببها ، ورابعاً . أن من الواجب أن نضيف إلى هذا كله خطر التهريب ، ولما كان من المتوقع أن يشتغل به الأوربيون ، فإن مقاومة تصبح أشق من مقاومة ما يقع من غش وتلاعب فى بيع المحصولات ، وهو أمر نادر الحدوث فى الحقيقة ، لأن الفلاحين لا يعرفون من يطالبون إليه شراء ما لديهم من القطن والنيلة . وقد تناولت موضوع الاحتكار على نحو أوفى عند الكلام عن الزراعة والصناعة .

التعليم

نبدو الميقات التى تصرف على المدارس مستقلة ولا سيما أن التلاميذ فى مدارس الحكومة يتقاضون مرتبات بدلاً من أن يدفعوا نفقة تعليمهم . وهناك ثلاثة أنواع من المدارس هى : أولاً : المدارس الخصوصية — ثانياً : المدارس الابتدائية (مكاتب المبتدیان) وثالثاً : مدارس المساجد (الكتائب) .

وفى النوع الأول من المدارس ٤٥٠٠ تلميذ موزعون على النحو الآتى :

٦٠٠ تلميذ

مدرسة الفنون والصناعات

١٥٠ تلميذاً

مدرسة الهندسة والمعادن

» ٥٠

» هندسة الطرق والكبارى

٦٠٠ تلميذ

» المدفعية

» ٥٠٠

» المشاة

٤٠٠ تلميذ	مدرسة الفرسان
» ١٥٠٠	المدرسة التجهيزية
٥٠ تلميذاً	مدرسة الإدارة
٧٠٠ تلميذ	» الطب (البشرى)
٣٥٠ تلميذاً	» » (البيطرى)
٤٥٠٠ تلميذ	

وعدد تلاميذ النوع الثانى من المدارس أربعة آلاف ، والنوع الثالث تسعة آلاف .
ومدرسة البنات الأميرية الوحيدة هى مدرسة الولادة ، ولا تدخل مدارس المساجد
(أو الكتاتيب) فى ميزانية الحكومة إذ ينفق عليها من الأوقاف الخيرية ، ومما
يدفعه التلاميذ .

وقد أسست مدرسة المدفعية فى طرة فى عام ١٨٣١ على يد أنطونيو سيكويرا Don Antonio
de Sequera ، وهو الآن قائد فى أسانيا ورئيس كلية المدفعية فى سيجوفيا Segovia
ويختار ضباط المدفعية من بين طلبة هذه المدرسة ، وقد كانوا ممتازين حقاً فى عهد الجنرال
سيكويرا . ومع أن المدرسة ما زالت موضع التقدير ، إلا أن مستواها قد هبط عن ذى قبل .
أما مدرسة الفرسان فى الجزيرة فكانها القصر الذى كان يشغله مراد بك زعيم المايك ،
ويديرها فاران Varin بك الياور السابق المرشال جوفيون سان سير Gouvion St Cyr
وهى مدرسة ذات نظام ممتاز . ومقر الهندسخانه قصر المرحوم إسماعيل باشا بن محمد على فى
بلاق . أما ديوان المدارس وموظفوه فيشغلون قصراً فسيحاً فى القاهرة ، كان من قبل
سكناً للجنرال كليبر . وفضلاً عن ذلك فهناك مدرسة للشاة ، وأخرى للموسيقى العسكرية
(الأوربية) بالخانقاه .

الترع

لقد ازداد عدد الترع فى مصر فى العهد الأخير زيادة كبيرة ، كما أن حالتها تحسنت تحسناً
ظاهراً . ويواجه الباشا فى الوقت الحاضر شطراً كبيراً من عنايته ، ويظهر أنه يدمع إلى حد ما
تلك التعليلات التى تضمنها كتاب عمرو بن العاص إلى الخليفة عمر حيث يقول « الذى يصح
هذه البلاد وينميتها ، ويقر قاطنيتها فيها ، . . . ألا يستأدى خراج ثمرة إلا فى أواسها ، وأن
يصرف ثلث ارتفاعها فى عمل جسورها وترعها . فإذا تقرر الحال مع العمال فى هذه الأحوال
تضاعف ارتفاع المال ، والله تعالى يوفق فى المبدأ والمآل » .

ويربى عدد الترع الكبرى في مصر على العشرين . ويبلغ طولها نحو أربعمائة فرسخ . وكانت طولها في عهد الخليفة ستائة . ومع هذا فقد عمل محمد على كثيراً وما زال يعمل على تحسين الترع ، وذلك لاقتناعه بأن هذه الوسيلة بنوع خاص هي التي تكفل رى الأراضى في الوقت المناسب ، وأن مساحة الأراضى الصالحة للزراعة تزيد بنسبة ما يستطيع شقه من هذه الترع ، كما يزيد تبعاً لذلك لإنتاج البلاد .

التحسينات العامة

شهدت مدينة الإسكندرية تحسينات شاملة نافعة ، إذ تألف مجلس في عام ١٨٣٤ ، مهمته العمل على تحسين أحوال المدينة . وشكل هذا المجلس (الذى أطلق عليه اسم لجنة التحسينات) على النحو التالى : —

الكولونيل كامبل Campbell رئيساً .

١ — مسيو توسيجه فنصل عام اليونان .

٢ — القنصل ثوربورن Thurburn .

٣ — المستر هاريس Harris وهو تاجر بريطانى .

٤ — أحمد الغربى وهو الرئيس التركى للمحكمة التجارية .

٥ — طاهر افندى رئيس الضبطية .

٦ — المهندس الحربى التركى .

٧ — السيدور پوما Signore Poma سكرتير شرف .

٨ — السيدور مانسين Signore Mancine مهندس يتقاضى مرتباً شهرياً قدره ألفان

من القروش (أى عشرون جنياً) .

ومنذ ألف هذا المجلس نقلت الجبانات المختلفة إلى خارج أسوار المدينة ، وبدأ فى إقامة الأبنية رويداً رويداً فوق بعض الجبانات القديمة ، دون أن يسترعى ذلك انتباه الناس . وقد أنشئ فى الجمر كمدخل جميل فسيح ومكان لنزول المسافرين ، وتحسنت أحوال الشوارع وأنشئت المجارى العامة ، كما أن عناية رجال الشرطة بجميع ما يتصل بالنظافة ازدادت عما كانت عليه الحال قبلاً . وقد أعد ميدان فسيح بديع مستطيل الشكل وضع فيه أساس تشيد عليه الكنيسة الإنجليزية ، ويجرى العمل الآن لإنشاء فوارة من الرخام فى وسطه تستمد مياهها من التربة . أما سوق السمك وأما كن الذبح فقد نقلت بأمر المجلس إلى مكان

أنسب ، كما وضعت المشروعات لإنشاء شوارع جديدة . وليس في استطاعة أحد مهما علا مقامه ، ولو كان تركي الجنس ، أن يشيد منزلا في الإسكندرية دون أن يحصل على إذن من المجلس .

وقد وهب الباشا عددا من الأوربيين من مختلف الجنسيات أراضى على جانبي التربة قرب الإسكندرية فأقاموا منازل صغيرة وأنشئوا الحدائق والمزارع . ولإبراهيم باشا منزل ريفي أنيق ، وحديقة واسعة على مقربة من الإسكندرية ، ولسميد بك مثل ذلك أيضاً . ومن الأمور التي تسترعى الانتباه ، تلك التحسينات التي تمت قرب القاهرة على يد إبراهيم بنوع خاص فقد مهدت الطرق ، وشقت الترع ، كما أنشئت الحدائق والمزارع الجميلة . وقد أقيم في حي الأزبكية الفسيح بالقاهرة متنزه عام على جانب كبير من الجمال ، وكاد العمل ينتهي فيه عندما برحت المدينة في إبريل عام ١٨٣٩ ، وسيكون في هذا المتنزه طرقات وأزهار ومنايات للأشجار .

البوسطة

عمل ترتيب «البوسطة» بين الإسكندرية والقاهرة . وفي الخط جميعه إحدى وعشرون محطة سمح لوكلاء البريطانيين في القاهرة والإسكندرية باستخدامها حتى يبالغ بعضهم بعضا أنباء وصول سفن البريد وورود المكاتبات إلى الإسكندرية أو السويس ، كما سمح باستخدامها في أى غرض من أغراض الخدمة العامة . وقد اتضح أن سماح الباشا بذلك كان عظيم الفائدة للجمهور . وليس للباشا مصلحة للبريد ، ولهذا تنقل جميع الرسائل الحكومية بين القاهرة والإسكندرية على يد سعاة ، يستبدل بهم غيرهم في كل محطة من محطات «البوسطة» . أما المكاتبات المتبادلة مع سوريا وغيرها فيحملها سعاة يركبون الهجن ، وكثيرا ما أرسلت وسملت خطابات على يد هؤلاء السعاة ، ولم يحدث قط أن فقدت هذه الرسائل أو وقع خطأ في توزيعها

الشرطة

حالة الشرطة طيبة ، ولكنها تقوم على نظام استبدادى . ومع ذلك فربما كان هذا هو النظام الوحيد الذى يلائم مصر على حسب ما نعرفه عن حالة أهلها . وتتألف الشرطة من بضع مئات من الأراك وأبناء العرب يدعون «جاويشية» . وهم مسلحون بسيات (كرابيج) مصنوعة من جلد أفراس البحر ، يضربون بها بالحن القدم والأرداف أحيانا عند ما تتطلب المخالفات الصغيرة عقوبة سريعة . أما عند ارتكاب ما هو أخطر من ذلك ،

فإن المجرم يلقى به في غيايات السجون ، ومحاكم أمام المحكمة المختصة . ويبذل الباشا كل جهد في سبيل تحقيق العدالة والعمل للقضاء على الرشوة . ومما لا ريب فيه أن سرعة إجراء العدالة في مصر والشام كان لها نتائجها الحسنة على ما يظهر ، فإن الجرائم هناك أقل منها بكثير في معظم البلاد الأوربية وقد يكون فيها جميعا .

ونخضع الأوربيون خضوعاً تاماً لولاية قناصلهم القضائية . ويحرص الباشا حرصاً شديداً على ألا يحدث أى تدخل في هذه الزايا ، وأن يتحيف أحد منها ، غير أن معظم الحكومات الأوربية والحكومة الإنجليزية بنوع خاص تنشد إصلاحاً واسع النطاق في هذا الصدد . وقد تناولت هذا الموضوع بإسهاب في رسائل ، ويكفى الآن أن أكرر القول بأن في وسع أى فرد من الرعايا البريطانيين بمصر أو الشام أن يرتكب جريمة القتل وغيرها من أشنع الجرائم دون أن يلقى جزاء .

ويمهد أمر الشرطة في مختلف المدن إلى « باشاغا » من الضباط العسكريين . وهو لا يقل في رتبته عن قائم مقام ، وإنما يشغل في الوقت نفسه منصب ياور للحاكم أو القائد ، بينما يخضع له ضباط أقل منه رتبة يسمون « المحتسبين » ومن عملهم إلى جانب القيام بشئون الضبط والربط ، التفتيش على الأسواق وما إليها . ويصحبهم في تجوالهم « قواصون » يحمل أحدهم ميزاناً ، حتى إذا اتضح أن أحد الباعة يحمل موازين غير مضبوطة وقعت عليه في الحال عقوبة الضرب « بالفلقة » . وفي كل حي من أحياء المدن الكبرى رجل من العسكريين يدعى « شيخ الثمن » ، يباشر عمل القضاء والضبطية في حيه .

الربيه والتسامح

إن مسألة ما خصص الإنفاق على المساجد لدليل على أن محمد علي لا يكاد يهتم بالدين اهتماماً كبيراً . فهناك في القاهرة ما يزيد على مائة مسجد نصفها آيل للخراب بينما لم تسلم أوقافها من عقار وهبات ، وهكذا حال المساجد وأوقافها بصفة خاصة في القرى . وقد حدث عندما اقترحت على محمد علي في إحدى المناسبات ، (بوصفى رئيساً للجنة التحسين والإصلاح) ، أن ينشئ في الإسكندرية طريقاً للعربات يمتد من الحى الإفرنجى إلى سراى الباشا وإلى الجمرى ، أن وجد الباشا بعد بحث المشروع أنه من المتعذر إنشاء الطريق دون هدم بعض المساجد ومباني الأوقاف ، فأبلغنى أنه مع رغبته الشديدة في أن يرى هذه الطارق عمداً وتبنى ، ومهما كانت ميوله الشخصية لآلحول دون إنشائها ، فإنه لا يجرؤ مع هذا كله على إنيان

أمر قد يقضى على سمعته باعتبارها مسلما حريصا على دينه .

أما فيما يتصل بما ينفقه الباشا على قوافل الحج إلى مساجد مكة والمدينة ، فمع أنه أزال كثيرا من الامادات والتقاليد المصطنعة بالتعصب الديني ، فقد أبقى الحج وشجع الناس عليه لفائده العملية . فهذه الأسفار وقوافل الحج من شأنها أن توجد في الواقع نوعا من المواصلات المنظمة بين بلدين تفصل بينهما الصحراء ، وإن كانا يخضعان لحكومة واحدة كما يجتذب الحج إلى القاهرة في كل عام عددا يتراوح بين اثني عشر وخمسة عشر ألف حاج من التجار ، ويؤدي إلى تبادل الرأي وانتشار التجارة بين الساحل الإفريقي بأجمعه والجزء العربي من ساحل البحر الأحمر .

والباشا متسامح جدا في كل مسائل الدين ، حتى لقد تزوج بمض موظفيه الأتراك من إنجليزيات . فكبير مهندسي بناء السفن في الترسانة ، وهو تركي يدعى محمد بك ، متزوج من سيدة إنجليزية أنجبت له أربعة أطفال ، ويعيش موظف آخر مع زوجة إنجليزية له منها طفلان . ومنذ حوالي ثلاث سنوات قام القنصل البريطاني في الإسكندرية بإجراء مراسيم الزواج بين سيدة إنجليزية وأحد أبناء العرب ، (وهو متعلم في إنجلترا وملحق بخدمة الباشا) وهؤلاء الرجال يسرون علنا وهم متأبطون أذرع زوجاتهم ، ويعاملون أولئك الزوجات معاملة طيبة .

ويلتحق الصبيان المسلمون من أبناء العرب بمدرسة الإرسالية الانجليزية في القاهرة ، ويرتلون الأناشيد الانجليزية وقت الصلاة . ولا يحدث هذا في طي الخفاء ، بل يعلمه آباؤهم . وإذا رغب أحد الأوربيين في اعتناق الاسلام فإن الباشا لا يعتبره مسلما إلا بعد إرساله أولا إلى قنصل دولته حتى يناقشه في هذه الرغبة ويثنيه عن عزمه إذا استطاع . ويشغل كثيرون من الأوربيين والأقباط مناصب في خدمة الباشا ، ويؤدي لهم رجال الحرس والهديانات ومن إليهم نفس ما يؤدونه من تسمية وتبجيل لرسفائهم الأتراك . ولدى بوغوص بك رجال من حرس الشرف يلازمون بيته على الدوام . والحقيقة أنه لا يوجد بلدا أكثر تسامحا من مصر ، بل إن المصريين على ما يبدو ليحترموا الأوربيين المنتعنين إلى طبقات راقية .

الباشا وأسرته

يبلغ محمد علي من العمر نحو سبعين عاما ، ومع ذلك فهو قوى الجسم صحيح البدن ،

يحتفظ بحيويته وقواه العقلية في ذروة نشاطها أما أولاده الذكور فهم : —

١ — إبراهيم باشا	وعمره	٥٠	سنة
٢ — سعيد بك	»	١٨	»
٣ — حسين بك	»	١٤	»
٤ — علي بك *	»	١١	»
٥ — شعلان بك **	»	١٠	سنوات
٦ — إسكندر بك	»	٩	»
٧ — محمد علي بك ***	»	٧	»

ولإبراهيم باشا ثلاثة أبناء أعمارهم على التوالي : ١٥ ، ١٣ ، ١٢ سنة . وهناك حفيد لمحمد علي هو عباس باشا نجل ابنه الرحوم طوسون باشا . ويباغ عباس باشا من العمر ستة وعشرين عاما وله ابنان .

طريق الهند

منذ عهد قريب ، فتح طريق للمواصلات بين إنجلترا وممتلكاتها في الهند نرجو أن يظل مفتوحا على الدوام . ولم يستخدم هذا الطريق حتى الآن إلا في نقل الخطابات والمسافرين ومائتهم من متاع ، ولكن من المنتظر أن يستخدم قريبا في نقل المتاجر . كذلك أصبح لهذا الطريق في السنوات الأخيرة من الأهمية العظيمة ما يجعاني على ثقة من أنه سيلتمس لي العذر إذا شغلت التفاصيل التي أقدمها عنه صفحات كثيرة ، وكانت على شيء من الإملال . فقد أولى بونابرت الهدف المقصود من هذا الطريق شطرا كبيرا من عنايته ، فقام مهندسوه باختبار الأراضي ، وكتبوا تقارير عن ذلك الموضوع الهام ، غير أن طريق مصر وسوريا لم يوضعا موضع التجربة إلا منذ شيوع استخدام البخار ، وعلى الأخص خلال السنوات الثلاث الأخيرة . ويمر الطريق الأول بيرزخ السويس والبحر الأحمر ، أما الثاني فيمر بالخليج الفارسي ونهرى دجلة والفرات وسوريا . ولعله من المناسب قبل الدخول في تفاصيل متصل باستخدام طريق السويس والبحر الأحمر في الوقت الحاضر ، أن أرسم صورة موجزة عن مشروعات المهندسين الفرنسيين في أثناء احتلال الجيش الفرنسي القطر المصري . وهذه

(*) يظهر أن كامبل يقصد على صديق وقد توفي في عام ١٨٣٦ .

(**) لم نثر على هذا الاسم بين أبناء محمد علي .

(***) أغفل كامبل من أبناء محمد علي الأحياء محمد عبد الحليم (١٨٢١ — ١٨٩٤) .

تتضمن أولا شبكة من الترع في أرض الدلتا حتى مدينة الإسكندرية ، وثانيا حفر قناة عبر البرزخ بين البحيرات المرة ومدينة بلوز القديمة . وهذه القناة هي خير أداة لوصول البحرين الأحمر والأبيض . ولو تمت لساعدت مياه البحيرات المرة على تعميقها إلى الحد الذي يسمح بمرور السفن الكبيرة . وقد قال المهندسون الفرنسيون في تقريرهم ، « في رأينا أن قناة تمحفر في هذا الاتجاه أكثر فائدة من قناة داخلية ، إذ أن الملاحة تكون فيها أقرب إلى السكال ، لأنه سيكون من السهل ضمان بقائها أعمق من الأخرى ، بفضل التيار المائي الذي يغذيه الخزان العظيم الناشئ عن البحيرات المرة ، حيث يؤدي انحدار المياه إلى زيادة سرعتها زيادة تجعلها قادرة على أن تمنع تكون الرواسب الرملية التي تجلبها الرياح من الصحراء ، ولن يكون هناك أى خطر من تكون حاجز ، لأن مياه البحر لن تحدث رواسب طينية ، كما أن تيار الماء يمكن حصره بين رصيفين ، مما يضمن بقاء القناة مفتوحة عميقة على الدوام . وما دامت هذه القناة ستكون صالحة للملاحة في كل وقت ، فقد يزيد ذلك في سهولة الانتفاع بالرياح الملازمة في البحر الأحمر . ونضيف إلى ذلك أننا إذا لم نجد صعوبات في إعادة تطهير القناة ، والاحتفاظ بعمقها إلى الحد المطلوب بين مدينة السويس ومرفئها فإننا نقترح أن ننشئ للقراويت والفرقاطات طريقاً في البرزخ يصل البحرين الأبيض والأحمر مباشرة . وقد قدر أن طول هذه القناة ٦٥٥٠٠ قامة ؛ كما قدرت النفقات بمبلغ ٢٨٧٠٠٠ و ٩ من الفرنكات غير أننى لا أظن - حتى إذا أمكن تنفيذ هذا المشروع - أن من مصلحة بريطانيا فتح قناة تسهل على الفرنسيين وغيرهم من الشعوب أن تكون لهم بواخر في البحر الأحمر .

وقد اقترح بعض المهندسين الإنجليز إنشاء خط حديدى بين القاهرة والسويس ، وبعد أن عاينوا الأرض ، قرروا أن الجزء الأكبر من الطريق ، (والمسافة بأكملها بين القاهرة والسويس تبلغ حوالى سبعين ميلا) ، مستو ومكون من صخور جيرية ، وليس فيه أية عقبة فى سبيل إنشاء خط حديدى . وقد أمر الباشا باستحضار قضبان حديدية وقاطرة بخارية من إنجلترا لتنفيذ هذا المشروع ، ولكن الحرب التي اشتبك فيها أخيراً مع الباب العالي اضطرتة إلى إهمال ذلك المشروع بسبب كثرة النفقات .

على أن إنشاء خط حديدى بين القاهرة والسويس لن يزيد كثيراً في سرعة نقل الرسائل فإن ذلك سوف يتطلب نحو ست ساعات ، بينما تنقلها المهنجى الآن في زمن يتراوح بين ثمانى عشرة وثلثين وعشرين ساعة . وطبقاً للترتيبات الأخيرة ، تصل الباخرة الإنجليزية

مدينة الإسكندرية في اليوم التاسع عشر من كل شهر ، حاملة البريد الذي يغادر لندن في مساء اليوم الرابع عن طريق فرنسا ، ثم تقرر الخطابات في الإسكندرية بمعرفة رئيس البريد الإنجليزي ، وترسل على ظهور الخمر إلى النجيلة الواقعة في منتصف الطريق إلى القاهرة ، حيث يستبدل بهذه الخمر غيرها سبق إرسالها من القاهرة ، لتعود بالبريد في اليوم الحادي والعشرين فيفحص عنه عامل البريد في القاهرة ، ويراجعه طبقاً للكشف المرسل من الإسكندرية ، ويبحث به بعد ذلك إلى السويس على ظهر المهجن بحراسة أصحابها من البدو . ويصل البريد إلى السويس في عصر اليوم الثاني والعشرين ، وبعد أن يتم هناك عامل البريد الفحص عنه ينقل إلى ظهر الباخرة ، فتبحر في نفس المساء إلى بمباي .

وفي أثناء الشهور الثلاثة التي يفيض فيها النيل يرسل البريد برأ إلى العطف عند نهاية ترعة المحمودية ، ومن ثم يرسل بالسفن إلى القاهرة . وتغادر الباخرة بمباي في اليوم الأخير من كل شهر ، فتصل إلى السويس في اليوم الثامن عشر (من الشهر التالي) ، ويصل بريد الهند إلى الإسكندرية في مساء اليوم الحادي والعشرين .

وبين الكشف المرافق رقم (١) وزن الخطابات التي وردت شهرياً من إنجلترا من أغسطس سنة ١٨٣٨ إلى نهاية سنة ١٨٣٩ . وفي ديسمبر من العام الأخير ، بلغت زنة الرسائل التي حملتها الباخرة الإنجليزية ٨٧٦ رطلاً ، ولكن هذا الرقم مقصور على الرسائل الواردة بطريق مرسيليا ، لأن الباخرة القادمة من فلوث Falmouth لم تصل إلى مالطة في موعدها .

وألاحظ أن السفر مأمون إلى حد أن خطاباً واحداً لم يتأخر أو يفقد طوال المدة التي عهد إلى فيها بوكالة شركة الهند التجارية الشرقية في مصر .

أما فيما يتصل بنقل المسافرين ، فإن في النشرة المرافقة رقم (١٢) الإيضاح الكافي . وأما الخطابات المرسلة بطريق الخليج الفارسي فتُرسل إلى البصرة ، ومن ثم إلى بغداد بطريق نهر دجلة ، ومن بغداد تُرسل إلى عانة أو هيت على نهر الفرات ، ثم تُرسل من هناك عبر الصحراء إلى دمشق ، ومنها إلى بيروت . وهذا الطريق ليس أطول من الآخر فحسب ، ولكنه معرض لغارات مستمرة يشنها عربان البدو التابعين لباشوية دمشق على الضفة الغربية لنهر الفرات ولهذا لا يمكنه منافسة طريق السويس . وقد سمح الباشا بأن تكون للأوربيين بواخر في النيل . ويحتمل على ما يظهر أن يستطيع المسافرون في وقت قريب إتمام هذه السياحة في أربعة أيام بما معهم من متاع بدل تأخرهم خمسة أيام أو ستة ، كما هو حاصل الآن في شأن السفر من الإسكندرية إلى السويس .

بيان عن البريد الوارد من إنجلترا إلى الهند

من ٢٨ أغسطس سنة ١٨٣٨ إلى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٣٩

التواريخ	من إنجلترا	الوزن بالأرطال
سنة ١٨٣٨		
٢٩ أغسطس	على باخرة انجليزية فيرفلاي Firefly	١٠٨٧
٤ سبتمبر	» » » فرنسية	١٧١
» ١٤	» » » »	١٢
» ٢٦	» » » انجليزية بليزر Blazer	١٠٤٤
» ٢٩	» » » فرنسية	٥٧
٦ أكتوبر	» » » »	٣٤
» ١٤	» » » »	٩
» ٢٤	» » » »	١٨٩
» ٢٤	» » » انجليزية بليزر	١١٧٦
٤ نوفمبر	» » » فرنسية	٢٤
» ١٤	» » » »	١٨
» ٢٣	» » » انجليزية فلكانو Volcano	١٣٢٠
» ٢٤	» » » فرنسية	١٥٩
٤ ديسمبر	» » » »	١٨
» ١٤	» » » »	١٥
» ٢٥	» » » انجليزية فلكانو	١٣٣٥
سنة ١٨٣٩		
٦ يناير	» » » فرنسية	٢٤٠
» ١٤	» » » »	٦٣
» ١٦	» » » انجليزية هيرمز Hermes	١٠٩٢
٥ فبراير	» » » فرنسية	٦٠
» ١١	» » » »	١٧٣
» ١٧	» » » انجليزية هيرمز	١٣٨٣
» ٢٤	» » » فرنسية	٣١
٦ مارس	» » » »	٢٩
» ١٦	» » » انجليزية بليزر	١٥٥١
» ٢٥	» » » فرنسية	٣٠٩
٤ أبريل	» » » »	١١
» ١١	» » » انجليزية بليزر	١٥٢٧
» ١٤	» » » فرنسية	٢٤٠
» ٢٤	» » » »	٢٩

الوزن بالأرطال	من إنجلترا	التواريخ
٦٠	عن باخرة فرنسية	٤ مايو
١٦١٤	» » انجليزية Magare ماجار	» ٨
٢٥	» » فرنسية	» ١٣
٤٤	» » »	» ٢١
١٨٠	» » »	٤ يونية
١٩٩٨	» » انجليزية ماجار	» ٥
٤٧	» » فرنسية	» ١٣
٢٥	» » »	» ٢٤
١٥٠٠	» » انجليزية أكيرون Acheron	٢ يولية
٢٧٠	» » فرنسية	» ٤
٣١	» » »	» ١٦
٢٧	» » »	» ٢٥
١٧٥٨	» » انجليزية أكيدون	» ٣١
٢٥٥	» » فرنسية	٤ أغسطس
٤٩	» » »	» ١٤
٩	» » »	» ٢٤
٢٣٠٤	» » انجليزية فلكانو	» ٢٨
٣٠	» » فرنسية	٤ سبتمبر
١٨	» » »	» ١٤
٢١	» » »	» ٢٤
٢٣٠٤	» » انجليزية فلكانو	» ٣٠
٣٣	» » فرنسية	٤ أكتوبر
٢٢	» » »	» ١٤
٢٥	» » »	» ٢٥
١٩٧٤	» » انجليزية هيرمز	» ٢٩
٢٩	» » فرنسية	٤ نوفمبر
١٩٠٢	» » انجليزية هيرمز	» ٢١
١٨	» » فرنسية	» ٢٦
٨٠	» » »	١٤ ديسمبر
٨٧٦	» » انجليزية	١٩ ديسمبر

وبعد فقد وضعت في مكان لا اذكره مذكراتي الخاصة بالرسائل الواردة من الهند وهي في ازدياد مطرد غير أنه يمكن الحصول على بيانات عنها من مجلس إدارة الشركة فقد كنت أبعث إليه بهذه البيانات في كل شهر .

مصادر الكتاب

مجموعات المراجع

Bibliothèque Khédiviale. Catalogue..... Section européen II l'Orient.
Le Caire 1899.

Bibliothèque Nationale de Paris (avant 1884). L'Ancien Catalogue
(Casier : L'Afrique).

Bulletin de quelques ouvrages historiques, géographiques et sociaux
sur Mohamed Ali Pacha..... Le Caire 1931.

Catalogue. Institut d'Egypte 1859—1927. Caire 1927.

Gay, J. Bibliographie des ouvrages relatifs à l'Afrique et à l'Arabie.
Paris 1875.

Guémard, G. Supplément (Addenda et Corrigenda à la Bibliographie
Economique etc. Caire 1925.

Herbelot, B. Bibliothèque orientale. Paris 1697.

—— Bibliothèque orientale. Paris 1777—1779.

—— Bibliothèque orientale. Paris 1781—1783.

Ibrahim Hilmy (H. H. Prince). The Literature of Egypt and the Sudan
from the earliest times to the year 1885 inclusive etc. (2 vols).
London 1886—1888.

Maunier, R. Bibliographie Economique, Juridique, et Sociale De l'Egypte
Moderne (1798—1916). Le Caire 1918.

Pratt, J. Modern Egypt. A List of references to material in the
New-York Public Library. New-York 1929.

أحمد الميحي ومحمد علي البيلاوي : فهرست الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة الخديوية
(خمسة أجزاء) . المطبعة العثمانية بمصر ١٣٠٥ — ١٣٠٨ هـ .

وثائق غير منشورة

١ — المحفوظات المصرية — سراي عابدين .

(١) دفتار ومحافظ المية (تركي، وعربي)

(ب) الوثائق الأمريكية (صورة مأخوذة عن محفوظات وزارة الخارجية بواشنطن)

٢ — المحفوظات الانجليزية — وزارة الخارجية (لندن)

Public Record Office. (F.O.)

F. O. 78. Turkey (Egypt) Consular and Diplomatic Corresp. 1837-1884.

F.O. 78/381. Turkey. Report on Egypt and Candia by Dr. John Bowring.

F.G. 195/151 Egypt (1838-1840).

٣ — الوثائق الفرنسية — وزارة الخارجية (باريس)

Correspondance Politique—Egypte. vols 1—48 Années 1829—1870.

٤ — الوثائق النمساوية — وزارة الخارجية (فيينا)

Egypte-General Consulat Zu Alexandrien und Cairo (1828—1881).

Turquie—Rapports politiques de Constantinople 1820—1879.

وثائق مطبوعة

Aristarchi, G. Législation ottomane, ou recueil des lois, règlements, ordonnances, traités, capitulations, et autres documents officiels de l'Empire ottoman. (6 vols). Paris 1873—88.

Benis, A. G. Une mission militaire polonaise en Egypte. Caire 1938.

Bowring, J. Report on Egypt and Candia. London 1840.

Burgy, J. Recueil de tares et usages des principales villes de commerce de l'Europe, des Etats Unis et d'Egypte. Paris 1825.

Cattaui, R. Le Règne de Mohamed Aly d'après les Archives Russes en Egypte.

I. Rapports consulaires de 1819 à 1833. Le Caire 1931.

II. La mission du colonel Duhamel. 1834—1837. Roma 1933—1934.

III. La mission du Comte Medem (1837—1841) et la mission de M. Krehmer (1841—1844). Roma 1936.

Deny, J. Sommaire des Archives Turques du Caire. Le Caire 1930.

Documents concernant le Dr. Clot-Bey dans ses rapports. avec L.L.AA. Mohamed Aly, Abbas-Pacha et Said-Pacha. Paris 1862.

Documents Diplomatiques Relatifs à la Question d'Orient. Paris 1842.

Douin, G. Une mission militaire française auprès de Mohamed Aly. Corresp. des généraux Belliard et Boyer. Le Caire 1923.

- Les premières frégates de Mohamed Aly 1824-1827. Le Caire 1926.
- La mission du baron de Boislecomte. L'Egypte et la Syrie en 1833. Le Caire 1927.
- L'Egypte de 1828 à 1830. Corresp. des Consuls de France en Egypte. Roma 1935.
- Navarin (6 juillet—20 octobre 1827). Le Caire 1927.
- Driault, E. La formation de l'Empire de Mohamed Aly 1823-1827. Caire 1927.
- Mohamed Aly et Napoléon (1807-1814) Corresp. des 1927. Consuls de France en Egypte. Caire, 1925.
- L'Expédition de Crète et de Morée 1823—1828. Corresp. des Consuls de France en Egypte et en Crète. Caire 1930.
- Leconte, C. Etude.... suivie de documents sur le commerce de l'Orient sur l'Egypte..... etc. Paris 1847.
- Lefebvre De Bécour. Le traité de commerce entre la Turquie et l'Egypte. (Revue des Deux Mondes, 15 octobre 1838).
- Marro, G., Il Corpo Epistolare Di Bernardino Drovetti (volumo Primo). Roma 1940.
- Martens, G. F. Nouveau Recueil de Traités etc. 1808-1839. (16 vols). Goettingue 1817-1842.
- Nouveau Supplément au Recueil de Traités etc. 1761—1839. (3 vols). Goettingue 1843—1875.
- Ministero degli Affari Esteri. Trattati, convenzioni, accordi protocolli ed altri documenti relativi all'Africa, 1825—1906. (3 vols). Roma 1906.
- Nahoum, H. Recueil de Firmans Impériaux Ottomans adressés aux Valis et aux Khédives d'Egypte 1006—1322 H. (1597—1904). Le Caire 1934.
- Nouradounghian, G. Recueil d'Actes Internationaux de l'Empire Ottoman vol. II. Paris 1900.
- Politis, A. Le Conflit turco-égyptien de 1838-1841 et les dernières années du règne de Mohamed Aly d'après les documents diplomatiques grecs. Le Caire 1931.
- Les Rapports de la Grèce et de l'Egypte pendant le règne de Mohamed Aly (1833—1849). Le Caire 1935.
- Raccolta dei trattati e delle principali convenzioni concernanti il commercio e la navigazione degli Austriaci negli Stati della Porta Ottomana. Wien 1844.

- Règlements approuvés par le ministre de l'Instruction publique pour l'organisation des écoles sous Mohammed Ali (s.d.)
- Rustum, A. J. Materials for a Corpus of Arabic Documents relating to the History of Mohammed Ali Pasha. (5 vols). Beirut 1930—1934.
- Sammarco A. La Marina Egiziana sotto Mohammed Ali. Il Contributo Italiano. Le Caire 1931.
- Schopoff, A. Les réformes et la protection des chrétiens en Turquie (1673—1904). Firmans, bérats etc. Paris 1904.
- Talmas, O. (Bey). Recueil de la Correspondance de Mohamed Ali, Khedive d'Egypte (du 1er Avril 1807 au 12 Juillet 1848). Le Caire 1931.
- Tarifs de douane que les négocians de sa Majesté l'Empreur de toutes les Russies doivent payer dans les Etats de la Sublime Porte sur les marchandises d'importation et d'exportation. Constantinople 1831.
- Testa, Le Baron I. De. Recueil des Traités de la Porte Ottomane etc. (vols II, IX.). Paris 1865, 1898.
- Traité de Commerce entre la France et la Turquie, et tarif des douanes turques. Paris 1839.
- Traités de commerce et de navigation actuellement existants entre la France et les pays orientaux. (Revue de l'Orient, de l'Algerie et des colonies. XII.) 1852.
- Treaties.... between Turkey and foreign Powers, compiled by the Librarian and Keeper of the papers, Foreign Office (1535-1855). London 1855

المراجع الاجنبية

١ — كتابات المعاصرين

١ — الرسائل والذكرات الخ .

- Baker, Ch. F. Memoir on Syria, designed to illustrate the conditions of that country before and subsequent to the evacuation of the Egyptian Army. etc. London 1845.
- Baker, J. Syria and Egypt under the last five Sultans of Turkey; being experiences, during fifty years of Mr. Consul-General Baker, chiefly from his letters and journals. (2 vols.) 1876.
- Baldwin, G. Recollections Relative to Egypt..... etc. London 1801.

- Beaufort d'Hautpoul, C. de. Notes sur l'Orient et sur l'Égypte en particulier (1839). (Revue d'Égypte, I. 1894—1895.)
- Boré, E. Corresp. et mémoires d'un voyageur en Orient. (2 vols). 1840.
- Carne, J. Letters from the East written during a recent tour through Turkey, Egypt..... (2 vols). 1826.
- Chaix, P. Lettres écrites des bords du Nil. Genève 1847.
- Champollion, J. F. Lettres écrites d'Égypte et de Nubie en 1828 et 1829. Paris 1833.
- Colin, A. Lettres sur l'Égypte. Administration territoriale du pacha. (Revue des Deux Mondes, 1er mars 1838).
- Lettres sur l'Égypte. Budget et Administration de Mohamed Ali (ibid, 1er et 15 Janvier 1838).
- Lettres sur l'Égypte. Industrie manufacturière. (ibid. 15 mai 1838).
- Lettres sur l'Égypte. Commerce (ibid, 1er Janvier 1839).
- Communications with Mehemet Ali, 1838. London 1839.
- Contemporaine. La... en Égypte (Mémoires d'une...) 6 vols. Paris 1831.
- Copie de la lettre adressée à S.E. Osman Nouredin Bey pour la création d'une école de médecine à l'hôpital d'Abou-Zabel. (Annales médico-physiologiques, XXIII.) Paris 1833.
- Cornille, H. Souvenirs d'Orient.... Égypte, 1831—1832—1833. Paris 1833.
- Damer, D. G. L. Diary of a tour in Greece, Turkey, Egypt and the Holy Land. (2 vols). London 1841.
- Quizot, F. P. G. Memoires pour servir à l'Histoire de mon Temps. (8 vols). Paris 1858—1867.
- Hahn-Hahn, I. Letters of a German countess written her travels in Turkey, Egypt... in 1843—1844. (3 vols.) London 1845.
- Holroyd, A. Egypt and Mohammed Aly Pacha in 1837. A letter Containing remarks upon Egypt as it is in 1837. London 1838.
- Joliffe, T. R. Letters from Palestine, ... to which are added letters from Egypt. (2 vols). London 1822.
- Lamartine, A. de. Souvenirs, Impressions, Pensées et Paysages, pendant un Voyage en Orient, 1832—1833 (vols). Paris 1835.
- L'Hôte, N. Lettres écrites d'Égypte en 1838 et 1839. Paris 1840.
- Lindsay (Lord). Letters on Egypt. Edom, and the Holy Land (2 vols) London 1838.
- Marin. Événements et aventures en Égypte en 1839. Paris 1840.

- Michaud, J. Lettres sur l'Egypte. (Revue des Deux Mondes, 15 septembre 1834).
- Michaud, J. et Poujoulat, J. J. Correspondance d'Orient. (vols. V et VI) Paris 1833—1835.
- Montefiore, J. Notes from a private Journal of a visit to Egypt and Palestine etc.... London 1844.
- Napier, Lieut. Col. E. Reminiscences of Syria and the Holy Land. (2 vols). London 1847.
- Pellissier. Rapport adressé à M. le Ministre de l'Instruction publique et des Cultes.... sur l'état de l'Instruction publique en Egypte. Paris 1849.
- Perron, A. Lettre sur les écoles et l'imprimerie du Pacha d'Egypte parà M. J. Mohl, Kaire 22 oct. 1842 (Journal asiatique 4^e série, t. II. 1843).
- Perron, A. Lettres du Dr. Perron du Caire et d'Alexandrie à M. Jules Mohl à Paris 1838—1854. Edited by Y. Artin Pacha. Le Caire 1911.
- Pool. S. The English woman in Egypt: letters from Cairo written during a residence there in 1842, 3 and 4, with E. W. Lane, Esq. by his sister. (2 vols). London 1845.
- Pouqueville. Mémoire historique et diplomatique sur le commerce et les établissements français au Levant. (Revue encyclopédique. XXXIX, Juillet 1828).
- Prokesch-Osten, A. Mehemed Ali Vicekonig von Aegypten: aus meinem Tagebuche 1826—1841. Wien 1877.
- Pückler-Muskau, H. L. H. Egypt under Mehemet Ali, transl. from the German by H. Evans Lloyd. (2 vols). London 1845.
- Recueil de la Correspondance de Mohamed Aly, Khédive d'Egypte. Le Caire 1913.
- Vidal, Lettre sur ses voyages en Orient de 1829 à 1836. (Mémoires Soc. de Géog. 2e Série. VI. 1836).
- Voilquin, Th. S. Souvenirs d'une fille du peuple ou la Saint-Simonienne en Egypte, 1834 à 1836. Paris 1866.
- Yacoub Artin Pacha. Lettres du Dr. Perron, du Caire et d'Alexandrie, à M. Jules Mohl, à Paris 1838—1854. Le Caire 1911.

٢ — رحلات وأسفار.

- Al-Abbâsi, Ali Bey. Travels in Morocco, Tripoli, Cyprus, Egypt, Arabia Syria and Turkey between the years 1803 and 1807. (2 vols.) London 1816.

- Blondel, E. *Deux Ans en Syrie et en Palestine* (1838—1839) Paris 1840.
- Bourchier, W. *Narrative of a passage from Bombay to England*. London 1834.
- Brocchi, G. B. *Giornale delle Osservazioni fatte en Viaggi in Egitto, nella Siria e nella Nubia*. (5 vols). Bassano. 1841—3.
- Burkhardt, J. L. *Travels in Syria and the Holy Land*. London 1822.
- Capper, J. *Observations on the passage to India, through Egypt etc*. London 1784.
- Chesney, F.R. *The Expedition for the Survey of the Rivers Euphrates and Tigris, carried on by Order of the British Government, in the years 1835, 1836 and 1837 etc* (4 vols). London 1850.
- Combes, E. *Voyage en Egypte, en Nubie, etc*. (2 vols). Paris 1846.
- Cumming, W.F. *Notes of a Wanderer in search of Wealth, through Italy, Egypt, Greece and Turkey*. (2 vols). London 1839.
- Durbin, J. P. *Observations in the East, chiefly in Egypt, Palestine, Syria, and Asia Minor*. (2 vols). London 1845.
- Edmonstone, A. *A Journey to the two Oases of Upper Egypt in the year 1819*. London 1822.
- Elwood, A.K. *Narrative of a Journey overland from England by the Continent of Europe, Egypt and the Red Sea to India* (1825—1828) 2 vols. London 1830.
- Fesquet, G. *Voyage en Orient fait avec Horace Vernet en 1839 et 1840* (Egypte, Syrie, Palestine). Paris (s.d.)
- Fitzclarence, Lieut-Col. *Journal of a Route Across India through Egypt to England in the latter end of the year 1817 and the beginning of 1818*. London 1819.
- Fitzmaurice, W. E. *A Cruise to Egypt, Palestine and Greece etc*. London 1834.
- Fontanier, V. *Voyages en Orient Entrepris par Ordre du Gouvernement Francais de l'Année 1821 à l'année 1829* (2 vols). Paris 1829.
- *Le Voyage en Orient pendant les années 1831—1832*. Paris 1834.
- Head, C. F. *Eastern and Egyptian scenery illustrative of a Journey from India to Europe*. London 1833.
- Henniker, F. *Notes during a visit to Egypt, Nubia, the Oasis Boeris, Mount Sinai and Jerusalem*. London 1824.
- Hogg, E. *Visit to Alexandria, Damascus, and Jerusalem, during the successful campaign of Ibrahim Pacha*. (2 vols). London 1835.

- Howel, Th. Voyage en retour de l'Inde par terre....suivi d'observation sur le passage dans l'Inde par l'Egypte et le Grand Desert par James Capper, Paris 1797.
- Hyett, W.A.H. Journal of a visit to the Nile and Holy Land in 1847—1848. London 1851.
- Irby, C.L. and Mangles. J. Travels in Egypt and Nubia.....during the years 1817 and 1818. London 1823.
- Labat, L. Notes of an Oriental Journey through France and Egypt to Bombay. London 1841.
- Latour, D. A. T. de. Voyage de S. A. R. Monseigneur le duc de Montpensier à Tunis, en Egypte, etc. (2 vols). Paris 1847.
- Mackworth, D. Diary of a tour through Southern India, Egypt and Palestine in the years 1821 and 1822. London 1823.
- Madden, R.R. Travels in Turkey, Egypt, Nubia and Palestine in 1824—1827. (2 vols.) London 1829.
- Madox, J. Excursions to the Holy Land, Egypt, Nubia, Syria etc. (2vols). London 1834.
- Marmier, Xavier. Du Rhin au Nil...Egypte. Souvenirs de voyage. (2 vols). Paris 1846.
- Marmont, A. F. L. V. de. duc de Raguse. Voyage en Hongrie. etc. ...en Syrie, en Palestine et en Egypte. (3 vols). Paris 1837.
- Measor A.P. A tour in Egypt....in the years 1841 and 1842. London 1844.
- Millard. D.A Journal of travels in Egypt.....during 1841 and 1842, 1843. London 1860.
- Monro, V. Summer Rambles in Syria with a Tartar Trip from Aleppo to Istamboul. (2 vols). London 1835.
- Olin, S. Travels in Egypt, Arabia, Petraea and the Holy Land. (2 vols). London 1843.
- Poujoulat, B. Voyage dans l'Asie Mineure, en Mesopotamie à Palmyre, en Syrie, en Palestine, et en Egypte, faisant suite à la Corresp. d'Orient (2 vols). Paris 1840.
- Pückler-Muskau, H. Aus Mehemed Ali's Reich (3 vols). 1844.
- Travels and Adventures in Egypt. (3 vols). London 1847.
- Roberts, E. Notes of an overland Journey through France and Egypt to Bombay. London 1841.
- Robinson, G. Travels in Palestine and Syria (2 vols). London 1837.

Saint John, J. A. Egypt and Mehemed Ali; or travels in the valley of the Nile (2 vols). London 1834.

—— Egypt and Nubia, their scenery and their people being incidents of history and travel from the best and most recent authorities, including J.L. Burckhardt and Lord Lindsay London 1845.

Salles, E. De. Pérégrinations en Orient ou Voyage Pittoresque, Historique et Politique en Egypte, Nubie, Syrie, Turquie, Grèce pendant les années 1837, 38, 39. (2 vols.) Paris 1840.

Scott, C.R. Ramblès in Egypt and Candia with details of the military power and resources of those countries (2 vols). London 1837.

Waghorn, Th. Particulars of an overland Journey from London to Bombay by way of the Continent, Egypt and the Red Sea. London 1831.

Webster, J. Travels through the Crimea, Turkey and Egypt, performed during the years 1825—1826. (2 vols). London 1830.

Wilde, W. R. Narrative of a voyage to Egypt, Palestine, Syria... etc. (2 vols). London 1840.

Wilson, W.R. Travels in Egypt and the Holy Land. etc. (2 vols). London 1831.

۳ — مؤلفات عامة ودراسات خاصة .

Acerbi, G. Descrizione della Nubia e dell'Egitto monumentale secondo le scoperte del Signor Champollion. Milano 1830.

Administration égyptienne dans l'île de Candie (Revue de Droit français et étranger I. 1833).

Ampère, J. J. Méhémet Ali (Revue des Deux Mondes, 1er Mai 1847).

Antes, J. Observations on the manners and customs of the Egyptians, the overflowing of the Nile and its effects, with remarks on the plague and other subjects. London 1800.

Barrault, E. Occident et Orient, Etudes Politiques. Morales, Religieuses, Pendant 1833—1834. Paris 1835.

Berton, Le Comte De. Essai sur l'Etat Politique des Provinces de l'Empire Ottoman, administrées par Mehemed Ali. Paris 1839.

Besumee, Hasan. Egypt under Mohammed Aly Pasha. London 1838.

Bianchi. Catalogue général des livres arabes, persans, turcs imprimés à Boulac en Egypte depuis l'introduction de l'imprimerie dans ce pays. (Journal Asiatique. 4^e serie 2, t. XIII. 1843).

- Blanqui, Ad. Résumé de l'histoire du commerce. Paris 1826.
- Burckhardt J.L. Arabic proverbs. or the manners and customs of the modern Egyptians etc. London 1830.
- Cadavène, E. de et Barrault, E. Deux années de l'histoire d'Orient, 1839—1840 etc. (2 vols). Paris 1840.
- Cadavène, E. de et Breuvery. J. de. L'Egypte et la Turquie de 1829 à 1836 (2 vols.). Paris 1836.
- L'Egypte et la Nubie etc. (2 vols). Paris 1841.
- Cailliaud, F. Voyage à Meroë etc. (4 vols). Paris 1826.
- Recherches sur les arts et métiers, les usages de la vie civile et domestique des anciens peuples de l'Egypte, de la Nubie et de l'Ethiopie, suivies de détails sur les mœurs et coutumes de peuples modernes de ces mêmes contrées. (2 vols). Paris 1831—1837.
- Chabrol de Volvic G.J.S. comte de. Essai sur les mœurs des habitants modernes de l'Egypte. Paris 1826.
- Clot, A. B. Comptes rendus des travaux de l'Ecole de médecine d'Abou Zabel. ...suivi de l'exposé de la conduite et des travaux de l'auteur lui-même en Egypte 1825—1832. Paris 1832.
- Aperçu général sur l'Egypte (2 vols). Paris 1840.
- De la peste observée en Egypte. Paris 1840.
- Histoire de Méhémet-Ali, vice—roi d'Egypte. Marseille 1861.
- Conder, J. A popular description of Egypt, Nubia, and Abyssinia. (2 vols). London 1827.
- Cusieri, V. Storia fisica e politica dell'Egitto dalle prime memorie dei suoi abitanti al 1842. Roma 1845.
- Daversin De Pontes. Mohamed Aly, (Revue des Deux Mondes. 15 mai 1839).
- Davesiès de Pontès, L. Mohamed Ali Pacha (Revue des Deux Mondes. T I. 1835).
- L'Egypte moderne, le Mahmoudieh, le désert, le Nil (ibid, 1er Sept. 1835).
- Etudes sur l'Egypte, précédées d'une notice biographique. Paris 1844.
- Deaborn, H. A. L. Memoir on the commerce and navigation of the Black Sea and the trade and maritime geography of Turkey and Egypt. (2 vols). London 1829.

- Frank. L. De peste, dysenteria et ophtalmia aegyptiaca. Viennae 1820.
- Froment, D. Du Commerce des Européens avec les Indes par la Mer Rouge et Par l'Egypte. Paris 1799.
- Galloway, J. A. Observations on the proposed improvements in the Overland Route via Egypt. London 1844.
- Gisquet J. H. L'Egypte, les Turcs et les Arabes (2 vols). Paris 1848.
- Gliddon, G. R. A memoir of the cotton of Egypt. London 1841.
- Oouin, E. L'Egypte au XIXe siècle : histoire militaire et politique..... de Méhémet Ali, Ibrahim Pacha, Soliman Pacha (Colonel Sèves). Paris 1847.
- Hammer, J. von. Histoire de l'Empire Ottoman depuis son origine Jusqu'à nos jours (18 vols). Paris 1835—1841.
- Hamont, P.N. L'Egypte sous Méhémet Ali: Populations, Gouvernement, Institutions Politiques, Industrie, Agriculture. (2 vols). Paris. 1843.
- De l'Egypte depuis la paix de 1841. (Revue de l'Orient, 1, 1843).
- Agriculture des Egyptiens (ibid, III, IV, 1844).
- Holroyd. A. T. Egypt and Mohamed Aly Pacha in 1837. London 1838.
- Horeau, H. Panorama d'Egypte et de Nubie, avec un portrait de Méhémet Ali et un texte orné de vignettes. Paris 1841.
- Houmaire de Helle. Isthme de Suez. Rapports sur les differents systemes de communications à établir entre la Mer Rouge et la mediterrannée. Paris 1845.
- Houry, C. B. De la Syrie Considérée sous le Rapport Commercial. Paris 1842.
- Jäger, F. Die aegyptische Augen-Entzündung (Ophtalmia aegyptiaca). Wien 1840.
- Jomard, E. F. Coup d'œil impartial sur l'état présent de l'Egypte, comparé à sa situation antérieure. Paris 1836.
- Juchereau De Saint-Denys. Histoire de l'Empire ottoman depuis 1792 Jusqu'en 1844. (t I. Statistique de l'Egypte) Paris 1844.
- Kinnear, J. Cairo, Petrea and Damascus described..... with remarks on the government of Mehemet Ali. London 1841.
- Labat, L. Route de l'Inde par l'Egypte et la Mer Rouge, considérée sous le point de vue de la question d'Orient. Paris 1839.
- L'Egypte ancienne et moderne. Paris 1840.

- L'Egypte sous le Gouvernement de Mehemet Ali. Paris 1840.
- De l'hôpital d'Abou-Zebel et de son organisation médicale. (Annales médico-physiologiques, XXIV). Paris 1834.
- Lane, E.W. An Arabic-English Lexicon. (8 vols). London 1863.
- An account of the manners and customs of the modern Egyptians: Edited by Edward Stanley Poole. (2 vols). London 1871.
- Lapanouse, M.J. Mémoire sur les caravanes qui arrivent du royaume de Dârfurth en Egypte (Mémoires sur l'Egypte..... t IV) an XI.
- Linant De Bellefonds, A. Barrage de Chibine dans le Delta. (Mémoires Soc. de Géog. XX). Paris 1843.
- Carte hydrographique de la Basse-Egypte... où sont indiqués les travaux exécutés ou à exécuter d'après les ordres de son Altesse Méhémet Ali vice-roi d'Egypte. (s.d.)
- Carte hydrographique de la partie méridionale de la Haute-Egypte... etc. etc. Paris 1867.
- Madden, R. R. Egypt and Mohammed Ali. London 1841.
- The Life of Mohammed Ali. London 1841.
- Malherbe, R. L'Orient de 1718 à 1845. Histoire Politique, Religion, Mœurs (2 vols). Paris 1846.
- Marcel, J. J. Précis historique et descriptif sur le Moristan ou le grand hôpital des fous du Kaire. Paris 1833.
- Mengin, F. Histoire de l'Egypte sous le gouvernement de Mohammed Ali... (2 vols). Paris 1823.
- Histoire sommaire de l'Egypte sous le gouvernement de Mohammed Aly.... Paris 1839.
- Moreau, C. et Slowaczynski. Statistique générale de l'Europe, Asie, Afrique. (Egypte II.) Paris 1838.
- Morris, L. Essays statistical and commercial in reference to the present state of Egypt. (priscellanea Aegyptiaca consociatio litteraturae, anno 1845.)
- Mougel. Rapport sur un projet de barrage du Nil. Projet de barrage du Nil à la tête du Delta. Détail estimatif. (manuscrit. 2 brouchures) 1843.
- Notice sur le barrage du Nil. (Bull. de la Soc. d'Encouragement pour l'industrie nationale, XLVIII. Paris 1849.

- Egypte, Barrage du Nil (Revue de l'Orient, de l'Algerie et de colonies, VIII.) Paris 1850.
- P. et H. L'Egypte sous la Domination de Mehemet Aly. Paris 1846.
- Pellion. Egypte. Economie politique. De la nature de la propriété, des impôts, des monopoles et de leur influence sur la condition matérielle de la population. (Revue de l'Orient et de l'Afrique). Paris 1847.
- Perrier, F. La Syrie sous le gouvernement de Méhémet Ali jusqu' à 1840. Paris 1842.
- Perron, A. Ecole de Médecine du Caire. (Gazette des Hôpitaux 2^e série. VI) Paris 1844.
- Perron, D.M.P. Leçons d'histoire. t. I. de l'Egypte. Paris 1832.
- Pharoan, J. Notice Historique et biographique sur Mohammed Aly, pacha d'Egypte. Paris 1829.
- Planat, J. Histoire de la régénération de l'Egypte. Lettres[—]écrites du Kaire à M. le comte Alexandre de Laborde. Paris 1830.
- Reinaud. Notice des Ouvrages arabes, persans et turcs imprimés en Égypte). Journal Asiatique 2^e Série Oct. 1831).
- Roy. J. J. E. Les illustrations de l'histoire d'Egypte. Limoges 1846-1853.
- Saint-Marc Girardin. Méhémet Ali.... etc. (Revue des Deux Mondes. XXIII. 1840).
- Schoelcher, V. L'Egypte en 1845. Paris 1846.
- Segato, G. et Masi, L. Saggi pittorici, geografici, statistici, idrografici, catastali sull'Egitto. Roma 1827.
- Taylor, I. J. S. et Raybaud, L. La Syrie, L'Egypte, la Palestine et la Judée.... etc. (2 vols). Paris 1839.
- Thédénat-Duvent, P.P. L'Egypte sous Méhémed Ali ou, aperçu rapide de l'administration civile et militaire de ce pacha. Paris 1822.
- The Life of Mohammed Ali, viceroy of Egypt. London 1851.
- Urquhardt, D. La Turquie, ses ressources..... suivis de considération sur l'état du commerce anglais dans le Levant. trad. de l'anglais par X. Raymond. (2 vols). Paris 1836.
- Vaulabelle, A. de. Histoire de l'Egypte Moderne, 1801—1833. Paris 1835—1836.
- Velch. Inquiry into the means of establishing a ship navigation between the Medit. and the Red Sea London 1843.

Vyse, H. Operations carried on at the pyramids of Gizeh in 1837, with an account of a voyage into Upper Egypt. (2 vols). London 1840.

Waghorn, Th. Egypt as it is in 1837. London 1837.

—— Egypt as it is in 1838. London 1838. .

Wilkinson, J. G. Topography of Thebes, and general view of Egypt.... with remarks on...the production of the country. (2 vols). London 1835.

Wilkinson, Sir Gardner. Modern Egypt and Thebes : Being a Description of Egypt. (2 vols). London 1843.

Wüstenfeld, F. Die Akademien der Araber und ihre Lehrer. 1837.

Yates. W. H. The modern history and condition of Egypt, its climate, diseases and capabilities (2 vols). London 1843.

(ب) مصادر ثانوية

Adams, W. H. D. The Land of the Nile, or, Egypt past and present. London 1871.

Adams, F. The New Egypt. London 1893.

Amelineau, E. C. Résumé de l'Histoire de l'Egypte depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours. Paris 1894.

Amherst of Hackney, Lady. A Sketch of Egyptian History from the earliest times to the present day. London 1904.

Amici, F. Dictionnaire des villes, villages, hameaux etc. etc. de l'Egypte. Le Caire 1884.

Arminjon, P. La Situation économique et financière de l'Egypte. Le Soudan Egyptien. Paris 1911.

Artin, Y. Institut Egyptien—La propriété foncière en Egypte. Caire 1883.

—— The right of landed property in Egypt. (transl. by E. A. van Dyck). London 1885.

—— L'Instruction Publique en Egypte. Paris 1890.

—— Considérations sur l'instruction publique en Egypte. Le Caire 1894.

Auriant, L. l'Egypte: la proie de ses métèques 1805—1920 Paris 1920.

Badois, E. Notes sur les principaux travaux d'utilité publique de l'Egypte : analyse de l'ouvrage de M. Linant de Bellefonds Bey. Paris 1874.

Barois, J. Les Irrigations en Egypte. Paris 1911.

Benedetti. Méhémet-Ali durant ses dernières années (Revue des Deux Mondes, 1er Juin 1895).

- Bernard, H. Notice géographique et historique sur l'Egypte. Paris 1862.
- Bevan, S. Sand and Canvas: a narrative of adventures in Egypt. London 1849.
- Bionet, A. Géographie économique et administrative de l'Egypte. Basse Egypte. I. Le Caire 1902.
- Dictionnaire géographique de l'Egypte. Le Caire 1899.
- Bonola, F. L'Egypte et la géographie. Sommaire historique des travaux géographiques exécutés en Egypte sous la dynastie de Mohammed Aly. Paris 1890.
- Una visita a Mohamed Ali nel 1822. La prima Stamperia ed il primo giornale. (Revue intern. d'Egypte II. No 2. Octobre 1905.).
- Bréhier, L. L'Egypte de 1798 à 1900. Paris 1900.
- Bridier, L. Une famille française, les de Lesseps. Paris 1900.
- Brown, R.H. History of the barrage at the head of the Delta of Egypt. London 1896.
- The Delta barrage of Lower Egypt... with an introduction by Sir W. Garstin... London 1902.
- Cameron, D.A. Egypt in the Nineteenth Century: or Mehemet Ali and his successors until the British occupation in 1822. London 1898.
- Carré, Jean-Marie. Voyageurs et écrivains français en Egypte. (2 vols). Le Caire 1922.
- Cattaui, Joseph—Edmond. Histoire des Rapports de l'Egypte avec la Sublime Porte (du XVIIIe Siècle à 1841). Paris 1919.
- Charles—Roux, F. L'Isthme et le Canal de Suez. (2 vols). Paris 1901.
- Autour d'une Route. L'Angleterre et l'Isthme de Suez et l'Egypte en XVIIIe siècle. Paris 1922.
- Chassinat, E. Silvestre de Sacy. 1758—1838. Paris 1905.
- Couvidou, H. Etude sur l'Egypte Contemporaine. Caire 1873.
- Dehérain, H. Le Soudan égyptien sous Méhémet-Ali. Paris 1898.
- Dodwell, H. The Founder of Modern Egypt: A study of Muhammad Ali. Cambridge 1931.
- Dor, V.E. L'Instruction publique en Egypte. Paris 1872.
- Dunne, J.H. Printing and Translations Under Muhamad Ali of Egypt, The Foundation of Modern Arabic. (Journal of the Royal Asiatic Society Part III. July 1940.)

- An Introduction to the History of Education in Modern Egypt. London 1938.
- Durand—Viel (Vice-Amiral). Les Campagnes Navales de Mohammed Aly et d'Ibrahim (2 vols). Paris 1937.
- Egypte. Aperçu sur le commerce de la Mer Rouge et sur les Echelles égyptiennes. (Revue de l'Orient, de l'Algérie et des colonies, VIII. 1858).
- Elgood, P. G. The Transit of Egypt. London 1938.
- Geiss, A. Histoire de l'imprimerie en Egypte. (Bull. Institut égyptien, 5^e série, t I. année 1907).
- Hasenclever, A. Geschichte Agyptens im 19. Jahrhundert 1798—1814. Halle 1917.
- Hénault, Père de. Manuel d'histoire de l'Egypte de Ménés à Abbas II Hilmi. Alexandrie 1911.
- Hoskins, H. L. British Routes to India. New York 1928.
- Jean Mazuel. L'Oeuvre Géographique de Linant de Bellefonds. etc. Caire 1936.
- Kayser, F. et Roloff, E.M. Histoire de l'Égypte depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours. traduite de l'allemand.... par Albert Le Boulicaut et Jean d'Allemagne. Paris 1912.
- Lammens, H. La Syrie, Précis Historique (2 vols). Beirut 1921.
- Linant de Bellefonds, M. A. Mémoires sur les principaux travaux d'utilité publique exécutés en Egypte depuis la plus haute antiquité jusqu'à nos jours. Paris 1872—73
- M. E. Notice biographique sur Emile Prisse d'Avennes, voyageur français, égyptologue, archéologue et publiciste. Paris 1894.
- Malaval, B. et Jondet, G. Le port d'Alexandrie (2 vols). Paris 1912.
- Marcel, J. (and others). Egypte depuis la conquête des Arabes jusqu'à la domination française, par M. Amédée Ryme: sous la domination de Méhémet Ali, par M. M. P. et H. Paris 1872, 1877.
- Martineau, A. La France dans la Méditerranée. Le commerce français dans le Levant. Paris 1902.
- Mohammed Moktar. De l'origine des mesures égyptiennes et leur valeur. (Bull. Soc. Khéd. Géog. Serie III. N 6. Mars 1891).
- Mouriez, P. Histoire de Mehemet-Ali vice-roi d'Egypte. (4 vols). Paris 1858.

- Murray, Ch. A. A short memoir of Mohammed Aly. London 1898.
- Neimans, R. von. Der Handelsverkehr Alexandriens seit Mehemet Ali. (Petermann's Geogr. Mitteilungen, 1857.)
- Neroutsos. Aperçu historique de l'organisation de l'intendance générale sanitaire d'Egypte... depuis sa fondation en 1831. Paris 1880.
- Paldi, E. Mohamed Ali e i suoi successori. Cairo 1922.
- Paton, A. A. A History of the Egyptian revolution from the period of the Mamelukes to the death of Mohammed Ali. (2 vols). London 1870.
- Régny, E. De. Notice sur l'introduction de la culture du coton en Egypte et sur Jumel. (Institut égyptien. No. 14. année 1876.
- Rhôné, A. Résumé chronologique de l'histoire d'Egypte.... Jusqu'à nos Jours. Paris 1878.
- Roy. Histoire d'Egypte depuis les temps les plus reculés Jusqu'à nos Jours. Paris 1864.
- Ryme (Marcel) et Prisse. L'Egypte moderne sous la domination arabe, française et sous Méhémet Ali). Univers pittoresque). Paris 1851.
- Sabry, M. L'Empire égyptien sous Mohamed Aly et la question d'Orient, 1811—1849. Paris 1930.
- Shukry, M. F. The Khedive Ismail and Slavery in the Sudan (1863-1879). Cairo 1938.
- Vaujany, H. De. Histoire de l'Egypte depuis les temps les plus reculés Jusqu'à nos Jours. Paris 1885.
- Vidal. Linant Pacha de Bellefonds. Sa vie et ses oeuvres. (Bull. Soc. Khéd, Géog. Série II. No 5, 1884).
- Vingtrinier, A. Soliman Pacha (Colonel Sève), généralissime des armées égyptiennes, ou, histoire des guerres de l'Egypte de 1820 à 1860. Paris 1886.
- Vollers, K. Ali pasha Mubârak. (Zeitscher, der deutsch, Morgenländ, Gesellschaft, XLVII, 1893).
- Weygand, Le Général. Histoire Militaire De Mohamed Aly et De Ses Fils. (2 vols). Paris 1936.

المراجع العربية

إبراهيم مصطفى افندى المعروف بالبياع الصغير — سياحة في الهند (ترجمها . . . لصاحبها أوير ثرولد) بولاق ١٢٦٥ هـ .

أبو السعود افندى — تاريخ الديار المصرية في عهد الدولة المحمدية العلوية : وهو القسم الثالث من الكتاب المسمى فوائد جغرافية وتاريخية على الديار المصرية تأليف المعلم برنار الفرنساوى وترجمه الفقير . . . مطبعة وادى النيل بالقاهرة ١٢٩٢ هـ .

— الدرس المختصر المفيد في عالم الجغرافية الجديد تأليف قور تنير الفرنساوى وترجمه . . . مطبعة وادى النيل بالقاهرة ١٢٨٦ هـ .

— ترقية الجمعية بالكيمياء الزراعية أو توفيق الجماعة لتطبيق الكيمياء على الزراعة تأليف المعلم فيليكس ملجوتى الفرنساوى وترجمه . . . مطبعة وادى النيل بالقاهرة ١٢٨٩ هـ .
أحمد راشد المصرى الأنصارى الخاوى — هند العطار أى وصية العطار لمحمد بن إبراهيم العطار ادوارد جوان — مصر في القرن التاسع عشر . (سيرة جامعة لحوادث ساكنى الجنان محمد على باشا وإبراهيم باشا والمنفور له سليمان باشا الفرنسى من الوجوه الحرية والسياسة والقصصية تعريب محمد مسعود . القاهرة ١٣٤٠ — ١٩٢١ .

الهمداني : ترجمه من الفارسية إلى العربية . . . جولاى ١٢٩١ هـ .

أسد رستم (الدكتور) المحفوظات الملكية المصرية . بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد محمد على الكبير . (أربعة مجلدات) بيروت ١٩٤١ .

إسكندر بك ابكار يوس — المناقب الابراهيمية والمآثر الخديوية . حمص ١٩١٠
اسماعيل سرهنك باشا — حقائق الأخبار عن دول البحار (جزاءن) . بولاق ١٣١٤ — ١٣١٦ هـ .
الأب لوس شيخو — الآداب العربية في القرن التاسع عشر (جزاءن) بيروت ١٩٠٨ — ١٩١٠ .

— كتاب المخطوطات العربية لكتبة النصرانية . بيروت ١٩٢٤ .

السيد حسين غانم — الدر اللامع فى النبات وما فيه من الخواص والمنافع تأليف قائم مقام المعلم انطون فيجرى . ترجمة . . . بولاق ١٢٥٧ هـ .

السيد صالح بك مجدى — حلية الزمن فى وصف مناقب خادم الوطن (رفاعة رافع الطهطاوى) مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٢٦ تاريخ .

الوقائع المصرية .

- إلياس طنوس — صفحة من تاريخ مصر . نيويورك ١٩١٤ .
- أمين سامى باشا — التعليم فى مصر . القاهرة ١٩١٧ .
- تقويم النيل . الجزء الثانى (عصر محمد على) . القاهرة ١٩٢٨ .
- بنولا بك (الدكتور فردريك) — كتاب مصر والجغرافيا . وهو خلاصة عن الأعمال الجغرافية التى أنجزتها العائلة المحمدية العلوية بالديار المصرية — تعريب أحمد زكى بولاق ١٣١٠
- ١٨٩٢ .
- جرجس حنين بك — مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة (نظارة المالية — مراقبة الأموال المقررة) بولاق ١٩٠٩ .
- كتاب الأقطان والضرائب فى القطر المصرى . القاهرة ١٩٠٤ .
- جورجى زيدان بك — تراجم مشاهير الشرق فى القرن التاسع عشر (جزءان فى مجلد واحد) القاهرة ١٩٠٢ .
- خليفة بن محمود — تنوير المشرق بعلم المنطق تأليف المصنف دومرسية الفرنساوى ، تعريب . . . بولاق ١٢٥٤ هـ .
- كتاب اتحاف الملوك الألبا بتقدم الجمعيات فى بلاد أوروبا وهو مقدمة لتاريخ الإمبراطور شرلكان ... أبرزه من اللغة الفرنسية ... بولاق ١٢٥٨ هـ .
- كتاب اتحاف ملوك الزمان بتاريخ الإمبراطور شرلكان مسبقا بمقدمته السمة اتحاف الملوك الألبا بتقدم الجمعيات فى أوروبا ... ترجمه من اللغة الفرنسية ... المجلد الأول بولاق ١٢٦٠ ، والثانى ١٢٦٢ ، والثالث ١٢٦٦ هـ .
- خيرت افندى — رياض الكتبا وحياض الأدبا . بولاق ١٢٤١ هـ .
- داود بركات — ذكرى البطل القاتح إبراهيم باشا ، القاهرة ١٩٣٢ .
- رفاعة رافع الطهطاوى — أنوار توفيق الجليل فى أخبار مصر وتوثيق بنى إسماعيل (الجزء الأول) طبعة بولاق ١٢٨٥ هـ .
- مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية : بولاق ١٢٨٦ هـ .
- تخلص الإبريز فى تخلص باريز . القاهرة ١٣٢٣ هـ .
- الجغرافية العمومية تأليف كونراد ملطبرون ترجمها عن الفرنسية ... وشاركه فى حسن السبك والنظم الشيخ محمد هدهد الطتندائى . (جزءان) بولاق ٢
- سركيس (يوسف إيان) — معجم المطبوعات العربية والمصرية . القاهرة ١٣٤٦ — ١٩٢٨ .
- عبد الرحمن الرافعى بك — تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر (الجزء الثالث عصر محمد على) ١٣٤٧ — ١٩٢٩ .

عبد الرحمن بن حسن بن إبراهيم الجبرتي — عجائب الآثار في التراجم والأخبار (أربعة أجزاء) .
القاهرة ١٣٢٢ هـ .

علي مبارك باشا — الحطط التوفيقية — عشرون جزءا في خمسة مجلدات . بولاق ١٣٠٦ هـ .
عمر طوسون (الأمير) — البعثات العلمية في عهد محمد علي وفي عهد عباس الأول وسعيد
الإسكندرية ١٩٢٤ .

— صفحة من تاريخ مصر في عهد محمد علي : الجيش المصري البري والبحري . القاهرة
١٣٥٩ — ١٩٤٠ .

— تاريخ خليج الإسكندرية القديم وترعة المحمودية ١٣٦١ — ١٩٤٢ .
عيسوي افندي النحراوي — كتاب في التشريع العام بولاق ١٢٦١ .
فيليب يوسف جلاد — القاموس العام للإدارة والقضاء (ستة أجزاء) الإسكندرية ١٨٩٩ —
١٩٠٢ .

كلوت بك — لمحة عامة إلى مصر في مجلدين ترجمه من الفرنسية الأستاذ محمد بك مسعود
القاهرة (بدون تاريخ) .

محمد بن عمر بن سليمان التونسي — تشييد الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان طبعه مع
ملاحظات باللغة الفرنسية الأستاذ برون . باريس ١٨٥٠ .
محمد خليل صبحي — تاريخ الحياة النيابية في عهد ساكن الجنان محمد علي باشا — الجزء الخامس .
القاهرة ١٩٣٩ .

محمد افندي عبد الفتاح — المنحة لطالب قانون الصحة تأليف المعلم جرونيه وترجمه من اللغة
الفرنساوية ... بولاق ١٢٦٠ هـ .

محمد عصمت افندي — هندسة لوجاندر ترجمها إلى اللغة العربية ... بولاق ١٢٨٢ هـ .
محمد فريد بك — البهجة التوفيقية في تاريخ مؤسس العيلة الحديوية . القاهرة ١٣٠٨ هـ .
محمد فؤاد شكرى (الدكتور) — بعثة عسكرية بولونية في مصر في عهد محمد علي (مستخرج
من مجلة كلية الآداب جامعة فؤاد الأول — العدد الثامن المجلد الأول — مايو ١٩٤٦)
— القاهرة ١٩٤٦ .

— صفحة من تاريخ السودان الحديث رحلة محمد علي باشا إلى فازوغلي ١٨٣٨ — ١٨٣٩
(ونشر جرنال الرحلة) — (مجلة كلية الآداب — جامعة فؤاد الأول — العدد الثالث
والمجلد الثاني — ديسمبر ١٩٤٦) القاهرة ١٩٤٧ .

— مصر والسيادة على السودان — الوضع التاريخي للمسألة — القاهرة ١٩٤٧ .

— الحكم المصري في السودان (١٨٢٠ — ١٨٨٥) . القاهرة ١٩٤٧ .

محمد قدرى باشا — تعليلات جغرافية وتاريخية خاصة بمصر . القاهرة ١٨٦٩ .

محمد كامل مرسي (بك) — الملكية العقارية في مصر وتطورها التاريخي من عهد الفراعنة حتى الآن . القاهرة ١٣٥٥ — ١٩٣٦ .

محمد كرد علي — خطط الشام (ستة أجزاء) . دمشق ١٩٢٥ — ١٩٢٨ .
محمد مختار باشا — التوقيعات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الأفرنكية والقبطية بولاق ١٣١١ هـ .

ميخائيل الدمشقي — تاريخ حوادث الشام ولبنان (١١٩٧ — ١٢٥٧ هجرية) — بيروت ١٩١٢ .

ميخائيل شارويعم بك — الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث (أربعة أجزاء) بولاق ١٣١٨ — ١٩٠٠ .

نعوم شقير — تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته (ثلاثة أجزاء) مصر ١٩٠٣ .

فهرس الاعلام

أهم الأشخاص

أحد افندى خليل : ١١٤ — ١٦٣	(١)	إبراهيم أغا : ١٤٩ — ٦٨٥
أحد دقلة : ١١٢		إبراهيم آدم بك : ١١٤
أحد طائل : ١١٢		إبراهيم باشا : ٩ — ١٨ — ٣٦ — ٣٩
أجد عاصم : ١١٤		٤٦ — ٧٦ — ٩٩ — ١٠٤
أحد عبد الرحيم الطهطاوى : ١١٧		١٥٠ — ١٥٢ — ١٦٥ — ١٦٦
أحد عبيد الطنطاوى : ١١٣ — ١١٥		١٦٨ — ١٦٩ — ١٧٢ — ١٧٣
أحد فايد : ١١٢ — ١١٩		١٧٤ — ١٧٩ — ١٨١ — ١٨٢
أحد النيكلى باشا : ١٦٦ — ٤٧٦		٢٠٥ — ٢٠٦ — ٢١٣ — ٢١٤
أحد مصطفي : ١١٤		٢١٥ — ٢٤١ — ٢٤٦ — ٢٦٨
آدم جورج تروتورسكى Adam Georges		٢٩١ — ٢٩٢ — ٢٩٤ — ٣٣٥
Czartoryski : ١٦٩ — ١٧٠ — ١٧١		٣٦٣ — ٣٦٤ — ٤٠٨ — ٤١٦
١٧٢ —		٤١٧ — ٤١٨ — ٤٢٠ — ٤٢٤
آدم سميث Adam Smith : •		٤٢٦ — ٤٢٨ — ٤٧٦ — ٦٢٦
آدم بك : ١٨ — ١٧٨ — ٤٧١ — ٦٢٦		٦٨٥ — ٦٨٩ — ٧٤٨ — ٧٤٩
٦٨٣ —		٧٥٩ — ٧٦٦ — ٧٧٥ — ٧٧٦
إدم فرنسوا جومار Edme François Jomard :		٧٧٨ — ٧٨١ — ٧٩٥ — ٧٩٨
١٥٨ — ١٥٥ — ١١٦ — ١٠٤		الشيخ إبراهيم الدسوقي : ١١٨
٧٧٥ —		إبراهيم النبراوى : ١١١ — ١١٩
أدولف دى تارليه Adolphe de Tarlé : ١٥٥		الشيخ إبراهيم باشا السكندرى : ١٢٩
١٦٤ —		إبراهيم رمضان : ١١٢ — ٦٨٣
آرثر هولرويد Arthur Holroyd : ٣٦٢ —		إبراهيم مصطفي البياع : ١١٣
٣٦٣ — ٣٧٣ — ٣٧٥ — ٣٧٧		ابن خلدون : ١٠٩
٤٦١ — ٥٤٩ — ٥٥٠ — ٥٥٥		ابن سينا : ٦٧٠
٥٥٦ — ٥٥٧ — ٥٥٨ — ٥٥٩		أبو الفداء : ٦٣
٥٦٠ — ٥٧٩ — ٧٤٧		أبو القاسم : ٦٧٠
أرتين باشا : ٢٨ — ٦١ — ٩٧ — ٩٩		أبو جعفر المنصور : ٦٣
١٠٢ — ١٠٧ — ٢٠١ — ٢٠٦		أحد الغربى : ٧٩٤
٣٦٥ — ٣٧٥ — ٥٧٧ — ٥٨١		أحد باشا يكن : ١٨ — ١٧٧ — ٢٠٦ — ٤٧٦
٥٨٢ — ٦٣٧		أحد حسن الرشيدى : ١١١ — ١١٧ — ١١٩
إستييف Esteve : ١٣ — ١٤		
أسيربى Acerbi : ١٧٧ — ٢١١		
اسطفان افندى : ٩٧ — ١٠٣ — ١٠٤		

أوفلي Offley : ٢٢٥	١٠٧ — ١١٤ — ٦٣٧
أوليفيه Ollivier : ٢١٣	اسكندر الأول : ١٦٨ — ٢٩١
أومانتر Oumanetz : ٩٠	اسكندر بك : ٧٩٨
آيم Ayme : ٢٤٦	إسماعيل باشا : ١٢ — ١٢٧ — ١٩٥
(ب)	٦٩٢ — ٧٩٣
بارثلمى Barthelmy : ٨٩	إسماعيل جبل طار : ١٣٣ — ١٣٤
باركر Barker : ٧٤٨ — ٧٤٩	إسماعيل سرعك : ١٤٠
بارنيت Barnett : ٤٠ — ٦٠ — ٦١ — ٧٣	أغيو Aghio : ٥٩٤
بارو Barrot : ١٩٠ — ٢٠٤	الإسكندر الأكبر : ٤٠
باسليوس بك : ١٨ — ١٨٣ — ١٩٠	الأشرف برسبای : ٤١
٣٨٩ — ٤٩٥	الجبرتي : ٩ — ٣٧ — ٤٢ — ٤٧
باسيلي فرازلي : ١٣٣	٤٨ — ٤٩ — ٥١ — ٧٤ — ٧٥
پاكتود Pacthod : ٦٧٣	٧٦ — ٧٧ — ٨٠ — ٨٢
بافي Baffy : ٣١٦ — ٣١٧ — ٤٢٢	٨٤ — ٨٥ — ٨٧ — ٨٨
باقه بك : ١٨	١١٤ — ١٢٨ — ١٣٣ — ١٤٨
پانا Pana : ٥٩٣	١٤٩ — ١٨٥ — ١٩١ — ١٩٣
پتي Petit : ١٦٦	١٩٤ — ١٩٥ — ١٩٦ — ١٩٧
پاتنكور Betancourt : ٦٨٣	١٩٨ — ٢٩٣
برا Brad : ٦٨٤	السيد أحمد الرشيدى : ١١٩
برجز Brigge : ٤٢٨ — ٤٩٨	السيد افندى مهاره بن عبد المال : ١١٢ — ١١٣
برهان بك : ١٨	السيد صالح مجدى : ١١٣ — ١١٩
بروا Bruat : ١٤٤	الشيخ المهدي : ٣٠
بروكش أوستن Prokesch-Osten : ٢١١ — ٢٤٩	الناصر قلاون : ٤١
١١٩ — ١١٨ — ٩٩ : Perron	أمازيش : ٦٧٣
١٢٠ — ١٢٢ — ٦٧٣	أميان مارسلان Ammien Marcellin : ٢٤١
برونر Bruner : ٦٧٣	أمين ساي باشا : ٧٨ — ١٤٧
برونو Brunhaut : ٤٨٠ — ١٢٩ — ٦٣٧	١. أنتونيلي A. Antonelli : ٢٧٠
پريتي Prétot : ١٦٧	أنستازي Anastazy : ١٣٣ — ٢٧٠
پريس دافين Prisse d'Avennes : ٣ — ٢٤	٢٧٠
٤٥ —	أنطوان پزونى Antoine Pezzoni : ١٠٢ — ١٠٦
١٤٤ — ١٤٣ — ١٣٩ : Besson	١١٩ — ١٢٢
١٤٥ — ١٧٠ — ٢٤٦ — ٤٨١	أنطون روفاييل زاخور راهبه : ١٠٩ — ١١٩
٦٩٨	أنفانتان Enfentin : ٤٥
بطرس : ١٣٣	أنيبال دي روسيتي Annibale de Rossetti : ٩٢
بطليموس فيلادلف : ٦٣	أوطيخا : ٢٤٣
	أوغطين سكا كيني : ١١٠

پوسیلیج Poussielegue : ۱۴
 بوغوس بك يوسف : ۵۶ — ۹۰ — ۹۱ —
 — ۹۲ — ۱۰۲ — ۱۲۴ — ۱۲۵ —
 — ۱۳۳ — ۱۳۶ — ۱۴۴ — ۱۴۶ —
 — ۱۵۷ — ۱۷۰ — ۱۷۲ — ۱۷۵ —
 — ۱۹۹ — ۲۰۰ — ۲۰۱ — ۲۱۵ —
 — ۲۳۲ — ۲۵۰ — ۲۶۴ — ۲۶۹ —
 — ۲۸۵ — ۲۸۶ — ۲۸۷ — ۲۹۲ —
 — ۳۱۸ — ۳۲۰ — ۳۶۵ — ۳۶۸ —
 — ۳۷۱ — ۳۹۲ — ۴۷۱ — ۴۷۲ —
 — ۶۲۶ — ۶۸۹ — ۷۰۰ — ۷۰۸ —
 — ۷۵۰ — ۷۵۲ — ۷۵۷ — ۷۶۵ —
 بوكى Bokty : ۱۳۳ — ۱۹۸ — ۲۹۵ —
 ۲۹۷ — ۴۳۶ —
 پوكر مسكاو Puckler Muskau : ۲۲ — ۲۹۳ —
 ۲۹۵ —
 پولان دی تارلیه Paulin de Tarné : ۱۵۵ —
 ۱۶۴ — ۱۶۵ — ۱۶۶ —
 بولونینی Bolognini : ۶۳۷ —
 پوما Poma : ۷۹۴ —
 بوییه Boyer : ۱۰۴ — ۱۰۶ — ۱۳۶ —
 — ۱۵۵ — ۱۵۶ — ۱۵۷ — ۱۵۸ —
 — ۱۵۹ — ۱۶۰ — ۱۶۱ — ۱۶۲ —
 ۱۶۳ — ۱۶۴ — ۱۶۵ — ۱۷۷ —
 بیانکی Bianche : ۱۲۲ —
 میدان بك Beidan : ۹۲ —
 پیدمونتی Pedemonte : ۲۷۰ —
 پیس Pécs : ۱۵۹ —
 پیرفلو Peroglon : ۵۷ —
 پیکو Pécond : ۱۵۹ — ۱۶۰ —
 پیل Peel : ۷۵۲ —
 پیلاووان Pillavoine : ۲۹۱ —
 پیومی آفندی : ۱۱۳ — ۱۳۷ — ۱۷۸ —
 ۱۷۹ — ۱۸۳ — ۱۸۴ —
 پیرامبرواز شوتر Pierre Ambroise Schutz :
 ۲۹۱ —
 پیرفرانسوا اکافییه Pierre-François Xavier :
 ۱۵۵ —

پکتیه Pictet : ۶۸۴ —
 پکتیه Peclet : ۶۸۳ —
 پلاسا Plassa : ۱۶۳ —
 بلال آغا : ۸۹ —
 بلرستون : ۵۸ — ۶۰ — ۱۷۰ — ۲۰۹ —
 — ۲۱۰ — ۲۹۰ — ۳۶۵ — ۳۷۵ —
 — ۳۷۷ — ۵۷۹ — ۵۸۰ — ۵۸۳ —
 — ۵۸۴ — ۷۴۹ — ۷۵۰ — ۷۵۳ —
 ۷۵۴ — ۷۵۵ —
 بلیار Bellard : ۱۰۶ — ۱۵۵ — ۱۵۶ —
 ۱۵۷ — ۱۶۱ —
 بى Bem : ۱۷۰ —
 پسنی Ponsonby : ۵۸ — ۵۹ — ۷۶۲ —
 بنیوسکی Beniowski : ۱۷۳ —
 بوالکمت Boislecomte : ۵ — ۲۱ — ۲۸ —
 — ۲۹ — ۳۰ — ۳۱ — ۳۹ — ۴۷ —
 — ۵۲ — ۵۳ — ۵۵ — ۷۱ — ۸۰ —
 — ۸۳ — ۸۴ — ۱۲۹ — ۱۴۸ —
 — ۱۸۳ — ۲۰۹ — ۲۱۱ — ۲۱۳ —
 — ۲۱۴ — ۲۱۵ — ۲۱۶ — ۲۱۷ —
 ۷۴۸ — ۷۴۹ — ۷۵۰ —
 پوالسو Poinçot : ۱۰۴ —
 بویه Boubée : ۶۸۳ —
 بوتتا Botta : ۱۲۱ — ۱۷۷ —
 بوتنیف Bouteneff : ۲۹۴ —
 پوجول Pujol : ۱۵۵ —
 بودیلوک Boudeloque : ۶۷۵ —
 بورج Bowring : ۶ — ۲۱ — ۲۷ — ۵۱ —
 — ۹۳ — ۱۲۲ — ۱۲۳ — ۲۰۲ —
 — ۲۰۹ — ۲۱۱ — ۲۱۲ — ۳۶۱ —
 — ۳۶۲ — ۳۶۳ — ۳۶۴ — ۳۶۵ —
 — ۳۶۶ — ۳۶۷ — ۳۶۸ — ۳۶۹ —
 — ۳۷۰ — ۳۷۱ — ۴۲۸ — ۵۷۹ —
 — ۵۸۰ — ۵۸۲ — ۷۰۵ — ۷۱۸ —
 — ۷۳۹ — ۷۴۷ — ۷۴۸ — ۷۵۳ —
 ۷۵۴ —
 بوریانی Boreani : ۱۶۳ — ۱۷۸ —
 بوسا Boussa : ۱۵۰ —

— ۴۸۸ — ۴۸۵ — ۳۷۴ — ۳۶۳
 — ۷۱۵ — ۶۹۸ — ۴۸۹
 جان ایفوس : Jean G. Ivos : ۲۰۶
 جان دنی : Jean Deny : ۸ — ۹ — ۱۷ — ۱۸۹
 جان ماری کاریه : Jean Marie Carré : ۳
 جبرائیل یوسف غلم : ۱۱۴
 جبرناتس : Gubernatis : ۱۶۴
 جراسی : Grassi : ۵۹۲ — ۵۹۳ — ۵۹۴
 — ۵۹۵ — ۶۱۳ — ۶۱۴ — ۶۱۵
 جرمی بنتام : Jeremy Bentham : ۳۶۱
 جرانویل : Granville : ۶۱
 جرای : Gray : ۶۸۴
 جرجس حنین بك : ۳۶
 جرمیه : Gremilliet : ۶۸۴
 الجزار باشا : ۲۳۸
 جستان : Jestin : ۱۳۹
 جسکيه : Guisquet : ۷ — ۲۲ — ۵۰ — ۹۳
 جلیدون : Gliddon : ۲۵۰ — ۲۶۴ — ۲۷۱
 — ۲۸۷ — ۲۸۹ — ۲۹۰
 جلینی : Gellini : ۱۶۳
 چوتار دی قینور : Gothard de Veneur : ۱۵۳
 جودان : Gaudin : ۱۵۵ — ۱۵۹ — ۱۶۰
 — ۱۶۱ — ۱۶۴ — ۱۶۵
 جورج الرابع : ۲۷۳
 جورج بلدوین : Baldwin : ۶۵ — ۶۶ — ۶۷
 جورج جباره : Georges Gibbara : ۱۲۲
 جورج دوان : Georges Douin : ۲۱۷
 جورج قیدال : ۱۱۰ — ۱۱۷
 جورج کوسیفا : Georges Cossiva : ۲۰۶
 جورج مینتو : Georges Minotto : ۲۸۹
 جوفیون سان سیر : Gouvlon St Cyr : ۱۶۶
 — ۷۹۳
 جول باستره : Jules Pastré : ۹۲ — ۱۲۵
 — ۱۸۷ — ۱۸۸ — ۷۵۱
 جول بلانا : Jules Planat : ۱۶۴
 جول موهل : Jules Mohl : ۱۲۲
 جومیل : Jumel : ۲۸ — ۲۲۱ — ۳۱۰
 — ۳۱۱ — ۴۳۷

(ت)

تپیل : Toppel : ۱۲۵
 تراجان : ۶۳
 ترجوه : Truguet : ۶۶
 ترکم : Terquem : ۶۸۳
 تریل : Traill : ۳۶۳ — ۳۶۴ — ۳۷۲
 — ۴۲۶ — ۴۲۷ — ۴۲۸ — ۷۷۵
 — ۷۷۶
 تار : Thenard : ۶۱۴
 تورنو : Tourneau : ۱۵۵ — ۱۵۸
 توسیجة : Tossizza : ۲۳ — ۵۷ — ۶۲
 — ۹۲ — ۱۰۷ — ۱۳۳ — ۱۸۲
 — ۱۸۷ — ۱۸۸ — ۲۰۴ — ۲۰۵
 — ۲۱۰ — ۲۷۱ — ۷۵۱ — ۷۵۳
 — ۷۹۴
 توشیف : De Toucheboeuf : ۱۶۶
 توماس جالوی : Galloway : ۸۴
 توماس فاول بکستون : Thomas Fowell Buxton : ۵۸۶
 — ۶۹ : Thomas Waghorn
 — ۷۰
 تیبو : Thibaud : ۵۸۱
 تیمه : ۵۶۰
 تیودور دلسبس : Theodore de Lesseps : ۱۵۱
 تیولیه : Thiolllet : ۶۸۳

(ث)

ثربورن : Thurburn : ۶۹ — ۷۰ — ۲۷۰
 — ۳۶۲ — ۳۶۳ — ۳۷۴ — ۳۷۶
 — ۴۹۸ — ۵۰۵ — ۵۱۳ — ۶۰۶
 — ۶۱۰ — ۷۰۸ — ۷۵۱ — ۷۹۴
 ثورون : Thoron : ۵۶ — ۷۵۳

(ج)

چاکوفای آرچیروپولو : ۱۱۳
 جالوی : Galloway : ۴۰ — ۱۴۳ — ۲۳۰

حکیمیان : ۴۰ — ۹۷ — ۶۳۷ — ۶۴۰ —
 ۶۶۶ — ۶۶۱
 حلیم بك : ۱۰۴
 خناسره : ۶۸۳

(خ)

خلیفه افندی محمود : ۱۱۲ — ۱۱۳ — ۱۱۹
 خليل باشا : ۷۴۹ — ۷۵۰
 خورشید باشا : ۱۷۷ — ۳۶۵ — ۳۷۵
 ۴۷۵ — ۴۷۶ — ۵۵۱ — ۵۸۱ —
 ۵۸۲ — ۶۸۵

(د)

داراجون Daragon : ۱۵۰
 داماس Damas : ۱۵۶
 دامبلسکی Demblinski : ۱۲۴ — ۱۲۵ —
 ۱۶۸ — ۱۷۰ — ۱۷۱ — ۱۷۲ —
 ۱۷۳ — ۱۷۴ — ۱۷۵ — ۱۷۶ —
 ۱۷۷ — ۱۸۱
 دپوی Dupuis : ۵۸۷
 درویتی Drovetti : ۵۴ — ۱۰۲ — ۱۰۶ —
 ۱۳۶ — ۱۳۸ — ۱۵۰ — ۱۵۳ —
 ۱۵۷ — ۱۵۸ — ۱۶۰ — ۲۱۰ —
 ۲۹۱ — ۳۵۹
 الفتقدار بك : ۳۶۵ — ۵۷۷ — ۶۶۶ —
 ۶۹۲
 دفرنیکی Dwernicki : ۱۶۹
 دڤینو Duvigneau : ۶۷۳
 دقله : ۶۸۳ — ۶۸۴
 دلسینور Delsignore : ۶۶۹
 دویسون D'Aubisson : ۶۸۳
 دودویل Dodwell (هری) : ۷۵۴
 دور Daure : ۱۵۶
 دوزول Dozol : ۹۷ — ۶۳۷
 دوساب Dussap : ۱۵۲
 دوشین Duchesne : ۶۸۳
 دوهامل Duhamel : ۸ — ۱۵ — ۲۸

چون اسکندر جالوی Galloway : ۷۰
 چون سویسکی Sobieski : ۶۴
 چون فورسیت John Forsyth : ۲۶۵
 چون لیونز John Lyons : ۷۱۴
 جونون Gonon : ۱۵۴
 جیراردان Gerardin : ۶۴
 جیزو Guizot : ۱۹۰

جیطانی بك : Gaétani : ۲۳ — ۸۸ —
 ۸۹ — ۹۲ — ۹۳ — ۲۰۶ —
 ۲۹۴ — ۶۶۹
 جیلمان Guillemain (قاسم آغا) : ۱۵۴
 جیمس بروس James Bruce : ۶۵
 جیمس کاپر Capper : ۶۶
 جیمس لیدلو James Laidlaw : ۹۳ — ۹۴ —
 ۷۴۷

(ح)

حبیب افندی : ۱۹۸ — ۲۵۰ — ۴۷۱ —
 ۶۳۰
 حسن الاسکندرانی : ۱۰۲ — ۱۴۶
 حسن افندی الجیلی : ۱۱۲
 حسن الهمیاطی : ۱۰۶
 حسن السمران : ۱۰۳
 الشیخ حسن المطار : ۱۱۵ — ۱۲۹
 الشیخ حسن القویسی : ۱۲۹
 حسن طنطا لوبر : ۵۵۸
 حسن افندی قاسم : ۱۱۳ — ۱۱۹
 حسنین علی : ۱۱۹
 حسین (القبطان) : ۵۹۲ — ۵۹۳
 حسین افندی الرزنامچی : ۱۳
 حسین چلبی عجمه : ۸۴
 حسین رقی : ۱۱۵
 حسین غانم الرشیدی : ۱۰۶ — ۱۱۱ —
 ۱۱۷ — ۱۱۸ — ۱۲۰
 حسین کتخدا : ۸۷
 حسمت باشا : ۴۷۱

رای Rey : ۱۶۰ — ۱۶۳ — ۱۶۴ — ۱۶۸

۱۷۹ —

رجب آغا : ۱۹۳

رستم آقندی بسیم : ۱۱۴

رشید پاشا : ۷۱

رقاعة رافع الطهطاوی : ۹۷ — ۹۹ — ۱۰۳

۱۰۸ — ۱۱۱ — ۱۱۳ — ۱۱۵

۱۱۶ — ۱۱۷ — ۱۱۹ — ۱۲۶

رفیجو Rovigo : ۱۲۱

روتشیلد : ۱۵۹

روجیه Roger : ۲۴۶

روسان Roussin : ۲۱۳ — ۲۱۴ — ۲۱۶

روسی Rossi : ۱۷۸

روسی Rossetti : ۱۳۷ — ۲۱۰

روسیه Roussel : ۱۸۸ — ۱۸۹ — ۱۹۰

روکمان Ruckman : ۱۲۳

رجمار Regards : ۱۰۴

الریس آقندی : ۲۷۰

ریکاردو Ricardo : ۷۴۲

رینو Reinaud : ۱۲۲

رینه Reynier : ۱۵۶

رینه قطاوی : ۲۹۶

(ز)

زمیوث Syemioth : ۱۷۱ — ۱۷۲

زولک Szule : ۱۷۳

(س)

الشیخ سالم عوض القینانی : ۱۱۷ — ۱۱۸

۱۲۰ — ۱۸۳

سامی پاشا : ۱۹۰ — ۲۰۶

سانت جون St John : ۱۲۸

سای J. B. Say : ۵

سیاستیانی Sebastiani : ۳۷۵ — ۵۸۳

۵۸۴

ستراتفورد کتچ Stratford Canning : ۶۱

سرفیلی Cervelli : ۵۹۲

۳۰ — ۳۱ — ۳۲ — ۳۵ — ۵۶

۵۷ — ۷۸ — ۸۰ — ۹۴ — ۹۷

۱۲۳ — ۱۲۵ — ۱۴۶ — ۱۷۴

۱۷۵ — ۱۷۶ — ۱۸۳ — ۲۰۰

۲۰۹ — ۲۱۰ — ۲۱۱ — ۲۱۲

۲۶۸ — ۲۷۰ — ۲۹۱ — ۲۹۲

۲۹۳ — ۲۹۴ — ۲۹۵ — ۲۹۶

۶۸۹ — ۷۴۸ — ۷۵۱ — ۷۵۲

۷۵۳

دوماس Dumas : ۶۸۳

دومریشر Dumreicher : ۹۲ — ۲۷۰

دومیرج Doumergue : ۱۵۰ — ۱۵۱

۱۶۳

دویو Duillot : ۶۸۴

دی بارون De Parron : ۱۵۹

دی بروجلی Broglie : ۱۲۳ — ۲۱۴

۲۱۵ — ۷۴۸ — ۷۴۹

دی بوفور دوتبول De Beaufort d'Hautpoul :

۱۸۱

دی توت De Tott : ۶۶

دینوش Destouches : ۶۶۹

دیجون Digeon : ۲۴۶

دی داشکوف De Daschkoff : ۲۹۷

دیران فیل Durand Viel : ۱۳۴

دی شابرول Chabrol : ۱۳۶

دیفینو Duvignaul : ۱۵۵

دی کلیرمون تونیر Clermont Tonnerre : ۱۶۳

دیتری (القبطان) : ۵۹۴

دی نیمور Nemours : ۱۰۴

دیودور الصقلی : ۳۸۰

(ذ)

ذو الفقار کشخدا : ۵۱

(ر)

راتب يك : ۱۰۶

رامبو Rambaud : ۱۳۷

شارلس مرری Murray : ۶۱ — ۱۸۱ —
 ۲۰۵ — ۱۸۲
 شاسود Chasseaud : ۲۸۸
 شانی زاده محمد عطا الله : ۱۱۴ — ۱۱۵ —
 ۱۲۱
 شا کر آفتدی : ۴۱ — ۱۳۹ — ۱۴۰
 شامبیون Champions : ۲۷۰
 شتورمر Stürmer : ۳۶۹
 شریف باشا : ۱۱۳ — ۱۸۴ — ۱۸۹ —
 ۱۹۰ — ۲۰۶ — ۳۲۰
 شعلان بك : ۷۹۸
 شلویپکی Chlopicki : ۱۶۹ — ۱۷۴ —
 شنفل Chenneville : ۱۵۵
 شوازیل جوفیه Choiseul-Gouffier : ۶۶
 شوتر Schutz : ۲۷۰
 شولتز Schultz : ۲۹۴
 شیاندی Chiandi : ۱۵۴ — ۱۶۱ —
 شیرون Scisson : ۶۷۳

(ص)

صالح قوج : ۱۹۳
 صبحی بك : ۲۰۶
 صولت Salt : ۲۲ — ۱۲۲ — ۱۳۵ —
 ۱۵۳ — ۱۵۷ — ۳۷۱ — ۵۹۰

(ط)

طاهر آفتدی : ۹۲ — ۷۹۴
 الإمام الطرشوشی : ۱۲۸
 طوسون باشا : ۴۷۱ — ۶۲۶ — ۶۸۵ —
 ۷۹۸ — ۶۹۲

(ع)

عباس باشا : ۹ — ۱۱۶ — ۲۰۵ — ۲۰۶ —
 ۳۱۹ — ۳۶۶ — ۴۷۱ — ۶۲۶ —
 ۶۲۷ — ۶۹۲ — ۷۹۸
 عباس آغا : ۵۵۶
 السلطان عبد الحمید : ۱۳

سعد نعام : ۱۱۴
 سعید باشا : ۳۵ — ۴۷ — ۱۲۰ — ۲۰۵ —
 ۲۰۶ — ۶۹۲ — ۷۹۱ — ۷۹۵ —
 ۷۹۸
 سعید أحمد یلم : ۱۱۴
 سعید محمد بدر الدین آفتدی : ۹۲
 سلفستر دی ساسی Silvestre de Sacy : ۱۱۵
 السلطان سلیم : ۱۳
 سلیم الثالث : ۴۹
 سلیم ثابت : ۱۳۲
 سلیمان آغا : ۵۵۵ — ۵۵۷
 سلیمان باشا الفرلساوی (سيف Sève) : ۹۹ —
 ۱۰۴ — ۱۵۰ — ۱۵۱ — ۱۵۲ —
 ۱۵۵ — ۱۶۳ — ۱۶۴ — ۱۶۵ —
 ۱۶۶ — ۱۷۷ — ۱۷۹ — ۱۸۱ —
 ۲۴۵ — ۲۴۶ — ۳۷۳ — ۴۷۵ —
 ۴۷۶ — ۷۶۰
 سلیمان القانونی : ۵۳
 سملی Semlie : ۶۷۵
 سوی Söye : ۱۵۹
 سیجورا Antoine Segura : ۱۷۹ —
 ۴۸۰ — ۷۹۳
 سید ابراهیم آفتدی : ۱۳
 سیریزی بك Cérisy : ۱۰۳ — ۱۳۶ —
 ۱۳۸ — ۱۳۹ — ۱۴۰ — ۱۴۱ —
 ۱۴۲ — ۱۴۳ — ۱۴۴ — ۱۴۵ —
 ۱۴۶ — ۲۴۵ — ۴۸۱ — ۴۸۴ —
 ۴۸۵ — ۴۸۶ — ۴۸۷ — ۶۹۸
 سیفان Sevin : ۱۵۰
 سیفینی Civigny : ۱۹۹ — ۲۹۱

(ش)

شاجال Chaptal : ۶۸۴
 شاتی Chatis : ۱۵۰
 شارل العاشر : ۱۳۶ — ۱۳۸ — ۱۵۸ —
 ۱۶۳ — ۱۶۹ — ۱۸۰ — ۲۱۳
 شارلس نیلر Charles Naylor : ۸۸

(ف)

- فاران Varin : ٩٧ — ٢٤٦ — ٤٨٠ —
 ٦٣٧ — ٧٩٣
 فاسيير Vassière : ١٥٠
 فافييه De Favière : ١٦٨ — ١٧٩ — ١٨٠
 فالنتيا Valentia : ٥٩٠
 فانتوزي Fantozzi : ٢٧٠
 فايد : ٦٨٣
 فتشام Fitcham : ٧٩١
 فغري بك : ٩٢
 فرانجيني Frangini : ١٥٤ — ١٦٣ — ١٧٨
 فردنانددلسيس : ١٥١
 فرزنل Fresnel : ٢٤٦
 فرنانديز Fernandez : ١٣٧
 فرنسكو فاكسا Vacca : ١٠٩
 فرلسوا الأول : ٥٣ — ٢٨٠
 فريزر : ١٩٥
 فسيير Vissière : ٥٥٧
 فسيير Vessière : ٥٨١
 فشر Fischer : ٦٧٣
 فكتوريا : ٧٥٠
 فلي Volney : ٣٨١
 فليش Villenich : ١٣٩
 فورنيل Fournel : ٤٥
 فولاييل Vaulabelle : ١٥٣
 فون هامر Hammer : ١٢١
 فيجاري Figari : ٦٧٢
 فيجان Weygand : ١٧٦ — ١٨٠ — ١٨١
 فيجوريه Vigoureux : ١٦٣
 فيرو Féraud : ١٣١
 فيليل Villèle : ١٥٨ — ١٥٨

(ق)

- قسطي Coste : ٤٠ — ٤١ — ٤٢ — ٤٥
 ١٥٤
 قيز : ٥٣٦ — ٦٧٣

عبد الرحمن رشدي بك : ٧٠

الشيخ عبد الفغار الدسوقي : ١١٧ — ١٢٠

الشيخ عبد المنعم : ١١٧

عبد الله باشا (الجزار) : ٢٣٨

عبد الله أبو السعود أفندي : ١١٢ — ١١٣

عبد الله أفندي حسين : ١١٣

عبد الله أفندي عزيز : ١١٣ — ١١٤

السلطان عبد الحميد خان : ٢٠٤

عبدى أفندي : ١٧٠

عثمان نور الدين : ١٠٢ — ١٠٦ — ١١٤ —

١١٥ — ١٢١ — ١٣١ — ١٥١ —

١٦٣ — ١٦٤ — ١٧٧ — ٢٥١

مصمت أفندي : ٦٨٣

عطية أفندي : ١١٢ — ١١٨

علي باشا (صاحب يانينا) : ٢٦٦

علي بك (الكبير) : ٦٥ — ٢٦٦ — ٢٩٨

علي المدوي : ١٢٠

علي أفندي الجبيلي : ١١٦

الشيخ علي البلي المغربي : ١٢٨ — ١٢٩

علي أفندي جيزه لي : ١١٤

علي صديق : ٧٩٨

علي هبة : ١١١ — ١١٨

الحاج عمر : ١٣٩ — ١٤١

الأمير عمر طوسون : ١٤٧

مهر مكرم : ١٩٢

عمرو بن العاص : ٦٣ — ٢٤١ — ٢٤٣ —

٢٤٤ — ٣٨٧ — ٧٩٣

عياد : ٦٨٣

عيسوي النجراوي : ١١١ — ١١٩

عيسوي زهران : ١١٣

(غ)

العلم غالي : ٣٦ — ٣٧

غاليس بك Galice : ١٨١

غوثيه Gauthier : ٢٣٤

(ك)

كادلين Cadalvene : ٢٤ — ٧٨ — ٣٠٦
 كادو : ١٥١
 كارستون Karston : ٦٨٤
 كارلو روسيتي Rossiti : ٦٦
 كاريه Carré : ١٧٨
 كاسا : ٣٧١

السيور كامبي سولر Campy Soler : ٢٧٠

كامبل Campbell : ٧٢ — ٨٧ — ٨٨

٩١ — ١٧٥ — ٢٠٩ — ٢١٠

٢١١ — ٢١٢ — ٢١٥ — ٤٣٦

٤٧٦ — ٥٩٤ — ٥٧٦ — ٥٧٧

٥٧٩ — ٥٨١ — ٥٨٢ — ٥٨٣

٥٨٤ — ٥٩٢ — ٥٩٥ — ٦١٢

٦٨٩ — ٧٠١ — ٧٠٥ — ٧١٨

٧٤٨ — ٧٤٩ — ٧٥٠ — ٧٥١

٧٥٢ — ٧٥٣ — ٧٥٤ — ٧٥٥

٧٩٥ — ٧٩٤

كاميل تورل Camille Turles : ١٢٣ — ١٢٥

كاترل Cantrelle : ١٥٩

كانكران Cancrin : ٢٩٣

كاني بك : ١٨٩

كاولي Cowley : ٧١

كايو Cailliaud : ١٥٢

كترين : ٦٧٧

كرايت : ٧٥

كريمر Krehmer : ٦١ — ٩٠

كلوت (بك) Clot : ٨ — ٢٢ — ٢٣

٤٣ — ٤٧ — ٦٢ — ٨٨ — ٨٩

٩٠ — ٩٣ — ٩٧ — ١١٠

١١١ — ١١٢ — ١١٩ — ١٢٠

١٤٠ — ١٤٤ — ١٤٥ — ١٦٢

١٦٤ — ١٦٧ — ١٧٠ — ١٨٠

٢٠٦ — ٢٤٦ — ٢٦٣ — ٢٦٤

٢٧٦ — ٢٣٧ — ٢٦٢ — ٢٦٨

٢٦٩ — ٢٧٠ — ٢٧١ — ٢٧٣

٢٧٦

كلير : ١٥٦ — ٧٩٣

كورديه Cordier : ٤٥

كوشيليه Cochelet : ٩١ — ٣٦٨ — ٣٧٠

٣٧١ — ٥٨١ — ٧٥٤

كونيج König : ٦٩٢

كياميل باشا : ٢٠٦

كياني بك Kiany : ٩٧ — ١١٤ — ١١٦

٦٣٧

كيسون Caisson : ١٥٠ — ١٥١

(ل)

لأب Labat : ٧٠

لاسبيرتزا Lasperanza : ٨٩

لاظ أوغلي محمد أغا (محمد أغا لظ) : ١٩٨

لافيزون Lavison : ٩٠ — ١٨٧ — ٢١١

٢٩١ — ٢٩٢

لاكروا La Croix : ٦٨٣

لاورين Laurin : ٦١ — ٩١ — ٢٠١

٢١٠ — ٢٩٣ — ٢٩٤ — ٣٦٩

٧٥٢ — ٧٥٤

لاوس Laus : ٦٨٣

لطيف بك : ٤٨٧ — ٧٩١

لوتيليه Le Tellier : ١٣٩

لوديو Lodieu : ١٥٥

لويس الحادي عشر : ٢١٦

لويس الرابع عشر : ٦٤

لويس ماك لين Louls Mac Lane : ٢٤٩ —

لوى فيليب : ١٠٤ — ٢٠٥ — ٢١٣

٢١٦

لبنتز Leibnitz : ٦٧

ليبير Lépère : ٦٧

ليفرون Livron : ١٣٦ — ١٥٥ — ١٥٦

١٥٧ — ١٥٨ — ١٦٠ — ١٦٥

١٦٧

لين Lane : ١٢٠ — ١٨٤

لينان Linant : ٤٣ — ٤٤ — ٤٥ — ٤٦

٢٤٦ — ٣٦٣ — ٣٩١ — ٣٩٢

٣٩٩ — ٤٠٠ — ٤٩١ — ٦٣٧

٦٩٨

(م)

محمد حبيب : ٧٣٩
 محمد راغب الاستانبولى افندى ١٠٣ — ١٠٥
 محمد افندى صاحب (يبرى زاده) : ١٠٩
 محمد عبد الحليم : ٧٩٨
 محمد عبد الرازق : ١١٣
 محمد عبد الفتاح : ١١١
 محمد عصمت افندى : ١١٤ — ٦٨٣
 محمد افندى على : ١١٩
 محمد على البقلى باشا : ١٠٣ — ١٠٦ — ١١٢
 الشيخ محمد عمران الهراوى : ١١٧ — ١١٨
 الشيخ محمد قطة العدوى : ١١٧ — ١١٩ — ١٢٠
 محمد بك لاط اوغلى : ٩ — ١٥١ — ١٥٣ — ١٦٥ — ١٧٧
 محمد محرم (الشيخ) : ١١٧ — ١١٨
 محمد مظهر : ٤٦ — ٤٧ — ١٠٣ — ١٤٦
 السلطان محمود : ٤٣ — ٨٢ — ٨٤ — ٩٥ — ١٤٢ — ١٤٦ — ١٦٩ — ١٧٤ — ٢٦٥
 محمود بك عزت الارشوطى (يقاليم) : ١٦٥ — ١٧٧
 محو بك : ٣٨ — ٥٠٢
 مختار بك : ٩٧ — ٩٨ — ٣٦٣ — ٣٧٧ — ٤٧١ — ٦٣٧ — ٧٠٤ — ٧٢١
 مراد بك : ٦٦ — ١٦٦ — ٧٩٣
 مصطفى السبكى : ١١٩
 مصطفى بهجت : ٤٦ — ١٤٦ — ١٧٩
 الشيخ مصطفى حسن كساب : ١١٧ — ١١٨
 مصطفى سيد احمد الزرابى : ١١٣
 مصطفى مختار : ١٠٢
 مصطفى مطوش : ١٤٣
 مصطفى يحيى الجركسى : ١١٤
 مظلوم بك (قبو كتنخدا باشا) : ٢٠٤
 مكيا فيلى : ١٠٩
 منصور عزى : ١١٢
 موجيل Mougil : ٤٣ — ٤٥ — ٤٦ — ٤٧ — ١٤٦

مارتان Martin : ٥٥٩
 مارتل Martel : ١٧٩
 ماركو سكوجلارين Marco Scoglearin : ٥٩٣
 مارمون : ١٧٨
 مارنجو : Marengo (على افندى) : ١٧٨
 ماري Mary : ٢٤٦
 ماري Mari (بكير اغا) : ١٥٠ — ١٥١
 ماكول Mc Cullogh : ٧٧٥ — ٧٧٦
 ماكير Macquer : ١٠٩
 مالفوار Mallivoire : ٢٩١
 مالبهدى لاشيفاليرى Mallet de la Chévalerie : ١٥٩
 مانجيان Mengin : ٣ — ٣١ — ٤٢ — ٤٨ — ٧٨ — ٨١ — ١٥١ — ١٥٤ — ١٨٣ — ٢١٠ — ٤٠٦
 مالمسين Mancine : ٧٩٤
 ماي دى شال Mey de Châles : ١٦٦
 ماير Mayer : ٦٨٣
 مترنيخ Metternich : ٢١١
 ماجالون Magallon : ٦٦
 محرم بك : ٣١٦ — ٦٢٨
 محمد افندى : ٤٧١ — ٦٢٦
 محمد أبو الذهب : ٦٥
 الشيخ محمد اسماعيل الفرغلى : ١٠٦ — ١١٦ — ١١٩ — ١١٢
 محمد الحلوانى : ١١٣
 محمد بك دفتر دار : ١٥٢
 محمد الشباسبى : ١٠٦ — ١١١
 محمد الشافعى : ١١١ — ١١٩
 محمد الشيبى : ١١٣
 الشيخ محمد العروسى : ١٢٨
 محمد افندى أمين : ١٧٠
 الشيخ محمد بن الأمير : ١٢٩
 الشيخ محمد بن عمر التونسى : ١١٨ — ١١٩ — ١٢٠
 محمد بهجت بك : ١٠٧
 محمد يوى افندى : ٩٧ — ١٠٣ — ١١٢

(ا)

- ۱۷۲ — ۱۷۱ — ۹۲ : Hage حاج
 ۱۰۹ : Haragli هاراجلي
 ۶۷۰ : Harvey هارفي
 ۷۹۴ — ۹۲ : A.C. Harris هاريس
 ۱۰۶ : Hamelin هاملان
 ۱۶۷ — ۹۷ — ۲۲ — ۷ : Hamont هامون
 ۶۳۷ — ۲۴۶
 ۶۹ : Hill and Co. : هل وشركاؤه
 ۲۶۷ : هنري الثامن
 ۷۰۴ — ۹۲ — ۹۱ : Hodges هودجس
 ۷۰۱ — ۲۴۶ : Hussard هوسار
 — ۳۶۴ : Holliday هوليداي (الآلة)
 ۶۶۶ — ۶۶۰
 — ۴۲۴ — ۴۱۲ — ۳۸۰ : هيرودوت
 ۶۹۹ — ۶۷۳
 ۱۰۴ : Heyworth Dunne هيرورث دان

(و)

- ۶۰ : Warren Hastings وارن هيستنجز
 ۴۰ : Welles وليس
 — ۲۶ — ۲۰ : Hodgson وليم هودجسن
 — ۲۰۹ — ۶۲ — ۵۳ — ۳۹
 ۲۵۱ — ۲۵۰ — ۲۴۹
 ۱۲۸ : Wolff وولف
 ۱۰۴ : Witterschett ويتزشيت

(ي)

- ۱۱۲ — ۱۱۰ : يوحنا عنجوري
 ۱۰۲ : يوسف بكتي
 ۲۱۸ — ۳۱ : يوسف بن يعقوب
 ۱۱۸ — ۱۱۷ — ۱۱۵ : يوسف فرعون

موزوينكي Moszynski (تادير بك) : ۱۷۴

موليه Molé : ۳۷۰

— ۱۲۲ — ۹۱ — ۷۷ : Medem ميديم

— ۲۹۵ — ۲۱۱ — ۲۱۰ — ۱۸۳

۷۵۴ — ۷۵۳ — ۳۶۹

۱۵۶ : Murat ميرامرات

۱۶۵ : Maison ميرون

۲۱ : Michaud ميخو

— ۱۲۳ — ۹۰ — ۵۶ : Mimaut ميمو

— ۱۷۴ — ۱۷۱ — ۱۴۰ — ۱۲۴

— ۲۱۵ — ۲۱۴ — ۲۱۰ — ۱۷۵

— ۷۴۹ — ۷۴۸ — ۲۹۳ — ۲۶۹

۷۵۴ — ۷۵۱ — ۷۵۰

۱۵۶ — ۱۵۵ : Menou مينو

(ن)

— ۵۴ — ۴۳ — ۲۴ : نابليون بوناپرت

— ۱۴۸ — ۱۳۹ — ۱۰۹ — ۶۷

— ۱۵۷ — ۱۵۶ — ۱۵۵ — ۱۵۰

— ۴۷۴ — ۲۷۳ — ۲۱۵ — ۱۶۸

۷۹۸ — ۷۶۰ — ۶۷۷ — ۳۹۱

۶۸۳ : Navier نافيه

نامق باشا : ۱۶۹

— ۲۹۳ — ۲۹۲ : Nesselrode نسلرود

— ۷۵۲ — ۳۶۹ — ۲۹۶ — ۲۹۵

۷۵۴

— الشيخ نصر الدين أبو الوفا الهوريني : ۱۱۷

۱۲۰ — ۱۱۹

نويل فاران Noel Varin : ۱۶۶

نيقولا الأول : ۲۹۱ — ۱۶۸ — ۸۹

نيقولا سابكي افندي : ۱۲۱ — ۱۲۰ — ۱۰۲

أهم الأماكن

— ٦٣ — ٦٢ — ٥٤ — ٤٥ — ٤٣
 — ٨١ — ٧٧ — ٧٤ — ٦٩ — ٦٦
 — ٩٠ — ٨٩ — ٨٧ — ٨٦ — ٨٥
 — ١٠٣ — ٩٨ — ٩٣ — ٩٢ — ٩١
 — ١٢٢ — ١٢١ — ١٢٠ — ١٠٥
 — ١٢٩ — ١٢٨ — ١٢٥ — ١٢٣
 — ١٣٤ — ١٣٢ — ١٣١ — ١٣٠
 — ١٣٩ — ١٣٨ — ١٣٦ — ١٣٥
 — ١٤٤ — ١٤٣ — ١٤٢ — ١٤٠
 — ١٥٥ — ١٤٧ — ١٤٦ — ١٤٥
 — ١٧١ — ١٦٣ — ١٥٨ — ١٥٦
 — ١٧٩ — ١٧٦ — ١٧٥ — ١٧٢
 — ١٨٧ — ١٨٤ — ١٨٢ — ١٨١
 — ٢٠٠ — ١٩٩ — ١٩٧ — ١٩٥
 — ٢٠٥ — ٢٠٤ — ٢٠٣ — ٢٠١
 — ٢١٦ — ٢١٥ — ٢١٠ — ٢٠٦
 — ٢٣٥ — ٢٣٤ — ٢٢١ — ٢١٧
 — ٢٥١ — ٢٥٠ — ٢٤٦ — ٢٣٧
 — ٢٥٦ — ٢٥٤ — ٢٥٣ — ٢٥٢
 — ٢٧١ — ٢٧٠ — ٢٥٩ — ٢٥٧
 — ٢٧٨ — ٢٧٦ — ٢٧٣ — ٢٧٢
 — ٢٨٨ — ٢٨٦ — ٢٨٥ — ٢٨٤
 — ٢٩٤ — ٢٩٢ — ٢٩١ — ٢٨٩
 — ٣٠١ — ٢٩٩ — ٢٩٦ — ٢٩٥
 — ٣١٤ — ٣١٣ — ٣٠٣ — ٣٠٢
 — ٣٢٠ — ٣١٩ — ٣١٨ — ٣١٥
 — ٣٣٥ — ٣٣٤ — ٣٣٣ — ٣٢٤
 — ٣٤٤ — ٣٤٣ — ٣٤٢ — ٣٣٨
 — ٣٥٤ — ٣٥١ — ٣٥٠ — ٣٤٧
 — ٣٦٨ — ٣٦٥ — ٣٦٣ — ٣٥٥
 — ٣٧٤ — ٣٧٣ — ٣٧٠ — ٣٦٩
 — ٣٩٢ — ٣٩٠ — ٣٧٦ — ٣٧٥
 — ٤٠٢ — ٤٠٠ — ٣٩٦ — ٣٩٣
 — ٤٦٢ — ٤٣٤ — ٤٠٩ — ٤٠٨

(١)

أبو تيج: ١٥٣ — ٦٤٢
 أبو حد: ٥٦٠
 أبو زعل: ٨٩ — ٩٨ — ١٠٣ — ١١٠
 — ١٢٠ — ١٢١ — ١٢٢ — ١٥٥
 — ١٦١ — ١٦٧ — ١٨٠ — ٦٧٠
 — ٦٧١ — ٦٧٤
 أبو قير: ٤١ — ٦٧ — ١٥٦
 أبو كبير: ٦٢٥
 أيار: ٦٢٥ — ٦٤١
 أيدوس: ٤١٢ — ٤٣٢
 أنينا: ٢٩٥ — ٥١٦
 أنيوي: ٥٧٢ — ٥٨٠
 أخيم: ٩٦ — ١٥٣ — ١٦٣ — ٣٦٤
 — ٦٤٢
 أدرة: ٢٩١
 إدفو: ٣٢٤ — ٤٣٢
 أذنه: ٣٤٢
 أركانجل: ١٣٥
 أزير: ١٠٧ — ١٣٣ — ٢١٦ — ٢٥٠
 — ٢٦١ — ٢٨٥ — ٢٩٨ — ٧٨١
 أسبانيا: ٢٤ — ٢٥ — ٢٧ — ٥٩
 — ٦٣ — ١٥٣ — ١٥٦ — ٢١٦
 — ٢٧٠ — ٣٦٢ — ٤٠٢ — ٤٩٦
 — ٤٩٧ — ٥٠٠ — ٥٠٦ — ٦١٨
 — ٧٩٣
 الأستانة: ٢١ — ٥٨ — ٧١ — ٨٧
 — ٩١ — ١٠٧ — ١٣٤ — ١٤٩
 — ١٧٨ — ١٨٦ — ٢٠٤ — ٢٠٥
 — ٢١٦ — ٢٨٣ — ٣٣٣
 استكلم: ١٣٣
 الإسكندرونة: ١٧٣ — ٤٩٢
 الإسكندرية: ١٦ — ٤٠ — ٤١ — ٤٢

— ٥٥٥ — ٥٥٤ — ٥١٢ — ٤٨٠
— ٥٦٥ — ٥٦٢ — ٥٦٠ — ٥٥٩
— ٧٨١ — ٧٢٤ — ٦٤٢ — ٦٢٧

٧٨٣

أشمون : ٤٧١ — ٦٤١ — ٧٨١

الأشمونين : ٤٣٠ — ٦٢٦

أطفيج : ٦٦٦

أطنة : ١٧٢ — ٢١٣ — ٢١٤ — ٢١٥

أفلاقة : ٤١

إكتر : ٣٦٢

إكس لا شابل : ٢١٦

الأيض : ٥٨٨

الأناضول : ١٩٤ — ١٢٣ — ٢١٤

٧٤٩ — ٦٨٧ — ٢١٥

ألبانيا : ٣٤٤

أليف Elboenf : ٤٥٧

ألمانيا : ٧٤ — ٥٦ — ٣١٤ — ٤٤٥

أليكانت Alicante : ٤٥٨

ألباكول : ٥٥٨

أميان : ٦٧

انبا : ١٩٦

إنجلترا : ٥٤ — ٥٥ — ٥٦ — ٥٨

٦٠ — ٦٤ — ٦٥ — ٦٦ — ٦٧

٦٨ — ٦٩ — ٧٠ — ٧١ — ٨٣

١٠١ — ١٠٣ — ١٠٥ — ١٣٢

١٤١ — ١٤٣ — ١٨٢ — ٢١٥

٢٢٥ — ٢٢٩ — ٢٦٧ — ٢٦٨

٢٧٧ — ٢٩٠ — ٣١٤ — ٣٣٠

٣٣٧ — ٣٤٧ — ٣٦١ — ٣٦٨

٣٦٩ — ٣٧١ — ٣٧٤ — ٤٠٢

٤٣٣ — ٤٥٨ — ٤٨١ — ٤٨٧

٤٨٩ — ٤٩٦ — ٤٩٧ — ٥٠٦

٥١٠ — ٥١١ — ٥١٣ — ٥١٥

٥١٦ — ٥٣٩ — ٥٧٨ — ٥٧٩

٥٨٠ — ٥٨١ — ٦٤٥ — ٦٦٥

٦٦٦ — ٦٨٨ — ٦٩٠ — ٧٠١

٧٠٤ — ٧٠٥ — ٧١٣ — ٧١٥

٧٤٨ — ٧٤٩ — ٧٥٢ — ٧٥٣

٤٦٧ — ٤٧١ — ٤٧٢ — ٤٨١

٤٨٢ — ٤٨٣ — ٤٨٤ — ٤٨٥

٤٨٩ — ٤٩٣ — ٤٩٨ — ٥٠٢

٥٠٣ — ٥٠٤ — ٥٠٩ — ٥١٦

٥١٧ — ٥١٩ — ٥٢٠ — ٥٢١

٥٢٢ — ٥٢٣ — ٥٣٠ — ٥٣١

٥٣٩ — ٥٤٦ — ٥٦٣ — ٥٦٥

٥٧٤ — ٥٧٥ — ٥٨١ — ٥٨٧

٥٨٨ — ٥٩٣ — ٦٠٥ — ٦٠٦

٦٠٧ — ٦١٠ — ٦١١ — ٦١٢

٦١٣ — ٦١٦ — ٦٢٨ — ٦٣٤

٦٣٥ — ٦٣٦ — ٦٣٧ — ٦٣٩

٦٤٢ — ٦٤٤ — ٦٧١ — ٦٧٤

٦٧٧ — ٦٨٤ — ٦٨٥ — ٧٠٠

٧١٣ — ٧١٤ — ٧١٥ — ٧١٦

٧١٧ — ٧١٨ — ٧٢٣ — ٧٢٤

٧٢٦ — ٧٢٩ — ٧٣٣ — ٧٣٧

٧٤٨ — ٧٥٠ — ٧٥١ — ٧٥٢

٧٥٣ — ٧٥٤ — ٧٦١ — ٧٦٢

٧٧٨ — ٧٧٩ — ٧٨٣ — ٧٩٠

٧٩٤ — ٧٩٥ — ٧٩٦ — ٧٩٧

٧٩٩ — ٨٠٠

٨١ — ٩٦ — ١٥٣ — ١٦٣

٢٩٣ — ٣٢٤ — ٣٢٩ — ٣٦٤

٣٧٢ — ٣٧٣ — ٣٧٦ — ٤٠٥

٤٠٨ — ٤٤٣ — ٤٥٠ — ٥٦٣

٦٢٦ — ٦٤١ — ٦٦٣ — ٧٥٢

٧٤ — ١٥١ — ١٥٢

١٥٣ — ١٦٣ — ٢٩٧ — ٢٩٨

٣١٦ — ٣٦٣ — ٣٦٤ — ٣٧٥

٤٦١ — ٤٧٥ — ٥١٨ — ٥٥٥

٥٦٥ — ٥٧٦

٤٠ — ٤٣ — ٨٧ — ٢٨١

٢٩٣ — ٣١٢ — ٣١٧ — ٣٢٤

٣٣٢ — ٣٤٣ — ٣٦٤ — ٣٧٢

٣٧٢ — ٣٧٣ — ٣٧٥ — ٣٩٨

٤٠٤ — ٤٠٨ — ٤٤٣ — ٤٧٩

بروسيا : ٢٦ — ٩٢ — ١٦٨ — ٢٧١
 بريطانيا : ٢٥ — ٢٧ — ٥٩ — ٩٢
 — ١٣٢ — ٢٦٤ — ٢٦٧ — ٢٦٨
 — ٢٧٠ — ٢٧٤ — ٢٧٥ — ٣٦٨
 — ٤٦٩ — ٥١٥ — ٥٢٢ — ٥٢٣
 — ٧٠٤ — ٦٦٤ — ٧٦٧

البصرة : ٨٠٠

بترسبرج : ٢١٣

بعلبك : ٢٩٤ — ٣٤٢

بغداد : ٣٦٩ — ٨٠٠

بلاد الجركس : ٢٣٩ — ٣٨٩ — ٣٩٠

بلاد العرب : ٢٦ — ٥٧ — ٥٨ — ٦٨

— ١٣٠ — ١٣١ — ١٣٤ — ١٤٦

— ١٤٨ — ١٤٩ — ١٥٣ — ١٧١

— ١٩٤ — ٢١٦ — ٢٢٤ — ٢٢٢

— ٢٣٤ — ٢٥٥ — ٢٦٨ — ٢٨١

— ٢٨٢ — ٢٨٤ — ٣١٤ — ٣١٨

— ٣١٩ — ٣٣٢ — ٣٤٠ — ٣٤١

— ٢٤٣ — ٣٤٢ — ٣٤٣ — ٣٤٤

— ٣٥٧ — ٣٧٤ — ٥٠٧ — ٥٠٨

— ٥٨٧ — ٧٥٦ — ٧٦٢ — ٧٦٦

بلاق : ١٦ — ٤٠ — ٧٤ — ٧٥ — ٨١

— ٨٢ — ١٠٩ — ١١٥ — ١١٩

— ١٢٠ — ١٢١ — ١٢٢ — ١٣١

— ١٥٦ — ١٨٠ — ١٩١ — ١٩٣

— ١٩٤ — ١٩٥ — ١٩٦ — ٢٨١

— ٣٢٧ — ٣٢٨ — ٣٣٨ — ٣٥٠

— ٣٦٣ — ٣٧٣ — ٣٧٤ — ٤٣٦

— ٤٣٧ — ٤٤٣ — ٤٤٧ — ٦٨٣

— ٧٧٨ — ٧٨٣ — ٧٩٣

بليس : ٦٢٥ — ٦٤١

بلجيكا : ٢٧ — ٥٩ — ٣٦٢ — ٤٤٣

٦١٨

بلطة ليمان : ٥٨

البلقان : ٢٥٠

بلوز : ٥١٥ — ٥١٦ — ٧٩٩

بليموث : ٧٥٠

بمباي : ٦٩ — ٢٦١ — ٢٦٣ — ٣٣٣

— ٧٥٤ — ٧٥٧ — ٧٦٢ — ٧٧٦

— ٧٧٩ — ٧٨٦ — ٧٩١ — ٧٩٧

— ٧٩٨ — ٧٩٩ — ٨٠٠

أهناسيا : ٤٣٠

أوديسا : ٩٠ — ٣١٥ — ٣١٧

أبيريا : ٥٤

إيطاليا : ١٠٠ — ١٠١ — ١٠٢ — ١٠٩

— ١٢٠ — ١٢١ — ١٥٠ — ٢١٦

— ٢٢٠ — ٣٦١ — ٣٦٢ — ٤٤٥

— ٤٥١ — ٥٠١ — ٧٠٥

(ب)

باب المنذب : ٢٦١

باريس : ١٠٢ — ١٠٩ — ١١٥

— ١٢٠ — ١٢٢ — ١٢٣ — ١٣٣

— ١٦٠ — ١٦٩ — ١٧٠ — ١٧١

— ١٩٠ — ٢٠٤ — ٢٠٥ — ٢١٤

— ٢١٦ — ٢١٧ — ٧٠٧ — ٧٤٩

بتراس : Batras : ٥١٧

بترسي : Buttersea : ٧٤٦

البدرشين : ٤٣٠ — ٦٢٦

البحيرة : ٤٧ — ٤٦ — ٢٩٨ — ٣٢٤

— ٤١٦ — ٤٤٤ — ٦٢٦ — ٦٤١

بحيرة المنزلة : ٥٧ — ٣١٦ — ٣٥٠

— ٤٦١ — ٧٨٣

بحيرة موريس : ٢٩٨ — ٤٦٣

البدرشين : ٤٣٠ — ٦٢٦

البرازيل : ٦٩٠

بربر : ٣٧٥ — ٥٥٤ — ٥٥٦ — ٥٥٨

— ٥٦٠ — ٦٨٦

بربرة : ٢٦١ — ٢٦٢ — ٢٦٣

البرتغال : ٤٩٦ — ٤٩٧ — ٥١٥

بردو : ١٣٥

برديس : ٣٢٤

بركة السبع : ٤٢١

بركة الفيل : ٣٧٣ — ٤٤٣

بركة فارون : ٢٩٨

البرلس : ٨٦

— ٢٤٨ — ٢٣٥ — ٢١٤ — ١٨٦
— ١٧٥ — ٢٧٣ — ٢٦٨ — ٢٥١
— ٢٨٠ — ٢٧٩ — ٢٧٨ — ٢٧٧
— ٣٦٨ — ٣٥٧ — ٢٩١ — ٢٨٤
— ٤٤٣ — ٤٣٧ — ٣٧٧ — ٣٧٢
— ٥١١ — ٥١٠ — ٥٠٩ — ٥٠١
— ٦٦٨ — ٥٥٤ — ٥٣٧ — ٥٢٧
— ٧٤٩ — ٧١٧ — ٦٩٧ — ٦٩٠

٧٦٨ — ٧٦٤

تريبولترا : ١٦٥

تريستا : ١٣٣ — ٢٥٤ — ٢٦٠ — ٣٤٤

— ٥١٧ — ٥٠٦ — ٥٠٠ — ٤٣٩

٧٨٠ — ٥٤١ — ٥٣١

تسكانيا : ٢٤ — ٢٦ — ١٣٥ — ٢١٠

— ٤٤٥ — ٢٧٧ — ٢٧٠ — ٢٥٥

— ٥١١ — ٥١٠ — ٤٩٧ — ٤٩٦

٥٢٢

نقل : ٥٥٤

تونس : ١٣٣ — ٢٣٠ — ٣٣٠ — ٤٤٢

٥٨٧ — ٤٥٨

(ج)

جاشان : ٢٢١

جل الدورز : ٧٢٣

جدة : ٥٨ — ٦١ — ٦٥ — ٦٨

— ٢٣٤ — ١٥٣ — ١٤١ — ١٣٠

— ٥٠٧ — ٣٤٧ — ٣٣٢ — ٢٧٢

٧١٤

جرجا : ٤٠ — ٤٣ — ٨١ — ٣٢٨

— ٤٤٣ — ٤٠٨ — ٣٧٦ — ٣٦٤

٦٤٢ — ٦٢٦ — ٥٦٥

الجزائر : ٢٤ — ١٨٠ — ٥٨٧

جروتجين : ٦٣١

الجعفرية : ١٨٩ — ٤٠٠ — ٤٢٥

٤٦١

جيكا : ٧٧٦

جهاد آباد : ١٦١ — ١٦٣ — ١٦٤

جواد يلوب : ٢٢٢

— ٧١٦ — ٧١٤ — ٧١٣ — ٣٤٧

٨٠٠ — ٧٧٦ — ٧١٧

البندقية : ١٣٥ — ١٣٧

البنغال : ٨٤ — ٢٢٢ — ٣٣١

بنها : ٨١ — ٣٢٨ — ٦٢٤ — ٦٤١

بنى عدى : ١٥٣ — ١٥٥

بنى غازى : ١٢٩

بنى سويف : ٤٠ — ٨١ — ٢٥٠

— ٣٤٣ — ٣٢٨ — ٣٢٤ — ٣١٦

— ٤٣٠ — ٤٢١ — ٣٧٣ — ٣٦٤

٧٨١ — ٦٤٢ — ٦٢٦ — ٤٤٣

بنى مزار : ٦٤٢

بوخارست : ٥٤

بوسطن : ٣٩ — ٢٥٢

بوش : ٦٢٦ — ٦٤٢

بولتين : ٤١

بولطن Bolton : ٣٦١

بولونيا (بولندا) : ١٦٨ — ١٦٩

١٧٤ — ١٧١

بومبي : ٢٢٠

بيت المقدس (القدس) : ٢٧٦ — ٢٨٨

— ٥٩٣ — ٥٥٤ — ٣٤٢ — ٢٩٤

٧٥٦ — ٧٥١ — ٦١٥ — ٦١٣

بيسمونت : ٢٦٩ — ٣١٥

بيروت : ٢٧٦ — ٢٨٨ — ٢٩٤

— ٦١٤ — ٥٩٣ — ٥١٦ — ٣٤٢

٨٠٠ — ٧٥٢

بيزا : ١٠٢ — ١٠٩ — ١٥٩

بيلان : ٢١٣

(ت)

ترابو : ٢١٢ — ٢١٦

تركيا : ٢٥ — ٥٣ — ٥٤ — ٥٨

— ٨٥ — ٦٧ — ٦٥ — ٦٢ — ٥٩

— ١٤٢ — ١٤١ — ١٠٦ — ٩١

— ١٥٦ — ١٥٣ — ١٤٩ — ١٤٧

— ١٨٢ — ١٧٥ — ١٧٤ — ١٧١

(د)

دارفور: ٣٣٣ — ٣٧٥ — ٥٠٨ — ٥٥٤
 — ٥٧٦ — ٥٧٠ — ٥٦٥ — ٥٥٩
 ٥٨٩ — ٥٨٨ — ٥٨٧ — ٥٨٥
 الدنرك: ٢٦ — ٥٩ — ٢٧٠ — ٤٩٦ — ٤٩٧
 دبة: ٥٥٦
 دراو: ٢٨١ — ٥٥٤ — ٧٨٣
 دفرة: ٤٠٠
 الدقهلية: ٦٤٩
 دلاشيا: ١٥٦
 دماس: ٤٠٠
 دمشق: ٢٧٦ — ٢٨٨ — ٢٩٤ — ٣٤١
 — ٧٥٦ — ٧٥٣ — ٣٦٩ — ٣٤٢
 ٨٠٠
 دمشقور: ٤١ — ٨١ — ٣٢٨ — ٣٦٣
 — ٦٢٦ — ٤٥٨ — ٤٤٢ — ٣٧٣
 ٦٤٢
 دمياط: ١٣ — ٤٠ — ٤٤ — ٤٦ — ٦٢
 — ٨٦ — ٨٤ — ٨١ — ٧٧ — ٧٤
 — ١٣٢ — ١٨٢ — ١٩٣ — ٢١٥
 — ٢٢٣ — ٢٢٨ — ٢٣٤ — ٢٧٢
 — ٢٨١ — ٢٨٨ — ٢٩٨ — ٣١٠
 — ٣١٦ — ٣٢٤ — ٣٢٦ — ٣٢٧
 — ٣٢٨ — ٣٣٣ — ٣٣٨ — ٣٥٠
 — ٣٥١ — ٣٦٣ — ٣٧٣ — ٣٧٤
 — ٤٠٠ — ٤٠٧ — ٤٠٨ — ٤١٦
 — ٤٤٣ — ٤٥٤ — ٤٦٢ — ٤٦٧
 — ٤٩١ — ٤٩٧ — ٥٠٢ — ٥١٦
 — ٥١٨ — ٥١٩ — ٥٤٦ — ٥٩٣
 — ٥٩٥ — ٦٢٥ — ٧٢٣ — ٧٨٣
 ٧٨٤
 دنبرة: ٤٣١
 دنشال: ٤١
 دنقلة: ١٦٥ — ٣١٤ — ٣٣٣ — ٥٠٨
 — ٥٥٤ — ٥٥٥ — ٥٥٦ — ٥٥٨
 — ٥٥٩ — ٥٦٠ — ٥٧٩ — ٦٨٦
 ٧٨٩ — ٧١٧

جورجيا: ٢٣٩ — ٣٨٩ — ٣٩٠
 ٤٨٠ — ٥٧١
 الجيرونه: ٢٢٣
 الجيزة: ٤٠ — ٤٢ — ٤٣ — ٨٦
 — ٨٧ — ١٢١ — ١٢٢ — ١٤٨
 — ١٦٣ — ١٦٦ — ٣٢٤ — ٣٣٨
 — ٣٦٣ — ٣٦٤ — ٤١٦ — ٦٢٦
 ٦٤١

(ح)

الحبشة: ٦١ — ٦٨ — ٣٤٣ — ٢٥٠
 — ٢٦١ — ٢٨٤ — ٣٧١ — ٣٧٥
 — ٣٩٩ — ٤٧٦ — ٥٥٠ — ٥٥٤
 — ٥٦٠ — ٥٦٥ — ٥٧٢ — ٥٧٣
 — ٥٨٥ — ٥٨٧ — ٥٨٨ — ٥٨٩
 ٥٩٠ — ٥٩١ — ٧٦٧
 الحجاز: ١٦ — ٨٥ — ١٢٦ — ١٣٠
 — ١٥١ — ١٥٤ — ١٧٧ — ١٨٤
 — ٢٦٥ — ٢٨٤ — ٣٣٢ — ٣٤٧
 — ٣٥٦ — ٣٩٠ — ٤٦٢ — ٤٧٦
 ٥٠٧ — ٥٥٠ — ٦٨٦
 حلب: ١٧٣ — ٢٧٦ — ٢٨٨ — ٢٩٤
 ٣٤٢ — ٣٤٣ — ٦٧١ — ٧٥٢
 حلوان: ٣٦٤ — ٣٧٦ — ٦٤١ — ٦٦٢
 الحناد: ١٩٥
 حماة: ٣٤١
 حصص: ٣٤٣
 حوران: ٣٨٣

(خ)

الخروطوم: ١١٦ — ٣٤١ — ٣٧٥
 — ٥٥٠ — ٥٥١ — ٥٥٢ — ٥٥٦
 ٥٥٧ — ٥٥٨ — ٥٦٠ — ٥٨٥
 الخاقصام: ٩٦ — ١٥٥ — ١٦١ — ١٦٢
 ١٦٣ — ١٦٤ — ١٧٨
 طانيا: ٥٧ — ٢٧٦ — ٢٨٨ — ٥١٧

زفتى : ٨١ — ٣٢٨ — ٣٢٣ — ٤٤٢ —

٦٢٥ — ٦٤١

الزقازيق : ٦٤١

زبلع : ٢٦٢

زنجبار : ٥٨٧ — ٥٩١

(س)

الساحل : ٦٤٢

سانت هيلانة : ١١٤

سبك : ٦٢٥

سردينيا : ٢٤ — ٢٥ — ٥٩ — ٩٢ —

٢٦٩ — ٢٧٠ — ٢٧٥ — ٢٧٧ —

٤٩٦ — ٤٩٧ — ٥١٠ — ٥١١ —

سنود : ٨١ — ٢٢٨ — ٤٤٢

سنار : ٦١ — ٦٢ — ١٤٨ — ١٥٢ —

١٥٣ — ١٧٧ — ٢٣٤ — ٢٦٥ —

٢٨٤ — ٣١٤ — ٣١٨ — ٣١٩ —

٣٢٢ — ٣٤٠ — ٣٤١ — ٣٤٤ —

٣٥٦ — ٣٦٥ — ٣٧١ — ٣٧٥ —

٤٧٦ — ٤٩٨ — ٥٠٨ — ٥٠٩ —

٥٥٠ — ٥٥٤ — ٥٥٦ — ٥٥٨ —

٥٦٣ — ٥٦٤ — ٥٦٥ — ٥٧٦ —

٥٨٢ — ٥٨٣ — ٥٨٥ — ٥٨٧ —

٦٦٧ — ٦٩٢ — ٧٣٧ — ٧٥٣ —

٧٨٩

السفيلارين : ٤٠ — ٦٢٥

سنهور : ٤٦٦

سنورس : ٤٦٦

سواكن : ٤٠٠

سودا : ١٤٣ — ٧٥١

السودان : ١٦ — ٢٣ — ٣٨ — ٥٥ —

٥٨ — ٨٧ — ١١٦ — ١٢٦ —

١٥١ — ١٥٢ — ١٥٣ — ١٥٤ —

١٧٧ — ١٨٢ — ١٨٤ — ١٩٨ —

٢٠٢ — ٢١٦ — ٢٦٢ — ٣٦٤ —

٣٦٥ — ٣٧٠ — ٣٧٥ — ٣٧٧ —

٥٥١ — ٥٥٧ — ٥٥٩ — ٥٧٠ —

٥٨٥ — ٧٤٧ — ٧٥٤ .

(د)

راجوزة : ١٥٦

الرحانية : ٤١ — ٦٢٦ — ٦٤٢

رشيد : ١٣ — ٤٠ — ٤١ — ٤٤ — ٤٦ —

٦٣ — ٧٤ — ٧٧ — ٨١ — ٨٤ —

٨٦ — ١٦٧ — ١٨١ — ١٨٢ —

١٩٥ — ٢١٥ — ٢٢٣ — ٢٣٠ —

٢٧٢ — ٢٧٦ — ٢٩٨ — ٣١٠ —

٣٢٤ — ٣٢٦ — ٣٢٩ — ٣٥٠ —

٣٥١ — ٣٦٣ — ٣٧٤ — ٤٠٠ —

٤٠٧ — ٤٠٨ — ٤١٦ — ٤٥٤ —

٤٨٦ — ٤٩١ — ٥٠٤ — ٥١٦ —

٥١٨ — ٥١٩ — ٥٤٦ — ٧١٤ —

٧٢٢ — ٧٧٨ — ٧٨٠ — ٧٨٤ —

ركسبري : ٢٨٤

الرملة : ٣٤٣

رودس : ١٣٦ — ١٤١ — ٢٠٤ — ٢٠٥ —

الروسيا : ٢٥ — ٢٧ — ٥٤ — ٥٥ —

٥٦ — ٦١ — ٦٥ — ٧١ — ٨٩ —

٩٠ — ٩٢ — ١٠٢ — ١٣٣ —

١٤٢ — ١٥٠ — ١٦٨ — ١٦٩ —

١٧٠ — ١٧١ — ١٧٢ — ١٧٤ —

١٧٥ — ١٩٩ — ٢١٣ — ٢١٤ —

٢٦٤ — ٢٦٨ — ٢٦٩ — ٢٧٠ —

٢٩١ — ٢٩٢ — ٢٩٣ — ٢٩٥ —

٤٩٦ — ٤٩٧ — ٥٠٦ — ٥١٤ —

٦١٨ — ٦١٩ — ٦٧٧ — ٧٤٩ —

٧٥٣

الروضة : ٢٨٨ — ٤١٧

رومانيا : ٢٤ — ١٧٥

رومه : ١٥٩ — ٢٩٦

الريمون : ٨١ — ٨٣ — ٨٤ — ٢٥٠ —

٣٢٧ — ٣٣٠ — ٣٦٤ — ٤١٨ —

ريسو : ٥٧

ريمس : ٤٥٧

(ز)

زاوية البحر : ٤١

زحلة : ٣٤٣

— الشام : ١٣ — ١٤ — ٢٦ — ٦٥ —
 — ٧٤ — ٨٩ — ١٠١ — ١٤٦ —
 — ١٤٨ — ١٥٦ — ١٦٥ — ١٦٨ —
 — ١٦٩ — ١٧٢ — ١٧٤ — ١٧٧ —
 — ١٧٩ — ١٨١ — ١٨٥ — ٢٠٠ —
 — ٢١٤ — ٢١٥ — ٢١٦ — ٢١٧ —
 — ٢٥٠ — ٢٥٩ — ٢٧٢ — ٢٩١ —
 — ٢٩٤ — ٢٩٥ — ٣٦١ — ٣٦٩ —
 — ٣٨٩ — ٣٩٠ — ٥٠٢ — ٥٠٣ —
 — ٥١٢ — ٥١٦ — ٥٣٧ — ٧٥١ —
 — ٧٥٢ — ٧٥٤ — ٧٨١ — ٧٨٢ —
 ٧٩٦

— شبرا : ١٦ — ٥١ — ٨١ — ٨٦ — ٨٧ —
 — ١٦٧ — ١٩١ — ١٩٦ — ٢٠٦ —
 — ٢٩٣ — ٢٩٥ — ٣٢٦ — ٣٢٨ —
 — ٣٦٣ — ٤١٦ — ٤٢٢ — ٧٧٦ —
 ٧٨١

شبراخيت : ٦٢٦

شبري شهاب : ٨١ — ٤٣٨

— شين الكوم : ٨١ — ٣٢٨ — ٣٦٣ —
 — ٣٧٣ — ٤٠٠ — ٤٢١ — ٤٣٨ —
 ٤٤١ — ٦٤١

شديا : ٤٠

شربين : ٤٠٨ — ٦٤١

— الشرقية : ٤٢ — ٤٦ — ٢٩٨ — ٣٢٤ —
 — ٣٦٣ — ٣٦٦ — ٤١٦ — ٦٢٥ —
 ٦٤١ — ٧٨١

شلقان (جزيرة) : ٤٦

شندى : ٦٩٢

شبة : ٦٢٥

(ص)

سقلية : ٢٦ — ٢٧٠

صلبو : ٦٤٣

صنفاء : ٦٨٤

— الصومال : ٢٥٠ — ٢٥١ — ٢٦١ —

— صيدا : ٢٧٦ — ٢٨٨ — ٣٤٢ —

الصين : ٣٦١

— سوريا : ٥٥ — ٥٦ — ١٤١ — ١٧٢ —
 — ١٧٤ — ٢١٢ — ٢٣٩ — ٢٦٤ —
 — ٢٦٥ — ٢٧١ — ٢٨٣ — ٢٨٤ —
 — ٢٨٥ — ٢٨٦ — ٢٨٧ — ٢٨٨ —
 — ٢٩٤ — ٣١٤ — ٣١٥ — ٣٢٠ —
 — ٣٣٠ — ٣٣٣ — ٣٤٠ — ٣٤١ —
 — ٣٤٢ — ٣٤٣ — ٣٤٤ — ٣٤٨ —
 — ٣٤٤ — ٣٤٨ — ٣٥٣ — ٣٥٥ —
 — ٣٥٦ — ٣٦٢ — ٣٧٢ — ٣٨٠ —
 — ٣٨٤ — ٤١٦ — ٤٢٦ — ٤٣٤ —
 — ٤٣٧ — ٤٤٥ — ٤٦٢ — ٤٩٦ —
 — ٤٩٧ — ٥٠١ — ٥٠٢ — ٥١٣ —
 — ٥١٨ — ٥١٩ — ٥٤٩ — ٥٥٤ —
 — ٦١٣ — ٦٨٥ — ٦٨٦ — ٦٩٣ —
 — ٧١٧ — ٧٢٠ — ٧٤٨ — ٧٥٣ —
 — ٧٥٤ — ٧٥٦ — ٧٦٢ — ٧٦٣ —
 — ٧٦٥ — ٧٦٦ — ٧٨١ — ٧٨٣ —
 ٧٨٧ — ٧٩٥ — ٧٩٨

سوهاج : ٦٤٢

— السويد : ٢٦ — ٥٨ — ١٠٩ — ١٣٣ —
 — ٢١٠ — ٢٧٠ — ٢٧٧ — ٤٩٦ —
 ٤٩٧ — ٥١٠ — ٥١١

— السويس : ١٣ — ٤٥ — ٥٧ — ٥٨ —

— ٦٢ — ٦٤ — ٦٥ — ٦٦ — ٦٧ —

— ٦٨ — ٦٩ — ٧٠ — ٧١ — ٨٥ —

— ٩٠ — ١٣٠ — ١٣١ — ١٣٢ —

— ٢٣٤ — ٢٦٨ — ٢٧٢ — ٢٨١ —

— ٣٢٢ — ٣٢٣ — ٣٥٠ — ٣٦٨ —

— ٣٧٠ — ٣٧٤ — ٤٦٢ — ٤٩٢ —

— ٥٠٧ — ٥٠٨ — ٥١٥ — ٥١٦ —

— ٥١٩ — ٥٢٠ — ٥٨٧ — ٧١٣ —

— ٧١٤ — ٧١٥ — ٧١٦ — ٧١٧ —

— ٣٦١ — ٧٨٣ — ٧٩٥ — ٧٩٨ —

٨٠٠ — ٧٩٩

— سويسرا : ٢٤ — ٢١٦ — ٣٦١ —

سيام : ٣٦١

(ش)

شاور : ٤١

القرات : ٣٦٩ — ٧٩٨ — ٨٠٠

الفرتيت : ٤٥٥

فرشوط : ٨١ — ١٤٩ — ٣٢٨ — ٣٦٤

٣٧٥ — ٤٠٩ — ٤٤٣ — ٥٦١

٦٤٢

فرنا : ٢٢ — ٢٦ — ٢٧ — ٥٤

٥٦ — ٥٩ — ٦٤ — ٦٥ — ٦٦

٦٧ — ٧٠ — ٧١ — ٨٣ — ٩٢

١٠١ — ١٠٢ — ١٠٣ — ١٠٤

١٠٥ — ١٠٧ — ١٠٩ — ١١٢

١١٥ — ١١٩ — ١٢١ — ١٢٤

١٣٣ — ١٣٥ — ١٣٦ — ١٣٨

١٣٩ — ١٤١ — ١٥٠ — ١٥٢

١٥٣ — ١٥٥ — ١٥٦ — ١٥٧

١٥٩ — ١٦٠ — ١٦٣ — ١٦٥

١٦٦ — ١٦٧ — ١٦٩ — ١٧٠

١٧٨ — ١٩٠ — ٢١٣ — ٢١٤

٢١٦ — ٢١٩ — ٢٢٢ — ٢٢٣

٢٢٥ — ٢٢٧ — ٢٢٩ — ٢٣٤

٢٤٨ — ٢٦٢ — ٢٦٤ — ٢٦٧

٢٦٨ — ٢٧٧ — ٢٨٠ — ٣١٤

٣٣٧ — ٣٥٩ — ٣٦١ — ٣٦٩

٣٧٠ — ٤٠٢ — ٤٣٣ — ٤٤١

٤٤٣ — ٤٦٩ — ٤٧٢ — ٤٧٥

٤٨٨ — ٤٨٩ — ٤٩٦ — ٤٩٧

٥١٠ — ٥١١ — ٥٢٢ — ٥٣٧

٥٣٩ — ٥٦١ — ٥٨١ — ٥٨٣

٦١٨ — ٦٧٣ — ٦٧٨ — ٧٠٥

٧٥٣ — ٧٦٠ — ٧٦٧ — ٧٧٥

٧٨١ — ٨٠٠

قزان : ٥٨٧

السطاط : ٤٦٢ — ٥٠٩

الفشن : ٨١ — ٣٢٤ — ٣٢٨ — ٦٤٢

قلطيين : ٢٧٢ — ٢٨٦ — ٢٨٨

٢٩٤ — ٦١٣ — ٦٨٥ — ٦٨٧

٦٨٨ — ٧٥١

قوة : ١٦ — ١٨١ — ٣٢٤ — ٣٢٨

٣٦٣ — ٣٧٣ — ٣٨٦ — ٤٤٢

(ط)

طرابلس : ٢٧٦ — ٢٨٨ — ٢٩٤

٣٣٣ — ٥٨٧

الطراة : ٣١٧ — ٤٣٠

طرسوس : ١٤٣ — ١٧٢ — ٣٤٣

الطرف الأغر : ١٥٠

طرة : ١٦ — ١٢١ — ١٢٢ — ١٦٥

١٧٩ — ٣٣٨ — ٣٦٤ — ٧٢٩

٧٩٣

طنطا : ٢١٥ — ٣٢٤ — ٣٦٣ — ٤٤٣

٦٤١ — ٦٢٥

طهطا : ١١٥ — ٦٤٢

طوخ : ٦٢٤

طولون : ١٠٦ — ١٣٦ — ١٤٠ — ١٤٥

١٤٦ — ١٧٥

طيبة : ٢٤٣ — ٣١٤

(ع)

عدن : ٥٧ — ٦٨ — ٥٢١ — ٧١٧

العززية : ٤٢١ — ٦٢٥ — ٦٤١

عسير : ٥٧ — ٧١٧

العطف : ٤١ — ٣٦٣ — ٣٧٤ — ٣٧٥

٤٩٣ — ٥٠٣ — ٥١٧ — ٥١٨

٥٤٦ — ٥٦٣ — ٧١٤ — ٧٦١

عكا : ٢٣٨ — ٢٧٦ — ٢٨٨ — ٣٤٣

عنتاب : ١٧٣ — ٢٩٤ — ٣٤٢

(غ)

الغرية : ٤٢ — ١٩٦ — ٢٤٨ — ٣٦٣

٤١٦ — ٦٢٥ — ٦٤١

غردفوى : ٢٦١

غزة : ١٨٣ — ٣٤٢ — ٣٤٣

(ف)

فارسكور : ٦٢٥

فالوث Falmouth : ٦٥ — ٨٠٠

— ٣٩٥ — ٣٩٢ — ٣٩٠ — ٣٨١
 — ٤٠٩ — ٤٠٨ — ٤٠٧ — ٣٩٧
 — ٤٣٠ — ٤٢١ — ٤١٦ — ٤١٠
 — ٤٤٣ — ٤٣٦ — ٤٣٤ — ٤٣٢
 — ٤٦٢ — ٤٥٤ — ٤٥١ — ٤٤٩
 — ٤٨٣ — ٤٧٦ — ٤٧٢ — ٤٦٥
 — ٤٩٣ — ٤٩٢ — ٤٩١ — ٤٨٦
 — ٥٠٧ — ٥٠٢ — ٤٩٥ — ٤٩٤
 — ٥١٦ — ٥١٥ — ٥٠٩ — ٥٠٨
 — ٥٢٠ — ٥١٩ — ٥١٨ — ٥١٧
 — ٥٤٧ — ٥٤٦ — ٥٤١ — ٥٢١
 — ٥٥٦ — ٥٥٥ — ٥٥٣ — ٥٥١
 — ٥٦٦ — ٥٦٥ — ٥٦٢ — ٥٦٠
 — ٥٧٣ — ٥٧٢ — ٥٦٨ — ٥٦٧
 — ٥٧٩ — ٥٧٧ — ٥٧٦ — ٥٧٥
 — ٥٨٧ — ٥٨٤ — ٥٨٣ — ٥٨٢
 — ٦٢٠ — ٦١٧ — ٦١٦ — ٥٨٨
 — ٦٣٠ — ٦٢٧ — ٦٢٢ — ٦٢١
 — ٦٥٣ — ٦٥٢ — ٦٤٢ — ٦٣٩
 — ٦٧١ — ٦٦٧ — ٦٦٥ — ٦٥٤
 — ٦٨٤ — ٦٧٧ — ٦٧٥ — ٦٧٤
 — ٦٩٣ — ٦٩٢ — ٦٨٦ — ٦٨٥
 — ٧١٤ — ٧٠٥ — ٧٠٣ — ٧٠١
 — ٧٢٤ — ٧٢٣ — ٧١٦ — ٧١٥
 — ٧٣٣ — ٧٣١ — ٧٢٩ — ٧٢٦
 — ٧٣٩ — ٧٣٨ — ٧٣٧ — ٧٣٥
 — ٧٧٥ — ٧٧١ — ٧٦١ — ٧٥٤
 — ٧٨٣ — ٧٧٩ — ٧٧٨ — ٧٧٦
 ٨٠٠ — ٧٩٧ — ٧٩٦ — ٧٩٠

طامولة : ٦٤٢

قبرس : ١٣٥ — ٢٥٩ — ٢٠٥ — ٥١٩

٥٩٤ — ٥٤٥

القرم : ١٠٢

القرنة : ٣٧٥ — ٥٦٣ — ٧٣٦

القسططينية : ٢٥ — ٢٦ — ٦١ — ٦٢

٦٦ — ٩٢ — ١٢٢ — ١٣٢

١٦٨ — ١٦٩ — ١٧٠ — ١٧٥

٢٠٤ — ٢١٢ — ٢١٥ — ٢١٦

— ٤٥٧ — ٤٨٦ — ٥٩٤ — ٦٢٥

٦٤١

فيرونا : ٢١٣ — ٢١٦

فيتا : ١٣٣ — ٧١١ — ٧١٢

القيوم : ٦ — ٤٣ — ٨١ — ٨٧

٩٠ — ٢٢١ — ٢٤٤ — ٢٩٨

٣١٥ — ٣٢٤ — ٣٦٢ — ٣٦٤

٣٩١ — ٤٠٣ — ٤٠٦ — ٤٠٨

٤٢١ — ٤٢٣ — ٤٣٠ — ٤٤٤

٤٦٦ — ٦٢٦ — ٦٤٢ — ٧٨١

٧٨٣

(ق)

القاهرة : ٤٤ — ٤٥ — ٥٦ — ٦٣

٦٤ — ٦٥ — ٦٦ — ٦٩ — ٧٠

٧٢ — ٧٧ — ٨١ — ٨٢ — ٨٥

٨٦ — ٨٧ — ٩٠ — ٩٨ — ٩٩

١٠٩ — ١١٥ — ١٢٨ — ١٢٩

١٥١ — ١٥٢ — ١٥٣ — ١٥٨

١٦٧ — ١٨٤ — ١٨٩ — ١٩١

١٩٢ — ١٩٣ — ١٩٥ — ١٩٦

١٩٧ — ١٩٨ — ١٩٩ — ٢٠١

٢٠٣ — ٢٠٥ — ٢٠٦ — ٢١٥

٢١٩ — ٢٣٠ — ٢٣٥ — ٢٤٤

٢٤٥ — ٢٥٠ — ٢٥٢ — ٢٥٣

٢٥٦ — ٢٥٩ — ٢٦٤ — ٢٦٧

٢٧٢ — ٢٧٣ — ٢٧٥ — ٢٧٦

٢٨١ — ٢٨٨ — ٢٩٠ — ٢٩٣

٢٩٥ — ٢٩٧ — ٣٠١ — ٣٠٣

٣١٠ — ٣١٢ — ٣١٣ — ٣١٤

٣١٥ — ٣١٧ — ٣١٨ — ٣١٩

٣٢٠ — ٣٢٤ — ٣٢٧ — ٣٢٨

٣٢٢ — ٣٢٣ — ٣٢٨ — ٣٤١

٣٤٢ — ٣٤٣ — ٣٤٨ — ٣٥٠

٣٥١ — ٣٥٥ — ٣٥٧ — ٣٦٣

٣٦٤ — ٣٦٧ — ٣٦٨ — ٣٦٩

٣٧٠ — ٣٧١ — ٣٧٢ — ٣٧٣

٣٧٤ — ٣٧٥ — ٣٧٦ — ٣٧٧

كرفو (جزيرة) : ٥٤ — ٥١٧	٢٩٢ — ٢٩٤ — ٣٠٢ — ٣٦٩
كرمانيا : ١٣١ — ١٤١ — ٣٣٣ — ٧٥١	٤٣٧ — ٤٤٣ — ٤٦٤ — ٤٨٨
كريت : ١٣ — ٢٦ — ٥٦ — ٥٧	٤٩٦ — ٤٩٧ — ٥٠٢ — ٤٠٣
١٣٥ — ١٣٦ — ١٤٣ — ١٤٦	٥١٢ — ٥١٦ — ٥١٧ — ٥٤٧
١٤٨ — ١٤٧ — ١٧٧ — ١٨٤	٥٨٧ — ٥٩٢ — ٥٩٣ — ٦٧٨
٢٠٩ — ٢٣٩ — ٢٥٩ — ٢٧٠	٦٨٦ — ٧٠٤ .
٢٧١ — ٢٧٦ — ٢٨٤ — ٢٨٥	القصور : ٥٨ — ٦٨ — ٦٩ — ٧٤
٢٨٨ — ٣٢٠ — ٣٤١ — ٣٤٢	١٣١ — ٢٣٤ — ٢٧٢ — ٢٨١
٣٤٤ — ٣٥٣ — ٣٥٥ — ٣٧١	٤٦٣ — ٥٠٧ — ٥٠٨ — ٥٨٧
٣٩٠ — ٥٠٢ — ٥١٦ — ٥١٧	٧١٤ — ٧١٦ — ٧٨٣ .
٥٤٦ — ٦٨٦ — ٦٨٨ — ٦٨٩	قفط : ٢٤٣
٧٥١ — ٧٦٦ — ٧٦٧ — ٧٨٢	قلعة الكباش : ٣٧٣ — ٤٤٠ — ٤٤١
الكريون : ٤١	قليوب : ٨١ — ٣٢٨ — ٣٦٣ — ٣٧٣
كسني Casani : ١٧٢	٤٢١ — ٤٢٤ — ٤٤١ — ٦٢٤
كفر الحايده : ٤١	٦٤١ .
كفر الشيخ : ٦٢٥	القليوبية : ٤٢ — ٤٣ — ١٩٦ — ٣٢٤
كفور نجم : ٦٢٥ — ٦٤١	٣٦٣ — ٤١٦ — ٤٤١ — ٦٤١
كلس : ١٧٣ — ٣٤٣	٧٨١ .
كلكتا : ٧٧٦	قران (جزيرة) : ٧١٦
كلارنوك Kilmarnock : ٣٦١	قنا : ٤٠ — ٤٣ — ٦٨ — ٦٩ — ٨١
كايرونت : ٣٦٢	١٨٣ — ٢٧٢ — ٣٢٤ — ٣٢٦
كبيردج : ٧٧٦	٣٢٩ — ٣٦٤ — ٣٧٣ — ٣٧٥
كندا : ٢٥٣	٣٧٦ — ٤٣٢ — ٤٤٣ — ٤٤٩
كوتاهية : ١٤١ — ١٤٢ — ١٧١	٥٠٨ — ٥٦٤ — ٥٦٦ — ٥٨٧
١٧٤ — ٢١٣ — ٢١٥ — ٣٦٠	٦٢٦ — ٦٤١ — ٦٦٣
٦٨٦	قنديا : ٥٧ — ٢٧٦ — ٢٨٨
كورسكو : ٥٥٦ — ٥٥٨ — ٥٦٠	البرواز : ٣٩٠
كوم امبو : ٣٠٤	قوله : ٦٨٥
كيليكيا : ١٤١	قونية : ١٦٩ — ٢٩٢ — ٢٩٤

(J)

لانجدوك : ٤٤٤ — ٤٥٧
لبنان : ٢٩٤ — ٢٩٥ — ٣٨٣
لتوانيا : ١٧١ — ١٧٤
لشبوة : ٢١٦
لقربول : ٥٢٣
اللمجة : ٣٤٧
ليبناخ : ٢١٣ — ٢١٦

(K)

كانتون : ٣٦١
كردقان : ١٥٢ — ١٥٣ — ١٧٧
٢٣٤ — ٢٦٥ — ٢٧٥ — ٢٧٧
٥٠٩ — ٥٥٠ — ٥٥١ — ٥٥٢
٥٥٦ — ٥٥٩ — ٥٦٠ — ٥٦٢
٥٨٥ — ٥٨٧ — ٥٩١ — ٦٨٦
٧٤٧

— ١٧٥ — ١٧١ — ١٣٩ — ١٣٧
 — ٢٦٠ — ٢٥٤ — ١٧٩ — ١٧٦
 — ٥١٦ — ٥٠٦ — ٤٩٦ — ٣٤٤
 — ٨٠٠ — ٥٤١ — ٤٣١
 مرسين : ١٧٢
 مرسعش : ٢٩٤ — ٢٤٣
 مروي : ١٥٢
 مريوط : ٤١ — ٢٥٣
 ماشوست : ٢٨٤
 مسقط : ٣٧٥ — ٥٧٩ — ٥٨١ — ٥٩١
 مصر القديمة : ٧٤ — ٨٢ — ١٥٤
 — ٣٥٠ — ٢٨١ — ١٩٤ — ١٥٥
 — ٥٦٠ — ٤٦٧ — ٤٣٠ — ٣٦٣
 ٧٧٨
 مصوع : ٣٤٠ — ٥٥٤ — ٥٨٧
 مقدونيا : ١٩٤
 المكسيك : ١٠٣
 مكة : ١٣ — ١٣٠ — ١٤٩ — ١٩١
 — ٥٠٨ — ٥٠٧ — ٣٠٢ — ٢٨٣
 ٧٩٧ — ٧٥٦ — ٧٣٧ — ٥٨٧
 ملطية : ٢٩٤
 ملوي : ٨١ — ٨٢ — ٨٣ — ٢٥٠
 ٦٢٦ — ٣٣٠ — ٣٢٨ — ٣٢٤
 مليج : ٦٢٥
 المنزلة : ٢٨١ — ٦٢٥ — ٦٤١
 المنشاة : ٥٦٥ — ٥٦٩
 المنشية : ٤٣١ — ٤٤٨
 النصورة : ٤٢ — ٨١ — ١٨٩ — ٢٢٨
 — ٣٧٣ — ٣٦٣ — ٣٢٨ — ٣٢٤
 — ٤٤٢ — ٤٣٨ — ٤١٦ — ٤٠٨
 ٦٤١ — ٦٢٥
 منف (مفيس) : ٢٩٧ — ٧٤٣
 منفوط : ١٥٣ — ٣٦٤ — ٤١٧
 ٦٤٢ — ٦٢٦
 منوف : ٣٦٣ — ٤١٦ — ٤٢١
 — ٧٨١ — ٦٤١ — ٦٢٥ — ٤٤١
 المنوفية : ٤٢ — ٤٦ — ١٩٦ — ٣٢٤
 ٦٤١

ليبيا : ٢٩٩ — ٣٠٠ — ٣١٧ — ٣٢١
 الليغات : ٢٤ — ٣٨ — ٥٤ — ٦٦
 — ٢٧١ — ٢٦٤ — ٢٦١ — ١٠٠
 — ٢٨٩ — ٢٨٠ — ٢٧٥ — ٢٧٣
 — ٣٠٤ — ٣٠٢ — ٢٩٤ — ٢٩٠
 — ٣٢٨ — ٣١٢ — ٣١١ — ٣١٠
 — ٤٧٣ — ٣٩٢ — ٣٨٥ — ٣٣٣
 — ٥٧٩ — ٥١٢ — ٤٩٨ — ٤٩٦
 — ٦١٥ — ٦١١ — ٥٩٥ — ٥٩٢
 — ٦٩٢ — ٦٣٥ — ٦٢٣ — ٦١٩
 ٦٩٦ — ٦٩٤
 ليفورت : ١٠١ — ١٠٢ — ١٣٣
 — ١٤٩ — ١٤٠ — ١٣٧ — ١٣٥
 — ٤٩٦ — ٤٣٩ — ٣٤٤ — ١٧٥
 — ٥٤١ — ٥٣١ — ٥٠٦ — ٥٠٠
 ٧٨٠
 ليون : ٣٨ — ١٥٠

(م)

مالطة : ٢٤ — ٩٦ — ١٣٣ — ١٣٤
 — ٢٥٠ — ٢٠٥ — ٢٠٠ — ١٧١
 — ٤٣٨ — ٤٣٧ — ٣٧٣ — ٢٧٧
 — ٤٤٣ — ٤٤١ — ٤٤٠ — ٤٣٩
 ٨٠٠ — ٥١٦ — ٥٠٦ — ٥٠٠
 التمة : ٥٥٨ — ٦٥٠
 المحلة الكبرى : ٨١ — ٣٢٤ — ٣٢٨
 — ٤٢١ — ٣٧٣ — ٣٦٣ — ٣٥٠
 ٦٤١ — ٦٢٥ — ٤٤١ — ٤٣٨
 محلة دمنة : ٦٢٥
 المحمودية : ٢٠٠ — ٣٥٠
 مخا : ٥٧ — ٦٨ — ٢٣٣ — ٢٦١
 — ٥٠٧ — ٣٣٢ — ٢٧٢ — ٢٦٨
 ٧١٥ — ٧١٤ — ٥١١ — ٥١٠
 مدريد : ٢١٣
 المدينة : ١٣ — ١٣٠ — ١٤٩ — ٢٨٣
 ٧٩٧ — ٧٥٦ — ٥٨٧
 مراكتي : ٥٨٧
 مرسيليا : ٦٧ — ١٣٣ — ١٣٥ — ١٣٦

— ٥٦٩ — ٥٦٨ — ٥٦٥ — ٥٦٣
— ٥٨٥ — ٥٧٩ — ٥٧٦ — ٥٧٣
— ٧١٧ — ٦٨٦ — ٦٦٧ — ٦٣٢
٧٨٩ — ٧٤٧

نيوجيت : ٧٣٧

— ٥٩٢ — ٣٧٧ — ٢٥٥ : نيوكاسل
٧٤٧

نيويورك : ٢٥٤

(أ)

المالسا : ٥٩

هرموبوليس : ٤٣١ — ٤٣٢

مجبورج : ١٣٣

— ٦٧ — ٦٦ — ٦٥ — ٦٤ : الهند

— ١٣١ — ٨٤ — ٦٩ — ٦٨

— ٢٦١ — ٢٣٤ — ١٣٣ — ١٣٢

— ٣٤٧ — ٣٣٢ — ٣٣١ — ٢٧٢

— ٣٧١ — ٣٧٠ — ٣٦٩ — ٣٦٨

— ٤٩٨ — ٤٤٣ — ٣٨٠ — ٣٧٤

— ٧١٣ — ٧٠٩ — ٥١٥ — ٥٠٧

— ٧٥٥ — ٧٤٩ — ٧١٥ — ٧١٤

— ٧٧٦ — ٧٦٤ — ٧٦٢ — ٧٦١

٨٠٠ — ٧٩٩

هنكارسكني : ٣٤٢

مبيا : ٦٢٥

موانئي : ٣٦١

— ٢٢٠ — ٦٤ — ٥٩ — ٢٥ : هولندا

— ٤٩٩ — ٣٦٢ — ٣٦١ — ٢٧٠

٥٠٦ — ٤٩٧

مونج/كونج : ٣٦١

(و)

وادمدي : ٥٥٠

— ٢٢٣ — ٤٠ — ٣٩ : وادي الطيللات

٤١٦ — ٣٦٣

وارسو : ١٦٩

النيا : ٤٠ — ٨١ — ٢٥٠ — ٣٢٨

— ٦٢٦ — ٤٤٤ — ٤٤٣ — ٣٦٤

٦٤٢

منية ييج : ٤١

المواقة : ٤١

— ١٣٦ — ١٣٤ — ٥٧ — ٥٦ : الليرة

— ١٤٣ — ١٤٢ — ١٤١ — ١٣٧

— ١٦٥ — ١٦٠ — ١٥٤ — ١٥٣

— ٣٤٠ — ٣٣٥ — ١٦٧ — ١٦٦

٧٣٧ — ٦٨٦ — ٣٩٠

ميت الغز : ٦٤١

— ٣٦٣ — ٣٢٨ — ٨١ : ميت غمر

٦٤١ — ٦٢٥ — ٤٤٢

ميلان : ١٠١ — ٤٣٩

(ب)

النابطان : ١٣٣

الناصر : ٦١٣

— ١٦١ — ١٥٦ — ١٥٤ : نابلس

٧٥١ — ٤٩٦ — ٢٠٥ — ١٢٥

— ٦٤١ — ٦٢٥ — ٣٢٨ — ٨١ : نبروه

النجيلة : ٦٤٢ — ٦٢٦

النخيلة : ٩٦

الترويع : ٥٩

التقدي : ٤١

— ٥٥ — ٢٧ — ٢٥ — ٢٤ : النمسا

— ٩٢ — ٦٤ — ٦١ — ٥٦

— ١٤٢ — ١٣٥ — ١٣٤ — ١٠٣

— ٢٣٢ — ٢١١ — ١٦٨ — ١٥٥

— ٣٦٩ — ٢٧٧ — ٢٧٥ — ٢٧٠

— ٥١٠ — ٤٩٧ — ٤٩٦ — ٤٠٢

— ٦١٨ — ٥٢٢ — ٥١٤ — ٥١١

٧٥٣ — ٧٥٢

— ١٣٧ — ١٣٥ : نوارين (نقارين)

١٤١

— ١٥٣ — ١٥٠ — ١٤٨ — ٧٨ : التوبة

— ٣٧٣ — ٣٦٤ — ٣٦٣ — ٢٤٣

— ٤٦١ — ٣٩٠ — ٣٧٧ — ٣٧٥

— ٥٥٧ — ٥٥٦ — ٥٥٥ — ٤٧٥

(ى)	الواسطى : ٢٧٣ — ٤٤٣
يا : ٢٧٦ — ٢٨٨ — ٦١٣ — ٦١٤	واشنطن : ٢٥٠ — ٢٥١ — ٢٦٥
٧٥١ — ٦٨٥ — ٦١٥	وجاقات الغرب : ٦٦ — ٢١٦ — ٢٨٧
ياتينا : ٢٦٦	٢٨٨ — ٢٨٩ — ٣٣٠ — ٤٩٦
ينبع : ١٣٥	٤٩٧ — ٥٠٨ — ٥٣٧ — ٥٨٦
اليمين : ٥٧ — ٢١٦ — ٢٣٣ — ٢٦٤	الولايات البايوية : ٢٧٧
٢٨٥ — ٢٨٤ — ٢٦٨ — ٢٦٥	الولايات المتحدة : ٢٥ — ٢٦ — ٢٤٩
٤٧٦ — ٣٤٧ — ٣٤٠ — ٣٣٢	٢٥٠ — ٢٥١ — ٢٥٢ — ٢٥٣
٥٠٧	٢٥٥ — ٢٦٤ — ٢٧١ — ٢٧٧
اليونان : ٢٦ — ٥٧ — ٥٩ — ٩٢	٢٧٩ — ٢٨٣ — ٢٨٤ — ٢٨٥
٢٧٧ — ٢٧١ — ٢٤٤ — ٢٠٤	٢٨٦ — ٢٨٧ — ٢٨٨ — ٢٨٩
٧٥٦ — ٧٥١ — ٥١١ — ٥١٠	٢٩٠ — ٥١٥ — ٦٩١
	الونديك : ١٣٣
	ووترلو : ١٣٩ — ١٥٠ — ٤٧٥